





7988



٢١٧  
د. م

هرر الحكام هي شرح نظم الأحكام، كلاهما لملاخسرو  
محمد بن فراص - ٨٨٥ هـ. بخط ابراهيم بن محمد بن  
عمر بن محمد بن بالي جلبي... العلالي سنة ١٠٤٨ هـ.  
٤٤٩ ق ٢١ س ١٤٢١ اسم

٦٩٨٨

نسخة جيدة، خطها تعليل حسن، يلحقها فوائد في  
الصرف في ثلاث ورقات، طبق مرات آخرها ١٢٢٩ هـ.  
مكتبة الحرم المكي (الفقه) : ٥٧ الأعلام ٢١٩: ٧

١ / ١ / ٢١٩

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

١٤٢١ / ١٩ / ١٤٢١

٢- المؤلف  
بسم الناسخ ج - تاريخ النسخ  
الأحكام .

٢- المؤلف  
شرح حرر







الطهارة	باب ١	الاستنجاء	باب ١٥	الوضوء	باب ١٨
تطهير النجاس	باب ٢١	الاستنجاء	باب ٢٣	الوضوء	باب ٢٤
شروط الصلوة	باب ٢٧	صفة الصلوة	باب ٣٤	الصلوة	باب ٣٥
أحكام الصلوة	باب ٣٩	الصلوة في النوافل	باب ٤٠	الصلوة في الأضحية	باب ٤١
قضاء الغائب	باب ٤٧	صلوة المريض	باب ٤٩	الصلوة في السفر	باب ٥٠
المسافر	باب ٥٠	اجتماع العبد بين	باب ٥١	الصلوة في الكوفة	باب ٥٢
صلوة الخوف	باب ٥٥	الصلوة في الكعبة	باب ٥٦	الصلوة في الجبل	باب ٥٧
اجتماع	باب ٥٩	الشهادتين	باب ٦٠	الركعة	باب ٦١

باب ٥٥

ركعة

زكاة المال	باب ٦٤	الزكاة	باب ٦٥	الزكاة	باب ٦٦
المصارف	باب ٦٧	الزكاة	باب ٦٨	الزكاة	باب ٦٩
حامل او مرض	باب ٧٥	الزكاة	باب ٧٦	الزكاة	باب ٧٧
تجارات	باب ٨١	الزكاة	باب ٨٢	الزكاة	باب ٨٣
الزكاة	باب ٩١	الزكاة	باب ٩٢	الزكاة	باب ٩٣
الزكاة	باب ٩٨	الزكاة	باب ٩٩	الزكاة	باب ١٠٠
الزكاة	باب ١٠٤	الزكاة	باب ١٠٥	الزكاة	باب ١٠٦
الزكاة	باب ١٠٧	الزكاة	باب ١٠٨	الزكاة	باب ١٠٩







المفقود	التقسيط	التقطة	الوقف
٢٣٤	٢٣٨	٢٣٩	٢٣٩
بيع شرط الوقف	فيما يتعلق بوقف الاولاد	البيوع	اعلم ان هذا هو
٢٤٥	٢٤٤	٢٤٤	٢٥١
خيار الشرط والتعيين	خيار الرتبة	خيار العيب	البيع الغائب
٢٥٢	٢٥٥	٢٥٤	٢٤٠
الاقالة	المركبة والتولية	مقح بيع العقار	الترجيح
٢٤٨	٢٤٩	٢٤١	٢٤٨
الاستحقاق	الاسلم	شئى	الوقف
٢٤٥	٢٤٨	٢٤١	٢٤٨
كتاب البيع	الشفعة	ما يكون هي	المهنة
٢٨٥	٢٨٤	٢٨٤	٢٩٢
الرجوع فيها	وهب الاصلها	الاجارة	الاجارة الغائبة
٢٩٥	٢٩٦	٢٩٨	٢٩٨
مدن الاجارة	فسخ الاجارة	شئى	العارية
٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨
			الودعة

الودعة	الرهن	ما يبيع رهنه	عند عدل	رجوع في الرهن
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
رهن عيب	العصب	عيب	الاكراد	الحجر
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
بيع الصبي	الافون	الوكالة	الوكالة بالبيع	الوكالة بالقبض
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
غول الوكيل	الكفالة	لهما دين	الحالة	المضاربة
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
ضارب الما	الشركة	في الشركة	المشاركة	المساقاة
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
الدعوى	التحالف	في ما يكون	دعوى المصلحة	دعوى النسب
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
الاستبراء	الكفيل	الاقرار	الاستثناء	اقرار المصنف
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
قوة اذن	الشكوى	القبول	في الشكوى	الشكوى على
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨

هذا هو الكتاب الذي فيه



الرجوع عنها باب ١٠	الصالح باب ١٠	القضاء باب ١٤	مع القاضي باب ١٤	شتم باب ١٤
القسم باب ١٣	الوصايا باب ١٣	الوصية بالثالث باب ١٣	الوصية للمرض باب ١٣	ونحوه باب ١٣
السنن باب ١٢	وصايا النوى باب ١٢	الوصية باب ١٢	الوصية باب ١٢	وصية باب ١٢

[illegible]

اجرة القسم ربع العشر كالنكوة لانه على المعاقبة فاتبعة النكوة  
وقال ابو يوسف في الامالي وابو نصر وابو ليلى وابو جعفر بن عمر بقدر  
ربع العشر وانفق على الخلق فوزن على هذا الاقوال وعليه الفتوى  
نقل من مشتمل الاحكام

نیزه قالی عرو و موراکم ایله وکی علی عرو بعد و فاضله بن طلحه کادر او او و حنی مضی له و ن  
الحلب و علی ایکن جو اسب اولور کالماضی اذا افضاء فی قضائه کان خطا وده علی  
المضی له وان تعذر فیه کان ذلک علیه تنزل فی قضیه کان فی کتاب الفیصل فاما یوز لایمل السکر

غائب الله باب كتاب كتبه باب  
ص

نقل او شکر الکریم رضا در الم







والاستحانة وانظر لغو في كسبت بالقلم من اختار الاول نظر الى انه دخل في  
 التعظيم ومن الثاني نظر الى انه مشوبان الفعل لا يتم بانه يصدر باسمه واصافة اسم الله تعالى  
 ان كانت للاختصاص وصف لا ذاتية تعالى المتصف بالصفات الجليلية احسن بلفظ الله تعالى في قوله  
 ما سواه معان وصفات وفي التبرك بالاسم والاستحانة به كما في التعظيم يسمى فلا يدل على الجاهل  
 بل ربما يستدل بالاضافة على تباينها والرحمة والرحيم اسمان بنينا للبالغ من رحمة  
 من غضب الغضب من علم والاول ابلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به  
 لانه من الصفات الفعلية لانه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى حسب الوضع وليس كذلك لان  
 معناه المنعم الحقيقي البائع في الرحمة غايته وتعيينه بالرحيم من قبيل التتميم فانه لما دل  
 على جلال التعم واصوله ذكر الرحيم ليتناول ما يخرج منها اتم للتبعية بين التسمية والتعريف  
 في الابداء جريا على قضية الامر في كل امر ذي بال فان الابداء يعتبر في العرف متمم من حين  
 الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فيقارنه التسمية والتعريف وتكونا ولهذا يقرر الفعل  
 المحذوف في اوائل تصنيف ابتدأ اسواء اعتبر الطرف مستقرا او لغوا لان فيه امثالا  
 للمحدث لفظا ومعنى وفي تقدير غير معنى فقط وقدم التسمية اقبالا لما نطق به الكتاب  
 وانفق عليه اولى الالباب والحمد هو الثناء بالذات على الجليل الاختيار من انعام غيره  
 والحمد هو الثناء بالذات على الجليل مطلقا والتشكر مقابلة النعمة بالقول والفعل او الا  
 فهو اتم منها طس الجود واخصر حسب المتعلق فبينه وبينها عموم وخصوص من وجه  
 وما يقع في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعمة غالبا واللام للاستحسان لا الحصر  
 ذكر ابن هشام في معنى القريب والتخصيص مستفاد من حمل لام المحل الاستغراق  
 بقضية المقام الذي فقه اى جعل فقهاء من فقه الربط بالضم فقهاء اى صار فقهاء او فقا  
 فقه بالضم فقهاء فقهاء اى فقه المجليين والمصلين المجلي من اقراس السباق هو  
 السباق والمصطفى هو الذي يتفوه لانه رأس عند صلوة والمردوبها كثرة الممارسة

فانما هو الثناء بالذات على الجليل  
 فبينه وبينها طس الجود  
 ولا يبدل من ثناء الجليل

الصلوة او ثناء في ذكره ايكس صلوة من دير  
 احترق  
 الجاهل والصلوة

الممارسة والمداولة في حكمة متعلق بالمجلىين والمصلين ومن يفتح الجاهل واللام  
 خيل جمع للتسابق من جانب استعير للمضارع حكمة العالمين المتقين ومن يربزب  
 الظاهر بالاعمال الصالحة والباطن بالاحكام العبدية والحكم النظرية يعنى ان من مارس في  
 في تحصيل مدين الامر الى ان يحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد  
 رزقه الله تعالى بربية الفقايسة التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العمل بها  
 اختاره الامام في الاسلام وحققناه في شرح اصوله بالا مزيد عليه طر من يتمنى اى يقصده  
 مع اى اصابته متعلق بسم الله انما الابدال اى التضرع والاضافة الانف الى لادنى ملكة فان  
 اول ما يصل الى الارض حال السجدة للتضرع هو الانف والجبين عطف على الانف على الارض الدالة  
 متعلق بجمع وهذه الاضافة ايضا لما ذكر من ان الجبين متعلق بطهرا للجبين ضد السجدة  
 ضد السجدة والمردوب الى الافعال القيسية والصفاء التوسمية والعقائد الباطنية وبانها لها الحكم  
 منها بحيث لو لم تزل لا فقت الى الملوذ في النار المارد من اى العاين الخارجين عن طاعة الله تعالى  
 والصلوة والسلام جميع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما على سيدنا محمد  
 اى المظهر للصالح اى مسك قلبه عن متعلق بصالح ان يخرج اى يقصد ما سوى الاسلام من دين  
 بيان لما على له واصحابه الجاهل مدين في رفع رايات ايات له قايق حقايق الحق المبين  
 الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام النسوبة اليها من العبادات والمعاملات  
 والوجدانية وقايق حقايقها الادلة التفصيلية المفصلة لها وايات تلك الدقايق طرق الاستدلال  
 بها من العبارة والاشارة والدلالة والاقصاء ورفع راياتها اظها تلك الطرق المستند  
 وافقت رايابن المستنيلين حتى قدروا على استخراج عالم يظهر منزه ولا يخفى ما في قوله فقه المصلين  
 وتيمم في نحو ذلك من رعاية براءة الاستسلال والاشارة الى انواع العبادات المحسنة المتابعة فان من  
 اهتم بالمطالعة السنية اى العبدية واتم الممارس جمع مارية بمعنى الحاجة السمية اى الرفيع  
 التي يجب ان يؤخذ بها اى جبرتها عنان العناية ويصرف الرياء الى اهل السعادة في الدنيا

الملكات

عن النكاح

الصلوة  
 الجاهل  
 الجاهل







قال ثم هذا وضوئي فوضوا الانبياء من قبلي فان قيل انثبت الوضوء بهذا الطريق فما فائدة  
نزول الآية قلنا العلماء يقررون الوضوء وتبنيته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة  
اجتنب ان لا يهتم بالآية ثبت نه ويت بهلوا في مراعاة شرائطه واركانه بطول العهد من  
انتقاص النافلين يوم يقوم كل انسان اذا ثبت بالنقص المتواتر الباقي في كل زمان على كل  
وايضاً اذ اورد فيه الوضوء المتكويّن في اختلاف العلل الذي هو ركنه وحقيق هذا المقام على هذا  
الاسلوب مما تفوت به عن العمل مرة لان الامر فاعملوا لا يدل على التكرار وهو الى الوجه ما بين ثبت  
الشعر غالباً بهذا القيد يخرج التزعين وبها جانب الجدية بخبر الشيوخ فانه لا يجب غسلها في الوضوء  
لان المراد بثبت الشعر غسل ثبته غالباً سواء ثبت اولاً وبين غسل الذنن والاذنين وبه يتم تحصيل  
حسب الطول والترض وما اقتضى هذا التخييد بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يحل للمخني  
المتوضي غسل ما تحت العذار والشارب والحاجب والقبعة الى غسل الذنن مع ان كسب الشيوخ في  
بان غسل ما تحتها لا يجب او فخره بقوله والعذار الى اخوه عذار الذنن جانباً استغوا من عذار الذنن  
وبها باقى خبرنا من النجاس لا يخطأ حكم ما رواه وهو يباح بين العذار والاذن ليس العارض  
وحكمه وجوب غسله فان العذار لا يخطئه خلافاً لا لي يوسف بل يتقبل حكم ما تحتها وهو وجوب الغسل  
البدني الى العذار حتى يجب غسله كالشارب والحاجب حيث يتقبلان حكم ما تحتها اليها حتى يجب  
ولا يجب اتصال الماء الى ما تحتها والقبعة تتقبل الى حكم ما تحتها الى ملاقي البشرة منها الى الحكمة  
وهو الظاهر الروايات من ابى حنيفة رحم واختاره في المحيط والبيدائع قال في معراج الدراية وهو  
الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتى الا لا تتقبل بل يتقبل بمسح اليه بمسح ملاقي البشرة قال قاضي  
خان وفي شهر الروايتين عن ابى حنيفة رحم مسح ما تحت البشرة فرض وهو الاصح المختار اوضح ربه الحما  
ربع الملائ وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة قال في المحيط بعد كيد الوجه فان كان امره فغسل بمسح  
وان كان ملتصقاً لا يجب غسل ما تحتها وقال الشافعي يجب ان كانت القبعة خفيفة وكذا لا يجب  
ايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجب خلافاً له والصحح قولنا لان تحت الفرض استزاجاً بل

تفحص الشجره  
الاجساد واكلها  
والمكشوفات انما هي شجره  
الاسفل والمكشوفات راسه  
الخروج  
يغلق

لا حظت في اليد في الرحلة

بالحيل وصار مجال لا يواجهه النظر اليه فحقا الغرض منه وتحويل الى الحيل كسيرة الرأس ثم  
 قال والبيض الذي بين العذار والاذن يجذب من عظمها عند ما وعند الى يوسف <sup>عليه السلام</sup>   
 بخلاف حمل العذار لانه استبرأ من حيث عليه فقام مقامه واليد عطف على الوجه فرادى  
 وكيفيته على ما في الكافي وغيره ان ياخذ الانا <sup>بشيء</sup> ويصيب على يمينه ثلثا ثم ياخذ بيمينه  
 ويصيب على اليسرى كذلك وكذا اذا كان كبير او مع صغير والايد خلصا <sup>يد</sup> يده اليسرى <sup>مضمومة</sup>  
 في الانا ويصيب على كفه اليمنى ويترك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الانا  
 ويغسل اليسرى ووجهه <sup>كذلك</sup> في شرجها <sup>الشريفة</sup> ان نقل البكته في الوضوء من احد السيدين <sup>الرجلين</sup>  
 الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان ايضا الوضوء مختلف حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر واما  
 عرفا فلانها لا تغسل مرة واحدة وعقودا واحدا نظرا الى الدخول تحت خطاب احد فيغسل  
 الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فترجح الاختلاف بالعرف ولا كذلك الغسل فان جميع <sup>الاصابع</sup> الا  
 متحد حكمي <sup>مترجما</sup> فترجح الاتحاد الحكمي بالعرف ويظهر بما قيل لا حاجة الى العصب على كل واحد من كفيه  
 على حدة لانه يمكن غسل الكفين بامه التي صبت على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيحا <sup>للعادة</sup>  
 العوام على عرف الشرع فليست اهل مرة كما قد يلمز فحين هو متعلق بعظم العصب والزرع والبر  
 مرة بالكعبين وهو العظم الثاني المتصل بعظم الف من طرف القدم لا ما وى <sup>بشام</sup> من شام  
 المتصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك لانه في كل رجل واحد كالمرفق في اليد فترشي  
 الكعب في الآية فتبين ان المراد ما ذكرنا والام يظهر للحدول الى التثنية فائدة فان قيل  
 مقابلة الجمع بالجمع الآية تقتضي كون كل الواجب على كل احد غسل يده <sup>او رجل</sup> فليتناجز ان ثبت  
 غسل الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول المنقول عنه بالتواتر والاجماع لانه ثابت في هذا القول  
 والاجماع بعده فان قيل قراءة الجوز في ارجلكم متواترة ايضا فقتضي الجوز بين القرأتين اما <sup>الغسل</sup>   
 والجمع كما قال بعضهم او حمل النصب على حالة التحق <sup>والجوز</sup> على حالة التحقق كما قال بعضهم قلنا  
 قراءة الجوز ظاهر بانه لو كان بالاجماع لانه من قال بالجمع لم يجعل مفيا بالكعبين وقد استلزامت <sup>الحادث</sup>

عن أبي القاسم  
الذي بالقيروان  
ومرثية اولاد اشرافه

سجل الميزانية

1872



على وجوب الغسل والوعيد على تركه وكان هذا اوفق بما عليه الاكثر من وادق في تحصيل الطهارة  
 المقصودة بالوضوء او اقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح فتعين الرجوع اليه فيكون ابر بالجرار  
 كما في عذاب يوم يحيط ويحرق ضرب حرب ونظيره كثير في القرآن والشعر وهو في المعنى معطوف على  
 المفعول وفائدة صورة البر التسمية على انه ينبغي ان يقصد في الماء عليها ويغسل غسلًا خفيفًا فيها  
 بالمسح لا يقال ابر بالجرار لم يجر مع الالباس وهو ما ليس لنا نقول ضرب الغاية بقوله الى  
 التكبير رفع الالباس كما ذكرنا يكتفي بغيره يعلم هذا المقام والدرج الى الوجع الى اصل  
 في اعضاء الوضوء والوعيد وهو ما يحصل من التذباب او البرغوث والجناد الى لونه اذ يخرج  
 كالكلب لا يمنع الطهارة كطعام بين انسان وضوء كانت او غسلا لا يمنع  
 نفوذ الماء واختلف في مثل العجين والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه والظاهر ان  
 ينزع او يترك ليسيل الماء الى موضع الخلقة ومسح عطف على غسل ربع الرأس مرة في رواية الطحاوي  
 والكوفي عن ابي حنيفة رواه اذ قد رثلت اصابع اليد في رواية هشام عن ابي حنيفة ربه بما جدد  
 اوباق بعد غسل عضو لا مسح الا ان يتقاطر الماء لا مأخوذ عطف على ان لا يابا احد من عضو  
 كان فلك العضو مغسول او مسحوا ولا يحد المسح خلق الرأس كما لا يحد الغسل خلق الحجاب  
 وقص الشارب وقلم الظفر وسنته وهي مع تفاوت انواعها ما يوجب غسله في كل مرة على تركه  
 ومسح ما يوجب غسله ولا يلام على تركه بالابنية ان قصد القلب بالوضوء او رفع الحاشية  
 او امتثال الامر في ابتداء الوضوء والبدن بالتسمية بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم  
 على السلام اختيار كونها سنة وان قال في الهداية والاصح انها مستحبة لان السنة مختار  
 القدر في الطحاوي وصاحب الكافي قبل الاستحباب لانه من مقتضا الوضوء وتبديده لانه  
 حال مباشرة الوضوء احتياطا لانه عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعده فالاحوط ان  
 يجزئ بينهما لكن لا خلاف الاكتشاف والبدن يغسل اليدين الى المرفقين سواء استيقظ من النوم  
 او لا وهو يوجب الغرض فلا يلزم اعادته اذا غسل اليدين الى المرفقين وسنته ايضا

ان يقصد في الماء  
 او غسله اذ ذكره

ايضا السواك وهو يوجب الغسل بتغييره التي يستاك بها بمعنى المصدر وهو المراء وهو  
 فلما حاشا الى تقدير استعمال السواك بتغييره لانه المنقول المتوارث كيف شاء ان يبدل  
 من انسان العبد او السفاح من جانب اليمين او اليسر طول او مرقبا او مرقبا وعند  
 الضرورة يعالج بالاصبع كما هو حكم الحلف وسنته ايضا غسل القدم الى ابصال الماء الى  
 والانتف الى ابصال الماء الى عارضين بمياه جديدة خلافا لث فني والمباينة فيها وهي  
 في الاول ان يغسل الماء الى الرس حلقه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الا  
 لان فيها احتمال انتفاضة سنته ايضا تحصيل اللحية وهو ان يدخل اصابع يديه في خلال  
 لحيته من الاسفل الى الاعلى بعد التفتيش وتخليل الاصابع من اليدين والرجلين بعد التفتيش  
 وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما وفي الرجلين ان يخلل بخضيرة ايسر فييد من  
 رجله اليمنى ويختم بخضرة اليسرى من الاسفل وسنته ايضا تفتيش الغسل لاهاء الوضوء  
 المغسولات ومسح كل الرأس مرة وكيفية ان يضع كفه واصابعه على مقدم راسه ويمر بها الى  
 قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعه لايكون الماء مستعملا لان  
 بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه خزائن الاستعمال  
 لا يفيد اذ لا بد من الوضع والمدفان كان مستوعلا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد تأخير  
 كذا قال الزبيدي اقول وايضا انتفقوا ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستعملا ولا يكره الاكتمال  
 داخلها سببا فيه وخارجها بارهاية بانه اي الرأس والترتيب المنصوص عليه انه الوضوء  
 والاولا بكرة الواو وهو غسل الاعضاء على التعاقب بحيث لا يجف العضو الاول في استعمال  
 الهواء ومجيئة التيقن من اي الشروع من جانب اليمين ومسح الرقبة الا الجلقوم فان مسح  
 بدنه كذا في الظاهرية ومن آدابها ان لا يخال خضرة صباغ اذنه وتقدريه على  
 استقبال القبلة عند الوضوء وذلك لخصايته واو خال خضرة صباغ اذنه وتقدريه على  
 لغير المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت ينتقض عند زفر بدخول الوقت فالاحوط له

في برودة الماء او اذ ذكره  
 مضمون وسنته قاسية

والذي على كون الاستعمال  
 موكفاً بغيره من غير دليل على استحبابه

في الاستعمال



ان يخرج منه ويخرج فانه الواسع وعدم الاستحانة بالغير وعدم الحكم بكلام الناس  
والجلوس في مكان مرتفع احرازاً عن الماء المستعمل والجمع بين نية القلب ونقل اليدين  
والسببية عند غسل كل عضو كما مره الدعاء بما انوارات من اللادعية عنده اي عند غسل  
كل عضو بان يقول عند المضمضة اللهم اغني عن تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك  
وعند الاستنشاق اللهم ارحمني بالجنة وعند غسل وجهي اللهم بقبض وجهي يوم تبيض  
وجوه بنيورك وتسد وجوه وعند غسل يدي اليمنى واليسرى حساباً بسيرة وعند غسل يدي اليسرى  
اللهم لا تعطيني كتابي بشاقي ولا من وراء ظهري وعند مسح راسي اذنه اللهم اجعلني من الذين  
يستمعون القول فيستوعبون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اغني عنقى من النار وعند غسل جبينه  
اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تذل الاقدام والصلوة على النبي صلى الله عليه واله في الوضوء وان  
يقول بعده اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب بعده من فضل  
وضوءه بغير الواد ما يتوضأ به يستقبل القبلة قائماً قالوا لم يجز شرب الماء قائماً الا جهناً وعند  
الغزيم ومكرهه نظم الوجه بالمال او الكسراف فيه وتكثيف المسح بها جدي ذكره الزيلعي ونقل  
في مواج الدراية عن سبعة تكراراً تكثيفاً بما دواحد لا بأس به وبما به بدعة وناقضه خروج  
بخس بفتح الخاء هو عين الجحاشه دأماً بالكره لا يكون ظاهراً منه اي المتوضي الى ما يظهر اي حقيقة  
حكم التطهير في الوضوء او الفصل قوله خروج بخس تناول خروج من السبلين وغيرهما لما قال في  
المحيط عند خروج الانتقال من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف بالسبلان من موضع فخرج من  
الخروج بالسبلان بخلاً ما لو ظهرت الجحاشه على رأس السبلين فانه ينقص الوضوء وان لم يسبل  
لان رأس السبلين ليس مكان الجحاشه وانما توجد بالانتقال من مكانه اليه فخرج الانتقال  
بالظهور فاقم الظهور مقام الخروج وحده السبلان ان يعلو فيخرج من رأسه فخرج هكذا  
فسره ابو يوسف لانه ما لم يخرج من رأسه لم ينتقل من مكانه فان ما يؤذي الدم من على  
الخروج مكانه ومنه يعلم ان الخروج في غير السبلين عين السبلان وبطلان ضعف ما قال صدره

الوجه في الوضوء

الوضوء

المحيط

ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقاً بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا قصد خروج دم  
كثير وسال نجس لم ينقطع رأسه فانه لا شك في الانتقاض عند ما مع انه لم يسبل الى موضع نجس  
حكم التطهير بل خرج الى موضع نجس حكم التطهير ثم سال فان السبلان الى موضع نجس حكم التطهير  
قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد السبلان عليه فيستأمر ويضعف ما قال في العبارة الطسنة  
ان يقول ما خرج من السبلين او غيره الى ما يظهر ان كان نجس سال لان ما يكون الخروج  
مغايير السبلان وقد تبين فساد ما يكون قوله سال خشوا بعد قوله خرج بل العبارة الطسنة  
وما اخرناه بعون الله تعالى قوله خرج نجس زعموا اذا خرجت ابرت فارتق الدم على رأس  
الخروج لكن لم يسبل فانه غير ناقض لانه ليس بخس كونه غير سفوح وقوله الى ما يظهر احرازاً عما اذا  
وصل البول الى قصبة الذكر ولم يظهر وما اذا كان في عينه فخرجته فوصل وما الى جانب آخر من  
وما اذا سال الدم الى ما فوق مارج الالف بخلاً ما اذا سال الى المارج لان الاستنشاق في  
الجنابة فرض وخروج ریح او دودة او حصاة من الذكر الذكر لا ينافي ما خرج منه وتبين ان ما قيل في  
النجس وقد ذكره الاخرين لان ما خرج من النجس قل حدث في السبلين لا يخرج ریح من الفضل  
والذكر لانه لا ينبعث عن خلل الجحاشه ولا يخرج دودة من الجرح لان ما عليه من النجس ليس  
ليس يحدث في غير السبلين كذا لا ينقص لم يسقط منه اي اخرج بماء الغيم عطف على خروج وهو  
ان يضبط بتكلف حتى انه لو لم يتكلف لم يخرج وقيل ان يمنع من الكلام في مرة اي صفراً  
او ملين وهو لغة دم منعقد كونه مهتماً سوداً ولذا اعترض فيه ملا الغني او في طحاوي او ما واما  
اعتبر فيه ذلك بما قال في العبدية ان الخروج اي خروج النجس من غير السبلين يخفف بالسبلان  
الى موضع بلحقة حكم التطهير بماء الغيم في القي ثم قال وماء الغيم ان يكون بحال لا يكون مضطرب  
الا بتكلف لانه يخرج ظاهراً فاعتبر خارجاً واعتبر على قوله لانه يخرج ظاهراً فاعتبر خارجاً  
بان جعل الظاهر الغالب كالحقوق انما يكون فيما لا يضبط فيه الاصل كالمسح بالتراب  
مقام المشقة او لا يطهر عليه كالابلاج القام مقام الانزال وانما في المضطرب الظاهر فلا

انما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين  
فانما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين  
فانما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين

فانما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين  
فانما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين  
فانما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين

فانما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين  
فانما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين  
فانما هو الذي لا يخرج من السبلين الا ما يظهر من السبلين

في وجوب السبلين

في نحر الصلاة الرباعية



كما في بحثنا فان خروج النعم لا ينفسر الاطلاق عليه فكيف يقيم ملا الفقيه  
 كيف وفي الصورة التي يكون التي انما النعم ثم يخرج بالتكليف عدم الطرح  
 فمن اين حكم بالانقضاء وفي الصورة التي يكون التي اقل من ملا النعم ولكن خرج من  
 الطرح فينتقل القول بعدم الانقضاء نقض للعلم اقول مبناه جعل ضمير لانه راجعا الى  
 التي وليس كذلك بل هو راجع الى الخبر وقوله لانه لا دليل لقوله وبملا النعم في التي فالحق  
 ان خروج النعم يتحقق بملا النعم في التي لان النعم يخرج ظاهرا لان هذا الذي ليس  
 من جهة المعنى فالظاهر انه مستحب للنفس لانه من اعلى المعنى فلا يستحب  
 هكذا يجب ان يعلم هذا الجمل بان شره لم يتوضعا لانه واجب لكل كذا ينقص  
 ملا النعم في في ما ذكره ينقص في في قسمة بلا شرط ملا النعم لانه لو كان كذا  
 ويخرج ولو كانا مخلصين بغير ان لكن عليه او سادياه اي النعم واليق ساديا بغير ان حتى  
 لو كانا مغلوبين لم ينقصا والبلغم لا ينقص مطلقا اي لو انزل من الرأس او من  
 الجوف ولو كان ملا النعم او لا لانه لا يتردد في النعم الا عند ان يوسف في  
 ملاه اي النعم لتجس الجارة وان اخلاط البغى بالطعام اعتبر الغالب فان غلب  
 الحكم وملا النعم ينقص وان غلب البغى لا ينقص الا عند ان يوسف اذا اكل النعم  
 والمجلس في متفرقة اي التي عنده اي ان يوسف والسبب في متفرقة عند محمد يعني لو فاد  
 متفرقا بحيث لو جمع صار ملا النعم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملا النعم  
 في مجلس واحد نقص عنده وان تعد الغشيان في غير اعتبار في السبب وهو الغشيان  
 فان حصل ملا النعم بغشيان واحد نقص عنده وان اختلف المجلس في مجلس واحد  
 من في دخوله ليس تجس اما التي فلما عرفت ان فليكن يخرج من اعلى المعنى وهو ليس  
 النعم اما انهم فلان فليكن غير مسفرح فلا يكون عرقا لانه فلا يكون نجسا واما  
 غير المسفرح في الاذي بناء على جرمه فلا يجب نجاسته اذ هذه الجرمه لا تكون لانه لا يخرج

كذا انما كان ينقص

المزوجة بلح طر حلق  
 ويكلم او نام  
 اخره

الغش بالكر والكر  
 كلاك اثباتا في دبر كلا  
 واورتله اخره

هذا  
 حكمه  
 في  
 النعم  
 في  
 النعم

ان الصلوة

انما الصلوة

فغير المسفرح في الاذي يكون على طهرته الاصلية مع كونه طهرا وناقصا ايضا بغير  
 مسكته اي قوته الحاسكة وهو النوم بحيث يزول مقوده عن الارض وهو النوم مضطجعا  
 اي واضعا احد جنبتيه من الارض او مسكنا على احد ركبتيه او مستلقيا على فقاها او مكبا  
 على وجهه فان المسكته اذا زالت لا يعرف عن خروج شيء عاده والثابت عاده كالمستقيم  
 والا اي ان لم يزل النوم مسكته بان كان حال القيام او القعود او الركوع او السجود  
 رفع بطله عن فقيهه وبعده عن جنبتيه فلا اي لا ينقص الوضوء مطلقا خلافا لثقة  
 وان تعمداي نام قصد في الصلوة خلافا لابن يوسف واختلف في نوم مستند الى ما لو  
 سقط قال في البداية عند النواقض او مستندا الى ابن لوازيل سقط وقال شره هذا  
 منها اختاره الطحاوي وليس من اصل رواية المبسوط وفي المحيط ان لم يكن مستقرا  
 على الارض كان حدثا وان كان مستقرا الا وهو الاصح وفيه لو نام قائما او قاعدا فسقط ان  
 قبل السقوط او حاله او سقط قائما فثبتته من ساعته لم ينقص وان استقر قائما لم ينقص  
 ولو نام على دابة هي غراب ان كان حال السجود والركوع لم يكن حدثا في حال الهبوط  
 حدث وناقصه ايضا الا على الارض والركوع والركوب في المشية تحايي الجنيون اما  
 الا لان قال المسكته بهما واما الثالث فليعدم تمييزه الحدث عن غيره وناقصه ايضا  
 فليقتصر بالرفع ويحي ما يكون مسموحا له والجبريد اما الفحل المسموح له فقط فلا يبطل الوضوء  
 بل الصلوة والنهيم لا يبطل شيئا منهما يقطعان في صلوته يقتضي باليقضي اي مباشرة  
 الموضوع فيكون احترار العين وضوء في ضمن الفعل صلوة كاملة اي ذات ركوع وسجود  
 وذلك لان النص لوار وفيه وهو قوله عم الا من ضحك فمقتضيه فليعد الوضوء والصلوة  
 ورو في صلوة مغلقة فيقتصر عليها فلا ينقص غير المقترنة وقسمتها الصلوة في  
 والمقتصر والمقتصر خارج الصلوة ولا في صلوة الجنازة ومجدة التلاوة وان  
 ولو كانت المقترنة عند السلام اي قبله وبعد التلاوة لا يباح يكون في الصلوة الا ان

على  
 في  
 الصلوة او خارج

ان النعم

الوضوء

الوضوء في  
 بالتمسك في الصلوة  
 بالتمسك في الصلوة







علا  
فی حشفه بر کسلا اوله  
آدم حشفه مندری اوله  
ایله الی غورته و غیره

ولم ينزل عذرنا لافسدهما عالم ينزل لان العدة تمنع من التقاء المصنفين كذا في  
المنتقى ووجوب الغسل للميت اى وجوب على الحي ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية  
حتى لو فعل بعضه سقط عن الكل والآن اتم الحكم على من اسلم جنب او حائضا وقيل لا يفتن  
او يبلغ المار به بالانزال في الحج فبذلك يجوز وقيل لا يجب في البلوغ لان الوجوب بعد البلوغ  
والبلوغ بعد الانزال فلو وجب به لزم تقدم الحكم على السبب لانزال دليل تكامل القوى  
فيكون مظهر الوجوب لا متبنا فيلزم ذلك او دللت ولم تدعها فانها لو رأتها كان فرضها  
لا واجبا كذا في الظاهرية وسنصلوة الجمعة هو الفاعل لا ما قيل ليوم الجمعة ولعيد والواجب  
اعاد اللام لتلحقهم كونه سنة لصلوة العيد وندب لمن اسلم طاهرا او بلغ سن سبعا  
في كتابه الخ ان الفتوى على ان سنة البلوغ في الصغير والعقيقة خمسة سنة او اقل  
عن جنة وملكه ومنزلة وكسوف واستقاء اختلف في وجوب ثمن ماء غسله على وجوب  
غنيته كانت او فقيرة وحرم على الجنب دخول المسجد وتوابعه خلا قالوا في بقوله قال  
لا دخل المسجد الا يغسل ولا يجب الا لفردة كما كان يكون باب بيته الى المسجد وحرم عليه الطواف  
بالكعبة لانه في المسجد واصبح الى ذكره بعد قوله وحرم على الجنب دخول المسجد لانه يفتن  
له الوقوف مع ابيه اقوى اركان الحج فلا شيء يجوز الطواف اولى كذا في الكافي ولان المسجد  
اطرام امر عارض الا يرى انه لم يكن في زمن ابراهيم ولم ولو قدر انه لم يكن المسجد اطرام لا يجوز  
لما الطواف كذا في المستصفى ويؤيده ما ذكر في غايته الاسلام السرخسي ولهذا وجب عليها  
الجائز لدخول النقض في الطواف لا دخوله في المسجد وقراءة القرآن اختلف في قدره فقيل لا شيء  
وقيل ما دونها ايضا بقصده واما قدره بقصد الذكر والشاء نحو سجود الرحمن الرحيم الحمد لله رب  
العالمين وتجلد القرآن حرفا لا باس به اتفاقا كذا في المحيط ومسح برأسه في الطواف كذا في كماله  
والادراك وحمله اى حمل ما هو فيه ولا باس في قراءة الاذنية وسنن وحمله وذكر اسم الله تعالى  
والسنة والاكل والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا في السجود وسنن ما قبل الاغتسال

في القدر المذكور

طاهر ۲

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلته  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



الآلهة متناهية  
حالة قدر الفس  
جاء اتم زير اجنود  
او كنه سبب اولو  
وليد

الا اذا احتكم لم يأت هذا قبل الاعتقال كذا في المنتقى ويكره له اي الجنب كتابته اي القرآن  
في الاصلح ولا يابس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت الصحيفة اول لوج او سادة على  
الارض عند اي يوسف لانه ليس بحامل والكسبة وجدت حوافه انه ليس بقرآن وقال لا كتب  
ان لا كتب لان كتبته اذ وصفه في حركي القراءة ويكره له قراءة التوراة والتوراة والابجيل  
لا قراءة القبول لانه كساير الالهية ولا يكره من القرآن بالكم على سبقت ودفع المصحف للصبي  
لان في تكليفهم بالوضوء وجابهم وفي تأخيرهم الى ابلوغ تقليل حفظ القرآن فرض للمفردة  
ثم لما فرغ من الوضوء والفصل شرع في بيان ما يحصل ان به فقال يجوز ان الوضوء  
بماء البحر والعين والمطر والثلج الذائب وما قصد تشييبه اي تشييبه بالشمس وقيل يكره  
قائله ان في ابو طرس التيمي وفي قوله قصد اشارة الى انه لو لم يقصد لم يكره اتفاقا ويجوز  
بما ينبغي في المذاهب في العيون المذاهب لا بما في المذاهب الاصلية والثاني انقلب الى طبعه  
على الفرق بين جان الاول باق على طبعه الاصلية والثاني انقلب الى طبعه الطبيعي  
اي يجوز ان بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت فيه اي في واحد من تلك المياه غير دموي  
اي ما لا دم له سائلا كالتنوير والعقرب والبق والذباب ونحوها او ما في المولود كالتسك و  
التسرة طان والصفدي ونحوها والصفدي الجوزي والبرقي سوا ذلك البرقي يفسد او خاصية  
عطف على فيه اي وان مات خارجته فالق فيه يعني لا فرق في المصحح بين ان يموت في الماء  
وخارجته فالق فيه لا ما في المعاشي وبرق المولود عطف على ما في المولود كالبيط والاورقان  
موت في الماء يفسده كذا اي كالماء ساير المالبعات في الحكم المذكور اذ عطف على مات او صاته  
اي اوصاف واحد من تلك المياه وهو اللون والطعم والرائحة يكتسب اذ طاهر جامدا مترا  
عن المايح وسبب في بيانه قد وقعت عبارة كثيرة من المشايخ هكذا اذ غير احد اوصافه  
فقد هم بعض شراح الهداية ان لفظ الاحدا حصر لما فوقه حتى قال اذ غير اوصافين لم يجر  
به وليس كذلك لما قال في الشايح لو شق الجنب او الباطل او فتقير له في قوله وطلعه ورجحه عجز وهو قوله قال

او اصله لا

(مجهول)

وقال في النهاية المنقول من الاسانيد جوارحه حتى ان اوراق الخبار وقت الحريق  
يقع في الجياض فتغير ما بها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها  
من غير تكبر وكثرت في شرح الطحاوي اليه ولكن يشترط ان يكون باقيا على رقة اما  
اذا غلب عليه غيره فصار به نجسا فلا يجوز كما سأل كاششان وزعفران وفاكسة  
ورق في الاصح اشارة الى ما نقل من الشايح والنهاية ان بقى رقة قيد للمصلحة  
المذكورة وقوله محل ان متعلق بقوله او غير اوصافه ما غير اوصافه اي اوصافه لا نجس فان  
المردا لم يوصول في قوله عدم الماء المهور لا نجس شئ الا ما غير لونه او طعمه او ريحه هو النجس لان  
الظاهر لا نجس طاهرا او جار عطف بتعقده واختلاف في تغير الماء الجاري فاختبره من اختلاف  
الهداية والكافي وهو ما يذهب بنبوته وتوقع فيه نجس لم يترى اي لم يدرك اثره وهو اللون  
والرائحة حتى ان زراي لم يجر استعمال او ما في حكمه اي الجاري وهو عشر في عشر اشارة الى  
في عشرة بذراع الكراس نجس الطول والعرض واختلف في قدر النجس والنجس ان يكون نجس  
لا نجس اي لا يكشف ارضه بالفرق للفقهاء وقيل لا نجس ل اذا لم يتنجس كله بل نجس  
موضع الوقوع ان كانت قرنية يتنجس والا فلا وعند مشايخ العواق يتنجس فيه ما قد ينجس ما  
هو بقدره بان يكون له طول وعرض ولا عرض له لكن لو بسط صار عشر في عشر لم يذكر حكمه  
في ظاهر الرواية بل قال ابو سليمان لا يتوضا به لان النجاسة تصل الى العرض وقال ابو نصر  
يتوضا به لان اعتبار العرض وان اوجب التجسس لكن اعتبار الطول لا يوجب نجس  
هو اي كونه طاهرا هو المختار لما قال ابو سليمان كذا في عيون المذاهب والظاهرية اوصاف  
اذا كان اقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقع فيه نجاسة حتى تجسس ثم انسط و صار  
عشر في عشر فهو نجس ولو وقعت فيه نجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع الماء فصار اقل من  
عشر في عشر فهو طاهر كذا في التناخ رائية الحوض المدور يتغير فيه ستة وثلاثون ذراعا  
هو الصحيح فان هذا المقدار اذا رجع كان عشر في عشر لان الدائرة اوسع الاشكال وهو

مجهول الوضوء والنجس

طاهر

طاهر

طاهر



منه من عند الطائفة كذا في الظاهر لا في الوجود ان بما التواضع بالقدر على انما هو  
 اعتق من غير واختلاف في القاطن من الشجر في الهداية ما يقتض من الكرم يجوز الوضوء به  
 وفي المحيط لا يتوقف بما يسيل من الكرم كمال الامتنان او اعتق من غير لان كلاهما  
 ليس ماء مطلق اذ لا يتبادر اليه الذهن عند الاطلاق ولا يجوز ان ايضا بما بالمقدار  
 بطبعه وهو السيلان والارواء والانبثاق بالبطح كشراب الويسال من انما اعتق من غير  
 وهذه العبارة احسن مما قيل كالشربة فانه على عمومته شكل اظلم مثال لما اعتق من غير  
 والمفرد مثال لما زال بطبعه بالبطح او بغيره غيره عليه لم يثبت له لان عبارات القوم فيه  
 مختلفة وروايتهم في الظاهر مختلفة فلا بد من فاعلية يعرف بها حقيقة الحال فالتمسح بما  
 يثبت عليك من المقال وهو ان الظاهر هو الماء المطلق فتزال الطائفة اما كمال الامتنان او  
 بغيره المستخرج الاول اما بطح بظاهر لا يقصد به التنظيف او بشرب النبات بحث لا يخرج  
 بلا علاج والثاني اما ان يكون الخاطا جامدا او مائعا فالاول ان جرى على الاعضاء  
 فاعلى الماء والثاني اما ان يخالف الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة او في الفية في  
 مجموعا او بعضا فالاول كما هو المستعمل على قول من قال بظلاله والتمسح من النبات  
 بالتعصير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء والثاني ان غير اكلات او التثنية لم يجر الوضوء به والآن  
 وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كالمسح مثلا يخالف في اللون  
 والطعم فان لونه وطعمه غالبا فيه لم يجر الوضوء به والآن جاز كذا الماء الباطح وهو يعتبر فيه  
 الغلبة بالطعم فعلى هذا ينبغي ان يحمل جميع ما جاء منهم على ما يليق به او بما استعمل القربة او  
 رفع حدث الماء يصير مستعملا عند ابي حنيفة وابي يوسف بحمل من القربة وازالة الخلوث  
 فاذا اتوضأ الحيث وضوء غير منقوي يصير مستعملا ولو توضأ غير الخلوث وضوء منقويا يصير  
 مستعملا ايضا وعند غير الثنائي فقط وان كان الماء المستعمل طاهرا في الصحيح احتراز عما ذكر  
 الحسن من ابي حنيفة انه نجس نجاسة غليظة وعنه قال ابو يوسف رواية عن ابي حنيفة انه

الارواء صوبه فانه رمت  
 اح

الرباس بالكر ذيبا  
 ديد كطري او ته كة فارسية  
 اشجور دبر الكثر او تد  
 شرا بن ايدر لرا حرد

او بشرب

ان نجس نجاسة حنيفة وقد روي غير من ابي حنيفة انه طاهر طهرا عليه القنوي  
 الا انك وهو جلد غير مدبوغ يطهر بالمدبوغ وهو ما يمنع النجس والغسل او ان كان شمس  
 او شمسيا الا انك نجس نجاسة حنيفة وقد روي غير من ابي حنيفة انه طاهر طهرا عليه القنوي  
 واما الثاني فذكره الله وما اى جلد يطهر به اى بالمدبوغ يطهر بالذكوة لانها تعلق على الدباغ في  
 ازالته اطرطوبات النجس قال في الهداية والوقاية وما يطهر جلد به بالمدبوغ يطهر بالذكوة  
 اقول فيه تسامح لان الظاهر ان ضمير يطهر الثاني راجع الى ما هو فاسد لاقتضائه استدراك  
 قوله الا انك وكذلك يطهر طهرا وان رجع الى جلده لزم التغلغل في العبارة ما ذكرنا بخلاف  
 محبة في الصحيح كذا في الكافي نقلنا عن الكسار وآن كان في الهداية خلافا ذكر في الخاصة عن ابي  
 يوسف انه الخنزير اذا ذبح طهر جلده بالمدبوغ شمس الميته وعلية وعصبا وحافيه وقرنها  
 شعر الاذن وعظمه ودم السمك طاهر اما السبعة الاولى فكلان الحيوة لا تحذف واما الاخير  
 فلانه ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض اذا جفت كذا شعر الخنزير عند الحاجة في استعماله  
 فلا نجس الماء بوقوعه فيه وعند ابي يوسف نجس نجس الماء والكلب نجس العين صرح به  
 شمس الامنة في بسطة قال في مواهب الدراية الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس  
 ان رايه نجس في الكلب وقيل لان بعض مشايخنا يقولون عينه ليس نجس يستدلون بظاهرة  
 جلده بالمدبوغ وقال في الترمذي الكلب نجس العين عندنا خلافا لابي حنيفة وقيل جلده نجس  
 وشعره طاهر في فتاوى ابي القيس الكلب اذا دخل الماء ثم خرج وانتفض فاصاب  
 ثوب انسان افسده ولو اصابه ماء نظير وبقي المسئلة بحال لم يفسده لان الماء في الاول  
 اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره طاهر وانما المسئلة ظاهرة  
 الا ان يكون رطبة او غير المدبوغ حتى لو كانت رطبة لكنها للمدبوغ فهي طاهرة ولو  
 كانت لغير المدبوغ لكنها يابسة فمن ايضا طاهرة والمسئلة طاهرة حلال كذا في النية  
 ورواه حلال اذ لا يمتنع من الظاهرة الحلال في التراب وبول ما ينجس نجس قال محمد طاهر

وإذا خال الماء  
 وطهر الحية والفارغة في  
 ان جلده لا ينجس بالمدبوغ  
 النجس طاهر كذا في الموازين

الارواء صوبه فانه رمت  
 اح

الارواء صوبه فانه رمت  
 اح

الارواء صوبه فانه رمت  
 اح

الارواء صوبه فانه رمت  
 اح







والطيور اختلجوا فيه والصحيح انه لا ينجس وكذلك الحمار والبغل لا ينجس الماء مشكوكا فيه  
 لان بدن هذه الحيوانا طاهر لانهما مخلوقا لنا استحقا لادانتهما تقيس بحسب ما ثبت الا ان يدخل  
 فيه اي شيء من اي ماء فيكون حكمه اي الماء حكم نجاسة فان كان نجاسة طاهرا فالأمر طاهرا  
 وان كان نجسا فالأمر نجس تنزه كل وان كان مشكوكا فالأمر مشكوك ينزه كل وان  
 كان مكرها فمكره فيسحب نزحه وسواء لادى الطاهر النجس سواء كان نجسا او حائضا او  
 نفسا او صغيرا او كافرا او سورا كل ما كوي كوكبه اي طاهر النجس طاهر لان نجاسة متولدة من طاهر  
 فيكون المخلوط به مثله وسواء طهره والكلب وسباع البهايم والهررة فورا كل الفارة فورا  
 ان سورا قبل اكلها وبعد اكلها ومضى ساعة او ساعتين ليس نجس بل مكره وقيل طهره  
 وقيل بعدم نجاسته فيجاء به في التثنية والاول الى الاقرب من الطهارة وشأنه ان  
 فور شربها نجس اما سورا الثلثة الاولى فالأمر نجس باللعاب نجس واما سورا الاخيرين فلا  
 نجس في النجس وسواء الدجاجة المخلت اي الجارية في غزوات الناس وسباع الطيور سواء  
 البيت كالطير والعقرب والفارة والورقة مكره اما الدجاجة المخلت فلا نجاسة لها  
 النجاسة حتى لو كانت نجسة بحيث لا يصل منفارها الى تحت قدميها لا يكره واما سباع الطير  
 فلا نجاسة لكل الميتات فاشبهت المخلت من حيث وعلم صاحبها فخلو منفارها عن العذر  
 لا يكره واما سواكن البيت فلا نجاسة عليها او جئت نجاسة سورا كذا سقطت بعد الطوف  
 فبقيت الكراهية وسواء الحمار والبغل مشكوك هذه عبارة اكثر المشايخ وبعضهم انكر كون شيء من  
 احكام الله تعالى مشكوكا فيه وقال سورا طاهر لو نجس في الثوب جازت الصلوة فيه ولا يتوضأ  
 به حال الاختيار واذ لم يجد غيره جمع بينه وبين التيمم والمشيح قالوا المراد بالشك التوقف  
 لتعارض الأدلة او التردد في الضرورة ففيل الشك في طهارته وقيل في طهارة ربه وهو الصحيح  
 وعليه الفتوى كذا في الكافي والقينة وفي الهداية والبغل يتولد من الحمار فاخذ حكمه وقال النبي  
 هذا اذا كان الله تعالى لان الائمة هي المعتبرة في الحكم وان كانت فرسا فيه شك في طهارته انما  
 في المشكوك

سورة النور

أو كبروا

سورة النور

الجملة جواز ايدجى

الركعة بالتحريك المذكورة  
 دير فرس النجس كذا

ان العبرة للامة لا يرى ان الذئب لو نبت على شاة فولدت ذئبا قل هو نجس في الآية  
 فكان ينبغي ان يكون مأكولا لا نجسا وظاهر عندنا في نجاسة اعتبار الامة وفي غاية السهولة  
 اذ انزى الى راعى الركعة لا يكره لم البغل المتولد منه ما عندنا فعل هذا لا يصير سورة مشكوكا وان كان مشكوكا  
 يتوضأ به ويستتم ان عديم بغيره من الماء والطاهر المراد ان لا يخلو الصلوة الواحدة من نجاسته  
 الجميع في حاله واحدة لو توضع بسور رافض في ثم احدث ويستتم واعاد الصلوة خرج من  
 بيقين كذا في الكافية وشرح الزاهد في خلافه في التيمم يتوضأ به عند النجاسة وان  
 قال ابو يوسف بالتيمم فقط لجمع بينه وبين المراد به فلو رقيق يسيل كالماء اما اذا اشتد صار  
 مشكوكا لا يتوضأ به اتفاقا قال قاض خان بيزرنا لوجه جعله طاهرا ان جعلت او شغ و  
 واعمق مقدار ما لا يصل اليه النجاسة كان طاهرا وان حفرته اعمق ولم يجعل او سح من الاول  
 فجاءه نجس وقعا طاهرا بغير نجس ففاز الماء ثم عاد التيمم ان طاهر ويكون ذلك بمنزلة التيمم  
 وكذا بغير وجب فيها نزع عشرين درهما فنزع عشرة فلم يبق فيها الماء ثم عاد لا تنزع منه شيء  
 وينبغي ان يكون بين يدي الباطنية وبين يدي الماء مقدارا ما لا يصل اليه النجاسة الى بل الماء وقدر  
 في الكتاب نجاسة اذرع او بسخة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك يختلف  
 بصلابة الارض فربما دونه ثم لما بين احكام السور وكان احكام العروق نجاستها الى البياض قال  
 والعروق كالسور في الاحكام المذكورة لانهما يتولدان من اللحم فاخذ احدهما حكم صاحبه  
 لا يبرء علينا كونه سور الحمار والبغل مشكوكا مع ان عروق الحمار طاهر لان حكم العروق ثبت  
 بالحديث المخالف للقياس وهو ان النجس من ركب الحمار فهو نجس والحمار نجس وان نقل  
 نقل النجاسة وانما قلنا انه مخالف للقياس لان القياس يقتضي ان يكون عرقه نجسا  
 لتولده من اللحم النجس فيبقى الحكم في غيره على اصل القياس على ان نقول ان سورة طاهر  
 ايضا على ما هو الصحيح من الرواية كذا في غاية البيان فان قيل قد بين ان هذه  
 احكام الله تعالى فكيف يجهل قوله لتولده من اللحم النجس قلنا معنى ما سبق كون طاهر البطلان حكم

وان كان مشكوكا

الصلوة

والسور كذا



بعض ان يتكلم من المرات لا يكون في ضرورة الاستعمال وهو لا ينافي كونها بالظن  
 تحت الانتفاء الضرورية بالنظر اليه **باب في حصة القصد وشرك استعمال**  
 بقصد استعماله جاز ولو قيل الوقت خلاف ذلك ففي ذلك من فرض والحد وغيره يعني يعلق  
 به ما من الفرائض والنوافل ومثل ذلك في يتم لكل فرض ويعلق من النفل ما شاء  
 لمحدث متعلق بجاز وجب جازي فيجب في كل واحد من الماء الذي يفي لطهارة حتى  
 ان رجلا انيته من النوم محتما وكان له الماء يكفي للوضوء الا غسل يمينه ولم يجب عليه  
 الوضوء لغيره خلافا لثالث في اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء بان حدث  
 بعد التيمم فيجب عليه الوضوء والتيمم للجنابة بالاتفاق واذا كان الحدث ماء يكفي لغسل بعض  
 اعضاءه فهو ايضا على خلاف بقوله ان الماء متعلق بجزءه لا بميله وهو ثلث الفرج اربعة الا  
 خطوة او مرض لا يقدر معه على استعمال الماء او استعمله استدرضه ولا يشترط خوف التلف خلافا  
 لثالث في او يزد يودي الى السكالك والمرض ولو في المعسر خلافا لهما او عذرة او سبب بينه وبين  
 والقائه النفس الى التهلكة حرام فيحقق الجوز او عطف من حصل له اولاد بنية او عدمه ان كان له  
 والجبل او خوف فوت صلوة جنازة ان استغل بالوضوء لغيره الاولى يعني اذا خاف خيرة الاول بالا  
 وهو من لا يكون سلطانا او قاضيا او وليا او اماما الى فوت صلوة الجنازة ان استغل بالوضوء جاز  
 لا يتم وعبرة الاولى من الاولى كما لا يخفى او خوف فوت صلوة عيد ولو بنا الى لو كانت  
 التيمم لبناء يعني اذا شرع في صلوة العيد متوضئا ثم سبقه الحدث وخاف انه ان توضا فاته  
 الصلوة جاز له ان يتيمم لبناء لا الى لم يجز التيمم لغوت الوقتية والجمعة لان فوتها الى خلف  
 وهو الظاهر والقضاء بنية الصلوة او سجدة التلاوة متعلق بقوله جاز فالمعبر ان ينوي عبادة  
 مقصودة لا يتبع الا بالطهارة حتى لو تيمم عند فقد الماء لدخول المسجد الا اذا كان الاقامة لا يؤ  
 به الصلوة فلما اي شئ طهارة التيمم كافر لا وضوء لان الكافر ليس باهل للنية والوضوء  
 غير مشروط به فلو توضا ببلانية ثم اسلم جاز صلوة به بغير تيمم متعلق ايضا بجاز ان استعمل الماء

بعض بر شئ ايم بر وقت  
 وضوء قلاد زياده قلاد  
 وكما قلاد قلاد  
 قلاد قلاد قلاد  
 قلاد قلاد قلاد  
 قلاد قلاد قلاد

اي الفريتان والمراد اليه ان المضر وبثان على الارض وان لم يكن فيه نفع وجهه ويدنيه  
 بمعرفة حتى لو بقي شئ قليل لا يجزيه والا اي وان لم يستوعب فثلاثة اي لم يرد من ثلثة يحصل  
 الاستيعاب بالنفع واليد المضر وبثان على الارض ان لم يكن وعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر  
 الشريعة ثم اذا لم يدخل الفبار بين اصابعه فعليه ان يتخلل اصابعه فحتاج الى ضرب ثلثة  
 لتخليها من ان هذا يقتضى اشتراط النقع وقد قال المصنف بعد ذلك لا يقع فندبر على ظاهره  
 بغير تيمم من جنس الارض كالتراب والترمل والجر والكل والزرنيخ والذهب والفضة  
 الخشبية بالتراب وخطه وشعره عليه ما خبار ويجوز عنه الماء لانه ليس من جنس الارض  
 وهو لا ينطبق الى لا يتيمم احتراز عن الذهب والفضة والحديد ونحوها ولا يتردد الى لا يصير  
 رماذا بالاضراق كالشعر وذلك لان الصعيد اسم لوجه الارض باجماع اهل اللغة فلا يتناول ما ليس  
 من جنس الارض او يتعدى لو كان ذلك الظاهر بالنقع اي غبارا وعليه عطف على قوله على ظاهر  
 والصغير للنقع اي وبغير تيمم على النقع بالجر عن الصعيد كما ينسب دارا او يهدم حايضا او كال  
 خنطة فاحصا وجهه وذراعيه غبارا فمنع حتى اذا لم يمسح لم يجز ويجب عليه الماء غلوة وهي  
 مقدار ثلثة ذراع الى اربع حارة ومن ابى يوسف انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه وتوضا  
 ذهب الغافلة وتغيب عن بصره كان بعيدا جاز التيمم واخيه صاحب الحيط ان ظن  
 قربته الى الماء والا فلا يجب عليه ونسب لراجله الى الماء الصلوة آخر الوقت فلو صلى التيمم  
 في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا بعيدا وضوءه اي الماء في رجل او امرأة غلبه اي وضوءه  
 فيه ونسب فصلي به اي بالتيمم لم يعد الصلوة الا عند ابى يوسف والوضوء غير بلا طهارة فيقبل  
 جاز التيمم وفاقا وقيل هو ايضا مختلف فيه طلبه من رقيقه فان منعه او اعطاه بالكثر من  
 تمن المتل او اعطاه به اي تمن المتل وهو ليس عنده تيمم والا اي ان لم يمنعه او اعطاه تمن  
 المتل وهو عنده فلا تيمم وقيل اي قبل طلبه منه قبل جاز التيمم اخذاره في الهداية وقيل  
 لا اخذاره في المسطو ولم يجز التيمم على ارض نجست وقال شرا لا يملك ان يكون طهارة وان طهر

فصل الماء



بخلاف الصلوة او الطهارة كافية فيما ونا قضيته بقضاء الوضوء لانه خفيف والقدرة على ما كانه  
بطهره لان الحدث انما يوجب طهيرا فيستحب طهوره بالتراب لا بالابن من كسبا بالنقص لان ليس  
بجرح نفس لاحيطة ولا حلك فاقدر على الماء ولم يتوضأ ثم عدل بالاعاد التيمم واذا اغتسل  
الطيب لم يسل الماء بطهارة مثلا وفي الماء واخذت حذرا يوجب الوضوء فيتم له ما تم وجوب الماء  
ما يكفرها بطل تيمم في حق كل واحد منها وان لم يكف لاحد منهما بقي في حقهما وان كفى لاحدهما  
بعينه فسد ويبقى التيمم في حق الآخر وان كفى لكل منهما منفردا غسل التيمم لان الجنبة لا يغتسل  
فقط من حاجته فان كان مشغولا بغيره كدفع العطش كان في حكم الغرض ونا قضيته ايضا منورا  
ان عسى به اي بالتيمم على الماء حتى لو تيمم بالابن لم ينتقض تيممه بالبنوم لا المحرور على الماء كما لا يفسد  
اي كاشفا فيه بمرور المستيقظ على الماء لا البرودة فانها لا تنقض حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد العباد  
بالدمنة ثم اسلم صلوته لم يجرح اكثره اي لو كان اكثر اعضا الوضوء منه جرحا في حدث الا صغر  
او اكثر جميع بدنه في الحدث الاكبر تيمم لان للاكثر حكم الكل والا اي وان يكن اكثره جرحا غسل  
الاعضاء في الوضوء والغسل ولا يجزئ بينهما اي بين التيمم والغسل لان فيه جوبا بين البدل والبدل عند  
ولا نظيره في الشرع ولو كان باكثر مواضع الوضوء جرحا بغير الماء او باكثر مواضع التيمم جرحا  
بغير التيمم لا يغسل وقال ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلي وبغيره كذا قال الربيعي المانع من  
الوضوء لو كان من قبل العباد وكما سيره الكفار من الوضوء وشي من السجود ومن قبل  
ان توفيات فتدرك جاز له التيمم ويعد اي الصلوة اذا زال المانع **باب المسح على الخفين**  
جاز بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان من جاز له غسل الرجلين  
من لم يهره مبتدعا لكن من رآه ولم يحج آخذا بالعريكة كان مثابا قال في الكافي فان قلت  
هذه رخصة لا يفتقر الى معرف في اصول الفقه فينبغي ان لا يثاب بانثاب العريكة اذا لا يفتقر  
العريكة مشروطة اذا كانت الرخصة للمقاطع كافي فصر الصلوة قلنا العريكة لم تبق مشروطة  
ما دام متحققا والثواب باعتبار النزوع والغسل واذا نزع صارت مشروطة وقال الربيعي هذا

فقدرة

تيمم جاز

مسح رخصة استغفار

مسح رخصة استغفار

هذا سهو فان الغسل مشروط وان لم ينزع خفيه ولا جل ذلك بطل مسحه اذا خاض الماء  
في الخف من الغسل اكثر من مرة ولولا ان الغسل مشروط لما بطل بغسل البعض من غير  
ولذا لو تكلف وغسل رجله من غير نزع الخف اجزاه عن الغسل حتى لا يبطل بانقضاء  
المدة اقول القول بان هذا سهو لان مراد صاحب الكافي بالشرعية الجواز في نظر  
الشرع بحيث يترتب عليه الثواب لان يترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه  
تطهيره بقصر الصلوة فان العارل بالعريكة ثم بان صلى الربيع وقعد على الركعتين بان ثم وان  
فرقة تيمم وتحقيق جوابه ان المترخص ما دام مترخصا لا يجوز له العمل بالعبودية واذا زال التيمم  
جاز له ذلك فان المسافر ما دام مسافرا لا يجوز له الاتمام حتى افتقر بنية الاربع يجب  
قطعا والافتتاح بالركعتين كما سأل في صلوة المسافر واذا افتقر بنية الشنئين ونوى  
الاقامة في اثناء الصلوة تحولت الاربعة فالتخفيف ما دام متخففا لا يجوز له الغسل حتى اذا  
تكلف وغسل رجله من غير نزع الخف وان اجزاه الغسل واذا نزع الخف وزال الرخص صار  
الغسل مشروعا بغيره وبذلك ان هذا مع وضوحه لمن تدبر في كتب اصول كيف  
خفى على من قبل من العلماء القول مرة اولم يست في المسح التكرار لانه في الغسل للمبالغة في  
التطهير والمسح ليس له وتوكان المالح امره لان دليل جواز لم يفرق بينا وبين الرجل  
مع دخولهم في العمومات الخطا لا جنتا لان المسح ثبت على خلاف القياس في الوضوء فلا يثبت  
عليه الجنابة ولان صيغة المبالغة اعنى فاطهروا اوجبته كما ان التطهير كما سبق وفي المسح  
يفوت ذلك ثم قالوا الموضع الموضع النقي فلا يحتاج الى التصوير فان من اجنب بعد  
ليس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح لعدم الدليل لكن قيل صورته ان يلبس خفيه  
على وضوء ثم يجنب في مدة المسح انه ينزع خفيه ويغسل رجله وكذا المسافر اذا جنب  
في المدة وليس عنده ماء فتيتم ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح  
بل يمسح على طهر تام عند احدث هذا احسن مما قيل اذا لبس جاعل طهر تام عند احدث  
ادام المالح

جواز الغسل

زال المسح

والمراد في المسح الخفين و  
كأنه جاز



لان المقصود ههنا الاشارة الى خلاف التخييل في قوله لا بد من بسطهما على وضوء  
 تام ابتدأ حتى لو غسل رجله فليس عليه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح وحسب نقول يكفي كون  
 التمسك موجودا بين وقت الحدث بآني طريق كان وظاهر ان ذلك الوقت زمان بقا التمسك  
 لا زمان حدوثه والمفيد للبقاء والاستمرار هو الكسح لان الفعل يفيد الجدد وانما قلنا احسن  
 لجواز توجيه عبارة القوم بان يجعل على ظهر تمام حاله من ضمير كسح عند الحدث متعلقا بتمام  
 والمعنى اذ لمسه كما كانا على ظهره تمام عند الحدث فيكون مال عبارتين واحدا للمقيم متعلقا  
 متعلقا بقوله جازي وما وليه وللمسافر ثلثة ايام وليا ليرى لقوله صلى الله عليه وسلم في المسح يومه ليلة  
 والمسافر ثلثة ايام وليا ليرى من حين الحدث لا حين التمسك ولا المسح لان زمان الذي يحتاج فيه  
 الى المسح هو وقت الحدث على ظاهره فغيره متعلق ايضا لقوله جاز الحلف ما يستلزم الكسح ويكون الظاهر  
 منه اقل من ثلث اصابع الرجل اصغرها انما لو ظهر قدرها فلا يجوز لانه بمنزلة الطرف ولا بأس بان يكون  
 اصابعه ثلث يرى رجله من اعلى الحلف قيد الظاهر اذ لا يجوز على باطنه وعقبه وساقه لان المسح محمول  
 به عن كسح القياس فراجع فيه جميع ما ورد به التمسك او جزمه فيهما خفان يكتفي فوق الحلف وقاية لهما  
 المتكسرين على الحلف قبل الحدث حتى لو لمسه عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليها وقال في الجوز  
 المسح عليها لان البديل لا يكون له بدل بالتركي ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه قال ربيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 مسح على الجوزتين ثم انه ليس ببدل من الحلف وان كان تحت بل من الرجل كما انه ليس عليها الا بالتمسك  
 لان الوضوء كان بالرجل ولم يكن بالحلف وطيفة ليس من اعضاء الوضوء فيصير الجوز بقوله لا  
 مانعا من اية الحدث اليه بل يمنع السرية الى الرجل ولذا قلنا اذا حدث مسح بالحلف اولى بالمسح عليه  
 فليس الجوز في المسح عليه لان حكم المسح استقر بالحلف فصار من اعضاء الوضوء حكما فلو مسح على  
 يكون بدلا عنه وهذا لا يجوز كما قال شايخنا اقول يعلم منه جواز المسح على خيف ليس فوق خيط  
 من كبره من اوجوه او نحوها مما لا يجوز المسح عليه لان الجوز اذا كان بدلا من الرجل وجب  
 الحلف للجواز المسح عليه في حكم القدم فلا ان يكون الحلف لا بدلا من الرجل ويجعل لا يجوز المسح

ط  
 يجزئ من ظاهره ولا خلاف في جازي  
 اوج  
 ايسر  
 من جازي اوله

والمسح

المسح عليه في حكم القدم كما في الغافق وبعبارة ان الامام الغزالي في الوضوء والبرهان في غرضه  
 له مع التمسك ما يند كسح خلاف الامام ابي حنيفة في المسائل اورد هذه المسئلة في صورة  
 الاتفاق وكان قد اخذنا انما لم يدر جوابه فيما استمر من كتبهم اكتفا بما قالوا في مسئلة  
 البرهاني من كونه خافعا عن الرجل او جواربه الخنثيين الى بحيث يستمكن على التمسك بلا شئ  
 كان الامام لا يجوز المسح عليه ما اذا لا ويجوز صاحباه ثم رجع الى قوله ما وبه يعني المتكسرين  
 المتكسرين المتكسرين ما وضع الجمل على كسحه كما فعل فانه يمكن مواظبة المسح عليه فيصير كالحلف  
 او الجملين وهو ما وضع الجمل على كسحه فيكون كالحلف لا يجوز المسح على كسحه ولا يمسح  
 ويرفع بضم القاف وفحوا الحرف وقفا زين ما يعمل لليديين لدفع البرد او الخشب الصقيع والتمسك  
 عليها لانه لدفع البرد ولا يخرج في نزعها لكن لو مسحت على خمارها ونفذت اليه الى راسها حتى ابتل  
 قدر الربع جاز كذا في معراج الدراية وفرضه ان فرض المسح على الخفين قدر ثلث اصابع اليد  
 من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احد رجله مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار اخر من اصابع  
 لم يجز ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات بمياه جديدة جاز حصول المقصود وبلا تجديد ولا ولو  
 موضع المسح ماء مطر قدر ثلاث اصابع جاز كذا الوضوء في خيشيش مثل بالمطر او المطر والاصابع الخفيف  
 طلق قدر الواجب وذكر اليد احترازا عن اصابع الرجل كما روي الكرخي وسنته مدة الى الاصابع  
 حال كونها مفرجة من اصابع القدم الى ان ياتي هذه العبارة منقولة عن المشايخ يشهد به الشيخ  
 فلا وجه لما قال صدر الشريعة ما زاد على مقدار ثلاث اصابع اليد انما هو بما مستعمل فلا اعتبار له  
 وذلك لان هذا الاصابع الى ان ياتي اذا كان سنته لم يحصل الا بالما المظهر وقد اتفقوا ان الماء  
 المستعمل غير مطهر وايضا اتفقوا ان الماء مادام في العضو لم يكن مستعمل فكيف يصح ما ذكر  
 خرق قدر ثلثة اي ثلاث اصابع القدم لا اصابع يمسح بها المسح وهو خبر قوله خرق اعني اصابع  
 القدم لانه الاصل في القدم حتى يجب اليد بقطوعها بلا كف ولا اكثر حكم الكل المتكسفة  
 واعتبر الاصابع للاحتياط هذا اذا كان خرق الحلف غير قابل للاصابع وفي غير موضع العقاب

المسح

المسح



واما اذا كان مقابلها فالجيب يظهر ثلاث اصابع مما وقعت في مقابلته الطول لان كل اصبع  
اصل في موضعه واذا كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثره واكثره فوق الكعب لا يمنع  
اذا لا جيرة بلية وظهور الانامل لا يمنع في الاصبع بل المانع ظهور قدر ثلث اصابع بكماله وانما  
يمنع الخزن الكبير اذا كان منفردا بركب ما تحت به لصلابة الخلف لكنه اذا دخل فيه الاصابع دخلت  
لا يمنع ولو بدا حال المشي لا حال وضع القدم يمنع لانه لا يمنع لانه لا يمنع لانه لا يمنع  
ويجب الخروج في خفت لا فيهما يعني اذا كان في خفت واحد خرون كثيرة تحت اساق بحيث لو جمعت  
يبدو منها القدر المذكور منع المسح لانه يمنع السفر به وكذا لو كان هذا القدر في خفيه لم يمنع  
لاستقاء المانع عن السفر والطول المعبر ما يدخل فيه مسكة وما دونها كالعدم بخلاف الخجاسة  
المنفردة حيث تجمع اثنان كانت في خفيه او ثوبه او بدنه او مكانه او في المجموع بخلاف  
الاكتشاف اي اكتشاف العورة بالفتحة كان اكتشاف شئ من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ  
من بطنها وشئ من خديها وشئ من ساقها حيث تجمع منع جواز الصلوة المعذرة وسباني تفسيره مسح  
في الوقت لا بعده خلافا لغيره الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والبس حتى اذا وجد حال الوضوء  
لا التبس او بالعكس في الحالين لم يمنع بعده وناقضه اي المسح ناقض الوضوء لانه بعضه يمنع خفت  
سراية الحدث الى القدم حيث قال المانع فيجب نزول الآخر اذ لا يلج الفصل والمسح في وطيفة واحدة  
ولو كانت النزوع خروج اكثر القدم الى الساق لان موضع المسح فارغ مكانه فكانه ظهر رجله  
هو الصحيح لان لا اكثر حكم الكل كذا في الكافي والاحترار من خروج القليل متعذر لانه ربما يحصل  
بلا قصد فيلزم طرح وجوب اكثر العقب وهو قول ابن يوسف ومن ثم ان بقى من ظهر القدم  
في موضع المسح قدر ثلاث اصابع لم يبطل مسحه عليه اكثر المشايخ وان كان القدم في موضعه  
والعقب يخرج ويدخل لم يبطل مسحه كذا في الكافي وناقضه ايضا مضمرة المدة لما روينا ان لم يخف  
ذباب رجله يعني اذا انقضت مدة المسح هو مسافر وخاف ذباب رجله من البرد ولو نزع  
خفيه جاز المسح كذا في الكافي ويصون المذهب بعد ما الى بعد النزوع والمضى مثل رجله

الاصابع

رجليه فقط سراية الحدث السابق اليهما دون باقي الاصابع قبل وبلوغ الماء الكعب مثل  
اصابعه اكثر القدم قال في المغناوي ان تار خاشية اذا مسح على الخفين ثم دخل الماء اطفأ  
واقتل من رجليه قدر ثلث اصابع او اقل لا يبطل مسحه ولو ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب  
بطل المسح روى ذلك عن ابى حنيفة ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء ومن  
الشيخ الامام ابى جعفر اذا اصاب الماء اكثر احدى رجليه ينقض مسحه ويكون بمنزلة الغسل  
وبه قال بعض المشايخ وفي ذخيرة وهو الصحيح وبعض مشايخنا قالوا لا ينقض المسح على كل حال  
وقد اقمه في المكتبة المشهورة على النواقض الثلاثة المذكورة فكانهم اختاروا رواية الاخرى  
نزع جرمه بمسحه على خفيه لان المسح عليها ليس مسحا على الخفين لان انفصالهما عن الخفين  
بخلاف المسح على خفت ذي طاقين لو نزع احد طاقيه او شتر جلده ظاهر الخفين حيث لا يبعد المسح  
على ما تحته لان الجنب شئ واحد للاتصال فصار كل واحد بعد المسح ولو نزع احدهما بطل مسحه ما لم يمسح  
مسح الجرمية الآخر ومسح الخنثى لان الانقضاض في الوطيفة الواحدة لا تجزئ فاذا انقضضت ارجلها  
انقضضت في الآخر وقيل ينزع ارجلها لان نزع احدهما كمنعهما لعدم الجزئ والاول اصح  
مقيم مسحه فتر قبل تمام يوم وليلة اتم مدة السفر اي تحول الاولى الى الثانية بحيث يكون الخروج  
ثلاثة ايام ولبا بها ولو سافر بعد ما اي بعد يوم وليلة نزع لان الحدث سرى الى القدم السفر  
لا يرفع ومسافر اقام بعد ما نزع وقبلها سجدتها اي بايها والبدلة لان رخصة السفر لا تنقض  
بدونه فالحاصل انه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعده  
المسح على الجيرة وهي نحو جيرة العظم المكسور وخفة القرحة ومن ما يوضع على القرحة وموضع الضميد  
والعصا به ما يشد به ارجله لئلا تسقط كالغسل ما تحته فلا ينقضه بده كالغسل ويجزى اي  
بالغسل ولو كان مسحا حكما لما جمع به كغسل احدى قدميه ومسح احدى خفيه وجاز اي المسح على  
الجيرة ولو شئت الجيرة لا وضوء لان اعتبارها في تلك الحالة حرجا وكذا المسح على الجيرة ان ضرت  
والا فلا يترك وانما يجوز المسح على الجيرة اذا اخرج من مسح الموضع الجيرة بان كان يظفر

المسح على الجيرة



او كانت مشدودة يفرق انما اذا كان قادرا على مسح فلا يجوز مسح الجبهة وفي المحيط  
ينبغي ان يحفظ هذا فان النكس عنه غافلون ولا يبطله اي المسح سقوطها الى الجبهة  
الا ان يرفقا سقطت في الصلوة عنه اي عن بر بطل المسح واستوفيت الصلوة والا  
اي وان لم يسقط عن بر اما بان لا يسقط او يسقط لكن لا عن بر فلا اي فلا يبطل  
المسح ولا يستأنف الصلوة ولا يشترط في مسحها اي مسح الجبهة والاراحة والعصابة  
والنية قال الزاهد لا يشترط فيها النية في جميع الروايات ويسر التثنية عند البعض  
اذ لم يكن على التمسك ويكتفى المسح على اكثر العصابة ولا يشترط فيه الاستيعاب هو الصحيح كذا  
في الكافي فخذ وضع خرقه وشدة العصابة قبل لا يجوز المسح عليها بل على الخرقه وقيل ان  
امكنه شد العصابة بلا اعانة لم يجز والاجاز وقيل ان كان على العصابة غسل فاحتها  
يفتر اطرافه جازد الا فلا وكذا الحكم في كل خرقه جازت موضع الخرقه وان لم يفرقها  
بل نزعها عن موضع اطرافه سبغ جملتها او غسل ما عليها الى موضع اطرافه فيسجد ما وضع  
الطرافه وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة المقتصد واما الموضع الظاهر من اليد ما يلي  
بين العقدين من العصابة فالاصح انه يكفي مسح اذ لو غسل يبطل العصابة فربما يصل  
انما موضع القصد **باب في الحيض** وهي ثلثة حيض ونفاس واخاض  
الحيض دم ينقضي رجم بالجمه اي بنت رجبين احمر زاهرهم عن اخاضه لانه دم زهر  
لادم رجم وعن الرخاف والدماء الخارجة عن اطرافات وعما تراه الحامل فانه لا يخرج من  
الرحم لان الله تعالى عاونه ان المرأة اذا حملت ينسد الرحم فلا يخرج منه شيء الا اذا  
بها احمر زهر مما ينقضي الرحم لمرض كالولادة وطوبا فان انفسا في حكم المرضية حتى اعطت  
بهرجانه من الثلث لم يقبل ولا يابس لانه يختلف فيه كاسبان فلا حاجة لاحذه في حد  
الحيض واقله يعني اقل مدته ثلثة ايام بلبا ليد يعني ثلثة ليلان كما هو ظاهر الرواية وفي  
رواية الحسن ثلثة ايام وما يخلو منها من ليلتين واكثره عشرة لقوله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام

يجزى ان لا يفر

لا يخرج من الرحم

ادخلها

ايام واكثره عشرة ايام وهو جمة على الشافعي في تقديره الاقل يوم والاكثر يومين  
ولون رائيه في مدته اي مدة الحيض سوى البياض وظهر مختلف فيها اي تلك المدة بعض  
يعني احاط الدم طرفي مدة الحيض كان كالدّم المتوالي في رايه ثم من الى خفيفه ووجهه  
ان استجاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع وبغيره اولى واخره كالتصايف باب الكوفة  
واقل الظاهر ان يكون بين الحيضين خمسة عشر يوما لاجماع الصحابة عليه لانه مدة التقدير  
فكان مدة الاقامة فان قيل قد تقرر ان اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة ايام فاذا  
كان اقل الظاهر خمسة عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس فيه حيض ولا ظهر قلنا هذا  
انما يلزم اذا وجب ان يكون الظاهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد وليس كذلك والذال في  
البداه ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ايام ولا حاضت فلا يظهر عشرين الا في حاله بل تحيض  
ثلثة وظهر عشرين وقد يحيض عشرة وظهر خمسة عشر وسبب زيادة تحقيق لان شاء الله تعالى  
ولا حد لاكثره لانه قد يمتد الى سنة وستين وقد لا تترك الحيض ابدا فلا يمكن تقديره الا بعد  
نفس العادة فلو استمر الدم في يكون لاكثره عادة واختلغا في تقدير مدته والاصح انه مقدار ستة  
اشهر الا ساعة لان العادة نقصان ظهر غير الحامل عن ظهر الحامل واقل مدته اقل ستة اشهر  
فانه تحققت عن هذا اي في وهو الساعة صورته مبتدئة رأت عشرة دماء ستة اشهر ظهر ثم استمر  
الدم تنقضي عدتها تسعة عشر شهرا الا ثلث ساعات لانها تحتاج الى ثلث حيض كل عشرة  
ايام والى ثلثة اطراف كل ظهر ستة اشهر الا ساعة اعلم ان احاطة الدم للطرفين شرط  
بالاتفاق لكن عند طرفي مدة الحيض وعندا يوجب طرفي الظاهر المختلف وان الظاهر  
الذي يكون اقل من عشرة خمسة عشر او مختلف بين الدمين فان كان اقل من ثلثة ايام  
لا يفصل بينهما بل هو كالدّم المتوالي اجماعا وان كان ثلثة ايام او اكثره فعند ان يوصف  
وهو قول الى خفيفه آخر الا يفصل ولو اكثر من عشرة ايام بل هو ايضا كالدّم المتوالي عنده  
لان ظهره فاسد لا يفيصل بين الحيضين كما مر ان اقل الظاهر خمسة عشر يوما فكذا لا يفصل

الحيضين

الظاهر المختلف

الحيض



بين الذين لا يفسد لا يتعلو به احكام العجى شرا يجوز بدلية الطهر على  
هذا القول لا الاقوال ثمة الاية وفي رواية محمد بن ابي حنيفة انه لا يفصل بين ايام الطهر  
بطرفه في عشرة او اقل وفي رواية ابن المبارك عنه عشرة طمع ذلك كون الدم من نضاب  
وعنده عشرة طمع هذا كون الطهر مساويا للدمين او اقل ثم اذا صار الطهر كونه كانه دم  
المستوى وما عنده فان وجد في عشرة ذلك الطهر في طهر اخر يغلب الدمين المحيطين به لكن  
يعبر بقلوبه ان عدد ذلك الدم الحكمي دما فانه بعد دما من جعل الطهر الاخر حيفا ايضا الا في  
قول ابى سهل ولا فرق بين كون الطهر الاخر مقدما على ذلك الطهر او مؤخرا وعند طرس بن زياد  
الطهر الذي يكون ثمة او اكثر يفضل مطلقا فهذه ستة اقوال وضوفا مثلا لا يجمع هذه الاقوال  
بمستدلة رأت يوما ما واربعه عشر طهر ثم يوما ثمانية ثم يوما وسبعة ثم يوما  
وثلاثة ثم يوما وثلاثة ثم يوما ويومين ثم يوما دما فهذه خمسة واربعون يوما ففي  
رواية ابى يوسف العشرة الاولى التي جازيا دم وعاشرة طهر والعشرة الرابعة التي طرفاء  
طهر حيف وفي رواية محمد بن عيسى بعد طهر يومين عشرة حيف وفي رواية ابن المبارك العشرة بعد  
طهر يومين حيف وعند محمد بن عيسى بعد طهر يومين حيف وعند ابى سهل السنة الاولى من  
هذه العشرة حيف وعند طرس بن عيسى في الاخرة حيف وما سوى ما حكم كل ثمة يكون حيفا  
استحاضة عند ذلك الحكم في كل صورة يكون طهر الناقص فاصلا في هذا الاقوال سوى قول ابى  
محمد ان كان احد الدمين نضابا كان حيفا وان كان كل منهما نضابا فالاول حيف وان لم يكن  
شيئا منهما نضابا فكل واحد من الاول والثانية استحاضة وتصور صورة يفهم منها  
الاقوال سهولة وهي هذه  
٥٥٥  
هذا يتشبه في هذا المقام بعون الله الملك العليم والنفاس دم يعقب الولد  
ويدين الاصل ولا ذم المرأة اذا وضعت مني نفثا ونسوة نفاس وليس الكلام في هذا  
على فعال غير نفثا او شرا كذا في الصحاح ولا حد لاقلة لان خروج الولد اماره بيته على انفسهم

الطهر الاربعة شهرة شكا ديولور  
الدم المدة

من الرحم بخلاف الحيض اذ لم يوجد هناك ما يدل على ثمة فلا حاجة الى ما يورد في  
كون ثمة من الرحم بخلاف الحيض اذ لم يوجد هناك ما يدل على ثمة من الرحم فمجل الامتداد فمجا  
واكثره اربعون يوما لا تسلم وقت للنفس اربعين يوما وكل من الحيض والنفاس  
يمنع استمتاع ما تحت الارز كالمباشرة والتخيز وحيل القبلة ومكسة ما فوقه ومنه محمد  
يتقن موضع الدم فقط والصلوة والصوم للماجع عليه وتقضية فقط ان تقضى الصوم لا  
لان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة اداها ولا يمنع وجوب الصوم ففجوة ثمة  
ويمنع صحة اداها فيجب القضاء اذا ظهرت وتوطأ ببلانسل بانقطاعه لاكثر ولا اقل لاصح  
تغسل او يفيض وفيه صلوة يسح الغسل والحريية اي حتى وطأ من قطع دما لاكثر لطيف  
لا توطأ من قطع لاقل من الاكثر بان يتقطع الحيض لاقل من عشرة والنفاس لاقل من اربعين  
الا اذا مضى اذني وفيه صلوة يسح الغسل والحريية في محل وطأ وان لم تغسل لان الصلوة  
صارته دينا في ذمتها فظهرت حكمها اذا انقطع لاقل من العشرة بعد ثمة ثلثة ايام او اكثر  
فان كان الانقطاع فيما دون العادة يجب ان تؤخر الغسل الى آخر وقت الصلوة فان خافت  
الغسل اغتسلت وصلت والمراد آخر الوقت المستحب لا وقت الكراهية وان كان الانقطاع  
على رأس عادت او اكثر او كانت بمدة فتؤخر الغسل احتيابا وان انقطع لاقل من  
ثمة آخرت الصلوة الى آخر الوقت فاذا خافت الغسل توضأت وصلت في الصورة المذكورة  
اذا ساء الدم في العشرة بطل الحكم بطهر ثمة بمدة كانت او معتادة واذا انقطع لعشرة او اكثر  
فمنع العشرة يحكم بطهر ثمة ويجب عليها الاغتسال قد ذكر ان من عادت ان تترك يوما  
وما ويوم طهر امكنها الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تترك الصلوة والصوم واذا ظهرت في الثاني  
توضأت وصلت ثم في الثالث تتركها وفي الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة  
وكيف مستحبة وطأ الحايض لان حرمته ثبتت بنقص قطعي والناقص بمدة خبر قوله الاتي  
استحاضة عن اقل الحيض اي الثلثة والذائد على اكثره اي العشرة او على اكثره النكاح اربعين

اي يوم النكاح



او على عادة عرفت لها وجاز اكثرهما الى عادة عرفت طيف وجاوز العشرة او نفاس  
وجاوز الاربعين فاذا كانت لها عادة في الطيف كسبعة مثلاً فرائد الدم اثني عشر يوماً  
فحسب ايام بعد السبع استخاضة واذا كانت لها عادة في النفاس وهي ثلثون يوماً مثلاً  
فرائد الدم خمسين يوماً فالعشرون التي بعد الثلثين استخاضة بهذا حكم المعتادة ثم اراد  
ان يبين حكم المعتادة فقال او على عشرة حيض من بلغت مستخاضة او على اربعين  
وما رأت حامل من الدم استخاضة اما الثلثة الاولى فلان الشرح لما بين اقل الحيض واكثره  
واكثر النفاس علم ان الناقص عن الاقل والزيادة على الاكثر لا يكون حيضاً ولا نفاساً  
فيكون استخاضة باضرورة واما الرابع فلما ورد فيه من الاحاديث بان تنوع الصلوة اياً  
افترسها وتصل في غير ما تعلم ان الزيادة على ايام اقربها استخاضة واما الخامس والسادس  
فلان المبتدئة التي بلغت مستخاضة حيضاً من كل شهر عشر ايام وما زاد عليها استخاضة  
فيكون طهرها عشرين يوماً واما النفاس واذا لم يكن للمرأة فيه صلوة ونفاسها اربعون  
يوماً والزيادة عليها استخاضة واما السابع فلما عرفت في اول الباب ثم بين حكم الاستخاضة  
فقال لا يمنع صلوة وصوماً وطهراً لقوله صلى الله عليه وسلم في طهرها اربعون يوماً  
فثبت به حكم الصلوة عبادة وحكم الوطئ والصوم دلالة لانقطاع الجماع على ان دم الرحم  
يمنع الصلوة والصوم والوطئ ودم الرحم لا يمنع شيئاً مما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انه  
دم غرق لا دم رحم فثبت الحكم الآخر ان دلالة النفاس لانه التوأمين بها ولدان من  
بطن يكون بين ولادتهما اقل من ستة اشهر من الولد الاول خلافاً للثاني في غير ذلك  
وانقضاء العدة من الآخر وفاقاً لما علم انها حامل به فلا يكون دمها من الرحم ولذا لا ينقض  
العدة الا بوضع الثاني ولذا ان النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة وهو كذلك  
كالدم الخارج عقب الولادة الواحد وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضاعف اليها فيقتل  
الجماع ويقتل بغيره بعض خلقه كيد او رجل او اصبع او ظفر او شعر ولذا فيكون نفاساً او ينقض

المص  
بالعطف على  
لاربعين

فيما لو  
صلوة ونفاس

وينقض العدة في قصر الامة اتم ولد ويحسب لو كان علق يمينه بالولادة واما الالباس  
ففيصل لاجل بدة بل هو ان تبلغ من سن ما لا تحض مثلاً فاذا بلغت هذا المبلغ  
وانقطع دمها بحكم بابا سافها رأت بعد الانقطاع حيضاً اي لم يجد فان رأت بعد ذلك  
وما كان حيضاً فيبطل الاعتداد بالشهر ونفسه الا ان يمينه في حد واحد يختلف فيه فيقل  
يجد خمس سنه وهو مذنب عايشة رضوي في اليوم يمين به بتفسير على من ابتلى  
بارتفاع الطيف بطول العدة وقيل يجد خمس سنه وبه اثنى عشر بخاراً وخوارزم في  
وقيل يجد ستين سنه وهو مرفوع عن محمد بن نفا ومعتبر عند اكثر المشايخ واختلف فيما رأت  
اي بعد مدة الالباس وظاهر المذهب انه لا يكون حيضاً والمخار ان رأت دماً  
قوباً كالاسود والاحمر القاني كان حيضاً ويطلب به الاعتداد بالاشهر قبل التمام  
وبعد لا وان رأت اصفر او اخضر او شربياً فاستخاضة صاحب العذر يستدبره  
استوعب عذره تمام وقت صلوة ولو حكي بان لا يجد في وقت صلوة زماناً يتوضأ  
ويصلي فيه خالياً عن الحديث وفي البقاء كفي في جز من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب  
الانقطاع حقيقة قال الغاضل السروجي في الغاية ذكر في الاخير والفتاوى المعتبرة  
والواقعات والحاوي وغير مطلق وجامع الخلاط والمنافع والمواعظ انه لا يثبت حكم  
الاستخاضة فيها حتى يستمر بها الدم وقت صلوة كاملاً ويستوعب الوقت كله ويكون  
الشيء مثل الانقطاع في اشهر او الاستيعاب قال الزيلعي بما اطلع على كلام الغاية  
ونقله في الكافي طياف الدين وانما يصير صاحب عذر او لم يجد في وقت صلوة زماناً  
يتوضأ ويصلي فيه خالياً عن الحديث ثم قال بهذه عامة كتب لطيفة كما تراه فكان  
هو الاظهر واراد به انه على الكافي بان كلامه مخالف لتلك الكتب لقول لا يخالف بينهما  
لان المراد بما ذكر في تلك الكتب من استيعاب عذر تمام وقت الصلوة حين ما ذكر  
في الكافي بدليل ان شراح الجامع الخلاط قالوا في شرح قوله لان زوال العذر يستوعب

بعض عده سنه الياسه حيل  
كوسه اي عده سنه  
نكاح اوله نكاح 2  
اوله اي اسد اوله

الاحمر القاني اي شديد

تأجوده

كلام كانه وكلام زاني  
الوقت



كالشبهات التي لا تقطع الكامل معتبر في ابطال رخصة المعذور والقاصر وغير معتبر  
اجماعا فاصح الى حد فاصل فقدرنا بوقت الصلوة كما قدرنا بوقت ثبوت العذر ابتداء  
فانه بشرط الثبوت في الابداء وادام السيلان من اول الوقت الى آخره لانه انما  
صاحب العذر ابتداء اذ لم يجد في وقت صلوة زمانا يتوضا فيه يصلي خاليا عن الطهارة  
الذي ابتنى به ولاشارة الى دفع هذا الاعتراض قلت اولاد لو حكموا بغير حقيقة وهو  
اي صاحب العذر يتوضا لوقت كل فرض ويصلي به اي بذلك الوضوء فيه اي في ذلك الوقت  
ما شاء من فرض ونقل ومن ذلك ان يتوضا لكل فرض ويصلي الله اقل بتبعيته الفرض  
ويستغفر اي وضوء المعذور خروج الوقت لا دخوله وعند زفر دخوله وعند ابي يوسف  
كلاهما فيصل الى المتوضي قبل الزوال الى آخر وقت الظهور خلافا لما لوجود دخول الوقت  
لاخر وجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس من توضحا قبل طلوعها وبعد طلوعها لوجود طلوع  
لا الدخول **باب التطهير لا يفسد** يطهر المتنجس ثوبا كان او غيره عن نجاسة  
مرئية بزوال عينها وزوال اثرها كاللون والرائحة ان لم يشق زواله بان لا يحتاج  
الى الصابون ونحوه فان الآلة المعدة لقطع النجاسات هي الماء فاذا اصبحت النجاسة  
يشق عليه ذلك بالماء متعلق بقوله بزوال وبما يعزى من شأنه الازالة بان  
اذا طهر كالمثل ونحوه كماء الورد بخلاف نحو اللبن كالدهن فان فيه دسومة لا تنقص من  
الثوب فيبقى بنفسه في الثوب ولا يزال غيره ويطهر المتنجس عن غير ما في غير المرئية بالنقل  
الى غلبة ظن الطهارة فان غلبة الظن من الادلة الشرعية وقدره بالغسل والعصر  
ثلثا في المنعصر اي ما من شأنه ان ينعم كالثوب ونحوه مبالغا في المرة الثالثة بحيث  
لو طهر بقدر طاقته لا يسيل منه الماء ولو لم يبالغ فيه صيانة للثوب لا يظهر وتقليد  
الجفاف عطف على العصر اي وقدره بالغسل وتقليد الجفاف في غيره اي غير المنعصر  
والمراد بالجفاف انقطاع التقاطع لا اليقظ اقاموا انقطاع التقاطع مقام العصر كما اقاموا

ط  
ولو كان الاستيعاب حكما  
سواء كان الفرض وقتا  
او قريبا

افقاه  
ادفعها

كما اقاموا اجزاء الماء مقام الغسل كمن سبى في العلم ان جلا ينعصر اذا انجس لا  
يطهر عندئذ ابدأ لان الجس انما يزول بالعصر ولم يوجد عند ابي يوسف يطهر عند  
وتجفيفه ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة ويرافق فاذا كانت الخطة  
مستغنية والتم فمضى بالماء الجس فطوى غسله وتجفيفه ان يقع الخطة في الماء الطاهر حتى  
يقرب ثم يجفف ويغسل في الماء الطاهر ثم يبرد ويفعل ذلك في ثلث مرات لو كان  
السكين مستقيما بالماء الجس في الماء الطاهر ثلاث مرات ولو نجس غسل فطهره  
ان يغسل فيه ماء بقدره فيغسل في يده الى مكانه والدم يمتص عليه الماء فيغسل في الماء  
الدم من الماء فيخرج بشي هكذا يفعل ثلاث مرات ثم ان المعبر كان غلبه الظن بالطهارة  
ولو كان حصوله لا يختلفا بحسب اختلاف الحال وبين بعضنا ان يكون بين بعضنا  
ومن المتي اي يطهر المتنجس بالماء ثوبا كان او بدنا بغسله طبيا كان او بابا او كرايا  
ان طهر راس الشفة حتى انه ان لم يكن طاهرا لم يكف الطهر بل يجب الغسل والافرو فيه بين  
الثوب والبدن في ظاهر الرواية ومن رواية الحسن لا يطهر البدن بالفرك ويطهر الخف  
نجس ذي جرم جف عليه اي على الخف بالذك بالارض كذا رطب اي يطهر الخف ايضا من  
نجس ذي جرم رطب على الخف بالذك او ببولغ فيه اي الذك ويطهر الخف عن غيره اي  
نجس غيره ذي جرم بالغسل ويطهر الضيق كالمراة والسيف والسكرين ونحوه بالمسح  
وانما جبر باليقض لانه ان كان خشينا او مشقوشا لا يطهر بالمسح ويطهر البس بالمرح بالماء  
عليه قيل يوما وليدة كذا في التتارخانية وقيل اكثر يوم وليدة كذا في الجدة وقيل ليلية  
كذا في الوقاية تجس بعض اطرافه اي البس طيصل على الطرف الطاهر منه مطلقا اي  
سواء تحرك طرفه الآخر تحريكه او لا وفيه من قال انما يصلي على الطرف الآخر او تحرك  
احد طرفه تحريك الآخر ويطهر الارض باليس يس واما بالصلوة لا للتميم لان التيميم لا يرفع  
صعيدا طيبا وفي الصلوة يكفي الطهارة وكذا الاجرة المفروضة والخص وهو مستورة

المرحوم  
المرحوم  
المرحوم

عند نجس بجدة طهارة وصب الماء بقدره  
عليه ويطهارة يعود لا مقدار العمل  
هكذا اثلاثا فيطهر كما جرت به فوجدنا  
مرا وكذا الدسوس نجس  
من القنية وجب تطهيرها  
صحة الفتوى  
في كتاب الطهارة





التي يكون على تسطوح من القصب <sup>أو كلاً</sup> قدامان في الارض فانها تظهر باليبس  
 وذياب الاثر المقطوع من الشجر والكلاء يغسل ولا يكتفى فيه بما يبس في الاثر ثم  
 لما فرغ من تطهير الجائحات شرع في تقسيمها الى الغليظة والخفيفة وبيان ما هو موقوف <sup>على</sup> فقال  
 وحق قدر الدرهم وهو مثقال في الجبس الكثيف يعني ان المراد بالدرهم الدرهم الكبير <sup>والله اعلم</sup>  
 كما ذكر في الهداية لا ما يكون عشرة منه سبعة مثاقيل كما هو المشهور وموضع منقعه الكلف  
 وهو داخل مفاصل الاصابع في الجبس الرقيق روي عن محمد انه ثارة اعتبره من حيث الوزن  
 انه ثارة اعتبره من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وثارة اعتبره من حيث المساحة وهو  
 قدر موضع منقعه الكلف فوق ابو جعفر الهندواني بينهما بما ذكره مما غلط متعلق بقدر الدرهم  
 كبول ما لا يواكل ولو من صغير دفع لنعيم ان بول صغير لم يطعم يكون كالبول او غايط <sup>وهم</sup>  
 وخرق وجاج وروث وحق وحقى مادون ربع ثوب قبل المراد به ربع ادنى ثوب <sup>بحسب</sup>  
 الصلوة وقيل ربع موضع اصابع الجبس كالبول والخرق نصف وقدره ابو يوسف بشبر في شبر  
 مما خف كبول فرس وبول ما يواكل وخرق طير لا يواكل كذا اي عني ايضا بول اي بول  
 ما يواكل فان بول ما يواكل يختلف فيه <sup>الخرق</sup> كدوس الابرة وما زاد عليها اي على قدر الدرهم  
 من الغليظة وما دون الربع من الخفيف لا يعني الوارد اي الماء الذي يرد على الجبس  
 جرس كالمورد اي كالماء الذي يرد عليه الجبس كشره في حله الجائحات وهي اختلاف  
 الجبس بالار ما قد يرد ولا يعلو كان جارا فانها ليس بتبدل الحقيقة فيعلم فان الامان  
 يظهر بالاستحالة كالميتة اذا صارت على العذرة اذا صارت ترابا او اخر فخلا وحق  
 ذلك يصل على ثوب غير مضرب بطائفة جرس حتى لو كان مضربا لم تجز عنه اي يوجب  
 لم تجز مطلقا كما يصل في ثوب اي كما جاز ان يصل من لبس ثوبا ظهر فيه بلة ثوب  
 جرس لفت هذا الثوب بالجرس فيه اي في الثوب الاول لكن لا يكون ظهور البلة فيه  
 كما لو غصر الثوب قطرت تلك البلة منه فانه اذا كان كذلك لم يجز الصلوة فيه كذا اي كالثوب

قوله الدرهم

يخرج جرس من ثوبه فيكون كالبول  
 مردد او كذا

اي كالثوب الملقوف فيه في جواز الصلوة فيه لو وضع الثوب حال كونه رطبا على جدار ليس  
 طين بما فيه بترتين او جرس مطف على موضع طين منه من ذلك الثوب فليس اي وقع  
 النسيان وغسل طرفه منه بلا تحريك كالماء بال <sup>الصلوة</sup> ما تدور من اللطيفة وهو ما تقدم  
 او غسل بعضه حيث يظهر البلى وان لم يوجد اخرى غسل الجائحات المبرئة من الثوب  
 في اجازته حتى زالت الجائحات وغيره كذا اي غسل غير المبرئة من الجائحات ثلاث مرات  
 في ثلاث اجازات او واحدة بعد غسل مرتين وعصر كما مر ثانيا مباحا في الثالثة  
 طهر الثوب استحسانا وان كان القياس ان لا يظهر الا بصعب الماء عليه او الغسل في  
 الماء الجاري لتقش الماء باول الماء <sup>تعلق لا يظهر</sup> ثم الاجازة والمياه التي غسل بها الثوب جرس  
 لا تنقل الجائحات من الثوب الى الماء لكن تلك المياه في الجائحات كما في حال اللقا اي  
 عند ملاقات الماء اياه واتصاله به لا حال الانفصال منه في الاظهر احترازا وجوب  
 اليه البعض وهو رواية عن الطحاوي ان يجلس الماء كجرس المحل عند انفصال الماء  
 عنه فظهر بناء على الاظهر الجائحات الاولى اي المتنجس بالجائحات الاولى التي انتقلت الى  
 الماء باول الغسل فيها اذا اصاب ذلك الماء ثوبا او عضوا بالثلاث اي بالغسل ثلاث مرات  
 والوطنين اثنين اي المتنجس بالجائحات التي انتقلت الى الماء بالغسل الثانية يظهر  
 بالغسل مرتين والاخيرة بمرة اي يظهر المتنجس بالجائحات التي انتقلت الى الماء بالغسل  
 الاخيرة بالغسل مرة واحدة كما هو حكم المحل عند ملاقات الماء ويكفي الا يظهر الجائحات  
 الاول الا بالغسل ثلثا او الثانية بمرتين والثالثة بمرة وعلى غير الاظهر يظهر ما جرس  
 بالماء الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني بالغسل مرة وبالماء الثالث بمرتين <sup>تعلق لا يظهر</sup>  
 على ما هو حكم المغسول عند الانفصال وكذا يظهر الاجازة اولى بمرتين والثانية بمرة  
 والثالثة بالاراقية **فصل في الاغتسال في محل الاغتسال** في محل الاغتسال في محل الاغتسال  
 والاغتسال طلب الغفران عنه وعن شره بما او شرب من جرس من البطن كالبول والغايط

تعلق لا يظهر



والمدى والتمس والدم الخارج من احد السبلين كذا في التتارخانية فلا يستحق من  
الرجل لانه ليس بخمس وان خرج البطن ولا يسمى تطوية بل يخرج من غير السبلين استنجا  
بحر كدبر وخرق وشراب لا اى لم يكن العدد بل ندب قال في الوقاية بعد قوله لا عدد  
ويذكر بالاول الى اخره فيرد عليه انه غير من طيبة بما فيه لانه العدد اذا انقضى  
لم يناسب بعده ذكر العدد بقوله بالاول الى وهذا قال به منا لا العدد ثم اقرب بقوله  
بل استحب ثم قال يدبر بالاول ويقبل بالثاني الا ان بارى الخوايب الى جانب الدبر والاقبال  
خبرة ويدبر بالثالث صيفا ويقبل بالاول والثالث ويدبر بالثاني شتا فان في المسح  
اقبالا وادبارا معا في الشقية وفي الصيف يدبر بالاول لان الحضية فيه مدالة فلا  
يقبل اخرها من ثلوثها ثم يقبل ثم يدبر مبالغة في التطييف ولا كذلك في الشتا فيقبل  
بالاول لانه ابلغ في الشقية ثم يدبر ثم يقبل لمبالغة والمرة في الوقيتين اى في الصيف  
والشتا مثله صيفا يعنى تدبر بالاول ابدأ لئلا يتلوث فرجها والفصل بعده ان يخرج الاول  
ان امكن بلا كشف العورة فيفصل يدبر ثم يخرج الخبز بمبالغة ان لم يكن صائما كذا  
في الظهيرية ويغسله بطن اصبع واحد ان حصل به النقا او اصبعين ان الصبي الى  
زيادة او ثلاث ان احتج الى ازيد يصعد الرجل اصبعه الوسطى على حائض الاصابع صعودا  
قليلا في ابتداء الاستنجا ويفصل موضعه ثم يصعد بفرجه اذا غسل ثمرات ثم يصعد خصره  
ثم سبابة ويفصل موضعه حتى يطهر قلبه والبراة تصعد بفرجه او سطحا جميعا معان  
تفعل كما يفعل الرجل لاني لو بدأت باصبع واحدة كاتر جل غس غس اصبعها فلكذا  
فيجب عليها الفصل وهي لا تشعر كذا في الظهيرية ويفصل يدبر ثانيا ويجب الفصل  
المخرج بمجازة ما فوق الدرهم من الخبز المخرج مفعول المجازة الى ان ينقضي متعلق  
يجب ان يكون اى ولو كان الفصل بمقدار فوق الثلاث فان المعتبر هو الاثنا لا العدد  
حتى لو حصل بواحد كفى ولو لم يحصل بثلاثة زاد عليه ما يغسل المستنجا الدبر والاعضا الى جنبه

بما قبله

الى جنبه وعند سمانيا وبكره بعظم لانه زاد الجرح كما ورد في الحديث وطعام الاسنان  
لما فيه من تحقير المال المحرم ثم قال وللبهايم كالمشيمة من تجس الطاهر بلا ضرورة وروى  
لانه محس فينا في الشقية واخر وخرف وقسم وشي تحتم بين الناس كرفة الدبر باج ونحوها  
لانه يشا في الاخرة ثم مع ورود النسخ عن الاشياء المذكورة ويمكن للنس عن ايضا الا ضرورة  
بان يكون بسرة مقطوعة او بيا جرحه ولو استنجا بالاشياء المذكورة جاز لان النسخ المعنى في  
غيره فلا ينافي في المشروعية في الجملة وبكره استقبال القبلة في البول والغائط كذا استدل به  
كمن لا مطلقا بل كشف العورة لقوله صلوا اذ استتم الغائط فغطوا قبله الله لا استقباله  
ولا استدبره وما وكس شرفوا او غربوا وفيه اشارة الى ما ذكر في الاجناس انه اذا لم يكن حدث  
بل لانه لم يكن مكروا ولو في البنيان لان الدبر لم يفرق وبكره فعلها اى البول والغائط  
في الماء والظن اى ظل قوم يستريحون فيه والطريق وتحت شجر منة خلافا لغيرهم للنس في المسح  
في الحديث والظاهر ان الحكم عليها للنس عنه ايضا والبول قائما الا العذر كذا في التتارخانية  
ويجب الاستبراء بالاشي او التيمم او التيمم اى الاضطجاع على شقة الابر حتى يستقر قلبه على  
انقطاع العود كذا في الظهيرية وقيل يكفي بمسح الذكر واجذابه ثلاث مرات والعيون ان طابع  
الناس وعادتهم مختلفة فمن في قلبه انه صار طاهرا جاز له ان يستنجا لان كل احد اعلم بحاله  
كذا في التتارخانية ومع طهارة المغسول يطهر اليد كذا في الملتقط **كتاب الصلاة** شرط  
لوضعية الاسلام والعقل والبلوغ لما تقرر في الاصول ان هذا التكليف بالفروع هذه الفلحة  
وان وجب ضرب ابن عمر اى خمس عشرة عشر سنين عليه اى على تركها لما روى عنه مسلم انه قال  
مروا اولادكم بالصلاة وهم ابنا سبع واضربوهم عليها وهم ابنا عشر سنين ومنكر اى منكر الصلوة  
المكتوبة بمعنى منكر فرضيتها كافر لشبهة بالادلة القطعية التي لا احتمال فيها حكمه حكم المنة  
وتاركها عاصي اجانة اى محاسن فاسق نجس حتى يغسل لانه نجس طين العبد فحق الله الحق  
يقبل بغيره حتى يغسل منه الدم مبالغة في الذر ويجزم بسلام فاعلموا بالجماعة يعنى ان الكافر اى حتى



الجماعة يحكم بسلامة عندنا خلافا لما في لائها خصوصه بهذه الامة بخلاف الصلوة منفردا  
 وسائر العبادات الوجودية في سائر الامة قال من صلى صلواته واستقبل قبلتها فهو قائم بالمراد  
 بقوله صلواتنا الصلوة بالجماعة على الهيئة المخصوصة لوجود الصلوة بدون الجماعة في الكفر ايضا  
 ولا يخرج فيها النيابة اصلا اي لا بالنفس كما صحت في الطهارة بالمال كما صحت في الصوم بالغدية  
 في حق الشيخ الثاني لانه انما يجوز ما دون الشروع ولم يوجد وجب باول الوقت على غير معدود لوجود  
 السبب كما تقر في الاصول وتجب عليه اي المعذور كمن بلغ وكافرا سلم وجنونا ومنع عليه  
 اتيانا وحايض ونفيا طهرنا بانه لانه السبب صحة ولا يجوز قبله لامتناع تقدم السبب  
 فوقته فجر قدومه لانه اول اليوم ومن قدّم الظاهر نظر الى ان الصلوة فيه اولى الواجبات من طلوع  
 الصبح الثاني وهو البياض المنتشر في الافق المسمى بالصبح الصادق الى طلوع الشمس لما روي ان  
 يوم ايم رسول الله صلى الله عليه وسلم في حين طلوع فجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر جذا وكاد  
 الشمس تطلع ثم قال ما بين هذين وقتا كذا ولا منك وقت الظاهر من زوالها اي الشمس  
 انظر مثله اما الاول فلقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي زوالها وعليه الاكثر ولا مابة جبر  
 عدم في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلا مابة في اليوم الثاني في ذلك الوقت واما  
 آخره اذا صار الظل مثله سوى الفتي في الزوال الفتي والخفة التراجع وعرفا ظل راجع من المغرب  
 الى المشرق حين يقع على خط نصف النهار وضايفه الى الزوال لا في ملازمة حصوله عند الزوال  
 فلا بد من اى وقت العصر منه اي بلوغ الظل مثله الى غروبها اي الشمس اما اوله فالمراد كونه ههنا قول  
 الى حيفه وعندهما اذا صار الظل مثله دخل وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظل على القولين  
 واما آخره فلقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري  
 وسلم وقت المغرب منه اي غروبها الى غروب الشفق وهو عند الى حيفه البياض الذي يعقب  
 الفجر وعندهما المدة وبه يعني لاطباق اهل اللسان عليه حتى نقل ان الامام رجع اليه لما ثبت عنده  
 من قول عامة الصحابة الشفق على المدة وفي المبسوط قوله ما اوج وقوله احصوا وقت العشاء والوتر

قوله اول الواجبات قال قد روي  
 حتى الظاهر لانه اول وقت  
 ظهر في الاسلام واني

اتفاق  
 ام السليم

والوتر منه اي غروب الشفق الى الصبح اما اوله فقد اتفقوا انه يدخل عقب الشفق على انما فهم  
 فيه وانه قبل اجتماع السلف انه يعني الى طلوع الفجر الا يرى ان الحايض اذا طهرت بالليل قبل طلوع  
 الفجر يجب عليها قضاء العشاء والاجتماع فلو لا ان الوقت بان لما وجب عليها هذا عند الحيفية  
 وعندهما وقت الوتر بعد العشاء بخلاف في الآخر وهذا الخلاف مبني على ان الوتر فرض عند  
 سنة عندهما كما سيجي وفائدة الخلاف تظهر في موضعين احدهما انه لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا  
 او صلاها بغير قصد العشاء لا الوتر فان الوتر يبرح ويعيد العشاء او حذا عنه لان الترتيب سقط  
 كبطل هذا العذر وعندهما يعيد الوتر ايضا لانه تابع لها فلا يلزم قبلها والثاني ان الترتيب واجب  
 بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلوة الفجر عالم يصلي الوتر عنده وعندهما يجوز اذا لم يترتب  
 بين الفرائض والترتيب ولا يجبان اي العشاء والوتر لغا قد دلتها اي من لم يجد وقت العشاء  
 والوتر بان كان في بلد يطلع الفجر فيه كما يغرب الشمس قيل ان يغيب الشفق لم يجب عليه عدم  
 السبب وهو الوقت ووقت التراجع بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده لانه لا يؤفل سنت  
 بعد العشاء هو الحج وقيل بين العشاء والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤد في  
 وقتها وقيل الليل كله قبل العشاء وبعدها وقبل الوتر وبعدها لانه قيام الليل لما فرغ من بيان  
 اصل اوقات الصلوات شرع في بيان الاوقات المسجبة فقال ويستحب تأخير الفجر الى ما يمكن فيه  
 ترتيبا اربعين آية ثم اعادتها ان لم تزل بان ظهر ضاوضوية قال هم اسفروا بالغداة اعظم الامر  
 ويستحب تأخير ظهر الضيف للابرة لقوله صلى الله عليه وسلم ابرءوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم وتأخير  
 العشاء الى آخر ثلث الاول بان يكون ابتدا قبل آخر الثلث وانتهى في آخر الثلث وكذا  
 بالتحسين وبه يوفق بين قول القدر وروى الى ما قبل ثلث الليل وقول صاحب الكفر الى ثلث  
 الليل وتأخير الوتر الى الفجر للواتق بالانتباه وان لم يبق به او شر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان لا يقوم آخر اقبل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخره ويستحب تعجيل العشاء  
 لما روي من اسرته انه صلى في ايام الشتاء ما ندرى اما ذهب من النهار

ما بين

آخر الليل سم



التي رواه الشيخان في صحيحه لما روى انه صلى المغرب او غربت الشمس  
وتوارت بالجباب رواه البخاري ومسلم ونحوه في صحيحهما في تأخير العصر  
احتمال وقوعه في الوقت المذكور وفي تأخير العشاء لتعجيل الجماعة على اعتبار المطر والظلمة ونحو ذلك  
غيرهما يعني الغزو والظلمة والمغرب لان الغزو والظلمة لا كراهية في تأخيرهما والمغرب بخلافه وقوله  
قبل الغروب شدة الانبساط لا يمنع صلاة واحدة ومجدة التلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الحاصل في صلاة  
جنازة حضرت قبل ان ياتي في الاوقات التي ذكرت بعول حال الطلوع والكسوف والمغرب وهو  
ظرف لقوله لا يجزى الا بعد يومه سننا من قول لا يجزى صلاة فاذ انما لا يكره وقت الغروب لانه اذا  
كما وجبت لان سبب العيوب آخر الوقت ان لم يؤد قبله فاذ انما كما وجبت لم يكره فعلها فيه وانما يكره  
تأخيرها كالتأخير لا يكره فعله بعد خروج الوقت وانما يحرم تقويمه قالوا المراد سجدة التلاوة ما تلاها  
قبل هذه الاوقات لا وجبت كما لا خلاف في ذلك بل انما قص وانما اذا تلاها فيها فجاز او اذا تلاها في غيرها فلا كراهية  
الافضل تأخيرها ليدونها في الوقت المسمى لانها لا تقوت بالتأخير بخلاف العصر وكذا المراد  
بصلوة الجنازة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت بلا كراهية لانها اوديت كما  
وجبت اذا وجب بالظهور وهو افضل والتأخير مكره وانما لم تجز المذكورات في هذه الاوقات  
لنهي الوارد عنها في الحديث بناء على انها اوديت فيها بسجدة الشمس كذا في ما جاز العصر وقت المغرب  
جاز الطلوع بداهة في اي في تلك الاوقات او نذر اداء فيها وقضاء الطلوع بداهة فيها فالتقدير ما تقر  
ان ما وجب ناقصا يودي ناقصا والافضل في الاولين يعني تطوعا بداهة فيها او نذر اداء فيها  
القطع والقضاء في الوقت الحاصل ذكره الزيلعي وذكره بعد طلوع الفجر واداء صلاة العصر الى ان غربت  
التفصيل في سببها لا يكره وكره المنذور وكرهنا الطواف وما بداهة فاشترط لا يكره الفايضة في  
هذين الوقتين الا في وقت الاجاز فان القضاء فيه مكره ولا صلاة الجنازة وسجدة التلاوة  
فيها وكره ما سوى الفايضة عند خروج الامام الى صعدوه الى المنبر للخطبة اطلقا لئلا يأتوا جميع الخطبة  
كليلة الجمعة والعيد وخطبة في الحج وغيره ذكره الزيلعي وشرأخ الهداية حتى يفرغ من الصلاة لامن

جاز الطلوع بداهة

انما لا يجزى الا بعد يومه

انما لا يكره

في خطبة الجمعة

لا من جرد الخطبة وسببها تحقيقه في باب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى وانما كونه من  
من الاستغفار عن سماع الخطبة قال صدر الشريعة يكره الغوايت وصلاة الجنازة وسجدة  
التلاوة اذا خرج الامام للخطبة وقال صاحب النهاية الفايضة يجوز وقت الخطبة من غير كراهية و  
اختره من قوله لكون الاعتماد عليه اكثر لا يجمع فرضان في وقت لعذر خلافا لما في رواية  
يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر المطر والمرض والسفر من الحج فالحج  
يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفة وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء في  
مزدلفة ظهر في وقت عصر او عشاء وتقضيها فقط وعند ان في تقضي الظهر في العصر  
والمغرب مع العشاء بنا على ان وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء  
ولم يجز الجمع بالعذر كما مر صارا على ان في آخر الوقت يقضيها لامن حاضرت فيه او غابت  
المعبر في السببية آخر الوقت عندنا وعند ان في اوله حتى لو سلم الكافرا وبلغ العصر  
او ظهرت الحائض يلزمهم فرض الوقت عندنا ولو حاضرت فيه عندنا لا تقضيها خلافا لما  
وقد تقرر في الاصول **باب الاذان** هو لغة الاعلام وشرعا اعلام وقت الصلوة  
بوجه مخصوص ويطلق على الاحتفاظ المخصوصة سن سنة مؤكدة للفرائض وهي اثنا عشر  
وقضاؤها بالجمعة بخلاف الوتر وصلاة العيدين والكسوف والخسوف والجنائز والكسوف  
والسنن والنوافل في وقتها اي لا قبلها ولا بعده الا للقضاء لانه وقت القضاء وان فات  
وقت الاداء لقوله لم يلبسها اذ ذكرها فان ذلك وقتها اي وقت قضائها فيعادلها وقت قبل  
اي قبل وقته بترتيب التكبير متعلق بقوله سن بدلا بان يقول في ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر لما طعن وهو التقني ولا يجمع وهو ان يحفظ بالشهادتين صوتا ثم يجمع  
فيرفع بهما صوتا يرفع المؤذن اصبعيه ورازع يديه في اذنه لما روى انه صلى قال ابلا  
اجعل اصبعيك في اذنيك فانه ارفع لصوتك وان ترك فلا بأس لانه ليس بصلية اصلية  
وبشرط ان لا يميل اليه بل يثبت في الحيلتين يميناً ويساراً ان امكن الجمع باليمين

لا يجزى الا بعد يومه



في مكانه لما روى ان بلا لارضه فاباح في على الصلوة حتى على الفلاح حول وجهه  
يميناً ويساراً ولم يستدر وكيفيته ان يكون الصلوة في اليمين والفلاح في اليسار  
وقيل الصلوة في اليمين واليسار والفلاح كذلك والصحيح الاول كذا قال الزيلعي والآ  
استدار في موضع معين اذا كان الميئذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدميه لا  
يحصل الاعلام استدار فيها فخرج ركنه من الكوة اليمنى ويقول في على الصلوة ثم يذهب  
الى الكوة اليسرى ويخرج ركنه ويقول بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم ثم يبين  
لما روى ان بلا لاجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد نائماً فقال الصلوة خير من النوم فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا اجعله في اذانك وخص الفجر به لانه يؤدي في حال النوم الغفلة  
تخص بزيادة الاعلام كما خص بتلويل القراءة كذا اي كالأذان الاقامة في عدد الكلمات  
لكن فرق بينهما بان الاقامة يكون بلا وضع لا يصح فيه اذنيه ويكون بحد وهو الاسراع  
صد الترتيل وبتدوير قد قامت الصلوة بعد فلاحها اي بعد قوله في الفلاح مرتين وانما  
لم يقل بلا التفات في الطبعين لانه لو قال كذلك لضم عدم جوارحه اصلاً وقد قال  
الامام الترمذي لا يجوز في الاقامة الا لانا ناس ينتظرون ويستقبلون فيها اي الاذان  
والاقامة القبلة ولا يتكلم في اشياء اخرى وينوب التنويع العود الى الاعلام بعد الاذان  
وتنوب كل بلدة على متعارف اهلها ويجلس بينهما اي الاذان والاقامة الا في المغرب  
استثناء من قوله وينوب ويجلس بينهما اما الاول فلان التنويع لا علم الجماعة  
وهم في المغرب حاضرون فيصوب وقته واما الثاني فلان التأخير مكره فيكتفى بادن  
الفصل احترار اعنه وياتي المصلي بها اي الاذان والاقامة لغاية واحدة واولى  
الفوايت وخير فنية اي الاذان للبان من الفوايت وفيه رشارة الى انه لا يخير في الاقامة  
بل ياتي بها في الكل جاز الاذان للحديث والصبي والمرءوس والعبد وولد الزنا والاعمى  
والاعرج وكراهه للجنب وصبي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والفاسق والقائد

يستحب في الاقامة ان يكون في البيت  
او في المسجد او في غيره من المأوى  
او في الطريق او في غيره من المأوى  
او في غيره من المأوى

والقائد اي من يؤذن قاعداً الا ان يؤذن لنفسه في صلاة الاذان وعدم الحاجة  
الى الاعلام ويعد لغير الآخرين وهما الفاسق والقائد كذا اي كالمكره اذان السجدة  
كراهه اقامتهم واقامة المحدث لكن لا تعاد اقامتهم لعدم شرعية تكرار الاقامة وياتي بها  
اي الاذان والاقامة المسافر المصلي في المسجد جماعة وفي بيته بمصر وكراهه للاول اي  
المسافر تركها اي الاقامة والثاني اي المصلي في المسجد تركها اي الاذان ايضا كالأذان  
بخلاف الثالث اي المصلي في بيته بمصر حيث لا يكره له تركها قال في الوقاية وياتي بها  
والمصلي في المسجد جماعة او في بيته في مصر وكراهه تركها للابن للاثلاث وانت خبير  
بان المفهوم منه كراهته ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة وانما ترك  
واحد منهما فلم يفهم منه ولهذا اختلفت عبارته ههنا الى ما ترى وكراهه اي الاذان والاقامة  
لنفسه لانهما من سنن الجليل المحببة اقام غير من اذن بغيره اي غيبة المؤذن لم يكره  
وان اقام بحضوره كراهه ان طرقة بها اي باقامة وحشة السامع للاذان والاقامة يقول  
ما قال المؤذن الا الطبعين فان معناه انما استرعى الى الصلوة واسترعى ما فيه من الخير  
اعادة الاستدراك وقوله الصلوة بين النوم فانه ايضا كذلك بل يقول في الاول لا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم او ماشاء الله كان وفي الثاني صدقت وبررت ويقول عند  
قوله قد قامت الصلوة اقام الله وادامها الى يوم القيمة رجل في المسجد بقراءة القرآن فسمع  
الاذان لا يترك القراءة لانه اجاب بحضوره ولو كان في منزله يترك القراءة ويجيب كذا في  
الظهيرية **باب شروط الصلوة** شرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه  
لم يقل التي تنقضي لان من قال جعله صفة كاشفة لائمية اذ ليس من الشروط ان يكون  
مقدماً حتى يكون احترار اعنه منها ظهر ثوبه ومكانه من حيث وظهر بدنه منه ومن حدث  
هذه العبارة احسن من عبارة الكثرة والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية فاعده غريب صحيح  
صلوته قائماً بركوع وسجود لان في القعود كسرة العورة الغليظة وعدم اداء الاركان في القعود

من شرطه ان يكون في البيت



كشفها الى كشف عورتها واداء الاركان فيميل الى اتيها شاة وندبت قاصداً منها بها  
 لان الستر وجب طوق الصلوة وحق الناس والكوع والستر لم يجبا الا طوق الصلوة وكيفية  
 الصلوة وان يقعد ما ارجليه الى القبلة ليكون الستر واجداً على كل شخص او اقل من ربعه ظاهر  
 ندب صلوة فيه لان فرض الستر قائم لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة مختص بها واجداً ما ربه  
 طاهر لا يصل عليه لان ربح الشئ يقوم مقام كبره كافي الاحرام فجعل كان كل طاهر في موضع الصلوة  
 يتوابعه بحس مانع عن الصلوة بان يكون بثوب مثلاً بحس قدر درهمين وثوب بحس قدر  
 ثلثة دراهم اقلها اي اتيها اقل نجاسة احب للصلوة فيه وان بلغ الخشوع اربعة دراهم او غير ذلك  
 للصلوة فيه لان للربح حكم الكل كما مر ولو لم يكن احد من الناس في البيت لم يكن له ان يترك  
 وجده عريانه ثوباً بستر بدنه وربع رطلها بحس سترها حتى لو تركت ستر الراس لم تجز صلواتها  
 لما عرفت ان للربح حكم الكل فصارت تاركة ستر الراس مع الامكان ولا يجب الستر في اقل من ربع  
 الراس حتى لو تركت ستر الراس جاز صلواته او ليس لما دون الربح حكم الكل ولكن الستر اولى بغيره  
 لان لكشاف عاونه من قبل الجسد او كان في بدنه او ثوبه او مكانه يصلح مع الجسد ولا يعيد الصلوة  
 لان التكليف بحسب الوسخ ومنها اي من الشروط ستر العورة وهي اي العورة للرجل ما تحت ستر  
 فالستر ليست بعورة الى تحت ركبتة فالركبة عورة ونحوه الامة اي ما يكون مودة من الرجل  
 يكون عورة من الامة مع ظهرها وبطنها فانهما في الرجل ليسا بعورة وفيما عورة ونحوه اي الامة  
 المكاتبه والمدبرة وام الولد في كون ظهرها وبطنها من ايضا عورة اية اية جميع اعضائها  
 عورة الا وجهها وكفيها وقدمها فانها لا تجز بدنه من الامة الاشياء ابداً بدنه في كفيها زيادة  
 ضرورة ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصاً في الشهادة والمحاكمة والتمسك ونظير ذلك  
 في الطهارة وظهور قدمها خصوصاً الفقيرات منهن وهو معنى قوله تعالى على ما قالوا الا  
 منها اي ما جرت العادة واجبت على ظهوره ويروى ان القدم عورة بقدر الصلوة  
 كشف ربح مضمون هو عورة غليظة كالقبيل والذبر او خفيفة كما عداها من البطن والخصية

وعورة الرجل من الامة فاحسن  
 عورة الرجل من الامة فاحسن  
 عورة الرجل من الامة فاحسن  
 عورة الرجل من الامة فاحسن

وعندنا يوسف بفسد ما كشف نصف ذكره العورتين اشارة الى التسوية بينهما في الحكم  
 ولهذا قال صاحب الهداية والعورة الغليظة على هذا الخلاف بعد ما ذكر الخلاف  
 في الكشف المانع انه مقدار الربع او النصف وكل من ذكره والتسوية احتراز عما قال  
 بعضهم ان ذكره الاثنان مضمون واحد وركباً وشعره اس شعر راسه مطلقاً الى النازل  
 وغيره واذنوا وتديها المستدلي احتراز عن النافض فانه تابع للتصديق بغير لقوله وكل  
 انكشف العورة او قام المصل على نجس مانع من جوار الصلوة او قام في صف النساء فقدر  
 اداء ركعتين اي زمان يمكن فيه اداء ركعتين من اركان الصلوة فسدت صلواته عندنا يوسف  
 لان المفيد وجد فيها وعند محمد لا تفيد ما لم يؤد اي الركعتين لان المفيد اداء ركعتين من  
 الصلوة معه ولم يؤد فيه بقدر الاداء او لو ادرك ركعتين الا ان فسدت اتفاناً ولو  
 لم يكسب جازت اتفاناً ومنه اي من الشروط استقبال عين الكعبة ليكني اجماعاً حتى لو صلى  
 في بيته يجب ان يصل بحيث لو ازيل الجدران وقع الاستقبال على عين الكعبة  
 واستقبال جهته لغيره وهو الاتفاقي فان الموانع لو ازيلت لم يجب ان يقع الاستقبال  
 على عينها بل وجهه في الصحيح اذ ليس التكليف الا بحسب الوسخ وقيل يجب على الاتفاقي  
 ايضا استقبال عينها قالوا فائدة الخلاف تظهر في اشتراط عين الكعبة فعنده  
 يشترط وعند غيره لا وجه لها ان يصل اخطا خارج من جيبه المصل الى اخطا الخارج  
 بالكعبة على استقامة بحيث يحصل فائتخان او نقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين  
 يتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساق مثلك كذا قال الخزي في التفتا زان في  
 شرح الكشاف فيقول منه انه لو اختلف عن العين اخطا لا ينزل به المقابلة بالكلية  
 جاز يؤيده ما قال في الظاهرية اذ اتي من اوتيا سرجوز لان وجه الانسان مقوس  
 فعند الشيعة او ان يمسر يكون احد وجهيه الى القبلة ومن بعض العارفين انه قال  
 قبله البشر الكعبة وقيل اهل البيت المعجزة وقيل الكعبة بين الكعبتين وقيل العرش

يابى يكر

في الصلاة

او النساء

في الصلاة



العرش وطلب الكمال وجه الله تعالى كذا في الظهيرة وقبله العاج من التوبة الى القبلة  
 مع العلم لم يتبين بان خاف من مدة اوسع او مرضى ولا يجد من يحركه البراءة ان كان على خشب  
 في البحر جهة قدرته الى ان يصل الى جهة قدر عليه ويخرج المصلح من جهة البحر الى جهة القبلة  
 لا يشبهه اي اشتباه القبلة عليه بانظاس الاعلام او تركم النظام او نظام الغمام وعدم  
 الخشبة بها فان صاحب رضى ان الله عليهم حجة او صلوا ولم يتكبر عليهم الرسول صلعم والتفريق بين  
 الجوار ولم يبعد الصلوة ان اخطا لان التكليف بحسب الواسع ولا وسع في اصابة الجهة حقيقة  
 فصارت جهة التحري هنا كجهة الكعبة للغياب عنها وقد قيل قد لا تتوافر ثلث اركان فوجه الله  
 اي قبله الله نزلت في الصلوة حال الاشتباه ونسبت ان شرع فيها بلا حرج لان قبله جهة  
 تحريم ولم يوجد وان علم فيها اي الصلوة اصابته لان بناء القوي على الضعيف فاسد وحاله بعد  
 العلم اقوى من حاله قبله ولو علم اصابته بعد اي بعد الصلوة صححت صلوة حصول المقصود  
 لان ما وجب لغيره لا يعتبر حصوله بل حصول الغيرة كالمسعى الى الجمعة ولو علم خطاه فيها اي في الصلوة  
 او تحول رايه بعد الشروع بالتحري استدار في الاول الى جهة الصلوة وفي الثاني الى جهة تحول  
 رايه اليها تحري كل من المصلين جهة يعني ان رجلا اقيم في ليلة مظلمة فخرج وصلى الى جهة و  
 تحري القوم وصلى كل منهم الى جهة ان لم يعلم المقتدى في الخلة امامه ولم يتقدمه اي المقتدى  
 الامام في الواقع جاز فعمل كل واحد لان قبلتهم جهات تحريمهم ولم يضر الخلفاء كجوف  
 الكعبة والآي وان يعلم انه في الخلف لا ماله او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز قوله اما  
 الاول فلا لانه اعتقد امامه على الخطا بخلاف جوف الكعبة لان الكعبة قبله واما الثاني فلن  
 فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكعبة والظاهر ان مراد صاحب الوقاية بقوله وهم  
 خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لا انهم يعلمون انهم خلفه ليعمل قوله على ان كل واحد  
 صدر الشرعية عليه في قوله لا لعلم علم حاله بل لان علمه بحاله لا يفيد عدم الجوار بل لانه  
 يعلم في الخلة للامام ولهذا اختلفت العبارة الى ما ترى ومنها اي من الشروط النية لقوله انما الايمان بالنية

١٢٤

في الصلاة

بالنيات ومن الارادة وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتبينين على الآخر لا العلم  
 قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد في صلوة اذا علم انية صلوة يصلي قال محمد بن سلمة  
 هذا القدر نية وكذا في الصوم والاحتياط ان لا يكون نية لانه غير العلم الا ان كان  
 يعلم الكفر لا يفر ولو يراه يكفر والمسلم اذا علم الاقامة لا يصير مقبلا ولو نواه يصير مقبلا  
 وفي العمدية النية هي الارادة والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان  
 فلا معتبر به ويحسن ذلك للاجتماع عن يمينه واعتض عليه بان نية نية النية بالعلم وهو  
 غير صحيح واجيب بان مراده ان يحرم تخصيص الصلوة التي يدخل فيها بغيره بغيره فعمل  
 العادة ان كانت نية فاعمالا في ركعتي او صافها وهو الفريضة ان كانت  
 فرضا لان تخصيصه والتبديل العلم لا يتصور اقول هو الجواب بقوى الاعتراض  
 ولا ينفذ لان الجرم علم خاص بل لصحة في الجواب ان مراده بيان ان المعتبر في النية التي  
 هي الارادة على القلب لا يلزم للارادة وهو ان يعلم بنية اي صلوة يصلي وان لم يقدر  
 على الجواب الا بتأمل لم يحز صلوة ولا عبادة بالذكر باللسان فمبني كل من الاعتراض والجواب  
 الفضلة عن قوله اما الذكر باللسان فلا معتبر به والتلفظ مسحت للمافية من احتضار القلب  
 لاجتماع الاجتماع العزيمة ولا يفضل بينها اي النية وبين التحريم بغير لاي الصلوة  
 كالاكل والشرب ونحوهما واما نحو الوضوء والمشي الى المسجد فلا يفرق ووقتها الا فضل ان  
 تقارن الشروع بان تنقل بالتحريم هذا ظاهر الرواية وقبل نية النية ما دام المصلح في  
 البناء وقبل نية قبل الركوع وقبل نية رفع راسه عن الركوع وقاية هذه الروايات  
 ان المصلح اذا غفل عن النية امكن له ان يدرك فانه احسن من ابطال الصلوة  
 لا بد لمصلي الفرض كالتروايج والجمعة والعواجب كالتروايج والجمعة والعواجب كالتروايج والجمعة  
 ونحوها من تعيينه يمتثل لكل منها عايشا رك في اخص او صافه وهو الفريضة او الوجوب  
 ودون تعيينه عدد ركعاته لانه لما نوى الظاهر مثلاً فقد نوى عدد الركعات والخطا في عدد ركعات

تفسير



لا يفرق حتى لو نوى اربعاً او الظاهر كعتين او ثلاثاً جاز ويغفر نية التعيين كذا في  
الحاشية بخلاف المتن قل متعلق بقوله يحصل الفرض فان مطلق النية كاف فيه لانه ادنى  
انواع الصلوة فيصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك النقل الزيادة والربط المذكورة فان  
مطلق النية كاف فيها ايضا عند الجمهور لانهما لا ينافيان في الاصل ففي الفرض تفصيل لقوله  
لا بد يحصل الفرض الى ما يعني ينوي في الفرض ظهر اليوم مثلاً ولو نوى ظهر الوقت والوقت باقي  
جاز لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يجز لان فرض الوقت في ظهر الظاهر  
ولو نوى فرض الوقت جاز الا في الجملة للاختلاف في فرض الوقت فيها فغيرها صلواتها  
اي ينوي في الجملة صلوة الجملة والاحوط ان يصلي بعدها الظاهر اي بعد صلوة الجملة قبل  
سنتها فالباقى نويت او ظهر او ركعت وقتها لم يصح بعد لان الجملة التي صلواتها ان لم تجز  
فعلية الظاهر وان جازت اجزاء الاربعة من ظهر فانيت عليه ثم يصلي اربعاً بينة لنية  
لانها احسن من مطلق النية وينوي في الوتر صلوة اي الوتر لا الواجب للاختلاف  
في وجوبه وينوي في الجنابة الصلوة لله تعالى والدعاء لهذا الميت وان شئت انه ذكره او ان  
قال نويت ان اصلي مع الامام الصلوة على من يصلي عليه وينوي في قضاء النفل الذي شرع  
فيه فانفسه قضاءه اي قضاء نفل اقتده وينوي في العيد صلوة اي صلوة العيد المقدس  
بالامام ينوي صلوة اي صلوة نفسه ينوي اقتداه بالامام اذ لم يزل الفاسد من جهة الامام  
فلا بد من اقتدائه ولو نواه حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند عامة المشايخ  
ولو نواه الاقتداء به ولم يعين الظاهر او نوى الشرع في صلوة الامام الاصح انه يجزيه و  
ينصرف الى صلوة الامام والافضل للمقتدي ان يقول اقتدي بمن هو امامي او بهذا  
الامام قال الزيلعي والافضل ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام ليكون مقتدياً بالجمهور  
اقول فيه بحث لان الافضل اذا كان ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام لزم ان يكون  
الافضل تكبيراً للمقتدي بعد تكبير الامام لان التكبير بما تقارن بالنية واما ما خرج في بيان

سباني ان الافضل ان يكبر القوم مع الامام وينوي الامام صلوة فقط لا امامة للمقتدي  
اذا ايم الرجال واختلفت في النسب او ايم تقتد بخاتمة واما اذا اقتدت بخاتمة رجل  
فلا يصح اقتدوا الا ان ينوي الامام امامته وسباني لهذا زيادة تحقيق في مسئلة  
ان شئت الله تعالى **باب مقتدياً** بها فربما يصح منها الحرمة المحرم جعل الشئ  
حرماً والى التحقيق الاسمية وضعت التكبير الاول بها لانهما يحرم الاشياء المباحة  
قبل الشرع بخلاف ما يراى التكبيرات وهي التكبير اي الوصف بالكبرياء بقوله الله اكبر  
وهو ان لا يأتي بالمد في هنة الله ولا في باء اكبر بعد رفع يديه هو الاصح لان في فعله  
لفظ التكبير عن غير الدعاء والشرع مقدم جداً اذ نية اي يرفع حتى يجازي باءه ثم يمشي  
اؤنية كذا في الهداية وقال قاضي خان ويمس طرفي ايداه ثم يمشي اؤنية وبعد رفع يديه  
يديها جداً فتكبيرها هو الصحيح لانه استشهد لها وعلى هذا التكبير القنوت والاعباد و  
الجنابة والاصابع بحالها اي غير مفرجة ولا مضومة بل مشدودة وجازت الحرمة بما يدل  
على التعظيم نحو الله اجل واعظم او الرحمان اكبر والتسبيح بحسب ان الله والله ليل نحو  
لا اله الا الله وبالعقاربية نحو هذا يركب است كما لو قرأ اية او فرج وسبى لا بما يدل على  
الدعاء نحو رب اغفر لي فالحاصل انه يجوز ان يتبدل بذكر ليتدل على جرد التعظيم ولا يشوب  
بالدعاء وجهرته اي بالتكبير الامام وكبر معه المأموم سراً الافضل عند ابي حنيفة ان يكبر  
مع الامام لانه شريكه في الصلوة وحقيقة المشاركة في المقارنة وعندهما الافضل  
ان يكبر بعده لانه تبع للامام وفي التسليم عنه روايتان كذا في الكافي ولو قال المأموم  
الله اكبر قبل قول الامام فذلك الاصح انه لا يكون شراً في الصلوة عندهم والجمهور  
على انه لو فرغ من قوله الله اكبر قبل فراغ الامام لا يكون شراً كذا في الحاشية وهي  
اي الحرمة شرطاً عندنا وعند ابي حنيفة ركن وفائدة الخلاف تظهر في جوابنا ان نقل  
على حرمة الفرض حتى لو صلى الظاهر يصح ان يقول الى النقل بلا احوام جديد وعنده لا يصح

نحو قوله

مع دعائه قار



مسألة الصلاة في الركعة

الابواب اجماع جديد وجه البناء انما اذا كانت شرط كان مؤديا النفل بشرط ان يفرض  
وهو جائز كماله تنوعا للفرض وادى به النفل واذا كانت ركنا كان مؤديا النفل بشرط  
الفرض وهذا الجواز المذكور استسنيعني رفع اليدين للتحريك ونشر اصابعه وجه الامام  
بالتكبير ومنها اي ان يفرض القيام في الفرض يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلاة المفروضة  
ولا يكون فرضا في النفل حتى جاز اذا اؤده بدونه كما سيأتي في باب وفيه يضع يمينه على يساره  
تحت سترته وعند ان يرفع على صدره وجهه الوجه ان يضع باطن كفه اليمنى على ظهر  
كفه اليسرى ويخلق بالخطم والابهام على الترسج ويرسل يديه في فومة الركوع ومن تكبيرا العيد  
فالخصل ان كل قيام فيه تكبير مستوف في الوجه وكل قيام ليس كذلك ففيه الارسل  
ويشبه اي بقراءتها اللهم الا جعل ثناؤك فلا يأتي به في الغرض ايضا لانه لم يأت في المشايخ  
سرا ان اتم او انقروا او اقتدى بسنة او في غير ذلك من اجزاء من اذ اقتدى حين يجهر لا يشي ولا يؤمر  
اي لا يفتن الى التثنية قوله ان وجهه وجهه خلا فالان يوسف فان عنده اذا فرغ من  
التكبير يقول قد جهت وجهي للذي اعلى وعندئذ قاله قبل التكبير لا خضار القلب فهو حسن  
ويتعوز ستر القراءة للتثنية فيتعوز المسبوق في قضاها مسبق لا المؤتم كان المسبوق بقراء  
ولا يشي لانه انما حال اقتدائه فيتعوز والمؤتم يشي ولا يقرأ فلا يتعوز ويؤخره اي التعوذ عن  
تكبيرات العيد لانه بعد التثنية فينبغي ان يكون التعوذ متصلا بالقراءة لا بالتثنية وهي اي  
المذكورات ايضا سنيعني وضع اليدين على اليسار والامام في فومة الركوع وبين تكبيرا  
العيد والتثنية والتعوذ ومنها اي من الغرض ايضا القراءة فرضية آية لقوله تعالى فاقرأ اذا ما تيسر من القرآن  
وتادونه خارج بالاجماع وعندئذ ثلاث ايات قصار او آية طويلة والكتفي برأيه في التكبير  
ان قراءة الفاتحة وضم سورة او مقدارها اليها واجب وفيه تركه وفيه الفاتحة ويصح  
اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم سراجها فقط اي لا يسمي في سورة بعدد ويؤمن اي يقول آمين  
بعدها اي الفاتحة سراسوا كان اما او اما مؤما او منفردا او يضمها اي الفاتحة سورة وثلاث

مسألة الصلاة في الركعة

ثلاث ايات من التي سورة شاء وما سوى الفاتحة والضم سنة فيكون التسمية سنة  
ما قال في معراج الدراية روى الحسن عن ابي حنيفة ان المصلين يسمون الاول صلوة ثم لا يصعد  
لانها شرعت لافتح الصلاة كانتعوذ والتثنية وهما اي الفاتحة والضم واجبان وقراءة  
الفاتحة ليست بركن عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافا لما في في الفاتحة ولما في فيها اليه  
قوله صلصلاة الابغاث في الكتاب وسورة معها ولما في قوله صلصلاة الابغاث في  
الكتاب كذا في الهداية واعتبر في الامام السروي على قوله ولما في فيها بان احد الم يقل  
ان ضم السورة ركن وخطا صاحب الهداية فيه والناقولة كذا فاقرأ اذا ما تيسر من القرآن  
والشهادة عليه بخبر الواحد لم يجر لانه يوجب العمل فقلنا بوجودها كمن الفاتحة او جيب حتى  
يؤمر بالاعادة بركعة دون السورة وثلاث ايات تقوم مقام السورة في الاعجاز فكذلك هنا  
وكذا الآية الطويلة وسنفيها اي سنة القراءة في السفر تجل الفاتحة وادى سورة شاء وامنعه نحو  
البروج وان شئت وفي الحضرة الحسن في الفجر والنظر طوال المفصل والعصر والعشاء او ساط  
والغرب قصاره وفي الضرورة بقدر الحال من الجرات طوال الى البروج ومنها اوساط الى  
لم يكن ومنها قصار الى الآخر ومنها اي من الغرض ايضا الركوع يكبره خافضا اي مخطا لانه ام  
كان يكبر عند كل خفض ورفع ويعتمد يديه على ركبتيه مفترجا اصابعه لا يندب التفرج الا في هذه  
الحالة باسقاط ظهره حتى لو صب الماء على ظهره لاستقر لارتفاع راسه ولا منكسا ويطمئن فيه  
اي في الركوع سبحا اي قائلا سبحان رب العظيم مرات ثلثا من ادناه لقوله من قال  
في ركوعه سبحان رب العظيم ثلثا فقد تم ركوعه وذلك ادناه ومن قال في سجوده سبحان رب اعلى  
ثلثا فقد تم سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص منها ولو رفع الامام راسه قبل المقتدى ثلثا  
انتم في رواية والتصحح انه يتابعه وكذا اذا قدم افضل للمنفرد بعد ان يكون الختم على  
وتره اما الامام فلا يزيد على وجه يمل القوم به ثم يسمع اي يقول سمع الله لمن حمده ورفعا  
رأسه من الركوع والامام يكتفي به اي بالتسبيح والمقتدى يكتفي بالتحميد يعني ربنا الذي لا يلهي ولا يلهو

مسألة الصلاة في الركعة



انه صلح قال اذا قال الامام سمع الله من محمد فقلوا ربنا لك الحمد رواه البخاري ومسلم  
قسم بينهما والقسم تنافي الشك وفي المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الشفاء  
والمنفرد قيل كالمقتدى يعني كالتحيد قال الزملي عليه اكثر المشايخ وفي المسند الطحاوي  
لان التسميع حيث لم يسمع على التحيد ليس معه غيره يوحى عليه وقيل المنفرد يجوز ما اى التسميع  
والتحيد وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة قال صاحب الهداية هو الاصح ويقوم مستويا  
بعد رفع راسه وما سوى الاطمينان وهو شك في الجوارح في الركوع حتى يطعن مفاصلها وما  
سوى تكبير الركوع وتفريج الاصابع والتبديد والتحيد والتسميع والقيام مستويا سنن وهو اى  
الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الاركان واجب لانه شرع لتكميل ركن مقصود  
بخلاف القومة بعد رفع الركن من الركوع وبين السجدين فان الاطمينان فيها سنة لانها  
شرعت للفرق بين الركبتين فالحاصل ان تكميل الفرض واجب وتكميل الواجب سنة ومنها اى  
من الفرائض السجدة وكبره لانه صلح كان يكبر عند كل خفض ورفع الا عند رفع راسه من الركوع  
ويضع ركبته على الارض لم يقل واضعا كما قال في الركوع خافضا لان التكبير يقارن اخفض  
هناك ولا يقارن الوضع ههنا ثم يضع يديه معتد اعلى راحتيه لانه لا يلازم سجدة وانما على راحتيه  
ورفع يديه وكبره ثم قال هكذا كان محمد رسول الله صلح ثم يضع وجهه بين كفيه ويديه هذا  
ثم قال والى كان رسول الله صلح اذا سجد وضع يديه هذا وفيه وما روى انه صلح اذا سجد وضع  
يديه هذا او منكبيه تحول على حاله العذر للكبير او المرض ضامنا اصابعه لا يندب الغنم الا بهما  
مسددا اى مظهر اعضديه مسددا بطنه من خذيه لما ثبت انه صلح كان يفعل هكذا وقيل  
لا يفعل ان كان في الصف حذرا من اضرار الجار واضعا رجليه على الارض موقفا اصابعها  
محو القبلة لقوله صلح اذا سجد العبد سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع  
والمرأة تخفض وتكبر بطنها بهذا لان ذلك كسر لها فيسجد على كبرها بطنه وجهه  
لمواظبة راسه على الارض على وجهه وان كانت اقوى منه في السجود لغيره من الارض او الجدار على

هذا هو الوجه

على ما يجد حجة ويستقر فيه جهة وهذا الاستقرار ان الساجد ان بالغ لا ينزل راسه اقل من  
ذلك فلا يجوز على القطع المحلوج والنبين والذرة ونحوها الا ان يجد في الارض في السجود  
على كور مما منه اى دوراه فاضل ثوبه كحكمة وذيله اذا وجد في الارض وجاز على ظهره من يصل  
صلوته بان يعقبها الظهر مثلا حتى اذا لم يعقبها او صلى السجود عليه من صلوة التجدد لم يجز في  
الترجاء للضرورة فلا يجوز في السنة وان كرهه الاولان اى السجود على الكبر فاضل الثوب  
كالاستقاء بالانف في السجود فانه جاز عند ابي حنيفة مع الكراهة بخلاف الطهارة فان السجود  
عليها وحدها من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة بلا كراهة كذا في البدائع والتحفة نقول صاحب الكنز  
وكرهه احدهما منقول عنه ويطلب في السجود مسحا اى فائلا سبحان ربك الاعلى مرات ثلثا هي  
ادناه لما روي في الركوع وندب ان يزيد على الثلاث في الركوع والسجود ويحكم بالوتر كالتسبيح  
والسج لانه صلح كان يحتم بالوتر وان لم لا يطول على وجهه بل يقوم وقالوا ينبغي للامام ان يقول  
حسبكم القوم من الثلاث ويرفع راسه مكبرا لما روى انه كان يكبر عند كل خفض ورفع  
في مقدار الرفع انه اذا كان الى السجود انصب لم يجز لانه بعد ساجدا اذا قارب الى الشئ  
ياخذ حكمه وان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه بعد جالسا فيتحقق السجدة الثانية وقيل  
اذا اقبلت جهة من الارض بحيث يرى التوجه من جهة وبين الارض جاز من السجدين  
ويجلس مطمئنا بقدر تسبحة وكبير وسجد مطمئنا فان قيل فرضية الركوع والسجدة ثبتت  
بقوله كما داركواوا السجدة والامر لا يجب التكرار ولما لم يجب تكرار الركوع فيها وان ثبت فرضية  
تكرار السجدة وماذا انكر قلنا قد تقرر ان آية الصلوة تشمل بيان الجمل قد يكون بفعل الرسول  
وقد يكون بقوله وفرضية تكراره ثبتت بفعل المنقول عنه تواتر اذ كل من نقل صلوة الرسول صلح  
نقل تكرار سجده واما وجه تكراره فليقل انه تعبد لا يطلب فيه المعنى كاحد الركعات وقيل ان  
الشيطان امر بسجدة فلم يفعل فسجد مرتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى ان خلقنا من الارض  
والثانية الى اننا نعاد اليها قال تعالى خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نرفعكم ثم يديه

هذا ان كان بين يديه الارض اذا سجد على الارض ثم رفع يديه فانه لا يركع  
فمن سجد على الارض جاز من السجدين



ثم ركبته على عكس السجود ويقوم مستويا بلا اعتماد على الارض كما ذهب اليه الشافعي  
ولا تقوم قبل القيام بسجدة واحدة كما ذهب اليه الشافعي والركعة الثانية كالاولى  
لكن لا تشاء ولا تعود ولا ترفع يديها اي يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى لا يرفع  
ولا يعود ولا تشاء ولا ترفع يديها كما رفع في الاولى وفيه إشارة الى ان السجدة الثانية  
ترك السجدة الثانية فقد ذكر قبل السلام او بعده وقبل التكلم قضاء في الصلوة يعني اذا ترك سجدة  
ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم وقبل ان يكلم سجدا سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها  
لانها كانت من سجدة الاصل ولم يفسد الصلوة بفقد السجدة لوجود المحل في سجدة القيام المحل في سجدة  
من قضاها لانها ركن لو لم يقض حتى خرج من الصلوة فسدت وتشهد عقيب سجدة لان  
العود الى السجدة الاصلية يرفع تشهدا لانه سجد في غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه  
لم يجز صلواته لان القعدة الاخيرة فرض فيتشهد ويسلم فسجد لم يسجد ثم يسلم كذا في البداهة  
وبعد سجدة يسجد رجل اليسرى ويجلس على يمينها واضعا يديه بسطوطين على خدييه وجها الى  
يده ورجله نحو القبلة لما روت عابدة رضي الله عنهما كان يقعد في القعدة على هذا ويشهد كما  
مسعود ربه وهو الحي والقيوم والصلوة والطهارة عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام  
عليك وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله التحية الطيبة  
وهي الملك وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وجميع وجوه النقص  
قال ابن قتيبة انما جمعت التحية لان كل واحد من ملوكهم كاليه تحية تحي بها فيقول التحية لله اي  
الفاظ الدالة على الملك مسخرة لله تعالى والصلوة قال ابن منذر وبعض الشافعية هي في الصلوة الموحدة  
وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الزهري العباد والطيب قال الاكثر من الكلمات الطيبة وهي ذكر الله تعالى  
وما والا له وقيل الاعمال الصالحة ويقصر عليه بهذا اي في القعدة الاولى يعني لا يأتي بالصلوة ويكفي  
بالفاتحة فيما بعد الاولين غير ليتناول صلوة المغرب الى سجدة او سكت جاز لكنه ان سكت ثمدا  
اساء وان سجد وجب عليه سجدة تسوي رواية طرس من الى ضيقة فالأحوط ان لا يتركها وان كان العجز ليس

مجلس الصلاة

ليس بواجب وما سوى وضع الرجلين وتقبيل الايديين للقرآن والاطمينان في السجدة والقعدة  
الاولى والتشهد فيها اي تشهدتين والاقصا عليه في الاولى ان ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
اراد ما سوى المذكور تكبير السجدة وتبسة ثلثا ووضع يديه على ركبتيه وفتر الشئ رجل اليسرى وجب  
اليمنى والقعدة والجلوس فانما سجد الاول اي وضع الرجلين فرض في رواية هي رواية القعدة  
حتى اذا سجد ورفع اصابع جلبيه عن الارض لم يجز كذا ذكره الكوفي والخصاف ولو وضع احد يديه  
قال فاضل خان ويكره وذكر الامام الترمذي ان العبد بين والقديين سوا في عدم الغرضية وهو الذي  
يدل عليه كلام شيخ الاسلام في بسوطه وهو اطول كذا في العناية والبيان واجبة وهي تقبيل الايديين  
الحضرة في القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد قدر ما يودي في ركعتين وقيل ثلثا ثم لا يسجد  
ومنها اي من الغرايض القعدة الاخيرة قدر ما يقرأ فيه التشهد الى عبده ورسوله لقوله صلى الله عليه وسلم  
حين علة التشهد اذ قلت هذا او فعلت هذا فقد كنت صليتك علق التمام بالفعل والامان  
معنى قوله اذ قلت هذا اي قرأت التشهد وانت قاعد لان قراءة التشهد لم تشع الا في القعدة  
وقوله او فعلت هذا اي قعدت ولم تقرأ شيئا فصارت الخيرة في القول لا الفعل لا انما ثبت في الجليل  
كما بينا والمعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط ولان الصلوة متناهية والتشاهن لا يكون  
الا بانتهاء التمام لا يكون الا بالانتهاء وهذا انما يعلم ببيان الشارع وقد بين في فيكون  
فرضا فان قيل لا يثبت الغرضية بخبر واحد قلنا نعم لا يثبت به ابتداء اما اذا بين المحل به  
ثبت كما مر ثم قيل القدر المقروض من القعدة ما يأتي فيه من الشهادتين والافعال ما خيرة  
في الكافي وذكره هنا اذا تشهد عند الاطلاق ينصرف اليه وهي اي القعدة الاخيرة كالأولى في  
افتراش رجل اليسرى ونصب اليمنى لكنه يذيد ههنا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة عندنا وفرض  
عند الشافعي وكيفية الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم  
وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم اكل حديد  
مجيد وذكره بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمد وآله لانه يؤتم تقصير الانبياء هم اذ الرحمة تكون

وضع القدمين الاخرية



بأشياء ما يلام عليه والصحيح أنه لا يكره كذا قال الزيلعي ويدعون لفقه غيره من المؤمنين  
وهذا أولى مما قيل ودعا لنفسه لأن من السنة أن يخص نفسه بدعاء يشبه القرآن أي يشبه  
لفظا ومعنى كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي أو يقول اغفر لابي أو المواتر عطف على تشبيهه  
القرآن أي بالمردى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول اللهم أني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وإنه لا يغفر  
الذنوب إلا أنت فاعف لي مغفرة من عندك أنك أنت الغفور الرحيم الكلام أن سأل لا يدعو  
بشبه كلام الناس لأنه يفيد الصلوة الأصل فيه أن كل ما لا يستحيل سؤاله من العبادة فهو كلامهم ما يستعمل  
فليس بكلامهم ثم المفسد إنما يفيد إذا لم يقدر التشبه في آخر الصلوة وأما إذا قصد صلوة  
تامة لوجود الطرود يصنع كما سأل في كونه المرأة تتورك أي يخرج رجلها من الجانب الأيمن  
وتمكن وركبها من الأرض لأنها استر لها ومبنى حالها على السترة فيهما أي التقديرتين والصلوة  
والدعاء مستثنان الأول فرض عند الشافعي ومثله أي من الفرائض ترتيب القيام أي تقديمه  
بقصد الترتيب على الركوع والركوع على السجود حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع لم يجر لأن  
الصلوة لا توجد إلا بذلك كذا في الكافي وتحقيقه أن الصلوة من الأفعال الشرعية فلها ما يميز  
مركبة شرعا من الأجزاء مادوية هي القيام والركوع والسجود وجزءي هي الهيئة الحاصلة من  
تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ولم يذكر القراءة مع أنها من الأجزاء المادية أيضا لا  
دخل لها في حصول أجزاء الصلوة لأن الشريعة لم يعين له خلافا لخصوصا بطريق الفرضية كما عين  
لباق الأركان بل جعلها فرضا في الصلوة مطلقا حتى لو تركت في الأولى بين وجدت في الأخيرة  
صححت الصلوة وإنما لا يقع لو تركت بالكيفية فلهذا السر الدقيق جعلوا مراعات الترتيب  
بين القراءة والركوع من الواجبات لا الفرائض واقتصر في التمثيل لجوب رعاية الترتيب  
في الأركان على هذا المثال يؤيده ما قال صاحب الكافي في أوخر باب حدث في الصلوة  
أنه إذا شئت شرعية يراعى وجوده صورة ومعنى في خلقه لأنه كذلك شرع فإذا خيرة فقد قلبت الفعل  
وعكسه وقبله المشرع بطا ومنه يعلم تحقيق ما قال صاحب الهداية عند الواجبات ومراعاة الترتيب

الركعة الثانية

الترتيب فيما شرع مكررا من الأفعال فإنه أراد بما شرع مكررا ما شرع مكررا في الركعة الواحدة  
كالسجدة فإن من ترك الثانية ساهيا وقام وأتم صلوة فمكر مكر فعله أن يسجد سجدة المفروضة  
ويسجد للسجدة كما هو وأحترز به عما شرع غير مكر فربما كان ركوعه فإنه إذا وقع بعد السجود لا يقع لكل الركعة  
معتد بها بالأجزاء ومكر شرع الهداية حتى قال في الجملة الثانية الترتيب في اتخاذ شرعية في كل  
ركعة كالقيام والركوع وليس يفرض فيها تعدد شرعية في كل ركعة كالسجدة حتى لو تكررت ركعة  
الركعة الثانية أنه ترك سجدة من الركعة الأولى فالحظ من ركوعه فبذلك لا يلزم عليه إعادة الركوع  
فإن قبل السجدة الثانية فرض كالأولى من الأجزاء المادية فإني سجد في جعل مراعات الترتيب فيها  
واجبا لا فرضا قلنا السرية أن أصل السجدة ثابت بقوله تعالى أجدوا تكرايا بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم كما  
سبق فإذا وجد الأول في خلقها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب  
بين السجدين لزم ما دونه ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع أن الأول أعلى رتبة من الثاني  
ويعلم أيضا تحقيق ما قال في الأخيرة أما تقديم الركن نحو أن يركع قبل القراءة فلان مراعاة الترتيب  
واجبة عند أصحابنا الثلاثة خلافا لغيره فإن معناه أن مراعات الترتيب في هذه الصورة خاصة  
واجبة عندهم وفرض عنده فإنه يعينه على الأركان المرتبة كالقيام والركوع والسجود وهم يفرقون  
بينها وبين تلك الأركان بما ذكرنا ويعلم من جميع ما ذكر في هذا المحل أن كلام صدر الشريعة  
مختل أما أول فلان قوله فيما تكرر ليس فيه إلحاف لما صرح بشارع الهداية أنه أحترز عن شرع  
غير مكر في الركعة الواحدة كالركوع فإنه إذا وقع بعد السجود لا يقع معتد به وإنما ثانياً فإن  
أرادهم لتقدير تقديم الركن الركوع قبل القراءة لا تعلق له بما نحن فيه لما عرفت أن القراءة ليست  
من الأركان التي لها مدخل في الترتيب وإنما هي ثانياً فلان قوله فعلم أن رعاية الترتيب واجب  
مطلقا غير مطالب بالواقع أو لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب في صورة بخصوصها وجوب  
رعايته في صورة خالية عن ذلك لخصوص من وأما رابعا فلان المفهوم من قوله في مظهر  
بنا إلى الجاهل لا ينبغي أن يخطر بالبال لأن الكلام هو ما كما اعترف به نفسه مراعاة الترتيب



هذا هو الوجه

في الاركان وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل شرط والقعدة الاخرة لبيان انها ايضا  
ليست بركن ولو سلم فمراسات الترتيب بين الشيئين انما تكون فرضا اذا امكن فكل الترتيب  
بينها يكون مقهورا فيكون فرضا والقعدة الاخرة من حيث هي اخيرة وتكبير الافتتاح  
من حيث هو تكبير الافتتاح لا يقبل فكل الترتيب بينهما فكيف يصح ان يكون ما ذكره توجيهها  
لكلام الهداية المذكورة على توفيقه لكشف اسرار هذا المقام وحقيقته وقد وقع بهما من بعض  
الصنف ومن لم يرض على ذلك كلام المجتهدين وشغف ما يتوجب ان نظرية من حاله ويقتضي  
سائر ما صدر عنه من مقالته ومنها اي من الفرائض المخرج من الصلوة بصنفة اي فعل الاحتيازي  
باني وجهه كان فانه فرض فخره لا عند ما لم يمارس حديث ابن مسعود ورضوانا اطروحي من  
الصلوة فلا يكون من جملة ما اوله ان الصلوة تحريا وتخليفا فلا يخرج منها الا بصنفة واحدة لا يمكن ادخال  
صلوة اخرى الا يخرج من هذه وكل ما لا يتصل الى الفرض الا بكون فرضا مثله كذا على الخطر اجماعا لا حصل  
الذي هو على هؤلاء القول بل الاجماع على كون كل منهما سببا لا محذور قد تقرر في الأصول  
بحوز تعليله والحق خيرة لوجود العلة فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل  
مقتل بما يفهم من الحديث المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا  
في القضا فينبغي ان يكون الجهر في قضا المنفرد الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث  
فظهر انه ليس بصحيح وراية ايضا دلالة اختياره الكافي اظهر اسماع غيره والحق في كمال  
نفس هذا مختار المهند والي وقال الكوفي الجهر اسماع نفسه والحق في نتيجة المروفي لان  
القراءة فعل الالف لا الصلوات والاول صحيح لان جرد حركة الالف لا تسمى قراءة بلا صوت  
وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمشية في الذبيحة وجوب السجدة والتكبير  
والطهارة والعتان والاستثناء ترك سورة او لبي العث وقراءة الفاتحة قرأنا اي  
السورة بالفاتحة جهرا في الاخرين ولو ترك الفاتحة في الاوليين لا اي لا يقضها  
في الاخرين لانه يقرأ الفاتحة الاخرين فلو قضي فيها فاتحة الاوليين لم يترك الفاتحة

قاله لا يلحق قول في قوله ولان المخرج من الصلوة الى الجهر لانه انما يقيد  
عدم الركنية وهو لا ينافي الفرضية لجواز ان يكون كالجهرية كما يشعر  
استدلال الامام بقوله ان للصلوة خيرا وتخليلا وبين المخرج بقوله سلم  
المصلح مع الامام اي مقارنا لسلامه لسلام امامه كما في الحرمة وفي رواية عند  
بعد الامام كما مر وعندهما سلم بعد كما يمكن للحرمة بعده عن يمينه ويساره فيقول  
السلام عليكم ورحمة الله الجانية لانه على السلام كان يسلم عن يمينه حتى  
يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر تاويا مختلفا  
السلام عليكم القوم والحفظة من الملائكة اي ينوي بالتسليم الاولى عن يمينه  
من الرجال والنساء والحفظة ومن لا ينوي النساء في زمانا لانه لا يجهر  
المجهر غالبا وبالثانية من عن يساره منهم لانه يستقبلهم بوجهه ومخاطبهم  
بلشا فينويهم بجمازة السلام قربة والاعمال بالنيات وتاوي الامام في جانبه  
وفيها ان حاذاه يعني ينوي الامام لانه من الحاضرين وهو احق منهم لانه  
احسن اليهم بالتزام صلاتهم صحة وفساد فان كان الامام في الجانب الايمن  
نواه فيهم ولو في الايسر نواه فيهم ولو بجمازة نواه بالاولى عند ابن يوسف لان  
يجمع عند التعارض ممكن فلا يصح الرجوع والتجميع ويسلم الامام تاوي بايها اي  
بالتسليمين والمراد خطابهما القوم والحفظة ويسلم المنفرد تاوي بايها  
حفظه فقط ان ليس معه يوبهم ولا يصح خطاب الغائب وهو اي لفظ التسليم  
واجب والوقائق سنن وفي ظاهره ولها اي للصلوة وجبان الجهر عاية الترتيب  
فما يكره في ركعة كالسجدة وقد مر بيانه وترك التكرار فيما فرض مكررا  
كالركوع حتى لو كرر عدة اتم او هو واجب السجدة وقنوت الوتر وتكبيرات  
العيد والجر والاسرار فيما يجهر ويستبدر ما يجوز في الصلوة وقيل هي كسنة  
حتى لا يجب سجود السهو بتركها ولها اداب هي نظره الى موضع السجدة  
حال القيام والى ظهر قدميه حال الركوع والى ارنبة حال السجود والى  
جبهة في قعوده والى منكبيه الايمن حال التسليم الاولى والى الايسر

هذا اذا فرض الجاهل ان يخرج اليمن وعند محمد وهو رواية عن علي بن ابي طالب في التسليمين نحو



عند الثانية المقصود من ترك التكبير اذا تركه وقع بصره في هذه  
الواضع قصد ولم يقصد كذا قال الزيلعي وكذا في عند التناوب اي تركه  
لغيره من التناوب في الصلوة من الشيطان فاذا توجب له ذلك فليكن  
ما استطاع واخراج كفيه من كنية عند التكبير لانه اقرب الى التواضع واليقين  
من التشبيه بالحجارة ودفع السعال ما استطاع لانه مع كونه ليس  
من افعال الصلوة لو كان يفرغ عن نفسه فليست هي فحسبه ما يمكن والقيام عند  
الجلوس الا في بعض حين يقال حتى على الصلوة لانه امر به اذ معناه هلم واسبل  
فيسحق السارعة اليه والوقوف عند قد قامت الصلوة لان المؤذن امين وقد  
اجتمع قيام الصلوة فيشرع صوتا للامم عن الكذب **فصل** الامام يجزئ في الفجر  
واول العشاء اداءه وقضاء الجماعة والعديد والترديد ووترها لانه  
المأثور المتوارث من زمن النبي الى يومنا هذا الا في قوتها لانه ايضا كذلك والمنفرد  
يجزئ في الصلوة الجهرية اذ ادى اداءه المنفرد الا اذا جهر لكونه  
امام نفسه وهو الافضل لكون الاداء على هيئة الجماعة ويرى ان من صلى  
على تلك الهيئة صحت بصلوة صفوف من الملائكة وان شاء خافت ان ليس خلفه من  
يسمع في الجهرية لانه لا يجزئ غيرها لاحتياجه في حقها هو الصحيح كمنفرد بالليل  
فانه يجزئ الجهرية والخاصة والجهرية افضل وقيل وجازت المنفردان في الجهرية كمنفرد  
بالتأنيق الهداية من قاعة العشاء فقضاها بعد طلوع الشمس ان فيها جهرية  
وحده خافت جتما ولا يجزئ وهو الصحيح لان الجهرية مختصة بالجماعة حتما او لا  
في حق المنفرد على وجه التحريم يوجد احدهما وقيل يجزئ الكافي من قاعة العشاء  
نهارا اتم جهر وان كان وحده خيرا والجهر افضل لكونه انقضاء على حسب الاداء  
ولا صاحب النهاية قوله المصنف هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الأئمة السبكي  
وفخر الاسلام وقاضيان والامام الترمذاني والامام المحمدي في شروحه  
للجامع الصغير واجب عند بان ما ذكره المصنف من سبب الجهرية بالاجتماع  
وقد اتفق كل منهما في الحكم واما موافقة انقضاء الاداء فليس على  
سبب الاجتماع ولا يضر جعلها سببا لكون اثبات سبب بالري ابتداء وهو باطل  
ولعل هذا اجل صاحب الهداية على حصر الصحة فيه فيكون مراده الصحة دلالة لا رواية  
اقوله فيه بحث لان الحكم انما يتوقف على الاجماع على حصر السببية في المذكورين  
وليس كذلك كيف ولو كان على الحصر

جاء  
ر

30  
الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشروع وتطال اول الفجر على الثانية فقط اي الاول  
سائر الصلوات لانه سكت في الفجر اجماعا ليدرك الناس الجماعة وسنة الفجر لانه  
ما غفلة بخلاف سائر ما والتطويل معتبر من حيث الاثر ان كانت متقاربة في الطول  
والقصر وان كانت متفادته اعتبر الكلام والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر  
الثلاث والثلاثين الثلثان في الاول والثالث في الثانية وهذا بيان الاحتجاب  
ان بيان الحكم بالتفاوت وان فاحشا لا بأس به لورود الاشارة الى الثانية على الاول  
نكره اجماعا وانما يكره التفاوت بثلاث آيات وان كان آية او آيتين لا يكره لانه لم  
تقرأ في المغرب بالمعوذتين واخرهما الطول من الاول بآية كذا في الكافي ولم يتعين سورة  
لجواز الصلوة يعني لم يجز تعيينها لجواز الصلوة بحيث لو لم تقر فسد الصلوة لا طلاق ثم رآه  
فاقر داما بغير من القرآن وقال الشافعي سورة الفاتحة متعينة للجواز لقوله في الصلوة  
الاتفاقية الكتاب قلت النص مطلق وخبر الواحد لا يقيده لانه نسخ وكذا تعيينها اي  
سورة لها اي صلوة مثل ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ  
الجمعة وسورة الجمعة والمنافقين في صلوة الجمعة وانما كره لما فيه من الجهرية  
بحيث لا يجوز غيرها او الى غير ما كرهنا اما قوله لا يكرهنا اي يكرهنا او يكرهنا او يكرهنا  
فيه لكن يشترط ان يقرأ غيرها احبنا للثلاث الجاهل ان غير لا يجوز سوى الفاتحة فانها  
متعينة للقراءة في كل صلوة بلا كراهية وان لم يتعين لجوازها الموقوف لا يقرأ خلف الامام  
بل يستمع وينصت وان قرأ الامام آية ترغيب او ترهيب لقوله تعالى واذا قرأ القرآن  
فاستمعوا له وانصتوا فان اكثر اهل التفسير على انه خطاب للمؤمنين ومنهم من حمل على  
حالة الخطبة فلا تنافي بينهما فانما امر وادبه بما فيه من قراءة القرآن كذا الخطبة  
اي الموقوم يسمع الخطبة وينصت وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه  
فيصلي المستمع سرا وفتحت العبارة في الكفر والوفاء به لا يقرأ الموقوم بل يستمع وينصت

اجبا



وان قرأ امام آية ترغيب او ترهيب او خطب او صلى النبي ثم فاضت عليه الصلاة  
بان ظاهر قول او خطب معطوف على قرأ فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانقيصان  
واجبا قبل طلبة الصلاة على النبي ثم وهذا لا يحتمل ان كان ممكن الرفع بان  
المؤمن بمعنى من من شأنه ان يأتى ويجعل قوله او خطب عطفا على قرأ المحذوف بعد قوله  
لا يقرأ المؤمن فالحق لا يقرأ المؤمن اذا قرأ امامه بل ينقص وان قرأ آية ترغيب ترهيب  
ولا يقرأ المؤمن اذا خطب امامه او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بل يستمع وينصت لكن فيرت العجالة  
فقلت كذا الخطبة الخ للامير ومن اول الامر والبعيد عند الخطيب كالقريب في وجوب  
الاستماع والانصات جماعة سنة مؤكدة وقيل فرض للرجال وسائر ان جماعة النساء  
ولا يكره الجماعة في مسجد مكة باذنا واقامة يعني اذا كان مسجد امام فجماعة معلومة فصلت  
بعضهم باذان واقامة لا يباح لباقهم تكرارها بها لكن لو كان مسجد الطريق يباح تكرارها  
ولو كرر اهلها بذكرها جاز الا اذا صلى بها اي باذان واقامة فيه ولا يكره اهلها لان مقام  
لا يسهل يفعل غيرهم او صلى بها فيه اولا اهلها لكن بخافته الاذان لان خافتهم  
يكون خذرا لباقيهم والاحق بالامامة بين الخاصين الاعلم اي اعلمهم باحكام الصلوة  
صحته وفاد بعد ما يحسن من القراءة قدر ما يجوز به الصلوة لان الطائفة الى العلم اكثر بالنظر  
الى غيره فالأقراء اي ان شأ وفي العلم فالأحق بها اكثرهم قرأنا ونجويد القراءة لانه كان  
في الصلوة فالأقراء اي ان شأ وفيه فالأحق اشتد هم خوفا من الله تعالى واجتنابا من الشبهة  
قال من صلى خلف عالم يقي فكانما صلى خلف نبي فالأحسن اي ان شأ وفيه فالأحق  
بها اكبرهم سنا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبنى الى ملكة يومئذ الا كبر كما سنا فالأحسن  
خلق اي ان شأ وفيه فالأحق احسنهم معاشا بالناس فالأحسن وجه اي احسنهم  
بالليل لما روى انه صلى قال من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بانها فالأحسن نسب فالأحسن  
ثوبا لان في هذه الصفات تكثير الجماعة وان استودعوا يفرحوا او اخطا الى القوم كذا في معراج

والأقرب الى الله تعالى

ركن

تلف

في معراج الدراية ذكره امامه بعد لانه لا يتفرع للسمع فيخلب عليه الجمل وان كان  
الذي يسكن في البادية عربيا كان اوجميا لان الغالب عليه الجهل وفاسق لانه لا يتعلم  
لا درينه وانما لانه لا يتوقى النجاسة ولا يهتدى الى العقل بنفسه ولا يقدر على استيعاب  
الوضوء غائبا ومبتدع اي صاحب هو لا يكره به صاحبه من اذا كفر به لم يجر اطلاق  
ولدرت اذ ليس له اثب يودبه وفيخلب عليه الجهل وان تقدموا جاز مع الكرامة لقوله  
صلعم صلوا خلف كل نبي وفاجر ذكره تطويل اي الامام الصلوة لقوله صلعم من اتم قولها فصل  
بهم صلوة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة وذكره جماعة الشافعية  
اذ لم يمتحون احد المخطوبين قيام الامام وسط الصف وهو مكروه او تقدم الامام وهو  
ايضا مكروه في حقن وان فعل لم يتقدم الامام بل يقف وسطهم اذ بعض الشرابي  
من بعض كانوا جمع عار فانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم ذكره حضور الشافعية في كل جماعة  
في الصلوة الحسن والجمعة لما فيه من خوف الفتنة وحضور الجوز الظهور الى الظهور والعصر  
والجمعة لان الفتنة يجتمعون في اوقاتها وقرط شيوخهم قد يحملهم على رغبة العجالة  
وفي الجوز والعشاء ينشأون وفي المغرب بالطعام مشغولون والجمعة مشغولة فيمكنها  
الاختزال عن الرجال فلا يكره في الكافي الفتوى اليوم على الكرامة من كل الصلوات  
النفس او يقف الواحد عن يمينه اي يمين الامام لانه صلعم صلى بابين عباس رضي فافان  
عن يمينه ولا يخرجه الامام في ظاهر الرواية وعن محمد انه يضع اصابعه عند عقب الامام  
وان كان المقندى اطول فوقع سجوده امام الامام لم يضرب لانه العبرة لموضع الوقوف  
لا المكان السجود وان صلى في ساره او خلفه جاز واسماء فيهما في الاصح لخالفه السنة  
ويقف الاثنان خلفه لانه صلعم فعل كذلك ويقندى متوسل بميتهم لان التيمم طهارة  
مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يقدر بقدر الحاجة ويقندى غاسل بما لا مانع  
مانع سرية الحدث الى القدم وما حل بالحقين نيزل المسح وقائم بقا عدا لانه صلعم صلى



آخر صلوة قاعدا والوقوف خلفه قيام وموم بموم لاستوائهما في الحال الا ان يورى الموم  
قاعدا والامام مضطجعا ومتنقلا بمقتضى لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو جود  
في صف الامام فيتحقق البناء ويتنقل كاستوائهما في الحال وحالف مخالفت بعين رجلان  
كل منهما حلف ان يصلي ركعتين فاقتدى احدهما بالآخر صح كافتاء المتنقل بالمتنقل  
وحالف بنا في معنى نذر رجل ان يصلي ركعتين واخر حلف بالله لاصلي ركعتين  
واقترع الحالف بالتأخر جاز لانه كافتدى المتنقل بالمفترض بلا عكس الى الا يقتدى تأخر  
بحالف لانه كافتدى المفترض بالمتنقل لانه في بناء نذر رجل ان يصلي ركعتين  
واخر كذلك فاقتدى احدهما بالآخر لا يجوز لان كلاهما مفترض فرضا آخر الا ان يكون  
تلك المنذورة بان نذر رجل ان يصلي ركعتين وقال الآخر لله على ان اصلي تلك المنذورة  
ثم اقتدى احدهما بالآخر جاز لعدم الاشتراك ولا لرجل بامرأة او صبي اما المرأة فتكوله  
صلعم آخر ومن من حيث آخره الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلا يجوز  
افتاء المفترض به ولا طاهر بعد زواله في باي ولا ليس بجار وغير موم بموم ومفترض  
بمتنقل لان في كل منهما بناء القوي على الضعيف والنجور بمقتضى فرضا آخر لانها الاشتراك  
ولامسا في مقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهور والعصر والعشاء سواء كانت حركية مقيم  
ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت خرج الوقت فاقتدى المسافر بخلاف ما اذا كانت  
تحريمها في الوقت خرج وبها في الصلوة او كانت الصلوة مما لا يتغير كالبحر والمغرب فانه  
يصح وانما لم يصح فيما ذكره لان فيه بناء المفترض على غير المفترض حكما ايا في القعدة اقتدى به في  
الشفيع الاول اذا القعدة فرض عليه لا على الامام او في صف القعدة له اقتدى به في الشفع الثاني  
فان القراءة فيه ينقل على الامام فرض على المقتدى بل في الوقت التي يقتدى المسافر بالمقيم  
فيما يتغير في الوقت لا في حالهما في الا فتراض والتفعل في حيل المسافر تكميل صلوة  
الربانية حاله الا اقتدى بها فيمنع لانه بمنزلة نية الاقامة لانه يصير جهيا في حق هذه

هذه الصلوة بفعال امام فلم يلزم افتاء المفترض بغير المفترض في صف القعدة الاولى  
وصح القراءة في الاخيرين اذا القراءة فرض في ركعات النفل ويباني لهذا زيادة تحقيق  
في باب صلوة المسافر ان شاء الله تعالى ان امامه حدث احاد اي اقتدى بالامام ثم ظهر  
ان امامه حدث احاد والمقتدى صلوة لقوله صلعم ايما رجل صلى بقوم ثم تذكر جنابة احاد  
احادوا اقتدى اتم وقارني باي او اختلف امتيا في الاخيرين فسدت صلواتهم اما  
صلوة القاري فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الاسبين فلانه لم يملكها عليها  
في اطاعة وجب ان يقتديا بالقاري ليكون قرآن قراءة لها فتركها كقراءة التقديرية مع  
القدرة عليها ولو اختلف القاري امتيا في الاخيرين فسدت لكل لان القراءة وجبت  
في كل الصلوة تحقيقا او تقدير او لم توجد خصة الاخيرين بالتذكر لرفع توهم ان يصلي الا في  
في الاخيرين كاختلاف لعدم وجوب القراءة فيهما ويصحب الرجال خلف الامام لقوله وم  
ليكني منكم اولوا الاحلام والنس اي يقرب مني بالعنق والاصابع والخطا في بفتح اطاء  
جمع الحشمة كاجلالي جمع الحيل قدم التصبيح لتحضرهم في الذكورة فالتب والوحاظة  
قد ركن اعلم ان كون محاذات المرأة مفسدة للصلوة مشروط بامور الاول المكث في  
مكان المحاذات قدر اداء ركن حتى لا يفسد ما دونه الثاني ان يكون المحاذية مستهانة  
بان كانت ضخمة قابلة للجماع هو الصحيح والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت  
جنونة او صغيرة لا تشقى لا تقصد ولو كانت حرة او مجنونة تنفر عنها الطباع فتد  
ان كنت كون صلوات ذات ركوع وجوزة ان كانا يصليان جالسا حتى ان  
المحاذية في صلوة الجنان لا تقصد ولا يفسد ولا يفسد كون الصلوة مستهانة بالجنون فانها  
يكون احدهما اما في الاخر فيكون يورثه لانه يكون لهما امام فيما يورثه فيشمل الركعة  
بين الامام والمأموم وبين المأمومين ثم ان اشتراكهما في الصلوة قد يكون حقيقة  
كافي المدرك وقد يكون حكما كما في الملاحق فانه فيما يفيض كانه خلف الامام كما في



وايضاً انه اتم من الاداء والقضاء والفرغ من غير كسلوة العيد والسرادج والوتر  
في رمضان فان الحاذية في جميع ذلك مفيدة الخامس كونها في مكان واحد بلا حائل  
لانه يرفع الحاذية وادناه قدر مؤخره الرجل لان ادنى الاحوال القعود فقد ادناه  
به وعظيمة كغسل الاصبع والفرجة تقوم مقام اطبل ولما لم يفردها بالذكر وادناه  
قدر ما يقوم فيه الرجل كذا قال الزياتي السادس كون جهتها متحدة حتى لو اختلفت  
لا تقدر ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل بالحق  
كما قال السروجي في الغاية في باب الصلوة في الكعبة السابع ان ينوي امامتها  
او امامة النساء وقت الشروع لابعده ثم ان الحاذية لا يجب كونها بجميع الاعضاء بل يكفي  
كونها ببعضها قال ابو علي النعماني في حد الحاذية ان يجازي عضو منها عضواً منه حتى لو كانت  
المرأة على الظلة والرجل يحاذيها اسفل منها ان كان يجازي الرجل شيئاً منها تقصير صلوة  
وقال الزياتي المعتبر في الحاذية الساق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر القدم او رفته  
هذا فاعلم ان قوله مستهارة فاسل حاذية اي حاذت مستهارة رجلاً مقدراً ما يؤدي فيه  
ركن من اركان الصلوة ولو كانت تلك الحاذية بعضه واحد فيكون قوله قدر ركن  
اشارة الى الشرط الاول وقوله مستهارة ولو حرمله بان يكون اخره او بنته او نحو ذلك  
اشارة الى الشرط الثاني وقوله في صلواتها الكاملة اشارة الى الشرط الثالث وقوله  
المشتركة تأدية اشارة الى الشرط الرابع ولم يقل اداء لئلا يتوهم مقابل القضاء  
وقوله في مكان بلا حائل متعلق بقوله حاذية واشارة الى الشرط الخامس وقوله الحاذية  
واحد جهتها اشارة الى الشرط السادس وقوله فسدت صلوة جزءا لقوله لو حاذية  
وقوله ان نوى امامتها والصلوة بها اشارة الى الشرط السابع قوم صلوا على ظهر  
ظلة في المسجد وتقم قد اتممتها او طريق لم تجز صلواتهم لان الطريق وصف ان  
مانع من الاقتداء كذا في الثانية ولو جاز لهم من حذرهم ساء اجازت صلوة من كان على الظلة

على الظلة او ليس بينهم وبين الامام ساء فلا حاذية بهما المكان الحاذية لنفسه  
صلواتهم كرجل وامرأة صلياً صلوة واحدة وبينهما حائط وان صلى على رفوف المسجد  
ان وجد في صحنه مكاناً كرهه والا فلا يمنع الاقتداء الطريق الواسع بين الامام والمقتدي  
وهو الذي تجرى فيه الجملة والاقار والنهر الكبير وهو الذي تجرى فيه النورق في المسجد حال  
الطريق والنهر لا يمانع الاقتداء القضاء الواسع فيه اي في المسجد كذا في الثانية وقبل يمنع  
الاقتداء ايضا وقد ما يمكن الاصطفا في حال كونه في المحراب وقيل يمنع الاقتداء فرجة قدر ثلثه  
اذبح في البحر والجبانية عند صلوة العيد بالمسجد قال قاضي خان لو صلى بالناس صلوة العيد على جبل  
جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف قضاء او شاة لان الجبانية عند اداء الصلوة  
لها حكم المسجد الحاذية بينهما اي الامام والمقتدي لو كان جرحاً شتبه به بسببه حل الامام بمنعه  
اي الاقتداء بالآي وان يشبهه فلا يمنع الا ان يختلف المكان قال قاضي خان ان قام على  
الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام يصح الاقتداء وان قام  
على سطح داره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداءه بالمسجد وان كان لا يشبهه عليه حال الامام لا يشبه  
المسجد وبين سطح داره كشره المتخلل فصار المكان مختلفاً اي في البيت مع المسجد لم يتخلل الا سطح  
ولم يتخلل المكان بين وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشبهه عليه حال الامام فقال  
ايضاً الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يتحول الى يمين القبلة ويمين القبلة ما يكون حذاء  
يسار المستقبل يسار القبلة ما يكون حذاء يمين المستقبل تكملة لمباحث الاقتداء المذكورة في  
الاصطلاح من صلى الركعات مع الامام والمسبوق من سبعة الامام بها اي بالركعات  
كلها بان ادرك الامام بعد رفع ركنه من الركوع الاخير او في التشهد او ببعضها بان ادركه  
بعد الركعة الاولى في الثانية او الثانية او الثالثة في الرابعة والا حوز من فاتته كلها  
اي كل الركعات او بعضها بعد الاقتداء بان ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقة الحدث  
فهدب وتوضأ وجاء بعد فراغ الامام فشرع يصلي الرابع بالتمام او سبقة الحدث بعد الركعة



او ركعتين او ثلاث فشرع يصلي ما فات وسباني بيان حكمه المسبوق فيما يقضى له جهتان  
 جهة الانفراد حقيقة فان ما يصلي ليس مما التزم مع الامام وجملة الاقتداء صورة حيث  
 بنى تحريمه على تحريمه الا امام قبل النظر الى الجملة الاولى كان كالمفرد حتى ينشئ اي ياتي بالشاء اذا  
 قام الى قضا ما سبق به اذا ادرك الامام في القراءة التي يجربها ويتعوز ويقرأ ويفسد ما يقضى  
 بترك القراءة لا بالحي اذ لا يتغير الى الرابع ما يقضى بنية الاقامة ويلزمه السجدة بالسهو فيه  
 اي فيما يقضى وكل ذلك من احكام المفرد والنظر الى الجملة الثانية كان كالمفرد حتى يؤتم  
 الى لا يجوز الاقتداء به لانه بان في حق التحريم بخلاف المفرد وان صلح للخلوة اي لان يجعله  
 امامه خليفة له اذا احدث ويقطع تكبيره لا افتتاح تحريمه اي لو كبرنا وباتينا فصلوة فخطبنا  
 يصير متانفا وقاطعا بخلاف المفرد ويلزمه السجدة برصه امامه يعني لو قام الى قضا ما سبق به  
 وعلى الامام سجدة ناسوا فعله ان يعود ولو لم يعد كان عليه ان يسجد في آخر صلوة بخلاف المفرد  
 حيث لا يلزمه السجود بسهو غيره وان لم يحضر المسبوق في سهوه اي سهوه امامه وياتي المسبوق  
 بتكبير التشرع بخلاف المفرد واللاحق ليس المحدثان بل هو كان خلف الامام حتى لا يتغير في  
 بنية الاقامة ولا ياتي بقراءة ولا سهواي سجدة سهوا اذا انتهى ولا اي لا ياتي بآية كراهة امامه  
 بالسهو ويفسد ما يقضى بالحى اذ لا وعلمه بخلاف القبلة من امامه وكل ذلك من احكام المقتدى  
 المسبوق يقضى اول صلوة في حق القراءة واخرى في حق التشهد حتى لو ادرك ركعة من المغرب  
 مع الامام قضى بعده ركعتين وفصل بقعدة لانه اذا قضى ركعة فكانت ركعتين بالنظر الى  
 التشهد وقرأ في كل من الركعتين الفاتحة وسورة لان ما يقضى كان اول صلوة ولو ترك القراءة  
 في احديهما فقد صلوة ولو ادركها اي ركعة من زوات الرابع صلى ركعة اخرى وقرأ بها  
 اي الفاتحة وسورة وتشهد لانه كان صلى ركعتين بالنظر الى التشهد ثم صلى ركعة اخرى  
 اي الفاتحة وسورة لا يخلو لان ما يقضى اول صلوة بالنظر الى القراءة ولا يشهد لان ما يقضى آخر  
 صلوة بالنظر الى التشهد وخبر في الثالثة بين القراءة والترك والفضل القراءة **باب في صلاة**

**باب في صلاة** احكام بسبعة عشر خبر مانع للبشاة لا بد من هذا القيد لان  
 المصلحة كافي اكثر النسخ غير صحيح كما سطره وتو اي ولو كان سبق للحدث بعد التشهد قبل السلام  
 اذ ح لم يتم صلوة لما عرفت ان الطلوع يصنع فرض عند ان يخرج ولو لم يوجد يستخلف في ركعة الامام اي  
 استخلفه او خلقه مكان الامام من الامام بنفسه صلوة المقتدى حتى لو احدث الامام فلم يقدم احدا  
 حتى خرج من المسجد فقد صلوة القوم كذا في الكافي **باب في صورة الاستخفاف** ان يتلوه فحده وادناه يده  
 على انفه يومهم انه رغب فيمنعه من النشوة ويقدم من الصف الذي يليه بالاشارة ولو تكلم  
 بطلت صلواتهم وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في السجود او ما لم يخرج من المسجد فيلزمه استخلف  
 حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة القوم وفي صلوة الامام روايتان كما اذا حضر الامام عن القراءة اي  
 القراءة قد رما يجوز به الصلوة فانه يستخلف ج ايضا عنده خلافا لهما ولو قرأ ذلك القدر لم يجز الاستخلاف  
 بلا خلاف لعدم الحاجة اليه فيتقضا الامام ويبقى باقية على ما مضى ويتم صلوة من اي مكان التوضي  
 او يعود الى مكانه ان فرغ امامه اي استخلف متصل بقوله يتم ثم او يعود كالمفرد فانه ايضا خير بين الاتمام  
 ثم والعود وجه التحجير ان في الاول قلة المشي وفي الثاني اداء الصلوة في مكان واحد فخير  
 اياهما والآي وان لم يفرغ امامه عاد الى مكانه قطعا كذا اي كالا امام المقتدى او سجد حتى  
 والافضل للمفرد ومقتدر فرغ امامه الاختلاف ليكون البعد شربة الخلف فيتحقق الاداء بلا خلل  
 ويبقى الامام والمقتدى احراز التفضيل بالحاجة ولو استخلف الامام مسبوفا جاز لوجود المشاركة  
 في التحريم والاولى له ان يقدم مدركا لانه اقدر على اتمام صلوة وينبغي لهذا المسبوق ان لا يقدم  
 بجزءه عن التسليم ولو قدم اتم صلوة الامام او لا بان ابتداء من حيث انتهى اليه الامام لقيامه  
 مقامه والا انتهى الى السلام قدم مدركا لستم بهم وحين اتمها اي المسبوق صلوة الامام بان  
 قدر التشهد بغيره الى المسبوق والملا صلوة المنا في الصلوة كالفرقة والكلام ونحوهما  
 ويقرأ الامام الاول لانه وجد اثنا صلواتهما الا عند قراءته اي الاحكام الاول بان توفوا او ادرك  
 خليفة بحيث لم يسبقه شي واتم صلوة خلف خليفة لا القوم اي لا يفر المنا في القوم او قد تمت

المقتدى الاستخفاف



صلواتهم وان لم يسبقه الى الامام الاول حدث وقعد قدرا تشهد ففقدته او احدث عمدا  
فقد صلوته المسبوق لوجود المنافي خلافا لما كان ان تكلم او خرج من المسجد لا اي لا يفيد صلوته  
لان التقية مفسدة للجماعة الذي يلاقيه من صلوته الامام ففقدته من صلوته المقتدر  
ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والمبني على الفاسد فاسد بخلاف الكلام  
لانه في معنى السلام فانه منه لا منافي ولهذا لا يفوت به من شرط الصلوة وهو الطهارة واذا اصاب  
جزء لم يفد فلم يؤثر ذلك في حق المسبوق ولكنه يعطل في اوانه لاني خبر انه والكلام في معناه  
من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف التقية واحدث الحمد وكذا الخروج من  
المسجد فانه قاطع لا مفسد وما تعلقه اي مانع البناء احدث العهد والظنون والافاعي والامانة بالاطلاق  
بان نام في صلواته يوما لا ينقض وضوءه فاحتمل او غيره كذا ذكره ادمس بشهوة كذا في الظهور  
التقية واصابة بول كثير جاوز قدر الدرهم وسيلان شجرة وظهور العورة في الاستنجاء والآ  
ان يفطر كذا المرأة التي توتر في الاستنجاء يمنع البناء الا ان تقطر ايضا والقراءة ذاهبا وجائيا  
قبل لوقا اذا هبنا تقدر اتيانا لا وقبل بالعكس الصحيح الفاء فيها لانه في الاول ادى ركنا مع  
احدث والثاني مع المشي بخلاف التسيب والتبديل في الاصح اذ ليس فيهما اداء ركن وطلب الماء  
بالاشارة عطف على طهر العهد والقراءة وشراؤه بالتعاطي قيد به لظهوره في الصلوة بغير  
الايجاب والقبول والمكث قد ادا ركن بعد سبق احدث الا اذا كانا اي احدث والمكث بالجماع  
اي في حال نوم المحدث فانه ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد وتجاوز الصفوف في غيره  
كالجماع بعد ما ظن انه احدث ثم ظهر طهره ولو عمل بعد التمسك منافي الصلوة تمت الصلوة  
لوجود الخروج بغيره ولو وجد منافي الصلوة بعده بلا صنعة بطلت الصلوة لوجود المنافي قبل  
تمامها خلافا لما قبل بطل الصلوة بغيره المتيقن في الصلوة على استعمال الماء ورؤية اي وبطل  
ايضا برؤية المتوضي المقتدر بالميتيم الماء قال في الكفر وبطلت ان رأى ميتيم ماء قال الزبيلي المراد  
بالرؤية القدرة على الاستعمال حتى لو رآه ولم يقدر على استعماله لا يبطل ولو قدر بالرؤية بطلت

بطلت فذا ان الامر على القدرة لا غير وتعيينه بالميتيم بطلان الصلوة منذ رؤية الماء غير متغير  
لانه لو كان متوضي يصلي خلف ميتيم فأي المقتدر الماء بطلت صلوته لعلمه ان الامام قادر على الماء  
باجباره وصلوة الامام تامة لعدم قدرته ولهذا غيرت تلك العبارة الى ما ترى ونزع المانع نحو  
جعل يسيرا ان كان واسعا لا يحتاج الى المعالجة في السجود وان كان السجود بفعل غيبت تمت صلوته  
لوجود الخروج بصنعة ومضى مدة مسحة ان وجد الماء وقبل مطلقا وتعلم الا اني آية ان تذكره او حفظه  
لا يسمع من غيره بلا اشتغال بالتمتع والامت صلوته لوجود الخروج بصنعة وقع في المتون المشهورة  
لنقض سورة مكان آية ولا يستقيم الا على قولهما ونيل العار في ثوبا اي ثوبا يجوز فيه الصلوة وقدره  
المعنى على الاركان فان آخر صلواته قوت فلا يجوز بناؤه على الضعيف وتذكره فائته عليه وهو صاحب  
الترتيب كذا اذا كانت فائته على الامام وتذكره المؤتم بطل صلوة المؤتم وحده وكذا قال الزبيلي  
وتقديم القاري امتيا وطلوع الشمس في البرود ودخول وقت العصر في الجملة وزوال عذر المعذور وسقوط  
الجيرة عن براء ووجد ان المصلي الخس ما يزيله ودخول الوقت المكروه على مصلي القضاء وعدم  
سنة الجارية عورتها اذا كانت تصلي بغير قناع فافقت فان هذه الاشياء مفسدة للصلوة  
بلا صنعة عنده خلافا لما هو مبني على ان الخروج بصنعة فرض عنده لا عند غيره كما مر ذكره او بعد  
فاحدث او ذكر سجدة فجدد فان بني اعادة ما احدث فيه قطعاً وما ذكر فيه تدبا يعني ان من احدث  
في ركوعه او سجوده وتوضا وبني فلا بد ان يعيد الركوع والسجود الذي احدث فيه لان اتمام  
الركن انما هو بالاستتقال وهو مع احدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان اما ما تقدم  
غيره دام المقدم على الركوع والسجود لا مكان الا اتمام بالاستدامة وان تذكر في ركوعه سجوده  
انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقط لا لا يجب عليه اعادة الركوع او السجود ولكن ان اعادة  
يكون مندوبا ليقع الصلوة مرتبة بقدر الامكان ثم واحدا فحدث الامام فلو كان المقتدر  
رجلا فامام اي فذلك المقتدر امام بلائية اي متعين طهارة الاول وان لم ينوه لمخفيه  
من صيانة الصلوة كما مر في اول الباب وتعيين الامام لقطع المزاومة عند الكثرة ولا مزاومة



هنا ويتم الاول صلوة مقتديا به كما اذا اختلفت حقيقة والآي وان لم يكن ذلك الجواب  
رجلا بل جيبا او امرأه او حشيت فسدت صلوة في رواية لا خلافه من لا يصح للمامة وقيل  
لا يفسد اذ لم يوجد منه الاختلاف قصد او كذا الحكم فيما اذا كان ذلك الواحد قريبا او متنفلا  
خلف المفترض او مقيم خلف المسافر في القضاء اخذه وعاف ملكث الى انقطاع ثم توفاء  
ومنى ولا يجب عليه الاستئناف **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها** يفسد ما  
السلام عند قيده بالحمد لان السلام غير مفسد لانه من الاذكار ففي غير العمد يجعل ذكره في العمد  
كلما ورد ولم يقيده بالحمد لانه ليس من الاذكار بل هو كلام وتحت يفسد الكلام مطلقا  
اي سواء كان عند الاستسواء او شيئا او قليلا او كثيرا والدعاء بما يشبه كلاما نحو اللهم استجب  
ثوب كذا اللهم رد جنبي فلا لانه عند الشافعي لا يفسد والنايين وهو ان يقول آه في الكافي  
عند ابي يوسف ان آه لا يفسد سواء كان من وجع او ذكر جنبة النار والناووه وهو ان يقول  
آوه يفسد فيها وفي التنزيل خاتمة سئل محمد بن سلمة عن ذلك فقال لا يقطع وفي القياسية  
قالوا لا اخذ بهذا احسن للفتوى لانه مما يبتلى به المريض اذا اشتد مرضه والتأفيف  
وهو ان يقول آف وبكاء بصوت لوجع او مصيبة لا لذكر الجنبة والنار لانه لا يفسد وخو  
اذا كان من ذكرهما صار كانه يقول اللهم اني اسئلك الجنة واسئلك من النار ولو صرح  
به لا تفسد صلوة وان كان من وجع او مصيبة صار كانه يقول انا مصاب فعر في ولو  
صرح به تفسد كذا في الكافي وتخرج بلا عذر بان لم يكن مدفوعا اليه اي مضطرا بل كان  
تخمين الصوت ان ظهر به حرف نحو آف بالفحة والضم يفسد عند ابي حنيفة وفيه وان كان مضطرا  
لا اجتماع البزاق في حلقه لا يفسد كما يعطس فانه لا يقطع وآه حصل تكلم لانه مدفوع اليه  
طبعيا اما الجحش فان حصل به حرف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندهما وان كان مدفوعا  
اليه لا يقطع كذا في الكافي وتسمية سائلين بالسين والثنائي افصح وهو ان يقول  
برحمة الله وجه افساده انه من كلام الناس او يقع به التثنية طلب منهم ولما قال العاطش السلام

او اسامع الحمد لا يفسد لانه ليس جوابا عن فاعل العاطش نفسه بل هو كل الحمد  
لانه بمنزلة قوله برحمة الله وجه لا يفسد كذا في الظاهرية وجواب خبره هو بالاسرار بان  
يقول انا لله وانا اليه راجعون رسا بل الحمد بان يقول الحمد لله ويجب بالسجدة بان يقول  
سبحان الله والسهيل بان يقول لا اله الا الله ذكر الجواب لانه لو لم يرد الحمد وخو الجواب  
بان اعلامه بان في الصلوة جاز صلوة اتفاقا وقبده بالتحديد وخو لانه الجواب بما ليس بشئ  
يفسد اتفاقا ويفسد بقراءة من مصحف لانه يتحقق من المصحف فاشبهه التلخيص من غيره  
وفتحه على غير امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس قوله على غير امامه يشمل فتح المقتدى  
على المقتدى وعلى غير المصلي وعلى المصلي وحده وفتح الامام والمنفرد على اي شخص كان فكل ذلك  
مفسد الا اذا قصد به التلاوة ودون الفحة نظيره ما لو قيل له ما ملك فقال اخطي والبغالي  
والخير فانه تفسد صلوة ان اراد به جوابا والا فلا وان فتح على امامه لا يفسد احتسان  
وقيل ان قراءة قدر ما يجوز به الصلوة يفسد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى آية اخرى  
ففتح عليه تفسد صلوة الفاح وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم حاجته اليه وينبغي  
للمقتدى ان لا يعجل بالفحة اذ ربما يتذكر الامام فيكون التفتين بلا حاجة للامام ان  
لا يلجئهم اليه بل يركع اذا قرا قدر الفرض والا انتقل الى آية اخرى واكثره شره لانها  
يتناهيان الصلوة ولا فرق بين العمد والنسيان لان حاله الصلوة فمكره هذا اذ لم  
يكن بين استانه ما مكره لما اذا كان فابطلوه لا يفسد صلوة كما سبأ في سجدة وخو من ان  
يوسف يفسد السجدة لا الصلوة حتى لو اعادة على موضع طاهر حتى لان ادا على الجحاسة  
كالعدم لما ان الصلوة لا تجزى فاذا فسد بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه وركبتيه عليه  
فان صلوة تجوز لان وضعهما عليه كترك الوضع اصلا وترك وضعهما لا يمنع الجواز  
بخلاف الوجه فان ترك وضع يديه او اركان او مكانه بكشف عورة او جحاسة لو  
انكشف عورته في الصلوة فستره بلا لبث جاز صلوة اجمالا لان الانكشاف الكثير في الزمان



اليسير كالانكشاف باليسير الزمان الكثير وذا لا يمنع فكذلك ان ادنى ركعة مع  
 الانكشاف او مكث بقدر ما يتمكن فيه من اداء الركعتين فسدت ركعة الوضوء على موضع فسد  
 او اصاب ثوبه بخماره اكثر من قدر الدرهم او وقع في صف التراب للترجعة فادى او مكث فسد  
 عند ابي يوسف وعند غيره لا يفسد كشف العورة وملازمة النجاسة بالملك ما لم يردده الى  
 الركبتين يعني انه لا يعتبر قدر اداء الركعتين بل حقيقة اداءه واختلاف مقتضى خارج المسجد يعني  
 اذا كان المسجد ملائ من القوم والصفوف متصلة بهم خارج المسجد فسبق الامام وحده  
 خارج من المسجد واختلف رجلا من خارج المسجد يفسد صلوته لكل لما قرآن فلو كان مكان الامام  
 عنه يفسد الصلوة لكنه عاود في المسجد جعل كانه لم يحل مكانه وعند غيره لا يفسد لان الموضع  
 الصفوف حكم كما في الصحراء واختلف في انشؤ ولو خلفه نساء او اختلف الامام امره وقدره  
 حدث وخلفه رجال وثا يفسد صلوته وصلوة القوم لا تغال بالاختلاف من لا يفسد خلفه  
 له يفسد صلوته وبفساد يفسد صلوته القوم وكل عمل كثير اختلف في تفسيره وعامة المتابع  
 على انه ما يعلم ناظره ان عامه غير متصل وقيل ما يستكنه المصلي قال الامام الشافعي هذا  
 اقرب الى منسوب الى ضيقه فان دابة التوفيق الى رأى المبطل وقيل ما يحتاج الى اليدين لانظره  
 عطف على قرآنه الى مكتوب وفيه قرآن كان ادنى اكل ما بين استانه فانه لا يفسد لا يتبع  
 لدرجة ولهم لا يفسد به الصوم وقيل اذا كان ما بين استانه قليلا كما دون المصلي لا يفسد  
 صلوته وان كان اكثر منه يفسد كذا في النهاية او مرد ما في الصحراء بموضع سجدة كذا  
 في الموضع الذي يكبره المروفي والاصح انه موضع صلوته في الصحراء وهو من قدمه الى موضع سجده  
 فانه لا يفسد الصلوة وان اتم المار وغير المصلي امامه فيه اي الصحراء او ستره ان تقع المروية  
 بالاشارة او السجدة لا يفسد لانهما خزانة العمل الكثير ان عدلها اي ستره متفصل بقوله ويدفعه  
 او مربيها اي المصلي الستة ان وجدت وكفى بها ستره الامام ثم المار في المسجد  
 الصغير بالمروية بين يديه مطلقا اي سواء كان ما بينهما قدر الصفين او اكثر بلا حائل بينهما

وفيه  
 ان

بينهما والمسجد الكبير قيل كالحصير وقيل كالحجر لما فرغ من شيئا ما يفسد وما لا يفسد  
 شرع في بيان ما يكبره فيلزم ما لا يكبره فقال وكبره تشاوبه لانه من الكمال والاعتناء  
 فان غلبه فليكن ما استطاع وان فراد وضع يده او كعبه على فمه وتخطيه لانه ايضا من الكمال  
 وتقيض عينيه للنفس عنه وكف ثوبه اي رفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه  
 نوع تجبر وسدله وهو ان يجعل ثوبه على ركبته او كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فانه تشبه  
 باهل الكتاب وعنه اي لغيره وبسجدة اي بثوبه وببده لانه خارج الصلوة منه عن فمها  
 فكل فيها ومقتضى شعرة للنفس عنه وهو ان يجمع شعرة على مائة ويشده بخيط او صمغ ليتلبس وفرقته  
 احصاها للنفس عنه ايضا وانقائه بان يلوي عنقه لاطافة للنفس عنه ايضا فلو نظر بوجوه  
 عينيه يمنة ويسرة من غير ان يلوي عنقه اي يلوي طائفة لا يكبره ولو حول صدره عن القبلة  
 ورفع يده الى السماء للنفس عنه ايضا واقفا او للنفس عنه ايضا وهو ان يقعد على البنية وينصب  
 ركبته ويضع يديه على الارض فانه يشبه اقواء الكلب واقران في راحته للنفس عنه ايضا  
 وتر بعد لاج فيه ترك سعة القعود والتشدد بلا عذر فلو كان يعذر لم يكبره وتحقرة للنفس عنه  
 ايضا وهو وضع اليد على الحاضرة وقلب طمسي الامرة اي ذكر قلب الحصى ليكن من السجود  
 الا ان يقلب مرة للنفس عنه ايضا والرخصة في المرة قال عم بابا ذريرة او فذر وعنده الا ان  
 جمع آية والتسبيح باليد للنفس عنه ايضا وفيه خلاف لها فلا يكبره عند ما يات بقلب ولا باليد خارج الصلوة  
 وقيام الامام في المحراب او على دكان او على الارض وحده هذا قيد للصورة المذكورة يعني يكبره  
 قيام الامام في المحراب وحده لانه تشبه باهل الكتاب لا قيامه في الخارج وسجوده فيه لا يتقار  
 سبب الكبرية وكذا يكبره قيامه على دكان وحده والقوم على الارض للنفس عنه والتشبه وكذا  
 عكسه في الاصح لانه يشبه اختلاف المكاتب فكان تشبها ولان فيه اذراء الامام ثم قدر الاختلاف  
 قامة ولا بأس بما ذكره الطحاوي ورواية عن ابي يوسف وقيل مقدار ذراع وعليه الامام  
 وان كان مع الامام بعض القوم لا يكبره في الصحيح لنزول المعنى الموجب للكبرية والقيام خلفه

ما يكبره  
 من الصلوة



اي في ذلك الصنف فوجه للنهي عنه ايضا وليس ثوب فيه تصاوير لانه يشبه حامل الصنم وان يكون  
بين يديه شورا او كانون فيه نار يشبه بعبادة الجوس لانهم بعدون الجوس او يكونون فوق راسه  
او بين يديه او محاذيه صورة طير جبريل ثم انما لا تدخل بيتا فيه كلب صورة او اشدا كراهية  
ان يكون امام المصلي ثم فوق راسه ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه وفي الثانية ان التمثال في موضع  
الظهر لا يكره لانه لا يشبه عبادة وفي الجامع الصغير الطين الكراهية الا ان يكون صغيرة او مقلوبة  
الرأس او غير ذي روح فانها اذا كانت كذلك لا يعبد فلا يكره وصلوته حاسرا راسه للثكاس وعدم  
المبالاة لا للتمثيل حتى لو كان له لم يكره او صلوته وهو يرفع الاختين اي البول والفايط وهو  
جملة حالية اي صلوته حال مدافعة لها او البرج للنهي عنه وصلوته في ثياب البذلة وهي تلبس  
في البيت ولا يذهب بها الى الكاثير ومع جهته من التراب للنهي عنه ايضا لا اي لا يكره قتل حية و  
عقرب في الصلوة حديث ابن هريرة رضي الله عنه امر تقفل السويدين في الصلوة طية والعقرب ثم يقل  
انما يقتل اذا تمكن من قتلها بفعل سبكه كالعقرب واما اذا احتاج الى المعالجة والنهي ففقد  
في البسوط لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في الحد والاحتياط من البير ولا الصلوة ان ظهر  
بحدث وقيل يكره والصحيح ما ذكرنا لما روى انه اذا اراد ان يصلي في المحراب او يكرمه او يجلس بين  
يديه ويصل الى مصحف او سيف معقدين لانه لا يعبدان والكراهية باعتبار ما روي ان قال بعض  
يكرههما او الى سراج لان الجوس لا يعبدون اللبس بل البير او على باطنه تصاوير لانه  
اياته وتحفير للصورة ليس بتعظيم ان لم يسجد عليها اي الصورة بان كانت في موضع جلوسه  
وقيامه فان السجود عليها تشبه بعبادة الاوثان كذا العظة كذا هيئنا كالنفل في عبارة  
الكثرة ووجه الفصل بين الكلامين ان الثاني غير مغلوب بالصلاة بكرة الوطى والبول والتحل  
اي التغوط فوق مسجد لانه ينافي احترامه لان سطح المسجد حكمه حتى لو قام عليه مقتديا بالامام  
صح ولو صعد اليه المعتكف لم يفسد اعتكافه ولم يحل الخافض والطيب الوقوف عليه لا فوق  
بيت فيه مسجد والمراد بعبادة الصلوة في البيت بان كان له طراب لانه ليس بجدي لو جاز يسه

بيعه فلم يكن له حرمة المسجد كذا في الكافي ويكره ملوك بابه لانه مصلي المسلمين فليخرج  
عنهم قالوا من في زمانهم وفي زماننا لا بأس به في غير اوان الصلوة اذ لا يؤمن على حاج  
المسجد لا اي لا يكره منزله بالخص والساج هو مشرب موقوم يجلب من الهند وما الذهب  
بماله اي بحال الباني واما المتولي فيقبل قيمة منزله به اذا فعل ذلك من مال الوقف قرا  
بعد الفاتحة من وسط السورة لا يكره وقيل قراوة خاتمة السورة في ركعتين تكرر وكذا خاتمة  
سورة في ركعة او سورتين في ركعتين وقيل يكره وقيل لا يكره فيجمع بين سورتي ركعة  
لا يكره وقيل يكره ولو كبر سورة في الركعتين يكره الا في النفل وينبغي ان لا يفصل بين الركعتين  
بسورة او سورتين وانما يفصل بسورة كذا في الغنية قرا في الركعة الاولى المحذورة قال بعضهم  
يقرا في الثانية بفاتحة وشي من البقرة وقال بعضهم يعيد قل اعوذ برب الناس في الثانية  
كذا في الثانية قرا في الاولى قل اعوذ برب الناس قرا في الثانية ايضا قرا بعض السورة في كل ركعة  
يكره وقيل لا هو الصحيح قرا سورة فقرأ في الثانية سورة فوقها يكره والآية كالسورة كذا في جمع  
الفتاوى سقطت قلنونه او عامة في الصلوة فرفع القلنونة بيد واحدة افضل من  
الصلوة بكشف الرأس واما العمامة فان امكن رفعها ووضفها على الرأس بيد واحدة فافضل  
كما كانت سنة الرأس اولى وان اخلت واحتاج الى تكريرها فالصلوة بكشف الرأس  
اولى من عقدها وقطع الصلوة كذا في التتارخانية لو صلى رافعا بكرة الى المرفقين يكره ولو  
صلى مع السراويل والقميص عند بكرة المصلي اذا كان لا بأس شقة او فرج ولم يدخل يديه  
اختلف المتأخرون في الكراهية والمختار انه لا يكره كذا في الخلاصة

**والسراويل** الوتر فرض على الاعتقادى قدمه الفرق بينهما وهو المراء بما روي انه  
واجب وفي الظهيرية انه فرضية على لا علما وواجب علما وهو سنة مؤكدة عند فلا يفر  
جاحده تغريب على كونه غير اعتقادى ويقض تغريب على كونه فرضا اذ لو كان سنة لم يقض وكذا  
قوله وتذكره في الصلوة المكتوبة يفسد ما لو كان سنة لما افسد ما تكرر فانيته في غيره



ولو كان سنة لما شهد وقوله ولا بعد الوتر لاعادة العشاء ولو كان سنة لا بعد تنحا  
للغرض وثلاث ركعات بتسليمه لما روى انه لم يكن يوتر بثلاث لا يسلم الا في اخرها رواه  
ابن وجاعة من الصحابة يقرأ المصلي في كل من الركعات الفاتحة وسورة لانه المروي عن  
كما سألني ولان وجوبه لما كان بالسنة وجب القراءة في الجميع احتياطا وقيل ركوع الثالثة  
يكبره رافعا يديه فيقفت فيه اي فيما قبل الركوع لما روى انه سلم يوتر بثلاث ركعات قرأ في الاولى  
سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وقنت قبل  
الركوع وعند الشافعي بعده فقول اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونسئلك ونسئلك  
ونؤمن بك ونعوذ بك ونشئ عليك ونشئ عليك كل شئ كرك ولا تكفر ولا تخلف ونشئك من غيرك اللهم  
ايكبر بعد ذلك فصل وسجد واليد على الركعة ونحو ذلك ان هذا يكبر بالكفا  
ملحق روى بكسر الخاء وفتحها والكسر اصح والقوم يتابعون الامام الى هنا فاذا انصرف الامام  
في الدعاء قال يوسف يتابعونه ويقرأونه معه وقال ثعلب لا يتابعونه ولكن يؤمنون في الدعاء  
اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اسعيت و  
قنا يا ربنا شئنا قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت  
تباركت ربنا وتعاليت فذكر الله على ما قضيت ونستغفرك اللهم ونسئلك اليك وقيل رب اغفر  
وارحم وانت خير الراحمين وايضا اي في كل السنة وقال الشافعي لا يقنت في الوتر الا في النصف  
الاخير من رمضان وروى غيره وقال الشافعي يقنت في صلاة الفجر ايضا في الركعة الثانية بعد  
الركوع طريث النسب انه سلم كان يقنت في صلاة الفجر الى ان فارق الدنيا والدارين  
ابن مسعود انه سلم قنت في صلاة الفجر شبرا يديه على من احبها العرب لم تركه الترك  
دليل النسخ والترجيح بفقهاء الرازي او بما روى في فاته حانظ فيرجع على المسيح ويتبع قانت الوتر  
يتبع في قراءة القنوت حتى شافعا يقنت بعد الركوع لان اختلافهم في الفجر كما سألني مع  
كونه منسوخا دليل على انه يتابعه في قنوت الوتر لكونه ثابتا بيقين فصلا كالشأن والتشهد

طلب الوتر

والتشهد والدعاء بعده وتسبيح الركوع والسجود لا يخرج الى لا يتبع شافعا يقنت في  
الفجر عند الشافعي وسجد وعند ابن يوسف يتبعه لان مقتدا الامام والقنوت عند فيه مضار  
ككبرية العبد بين والقنوت في الوتر بعد الركوع ولان ان منسوخ لما روي لا يتابعه في  
المنسوخ مضار كما لو كبره في الجنازة حيث لا يتبعه بل يسكت قائما يتابعه فيما يجب  
متابعة وقيل يقعد تحقيقا للمخالف لان السكت شرطي الداعي والاول اظهر لوجوب المتابعة  
في غير القنوت ومن لم يحسنه اي القنوت يستحب ان يقول اللهم اغفر لي مرات ثلثا اختيار  
الامام ابن الليث او يقول اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهو  
اختيار سائر المشايخ كذا في المخرج تذكر انه ترك القنوت في الركوع متعلق بتذكره او القيام منه الى الركوع  
لم يقنت فيه اي الركوع لانه ليس ثلثا للقنوت ولو قنت في القيام بعد الركوع لم يعد  
الركوع لانه الركوع فرض والقنوت واجب ولا يجوز رفض الفرض لاقامة الواجب  
وسجد للسجود والاقنوت عن طه الاصل ركع الامام قبل فراغ المقتدى منه اي  
القنوت تابعه اي قطع المقتدى القنوت وتابع الامام لان ترك المتابعة يفسد الصلوة  
ووان ترك القنوت بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد  
لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم بهما من تركهما فساد الصلوة او ترك المقتدى  
الامام في الركوع من ثلثة اي الركعة الثالثة من وتر رمضان كان المقتدى مدركا  
للقنوت لان ادراكه في الركوع ادراكه في القيام قنت في الركعة الاولى او الثانية  
سواء لم يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع لما فرغ من احوال الوتر ثم  
في بيان احوال النوافل فقال سنة سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر بعد الظهور والظهر  
والعشاء وسنة اربع بتسليمه حتى لو ادرك بتسليمه لا يكون معه آية وهذا هو الترتيب  
ان يصل اربع بتسليمه فصل اربع بتسليمه لا يخرج عن النذر وبالحسن يخرج كذا  
في الكافي قبل الظهور والجمعة وبعد اي الجمعة والاصل فيه قولهم من ثاب على شئ حتى غفر

الظن

الحوال النوافل



ركعة في اليوم والليل بنى الله بها في الجنة وفتر ذلك صلح على ما ذكره وندب الرب قبل  
العصر والعشاء وبعده ان العشاء تسليمة وست بعد المغرب تسليمة وذكره زيادة  
فصل النهار على اربع تسليمة والليل على ثمان لانه سنة وردت في صلاة الليل الى اثنا  
وفي صلاة النهار الى الاربع ولم يرد بالزيادة فذكره لان ما لا دليل عليه لا يثبت والا ففصل  
فيهما اي الليل والنهار رباح اي اربعة اربعة وعندهما في النهار رباح وفي الليل مشغور  
اشغى فيهما مشغور لا يصلي على النبي في القعدة الاولى في اربع قبل الظهر والجمعة وبعدها  
اي الجمعة واذا قام الى الثالثة من ذوات الاربع المذكورة لا يستغفر اي لا يقرأ بها  
السلام الا لانه لا تكديا استنبطت الغرض في هذا اختلاف في جوب سجدة السهو على  
على من ذوات على تشهد فيما في البواني من ذوات الاربع وهي سوى المذكورات يصلي ويستغفر  
لان كل شفع منها يعتبر صلوة مستقلة لا تتفادى شبه الغرضية فيها طول القيام اولى من كثرة  
السجود لقوله صلح افضل الصلوة طول القنوت اي القيام ولان القراءة تكسر بطل القيام  
ويكثر الركوع والسجود فكثير السجود والقراءة افضل منه وسن تحية المسجد وهي ركعتان  
قبل الصلوة لقوله ثم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين واذا افترض يتوضأ  
كذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ركعتان بعد الوضوء لقوله ثم ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي  
ركعتين يقبل بقلبه وجهه عليه السلام وجبت له الجنة واربع فصلا في الفجر لما روي  
عائشة رضي الله عنها صلح كان يصلي الفجر اربع ركعات ويقرأ ما شاء فربض القراءة في ركعتي  
يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الفرض غير متعينين حتى لو لم يقرأ في الكل او قراء  
في ركعة فقط فسدت وجبت في الاولى يسبح حتى لو تركها فيها وقراء في الاخرين جاز صلوة  
ويجب عليه سجود السهو ان سهر وياثم ان عمد وفترت في كل النفل والوتر اما النفل فلان  
كل شفع منه صلوة على حدة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة تحريمه بمنزلة ولهذا لا يجب  
بالتحريم الاولى الا ركعتان في المشهور عن اصحابنا واما الوتر فلما احتياط كما لم يزل النفل

فان لا يجزئ

النفل بالشروع قصدا احتراز عن الشروع فلما كان اذا اطلق انه لم يصلي فرض الظهر  
فشرح فيه فقد كره انه قد يصلح له صار ما شرح فيه نفلا لا يجب اتماه حتى لو نقصه لا يجب  
القضاء ولو عند الغروب والطلوع والاستواء فيجب القضاء بالافساد وقدره حقيقة في اول  
كتاب الصلوة ثانيا في الاربع ركعتين لو نقص الشفع الاول او الثاني يعني اذا شرع  
في اربع ركعات من النفل وفسد الشفع الاول يقضيه فقط لانه افسده ولم يشرع في الثاني  
فكل شفع من النفل صلوة على حدة وان لم يفسده فقد على الركعتين وقام الى الثالثة و  
افسد يقضيه الشفع الثاني فقط لانه الاول قد تم وفسد الثاني فلزم قضاءه اولم يقرأ فيها  
اي الشفعين لانه الاصل عندنا في حيفه ان ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم وفي رواية  
لا يفسد الاداء فاذا لم يقرأ في الشفع الاول بطلت التحريم فلزم قضاء الشفع الاول بالتحريم  
فيه لا الثاني للفساد والشروع لبطلان التحريم او لم يقرأ في الشفع الاول فانه يحسد ويبطل  
التحريم وفساده يلزم قضاؤه وبطلان التحريم لم يفسد الشروع في الثاني اولى الشفع الثاني لان  
الشفع الاول قد تم والثاني فسد فلزم قضاؤه او في احدى الركعتين من الشفع الاول لانه  
فسد فلزم قضاؤه وبقي التحريم فصح الثاني او في احدى الركعتين من الشفع الثاني  
لانه الاول قد تم وفسد الثاني فلزم قضاؤه او لم يقرأ في الشفع الاول وحدى الركعتين  
من الشفع الثاني لانه الاول بطل بعد الشروع فلزم قضاؤه ولم يفسد الشروع في الثاني  
لبطلان التحريم وقض ركعتان اربعاً ان لم يقرأ في احدى كل من الشفعين لانه اذا  
لم يقرأ في احدى كل منهما فسد اداء كل مع محبة الشروع فلزم قضاؤه الركعات او ترك القراءة  
في الشفع الثاني وحدى ركعتي الاول لانه لما ترك في احدى الاولى فسد الاداء وبقي التحريم  
فصح الشروع في الثاني واذا لم يقرأ في الثاني فسد ايضا فلزم قضاء الاربع ولما قضاه ان  
لم يقعد بينهما اي اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد بين الشفعين كما ينبغي ان يفسد  
الشفع الاول ويجب قضاؤه لانه كل شفع من النفل صلوة ومع ذلك لا يفسد قضاؤه على الفرض



كما سبأ في حقيقة في باب سجود السهو ونقض بعد التشهد أو لا أي نوى أربع ركعات من  
النفل وقد عد على الركعتين بقدر التشهد ثم نقض لا قضاء عليه لأن ما وجب عليه أداء ولم  
يشترط في الشفع الثاني لجيب قضاءه ويستقل قاعدة مع قدرة القيام ابتداء ذكره بقا الأبعد  
أي أن قدر على القيام جاز أن يشترط في النفل قاعدة وأن شرع فيه فأيما كره أن يقعد فيه مع  
القدرة على القيام وإذا عرض له عذر لم يكره ويستقل ركبا خارج المصرد هو موضع يجوز  
للمسافر قصر الصلاة فيه وسياق والتقييد به ينبغي اشتراط السفر والجلوس في المصرد وما يكون  
سجده أخفض من ركوعه ولو كان صلوة إلى غير القبلة لأن السواقل غير مختصة بوقت فلو  
التزموا التذلل واستقبال القبلة انقطع عنه القافية بخلاف الفرائض فإنها مختصة بوقت  
فلما يجوز على الآية إلا ضرورة وكذا الواجب من التور والمنذور وما شرع فيه فافسد وجوه  
الجملة وحدة تليق على الأرض وأما السنن الرواية فتعقل ومن إلى ضيقة أنه ينزل السنن  
لأنها أكثر من غير لا ينزل من غير إذا أفتى ركبا ثم نزل بني لا ركوبه يعني إذا أفتى غير ركبتكم  
ركب لا ينبغي لأنه أفسد ما شرع فيه لأن في الأول يؤديه أكمل مما وجب عليه وفي الثاني انعقد  
التحرية موجبة للكسوف والتجود فلا يجوز أدائه بالأيام وسياق زيادة كلام فيه في باب الصلاة على الآية  
أن شاء الله تعالى التراجع في جميع تردية وهي في الأصل اسم للجملة وسميت بالتردية لاستمرارية  
الحال بعد أربع ركعات بالجلوس ثم سميت كل أربع ركعات تردية مجازا لما في آخرها من التردية وهي  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قد صح أن قدم أقامها في بعض الليالي وبين العذر في ترك المواظبة عليها  
وهو خفيف أن يكتب عليها ثم وأطب عليها خلفاء الراشدون وقد قال عنه عليه السلام ينبغي  
وسنة خلفاء الراشدون من بعده وهي سنة للرجال والنساء وقال بعض الروافض سنة  
للرجال فقط وأما في غيرها أي التراجع سنة على الكفاية حتى لو ترك أهل المسجد أسوأ  
ولو أقام البعض فالمتخلف تارك للتفصيل ولم يكن سيئا إذ قد يختلف بعض الأصحاب ومن إلى  
يوسف من قدر على أن يصل في بيته كما يصل مع الإمام فصلوته في بيته أفضل للصحيح

مسألة التراجع

والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى فهو خارجا عن الغرضين  
وترك الغرضين الذابذة كذا في الكافي فإن قامت لا نقض الصلاة أي لا بالجماعة ولا منفردا  
لأن القضاء من خواص الفرض وما يتبعه من المؤكديات ويستحب تأخيرها إلى انتهاء ثلاث  
التبديل الأول وهو خمس ركعات لكل أي لكل تردية تسليمين فيكون التسليم عشرة  
والإمام والقوم يأتون بالشأن في كل كبيرة الافتتاح ويجلس بين الترديتين قدر روية كذا  
بين الجماعة والتور لأنه المتوارث في زمن الأصحاب رضي الله عنهم إلى يومنا هذا يزيد  
على التشهد أي الإمام يزيد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقوم في تركه أو السنة  
الختم مرة ويجتم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاختيار والاعلية القدر ولا يترك الختم  
لكسبهم أي القوم وقيل القابل صاحب الاختيار الأفضل في زماننا قدر ما لا يشغل عليهم  
الغناء وحده فله أن يصل التراجع بالإمام ولو ترك الجماعة في الفرض لم يصلوا التراجع جماعة  
ولو لم يصلها أي التراجع بالإمام صلى الله عليه وسلم ولا يؤثر أي لا يصل التراجع جماعة خارجا عن الجماعة  
بالجماعة ولا يصح تطوع الجماعة الأقيام رمضان وعن شهر الأهمية أن تطوع بالجماعة إنما  
يكره إذا كان على سبيل التذاع أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنين بواحد لا يكره وإذا اقتدى  
ثلاثة بواحد اختلف فيه وإن اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا كذا في الكافي  
الشارع فيها أعلم أن الأصل أن نقض العبادة قصدا بلا عذر حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا  
أعمالكم وأن النقض للإكمال إكمال معنى فيجوز كنقض المسجد للأصل ونقض الظاهر للجمعة  
بالجماعة فترية على الصلاة منفردة في نقض الصلاة منفردة بالجماعة أفضل الجماعة إذا تقرر  
هذا فاعلم أن من شرع في فريضة منفردة أو أقيمت أي شرع الأيام في تلك الفريضة قطعيها  
خبر لقوله الشارع فيها واقتدى بالإمام أن لم يسجد للركعة الأولى لأنها تحتل القطع للإكمال أو غيره  
وهو في غير رباعي لأنه أن لم يقطع وصلى ركعة أخرى يتم صلوة في الثاني ويوجد الأكثر في الثلاث  
وللاكثر حكم الكل ففيه شبهة الفراغ وحقيقة لا يحتمل النقض فكذا تشهد أو في أي غيرها بقا لكن



الشيخ محمد بن الحسن

ضم إليها أخرى ليستبرركت من نافلة ويحرق فضل الجماعة بقطعه وان صلى ثلاثا من أي  
الربا في أتم أي نعم أي أخرى لأنه قد أدى الأكثر ولاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص لما مر في  
أي اقتدى مثقلا لأن العصر لأن التنقل بعده مكرهه والشايع في النقل لا يقطع لأنه ليس  
للكمال واختلف في سنة الظهر أو أقيمت أو لم يمت إذا خطب فقبل يقطع على رأس الركعتين  
لأننا نأخذ من حيث يروى ذلك عن أبي يوسف وقبل يتمها أربعاً لأنها بمنزلة صلاة واحدة ولا يقطع  
بها ليس للكمال بخلاف الظهر لا يخرج أحد من مسجد أو من غير أن يصلي فيه إلا المقيم  
أخرى أي من يتنظم به أثره بان يكون مؤذن مسجد أو إمامة أو من يقوم بأمر جماعة يتفقدون  
أو يفتلون بغيره وفي النهاية أن خرج ليصلي من مسجد جماعة فلا بأس به مطلقاً من غير قيد  
بالإمام والمؤذن ولا المصلّي الظهر والعشاء مرة يعني أن كان صلى فرضه وقت لا يكره الخروج بعد  
النداء لأنه قد اجاب داعي الله فقامرة فلا بأس في تركه ثانياً ولا يخرج من مسجد أحد عند  
فيه لأن من خرج التمس بحج لفته الجماعة عياناً أو ربما يظن أنه لا يبرى جواز الصلاة  
أهل السنة إلا المقيم أي يقيم جماعة أخرى فلا بأس في خروجه ومصلّي الفجر والعصر والمغرب  
مرة فإن له الخروج أيضاً لكرامة التنقل بعد ما كما سبق لا مصلّي الظهر والعشاء فإنه لا يخرج  
بعد الإقامة بل جواز التنقل بعد ما خالف فثبت بجماعة في الفجر ترك سنته ويقعدى لأن  
ثواب الجماعة أعظم والعبد يتركها أن لم يكن مكانه أو أفاضلها أولى ومدرّك ركعة منه  
أي الفجر صلاة أي سنة يعني أن من يتوقع أو راك ركعة من فرض الفجر صلى السنة وإن قاتا  
عن الركعة الأولى ولا يقضيها أي سنة الفجر إلا تبعاً للفرض إذا فاتت معه وقضاها مع  
الجماعة أو وحدها والقياس في السنة أن لا يقضى لاختصاص القضاء بالواجب لكن  
ورد الخبر بقضائها قبل الزوال تبعاً للفرض وهو ما روى أنه صلّم قضاها مع الفرض غداة  
ليلة الشعر ليس بعد ارتفاع الشمس فيسقط ما رواه على الأصل وفيما بعد الزوال اختلف  
المشايخ وأما إذا فاتت بلا فرض فلا يقضى عندهما وقال محمد أحسب إلى أن يقضيها إلى

أو سنة الفجر

الشيخ محمد بن الحسن

إلى الزوال ولا يقضى قبل طلوع الشمس بالجماعة ككرامة النقل بعد العصر وفي الظهر  
يتركها أي السنة مطلقاً أي سواء أدرك ركعة منه أو لا أو ليس سنة الظهر فضيلة السنة الفجر  
حق قالوا لو كان العالم مرجعاً للفتوى لترك سائر السنن الأسنية الفجر كذا في الكافي فضاها  
قبل شفعه أي الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا عند أبي يوسف وعند محمد قضاءها بعد  
ونقل صدر الشهيد الاختلاف على العكس ولا يقضى غيرهما من سنن فاتها لا يقضى بعد الوقت  
وحدنا إجماعاً واختلفوا في قضائها تبعاً للفرض والاحتج أنها لا يقضى وفي الخلاصة لو  
صلى سنة الفجر أو الأربع قبل الظهر ثم اشتغل بالسبح أو الشرى أو الأكل فانه يعيد سنة  
أما بكل لعمري أو بشرية ما فلا تبطل السنة وقيل لانه لا يعيد ما ترك من الصلوات  
الخمسة إن لم يركعها حقاً وكذا في الكافي مدرّك ركعة من زوات الأربع كالظهر  
والعصر والعشاء ومدرّك فضل الجماعة لا مصلّي بها واختلف في مدرّك الثلاث والاربع  
يعني أن من أدرك ركعة منه أو ركع فضل الجماعة لوجود أكثر من موعدهم لكنه لم يصليها  
جماعة أو فاته الأكثر لهذا لو خلف لا يصلي الظهر مع الإمام ولم يترك الثلاث لا يحنث  
لأن شرطه أن يصلي الظهر مع الإمام وقد انفرد عنه بثلاث ركعات وإن أدرك معه  
ثلاث ركعات وفاته ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يحنث لأنه لا يحنث ببعض الخلو فعليه  
بخلاف اللاحق لما خلف الإمام صلى ولهذا لا يقره فيما سبق به وذكره شمس الأئمة أنه يحنث  
لأن الأكثر حكم الكل وروى عن أبي يوسف أن اللاحق أيضاً لا يحنث إلا أن يقول  
أن صليت بصلوة الإمام وهو القياس كذا قالوا ولم يتوصوا بالمدرّك ركعتين أقول وجه  
عدم التعرض له حكمه يفهم من حكم الطرفين فإن مدرّك ركعة أو أدرك فضل الجماعة فاقول  
أن يترك مدرّك ركعتين وإذا اختلف في كون مدرّك الثلاث مصلّي بالجماعة فاقول أن لا  
يصلي بها مدرّك ركعتين فتدبر من أين فوت الوقت يتطوع قبل الفرض يعني أن من فاتته الجماعة  
فأراد أن يصلي الفرض منفرداً فقبل يأتي بالسنة قال بعضنا لا يأتي بها لأنها إنما يفتى

بالحجزة



بها اذا ادى الفرض بالجملة لكن الاصح ان ياتي بها وان كانت اجزاء الا اذا ضاق  
 الوقت في ترك اكثر من ركعة فوقف حتى ركنه فانه الركعة يعني اقتصر بالامام ركعة فوقف حتى رفع  
 الامام ركعتين بركعة ركعتين فوقف حتى ركنه فانه الركعة يعني اقتصر بالامام ركعة فوقف حتى رفع  
 فيه يعني اقتصر بالامام فركع قبل الامام فوقف حتى طلع امامه جاز خلافا لما ذكره لوجود المشاركة  
 في جزاء **باب قضاء الفوائت** الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذا وقضا ففرض  
 على معنى ما يقف الجواز بقوته وقد مر مرارا يعني ان الكل ان كان فائتا فلا بد من رعاية الترتيب  
 بين الفروض الخمسة وكذا بينا وبين الوتر وكذا ان كان البعض فائتا والبعض وقتا  
 فلا بد من رعاية الترتيب فيفضي الغاية قبل الوقفية وعندهما لا ترتيب بين الفروض  
 والوتر لانه سنة عندهما ولا ترتيب بين الفروض والسنة والاصل في لزوم الترتيب  
 قوله صلح من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلح مع الايام فليصل التي نسيها  
 ثم ليقتض التي تذكر ثم ليصل التي صلى مع الامام وقد صرح شراح الهداية بانها خير مشهور تلقته  
 العلماء بالقبول فيثبت به الفرض المعلى كما في الحديث الوارد في الحاذية فان صلى بغيره على  
 قوله الترتيب بين الفروض فرض خمسة من الفروض وذكرنا فرضا فائتا سنة اياها فسادا  
 موقوفا عند ابي حنيفة ونسبته عندهما بلا توقف لكن عند ابي يوسف فسد وصف الفرضية  
 وعند محمد اصل الصلوة ان ادى فرضا سادسا صح الكل اي السنة عنده مع وصف الفرضية  
 وان قضاها اي ذلك الغاية قبل السادس بطل فرضية الطهية وتفسير نفلا عند ابي حنيفة  
 كما كانت كذلك عند ابي يوسف قبل قضاها لهما ان الطهية اوتيت مع فائتا بلا ترتيب  
 فسدت فلا تنقلب صحيحة والكثرة الى صلح بالسادس انما يؤثر فيه وفيما بعده حيث تخرج  
 اتفاقا لا في الطهية الماضية كما ان الكلب المعلم اذا ترك الاكل ثلاث مرات ثبت الحلق فيما  
 بعد الثلاث لا فيما قبله في القول بفساد الطهية ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون السنة  
 وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب انما هو في القليل دون الكثير فاما احتمال ان يكون السادس

نفلا  
 لا ينقلب

سادس  
 بعد  
 ما  
 استاذ

السادس فيبلغ الى الكثرة فلا يراعى الترتيب فيجمع المشرقة وان يقضى الغاية قبل السادس  
 ويبقى قليلا فيراعى الترتيب فيفسد قطعاً لم يقع الاول لم يالف ادراج ان الكثرة الموجبة لسقوط  
 الترتيب فالباقية لجموع السنة مستندة الى اولها كما يراعى المستندات فكانت صلى الله عليه وسلم حال سقوط  
 الترتيب فوقف صححها وانما لم يبطل الاصل عند ابي حنيفة وابن يوسف لان بطلان الوصف  
 بما يقتضيه لا يوجب بطلان الاصل كما في صوم كفارة متغيرة اذا ارسلت لا يقع كفارة بل يصير  
 نفلا ولم يجر مجز من ذكره انه لم يؤثر تغيره على قوله بين الفروض والوتر وفيه خلاف لما بينا ان  
 ان الوتر واجب عنده وسنة عندهما ويسقط الترتيب بقوت سنة من الفروض فان القيت  
 ح تبلغ حد الكثرة بخروج وقت السادس حتى يكون واحد من الفروض مكررا فيصالح ان يكون  
 سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها وبينها وبين غيرها والاصل في  
 القضاء لا غنى حيث ثبت ان عليا رضي الله عنه اقل من يوم وليلة فقصي الصلوة وما بين  
 يسار الله على يوم وليلة فقصا من وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما من يوم وليلة فلم  
 يقصم من فدل على ان التكرار معتبر في التخفيف ويسقط ايضا بضيوع الوقت فان بقى منه  
 اي الوقت ما يسع بعض الفوائت مع الوقفية يقضى ما يسعه من الفوائت معها اي الوقفية  
 كما اذا فاتت العشاء والوتر ولم يبق من وقت الجواز الا ما يسع خمس ركعات يقضى الوتر ويؤدى  
 الجواز عند ابي حنيفة وكذا اذا فاتت الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يصلح  
 فيه سبع ركعات يصلح الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالنسي فيعيد العشاء او السنة لا  
 الوتر من علم انه صلى العشاء وبلا وضوء والاخرين به يعني من تذكر في الوقت انه صلى العشاء  
 بلا وضوء والسنة والوتر به بعيد العشاء والسنة او لم يصح اداء السنة مع انما اوتيت  
 بالوضوء لا انما يتبع الفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عنده فيصير ادائه لان الترتيب بين  
 وبين العشاء وفرض لكنه ادى الوتر بغير علم انه صلى العشاء بالوضوء فكان كالمسحاة العشاء  
 في ذمته فسقط الترتيب وعندهما يقضى الوتر ايضا لانه سنة عندهما ويسقط ايضا بالنظر المعبر

بما لا يؤثر



فاذا صلى الظهر واكثر تركه بغير عذر فاذا مضى الوقت وصلى العصر واكثر تركه بغير عذر  
تقريب على قوله والظن المختبر فان اذا صلى الظهر وهو اكرام لم يصلي العصر فسد ظهروه فاذا مضى  
الوقت وصلى العصر وهو اكرام للظهر يجوز العصر اذا قاينة عليه فظن حال اداء العصر هو  
ظن معتبر لانه يشهد فيه ذكره الذي يلي اجتماع طديته والقدسية جازت الوقتية بتكرار  
الطديته ولا يعود الترتيب بعد الكثرة الى القلة فيصير وقتي من ترك صلاة شهر مثلا حتى  
الترتيب فاخذ يودى الوقتيات فتترك فرضا قوله فيصير الا تقريظ على قوله اجتماع الطديته  
والقدسية الى فانه اذا اخذ يودى من الوقتيات صار فوائت الشهر قديمة وهي مسقطه للترتيب  
فاذا ترك فرضا مجرد مع ذكره اداءه وقتي او قضى صلاة شهر الا واحدة او اثنين عطف على  
قوله ترك صلاة شهر وتقريب على قوله ولا يعود الترتيب الى اي ويصح وقتي صلاة شهر لا واحدة  
او اثنين فانه اذا قضى كذلك قلت الغوايت ولا يعود الترتيب فيصح اداء الوقتية  
ومن بعض المشايخ ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب بجزالة عن التهاون بالصلاة  
الاول اختيار سمس الائمة ومقر الاسلام وقال ابو حفص الكبير عليه الفتوى اذا كثرت الغوايت  
فاستعمل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوي ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم  
كذا او عند اجتماع الظن بين في الذمت لا يتعين احدهما فاختلفان الوقت كاختلاف  
السبب واختلفان الصلوة فان اراد تسويها لهما عليه نوى اول ظهر عليه او اخره او  
آخر ظهر عليه فاذا نوى الاول وصلى في ايديه يصير اوله وكذا لو نوى آخر ظهر عليه وصلى في ايديه  
يصير آخره فيحصل التعيين كذا الصوم اي كما يحتاج الى التعيين في الصلوة يحتاج ايضا  
اليه في الصوم لو كان ما عليه من القضاء من فضوي اول صوم عليه من رمضان الاول  
او الثاني والاي وان لم يكن من رمضانين فلما يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه  
قضا يومين من رمضان واحد فقضا يومه ولم يعين جان لان السبب في الصوم  
واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه كمال العدد والسبب في الصلوة مختلف وهو الوقت وبما خلا

وبما خلا السبب يختلف الواجب فلابد من التعيين كذا في الخلاصة قال في النسخة  
وفي جمع الفتاوى اذا قضى الغايبة ينبغي ان يعينها في جهة لان السبب حتى لا يتعين الناس  
على ذلك لان تأخير الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطعم عليه في وقت الصلاة  
رجل فانه صلاته كثيرة في حالة الصحة ثم مرض بغيره الوضوء فكان يعلى بالنعيم ولا يقدر  
على الركوع والسجود ويصلي بالاياء فاذا في الغوايت في المرض بهذه الصفة جاز ولو صح  
وقدر على القضاء يسقط القضاء **باب صلاة المريض** اذا عذر القيام لمريض حصل  
قبلها اي الصلوة او فيها او خارج زيادة اي المرض او خاف بطو البرزخ اي سبب القيام  
او خاف دوران الرأس او وجد للقيام الماشية بعد جواب اذا عذر ركعتين او ركعة  
وغیره وصلى قاعدا بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام قام بان كان قادرا على التكبير فاما  
او على التكبير وبعض القراءة فانه يؤمر بالقيام قال في المشي هو المذهب بسبب صحة ترك هذا  
اخيفت ان لا يجوز صلواته وان تعذر الى الركوع والسجود ولا القيام او من قاعدا وهو افضل  
من الایاء ولكن سجوده افضل من ركوعه لان الایاء قائم مقامها فاخذ حكمها ولا يرفع  
اليه شي السجود عليه لقوله صلى الله عليه وسلم دخل عليه عاذا ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد  
والا فاوم و لو رفع اليه شي وحفظ راسه اذ سجد على ما لا يجزئ ولا يستقر عليه جبهة جاز وجوب  
الایاء والا فلا وان تعذر اي القعود او من مستلقيا ورجلاه نحو القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم يعلى المريض  
فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه يومى اياما فان لم يستطع فانه اصح  
بقول العذر منه وينبغي ان يوضح تحت راسه وسادة لينية القاعدا ويحكم من الایاء  
اذ حقيقة الاستلقاء يمنع الایاء للصحيح فكيف للمريض كذا في الكافي وان تعذر الایاء اخرت  
الصلوة فيه اشارة الى ان لا تسقط ولا يؤدى بعينه وبجانبه وقبله لما روينا وفيه خلاف  
زفر مرض في صلواته يتم بما قدر اي صلى صحيح بعض صلواته قايما ثم مرض بغيره فاعدا بركوع  
وسجود يؤم القوم بقدر او مستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الا على كفاية المومني

الا يقدّر



بالصحيح حتى فيها الى الصلوة ركن وساجد قاعدا يعني ان من يطأ بحر من القيام فصل في  
يركع ويسجد اذ اخرج فيها يميني قايما لان البناء لا تقدر او القيام يقتدى بالقاع فكذا  
المنفرد يميني اذ صلوة على اولها يوم كذا في الصلوة لا يمين بل يمينان لان  
اقتداء الركوع والساجد بالمحوي لم يجر فكذا البناء المستطوع القيام يجوز ان يتكلى على  
كعضا او حائط او يقعد ان لم يكن لانه حذر من ان يسكنان مسئلة الاتكاء ومسئلة القعود  
وكل على نوعين بعدد وبلا عذر انما الاتكاء بعذر فغير مكره اجماعا وبغير عذر كذا كذا الى  
حقيقة وعندهما يكره واما القعود فغير مكره وبغير عذر جاز وكره عنده ولم يجر عذرها  
حين اذ انى عليه يوما وليلة قضى الشمس ان زاد وقت صلوة لا ما ذكرنا في باب قضاء  
النوايت ان عيادة اعمى عليه اقل من يوم وليلة فقضاها من عمار بن يسار رضي الله عنه يوما  
وليلة فقضاها من بعد الله بن عمر رضي الله عنه من يوم وليلة فلم يقض من قدر ان التكرار  
معتبر في الخفيف والشنك كالاعلى فيارواه ابو سليمان الطبراني في معجم الامام محمد بن حسن بن علي  
نقل عن ابن يوسف راجع ان المعبر الزيادة من حيث الساعات الى الاذنية لا ما تفرقة اهل الجواز  
زال عقله بالشيخ والمزمنة القضاء وان طال اي زوال العقل لان سقوط القضاء عرف بالانز  
اذا حصل باقية سميوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله قطعت زيادة ورجلاه من المرفوع و  
الركب لف ونشر لا صلوة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد من يؤميه تأييده بفعل جنة  
وموضع القطع ومسح راسه والا وضع وجهه ورأسه في الماء او مسح وجهه وموضع القطع على جدار  
فصل كذا في التناظر خاتمة **باب المسئلة على الدابة** كل موضع يجوز للمسافر قصر الصلوة  
فيه اي في ذلك الموضع وهو خارج عن ان مقامه سواء كان مقامه محض او قرية كما في صلوة  
المسافر جاز فيه اي في ذلك الموضع المستطوع له الى المسافر وغيره عليه اي الدابة بالماضي  
نوجبت الدابة قبله كان اوله لا توبلا عذرا اي جاز المستطوع فيه على تقدير عدم العذر وجاز فيه  
المكتوبة اي بعدد قال قاضي خان اذ اصبحت على الدابة بعذر ان لم يقدر على ايقافها جاز اليماء

مسئلة على الدابة

الكلان

جاز اليماء عليه وان كانت شديدة وان قدر لم يجر لاختلاف المكان بشدة وفي الغنية اذ ابرأ  
ركبها لا يجر به الفرض ولا المستطوع وهو اي العذر ان يخاف في النزول على نفسه وابته من  
سبع اوتس او كان في طين لا يجر مكانا جافا او كان عاجزا كبيرا سنة او ضعف مزاجه او نحو ذلك  
او ابته جموح لو نزل لا يركب بلا عذر كذا في الظهيرية او كان في البادية على الرحلة والمقالة  
شيرة فانه يخاف على نفسه وشبابه لو نزل كذا في الكافي وينزل للموت وعندهما لا كذا كذا  
**باب المسئلة في السفينة** الاصل فيها ما روى انه يعلم ما يبعث جعفر بن ابى طالب  
الى طيبيه امر ان يوصل في السفينة قايما الا ان يخاف الغرق ومن سويده بن عقلة قال لما  
اباكر وعمر رضي عن الصلوة فيها فقالا ان كانت جارية ففعل قاعدا وان كانت ركسية ففعل  
قايما يتوجه المصلي فيها القبلة بان يدور عليه كيف ما دارت السفينة عند الافتتاح او الصلوة  
لانه يمكن الاستقبال من غير مشقة بخلاف الدابة او لا يمكن الاستقبال الى القبلة مع شيرة الدابة  
القادر على القيام في السفينة والقادر على الخروج منها صلى قاعدا فيها لفت ونشر القادر على  
القيام فيها صلى قاعدا والقادر على الخروج منها صلى فيها جازت تلك الصلوة بمعن ان القضاء  
لا يلزم لان الغالب الجور والسود او العين والغالب كالكاهن لكنه ترك الافضل والافضل  
القيام في الاول والخروج في الثاني لا يجوز القبلة قاعدا في المربوطة في الشط بالاجماع الا ان  
يدور ركبة في يجوز لا يقتدى اهل سفينة بانام من سفينة اخرى لاختلاف المكان الا ان تفرنا  
في يجوز للاتحاد والمكان حكم بخلاف ما اذا كانا على الدابتين المقتدى على الشط والامام فيها  
الكلان السفينة او بالعكس لو كان بينهما مانع من الاقتداء كالطريق او طائفة من النهر لم يجر  
الاقتداء والا جاز **باب المسئلة** هو من جاوز بيوت مقامه في موضع اقامته  
اعم من البدة والقرية فان الخارج من قرية للشرف ايضا فمذه العبارة احسن قوله  
بيوت بلده جميع البيوت او لوي امامه بيت لا يكون مسافرا قاصدا قطع مسافة  
فمن جاوز ولم يقصد او قصد ولم يجاوز لم يكن مسافرا قطع اي من شأن تلك المسافة

المأخوذة



ان تقطع سيرة سبط اعتر في الوسط للسير سيرة الابل والراجل والبعير استدل امرج والجليل  
ما يليق به في ثلثة ايام مع الاستراحات معقول علمنا اذ في مدة السفر مسيرة ثلثة  
ايام ونيا ليه السير الذي يكون في ثلثة ايام واما ليه مع الاستراحات التي يكون في جلال في ذلك  
لا ان المسافر لا يمكن ان يمشي واما بل يمشي في بعض الاوقات ويستريح في بعضها ويأكل ويشرب  
كذا في المحيط ويكون التباين من اوقات الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكر في بعضها  
ويرخص له اي المسافر ولو كان عاصيا فيه اي في سفره كقطع الطريق وعقوق الوالدين وغير  
المرأة للرجل بلا حرم وسفر العبد الابن من مولاه وعندك في هذا السفر لا يقيد بالرخصة  
فقر الفرض الرباعي فاعل يرخص فيه بالفرض اذ لا فقر في السفر وبالرباعي يخرج الفرض والمغرب  
لما روي عن عائشة رضي الله عن الصلوة فرضت في الاصل ركعتين فلما قدم النبي المدينته ضم الى  
كل صلوة مثله غير المغرب فانما وترتها ثم زيدت في الظهر واقرت في السفر حتى يدخل مقامه  
غاية لقوله ويرخص وينوي اقامت نصف شهر او اكثر ببلد او قرية يقيده بهما اشعار بان نية  
الاقامة لا تخرج في المعافاة كما ذكر في الهداية لكن قال في الكافي قالوا هذا اذا سار ثلثة  
ثم نوى الاقامة في غير موضعها فان لم يسهل في موضع اخر او كان مدة الاقامة مقدرة بنصف  
شهر لم يسهل نية الاقامة فيما دونها فيقصر ان نوى الاقامة في اقل منه اي من نصف شهر او فيه  
لكن بموضعين مستقلين مكنته ومن فانه يقصر اذا لا يصير مقيما فاما اذا تبع احداهما الآخر  
بان كانت القرية قريبة من الموضع بحيث يجب الجمعة على ساكنيها فانه يصير مقيما بنية الاقامة  
فيها فيتم بدخول احداهما لانها في الحكم كموضع واحد كذا في التحفة او دخل بلدة ولم ينو  
الاقامة بل هو على عزم ان يخرج غدا او بعد غد وبقي سجين فانه ايضا يقصر وعسكر عطف  
على غير يقصر عسكر دخل دار الحرب نوايا اي الاقامة بدار الحرب نصف شهر او اكثر وان خاف  
خشيته فيها اي دار الحرب لا يسهل في موضع الاقامة لانهم بين القرار والفرار لكن من دخل  
فيها بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحت كذا في المطيانية او نويها بدارها وحاصرها بالغا

تقدم

ان يقصر

البغاة في غير موضعها اي موضع الاقامة فانهم ايضا يقصرون ولا يجوز اقامتهم الا في اخصية  
عطف ضمير يقصر اي لا يقصر الصلوة اهل اخصية كالاعراب والترك وجميع جنابا وبوبت من  
وبر او صوف نوايا اي الاقامة في موضع من موضع من ثلثة ايام او اكثر في الاصل استراحات لا يجوز اقامتهم  
بل يقصرون لانها لا تخرج الا في الامصار او القرى والاصح المفتي به ما روي عن ابي يوسف ان  
الرجاء اذا كانوا في رحال في المعافاة كانوا مسافرين الا اذا نزلوا اقرى وعزموا على الاقامة  
فيه ثلثة عشر يوما فاني استحسن ان يجعلهم مقيمين وان لم يقصر عطف على قوله يقصر والضمير  
اي ان لم يقصر المسافر بل اتم الاربع فان قيل الاولى ثم فرضه لان فرضه ثلثان فالقاعدة الاولى  
فرض عليه فاذا وجدته يتم فرضه ولكنه اسالت اخيه السلام وتركه الواجب تكبيرة الافتتاح  
في النفل وشبهة عدم قبول صدقة الرجاء لان القصر عندنا رخصة استغلا وحكمة ان ياتى العاقل  
بالعزيمة وما زاد على الركعتين نفل والا اي وان لم يقصر الاولى بطل فرضه وان قلب النفل نفلا  
لما عرفت انه ترك الفرض عن الطعن من حي افتتحها المسافر بنية الاربع اقامت يفتتحها بنية  
الركعتين قال الزاوي وقولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعا ولو نوى  
ركعتين ثم نواه اربعا بعد الافتتاح فهي منقاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر كذا في شرح الذاهدى  
واختلف في السن ففعل افضل هو الترك ترخصا وقيل الفعل تقر باذ قال السند والى الفعل  
حال النزول والترك حال السير وقيل يصلي سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا كذا في  
المحيط اقتدل مسافر مقيم في الوقت صح اقتداؤه وانما شرع فيه لان قصد الاقتداء من المسافر  
بالمقيم يكون بمنزلة نية الاقامة في حق وجوب التكميل لا بعده فيما يتخير اي لا يقدر المسافر  
بالمقيم بعد الوقت في فرض يتخير بالسفر وهو الرباعي واحترز به عن الف والمغرب فان اقتدا  
به فيما يقع في الوقت وبعده وانما لم يصح بعد الوقت فيما يتخير لاستلزامه بناء الفرض  
على غير الفرض حكى اما في القعدة ان اقتدى به في الشفع الاول او القعدة فرض عليه  
لا على الامام او في حق القرأة ان اقتدى به في الشفع الثاني فانه القرأة في نفل على الامام

او جوب

والقلب

في حق المسافر



فرض على المقتدى ونما تحقيقه في خروج تخلص الجامع الكبير وكله الى اقتدى المقيم بالمشا  
 صحتها الى الوقت وبعده لان حال المقيم وبعده لا يتغير كما كان في الوقت فانه لو اقتدى  
 بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداء المشتغل بالمقتضى وكذا لو اقتدى بعد الوقت  
 ثم ان المقيم اقتدى المسافر اذا اقام الى الاتمام لا يغير في الاصح لانه كاللاحق حيث ادرك  
 اول صلوة مع الامام <sup>المقتدى</sup> وفرض القراءة صار مؤدّى بقراءة الامام بخلاف المسبوق  
 بالضعف الاول فانه يقرأ فيه قرآن الامام في الضعف الثاني لانه ادرك قراءة ناقصة واما  
 المقيم المقتدى بالمسافر لانه صلوات في سفره بالناس فقال حين سلم اتوا صلواتكم يا اهل مكة  
 فانتم سلفون <sup>المسافر</sup> ان يقول الامام المسافر اتوا صلواتكم فاني مسافر كما قال في سفره وخطب  
 لا يغير ان الغاية اي اذا قضى نية السفر في خطب يقرأ في نية الخطب في السفر يتم  
 والعبرة في تغير الفرض بآخر الوقت فان كان في آخره مسافر وجب عليه ركعتان وان كان  
 مقيما وجب عليه اربع لان المعبرة في السببية عند عدم الاداء قبله كما تقر في الاصول  
 بتبطل الوطن الاصل بمقتضى مقتضى وتبطل وطن الإقامة بمقتضى السفر والاصل الوطن الاصل هو  
 السكنى ووطن الإقامة موضع بؤى ان يتمكن فيه خمسة عشر يوما او اكثر من غير ان يتخذ مسكنا  
 فاذا كان لشخص وطن اصلي فان اتخذ وطنا اصليا آخر سواء بينهما مدة السفر او لا تبطل  
 الوطن الاصل الاول حتى يدخله لا يصير مقيما الا بالنية ولا يبطل الاصل بالسفر حتى لو قدم  
 المسافر اليه يصير مقيما بمجرد الدخول واما وطن الإقامة فيبطل بمثل حتى لو دخل وطن إقامة  
 اتخذ وطنا بعد الاول ليس بينهما مدة السفر لا يصير مقيما الا بالنية وكذا اذا سافر  
 عنه او انتقل الى وطن الاصل المعبرة بنية الاصل لا يتبع يعني اذا انوى الاصل السفر  
 او الإقامة يكون يتبع كذلك ولا يحتاج الى النية استقلالاً كالجرة مع زوجها فانه يكون  
 تبعاً له اذا كانت مستوفية لمهرها والا يعتبر بنية كذا في المحيط والعبد مع مولاه وطيزي  
 مع الافر الذي يلي عليه ورضته ومثله الامير مع اطلقته والاجر مع من كتب جرحه ورضته

والاول

السلطان اذا سافر قصر الا اذا اختلف في ولايته من غير ان يقصد ما يقبل اليه في مدة السفر  
 فانه لا يكون مسافراً او يطلب العذر وقول يعلم ان يدركه فانه ايضا لا يكون مسافراً  
 قاضي خان وفي الترمذ يقرر ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر سافراً كافر وصلي مع  
 ابيه اي خرجا قاصدين مسيرة ثلثة ايام فصاعداً فاسلم الكافر وبلغ العقب وبينهما وبين  
 منزلهما اي مقصدهما بالسفر اقل من المدة قالوا اي عاقبة الشايخ المسلم يقصر فيما بقي من  
 السفر والعقب يتم لان نية الكافر معتبر فكان مسافراً من الاول بخلاف العقب فانه من هذا  
 الوقت يكون مسافراً وفرض ان الباقي ليس بمدة السفر وقيل يتمان بناء على عدم العبرة  
 بنية الكافر ايضا وقيل يقصران بناء على تبعية الابن للابس المسافر **باب الحج**  
 هي فرض الله تعالى فاسحق الى ذكر الله والامر بالسعي الى البيت خالياً عن العشار لا يكون  
 الا بالجماعة شرط تحتها المصير فلا يجوز في القرى خلافاً للشافعي وهو ما لا يبع اكثر مساجد  
 ائمة يعني من يجب عليه الجماعة لا تسكنه مطلقاً او بالجمعة وذكره قاضي خان وامير قاضي  
 بنفذ الاحكام ويقوم احد وكلا المعنيين منقول عن ابي يوسف والاول اختيار الكوفي والآخر  
 اختيار الحلبي او فانه عطف على المصير والضمير له وهو ما اتصل به اي المصير وقت المصير  
 كركض الدواب وجمع العسكر والخروج للقرى ودفع المولى وصدقة الجائزة ونحو ذلك وشرط  
 صحته ايضا السلطان او من امره السلطان باقامة الجماعة مات والى المصير حتى اقام الجماعة  
 بهم خليفة اي الميت او صاحب الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامة وهو الذي يقال  
 له شحنة تسمى به لانهم جعلوا لانقيهم علامة يعرفون بها القاضى جاز لان امر العلامة  
 مفوض اليهم وذكره قاضي خان ولا عبرة لنصب العامة الا اذا لم يوجد من ذكر من خليفة  
 الميت او صاحب الشرط او القاضى وجازت الجمعية بمن في الموضع لخليفة او امير حجاز  
 وهو السلطان بمكة فقط في المجموع اي لا يجوز بغيره ولا بمن في غير الموسم ولا بمن في الموا  
 لا امير الموسم وشرط صحته ايضا وقت الظهور فيبطل الجماعة بوجه اي وقت الظهور فيقض

هو المسمى بغير الحاج

او اصلا احدهم المدة فلا يثبت بعده  
 بشا حتى يتم او يخرج من حياها قبل



ولا يقيم الجمعة بشرط عتقها ايضا الخطبة نحو سبحة وعند ما لا بد من ذكر طوطي  
خطبة وعند ذلك في لا بد من خطبتين يشتمل كل منهما على التمجيد والصلاة والوصية بالتقوى  
والاولى على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبلها اي الخطبة في وقتها فلو صلوا بها  
خطبة او بيا بعد الصلاة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاد في وقتها بشرط صحته ايضا  
اي اتمه واقلها ثلثة سوى الامام فان نفوا اي تغفرا جماعة قبل سجوده اي الامام بطلت  
الجمعة لانها شرطها ولزم البدء بالخطبة وان بقى ثلثة او نفوا او بعد سجوده اتمها لانها شرطها  
شرط الانقضاء وقد انعقدت فلا يشترط دوامها لانها ليست شرطا له بشرط صحته ايضا  
الاذن العام ان ياذن للائمة للناس اذا عاصوا حق لو خلق باب قصره وصلى بالصالحين  
لانها من شعائر الاسلام وخصايص الدين فيجب اقامتها على سبيل التمسك بها وان فتح  
باب قصره واذن للناس بالدخول جاز وكذا لانه لم يقض حق المسجد الجامع بشرط وجوبها  
مطغ على قوله شرط صحته الاقامة بمصر والصحة والارابة والدعوة والبلوغ والعقل وسلامة  
العين والرجل وقدا اي فاقد هذه الشروط ونحوه كالمحقق من السلطان الظالم المسجون  
وان صلايا تقع فرضا لان السقوط لاجل تخفيفه فاذا تخلف جاز من فرض الوقت كالمسافر اذا  
حيا جازت الجمعة في مواضع من مصر وهو قول ابي حنيفة وهو هو الاصح لان في الاجتهاد في موضع  
واحد في مدينة كبيرة جاز ما يتأوه مدفوع الصالح لا لاقامة في غير صالح فيها فجازت  
للمسافر والعبد والمريض وقال زفر لا يجوز لانها غير واجب عليهم كالصبي والمرأة ولنا  
انهم اهل الاقامة وانما سقط عنهم الوجوب تخفيفا للرخصة فاذا حضروا وقع فرضها  
كما انهم اذا صام بخلاف الصبي لانه غير اهل والمرأة لانه لا تصح اقامتها للرجال وتنفذ  
الجمعة بهم اي بحضورهم حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلوا للامامة فاذا انزلوا  
للاقتداء وكذا في اي في الجمعة بمصر احراز عن السوء او ظهر معذور ومسجون ومسافر  
واهل فانهم الجمعة جماعة متعلقة بقوله ظهر معذور وانما كره لما فيه من الاخلال بالجمعة

بالجمعة لانه جماعة بل هي عمة بخلاف اهل السواد لاجمعة عليهم ولو صلوا اجزائهم  
لا يجتمع شرائطه ومنه يعلم كراهية ظهر غير المعذور بطريق الاولى وكذا ظهر غيرهم اي  
غير المعذور والمسجون والمسافر قبلها اي الجمعة لثانين الاخلال فان ندم واراد ان يحضرها  
وسعى اليها والامام فيها اي الصلوة بطلت بغيره بخبر سعيد بن اسود او ركه او لا وقال  
لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون النظر لا ينقضه بعد غامه والجمعة فرفقه فتقضى  
فصار كالمسوق بعد فراغ الامام وله ان السعي الى الجمعة من خصايص الجمعة فينبغي ان يفتل منها  
في حق النقصان الظاهر احتياطا بخلاف ما بعد الفروع منها لانه ليس سعي اليها ولا بمعناه ومدرك  
في التشهد او سجود السهو بتمهيد لان من ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه ومن عليه  
الجمعة عند ما لم يصل ما ادركه فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال ثوري ان ادرك معه اكثر الركعة  
الثانية بنى عليه الجمعة وادرك اقلها بنى عليه بالجمعة الظاهر لا يستخلف الامام الخطبة اصلا  
والصلاة بدلا يعني ان الاستخلاف للخطبة لا يجوز اصلا ولا للصلاة ابتداء بل يجوز بعد ما  
اخذت الامام وهذا معنى ما قال في الهداية في كتاب ادب القاضي بخلاف المأمور  
الجمعة حيث يستخلف لا بد على شرف الفوات لثبوتها فكان الامر به اذن بالاستخلاف وقد قال  
شراحه يجوز له ان يستخلف لان اداء الجمعة على شرف الفوات لثبوتها لا ادائها بانقضاء  
فكان الامر به من اخطيئة اذنا بالاستخلاف دلالة كره انما يجوز اذ كان ذلك الغير سميعا طاعنا  
لانها من شرائط اجتماع الجمعة ووجهه والامامة بعد ما من افعال السلطان كالمسافر فلم يجز  
لغيره الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجز وتحقق ما قاله الشيخ ابو المعين في شرح جامع الكبير  
لا يجوز استخلاف القاضي الا اذا فرض السلطان ذلك اليه لانه استغناء القضاء بالاذن في  
حق ما لم يؤذن بنى على ما كان قبل الاذن ويجوز استخلافه بعد ما فرض اليه لانه ملكه ذلك  
بأذن السلطان كما ملك القضاء بنفسه بين الناس واخبر بهذا ابو بكر بن السبع اذ اقبل عليه  
بخلاف المستعير حيث كان له ان يعير لان المنافع يحدث على ملكه فيملكه تحريكه من غير



فيكون متصرفاً بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فإنه متصرف بحكم الاذن فيمكن تقدير ما  
اذن له ثم قال وعبرنا عن هذا والواو من قام مقام غيره لغيره لا يكون  
له ان يقيم غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له ان يقيم غيره مقام نفسه  
والفقه ما بيننا فان قيل بل يجوز خطابة الناييب بحضور الاصل عند عدم الاذن  
كما جاز حكم الناييب وتعرف اليوكيل عند حضور القاضي والموكل عند عدم الاذن  
قلنا لا لان مدارهما حضور الراي فاذا وجد جاز بخلاف الجمعة اذ تدخل للراي في  
اقامتها الا اذا اذن اى لا يجوز اختلاف لهما الا اذا كان ما دونهما من السلطة  
للاستخلاف فيجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فان التمس عنه غفلون بالاذن الاول  
وجب السعي وكره البيع لقوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر  
وذكر البيع وقيل بالاذن الثاني لان الاول لم يكن من زمن النبي صلى الله عليه وآله والاول  
لانه لو توجه عند الاذن الثاني لم يمكن من السنة قبلها من اجتماع الخطبة بل ينشئ  
عليه فوات الجمعة لم يقبل وجرم البيع وان قال في السدادية في وجوب السعي وحرمة  
البيع لان البيع وقت الاذن جائز ولكنه مكره كما تقرر في كتب الفروع والاصول  
ولهذا اورد بعض الشراح لفظ الكراهية بدل الحرمة وبخروج الامام الى صغوره  
الى المنبر خرم الصلاة والكلام الى تمام الصلاة لم يقبل الى تمام الخطبة كما قال في السنة  
لما صرح في المحيط وغاية البيان انه يكره ان من حين يخرج الامام الى ان يفرغ من الصلاة  
ومن كان في صلاة وان كانت سنة الجمعة يقطع على رأس الركعتين فان صلى ركعة  
ضم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة اتم الرابع فاذا جلس على المنبر اذن بين  
يديه وسن ان يخطب خطبتين بينهما جلسة فاما طاهر لانه لما نزل المتوارث  
واقیم بعد تمامها لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كش واحد  
فلا ينبغي ان يقيمها اثنان وان فعل جاز خطب صبي باذن السلطان وصلى بالان

السعي  
متعلق

بأنه جاز كذا في الخطبة لا بالنسبة في السهر يومها اذا خرج من ثلث ان البلد قبل الوقت  
اي وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو سافر فيه والوقت اذا دخل  
يوم الجمعة ان نوى ان يحلث في يوم الجمعة يلزمه الجمعة وان نوى ان يخرج في ذلك اليوم  
قبل الوقت او بعده لا الجمعة عليه لانه في الاول صار كواحد من اهل المصطفى في ذلك اليوم في  
الثاني لم يصح واذا قدم المسافر المصطفى يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينوي الإقامة فيه  
عشر يوماً قال قاضي خان كل بلدة فتحت بالسيف غنوة يخطب على منبرها بالسيف ثم يرمي  
السيف فتحت بالسيف اذ اجتمع من الاسلام فذكر في ايدي المسلمين يقال لكم حتى ترجعوا  
الاسلام وكل بلدة اسلم اهلهما صولاً يخطب في بلادها بالسيف ومدينة الرسول صلوات  
بلا سيف في خطبها بالسيف ومكة فتحت بالسيف في خطبها بالسيف كذا في التناوين  
**باب العید** تجب صلواتها على من تجب عليه الجمعة بشرطها وجوبها رواية عن ابي حنيفة  
وهو الاصح وما نقل عن محمد انه قال عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة  
ما قول بان وجوبها ثبت بالسنة سوى الخطبة فانها ليست من شرائط العيد بل سنة وهي  
يخالف خطبة الجمعة بان الجمعة لا تقع بدونها بخلاف العيد وبانها في الجمعة متقدمة على الصلاة  
بخلاف العيد ولو قدمها في العيد ايضا جاز ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة كذا في العناية وتقدم  
على صلاة الجنازة اذا اجتمعتا وان كان القياس بخلافه تقدم صلاة الجنازة على الخطبة  
كذا في القنية وندب يوم الفطر الاكل قبل الصلاة والاستيلاء والاعتكاف والتطيب وليس  
احسن الثياب لانه صلواته كان يفعل كذا في اليوم لا ياكل حتى يرجع فياكل من الضحية  
واذا الفطرة ثم اخرج الى اعيانته لقوله صلواته من المسلمين في مثل هذا اليوم وفي  
التجديد تفرغ قلب الفقير للصلاة والطروج اليها سنة وان وسعهم المسجد ولا ياكل من الخبز  
اليها في زمانها كذا في الاختيار ولا يكبر جهراً في طريقها خلافاً لهما ونقل النزيل عن ابي جعفر  
انه قال لا ينبغي ان يمتنع العامة من ذلك لقلة رغبته في الخير ولا تنفل قبل صلواته لانه صلواته

في النكاح



لم يفعل مع حصة على الصلوة ولا جاز الفعل تعيلا للجواز وقتها من الارتفاع للشمس الزوال  
لا يصح كان يصح العيد والشمس على قدر ربح او ربح وروى ان قوما شهبوا برؤية الهلال  
بعد الزوال فامر صلح بطرح الى المصلي من الغد ولو جاز الاداء بعد الزوال لما اخره يصلي بهم  
الامام ركعتين مكبر او متينا قبل تكبيرات زوايد من ثلاث في كل ركعة ويروى بين القرائتين  
يعني ان الامام لا يفتتح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الزوايد لقوله  
الى الثانية بقراءة الفاتحة وسورة او لا ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الزوايد لقوله  
صلح لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن وذكر فيها تكبير الاعداد ويسكت بين كل تكبيرتين  
مقدار ثلث تسبيح لانها تقام بجميع عظيم وبالمولات يشبهه على من كان بعيدا او يخطب بعدها  
خطبتين لانه لم يفعل كذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلوة لانه شرطها واشراط  
مقدم يعلم فيها احكام الفطرة لانه شرطت لاجلها فان قيل قد سبق ان المندوب ادوا الفطرة  
قبل طرود الى الجبانه وادوا قبل العلم حال والخطبة ليست الا بعد طرود اليها فبين الخطبتين  
تناق قلنا لا ينافي لان مندوبية تقديم الفطرة على طرود لا ينافي جواز تأخيرها عن طرود  
جواز ان يعلم بعض الخواص كيفية ادائها فيفيد التعليم بالنظر اليهم فاقته مع الامام لا تقضي  
ان الامام صلا بما مع جماعة وفاتت بعض الناس لا يقضيها في الوقت وبعده لانه بصفة  
كونه صلوة العيد لم تعرف قرينة الا بشرايط لا يتم بالمنفرد وتؤخر بعد الزوال الى الغداي تؤخر صلوة  
عيد الفطر الى الغداي منع من اقامتها عند زوال ثم عليهم السلام ان يشهد عند الامام بالسلام  
بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او صلا ما في يوم غيم وظهرا في وقت  
بعد الزوال فقط اي لا تؤخر الى ما بعد الغد لان الاصل فيها لا تقضي كما لو الا ان كانت كراهة  
باروبناه من تأخيرها الى الغد لم يبر وتؤخر الى ما بعد الغد في الاصل والاحكام المذكورة  
في الفطر من الاحكام في الاصح لكن فيه اي في الاصح جاز تأخيرها الى الصلوة في الثالث ايام الفطر  
بلا عذر بكماله وجاز تأخيرها الى الثالث به اي بعذر بدونه اي الكراهة فانما موقفة بدوت

اقامة اوله

صلوة

بوقت الاصح فحجز ما دام وقتها باقيا ولا يجوز بعد حوجه لانه لا تقضي العذر بها لانه  
وفي الفطر للجواز حتى لو اخرها الى الغد بلا عذر لم تجز ولكن فيه نيب تأخير الكمال فيها الى الصلوة  
بجلائ الفطر وفيه يكبر بصيغة المجهول جهرا في الطريق بخلاف الفطر وفيه في الخطبة يكبر سرا  
والاصح بخلاف الفطر والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفه في موضع فبها بالاعتقاد  
في عرفات ليس بشي وعن ابي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكبره والصحيح هو الاول ويجب  
تكبير التشريع لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والتشريع في الاضحية تقديرا للذي في تحديده للحكم  
وعن الخطيب التكبير فالاضحية للبيان ففيل التسمية تكبير التشريع فثبت على قوله لان شيئا  
من التكبير لا يقع في ايام التشريع عنده كما سياتي ويجوز ان يقال باعتبار العرس اخذ اسمه ايام  
التشريع من الثلاثة بعد يوم النحر واما يوم العيد ويومان بعده فالاول من الاربعه فخر  
بلا تشريع والرابع تشريع بلا خروا الاثنان خروا تشريع والتكبير قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله  
اكبر الله اكبر الله اكبر اصل ذلك ما روى ان جبرائيل علم لما جاء بالقرآن خاف الجحلم على ابراهيم  
فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسمعيل بالغة اقال  
الله اكبر والله اكبر فبقي في الآخرين واجبا مرة بان يقول ما نقلناه من اول المرأة وهو احراز  
من قول الشافعي فان التكبير عند ثلاث مرات الله اكبر ولا يزيد عليها وله في التتميل بعد قولان  
في يوم عرفه بخلاف علمائنا فيه لا تقام كبار الصحابة عليه الى عصر العيد فيكون التكبير عقب  
ثمان صلوات فهو متعلق بحجب اي عقب فرض بلا فصل يمنع البناء فخرج بالفرض سواء اقل  
وصلوة العيد او في خرج به القضاء اذا لا تكبير فيه بحجامة مستحبة فخرج به جماعة النساء  
اذ لم يكن معهن رجل اذا لا تكبير فيها ايضا على ما لم يقيم فلا يجب على المنفردة والامام مفر  
او امرأة او اهل القرى والمخاوز وعلى مقتضى مسافر او قروي او امرأة وقالوا لا يجب التكبير في كل  
فرض مطلق الى سواء اوتي بالجماعة او لا وسواء كان المصلي رجلا او امرأة مسافرا او مقبلا  
في المصر او القرى الى عصر اليوم الخامس من يوم عرفه وهو الثالث عشر من ذي الحجة والنوع



شبهوا وليس بخروبه اي ما تكبير الى هذا الوقت وعدم الاقتصار الى عصر العيد بل الى الآن  
احتياطاً في باب العبادة ولا يتركه المؤمن وان ترك الامام لانه يؤدى بعد الصلوة لا في غير وقتها  
الامام فيه حتى كسحة الصلاة بخلاف سجود السجود لانه يؤدى في الصلوة ويكبر السجود لا في وقتها  
حرمة لكنه لا يكبر مع الامام بل عقبه القضا اي قضاء ما فات ومنه يعلم حال الاحوال لانه كان خلف  
الامام بالتمام **باب صلاة الكسوف** او ما مور السلطان اي من امره السلطان  
ان يصلي هذه الصلوة يعني ان يسجد ركعتين كان تغفل اي على بيته النفل بلا اذان ولا اقام  
ولا جهر ولا خطبة وبركوع في كل ركعة وعند ان تقى بركوعين فيه وطلو الامام القراءة فيها  
اي الركعتين وبعد ما يدعوه حتى ينحني السجدة اي الامام وما مور السلطان صلواته في كل ركعة  
والرجع الشديدة والنظرة البائسة والفرج الى طرف الغالب من العدة **باب الاستسقاء**  
اجاعة فيه ولا خطبة بل يعود دعاء واستغفار لعل الله تعالى يستغفر ويبارككم لانه كان غفلاً لم ير تساء  
عليكم من ذرا حيث جعله سبباً لارسال السماء اي الغيث فان صلواته افرادى جاز لا يقابل فيه  
رواية وقال محمد بن قيس الامام فيه رواه دون القوم وعن ابى يوسف روايتان وحقيقة قبله ان كان  
مترقاً ان يجعل اعلاه اسفل واسفله اعلاه وان كان مدوراً اي جبهة ان يجعل اليمين ايسر واليسر  
ولا يحضر في لانه لا يستزال البرية وانما ينزل عليهم العذاب والنعمة ويخرجون من بين ايديهم  
متتابعين لانه لا يامد خربت لابلاء الاخذ <sup>الافاق</sup> يخرجون منه في ثياب خلع غسيل او مرقعة من ثياب  
ومتواضعين خاشعين لله تعالى ناكس رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وقيل  
لا صلوة فيه قال في التحفة لا صلوة في الاستسقاء في ظاهر الرواية **باب صلاة الخوف**  
لم يجوزها ابو يوسف بعد صلواته لانه انما شرعت بخلاف القياس لاجازة فضيلة الصلوة خلف  
النفس صلواته وهذا المعنى انعدم بعده وجوزها لان الصحابة رضوا انما بعده صلواته بسبب الخوف وهو  
يتحقق بعده ايضا فاذا خيف من عدو او سبع حاضرين اشارة الى ما قالوا من ان الخوف انما  
يجوز به الصلوة على الوجه الذي قلنا ان كان العدو يقرب منهم بطريق الحقيقة وبما قلنا فانما

فاما اذا كانوا بعيد منهم او ظنوا بعدة ابان راوا اسود او غبارا فصلواته صلوة الخوف فظهر  
غير ذلك لم تجز صلواتهم جعل الامام طائفة بازاء الخوف وصلى باخرى ركعة لو كان مسافراً  
او في البر او الجموع او العبد من وصلى ركعتين لو كان مقيماً وفي غير الثنائي هكذا قال البيهقي  
صلوة المغرب فان حكمها حكم الركعة الاولى ومضى الى الخوف وجاء الاخرى وصلى بهم ما بقي من  
ركعتين في الركعتين في الركعة في الثلاثي وسلم الامام وحده وذهبوا اي هذه الطائفة اليه في الخوف  
وجاء الطائفة الاولى وانما صلواتهم بلا قراءة وسلموا لانهم لا يحقون خلف الامام ثم جاء الاخرى  
وانما صلواتهم بقراءة لانهم مسوقون وان استخفوا منهم صلواتهم ركعتان افرادى بالايام الى  
جبهة قدرتهم فان قدروا على توجبه القليلة توجهوا اليها والا فالى ما يقدرون على التسوية اليه  
وتقدم صلواتهم بالقتال والمشي والركوب لانه يملك كثير **باب الصلاة في الكعبة** حج فيها  
النفل وفاقا والفرق خلافا لثاني منفردا والجماعة وان اختلفت وجوبهم الا في صلاة  
الى وجه الامام فانها لا تجوز لانه تقدم امامه ومن سواه يتقدم وتوجه الى القبلة كذا لو خلفوا  
اي مع صلواتهم فيها ولو كان بعضهم قد ام الامام مستقبلاً بوجوهه اليه اقتدوا من اطواب  
لو بعضهم اقرب اليها اي الكعبة من الامام جاز اقتدائه الا من في جانبه لتقدمه على  
الامام بخلاف من في جانبه آخر لانه خلف الامام حكماً فلا يضر القرب اليها اقتدوا من  
خارج بابام فيها والباب مفتوح جاز اقتدائهم لان وقوف الامام فيها وبابها مفتوح  
كوقوفه في الحراب في سائر المساجد وكرهت الصلوة فرقاً وان جازت لانه ينافي بغيرها  
**باب سجود السهو والشك** يجب اي السجود وقيل يسن والصحيح الاول بعد  
تسليمتين اختاره صاحب الهداية وشمس الائمة والامام ابو ابيشرة الامام ظهير الدين  
المرغيناني او تسليمة اختاره صاحب الكافي في غير الاستسقاء وخواتمه زادة صاحب الايضاح  
قال تاج الشيعة في شرح الهداية ذكر شمس الائمة انه يسلم تسليمتين وهو الاصح لانه  
قول كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وجمهور العلماء والاختيار رواية صحابة كانوا قريباً



من رسول الله صلى الله عليه وآله والرواية الاخرى من عابته وسئل عن سعد بن عبادته كانت  
في صفته ان يسجد سجدة واحدة من العبدتين ان يخل انهما لم يسجدوا التسليم الثانية لانه  
صلعم كان يسلم الثانية اخفض من الاولى وهذا هو المسطور في كتب المشورة وسون كلام الفقهاء  
يدل على ان القولين للامام الاعظم وفي الجمع سبب الثاني الى الحمد الاول اليها وما وجدته في  
كتاب الامام نقل صاحب مواجعة الدراية بيقول على كونها قولين سبب ما قيل المختار  
للمنفرد تسليماً وللإمام تسليماً لانه اذا سلم تسليماً ربما يشغل بعض الجماعة بما ينافي الصلوة  
بجوانب فاعلى يجب التشهد وسلام يميناً وبأسبغ وجب سهواً اذ في العبدان لا يجب  
سجدة كركوع قبل القراءة فان تقديراً على الركوع واجب لا فرض خلاف لفرداً تقديم القيام  
على الركوع والركوع على السجود وفرض كما سبق تحقيقه في باب صفة الصلوة بما لا يزيد عليه  
وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد قبل السجود والصحيح بقدر ما يؤدى فيه ركع وثلاثين  
فان الاقتصار على الواحد واجب ففي الزيادة عليه تركه اظهر في ما يخاف وتكرره اختلف في  
مقداره والاصح قدر ما يجوز به الصلوة في الفصلين وترك القعود الاول وسائر الواجبات المذكورة  
في باب صفة الصلوة وان تكرره اي ترك الواجب يعني سجدة واحدة على تقدير تكرر ترك الواجب  
على منفرد متعلق يجب وعلى مقتضى سهواً امامه ان يسجد امامه وان لم يسجد لم يسجد الموقوف خلاف  
تكرير التشهد كما مر في باب لا يسجد اي لا يجب على المقتدى بسهوه اذ لو سجد وحده خالف  
امامه وان سجد مع الامام انقلب الامام اقتداء ويصلي على النبي في التشهد الثاني والاصح  
التقليد فيهما اي التشهدين كذا في الظاهرية الميسرة يسجد مع امامه وان كان سهوه  
فيما فات عنه لم يقضى ما فات والاولى ان لا يقوم قبل سجود الامام ولو قام قبل سجوده  
وعليه ان يعود ليسجد معه اذ لم يقيد الركعة بالسجود وان قيد بانه لا يعود ولو سجد  
فيه اي فيما يقضى سجدة ثانياً لهذا السهو كذا اللاحق يعني يجب عليه سجود السهو لانه  
بان سجد حال نسيان المقتدى اذ بانه الى الوضوء لانه بمنزلة المصلي خلفه من القعود الاول

الاول في ذوات الاربع او الثلث من القرض اختاره من النفل لان القعدة  
الاولى فيه كالقعدة الثانية من القرض حتى يعود اليها لا حاجة وان استوى قائماً  
وذكره اي القعدة الاول وهو اليه اي القعود اقرب بان لم يرفع ركبته عادوا لا  
والاقام وسجد للسجود وقيل يعود الى القعود عالم يستقيم قائماً وهو الاصح كذا قال الزيلعي  
وان سجد عن الاخير حتى قام الى الخامسة في الرابعة والثالثة والثانية في  
الثانية عاد عالم يسجد لانه فيه اصلاح صلوته وامكنه ذلك لان ما دون الركعة محل الرضا  
وسجد للسجود لانه اخر فرضه وان سجد مرتبط بقوله عالم يسجد صار فرضه نفلًا وضم في الرابع  
ركعة سادسة ان شاء انما قال لانه نفل لم يشع فيه قصد اقله يجب عليه تمامه في الثلاثين  
الساير الباقى لا يحتاج الى ان يقيم اذ الركعات الثلاث بضم الرابعة اليها تحولت الى النفل  
فحصلت الصلوة التامة وفي الثاني الساير ثلثا وهو الاصح لا يقيم رابعة ليكون الكل نفلًا  
لان النفل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة الفجر مكررة وان قعد الاخير عطف على قوله وان  
سجد عن الاخير ثم قام سهواً ولم يسلم عاد ولم يسلم الا ان يسجد للخامسة في الرابع والرابعة في  
الثالثة فيتم فرضه لوجود القعود الاخير وبقسم سادسة في الرابع لم يهتأ ان شاء كما قال في  
الاول مع انه لو قطع لا قضا في الصورتين لان ضم السادسة ههنا اكثر من ضمها هناك لان  
فرضه قد تم ههنا لكن يتأخير السلام يجب سجود سهوه فلو قطع ما تبين الركعتين بان لا يسجد  
للسهو لزم ترك الواجب لو جلس من القيام وسجد للسهو ولم يؤد سجود السهو على الوجه المستحسن  
فلا بد ان يقيم سادسة ويجلس الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان القرصية  
ثم لم تبعد لاحتاج الى تدارك نقصانها ولو عطف اشارة الى ضعف ما قيل لا يقيم في العصر  
لكونه النفل بعد ما وقيل يقيم لان هذا ليس بمقصود انتهى عن النفل العصر يتناول المقصود  
فلا يكره بدونه وهو الاصح كذا قال الزيلعي ويقسم خامسة في الثلاثين ليصير ركعتان في صورتين  
نفلًا وان لم تنو بامر سنة الظهر والعشاء والمغرب لان مواظبة النبي صلى الله عليه وآله كانت

او ترك

الثالثة



بحرية مستدة لا يسجد عطف على قوله ويضم له ولنا خير السلام ومقتد به فيها الى الركعتين  
الرايتين في الصورتين صلواتهما بتعبية الامام وقضاها ان افسد لانه شرع مقصد وفي الخبر  
الصاير ثلث لا يقيم رابعة كذا به التعليل بعد كذا قبل مطلقا وفي العمريه بعده اذا شرع  
بالقصد لا قبل مطلقا لما فرغ من بيان حال الفرض بالنظر الى السهو في العقود والادبيات  
حال النفل فيه تجب للاقسام فقال ترك العقود الاول في النفل سهوا بحد ولم يفقد وكان القياس  
ان يفقد وهو قول زفر ورأيه عن محمد في الاستحسان لا يفقد ويجب سجدة السهو بركه باسبابها  
لان التطوع كما شرع ركعتين شرعا ايضا فاذا ترك القعدة وقام الى الشفع الثاني امكننا  
ان نجعل الكل صلوة واحدة وفي الواحدة من ذوات الاربع لم يفرض الا القعدة الاخيرة وهي  
قعدة الختم والتحليل كما في النظر خلاف صلوة الخبر لانا شرع ركعتين لا غير ويقسم الشفع الثاني  
لا يصير لكل صلوة واحدة وهذا يفهم وهو ان القعدة الاخيرة ليست من الاركان ولكنها  
فرضت للختم لان ختم المفروض فرض واذا لم يكن القعدة الاولى فرضا وقام الى الثالثة  
بمنها صارت الصلوة من ذوات الاربع فلم يكن القعدة الاولى الختم فلم يوجب فرضا كما في  
كذا في معراج الدراية تنقل ركعتين وسرنا في سجدة لا يبنى الى لا يصح هذه التحريم صلوة بلا تجزئة  
تحريمية لان سجود السهو وقع في خلال الصلوة ولو بنى صح بقاء التحريمية ولكن اعاده الى سجود السهو  
لان ما اتى به من السجود وقع في خلال الصلوة فلا يعتد به سلام من عليه السهو بجزئية متوقفا لا  
قطعا حتى يبيح الاقتداء به ويكمل وضوءه بالقبض عليه ويصير فرضه اربعاً بنية الاقامة ان سجدة  
شرط لقوله بغير والاى وان لم يجز فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة وسلامه اى سلام من عليه السهو  
للقطع اى بنية قطع الصلوة لا يقطع لان نيته لتغيير المشروع فتأخروا كما لو نوى الظلمة سبيل عليه  
ان يسجد للسهو بقاء التحريمية بخلاف اذا سلم وهو ذكر لسجدة الصلوية حيث تقصد صلوة الفرض  
ان سجود السهو يوجب في حرمة الصلوة وهي باقية والصلوية يوجب بها حقيقة لا قد بطلت  
بالسلام تام بحول من القبلة او يتكلم فانها يبطلان التحريمية وقبل لا يقطع بالتحول تام يتكلم

يتكلم اولم يخرج من المسجد والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان مشى واخر من القبلة  
وبه قال بعض المشايخ كذا في النهاية مصلى النظر ثم على الركعتين بتوهم الاتمام اى توهم ان  
اتمها اى اتم النظر اربعاً وسجد للسهو لما روى انه لم يفعل كذا بخلاف ما لو سلم على طرفه انما سجدوا  
الجمعة او كان المصلى قريب العتمة بالسلام فظن ان النظر اى فرضه ركعتان او كان في العتمة  
فظن انها السجدة حيث بطل صلوة في جميع هذه الصور لانه سلم على ما عدل لا يسجد للسهو في الجمعة  
والعيد بين شك من ليس بالشك عادة وقع في عبارة الفقهاء كشكراً في مرة قال في الكافي معناه ان  
الشك ليس بعبادة لانه لم يسجد في غيره فظن انه لم صلى متعلق بشك استأنف وان كثر الشك على  
بنائها بظنه وان لم يغلب ظنه اخذ بالاقول وقعد في كل ما ظن آخرها اى الصلوة شك فيها اى صلوة  
فتفكر في ذلك حتى يستيقن ان حال تفكره قد رمايكنته او اذكر من اركان الصلوة وجب السجدة عليه  
ولو لم يكن طول تفكره ذلك القدر بل كان دونه لا يجب السجدة لان تفكر الطويل مما يؤخر الاركان من  
الفكر القليل مما لا يمكن الا حرازه فجعل كان لم يكن كذا في تحفة الفقهاء **باب سجدة السهو** تجب  
موسعا عند ابى يوسف وفي رواية عن الامام فقولاً عند محمد وفي رواية عنه كذا في النهاية سجدة فاعل تجب  
فيها اى في تلك السجدة تسبى السجود يعني سجدة رتق الاعلى بشروط الصلوة وقد تقدمت بين التكبيرين  
متعلقاً بسجدة بلا رفع يده يعني ان من اراد سجدة بكبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه فسجدت  
الصلوة وهو المروي عن ابن مسعود ورض ولا تشهد ولا تسلم لان ذلك للتحليل وهو يستدعي سبق  
التحريمية وقد تمت هنا على من تلا آية متعلقاً بسجدة ولو بالفارسية ذكره فاضى خان من الاباح  
عشرة المعروفة وهي في آخر الاعراف وفي التردد والنحل وبنى السرايل ومريم واولي الحج والفرقان  
والنمل والسم السجدة وقص وقسم السجدة والنجم والانشققت واقراهم من بيان لمن في قوله على من يعني  
اذا تلا آية السجدة من يلزمه الصلوة او اذ وقضا وجب عليه السجود فنية على الاصل اذ تلا  
لانه اهل الماداء والجنب الحديث والتكبر ان اذا تلاوا لانهم اهل القضاء لا على الكافر والجنب  
والصغير والعايض والتف انهم ليسوا اهلها او سمعوا عطف على قوله تلا آية وان لم

الماداء والقضاء



اي السماع فهم اولم يفهم اذا اجزائه قرا آية سجدة ذكره قاضي خان من ذكر متعلق بسجود ومن  
 ذكر هو الاسم الخ وسمع من النائم قال قاضي خان وان سمعها من نائم اختلفوا فيه الصحيح الوجوب لا  
 على من سمعها من الطير والجن والمطيق والصدوق والمؤمن لعدم اهليتهم للقراءة فالقراءة منهم خلا  
 قراءة والمسبح كالمسبح اما الثالثة الاولى فظاهرة واما الرابع فلان المؤمن مخير عن القراءة للنفاد  
 تعرف الامام عليه وتعرف المحرم لا حكم له بخلاف الطير والجن لانهم منسبون والناس في غير  
 قال في تحصيل الجامع الكبير المسبح من المؤمن كمن من الجنون والطير والصدوق لا يوجب شيئا وقال  
 قاضي خان يجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سمعها ممن يجب عليه الصلوة ولا يجب  
 او نفسا او جنة او كفر او صغر او بزرها في الفة ظاهرة في حق الجنون اقول وجه التوفيق ان مراد قاضي  
 خان بالجنون الغير المطيق ومراد صاحب التحصيل الجنون المطيق يؤيده ما نقله من الهدى عن النووي  
 ان الجنون اذا قرأه كان يوما وليلا او اقل تلزمه تلاوة او سمعها فالتحقيق ان الجنون على ثلث  
 مراتب قاهر كامة وكامل غير مطيق وهو الذي يكون اكثر من ذلك لكنه قد ينزل وكامل مطيق وهو  
 الذي لا ينزل والاشخاص ايضا بالنظر الى سجدة التلاوة على ثلث مراتب احدها من يلزم تلاوة عليه  
 وسماعها منه على غيره سجدة ومنه الجنون القاصر وهو المذكور في النوادر وثانيها من لا يلزم تلاوته  
 عليه سجدة لكن يلزم سماعها منه مستحجي ومنه الجنون الكامل الغير المطيق وهو الذي ذكره قاضي خان  
 وثالثها من لا يلزم تلاوته شيئا عليه ولا سماعه بالسمع منه وهو الذي ذكره صاحب التحصيل هذا  
 ما يشترط في هذا المقام بعون الله الملك العليم الحمد لله ملك الصلوة واليه المرجع والمآب ويؤدى  
 اي سجود التلاوة بركوع وسجدة غير ركوع الصلوة وسجودا كائنتين في الصلوة لها اي التلاوة ويؤدى  
 بركوع الصلوة اذا كان الركوع على الفور اي عقب قراءة الآية ان نواه ان يكون الركوع بسجود التلاوة  
 ويؤدى اي ايضا بسجودا اي الصلوة كذلك اي على الفور وان نيهو يعني لو تلا في صلاته ان شاء  
 ركوع لها وان شاء سجدة ثم قام فقرأ الا ان المقصود من السجدة اظهار الخضوع للمعبود وذلك  
 يحصل بالركوع ايضا ويتاخر بالسجدة الصلوية لانه لو تقدمها من كل وجه كان في الخطا وقال في خلاصة

هذا من النوادر  
 الصلوة على الفور

سجدة تلاوة

سجود

اجمعوا ان سجدة التلاوة يتاخر بسجدة الصلوة وان لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال  
 الشيخ الامام المعروف بخطه بهر زاده لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن التلاوة فنقل عليه بسجدة  
 المؤمن بتلاوة الامام وان يسمع لا يقرأ منه متابعته ولو تلا المؤمن لم يجز اي الامام والمؤمن كما عرفت  
 ان المؤمن مخير ولا حكم لفعله اصلا اي لافي الصلوة ولا بعد بخلاف الخارج من الصلوة  
 اذا سمع من المؤمن حيث يجب عليه لان يؤتى في حق المصلين فلا يعذر بهم سماع المصل  
 الآية من غيره لم يسجد فيها لانها ليست بصلوة لانه سماعهم بهذه السجدة ليس من افعال  
 الصلوة بل بسجدة بعد اي الصلوة لتحقيق سببها ولو سجد فيها لم يجزه لانه منهي عن ادخال ما  
 ليس من الصلوة فيها وقد وجبت السجدة كاملة بسبب خارج الصلوة فلو ادعى فيها يقع ناقضا  
 فلا يخرج به عن العدة بل اعاده اي السجدة دونها اي الصلوة لان مجرد السجدة لا ينافي اجراء الصلوة  
 سمع رجل من امام ليس هو معه في الصلوة ولم يأت به اصلا او اتيتم في ركعة اخرى بسجدة خارجا  
 اي خارج الصلوة لوجود السبب وعدم الاداء وان اتيتم فيها اي في الركوع التي سمعها فيما قبل سجود  
 امامه بسجدة معه لانه لو لم يكن سمعها بسجدة معه كما مر فنهنا اولي وان اتيتم فيها بعده اي بعد سجود  
 امامه لا يسجد مطلقا اي لافي الصلوة ولا خارجا لانه صار مدركا لها باوراك تلك الركعة وسجدة  
 خلفها الصلوة لا تقضي خارجا لانها صلوة وليا منية الصلوة فلا يتاخر بالناقض لم يقبل وجزه  
 وجبت في الصلوة احترازا عما وجبت فيما وحده او اياها خارجا اي الصلوة كما اذا سمع المصل من  
 ليس معه او سمع من امامه واقترى به في ركعة اخرى تلا خارجا اي الصلوة فبعد واعاد فيها بسجدة  
 اخرى لانه اذا سجد قبل الصلوة لا يقع عما وجبت في الصلوة وان لم يسجد او لا كفته واحدة  
 لانه الصلوية استتبع غيرها وان لم يسجد لم يكن كذا في مجلس حيث كفت واحدة سواء  
 قرأ مرتين ثم سجد او قرأ وسجد ثم قرأ في ذلك المجلس لافي مجلسين فان تكرارها فيه ما يجب بسجدة وتلاوة  
 اي قرا بدل الآية الاولى آية اخرى في مجلس كفت واحدة بل وجب سجدة ثان لا يصل ان ينسى السجدة على التلاوة  
 دفعا لخرج وهو داخل في السبب الحكم وهو اليق بالعبادة لا احتياطا والثاني بالعقوبة لاظهار كرم

السجدة التلاوة

الحمد

سجدة التلاوة



صاحب الشرح والمكان الداخل عند انقاد المجلس كونه جامعا للمنفرة فاذ اختلفت  
الحكم على الاصل واسد الشوب والانتقال من مفسن الى مفسن تبدل لوجود الاختلاف في حقبة  
وعدم اجماع حكمي بخلاف زوايا المجد البيت فانما في حكم مكان واحد بدليل صحة الاقتداء لا بفعل  
القليل يعني انه لا يتبدل كالقيام حيث كفت سجدة واحدة سواء وقعت بعد الفعل كان لها تمام  
ثم شئ فجد او قبل كان تلا فجد ثم قام فشي ومن خطوة او خطوتين والكل لقمة وشرب شرية وتكلم بكلاما  
يسير وغيرهما مما لا يتبدل به المجلس كالمقصود والاكاء والركوب والوقوف بخلاف ما اذا تلا آية بحجة اخرى  
او شئ بعد فعل كثير كشي خطوة فانها لا يكفي كركبها حال كونه غير متصل بتكرار السجدة لان تكرار السجدة  
مضاف الى ركبتها حتى يجب عليه ضمان ما انكف الدابة فاعتبر مكانه الارض لا ظاهر الدابة وانما قال  
غير متصل لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة كمكان واحد ولو لاه لما صححت صلوة اذ اختلفت المكان  
يمنع صحته وفي فلكي وركعية وكعتين لا يعني لو كرر في فلكي لا يتكرر السجدة وان لم يكن في الصلوة  
لان الفلك كبيت اذ جريانه لا يضاف اليه قال تعالى وجريه بهم ولو كرر المصلي في ركوة كونه  
سجدة قياسا واحسانا لا في المجلس ولو في ركعتين فكذا عند ابي يوسف تبدل مجلس السجدة  
لا التالي بوجوب سجدة اخرى عليه اي اجمع لا على ان تبدل مجلس التالي لا بوجوب سجدة اخرى  
على السامع ولا يرفع السامع ركنه قبل التالي لانه كالامام له ذكره قراءة ايام تحافت اي  
كره الامام ان يقرأها في صلوة يخاف فيها لانه يؤدي الى الاشتباه الامر على القول الا ان  
ينوي في ركوة على الفور وكره ايضا ترك آية او قراءة الباقي لانه يؤهم الاستحاف فيها  
والفراغ عن لزوم السجدة عليه ونذب ثم آية او اكثر اليها ونوع التوهم التفضيل واخفاها من  
السامع شفقة عليه والقيام ثم السجود روي ذلك عن عاتكة رضي الله عنها لان الطريق في كل  
**باب الثاني** جمع جنائزتين وبين بالفتح الميت وبالكسر السريرتين توجبه الخشعة  
اي من حضرة الموت الى القبلة على شقة اليمين اعتبارا بحال الوضع في القبر لانه اشرف عليه  
وجاز الاستلقاء وقد ما ان اليد الى القبلة لانه ايسر المنزع الروح والاول هو اليه ركنه

ركنه قبلا بصير وجهه الى القبلة لا اليسار ويلفت بذكر الشبهتين عند لان الاول لا قبل  
بدون الثانية ولو لم يربط في فنة ان يتفكر ويذكر ما بعده موت ركنه طيبا ويغض عيناه فذلك  
جزء التوارث وفيه تحبته فيستحسن ولا بأس باعلام الناس موته ويجعل في تحميره فوضع  
على تحت حجر وتر كلفته لما فيه من تعظيم الميت واختيار الوتر لقوله سلم ان الله يحب الوتر  
ويجوز عن ثيابه ويسير موته الغليظة وقيل مطلقا ولو صا بلام مضممة واستنشاق  
لتعذرا خارج الماء ويصب عليه ماء مغلي يسير وحرص وهو الشئان مباينة في التنظيف  
والآي وان لم يوجد الماء كذلك في المص اي يصب عليه ماء خالص لحصول اصل المقصود  
ويغسل راسه وطيبه باطمن لانه ابلغ في استحضار الروح وان لم يجد فبالصابون ونحوه ثم يمسح  
على يديه ليكون البداية بجانب يمينه ويغسل بالباد واسبغ حتى يصل الماء الى ما يلي  
الخصية منه اي من الميت ثم يوضع على يمينه كذلك اي يغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه  
ثم يجلس اي الفاسل الميت مستند الميت الى نفسه ويمسح بطنه بيمين ثم راسه بيمين  
الكفن والماء يغسل يغسل لا يقرأ وكذا وضوءه لان الغسل عرف بالانص وقد حصل مرة  
ثم يشف بشوب للتلا يتدل كفاؤه ولا يقص ظفوه ولا يشرع شوه لانه للزينة وقد استغن عن  
ويجعل على راسه وطيبه اظنوطا لان التطيب ستة وعلى ساجده جمع مسجد بفتح الجيم بمعنى موضع السجود  
وهو جبهته وانفه ويده وركبته وقد ما ان الكافر فانه كان يسجد بهذه الاعضاء فيخفف بأكبر  
كرامة وصيانة لها عن سرعة الفساد او الاجوى الماء على الميت او احدا به لم يلزم تسلا  
فالفرق بين غسل كذا قال قاضي خان وستة الكفن له اي للرجل ازار وقصص لفافة كل من  
الازار واللفافة من القرن الى القدم والقيص من المشكير الى القدمين وهو بلاد خارج  
ولا يجب ولا كبس ولا يلف ازاره واحسن العمامة اخفها المتأخرون ولها اي المرأة  
فربع هو ما تلبسه المرأة فوق القيص وازار وفار هو ما يستربه المرأة راسها ولفافة فربع  
لربط ثديها وكفايته اي الكفن له ازار واللفافة ولها اي الازار واللفافة وفار وفار

فمنه

او يصب

الاشقة ثوب يوضع بين يمين كبتة  
او كبتة او يكون فوق الاكفان حتى  
لا ينتشر عليه الكفن







ان شاء الله تعالى في حقها وان فعل الاول لا يفسد غيره بعده لان العرض يتاخر بالاول  
 والتفعل باخر مشروط بغيره بلا صلوة صلى قبره ما لم ينفق نفسه او المعبر فيه كبره الى على الحاج  
 لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص وقيل قد رتبته ايام ولم يجر صلواتها  
 ركبنا كحسابنا مع القدرة على النزول ايضا لم يفسدوا قاعدتين مع القدرة على القيام والقيام  
 الجواز لانه دعا وكبره في مسجد حرمه كراهته حريم في رواية وتنزيه في اخرى ما الذي بني لصلوة  
 الجنازة فلا يكره فيه واختلف في الخارج بناء على اختلافهم ان الكراهية لاجل التطوير والانتفاء  
 المكتوبات لا لصلوة الجنازة ولقد مات ان يستعمل الاستدلال ان يكون من غير ما يدل على  
 الطهارة من بقاء او خربك عضو يسمى وتسل وتسل عليه والاى وان لم يستعمل نفس في ظاهر الرواية  
 وادرج في خرقه ووجهه ولم يفسد عليه كعصب يسمى باحد ابويه ولو سبي بدونه او به قاسم هو او العصب  
 صلى عليه لانه مسلم صلى كافر مات عبدا كان او حرا يفسد عليه المسلم من مولاه او اقرار به لا كالمسلم ان  
 لا غسل كف المسلم ويلقنه في خرقه ويدفنه في حفرة تحت الجنازة بوضع مقدمها ثم يوضع  
 على الكف اليمنى كذا اليسار يعني تحت بوضع مقدمها ثم يوضع على الكف اليسار ويسج بها  
 لا يجنب اي يمشي بها مسرعين بلا عذر وكبر الجملوس قبل وضع عن الاكتاف لقوله صلى  
 تبع الجنازة فلا يجلس حتى توضع وترب الشئ خلفه لما روينا وقوله لم الجنازة متبوعة ولانه  
 ابلغ في الاتعاط بها والتعاون في فعلها ان اجتمع اليه ويدخل القبر ولا يشق لقوله صلى الله عليه  
 والشق لغيرنا الا في ارض روضة فلا يابس بالشق واتحوا بؤس من جر او حديد ويفرش فيه التراب  
 ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله اي وضعها على موضعك بسم الله وعلى ملته  
 رسول الله اي سلمهاك على ملته صلى الله عليه واله الى القبلة اذ به امر النبي صلى الله عليه واله  
 على الكف طوف الا انش رلانه صلى الله عليه واله من الانثى وديسوى اللبن والقنب  
 لا الحطب والماء وجوز في ارض روضة كذا في الكافي وليس قبره بالافرة لانه حاله من على الا  
 بخلافهم ويقال انما عليه للتوارث ويسمى القبر ولا يبرج ولا يخصص للنهي عنها ولا يجر الميت

الدفن في الارض

اورشليم

الميت من اي القبر الا ان يكون الارض مغمورة او اخذت بالشفقة وطلب المالك في طرح  
 مات في السفينة يفسد ويكفن به ويصل على يمين يمين في البحر كذا في الظهيرية ماتت حامل  
 وولدها حتى يشق بطنها من جنبها اليسر ويخرج ولدها كذا في الطائفة وفيها ايضا وجب  
 في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اوليائه المسلمين وان نقل قبل  
 الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا يابس به وكذا لو مات في غير بلده يستحب تركه فان نقل  
 الى مصر او الى بابل لا يابس به لا يكثر عظام اليهود ونحوهم اذا وجد في قبورهم ويكره القعود على القبور  
 وقاع الشجر والخشب من المقبرة ولا يابس في اليابس **باب** **الشهادة** سمي به لانه  
 مشهود له بالجنة بالنص او لان الملائكة يشهدون موته اكرامه اولائه في عند الله تعالى  
 حاضرة اعلم ان الاصل في هذا الباب شهادة ائمة فائدهم كفتوا وصلى عليهم ولم يفسدوا لانه  
 به قال في حقهم زعموا بهم بكونهم صريحين واما ثبوتهم الطريث وكل من يضمنهم يضمن  
 بهم في عدم النفس ومن ليس بعناهم ولكنه قتل ظاهرا او مات خرقا او طريقا او مبطوا فافهم  
 ثواب الشهداء مع انهم يفسدوا وهم شهداء على رسول الله صلى الله عليه واله ان عمر وعبد  
 فملا الى يمينهما بعد الطعن وغسلا وكانا شهيدين بقوله كذا في الكافي والمقصود بهما هو  
 شهيد هو بمعنى شهداء ائمة رضوان الله تعالى عليهم في ترك النفس وهذا قال به مسلم طاهر الاجزاء  
 علم وجب عليه النفس كالجانب والطايف والنفس بالانحاض اجزاء عن العصب قتل ظاهرا  
 عن قتل حذا او قصاصا ولم يجز بنفس القتل مال اجزاء عن قتل وجب به مال وانما قال  
 بنفس القتل لان الايب اذا قتل ابنه بحد يظلم يكون الابن شهيدا لان المال ان وجب  
 لم يجز بنفس القتل بل بسقوط القصاص بشبهة الابوة ولم يثبت على البناء للفقول  
 يقال انما يخرج اي رجل من المعركة وبه زعموا والارثيات في الشرح ان ثمة ثمة بفساد  
 الطهارة او ثبت له حكم من احكام الاجزاء كسباني بيانه سواء قتل باغ او حرن او قطع الطريق  
 ولو تغيرت جارية لان الاصل فيه شهداء ائمة كما عرفت ولم يكن كلامهم قتل السيف والصلح فقيدهم

دلت على ان الارض

والقصد بهما تعريف شهيد  
 احد وبعض سمي هذا الشهيد  
 لشدة حكم الشهيد عليه وفيه شهيد  
 حقيقة كونه شهيدا في الحقيقة  
 وان كان المشرك مادونه واقى  
 الاكل ومن اظلم مادونه واقى



من وضع كتابه بالجزيرة وفيهم من قبل بالعصا وقد تمتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر ترك النفس او قلته غير  
بما ان بجارته فان مسلما قتل مسلما بغير باغ او بغير قاطع الطريق وسلبا قتل ذمي بجارته ظلم يكون  
شبيها او وجد عطف على قتل الظالم بجارته في معركة الباغ او نحوه واشبهه بالجار  
ليعلم انه قتل لا ميت حقيق انفعه فيمنع عنه غير القصاص للكف والكفر والظن والفسقة  
والسلاح والحلف فانما شرع ويزاد ان نقص ينقص ان زاد لم يكف ولا يعقل للميت  
عنه كرامة ويعقل عليه اكراما لم يعقل عليه ولذا في معنى شهيد واحد وقد مر انه قد منى  
عن مسلم والشافعي بخالفنا في العسوة فيقتل من وجد قتيلا في مصر فيما اى موضع يجب  
اذا وجد فيه القتل القسامة احترار من الجائع والشايع ولم يعلم قاتله قال في الهداية  
ومن وجد قتيلا في مصر فيقتل لان الواجب فيه القسامة والذية فيقتل <sup>في القتل</sup> الا اذا علم انه  
قتل بخديعة ظلم لان الواجب فيه القصاص وقال صيد الشريعة يقول هذه الرواية في الذمة  
لما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه علق بوجوب القسامة ولا  
قسامة الا اذا لم يعلم القاتل ففي صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالخديعة ففي رواية  
الهداية لا يعقل لان نفس هذا القتل اوجب القصاص واما وجوب الذية والقسامة فلما فرض  
الجزع من اقامة القصاص فلا يجزئ هذا العارض عن ان يكون شهيدا كما على رواية الزخيرة  
فيقتل وبعبارة الزخيرة هذا وان حصل القتل بخديعة فان لم يعلم قاتله تجب الذية والقسامة  
على اهل الحلة فيقتل وان علم قاتله لم يعقل عندنا ففي الزخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجب الذية  
وان كان بالعارض اخرج عن الشهادة ففي المتن اخذ بهذه الرواية اقول كانه لم يخل  
في عبارة الهداية ولم ينظر في شروحه فانهم صرحوا بان قوله الا اذا علم انه قتل بخديعة ظلم  
محمول على ما اذا علم قاتله عينا وان لفظ الكفاب يشير اليه لانه قال الواجب فيه القصاص ولا  
يجب الا على القاتل المعلوم وقال تاج الشريعة جدد صدر الشريعة في شروحه قوله ظلم اى  
وعلم قاتله وفي الكتاب اشارة اليه لانه انما كان ظلميا اذا كان القاتل معلوما حتى لو لم يعلم جاز

والمستمر على

جاء ان يكون هو متعبدا فلا يكون القتل ظلما واما قول صاحب الهداية اول من وجد  
قتيلا في مصر فقتله على ما اعترف به صدر الشريعة ومن وجد قتيلا في مصر ولم يعلم قاتله بديل  
قوله لان الواجب فيه القسامة والدية والجمع انما يعتبر في الاول قيد لان فيهم من الدليل  
ولا يعتبر في الثاني قيد فيهم من الدليل ايضا فعلم ان كلام الهداية والزهري في المال  
واحد ولا اختلاف رواية ههنا ومنشأ توهم المخالفة والاختلاف لعدم التفريق بين  
ما ذكر في الهداية قبل الآيتين ما ذكر بعده **فقد بتر** والله الهادي الى سواء السبيل وهو  
صبي ونعم الوكيل او قتل طرية او قصاص فانه يغفل لان هذا القتل ليس بظلم اخرج و  
ارتش بان الكل او ضرب او ياتم او ينادى او اوالة <sup>جوداة</sup> قيمة او معنى وقت صلوة وهو يعقل و  
يقدر على الاداء حتى يجب عليه القضاء بتركها فيكون ذلك من احكام الدنيا او نقل من  
معرفة الاطوف وظن الجليل في لا يكون النقل منافيا للشهادة بهذا الاستثناء وكذا الزلعي  
واوصى بامور الدنيا والآخرة وهو قول ابى يوسف خلافا لمحمد وقيل للاختلاف بينهما في  
الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور الآخرة لا يكون مترشبا بالاجماع او بالاجماع  
او تكلم بكلام كثير وقيل بحكمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيغفل لانه بذلك يصير خلفا في حكم  
الشهادة وينال شيئا من مرافق الحيوة فلا يكون في معنى شهد او ائخذ لانهم ما تواعظوا  
والكأس يدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة هذا اي كون ما ذكر في بيان الارتش  
موجبا للفصل اذ وجد ما ذكر بعد انقضاء الطرب ولو فيها لا اي لو وجد ما ذكر في الطرب لا يكون  
مترشبا بشي من ذلك هكذا قال الزكي ونصحت عليهم عطف على قوله ويفعل من قيد  
**الحكم** **الزكوة** عقب الصلوة بالزكوة اقتداء بقوله تعالى اقيموا الصلوة  
واتوا الزكوة وقوله تعالى ويقوموا الصلوة ومارزقناهم يفتقون هي اي الزكوة عليك  
بعض مال جزما عيشه اي ذلك البعض الشارح قال في الكفر هي عليك المال من فقير مسلم  
غير عايشي اي اقول هذا التعريف يتناول مطلق الصدقة ولا يخصص له بالزكوة

[illegible]



بخلات ما أخيره منها فان تفرغ من الشئ بغير التخصيص اذ لا تعيين في الصدقة وايضا  
قال الزيلعي يرد عليه الكفاية اذ امكن ان لا يتبين بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال  
تملك المال على وجه لا بد منه لا يتفصل عنه لان الذكوة يجب فيها تملك المال فقلت جزئيا  
لشماير وعليه ذلك فان معناه بلا احتمال في نفسه لغير التملك كما لا بد من الكفاية في  
نفسه لا يقتضي التملك بخلاف الذكوة لان شئها بقوله تعالى انما الذكوة والالايتا كما قاله  
يعتقني التملك ولايتا في بالاباحة حتى كلف شيئا فانفق عليه نأيا للذكوة لاخرية بخلاف  
الكفاية ولو كان يجوز لوجود التملك لغيره متعلق بالتملك مسمي غير ما شئ ولا مولاة احترام  
من الغنى واليكافؤ واليه شئ ومولاة فان دفع الذكوة اليهم مع العلم لا يجوز كما سيأتي مع قطع  
المنفعة عن المالك من كل وجه احترامه عن الدفع الى فردعه وآت سفلوا وآت سفلوا وآت سفلوا  
ودفع احد الزوجهين الى الآخر كما سيأتي لانه لا ان الذكوة عبادة فلا بد فيها من الاخذ بالأسباب  
بقوله تعالى وما امروا الا لعبادة الله مخلصين له الدين ومثل وجهه بيا العقل والبلغ اذ لا يخلو  
بدونهما والاسلام لانه شرط للصحة العبادا وكذا وحرية ليحقق التملك لان التفرق لا يملك  
فتملكه وسببه اي سبب وجوبه الملك التام بان لا يكون يدا فقط كما في مال المكاتب فانه ملك  
المولى حقيقة وقد تقررت في كتب الاصول ان سبب وجوبه الملك المذكور وان عده في الكفر  
شرطا لوجوبه انصافا اعتبر النصا لانه يعلم قدر السبب به فخرج عن الدين المراد به دين  
له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ويمنع دين الذكوة حال بقاء  
النصا وكذا بعد الاستعلاء لان الامام يطالب به في الاموال الظاهرة وينوابة في الاموال الباطنة  
وهم المتفكر فان الامام كائنا خذنا الى زمن عثمان وهو فوضها الى اربابها في الاموال  
الباطنة قطعا لطمع الظلمة فيها فكان ذلك توكيدا من لاربابها ولا فرق من ان يكون الدين  
بطلبه الاصل او الكفارة ذكره الزيلعي وغيره وقد فهم صدر الشريعة الذكوة الى الله  
والكفارة وهو مخالف لما للمدعية وغيره فانه سهل من الفسخ الاول ومن الحاجة الاصلية كذا في نحوها

ان كان  
سكنى او لم

ونحوها وسياتي نأيم ولو تقدير النماء اما حقيقة يكون بالنماء والتسليم والتجارة او تقدير  
يكون بالتملك من الاستثناء بان يكون في يده او يدنايه فاذا فقد لم تجب الذكوة فلا تجب تفرغ على  
قوله الملك التام على مكاتب لانه ليس بمالك من كل وجه بل يدا فقط ومعديون للعبد تفرغ  
على قوله فخرج من الدين بقدر دينه متعلق بقوله فلا تجب فانه اذا كان اربعا له درهم  
وعليه دين كذلك لا تجب عليه الذكوة ولو كان دينه مائتين تجب ذكوة مائتين ولا في ذلك  
تفرغ على قوله والحاجة الاصلية ونحوها كشياب لبدن وانما المنزلة ووجوب الركوب  
وعبيد الخدمة وكتب العلم لاهله وآلات المحترفين والواصل من مال الفقير تفرغ  
قوله نأيم ولو تقدير او الضم الى حال تعدد الوصول اليه مع قيام الملك كالتبني ومفقود ومفقود  
اذا لم يكن عليه دينه ومال ساقط في البحر ومعدون في مغارة شمس مكانه ومال اقله  
مصاردة وودوعة شمس المودع وهو ليس من مخابراته ودينه لم يكن عليه دينه ثم صارت  
له بعد سنين بان اقر عند الناس فانه اذا وصل اليه بعد سنين لا تجب ذكوة للسنين الماضية  
لانتفاء النماء ولو تقدير بخلاف ما على مقرر ولو كان مقبضا اذ يمكن الوصول اليه ابتداء او بطلان  
التحصي او مفقدا اي محكوما بانه لا على جاحد عليه دينه او عليه قاض فان هذه الاموال  
اذا وصلت الى مالكها تجب ذكوة السنين الماضية ولا تجب ايضا في دور لا للسكنى تفرغ ايضا  
على قوله نأيم ولو تقدير ونحوها كشياب لا يملك اثاث لا تتصل واداب لا تتركب وعبيد  
لا تستخدم وكتب العلم لغير اهله ونحو ذلك ولم ينو التجارة لانتفاء النماء التقدير قال  
في الهداية وعلى هذا كتب العلم لاهله وقال في النهاية الاهل مائة غير مفيدة لما انه ان لم  
يكن من اهله وليست له التجارة لا تجب فيها الذكوة ايضا وان كثرت لعدم النماء النما  
بغير ذكوة الاهل في حق مصرف الذكوة فانه اذا كانت له كتب في مائتي درهم وهو  
محتاج اليها للتدريس وغيره يجوز صرف الذكوة اليه واما اذا لم يخرج اليها وهي مائة مائتي  
درهم لا يجوز صرف الذكوة اليه وكذلك آلات المحترفين وسبب وجوب ادائها في المطالبات

يجوز ذكوة المتجارب

الضار بالمسرح  
ديندة وعالم مد فوزه  
مكاه او نولش اول  
ونسيه مع سنه  
كله احمر



يعني قوله تعالى انما الزكاة وهو عقيب حلال الطول عند من يقول ان وجوبه فورى وفي آخر  
 القول عند من يقول انه غير فورى وبيان ما شرطه او شرط وجوبه انما هو ان الطول اى حولا الطول  
 بتمتية المال كالدراهم والدينار او السواك او نية التجارة اذا يوجد هذه الاشياء لم يتوجه الخطا  
 فلا ياتى بالتزك وشروط ادائها اى كونها مؤداة نية لانها عبادة فلا يتجرب ببلانية مقارنته لى  
 لا داء بالمعنى المصدري او مقارنته لغيره لما وجب فانه اذا غفل من النية قدر الواجب  
 نائيا للزكاة وتصدق الى الفقير بلا نية سقط ذكره او تصدق كله عطف على نية فانه اذا  
 تصدق بملكه دخل الجواز الواجب فيه فلا حاجة الى التعيين استحسانا وان تصدق ببعضه  
 سقط ذكره عند محمد وعند ابى يوسف لا داء وجوبها فتقبل عمرى ان يجزى على الزاوى لان جميع عمر  
 وقت الاداء ولهذا لا يضمن بهلك النصاب بعد التفريط وقبل فورى اى واجبه على الفور  
 لانه مقتضى الامر قول الكفرى فانه قال ياتى بتأخير الزكاة بعد التمكن وروى عن محمد بن ابي الزكاة  
 من غير عذر لم تقبل شراة لا يفي لتجارة ما اشتراه لها فتوى خدمته ثم لا يصير للتجارة وان شرا  
 لها مادام لم يبعه مثل اشترى امه للتجارة فتوا بالخدمة بطلت الزكاة لاتصال النية بالاسك  
 للاستخدام وان تولى التجارة بعده لم يكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة ان كان دراهم او دنانير  
 لعدم اتصال النية بالعمل لانه لم يجر فلم يعتبر بنية ولهذا يصير المسافر مقبلا بجزء النية ولا يكون  
 المقيم مسافرا بالآباء سفر ما ورثه لا يكون للتجارة بالنية لان النية لم تنصل بالعمل لان المؤداة  
 يصير ملكا للوارث جزاء بلا صفة ولهذا يبرأ الجنتين وان لم يتصور منه العمل حتى يتصرف فيه  
 لا قدر ان النية بالعمل الا الذهب والفضة كذا في غاية البيان وما ملكه بغيره او وصية او نكاح  
 او خلع او صلح من قود كان لها اى للتجارة بالنية لا قدر انما يعمل هو قبول العقد عند العقد او يوفى  
 واجبه عند فلا يصير للتجارة لانه لم تقارن عملها وقيل اختلاف على العكس لاذكرة في اللالى  
 والجواب هو العمل والياقوت والزمرد واما كذا في الكفاي الا ان يكون للتجارة كذا في النكاح  
 فانية **باب صدقة السيد** جمع سائمة هي المكنتة بالرسول بالكره الكراهة واما بالغنى فتصدق اكثر

فمن اشترى للتجارة  
 فلو كان له مال للتجارة فله ان يبيعها  
 ويبيعها بغير ان يبيعها  
 فلو كان له مال للتجارة فله ان يبيعها  
 ويبيعها بغير ان يبيعها

في اكثر السنة حتى لو غلبها نصف الطول لا يكون سائمة فلا تجب فيها الزكاة نصاب الا ان  
 وفي كل خمس الى خمس وعشرين تحت جمع تحت وهو المتداول بين العربى واليه ذوات النعمان  
 منسوب الى تحت نضر او دراب جمع عربى شاة عليه انقفت الاثار واشتهرت كتب رسول الله  
 صلعم وما بين النصابين موقوفه الحكم في سائر النصب لانية وفيها اى في خمس وعشرين بنت  
 هى التي طعنت في الثانية سميت به لان اما تكون مختصة اى خاصة باخرى عادة وفي ست  
 وثلاثين بنت لبون هى التي طعنت في الثالثة سميت به لان اما تكون اخرى وتكون بنت لبون  
 وست واربعين حققة هى التي طعنت في الرابعة سميت به لانهما حق لهما الطول او الكو والفراب  
 وفي احدى وستين جدنة وهى التي طعنت في الخامسة سميت به لمعنى في ثلثها يتفرق اربا الابل  
 وست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حققتان الى مائة وتسعين ثم تتألف الفرية  
 وفي كل خمسة باحققتين وفي مائة وتسع اربعين بنت خفاف وحققتان وفي مائة وتسع ثلاث  
 حققتان ثم تتألف الفرية ففي كل خمسة ثلاث حققتان وفي خمس وتسعين بنت خفاف  
 وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حققتان الى مائتين ثم تتألف  
 الفرية ابتداء كما في الخمسين التي بعد المائة والخصم حتى تجب في كل خمسين حققة فبذلك  
 احراز عن الاستيفاء الاول اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا اربع حققتان لعدم نصابها لانه  
 لما زاد خمس وشدن على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت خفاف  
 مع الحققتين فلما زاد عليها خمس فصارت مائة وخمسين وجب ثلاث حققتان ونصاب البقرة والى موسى  
 فجمع بينهما لان حكمهما واحد حتى قالوا ان البقرة ينزل ولها ثلثون وليس فيما دونها صدقة وبقية  
 شبع وهو ما تم عليه الطول او شبعه هى اشارة الى اربعين مائة وهو ما تم عليه الحد لان  
 او مائة هى وما بين النصابين موقوفه في الزايد على الاربعين لا يكون عفو ابل بحسب  
 ففي الواحدة الزايدة ربع عشر مائة والثلثين نصف عشر مائة وهذه رواية الاصل لان العفو  
 ثبت نصابا بخلاف القياس ولا نقض هنا وفيها ضعف ما في ثلثين اى في ستين تبعها ثم في كل ثلثين

في كل خمس الى خمس وعشرين تحت جمع تحت وهو المتداول بين العربى واليه ذوات النعمان  
 منسوب الى تحت نضر او دراب جمع عربى شاة عليه انقفت الاثار واشتهرت كتب رسول الله  
 صلعم وما بين النصابين موقوفه الحكم في سائر النصب لانية وفيها اى في خمس وعشرين بنت  
 هى التي طعنت في الثانية سميت به لان اما تكون مختصة اى خاصة باخرى عادة وفي ست  
 وثلاثين بنت لبون هى التي طعنت في الثالثة سميت به لان اما تكون اخرى وتكون بنت لبون  
 وست واربعين حققة هى التي طعنت في الرابعة سميت به لانهما حق لهما الطول او الكو والفراب  
 وفي احدى وستين جدنة وهى التي طعنت في الخامسة سميت به لمعنى في ثلثها يتفرق اربا الابل  
 وست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حققتان الى مائة وتسعين ثم تتألف الفرية  
 وفي كل خمسة باحققتين وفي مائة وتسع اربعين بنت خفاف وحققتان وفي مائة وتسع ثلاث  
 حققتان ثم تتألف الفرية ففي كل خمسة ثلاث حققتان وفي خمس وتسعين بنت خفاف  
 وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حققتان الى مائتين ثم تتألف  
 الفرية ابتداء كما في الخمسين التي بعد المائة والخصم حتى تجب في كل خمسين حققة فبذلك  
 احراز عن الاستيفاء الاول اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا اربع حققتان لعدم نصابها لانه  
 لما زاد خمس وشدن على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت خفاف  
 مع الحققتين فلما زاد عليها خمس فصارت مائة وخمسين وجب ثلاث حققتان ونصاب البقرة والى موسى  
 فجمع بينهما لان حكمهما واحد حتى قالوا ان البقرة ينزل ولها ثلثون وليس فيما دونها صدقة وبقية  
 شبع وهو ما تم عليه الطول او شبعه هى اشارة الى اربعين مائة وهو ما تم عليه الحد لان  
 او مائة هى وما بين النصابين موقوفه في الزايد على الاربعين لا يكون عفو ابل بحسب  
 ففي الواحدة الزايدة ربع عشر مائة والثلثين نصف عشر مائة وهذه رواية الاصل لان العفو  
 ثبت نصابا بخلاف القياس ولا نقض هنا وفيها ضعف ما في ثلثين اى في ستين تبعها ثم في كل ثلثين

في كل خمس الى خمس وعشرين تحت جمع تحت وهو المتداول بين العربى واليه ذوات النعمان  
 منسوب الى تحت نضر او دراب جمع عربى شاة عليه انقفت الاثار واشتهرت كتب رسول الله  
 صلعم وما بين النصابين موقوفه الحكم في سائر النصب لانية وفيها اى في خمس وعشرين بنت  
 هى التي طعنت في الثانية سميت به لان اما تكون مختصة اى خاصة باخرى عادة وفي ست  
 وثلاثين بنت لبون هى التي طعنت في الثالثة سميت به لان اما تكون اخرى وتكون بنت لبون  
 وست واربعين حققة هى التي طعنت في الرابعة سميت به لانهما حق لهما الطول او الكو والفراب  
 وفي احدى وستين جدنة وهى التي طعنت في الخامسة سميت به لمعنى في ثلثها يتفرق اربا الابل  
 وست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حققتان الى مائة وتسعين ثم تتألف الفرية  
 وفي كل خمسة باحققتين وفي مائة وتسع اربعين بنت خفاف وحققتان وفي مائة وتسع ثلاث  
 حققتان ثم تتألف الفرية ففي كل خمسة ثلاث حققتان وفي خمس وتسعين بنت خفاف  
 وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حققتان الى مائتين ثم تتألف  
 الفرية ابتداء كما في الخمسين التي بعد المائة والخصم حتى تجب في كل خمسين حققة فبذلك  
 احراز عن الاستيفاء الاول اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا اربع حققتان لعدم نصابها لانه  
 لما زاد خمس وشدن على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت خفاف  
 مع الحققتين فلما زاد عليها خمس فصارت مائة وخمسين وجب ثلاث حققتان ونصاب البقرة والى موسى  
 فجمع بينهما لان حكمهما واحد حتى قالوا ان البقرة ينزل ولها ثلثون وليس فيما دونها صدقة وبقية  
 شبع وهو ما تم عليه الطول او شبعه هى اشارة الى اربعين مائة وهو ما تم عليه الحد لان  
 او مائة هى وما بين النصابين موقوفه في الزايد على الاربعين لا يكون عفو ابل بحسب  
 ففي الواحدة الزايدة ربع عشر مائة والثلثين نصف عشر مائة وهذه رواية الاصل لان العفو  
 ثبت نصابا بخلاف القياس ولا نقض هنا وفيها ضعف ما في ثلثين اى في ستين تبعها ثم في كل ثلثين







والواجب على حاله وعنده ودر سقط بقدره وهلاكه الى انصباب بعد طول السقط  
 الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الملاك الى العفو اولاً فان لم يتجاوز الملاك  
 العفو فالواجب على حاله كما اذا ملك بعد طول عشرون من ستين شاة او واحد من  
 ست من الابل حيث يبقى وجوب شاة ثم الى انصباب يليه يعني ان جاوز الملاك العفو  
 الى انصباب يليه كما اذا ملك خمسة عشر من اربعين بغيره فالاربعة تصرف الى العفو ثم  
 الى انصباب الذي يليه وهو ما بين خمسة وعشرين الى ستين وثلاثين حتى يجزى بنت مخاض ولا  
 نقول الملاك يصرف الى انصباب العفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد  
 ملك خمسة عشر من اربعين وبقي خمسة وعشرون فيجب نصفه ومن بنت لبون ولا نقول  
 ايضاً ان الملاك الذي جاوز العفو يصرف الى مجموع النصب حتى نقول يصرف اربعة الى  
 العفو ثم يصرف احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت  
 لبون وقد ملك احد عشر وبقي خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبون ثم الى ان يتبقى كما  
 لو ملك من اربعين بغيره عشرون فاربعة تصرف الى العفو واحد عشر الى انصباب يلي العفو  
 خمسة الى انصباب يلي هذا النصب حتى يبقى اربع سنياه وقس عليه اذا ملك خمسة وعشرون  
 او خمسة وثلاثون اخذ البغاة ذكوة السوايم والعشر والطراج يعاد غير طراج ان لم يفر  
 في حقه فان ولاية اخذ الطراج للامام وكذا اخذ الذكوة في الاموال الظاهرة وهي عشر  
 الخارج وذكوة السوايم اموال التجارة ما دامت تحت حماية العاشر فان اخذ البغاة  
 او سلاطين زماننا طراج فلا اعادة على المالك لان مصرف طراج المقاتلة وهم منهم  
 لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الذكوات المذكورة فان صرفها الى مصارفه الا ان  
 ذكرنا فلا اعادة عليهم ولا فعليهم الا اعادة الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى  
 غضب سلطان ماله وخطب بماله صار ملكاً له حتى وجب عليه الذكوة وورث عنه  
 كذا في الثاني تجل في نصاب السنين او النصب جاز وقد عرفت ان سبب وجوب

قوله في سبعة

وجوب الذكوة المال الثاني والخلاف شرط لوجوب الاداء وقد تقرر في الاصول ان  
 السبب اذا وجد مع الاداء وان لم يجب فاذا وجد النصب مع الاداء قبل طول  
 فاذا كان له نصاب واحد كما في درهم مثلاً فادى لستين جاز حتى اذا ملك في كل منها  
 نصاباً اجزاء ما دى من قبل وكذا اذا كان له نصاب واحد فادى لنصب جاز حتى اذا  
 ملك النصب اشياء الخول فبعد ما تم طول اجزائه ما دى لا يقسم مقرطاً غير مختلف اي  
 ان قصر من عليه الذكوة في الاداء حتى يملك النصاب سقط عنه الذكوة ولا يقسم قدره وقال  
 ان حتى لا يسقط ويقسم ولو استملك يقسم لان النصب صار في حق الواجب حقاً للنصب  
 اطلق نصاً المستملك متعبداً فيقسم **باب الذكوة المال** المراد بالمال غير السوايم  
 واللام فيه اشارة الى المذكور في قوله ثم ما توارى عشر اموالكم فان المراد به غير السائمة اذ  
 ذكوة الثابتة غير معدة بربع العشر فنصاب الذهب عشرون مثقالاً والفضة مائة دينار  
 وزن سبعة اي يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال عشرون قيراطاً  
 والدرهم اربعة عشر قيراطاً والقيصر خمس شعيرات اعلم ان الدراهم قد كانت على عهد عمر  
 مختلفة فثمة عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على  
 خمسة مثاقيل فاخذ عمر من كل نوع ثلثاً كيلاً تظهر خصوصية في الاخذ وان عطا  
 وثلث عشرة ثلثة وثلث ستة اثنان وثلث خمسة درهم وثلثان فبالسبعة  
 وان ثلث فاصبح المجموع فيكون احداً وعشرين فثلث المجموع سبعة ولهذا سمي الدرهم  
 وزن سبعة وفي مضروب كل خير مبتدأ هو قوله الا في ربع عشر ومعموله ولو قلنا وهو ما يخرج  
 به من الذهب والفضة مطلقاً السوايم كان مباح الاستعمال اذ لا سندات في لا  
 اذ لم يجب في حق النفس وخاتم الفضة للرجال لانه مباح الاستعمال فاشبهه ثياب البذلة ولما  
 ما روى انه قال لا يبرأ من ايديها سوار ان من ذهب التوريات ذكوة قال الثناء  
 لا فقال ثم اذ ذكوة وبشره وعرض تجارة قيمته مجموع ما بعده صفة عرض فهو ملكون

قوله في سبعة

قوله في سبعة  
 قوله في سبعة







الآتي أم ولد له أي جارية يقول هي أم ولد له فيصدق لأن كونه حرة لا ينافي في الاستلام  
 وإقراره بسبب في يده صحيح فكذا باقية الولد يؤخذ منها ربع العشر ومن الذي نصفه  
 والربع العشر هكذا أمر عمره شعبة أن يبلغ ماله نصيبا ولم يعلم قدر ما أخذوا أي أهل  
 الحرب منها وان علم أخذ مثله لو كان ما أخذوا منها بعضا وان لم يبلغه أي ماله نصيبا لا  
 يؤخذ منه شيء وإن أقر بباقي النصيب في بيته لأن الواجب فيها في يده ولا يؤخذ شيء منه  
 أي يخرج أن لم يأخذوا شيئا منها لبعده ولأننا أحققنا منهم بالمكاتب عشر أي أخذ من الحرب العشر  
 في تاج المصادر العشر عشر سبعة عشر ثم قبل الطول أن لم يدخل داره لم يعشر لأن الأخذ  
 في كل مرة استصال للمال وحق الأخذ تطفئ العشر ثانيا أن جاء من داره لأنه رجع بأمان جديد  
 وأيضا الأخذ بعد لا يفيض إلى استصال بعشر أي يؤخذ العشر من قيمته لا بالقيمة إذا أمروا بها  
 لأن القيمة في ذوات القيمة لها حكم العين والخمس يبرئ منها بخلاف ذوات الأمثال التي منها ولا  
 بضاعة وهي مال مع تاجر يكون ربحه لغيره وإنما لم يعشر لأنه ليس بنصيب عن المالك في دار الذكوة  
 ومضاربة أي إذا أمر المضارب بالمكاتب لم يعشر لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه وكسب مأذون  
 مديون أو ليس معه مولاه أي مربي مأذون فلو كان مديونا لا يؤخذ منه شيء والآ  
 فكسبه لمولاه فلو معه يؤخذ منه والآ فلا وفيه أن عشر الخارج يعني إذا أمر على عشر البعثة  
 فيعشر وفيه ثم على عشر العدل يؤخذ منه ثانيا لأن التفسير منه حيث مربيهم بخلاف ما إذا  
 غلبوا على بلاد فخذوا الذكوة وغيره حيث لا تؤخذ منهم ثانيا إذا ظهر عليهم الإمام لأن  
 التفسير من الإمام هو مال تحت الأرض مطلقا أي سواء كان خلقه أو  
 بدفن العباد والمعدن خلق والكنز مدفون خمس معدن نقد وهو الذهب والفضة وحديد  
 وخمسة كالتصغير والخمس وهو ما في أرض خراج أو عشر وسياق بيانها وباقية لما ذكرنا في الأرض  
 أن ملكك والآي أن لم تملك فليؤجر ولا شيء فيه أي المعدن أن وجد في داره في أرضه أو  
 والآي ياقوت وزمرد وغيره ونحوه وجد في جبل لقوله لم لا خمس في الجبل والذهب لا يجب في جميع الجواهر

ط  
في الكثرة العشرة

الجواهر والفصوص من الحجارة الآي يكون دفين الجاهلية فغيره ليس إذا لا يشترط في الكثرة  
 والآي كونه غنمة كذا قال الزمعي ولو لم يكن دفين ولا يجمع عليه يستخرج من الجرح في الذهب  
 والفضة بان كان كثر في قعر البحر كثر فيه سبعة السلام كما كتب عليه كلمة الشهادة كاللغة  
 وسبب حكمها في موضعها وما فيه سبعة الكفر كما نقوش عليه الصنم خمس وباقية لما ذكرنا في الفقه فان  
 كان حيا أخذوا والآي فوارثه لو حيا والآي فبست المال أن ملكك أي أرضه والآي وان لم تملك  
 كالمفارقة الجبال فلو وجد حرا كان أو عبدا مسلما أو غيرا أو كبر أو غنيا أو فقيرا إلا أنهم  
 من أهل الغنمة غير الحرب المستأمن فان لم يوجد إذا كان حربيا مستأمن استرد منه ما  
 أخذ الآي أو عمل في المفارقة من الإمام على شرط فله المشروط وان خلا عنها أي العتقة  
 قبل بعثه جاهليا لأن الكثرة غالبا من الكفرة وقيل في زماننا هو كاللغة أو قد طال عهد  
 الإسلام رجل دخل دار الحرب ووجد ركنا في حجرة دار الحرب فله ولا خمس سواء دخل بأمان  
 أو لا وإنما كان له السبق يده على مال مباح وإنما لم يجب الخمس لأنه أخذه متلفضا غير  
 جاهر ولو دخل جماعة ممنعون أي لهم منعة وظفر وأعلى كنوزهم خمس وان وجدوا أي  
 أنه كان مستأمن في أرض مملوكة لأهل الحرب رده إلى مالكها حذرا عن القدرة والظلمة  
 واللم بيرة وأخرجهم منها إلى دار السلام ملكه ملكا في طيب كالمملوك بشر أو فاسد أو وجد الركان  
 في أرض المملوكة من دار الحرب غيره أي غير مستأمن لم يرد ولا خمس لأنه أخذه متلفضا  
 كذا في غاية البيان وجد متاعهم في أرضا غير مملوكة خمس وباقية للواجد قال في الباقية وان  
 وجد ركنا متاعهم في أرض منها لم تملك خمس وباقية للواجد الظاهر أن مراده نقل متاعه  
 وكرت في الهداية في آخر الباب بقوله متاع وجد ركنا فلو كان في وجهه وفيه خمس  
 أي لكن عبارة لاسعد ذلك لأن الظاهر أن لفظ وجد على صيغة المبني للمفعول وهو  
 راجع إلى المستأمن بدليل السباق والبيان في تفسيره راجع إلى دار الحرب فالمعنى  
 أن وجد المستأمن ركنا متاعهم في أرض من دار الحرب غير مملوكة خمس وباقية للواجد

في حيزه







والا زوجة زوجها لا يشترط في المنافع عادة وملكوك المهر في اى مدبره ومكاتبه وام قوله  
 وبعد استحق المذكر بعضه لانه بمنزلة مكاتبه وبعد استحق الشريك المعسر حصته يعني اذا كان  
 العبد بين اثنين فاستحق احدهما وهو مفضل نصيبه لم يخرج للشريك الاخر دفع ذكوة اليه لانه  
 يسقى له نصيبا مكاتبه وقال لا يجوز لانه مديون عندهما قال في الهداية ولا الى عبد قد استحق  
 بعضه عند ابى حنيفة لانه بمنزلة المكاتب عنده وقال لا يدفع اليه لانه مديون واستحق  
 شراعه على ان قوله قد استحق بعضه لا يجوز ان يكون مبنيا للفاعل ويرجع ضميره  
 الى المذكر لانه لا يناسب قوله وقال لا يدفع اليه لانه مديون عندهما فان العبد  
 اذا كان كله له فاستحق بعضه كان كله حرا بدين بل يجب ان يكون على البتة والمفعول  
 ويصور المسئلة في عبيد بين اثنين استحق احدهما نصيبه وهو مفضل حتى يتأتى هذا القول  
 وما كان كون استحق مبنيا للفاعل صح في نفسه وان لم يصح التعليل وكان دلالة قوله  
 قد استحق بعضه على الصورة المذكورة في غاية الخفاء وكما لا يخفى فذكرت المسئلة الاولى  
 في المتن ودليلا لها في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية بعبارة تدل على المذكورة  
 ودليلا لها مثل المذكور في الهداية وغني ومملوك لان الملك واقع لمولاه وطفله لانه بعد  
 غني بمال ابيه بخلاف الكبير وان كان نفقة عليه كذا امراته لانها كانت فقيرة لا قوة  
 غنيته يسار الزوج وبقدرة نفقة لا نفقة وسرة وبني عايش وهو آل على وجاسر وجعفر  
 وعقيل واطارث بن عبد المطلب لقوله صلعم يا بني عايش ان الله كآثرتم عليكم غسالة اهل  
 الناس وادساختم ومواليهم اى عتق بنى عايش لما تفرقوا من موالى القوم منهم وان جاز  
 انطواعات من الصدقة والاوليات لهم اى بنى عايش ومواليهم لان قضاء العلة الله  
 في الذكوة فيهما ولادى لقوله عليه السلام معا ذرنا خذنا من اغنيائهم وردنا الى فقرائهم  
 يعني المشكين وان عايش اى صدقة غير الذكوة له اى للذمي وكذا العشرة الخراج لا يجوز  
 له دفعه اى يظن انه مفضل فظن كونه غنيا ومكاتبه لانه مفضل الى عبد لم يخرج

لم يخرج عن ملكه والتعليق من ذلك في كسب كاتبة حتى فلتتم التملك ولو ظهر غناؤه او كثر  
 اذ انه ابوه او ابنه او عايش لا يعيد لان الوقوف على هذا الاشياء بالاجتهاد لا القطع فمبنى  
 الامر على ما يقع عنده كما اذا اشتبهت عليه القيد او ابر بالعادة لكان محضه غنيا ايضا  
 فلا فائدة فيه وقوله دفع بخر اشارة الى انها اذا دفع بلا عتق واخطا لا يجزيه ذكره الا  
 اى جاز اعطاه ما في درهم فضا عدا مع الكراهة لان الاداء يلاقي الفقر لان الذكوة التامة  
 بالتمليك والمدفوع اليه في حال التملك فقيرة وانما يصير غنيا بعد تمام التملك فتتأخر الغنى  
 عن التملك ضرورة لكنه يكره لقرب الغنى منه كمن صلى وبقره نجاسة ونقلها الى بلد آخر  
 لان فيه تقويت حق الجوار غير قريب واحوج يعني لا يكره اذا نقلها الى قريبه او الى  
 قومهم اخرج في اهل بلده لما فيه من الصلابة او زيادة دفع الحاجة ولو نقل الى غيرهم جاز  
 وان كره لان المصنف مطلق الفقراء وتذب دفع صدقة مخفية عن سواك يوم ولا يسأل  
 من قوله قوت يومهم **باب الفطرة** اى صدقة الفطر تجب على حر مسلم ولو صغيرا  
 له نصاب الذكوة فاضلا عن حاجته الاصلية وان لم يكن وقد مر بيانه وبه اى بهذا النصاب  
 يحرم الصدقة وقد سبق لنفسي لقوله تجب وطفله الفقير فلا تجب عليه لولده الكبير  
 وطفله الغني بل من ماله ومملوكه الخادم احقران عن عبيده اما المتجارة فانها لا تجب  
 عليه لهم ولو كان مديرا او ام ولد او كافرا لا لزوجة عطف على نفسه وعبيده الابن الا  
 بعد عوده اى اذا كان العبد ابقا وقت الفطر لا يجب الاداء مادام ابقا فاذا عاد وميت  
 لم يقضى ولا لمكاتبه لعدم الولاية ولا تجب عليه اى المكاتب لنفسه لانه ماني يوح  
 لمولاه والا لمملوك مشترك بين اثنين على احدهما فصور الولاية والموتة في حق كل منهما  
 وكذا العبيد بين الاثنين عند ابى حنيفة ربح وان بيع المملوك المشترك بين الاثنين بخيار  
 احدهما معناه اذا مضى يوم الفطر والخيار باق ففعل من يصير له لان الملك موقوف فانه  
 لو رجع يرد الى قديم ملكه اى بيع ولو اجز بيبث ملكه للمشتري من وقت العقد فهو حلف

منه كذا

وان لم يمت



ما يستحق عليه من شيء متعلق بقوله يجب او ذبيحة او سوية اشارة الى ان المراد بالذبيحة  
والسوية ما يتخذ من البهائم ذبيحة او ذبيحة شعيرة او ذبيحة نصف صاع فاعل يجب من  
او شعيرة صاع مما اى من صاع ربع الفاء اربعين درهما فانه الصاع المعبر من في وهو الماشي  
او عدس انما قدر بها القلعة المتفاوت بين حبها بطنها وصورها وتخلخلها واكثرها بطنها  
غيرهما من الطيور فان التفاوت فيها في غاية الكثرة بطلان في الفطر متعلق يجب  
فمن مات قبل اى قبل طلوع في الفطر او قبل بعهده او اسلم لا يجب عليه لا نقاء السبيل  
الى كل منها وصح اداء الفطرة لو قدم الاداء على وقت الوجوب لانه ادى بعد تقرر السبيل وهو  
راي كونه ويلي عليه فالتجمل في الذكوة ولا فرق بين مدة ومدة او اخر من وقته ولم  
يسقط فطرية اذ اجابها لا وجه القرية فيها معقول وهو سدر خلة المحتاج فلا يتقرر وقت الاداء  
فيها بخلاف الاضحية فان القرية فيها اراية الدم وهي لم تعقل قرية فيقص على مورد النص  
وتدب بجديها والمراد اداؤها قبل الخروج الى المصلى لقوله ثم انتم منهم من المسئلة في ذلك  
اليوم فانه يدل بشارته على ان الاولى اداؤها قبل الخروج الى المصلى يستغنى الفقير عن  
السؤال ويحضر فاق البالي من نفقة الاهل والعيال ووجب دفع كل شخص فطرته الى  
فقر واحد حتى لو فرقة الى فقيرين لم يكره لان المنصوص عليه الاعتناء لما لا يستغنى بما  
دون ذلك وقيل القائل الكد حتى جاز دفعها الى فقيرين لكن الاولى هو الاول فيوزع  
ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى **كتاب الصوم** عقب الذكوة  
بالصوم اقتداء بالحديث قال عيسى بن الاسلام على خمس شهادات ان لا اله الا الله وان قد  
رسول الله واقام الصلوة وابتداء الذكوة وصوم رمضان هو لغة الامساك وشرا فانه  
لا اكل والشرب والجماع من الصبح الى المغرب لم يقله نهارا كما قال بعضهم لانه قد يطلق  
ايضا على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كما قال في صلوة الشهر اربعين اية فانه لا عمل  
بالنسيات من اهلها احترار عن الحايض والنفساء والكافر وهو اما فرض وهو نوافل

المصلي

نوعان معينين كصوم رمضان اداء وقضاء وفرضية ثابتة بالكتاب والسنة والاولى  
وغير معين نحو الكفارات اى كفارة اليمين والظهار والقتل وجزا القصد وقية الاجام  
في الاحرام كما سألني ان شاء الله تعالى واجب كالمند والمعين والمطلق وانما نقلت في ذكر  
في الهداية ان صوم رمضان فرضية كقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضية انعقد  
الاجماع ولما ذكرنا جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى  
بعد الله اذ احاديث فاقيل فوجب ان يكون المنذور ايضا فرضا لثبوته بالكتاب  
اجيب بان الكتاب عام خص منه عا ليس من جنسه واجب كعبادة المريض وتجديده  
عند كل صلوة ونحو ذلك واعتبر على صدر الشريعة بان المنذور اذا كان من العبارة  
المقصودة كالصلوة والصوم واجب ونحو ذلك فلزم ثابته بالاجماع فيكون مطلقا لثبوته  
وان كان سندا لاجماع ظنيها وهو العام المخصوص فينبغي ان يكون فرضا لقول الجواب انه ان  
المراد بالفرض بهما الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية و  
الفرضية بهذا المعنى لا يثبت بطلان الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر  
كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في المنذور نقل الاجماع على فرضية بالتواتر بقي في مرتبة الوجوه  
فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة او الاحاد يفيد الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى  
كما في الحديث على ما تقرر في كتب الاصول صوم رمضان والنذر المعين والنقل بنية من  
مقتضى الى الضحية الكبرى لا عند فانه النهار الشرعي من الصبح الى الغروب والضحية الكبرى  
مستشفة فوجب ان توجد بنية قبلها لتكون موجودة في اكثر النهار فتوجد في كل حكم وهذا  
هو الاصح لا ما قيل في التردا لانه مستشفة نهارا بمنزلة طلوع الشمس الى غروبها وصح  
بطلان اى النية وبنيته النقل وبخطا الوصف في اداء رمضان لما تقرر في الاصول ان  
الوقت متعين لصوم رمضان والاطلاق في المتعين تعيين والخطا في الوصف كما يطلع  
في اصل النية فكان في حكم المطلق نظيرة المتوحد في الدار فانه اذا نودي سار جهلا

الاذا



او بسم غير اسمه بواجب ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا يتغير في وقته الا اذا وقع النية  
 من غير نية او من غير حيث يحتاج الى التعيين ولا يقع من رمضان بل يقع مما نوى  
 لعدم التعيين في الوقت بالنظر اليها والنذر المعتبر يقع من واجب نوايه مطلقا الى  
 وانذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا او يقع من ذلك الواجب سواء كان مسافرا  
 او مقبلا صحيا او مريضا بشرط البقاء وهو قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة  
 التيست من البيوت والمواد البنية من الليل والتعيين اذ ليس لها وقت معين  
 فلا بد من التعيين من الابتداء ولا يصام يوم الشك الا تطوعا وهو آخر يوم من شعبان  
 اجتمعت ان يكون اول يوم من رمضان وانما كره غير التطوع لما روى صاحب السنن  
 ابن عباس رضي الله عنهما قال التقى في الشهر بصوم يوم ولا يمين الا ان يكون بشي يصومه حكم  
 الحديث قال الربيعي ومباروه صاحب الهداية من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم  
 ومن قوله لا يصام اليوم الذي شك فيه الا تطوعا الا اصله وكره فيه الواجب لما روينا ويقع  
 عنه في الاصح وقيل يقع تطوعا لان غيره منهي عنه فلا يتأدى بنية الواجب فان صام تطوعا  
 او واجبا وظهر رمضان بنية فيها اي التطوع والواجب يقعان منه اي رمضان والاول ان  
 لم يظهر فيما نوى اي يقع مما نوى من التطوع والواجب ونسب النفل وافق معتاده  
 بان يعتاد صيام يوم الجمعة او الاثنين او الاثنين فوافقه يوم الشك وكذا اذا صام شعبان  
 كله او نصفه الاخير او عشرة من آخره او ثلثه منه ويصوم فيه الحوائص كالمفقي والقاضي اذا  
 بالاحتياط ويقتصر عليهم بعد الزوال نفي التهمة ارتكاب التهمة لا صوم ان نوى ان يصام ان  
 كان الغد من رمضان والا فلا لعدم الجرم في العزم فلم يوجد النية كذا ان نوى ان لم يجد  
 عداء فانما صام والا فطره كره ان قال انما صام ان كان الغد من رمضان والا فطره  
 واجبه آخر كرهه وبين امرين مكره وبين نية الغرض ونية الواجب آخره قال انما صام ان  
 الغد من رمضان والا فطره نفل وانما كرهه لانه ثاب للفرق من وجه فان ظهر رمضان فغدا هو

منه

انما حصل بينهم وبين الغد ان كان من يوم  
 صوم يوم الشك فغدا هو الغد وان كان  
 من الغد والنية ان يصوم يوم  
 من الغد ويصوم ذلك اليوم ولا  
 يحط بانه ان كان من رمضان  
 فعلى رمضان لا اقل

انما

لوجوده مطلق النية والا فنفل فبها اي الواجب والنفل اما في الاول فلامنه من دون النية  
 الاخر فلا يقع عنه ففي مطلق النية فيقع عن النفل اما في الثاني فله وجود مطلق النية ايضا  
 مضمون عليه بالقضاء لعدم الشروع في النفل قضاء بل سقطا للواجب من وقته لا يبطل النية  
 فتم ان شاء الله يعني اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله من شهر الحجة الحرام الى ان  
 يجوز كذا في الخلاصة رأى بطلان رمضان او بطلان فطر وحده ورد قوله اي رده الحاكم  
 لانفاذه صام في الاول والاخر اما الاول فله حكم صوم مواليه وافته وافته وافته و  
 قد رآه ظاهره واما الثاني فلاحتميا فيه ان يصوم ولا يفطر الا مع التمس لقوله صومكم  
 يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون وان افطر في الوقتين قضى فقط فلا كفارة لان  
 القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تسمية الخط فادركت شهادته وهذه الكفارة تذكروا  
 بالنية فانه ولو افطر قبل رد القاضي شهادته اختلف فيه والصحيح عدم الكفارة ولو اكمل  
 رأى بطلان رمضان ثلثين يوما لم يفطر الا مع القاضي ولو افطر لا كفارة عليه وقيل لا  
 دعوى ولا فطر استند للصوم بعلية اي اذا كان بالسياسة كغيره كغيره كغيره فاعل قبله  
 كان قن او انش او محدودا في حد فتاب لانه امر ديني فالتب روية الاخبار ولهذا لا يخفى  
 بلفظ الشهادة ويشترط العدالة لان قول القاص لا يقبل في الدائما بشرط اللفظ اذا  
 كان بالسياسة بعلية نصا الشهادة وهو رجلان او رجل وامرأتان ولفظ استند لانه يتعلق بغير  
 العبد وهو الفطر فالشبهة سائر حقوقه لا الدعوى لانه كحق الامة وطلاق الحرة ولا يقبل فيه  
 شهادة محدود في العقد فتاب لكونه شهادة بعلية بالسياسة بشرط فيها الى الصوم والفطر  
 جمع عظيم يحصل العلم بخبرهم وحكم العقل بعدم توافيقهم على الكذب وبعد صوم ثلثين يقولون  
 حل الفطر لوجود نصا الشهادة لا بقوله عدل واحد لان الفطر لا يثبت بقوله واحد خلافا  
 لحد والافقي كالفطر في الاحكام المذكورة اختلف في اختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ  
 بغيره وقال بعضهم لا يتغير معناه اذا رأى البطلان اهل البلدة ولم يره اهل اخرى يجب ان يصوموا

لأنه بطلان رمضان والعقد

انما هو من يوم الشك  
 انما هو من يوم الشك







من بهما يعنيان آخر فقال ذلك اي ذهب ثواب صومهما بالغيبة بدل عليه نعم كونه  
 بين الحائض والحجوم ولا خلاف في انه لا يفسد صوم الحائض كالمطهرة وكفارته اعتقاف رقبته وان  
 خرج منه فصوم شهرين متتابعين وان خرج منه فاطعام ستين مسكينا ورضع اي غلبه وبقية  
 في الطعام او ماء او شربة او خرج لم يقطر ملاء الفم او لا العقل عم من ذرعه النقي فليس عليه قضاء او من  
 استقار عند اقله قضى ويستوى فيه ملاء الفم فادونه فان ملاءه اي الفم عاده وهو ذكر ان صائم  
 لم يقطر في الصبح وهو قول محمد كذا في النهاية اذ لم يوجد صورة الاطوار وهو لا يصلي ولا  
 يغتسله او لا يتقضى به عادة اذ اعاد اقطر بالاجماع لوجود الاختلاف بعد الطرح في تحقيق صحة  
 الاطوار ان لم يملأه لم يقطر لما روينا وان اعاد في الصبح فانه ان اعاد القليل فسد صومه  
 عند محمد لوجود الصبح ولا يفسد عند ابى يوسف لعدم الخروج وهو الصحيح ذكره الزبيدي اتفاقا  
 ملاءه اقطر بالاجماع لما روينا فلا يتأتى فيه تفريع العود والاعادة لانه اقطر بالقي او اقل من  
 ملاءه اقطر عند محمد لا طلاقا روينا فلا يتأتى على قول التفريع المذكور ولا يقطر في الصبح وهو  
 قول ابى يوسف لعدم الخروج ويتأتى التفريع على قوله ولذا اكل فان عاده النقي بنفسه لم يقطر  
 لما ذكرنا او اعاد فغيره روايتان في روايته لا يقطر لعدم الخروج وفي اخرى يقطر لكثرة الصبح  
 اما ابلغ فلا يقطر عند ابى حنيفة وهو عند ابى يوسف يقطر اذا ملاء الفم بناء على الاختلاف  
 في انتقاض الطهارة اكل طأ بين اسنانه مثل مصصة قضى ولا كفارة وفي الاقل لا الا اذا  
 اخرج فاكل مثل مصصة يقطر الا اذا مصصة بحيث تلاشت كره زرق بين مصصته  
 بلا عذر اما كراهية التردد فلا تخرج الفم من مصصته وذكر بعضهم ان زوج المرأة  
 اذا كان سري اطلق لا بائس لانه قد بائست منها قاله ابنه في الفرض واما في التطوع فلا يكره  
 واما كراهية المصصة فلا فيه ايضا من التوضي للاف وان كان بعد زيار لم يجد المرأة  
 من يمسح بعصية الطعام ممن لا يصوم ولم يجد طيبين ولا لبنا حليبا فلا بائس بل بصورة  
 ولو كان المصوغ عليها فان فيه ايضا توفيقا ولانه يشتم بالافطار فان رآه من يقطر

بعض اصولیہ طوائف نے بوزمہ  
اختلاف اور ریشہ بندی

۱۴۵۰

توجيه الملاف

وصف الحنفی

لظنه أكلاً قبل هذا إذا كان مضوفاً أو منفصلاً منه شيئاً وإن غير مضروب بقدر  
 ينقث ويصل منه شيئاً إلى جوفه وكذا القبل أن لم يأمن لاد من النار واليه ان يشيا  
 وتحدثت فني كيكه شيئاً لأنه ينزل جوفه الفم **فصل** حامل أو مرضع خافت على  
 نفسها أو ولدها أو مرضع خاف الزيادة والمسافر أقطعوا هذا خبر لقوله حامل أو مائة  
 جاز الإفطار لوجود العذر وقضوا ما قدره إلى لزوم عليهم قضاء صوم أيام مضت بقدر  
 ما أدركوا من أيام زوال العذر وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام عند فقد  
 القضاء بالكفارة لأنه إطفاء بعد الإفادة لأنها وردت في الشيخ الغاني بخلاف القياس  
 فقوله لا ينافس عليه والفدية نصف صاع من بر وصاع من تمر أو شعير ونسب صوم مسافر  
 لا يبره لقوله تعالى وإن قصصوا خير لكم وأما قوله لم يسر من البر الصيام في السفر فحمل  
 على حالة المشقة فإن ماتوا فيه أي في ذلك العذر فدى عنه أي عن الميت ولبيته بقدر ما قدر عليه  
 الميت وفات عنه فإن الغائب إذا كان عشرة أيام فاقام بعد رمضان خمسة أيام ثم مات  
 فإن كان صحيحاً في أيام الأقامة فعليه فدية تلك الأيام دون ما سواها وإن أوصى الميت متعلق  
 بقوله فدى عنه فيكون أي ما فداه الولي من الثلث وإن تبرع ولبيته به أثم فداه جاز وإن صام  
 أو صين عنه لا لقوله لم لا يصوم أحد من أحد ولا يصلي أحد من أحد ولكن يطعم عنه رواه الشيخ  
 كذا الكفارة البين والقول بغير الاعتاق يعني إذا تبرع بالطعام والكسوة في كفارة البين  
 والقول جاز ولم يجز التبرع بالاعتاق لما فيه من إلزام الولاء للميت بغير رضاه يقضي رمضان  
 أو فصيل يعني يجوز فيه الوصل والفصل المستحب الوصل مرة إلى إسقاط الواجب وإن جاء  
 رمضان آخر ضامه لأنه وقت ثم قضى الأول لأنه وقت القضاء بفدية لأنه وجوب الأعضاء  
 على التراضي حتى كان له أن يتطوع وعندنا أن يجب الفدية وفدية لكل صلوة حتى الوتر كصوم  
 يوم هو الصحيح وقيل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم والشيخ الغاني الذي لا يقدر على  
 الصوم أقطع فدى أي أطعم لكل يوم شيئاً كما يطعم في الكفارة وقضى أن قدر على الصوم أو يطل

الحسين

فدیه صلوة و صوم

فقرته ولا فدية نصفه من نصف  
الصالح ما ذكر في العقوبة المسماة بالثمن  
فلا فدية إن لا يجب الوصية في  
ولو ما يوجد إلا أن العذر هو  
فقرته وإن صاحب وصية لا يعلو على فدية  
ولنه لا يعلو فدية ولا فدية ولا فدية  
لنقل أن أنزل المسبب معنى ولا



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

حكم الفدا لان شرط اطلاقه استمرار النفل في وقت قد سبق تحقيقه في  
صلوة النفل او اوقافه الى جيب التمام عليه فان افسد فعلية القضا الا في الايام المنهية فان  
الشروع فيها غير لازم وهي خمسة ايام عيد الفطر والاضحى ولا يعطى الشروع في النفل بلا عذر في رداء  
لانه ابطال العمل وقد قال لا يتكفلوا بطلانها لكم وفي رواية اخرى يجوز ذلك ان القضا خلفه فلا  
ابطال والفتيا في عذر يعين على الاظهر ويرى الحسن ان لا يفسد العمل بعذر وهذا الحكم يشمل  
المضيق نوى المسافر الا فطار فقام فنوى الصوم في وقتها في وقت النية وهو الى الفجر الكبر  
لا قبل الزوال والمراة بالصوم اتم من الفرض والنفل والنفيل لا يتكفلان في القضا والنفيل  
يختلفان في الوجوب وعدمه واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان الشكر لا ينافي وجوب  
الصوم كما يجب على مقيم تمام الصوم يوم منه اي رمضان سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا كفارة  
فيها اي في اقامة المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجوبه الشبهة وهو السفر في اوله واخره كما  
يسقط الحد بالنكاح الفاسد للشبهة فيقضي ايام الاغتيا ولو كانت كل الشهر لانه نوع مرض  
يضعف القوى لا ينزل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء الا انما حدث الاغتيا فيه وفي ليلة  
فانه لا يقضي له جود الصوم فيه اذا انما ان يتنوى من الليل حلا لجال المسلم على الصلح حتى يركع  
متمت كما يعتاد الاكل في شعبان قضى رمضان كله لعدم النية وجوب التسبب ويقضي ايام  
الجنون افاق بعد في الوقت لان السبب وهو الشهر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالنية  
وهي محققة بلا مانع فاذا تحقق الوجوب بلا مانع يتعين القضا ولا يقضي كل الشهر المستحب  
اي الجنون لانه يقضي الى احوال خلاف الاغتيا لانه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعب  
شهره مطلقا ان ساء بلع جنونا او عاقلا ثم جئن نذر صوم الايام المنهية او السنة صح لانه نذر  
بصوم مشروع والنهي اخيره او ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصير نذره ولكنه افطارا اجزا عن المعصية  
النجاسة وقضاها استعاطا للمواجبة وان صامها اجزاء وخرج من العدة لانه اوداه كما انقضى فان  
لم ينه شيئا اي بقوله على صوم هذا اليوم او سنة وهذه المسئلة على وجوه ستة اما ان لا ينهى شيئا

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الحكم في نفل الصوم  
فان شرط اطلاقه استمرار النفل  
في وقت قد سبق تحقيقه في  
صلوة النفل او اوقافه الى جيب  
التمام عليه فان افسد فعلية  
القضا الا في الايام المنهية فان  
الشروع فيها غير لازم وهي  
خمسة ايام عيد الفطر والاضحى  
ولا يعطى الشروع في النفل بلا  
عذر في رداء لانه ابطال العمل  
وقد قال لا يتكفلوا بطلانها  
لكم وفي رواية اخرى يجوز ذلك  
ان القضا خلفه فلا ابطال والفتيا  
في عذر يعين على الاظهر ويرى  
الحسن ان لا يفسد العمل بعذر  
وهذا الحكم يشمل المضيق نوى  
المسافر الا فطار فقام فنوى  
الصوم في وقتها في وقت النية  
وهو الى الفجر الكبر لا قبل  
الزوال والمراة بالصوم اتم من  
الفرض والنفل والنفيل لا  
يتكفلان في القضا والنفيل  
يختلفان في الوجوب وعدمه  
واذا كان ذلك في رمضان  
يجب الصوم لان الشكر لا ينافي  
وجوب الصوم كما يجب على مقيم  
تمام الصوم يوم منه اي رمضان  
سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا  
كفارة فيها اي في اقامة  
المسافر وسفر المقيم بالافطار  
لوجوبه الشبهة وهو السفر في  
اوله واخره كما يسقط الحد  
بالنكاح الفاسد للشبهة فيقضي  
ايام الاغتيا ولو كانت كل  
الشهر لانه نوع مرض يضعف  
القوى لا ينزل العقل فلا ينافي  
الوجوب ولا الاداء الا انما حدث  
الاغتيا فيه وفي ليلة فانه  
لا يقضي له جود الصوم فيه اذا  
انما ان يتنوى من الليل حلا لجال  
المسلم على الصلح حتى يركع  
متمت كما يعتاد الاكل في شعبان  
قضى رمضان كله لعدم النية  
وجوب التسبب ويقضي ايام الجنون  
افاق بعد في الوقت لان السبب  
وهو الشهر قد وجد واهلية نفس  
الوجوب بالنية وهي محققة بلا  
مانع فاذا تحقق الوجوب بلا مانع  
يتعين القضا ولا يقضي كل الشهر  
المستحب اي الجنون لانه يقضي  
الى احوال خلاف الاغتيا لانه لا  
يستوعب الشهر عادة والجنون  
يستوعب شهره مطلقا ان ساء  
بلع جنونا او عاقلا ثم جئن نذر  
صوم الايام المنهية او السنة صح  
لانه نذر بصوم مشروع والنهي  
اخيره او ترك اجابة دعوة الله  
تعالى فيصير نذره ولكنه افطارا  
اجزا عن المعصية النجاسة وقضاها  
استعاطا للمواجبة وان صامها  
اجزاء وخرج من العدة لانه اوداه  
كما انقضى فان لم ينه شيئا اي  
بقوله على صوم هذا اليوم او سنة  
وهذه المسئلة على وجوه ستة

هذا هو الحكم في نفل الصوم  
فان شرط اطلاقه استمرار النفل  
في وقت قد سبق تحقيقه في  
صلوة النفل او اوقافه الى جيب  
التمام عليه فان افسد فعلية  
القضا الا في الايام المنهية فان  
الشروع فيها غير لازم وهي  
خمسة ايام عيد الفطر والاضحى  
ولا يعطى الشروع في النفل بلا  
عذر في رداء لانه ابطال العمل  
وقد قال لا يتكفلوا بطلانها  
لكم وفي رواية اخرى يجوز ذلك  
ان القضا خلفه فلا ابطال والفتيا  
في عذر يعين على الاظهر ويرى  
الحسن ان لا يفسد العمل بعذر  
وهذا الحكم يشمل المضيق نوى  
المسافر الا فطار فقام فنوى  
الصوم في وقتها في وقت النية  
وهو الى الفجر الكبر لا قبل  
الزوال والمراة بالصوم اتم من  
الفرض والنفل والنفيل لا  
يتكفلان في القضا والنفيل  
يختلفان في الوجوب وعدمه  
واذا كان ذلك في رمضان  
يجب الصوم لان الشكر لا ينافي  
وجوب الصوم كما يجب على مقيم  
تمام الصوم يوم منه اي رمضان  
سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا  
كفارة فيها اي في اقامة  
المسافر وسفر المقيم بالافطار  
لوجوبه الشبهة وهو السفر في  
اوله واخره كما يسقط الحد  
بالنكاح الفاسد للشبهة فيقضي  
ايام الاغتيا ولو كانت كل  
الشهر لانه نوع مرض يضعف  
القوى لا ينزل العقل فلا ينافي  
الوجوب ولا الاداء الا انما حدث  
الاغتيا فيه وفي ليلة فانه  
لا يقضي له جود الصوم فيه اذا  
انما ان يتنوى من الليل حلا لجال  
المسلم على الصلح حتى يركع  
متمت كما يعتاد الاكل في شعبان  
قضى رمضان كله لعدم النية  
وجوب التسبب ويقضي ايام الجنون  
افاق بعد في الوقت لان السبب  
وهو الشهر قد وجد واهلية نفس  
الوجوب بالنية وهي محققة بلا  
مانع فاذا تحقق الوجوب بلا مانع  
يتعين القضا ولا يقضي كل الشهر  
المستحب اي الجنون لانه يقضي  
الى احوال خلاف الاغتيا لانه لا  
يستوعب الشهر عادة والجنون  
يستوعب شهره مطلقا ان ساء  
بلع جنونا او عاقلا ثم جئن نذر  
صوم الايام المنهية او السنة صح  
لانه نذر بصوم مشروع والنهي  
اخيره او ترك اجابة دعوة الله  
تعالى فيصير نذره ولكنه افطارا  
اجزا عن المعصية النجاسة وقضاها  
استعاطا للمواجبة وان صامها  
اجزاء وخرج من العدة لانه اوداه  
كما انقضى فان لم ينه شيئا اي  
بقوله على صوم هذا اليوم او سنة  
وهذه المسئلة على وجوه ستة

شيئا او تنوى النذر فقط دون البمين او النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان نذرا انقط لانه نذر  
بصيغة وقد قرر بوجوبه وان البمين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان البمين لم يمتد عليه وقد  
عينه ونفى غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم البمين وان نواهها او البمين بل انى النذر كان  
نذرا او يمينا حتى لو افطر بحسب القضا للنذر والكفارة للبمين لانه نذر بصيغة ويمين بوجه وهذا الحكم  
مشهور مذكور في كتب الاصول لاحاجة الى ايراده به هنا نذر بصيغة صوم السنة في شوال يعين  
ان صوم الايام الستة بعد الافطار متتابعة منهم من كرهه وهو ماكر من لم يكرهه وان  
فرقها في شوال فهو ابعد من الكراهة والشبهة انصارى كذا في اطلاق نية نذر صوم شهر بعينه  
متتابعة فافطر يوما يستقبل لانه اجل بالوصف لاني المعين اي لو نذر صوم شهر بعينه فافطر  
يوما لا يستقبل ويقضي حتى لا يقع كلمة في غير الوقت كذا في الكافي لا يختص نذر غير متعلق بزمان ولا  
وورهم وفيه اما التزامان فان يقول الله على ان الصوم رجبا واعتكف رجبا فصام واعتكف  
شرا فله او ذكر الصلوة على هذا الوجه جاز عن النذر وقال محمد وزفر لا يجوز ولو قال الله على ان  
التصدق بكذا فدا فتصدق به اليوم جاز عندنا خلافا لزم فدا اما المكان فانه لو نذر ان يصلي او يتكفل  
او يصوم او يتصدق بكلمة ففعل في غير ما جاز عندنا خلافا لزم فدا اما الارهم والفقير فان يقول الله  
على ان اتصدق بهذه الدراهم او على هذا الفقير فتصدق بغيره او على غيره جاز عندنا خلافا  
لزم فدا خلافا للنذر المعلق يعني لو قال ان جاء فلان فقلت على ان اتصدق او اصوم او اصلي او  
اعتكف ففعل قبل لم يجز والفرق ان النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر ما هو قربة  
وهو اصل التصدق دون التعيين فبطل التعيين ولزمت القرية بخلاف المعلق لانه التعليق يمنع  
كونه سببا في التعيين قبله نذر صوم رجب فدخل رجب وهو مريض لا يستطيع ان يصوم الا بغير  
افطر وقضى كرمضان اي بوصول او بفصل **باب الاستكفاف** وهو التبت والدوام على الشئ  
وشرا بلبث رجل في مسجد جماعة او امارة في بيتها بنية اي الاعتكاف وهو واجب في المنذور  
وسنة مذكورة في السنة الاخير من رمضان ومصحة فيما سواه الى العشر الاخير والصوم شرط

هذا هو الحكم في نفل الصوم  
فان شرط اطلاقه استمرار النفل  
في وقت قد سبق تحقيقه في  
صلوة النفل او اوقافه الى جيب  
التمام عليه فان افسد فعلية  
القضا الا في الايام المنهية فان  
الشروع فيها غير لازم وهي  
خمسة ايام عيد الفطر والاضحى  
ولا يعطى الشروع في النفل بلا  
عذر في رداء لانه ابطال العمل  
وقد قال لا يتكفلوا بطلانها  
لكم وفي رواية اخرى يجوز ذلك  
ان القضا خلفه فلا ابطال والفتيا  
في عذر يعين على الاظهر ويرى  
الحسن ان لا يفسد العمل بعذر  
وهذا الحكم يشمل المضيق نوى  
المسافر الا فطار فقام فنوى  
الصوم في وقتها في وقت النية  
وهو الى الفجر الكبر لا قبل  
الزوال والمراة بالصوم اتم من  
الفرض والنفل والنفيل لا  
يتكفلان في القضا والنفيل  
يختلفان في الوجوب وعدمه  
واذا كان ذلك في رمضان  
يجب الصوم لان الشكر لا ينافي  
وجوب الصوم كما يجب على مقيم  
تمام الصوم يوم منه اي رمضان  
سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا  
كفارة فيها اي في اقامة  
المسافر وسفر المقيم بالافطار  
لوجوبه الشبهة وهو السفر في  
اوله واخره كما يسقط الحد  
بالنكاح الفاسد للشبهة فيقضي  
ايام الاغتيا ولو كانت كل  
الشهر لانه نوع مرض يضعف  
القوى لا ينزل العقل فلا ينافي  
الوجوب ولا الاداء الا انما حدث  
الاغتيا فيه وفي ليلة فانه  
لا يقضي له جود الصوم فيه اذا  
انما ان يتنوى من الليل حلا لجال  
المسلم على الصلح حتى يركع  
متمت كما يعتاد الاكل في شعبان  
قضى رمضان كله لعدم النية  
وجوب التسبب ويقضي ايام الجنون  
افاق بعد في الوقت لان السبب  
وهو الشهر قد وجد واهلية نفس  
الوجوب بالنية وهي محققة بلا  
مانع فاذا تحقق الوجوب بلا مانع  
يتعين القضا ولا يقضي كل الشهر  
المستحب اي الجنون لانه يقضي  
الى احوال خلاف الاغتيا لانه لا  
يستوعب الشهر عادة والجنون  
يستوعب شهره مطلقا ان ساء  
بلع جنونا او عاقلا ثم جئن نذر  
صوم الايام المنهية او السنة صح  
لانه نذر بصوم مشروع والنهي  
اخيره او ترك اجابة دعوة الله  
تعالى فيصير نذره ولكنه افطارا  
اجزا عن المعصية النجاسة وقضاها  
استعاطا للمواجبة وان صامها  
اجزاء وخرج من العدة لانه اوداه  
كما انقضى فان لم ينه شيئا اي  
بقوله على صوم هذا اليوم او سنة  
وهذه المسئلة على وجوه ستة



للصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام وخيارها سابعة وليس لها وجه معين حتى لو دخل المسجد  
 ونوى الاعتكاف الى ان يخرج منه صح لان معنى التعلل على المسألة وقيل الصوم شرط في الاعتكاف  
 رواية الحسن بن ابي صيفة فاقوله يوم فمن قطعه فيه في اليوم يقضي لانه شرع فيه قصدا وبطل  
 لا يخرج من المسجد الا طاعة الله ان كالبول والغائط لان الثابت بالضرورة وثقة بقوله  
 او جمعة لانها اتم حاجاته فيباح له الخروج لاجلها ضرورة وقت التروال ان كان معتكفا  
 قريبا من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا يفتوته الخطبة ومن بعد فمير في وقت يدركها اي  
 الجمعة يعني لا ينتظر زوال الشمس بل يخرج في وقت يمكنه ان يصل الجامع ويصل ركعتين تحية المسجد  
 واربع ركعات سنة وبعد الجمعة يكثف بقدر ما يصل في السن على خلاف اربع ركعات عند ابي  
 حنيفة وستة عندهما ولا يكثف اكثر من ذلك لان الخروج للحاجة وهو باقية في حق السنة لانهما  
 تابعة للفرض والحاجة بعد الفراغ منها ولا يفتد بكثرة اكثر منه وتواليا وليد لان المفصلة  
 الخروج من المسجد لا تكثف لانه لا يستحب لانه التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا ينبغي ان يتم في غيره  
 كذا في الكافي وان خرج من المسجد ساعة بلا عذر رفس الاعتكاف لان الخروج ينافي بالثبت وما ينافي  
 الشيء يستوي فيه قليل وكثيره كالاكل في الصوم واحدث للطهارة وقال لا يفسد ما لم يخرج اكثر  
 من نصف يوم وخمس باكل وشرب ونوم وبيع وشرا فيه يعني بفعل المعتكف هذه الافعال  
 في المسجد دون غيره ولكن كره احضار المبيع فيه اذ لا ضرورة فيه والتمس لانه سلم من الصوم  
 التمس وسئل ابو حنيفة عن صوم الصمت فقال ان تصوم ولا تتكلم احدا قال الامام محمد بن  
 هذا اذا اعتقد الصمت قرينة والا فلا يكره لقوله من صمت بخارواه عبد الله بن عمر  
 والتكلم لا يخرج فان قوله تعالى قل لعبادي يقولوا التي هي احسن يقتضي عمومها ان لا يتكلم في  
 المعتكف خارج المسجد الا بخير مما ظنك بالمعتكف في المسجد ويظهر اي الاعتكاف الوطى في فرج في المسجد  
 او خارجه وتواليا لان التعلل محل الاعتكاف بخلاف الصوم وانما سبب لان حاله الحافض في ذكره

اعتكاف

مذكرة فلا يفتد بانسب ان ويظهر الوطى في غيره اي غير الفرج ان انزل لانه في معنى الجامع حتى يفتد  
 به الصوم وان لم يفتد لا يفسد كما لا يفسد الصوم كذا في القبله والتمس ان انزل بها بطل  
 اعتكافه لانها ايضا في معنى الجامع والافلا وان حرم الكحل للمعتكف يعني الوطى والقبله و  
 التمس بل انزال لانها من دواعي الوطى نذر اعتكاف ايام لزمه بليها لان ذكر الايام  
 على سبيل التبع يتناول التبع الي يقال ما رايتك منذ ايام والما بليها ولا اي متابع  
 وان لم يفتد التبع وفي نذر اعتكاف يومين لزمه بليتها لان في المصنف معنى الجمع بين التبع  
 في العبادة وصح في صورتين نية التبع خاصة لانه نوى حقيقة نذر اعتكاف رمضان فصلا  
 اي رمضان بدونه اي الاعتكاف وجب قضاءه اي الاعتكاف بصوم قصدي حتى لو تركها معا  
 خرج عن العهدة بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم بقا الاتصال بصوم الشهر حكما صرح به في الجامع  
 الكبير اصول شمس الأية وانما وجب قضاءه بصوم مقصود بعدو شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله  
 لا اعتكاف الا بالصوم الى الكمال الاصل وهو ان يجب متفقا بالذم للمعتكف  
 آخره لانه رابع العبادات التي مع بين العبادات المالية والبدنية هو لغة القصد وشرعا زيارة  
 مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص وسبب تفصيلها ان شانه تكافير مرة لان  
 قوله تعالى ولا على الناس حج البيت لمانزل قال صلح ايتها الناس حجوا فقالوا الحج في كل عام مرة  
 فقال لا بل مرة ولان سبب وجوب البيت كما تقرر في الاصول ولا تفتد به بالفور عند ابي حنيفة  
 وفي العمدة عند وقت الحج في اصطلاح المصنفين يسمى مشكلا لان فيه جهة المعيارية والظرفية  
 فمن قال بالفور لا يقول بان من آخره يكون فعلة قضاء ومن قال بالتراخي لا يقول بان من  
 آخره عن العام الاول لا يأنم اصل كما اذا اخر الصلوة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية  
 راجحة عند القائل بالفور حتى ان من اخره يفسق ويبرأ منه كذا في الاخرة او اداء  
 لا قضاء وجهه الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداه بعد العام الاول لا يأنم بالان  
 لكن لو مات ولم يحج اتم عنده ايضا على حرم متعلق بقوله فرض مسلم مختلف صحيح بصيرة زاد ورا حلة

اليوم

او يكون مشكلا من حيث الزمان والمكان فانه لا يعتكف في كل وقت ولا في كل مكان  
 من حيث الزمان لان وقت الاعتكاف هو وقت الصلاة والاعتكاف في كل وقت الصلاة  
 من حيث المكان لان مكان الاعتكاف هو المسجد والاعتكاف في كل وقت الصلاة

يكون  
 في الاخرة بعد ادراك وقت الصلاة



فصل في زيارته لا بد منه كالسكنى والمقام والبيت والنيابى ونحو ذلك ومن  
 نفقة عياله الى عوده مع امين الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دونته وفقره وزوج الاسرة  
 في سيرة سفر الحرام من الاجل لا يحل لها ان تبايد بقرابة او رضاع او مصاهرة فلو احرمت  
 صبي فبلغ او جدي فمضى لم يسقط فرضها لان احرارها انعقد لاداء النفل فلا يقلب  
 لاداء الفرض ويجوز للصبي البالغ احرامه للعرض قبل وقته سقط للموجب عليه العتق  
 فان تجديده غير مسقط له لان احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الماهلية واحرام العبد لازم  
 لا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره وفرضه للاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة فذا  
 فاته واحد منها بطل الحج وجب القضاء في العام القابل والاول شرط كالحج في العتق  
 والباقيان ركنا وعند ان فسخ الاول ايضا ركن وثمرة الخلاف يظهر فيما اذا احرمت  
 قبل اشراجه جاز عتقنا لا عتده وواجبه لو قوت بمنزلة لغة وتسمى حجيا ايضا سمي بها لان  
 احرمت مع اصح فيها مع اطوار وازدلف اليها اي دنا والسعي ودرى الجار وطواف الصدر  
 للآفاق والطلق واذا ترك شيئا منها جاز حجه وعليه الدم وغيره بالنسبة واذا ابى وسعى فغيره  
 الكل في موضعها ان شاء الله تعالى وشهره شوال وذو القعدة بفتح القاف وكسرها وسنة الحج  
 فكمه يعني اذا كان بهذه اشهره كره الاحرام له اي للحج قبلها والعمرة سنة وهي طواف وسعى  
 وجازت في كل سنة وكسرت يوم عرفة واربعة بعده لكونها اوقات الحج وتوابعها كانت  
 الاحرام اي الموانع التي لا تجوزها الانسان الاخر ما ذوا الحليفة للمدنى وذات عرق للعراقي  
 ونجاسة لسانى وقرين في المغرب يسكون البراءة في الصحاح بفتحها للفردى ويكلم للمبني  
 لا يلهي اي لا يلهي هذه المواضع لمن مرتبها من اهل خارجها وجاز تقديمه اي الاحرام عليه ان  
 لا تأخره عنها لقاصد متعلق بقوله جاز الحج فدخل مكة ولو طاعة اي للحج او العمرة او طاعة اخوان  
 فيه بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم قال في النهاية اعلم ان البيت لما كان  
 معظما مشرفا جعل له حصن وهو مكة وهي الحرم والحرم هو الحرم وهو المواقيت حتى لا يجرى من وصل

الحرم الحرام

وصل اليها ان يجوز لا بالاحرام الا ان يكون القاصد من داخل الميقات فله ان يذركا  
 من داخل الميقات وخارج مكة فالميقات له اجل الذي بين المواقيت وبين الحرم ولمن كان  
 بمكة للحج والحج والعمرة الحلال لان في العتق وبس في الحلال فاحرامها من الحرم والعمرة في الحرم  
 فاحرامها من اجل يحصل نوع شرف من اراد احرامه اي كونه حراما رضاعا وعسلا او حبس  
 ازار او رادوا طاهرين وتطيب وصلى شفعاء قال المفيد في الحج اللهم اني اريد الحج قسره ولا يملك  
 من ثم كسرت يمينها اي كسرت اي التكسية ان يقول ليبيك ورد بلفظ التكسية والمراد بكسرت  
 الاجابة مرة بعد اخرى ومعناها ان اقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة من التلبس بالمكان  
 وتلبس به اذا قام به ونزعه ولم يفارقه اللهم ليبيك لا تشركك ليبيك ان الله والنعمه  
 لك والملك لا تشركك ليبيك ولا ينقص منها وان زاد جاز ومن غير الله ان كان يقول ليبيك  
 والشفاء والفضل احسن ليبيك من غير الله وما اليك واذا التفتا وبالحج او العمرة او فله  
 بدنه ففعل التقليد ان يذبح فلا ذاة على منقذ البدنه فيصير به فربما كى بالتكسية او بدنه  
 نذر او جوار صيد او نحوه كالدماء الواجبة بسبب الجناية في السنة الماضية ونحوه معها اي  
 البدنه يربط بها في حال عن غير توجبه او بعثها ثم توجبه والحج او بعثها لم تنع وتوجبه بنية الا  
 وان لم يحضرها فقد احرمت جزاء قوله واذا التفتا وبالحج اصل ذلك ان الشروع في الحج لا يحصل بمجرد  
 النية لانها انما تنفع اذا صادفت التكسية صححت وصار فربما اذا صادفت التقليد مع التوجبه  
 صار شارعا لا اتصال النية بفعل هو من خصايص الاحرام لان التقليد مع التوجبه من  
 افعال الحج وقد اورد صاحب الوقاية قوله او قل بدنه ففعل الحج في آخر الباب وليس ذلك  
 موضع المناصب كما يخفى ولو اشعرت اي شق سقمها ليحكم يهدى او جعلها اي التي اجل  
 على ظهرا او بعثها لم تنع ولم يلحقها او قل شاة لا يكون فربما وقعه اي بعد الاحرام يتقى  
 الرقبة وهو الجاهل قال تعالى اجعل لكم ليلة التضياع التفت الى ربكم وقيل الكلام انفا  
 لانه من ذواته يجرى كالجائع والفسق يعني المنى ومن حرام مطلقا لكن المنة في الاحرام

ويشعر

فربما

تمتة اجور

فعلما فاذا جازت





استدرك على من اخرج من الصلوة واستطرب بقرآن القرآن والجدران وهو مراء مع الرفق و  
الخدم والكارين وقتل صيدا البر لا يجوز لقوله تعالى وكرم عليكم صيدا البر ما دمتم حرما والاشارة  
اليه والدلالة عليه الاشارة تقتضي الحضور والدلالة الغيبة والاستطيب فيم النظر واستر الوجه  
والانس غسل راسه وطيبته بالخل فيقيد به لان له رائحة طيبة عنه الي حقيقته فصار طيبا وعند  
يقول الهواء فيجيبه ذممة الطلح تظهر في وجوب الدم فعنده يجب الدم لانه طيب عند  
الصدق فيبقى قتها اي الحية وحلق راسه وشعره ولبس قميص وسراويل وقباز و  
عمامة وخفين الا ان يجد غلين فيقطع اسفل من الكعبين ويصنع بماله طيبا بعد  
ذاته لا اي لا يتق الاستحمام والاستطال بيت وخل بفتح الميم الاول وكسر الثانية و  
بالعكس المخرج الكبير وشدهم في موضع وسطه يعني انه مع كونه خيطا لا بأس بشده على خفيه  
واكثر التلبسة برفع الصوت متى صلى او على شرفه او يبط او ديا او لقي ركبها او نحو هذا  
ودخل مكة بدأ بالمسجد وحين رأى البيت كبر وهلل ثم استقبل حجر مكبره ثم تلا رافعا يديه  
كالصلوة واستلمه اي تشاؤله بيديه وبالقبلة او نحوه بالكف ان قدر بلا ايدي او اي بلا ايدي  
مسلم يراحمه والأيمن ماني يده فيقبل وان حجر عنها اي الاستسلام والأيمن استقبله مكبرا  
حامدا لله تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم وطاق للقدم مضطجعا اي جاعلا رداءه تحت ابطه اليمنى  
مليقا طرته على كتفه اليسرى وراى العظيم وهو مقلعة جدار في طرف اليسار من المظلم يعني  
الكبرى يسمى به لانه خطم من البيت فانه كان في الاول من البيت واذا كان كذلك طاف  
وراه حتى لو دخل الفرجة لم يجز احتياطا لكن ان استقبل المصل العظيم وحده لم يجز لان  
فرقة التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخلاف الواحد احتياطا اخذ من  
يمينه بما يلي الباب اي يمين الطائف والطائف المستقبل للرج يكون يمينه الى جانب الباب  
فينتقل من ذاهبا الى هذا الجانب وما بين حجر الى الباب هو المنتزعة سبعة اشواط  
اي سبع مرات متعلق بقوله طاف رمل من الثلاثة الاول فقط من حجر الى حجر الرمل ان يجر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the list or a separate entry, written diagonally across the page.

صفحة البذر

三

ان يترقى مشية الكنفين كالمبارزة بين الصفيين وذلك مع الاضطباع وكان عليه  
الظهار الجليل للمشي حين قالوا انفسهم حمى يشرب ثم بنى الحكم بعد زوال السيف زمن  
الرسول صلعم وبعده ويمشي في الباقي على مشيته وكلما مر به في كل فعل ما ذكر من الاستسلام ونزول  
استلام الركبتين اليها في وعن محمد انه سنة لا يستلم غيرهما وضمت الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاء  
بعد كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد وهو اي طواف القدوم ويسمى طواف التحية ايضا  
سنة للملاقاة ثم عادوا استلم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهازل وصلى عليه صلعم  
ورفع يديه ودعا ماشاء ثم مشى نحو المروة سارعا بين الميادين الا حفرة بين وصعد فيها اي  
المروة وقفل فقل على الصفا بفعل هكذا سبعاً سبداً بالصفا ونحتم بالمروة يعني ان السعي من  
الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعي من الصفا وقمة  
وهي ان يمشي على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا  
شوط واحد فيكون الحتم على الصفا سبكتين بركة فخرها وطواف بالبيت ثقلها ماشاء وخطب  
الامام سابع ذى الحجة بعد الزوال وصلوة الظهر اعلم ان في الحج ثلاث خطب احدها قبل  
يوم النحر ويوم يومئذ يعلم فيها المناسك اي اخرج الى منى والصلوة بعرفات والاعية  
فاذا صلى بكة البعثة من الشحر وهو غداة التروية يسمى بذلك لانهم يتركون الابل في هذا اليوم  
خرج الى منى وكنت بها الى في غزوة ثم راجع الى عرفات وكنتها موقف الابطح من رنة المادود  
في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب الامام خطبتين هذه هي الخطبة الثانية  
كاجعة يعني يجلس فيها يعلم فيها الوقوف بعرفات والمزدلفة ورمي الجمار والحر والحلى والطواف  
الزيارة فصلى باذان واقامتين الظهر والعصر وقت يشترط الامام والاحرام للحج الى الاحرام  
المخصوص بالحج ذكر الزيادة في فلو صلى الظهر منفرداً او جماعة هذا التفرع احسن من تفرع الوقاية  
كما لا يخفى على اهل الدراية ثم احرم الحاج ان لا يجوز ان يجمع بين الظهر والعصر وقت لا يجوز  
العصر الا في وقت ثم ذهب الى الموقف بعد سنته ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة

تصنيف معاني

۱۰۰۰  
۱۰۰۰

الإفاضة

عَلَيْهِ دَوَاهُ صَوْلِي

٤. طاعة بني عبد المطلب يوم النحر  
افضل الايام يوم النحر اذا  
وافى يوم النحر وهو افضل  
من سبعة اشهر من جملة  
الاشهر من بلاد مكة

لا یندی شوقلا، اوچی دود سید



مستقبلا ودينا بخير وعلما المناسك ووقف الناس خلفه بقرية مستقبلين سامعين قوله  
 فبعد الغروب أي من زينة وكل ما سوت إلا وادي خيبر ونزل عند جبل قريش وصلى العشاء  
 بأذان واقامة ثم أتى المسجد في وقت العشاء وأعاد موعظا آياه في الطريق أو عرفاته  
 ما لم يطلع الفجر فإنه صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله إلا إذا  
 ما لم يطلع الفجر لأن الحكم بعد الجواز لا يدرأه فضيلة الجمع ودأ إلى طلوع الفجر فاذ كانت المكان  
 الجمع سقط القضا لأنه واجب فاما ان يجب قضا فضيلة الجمع فذلك حال إذا لم يزل له  
 وأما ان يترك قضا نفسه الصلوة فقد أجاز في الوقت فلا وجه للقضا وصلى الفجر بغير الطلوع  
 في آخر الليل ثم وقف وكبر ومثل ولبي وصلى ودعا هذا الوقت بمزدلفة واجبت حتى يركب بعلا  
 وم إذا أسفر في منى ذرى حجرة العقبة من بطن الوادي سبعا إلى سبع حصيات خذها بالها  
 المجرى رعى الحصى بالاصابع وفي المغرب هو ان يضع طرف الابهام على طرف السبابة في الرمي  
 وكبر بكل فيقول بسم الله والله أكبر رعا الشيطان وحزبه اللهم اجعلني مبرورا وسعيدا مشكورا  
 وزني مغفورا وقطع تلبسته بأولها ثم فرج أن يشاء أو قاله لأن الصلوة يأتي به المغفول  
 والكلام في المفرد ثم فخر حقه أفضل وحل له غير ان وخطب للمقام كما في السبع هذه  
 هي الخطبة الثالثة بعد فيها التفرقة في خروج الحاج من منى وطواف الصلوة ثم طواف الزيارة  
 قد مر أنه فرض يوم من أيام الحج سبعة أي سبعة اشواط بلا رمل وصلى ان فعلها في الرمي  
 واليسى قبل الأضحية فان أجزأ أي طواف الزيارة عنها أي أيام الحج وجب دم وسنتين  
 في باب الجنائيات ان شاء الله تعالى واول وقت طواف الزيارة بعد طلوع يوم  
 الفجر وهو أي الطواف فيه أي يوم النحر أفضل وبه أي بالطواف حل النسأ ثم بقي رمي  
 الجمار الثلث بعد زوال ثاني النحر يبدأ بالمالي مسجد طيف ثم بالمدينة ثم بالعقبة سبعا سبعا  
 وكبر بكل حصاة رماء ووقف في الجمرتين وأثنى عليه ومثل وكبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
 رمي بعده رمي فقط بعد الترمي الأول والثاني والثالث ولا بعد يوم النحر وعلى حجة  
 لا يعقل أن لا

حزب مسكرو ديد

حتى يرمى بعد الترمي الكدلا فيكون  
 حجة سبوي حصاة سبعة  
 يوم النحر ثم بعد ذلك فكل يوم  
 سبعة حصيات

الحج حجة رافعا يديه ثم غدا كذا وكذا وبعد كذا ان مكث وهو أي مكث احب وان رى  
 قبل الزوال فيه أي الغدا زواله الفجر من منى قبل فريضة أي اليوم الرابع لا بعدة لأنه  
 ان وقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمي الجمار وجاز الترمي ركبا وحق في الاوليين أي ما قبل مسجد  
 طيف ثم بالمدينة ثم افضل لا العقبة بابل عطف على الاوليين وكبره ان لا يسبب بهي  
 ليالي الترمي لأن النبي صلى الله عليه وسلم بات فيها وعمرته كان يؤدب على ترك المقام بها وكبره ايضا تقديم  
 ثقله ان منعه وحواجه إلى مكة واقامته بمنى للرمي لأنه يوجب شغل قلبه وإذا رجع إلى مكة  
 نزل بالمحصب اسم موضع يقال له الأبطح نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف للصدرة وهو واجب الا  
 على اهل مكة سبعة أي سبعة اشواط بلا رمل وسبى ثم شرب من زمزم وقبل العقبة بالكعبة  
 ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الجمر والباب وتشتت أي تشكك بالكنة أي  
 اشتار الكعبة ساعة ودعى فجهدا وركب على فراق الكعبة ورجع فمقرى حتى يخرج من المسجد جاز ترك  
 طواف القدوم للدوافع بعرفات قبل دخول مكة ولا شئ عليه بتركه لأنه سنة من وقف بها  
 أي بعرفات ساعة من زوال عرفة إلى صبح يوم النحر إذا جاز باليوم أو الاغمار أو جهل انها  
 أي تلك الارض عرفات صح ووقته لأن ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف كذا أي صح ايضا لو  
 أهل رفقة عنه بالجمع لأنه لما عاهدتم عقد التفرقة فقد استعان بكل منهم فيما يرجعون مباشرته  
 بنفسه والاحرام مقصود بهذا السفر فكان الاذن به تبادلا لأنه فانه إذا أذن ان تابان  
 حرم عنه إذا أذن عليه أو نام فاحرم عنه حتى يالوف فكذا هذا حتى إذا أذن أو استيفذ أو ان  
 بأفعال الحج جاز فيصير الرفيق حراما عن نفسه بالاحكام وعنه بالنيابة ومن لم يقف فيها أي  
 عرفات فاشترطه فطاف وسعى وحلل وقضى من قابل أي عام بعد والمراة في جميع ما ذكره من حل  
 كونه كشف وجهها ولا تلبس به ولا تلبس به ولا تسبيح بين المبلين ولا خلط وتقطر قلنس  
 الخيط ولا تقرب إلى الزحام وحيضها لا يمنع من غير الطواف لأنه في المسجد ولا يجوز دخوله  
 للحائض وهو أي الحيف بعد ركبة إلى الوقوف بعرفات وطواف الزيارة بسقط الصدرة وهو

أي عتبة الكعبة صح

يوم النحر ثم بعد ذلك فكل يوم سبعة حصيات



طواف الوداع البذل من الابل والبقر والهدى من الغنم كما سئل  
 ان شاذل سأل **الشيخ** عن طواف الوداع في مكة قال لا يهل بالعمرة ولا بالحج  
 في طواف الوداع في مكة قال لا يهل بالعمرة ولا بالحج في طواف الوداع في مكة  
 الابل من الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرمت بهما من ذبيرة اهل او بعد ما خرج من مكة  
 قبل ان يصل الى الميقات جاز فصار قارنا ولهذا قلت من الميقات او قبله  
 في شهر الحج او قبله كما في الكافي ويقول بعد الصلوة يعني الشفع الذي يصلي به في الايام  
 اللهم اني اريد الحج والعمرة في سنة محال وتقبلها مني وطاف للعمرة سبعة بيوت للثلاثة  
 الاول ويسعى بلا حلق بخلاف المتمتع ثم حج اي بيتا بافعال الحج فيطوف طواف القدوم  
 ويسعى كما في المفرد وكذا طوافان وسعيان كما بان طواف اربعة عشر شوطا بسعة للعمرة  
 وسبعة لوطاف القدوم للحج ثم سعى لهما وانما كبره لانه احرم سعى العمرة وقدم طواف القدوم ودفع  
 للقران بعد رمي يوم النحر وان حج عن الذبح صام ثلثة ايام عرفة وسبعة بعد ايام تشرية  
 اين شاء اي ساء اصام في مكة او يزياد ان فات الثلثة تيقن التمام وبالموقوف قبل العمرة بطلت  
 وقضيت اي العمرة وجب دم الترض وسقط دم القران قوله والتمتع عطف على قوله القران لمع  
 بين الحج والعمرة في شهره في سنة واحدة بلا ايام باهل المأبى حتى يبينها قال في الهداية  
 التمتع الترفيق بدار النكسين في سفر واحد من غير ان يلبس باهل المأبى بينهما اياما حتى وقال  
 في غايته البيان الذي قال صاحب الهداية لا يتم به معنى التمتع لان الترفيق بدار  
 النكسين اذا حصل من غير المأبى باهل المأبى لا يسمى تمتعا اذا كان احدهما في غير شهر  
 الحج والآخر في مكة ولا يسمى تمتعا اذا كان النكسان في شهر الحج لكن احدهما حصل في  
 شهر الحج من هذه السنة والآخر من السنة الاخرى ولم يوجد الا ايام باهل المأبى  
 وائده بسلام الامام الى مكة الرازي ثم قال فاذن لا بد من التقييد بان يقال التمتع  
 هو الجمع بين الحج والعمرة في شهر الحج في سنة واحدة من غير المأبى باهل المأبى

دوسرة  
 داسر نلج

لأنه في سنة واحدة  
 في شهر الحج في سنة واحدة  
 في شهر الحج في سنة واحدة

نقل

الامام المكي باهل المأبى

الحج

صحي وايجاب عليه صاحب العناية بان ما ذكره المتس هو تفسيره وانما يكون  
 الترفيق في شهر الحج من عام واحد فهو شرط وسنذكره اقول فيه بحث لان تفسير اللفظ  
 بحسب معناه الاصطلاحي لا يكون الا تعريفاً استنباطاً كونه جامعاً ومانعاً كما تقرر  
 في موضعه فاذا دخل فيه ما ليس من افراد الحدود لم يكن مانعاً فلا يكون صحيحاً فلهذا اخرج  
 من تلك العبارة فخرج الميقات في الاشهر بعمرة فيطوف بها فاطمناً التلبية اقول طواف  
 للعمرة ويسعى ويحلق او يقصر فبعد ما حل منها احرم من الحرم وكونه من المسجد ليس بشرط  
 بل يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد لكنه يرسل في طواف الزيارة ويسعى بعده لانه  
 اول طواف للحج بخلاف المفرد لانه قدس مرة وخرج وهو يوم التمتع ولم تنب الاخرية بكونه  
 جزء من التمتع كما كان كالقران اي ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وجاز صوم التمتع بعد  
 احرامه اي العمرة لا قبله اي الاحرام وتنب تأخيره الى عرفة فان اشهر الحج وقت لصوم  
 لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال في القران لا تكن الاخير افضل وهو  
 ان يصوم ثلثة متتابعة آخر عرفة لان الصوم بذل عن الهدى فيسحب التمتع الى آخره  
 رجاء ان يقدّر على الاصل وان شاء التمتع سون مدي احرم وساقه وهو افضل من قوله  
 انما اذا كانت الاشتداد في يقود ما قلده بدنة وهو اولى من التخييل اي القاء الجبل على ظهره لان  
 له ذكر في القران حيث نال قتله الهدي والعلابذ وكه اشعاراً به وهو شق سائر ما من  
 الابرار والاشبه بالصوم فان النبي صلى الله عليه وسلم قد قطع في جانب اليسار فصد او في جانب  
 اليمين اتفاقاً واو حصة انما كبره هذا الصنيع لانه مثبته وانما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لان المؤمنين  
 لا يمتنعون عن تعريض الابرار وقيل انما كبره اشعاراً بهل زمانه لمبا لغتهم فيه حتى يخاف  
 منه التمسك وقيل انما كبره اشارة على التقليد واعتمده اي فعله افعال العمرة ولا يتخلل  
 منها اي العمرة اذا ساقه اما اذا لم يسبقه ويتخلل منها كما مر ثم احرم المتمتع بالحج يوم التروية  
 وقبله احب كما مر فيحلقه يوم النحر من احرامه لان الحلق قبل في الحج كالتسليم

اي السوق

اشاره على  
 الاخبار المتقدمة

الامام المكي باهل المأبى



في الصلوة المكيّة ففقط لا تمتنع له ولا قرآن لأن شربها لله فيه بأسا لا يحل في الصلوة  
 يجوز وهذا في حق الأتقي من غير بلا سوق ثم عاد إلى الجدة وقد أتم أي البطل تمتع من قبل ذلك  
 الملتزم وإرادة اللزوم أو قد تمتع في حق المتع فالتدبير بغير بلا سوق الذي كان له إلى الجدة  
 حج المأنة فيبطل تمتعه مع سوق تمتع فانه إذا ساق الهدى فلا يكون المأنة صحيحة إلا لا يجوز  
 له التحلل فيكون عوده واجبا فاذا عاد وأحرم بالحق كان متمتعا فان طاف بها أقل من أربعة  
 قبل أشهر وتيمم فيها رجع فقد تمتع لأن الإحرام عندنا شرط فيصير تمتعا على ما يشهد به المالكا  
 يعتبر أو أفعال فيها وقد وجد الأكثر في حكم الكل ولو طاف أربعة قبلها إلى الشهر  
 لا يكون متمتعا لأنه أدى الأكثر قبل الشهر رجع كوني ميتا أخرجه قوله لا في تمتع قبل من عمرته  
 فيها إلى الشهر وسكن بكة أو بكرة في حائته ذلك تمتع لأن السفر الأول لم ينته ببرجوعه إلى  
 بصره كأنه لم يخرج من المكيفات ولو إلى بكرة أو بكرة رجع عن بصره وقفا بالرجوع لا يكون  
 متمتعا لأن حكم السفر الأول لما بقى بالرجوع إلى بصره كأنه لم يخرج من مكته ولا تمتع للسكن  
 فيها إلا إذا أتم ما به لم يتم التي بها فانه إذا أتم ما به لم يرفع والى بالعمرة وهو كان هذا  
 سفر لا انتهاء السفر الأول بالإمام فاجتمع مكان في سفر واحد فيكون متمتعا وأما قوله  
 بلا دم أي من أجمعت في الشهر الحج والعمرة فانه فيهما أفند مضي فيه إذا لا يمكن الرجوع عن عمرة  
 الإحرام إلا بأفعال وسقط دم المتمتع لأنه لم يرفع يدا أو التمسك بالصحيحين في سفر واحد  
 القرآن أفضل منه أي تمتع وهو أي التمسك أفضل من الأفراد فيكون القرآن أفضل منهما  
 أما الأول فلا لأن أفضل منه جمع بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف والبركة في كل  
 الله وصدقة التيسر أما الثاني فلا لأن التمسك جمع بين العبادتين في الجملة فاشبه القرآن  
**باب الجنب** لما فرغ من بيان أحكام الجنين شرع فيما يترتب من  
 العوارض من الجنائيات والأحكام والنفوس وهي جميع جنائيات والمعاد بها ففعل ما ليس  
 للمحرم أن يفعل ثم إن الواجب بها قد يكون وما قد يكون ومبين وقد يكون تمتعاً

تمام انتهى  
 الطهارة  
 الكثرة شرط في الجنين

أي يكون متمتعا

لم ينفذ

تمتعاً وقد يكون تمتعاً وما قد يكون غير ذلك فإراد تفصيلها فقال وجب دم على  
 محرم بالغ إن طيب عضو كاملاً فما زاد كالرأس واللسان والخصية ونحوها أو حشفة  
 الجنين أو طيب أو آدم من أي استعمل الدم في عضو من الأعضاء ولو كان خالصاً  
 فإن الثمن المطيب كدمن النفس ونحوه يوجب الدم اتفاقاً وأما الخالص فهو جريحه عند أبي  
 وعند ما يوجب الصدقة أو لبس حنظل أو ستر رأسه يوماً كاملاً وإن كان أقل منه فعليه  
 صدقة ومن إلى يوسف أنه إذا لبس أكثر من نصف يوم فعليه دم أو خلق ربع رطل أو خلق  
 حياضه أو إحدى البطينة أو عاتقه أو رقبته أو قص أظفار يديه ورجليه في مجلس واحد  
 فإن الكل إذا كان في مجلس واحد لا يرد على دم واحد لأن الجنائيات من نوع واحد وإن كان في أربعة  
 مجالس يجب أربعة دماء إن قلتم في كل مجلس دماً أو رجلاً لأن الغالب فيه معنى العبادة فيقتد  
 التداخل بانحياز المجلس كما في آية السجدة وإن قص يد أو رجلاً في فعله دم إقامة للترتيب مقام الكل  
 كما في الطائفة وإن قص أقل من خمسة أظفار فعليه صدقة كما سيأتي أو طواف للقدم أو الصدقة  
 جنباً أو لفرض خد أو لوليه جنباً فبدنه أي لو طاف للعرض جنباً فالواجب بدنه لأن الجنين  
 انقطع من الحدث فيجب جبر نقصانها بالبدنه أظفاراً للتفاوت بينها وكذا إذا طاف أكثر  
 جنباً لأنه لا أكثر حكم الكل أو فاض من عرفات قبل الإمام أو ترك أقل سبع الفرض أي ترك  
 ثلثة أشواط أو أقل من طواف الزيارة وبترك أكثر أي أربعة أشواط أو أكثر بغير حرما  
 حتى يطوفه أو ترك طواف الصدر أو أربعة منه أو السعي أو الوقوف بجميع معنى مزدلفة أو  
 الرمي كله أو في يوم أو الرمي الأول وأكثره أي رمي جمرة العقبة يوم النحر أو من شهر  
 عطف على ترك أو قبل أو آخر الطواف أو طواف الفرض عن أيام النحر أو قدم نسكاً على آخره كطواف  
 قبل الرمي ونحو القارن قبل الرمي والخلق قبل الذبح أو خلق في حل حاجباً أو معتزلاً أو خلق  
 في أيام النحر وأما إذا خرج أيام النحر فخلق في غير الحرم فعليه ضمان عند أبي حنيفة وذكره الشافعي  
 أو خرج حاجباً من الحرم قبل التحلل ثم عاد بخلاف معتز فخرج ثم عاد فقصر حيث لا يلزم له

الجنين

فانه كالحق اخص بشاه هو كذا



قال في الوقاية او قل في جلب الخلة لاني معتبر رجع من جل ثم قصر او قبل او لمس القول فيه  
تكلف بوجوه الاول ان المراد بقوله الخلة لاجل الواجب من احرام حج او عمرة ولا يخفى  
ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف ولذا قال بعضهم انه متعلق بحرم في قوله ان طيب حرم  
اول الباب وان لم يطابق الواقع الثاني ان المعطوف عليه لقوله لاني معتبر غير ظاهر  
وان كان المراد ظاهرا فمعناه ان المعتمد ان حرم من الحرم ثم عاد اليه وقصر لم يضره دم بل  
حق العبارة ان يقال اخرج حاج من الحرم قبل التخلل ثم عاد اليه لا معتبر رجع الى الثالث  
ان ظاهر قوله او قبل يدبرهم عطفه على قصر مع انه معطوف على حلى ولذا غيرت العبارة هنا  
الى ما ترى واما ان عطف على قوله دم في قوله وجب دم في اول الباب على قارن جلي قبل  
في حكم دم للحلق قبل اوله ودم لتأخير الذبح عن الحلق وعلى من طاف للمكركب جنبا للصدر  
في آخر ايام التشريق طاهرا ولو حله في الاول قدم على ما يعني لو طاف للزيارة جنبا وطاف  
لصدر في آخر ايام التشريق طاهرا يجب ما عندنا في حنيفة وقالوا دم ولو طاف للزيارة حنونا  
وطاف لصدر في آخر ايام التشريق طاهرا يجب دم واحد اتفاقا والفرق ان طواف الصدر في  
الوجبة الثاني لم ينتقل الى طواف الزيارة لان طواف الصدر واجب واعادة طواف الزيارة  
بالحدث مستحبة فلم ينتقل اليه في الوجبة الاول وجب نفل طواف الصدر الى طواف الزيارة لان  
الاعادة واجبة وفي اقامة هذا الطواف مقام طواف الزيارة فائدة اسقاطها ابدا عنه  
وقد وجدت العمدة في ابتدا الاحرام للافعال على الترتيب مشروعة فبطلت نية على ذلك  
وجب صرفه الى ما عليه كمن عليه السجدة الصليبية اذا سجد للسجود يعرف الى الصليبية  
دون السجود فيصير كأنه طاف طواف الزيارة في آخر ايام التشريق ولم يطف لصدر  
دم لم ترك طواف الصدر ودم لما خیر طواف الزيارة عن ايام الفخر عندنا في حنيفة وقالوا يجب  
دم لم ترك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيارة ونقص عطف على فاعل وجب  
في اول الباب او على قوله واما ان ينصف صاع من بئر ان طيب اقل من عضيه وسريره او لمس

اوبس اقل يوم او حلقه اقل من ربع راسه او قتل من حرمه اطفاؤه منقورة  
 او طاف للقبور وادخله رخصه او ترك ثلثه من سبع الصدر او احدها جارا لثلاث او حلق  
 رأسه غيره اى حرم آخر وفتح او تصدق عطف على قوله تصدق بثلثه اصح طعام على ستة  
 مكين او صائم ثلثة ايام يعنى انه خير بين هذه الثلثة ان طيب او حلق بعد قوله <sup>طعام</sup>  
 ولو ناسيا قبل وقوف فرض مبتدأ خبره قوله نفسه <sup>فرض</sup> ويخص ويخرج ويقض من قابل ولم يفترقا  
 اى ليس عليه ان يفارقها فى قضاها افسده ووطئه بعد وقوفه اى وقوف الفرض لم يفترقا  
 وان وطئ بعد الحلق لم يفترقا ايضا ويجب شاة ووطئه فى عمرته قبل طوافه اربعة يفترقا  
 اى العرة فيمض ويخرج ويقض واذا وطئ فى عمرته بعد اربعة اى بعد طوافه اربعة خرج ولم يفترقا  
 الوطئ عمرته ان قتل حرم صيدا او قتل عليه فالتكليف اى لو كان اول مرة او لا او كان  
 سهوا او عمدا فعليه جزاؤه ولو كان الصيد بغير صائلا ولا شاة فى الصائلا او كان الصيد  
 متائسا او حاما مسروبا وهو الذى فى رجله ريش كاسر وال وقال مالك انه ألوف  
 متائس فصار كالابطقنا هو صيد باصل الخنفة وانما لا يطير ثقله او هو مضطر الى كفه  
 بالجميع او غيره وهو اى جزاؤه ما قبله عدلان فى مقتله اوفى اقرب مكان منه واطرا اوفى سبع  
 لا يزيد على شاة وان كان اكبر منها ثم له اى للحرث ان يشتري له شهيدا ويذبحه بكفه طعاما  
 ويتصدق على كل مكين نصف صاع بتر او صاع فمرا وشعيرة لا اقل منه او يصوم عن طعام كل  
 مكين يوما وان فضل عن طعام مكين طعام المكين نصف صاع وما فضل يكون  
 اقل منه تصدق به اى بما فضل او صام يوما بدله ويجب ما نقص بحرمه ونشف شعرة وطلع  
 عضوه اى لو خرج صيدا او نشف شعرة او قطع عضوا منه فحين ما نقص اعتبار البعض  
 بالكل كما فى حقوق العباد ويجب القيمة اى قيمة الصيد كاملة بنشف ريشه وقطع قوائمه  
 حتى خرج عن حيز الامتناع لانه قوت عليه الا ان يتفويت الكة الامتناع فيفرض جزاؤه  
 وكسره بفضله اى يجب قيمته البيض بكسره لانه اصل الصيد وله عزة فنية ان يصير صيدا فغيره

محرر بر مرقع بنفشه کبود

ذو و زوجة يسلمون. اياك بر ارجو كبره

سید جانور

ام الف ط

صدیک قیسه یار قیاس آید  
 مکده دغ ایدر یا خود قیسه ایدر  
 طعام ایدر عقیقه نصف صاع  
 فقیر ایدر از شر ایسه آن دغی نصف  
 ایدر

في قطع العنق وهو للعنق

تتميز اولهذه

عمر عبد الله بن محمد بن أحمد بن يوسف



منزلة احتياط عالم يقيد فان قسد بان صار مذكرا لم يجب عليه شيء وكثيره وخرج  
 فرج ميت يعني اذا خرج بعد كسر البيض فرج ميت يعني قيمة الفرج حيثما هذه المسئلة للخرج  
 من ان علم انه كان حيا ومات بالكسر او علم انه كان ميتا ولم يعلم ان موته بسبب  
 الكسر او لا فان كان الاول ضمن قيمة وان كان الثاني فلا شيء وان كان الثالث فالقيمة  
 ان لا يغرم سوى البيضة لان جلود الفرج غير معلومة وفي الاستحسان يجب عليه قيمة الفرج  
 حيث لان البيض موقوف للفرج منه الفرج ايا والكسر قبل او انه سبب لموته في حال احتياط  
 كذا في العناية وخرج اطلاق صيد الحرم اي يجب قيمته بتصدق بها وبسجى فائدة التقيد  
 بالطلاق وحكمه اي يجب على من خلب صيد الحرم قيمة قيمته لانه من اجزاء الصيد فاشبه  
 كله وقطع حشيشه ونجرت النابت بنفسه وليس مما ينبت اي ليس من جنس ما ينبت  
 الناس ولو كان ذلك الشجر مملوكا اشارة الى ان ما وقع في الوقاية وغيره من قولهم غير  
 مملوك غير مفيد لان شراج الهداية وغيره قالوا ان حشيش الحرم ونجرت على نوعين شرايينه الاشجار  
 ونجرت بنفسه وكل منها على نوعين لانه ان يكون من جنس ما ينبت الناس او لا يكون  
 والاول بنوعيه لا يوجب الجوارح والاول من الثاني كذلك وانما الجوارح في الثاني وهو ما ينبت  
 بنفسه وليس من جنس ما ينبت الناس ويستوي فيه ان يكون مملوكا لانسان بان ينبت في ملكه  
 او لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ام يملكه ان فقطعها انسان فعليه قيمتها بالكسر  
 وعليه قيمة اخرى طبق الشرح الامم حيث يجوز قطعه بالاعتزام ولا يصوم في الاروبة  
 اي لا يصوم في فرج اطلاق صيد الحرم وحكمه وقطع حشيشه ونجرت بذلك القيمة لان ما يجب  
 به من القيمة غرامة وليس كفارة فاشبه ضمان الاموال فلا يثنى بالصوم وانما قال للمو  
 دج اطلاق لان الذابح لو كان محرما يأتى كفارته بالصوم ذكره في النهاية ولا يرمى  
 الحشيش من الحرم ولا يقطع الا الاذخر لقوله لم لا يخلت خلايا ولا يقطع شوكها وانما  
 الاذخر فقد استثناء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز قطعه ورعيه والكلمة فانها ليست من جملة النبات

دعوى  
 كمدسة

أحمد بن حنبل

خلايا

النبات ويجب صدقة وان قلت يقتل قلة او جردة ولا شيء يقتل غراب وجدته وعقرب  
 وحية وفارة وكلب عقور قد ذكر النابت في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور النابت  
 وبعضه وبرغوث وقروا وصحيفة فانه ذبح الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط والكلاب  
 وكل ما صاده حلال وذبحه ببلاد لاله حرم وامره به حلال فحق اطم قال في الهداية ومن  
 دخل اطم بصيد اطم وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف الشافعي فان في  
 الحرم لا يتوقف وجوب الارسال على دخول اطم فانه يجب عليه الارسال بمجرد الاجرام  
 بالاتفاق ولهذا قلت حلالا ودخل اطم بصيد في يده الحقيقية التي هي الجارحة حتى اذا  
 كان في حله او قصصه لا يجب عليه الارسال ذكره تاج الشريعة ارسله اي عليه ان يرسل  
 ورد ببيع اي بيع الذي اتي به بعد دخوله في اطم ان يبيعه المشتري والآخر اي اعطى قيمته  
 كبسح الحرم صيده اي بركة الحرم البسح ان كان قائما ويجب القيمة ان كان قابضا سواء باخذه من  
 حرم او حلال لا صيده اعطى على ضمير رسله في بيته او قصص معه ان احرم اي ان احرم في  
 بيته او قصصه صيد ليس عليه ان يرسل لان الاحرام لا ينافي مالكية الصيد ومحافظة خلاف  
 المسئلة الاولى فان التصيد فيها صار صيد اطم فوجب ترك التعرض له ارسلا صيدا في يده  
 حرم ان اخذه حلالا ضمن والا فلا يقتل حرم صيد متلجه يجرى كل لان الاخذ متعرض للقبض  
 بتقويت الاثمن والقتال مقرر لذلك والتقوية كالابتداء في حق التضمن كشيء هو اطلاق  
 قبل الدخول او ارجعوا ويرجع اخذه على قائمته لانه بالقتل جعل فعل الاخذ علة فيكون  
 في ثمنه مباحرة علة العلة فيجوز بالقبض اليه ما به دمه على المفرد فعل القارن به دمه  
 ودم الحية ودم السمرة الاجواز المبيحات غير حرم فان الواجب عليه عند المبيحات احرام احد  
 نقل النابت عن شيخ الاسلام ان وجوب الامين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف  
 بعرفته وانما بعده ففي الجماع يجب عليه دمان وفي غيره من المخطرات دم واحد ينشئ جوار  
 صيد فله حرمان فانه جزاء الفعل وهو متعد ويقتل لو قتل صيد اطم حلالا فان حرم صيد

الاهل بيان

بدورة طلاق ويرد حاشا هدر

الاطم

التي اورد جزاءه او لور ديك

بجلاية بقرع رة صفة كليلة دك صدق بوقر



جاء الحق وهو واحد بطل بنج الحريم صبيته وشراؤه وحرم ذبحه وغيره فثبت ما اكل لا  
 حرم لم يذبحه اي لو اكله حرم آخر لم يفرم فقوله لا حرم عطف على غير حرم وجاز للفصل  
 ولدت طيبة اخرجت من اوطم وماتت معها اي الطيبة والولد لان البصير بعد الاخراج  
 من اوطم يعني شجر الآمن شرعا وهذا واجب رده الى ما بين هذه صفة شرعية فثبت  
 ان الاولاد في الحرية والرقية والكتابة ونحوها وان ادى جزاء ما لم يولد لم يجره اي  
 ليس عليه جزاء الولد اذ بعد اذ اخرج الامم لم يبق امة لان وصول الخلف كوصول الاصل  
 افاقى اراد الخلف او العمة قيد بارادتها اولولم يرد شيئا منها لا يجب عليه شيء بحجزة الميقات  
 وجاز ميقاته لزم دم فان عاد فاحرم او حرما اي ان عاد الى الميقات حال كونه محرما في الطريق  
 لم يشرع في شك وانما قال وليس احترار من قولها فان العود الى الميقات حرما كاف لسطوط  
 الدم عندها واما عنده فلا بد من العود حرما ملتبسا سقط اي الدم اللازم والافلا ان وان  
 لم يبق الى الميقات او عاد ولكن بعد ما شرع في شك بان ابتداء بالطواف واستلم الحجر فاستقط  
 الدم مكي يربط الخلف وفتحة فرج من عمرته وخرج من اوطم وحرما تنبيه بالمسئلة المتقدمة  
 في لزوم الدم فان احرام المكي من اوطم والتمتع بالعمرة لما دخل مكة واتي بالعمرة صارا مكيئا  
 احرامه من اوطم فيجب عليها دم بمجازة الميقات بلا احرام ودخل كفي في التمسك طرفة  
 دخول مكة بلا احرام وميقاته التمسك كما يستأنى بستان بني عامر موضع داخل  
 الميقات خارج اوطم فاذا دخله طرفة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخل  
 التحق بالهله ويجوز لاهله دخول مكة غير حرم لكن اراد الخلف ميقاته بستان الى جميع  
 اجل الذي بين البستان والحرم كالبستان ولا شئ عليها اي البستان ومن دخل  
 ان اجراما من اجل ذلك بوفات لانها احراما من ميقاتها دخل مكة بلا احرام لزمه  
 حج او عمرة وخرج منه اي مما لزم بسبب دخول مكة بغير احرام لو خرج في عابدة ذلك الى الميقات واما  
 وخرج عليه في ذلك العام لا بعده وقال زفر لا يصح وهو القياس اعتبارا بما لزمه سبب النذر وصار

عنه  
 مع نجره بغيره  
 نكاح ابل السم دغام اولاد  
 اولاد مع حرمه اولاد غيرة  
 ان تستمر كولي نكاح ابله وارسل  
 دغام اولاد حرم اولاد كنه كسلي  
 كونه نكاح اولاد دغام كنه  
 نكاح اولاد مسرة بولي اولاد

الاجزاء  
 الاصول  
 المصالح

وصار كما اذا تحوت السنة ولما انه تدارك المشرك في وقته فان الواجب عليه ان يكون  
 حراما عند دخول مكة تعظيما لهذه البقعة لا ان يكون احراما لدخول مكة على التعيين  
 بخلاف ما اذا تحوت السنة لانه صار دينيا في ذمته فلا يتأق الا بالاحرام مقصودا  
 كما في الاحتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان في هذه السنة دون العام الثاني  
 كما انه جاز ميقاته بلا احرام فاحرم بعمرة وافتد بفض وقضى ولا دم لترك ميقاته لانه  
 يقصر فاضيا حق الميقات بالاحرام منه في القضاء مكي طاف عمرته شوطا فاحرم بالحق وقضيه  
 اي عليه ان يرفض الحج عند ابي حنيفة بناء على ان المكي منهى عن الجمع بين الاحرامين و  
 عند سائر فض العمرة وعليه دم لاجل الرضا وحج وعمرة لانه كفايت الحج من حيث انه يحجر  
 عن المضى في الحج بعد شروعه وعلى فائتة حج وعمرة ولو اتى بها جميعا لانه اذا جهلها كما التزمها لكنه  
 منهى عنه والنهي عن الافعال الشرعية تحقيق المشروعية ولكن في النقصان وهذا دم جبر  
 وفي الافاق دم شك من احرام بالجمع وجم ثم احرم يوم النحر باخر اي يخرج فان خلق للاول لزمه  
 الاخر من يقضي بالعام القابل بلادم والآي وان لم يخلق للاول فبني اي لزمه الآخر بالدم فحرم  
 بعد الاحرام الثاني او لا اصل هذا ان الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة فاذا خلق في الاحرام  
 الاول انتهى الاحرام الاول فلم يصر جامع بين الميقاتين فلا يجب عليه دم بلع فاذا لم يخلق في  
 الاول صار جامعاً بين احرام الحج والعمرة فبعد هذا ان خلقا من خلقين الاول وجب على الثاني  
 لانه في غير آية فله دم اجماعا وان لم يخلق حتى حج في العام الثاني فعليه دم عند ابي حنيفة  
 لتأخر الملق عن الاحرام الاول وهذا معنى قوله والآية فحرمه اولاً اي بعمرة اي بافعالها  
 الا اخلطه فاحرم باخرى فخرج لانه جمع بين احرام الحج والعمرة وهو مكروه فله دم افاقى احرم به  
 اي بالجمع ثم بيا اي بالعمرة لزمه لان الجمع بينهما مشروع للافاقى كالقوان وبطلت العمرة  
 بالوقوف قبل افعالها لا بالسجدة الى عرفات وان طاف له اي للجمعين طواف القدوم  
 ثم احرم بها اي بالعمرة فمضى عليه ما خرج لانه بان افعال العمرة على افعال الحج وتندب رفضه لان

بأن العمرة  
 بالتمسك



احرام الحج تأكد بشي من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف بالحج فان رخصت الشريعة فيها العزم  
 وخرج له فضايج فاهل بعمرة الحج اولى ثلثية ثلثية لزمته لان الجمع بين احيى الحج والعمرة  
 صحيح ورفضت اي يلزمه الرخص لان قد ادى ركن الحج وهو الوقوف فيصير بانها افعال  
 العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرمت العقوبة بهذه الاتام ايضا وفضيت مع دم الرخص  
 وان مضى صحيح ويجب دم لا تركاب فعل مكره فايث الحج اهل به او بها رخصت وفضيت وخرج  
 اي فايث الحج اذا احرم بالحج او عمرة يجب ان يرفض الاحرام فيتحلل بالعمرة لان فايث  
 الحج يجب عليه هذا ثم يقض ما احرم به لعمرة الشروع ويخرج وانما يرفض احرام الحج لانه يصير جامعا  
 بين احيى الحج فيرفض الثاني وانما يرفض احرام العمرة اذ يجب عليه عمرة لغوات الحج فيصير بالاحرام  
 جامعا بين العمرةين فيرفض الثانية وانما يجب عليه دم للتحلل قبل اوانه بالرفض **باب المحرم**  
**الا حصار لغوة المنع مطلقا يقال حصره العدة واحصره المرض وفي الشرح منع طوف**  
**او المرض من وصول الحرم الى تمام حجة او عمرة فاذا احصر بعد ذلك او مرض جاز له التحلل في**  
**بعض الموقوفات والقارن دمين لاحتياجه الى التحلل عن احرامين وعين يوم الذبح والى**  
**من يتعنه يوما بعينه يذبح فيه في اطام لا الحلق ولو كان يوم الذبح قبل يوم الحج وعندهما كان**  
**حصر بالعمرة فكذا ذلك وان كان حصر بالحج لم يجر له الذبح الا في يوم الحج ويذبحه يحل بلا حلق**  
**تقصير وهذا اول من قول الوقاية قبل حلقه وتقصير عليه ان يحل من حج حج ذممة لزمه الحج**  
**بالشروع والعمرة للتحلل لانه في معنى فايث الحج ومن عمرة عمرة في قضاءها ومن قران حجة**  
**ومرئان اما الحج واخذ لهما فلان في معنى فايث الحج كما مر في المفرد واما الثانية فلزمه فلو وجه منها**  
**بعد صحة الشروع فاذا زال احصا فولى القارن وامكنه ادراك الهدى والحج توفيه اي لزمه**  
**التوجه لاداء الحج وليس له ان يتحلل لانه كان لم يجر عن ادراك الهدى فكان في حكم البدل وقد**  
**قد رسل الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فسقط اعتباره كما يقرر بالصوم لعمرة عن العتق**  
**اذا قدر على الرقبة قبل ان يفرغ من الصوم فانه يجب عليه العتق كذا هذا او يرضع بالهدى**

الى الهدى والحج  
 حدى بوق اوله كرى اوله

بالهدى ماشاء لانه ملكه وقد كان عليه جلية فاستغن عنها ومع احدهما فقط او بدونهما له  
 ان يحل فان ادرك الهدى لا يحل فحل لانه جرح عن الاصل وكذا لو ادرك الحج لا الهدى استغنى  
 لانه لو لم يتحلل يرضع بالهدى وحرمة المال كحرمة النفس فيتحلل كما اذا خاف على نفسه وكذا  
 لو لم يدرك واحدا منها لغوات المقصود ومنعه اي منع الحرام بملكه عن ركن الحج يعني الطواف **باب**  
**والوقوف بعرفات احصا ركنه اذا تقرر عليه الوصول الى الافعال فكان محصرا اذا كان**  
**في الحلق لاعتد احداهما يعني اذا قدر على احدهما لا يكون محصرا اما على الطواف فلان فايث**  
**الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلو وقع الاثر من الغوات جرح عن الحج**  
**بنفسه فالحج ان امر غيره بالتحج عنه صح ان مات مستمرا اليه ونزاه الى المأمور بالتحج**  
**العاجز فاذا وجد الشيطان صح الاجابج والافلا قال قاضي خان هذا اذا كان كان الاثر**  
**عاجزا يجرى زواله كالمرض والجس وكذا ذلك فان كان لا يجرى زواله كاليومانية والعمى**  
**جاز ان يأمر غيره بالحج من الميت بالامر يقع عنه اي الميت في الصحيح وقيل لا يقع عليه**  
**ويكون له ثواب النفقة والصحيح هو الاول لان الآثار تدل عليه والعداينة الثانية**  
**عن المحجج عنه وبذكره الحاج في التلبية فيقول اللهم اني اريد الحج فيستره وتقبله مني**  
**ومن فلان واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره الحج ذلك الغير عن**  
**الميت الا قبل له اي للمأمور وقت الدفع امسح ما شئت في جاز وفه مرض اوله لانه**  
**صار وكبلا مطلقا خرج الى الحج ومات في الطريق وادعى بالحج عنه ان فسر شيئا فالامر على**  
**ما فسرته والا فعند الى حيفه حج عنه من بلدته ان وفي به ثلثه وعند ما حج من حيث مات**  
**هذه المسائل من فتاوى قاضي خان اوصى بالحج فقطوع عنه رجل لم يجره كذا في الحج ومن**  
**حج عن امره يعني رجل امره رجلان بالتحج عنه فحج لم يقع عنهما بل وقع عن كل مأمور**  
**وضمن ما لهما ان انفق ماله لانه صرف نفقة الامر الى حج نفسه ولا يحل له ان لا يقدر المأمور**  
**ان يحل الحج عن احدهما ولكن جاز عن احدهما بنية فانه ان حج عنها جاز له ان يجوع عن ابيه ماشاء**



لانه منتهى بجعل ثواب عمله لاحد من اولها وفي الاول يفعل حكم الامر وقد خالف فيمنع منه  
 ودم الاحصار على في ماله ميتا لانه الذي اودع في هذا الورقة فوجب عليه تحصيله ودم القرآن  
 والجنانية على طاج اتمام القرآن فلانه وجب شكرها وفقه الله تعالى من الطبع بين المسلمين  
 والمأمور مختص بهذه النعمة لانه حقيقة الفعل منه هذا اذا اذن له الامر بالقرآن والآ  
 فيصير مخالفا فيفسد النفقة واما دم الجنانية فلا ياتي فيجب عليه كفارتها وضمن الطاج عن  
 الغير النفقة ان جامع قبل وقته وعليه الج من قابل بمال نفسه وان مات الطاج عن الغير او سرق  
 نفقة في الطريق خرج عن منزل امره بثلث ما بقي من ماله وعند محمد ما بقي من المال المدفوع  
 اليه المقر للرجوع ان بقي شيء والا بطلت الوصية اعتبارا بقسمة الوصية بقسمة الموصي فانه لو  
 قرر في حيوة مالا ودفعه الى رجل لم يوجبه ومات فذلك المال في يد النائب لا يوجبه غيره  
 فكذا اقرره الوصى لانه قائم مقامه وعند ابى يوسف خرج عنه ما بقي من الثلث الاول لان كل  
 نفقة الوصية الثلث فمضى بقى منه شيء ينفذ والابى حنيفة ان قسمة الوصى وعزله المال لا ينفذ  
 الا بالتسليم الى الوجه الذي عينه الوصى ولم يسم الى ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع فينفذ  
 وصيته بثلث ما بقي لا حيث مات كما هو قوله لها وهو عطف على قوله عن منزل امره وجوبه  
 وهو الاستحسان ان ينفذ لم يبطل لقوله تكا ومن يخرج من بيته فهاجر الى الله ورسوله الآية وقال  
 من مات في طريق الحج كتب له جنة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل اعتبر الوصية من ذلك المكان  
 ووجه قوله وهو القياس ان القدر المتوفى من السفر قد يبطل في حق احكام الدنيا وقال اذا  
 مات ابن آدم انقطع عنه عمله الحديث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فبقيت الوصية  
 من وطنه كان الخروج لم يوجد الممدي وهو ما يهدي الى الحرم لينتقرب به فيه من اجل  
 وقبره وغنىه ولا يجب تعريفه اي الذباب به الى عرفات وقيل المراد الاعلام كالتقليد ولم  
 يجر فيه الا جائز التفسير وبما بينها عن قريب وجاز الغنى في كل شيء الا في طواف فرض  
 جنبا ووطء بعد الوقوف حيث لا يجوز الا ابدنه اكل اي جاز الاكل بل يجب من يهدي وتطوع

جاءه ادم

استحب

ومتى وقى فقط لانه دم شكر فحجز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدايا  
 لانه وما كفارت شربت جزءا للجنانية فيستحق بها ايمان عن الانتفاع بها لزيادة  
 الزجر وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح الاخيرين يوم النحر اي يتعين يوم النحر لذهابهما و  
 يذبح غيرهما متى شاء وتعين احوط لكل من الهدايا لا فدية لصدة اي لا يتعين فدية احوط  
 قال في الوقاية وتعين يوم النحر لانه الاخيرين وغيرهما متى شاء كما تعين احوط لكل الاخير  
 لصدة اقول ربطا وغيرهما متى شاء الى ما قبله يحتاج الى التكلف واعتساف كمالا يخفى على  
 اهل معرفة وانصاف والعبارة المختارة هنا اخذوا اول عمل المقصود منها وتصدقوا بخله و  
 خطاه ولم يعط اجزا رمنة ولا يركب الاضرة ولا يجلت لينة ويعالج لقطعه بنفخ صريره كما  
 بار وما عطف او تعيب بغش فقي واجبه ابدل والمعييب ومن نفذ لاشي عليه فربذة الغفل  
 ان عكبت اي قربت الى السلك في الطريق وصنع فعلها اي قلادتها بدورها وخراب بخر  
 سنامها لياكل الفقير فقط شمدوا بوقوفهم بعد وقته لا تقبل ولو شهدوا بوقوفهم قبله اي قبل  
 وقته قبلت ان امكن التدارك يعني انهم وقفوا في يوم وشهد قوم بانهم وقفوا بعد يوم  
 الوقوف اي وقفوا يوم النحر لا تقبل ويخرج بهم حجم احسانا والقياس ان لا يجزئهم لانه عرف  
 عبادة مختصا بمنان ومكان فلا يكون عبادة دونها فصار كما لو وقفوا يوم التزوية او في غير  
 عرفات وجه الاحسان ان هذه شهادة على النفي لان عرفتهم نفى جنتهم فلا تقبل ولان  
 الاحتراز عن الخطا غير ممكن والتدارك متعذر وفي الامر بالاعادة حرج ظاهر فوجب ان يكون  
 بهذا الاشياء بخلاف ما اذا وقفوا يوم التزوية فانه التدارك ممكن روى في السوم الثاني  
 ايام النحر اجرة الوسطى والثالثة وتركة الاولى فان قصد التكبير ورمى الاولى فقط جاز  
 الكل ولو بلا ترتيب لانه ليس بشرا ورمى الكل بالترتيب حسن لرعاية الترتيب المستحسن  
 نذر جماعيا متى حتى يطفون لغرض يعني اوجب على نفسه الحج ماشيا فانه لا يركب  
 حتى يطفوا الزيادة اشترى جارية احرمت بالاذن اي اذن مولاه حتى لو احرمت

اكتفى به



اكل من كل واحد في سائر ايامه وهذا  
 عامه العباد وويل سبعا منه المحسن  
 الباقى بطور كفا النظم والفقير انما الى ان  
 كذا قاضى كذا في النظم  
 لوضوح اربعه عشر بقية من  
 سبعة عشر كذا في النظم  
 اخبر بك كذا في النظم  
 بقية من النظم  
 والعبارة ووجه هذا  
 وكذا اعمى من واحد  
 النظم كذا في النظم  
 وهو كذا في النظم  
 السبع في كذا في النظم  
 في كذا في النظم  
 لان كذا في النظم  
 لا يشرع في النظم

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

1

[illegible]



وله انكار كبره من البسج وانه لا يبدل الله بما يتبعه والصحة  
كالجذوع لشراها به جاز ولو اشترى ما لا يتبعه الا بعد ان ينفق  
لم يجز وقيل لو اشترى به طعاما جاز في الكسوة وذكر في الزاوي  
انه قول الطوفيين واما على قول ابو يوسف فالبيع باطل لان كالم  
وفي المحيط لا بأس ببيعه بالدرهم ليصدق بها وليس له ان يبيع  
بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصدق بها وفي المنية لو  
اشترى بثلثمائة مائة ما كلفه قال علي بن ابي حمزة عليه  
السلام تصدق بثمنه استخرا وقال ايضا انه وقع الى ثوبين  
الزكوة حسب عن الزكوة وقال صاحب المحيط لا يجب واعلم  
انه لا يحل ان يجز صوف الضحية ولا ان يجلب ليخبرها وان فعل  
ذلك تصدق بذلك ولا يدفع جلدتها ورأسها اجرة القصاب  
ولا يحل له ان يترك ولا ان يحل عليها وان فعل ذلك وتقصيرها  
بتصدق بها وكذا ان اجرها كذا في السراجية قرستان

فيما اشار الى ان اللحم كالجذع فله تبدل بما ينتفع به منه وهو الصبي  
كما في الهدية وقال في القرية فله بيع الضحية احدا انما قيل  
ان ليس في اللحم الا الاكل والاطعام فلو كان شيئا ينتفع  
به لا يجوز والصحيح ما قال شيخ الاسلام رحمه الله ان اللحم  
منه الجذع انما يباع بما ينتفع به منه جاز وروى ابن سميعة  
عن محمد بن جهم انه لو اشترى بالذبح ثوبا فلا بأس ببيعه بشيء  
وفي الثنية لو اشترى بالذبح الاضحية ما كلفه الا ان يذبحه الصدوق  
بقوله اللحم استخرا انما اشترى

ولو ذبح الضحية غيره بغير اصرح استخرا ولو لا يجوز قياها  
وسو قول زفر لا يذبح شاة غيره بغير اصره فيضحي كما اذا ذبح شاة  
قصابا واذا ضحى لا يجوز عن الاضحية وجه الاستحسان انه  
لا يشترط بها الاضحية فقد تغيرت للذبح الضحية حتى وجب عليه  
ان يضحى بها فصار مستقيما بكل من كان ابي ذر للذبح على ذبحها  
اذ ناله دلاله لا تنوي بغيره عن اقامتها لعارضها يعرض ل  
فصار كما اذا ذبح شاة من القصاب رجلها ليندبها  
اختيار

مؤكدة على قول ابى يوسف وهو وجه الوجوب قوله صلوات من وجد سنة فلم يضح فلا يجوز  
مصلانا رواه احمد وابن ماجه ومثل هذا النوع لا يلحق الا بترك الواجب على قربها فربما  
فلا يتاوى الا بالملك والمالك هو امر مسلم فان القرية لا تستور الا من المسلم مقيم فان  
او اذا لم يخلص بسبب شئ على المسافر ونفوت بمضى الوقت فلا يجب عليه دفعا للخرج عنه  
كالمسافر مؤثر في الفطرة فان العبادة لا تجب الا على القادر وهو الغني ومقداره ما يجب به  
صدقة الفطرة لنفسه متعلق بتجلب لطفه اي لا تجب عليه لاداءه الصغار لانها قرية مخصصة  
والاصل في العبادة ان لا تجب على احد بسبب غيره بخلاف صدقة الفطرة فان فيها معنى  
المؤنة والسبب فيها رأس مؤنة وعلى عليه وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وروى الحسن  
عن ابى حنيفة ان الاضحية تجب عليه لولده الصغير لانه في معنى نفسه بل يضحى ابوه عنه من  
ماله اي مال الطفل ان كان له مال او يضحى وصيته بعده اي بعد الاب والكل الطفل باقية اي  
بعد الاكل بيدل بما يستعمل بعينه من آلات البيت ونحوها في الهداية الاصح انه يضحى  
من ماله وبما كل منه ما امكن ويستباح بما بقي ما ينتفع بعينه وفي الكافي الاصح انه لا يجب  
ذلك وليس للاب ان يفعل من ماله اي مال الصغير لا تذبح الاضحية في المصرف قبل الصلوة  
اي صلوة العيد وتذبح في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب يوم الثالث فان اول وقت  
التضحية بعد الصلوة في حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره واخره قبيل غروب  
الشمس في اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر الاخر للفقير والغني والولادة والموت فانه  
اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وفي العكس تجب وان ولد في اليوم  
الاخر تجب عليه وان مات فيه لا تجب ذكره الذبح ليدل ان جاز لا احتمال الغلط في كلمة  
القبيل تركت التضحية ومضت ايامها اعلم ان ايام التشريق ايضا ثلثة والكل يضحى  
باربعة او ثلثة لا غير واخرها تشريق لا غير والمتوسطان خمر وتشريق التضحية فيها افضل  
من التصديق بمن الاضحية لانها تقع واجبة او سنة والتصدق بطلوع فخص اذا تركت حتى مضت

فيما اشار الى ان اللحم كالجذع فله تبدل بما ينتفع به منه وهو الصبي  
كما في الهدية وقال في القرية فله بيع الضحية احدا انما قيل  
ان ليس في اللحم الا الاكل والاطعام فلو كان شيئا ينتفع  
به لا يجوز والصحيح ما قال شيخ الاسلام رحمه الله ان اللحم  
منه الجذع انما يباع بما ينتفع به منه جاز وروى ابن سميعة  
عن محمد بن جهم انه لو اشترى بالذبح ثوبا فلا بأس ببيعه بشيء  
وفي الثنية لو اشترى بالذبح الاضحية ما كلفه الا ان يذبحه الصدوق  
بقوله اللحم استخرا انما اشترى

فيما اشار الى ان اللحم كالجذع فله تبدل بما ينتفع به منه وهو الصبي  
كما في الهدية وقال في القرية فله بيع الضحية احدا انما قيل  
ان ليس في اللحم الا الاكل والاطعام فلو كان شيئا ينتفع  
به لا يجوز والصحيح ما قال شيخ الاسلام رحمه الله ان اللحم  
منه الجذع انما يباع بما ينتفع به منه جاز وروى ابن سميعة  
عن محمد بن جهم انه لو اشترى بالذبح ثوبا فلا بأس ببيعه بشيء  
وفي الثنية لو اشترى بالذبح الاضحية ما كلفه الا ان يذبحه الصدوق  
بقوله اللحم استخرا انما اشترى

فيما اشار الى ان اللحم كالجذع فله تبدل بما ينتفع به منه وهو الصبي  
كما في الهدية وقال في القرية فله بيع الضحية احدا انما قيل  
ان ليس في اللحم الا الاكل والاطعام فلو كان شيئا ينتفع  
به لا يجوز والصحيح ما قال شيخ الاسلام رحمه الله ان اللحم  
منه الجذع انما يباع بما ينتفع به منه جاز وروى ابن سميعة  
عن محمد بن جهم انه لو اشترى بالذبح ثوبا فلا بأس ببيعه بشيء  
وفي الثنية لو اشترى بالذبح الاضحية ما كلفه الا ان يذبحه الصدوق  
بقوله اللحم استخرا انما اشترى



[illegible]

ما اكل  
 ولو اكل فليدق  
 ان يا اكر من صفة  
 دليل للتصديق  
 لان سبيلها التصديق  
 ان يطعم الانفيا  
 ان يا اكر من صفة  
 فليس صاجبا  
 وان كان الاول  
 في الكتاب  
 ما كان ما ذكر  
 فان كان الثاني  
 مستوفى  
 الاخرى اما ان يكون  
 بها ولو اكل منها  
 فليدق احد من  
 فيسبها ذكره



الحمد لله

سورة  
اليس  
جلف  
يدله  
تفع به  
بلا عزم  
تقوت  
مستعينا  
قافضه

و خوف و فرود  
جلد به ای بیان  
به استخوان  
فرقصار المالک

ذكر التصديق  
 كره فخرج كتاب  
 بية حصلت  
 على آلة كبراب  
 مان بيع اللحم  
 مطا ووزع كل شاة  
 يره بخير امره  
 يفسر في أيام  
 هذه الأيام ويح

ربنا في القرية ف  
 است الى بدله غلا  
 الافرغ شاة غلا  
 ن يفرح بها بعد  
 فخرت بعضي

والاطعام و  
من ان احسن  
الزلات من ان  
لها ويتصد  
كالاطعمه و  
القربة انتقا  
لا يصح ويغزو  
وجب عليه  
لانه لانه

و امره فذبح جاجا  
فيما لا تستهلك  
معدن بثمانه لار  
والقياس ان  
الاضحية حتمه  
هل يذبح اذا

ثلاث الايام  
عليهم والذين  
من الامم وال  
المجوس لا  
يستغفر الله  
منهم الا طائفة  
استحسنوا  
لنذبح السبعة  
بكل من هوا

كان  
الماله وان  
يقصد في  
الحج في الاول  
فيعقد النحر  
بما يصحب  
كما تقرر  
شدة الرجل  
ما ذهب  
صليبا  
الاسماء  
بداينابه  
اللب والبعر

بأسهل فيما فعل  
بحسن قيمة طه ثم  
وتمت ما وجد الله  
بغير عاصبا بالذم  
على الشريعة يصير  
حقيقة الفضا  
في الانصاح  
والذكر بالذم  
وهو لوجه الا  
في ناب مر  
بالذي يصيد  
الحكمة لها

لا يضمنه لانه  
ان يضمن مساء  
بالا لوديوعة  
في الوديوعة  
لمحبرة قال  
قبل الذبح اقوا  
غاية ما يوجد  
ة وانما يحصل  
في كتاب الخ  
الامير مجل بكم  
من ذم في  
مطلب فان

من صاحبها  
خاف كل منهما  
ببناء العصب  
وقت العصب  
وساير الكتب  
فيكون غاصبا  
اليدين المبطلة  
اليدين المحقة  
هنا الزكوة  
صدر كضرب  
في البسوط  
على ذي ناب و

بہرہ وان تشاء  
تحت التصفیہ  
صفت شفاء فی  
ایہ والکافی  
ماع وشذ الرحیل  
تہ واشبات  
یحصل بہ از  
اور در  
المفعول بال  
ظفر الطائر و  
بعد منقلبہ لا

خذ كل واحد  
بالحمل كل صاحبه  
بدل عن القوم  
الملك في الف  
بكذا في السد  
الذبح كالافج  
الة اليد المحم  
المبطله الا  
القم  
وصيد التسميه  
طهور الخلب  
مخلب الذي ي

واذا غلطت  
 الكلام علمها  
 القيمة لانها  
 لا الثانی ان  
 في غير الملك  
 بمقدسات  
 في موضع  
 اثبات البر  
 اليه الحكم  
 وتسمى المصنعة  
 واخترت من  
 ومن ذى

3

100



له تاب الاول ككلب وقدمه والثاني نحو بارز ونحوها من السباع والطيور ويشترط لما  
يوكل اي لجوارح ما يوكل من الصيد ابرز بخلاف ما يوكل فان شيئا منها ليس بشرط  
في جوارحه ككسائي منها علمها اي علم ذي ناب وذو مخالب كصيد لقوله تعالى وما علمكم  
من الجوارح مكليين تعلمون ومن علمكم الله وقوله ثم لتعلمن ما يحدث بكلكم المعلم فذكرت  
اسم الله تعالى فكل واحد ما حدث بكلكم غير المعلم فادركت ذكوره فكل رواه البخاري ومسلم  
ومنها جرحها اي موضع منه وهو ظاهر الرواية حتى جرح الكلب الصيد ولم يجرحه لم يوكل ومنه الى  
صيفة واني يوسف رجمها انه لا يشترط ومنها ارسال مسلم او كسائي اياها اي ارسال من رمله  
التوحيد دعوى واعتقاد كالمسلم او دعوى الاعتقاد كالكتاب كسائي في الذابح فان بعث  
الكلب البارز على انة الصيد بغير ارسال واغذته وقتله لم يحل ومنها التسمية اشار اليه بقوله  
مسما اي بغير تارك التسمية عمدا او الاصل فيه قوله ثم لعدي بن خاتم اذا ارسلت بكلكم المعلم وذكر  
اسم الله تعالى عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل ومنها ان يكون الصيد مستغنيا متوشحا اشار اليه بقوله  
على مستغنى متوشح ما كول اي من شانه ان يأكل ومنها عدم شركت كلب لا يحل صيده اي كلب  
غير معلم او كلب المجوس او كلب لم يرسل للصيد او ارسله وترك التسمية عمدا ومنها عدم طول وقته  
فانها ان طالت بعده لم يكن الا صطيا ومضافا الى الارسال الا اذا كان الصيد فانه حيلة في الالة  
فيكون الى الارسال قال الامام شمس الدين السرخسي ناقلا عن شيخه الامام شمس الدين اهلواني رضي  
للفقيه حصول خمس ينبغي لكل عاقل ان يأخذ منه منها ان يكون للصيد حتى ان يتمكن منه وهذه  
حيلة منه للصيد فينبغي ان لا يجاهر بخلاف في عدوه ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل بمقصوده  
من غير اعتاب نفسه ومنها انه لا يتعلم باليقين لكن يقرب الكلب بين يديه به اذا اكل من الصيد  
فيتعلم بذلك فكله كذا ينبغي للعاقل ان يتعظ بغيره كما قيل السعيد من وعظ بغيره ومنها انه لا يتعلم  
الحيث وانما يطلب من صاحبه العلم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنها انه يشترط  
ثلاثا او ثمانية فان ملك من الصيد ولا تتركه ويقول لا اقتل نفس فيها عمل لغيري وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يقتل

والصيد طار وحريم لان الصايد ما ان يكون  
حريمه ولا فان كان حريمه لم يكن حراما  
ان اصطاد في حريمه الا ان اصطاد فيه فله ان  
والا فهو حلال اذا وجد منه عشرة شترط  
خمس في الصايد وهو ان يكون من البهائم  
وان يوجد منه الارسال وان لا يشترط التسمية  
في الارسال من لا يحل صيده وان لا يشترط التسمية  
عامدا وان لا يشترط بين الارسال وبين  
بعده خمس وخمس في الكلب ان يكون مستغنيا  
وان يذهب عليه سنن الارسال وان لا يشترط  
في الاخذ مال كذا صيده وان يقتله حيا  
وان لا ياكل منه وخمس في الصيد ان لا يكون  
من الحشرات وان لا يكون من نبات  
الارض الا السحرة ان يتبعه فله ان يقتله  
وان لا يكون متوقفا بان ياله او بجلبه  
وان يبعث به فله ان يقتله وان يبعث به فله  
سذاجة التبايه سنن الارسال

ويعلم المعلم بترك اكل الكلب ثلث مرة ورجوع البازي بدعائه وهو مروي عن ابن عباس  
ولان بدن الكلب يتحل القرب فيمكن خربه حتى يترك الاكل وبدن البازي لا يتحل فانكف بغيره عما  
يدل على التعلم فان في طبعه نفورا ويعلم ثرواله برجوعه بالدهاء والصيد ونحوه بها يعني ان الفهد  
ونحوه يتحل القرب وعادته الاقتراس والنفور فيشرط ترك الاكل والاجابة جميعا كذا في  
الاختيار ولا يوكل حيا اكل الكلب او الفهد فانك قد عرفت ان تعلم الكلب بترك الاكل وسياق  
انه اذا اكل علم انه لم يتعلم فحرم صيده فكل ان البازي لما عرفت ان تعلم ليس به ليكون ضده دليل  
الجعل ولا يوكل ايضا باكل الكلب الفهد منه بعد ترك ثلث مرة لانه علامة الجعل ولا يوكل ايضا  
ما صاده بعده اي بعد ما اكل بعد تركه ثلث مرة حتى يتعلم او قبله اي لا يأكل ما صاده قبل ما اكل  
بعد تركه ثلثا لوبقى في ملكه فان ما تلف لا يظهر فيه الطرمة لانعدام الخليفة وما ليس بجز  
بان كان في المفارقة بعد ثبت فيه الطرمة فيستبرأ حرمه عنده خلافا لها بشرط التحل بالبري التسمية  
وعدم تركها عمدا او اخرج لقوله ثم لعدي بن خاتم اذا ارسلت سوك فذكر اسم الله عليه فان حدث  
فوقل فكل الا ان يجد قد وقع في ماء فانك لا تدرى الماء قتل او سركك وعدم القود عن طلبه لئلا  
تجنى ملا سهمه اي رمى فغاب عن بصره فحيا ملا سهمه فان ادركه ميتا فان لم يقدر على حله حل الكلب  
بذله وسعه وان قد عثره حرم ان كان في وسعه ان يطلبه وقد قال ثم لعدي بن خاتم اذا ارسلت  
واورك المرسل او الرامي حيا حيوة اقوى مما للمذبوح حل بالذكوة ولو مثلها حل بدونها  
اي لو كان حيوته مثل حيوة المذبوح لا يجب تذكيته بل يحل بدونها ولا عبرة بتلك الحيوة  
وانما المقدرية والموقوفة والمنقصة والنظيرة وما ينقص الذيب بطبعه وبه حيوة والشاة المذبة  
فالفتوى على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى ذكاه وفيها حيوة قليلة بل لقوله تعالى  
الا ما ذكيتهم وحرم مطلق على حل بالذكوة اي حرم الصيد ان تركها اي الذكوة عمدا مع القدرة  
عليها فحلت لان حيوته لما كانت اقوى مما للمذبوح كان زكوة واجبة فاذا ترك حرم كذا اي  
يحرّم ايضا اذا جرح عن التذكية في ظاهر الرواية لان الجرح في مثل هذا لا يحل حرام وقيل حل وهو







*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a manuscript or letter.]*

[illegible][illegible]

و قد عاها بالاسم الحرام

فلم يكن الذبح وافعاله لكنه يكره لوجود القرآن صورة فيستور بصورة المحرم هذا اذا  
 قرئ في غير موضع واما اذا قرأ بالبحر او النصب فمحرم كذا في غايه البيان ولا يباح الا الفصل  
 ومن كذا ما قيل التسمية والاضحاج لما روى ابن النبي صلعم في كسبين اهلين  
 ان نفرا من امة فوجهم نحو القبلة منهم الذبح وقال وجهت وجهي للذي فطر  
 السموات والارض حنيفا وانا من المسلمين فكل ان صلواتي وشكوى خطيبي ومما في الله رب  
 العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اقول المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح باسم الله والله  
 اكبر او بعد الذبح فكل الذبح تقبل من فلان وبها ايضا لا يباح لما روى عن النبي صلعم  
 انه قال بعد الذبح التزم تقبل هذه عن امة محمد من شهد كل بالوجهانية ولي بالبلخ <sup>الشر</sup>  
 في التسمية هو ذكر الله عن منسوب الدعاء وغيره فيقول اللهم اغفر لي لا تحل لانه لحض دعاء  
 يحل في الجدة او بجان الله بقصد التسمية فانه ذكر خاص فلو عطف فقال الحمد لله لا تحل لعدم  
 قصد التسمية والمشهور المندول في الامة وهو باسم الله اكبر فيقول عن ابن عباس  
 ندب من الابل وكره فوجها على البقر والغنم اما الهندية في صورتين فلموافقة السنة  
 المتوارثة والاجتماع العرفي في المنح فيها وفيها في المذبح واما الكراهة فلحق الفة السنة  
 وهي لعن في غيره فلا يمنع الجواز والحق في ذبح صيد كائن في غير الحرم لو لم يتحسب استقطا في  
 لم يكن ذكاه لان ذكوة الاضطرار انما يصار اليها عند الجوع من ذكوة الاختيار كما  
 والجوع موجود في الثاني لا الاول الشاة اذا شئت فخرج المصطفى بالمعقر واذا نذرت في المص  
 لا تحل به لانه لا تدفع عن نفسه فيمكن اخذها في المص عادة فلم يتحقق الجوع <sup>بمعنى ذكاه</sup> من ذكوة الاختيار  
 بخلاف خارج المص والمصر كى وجه في البقر والبقر لانهما يدفعا عن انفسهما فالا فكل  
 عن اخذها وان نذرت في المص فحقق الجوع والصيد كالشاة اذا لم يقدر على اخذها حتى يقتله  
 المصون عليه ذكوة المذكوة حتى اكله لا يذكي حتى يذكي ذكوة الله حتى يذكي ذكوة الله  
 او شاة فخرج بطنها حتى يميت لم يؤكل لا يحل في ذكوة من سبيلها او من سبيلها

من يهتد للاهتد و يذخر فيه  
اليم بالاك و يذخر فيه  
الضعف والغلب يهتد فيه

[illegible]



قد مر ان المراد بهما حيوان يصيد بنابه وحيوان يصيد بمخالبه والطيرت صغار وواحدة  
 والاولا اهلية بخلاف الوحشية فانها خلق والبطيخ والبطيخ وعندما جعل اظليل قبل كراهية عنده  
 كراهية التنزيه لان كراهية هذه الكراهية كليا يحصل باجته تقليل الى الجهاد ولهذا كان  
 سورة طه او ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره في السلام واهو المعين في جامعها وقيل كراهية  
 طريم وحكي عن عبد الرحيم الكرمي ان قال كنت متروكا في هذه المسئلة فرايت ابا حنيفة  
 في الخطاب يقول ان كراهية طريم باعبد الرحيم واليه مال صاحب الهداية وروى الحسن بن علي  
 كراهية في سورة كما في لينة وقيل لا ياكل بيده اذ ليس في شربه تقليل الى الجهاد كذا في الكافي  
 ولا الضيق والتعصب والصب فيها خلاف الشافعي والذنبور والسلفاء والابن الاكل  
 للجيف والغدا في سياه بزررك والفيل والبرجوع وابن عرس واطيوان المائي الا  
 سمك لم يطف السمك الطاق هو الذي يموت في الماء حنف انقه بلا سبب ثم يعمل فيظفره  
 وصاحبنا كره هو اطيوان المائي مطلقا الا سمك لم يطف واباها ابن ابي ليلى ومالك والشافعي  
 واستثنى بعض المالكية كل الماء وخريره وانسانه واخلاف في البيع والاكل واحدا لاصل  
 في السمك عندنا ان مات منه بسبب فهو حلال كما لا خذ منه ومات منه بغير سبب لا ياكل  
 كالخافي وان ضرب سمكة فقطع بعضها جعل اكل ما بين وما بقي لان موته بسبب ما بين من  
 اكل وان كان ميتا فيسته حلال للحدثين وكذا ان وجد في بطنها سمكة اخرى لان ضيق  
 سبب لموتها وكذا ان قتلها من طير الماء او ماتت في جيب ماء او جمعها في خيطيرة لا  
 تستطيع اخرج منها وهي لا تقدر على التخلص منها او اكل ثبات القاه في الماء لياكلها في ثمة  
 او رطبها في الماء فان مات او انجم الماء فبقيت بين اجزاء وماتت يوكل وان ماتت  
 في الماء او برده يوكل في رواية لوجود السبب لموتها وفي اخرى لان الماء لا يقتل  
 السمك حارا كان او باردا كذا في الكافي ومنه ان من السمك المأكول اجزائه والماء ما  
 فخصها بالذكراشارة الى ضعف ما نقل من المغرب عن محمد بن جميع السمك حلال غير طيرت والماء

المراد بهما حيوان يصيد بنابه وحيوان يصيد بمخالبه والطيرت صغار وواحدة  
 والاولا اهلية بخلاف الوحشية فانها خلق والبطيخ والبطيخ وعندما جعل اظليل قبل كراهية عنده  
 كراهية التنزيه لان كراهية هذه الكراهية كليا يحصل باجته تقليل الى الجهاد ولهذا كان  
 سورة طه او ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره في السلام واهو المعين في جامعها وقيل كراهية  
 طريم وحكي عن عبد الرحيم الكرمي ان قال كنت متروكا في هذه المسئلة فرايت ابا حنيفة  
 في الخطاب يقول ان كراهية طريم باعبد الرحيم واليه مال صاحب الهداية وروى الحسن بن علي  
 كراهية في سورة كما في لينة وقيل لا ياكل بيده اذ ليس في شربه تقليل الى الجهاد كذا في الكافي  
 ولا الضيق والتعصب والصب فيها خلاف الشافعي والذنبور والسلفاء والابن الاكل  
 للجيف والغدا في سياه بزررك والفيل والبرجوع وابن عرس واطيوان المائي الا  
 سمك لم يطف السمك الطاق هو الذي يموت في الماء حنف انقه بلا سبب ثم يعمل فيظفره  
 وصاحبنا كره هو اطيوان المائي مطلقا الا سمك لم يطف واباها ابن ابي ليلى ومالك والشافعي  
 واستثنى بعض المالكية كل الماء وخريره وانسانه واخلاف في البيع والاكل واحدا لاصل  
 في السمك عندنا ان مات منه بسبب فهو حلال كما لا خذ منه ومات منه بغير سبب لا ياكل  
 كالخافي وان ضرب سمكة فقطع بعضها جعل اكل ما بين وما بقي لان موته بسبب ما بين من  
 اكل وان كان ميتا فيسته حلال للحدثين وكذا ان وجد في بطنها سمكة اخرى لان ضيق  
 سبب لموتها وكذا ان قتلها من طير الماء او ماتت في جيب ماء او جمعها في خيطيرة لا  
 تستطيع اخرج منها وهي لا تقدر على التخلص منها او اكل ثبات القاه في الماء لياكلها في ثمة  
 او رطبها في الماء فان مات او انجم الماء فبقيت بين اجزاء وماتت يوكل وان ماتت  
 في الماء او برده يوكل في رواية لوجود السبب لموتها وفي اخرى لان الماء لا يقتل  
 السمك حارا كان او باردا كذا في الكافي ومنه ان من السمك المأكول اجزائه والماء ما  
 فخصها بالذكراشارة الى ضعف ما نقل من المغرب عن محمد بن جميع السمك حلال غير طيرت والماء

ان ضيق المكان سبب لموتها واذ لماتت في الشك في

والماء ما في وايضا قال في غاية البيان ان بعض الروافض واهل الكتاب يكرهون اكل السمك  
 ويقولون ان كان ديوثا يدعون انفس الى حيلة لئلا ينجس به وحل الجراد والنوع السمك بلا ذكاة  
 لكن بينهما فرق وهو ان الجراد يوكل وان مات حنف انقه بلا سبب ثم يعمل فيظفره  
 الجراد ياخذ الرجل من الارض وفيها الميت وغيره فقال كذا وكذا وهذا عند من فصاحة وحل  
 بذاب الذبح والارنب والعقود بهما اي بالذكاة فيج شاة لم يعلم حيوتها فخرت اخرج الدم  
 حلت والآ فلا وان علمت حيوتها حلت الشاة وان غدا ما في الحركة وخروج الدم لان المقصود  
 منها الكسند لال على الحيوة فاذا علمت لم يجز اليها **الحيوان** لما فرغ من العبادات  
 الرابع التي آخرها الحج وحي يناسبه من الاضحية والصيد والذبايح شرع الآن في خامسة العبادات  
 وهي الجهاد وقال هو فرض كفاية بداء اي ابتداء يعني يجب علينا ان ابتداءهم بالقتال  
 وان لم يقاومونا فان الرسول صلعم كان مأمورا في ابتداء الامر بالقتال والاعراض عن المشركين  
 كما قال الله تعالى فاصبح الصبح الجليل وقوله تعالى واعرض عن المشركين ثم اعر بالدعاء الى الدين بانوار  
 من الطرق المستحسنة حيث قال تعالى ادع الى سبيل ربك بالحنكة والموعظة الحسنة وجادلهم  
 بالتي هي احسن ثم امر بالقتال اذا كان البداية منهم بقوله تعالى اذن للذين بقا لكون بانهم  
 للمؤمنين اذن لهم في الدفع ثم امر بالقتال ابتداء في بعض الايمان بقوله تعالى فاذا انسح  
 الكشر الطوم فاقبلوا المشركين حيث وجدتمهم ثم امر بالقتال مطلقا في الايمان كلها والامان  
 باسرا بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون فتنة وقاتلو المشركين كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون  
 بالله واليوم الآخر الى غير ذلك من الايات وجه كونه فرض كفاية انه لم يشرع للعين لانه قتل  
 وفساد في نفسه بل شرع لاعتلا وكلمة الله تعالى واعزاز دينه ورفع الفساد عن العبادات  
 ان اقام به البعض في كل زمان سقط الفرض عن الكل لحصول المقصود بذلك كقوله الجهاد  
 ودفعنا ورد السلام فان واحدنا اذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض باقيا والآ

فان كان كذا وكذا لان تقطع بالادلة الشرعية  
 لانه صفة ليدل على كذا وكذا  
 وان السعي على السلام الا انه حجة ابدى اليه  
 واما احاديثه بذكره ولان السعي والسعي  
 الجيف فاشبهه الطهي

المراد بهما حيوان يصيد بنابه وحيوان يصيد بمخالبه والطيرت صغار وواحدة



اي وان لم يتم به بعض بل خلا من اجلها والزمان في ديار الاسلام انما هي المسلمون كلهم  
لتركهم فرضا عليهم كما اذا ترك الجماعة كلهم صلوة الجنازة او دفنها او داسوا او داسوا  
صبي ومعد واما في مقتدره لا قطع لانهم عاجزون والتكاليف بالقدرة وفرض عين ان  
يجبوا اي اجماع الكفار على كفرهم فيكون فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون على  
اجلها ونقل صاحب النهاية عن الرخصة ان اجلها اذا اجاز الشك في اجماعهم فرض عين  
على من يقرب من العدو فاما من وراءهم فيعد من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسلمهم  
شركه اذا لم يجز اليهم فاذا اجماعهم بان يخرج من كان يقرب من العدو من المقاومة والعدو  
او لا يخرج واعلم انهم كلهم كما سلوا اجماعا فانه يفترض على من يلزمهم فرض عين كالصوم والصلوة  
لا يسعهم تركه ثم وثم الى ان يفترض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدريج ونظيره  
الصلوة على الميت فان مات في ناحية من نواحي البلدة فعلى جيرانه واهل تلك الناحية ان يقوموا  
بمسبابة وليس على من كان يبعد من الميت ان يقوم بذلك وان كان الذي يبعد من الميت  
يعلم ان اهل الناحية يفتقرون حقوقه او يعرفون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا هنا فيخرج  
المرأة والعبد بلا اذن من الزوج والمولى لان المقصود لا يحفل بالابقية الكل فيجب عليهم  
وحق الزوج والمولى لا يظهر في حق فرض العين كالصلوة والصوم بخلاف ما قيل في غير ذلك  
كفاية فلا ضرورة في ابطال حقها وكما جعل وهو ما يجعل للعامل في عمله والمراد ما يجعل الامام  
على ارباب الاموال شيئا بلا طيب انفسهم يتقون به الخرافة فانه مكره مع في اي مع وجوده في  
في بيت المال وبدونه اي اذا لم يوجد في ولا يكره اجعل فان خالفناهم ووثقناهم الى الاسلام  
فان ابوا اي امتنعوا عن الاسلام قال اي فتدعوهم الى الجزية فان قبلوها الجزية فليهم ما لنا  
وعليهم ما علينا هذا الحكم ليس على من لا يصح في حق العباد بل المراد اننا ننقض ثقتهم  
واموالهم قبل قبولهم الجزية فبعد ما قبلوها اذا تعرضوا لهم او تعرضوا لنا يجب لهم علينا ويجب لنا

بما كان

بما كان

لنا عليهم ما يجب لبعضنا على بعض عند تعرض يوتده لئلا لا لهم عليه يقول على انما يذللوا  
الجزية يكون ماؤهم كما لنا واموالهم كما لنا ولا نقابل من لم قبلوا الدعوة الى الاسلام ومن قبلهم  
قبلنا انهم للنهي عنه ولم يفرض لانهم غير معصومين وتذبذب بدلا من بغتته فان ابوا حاشا  
بمخيفين وتخريجين وتغريجين ورمى ولو معهم مسلم او غير سوا به اي بالمسلم بينهم متعلقين  
لا يثبت عليهم الاثم وان اصابوا منه فداوية ولا كفارة وقطع شجرة واقتاد زرع بلا عذر  
وعقلول لانه مسلم نهى عنها وكلامها خيانة لكن الغلول في المنعم خاصة والغدر اعم يشمل نقص  
العود وثقته اسم من مثل به يمثل مثلا يقتل يقتل قتلا اي تكل به يعني جعله ككالا وغيره لغزوه  
كقطع الاعضاء وتسويد الوجه وفي شرح البحار في المثلثة المنهية بعد النظر بهم ولا بأس بها  
قبله لانه بلغ في اذالهم قال الزليقي وهذا احسن ونظيره الاحراق بالنار وبلا قتل غير مكلف  
كالغيبا والجانين وشيخ فان وامى ومقتدر وامرأة للنهي عن كلامها في الحديث الا ان يكون  
احدهم مقاتلا او ذامالا بحث به او ذار رأى في اطرب او ملكا في يقتل وبلا قتل اب كافر بدلا  
اي لا يجوز للابن ان يقتل اياه الكافر ابتداء لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وليست  
البدلية بالقتل من المعروف ولانه تسبب في حيوته فلا يكون هو سببا لا فتاة وانما قال بدلا  
لان الاب ان قصد قتل الابن ولم يكن دفعه الا بقتله جاز قتله لان هذا دفع من نفس اياه  
المسلم اذا قصد قتله جاز له فالكافر اولى فيقتله غير ابنة وابنة لا يمنع عنه وبلا اخراج مصحف  
وامرأة في سيرة نجاف عليها كما فيه من تعريف المصحف على الاحتفاف والمرأة على الضيق  
والفضائح وبصالحهم اي مجال الامام اهل الحرب ان كان الصلح خيرا للمسلمين والامم مجز  
لان ترك اجلها بصورة ومعنى ولو بمال يأخذه المسلمون منهم لانه اذا جاز بلا مال فبما ان  
اصحنا اليه وان لم نخش لم يجز لان ترك اجلها بصورة ومعنى والمأخوذ من المال يعرف مصارف  
الجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين كالجزية الا اذا انزلوا بدارهم للحرب فيكون غنيمة ويكون  
مأخوذا بالقدرة وحكمه معروف ولو خافوا كلفا للمسلمين وطلبوا الصلح بمالي يأخذونه من المسلمين



لا يفعل الامام لان فيه اطماع المدة للمسلمين وفي الطرب ليس للمؤمن ان يذل نفسه  
اذا خاف الهلاك لان دفعه باي طريق امكن وجب فينبذ ان يخرج الى لوصالح الامام ثم  
راى نقص الصلح اضحى بنذ اليهم اى ارسل اليهم خبر النقص فيقاتل وقبل بنذ لو خانوا ابداء  
اى قوتلو قبل ارسل خبر النقص ان بداءوا باطمانه ويضارب المرتدين والبايعين حتى ينظروا  
في امرهم لانه ترك القتال لمصلحة فيجازى كما في حق اهل اطرب بل مال لان اخذ المال منهم  
تقرير لهم على ذلك وذا لا يجوز ولا رد ان اخذنا لان في الرد عليهم معونة لهم على القتال  
لا يباح سلاح وخيل وحديد منهم ولو بعد صلح لما فيه من معونتهم على طرب صح امان حرورة  
من المسلمين كافر او كفارا او اهل حصن او مدينة حتى لم يخرج لاحد من المسلمين قتله فان كان  
الصلح شرا بنذ الامانة او ب مصلح الامانة لا يبع امان ذمى لانه منهم بهم وكذا الادالية  
له على المسلمين الا ان يامرهم امير العسكر بان يؤمنهم في جاز ذكره الزبلي ولا امان اسير مسلم معهم  
وتاجر مسلم معهم لانهما مقهوران تحت ايديهم فلا يخافونهما والامان يختص بحل الطوف  
ولا امان من اسلم ثم لم يهاجر اليها لما ذكرنا وصبي وعبد مجبورين وجنود اما الصبي فاذا  
لم يعقل مطلقا ما له كالمجنون وان عقل وهو مجبور عن القتال فكذلك عند ابي حنيفة خلافا لما كان  
ما دون ذلك في القتال فالاصح انه يبع بالاتفاق واما العبد فاذا جرح عن القتال لم يبع امانه عنده  
خلافا لما كان ان اذن له فيه صح امانه **باب النكاح** اذا فتح الامام بلدة صلح يجرى  
اى الامام على موجب لا يغيره هو ولا من بعده من الامراء وارضها ببق على ملكهم ولو فتحها  
عنوة اى قهر فهو في حقها حيز ان شاء قسمها ثم قسمها بين الغنائين فيكون ملكا لنا  
كما فعل رسول الله صلعم بخيبر ووضع عليها العشر ولا يجوز وضع اخراج ابتداء على المسلم كما  
سيأتي او اقر اهلها عليها اى ان شاء امرت به على اهلها وتركهم اقرار الاصل ذمة المسلمين  
والاراضى مملوكة لهم بجزية اى بوضع جزية عليهم ووضع خراج على ارضهم كما فعل عمر  
حين فتح سواد العراق حيث من على اهلها ويترك ذمتهم وعقارهم في ايديهم وضرب يديهم على رؤسهم وخرج

واخراج على ارضهم ولم يقسمها بين الغنائين قاله الاول اولى منه حاجة الغنائين والاقبال منه  
عدها يكون فخير لهم في الثاني من الزمان او نقابهم منها وانزل بها قوما آخرين وضع  
عليهم اخراج لو كانوا كفارا كما في الحق يبعن وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم اجرة  
لو كانوا كفارا اشارة الى ان القوم الآخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشر لانه ابتداء  
وضع على المسلمين والامام في حق اهل مخرج خيرة ايضا ان شاء فقل لا بأس لانه مسلم قتلهم  
ولان فيه ختم مادة الشرك او استرقتهم توفير للمنفعة على المسلمين او تركهم اقرار ذمة لنا الا  
مشرك العرب والمحدثين اذا لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وحرم منهم وهو ان يترك الكفار  
الا سيرة لا اخذ شي من فدواتهم وهو ان يتركه ويأخذ منهم مالا او اسير مسلما في مقابلة وفي  
المن خلاف الشافعي واما الفداء فيقبل الفرائض من الحرب جاز بالمال لا بالسير المسلم وهذه  
لا يجوز بالمال عند علمائنا وبالفدية عند ابي حنيفة ويجوز عند غيره وعن ابي يوسف روايتان وعند  
الشافعي يجوز مطلقا وروى عن ابي دارهم لان فيه تقوية لهم على المسلمين وحرم عقوبة شق  
نقلها يبعن اذا اراد الامام العود الى دار الاسلام ومعه مواسر ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام  
لا يبعن خلافا لما كان ولا يتركها خلافا لشافعي فتدبر وخرق اما الذبح فلانه جائز لمصلحة  
والحاق الغلبة بهم من اقوى المصالح واما احرق فملكها ينتفع بها الكفار مضار كخراب  
البنيان وقطع الاشجار ولا يجرى قبل الذبح اذ لا يستعذب بالثأر لا ربها ويحرق الا حية  
ايضا وما لا يجرى كاطح يد يمين وحرم قسمة مغممة اى قسمة غنيمة في دار الحرب قبل  
اخراجها الى دار الاسلام وقال الشافعي يجوز بعد استقرار السرية وهذا بناء على ان  
الملك لا يثبت قبل الاحراز بدار الاسلام عنده وعند شيب ويثبت على هذا الاصل  
مسائل كثيرة الا بالايدي غير دنا ويقسم وذلك اذ لم يكن للامام في بيت المال جمولة  
يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الغنائين قسمة ايداع بحولها الى دار الاسلام ثم يسترها  
ان ابو ان يحلها اجيرهم على ذلك باجبر الحثل في رواية السير الكسيرة لانه وقع ضرر عام



بتحليل ضرر خاص كما لو استأجر دابة شررا ففشت المدة في المفاضة أو استأجر غنيمة  
ففشت المدة في وسط البحر فانه ينقعد عليها اجارة اخرى باجر المثل ولا يجبرهم على رواية  
السيرة الصغيرة ولا يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا انقضت دابته في المفاضة ومع ربيعة  
دابة لا يجبر على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس بابتداء وهو اسهل منه  
وحرم بيعه الى المغمم قبلها اي القسمة للزمى عنه في الحديث ولانه قبل الاجاز بالدار لم يملك  
كما مر ويعد نصيبه مجهول جهالة فاحشة فلا يمكن ان يبيعه والرد الى العوان ومدة فقههم  
ثم كفاكل في استحقاق الغنيمة لا سوق لم يقاتل ولا من مات ثم لعدم التملك يورث قسما  
من مات بها حصول الملك وان كان مشاعا وحل فيها اي دار الحرب طعام وحطب  
وورين وسلاح عند الحاجة بلا قسمة لما روى عن ابن عمر انه قال كنا نصيب في فزانين  
والغنيمة فناكله ولا ندفعه رواه البخاري وهو دليل على ان عادتهم الانتفاع بما يجتازون  
اليه لا بعد اخرج منها لزوال المبيع وهو الضرورة لان حقهم قد نال حتى يورث نصيبه فلا يجوز  
الانتفاع بلارضائهم ولا يبيعوا وتمولوا الى الطعام ونحوه لانه لم يملك بالاختار وانما ايج التناول  
للضرورة فان باع احد منهم ردة الثمن الى المغمم ورد الفضل ما بقي مما اخذه في دار الحرب ليشترى  
به الى المغمم بعد اخرج الى دار السلام لزوال حاجته هذا قبل القسمة وبعد ان كان غنيا  
تصدق بغيره لو قايما بغيره لو قايما لكانا والفقير ينتفع بالعين ولا شيء عليه ان يملك من  
اسلم من اهل الحرب شيء في دار الحرب عظم نفسه وطفله لانه صار مسلما بها فلا يجوز  
قتلهم واسر قاقهم وعظم ما لا معة او اودعه معصية ما اى وضه امانة عند معصوم مسلما  
كان او ذميا لانه في يده حكما لا ولده الكبير وعمره وحملها لانه جز الام وعقابه لانه من غلبة  
دار الحرب وهو في يد اهل الار وعبده مقننا وماله مع حرق بغضبه وديونه ويعتبر في  
الاحتقان لسنهم الفارس او الداجل وقت المي اوضة اي مجا ورة مدخل دار الحرب من  
دخل دارهم فارسان فرسان فمات فشهد الوقعة راجلا فله سهمان سهم فارس من دخلها

دخلها راجلا فمات فشهد الوقعة فارسان فله سهم راجل ولا يسهم غيره من احد الى الاسلام  
لغيرين دلالة اخله وبغل ولا بعد وصية وامرأة وذوق ورضخ السهم الضخ اعطى الشيء قليل والمدة  
بها قدر ما يراه الامام يخرج ايضا السهم على القتال وانما يرضخ لهم اذا باشر القتال وكانت المرأة  
تداوى الجرحي وتقوم بمصالحهم فيكون جهادها ما يليق بها اول الذي على الطريق لان في  
دلالة منفعة المسلمين ولا تبلغ الرضخ السهم لانهم لا يبذلون الجيوش في عمل الجهاد الا في  
دلالة الذي فانه يزداد على سهمه اذا كانت في دلالة منفعة عظيمة لان الدلالة ليست على  
الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا ما اخذ في الدلالة بمنزلة الاجرة فيعطى بالغنا ما يلزم  
المنسبتين والمكسبين وابن السبيل وقدم فقر اذ ذوى الغنى عليهم ولا شيء لغنيهم وذكره في  
في قوله جل جلاله فان للذين كفروا العذاب العظيم كذا في الافتتاح الكلام تنبها باسمه كماله الكمال وهو غير محتاج  
الى شيء وسهم النبي صلعم سقط بعد لانه صلعم كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعد كالمصطفى وهو  
ما كان رسول الله صلعم يصطفيه لنفسه الغنيمة ويستعين به على امور المسلمين من دخل دارهم فاعاد  
خمس الامن لا منفعته ولا اذ في ان الخمس يرضخ من الغنيمة وهي ما يرضخ من الكفار فلهما  
وهو اما بالمنفعة او باذن الامام فانه في حكم المنفعة لانه بالاذن التزم نهرته والامام ان يتقبل التفضل  
اعطى شيء زائد على سهم الغنيمة وقت القتال حثا اي اغراء فيقول من قتل قتيلا فله سلبه وسباني  
مع السلب وهو مذوب اليه لقوله كما يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال او يقول من قتل  
شيئا فهو له ويستحق الامام التفضل احتسابا في قوله من قتل قتيلا فله سلبه اذ اقبل الامام  
قتل لانه ليس من باب القضاء وانما هو من باب استحقاق الغنيمة ولهذا يدخل فيه كل من  
يستحق الغنيمة سهما او رضى فلا يترهم به لاسيما ان لا يستحق الامام التفضل اذ اقال من  
قتلته انا فله سلبه لانه خص نفسه فصار متهما ولا اى لا يستحق الامام التفضل ايضا اذ اقال  
من قتل شيئا لانه لم يرض نفسه منهم وذا اى استحقاق السلب انما يكون اذا كان يقتل مباح القتل  
حتى لا يستحقه يقتل انساب او الصبي والمجانين لان التفضل يخص على القتال انما يستحق



ذلك في القتال حتى لو قال الصبي تقتله سلم حتى سلبه لكونه بالقتال مباح الدم ويستحق  
 السلب تقبل المرفيع واللاجر منهم والتاجر في عسكرهم والذمي الذي نقض العهد وخرج لان  
 يستنهم صالحة للقتال او هم مقاتلون برأيهم او يقول عطف على قوله فيقول اي يقول الامام  
 لرسية وهي من الاربعة الى اربعين من المقاتلة لا عسكر خلت لكم الكل او قد رامت نفل  
 في النهاية من السير الكبير ان الامام اذا قال لا اهل العسكر جميعا ما اصبتم فلكم غنما بالسوية  
 بعد ائس فهذا لا يجوز وكذلك اذا قال ما اصبتم فلكم ولم يقل بعد ائس فان فعله ائس جاز  
 وذلك لان المقصود من التنفيل الترخيص على القتال وانما يحصل ذلك بتحصيل البعض شئ  
 وفي التميم ابطال تقضيل الفارس على الرجل او ابطال ائس ايضا اذا لم يستشع لا بعد الاحراز  
 هنا الامن ائس اي لا يجوز ان ينقل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام اذا دخلها الكفار للقتال  
 الا ان ائس لان حق الغنائم قد تاكل فيه بالاحراز بالدار وهذا يورث منه لوما فلا يجوز  
 ابطال حقهم وسلبه مائة من ثيابه وسلاحه وماله على وسطه حتى مركبه وما عليه من السرج  
 والالة وحقيبتة مع ما فيها من ماله وهو اي السلب للكل اي جميع ائس ان لم ينقل الامام و  
 القتال وغيره فيه سواء **باب استيلاء الكفار** اهل الحرب اذا سبوا اهل الذمة من دارنا  
 لا يملكونهم لانهم احراز كذا في واقعات الصمد الشهيد اذا سبى بعضهم بعضا واخذوا  
 او غير ائس اليهم او غلبوا على مالنا وحرزوه بدارهم ملكوه ولو كان مالنا عبدا مؤمنا او امته  
 مؤمنة ذكره في الكافي في غيره في شرح المسئلة الآية وهي ما اذا ابتاع مسلمان عبدا مسلما  
 وادخله دارهم ائس وانما قال وحرزوه بدار لانهم قبل الاحراز بها لا يكون ثيابا منها حتى  
 ان اشتري منهم تاجر شيئا مما اخذوه قبل احرازهم بها ووجد ما يملكه في يده اخذه بملكه لا ائس  
 الخلفين وحدثنا ائس وحدثنا ائس وحدثنا ائس وحدثنا ائس وحدثنا ائس وحدثنا ائس وحدثنا ائس  
 ثم ظهرنا عليهم ففهم ما كان قبل القسم وبعد بملكه وذلك لان الاستيلاء انما يكون سببا  
 للملك الا في محال قابلا للملك وهو المال المباح والواحد ليس بملك كذا من سواه ففهم من

تد افر

لا يملكونهم

من وجه وحدثنا اي بعد ائس ودارنا سواء كانا مسلمين او ذمي ذكره شرح الصمدية ائس  
 اليهم احتراز عن ائس مشرود في دار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا عليه وانما قال ائس  
 اثره الى خلاف الامامين فانهم اذا اخذوه وقيدوه ملكوه عند ما خلا فانه لهما ان العتمة  
 طوع المالك لقيام يده وقد زالت ولهذا الواخذوه من دار الاسلام ملكوه كما مر وله ان يده  
 ظهر على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره ليحقق يد المولى عليه فكيف لا يملكه الا انما  
 به وقد زالت وظهرت يده على نفسه وصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك بخلاف المعتد  
 لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يد اهل الدار عليه فمنع ظهور يده فملكه وللهذا لو وهبه  
 بعد دخوله دار الحرب لا يملكه وتملك بالغلبة عليهم حرهم وحدثنا ائس وحدثنا ائس وحدثنا ائس  
 فان الشريعة اسقط عصمتهم جازا على جنائيتهم فانهم انكروا وحدانية الله تعالى واستكفوا عن عبادته  
 جازا لهم القتل عليهم بان جعلهم عبدا عبده وتبع ما لهم رقابهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا  
 علينا واخذوا مالنا اذا غلبنا عليهم واخذوا غنائم من دارنا وحدثنا ائس وحدثنا ائس وحدثنا ائس  
 اخذها مجانا قبل قسمتنا الغنيمة بين الغنائمين واخذها بالقيمة بعد ما روى ابن بكير في ائس  
 المشركين اخذوا ثاقله لرجل من المسلمين بدارهم ثم وقعت في القيمة فحاصم فيها المالك القديم  
 فقال نعم ان وجدتها قبل القسم اخذتها بغير شئ وان وجدتها بعد القسم اخذتها بالقيمة  
 ان شئت وانما فرق بين ائس لان المالك القديم يتضرر بزيوال ملكه عنه بداره ومن  
 وقع العين في نصيبه يتضرر بالاخذ منه مجانا لانه اسحقه عوضا عن سهمه في الغنيمة فقلنا  
 بحق الاخذ بالقيمة جبر للضررين بالتقديركم وقيل القسم المالك فيه لعمامة فلا نصيب لكل فرد  
 منهم ما يبالى بغوته فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل قسمتنا لانه ما وقع في الجبر وشركه المحض  
 حيث قيل فيه واذا ظهرنا عليهم قبل القسم حلت لاربابها او بعد ما اخذوا بالقيمة ان شاءوا  
 وفي الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار فوجدوا اموالهم بايديهم قبل ان يقتسموها فرباها  
 بغير شئ وان وجدوا بعد ان قسموها بالقيمة ان اختاروا فان حمل القسم على الكفار في كل شئ

اخذوا ما



كما لا يخفى على اولى الابصار واخذه باليمن ان شره منهم في دار الحرب باجر واخرجه الى  
الى دارنا فان المالك القديم ان وجد ماله في ملكه خارج فان كان ذو اليد ملكه معاوضة  
صحيحة اخذه مثل العوض ان كان مثليا وبقيمة ان كان قيميا لا لا بالاخذه منه مجانا  
يلحق الضرر له لانه وقع العوض بمقابلته وان كان ملكه بعقد فاسد او بغير عوض بان لا يجر  
لمسلم اخذه بقيمة ماله ان كان قيميا وان كان مثليا لا ياخذ لانه لو اخذه اخذه بمثل  
فلا يفيد وان اخذ ارش عينه مفقودة يعني اذا اسره عبدا فاشتره مسلم واخرجه الى دارنا  
ففقئت عينه واخذ المسلم ارشها فالملوك القديم اخذ العبد بمن اخذه به من العود لما مر من  
الفرق ولا ياخذ الارش لان حقه في العين المستولى عليها ولم يرد الاستيلاء على الارش ولم يرد  
من العين تكرر الاسر والاشهر الكفار عبدا فاشتره رجل بالف درهم فاسره ثانيا فادخله  
دار الحرب فاشتره اخر بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذه من المشتري الثاني  
لان الاسر لم يرد على ملكه بل اخذ المشتري الاول من الثاني ثمته لو رده الاسر على ملكه اخذ المالك  
القديم من المشتري الاول باليمن ان شاء لان العبد قام على المشتري الاول باليمن فلم يخطئه  
شي صيانة لحقه وقبل اخذ الاول من الثاني لا ياخذ المالك القديم من الثاني وكذا اذا كان المالك  
منه الثاني غايبا ليس للاول اخذه اعتبارا بحال حضرته وان الى المشتري الاول لا ياخذ المالك  
القديم لان حق اخذ باليمن انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول فاذا لم  
يثبت المتضمن لا يثبت ما في الضمن بغيره فاحذرها الكفار فاشترها منهم رجل فادخله  
بجنا لا انهم لم يملكوه لغيره باليمن لانهم ملكوه ابتاع مستائرا عبدا مسلما واخذ دارهم  
بهنا خمس سائل يعقوب العبد في كل ما بلا اعتاق احديهما منه فانه يجر دخوله والارب يعقوب  
اقامة لتباين الدارين مقام الاعتاق وذكر الثانية بقوله او استولوا عليه وادخلوه فيها  
اي دار الحرب فابق منهم وخرج الى دار الاسلام وذكر الثالثة بقوله او اسلم عبدا ثم وجانا  
وذكر الرابعة بقوله او ظهرنا عليهم وذكر الخامسة بقوله او خرج الى العبد الى المسلمين مسلما

مسلم يعقوب العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء من احد لان هذا عتق حكيم في كرهه في غاية البين  
نقلنا عن شرح الطحاوي **باب المستأمن** هو من يدخل غير داره بامان مسلما كان  
او حربيا لا يتعرض باجر ثمنه لهم ولما لهم لان المسلمين عند شروطهم وقد شرط بالامان  
ان لا يتعرض لهم فالتعرض بعده غير ما اخرج ملكا حراما اما الملك فلو رده الاستيلاء على مال  
مباح واما احرمة فالحصوله بسبب الغدر احرام فيصدق به تفريقا لثمة عنه الا اذا اخذ  
ملكهم ماله استثنى من قولهم لا يتعرض او جرحه او فعل ذلك غيره بعينه ولم يمنع لانهم بدوا  
بقتض العمد والالتزام يكون مقيدا بهذا الشرط بخلاف الكافر المسلم حيث يباح له التعرض  
ولا يكون غدر وان اطلقوه طوعا لانه غير مستأمن ولم يوجد منه الالتزام ولا يستبيح فرجهم  
لان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز كما مر الا وجد الماسورة او ام ولد او مخرج  
لانهم لا يملكون ولم يطلعوا من اوطانهم اذ لو كان وطونهم ووطا المالك لزم اشتبا النسب لامة  
الماسورة مطلقا اي لا يطلعوا وان لم يطلعوا لاني لانهم ملكوا او انه حررت اي جعل اوطان  
مدينة يتصرف ما ودعكس اي اوان المستأمن اوطان او غصب احد بهما من الاخر مالا وجانا  
بها واستأمن اوطان لم يعقب لاحد منهما بشر اما الادانة فلا تعلق القضا بغيره والولاية ولا  
ولاية وقت الادانة اصلا ولا وقت القضا اعلى المستأمن لان الالتزام حكم الامان  
فيما مضى من افعاله وانما التزامه في المستقبل واما الغصب فلا يضر ملكا للخاص  
المستول عليه لمصادفة مالا غير معصوم كما مر كذا حريتان فعلا ذلك وجانا مستأمنين  
لما ذكرنا فان جاء المسلمين قرض بينهما بالدين لا الغصب لم الدين فلا يضره وقع صحيح الوقت  
بالراض والولاية ثابتة حال القضا لا التزامهما الاحكام بالاسلام اما الغصب  
فلما ذكرنا ملكه ولا يثبت في ملك اوطان ليؤمر بالرد قتل مسلم مستأمن ثمة اي في  
دار الحرب مثله اي مستأمن عبدا او خطا ودي اي يعطى الدية من ماله فيهما الى العمد  
والخطا وكذا الخطا اما الكفارة لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطا فحريمه مؤمنة بلا تقيد



بدار الاسلام او الحرب واما تخصيصها بالخطا فلانه الكفارة في العمد عندنا واما الدية  
فلان العصة الثابتة بالاقرار بدرا نالم تبطل بعراض الاستيمان واما عدم القود في العمد هو  
ظاهر الرواية فلان القود لا يمكن استيفاءه الا بمسقة لان الواحد يقاوم الواحد غالبا  
ولا منعة الا بالامام واهل الاسلام ولم يوجد في دار الحرب فلا فائدة في الوجوب فلا يجب  
كاخذ واما وجوب الدية في ماله في العمد فلان العواقل لا تعقل العمد كما تقر في موضع في الخطا  
اذ لا قدرة لهم على الصيانة مع تباين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وفي الاية  
اذ قتل احدكما الآخر كقر فقط في الخطا لا يدرك في الخطا ولا شيء في العمد اصلا عندنا في جنة  
وكذا قيل مسلم تاجر اسير اثم فلا شيء على الكفارة في الخطا عنده وقال في السيرين الدية في الخطا  
والعمد لان العصة لا تبطل بعراض الاسير كما تبطل بعراض الاستيمان وامتناع القصاص لعدم  
المنعة ويجب الدية في ماله لما مر بالاسير صار تبعاً لهم لصيرورته مقهوراً في ايديهم ولهذا  
يصير مقيماً باقامتهم ومسافراً بسفرهم فيبطل به الاقرار اصلاً وصار كالمسلم الذي لم يهاجر  
ايضا وحصل الخطا بالكفارة لما مر كقتل مسلم من اثم فتم حيث لا يجب بقتله الا الكفارة في الخطا  
فقط لا يمكن حرق دخل الياسمنا هنا سنة ويقال له ان اتمت هنا سنة او شهر  
انفع عليك الجزية فان رجع الى داره قبل ذلك القدر من السنة او الشهر فيها ونفت  
في الشرط محذوف والآي وان لم يرجع فهو ذمي اعلم ان الجزية لا يمكن الا بالاعتقاد  
او جزية لئلا يصير طيننا لهم دعونا علينا ويمكن من الإقامة اليسيرة لان في منعهما قطع  
جلب الطواغيت وسد باب التجارة ففضل بينهما سنة لانها مدة يجب فيها الجزية فيكون  
الإقامة لمصلحة الجزية فان رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا يسبيل عليه ان  
ملك سنة فهو ذمي لانه لما اقام سنة بعد قول الامام صار ملتزماً بالجزية وللإمام ان  
يوقت دون السنة كالشهر والشهرين واذ اقام تلك المدة بعد قتاله الامام يصير ذمياً لما  
ذكر لا يترك ان يرجع الى دار الحرب لان عقد الذمة لا ينقض لان خلف عن الاسلام لا ينقض فكذا

فكذا خلفه كذا اي يصير ايضا ذمياً لا يترك ان يرجع اذا اقام هنا سنة قبل العقد للامام  
فانه اذا لم يقدر مدة فالعقد هو الحول لانه لا بد العذر والحول من ذلك كما في تأجيل العنين  
كذا في النهاية نقلنا عن المبسوط كلفها اي الجزية توضع بعد سنة في صورتين اي بتقدير  
وقبله الا ان يشترط اخذها اي الجزية بعد ما اي بعد السنة في الصورة الاولى اي بعد  
التقدير ويقال وناخذ بعد السنة او الشهر في باخذها منه كما تمت السنة الاولى وكذا  
يصير ذمياً اذا اشترى ارضاً فوضع عليه فراجها فيه اشارة الى انه لا يصير ذمياً بشراء ارض  
الخراج حتى يوضع عليه الخراج فعليه اي اذا كان المشتري ذمياً وضع عليه الخراج لزم عليه  
سنة من وقت الوضع فيكون السنة مستقبلية او كانت عطف على شيء ارضي يكون  
الجزية ذمياً اذا كانت ذمياً هنا سنة لانه وجبها بلا عكس او يمكن ان يطلق فيرجع الى  
وطنه مستأن من اهل الحرب رجع اليهم حل ودمه بايرجع لانه ابطال امانه ومانى دار  
الاسلام من ماله على خطر فان اسير المستأن او ظهر عليهم اي اهل الحرب فقتل سقط ذم  
كان له على معصوم مسلم ودمي لان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت  
ويؤخذ من عليه سبب من يد العاقبة فيختص به فيسقط واثم اي صار ذمياً ودية له عنده  
اي معصوم لانه في يده تقدير لان بد المودع كيدته فيصير ذمياً تبعاً له وعن ابى يوسف  
ان الوديعه تصير للمودع لان يده بها السبق فتدبرها احق واخذ المرتبة رهنه  
بدينه عند ابى يوسف ويبيع ويؤتي بمنته الدين والفاضل لبسيت المال عند ذكره  
الذليق وان مات او قتل بلا علة عليهم فالدين والوديعه لو رثته لان حكم الذم  
باني لعدم بطلان فيه ذم على ورثته لقيامهم مقامه **ح** هنا له عنه غير سداد ودية  
مع معصوم وغيره فاسلم فظهر عليهم فكله في امانه واولاده الكبار وما في بطنها  
وعقاره فلما ذكر في باب الغنائم واما اولاده الصغار فلان الصغار انما يتبع اباهم ويصير  
مسلماً بالسلام اذا كان في يده ويحت ولايته ومع تباين الدارين لا يحصل ذلك وامواله



لما تفرقة بآثاره في اختلاف الدارين فيبقى الكل فينا وغيبه ولو لم يكن الصبي حيا  
في هذه المسئلة وجاء بدار الاسلام كان تبعه لايدي لاجتماعهما في دار واحدة فلو كان  
ما قبل اخرج الى دار الاسلام لاختلاف الدارين ثم هو في على حاله لما ذكره كونه  
مسما لا ينافي الحق لما عرف في موضعه ذكره الزبلي وان اسلم ثم وجاء هذا وظاهره  
فطفله حر مسلم لانه لما اسلم في دار الحرب تبعه طفله لالتحاقه بالدار وبعثه معصوم مسلم  
او ذمي يكون له لانه في يد صحابي فخرته فكان في يده وغيره في يده او لاده الكبار وعمره  
وعقار وود يعطيه حر مسلم حر في دار الحرب وله ورثته مسلمون فيها فقتله  
مسلم فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا ولا شيء في العمد وقد علم وجهه باخذ الامام  
دنية مسلم لا ولي له ودية مستان اسلم منها اي في الاسلام من عاقلة فالتمة خطأ لانه  
قتل نفس معصومة فتناوله النصوص الواردة في قتل الخطا ومع قوله اخذ الامام  
ان لا اخذ له ليضوه في بيت المال لانه نصيب نظر المسلمين وهذا من النظر ويقبل الامام  
او ياخذ الدية في عمده يعني ان كان القتل عمدا فالامام باختيار بين القود واخذ الدية بطريق  
الصالح لان موجب القود ولاية الامام نظرية ينظر فيه فانيهما راي الصالح فقل ظاهر ان الدية  
في هذه الصورة تنفع من القود ولذا لا يعفو لان اطلاق للعامة وليس من النظر سقاطا حقهم  
بلا عوض تمت لهذا البحث بين فيها كون دار الحرب دار الاسلام وعكس دار الحرب غير الاسلام  
باجزاء احكام الاسلام فيها كاقامة الحج والاعيان وان بقي فيها كافرا اصله ولم يتصل بدار  
الاسلام بان كان بينهما وبين دار الاسلام مهادن لا يهل الحرب ويكسب بغير دار الاسلام  
دار الحرب بامور ثلثة ذكرها الاول بقوله باجزاء احكام الشرك فيها والثاني بقوله واتصل بها  
بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مهادن للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم  
او ذمي آمننا بالامان الاول على نفسه كذا في التفسير الكبير هذا عند ابي حنيفة وعندهما اذا اخرج فيها  
احكام الشرك صارت دار الحرب سواء اتصلت بدار الحرب او لا وبقى فيها مسلم او ذمي آمننا

آمننا بالامان الاول **باب** جمع وظيف وهي ما يقدر الانسان ان يملك من  
طعام او رزق والمراد ههنا العشر والخراج فيكون جازا من قبل تسمية الشيء باعتبار ما يدل الالزام  
العشرية ارض العرب وهي ما بين العذيب الى اقصى جبال اليمن بمهرة طولا وانما الوض في بين يمين  
ورجل على الى حدائهم وما اسلم اهل طوعا فان المسلم لا يبداء بالخراج صيانة له عن الذل لما  
فيه من معنى الجارية وفي العشر معنى القرية او فتح غنم وقسم بين الغزاة ولو قسمها بينهم ووضع الخراج  
عليه ما يجوز اذا كانت تسقى بماء الخراج كذا في الجوامع الصغيرة للقتاني والبصرة لاجماع الصحابة على  
انها مشرقة والقيس ان يكون خراجية لانهما تحت غنم واقر اهلها عليها وهي من جملة عراض  
العراق ولكن ترك ذلك باجماعهم وستان مسلم او كرم له كان دارة لان الخراجية الى ابتداء التقط  
على المسلم والعشر البقية لان فيه معنى العباداة ولانه اخف او يتعلق بنفس الخراج والارض  
الخارجية سواء العراق اي عراق العرب وهو ما بين العذيب الى عقبة جلودان عراضا ومن الشعلبية  
او يقال من الغنم الى عبادان طولا وما فتح غنم واقر اهلها عليها وصار لهم الامام لان الخراجية الى  
ابتداء التوظيف على الكافر والخراج البقية واجلهم الامام من ارضهم ونقل اليها قوما آخرين  
كفار لما عرفت ان الخراج انما يوضع على القوم المستقرين او كانوا كافرا او اما اذا كانوا مسلمين  
فيوضع عليهم العشر وموت عطف على ما فتح غنم احياء الذمي بالاذن اي اذن الامام فانه  
ايضا خارج لان ابتداء الوضع على الكافر او وضع له من الغنم اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب  
فانه ايضا خارج لما مر وما احياء مسلم يعبر بقرية فان قرب من ارض الخراج فخرج او ارضه  
فعرش وكل منها من الاراضي العشرية والخارجية وان سقى بماء العشر يؤخذ منه العشر الا ان  
كافر تسقى بماء العشر حيث يؤخذ منه الخراج قال في الجوامع الصغيرة العشر والخراج متعلقان بالارض  
وان سقى بماء الخراج يؤخذ منه الخراج قال في الجوامع الصغيرة العشر والخراج متعلقان بالارض  
التامة ونماؤها بما لها فيعتبر السقي بماء العشر وبماء الخراج وقال الزبلي مرادة هذا التفصيل  
في حق المسلم انما الكافر يجب عليه الخراج من ارضه ما سقى لان الكافر لا يستد ابا العشر فلان



فيه التفصيل في حالة الاستدراك اجماعا على خلاف فيه في حالة البقاء فيما اذا ملك عشرة بمل  
يجب عليه اخراج العشرة ان لم يتركها اراد ان يبيته فقال ماء السماء وما لم يترك  
في ارض عشرة عشرة في ماء انهار حفرها بجمع ماء بئر وعين في ارض خراجية خراجي كذا  
في المحيط ولو ان المسلم او الذي سقاه مرة بماء العشرة مرة بما اخرج فالمسلم الحق بالعشرة  
والكافر باخراج كذا في مخرج الدولة كذا في خراجي يحويون نهرين في نهر بئر مزدوجته نهر  
بعد او الفرات نهر كومة عند ابي يوسف وعشرى عند وهاب اخرج نوعان احدهما  
خراج مقاسية ان كان الواجب بعض اخرج كالمسحوق ونحوه والثاني خراج وظيفية ان كان الواجب  
شيئا في الذمة يتعلق بالتكسب من الانتفاع بالارض كما وضع مرضه لكل جريب وهو متناول  
في ستين بذر كسرى وسبع قبضات ودرع المساحة سبع قبضات واصبع قايمة  
وعند اطراب اربع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات مضومة ليطول بعضها  
الى بعض وقيل ما ذكر جريب سواد العراق وفي غيرهم يعتبر المعتاد عندهم ببلد الماء  
صفة جريب صاعاً مفعول وضع من بئر او شعير ودرهما عطف على صاعا وجرابا  
خمس دراهم وجراب الكرم او النخل متصلة ضعيفها وما سواه كزعفران وبستان  
وهو ارض يحيط بها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار واعتاب ويمكن ذراعتا من  
الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن ذراعتا ارضها فهي كرم ما تطبق اذ ليس  
فيه توظيف مرضه وقد اعتبر الطاقة في ذلك فتعتبر فيما لا توظيف فيه قالوا ونصف  
الخراج غاية الطاقة لا يزداد عليه لان التصنيف غاية الانصاف ونقص ان لم يطق  
وطبقها بالاجماع ولا يزداد ان اطاعت عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة  
ويزداد عند محمد اعتبارا بالنقص ولا يابى يوسف ان خراج التوظيف مقدرة شرعا واتباع  
الصحاب في رضى واجب لان المقادير لا تعرف الا بالتوقيف والتقدير يمنع الزيادة  
لان النقصان يجوز اجماع فتعين منع الزيادة لئلا يخلو التقدير عن الفائدة ولا يخرج لو

الاصح

الاصح

الاصح

لو انقطع الماء عن ارضه او غلب الاستفااء الماء التقدير في المعبر في اخراج وهو التكسب من  
الذراعة او احصاء الترخ آفة لان الاصل اذا ملك بطل ما تعلق به وقالوا انما يسقط  
اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع الارض ثانيا واما اذا بقي فلا يسقط ويجب  
الخراج ان عطلها ما في الارض ما يمكنه ان التمكن كان ثابتا وقد فوته ويبقى اخراج ان سلم  
المالك لان فيه معنى الموقوفة فتعتبر موقوفة في حالة البقاء فامكن ابقاؤه على المسلم او شرابه من  
اهل اخراج مسلم لما ذكرنا وقد صح ان الصحابة رضى اشتروا ارض اخرج وكانوا يؤدونها  
ولا اشترى في خارج ارضه اي ارض اخرج لقوله صلعم لا يجمع عشرة وخراج في ارض مسلم ولان احد من  
ائمة العدل واجتوز لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم حجة ويكثر العشرة بكثر اخراج لان العشرة  
لا يحقق عشرة الا بوجوبه في كل اخراج بالموقف فانه لا يكثر اخراج في سنة لان عمره لم  
يؤطفه مكررا وانما قيد اخراج بالموقف لان خراج المقاسية يكثر بكثر اخراج بكثر العشرة في  
الارض الموقوفة وارض القسبان والمجانين لو كانت عشرة وخراج او خراجية لان سب  
العشرة الارض المقاسية بحقيقة اخراج وسبب اخراج الارض المقاسية بالتكسب ولا يوجبها صاحب  
**فصل** في الجزية وهي نوعان جزية وضعت بالصالح والتراضي فيقدر بحسب ما يقع عليه  
الاتفاق وجزية يضعها الامام اذا غلب عليهم ما وضع من الجزية يصلح لا يقدر ان لا يكون  
للتقدير من الشارع بل كل ما يقع الصالح عليه يتعين ولا يغير بزيادة ونقص وما وضع بعد  
ما عيى او اقر وعلى املاكهم فيه اشارة الى ان ما في ايديهم من العقار وغيره يكون اولا  
لهم بعد ما اقروا عليه بقدر على كتابي وجوس في وثني بظهر غناه بان ملك عشرة الا درهم  
فصاعدا واللام في كل سنة متعلق بقوله يقدر وقوله ثمانية واربعون درهما فاعل  
يقدر يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم ودرن سبعة ويقدر على متوسط ملك ما في درهم  
الى عشرة آلاف نصفها اي اربعة وعشرون يؤخذ في كل شهر درهم وعلى فقير لا يمكن  
المائتين ولكن يكسب اي هو من اهل الكسب ربعها اي اثني عشر يؤخذ في كل شهر درهم

علا

يعني اربعة عشر قرنة وكيفية



لا على وثنى عربى فان ظهر عليه فخره وطفه في ولا على مريد ولا يقبل منها الا الاسلام  
او السيف لان كفرهما قد تعلق اما وثنى العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم ثابتهن اظهرهم  
والقرآن نزل بلفظهم فالجزة في حقهم اظهر واما المرتد فلانه كفر بربه بعد ما هداه  
للاسلام ودفع على حاسبه ولا على راسه لا يجرى له رد من اهل بيته الى حقيقته انه يوضح  
عليه اذا كان يقدر على العمل وهو قول ابي يوسف وصبي وامرأة ومملوك وامرأة وضمن  
وفقر لا يتكسب وتسقط الجزية بالموت قبل الاسلام لان شرع العقوبة في الدنيا  
يكون لدفع الشر وقد اندفع بهما وتدخل الجزية بالتكرار يعني اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى  
حال عليه حو لان تسقط عنده وعندهما لا وهو قول الشافعي لا تجزئ البيعة وكيفية  
وبيت نار يقال كنية اليهود والنصارى لم يتقدمهم وكذلك البيعة مطلقا في الاصل  
وان غلب استعمال الكنية لم يتقدم اليهود والبيعة لم يتقدم النصارى كذا في النهاية  
والصومعة للتحفي في بمنزلة البيعة بخلاف موضع الصدقة في البيت لانه يقع على  
هنا اى في دار الاسلام ولهم اعادة المنهزم اى لهم ان يشعروا في ذلك الموضع على قدر  
البناء الاول ولا يمنع منه بل من نقلها الى موضع آخر لانه احدث الذي اذا اشترى  
دار اى اراد شرائها في المهر لا ينبغي ان يباع منه فلو اشترى بجبر على بيعها من المهر وقيل  
يجوز الشراء ولا يجزى على البيع الا اذا كفر فذكره قاضي خاين يميز الذي في ربه ومركبه  
وسلحه فلا يركب خيلا ولا يعمل سلاحا ويظهر الكنية هو ضبط غليظ بقدر الاصح من  
الصوف او الشورى الذمى على وسطه وهو غير الشار فانه من الابريسم ويركب  
على شرجه كالكاف ويميزت فيهم في الطرق والجمام ويعلم على دورهم للتلايق لهم  
ويقتضى عنده حتى استحق القتل ان غلب على موضع جريتا او طوق بدارهم لانهم صاروا  
واخر باعينا فيعزى عقد الذمة عن الفائدة وهو دفع شر اطراب وصار كمن تدنى الحكم بوجه  
بالحاجة لكن لو لم يسترق والمراد بالمرور سبيل الا ان يرجع فيسبى لا ان لا يقض عنده

والجدة

رد

عنده ان امتنع عن الجزية او رضى بمسئله او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وسلم  
رأى سب النبي صلى الله عليه وسلم ينقض العهد لان الذمة خلف عن الايمان في افادة الايمان في ينقض  
الاصل الاقوى ينقض الحلف الا في بطريق الاول ولنا ما ينقض به القتال التزام الجزية  
وقوله لا ادواتا والالتزام باق فسطقت القتال كذا في النهاية والكافي اقول فيه شك  
لان معنى الامتناع عن الجزية التصريح بعدم ادائها كانه يقول لا اعطى الجزية بعد ما اظهر  
انه ينافي بقاء الالتزام اللهم الا ان يراد بالالتزام تأخيرها والتعلق في ادائها ولا يخفى  
وسب النبي صلى الله عليه وسلم كفر والكفر المقارن لا يمنع عقد الذمة فالظاهر كيف يرفع مع ان الدفع  
اسهل من الرفع وايضا قال يهودى لم رسولهم التماس عليك فقال الصحابة نقتله فقال رسول  
لارواه البخارى واهم هذا اذا سبته اليهود احد من الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين فانه يقتل  
والاشربة له اصلا سواء بعد القدرة عليه الشهادة او جاء ثابته من قبل نفسه كانه يدين لانه  
قد وجب فلا يسقط بالتوبة لا يتصور خلاف لانه قد تعلق به حق العبد فلا يسقط  
بالتوبة كسائر حقوق الاذنين وكحد الغذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى  
ثم تاب لانه حق الله تعالى ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم بشر وبشر جنس حقيقة المودة الا من اكرمه الله تعالى وبارك  
منزلة عن جميع المعايير وبخلاف الارادة لانه معنى ينفرد به المنة ولو كونه حق الغير قلنا اذا شتم  
سكرا لا يفيق ويقتل ايضا وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه والاعظم والبرك  
واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك والصحابة قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اختلف  
في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سحنون المالكى اجمع العلم ان شتمه كافر وحكمه  
القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر كذا في الفتاوى التبرازية وقد استوفى الكلام في هذا  
الباب في الكتاب المسمى بالسيف المشي على من سب الرسول يؤخذ من بائني تغلب وتغلبت  
ضعف زكوتنا لان عمره صالحهم على ذلك محض من الصحابة ولا يؤخذ من اطفالهم لان  
على الصدقة المصاعفة والصدقة لا تجب الا لاطفال فكذا المصاعفة بخلاف المرأة فانها اهل

بالامتناع

كافر دائما اذا سبهم



ويؤخذ من لاه ابرية لنفسه واخراج الارض بمنزلة مولى القريشي حيث يؤخذ من ابرية واخراج  
 وقوله صلى الله عليه وسلم انما يعمل به في حق الصدقة فجعل مولى لها شئ في هذا الحكم لان احوالناست  
 ثبتت بالشرعيات وهي ابرية واخراج ومال التعليق وهدية اهل ارب واما اخذ منهم بل احرب  
 يعرف الى مصاطب كسرة نجر وبناء قنطرة وهي ما يكون مركبا وجسدا وهو خلافا مثل ان يشترط  
 وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذرايرهم من مات من نصف السنة حر من  
 فانه صلت لا يمكن قبل القبض ذكر في العدة اعلم المسجود اذ ارفع العقلة وذهب قبل من السنة لا يسترد منه  
 غلة بعض السنة والعبرة لوقت اطلاق الامام وقت اطلاقه ويؤم في المسجود يستحق فصار كالمز  
 وموت القاضي في خلال السنة وفي فوايد صدر الاسلام طاهر بن طاهر قرية فيها اراضي الوقت على  
 ايام المسجود يعرف اليه غلته وقت الادراك فاخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك  
 القرية لا يسترد منه حصته فابق من السنة وهو نظير موت القاضي واخذ الرزق ويحل للامام كل  
 ما بقى من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي فوايد صاحب المحيط المذ  
 والامام ان كان لها وقت فلم يستوفها حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلة وكذلك القاضي في  
 لا يسقط كالاجرة **باب المرتبة** من ارتد والعياذ بالله عرض عليه الاسلام واكتشف شهيد وجس  
 ثلثة ايام ان استعمل وقيل مطلقا ان والى لم يستعمل فان تاب باعتراف كل دين سوى الاسلام  
 او اعيا انتقل اليه فيها ونعت والاى ان لم يتب قتل لقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه رواه الله  
 والبخاري وغيرهما ويكره اى قتله قبل العرض معنى الكراهية هنا ترك التدرج بل اضمان لان الكفر  
 مبيح والعرض بعد بلوغ الدعوة غير لازم ولا يسترق ان طرد ارب ارب اذ لم يشتر فيه الا الاسلام  
 او السيف لقوله تعالى لو نزلناهم او يسلموا وكذا الصحابة رضوا جمعوا عليه في زمن ابي بكره لان الا  
 للتوصل الى الاسلام واسترقان المرتبة لا يقع وسيله لما مر بخلاف المرتبة اذا طقت بدرا ارب  
 فانه يسترق اذ لم يشتر قتلها ولا يجوز ابقاء الكافر على الكفر لاجل ابرية او الرق ولا جرية  
 على النسيان فكان ابقاء الكافر مع الرق انفع للمسلمين من ابقائه من غير الرق الكفر

نه كوزة خصله

الكفر عليه واحدة خلافا لثفتي فلو تشترط يهودى او نصرى ترك على حاله ولم يجبر على العودة  
 التروحين فسخ النكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يطلقان ولا يزوجان ردة الزوج طلاقا قياسا  
 على ايام الزوج ويؤول ملكه عن ماله موقوف فان اسلم عادوان مات او قتل او طلق بدارهم وحكم  
 به عتق مدبرة وام ولده وحل دين عليه فانه في حكم الميت والابن الموقبل يصير حاله بموت  
 المدبرين وكسب سلامة لوارثه المسلم فان قيل المسلم لا يرث الكافر فكيف يرثه المسلم قلنا  
 ان ملكه في كسبه بعد الرقة باق لما عرفت انه موقوف فينقل كسبه الاسلام الى وارثه لان كان  
 استناؤه لوجوده قبل الرقة ولا يمكن الاستناد في كسبه لبقاء لعدمه قبلها ومن شرط الاستناؤه  
 وجوب الكسب قبل الرقة فيكون تورث المسلم من المسلم وكسب ردة في وقتي دين كل حال  
 من كسبه اى دين حال الاسلام يقضى من كسبه حاله ودين حال الرقة من كسبه حاله ودين حاله  
 فان النكاح لما انفخ بالردة كانت المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتد امها فوطئها  
 فاسلاما فان النكاح لم يفسخ فيقع الطلاق ويستلاد فان امته اذا ولدت فادعى ثبت  
 نسبة ويرث مع ورثته ويكون الامة امه ولده لا ذم ولا دين له وتوقف مفا وفسد لانها  
 تقضى المسافر في الدين ولا دين له لكنه يحتل الرجوع وسجدة وشراؤه وهبت واجارته وتدبيره وكتابته  
 ووصيته لانه تقضى المكل المقتدر ان اسلم فذوان يملك اى قتل او اومات او طلق بدار ارب  
 وحكم بى اى بل حقه بطل كل واحد من تلك الاحكام فان سجد قبده اى قبل الحكم فكانه لم يرد حتى لا  
 يعق مدبرة وام ولده ويقضى الوارث ما خلفه فان قضيا القاضي شرط بطلان هذه الاحكام  
 لان كون المرتبة ميتا بالتحريم بدار ارب فثبتت في ذاتها ففى خلاف فلا بد من القضاء اليها  
 وان جاء اى مسلما بعده وماله مع وارثه اخذ لان الوارث انما يحل فيه الاستغناء لكونه كالميت  
 واذا عاود مسلما احتاج اليه وان ازاله عن ملكه لا يأخذ اى قيمة اذ لا ضمانا بتلاف مال  
 مباح ويقضى عبادات شركه في الاسلام قال شمس الامية اطلقوا الى عليه قضا امانته في الاسلام  
 لان ترك الصلوة والصيام معصية والمعصية تنفى بعد الرقة ذكره قاضي خان وما اورد منها

لان الطلاق لو حبس المهر ثم

استراكة اهل



اي العبادات في اي الاسلام يطل ولا يقضى الا في حاله فان كان كافرا  
فاسلم وهو من قبله عليه اي ليس عليه قضاء سائر العبادات كذا في الخلاصة مسلم اصاب مالا  
او شيئا يجب به القصاص او اطلق او الدية ثم ارتد او اصاب وهو مرتد في دار الاسلام  
ثم طوع وخار المسلمين زمانا ثم جاء مسلما اخذ بكل ولو اصابه بعد ما طوع مرتدا فاسلم لان  
لا يؤخذ بشي من ذلك بل كل موضع عنه لانه اصاب ذلك وهو حر في دار الحرب لا يؤخذ  
بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه خارا بالمسلمين ذكره قاضي خان اخبرت امرأة بارتداد  
زوجها فلما اتزوج باخر بعد العدة كما في الاخير بموته ونظيفة لا تقتل مرتدة فلا في  
وان قتلها احد لا يضر شيئا كانت او امه قال في النهاية كذا في المبسوط وجرح في  
لانها امتنعت عن ايها الحق الذي كان بعد الاقرار فتجبر على ايها بل بطلت في حقوق العبادات كذا  
او امه والامه يجبرها مولاه ويؤذي بغيره في كل يوم مبالغة في الحمل على الاسلام وصرح في  
وكتبنا لورثتها اي كسب الاسلام وكسب التوبة ولدت امه مسلمة كانت او نصرانية فادعاه  
فموا بنه حرا يرثه في المسلم مطلقا اي سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر او اكثر  
لان الولد يتبع خير الابوين وينا فنتبع الام فكان مسلما والمسلم يرث المرتدان مات او طلق  
بدار الحرب كذا امه النصرانية يعني اذا ولدت فادعاه فهو ابنه حرا يرثه الا اجابت به ستة اشهر  
او اكثر من ارتدادها اذا اجابت به لاقل من ستة اشهر كان العلوق في حالة الاسلام فيكون  
مسلم يرث المرتدان اجابت لاكثر من كان العلوق من ما المرتد فيستبع المرتد لانه اقرب الى  
الاسلام من الام لانه يجبر فالظاهر من حاله ان يسلم فاذا كان مرتدا لا يرث لان المرتد لا يرث  
المرتد طلق بدار الحرب بماله اي مع ماله وظهر عليه فماله في اي لانفس لان المرتد لا يرث  
وليس عليه الا الاسلام او التسيف ويجوز ان يكون الحال فينا دون النفس كشركي العرب طلق  
بدونه اي بدون ماله وحكم القاضي بلحاظ فرجع الى دار الاسلام فليحق بدار الحرب ثانيا  
اي مع ماله فظهر عليه فهو لوارثه قبل تمسكه بين النعمين لان الاول لم يجر فيه الارث الطالق

انتقل الى ورثته بحكم القاضي بلحاظ فمات الوارث ماله كما قد يقضى بعد مرتد صفة بعد طلق  
صفة مرتد لانه متعلق بقضى يعني اذا طلق المرتد بدار الحرب وليه بعد فقضى لانه كتابته  
ابنه في المرتد مسلم فبذلك اي بدل الكتابة والولاء للاب او لاجه بطلا الكتابه لنفسه  
بدليل منقذ جعل الوارث الذي هو خلفه كالوكيل من جهة وصوق العقد فيه يرجع الى طلق  
والولاء للمخ يرفع العقد عنه قتل مرتد رجلا خطا وطلق او قتل على ردة فديته في كسب الاسلام  
لان العواقل لا تقتل المرتد لانعدام النصرة فيكون في ماله المكتسب الاسلام لنفسه تعرفه  
دون المكتسب الردة لتوقف تعرفه قطع يده اي يمسلم عند فارتد والعيان بالدموات  
على ردة منه اي القطع او طلق فقضى به فجاء مسلمات منه فمن القاطع نصف الدية من  
ماله لوارثه لان القطع حل حلالا معصوما والسرارية حل حلالا غير معصوم فاعتبر القطع لا السرارية  
فيجب نصف الدية ويجب في ماله لان العاقلة لا تحل المحرمات ولم يجب القصاص لشبهة الارتداد  
وان لم يلحق المقطوع يده المرتد بل اسلم بنات منه اي من القطع ضمن القاطع كلها اي كل  
الدية لكونه معصوما وقت القطع ووقت السرارية مكاتب ارتد فحق واكتسب مالا فافترس  
بماله واني ان يسلم فقتل فبذلك اي بدل الكتابة لسيدة والباقي لوارثه لان المكاتب انما  
يملك الكتابة بالكتابة والردة لا يثبت في الكتابة فكذا اكتسبه زوجان ارتدا فحق فقتل  
المرأة في دار الحرب فولدت هي ولدا ثم ولد الولد فظهر عليهم اي الزوجين والولد والولد  
جميعا فالولدان اي ولد هما وولد لهما في اي يكونان رقيقين لان المرتدة تسرق والولد  
يتبع الام وكذا ولد الولد والولد الاول يجبر على الاسلام لا ولده لان الاول لا يبعون الا بال  
في الدين فيجبر على الاسلام كما يجبر ابوه عليه وقيل يجبر ان اي ولد لهما وولد لهما وهو رواية  
اطعن عن ابى حنيفة انه يجبر نبتا للجد صح ارتداد صبي يعقل واسلمه فلا يرث ابوه الكافر  
ويجبر عليه اي الاسلام بلا قتل ابن عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ارتد لوه غير معتبر  
معتبر وقال زفر والفقهاء في كلاهما غير معتبر لان عليهما رضا اسلم في صباه والنسب صحيح كماله



وكان رضى مفرجاً حتى قال سبقتكم على الاسلام ثم ان خلافاً بقتل اوان ختم **باب البغاة**  
هم قوم مسلمون خرجوا من طاعة الامام فمدعوهم الى العود ويكشف شهرتهم فان خرجوا الى  
القتال في اي مكانا مجتمعين في محل لتقاتلهم بذا خلافاً لثقتي فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز  
ولنا ان الحكم يراعى على وليه وهو يفتكرهم وادعيتهم فان حصر الامام الى بذلهم رجلاً لا يمكن دفع شهرتهم  
وتقتل خرجهم وفيه خلاف الثاني ايضاً وتبين مؤيديهم اي موضعهم لو كان لهم فيه اثم جرم  
وفيه ايضاً خلاف الثاني ايضاً وان لم يكن لم تفعل ما ذكرنا لان جواز القتل كان لاجل اهل  
واذا لا خوف لعدم البغاة فلا قتل لكونه مسلماً ولا شبهة في ذمتهم وجبراً فانهم حتى  
لان الاسلام بعضهم النفس والمال واجبر كان لدفع شهرتهم واستعمل اي الامام سلاطهم وقيل  
مستأجره لانه لا امام ان يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة ففي مال الباغى او في المائتين  
بقتل باغ مثل ان ظهر عليهم لانتفاخ ولا لاية الامام عنهم عليهم على مصر فقتل مصرى مثله  
على مصر فقتل الباغي به اي بقتل مثل اذ لم يخرجوا اي البغاة فيه اي المصر احكامهم اخرج لم يكن  
ولا لاية الامام منقطعة عن مصر فخرج احكامه بخلاف ما اذا اخرجوا فيه احكامهم فقتل عادي باغياً  
او قتل العادل باغ مدعيه ذلك الباغى حقيقة وريته القاتل عادي لا كان ادباً غنياً يدعي الطغية  
اما الاول فلان العادل اذا تلف الباغى او ماله لا ياتى به ولا يضمن لانه المحاربة فيقتل  
العصية وقد اريد بمقتلهم لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي فصارت قتلهم بحق قتل اهل الحرب  
فلا يوجب جرم ان الارث كما لو قتل مورثه بغيره عليه فان جرم ان الارث جرم القتل  
وخطره فلا يخطأ بقتل مباغى واما الثاني فلان الباغى اذا قتل العادل ياتى به ولا يضمن  
والتاويل الفاسد ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الثمن اذا ضمت اليه المنفعة كقولنا اهل  
الحرب واذا لم يجب به الضمان لم يجب به ايمان الارث مستحق بالقرابة واذا قتل  
الباغى مقراً ببطلانه لا اي لا يرث لانه اذا اقر بالبطلان يجب الضمان فيلزم ايمان  
كسب سبغ السلالة من اهل الفتنة لانه اعانه على المعصية وان لم يذرائه منهم لا يلايحه

فان كان الباغى مدعيه ذلك الباغى حقيقة وريته القاتل عادي لا كان ادباً غنياً يدعي الطغية  
اما الاول فلان العادل اذا تلف الباغى او ماله لا ياتى به ولا يضمن لانه المحاربة فيقتل  
العصية وقد اريد بمقتلهم لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي فصارت قتلهم بحق قتل اهل الحرب  
فلا يوجب جرم ان الارث كما لو قتل مورثه بغيره عليه فان جرم ان الارث جرم القتل  
وخطره فلا يخطأ بقتل مباغى واما الثاني فلان الباغى اذا قتل العادل ياتى به ولا يضمن  
والتاويل الفاسد ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الثمن اذا ضمت اليه المنفعة كقولنا اهل  
الحرب واذا لم يجب به الضمان لم يجب به ايمان الارث مستحق بالقرابة واذا قتل  
الباغى مقراً ببطلانه لا اي لا يرث لانه اذا اقر بالبطلان يجب الضمان فيلزم ايمان  
كسب سبغ السلالة من اهل الفتنة لانه اعانه على المعصية وان لم يذرائه منهم لا يلايحه

ان لم يضمن

لا يكره لان الاصل عدم الكراهية ولا ما يرد عنه قال في جميع الفتاوى قال ابو حنيفة  
واذا اجتمع الناس على ايمان من المسلمين ويهم امنون والسبل آمنة يخرج من المسلمين  
على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان يعينوه ان قدروا عليه والا فالواجب على كل  
مسلم ان يعزل الفتنة ويقعد في بيته **كتاب احياء الموات** لما فرغ من كتاب  
الجهاد المذكور في بعض ابوابه احياء الموات عقده به والموات لغة حيوان مات وماله  
مستعار والمستعار له ارض لم يملك في الاسلام او ملك في غيره ولم يوف مالها ومعه رزقها  
بالنقطاع المياه عنها او غلبته عليها او نحو ذلك اذا نزلت او حاربت بسببها وبغيرها  
العامة بحيث لا يسمع صوت من اقصاه ملكها اي ملك الارض فحيها باذن الامام عند احيائها  
وعند ما بدا اذن ولو كان حياً لم يملكه ولا يملكه غيره من اهل البيت او من اهل بيته او من اهل بيته  
سوى به لانهم كانوا يعلمونه بوضع الاحياء رجوعه او يعلمونه بغيره من احياء ما يقتضي غير  
مملوك كما كان هو الصحيح ثم انه قد يكون بغير ايمان من رزقها او غصناً يابسة او في  
الارض واخرق ما فيها من الشوك او حصد ما فيها من الحشيش او الشوك وجعل حولها  
وجعل السراب عليها من غير يمين المستأجر فلو لم يضمن ان لا ينفذ الملك يعني اقام  
ملكه لا يجوز له وترك ثلث سنين ودفعها الى الامام الى غير قول عمر بن الخطاب في ثلث سنين  
حق قالوا هذا ديانته فاما اذا احيها ما غيرة قبل مضى هذه المدة ملكها لتحقق احيائها  
دون الاول وما عدل عنه الماء اي موضع ما زال عنه الماء واكتشف الموضع وامتنع عودة  
اليه فوات ان لم يكن حراً لمعروفه ان جاز عوده لم يجز احيائه لان حق المسلمين  
فيهم فيه اجبى موثاقهم احاطوا باحياء بجوانبه الاربعه بالتعاقب فطريق الاول  
في الارض الربعية على ما روي عن محمد لانه اذا سكنت عن الاول والثاني والثالث  
صار الباقي طريقاً فاذا احياه الرابع فقد اصبحت طريقه للمعصية فيكون له فيه طريق  
حضره في ارض موات بالاذن فله حرمها للمعصية ويحرم بيعها ولا يبل حولها ولا يبيعها

فان كان الباغى مدعيه ذلك الباغى حقيقة وريته القاتل عادي لا كان ادباً غنياً يدعي الطغية  
اما الاول فلان العادل اذا تلف الباغى او ماله لا ياتى به ولا يضمن لانه المحاربة فيقتل  
العصية وقد اريد بمقتلهم لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي فصارت قتلهم بحق قتل اهل الحرب  
فلا يوجب جرم ان الارث كما لو قتل مورثه بغيره عليه فان جرم ان الارث جرم القتل  
وخطره فلا يخطأ بقتل مباغى واما الثاني فلان الباغى اذا قتل العادل ياتى به ولا يضمن  
والتاويل الفاسد ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الثمن اذا ضمت اليه المنفعة كقولنا اهل  
الحرب واذا لم يجب به الضمان لم يجب به ايمان الارث مستحق بالقرابة واذا قتل  
الباغى مقراً ببطلانه لا اي لا يرث لانه اذا اقر بالبطلان يجب الضمان فيلزم ايمان  
كسب سبغ السلالة من اهل الفتنة لانه اعانه على المعصية وان لم يذرائه منهم لا يلايحه

فان كان الباغى مدعيه ذلك الباغى حقيقة وريته القاتل عادي لا كان ادباً غنياً يدعي الطغية  
اما الاول فلان العادل اذا تلف الباغى او ماله لا ياتى به ولا يضمن لانه المحاربة فيقتل  
العصية وقد اريد بمقتلهم لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي فصارت قتلهم بحق قتل اهل الحرب  
فلا يوجب جرم ان الارث كما لو قتل مورثه بغيره عليه فان جرم ان الارث جرم القتل  
وخطره فلا يخطأ بقتل مباغى واما الثاني فلان الباغى اذا قتل العادل ياتى به ولا يضمن  
والتاويل الفاسد ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الثمن اذا ضمت اليه المنفعة كقولنا اهل  
الحرب واذا لم يجب به الضمان لم يجب به ايمان الارث مستحق بالقرابة واذا قتل  
الباغى مقراً ببطلانه لا اي لا يرث لانه اذا اقر بالبطلان يجب الضمان فيلزم ايمان  
كسب سبغ السلالة من اهل الفتنة لانه اعانه على المعصية وان لم يذرائه منهم لا يلايحه

فان كان الباغى مدعيه ذلك الباغى حقيقة وريته القاتل عادي لا كان ادباً غنياً يدعي الطغية  
اما الاول فلان العادل اذا تلف الباغى او ماله لا ياتى به ولا يضمن لانه المحاربة فيقتل  
العصية وقد اريد بمقتلهم لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي فصارت قتلهم بحق قتل اهل الحرب  
فلا يوجب جرم ان الارث كما لو قتل مورثه بغيره عليه فان جرم ان الارث جرم القتل  
وخطره فلا يخطأ بقتل مباغى واما الثاني فلان الباغى اذا قتل العادل ياتى به ولا يضمن  
والتاويل الفاسد ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الثمن اذا ضمت اليه المنفعة كقولنا اهل  
الحرب واذا لم يجب به الضمان لم يجب به ايمان الارث مستحق بالقرابة واذا قتل  
الباغى مقراً ببطلانه لا اي لا يرث لانه اذا اقر بالبطلان يجب الضمان فيلزم ايمان  
كسب سبغ السلالة من اهل الفتنة لانه اعانه على المعصية وان لم يذرائه منهم لا يلايحه



وهو يخرج ماؤنا بسير الابل ونحوه اربعون ذراعاً من كل جانب انما قال  
 في الاصح احداً زاعماً قيل اربعون من جميع الجوانب للعين خمسة كذا في كل جانب  
 لقوله عدم حرم العين خمسة ذراعاً لأن العين يخرج للذراع فلا بد من موضع يجري  
 فيه الماء من حوض يجتمع فيه الماء من موضع يجري منه إلى المزرعة فلم يقدّر بالزيادة  
 والتقدير خمسة بالتوقيف والاصح انه خمسة من كل جانب ومنع غيره من طرف فيه  
 أي في أطرافه لانه صار ملكاً لصاحب المزرعة فلو كان من الانتفاع بها فكان متعدياً بغيره  
 في ملكه غيره فان حفر فلما قل ان يسه ولا يضمنه النقصان وان يأخذ بكيس الحفرة  
 لان ازاله جناية حفرة به كما في كفاية يلقونها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمنه النقصان  
 ثم يكبر بنفسه كما اذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني بئر لئلا يلام في غير  
 حريم الاول فربما منه فذهب ما ألبس الاول وعرف ان ذنابه من حفر الثاني فلا شيء عليه  
 لانه غير متعدي فيما وضع الماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان يخاصمه في حرمه بل  
 يسه الى بئر الثاني كالتاجر اذا كان له خانوت فأتى بجنينة خانوته المثل ملك التجارة فله  
 حماره الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني كذا في الكافي وله اي الذي حفر فيما  
 اطعم متصلاً بحريم البئر الاولى اطعم من ثلاث جوانب سوى جانب الاول ليس بملك  
 الحافر الاول فيه وان اراد الثاني التوسع عليه حفر بعيداً من حريم البئر الاولى للفناء حريم  
 قدر ما يصلح القناة تجري الماء تحت الارض ولم يقدّر حريم بشي يمكن ضبطه ومن لم يزل بمنزلة  
 البئر في استحفاظ الحريم وقيل هذا عند ما عند البئر الى ضيقه لا حريم له يظهر على وجه الارض لا حريم  
 للنهر الا بجهة يعني من كان نهر في ارض غيره فليس له حريم عند البئر الى ضيقه الا ان يقيم بئرته على  
 ذلك وقال له مستأنة النهر يشي عليه ويلحق عليه طينه واذ لم يكن له حريم الا بجهة مستأنة  
 مبتدأ حفره قوله الا لصاحب الارض وقوله بين نهر وجبل صفة مستأنة وارض الآخر  
 وليست تلك المستأنة في يد احد اي ليس لاحد مما عليها غرس او طين ملق يكون تلك المستأنة

المستأنة لصاحب الارض انما اذا كان لاحد مما عليها ذلك فصار حريم البئر اولاً لصاحبه  
 فصل اعلم ان الماء نوعان احدهما الشرب والثاني الشفة وقد حط بينهما في  
 الكتب وميز بهما فبين اول الشرب واحكامه ثم الشفة واحكامها حيث قيل الشرب  
 نصيب الماء يشترك الكل في ما اوديه غير مملوك كدجلة ونحوها في عموم المنافع فكذلك في الشرب  
 ونصيب رحي اذا كان في ارضه ولو في ارض غيره لم يجر بغير ارضه فانه يباح في الاصل  
 لكن ان كان يضر بالعمامة فليس ذلك لان دفع الضر عنهم واجب وذلك بان يسيل الماء  
 الى هذا الجانب اذا انكسر طرف النهر فيفوق القرى والاراضي صح وعوله الى الشرب لم يجر  
 بغير ارض استحساناً لانه قد يملك بدونها ارضاً وقد يباع الارض ويبقى الشرب له وهو  
 مرغوب فيه وقسم الشرب بقدر ارضي قوم اخضعوا فيه يعني اذا كان نهر بين قوم و  
 اخضعوا في الشرب ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان بينهم على قدر اراضيهم لان المقصود  
 الانتفاع بغيرها فيقدر بقدره بخلاف الطريق لان المقصود التطرق وهو في الدار الكوفة  
 والضيقة على خط واحد ومنع الاعلى منهم من سكر النهر الى سده بغير ارضهم وان لم يشرب  
 اي النهر بدونه اي سكر يعني ان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان  
 فيه ابطال حق الباقي فان تراضوا على ان يسكر الاعلى حتى يشرب بخصه او اصطلحوا على ان  
 يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز لان اهلوه لهم وكل منهم عطف على الاعلى اي منع كل منهم من  
 شق نهر منه اي اصل النهر ونصيب رحي او والية اوجسه على بلا اذن شرعية لان فيه كسر طرف  
 النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون رحي نصيب في ملكه بغير نهر والماء لانه  
 تقرت في ملكه نهر في ارضه ومنع من توسيع فم النهر الى نهره في ارضه لانه  
 يسكر طرف اصل النهر وينبغي على قدر حقه في اخذ الماء ومنع ايضا من القسم بالايام وقد كانت  
 بالكلية يسكر الكاف جمع كوة بفتحها وقد يضمن الكاف في المفرد فبالجمع كوي كعرة وروي وهي  
 روزن البيت استعيرت للشقب التي تنقب في الخشب يجري الماء فيها الى المزاريح او الجدران

وانت اعلم ان الشفة القطع النوا  
 تخلفا والماء بها الشرب والانتفاع  
 به حله من غير ارضه ووجوبه من غير ارضه  
 ويجوز ان يكون في الارض

المسوق الى



وجبة المنع ان القديم يترك على قدمه ومنع ايضا من سوق شربه الى ارض له اخرى ليس لها  
 منه شرب لان تقادم العهد دليل على انه حق ويزول ويصلي بشفعة لانفسه ولا يباع ولا يورث  
 ولا يوهب ولا يتصدق ولا يجعل نورا وبذل خلق وصلى والفرق ان الورثة خلفاء الميت  
 فيقومون مقامه في حقوق الميت واملاكه وجزان يقيموا مقامه فيما لا يجوز تملكه كالمعاوضات  
 والتمتعات كالدين والقصاص والميراث فانه يملك بالارث وكذا الشرب والوصية اخذت  
 الميراث بخلاف البيع والاجارة والهبة والصدقة والوصية بنفس الشرب وهو ما جاز  
 لا يجوز للغير او للجماعة او لعدم الملك فيه الحال اوله ليس بمال متقوم ولو تزوج على شرب لم يفسد  
 فالتكاح جائز ولا شرب له لانه بدون الارض لا يحتمل التملك بعقد المعاوضة ويجوز المثل  
 لانه يجوز له ان يملكه فاحسنه فلم يصح تسميته ولا يضمن من ماله ارضه فنزلت ارض جاره او غرض  
 لانه شرب غير متعدي كما في البيرواض والفرق فانه في ارضه مباح فلا يضمن قالوا بهذا اذا سقى ارضه  
 سقيا معتادا ويحتمل ارضه عادة وانما اذا سقى سقيا لا يحتمل فيضمن لانه اجري الماء الى ارض جاره  
 تقديره ان في الكافي ولا يضمن ايضا من سقى من شرب غيره في رواية وهي رواية الاصل وفي رواية  
 اخرى يضمن وهو مخاريف الاسلام ذكره في الكافي كسرى من لم يملك من بيت المال لانه من حاجة العامة  
 وان لم يوجد في بيت المال شئ فعلى العامة ولا مام ان يجبر النكس على كربة لانه نصب ناظر او في تركه  
 ضرر عام وكسرى النهر المملوك على عمله النهر المملوك الذي دخل ماؤه تحت القسمه اما عام وانما خاص  
 والفرق بينهما ما يستحق صاحبه به الشفعة كما يأتي في بابها فهو خاص ولا يستحق به العامة وكسرى  
 على عمله لا على بيت المال لان المنفعة تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكسرى عليهم كذا  
 لان الغرم بالضم لما فرغ من بيان الشرب واحكامه شرع في بيان الشفعة واحكامها فقال  
 الشفعة شرب بين آدم والبهائم وكل من بن آدم والبهائم حق اي حق الشفعة في كل مال مخرجه  
 بطريق فيشتركون فيها اي الشفعة فقط اي بلا اشتراك لهم في الشرب فان الاصل فيه قوله النكس  
 شركا في ثلاث في المال والكلأ والنار وهو يتناول الشرب والشفعة ثم خص منه الشرب بعد دخول

برداق

دخول الكافي في المقاسم بالاجماع فبقى الشفعة ولان البيرواض لم يفسح الاخران والمباح لا يملك  
 بدون كسرى او كسرى ارضه في انهار مملوكة وبغير رخص وقناة ولما كانت الشفعة متناولة  
 لشرب الدواب وكان القفل بالاشتراك فيها مقتضيا للقول بجواز سقى الدواب من هذه المياه  
 اشتراكه بقوله لكن لا يسقى ورواية من نهر غيره ان يضيف نهره لكسرى اي الدواب ولا يسقى كسرى  
 ونهره منه ومن قناة وبغيره الا باذنه ويسقى نهر اخر في داره محلا بخاروه في الاصح وتال بعض  
 بل ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر طالبت الشفعة ان لم يجد ماء الا في ملك شخص خلاه اي ان ذلك الشخص  
 الطالب لياخذ او اخذه اليه يعني اذا كان البئر او العين او اطوار من النهر في ملك رجل  
 ان يمنع من يريده الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان بجدار اخر يقرب من هذا الماء وان لم  
 يجد قبل لصاحب النهر لئلا ان تقطع الشفعة او تتركه ياخذ بنفسه وانما قال في ملك شخص لانه اذا  
 اقصى في ارض موأيت ليس له ان يمنع لان الموأيت كان مشركا واطرف لاجبا حتى يشترك فلا يقطع  
 الشفعة في الشفعة فان امتنع صاحب الماء عنده اي التولية والاخراج وطالب البئر ان يضاف على  
 او ظهره فاطل بالسلح لانه قصد اطلاقه بمنحه حق وهو الشفعة والماء في البئر مباح غير مملوك وفي  
 خرز في الاناء وخجوه فملكه بلا سلاح بل بعضا وخجوه لانه ارتكبت معصية فقام ذلك مقام تعزير  
 له كطعام عند المحضه فان لطالبه ان يحاصم بلا سلاح **كتاب الكسرة والاشجار** كما فرغ  
 عن العبادات وما يتعلق بها عقبا بهذا الكتاب لان مسالكه شتى سببا بعضها تناسب  
 التصادق وبعضها تناسل الجان ما كره كراهية التحريم حرام عند الله ولم يلفظ به لعدم القاطع فاذا  
 استعمل الكراهية في كسرة اراوبه اطرام وعندهما الى اطرام اقرب نسبتته الى اطرام كراهية  
 الى الغرض واما المكروه كراهية التقرير في اكل اقرب **فصل** فرض الاكل بقدر  
 وقع السلاك واشتجب بقدر ما يقدر به على صلواته قايما وصومه ويرى الى الشبع لينزله قوته  
 وحرم ما حرمه الا بقصد قوة صوم العدا او دفع استحياء ضيفه وكراهية الاثان والينها وهي  
 انش الحار لاهل الدين متولد من الاضمار مثله بخلاف الحار الوضوء فانه واجب لاهل

شبهة اولى

ذلك من الدين فان شرب الماء في وقت الصلاة  
 من كل واحد منها لا يفسد صومه ولا يوجب  
 من كل واحد منها لا يفسد صومه ولا يوجب  
 من كل واحد منها لا يفسد صومه ولا يوجب  
 من كل واحد منها لا يفسد صومه ولا يوجب



لم يقل حرم لان فيه خلاف ما لك كذا لم اظن فيه مكره عند ابي حنيفة قيل كراهية حرم  
 كراهية تنزيه خلافا لهما وحرم بدل الابل والخل وشرب واذمان وتطيب من انا اذ يرب  
 وقضية للرجال والنساء قيل صورة الادمان ان يأخذ آنية الذهب والفضة ويصيب اليدين  
 على الرأس اما اذا ادخل يده فيها واخذ اليدين ثم صب على الرأس من اليد فلا يكره كذا في النهاية  
 من الذخيرة واعترض عليه بانه يقتضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من آنية الذهب والفضة  
 بملقعة ثم اكل منها وكذا لو اخذه بيده واكل منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يفتي  
 بهذه الرواية للامتناع بآية استعمالها اقول من شأنه الغفلة عن معنى عبارة المشايخ وعدم  
 الوقوف على مرادهم اما الاول فلان من في قولهم من انا ذهب آنية واما الثاني فلان مرادهم  
 ان الادوية المصنوعة من الخشب التي يحرم استعمالها اذا استعملت فيما صنعت له مستحرفة النكاح  
 فان الاول في الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة لاجل اكل الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل  
 الطعام منها باليد او المعلقة لانهما وضعت لاجل ابتداء الاكل منها باليد او المعلقة في الوتر  
 واما اذا اخذ منها ووضع على موضع مباح فاكل منه لم يحرم لانها ابتداء استعمالها وكذا الاول في  
 الصغيرة المصنوعة لاجل الادمان ونحوه انما يحرم استعمالها اذا اخذت وصبت منها اليدين  
 على الرأس لانهما صنعت لاجل الادمان من ذلك الوجه واما اذا ادخل يده فيها واخذها  
 وصبت على الرأس من اليد فلا يكره لانها ابتداء استعمالها فظهر ان مرادهم ان يكون ابتداء  
 الاستعمال المتعارف من ذلك الحرم ويؤيده ما سباني في مسألة الاناء المقتضض والسري المقتضض  
 مع ملاحظة قولهم متيقنا موضع الفضة فذكر كذا الاكل بملقعة والاكتمال بميلها وخبرنا من  
 الاستعمال اقول الاكل من انا ارضاص وزجاج وبلور وحقيق وانا ومقتضض وحل جلود على  
 سري وسرج مقتضض متيقنا موضع الفضة فان الاكل والشرب من الاناء المقتضض والجلبوس  
 على الكرسى او السري او السرج او نحوه مقتضضا انما يحل اذا اتقى موضع الفضة بان لا يكون  
 في موضع الفم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ وفي موضع الجلبوس على السري فانما

قال الغاية واري انه مخالف  
 لا ذكر سمدانية في المسألة فان  
 المأكول لا بد ان ينقطع عنها  
 حين الاستعمال ومع ذلك  
 فقد ذكر في السمات قال  
 المحشى على اقول لكن  
 المكتول باق في المسألة بيده  
 ويضع فيه الميل بلكة واحدة  
 اذ لا يحتاج فيه الى اخذ  
 باليد

باب لا يكون الفضة

الغيب التور والفضات  
 جمع فضة وهي حديد فضة

ح لا يكون مستعملا على الوجه المذكور بخلاف ما اذا لم يتبين موضعها وكذا الاناء المقتضب  
 بالذهب او الفضة والكسرى المقتضب باحد هذا كله عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يكره  
 وقول محمد بن روى مع ابي حنيفة ويروى مع ابي يوسف وهذا الاختلاف فيما اذا خلعص وانما المقتضب  
 للباس بالاجماع روى ان هذه المسئلة وقعت في مجلس ابي جعفر الدوانيقي وابو حنيفة وابو  
 عاصم حاضرون فقالت الائمة يكره وابو حنيفة ساكت فقبل له ما تقول فقال ان وضعه في  
 الفضة يكره والا فلا فقبل له من اين كذا فقال ارايت لو كان في اصبعه خاتم فضة فشر به  
 اكره ذلك فوقف الكل فتجب ابو جعفر من جوابه ومنه الجواب ايضا يؤيد ما ذكرنا فقبل  
 قول كافر ولو كان مجوسيا شرى اليهم من مسلم او كتابي فخل او شرى منهم من مجوس فحرم  
 قال في الكثرة ويقبل قول الكافر في الحبل والاطمة من الديارات ولا يقبل قول الكافر في الوتر  
 واما يقبل في المعاملة خاصة للضرورة اقول ليس سمي صاحب الكثرة لان مراده باطل  
 والاطمة ما يحصل في ضمن المعاملة لا مطلقا اطلق والاطمة كما توهم بدليل انه قال في الكافي  
 ويقبل قول الكافر في الحبل والاطمة حتى لو كان له اجير مجوس او خادم مجوس فاشترى  
 له طما فاشترى وقال اشترى من يهودي او نصراني او مسلم وسعة اكله وان كان غير ذلك لم  
 يسعه اكله ثم قال واصلة ان خبر الكافر في المعاملة مقبول بالاجماع لصحة حديثه عن علقم ودين  
 مانع من الكذب ومسانس الحاجة الى قبوله لكثرة المعاملة وكونه من اهل الشهادة في الجملة  
 فظهر ان مراده ما ذكرنا والعجب انه بعد ما اعترض عليه بهذا الاعتراض نقل حصول  
 كلام الكافي وكان عليه ان يقول بدل الاعتراض اراد باطل والاطمة ما يحصل في ضمن  
 المعاملة ويجعل كلام الكافي قهينة عليه فليتنامل وقيل قول كافر ولو كان كافر او انش  
 او فاسقا او عبدا في المعاملة لانهما كثر بين اجناس الناس فلو شرط شرط زائد  
 ادوى الى اخرج فقبل قوله مطلقا وقعا للخرج وفي التوكيل بان اخبرني وكيل فلان في بيع  
 هذا حيث يجوز الشراء منه وقيل قول العبد والصبي في الرعية والافرن كما اذا جاز

ويؤيده ما سباني في مسألة  
 في الحبل والاطمة  
 وقال الزبلي هذا سهو  
 لان الحبل والاطمة مع

العبد الماسوم اذ لا يجوز











فالم مقام الحيض في العدة فكذلك في الاستبراء اذا حاضت في اثنتي عشرة ليلة بطل الاستبراء لان  
لان القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بان يبدل بطل حكم البذل كالمعدة بالاشهر اذا حاضت  
وان ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهي ممن تحيض تركها يتبين انها ليست  
على حمل ثم وضع عليها وليس فيه تقدير على بهر الرواية وقال طبرسي في تفسيره في قوله تعالى في قوله  
عليه لان هذه المدة من صلاته للتعريف من شغل يتوهم بالشك في الابناء فلان يصلح للتعريف  
عن شغل يتوهم بملك يمين وهو دونه اقل كذا في الكافي وبوضع اهل في الطاهر والاصل في هذا  
قوله في سبأ او طاهر الا لا توطأ اطلاقا حتى يخلص حملته ولا اطلاقا حتى يستبرأ من الحيضة  
واطهر ورد في المشيئة كسب الاستبراء حدث الملك والبدلان الموجود في المنصوص عليه  
والاستبراء التعريف براءة الرحم لئلا يختلط ماؤه بماؤه الغير اذ لو طهرها قبل ان يتوقف براءة رحمها  
فجاءت بوليد فلا يدري انه منه او من غيره فوجب التعريف صيانة للحمية عن الاختلاط والاشتباه  
عن الاشتباه والاولاد من الهلاك لان عند الاشتباه لا يدري الولد في ملك لعمد من يقوم  
بشربته وذلك عند حقيقة الشغل او يتوهم كنية امر خفي فادبر حكم على امر ظاهر وهو مجرد الملك  
وان كان عدم دطى المولى معلوما كما في الامور المعدودة فان حكم الحكم شرعا في الجلس في كل  
فرد فرد فان قيل اذا علم عدم دطى المولى كيف يتوهم شغل الرحم ليلزم اختلاط الماء  
واشتباه النسب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من المولى بطوار ان يكون من غيره وكذا التعوهم  
في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العذرة كذا في الكافي اقول يريد على ان الشغل  
اذا كان من غير المولى كان من الزنا وقد تقرر ان الحكم المبرئة وطهرها جائز بلا استبراء عند  
الي ضيفه والي يوسف فكيف بوجوب توهم الشغل من الزنا الاستبراء او يمكن دفعه بان  
الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا بطوار ان يكون المولى زوجه با حكمها  
سبأ في واعتراض على قولهم حكمه الحكم شرعا في الجلس في فرد بان الحكم لا تترى في كل فرد لكن  
شرعا في الانواع المضبوطة فاذا كانت الامة بكرا او مشربة ممن لا يثبت نسب له فانه لا يكون له

ضيق الجاني

113

114

الولد ثابت النسب من غيره بان تزوج المولى امته من رجل فجلست منه ثم طهرها وبعد انقضاء  
عدتها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري لان اهل ثابت النسب لا يلزم  
اختلاط المياه واشتباه النسب واجيب بانه انما ثبت بالطهر في سبأ او طاهر كونه  
ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون فيها بكرا او مشربة من امرأة وعقد ذلك ومع هذا الحكم نعم حكم عام  
فلا يختص بالحكمة كما انه تعالى بين الحكمة في حرمة الطهر بقوله تعالى انما يريد الله ليجعل  
الاية فلا يمكن ان يقول اخذنا في شربها بحيث لا يقع العداوة ولا يصدق من العداوة فاذا كانت  
المصلحة غالبية في تحريمها فالشرع حرمها على العموم لما ان في التحصيل لا يخفى من الطهر وتجاوز  
بحيث يرتفع الحكم فاذا ثبت الحكم في السبب على العموم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك قياسا فان  
العلة معلومة ثم تأيد ذلك بالاجماع ولم يكف حصة ملكها فيها لان الواجب عليها الطهارة وهي  
اسم للكمالية والا التي بعد الملك وقبل القبض لانهما وجدت قبل علة وهي الملك والبرجوع فلا يغير  
احدهما او بعد البيع وقبل الاجازة في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في  
الشراء الفاسد قبل ان يشترى بها صحى ولا اى لم يكف ايضا ولادة كذلك اى حصلت بعد سبب الملك  
وقبل القبض لانقضاء العدة كما سبق وكف حصة بعد القبض وهي تجوسية او مكاتبة ثم امكن  
او جرت بمعنى اشترى امه تجوسية او مسلمة فكانت با قبل ان يستبرأ بها ثم حاضت مكاتبة  
حال كتابتها ثم حاضت التجوسية حال تجوسيتها حصة ثم جرت المكاتبة او اسلمت التجوسية  
اجرت تلك الطهارة من الاستبراء لانهما وجدت بعد سببه وحرمة الوطى لما يقع كافي حالة الطهر  
اشترى من عبده المادون من حاضت عنده اى عنده العبدان لم يستفرد ذنبه كفت تلك  
الطهارة من الاستبراء لانهما دخلت في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء والاى وان اشترى  
ذنبه فلا اى لا يفي تلك الطهارة عند اى حصة فلان لهما ويجب الاستبراء حصة شريكة من اجارية  
المشتركة لان السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة لا عند عدو الابعة وروى

المقصود به

الاستبراء











فلا شيء لي لقوله وم لا سبق الا في حجة اي بغيره او تفصيل اي رمي او حافراي فربس ورم  
 لو شرطه من اجل بغيره بان يقول ان سبق فسر اعطيتك كذا وان سبق فسر فاعطيتك كذا  
 الا اذا اخلا لنا لثابتينها وقال لثالث ان سبقتنا فالما لان لك وان سبقتنا فلا شيء لنا  
 عليك ولكن ايها سبق اخذ المال المشروط وكذا المتفق عليه اذا شرط لاحد من الصواب  
 صح وان شرطه لكل واحد منهما على صاحبه لم يجر كما في المسألة وكره قوله في دعائه اللهم في  
 اسئلك بمحمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب من العبد والاني من العبد والاني من العبد والاني من العبد  
 في كراهية الثانية لاحتجالة معناها على الله تعالى وكذا الاولى لانها توجب تعلق بغيره بالشرع  
 والعرض حادث وما تعلق به بهذا الوجه يكون حادثا ضرورة وعز الله تعالى لا يفتك عنه الا  
 وبدا وقال ابو يوسف لا يكتفي به اخذ الفقيه ابو القاسم لما روى انه كان في دعائه اللهم  
 اني اسئلك بمحمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب من العبد والاني من العبد والاني من العبد والاني من العبد  
 ولعل السرفي تجوز بهما جواز جعل البقرة صفة للعروش لان العرش موصوف في القرآن بالجد  
 والكسرم فكذا بالقرآن ولا يخفى على احد انه موضع الرابية واطرها ركمال القدرة وان كان  
 الله تعالى مستغنيا عنه وكره قوله في دعائه بحق فلان وكذا بحق انبياءك ورسلك وجميع البين  
 او المشعر اطرا من اذ لا حق للخلق على الله تعالى وانما يختص برحمته من يشاء بلا وجوب عليه  
 ولو قال رجل غيره بحق الله اياه ان تفعل كذا لا يجب عليه ان ياتي به شرعا وان كان الا في  
 ان ياتي به وكره احتكار قوت البشر والبهائم في بلدة بغير ما يملك لقوله وم الجالب مرزوق  
 والمحتمل ملعون ولانه تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم ويجوز ان يابى  
 القاضي ببيع ما فضل من قوته وقوت اهله فان لم يبيع عزه واليه ان القاضي ببيع ان  
 امتنع اتفاقا ومدة الجس قيس اربعون وقيل شهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن  
 وان قلت المدة لا غلظة ارضه وجلبوبه من بلدة اخرى لانه خالص حقه ولم يتعلق به حق العامة  
 ولا يسع حاكم الا اذا تعدى الارباب عن القصة تعديا حاشا فيسهر بمشورة اهل البلد يكره

هذا هو الحق في دعائه بحق الله تعالى  
 في دعائه بحق الله تعالى في دعائه بحق الله تعالى  
 في دعائه بحق الله تعالى في دعائه بحق الله تعالى

هو قوله عليه السلام لا تسبقوا فان الله  
 بالرازق ولان العن جوازه  
 قاله فقيره فلا ينبغي للامام  
 ان يفرض عليه الا اذا سئل  
 دفعه العامة

يكره امساك اطعامات ان كان بغير ما يناسب ذكره قاضي خان وفي القنية رعايا ملكه  
 بطيرة فوق السطح مطلقا على عوارض المسلمين وبكسر زجاجات من برية ملك اطعاما بغيره ومنع  
 اشتد المنع فان لم يمنع ذبحها المحسب وسحب قلم اظافيره يوم الجمعة قال قاضي خان رجل قد  
 يعلم اظافيره وحلق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جوار ذكرك في غير يوم الجمعة واخره الى يوم الجمعة  
 فاحسن كان مكره لان من كان ظفوه طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز اظفاه واخره بتركا  
 بالاخبار فهو مستحب لما روت عارضة رضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال من قلم اظافيره يوم الجمعة  
 اعاده الله تعالى من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلثة ايام ويستحب حلق عانة وتطيف  
 بدنه بالاعن في كل اسبوع مرة في القنية الا فضل ان يعلم اظفاره ويحلق شاربه ويحلق عانة  
 ويحلق بدنه بالاعن في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا غدر في تركه  
 ورا الاربعين فالاسبوع هو الافضل والاضمة عشر الاوسط والاربعون الابعده لا غدر فيها ورا الاربعين  
 ويسحب اللعبد في المحيط فذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان قرأ الاظافير في ارض العبد فانه  
 سلاح وهذا مندوب اليه للجهاد في دار الحرب ان كان قس الاظفار من الفطرة لانه اذا سقط  
 من يده وقرب العبد منه ربما يتمكن من دفعه باظفاره وهو نظير قس الشارب فانه سنة وفي  
 حق الغازي في دار الحرب ان يفر شاربه مندوب اليه ليكون ايسر في عين العبد وجعل يعلم  
 علم الصلوة او نحوه ليعلم الناس وانه ليعمل به فالاول افضل لان منفعة تعليم خلق اكثر جازا في  
 الاشارة ان مذكرة العلم ساعة خير من ايام ليلة كذا في فتاوى قاضي خان وفيما رجل خرج في  
 طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن عقوبه قاتل هذا اذا كان ملتجيا وان كان امرا  
 فلا بد ان يمنع من الخروج مراده بالعلم العلم الشرعي وما ينفع به فيه دون علم الكلام وامثال ما روى  
 عن الامام الشافعي انه قال لان يلقى الله عبدا كبيرا كبيرا في خير من ان يلقاه بعلم الكلام فاذا كان  
 حال علم الكلام متداول في زمانهم هكذا في ظنك بالكلام المحل في هذه النيات الفلاسفة المنصور  
 بآب ابا طليمه هم المخرضة وفيها ايضا رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل ان يكتب اليه

هذا هو الحق في دعائه بحق الله تعالى



بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب على ابيه يمشي لابس عن ذلك ويقدر عليه محل له ان يكتبه لا فلا  
يكتبه ليلابقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والرياسة وطعن الخايع  
الامر بالمعروف او اعلم انهم يسمعون الرجل اذا كان يصوم ويصلي ويقرأ بالناس بالهدى والهدى  
فذكره بما فيه لا يكون غيبه وان اجر السلطان بذلك ليزجره فلا يتم عليه رجل يذكر مساوي ابيه  
المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبه انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد السب حكيم على  
التبليغ الحافظ كنت افي بثلثة اشياء رجعت منها كنت افي ان لا يجلس للمعلم اخذ الاجرة على تعليم  
القرآن وكنت افي ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وكنت افي ان لا ينبغي لصاحب العلم  
ان يخرج الى القرى فيدبرهم ليعمدهم الى شيئا فرضعت عن ذلك كلمة الرجم واجبة والبولسام وجرية  
وهدية وهي معاونة الاقارب والاصحاب اليهم والتخلف بهم والمجالسة اليهم والمكالمة بهم  
ويزور ذوي الارحام غيبا فان ذلك يزيد الفة وجبا بل يزور اقرباء كل جمعة او شهر ويكره كل جمعة  
او عشرة يد او احدى في الشاكر والتظاهر على من سواهم في اظهار الحق والامر ببعضهم حاجته بعض  
لانه من القطيعة في الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وفي حديث آخر لا ينزل الملائكة على قوم  
فيهم قاطع رحم وفي بعض الحديث ان الله يعزل من وصل رحمه ويقطع من قطعهما **فصل**  
في الذخيرة ان تعلم صفة الايمان للناس وبيان خصائص كل سنة والجماعة من اتم الامور  
للسلف راج في ذلك تصانيف والمختصر ان يقول ما امرني الله بما به قبلة وما نهاني عنه انزيت عنه  
فاذا اعتقد ذلك بقلبه واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل وفيه اذا قال الرجل  
لا ادري الصحيح ايماني ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به نفي الشك كمن يقول شيء نقيس لا ادري اني صحيح  
فيه اجماع لا ومن شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا ان يادله افعال  
لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا لا يكون كفرا وفي المحيط من الى بلفظة الكفر علمه  
كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه كافر وان لم يعتقد او لم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اتى  
بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يقدّر باجلل وان لم يكن قاصدا في ذلك بان

صلى الله عليه وسلم

بان اراد ان يتلفظ بغيره في على لسانه لفظة الكفر خوفا اراد ان يقول على الكفر فوجد  
ايضا وما يند كان توخى على لسانه على الكفر في الاجناس من غير نفاق ان من اراد ان  
يقول اكلت فقال كفرت انه لا يكفر قالوا هذا قول على ما بينه وبين الله تعالى فاما القاضي  
فلا يصدره من اظم الكفر او هم به فهو كافر ومن كفر بلسانه طائعا وقلبه مطيع بالايان فهو كافر  
ولا ينبغي ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به واذا انطق بالكفر كان كافرا عند الله تعالى  
كما في المحيط في سيرة الاجناس من عدم على ان يامر غيره بالكفر كان بغيره كافرا ومن تكلم بكلمة  
الكفر وضحي غيره يكفر الضاحك الا ان يكون الضحي ضروريا بان يكون الكلام مضحيا ولو تكلم بامانة  
وقبل القوم ذلك منه فقد كفر واو الرضا بكفر نفسه بالافتقار وانما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا  
فيه وذكر شيخ الاسلام خواجه زاده في شرح السيرة ان الرضا بكفر الغير انما يكون اذا كان يستخبر الكفر  
او يستخبره ايا اذ لم يكن كذلك ولكن احب الموت او القتل على الكفر لمن كان شريرا يؤذي بطبعه  
حتى ينتم الله تعالى منه فهذا لا يكون كفرا ومن تأمل قوله تعالى انما اطمعكم أموالهم واشتد على قلوبهم  
فلا يؤمنوا حتى يرو العذاب الآتي يظهر له صحة ما ادعينا وعلى هذا اذا دعا على ظالم وقال انا كافر  
على الكفر او قال سب الله عندك الايمان ونحوه فلا يفره ان كان مراده ان ينتم الله تعالى منه على ظلمه  
وايداره اطلاق قال صاحب الذخيرة وقد عثرنا على الرواية من ابى حنيفة ان الرضا بكفر الغير كفر من  
غير تفصيل ومن حطربا له اشياء توجب الكفر ان تكلم بها وهو كاره لذلك لا يفره وهو مخلص الايمان  
ومن اعتقد للكل حراما يكفر اذا كان حراما لعينه واذا كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقده وانما  
يكفر اذا كان حراما ثابتة بدليل قطعي وانما لو كان باخبار الاحاد فلا وقد استوفى الكلام في هذا  
الباب في الفتاوى فعلى الطالب ان يراجعها وينبغي للمسلم ان يتقو هذا الدعاء صاحب احافاة  
سب العصمة عن الكفر بعد عيسى عليه السلام اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا  
اعلم واستغفر لك لانا اعلم انك انت علام الغيوب ثم اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفار  
دعوة احد يمشي بميل العالم الى ما يمنعه من الايمان يخرج الوجه على الواحد لان الترجيح لا يقع بالمشقة



ولا احتمال انه اراد الوجه الذي لا يوجب الاكفار في المسطور في فتاوى ان التوبة اليك  
مقبولة دون ايمان الباس لان الكافر اجنبى عن عارف بالله كذا وبدا ان ايماننا وموافاقنا والحق  
وحاله حال البقاء والبقاء يحصل من الابتداء الدليل على قبولها مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي  
يقبل التوبة عن عباده **فصل** وفي الفتاوى من يقر بالتوحيد ويحذر الترسالة اذ قال لا اله الا الله لا يعبر  
واذا قال مع محمد رسول الله يعبر على كذا لو قال بعد الحمد رسول الله دخلت في دين الاسلام اما اليهودي  
والنصراني اذ قال لهما اليوم فلا يحكم بسلامه لانهم يقولون ذلك فاذا استفسرته يقول هو رسول الله  
اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ما لم ينضم اليه التبري عما هو عليه واذا قال النصراني اشهد ان لا اله الا الله  
واشهر ان النصرانية لا يحكم بسلامه بل اذ انه دخل في اليهودية او اليهودي يقول كل ايضا واذا  
وقال اذ دخل في دين الاسلام زال الاحتمال وكذا اذا قال انا مسلم لم يكن مسلما لان معناه المستسلم للحق  
وكل في دين يزعم انه كذا ذكر وعن الامام اذ قال نصراني او يهودي انا مسلم او سلمت بك الشريعة  
ان قال ردت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلما وان قال انا مسلم  
في دين اطلق لم يكن مسلما وان لم يبال حتى صلى بحاجته كان مسلما وان مات قبل ان يسلم او يصلي لم يكن  
مسلما وان قال النوشى كاشهد ان لا اله الا الله او قال اشهد ان محمدا رسول الله صار مسلما لان منكر لا يرد  
جميعا فبانه شاهد دخل في دين الاسلام مسلم ونصراني تنازعا في شراشي فقبل ان يبيع من المسلم لان  
النصراني انا مسلم لا يعبر على الا اذا قال انا مسلم مثلك قالوا ينبغي ان يعبر على انه اخبر الكلام جوابا لكلاما  
غيره ومن الامام انه يعبر على اناسم شهد نصرانيا على نصراني انه اسلم وهو يكره يقبل شراشي  
وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ويتركن على دينه جميع اهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيا  
على النصرانية بانه اسلمت جاز واجرت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي التوارد يقبل شهادة  
رجل امرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بانه اسلم **كتاب النكاح** لما فرغ من  
الكراهية والاحتياط شرعي في النكاح لانه تارة يستحسن واخرى يكره اختلف في معناه لغة واختار  
صاحب المحيط ونبه صاحب الكافي وسائر المحققين انه العظم والجمع قال الشافعي ان يقول نكح الالباب النوة

اي شراشي

لا يكره ان يقول نكح الالباب النوة

فان كان الباطن لا يكره ان يقول نكح الالباب النوة

الاستحسان في النكاح

استحسان النكاح اي تضييق وتجميع الى نفسه سمي النكاح لانه في نفسه  
الى الاخر شرعا انا وطنا او عقدا حتى صار فيه كصحة باب وزوجي خفي ومعناه شرعا عقدا  
لملك المتعة اي جلت استمتاع الرجل من المرأة وهو احتراز عن البيع فانه عقد موضوع للملك العيني  
وان تبعه في بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة الى زيادة قولنا في حكمها كما زيد في النهاية  
عن بيع الغنم والبرهائم فان تملكها لم يسهل ملك المتعة التي هي الوطى والمراد بالعقد الحاصل  
بالمصدر وهو ارتباط اجزاء التعريف الشرعي بل الاجزاء المرتبطة بخروج زوجة وتزوجت وكذا  
بعت واشترت فان التراجع قد جعل بعض المركبات الاخبارية انما بحيث اذا وجد  
معنى شرعي يترتب عليه حكم شرعي مثلا اذ قيل زوجت وتزوجت وجد معنى شرعي هو النكاح  
يترتب عليه حكم شرعي هو ملك المتعة وكذا اذا قيل بعت واشترت وجد معنى شرعي هو البيع  
يترتب عليه حكم شرعي هو ملك العيني ولما بين اللفظ الاشارة في معناه من العلاقة القوية حيث  
لا يختلف عنه المعنى لان الاشارة لا يجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود سميت الالفاظ الاشارة  
باساسي معانيها حيث ذكر البيع والنكاح واراد بها الايجاب والقبول ولذا اطلق النكاح ههنا  
على العقد مع ان العقد موضوع النكاح شرعا كما عرفت فظهر ان الاقامة في ملك المتعة ليست موضوعا  
بل لغاية فانه قيل عقد موضوع لمعنى يترتب عليه ملك المتعة وان هذا لا يخلو اربعا الفا عليه  
والاوية الايجاب والقبول الصورية الارتباط والغاية الاستمتاع هذا حقيقة ما ذكره في صورة  
وان كان عبارة قاصرة عن افادته ويندفع به ما يرد عليه انه فسر لولا النكاح بعقد موضوع  
لملك المتعة وصرح بان النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فليزعم منه ان يكون الايجاب  
والقبول مع الارتباط معنى النكاح ثم فهم من قوله فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول  
حسب ارتباطان ارتباطا حكيميا فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري انما له فذلك المعنى هو البيع  
ان يكون النكاح معنى الايجاب والقبول مع السوية وبينهما تناف ثم المفهوم من قوله  
فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المحمود المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط

الشرع

الاستحسان في النكاح

الاستحسان في النكاح



ان يكون قد بين لان يكون احدهما معنى للآخر وهو مناف للمتناهين ووجه الاندفاع  
ظاهر مما قررنا فليتناهل سن النكاح حال الاستدال اي الاستدال المزاج بين الشوق  
القوى الى الجماع وبين الفتور عنه ويوجب التوقان وهو الشوق القوي ويكره طوفان  
اي عدم رعاية حقوق الزوجية وينفقد النكاح اي يحصل بتحقيق ما يجاب وقبول الباطل  
كما في بيوت البيت بلوط والمدر لا الاستعانة كما في كبت بالقلم لانه ينافي كون الايجاب  
والقبول اجزا اما وية والمراد بالايجاب ما يقدم من كلام العاقلين سمي به لانه يوجب  
وجود العقد اذا اتصل به القبول او ثبت للآخر خيار القبول وضع في اصل اللغة للمضى  
اي للاخبار عما حدث في الزمان الماضي وانما اشتراط ذلك لان البيع انما يتعرف بشرى  
النكاح كذلك والتعرف الشرعي لا يعرف الا بالشرع والشرع قد يستعمل اللفظ الموضوع للاخبار  
عن الماضي لغة في الانشاء ليدل على التحقق والثبت فيكون اول على قضاء الحاجة ففيه  
اشارة الى انه لا ينفقد بالكتابة في الحاضرة فانه لو كتب على شيء لامرأة زوجتي نفسك فكتبت  
المرأة على ذلك الشيء عقبيه زوجتي نفسك لا ينفقد النكاح كذلك في معراج الدراية كزوجتي  
اي نفسي ان صدر عن المرأة وبنتي او نحوها ان صدر عن الرجل وتزوجت وينفقد ايضا بما  
وضعا اي لفظين وضع احدهما له اي للمضى والآخر للاستقبال يعني الامر فانه موضوع للاستقبال  
كزوجتي وتزوجت وانما عطف قوله بما وضع على الايجاب والقبول اشارة الى ان ما وضع  
للاستقبال ليس من الايجاب والقبول فان صاحب الهداية قال النكاح ينفقد بالايجاب  
والقبول بلفظين يعتبر بهما عن الماضي ثم قال وينفقد بلفظين يعتبر بهما عن الماضي وبلاخر  
عن المستقبل واحدا ولفظ ينفقد بلفظين اللذين احدهما ماض والآخر مستقبل ليس بالايجاب  
وقبول بل قوله زوجتي توكليل وقوله زوجت بالايجاب وقبول حكما فان الواحد يتولى طرفي  
النكاح بخلاف البيع كما ياتي في موضوع ان شاء الله تعالى وصاحب الوقاية والكيفية كانهما  
زعمنا ان قوله ثانيا وينفقد بلفظين غير صحيح اليه بناء على زعمنا ان ما وضع للماض المستقبل

شبه ان اللفظين

والمستقبل ايجاب وقبول فقصدا للاختصار فقال الاول وينفقد بالايجاب وقبول لفظهما  
ماضي كزوجتي وتزوجت او ماض ومستقبل كزوجتي فقال زوجتي وقال الثاني  
ينفقد بالايجاب وقبول وضع اللفظين او احدهما وقال شارح الزيلعي اي ينفقد النكاح بالايجاب  
والقبول بلفظين وضع اللفظين او وضع احدهما للماض والآخر للمستقبل فيجعل ما وضع  
للمستقبل من الايجاب والقبول وهو مخالف للكتاب والعجب ان الزيلعي قال بعد ذلك  
وهذا المعنى موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والآخر مستقبلا مثل ان يقول زوجتي  
فيقول زوجتيك لان قوله زوجتي توكليل وانابة وقوله زوجتي امتثال لامر فنفقد به <sup>ح</sup>  
فان المصن يجعل زوجتي شطرا للعقد ويوافق في ذلك ثم يجعله توكليل وانابة واجب  
من ذلك ان صاحب الهداية بعد ما بين على هذه الدققة كيف لم يشبه لها هؤلاء الا فاضل  
الحمد لمدام الصواب واليه المرجع والمآب ويجوز ان يراد بالاستقبال ما يتناول الماضي  
لما نقل في معراج الدراية عن الشيخ حميد الدين انه قال نظير الانعقاد بالماضي والمستقبل ان  
يقول الرجل اتي انثرتوكي فتقول المرأة زوجتي نفسك بفتح النكاح وان لم يعلم انثاء  
قال في الفتاوى الظهرية رجل تزوج امرأة بالهرية او بلفظ لا يعرف معناه لوزوجت  
نفسه ان علم ان هذا لفظ ينفقد به النكاح يكون نكاحا غلو الكحل وان لم يعلم معناه  
فان لم يعلم ان هذا لفظ ينفقد به النكاح وهذه جملة مسائل الطلاق والعناق والتدبير  
والنكاح والخلع والابراء من الحقوق والبيع والتمليك فالطلاق والعناق والتدبير ارفع  
في الحكم ذكره في عناق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعناق ينبغي ان يكون  
النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه  
الطه والهزل بخلاف البيع وخوذه وينفقد ايضا بقوله ادا وبذير فت بلاميم بعد ادا  
وبذير فتى يعني اذا قيل للمرأة خولتني بذي بغلان اداي فقالت ادا ثم قيل للرجل بذي  
نقال وبذير فت بلاميم بفتح النكاح بل ان العرف به وفي المضمرات الاحتياط ان يقول الميم

بفتح النكاح







وان سفل والكل رضا ما اى حرم تزوج كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرهما من جهة  
 الرضاخ وهذا يشمل اقسام ما كانت الاخت مثلا تشمل بنت الرضاخية للاخت النسبية  
 وبنت النسبية للاخت الرضاخية وبنت الرضاخية للاخت الرضاخية وحرم ايضا تزوج  
 اصل من نسبه وان علت واصل من نسبه بشهوة وما شئت وانما نظر الى ذكره والمنظور منه  
 الى فرجها الداخل ولان كان نظره من زجاج او ما هي المرأة فيه اى الماء وحرم ايضا تزوج فرد من  
 اذ لا تثبت حرمه المصاهرة عند خلاف ذلك ففى الاى لا يحرم تزوج المنظور الى فرجها  
 الداخل من امرأة او ما بالانعكاس بين اذا نظر الى فرجها الداخل من زجاج او ما هي فيه  
 حرم من له وانما اذا نظر الى امرأة او ما فرجها الداخل بالانعكاس لا يحرم له كذا فى فتاوى قاضى  
 خان والحق صفة قبل ام امراته حرم امراته ما لم يظهر عدم الشهوة وفى المس اى اذا امتس امراته  
 لا يحرم ما لم يعلم الشهوة لان تقبيل النساء غالبا يكون من شهوة والمعاينة بمنزلة التقبيل كذا  
 فى فتاوى قاضى خان وما دون تسعين ليست بمشتركة فان بنت تسعين قد يكون مشتركة  
 وقد لا يكون فانه يختلف بعظم الجثة وصغرها وانما قبل بلوغها تسعين فلا يكون مشتركة وبه  
 يفتى كذا اى كاحرم تزوج اصل من نسبه ونحوها كذلك الجمل نكاحا وعدة اى فى النكاح والعدة ولو  
 كانت العدة من طلاق باين وفيه خلاف الشافعى والجمهور لا يمكن قوله بين امرتين متعلق بالجمع  
 ابتهما فرضت ذكر الم يحل له الاخرى يعنى حرم ان يجمع بين اثنين المرأتين فى النكاح بان يتزوجها  
 بعقد او عقدين او يتزوج احديهما فى عدة الاخرى سواء كانت العدة من باين او رجوع وان يطلقها  
 مملوكتين لان الجمع بينهما يفضى الى قطعية الرحم او المعادة معادة بين الفخريين فجاز الجمع بين  
 امرأة وبنت زوجها الذى كان لها من قبل اذ لا قرابة بينهما ولا رضاع فان بنت الزوج لو تزوجت  
 وكره كان ابن الزوج وهو حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت وكره فلا تحرم عليها نكاح المرأة وان تزوجت  
 اخت امه وطالما صح النكاح لصدوره عن اهل مضافا الى علمه لكن لا يطا واحدة من المنكوحه والدة  
 حرم بجرم احديهما عليه لانه لو طلى المنكوحه صار جاعلا بينهما وطا حقيقة ولو جامع المملوكه صار جاعلا

كذا فى فتاوى قاضى خان

كذا فى فتاوى قاضى خان

جاعلا بينهما وطالما حكم لان المنكوحه موطوءة حكما واذ احرم المملوكه على نفسه بسبب الاسباب  
 كالبسع والتزويج والبيعة مع التسليم والامتنان والكتابة حلق وطلى المنكوحه واذا طلق المنكوحه  
 حلق وطلى المملوكه وبطل المنكوحه ان لم يكن وطلى المملوكه لعدم اطلع وطلا لا حقيقة ولا حكميا وان  
 اى الاختين بعقدين قيد به لانه لو تزوجها بعقد واحد كان النكاح باطلا لانه الاختين فلا تحق  
 شيئا من المهر ونسب الاول قيد به لانه لو علم ذلك بطل الثانية فترق بينه وبينها لان نكاح امرأتين  
 باطل يقيين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية والتمسح بلامرج باطل ولا الى التنفيذ مع  
 الجهالة لعدم الغاية اذ لا يمكن الاستمتاع بواحدة منهما لو للضرر عليه وعليها بالانكاح النفقة  
 والكسوة من غير قضاء حاجته وضرورة المرأة كالمعاقبة وهي التى لها زوج قد عرض عليها ولا  
 يجوز التحرى فى الفروج فتعين التفريق فان طلبت المهر وقال لا ندرى الاولوية لا يقضى  
 لها بشى من المهر لان تصطلى لان اطلق للجهولة فلا بد من دعوى الاولوية او الاصل  
 ليحقق لهما وصورت ان نقول لا عند القاضي لنا عليه المهر وهو لا يعودنا فسطط على اخذ نصف  
 المهر ففرضى القاضي وان ادعرتها اى الاولوية كل منهما بلا بينة فلهما تمام المهر من ان فرق  
 بعد الدخول لانه مستقر بالدخول فلا يسقط منه شى او نصف مده لو قبلت شاذى مسميا بها  
 لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول قبل الوطى بغير  
 نصف المهر ولا يدري لمن هو نصف بينهما وان اختلف اى مسميا بها فان علم اى المستميا  
 بان ابتهما لفلانة وابتهما للاخرى فلكل منهما ربع مهر المسمى والاى وان لم يعلم المسميان  
 فنصف اى فلكل منهما نصف اقل المسميين لانه متيقن وان لم يسم مهر لهما فلهما متعة واحدة  
 نكاح نصف المهر كذا الحكم فى سائر المخرجين ففى النكاح من الحرام صح نكاح الكتابية للمفردة  
 بشرط فلا حاجة الى ذكر البائنة لانه ان كانت كتابية مفردة بشرط صارت ذكرا عبثا والافسيان  
 ذكرا ونكاح الحرمة لا اولية ولو كان نكاحا حراما لا يمنع صحة النكاح ونكاح الامه  
 ولو كانت كتابية او مع طول مدة خلاف ذلك ففى فيها فانه لا يجوز للحر المسلم ان يتزوج امه

كذا فى فتاوى قاضى خان



كتابية ويجوز له بالمرأة بشرط عدم طول الزمان والمراد بطول الزمان القدرة على تكاثرها بان يكون  
 له مهر الزمان ونقصها ونقصها على المرأة لا يجوز النكاح الا على المرأة على الزمان وان كان خالفا  
 في عدة الزمان لبقاء اثر النكاح المانع من العقد والنكاح اربع من حوائرها اما فقطحها لا يجوز له  
 ان يرد من الاربع لقوله تعالى فانكحوا طاب لكم من انفس امثلي وثلاث ورباع والتخصيص على العدد يمنع  
 الزيادة عليه وعند انفس لا يترزق الا امة واحدة ونقصها للعبد ونكاح حبل من زمان لا دخلها  
 قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لا يتولى قبل وضوعها للثلاث مائة زرع غيره لا لا حرام الزمان  
 بهذا اذا كان النكاح غير الزمان واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الحلي والشافعي النفقة عند الحلي ويجزى  
 له وطهرها عند الحلي كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بمكسعين بان وطهرها سولا لا يدخل فيه ام الولد والم  
 يكن حبل لان فراسها ضعيف وهذا لا يشق ولا يجوز ونقصها للعبد ان يستبرأ بغيرها فانه لا  
 او زمان اي صحيح نكاح الموطوءة بزمان لو راي امرأة تزني فزوجهما جاز له ان يطأها خلافا لمحمد  
 ونكاح المضمومة الى حرمة فانه اذا تزوج امرأتين لا يحل له نكاح احدهما بان كانت حرمة الاخرى  
 زوج او بنته ويجزى له نكاح الاخر صحيح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما  
 فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير البيع اذا ضم الى البيع يكون قبول غير البيع شرطا لقبول البيع  
 وهو فاسد والبيع يفسد بشرط الفساد بخلاف النكاح وما سمي من المهر كله ملكا وقالوا لا يفسد على  
 مهر مثلها فاما اصاب المضمومة لغيره وما اصاب الاخرى لا يلزمه لانكاح امته وسيدته اي لا يفسد  
 نكاح المولى امته سواء كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبه او مشتركة ولا نكاح العبد سيرة للاجماع على  
 بطلانها ولا نكاح المحسية والوثنية لانهما من المشركات وقد قال الله تعالى ولا تنكحوا المشركين  
 يؤمن وصاحبة حادثة كوكب لا كتاب لها اختلف في تفسيرها فبعضهم يسمونها الاوثان وانهم  
 لعبدون الجحوم وعند ابى حنيفة ليسوا بعبد الاوثان وانما يعظمون الجحوم كعظيم المسلمين الكعبة  
 فان كان كما فسره الاجماع صحيح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فيدخل فيما سبق وان كان كما فسره  
 يصح بالاجماع لانهم مشركون وهذا قيلت بهما بما ذكره وكذا لا يجوز وطئ المذكورة على المسلمين لان

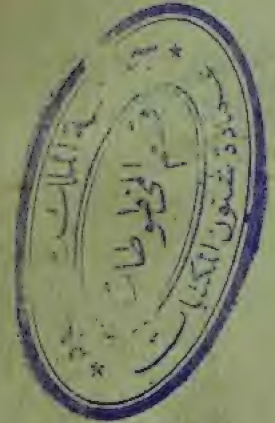
في قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لا يتولى قبل وضوعها للثلاث مائة زرع غيره لا لا حرام الزمان بهذا اذا كان النكاح غير الزمان واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الحلي والشافعي النفقة عند الحلي ويجزى له وطهرها عند الحلي كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بمكسعين بان وطهرها سولا لا يدخل فيه ام الولد والم يكن حبل لان فراسها ضعيف وهذا لا يشق ولا يجوز ونقصها للعبد ان يستبرأ بغيرها فانه لا او زمان اي صحيح نكاح الموطوءة بزمان لو راي امرأة تزني فزوجهما جاز له ان يطأها خلافا لمحمد ونكاح المضمومة الى حرمة فانه اذا تزوج امرأتين لا يحل له نكاح احدهما بان كانت حرمة الاخرى زوج او بنته ويجزى له نكاح الاخر صحيح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير البيع اذا ضم الى البيع يكون قبول غير البيع شرطا لقبول البيع وهو فاسد والبيع يفسد بشرط الفساد بخلاف النكاح وما سمي من المهر كله ملكا وقالوا لا يفسد على مهر مثلها فاما اصاب المضمومة لغيره وما اصاب الاخرى لا يلزمه لانكاح امته وسيدته اي لا يفسد نكاح المولى امته سواء كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبه او مشتركة ولا نكاح العبد سيرة للاجماع على بطلانها ولا نكاح المحسية والوثنية لانهما من المشركات وقد قال الله تعالى ولا تنكحوا المشركين يؤمن وصاحبة حادثة كوكب لا كتاب لها اختلف في تفسيرها فبعضهم يسمونها الاوثان وانهم لعبدون الجحوم وعند ابى حنيفة ليسوا بعبد الاوثان وانما يعظمون الجحوم كعظيم المسلمين الكعبة فان كان كما فسره الاجماع صحيح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فيدخل فيما سبق وان كان كما فسره يصح بالاجماع لانهم مشركون وهذا قيلت بهما بما ذكره وكذا لا يجوز وطئ المذكورة على المسلمين لان

او صحاح

في قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لا يتولى قبل وضوعها للثلاث مائة زرع غيره لا لا حرام الزمان بهذا اذا كان النكاح غير الزمان واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الحلي والشافعي النفقة عند الحلي ويجزى له وطهرها عند الحلي كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بمكسعين بان وطهرها سولا لا يدخل فيه ام الولد والم يكن حبل لان فراسها ضعيف وهذا لا يشق ولا يجوز ونقصها للعبد ان يستبرأ بغيرها فانه لا او زمان اي صحيح نكاح الموطوءة بزمان لو راي امرأة تزني فزوجهما جاز له ان يطأها خلافا لمحمد ونكاح المضمومة الى حرمة فانه اذا تزوج امرأتين لا يحل له نكاح احدهما بان كانت حرمة الاخرى زوج او بنته ويجزى له نكاح الاخر صحيح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير البيع اذا ضم الى البيع يكون قبول غير البيع شرطا لقبول البيع وهو فاسد والبيع يفسد بشرط الفساد بخلاف النكاح وما سمي من المهر كله ملكا وقالوا لا يفسد على مهر مثلها فاما اصاب المضمومة لغيره وما اصاب الاخرى لا يلزمه لانكاح امته وسيدته اي لا يفسد نكاح المولى امته سواء كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبه او مشتركة ولا نكاح العبد سيرة للاجماع على بطلانها ولا نكاح المحسية والوثنية لانهما من المشركات وقد قال الله تعالى ولا تنكحوا المشركين يؤمن وصاحبة حادثة كوكب لا كتاب لها اختلف في تفسيرها فبعضهم يسمونها الاوثان وانهم لعبدون الجحوم وعند ابى حنيفة ليسوا بعبد الاوثان وانما يعظمون الجحوم كعظيم المسلمين الكعبة فان كان كما فسره الاجماع صحيح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فيدخل فيما سبق وان كان كما فسره يصح بالاجماع لانهم مشركون وهذا قيلت بهما بما ذكره وكذا لا يجوز وطئ المذكورة على المسلمين لان

لان النكاح محمول على الوطئ او تقول هو في موضع انقضى ويتناول الوطئ ذكره الزيلعي و  
 لا نكاح خامسة في عدة رابعة للزنا والاشية في عدة ثمانية للعبد فان طلق او اصر من سانه  
 الاربع طلاقا بان لم يجز له ان يترزق رابعة حتى تنقضي عدتها وفي خلاف انفس وهو نكاح  
 الاخت في عدة الاخت ولا نكاح حبل ثبت نسبها على حبل ثبت فان النسب ثبت  
 في ذريتهم كما ثبتت في دارنا وهذه العبارة احسن من قولهم كما حل من نسبي لان النسب  
 منه حصول الحمل بعد السبي وهو باطل اذ لا يثبت النسب على من مولا بان ادعى ان  
 حبلها منه او حاصل من زوجهما سولا لا اياه فانه ايضا ثابت النسب لنكاح المتعة وهو  
 ان يقول لامرأة انك متعة بكذا مدة بكذا من المال ولا نكاح الموقت مثل ان يترزق امرأة  
 بشهادة شاهدين عشرة ايام لم يقبل والموقت للملايقهم منه عطفه على المتعة فانه مع عدم معناه  
 مخالف للمدعية حيث قال والنكاح الموقت بمرسنة امرأة عليه على رجل انه تزوجها  
 وقضى به ولم يكن تزوجها حل له وطهرها ولها ملكيتها في عكرها عند ابى حنيفة وهو قول ابى  
 الاوول وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا يسه الوطئ وهو قول ابى حنيفة لان القاضي اخطأ اذ  
 الشهادة كذبية فصار كما اذا ظهر انهم عبيد او كفار ولا يبي حنيفة ما روي ان رجلا قام بينه  
 على امرأة انما زوجته بين يدي على رضى فقضى على بذلك فقالت المرأة ان لم يكن لي منه نكاح  
 تزوجني اياه فقال على شيئا بعد ان تزوجاك ولولم ينفذ النكاح لا جابيا بما طلبت لا يفسد  
 النكاح بالشروط مثل ان يقول لبيته ان دخلت الدار تزوجتك فلانا وقال فلان تزوجتها  
 فان التعليق لا يفسد وان النكاح لما قلنا ان التعليق بالشروط يختص بالامتناعات  
 المحضة التي يختلف بها كالاطلاق والعناق والاعتقاد والنكاح ليس منها ولا اضافة  
 الى امر في المستقبل مثل ان يقول في الحرم مثلاً شحرت زوجة فلان في القصر وقال فلان  
 قبلته فلا يصح النكاح ويبطل الشرط وانه اي دون النكاح الا ان يكون اي شرط كما بين نقل  
 في المعادنية عن مجموع التوازل ان التعليق النكاح بشرط معلوم الحان يجوز ان يكون خلوفا

في قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لا يتولى قبل وضوعها للثلاث مائة زرع غيره لا لا حرام الزمان بهذا اذا كان النكاح غير الزمان واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الحلي والشافعي النفقة عند الحلي ويجزى له وطهرها عند الحلي كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بمكسعين بان وطهرها سولا لا يدخل فيه ام الولد والم يكن حبل لان فراسها ضعيف وهذا لا يشق ولا يجوز ونقصها للعبد ان يستبرأ بغيرها فانه لا او زمان اي صحيح نكاح الموطوءة بزمان لو راي امرأة تزني فزوجهما جاز له ان يطأها خلافا لمحمد ونكاح المضمومة الى حرمة فانه اذا تزوج امرأتين لا يحل له نكاح احدهما بان كانت حرمة الاخرى زوج او بنته ويجزى له نكاح الاخر صحيح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير البيع اذا ضم الى البيع يكون قبول غير البيع شرطا لقبول البيع وهو فاسد والبيع يفسد بشرط الفساد بخلاف النكاح وما سمي من المهر كله ملكا وقالوا لا يفسد على مهر مثلها فاما اصاب المضمومة لغيره وما اصاب الاخرى لا يلزمه لانكاح امته وسيدته اي لا يفسد نكاح المولى امته سواء كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبه او مشتركة ولا نكاح العبد سيرة للاجماع على بطلانها ولا نكاح المحسية والوثنية لانهما من المشركات وقد قال الله تعالى ولا تنكحوا المشركين يؤمن وصاحبة حادثة كوكب لا كتاب لها اختلف في تفسيرها فبعضهم يسمونها الاوثان وانهم لعبدون الجحوم وعند ابى حنيفة ليسوا بعبد الاوثان وانما يعظمون الجحوم كعظيم المسلمين الكعبة فان كان كما فسره الاجماع صحيح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فيدخل فيما سبق وان كان كما فسره يصح بالاجماع لانهم مشركون وهذا قيلت بهما بما ذكره وكذا لا يجوز وطئ المذكورة على المسلمين لان









للبكر البنية بفتح النكاح فسكت وقالت بل ردوت فالقول قولها لانه يترى  
 لزوم العقد وتلك البنية فالمرأة تدفعه وتقبل بنية على سكوتها ولا تخلف في سكوتها  
 اي بنية هذا عند ابي حنيفة بناء على عدم التحليف عنده في النكاح خلافا لهما للمولى  
 النكاح الصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيبا خلافا لث نقي وقد مر بغين فاحش  
 وهو ما يتغابن الناس فيه بان زواج بنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصانا فاحشا  
 او غير كفو بان زواج بنته الصغيرة بعد اوزوج ابنة الصغيرة ان كان المولى ابا او جدا  
 اب الاب خلافا لهما قالوا اطلاق فيما اذا كان الاب صا حيا ولو كان سكران لا يصح  
 اتفاقا وكذا لو عرف منه سوء الاختيار لم يفسد الاتفاق لهما ان ولا يترجم نظرية  
 فاذا اتفق حر لا يجوز له ان يشفقهما وافرية فالظاهر ان هذا الفرع يفتي في مقابلة  
 فوايد اخر من كون الزوج حسن الخلق والالفة واسع النفقة والعفة والظاهر انها  
 قصد اياها بالعقد فلا ضرر والاى وان لم يكن المولى ابا او جدا فلا اى لا يصح النكاح بغين  
 فاحش او غير كفو اتفاقا فقد علمت العدة في الغير ففي عقد ابى عقد الاب والجد اذا كان  
 ذلك العقد غير المثل او كقولهم اى العقد ولا خيارا لو اخرج منها بعد البلوغ وفي عقد غير هاتين  
 الاوليا خيارا فصح بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده اى بعد البلوغ يعني اذا كانا عاقلين قبل البلوغ  
 بالعقد فكل منهما الفسخ عند البلوغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ عند ابي حنيفة وقد  
 ولا اطلاق منها الفسخ اذا علم بعد البلوغ قوله غيرهما بينا دل القاض والام حتى اذا زوج احدهما  
 ثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي بشرط القضاء يعني اذا اختار الصغير  
 او الصغيرة الفرقة بعد البلوغ لا يثبت الفرقة ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما بخلاف  
 خيار العتق حيث لا يحتاج فيه الى القضاء وبخلاف خيار الحرية فانها اذا اختارت  
 نفسها وقعت الفرقة بلا قضاء فيستويان قبل اى اذا اشترط الفرقة بالقضاء واما  
 احدهما قبل القضاء وان بلغ اولاد منه الاخر بقا النكاح قبل القضاء وسكوت البكر ما اى

لا شرط القضاء في خيار العتق اذ ليس  
 من شرطه فسخ القضاء بل يتحقق  
 بمجرد طلاق اختاره لنفسه لحدوث  
 الحرية بملك طاقا فانه في ما قبل  
 اكبر التمسك من مطلق

في القضاء

اى عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ رخصا وخيارا لا يمتد الى آخر المجلس وان جهلت  
 به اى بالخيار فان البكر اذا سكنت منها بناء على انها لم تعلم ان لها الخيار يبطل  
 خيارها ولا تعذر بالجهل وينبغي ان تختار نفسها مع رؤية الدم وان رأت فيه بالليل  
 تختار بلسانها فتقول فسخ نكاحي وتشهد اذا أصبحت وتقول اريت الدم الان فاني  
 قالت الحمد لله اخترت فسخي على خيارها وان بعثت خاوما حين حاضت فمعا شهودا ولم  
 يفذر عليهم وهي في مكان منقطع لزوم النكاح ولم تعذر ولو سالت من اسم الزوج وان  
 المهر المسمى او سكتت على شهود بطل خيارها ولو اختارت واشترت ولم تقدم الى القاضي  
 بشهرين فسخ على خيارها كخيار العتق كره الزبلي بخلاف المعتقة اى اذا اعتقت امه ولها  
 زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فمعهذا لان خدمة المولى تمنع التعلم خلافا  
 لظاهر فان طلبت العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة واما العبيبة والصبي فاذا اربها يجب عليها تعلم الاما  
 واحكامه او وجب على وليها التعليم ولا ينبغي ان يتركها سدا قال دم فدا صبياكم بالصلوة اذا  
 بلغوا سقا واضربوهم اذا بلغوا عشرة او خيار الصغير اى خيار المجلس الصغير والنيب اذا بلغ الا بطل  
 بلا صريح رخصا بان يقول رضيت او قبلت او لا لانه بان يفعل ما يدل على الرضا كالمقبلة والنفس  
 واعطى الغلام المهر وقبول الثيب المهر ولا بقاءهما عن المجلس لان خيار البلوغ ثبت بعدم  
 تسويم الخلل وما ثبت بعدم الرضا يبطل بالرضا الا ان سكوت البكر رضا فلا يمتد الى آخر المجلس  
 فضلا عما وراءه لا سكوت الغلام فلا يبطل خياره بالقيام المستلزم للسكوت واما عدم  
 خيار الثيب بقيامها عنه فلان خيارها لم يثبت بانبيات الزوج وهو ظاهر فلم يثبت  
 به لا يقتصر على المجلس فان التفويض هو المقصود عليه كاسياني في موضع ان شاء الله المولى في  
 النكاح لا التعريف في مال الصغيرة فانه لا يب ثم لا يبي ثم لو صيته ما ثم وتم العصبية بنفسه وهو  
 ذكر ينقل بالبيت بلا توسط انش اخذ ربه عن العصبية بالغير كما ثبتت اذا صارت عصبية  
 بالابن فلا ولاية لها على امها المجنونة وعن العصبية مع الغير كالأخت مع البنت حيث لا ولاية

في خيار البلوغ



على اختيار المجنونة على ترتيب الارث اى يقدم اهلها وهو الابن وان سفل ثم الاصل  
 وهو الاب والجد ابوه وان علا ثم الاخ وايم ثم الاخ لاب ثم العم ثم الاب  
 واقم ثم العم ثم الاب ثم ابن العم ثم الاب ثم المتبقي فاول المجنونة الابن مع  
 وجود الاب والجد الى الابعد محجوب بالاقر ب بشرط حرية وتكليف فلا ولاية لعبد وصغير  
 وحشون على غيرهم اذ الولاية على الغير فرع الولاية على النفس فلا ولاية لهم على انفسهم فلا ولاية  
 لهم على غيرهم واسلام في حق مسلمية اراديت التزوج ووليد مسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله الكافرين  
 على المؤمنين سبيلا وكذا الولاية لمسلم على كافر وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيرة  
 كافرة او سلطانا ذكره الزيلعي ثم اى الولي بعد العصبه المذكورة الا ان لم يمتدح لابي ثم لابي ثم لابي  
 ثم لامي ثم ذو الرحم الاقرب ثم مولى المولاة وهو من لا وارث له والى غيره على انه اذا جنى فانه  
 عليه وان مات فميراثه له ثم السكك لقوله عم السكك والى من الاولى له ثم قاضي كتبت فمشهده  
 اى مكتوبه المنع من قبل السكك ذلك اى تزوج من لابي لا لابي بعد اى يجوز للولى الا بعد التزويج  
 بغيبه الاقرب غيبه منقطعة فسر بعضهم بان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الامرة  
 وهو اختيار القدوري وقيل اى مدة السفر يعنى مسافة القصر اذ ليس في مدة السفر زيادة في اختيار  
 الادنى وهو اختيار القاضى اى على الترتيب وسعد بن معاذ المروزي وصدر الاسلام الشافعي  
 والصدر الشافعي وعليه الفتوى كذا في الكافي وقيل ما لم ينتظر الكفو الخاطب لم يضره اختياره الا ان  
 شمس السرخسي حيث قال الاصح انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره اذ استطاع رايه  
 يغتفر الكفو الذي حفر فالغيبه منقطعة والا فلا لان ولايته نظرية ولا نظر في ابقاء ولا  
 ح ولا يبطل بعوده يعنى بعد ما ثبتت الولاية للابعد اذ اذ وجها ثم حضر الاقرب ليس ان  
 لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصلت القعدة على الاصل بعد حصول المقصود بالظرف  
 والى صغير وصغيرة او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالشك لم يصدقه واحد منهم عند اى  
 كونه اقرارا على الغير الا ان يشهد به على الشك او يترك الصغير او الصغيرة فيصدق به المولى

فالاقر

الموكل او العبد وعندهما يصدق بلا شهود وتصديق صورته ان يدعى عند القاضي رجل  
 على اب الصغيرة انه زوجها منه واقر الاب به بين يدي القاضي فانه لا يقضى بالشك ما لم يأت  
 الزوج ببينة يشهدون على ما ادعاه وينصب ابنا من الصغيرة حتى يشك بالشك فيقيم  
 عليه البينة او يترك الصغيرة فتصدق الرجل والاب في يقضى بالشك بخلاف الامه  
 فانهم اجمعون المولى اذا اقر بالشك امته بعد ما ادعى رجل ككاهن يقضى بكاهنها بلا تصديق  
 وبينة انه مقر على نفسه لانه يملك نفس الجارية وبضوابط خلاف العبد فانه يملك نفسه فقط لما ذكره  
 عن المولى بشرط في الكفو فقال الكفاية هو لغة كون شئ بغير آخر وهى تعتبر في الشك بين الرجال  
 والاب والزوج والشك خلاف ما ملك نسب في العرب فانهم يرضون انسابهم فغير يشك  
 اى بعضهم كقول بعض والعرب يعنى ما سوى قريش كفاء قبيلة يقبله وليسوا بكفو لقريش  
 والمولى يعنى اجمعتهم ثموا بذلك لانهم نصر والعرب على قتال اهل الحرب والناصر يسمي مولى قال تعالى  
 وان الكافرين لا مولى لهم الكفاء رجل لرجل اى لا يعتبر بينهم وليسوا بكفو العرب يعتبر ايضا  
 اسلاما فمسلم يفسر ليس كفو لولى اب وصدق له اى الاسلام والابوان فيه كالأباء يعنى من كان  
 له ابوان في الاسلام فمهر كفو لمن له اباء فيه لان التعريف يقع بالابوين فلا يعتبر الزايد وتعتبر  
 ايضا حرة فغير او مطلق ليس كفو امرأة اصلية ولا مطلق ابوة كفو لذات ابوين حرة و  
 تعتبر ايضا واية فليس فاسق كفو العاصاة او بنت صالحة وتعتبر ايضا مالا وهو ان يكون  
 ماله المهر والنفقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية فالعاجز عن المهر المقل والنفقة ليس كفو  
 اما المهر فلا بد من بضوء فلا بد من تسليمه لان المراد بالمهر قدر ما تعارفوا به لان ما وراه  
 مؤجل برقا والنفقة فلا بد من قوام الارز والزوج ووداها به بالاعنى في الاصح قال شمس  
 السرخسي صاحب البزيرة الاصح انه لا يعتبر لان كثرة المال مذمومة في الاصل قال في كل كفو  
 الا من قال بانه يملك او يملك الى تصديق به فالقادر عليها الى المهر والنفقة كقولها اموال  
 عظام لعدم العبرة بالنعنى وتعتبر ايضا حرة لان النكاح يقع بانكاح كذا وكذا



وكونا ليس كقول المشي بطار كنز آزال عطاره البزار كقول ان الحق العالم كقول للمولى الجاهل  
 لان شرف العلم يقاوم شرف النسب العالم الفقير الى غير الغنى كما عرفت انه يجب ان يقدر على  
 المهر المعجل والنسبة كقول الجاهل الغنى كما عرفت ان الغنى غير معتبر في العلوى كما عرفت ان شرف  
 العلم يقاوم شرف النسب الغنى للمولى كقول ان شرف المرأة ونقصت عن مهر مثلها كقول  
 ان يتم المهر او يفرق بينهما لانها اخطت العار بالاوليا لانهم يتفادون بمهر مثلها ويعرفون  
 بالنقصان فكان لهم حق الاعتراض امر رجل شخصاً بزوج امرأة فزوجته جاز لان هذا  
 الكلام صدر مطلقاً بخلاف على اطلاقه في غير موضع التهمة كما اذا زوجته امته ولم يكن مانع كما اذا كانت  
 تحت حرة وامرأتين لا ينعى اذا زوجته المأمور امرأتين بعقد واحد لا يجوز اذا وجه الى التزم كل منهما  
 لانه خلاف امره ولا الى الزام احدهما بعينه بالعدم الاولوية ولا الى الزام احدهما بالاجتهاد  
 النكاح لا يحتمل الاضافة الى المجهولة لتعطل عما هو المقصود منه وهو الوطى لا السخاء وطل غير  
 المعينة زوجت نفسها من غيب بان قالت كسندوا الى زوجتي نفس فلان فاجازة الى  
 اجاز الغائب المزدوج بيلون خبره اليه فان كان قبل منه اي من طرف الغائب في المجلس واحد او كان  
 فضولي او كذا جاز النكاح والا فلا لان ما صدر عن المرأة شرط العقد منوط لا يتوقف على قبول  
 نكاح غائب بل يتوقف على القبول في المجلس ولو من فضولي يستحق صورة العقد ويتوقف تمامه  
 على اجازت الغائب يتولى طرفي النكاح يعني الاجاز القبول واحد ليس فضولي من جانب ولا  
 يشترط ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكذا منهما فقال زوجتها اياه كان كافياً وله اقسام  
 اما اصيل واولى كالمهر تزوج بنت عمه الصغيرة او اصيل او كذا كما اذا كانت رجلاً ان يزوجه نفسه  
 او ولياً من الجانبين او وكذا منها او ولياً من جانب وكذا من آخر ولا يجوز ان يكون فضولياً  
 كما اذا كان اصيلاً وفضولياً او ولياً من جانب وفضولياً من آخر او وكذا من جانب وفضولياً  
 من آخر او فضولياً من الجانبين اذ انت امرأة لم يجل ان يزوجه فمعه اي تزوجه ذلك الرجل  
 تلك المرأة لنفسه عند شهادتين جاز النكاح لانه اذا اتى طرفه لكونه غير فضولي من جهة اخرى زوجت

عنه من جهة

المهر

زوجت بتفرض الشطرين فلا يحتاج الى القبول كذا ابن عمر تزوج بنت عمه من نفسه اي  
 يصح هذا الزوج ايضاً لكونه ولياً ليس بفضولي من جانب ولو كانت رجلاً بزوجها لم يجر  
 لانها نصبت له زوجاً لا متهزناً **المهر** صح النكاح بلا تسمية وبغية اقله واولى لكم  
 ما رواه ذلك ان يتفقوا بامور الكرم فان ابوا لفظ خاص معناه الا انصاف فيدل قطعاً على منع  
 انشكاك الابتغاء وهو العقد الصحيح من المال فان قيل لا يتبعه وروى مطلقاً عن الانصاف بالمال  
 في قوله فانما يطالبكم والمطلق لا يخل على المقيد عندنا وايضا فيقتل الاستدلال ان الله تعالى  
 الابتغاء الصحيح ملصقاً بالمال فيقتضي بهذا ان لا يكون الابتغاء المنفك عن المال صحيح الا ان يكون  
 صحيحاً ومستوجباً لثبوت ما نفى بانكسرت عنه من المهر قلنا من الاول ان المطلق يحمل على المقيد  
 عندنا ايضاً اذا اختلف الحكم والحاشية ووجعل المطلق والمقيد على الحكم المنشئت كما تقرر في الاصول  
 وهدنا كذلك ومن الثاني ان قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما كنتم سمعتهن او تفرقتموهن  
 فريضة دل على تحقق الطلاق بدون سبق فرض المهر وهو انما يترتب النكاح الشرعي فاذا صح  
 النكاح بدون تسمية المهر وجب ان يحمل الآية المذكورة على ما حملنا عليه فله قد عشرة دراهم  
 فقة وذن سبعة اي وذن كل عشرة سبعة مثاقيل سواء كانت مفروبة او غير مفروبة وذن  
 عشرة تبرأ وان كانت اقل بخلاف نصا في سبعة ذكره الزيلعي ووجب اي عشرة ان يزوجها  
 ووجب الاكثر ان يسمى اي الاكثر عند الوطى متعلق بالوجوب او الخلوة الصحيح وسيأتي بيانها  
 او موت احد هما فانه ايضاً مؤكده للمهر ونصفه اي وجب نصف المستمي بطلاق الوطى والخلوة  
 ووجب مهر المثل عند ما ذكر من الوطى والخلوة والموت في الشغار وهو ان يزوجه كل من  
 اليه طلين بنته او اخته للآخر بشرط ان يزوجه الآخر بنته او اخته فانه صحيح عندنا والمثل  
 مهر المثل وانما يسمى به لان الشغار هو الرفع والاخذ فكلتا طرفيها بهذا الشرط وفقاً للمهر اذ  
 البضع عنه ووجب مهر المثل ايضاً فيما لم يسم المهر او ثمنه او لم يسمه اخصاً على شئ والا ان  
 يترافيا على شئ فذاك الشئ هو الواجب يسمى عطف على لم يسم او وجب مهر المثل في ثمنه يسمى خمر

فمن زوجها

تحت مجوز

النكاح لا يثبت الا بالوطى او بالخلوة او بالموت في الشغار وهو ان يزوجه كل من اليه طلين بنته او اخته للآخر بشرط ان يزوجه الآخر بنته او اخته فانه صحيح عندنا والمثل مهر المثل وانما يسمى به لان الشغار هو الرفع والاخذ فكلتا طرفيها بهذا الشرط وفقاً للمهر اذ البضع عنه ووجب مهر المثل ايضاً فيما لم يسم المهر او ثمنه او لم يسمه اخصاً على شئ والا ان يترافيا على شئ فذاك الشئ هو الواجب يسمى عطف على لم يسم او وجب مهر المثل في ثمنه يسمى خمر



او خيرا فلهذا اطلق وهو قرا وهذا العبد وهو حر او ثوب او اية لم يبين جنسهما او تعليم  
 القرآن او خدمة الزوج او غيرها سنة لان المشروع هو الاختيار بالمال المتقوم والتعليم  
 بمال فضلا عن السقوم وكذا المنافع على اصلها ولو تزوجها على خدمة حر او فقير لا يستحق الطهنة  
 والصحيح انها تستحق وترجع على الزوج ببقية خدمته ولو تكبرا على رضى الغنم او الزرارة لم يجز على  
 رواية الاصل والعصبة ان يسلم لها اجماعا كسند لا لا بقصة موسى وشعيب فان شريعة من قبلنا  
 شريعتنا اذا قصرت الله سبحانه وتعالى بلا انكار كذا في الكافي ولو كان الزوج عبدا فاطهنة ان  
 الطهنة فان خدمة العبد اختيارا بالمال تضمنه تسليم رقبته ولا كذلك امر ومتعة مطف على مهر المثل  
 ان وجب متعة لمفوضة بكسر الواو وهي التي زوجت بلا ذكر مهر على ان لا مهر لها طلقت قبل طي  
 وهي اي المتعة ورجع ونحوها ومطهنة لا تزويج على نصفه اي نصف مهر مثلها ولو كان الزوج غنيا  
 ولا ينقص من خمسة اي خمسة دراهم ولو كان فقيرا او معتبرا اي المتعة بماله لا حاليها قال صاحب  
 البداية هو الصحيح عملا بالنقص وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقيل تعتبر بها  
 حكاية صاحب البداية في الآية اشارة اليه وهو قوله تعالى بالمعروف وهذا القول كثير بالبقية كما  
 قلنا في النفقة لانها لو اعتبرت بحاله وحده لسويت بين الوضعية والشريفة في المنفعة وذلك  
 غير معروف بين الناس بل هو منكر ذكره الزبيدي ونسب اي المتعة لمن سواها اي يكون  
 مفوضة طلقت قبل طي الايمن تسمى لها المهر وطلقت قبل طي فالباقي بعد الاستنساخ مطلق  
 ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت وسمى لها مهر فظهر ان المطلقات اربع مطلقه لم تنوطا ولم يسم  
 لها مهر فوجب لها المتعة ومطلقة لم تنوطا وقد تسمى لها مهر وهي التي لم يستحب لها المتعة ومطلقة  
 وطئت ولم يسم لها مهر ولا لانه اذا خطب بالطلاق بعد ما سلمت اليه المفقود عليه وهو البضع  
 ان يعطيه شيئا زاد على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدمه وان لم  
 يطأ ففي صورة التسمية يتأخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا يستحب لها شيء وفي صورة عدم  
 التسمية تجب المتعة لانها لا تأخذ شيئا وبإعفاء البضع لا ينقل عن الحال ما يفرض بعد العقد او زيد

الحق

او زيد لا ينصف يعني اذا تزوجها ولم يستم لها مهر او نفقة ثم تراضيا على تسمية وتسمى  
 ما بعد العقد او تزوجها على مهر سمي ثم زاد ما بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا ينصف المسمى  
 بعد العقد ولا الزايد على المسمى بعده بل بحجب المصلحة في الاول ونصف المسمى عند العقد في  
 الثاني ويسقط الزايد بالطلاق قبل وطئ متعلق بقوله لا ينصف <sup>الطلاق</sup> او المالم ينصف لانه  
 تعيين للمواجب العقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذا ما نزل منزلة وانما سقط الزايد لكون  
 قبل الدخول فان كل مالم يستم بالعقد بطل الطلاق قبل الدخول حتى لو كان بعده وجب الزيادة  
 مع المسمى ورجح خطها اي خط المرأة من مهر مثلها عند اي عن زوجها لان المهر بقا حقا <sup>الخط</sup>  
 بلا فيه حالة البقاء اطلقه بمدة او جره قوله الا في كالدخل والمهر بها اجتمعا بحيث لا يكون  
 مهرها عاقل في مكان لا يطالع عليهما احد بغير اذنها اولا يطالع عليهما احد <sup>الخط</sup> ولا يزوج  
 عالما بانها امراته بلا مانع وطئ وحس او طبع او شرعا الاول فمعرضا لحدودها يمنع الوطئ  
 والثاني كحوص ونفاس ولا ينافي فيه كونه مانعا شرعا ايضا والثالث فمعرضا لحدودها يمنع الوطئ  
 او نفل وصوم فرض وهو صوم رمضان كالوطئ في كونه مؤكدة للمهر ولو كان الزوج مجهولا  
 او حصى او عنتا او صا لم فرض في الاصح او صا لم نذر في رواية والصلوة كالصوم فرضا  
 ونفلا اي لا يكون الخلوحة صحيحة مع الصلوة الفرض كما في الصوم الفرض فيكون صحيحة  
 مع الصلوة النقل كما في الصوم النقل ويجب العدة في الكل الى كل ما ذكر من اقسام الخلوحة  
 صحيحة كانت فاسدة احتياطا لتوهم الشغل قبضت الف المهر فوهبت له <sup>الزوج</sup> وطلقت قبل  
 رجوع بنصفه يعني تزوج امرأة على الف فقبضتها ووهبت له ثم طلقها قبل الدخول رجع  
 عليها بنصفه اذ لم يصل الى التزوج عينها استوجبه بالطلاق قبل الدخول لانه <sup>الزوج</sup>  
 به نصف المهر والمقبوض ليس للمهر بل عوض عنه لان المهر دين في الذمة والمقبوض  
 عين فنصارجه بالمقبوض كهبه مال آخر وحق الزوج في سلامة نصف المهر <sup>الطلاق</sup>  
 فله الف رجوع وكذا اذا كان المهر مكيلا او موزونا آخر في الذمة لانه ايضا دين غير عين

مخالف



وان لم يقبضه او قبضت نصفه فوهبت الكل او ما بقي او عرض المهر قبل القبض او بعده  
فلا ينعى ان وهبت قبل ان يقبض شيئا منها ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع الزوج عليها  
بشيء اذ سلمه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئا آخر غاية  
ان هذه السلامة حصلت بسبب آخر غير الطلاق ولا يباي بالاختلاف لاسباب عند سلامة  
المقصود وكذا لو قبضت فسمائه ثم وهبت الالف كله المقبوض وغيره او وهبت الباقي  
في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء ايضا اذ وصل اليه عين ما يستحقه  
كما لو قبضت اكثر من النصف كست مائة ووهبت له الباقي ثم طلقها قبل الدخول فلو  
يرجع عليها بمائة وعندهما ثلث مائة ولو قبضت اقل من النصف مائتين مثلا  
لا يرجع بشيء عليها عنده وعندهما يرجع بمائة وكذا لو تزوجها على ما يتعين بالتعيين  
كالعرض فوهبت له نصفه او كله قبضته او لا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء  
لان حق سلامة نصف المقبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل  
اليه لانه مما يتعين فكان الموهوب عين المهر فسلمه مقصوده بكل حال فلا يرجع بشيء  
نكحها بالالف على ان لا يخرجها من مقامها او لا يتزوج عليها او نكحها على الف ان اقام بها  
وعلى الفين ان اخرجها فان وقي اي فيما نكحها على الف لا يخرجها او لا يتزوج عليها واقام  
اي فيما نكحها بالالف وان اقام وبالفين ان اخرج فلها الالف والا فمهر المثل اما الالف  
في صورة الوفاء ومهر المثل في صورة عدمه فلان المسمى صلح او قد تم رضا ياب والامام <sup>المثل</sup>  
في عدمه فلانه سمي لها فيه نفق فعند ثوانه ينعدم رضاها بالالف فيكمل مهر مثلها هذا عند  
الي حنفية فعنده الشرط الاول صحيح لا الثاني وعندهما الشرطان صحيحان وعند زفر فاسدان  
لكن لا يراو المهر في المسئلة الاخيرة وهي قوله وبالف ان اقام فانه اذا اخرجها وجب  
مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من الفين لم يجب الزيادة وان كان اقل من الالف يجب  
الالف ولا ينتقص منه شيء ولا اتفاقهما على ان المهر لا يزيد على الفين ولا ينتقص عن الف

الف نكح بهذا العبد او بهذا العبد واحدتها او كسرا اقل قيمة من الآخر حكم مهر المثل  
اي جعل مهر المثل حكما فان كان اقل من اوكسهما فلها الاوكس وان كان اكثر من اوكسهما  
فلها الارفع وان كان بينهما فلها مهر المثل وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لهما او كسرا  
كله فان طلقت قبل وطئ فنصف الاوكس اي فلها نصف الاوكس في ذلك كقوله لا يملك  
انهر عشرين واحدتها حرهما العبد ان ساوى عشرة والا فثلث العشرة ذكره الزيلعي  
شرط البكارة ووجد شيئا لزمه الكل اي كل المهر ولا عبدة بالشرط اذ اقاما رقبين وثوب <sup>درهم</sup>  
وان لم يبالغ في وصفه ومكيل وموزون بدين جنة لاصفقة ولزم الوسط اوقية وان بينهما  
اي صفقة ايضا كما بين جنة فالمرصوف اي اللزوم هو ويرجع النكاح الفاسد بالوطئ والاطلوة  
مهر المثل يعني ان مهر المثل في النكاح الفاسد انما يجب بالوطئ لان المهر انما يجب ببقاء  
منافع البضع بالبر العقد ولا باطلاقة لوجود المانع من صحته وهو اطرفة فان اطلوة انما انقضت  
بقام الوطئ المتمكن منه ولا يمكن مع اطرفة ولهذا لا يجب بها حرمة مصاهرة ولا العدة وكل  
منها فسخ بغير شرط من صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول الا بحضرة من صاحبه كما في البيع  
الفاسد بعد القبض ولا يراو على المسمى اي ان زاد مهر مثلها على المسمى لم يعتبر تزياده عليه  
رضاء بما دونها وان كان اقل من المسمى وجب مهر المثل لعدم صحة التسمية بخلاف  
البيع لانه مال متقوم في نفسه ويتقدر ببدله بقيمة وان لم يكن المهر مسمى او كان مجهولا  
وجب بالتمام بلوغ اتفاقا ذكره الزيلعي والعدة تجب الحاقا للشبهة بالحقيقة في  
موضع الاحتياط ومحررا عن اشتباه النسب ويعتبر ابتداء من وقت التقريب لامن حر  
الوطئان هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتقريب والنسب ثبت  
لانه مما يحتاج الى اثباته اجبا للولد فيثبت على ان ثبت من وجهه ويعتبر مدة النسب  
من الوطئ فان كان من وقت الوطئ الى وقت الوضع ستة اشهر ثبت وان كان  
اقل لا يثبت عند زفر ويعنى وعند ابي حنيفة وابي يوسف يعتبر من وقت النكاح في النكاح

اسم العبد



الصحيح وهو منتهى في اصطلاح الفقهاء منتهى ما يتدبر من قوم ابيها لان الانسان  
 من جنس قوم ابيه وقبيلة ابيه انما تفرق بالنظر في قبيلة جده لا يعتبر بآبائه الا ان يكون جدهم  
 بان يكون بنسبهما وبين ما فيه الممانعة بقوله سنا وجمالا واما لا عدلا وديانة وبلدا بان يكونا  
 من بلد واحد وعصر واحد وكارة وثبوتية وبعثة وكرة في الهداية وعلما وادبا وكما كان جليل ذكر  
 هذه الثلاثة الترتيلي في المشتق بشرط ان يكون الخبز بهر المثل رجلين او رجلا والمرتين والفظ  
 الشهادة فان يوجد شهود فالقول للزوج بيمينه فان لم يوجد فمن الاجانب ان لم يوجد من  
 قبيلة ابيه من هي مثلها يعتبر منه من الاجانب من قبيلة هي مثل قبيلة ابيها صحح  
 الولي مهره لانه من اهل التزام وقد اضاف الى ما يقبله فيهم ولو كانت صغيرة لانه جعل  
 زعيما والزوج غارم وانما قاله دفعا لتوهم انها اذا كانت صغيرة فمطالب المهر ليس الا ولها  
 فيلزم كون الواحد مطالبا ومطالب لكن لا عبدة لهذا الوهم لان حقوق العقد متناهية  
 الى الاصيل والولي صغير ومعتبر بخلاف البيع فان الايب اذا باع مال الصغير لا يجوز ان يضمن  
 الشئ لان الحق راجع الى ابي القدر ونطالب المرأة ايا شئت من زوجها ووليها اعتبارا لاسا  
 الكفالات وان ادعى اي الولي رجع على الزوج ان امر اي الزوج الولي بكم هو الرسم في  
 الكفالة لها منعه اي يجوز للمرأة ان تمنع زوجها من الولي او السفر بها بعد طلاق او خلع او فسخ  
 او طلاق او خلا براضا وهذا الدفع انه اذا رضيت بالوطى او الخلو لم يبق لها حق في المنع  
 لانه سلمت اليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ودفع الدفع ان كل طلبة معقود  
 عليها فتسلم البعض لا يوجب تسليم الباقي لاخذ متعلق بالمنع ما بين نوع المهر كالا او بعضا  
 او اخذ قدر ما يخل المثلها من مهر مثلها عرفا غير مقدار الربع او الخمس ان لم يواجل كل وان اجل  
 كل او اجل فهو على ما شرطت كان لها ان تجسرها الى استيفاء كل فيما اذا اجل كل وليس  
 ان تجسرها فيما اذا اجل كل لان التصريح اقوى من الدلالة والنفقة عطف على قوله منعه  
 اي لها النفقة بعد المنع والسفر واخرج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة اهله بلا اذنه

رسول

ايته

متعلق بقوله والتسفر الى اخره مالم تقتضيه اي المهر لان حق المجلس لا يستيفاء المستحق  
 وليس له حق الاستيفاء قبل الايقاع وبسافر براضا بعد اذنه اي اذله ما بين تجليل او  
 قدر ما يخل لمثلها لقوله كما استنوا من حيث سكنتم وقيل لا ايسر فربا الى بلد  
 غير بلد لان السفر يستوفى وبه يضمن افعى به العقبة ابو الليث واختاره ابو القاسم الصغار  
 ومن بعده ويغلبها فيما دون مدينة مدة السفر اتفاقا وفي قرى المصر القربية لا يستحق  
 اعلم ان المهر المذكور هنا ما يتصور في تجليله حتى لا يكون لها ان تجسرها فيما يتصور في تأخيرها  
 الى الميمنة او الموت او الطلاق لان المتعارفين كالمشرط وذلك يختلف باختلاف البلد  
 والازمان والاشخاص هذا اذا لم يتقاع على التعجيل او التأجيل واما اذا تقاع على التعجيل  
 او تأجيل فهو على ما شرط كما مر ذكره الزيلعي اختلف في المهر في اصله يجب المثل بمعنى قل احد  
 الزوجين لم يسم مهره وقال الآخر قد سمى فان اقام البينة قبلت الا يستحق المثل فان كل  
 بنسب دعوى التسمية وان خلفت يجب المثل قال صيد الشريعة واما عندنا في حنفية يشق  
 ان لا يختلف لانه لا يختلف في النكاح فوجب المثل اقول فيه بحث لان هذه ليست مسئلة  
 النكاح بل هي مسئلة المهر وفيها اختلف بالايجاب والعجب ان المص قال في ادب كتاب الدعوى  
 وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها وقال الشارع ثم اي اذا ادعت المرأة النكاح وطلبت المثل  
 كالمهر والنفقة فانكر الزوج يخلع فان كل يلزم المثل فاذا صح ذلك لم يصح ما ذكره من ادعى  
 قدره اي ان كان اختلفا في قدره فادعى انه تزوجها بالف وادعت انه بالقيس حكم  
 مهر المثل في ان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه اي ان كان مهر المثل  
 مساويا لما يدعي الزوج او اقل منه فالقول له مع يمينه وان كان مساويا لما تدعي المرأة او  
 اكثر منه فالقول لها بيمينه وانما يبرهن قبل سواء شهد مهر المثل له او لا لان المرأة تدعى الزيادة  
 فان اقامت بيينة قبلت وان اقام الزوج قبلت ايضا لان البينة تقبل لغيره واليمين  
 كما اذا اقام المودع بيينة على رد الوديعة الى المالك تقبل وان برهننا بيينة من لا يثبت له

مهر المثل

المهر المثل موافق له



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المثل لا يشترط ان يشهد له بالثبات

اي يعقل يستدل ان يشهد له بالثبات لا يشترط ان يشهد له بالثبات  
خلاف الظاهر واليمين لا يلقا الاصل الاصل في النكاح كونه مبررا للثبات  
وان كان مبررا للمثل ينشأ عنها فان خلفا او برهنا فحق به اي مبرر المثل وان برهنا  
برهنا وان طلق قبل الطلق عطف على قوله ان قام النكاح حكم متعة المثل اي ان كان متعة المثل  
مساوية لنصف ما يدعى الرجل او اقل منه فالقول له وان كان مساوية لنصف ما يدعى المرأة  
او اكثر منه فالقول لها واي اقام بينة قبلت فان اقاما فبينت ان يشهد له وبيته ان يشهد لها  
وان كانت اي متعة المثل ينشأ عنها فان خلفا او برهنا فحق به اي متعة المثل وموتها  
كحيوتها حكما الجواب فيه كالجواب في حال حيوتها حال قيام النكاح في الاصل والقدرة لان  
لا يسقط اعتبار رد الموت احدهما الا يرى ان المتوفى منه المثل اذا مات احدهما وبعد  
موتها ففي الاختلاف في القدر القول لورثة عند ابي حنيفة ولا يحكم مبرر المثل لان اعتباره يعطى  
عنده بعد موتها وفي الاختلاف في اصل القول لشكر التسمية عنده ولا ينقض بشي الا ان يقوم  
بينه على مبرر يسمى اولا حكم المثل عنده بعد موتها كما مر عندهما فنقض مبرر المثل كما في حال الطهارة  
وبه يفتى قال مشايخنا هذا الحكم اذا لم يتم نفسها فان سلمت ثم وقع الاختلاف في الطهارة وبعد فان  
لا يحكم مبرر المثل بل يقال لها ان تقر بما اخذت والا حكمنا عليك بالمعتارف في المجل ثم يعمل في  
ابا في كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شي من المهر عادة وذكر الزيلعي بعث اليها شيئا  
ثم اختلفا فقالت هدية وقال مبرر القول له مع يمينه ان لم يكن لها بينة لان المثل كما ان يعرف  
بحكمة التمثيل كما لو انكر التمثيل اصله وكما اذا قال او غنيتك هذا الشيء فقالت بل وبهتة الى الان  
الظاهر شاهد له لان ادم المهر واجب والا هدايا تبرع والظاهر انه يسوغ استقاط الوجوب  
عن ذمته الا فيما يسمى للاكل فان الطعام المستأجر للاكل كطبخه والدم المشوي لا يكون مبررا لاجال  
لان الظاهر يكذب فيقول فيه قولها فانما سائر الاموال فقد يكون مبررا وقد تكون هدية فاليه  
البيان فليكن يشترط رجل بعث اليها شيئا ولم يزوجها ابوها فما بعث للمهر يستدعي بغيره فانما وان

الاجابة

ان هذا هو الحال

ان هذا هو الحال

وان تغير بالاستعمال لانه مستطاع عليه من قبل المالك فلا يلزم من مقابلة ما انقضى كتحال  
شيء او قيمته كما كانا معا ومنه ولم يتم جاز الاستدلال على ما بعث هدية وهو قائم دون  
الديار والتمسك به لان فيه معنى الهبة رجل زوج ابنته وجرهنا فماتت فزعموا ان  
ما دفع اليها من اهلها زامنه وان لم يهبه لها وانما ايجاره منها فالقول قول الزوج وعلى  
الاب البينة لان الظاهر يشهد للزوج لان في الظاهر ان الاب اذا زوج ابنته يدفع  
اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد من التسليم الى البنت الى انما اهلها  
هذه الاشياء البتة عارية او يكتسب بغيره معلومة وتشهد الابنة على اقربا ان جميع ما في يدها  
ملك والدي عارية منه في يدي لكن هذا يصح للقضاء لا للاحتياط لانه استقرى هذه الاشياء  
في حالة الصغر فلهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين والده الاحتياط ان يشترى في  
النسخة بشئ معلوم ثم ان البنت تهرته من الثمن كذا في العارية كذا في ذمته او جري حريته  
ثم ان في دار الحرب بيمته او دم او نحوها او بلا مبرر يحتمل في المهر ويحكم بالسكوت عنه وفي كل منها  
يرجع الى اعتقادهم وهو في الحال ان النكاح في هذه الصورة جائز عندهم فوطئته فوطئته  
قبله اي قبل الوطئ او مات الزوج عنها فلا مهر لها اي النكاح صحيح ولا يجب المهر عند ابي حنيفة  
وهو قولهما في اوطبيتين وانما في الذميين فلهما مهر مثلها ان دخل بها او مايت عنها والمتعة ان  
طلقها قبل الدخول بها وهو قول الشافعي ايضا وقال زعفران مبرر المثل في اوطبيتين ايضا لان الظاهر  
عام والنكاح لم يشترط بغير مال ولهما ان اهل طرب غير ملتزمين احكام الاسلام ودلالة  
منقطعة لتباين اقدارين بخلاف اهل الذمة فان احكام الاسلام جارية عليهم ولان حنيفة  
ان المهر حق المرأة والكافر غير مخاطب به بخلاف سائر الاحكام فنصح النكاح لانا نؤمن ان نكاحهم  
وما يدينون ولم يجب المهر لما ذكره وان نكحها بالحر او خضره معتق فاسم او اسم احدهما فلها مهر  
المعتق وفي غير المعتق قيمة احر فيها اي في احر يبيع اذا كان المستتر في المهر المثل قبله في احر  
لان احر عندهم مثل كاطل عندنا فلا يحل اخذها فاجاب القيمة يكون اعراضا عن المهر وما احر غير

الانكار

ان هذا هو الحال



فمن وادى القيمة عندهم كاشاة عندنا فيجاب البقرة لا يكون اوضاعه فيجب من المثل  
اعراض عن الطرير **باب النكاح الرقيق والكاف** وقفت نكاح البقرة الرقيق هو المملوك  
كل او بعضا والبقر هو المملوك كلا والمكاتب والميدبة والامية وادم الولد باذن المولى متعلق  
بقوله وقفت وهذه العبارة احسن من عبارة الكنز وهي لم يجر نكاح العبد لانه جائز لكنه موقوف  
ان اجاز اى المولى نفذ اى النكاح وان رد بطل فان لم يجر اى بالاذن فالمرء النفقة عليهم  
على العن وغيره بموتهم يسقطان اى المهر والنفقة لغوات محل الاستيفاء والمهر على الفقه بعد  
العقد ان كان المهر بغير الاذن وان كان به اى بالاذن متعلق المهر برقبته اى العن  
وفعاله بغيرها فان ذمته ضعيفة فلولم يتعلق برقبته لتفريق خلاف ما اذا تزوجت  
بلا اذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطالب بعد العقد كما اذا تزوجت  
بأقراره فيباع فيه اى المهر مرة فان بقيت بدنيه لم يبيع ثانيا بل يطالب ببقية بعد العقد  
لانه يبيع المهر ويبيع فيه اى النفقة مرارا لانه يجب مائة مائة فمساعة فلم يقع البيع  
بالجميع هذا اذا تزوج العبد باجنبية وانما اذا تزوج المولى منه فاختلف المشايخ في ذلك  
من قال يجب المهر ثم يسقط لان وجوبه حتى السطح ومنهم من قال لا يجب له شيء وجوب  
المولى على عبده لاقتضائه ايجابا له عليه اقول بوجوب القول الثاني ان النقص المتعلق بالوجوب  
المهر لا يتناول العبد وهو قوله كما واصلكم ما ورا ذلكم ان تتقوا باموالكم فان هذا اطلاق  
لارباب الاموال والعبد ليس بملك الا ان اى المكاتب المدبر يستحقان في المهر والنفقة  
لانها لا يخلو ان النقل من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير ولا يخلو على قوله  
بعد فصل كسبه من دين التجارة فان دينها مقدم على دين المهر ان ثبت المهر باقرار  
المولى وان ثبت بالبينة تساوى المرأة الغرما في مهرها كذا في الحنفية قوله اى قول  
المولى لعبده الذي تزوج بلا اذنه طلعه رجعية اجازة لان الطلاق الرجعي لا  
يكون الا في نكاح صحيح فيكون اجازة لا قوله طلعه او فارقه اى لا يكونان اجازة لا

اذا تزوجت

لاحتما لها الرد لان رد هذا العقد متعلق بشئ طلاقا ومفارقة وهو البقر حال العبد  
المتمرد او هو اذنى فكان اطلاق عليه اولى والاذن للعبد بالنكاح يتناول الفاسد ايضا  
كما يتناول الصحيح هذا عند ابي حنيفة وقال لا يتناول الفاسد ومرة اطلاق يظهر في امرين  
ذكر الاول بقوله فيباع لمهرها ان وطئها يعني اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها  
لزم العقد عنده في الحال فيباع فيه وعندنا لا يطالب الا بعد العقد وذكر الثاني بقوله  
ولو نكحها ثانيا او اخرى بعد ما تزوج وقفت على الاذن يعني اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا  
ودخل بها ينتهى الاذن عنده لا عندهما حتى لو نكحها ثانيا او نكح اخرى بعد ما صحح صحح عندها  
ولم يصح عنده بل وقفت على الاذن زوجه عبدا له ما ذنونا مديونا صح وسأوت المرأة غناة  
اى غناة العبد في مهرها انما صحته النكاح فلانه يثبت على ملك الرقبة فيجوز تخصيصه له  
وانما المهر فلانه لزومه حكمي بسبب لامرؤله وهو صحة النكاح لانه غير مشروع بلا مهر في مثل  
هذه الصورة ولوروجه المولى الى اكثر من مهر المثل فالمرء لا يطالب به بعد استيفاء المهر  
كدين النكاح مع دين المهر من زوج امته لا يجب عليه التوبة وهي ان يخلى بينها وبين  
زوجها ولا يستحقها مصدر بوائه من لا يوافق له اذا اتيته له من لا يوافق له  
لم ينهى له منزل لا يبيد اليه المتبوءة للمكته شرعا واذا لم تجب وحده اى الجارية التي مولاه  
واذا لم يجب لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومنافعة بخلاف  
الزوج ولو وجب التوبة لبطل حقه في الاستحرام وحق الزوج في الوطى لا يبطل بالاستحرام  
او بطل الزوج ان طهر بها لكن يجب به اى بالتبوءة النفقة والسكنى على الزوج  
لان ذلك جزء الاحتباس وصح الرجوع بعد ما اى ان اراد استعادها بعد التوبة  
فله ذلك لان حقه لا يسقط بها كما لا يسقط بالنكاح وسقطت النفقة به اى بالرجوع  
لما مر انها جزء الاحتباس فاذا زال سقطت ولو خدمته بلا استحرامه لا اى لو خدمت  
المولى بلا استحرامه بعد التوبة لا يسقط النفقة من الزوج وله اجبا رعيه وامته على

الجارية يـ

النكاح



معية الاجبار منها نفاذ الحكم عليها بلا رضاها عند انقضاء الاجبار في العبد وهو رواية  
 عن ابي حنيفة وابن يوسف وانما جاز لانه مملوك رقبته ويد ابي حنيفة على كل تصرف فيه صيانة لمالكه  
 المهر بقوله ان المولى امته قبل الوطى متعلق بالقتل هذا عند ابي حنيفة وقال لا يسقط اعتبار كونها  
 حرة انما فان المقتول ميت باجملة الال حرة ان المولى اتلف المقتول عليه قبل تفرقه به واصل  
 الزوج اليها فلا يجب عليه شيء لياخذ المولى كما لو باعها ووجب بها المشتري من المهر واعتقها  
 قبل الاخر فاختارت البقرة او غيرها بموضع لا يفسد اليها الزوج وانما قبلت في خلاف في حكم  
 الدنيا حتى وجب المقصود والدية والامان من الارث كذا في الهداية والكافي وغيرهما وقال  
 صدر الشريعة لانه محض بالقتل اخذ المهر فمهر في الارث انما فيه تحت لانه على سقوط المهر لكان  
 حرمان المولى من الارث لكونه قاتلا لزم ان لا يأخذ المهر اذا قبله بعد احوال وقد قال بعد ذلك انما  
 قال قبل الوطى لانه بعد الوطى المهر واجب في الصورين لا في الايسر المهر بقتل الحرة نفسها  
 اي قبل الوطى خلافا لغيره يقول انها فوتت المهر قبل التسليم فيفوت المهر بقتل المولى امته ولما  
 ان جنايته المراه على نفسه غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه بغير مقتول عليه  
 اي للمولى لا ذن في العزل لانه لا يمتنع عن حدوث الولد وهو حر مولد لا ذن في امته وحاشا  
 وكذا مدبرة وام ولد عتقت ولو كانت تحت حرسه اكان النكاح برضاها او لا فان كانت تحت العبد  
 الجبار اتفقا في العار وهو كون الحرة فرأى للعبد وان كانت تحت امر فغيره خلاف ان في نكاح  
 بلا اذن فعتق ففسد النكاح وكذا لو باع فاجاز المشتري كذا في النهاية كذا الامامة اذا زوجت  
 بلا اذن مولد لم يفسد النكاح لانه من اهل العجالة وامتناع النفوذ طلق المولى وقد زال  
 بلا خيار لهما لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يز وعلية ملك فلم يوجد سبب ابطال  
 يثبت كما لو تزوجت بعد العتق فلو وطى اي الزوج الامامة قبل اي قبل العتق فالمسمى من المهر وان  
 كان ازيد من مهر مثلها لم يفسد النكاح او وطى بعد العتق فلما ان المسمى للامامة بغير اذن  
 بلا اذن على الف ومهر مثلها مائة مثلا ففضل ما زوجها ثم اعتقها سيدها فالالف للمولى لا كسره

في المهر في النكاح  
 في المهر في النكاح  
 في المهر في النكاح

في المهر في النكاح

يستوفى منقعة مملوكه له فوجب البذل له وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمهر لانه يستوفى  
 منقعة مملوكه لهما فوجب البذل لهما اعلم ان من لا يملك اعتاق العبد لا يمكن تزوجه بخلاف الامامة  
 فالاب واجد الوطى والقاض والوصى والمكاتب والشركاء المضافين يملكون تزوج الامامة  
 لا العبد والعبد المأذون والعصب المأذون والشركاء شركاء عتق لا يملكون تزوجه بها ايضا  
 وطى امته البتة فولدت منه فادعاه ثبت نسبه ومن ام ولده وعليه قيمته لا ادعاه اي عتق او لا قيمته  
 سواء اوقع الاب شجرته او لا صدقة الابن فيه او لا وانما ثبت النسب كانت في ملك الابن من  
 وقت العلوق الى وقت البقرة لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعي  
 قيام ولاية التملك من وقت العلوق الى وقت البقرة وذلك لان الاب ولاية تملك مال الابن عند  
 الحاشية الى صيانة نفسه لغيره ثم انت وما كره لا يمكن وما فيه فوجب صيانة من البقايع بمال الابن وقد يملك  
 جارية لنفسه في الاستيلاء لانه اذا اخلا من المملوك لغيره او المملوكه عتق لانه لا حاجة ليست  
 بالحاجة لانه ليست من ضرورات البقاء ولهذا لا يجبر على ان يعطى اباه امته يستولد فليقتل  
 او حبس لانه يملك والعدم الضرورة او حبس القيمة صيانة كمال الولد ولم يوجب العتق لان الوطى وقع في ملكه  
 ولم يضر قيمة الولد لانه انما يملك في ما قبل العتق والملك في ما قبل العتق كذا في كلاب الجدي في الاحكام  
 المذكورة بعد موته اي موت الاب ولو زوجها الى الابن جارية اباه فولدت منه لم يضر له ولده لان  
 انتسقا لهما الى ملك الاب لصيانة ماله وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه ويجب له المهر لا المهر  
 بالنكاح لا القيمة لعدم ملك الرقبه وولده لان اخاه مملوك فعلى حرة قالست لمولى زوجها الرقبه  
 على بلف فاعتق ففسد النكاح وكذا لو قال رجل تحته امته لمولاها اعتقها عني بلف ففعل  
 عتقت الامامة وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لاستحالة وجوبه على عتقه ولا يسقط  
 في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البذل اذا ذكر يثبت الملك  
 بالاعتقاع عندنا فصار كما لو قالت بوعه مني بكذا ثم اعتقته عني وقول المولى اعتقت بغير قوله  
 بوعه منك واعتقته عني فاذا ثبت الملك اقتضا ففسد النكاح وزفر لا يقول بالاعتقاع

في المهر في النكاح



فلما ثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده وتتمام حقيقة في الاصول والاولا لولا ويقع من كفايتها  
 ان نوت كفوته معتقة ولو تركت الحرة البدل الى لا نقول بانفسه النكاح لعدم الملك  
 والاولا لانه المعتبر عند المصنف انما هو في النكاح الرقيق شرعي في النكاح الكافر فقال  
 اسلم المخرقة جان بلا شهوة او في عدة كافر معتقد في ذلك اذ لا يملكه لو كان اي مشرد جان الزنا  
 اسلم فخر ميسر او اسلم هذا المخرق من او ترافعا اي عرضا امر بها اليها وبها على الكفر قرن بينهما  
 لعدم المحلية للمحرمة وما يرجع الى الحق مستوي فيه لا يملك والبقا بخلاف ما مر وبما مره احداهما  
 لا اي لا يفرقة اذ بمراعاة احداهما لا يخل حق الآخر لعدم التزام احكام الاسلام وليس لصاحبه لاية  
 التزامه بخلاف ما اذا اسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى ولا يعلى الولد يتبع خير الابوين دينا فان كان احدهما  
 مسلما فالولد مسلم او كتابيا والآخر يحوط به كذا في لاية انظر في هذا اذا لم يختلف الداران كانا في دار  
 الاسلام او في دار الحرب وكان الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما  
 وانما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فيسلم لا يتبعه ولده ولا يكون مسلما اذ لا يمكن  
 ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس ذكره الزيلعي والجوسي ومنه كالموقف وسائر اهل دار  
 شر من الكتابي اذ له دين سماوي ودعوى ولهذا يؤكل في بيته ويجوز نكاح نسائه للمسلمين فكان  
 الجوسي شرا حتى اذا ولد بينهما ولد يكون كتابيا تبعاد في اسلام احد الزوجين الجوسيين او امرأة الكتابي  
 يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له والا فارق بينهما بعد الاباء وهذا احسن من قول الكثر اذ لم  
 احد الزوجين يعرض الاسلام على الآخر لانه يستقيم في الجوسيين او اسلام احدهما مطلقا يعرف بينهما  
 بعد الاباء وانما اذا كانا كتابيين فان اسلمت يعرض الاسلام وان اسلم لم يعرض لها بطوار تزوجها  
 للمسلم ابتدا وكذا اذا كانت كتابية والتزوج جوسي فاسلم لما ذكرنا اذ اياه طلاق لا ابا وانما يعني  
 اذا فرق القاضي بينهما فان كان الاباء من طرف الرجل كان التفريق طلاقا وان كان من طرف المرأة  
 كان فسخا لا طلاقا لان الطلاق من الرجال لا النساء ولا يفرق بهذا ابا لها الا للمطوعة لان  
 غير المطوعة فوشت المبدل قبل ما كذا البدل فاشبه البردة والمطوعة وانما في صورة ابا الزوج فان

او طلاقا وجوسيا  
 او تزوجا  
 او تزوجا وجوسيا

اسلم احد الزوجين او كتابيا او امرأة الكتابي

فان كانت مطوعة فلها كل المهر والا فمصلحة لان التفريق من طلاق قبل الدخول وكان  
 ذلك اي اسلام احد الجوسيين او امرأة الكتابي في ثمة اي في دار الحرب لم يترحم حتى يفسخ قبل الدخول  
 الاخر لان الاسلام ليس سببا للفرقة وعرض الاسلام متعذر لقصور الولاية ولا بد من الفرقة رفعا  
 للنف ودفعنا بشرط وهو مضمي بطريق مقام السبب في حفر البئر وانما قلنا او امرأة الكتابي  
 لان المسلم اذا كان الزوج وهي كتابية فمهما على نكاحها اسلم زوج الكتابية لم يترحم اذ يجوز له  
 التزوج بها ابتدا او فالبقا اولى بتباين الدارين سبب الفرقة لا سبب حتى لو خرج احداهما اليها  
 او دنيا او اسلم او عقد عقد الذمة في دارنا او ليسى وادخل فيها وقعت الفرقة بينهما ولو سببا محضا  
 لم تقع وعند الشافعي سبب التباين حائل في ضد الحامل ما جرت من دار الحرب اليها سلمية  
 او ذمية او اسلمت فذو الاسلام او صارت ذمية تنكح بلا عدة بخلاف الحامل حيث لا تنكح قبل الوضع  
 وجه جواز النكاح قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تنكحوهن من حيث اباح نكاح المهاجرة مطلقا فتعبد  
 بما بعد العدة زيادة على النص وهي نسخ نكح تفريق الاصول ارتداد واحد من احد الزوجين فسخ  
 عاجل للنكاح غير موقوف على الحكم وفائدة كونه نسخا ان عدم الطلاق لا ينقص به هذا عند المصنف  
 والى يوسف وقال محمد ان كانت البردة من المرأة فكذا كذلك وان كانت من الزوج فطلاق المطلقة  
 كل المهر سواء كانت البردة منها او منه لانه لا يملكه دخول فلا يتصور سقوطه ولو كان اي غير المطوعة النقص  
 الى نصف المهر لو ارتد الزوج او ارتد الزوج لان الفرقة من جهته قبل الدخول يوجب نصف المهر وانما  
 من المهر لغير المطوعة لو ارتدت لان الفرقة من جهتها قبل الدخول معصية يوجب سقوطه و  
 الاباء نظيرة اي نظير الارتداد حتى اذا كان بعد الدخول من اية ما كان يجب المهر كله وان كان قبل الدخول  
 فان كان منه حجب النصف وان كان منه لا يجزئ ارتداد او سلمت ما لم يبين واسما متعاقبات  
 فان اسلام احدهما اذا تقدم بقى الآخر على ردة فيحقق الاختلاف **باب القيس** هو بفتح  
 القاف مصدر قيس القاسم المال بين الشيكا وفرقة بينهم وعين النصب بهم ومنه القيس بين النساء  
 وهو اعطا حقهن في البينة عند اللصحية والمواصلة لاني المجامعة لانهما يتبعان في الشك ط

شتم  
 شتم الدار سبب الفرقة



فلا يقدر على التسوية فيها كما في الجنية بحسب العدل فيه وفي الملبوس والمأكول ولا يجوز تزويج بعض  
 على بعض في شئ منها والبكر والجارية والمسلمة كاحد ما يعنى الثبوت القديم والكتاتبة فيها أي  
 القسم والملبوس والمأكول والحرة ضعف الامة والمكاتبه والمدة دام الولد المكسوبا اطلاقا في تزويج  
 ويسافر من شئ الى لا يعبر القسم في السفر حتى جاز ان يستحب واحدة منهم فيه والعروة التي تليها  
 لقولهم ولما ان ترجع ان تترك قسمها لآخرى لانها استقطت حقها لم يجب بعد فلا يسقط فان استقطا  
 انما يكون في القام فيكون الرجوع امتناعا بمنزلة العارية حيث يرجع المبيع فيها متى شاء المالك  
 لا يسقط بغير رضا **كتاب الرضا** يعني اللغة معنى التذني مطلقا وفي الشرع معنى الرضا  
 شدي اذمية احراز من شدي اشارة وخوفا فان الرضا يعين اذ يعصاه لا يترتب عليه حكم الرضا كما كان  
 في وقت مخصوص هو عهده ان عندنا في حوزة حولان ونصف وعندهما وعندهما حولان فقط وانفقوا  
 على ان اجرة الرضا اذ اطلقت المدة لا تجب على الاب بعد اطولين ثم مدة الرضا اذ انقضت لم تعلق  
 به تحريم القول له لا رضا بعد الفصال لا يعبر الفطام قبل المدة الا في رواية من ابي حنيفة اذ استغن  
 عنه وذكر الخطاف انه اذا فطم قبل مضي المدة واستغن بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن  
 به الحرة وهو رواية من ابي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الزيلعي ولا يباح الارضا بعده الى وقت  
 مخصوص على خلاف لان ابا حنيفة ضرورية لانه جزء الاول في تقدير بقدر الضرورة وبشئ من الرضا  
 وان قل وعنده الشافعي لا يثبت التحريم الا خمس رضعات يكتفي العصبى بكل واحدة امومة الموضع  
 يثبت للرضيع وابنة زوج مريضه كغيره من ذلك الزوج له اي للرضيع يعنى يثبت بالرضا كون  
 الموضع اما للرضيع وكون زوجها ابلا اذ كان لبنها منه حتى اذا لم يكن منه بان تزوجت فان  
 لبن رجلها فارضعت به صبيا فانه لا يكون ولد له من الرضا بل يكون ربيبة من الرضا حتى  
 يجوز له ان يتزوج باولاد الزوج الثاني من غير ما واخواته كما في النسب ويكون ولد للزوج  
 الاول ما لم يلد من الثاني فاذا ولدت منه فارضعت صبيا فهو ولد الثاني بالاتفاق لان اللبن  
 منه وان لم يلد من الثاني فهو ولد الاول بالاتفاق لان اللبن منه ثم انه انتفاء هذا العقيد انتفاء

اذ ولد الثاني

انتفاء الابوة لكن لا يلزم منه جواز النكاح البتة بعد المفاضة بينه وبين الموضع  
 الموطوءة لان وطى الامرات يحرم البنات ولو جملته كما في حرم به الى الرضا ما يحرم بالنسب  
 للامه اخته واخيه فان امه الاخت والاخ من النسب هي الام او موطوءة الاب وكل من جازا  
 ولا كذلك من الرضا وهي شاملة لثلاث صور الاولى الام رضاعا للاخت والاخ نسبيا كما  
 يكون له رجل اخته من النسب ولها ام من الرضا صفة حيث يجوز له ان يتزوج امه اخته من  
 وان نية الام نسب للاخت والاخ رضاعا كما ان يكون له اخته من الرضا صفة ولها ام من  
 النسب حيث يجوز له ان يتزوج امه اخته من النسب الثالثة الام رضاعا للاخت والاخ  
 رضاعا كما ان يجمع العصبى والصبية الاجنبيان على شدي امرأة اجنبية والعصبية ام اخرى  
 من الرضا صفة فانه يجوز له ان يتزوج امه اخته من الرضا صفة واخته ابنة فان اخذ  
 الابن من النسب ابا البنت او البنت ابنة وقد وطئت امها ولا كذلك من الرضا صفة وجدة ابنة فان  
 جدة ابنة نسب ام موطوءة او امه ولا كذلك من الرضا صفة وامه وامه وقاله فان ام  
 الاوليين موطوءة الجد الصحيح وام الاخيرين موطوءة الجد الفاسد ولا كذلك من الرضا صفة  
 بالمستثنى في قوله الام اخته الى اخره يعنى ان يشاء من النسب المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت  
 من الرضا صفة وحمل اخته اخته مطلقا اي يجوز ان يتزوج الرجل باخته اخته من الرضا صفة كما  
 يجوز ان يتزوج باخته اخته من النسب كالاخ من الاب اذا كانت له اخته من امه جاز لاخيه  
 من امه ان يتزوج بها لاجل بين رضيع امه لا فيهما اخوان من الرضا صفة سواء ارضعتها  
 في زمان واحد او في ازمان مختلفة متباعدة وسواء ارضعتها من ثدي واحد او من  
 من ثدي والاخر من آخر بخلاف الشاة وخوفا حيث لا يترتب على لبنها حكم الرضا فان  
 الحرة انما تثبت بطريق الكرامة بوساطة شبيهة ابا حنيفة والاصل فيه الموضع ثم يتعدى  
 الى غيره ولا يثبت بين البراءة والادوية ولا كذلك رضاعا فلما يتعدى الى غيره ولا يثبت  
 ايضا بين رضيعه وولد مريضه لانها ايضا اخوان وولد له بالان ولدا اخره وتحريم

تميزه الاخت والاخ  
 بالامه الام



۱۵۵  
الخطيرة دوه وقوه آغله اغاجده ايدر لوصوقدن  
ويسلدن ضرراو لمسون ديواو الجاق ديواره  
دير لرجي حظاير كلور و آن ايدنه يعني فاعلنه  
كسر ظايله مختصر و مفعولنه فتح ايله مختصر دير لر  
اخترى كبر



اي يوجب الحريم بين البكر لان سبب النسوة التي ثبتت به شبهة البغضية كل من غيرها  
من النساء والمرأة الميعة لانه ايضا بين حقيقة كذا الى حرم ايضا بين المرأة الحلو طبا او  
دوا او بين امرأة اخرى او بين شاة او غلب اي بين المرأة لان في ابحاث اللسان  
العظم وهو المعبر في الباب لا ال لا يجرم الحلو طبا بالطعام هذا على اطلاق قول لي ضيف لانه  
لا يشترط الغلبة فيه عند ما اذا كان اللبن غاليا ولم يمتد النار تعلق به الحريم وشرط العقد  
على قول لي ضيف كون الطعام متبينا كالشريد قبل هذا اذ لم يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فان  
تقاطر ثبتت به احرمة وقيل لا يثبت بكل حال واليه مال جمهور الاخرى هو الصحيح ذكره الزيلعي  
ولا بين الرجل ولا بينها اذا احدثت اي بين المرأة العصب اما بين الرجل فلا بينه حقيقة فاما  
البين لا يتصور الا بين يتصور منه الولادة واما الاضيقان بلبسها فلات النسوة لا يوجد فيه والحريم  
وانما يوجد بالعدا وهو من الاصل لا الاصل ارضعت فترتها حرمات اي اذا كان تحت رجل صغيرة وكبيرة  
فارضعت لكبيرة الصغيرة حرمات عليها لانه يصير جامع بين الام والبنت رضاعا ولا لغيره لانه  
لان الفرقه جات من قبلها قبل الدخول بها لم يجرى من قبلها بان كانت مكربة او نائمة فارتفعها  
الصغيرة او اخذ رجل لبنها فادرجه الصغيرة او كانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر لعدم اضافة الفرقه  
اليها وللصغيرة نصف اي نصف المهر لان الفرقه قبل الدخول لاي قبلها اذا لامرته لارتضاعها ورجع اي  
الزوج به اي نصف المهر على المهرية ان تعدت الفساده والا فلا طلققت لبون فاعتدت وترجعت  
اخر فجلت وارضعت فحكم من الاول حتى تلد بغير امرأة لاي بين من الزوج فطلقها وترجعت باخر  
وجلت منه ونزل اللبن فارضعت فهو من الاول حتى تلد عند ابني حيفه فاذا ولدت فاللبن يكون  
من الثاني لان كانت من الاول بغيره وشككتا في كونه من الثاني فلا ينزل بالشك ارضعتها  
اجنبية على التقاب حرمات بغير رجل له امرتان رضيعتا فارضعتها امرأة اجنبية على التقاب  
حرمات لانها صارتا اخنتين والى بينهما كما حاد ام قال رجل مشبه الى امراته هذه رضيعتي فخرج  
عن قوله حيفه في رجوعه لانه اقرب ما يجري فيه الغلط فكان معذورا فوقع عند الرجل ان يمينه

ارضا

بين وبين ثلاثة رضاعا فحكم في ذلك ثم ينقص عن حقيقة اطلاق فيبتين له غلط في قوله واخر  
انه غلط يقبل قوله وكذا اذا اقران هذه اخره او امه او بنتا رضاعا ثم اراد ان يزوجها وقال  
اخطأت او وهنت او نيتت وضيقته فمما صدق ان عليه ان يزوجها ولو ثبت عليه اي  
ثبت على قوله وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما وان اقرت به ثم انكزت نفسها وقامت  
اخطأت وتزوجها جاز وكذا ان تزوجها قبل ان تنكز بنفسها جاز ولو اقرت جميعا بعد ذلك فمما صدق  
انفسها وقال اخطأت ثم تزوجها جاز وكذا في النسب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه من قول الله اخطأت  
واما وليس لها نسب معروف ثم قال وهنت وضيقته وان ثبت عليه فرق بينهما كما في الكافي وثبت  
اي الرضايع بمنسب الملك كالبينة اي شهادة الرجلين او رجل وامرأتين والصادق وثبوته هذا لا  
يشافي ارتفاع حكمه بالكاذب كما عرفت **كتاب الطلاق** وهو لغة رفع اليد مطلقا يقال اطلق الفرس  
او الاسير ولكن يستعمل في النكاح بالتفصيل كاستدام والسرير بمعنى التسليم والسرير ومنه قوله تعالى اطلقوا  
نيران في غيره بالافعال ولهذا اذا قال لامرته انت مطلقه بقرينة اللام لا يحتاج الى النية و  
يخفيفها يحتاج ذكره الزيلعي وشرعا رفع قيد ثابت شرعا خرج به قيد ثابت حيث كل الوثائق  
بالنكاح خرج به العتق لانه رفع قيد ثابت شرعا لكن ذلك القيد لم يثبت بالنكاح هكذا وقع في الكفر  
اقول هذا ليس مانعا لدخول الفسخ فيه ولذا اذوت قولي يريدي اي وكل الرفع من واحد الى اثنين فخرج  
اذ لا عد فيه اعلم ان الطلاق ثلثة انواع احسن ودين في ذكر الاول بقوله طلق في طهر على طهر  
احسن طلقه مبتدأ واحسن خبر يعني ان احسن الطلاق تطلقها طلقا واحدة في طهر لا على  
فيه وشرها حتى تنقض عتدها لما روى ان اصحاب رسول الله كانوا يفعلون كذلك ولانه بعد  
من التدم لم تكن من التدارك وذكر الثاني بقوله وطلاق غير موطوءة مبتدأ خبره قوله الثاني حسن  
ولو كان ذلك الطلاق في حيض وطلاق موطوءة بتفريق الثلث متعلق بالطلاق في الطهر لا  
وطا فيها متعلق بالتفريق فيمن تحيض اي في حق من تحيض متعلق بالطلاق بعد التقيد بتفريق  
واشرط على طار في حق الابيسة والصغيرة والحامل حسن يعني ان تطلق غير موطوءة

نية الطلاق

الفسخ

كسرة منه



واحد او تطبيق موطنة ثلث متفرقة في ثلثة اطراف او اشهر حسن وسنى وقال مالك الثلث  
 بدعة لان الطلاق في خطور فلا يباح الا طاعة اخلاد من دهرى تدفع بالواحدة ولو لم  
 يورث مرأى فليراجعها ثم ينفقها حتى تحيض وتطهر ثم يطهرها ثم تحيض  
 وتطهر ثم يطهرها ان احب قال عليه السلام لا يبرأ من امرئ اخطأ السنة ما يمكن الا ان  
 من السنة ان تنقبيل الطهر استقبالا وتطلق لكل قرأ واحدة فتلك العدة التي امر الله تعالى بالطلاق  
 التي اريد قوله تعالى فطلقوهن من بعد تسنين وبه يظهر وجه تسمية تسنين وحل طلاقهن في الارسة  
 والصغيرة والحامل عقيب الوطى لان الكراهية في ذوات الحيض لثبوت الحمل وهو مفقود وهذا  
 الثالث بقوله وثلاث مبتدأ خبره قوله الاتي يذرى او ثلثان بجملة او مرتين في طهر لاجتماع  
 في طهر وطهر فيله واحد في طهر موطنة بدلت لانه مخالف للحسن والاحسن فلا بد ان يكون بدلتا في  
 والاصح وجوب الرجعة في الاجرة اي المطلقة في حاله الحيض عملا بحقيقة الامر ودفعاً للمعصية بالقدرة  
 الممكن برفع اثرها وهو العدة وعند بعض مشايخنا يستحب فاذا طهرت طهرت ان شاء الله اسكها  
 قال موطنة حال كونها ممن تحيض انت طالق ثلثا السنة بلائيه او نوى ان يقع عند كل طهر طهر  
 يقع عند كل طهر طهر لانه مطلق فيناول الكامل وانما قال ممن تحيض لانه ان كانت من ذوات  
 الا شهر يقع للحال طهره وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى وكذا الحال ان لم يكن له نية او نوى كذا وان  
 كانت غير موطنة وقعت للحال طهره ثم لا يقع عليها قبل التزوج شي لان تقدير هذا الكلام  
 انت طالق ثلثا وقت السنة ولم يبين في حقها وقت السنة لعدم العدة الا ان ينوي الكل اي وقوع  
 الكل الات او نوى واحدة عند كل شهر فيقع ما نوى لانه محتمل كلامه لانه ليس وقوعاً او وقوعاً  
 الثلث بجملة عرف بالسنة لا ابتعا فلم يثبت اوله مطلق كلامه لانه يعرف الى الكامل كما هو مستحق  
 وابتعا يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ عاقل بقوله لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق ولو ملكا فان  
 طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق او بما لا يملكه الذي لا يقصد حقيقة كلامه او سيقا اي تحقيق العقل او سكران  
 زائل العقل فان طلاقه واقع كذا خلع واستاؤه او اخر من في البين سابع هذا اذا دلل الزوج على طهره وادام

ان تنقبيل

او الطلاق

اسم كناية  
 انما قال بالطلاق

ودام وان لم يدع لا يقع طلاقه باشارة الموطنة فان اذ كان له اثباته تعرف في كماله  
 وطلاقه وبعده وشراؤه فمن كالعبارة من الناطق احتسابا كذا في الكافي او ساهيا بان اراد ان  
 يقول سبح الله مثلا فخرى على سانه انت طالق تطلق لانه صريح لا يحتاج الى نية فلا يقع طلاقه  
 اي تطبيقه امرأة عبدة لانه ليس بزوجه والجنون والعصبى لقوله ثم كل طلاق جائز الا طلاق العصبى الجنون  
 والمبرم من البرسام بكسر الباء علة معروفة بكافون والمعنى عليه والمعصية من العتية وهو شلال  
 في العقل بحيث تختلط كلامه في شبهة مرة كلام العقل ومرة كلام المجانين والنائم وانما لم يقع  
 طلاقهم لعدم التمييز او العقل فيهم اذ امك احداهما اي احد الزوجين الا كل او بعضه بطل النكاح لان  
 المالكية تنافي ابتداء النكاح فتمنع ثبوتها ولو حررت اي المرأة زوجها المملوك حين ملكه فطلقها في العدة  
 او حررت الحرة من دار الحرب مسلمة ثم خرج زوجها مسلما فطلقها في عدتها اي الطلاق تام يوسف  
 اي قال لا يقع الطلاق في المسلمين او وقع اي الطلاق فخر فيها واعتباره اي الطلاق والمراد عدده بالثبات  
 فطلاق الحرة من جميع طلاقها ثلثة حر كان زوجها او عبدا او طلاق الامة اثنتان حر كان زوجها او عبدا  
 يقع الطلاق بلفظ العتق بلا عكس يعني اذا قال لامرأة استغفرك تطلق او انوى او دل عليه الحال  
 واذا قال لامرأة تطلقك لا تقع لان الزالية المملوك تقوى من العتق وليست الاولى لازمة للثانية فلا يصح  
 العكس **باب ايقاع الطلاق** الطلاق نوعان صريح وكناية الصريح نعم الاصوليين فاهل الحاد  
 منه ظهورا يثبتا حتى صار مكشوف المراد بحيث سبق اليهم السامع بحجود السامع حقيقة كان او مجازا  
 صريح ما في لفظ لم يستعمل الا في كطلقك وانت طالق قال الش عرفا انت طالق والطلاق خبرية فان  
 هذه الالفاظ لم تستعمل الا في الطلاق ويقع به اي بالصريح واحد اما قوله انت طالق فلما قال في البداية انه  
 نعت فرد حتى قيل للمتش طالق فان والثلث طلاق فلا يجتمع العبد لانه ضده وذكر الطالق في الطلاق  
 بوصف المرأة لا الطلاق هو تطبيق والعبد الذي يقرن به نعت بمصدر مضاف ومعناه طلاقا ثلثا  
 وتوضيحا قال صاحب التوضيح ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو وصفة المرأة لغيره ل  
 على التطبيق الذي هو وصفة الرجل اقتضاء فالذي هو وصفة المرأة لا يصح فيه نية الثلث الذي هو

او قرينة حاله

استعارة الثانية للاولى ويصح  
 ان كان المراد

او الطلاق







وفي غير الموطوءة اي اذا قال غير الموطوءة انت طالق واحدة في شتيين ونوى واحدة وشتيين يقع جرة  
كواحدة وشتيين اي كما اذا قال غير الموطوءة انت طالق واحدة وشتيين حيث يقع واحدة ولا  
يقع للشتيين محل وان نوى مع شتيين فتلك لان حمل اللفظ يقع شتيين اي بقوله انت طالق شتيين  
في شتيين بنية القرب فتشأن لما عرفت انه لا يزيد في المفرد شيئا اذ لم يكن له نية وان نوى شتيين  
مع شتيين او شتيين وشتيين ويحيى دخولهما في ثلاث لما عرفت ان حمل اللفظ يقع بمن اي بقوله انت طالق  
منه الى التام واحدة رجعية وقال زفر بن بانية لانه وصف الطلاق بالتأويل كانه قال طالق طرية  
ولو قال كذا كان بانيا كذا هنا قلنا لا بل وصفه باليقين لانه اذا وقع وقع في الاماكن كلها ونفس  
الطلاق لا يحمل العقول لانه ليس بمفرد حكمه يكون رجعيا وتكرره انت طالق بكرة وفي مكة وفي الدار تجزئ  
يقع في الالة الطلاق لا يخص مكانا ولو عني به التعليق صدق ديانة لاقتضالات الانها خلاف الظاهر  
وكذا قوله انت طالق في ثوب كذا تجزئ ولو نوى التعليق لا يصدق قضاء وكذا قوله في الظل او الشمس  
وقوله انت طالق اذا دخلت مكة وقوله انت طالق في دخولك الدار تعليق اما الاول فلا يعلق  
بالدخول واما الثاني فلان في اللطف والفعل لا يصلح للظرفية حقيقة فيحمل على معنى الشرط لمسايسة  
لكون كل منها للجمع فان المظروف تجامع الظرف ولا يوجد بدونه وكذلك المشروط يجامع الشرط ولا  
يوجد بدونه والشرط يكون سابقا على المشروط وكذلك الظرف يكون سابقا على المظروف فيقاربان  
الاستعارة وبانت اي بقوله انت طالق عند ادو في غير يقع الى الطلاق عند الصبح لوجود المعلق به  
وصح في الثاني اي قوله في غديته العصبين آخر الزمان وراوده في القضا واما ديانة فيصدق فيها  
عند ابلي حنيفة واما عندهما فلا يصدق فيها قضاء ويصدق فيها ديانة وفي انت طالق اليوم  
او عند اليوم يعتبر الاول ويلحق الثاني يعني تطلق بالقنونة الاولى في اليوم ويلحق ذكر الغد وفي الثانية  
تطلق في الغد ويلحق ذكر اليوم فانه اذا ذكرت حكم تعليق او تجزئ فلا يحمل التغيير بذكر الثاني  
لان المعلق لا يقبل التجزئ ولا يقبل التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم او اذا  
عند حيث لا يقع قبل غدا لانه تعلق بجي غدا فلا يقع قبله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق انت

الطلاق

عند ادو

الطلاق

انت طالق واحدة او لا او مع موفى او مع موفى لغو اما الاول فلان الوصف متى قرن بالعدد  
كان الوقوع بذكر العدد كما سيأتي فيكون الشك واضحا في الابقاع فلا يقع واما الثاني فلانه  
الطلاق الى حالته منافية له لان موفى بنافي اهليلة الابقاع وموتها بنافي خلية الوقوع والانه منها  
كذا انت طالق قبل ان تستزوجك او امس ونكحها اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن  
له فيه فلو كان كما اذا قال لها انت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او تطلقك انا امس وانا يم  
بخلاف ما اذا قال انت طالق حر قبل ان تستزوجك وانت حر امس وقد استراه اليوم حيث يقع  
عليه لا قاره له بالحرية قبل ملكه المديون انت من قال لعبد غير اعتقه مولاة ثم استراه يعتق عليه ما قلنا  
ذكره الزيلعي وان نكحها قبل امس وقع الا ان لم يمس لانه لم يمس لانه لم يمس الى حالته منافية ولم يمكن  
تصحيحه اذ من طلاق لغيره لا ينعى لغيره اذ لا ينعى لغيره اذ لا ينعى لغيره اذ لا ينعى لغيره اذ لا ينعى لغيره  
فتعين الا ان في احوال قال انت طالق قبل موتى بشهرين او اكثر ومات قبل موتى شهرين  
لم تطلق لانها الشرط وان مات بعده طلقت لوجود الشرط ولا ميراث لها لان العدة قد تنقضي  
بثلاث حيض كذا في الخبر يخرج الجامع الكبير قال انت طالق عالم اطلقك او حين عالم اطلقك وسكت طلقت  
لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التعلق وقد وجد حين سكت فان من صرح في الوقت لكونها  
من ظروف الزمان وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لا اي لا تطلقك باستسكت بل يستند  
حتى يموت احدكما قبل ان تطلق فينتع الطلاق قبيل الموت لان الشرط لم يتحقق واذا اذاما بلا نية كان  
منه ومتى عندهما وقد مر حكمهما وان نوى الوقت او الشرط في ذلك الاحتمال لا ينعى لغيره وفي قوله انت  
طالق عالم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة معناه اذا قال ذلك فهو صوابا والقياس ان يقع شتيان  
ان كانت مدخولا بها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التعلق وقد وجد ذلك  
وان كان قبله وهو زمان اشتغال بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه الاستسكان ان زمان الزجر  
في العيين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراج ذلك القدر من العيين والصلح خلاف فيمن حلف لا يمس  
هذا الشوب وهو لا يوجب ذلك كما قيل ان شاء الله تعالى في قوله انت طالق يوم تزوجك فحلف باليد حنث

لا قاره له بالحرية

عند ادو

عند ادو

الطلاق















فقد نوى حمل الغلبة فيصير كما لو قال لا نکاح بيني وبينك طلقها واحدة فجعلها ثلثا صارت  
 ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان يكون ثلثا وله ان الواحدة تكون ثلثا  
 بانضمام اثنين فيحمل على هذا فيجعل طلاقا رجوعيا فجعل ان يقال قبل الرجوع جعلت ذلك  
 الطلاق باينا صار باينا وعندك لا يصير باينا لان قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولاية الرجوع  
 بعد ثبوتها فيلغو ولها ان ما لكل للطلاق بوصف البسنة ابتداء لوجود الحاجة اليه فيحمل  
 هذا الوصف به فيجوز لتصرفه وتخصيصه بغيره وانما قال قبل الرجوع لما قال في المحيط اذا  
 كان قبل الرجوع لانه لو رجعا ثم قال جعلتها باينة لا يصح اتفاقا لانه بالرجوع ابطال طلاق  
 فتعد جعلها باينة الصريح يلحق الصريح ان اذا قال انت طالق انت طالق ايقال انت طالق طالق  
 تطلق اثنين وهو ظاهر الصريح يلحق البين ان اذا اباها ثم قال انت طالق يقع الطلاق  
 لان قال كما فلا جناح عليهما فيما افترقا بمعنى اطلق ثم قال فلان طلقها فلا يحمل من بعد حتى  
 تنكح زوجا غيره والفاء للتعقيب في الوصل فيكون هذا انما على وقوع البسنة بعد اطلاق النوى  
 هو طلاق باين وقد حقق هذا في التلويح واوضحناه في خواشيتنا من اراده فليس راجع منه والباين  
 يلحق الصريح بين اذا قال للموطنة انت طالق ثم قال انت باينة يقع الطلاق البين لا البين ان  
 لا يلحق البين البين الا اذا كان متعلقا بان قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال انت  
 باين ثم دخلت الدار في العدة فانها تطلق اما لحق البين الصريح فلا لان العدة الحكم بان بقا  
 العدة واما عدم لحق البين البين فلا يمكن جعل خبر من الاول وهو ما دون فلا حاجة الى  
 ان يجعل انت الالة اقتضا ضروري حتى لو قال عشت اي نويت بالبسنة الغليظة او الطردة  
 الغليظة ينبغي ان يعتبر ويثبت به الطردة الغليظة لانها ليست بتأبته في الحلق فلا يمكن  
 جعل اخبارا من ثابته فجعل انت ضرورة واليه يقع المعلق كما ذكرنا لا يمكن جعل خبر نحوه  
 التحليل قبله وعند وجود الشرط في حلق الطلاق فيقع كذا في الكافي وغيره اقول قوله حتى لو  
 البسنة الغليظة لا يدل قطعا على انه اذا اباها ثم قال في العدة انت طالق ثلثا يقع ثلثا لان

هذه  
نوى  
واحدة

الطلاق على الصريح والباين

اذا ثبتت بمجرد البسنة بلا ذكر الثلث لعدم ثبوتها في الحلق فلان ثبتت اذا صرح بالثلاث اولى  
 ويدل عليه ايضا ان الصريح يلحق البين لان قوله انت طالق ثلثا صرح بلاث من قولهم  
 انت طالق ثلثا يعني البسنة الغليظة ان يفيد طردة الغليظة والفرق كما ذكرنا بالبسنة  
 المستفادة من الكناية طلق امرأته قبل الدخول ثلثا وقوله انت طالق ثلثا ايقال  
 لمصدر مخدوف تقديره طلقا ثلثا فيقع خبره وليس قوله انت طالق ايقال على جهة كذا في الاختصار  
 اقول بظاهر بان ما نقل عن المشكك ان طلق امرأته ثلثا قبل الدخول لا يقع لان الالة  
 نزلت في حق الموطنة باطل مخيف من انه العطف عن القاعدة المقررة في الاصول لان خصوص  
 سبب النزول غير معتبر عندنا خلافا لثاني **التفسير** اذا قال لامرأته طلق نفسك  
 او امرأتي منك او اختاري بيني وبينها اي بالقولين الاخيرين الطلاق مقيد بالانكاح كما في الطلاق  
 فلا يعملان بلائيه لم يقع رجوعه اي لا يمكن الرجوع من انكاح لا يملك الاستئناف في نفسه وتغير حكمه  
 فان كانت تسع بعينه مجلسا ذكرا لا فحس بلوغ اجنبية اليها فان طلقته في المجلس والالة  
 فلا بد للمخيرة خيار المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 اذا اراد على قوله طلق نفسك واخواته استثناء من قوله يقيد المجلس علمها من شئت او عيما  
 شئت او اذا شئت او اذا ما شئت اما من ومتيما فلا تنها لعموم الاوقات كما قال في  
 وقت شئت فلا يقتصر على المجلس اما اذا واذا ما فانهما من سواء عندهما واما عندة فمستحالة  
 للشرك كما يستلزم لفظة لكن الامر متارفي يد يد فلا يخرج بالشك وان طلق فترك او طلق امرأتي  
 عكسها يعني اذا قال لامرأته طلق فترك وقال لا جنسي طلق امرأتي صرح الرجوع لانه توكلت على الله  
 عليك ولم يقيد بالمجلس كما هو حكم التوكيل الا اذا قيد به بالمشية فلم يصح الرجوع ولا يقتصر على  
 المجلس وقال زفر هو الاول سواء الالة توكلت كالاول وعامل غيره وبذلك المشية لا يكون عاملا  
 لنفسه والكالان التوكيل يتصرف عن مشيئة غيره كما ذكرنا في الموطنة ولا فسادا لو قيل بالبيع اذا قال  
 بع ان شئت ولنا ان المأمور ببيع وكيله واما كمالان التوكيل من يتصرف برأي غيره واما كمالان

بطلان

القول



يتصرف برأي غيره سواء تصرف فيه نفسه أو غيره فإذا قال له طلقها إن شئت كان تمليكاً لأنه  
فوض الأمر إلى رأيه والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئة دأماً الوكيل المطلوب منه الفعل شاء  
أو لم يشأ وقوله لأن الوكيل يتصرف عن مشيئة إلى آخره قلنا المراد بالمشيئة مشيئة تثبت بالصيغة  
وذكر من المشيئة ليست كذلك وإنما نشأت من عدم القدرة على الالتزام وكلما كنا في موجب  
الصيغة فإن لم ينفى في الأول متعلق بأول الكلام يعني إذا قال الزوج طلق نفسك فإن لم ينفى  
أو نفى طلقه واحدة فطلقت نفسها إلى المجلس وقعت طلاقاً رجعيه لأنه فوض إليها العبر  
ولو نفى ثلثاً فطلقت ثلثاً وقعت أي الثلث لأنه أمر بالتطبيق لغة فيقتضي مصدره أن يكون  
فيقع على الأدنى مع احتمال الكل كسائر أسماء الاجناس وفي قوله اختياراً إن اختارت نفسها  
بان قالت اختارت نفسي بآنت هو واحدة والقياس أن لا يقع به شيء وإن نفى الزوج الطلاق لأنه  
لا يمكن إلا بإفحام بهذه اللفظة حتى لو قال اختارت نفسي أو اختارت نفسي منك لا يقع شيء ولكن  
استحسنوا الاجتماع الصحابة ووجه وقوع البابين أن اختياراً بنفسها إنما يكون بثبوت اختصاصها  
وهو في البابين أدنى الرجعي يمكن الزوج من رجعتها ببلارضا أو قالت اختارت نفسي والقياس أن لا يقع  
به شيء لأنه مجرد وعد أو تحصيل لأنه مشترك بين الحال والاستقبال فلا تطلق بانك كما إذا قال طلق  
نفسك فقالت أنا اطلق نفسي وجه الاحتجاج أن هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كما في كلمة الشراة أو  
أنت هذا الشراة فيكون حكاية عن اختيارها في القيد بخلاف قولها أنا اطلق نفسي لا يمكن أن يجعل  
حكاية عن تطبيقها في تلك الحالة لأنه فعل الآن ولم يوجد فيها ولم يصحنية الثلث أي لا تطلق ثلث  
وإن نفى الزوج لأن الاختيار لا يتنوع لأنه ينشأ عن الخلق وهو غير متنوع إلى الغلظة والطفة كالطلاق  
بخلاف البسوة وفي قوله أنت طالق متى شئت أو نحوه أي متى شئت وإذا شئت وإذا ما شئت  
لا يتعبد بالمجلس ولا يرجع الزوج ولا يرتد الأمر به بل تطلق المرأة نفسها متى شئت أما الأولان فلما  
مررنا أن البسوة فلا تملكها الطلاق في الوقت الذي شئت فلا تمليك قبل المشيئة ليرتد بالرد ولا تطلق نفسها  
الأول واحدة فقط لأنها تم آلا زماناً لا أنفعالاً فتملك التطبيق في كل زمان لا تطبيقاً بعد تطبيق وفي قوله طلق نفسك

صحة  
الاستحسان

نفسك أو أنت طالق كما شئت تطلق المرأة نفسك إلى الثبوت لأن كلما يفيد عموم الأفعال بالتصرف  
لأنها تفيد عموم الأفراد دون الاجتماع ولا تطلق المرأة نفسك بعد زوج آخر لأن التعاقب ينصرف  
إلى المجلس القائم فلا يتناول الملك الحادث بعد زوج آخر وفي قوله أنت طالق حيث شئت أين شئت  
لا تطلق حتى شئت ويتعبد بالمجلس حيث وأين من أسماء المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان حتى إذا  
قال أنت طالق في الشام تطلق الآن فيلحقه ويبقى ذكر مطلق المشيئة فيقتضي على المجلس الزمان  
فإن له تعلقاته حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتبارها كما لو قال خاتماً أنت طالق عند أو نحوها  
كما لو قال في أي وقت شئت وفي قوله أنت طالق كيف شئت يقع قبل المشيئة طلاقاً رجعيه لأنه  
مقتضى اللفظ فإن شئت أي قالت شئت بآنت أو ثلثاً ونواة الزوج أي قال نويت ذلك وفي قوله  
ثبوت المطالبة بين مشيئتها وإرادته وإن اختلفت ثبوتاً بينهما بان أرادته ثلثاً والزوج واحدة  
أو بالعكس رجعيه لأن تصرفها لغا ليعدم الموافقة فيقع إيقاع الزوج وإن لم ينفى الزوج فثبات  
أي بغير مشيئتها جرياً على موجب التخيير وفي قوله أنت طالق كم شئت أو ما شئت تطلقت نفسك  
في المجلس لأنه يستعملان للعدد فقد فوض إليها أي عدد شئت وإن قامت في المجلس بطل لأن هذا امر  
واحد وخطاب في الحال فيقتضي الجواب في الحال وإن ردت أو تدد لأنه تمليك فيقبل الرد وفي قوله أنت  
من ثلث ما شئت طلق ما دونها أي واحدة وثلثين دون الثلث وعندهما تطلق ثلثاً أي ثلثاً  
لأن ما يكتم في العموم ومن قد يستعمل التخيير فيجعل على تمييز المجلس كما إذا قال كل من طعم ما شئت  
أو طلق من ثلثي من شئت وله أن من حقيقة في التبقيض وما في التخييم فيجعل بها وفيما استمرده  
ترك التبقيض لولا أنه أظهر السامحة أو لعموم الصفة وهي المشيئة حتى لو قال من شئت كان  
على الظاهر ثم لما ذكر المجلس أراد أن يبين ما يختلف وما لا يختلف فقال المجلس إنما يختلف  
بقيامها إن كانت قاعدة أو دأماً بها إن كانت قائمة أو شرعها في قول أو عمل لا يتعلق بها  
مقتضى من تفويض الطلاق فجلس القائمة وإتمام القاعدة وقعود المتكيزة ودعاء الأب للشرارة  
وشره وشرههم ووقف دأماً هي ركنها لا يقطع المجلس لأن كلامها لجمع المذكر إلى يتعلق بها

الاستحسان



ولا يكون دليلا على الاعراض بخلاف العرت واسم لان المبطل هناك الافتراض لا على قبض  
ودون الاعراض وفلكها كسيرة وسيرة كسيرة لا يتبدل المجلس في الفلك ويتبدل كسيرة  
فان سيرة او قوتها مضاف الى ركبها وسيرة الفلك وقوتها غير مضاف الى ركبها فاختلاف شرط في  
وقوع الطلاق وذكر النفس من احد هما في الزوج والمرأة لانه عرف بالاجماع وهو في المفسرة بذكر  
النفس من احد هما فلو قال اختارى فقال اخترت بطل ولم يقع به الطلاق لانها انما شرطت  
ان يتصا وقاعد على اختيارها اي اختيار النفس قال تاج الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون  
ذكر النفس شرط اذ لم يصدقها الزوج انما اختارت نفسها اما اذا صدقها وقع الطلاق بتصا  
وان خرج الكلام منها مجازا او يقول الزوج اختارى اختيارا فتقول المرأة اخترت فان ذكر الاختيار  
كون ذكر النفس لان تاء الواحدة تنبئ عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي يتجدد ويختار  
بان قال لها اختارى نفسا مما شئت او بثلث تطبيقات ولو تكرر اي ذكر لفظ اختارى ثلث  
مرات فقالت اخترت اختيارا او قالت اخترت الاولى او الوسطى او الثانية فثلثان اما وقوع الثلث في الاولى  
فتقول اني صيغة وقالوا تطلق واحدة لان ذكر الاولى ونحوها ان كان لا يفيد من حيث الترتيب يفيد من  
حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد ولا ان هذا وصف لثلاث المملوك لالتصاف في كل واحد في المكان  
والكلام للترتيب والافراد من ضرورته واذ الف في حق الاصل لغا في حق البناء فبقول اخترت ففصح  
اثلث على ان ما ذكرنا تأييد بدلالة الحال لانه صار جوبا لكل ما فوض اليه بالبيان من الزوج لانه لا  
عليه اذا اختار في حق الطلاق هو الذي يتكرر ولو قالت في جواب اختارى ثلثا طلقت  
نفسه او اخترت نفسي بتطبيقه فبإيانه اي بانتهى واحدة لان العامل فيه تغيير الزوج لا  
ايضا وما كذا في المبسوط والجامع الكبير والزيادات وشرح الجامع الصغير لقاضي خان وجوامع  
الفقه ولذا اعترض على قول الهداية فمن واحدة يملك الرجعة بانه غلط وقع من الكاتب والقص  
ان لا يملك الرجعة لان المرأة انما تنصرف حكم للتفويض والتفويض بطلقة باينه لكونه  
من الكنايات فذلك لا يانه لا غير فقبل في روايتان احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظا فخرج

شرح ذكره صدر الاسلام في الجامع الصغير والافرى وقوله ايانه وهذا الصحيح وبذلك يترك  
ابا متعلق بقوله الاتي يقع في تطبيقه او اختارى تطبيقه فاختارت نفسها يقع رجعية لان  
جعل الاختيار اليها لكنه بتطبيقه ومن معقبة للرجعة فان قيل قوله امرك بيدك او اختار يفيد  
اليمينونة فلما يجوز صرفها عنها الى غير ما يجيب بانه لما قدره بالصريح علم انه اراد الرجوع كما لو  
قرن الصريح بالباين في قوله انت طالق باين حيث يقع الباين وبامرك بيدك ابا متعلق  
بقوله الاتي يقعن ونوى اثلث فقال اخترت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة يقعن اي الثلث  
لان الاختيار يصح لجواب الامر باليد لكونه تملكيا كالتيخير والواحدة صفة الاختيار فصار ثلثا  
قالت اخترت نفسي بمرّة واحدة وبه يقع الثلث او قالت في جواب قوله امرك بيدك طلقت نفسي واحدة  
او اخترت نفسي بتطبيقه يقع باينه لما مر ان المعقبة تقول بغير الزوج لا يقعها فيكون الصفة المذكورة  
في التفويض المذكورة في الجواب ضرورة الموافقة ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد  
يعني اذا قال للمرأة امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه الليل حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان  
كل واحد من اليومين ذكر مفرد او اليوم المفرد لا يتناول الليل وبردنا امر اليوم باختيار الزوج  
رد امر اليوم لا الامر بعد غد يعني ان ردت الامر في يومها بطل الامر فيه وكان امرها بيدك بعد غد لانه  
لما ثبت انها امران لا انفصال وقسمها ثبت لها الخيار في كل من الوقتين عدة فيرد احداهما لا يتر  
الاخر ويدخل في الليل في قوله امرك بيدك اليوم وقد اذ لم يتخلل بين الوقتين وقت من جسدها لم  
يتناول الامر فكان امر واحد وتخلل الليلة لا يفصلهما لان القوم قد جملوا المشورة في يوم  
الليل ولا ينقطع مشورتهم ومجلسهم وبردنا امر اليوم باختيار الزوج رد امر غد حتى لم يكن لها الخيار  
في الغد لانه امر واحد فلا يبقى لها الخيار بعد الرد كما اذا قال لها امرك بيدك اليوم  
فردت في اول النهار لا يبقى لها الخيار في آخره قال تطلق نفسك طلقتا ثلثا ان نواها الى الزوج  
الثلث وقعت والآي وان لم يثبت ثلثا لم ينو اصلها ونوى واحدة فرجعية والغاية الثنتين  
لان قوله تطلق معناه افعل طلاقا والطلاق لفظ فرد يحتمل الواحد الاعتبار وهو الثلث لانه







في غير موضع من كتابنا في النكاح

انما وجهها فكذا وكل من وميتا وفي كلامي بطلان البين بطلان التعليق بعد وقوع  
الطلاق الثالث يعني اذا قال الموطوءة كلتي دخلت الدار فانت طالق فدخلت في العدة ثلاث مرات طلقت  
ثلاثا فلا يقع الطلاق انما بعد زوج آخر فدخلت الدار لبطلان البين الا اذا دخلت في كلامي في الزوج  
بان قال كلتي تزوجيني فانما طالق فانما اذا طلقت ثلثا وتزوجها الزوج الاول تطلق فان كلما يقع  
عموم الافعال كما ان كل يفيد عموم الكلام وفيما سواها اي سوى كلامي من حروف الشرط اذا وجد الشرط في الملك  
يحل البين الى جزاء اي يبطل البين ويترتب عليه الجزاء اذا وجد الشرط في غيره اي غير الملك يحل البين  
لا اليه اي لا الى جزاء اي يبطل البين ولا يترتب عليه الجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق  
ثلاثا فارد ان يبطل الدار لا يقع الثالث فحيلة ان يطلق واحدة وتنقض عدتها فتدبر التراجع بطلان  
ولا يقع الثالث ثم تزوجها فان دخلت الدار يقع بين بطلان البين وانما قلنا وتنقض العدة لانها ان دخلت  
في العدة يقع الثالث اختلفا في وجود الشرط فالقول الاول ان بشر من المرأة لانه يسكن بالاصل وهو عدم  
الشرط ولانه ينكر وقوع الطلاق ورواى الملك والمطوعة تدعى في شرط لا يعلم الا انها كان حصة فانت طالق  
وفلانته صدقت في حقها اذا قالت حصة فقط الى حق فترتها والقياس ان لا تصدق في حق نفسها ايضا  
لانه شرط فلا تصدق فيه كما في الدخول وجه الاستحسان انها امانة في حق نفسها اذا لا يعلم ذلك الا من جنتها  
فيقبل قولها كما في حق العدة والوطى كذا شاهد في حق ضررها بل هي مكرمة فلا يقبل قولها في حقها  
نقل في الزمارة عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بخبري على عدمه بل هذا فيما اذا كذبها الزوج في قولها حصة  
واما اذا صدقها يقع الطلاق عليها جميعا فحكم بالطلاق بعد ثلثة ايام من اولها يعني اذا ارادت ان  
لم يقع الطلاق حتى تستر ثلثة ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حيفا فاذا امت ثلثة ايام حكمت بالطلاق  
من حين حاضت لانه بالامتناع عرف انه من التحريم فكان حيفا من الابتداء وان حصة اي اذا  
قال ان حصة حصة فانت طالق تطلق او اظهرت لان الحصة بالامتناع هي الكاملة منها وكما لها  
بانتها لئلا يؤول ذلك بالظن وان حصة يعني اذا قال ان حصة يعني فانت طالق تطلق اذا غربت الشمس  
الذي تصدم فيه لانه ان اليوم اذا قرب بفعل ممتد يراى به بياض النهار بخلاف ما اذا قيل ان حصة ولم

اذا

ولم يقبل يومه لانه لم يقدر بغيره وقد وجد الصوم بركته وهو الامساك وشرطه وهو ان يراه النسبة  
على طهارة بولادة وكبر وطلاقين بانث يعني اذا قال لامرأته اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا  
ولدت جارية فانت طالق ثنتين فلو لم يولد لهما ولم يعلم الاول طلقت واحدة قضاءا وثلثين تنصرا الى  
وانقضت العدة بالاحراز من الولدين فانما لو ولدت الغلام او لا وقعت واحدة وتنقض عدتها بوضع  
الجارية ثم لا يقع به اخرى لانه حال انقضاء العدة ولو ولدت الجارية او لا وقعت طلقان وتنقض عدتها  
بوضع الغلام ثم لا يقع شيء اخر به لانه حال انقضاء العدة فاذا يقع في حال واحدة وفي ثلثين لا يقع  
الثانية بالشك والاول ان نأخذ بالثنتين احتياطا حتى كان الزوج طلقا واحدة قبل البين وارا  
ان يزوجه قبل زوج آخر فلا احوط ان لا يترجها لجواز ان يكون ولادة الجارية او لا على الثالث  
بشككين يقع الثالث ان وجد الثاني في الملك يشمل ما اذا وجد في الملك او وجد الثاني فيه فقط مثل  
ان يقول ان حكمت زيدو بكرا فانت طالق ثلثا فبانت وانقضت عدتها فحكمت زيدو ثم تزوجها  
فحكمت بكرا فليس طالق ثلثا ولا فلا يشمل ما اذا لم يوجد شيء منها في الملك او وجد الاول فيه الثاني في ذلك  
لان محبة الكلام باهلية التكلم لكن الملك بشرط حال التعليق ليطهر الغالب الوجود يستحق الحال  
فيصح البين ويشترط عند تمام الشرط ايضا ينزل لجره لانه لا ينزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك  
حال بقا البين فيستقنى عن قيام الملك اذ بقاؤه محله وهو الزمة علقها هو ان الزوج الثالث  
او مولى الامه العتق باوطى قال الزوج ان وطئت فانت طالق ثلثا وقال المولى لامة ان وطئت فانت  
حرة فاولج اي ادخل طهنة حتى يتقن الحنانان طلقت المرأة وعققت الامه لوجود الشرط ولبيت  
بعد الايلاج ولم يجر بعد وقوع الثالث فلا يفقر به مهر المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطى لو كان الزنا حلالا  
به بالبيت عليه اي على كل من الزوج والمولى ولم يصير به اي بالثالث مراجعا في الطلاق الرجعي لان الجماع  
ادخل الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك بعد الطلاق والعق لا ادخال لادوام له حتى يكون له واه  
حكم الامتناع او لهذا الوكف لا يدخل دابة الاصطبل وهي فيه لا يحسن باسكارها فيه بل يحسن العق  
عليه الاول ويعبر مراجعا في الثاني بايلاجه ثانيا لوجود الجماع فيه حقيقة بعد ثبوت الحرمة لكن

معلق



لا يجب نظر الى اتحاد المجلس المقصود وهو قضاء الشهوة فاذا امتنع احد الشبهة وجب المهر  
 لانه يجب مع الشبهة قال انت طالق ان شاء الله متصل او ماتت قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق  
 اما الاول فلان التعليق بشرط لا يعلم وجوده بغير مصدر الكلام ولهذا اشترط اتصاله واما الثاني  
 فلان الكلام خرج بالاستثناء عن ان يكون اجابا والموت ينافي الموجب لا المبطل وان مات الزوج  
 قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط قال انت طالق ثلثا ثلثا ان شاء الله وانت حرة  
 ان شاء الله طلقت المرأة ثلثا وثقل العبد وقال لا تطلق ولا يعتق لان النكر رايا في كلامه فعمل عليه  
 صحيح الكلام فلا يبطل اتصال الشرط والرات اللفظ الثاني نحو اذ لا يفيد فوق ما يفيد الاول ولا يكون  
 تأكيد للفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال المحشر به فيقع كذا ان شاء الله انت طالق فان يقع  
 عند ابي حنيفة وفيه تعليق عند ابي يوسف انه ان المبطل متصل بالاجاب فيبطل حكمه كالمؤخر ولما ان المؤخر  
 لا ارتباطا لمجملتين هو الفاء فاذا اتفق اتفق الارتباط فيبقى قوله انت طالق مخرجا بخلاف تأخير الشرط فان  
 يكون ح مغيرا يتوقف عليه مصدر الكلام وبانت طالق بمنية الله او بارادة او بحجة او برضاه لا لا تطلق  
 لانه تعليق بما لا يوقف عليه قوله ان شاء الله اذا الباء للاتصاف وفي التعليق الصاق الجواب بالشرط واما  
 في اضافة المذكورات من المشية وغيره الى العبد فليكن من ان العبد كان شاعا فلان او ارادوا  
 او رضى فيقتصر على المجلس فان علم العبد في المجلس وشاء وقع الطلاق وقوله انت طالق بامره او حكمه او قضاءه  
 او اذنه او علمه او قدرته تجزئ بيقع به الطلاق في الحال سواء اضيف اليه تعالى او الى العبد اذ لا يمتنع تجزئ  
 عن كونه انت طالق حكم القاضي وان قال باللام ان انت طالق لمشية الله او لامره او حكمه لم يقع الطلاق  
 في الكل اي في الوجوه العشرة كلها سواء اضاف الى الله تعالى او الى العبد لانه التعليق كانه وقع وعلى كونه انت  
 طالق لدخولك الوارد ان قال بغير اي انت طالق في مشية ايا فان اضاف اليه كمالا يقع الطلاق في الوجوه  
 كلها لان في معنى الشرط فيكون تعليقا بما لا يوقف عليه فلا يقع الا في العلم لانه لا يكره بزيادة المعلوم  
 وهو واقع ولانه لا يصح نفيه عنه تعالى كمال لانه يحكم ما كان وما لم يكن فيكون تعليقا بامر موجود ولا  
 يلزم القدرة لان المراد بهما التقدير وقد يفيد شيئا ولا يفيد شيئا حتى لو اراد به صفة توجب في الاز

الارادة يقع في وان اضاف الى العبد صح تعليقا في الرابع الاول فيقتصر على المجلس ثم تعليقا في غيره  
 السنة اربعة فالحاصل ان اللفاظ عشرة اربعة منها للملك وهي المشية واخرها كونه ليست  
 للملك وهي الامر واحدا والحكم على وجهين اما ان يضاف الى الله تعالى او الى العبد وكل وجه على وجه  
 ثلثة اما ان يكون بالياء او باللام او بغيري بانت طالق ثلثا الاثنيتين يقع واحدا وبالاولى يقع  
 ثلثان وبالثلثا يقع ثلث لان الاستثناء والكلام بالياء بعد الثنية فشرط هجته ان يبقى في الاستثنى  
 شيء بصير مستكنا بحيث لو قال انت طالق ثلثا الاثلاثا تطلق ثلثا لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم  
 يبقى بعد الاستثنى شيء يستكمل به الا بان تكلمنا عليك فليس طالق فتكلمنا عليك في عدة البابين ان تطلق  
 امرأة الجديدة فيما اذا قال للثي تحت ان تزوجت عليك امرأة فالتى تزوجها طالق فطلاق الثي معه ثم  
 تزوج اخرى ومن في العدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليه ان يدخل عليها من نكاحها في  
 الفرس وتزوجه في القسم لم يوجد سالت المرأة المطلق فقال الزوج انت طالق فليس بطلاق فقلت  
 المرأة ثلث تكفيني فقال الزوج ثلث لك والباقي لصواحبك وثلث نسوة غير طالق المحي طلبة لثلاثا  
 لا غير اصلها في واقعة العبد سمي **باب طلاق الغائبة** من غاب جازا الملاك مبتدأ اخرجه قوله  
 الاتي فار باطلاق كمر بغير عن قاضية مضطربة خارج البيت فمن يقضيها في البيت فهو ثلثا لا يكون  
 فارا لان الان قاضية عنده هو الصحيح ومن بارز رجلا في الخارج او قدم ليقبل بعضا من ارجل ومن  
 المشايخ من قال قد قدم للمقصاص لا يكون فارا لان العفو مندوب اليه بخلاف الرجم وعلى الاول لا يقع  
 ذكر الزنا على اورد كسب خفية فانكسرت وبق على الزوج او اقره السبع وبق في ذمة المقعد والمفطوح ما  
 دام بزواجه كالمريض فان صار قديما ولم يزد فزوجه كالمريض في الطلاق وغيره والمرأة في جميع ما ذكر  
 كالرجل حتى لو باشرت بسبب العفة كناية بالبلوغ وخيار العتق والتكليف من ابن الزوج والارادة  
 بعد ما حصل لها ما ذكر من المرض وغيره يبرئها الزوج كونه في ذمة ذكره الزنا على المحاميل كالمحرم  
 فان اخذها المطلق فليس كالمريض لان هذا كما لا يبعد ما لم ياخذها المطلق كذا في الكافي فار باطلاق  
 ولا يصح بغيره الا من الثلث فلو ابا انما بالرضا ما حتى لو ضمت لم يكن الزوج فارا ومات الزوج وهو غير

منه في السنة



الحج بالقيم هكيد و دغا رجا كه جو بانرا جنة سنه قور لر  
و دخی شول و اد به دیر لر كه منفذی اولیه جمعی خیر جنة كلور کسر خانم اختری



من المرض والمبارزة ونحوهما بان يقتل المريض او يموت بمرض آخر من في العدة ترث هذا في البابين  
واما في الرجعي فترث منه مطلقا اذا ماتت وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما فانما السبب في ترثها في مرض  
موتة فان الزوج قصد بطلانها فدل عليه قصد بتأخير حملها الى زمان انقضاء العدة لرفع الضرر عنها وهذا  
يرثها هو اذا ماتت بخلاف البابين لان السبب في النكاح قد زال كذا ترث طالبة ترجع طلقا ثلثا  
لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح وهذا محل له وطهرها ولا يزوج بالميراث فلم تكن بسوءها اياه راضية  
ببطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة بآية وكذا ترث مائة قبلت ابن زوجها يبيع ابان المريض امراته  
قبلت ابن زوجها لا تمنع تبقيها الارث اذا البينة وقعت بابائته ولا بتبقيها بخلاف ما اذا ماتت  
بالتبقي لا ترث الارث وكذا ترث من لا يزوجها او الى من يزوجها في المرض اما الاول فهو اذا قد  
امراته وهو صحيح لم لا تمنع في المرض فانها ترث وكذا اذا قد في المرض فان هذا ملحق بتعليق الطلاق  
بفعل لا بد للمرأة منه كما سيأتي اذ لا بد لها من خصومة لرفع العار عن نفسها واما الثاني فهو اذا طلق  
في مرض موته ان لا يقر بها اربعة اشهر فلم يقر بها حتى مضت المدة ووقعت البينة ثم ماتت ترث  
المرأة ولو آلى في صحته وباتت به اي مالا يلا في مرضه لا اي لا ترث امراته وان كان الايلاء ايضا  
في المرض ترث لان الايلاء في معنى تعليق الطلاق بمضي اربعة اشهر خالية عن الوقوع فيكون معلقا  
بالتعليق بمجي الوقت وسياتي بيانه بخلاف المتعلق بقوله كريض مجروح من في وصف القتال  
او حم او جليس قصاص او جرم او خصم فان المطلقة لا ترث لان السبب في ترثها لا  
ترث المختلفة في مرضه فمخرجه اختارت نفسها فيه ومن طلق ثلثا بامرأته ماتت وهي في العدة  
لانها راضية ببطلان حقها والتأخير كان لحقها او لا يبرأى وكذا لا ترث من طلق ثلثا بالامر  
ثم تم الزوج من مرضه ثم ماتت في العدة فانه لا يكون فارقا لانه لما صح تبين انه ليس بمرض الموت  
ولهذا اعتبر تبرعاً بين جميع المال كذا اذا اقربا البين لا يقدم عليه غمما للصحة تبعا وقا قبلت  
في الصحة ومعنى العدة او ابانها بامرأه فاقربا او وصى فلها الاقل منه ومن الارث اي قال لها  
في مرضه كثر طلقا وان صح فانقضت عدتها فمقتضى ما قال بالادام والى الميراث في

فانما هو الشرط

في مرضه فاقربا او وصى ثم مات فلها الاقل منه ومن ميراثها منه اذا علق المريض طلاقها  
بفعل اجنبى او بجى الوقت والتعليق والشرطان والحال انهما في مرضه او علق طلاقا بفعل  
وهما اي التعليق والشرط في المرض او الشرط فقط في علق طلاقا بفعلها ولا بد لها منه كالاقل في الشرط  
وكلام الابوين وقضا الدين واستيفانه وبما في المرض او الشرط فقط فيه وجها اذ قوله ورثت المرأة  
لكون الزوج فارا في غير اي غير هذه الصور المذكورة لا اي لا ترث المرأة وهو ما اذا كان التعليق  
والشرط في الصحة في الوجه كلها او كان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى او بجى الوقت  
او كيف ما كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا ترث في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة  
على اربعة وجوه اما ان علق الطلاق بجى الزمان او بفعل اجنبى او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه  
على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او كان في المرض اما الوجهان الاولان  
اعني ما اذا علقه بجى الزمان او بفعل الاجنبى فان كان التعليق والشرط في المرض ورثت للفرار  
وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه  
كيف ما كان اذا وجد الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة او في المرض وكان الفعل محال  
منه بدو الا انه صار قاصدا بطلان حقها بالتعليق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط شبهه بالعلم  
لان الوجود وعنده فصار متعديا من وجه صيانة لحقها واضطراره لا يبطل حتى غيره كالتلف مال الغير  
حال الاضطرار او النوم واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان فعلا لها منه بد لم ترث  
مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانها راضية  
بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط لا بآية في مرضه وقد دخل بها فصح فماتت او ابانها فارتدت  
فاسلمت فمات الزوج لم ترث اما في الاول فلان الصحة لما تحلل بين الطلاق والموت تبين انه  
ليس بفارق واما في الثاني فلان المرأة بارتدادها ابطلت عملية الارث لان الميراث لا ترث احد  
فاذا اسلمت بعده لا يمكن عود السبب قال لها ان مرضه فانت طالوة ثلثا كان فارا حتى اذا مرض وماتت  
فيه ترث فالتزوج بها المريض طلقا فطلقها ثلثا ورثت لان مدلول طلق طلاق الرجعي ولا يبرأ



من الرضا بالثلاث فاذا اتى بها الزوج كان فاراد ورث المرأة قال آخر امرأة تزوجها  
طالق ثلثا فترجع امرأة اخرى ثم مات الزوج طلقت المرأة الاخرى عند الزوج فلا يصير الزوج قارطاً لثلاث  
المرأة عنده وعند ما طلقت عند الموت فيصير فاراد ورث المرأة لان الاخرية لا تتحقق الا بعد تزوج  
غيره بعد ما و ذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وان الموت معروف  
وانقضاء بالآخية من وقت الشرط فيثبت مستنداً **باب الرجعة** هي استدامة القاييم للعدة  
اي ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة فان النكاح قائم فيها لقوله تعالى فاسكروهن بمعروف فان  
الاسكاح عبارة عن استدامة القاييم لاسن اعادة الزنايل فيدل على شرعية الرجعة وشرطية بقا العدة  
لان الاستدامة انما يتحقق مادامت العدة باقية فالحكم بان في العدة زنايل بعد انقضاءها يجوز  
ويجب حرمة المصاهرة من الوطى وغيره على ما مر وفيه خلاف الشافعي فان الرجعة عنده لا يكون الا  
بالقول فلا يجوز عنده الوطى قبل الرجعة بالقول ويقع اي الرجعة فيما دون الثلث من طلقة وطلقتين  
وهذا في الحرة والتنتان في الامة كانت ثلث وقد مراراً وان ابنت المرأة عن الرجعة فان الامر بالاسكاح  
مطلق فيشمل التقادير ونسب الاعلام اي اعلام الزوج اياها بالرجعة لانه لو لم يعلم امرها يقع المرأة  
في المعصية لانه قد تزوج بناء على زعمها ان الزوج لم يزوجها وقد انقضت عدتها ويطأها  
الزوج الثاني فكانت عاصية وزوجها الذي اوقعها فيه مسيئاً بترك الاعلام ولكن مع ذلك لو لم  
يعلمها صحة الرجعة لانه استدامة للقاييم وليست بانثا فكان الزوج بر رجعة متفرقة في حال  
حقه لا يتوقف على علم الغير فان قيل كيف يكون عاصية بغير علم اجيب بانها اذا تزوجت بغير سوال  
فقد تركت التثبت فوقع في المعصية لان التقصير جاء من جهتها ونسب الاشهاد ايضا ان  
من التخي احد ومن الوقوع في مواقع التهم لان ان من عرفه مطلقاً فيتهم بالعمود معها وان لم يثبت  
صحتها ونسب ايضاً عدم دخوله عليها بلا اذن ان لم يقصد الرجعة اي يعلمها بدخوله عليها بالانذار  
او التخي او صوت النعل لتأهب لدخوله للثاني يقع نظره على ما لا يحل نظره فيه لانه مطلق في  
الحكمة ادعى بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته فرجعة لان النكاح ثبت بتصادق الزوج

انقضائها

الزوجين فالرجعة اولى وان كذبته فلا اي لا يكون رجعة لانه مدعى ولا يثبت له الا بيمينه في  
الحال ومن منكرة فالقول قول المنكر ولا يمين عليه كما يأتي في كتاب الدعوى ان الرجعية من  
الكسب التي لا يمين فيها كما في راجعك ان كما لا يكون رجعة اذا قال راجعك يريد بالاثاث  
فكانت تجيبه لمضت عدتي لان هذه الرجعية صادفت حال انقضاء العدة فلا يقع وهذا لانها  
امينة في الاجبار فوجب قبول قولها فاذا اجبرت دل ذلك على سبق الانقضاء واقربا حواله  
حال قوله الزوج راجعك فيكون مقارنا لانقضاء العدة فلا يقع بخلاف ما اذا سكنت ثم اجبرت  
بالانقضاء لان اقرب الاحوال فيها حال السكنة فيصار اليه وكما في زوج امه اجبر بعد ما اى بعد العدة  
بالرجعة وصحة سيد ما كذبته الامة فان القول لها فان صحة الرجعية بناء على قيام العدة والقول  
في العدة قوله بقاء وانقضاء فكذلك ايمان عليه او قالت الامة مضت عدتي وانكر اي انكر الزوج والمضى  
العدة فان القول لها لانه اعرف بشانها تنقطع اي العدة اذا ظهرت من الحيض الاخر العشرة وهو الحيض الثالث  
من العدة وان تغسل حتى يورق من الوقت بعد الانقطاع ما يمكن فيه من الاغتسال وتحرم للمصلاة  
فذهب ذلك القدر بحكم بطا رتة لان الحيض لا يزيد على العشرة فيشقنا بخروجها من الحيض بخروج الانقطاع  
فانقضت العدة وانقضت الرجعة واذا ظهرت منه لاقبل من العشرة لاي لا ينقطع العدة حتى تغسل  
او يمضي وقت صلوة او يتيم وتغسل مكتوبة او تطوعا فانه اذا انقطع فمادونهما يجتمع عدو الدم فتمضي  
بخروجها من الحيض فيكون ذلك جيباً لان مدة الاغتسال من الحيض اذا كانت اياماً اقل من عشرة  
فالاغتسال مؤكداً لانقطاع وكذا مضى وقت الصلوة اذا مضى وقتها صارت الصلوة ديناً في وقتها و  
من احكام الطاهرات لانها لا تصير ديناً الا على الطاهرة عن الحيض واذا لم تقدر على الماء بعد ما طهرت  
واياماً دون العشرة فيتميم وصلت فقد انقضت الرجعة لانها حكمنا بطا رتة بحيث يجوزنا صلواتها  
بالتيميم نسبت غسل عضو الزوج ونسبت مادونه اي دون عضو لاي لا يرجع وهذا استحسان والقياس  
في العدة الكامل ان لا يبقى الرجعة لانها غسلت الكثر البدن والقياس فيما دونه ان تبقى لان الحكم  
والحيض مما لا يخرج من جسد الاخرى وهو الفرق ان مادون العضو يشاء اليه الحيض في غسلته فلا يثبت بعد



وصول الماء اليه فقلنا بانها ينقطع الرجعة ولا يحل لها التزويج اخذنا بالاحتياط في الرجعة والتزويج بخلاف  
العضو الكامل اذ لا يشترج اليه الجفاف ولا يغفل عنه عادة فافترقنا طلاق حاملها منك او طهرها فراجعها فقولدت  
لاقل المدة فصاعدت الرجعة يعني المرأة حامل طلقها وانكر وطهرها ثم راجعها ثم ولدت لاقل مدة الحمل من  
وقت النكاح صحت رجعتها ولا عبرة بانكاره للوطي لان الشرع كذب يجعل الولد للفرش وهذه العبارة احسن  
من عبارة الوقاية والكثرة لانها خالية عن مساطحة ذكرها صدد الشرعية وطلاق من ولدت لاقل المدة فصاعدا  
قبلة اي قبل الطلاق منك او طهرها فله الرجعة يعني للمرأة ولدت لاقل المدة وانكر وطهرها جاز لان ميراجعها ولا  
عبرة لانكاره لما مر ان الشرع كذب ان خلا بها خلوده صحيح فانكره للوطي فلا اي لا يصح رجعتها لانه انكر الوطي  
ولم يكذب الشرع فيكون انكاره حجة عليه فان طلقها اي بعد ما خلا بها وانكر وطهرها ان طلقها فراجعها فقولدت  
لاقل من ستين صحت الرجعة فانما اذا ولدت لاقل منها من وقت الطلاق ثبتت نسب هذا الولد لانها لم تقهر  
بانقطاع العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج والطلاق لا بعده لانه لو  
لم يبق قبل نزول الملك بنفسه الطلاق فيكون الوطي بعد الطلاق حراما فيجب صيانة نفعل المسلم عنه فاذا جعل  
والطلاق قبل الطلاق يصح الرجعة قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ولدت ثم ولدت ولدت اخر بطنين فهو  
رجعة المراء بطنين ان يكون بين ولادتين ستة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون بطنين واحد او اثنتين  
الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية ولدت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطي  
حلالا اما اذا كانت الولادتان بطن واحد فلا يثبت الرجعة لان علوق الولد الثاني كان قبل الولادة  
الاولى وقال كلاما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة بطنون يقع طلاقات ثلث والولد الثاني والثالث  
رجعة فانما طلقت بالولد الاول وصارت معتدة وبالولد الثاني صار راجعا في الطلاق الاول  
اذ جعل العلوق بوطي حادث في العدة حلالا لمسلم على اتصال وطلقت ثانيا بالولد الثاني لان اليقين مؤثرة  
بكل او بالولد الثالث صار راجعا في الطلاق الثاني في حرم وطلقت ثانيا بالولد الثالث فتعتد بالحصول لانا حائل  
من ذوات الائمة حين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق لا يحرم الوطي لبقا اصل النكاح كما مر حتى لو وطئ الايمن  
العتق وقال الشافعي حرم حتى يغفر <sup>حرم</sup> <sup>مطلقا</sup> الرجعي تنزيها ليرغب الزوج في رجعتها ولا يساير بها

طلاق رجبیه الیه منطلقه - اولایه عذر

بما لم يحدده على رجعت القول كما لا يخرج من من يمتنع من الآية نزلت في العدة من الرجل سبابة  
فقد ساء ماذا اقامت النساء وخرج الطلاق رجعي بالاجماع <sup>بعض</sup> فيكون الزوج مباحة بلانث في العدة وبعدها لان  
حل الحلية باق لان زواله مطلق بالطلاق الثالثة فيقدم قبلها ومنع الغير في العدة لانتفاء النسب  
لان انتفاء في حق لا مطلقا بل في بانث لوجه وبانث من لوانه حتى يظهر غيره لقوله في ان طلاقا فلا  
تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد منه الطلقة الثالثة والثنتان في الامة كانت في المرة لان  
الرق منصف لحل الحلية على ما عرفت والنكاح في الآية حمل على العقد ولزوم الوطى ثبت بتحديث مشهور  
بجوده الزيادة على الكتاب وهو حديث العسيلة وقد حقق هذا البحث في كتب الاصول ووضحناه <sup>بعض</sup>  
وتوفيق في شرح المرقاة وحواش التلويح بما لا يزيد عليه ولو كان ذلك الغير من اهلها غير بالغ لانه في التحليل  
كالبالغ لان الشرط الابلح دون الانزال وهو موجود فيه بنكاح صحيح متعلق بقوله يطأ ويغيب عطف  
على طأ ما عدته اي عدة الزوج الثاني لا سيما عطف على غيره يعني ان وطئ السيد امته لا يكون تحليلا  
لتعتبر ملك النكاح للتحليل بالنقض وكمره نكاح الزوج الثاني بشرط التحليل وان حلت الاول بان قال  
تنزجك على اهلك اوقات المرأة ذلك او كليهما اماواضرك في قلبها فلا يكره عند عامة العلماء <sup>بعض</sup>  
الزوج الثاني مادون الثلث اي حكمه ايضا اي كما يهدم حكم الثلث يعني اذا طلق المرأة تطلقه او تطليقتين  
ومضت عدتها وتزوجت بزواج آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت ثلث تطليقا وهدم الزوج الثاني  
حكمه مادون الثلث من المرأة الخفيفة كما يهدم حكم الثلث من المرأة الغليظة عند ابى حنيفة وروى يوسف  
وعند زفر والنفق ارم لا يهدم مادون الثلث وهذا البحث ايضا ذكره مستوفى في الكتابين المذكورين  
مطلقة الثلث اخبرت بمض العدين عدة من الزوج الاول وعدة من الثاني والمدة تحتمل اي مضيهما  
ايسا في آخر العدة ان مضيهما ان كان بحيث فاقل ما مضى فيه عند شهران وعندهما تسعة وثلاثون  
يوما اي جاز للزوج الاول تصديقا ان ظن صدقا لانه لا من المعاملات لكون البضع مقوما عند  
الاصول او الديارات التحول الطل به وقول الواحد مقبول فيها <sup>بعض</sup> هو لغة الخلف مطلقا  
اشرع خلف على تركه قربا بما عدته وحكمه طلاقه بآية ان تباركوا الكفارة والوطى ارجح واقلها المرأة

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

4. 19

مجلس خوارزمی

۱۰ و کینیا



فصل في

اربعه اشهر واللامه شهران ولا تحدد لكثيرا فلا ايلاء الوصف على اقل من اقلين بان قال لا اقربك شهرين او ثلثة اشهر فلو قال والله لا اقربك ولا اقربك اربعة اشهر الاول مؤبد والثاني مؤقت او ان قريبتك فخلع او نحوه او فانت طالق او بعده حرقان قريبا في المدة حش واذ احدث في الطلاق باليه وجب الكفارة وفي غيره وجب الجلاء وسقط الايلاء والاى وان لم يقربها بانتهى بواحدة وسقط الطلق الموقت فانه اذا كان موقتا بربعة اشهر لم يقربها بانتهى بواحدة وسقط الطلق حتى لو تكلمها فلم يقربها بعد ذلك لا تبين لاي لا يسقط الطلق المؤبد ودفعت عليه بغيره فلو تكلمها ثانيا واثالثا وصفت المدة فان بطل في اى بلا قريبتان بانتهى باخرين يعني ان تكلمها ولم يقربها اربعة اشهر شيئين ثانيا ثم ان تكلمها ولم يقربها اربعة اشهر شيئين ثانيا فان تكلمها بعد زوج اخر لم تطلق اذ لم يبق الايلاء وان وطئ كغيره لا يبين ان كان الطلاق بغير طلاقها وان كان بلا يبقى لما عرفت ان تجزئته بثلث بطل تعليق قوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء لان جميع بينهما ظرفا لوصار كجمع بلفظ الجمع فتحقق المدة لا قوله بعد يوم والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد شهرين الاولين لانه لما فصل بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين بيوم لم يحكم مدة الايلاء وهى اربعة اشهر وكذا قوله والله لا اقربك سنة الا يوما لا يكون ايلاء لان المستثنى يوم منك فله ان يجعله اى يوم شاء فلا يترتب عليه يوم من ايام السنة الا ان يمكنه ان يجعله المستثنى وكذا اذا قال الا يوما اقربك فير لا يكون مؤبدا لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فلا يتصور ان يكون ممنوعا ابدا ولو قريبا يوما والباقي اربعة اشهر او اكثر صار مؤبدا لسقوط الاستثناء لان اليوم المستثنى لما مضى لا يمكنه قريبا يوما الا بكفارة وكذا قوله بالبصرة والله لا ادخل كوفة وامرأة بها لا يكون ايلاء لان مكان قريبتها بلا لزوم شي بان يخرجها من الكوفة المطلقة الرجعية كالزوجية فيه اى في حق الايلاء لبقاء الرجعية بينهما كما هو لا المباشرة ولا اجنبية تكلمها بعد اى بعد الايلاء فانه لا يتصور رجوعها لان حلتها من كون من نسائها بانتهى من مستمدا فلم ينعقد رجوعها لطلاق حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون مؤبدا وتحقيقه ان الايلاء بمنزلة تعليق الطلاق بمعنى انهما انهما في الملك او مضافا الى الملك كما سبق بان قال ان تزوجها فوالله لا اقربك ولم

ولم يوجد ولو طلقا كقرينين لم ينعقد لانه منفعة في حق وجوب الكفارة عند الطلاق بغير ايلاء لمرض باحدهما او صغيرا او رجعا او لمسا في اربعة اشهر بينهما فغيره قوله فبنت اليك فلا تطلق بعده ان مضت مدته وهو عاجز وان قدر على الجاه في المدة فغيره قوله لا اقربك باللسان حلف عن الفم بالجماع فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالميت اذا راس الماء قوله لا امرأته انت على حرام ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا فان هذا اللفظ فكل مكان بين الي التحريم فان قال اردت به التحريم او لم ارد شيئا كان بمنى او يصير به مؤبدا لان التحريم الحلال يحسن وظاهر ان نواه لان في الظاهر حرمة فاذا نواه صح لانه محتمل وعندك لا يكون ظاهرا لعدم ركنه وهو شبه المحللة بالحرمة وهو ان نوى الكذب لانه وصف المحللة بالحرمة فكان كذا حقيقة فاذا نواه صدق وتطبيقه بانه ان نوى الطلاق وثبت ان نواه وقد مر في الكناية بالفتوى على انه طلاق وان لم ينفذ وجعل نواه ينفذ فانه لا يحلف بالآل الرجال ومن هذا قالوا لو نوى غيره لا يصدر قضاء ولو كانت له اربع نسوة والمسئلة بحالها يقع على كل واحدة منهن مطلقه بانه وقيل تطلق واحدة منهن والى البيان وهو الاظهر والاشبه ذكره الزيلعي كذا كل حل على حرام وهو جبر بدست راست برؤى حرام اى الفتوى على انه طلاق وان لم ينوه ولو قال بدست جبر كبريم لا يكون طلاق لعدم العلم ولو قال بهرجه بدست كبريم كان طلاقا كذا في النهاية **باب الطلاق** الطلع بضم طاء وخاء الطلع بضم طاء وخاء لغة الازالة مطلقا وبضم طاء في الازالة المخصوصة فهو فصل من نكاح بمال بلفظ الطلع غالبا انما قاله لانه قد يكون بلفظ البيع والشراء ونحوهما كما سبأى ولا بأس به عند الحاجة لقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما افترت به بما يصلح للمعسر لان ما يكون عوضا للمشتق لولا ان يكون عوضا لغير المشتق لكن لا يجب ان يكون ما يصلح لبدل الطلع صرا في النكاح كما دون العشرة ويقع في الجاه فيقول كسائر العقود وهو في جانب الزوج يمين لان تعليق الطلاق بشرط قبولها المال حتى لم يهرج جهه قبل قبولها كما لا يهرج الرجوع في اليمين ولم يطل بقبولها عن المجلس قبل قبولها كما لا يطل اليمين به بل يهرج ان قبلت بعد المجلس ولم يتوقف على حضورها فيه اى في المجلس كالميت فبغيره عليه بل يتوقف على قوله

فصل في

فصل في



عليها فاذن بانها قد اقبلت في المجلس وجاز تعليقها بشرط اذ وقت كما جاز في الميكن لان الميكن  
بشرط الخيار له ان لا يجوز في الميكن وجوب جازية في المرأة مطلقا على قوله في جانبها بعض  
مخاوضه لانها تقول لا انفسها حتى انفس الحكم اي جاز رجوعها قبل قبوله وبطل  
بقيادها عن مجلس علمها ولم يجر تعليقها بشرط اذ وقت وجاز شرط الخيار لها كما هي احكام المعاول  
وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى بمينا  
وهي تعليق العتاق بشرط قبول العبد فيترتب احكام المعاول في جانب العبد لا المولى الخ فيكون  
بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباينة بان يقول الزوج خالفني على الف درهم او بعت نفسك لفلان  
على الف درهم او تقول المرأة اشتريت نفسي لفلان مثل ذلك باللفظ او يقول الزوج طلقني على الف درهم او بعت  
او قال ففعلت المرأة وقد يكون بالعقار كقولها قال رجل لامرأته خذيني من ارضي ففعلت  
خريدم فقال الزوج فخرتم باني اي بيع واحدة بانية ذكره قاضي خان في الواقع به اي بالبيع والطلاق  
على مال وهو ان يقول الزوج طلقني او انت طالق على كذا من المال او تقول المرأة طلقني على كذا او تقول  
الزوج طلقني عليه والفرق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل  
الخلع اذا بطل بقي الطلاق باينها وبوض الطلاق اذا بطل يقع رجوعا كذا في الخلع ويسمي في  
المتن طلاق باين لانها لا تسلم المال الا تسلم لها نفسها وذلك باينسونه وهو اي خلع من الكنايات  
لاحتياط الطلاق وغيره فيعتبر فيه ما يعتبر فيه من قرائن شذج جانب الطلاق وان قال لم اتوبه الطلاق  
فان ذكره لالم يصدر في نفيه في شيء من التصور الرابع على كل حال الطلاق ويكون ذكر البذل مقنيا  
عن النية والا اي وان لم يذكر كبر لا صدق في الخلع والمباينة اي في ما وقع الخلع بالفظ او المباينة  
لانها كناية عن فلا بد من النية او ما يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد استفي لا يصدر في لفظ  
البيع والطلاق كونهما صريحتين كذا في الكافي واعتبر عليه بان لفظ البيع صريح في الطلاق  
وهو ظاهر اقوال المراد بكونه صريحا فيه لانها عليه قطعاً بحيث لا يختلف عن اصلا وذلك لان البيع  
يوجب المال للميكن فيلزمه قطعاً ازال ملكه المستهول كذا وقع الطلاق بافظ العتاق لا العتاق بالفظ الطلاق

فقد  
بكره

ق كذا فليست على فانه قد قبض وبالقول جعليه وكذا اخذه ان اخذ البذل ان تسلم الي الزوج  
بقوله كذا وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وان تسلم احد من قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ولا  
اخذت بالاستبدال فلا يبريد في وحشة ما باخر المال وكذا اخذ الفضل اي الزيادة على ما وقع اليها من  
من المهر ان تسلمت وفي رواية الجامع الصحيح لا يكره لاطلاق قوله كذا فلا جناح عليه ما فيها افدت به  
المرأة اي كره الزوج المرأة عقليا على الخلع طلق المرأة لان طلاق المرأة واقع بلا مال اي بالزواج  
حال ان لم يكن لها عليه مال بل التزمت ان تعطينه مالا يستحق او بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال  
كالمهر وخلافه لمساكني ان الرضا شرط في لزوم المال وسقوطه والا كراهه لعدم الرضا بمالك في رواية  
يعني خالفتم مع زوجها على مال فقبل ان تدفع له ملك المال او حتى يعطيه قيمته ان كان قيمتها او مثله  
ان كان مثليا ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل النسيء بل يجب الضمان عليه تحقيقا للمعاوضة خلع او طلاق  
يجوز ان خير به او ميتة ونحوها مما ليس في الخلع باين في الخلع رخص في غيره في كذا اي بغيره لان  
الايقاع معتق بالقبول وقد وجد فيقع في الخلع البين وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد  
نقلناه من المحيط ولا يجب عليه شي لانها لم تسلم مالا مستقوما فلم تصرها له الرجوع باللفظ والمباينة  
ولا ايجاز غير لعدم الالتزام كما لعنه على ما في يدي ولا شيء في يدي اي كما يقع الطلاق مجازا او قال  
خالع على ما في يدي وابيض يديا شي فانها لم تسلم مالا مستقوما فلم تصرها له الرجوع باللفظ والمباينة  
بهذا اليد الحسن وان زادت على قوله خالعه على ما في يدي قوله ما من مال او درهم ولم يكن يديا  
شي ردت عليه في الاولى مهر الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلثه درهم وان كان في يديا  
درهمان قوله ما تمام ثلثه درهم وان كان اكثر من ثلثه درهم ومن كانت خلة ذلك كذا في الزمانية  
اقرار ما اخذته في الاولى فلا تملك ما ستمت مالا لم يكن الزوج راضيا به وقال ملكه الا بعوض والا جرم  
لا يجاب المستحق وقيمة كونه مجهولا ولا لا يجاب قيمة البضع وهو مهر المثل لانه غير متقوم حال الخروج  
فتعقبت ايجاب ما قام به البضع على الزوج دفعا للفرقة واما دفع ثلثه درهم في الثانية فلا تملكها  
سنت بلفظ الخلع واقل ثلثه فوجب عليها التسقين بها فصار كماله او اقرا او صدى برهم خالعت على











الاشهر الثلاثة من شهر رمضان  
الاول والثاني والثالث من شهر رمضان

ولو قدر المكفر بالصوم على الاعتناء في آخر اليوم الاخير في قبيل غروب الشمس من اليوم الاخير  
من الشهر الثاني لزمه ان لا يعتنق ولم يجه تكفيره بالصوم وكان صومه تطوعا ولا افضل ان  
يتم صوم اليوم الاخير وان افطر فلا قضاء عليه ذكره الزيلعي وان جاز ان المكفر يترك الاعتناء  
اطعم عنه ان من الظاهر ان الظاهر اننا يهتدون مسكين بغيره ان يطعم منه من ظهارة  
ففضل اجراءه اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام مجوز فيه التملك والاباحة وما شرع  
بلفظ الايتاء والاداء يشترط فيه التملك فذكر صورة التملك بقوله اطعم عنه هو اننا يهتدون مسكين  
قدر الفطرة او قيمة وعند ذلك فليجوز دفع القيمة من غير المنصوصة الاشياء المنصوصة كالتمر  
ودقيقه وسويق والزبيب والتمر والشعير وغير ذلك كالارز والعدس والذرة ونحوها فان ربع صاع  
من التمر اذا تساوى نصف صاع تمر او صاع شعيرة قيمة ثم جرد دفعه بخلاف الارز مثلا فان ربع  
صاع منه اذا تساوى نصف صاع تمر او صاع شعيرة قيمة جاز دفعه وهو مبني على اصل مقدر في شروح  
الجامع الكبير ان المنصوص لا ينوب اخاه او اطعم واحدا شرع في اعطى الطعام كله مسكين  
واحدا مسكين يوما جاز عندنا لان المقصود سد حاجة المسكين ووجوبه وذا في تحدد الايام فكان  
هو في اليوم الثاني مسكين آخر لتحديد سبب التحقق لان في يوم قدر الشهرين الا من يومه سواء كان  
بدفعة او دفعات لان الواحد يستوفي في يوم واحد مسكين فلم يوجد العدد المفروض حقيقة  
وحكمنا بعدم تجديد الحاجة وذكر صورة الاباحة بقوله واذا اشبعهم الى ستين مسكينا وان قل ما  
اكلوا باعقار وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد نصف النهار فحين  
اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين او عشاءتين الى اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين  
قال في الاسلام طعام الاباحة ان كل مسكين غدا وعشاء والغدا ان يجزيه العشاء ان  
كذلك والعشاء ان يحوز ذلك او فقها اعد لها الغدا والعشاء والعشاء في الشيع لا بالمقدار المتغير  
في التملك المقدار لا الشيع والتجوز قد يصلح للاستيفاء فاقسم مقام الغداء وانما اعتبر الاكلان لانهما  
فاطعام ستين مسكينا والواجب منه الوسط وهو اكلان لان الاكثر في العادة ثلث مرات الاقل مرة

مستحب

والعولس  
والذرة

مرة كذا في غايته البيان في تحريم فقط او غير شعيرة بالادام فانه لا يستوفي منه حاجة الاباء ادم  
بخلاف خبر التبر او اعطى عطف على اشبعهم كل ربع صاع تمر او نصف صاع شعيرة او تمر او من تمر او شعيرة  
تمر او شعيرة جزاء لقوله اذا اشبعهم وما عطف عليه فان ربع صاع تمر او نصف صاع شعيرة او تمر يبلغ  
بالكيل نصف صاع بر او صاع شعيرة او تمر وكذا من تمر او شعيرة او تمر يبلغ بالوزن نصف صاع  
تمر او صاع شعيرة او تمر ولما كان هذه الاشياء متحدة الجنس لان الكل من حيث الاطعام جنس واحد جاز  
تكميل احد بها بالآخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعتناء نصف رقيقة وصيام شهر لتعذر تكميل  
احد بها بالآخر لاختلافهما معنى فان العتق شرع لتخليص الرقبة والصوم لتحجيج النفس بخلاف الطعام  
نصف صاع تمر قيمة نصف صاع تمر لما عرفت من عدم جواز ادائها به من الاعداد المنصوصة فقيمة اقل قدر  
بما قدره الشرع وان كان اكثر من الآخر او مثله قيمة اطعمهم الى ستين مسكينا فكل اشبعهم صاع تمر من ظهارة لم يصح الا  
من احد هما ومن افطاره ظهارة صح عندنا لان القيمة تعمل عند اختلاف الجنس كما لا خلاف في الظاهر لا عند  
اتحادهما فاذا اختلفت القيمة والصاع يصح لكفارة واحدة لان نصف الصاع من اوقى المقادير فالمقدار  
وهو الصاع كفارة واحدة فلا يصح جعلها للظهارين بل للظهار واحد بخلاف اذا فرق في الدفع لانه  
في الدفعة الثانية في حكم مسكين آخر كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا او اعتناء  
عشرين من ظهارة فان صحح وان لم يصح واحد الواحد لان الجنس في الظهارين متحد فلا يوجب تعيين  
ولا في للظهارين في اعتناء عشرين اشهر او صوم شهرين ان يعين لاي منها شاء وان اعتنى عشرين من  
ظهارة لم يجز واجبة لان نية التعيين في الجنس المتحد لغو في المختلف مقيد فاذا الغت بقى مطلق النية  
فله ان يعين ايها شاء كما لو اطلق في الابدان لم يجز لانه لو نوى قضاء يومين من رمضان لم يجز  
عن يوم واحد ولو نوى من القضاء او الشراء او من القضاء والكفارة لا يجزى به عن واحد منها عند  
ظاهر كقوله بالصوم فقط اي صوم شهرين او لا ملك لم يملك من اهل التكفير بالمال قال النجاشي كقوله  
بصوم شهر اعتبارا بالعقوبة لانه شرع في جركا طهرو ولا سيادة عنه بالمال بان اعين عنه او  
اطعم لم يجزه لانه ليس من اهل الملك فلا يصح مالكا تملكه باب الفقهاء هو لغة من المعن



في قوله لا يزوج لانه المدعى في طلبه

وهو الطرد والابعاد سمي به لما في احدى منة من لعن الرجل نفسه ومن قبول المرأة لنفسه  
عليها المستلزم للعن وشراعتها وانما كذا بالاثبات مقرونة بالعن فبما يقع مقام القذف  
في حقها مع انها اذا اتلنا سقط عنه حد القذف في حقها مع انها اذا اتلنا سقط عنها  
حد الزنا والدليل على انه قائم مقام حد القذف في حقها ان هلال بن ابي اسير جاء برسول الله  
وقال عشت من امراتي سنتين فلما رجعت وجدت على بطن امراتي الشترينك يترني بها فقال  
له رسول الله آيت باربعة شهود والا تجلده على ظهره فقال هلال رايت بعين يارسل الله  
واحد هذه المقالة ثم قال واذا لا رجوع من الله تعالى فاجل علي فافترس الله تعالى هذه الآية  
فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف في جانب المزوج حيث لم يجز له ان يعذبه ثم  
الدليل على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة ان هلالا لما رماها بالشترينك بين السماء والارض  
قال وجدت على بطن امراتي الشترينك يترني بها قال رسول الله ان جاءتك امرأة على غير ما  
له هلال وان جاءت به اسود وجعلت في ثيابها فمروا بالشترينك فجات به على النعت المكروه فقال لم لولا  
الايمان سبقت لكان لي ولها شأن وهذا اشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب  
المرأة كذا في المبسوط وحكمه حرمه الوطى والاستمتاع بعد التلاعن لم يحصل البسوسة التامة وشروط  
قيام الزوجية حتى اذا اطلقا باينا او ثلثا سقط ولم يجب الطرد في بيان في آخر الباب ان شاء الله  
وكون النكاح صحيح فممن قذف بالزنا زوجته العفيفة اي بغيره عن الزنا غير شبهة به كمن يكون  
معها ولد لا يكون له اب معروف وصلى الى الزوجان لاداء الشهادة على المسلم حتى لا يجري اللعان  
بين الكافرين والابن كافر ومسلم وان صلح شاعرا على مثل كيسان او نفى عطف على قذف ولدا  
احترار عن نفى الطل ككيسان وطالبت به ان يوجب القذف وهو الحد فانه حرمها فلا بد من طلبها  
حقها ولانه من شرط اللعان وان لم تكن عفيفة ليس لها المطالبة لغوات شرطه وهو العفة لا  
خير لقوله فمن قذف فان الى اي الزوج عن اللعان خسر من يلعن او يكذب نفسه حد لان  
خلف عن الحد فاذ لم يأت بالخلف وجب عليه الاصل فان لا من الزوج لا عنت المرأة بالنقض كمن جرد

الله

يبدأ بالزوج لانه المدعى في طلبه لانه اول الاس وان لم تلعن من جسد من نكاح او تصدق قال الزبيدي  
وفي بعض نسخ القذف او تصدق فممن قذف هو غلط لان الحد لا يجب الا بالقرار مرة فكيف يجب التصديق  
مرة وهو لا يجب التصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصدا فلا يعتبر في حق وجوب الحد  
ويعتبر في ذرته فيندفع به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدق في نفى الولد فلا حد ولا لعان وهو الذي  
لان النسب انما يقطع حكما باللعان ولم يوجد وهو حق الولد فلا يصح ان في ابطاله وبطلان حد  
قول صدر الشريعة في نفى نسب ولد ما منه فان لم يصح الزوج للشهادة بان كان كافرا او عبدا او حرة او  
حد لو من امه لان اللعان تعذر بعض من جهة فيضار الى الموجب الاصل وهو الثابت بقول الله  
والذين يرمون المحصنات الآية ولا يثبتون ان يكون الزوج كافرا او عبدا سلية الا اذا كان كافرا في كل  
ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه وان صلح لها اي الزوج للشهادة بان كانت امه او  
كافرة او حرة في قذف او حبسية او مجنونة او لا حد فاذ قذفها بان كانت رائية فلا حد عليها اذ قذفها  
اجتنابا ولا لعان لانه خلف عنه وصورته اي صورة اللعان ما نطق به النص يعني القرآن وحاصل ان قوله  
الزوج اول اربع مرات اشهد بالله الى صادق فيما رمي بها به من الزنا وفي الخامسة تصحبه لعنة الله  
عليه ان كاذبا فيما رماها به من الزنا مشيها اليها في كل مرة ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله ان كاذبا فيما  
رماها به من الزنا وفي الخامسة غضبت عليا ان كان صادقا فيما رماها به من الزنا فانهم يستعلن  
اللعان في كلامهم كثيرا ورد به حديث انكسرت اللعن وتكفرت العشير وسقطت حرمه اللعن في محنت  
فعباس بن خشر اللعن بخلاف الغضب فان التلعن فرق القاض بينهما ولا تبين قبله حتى لو مات احد  
قبله ورثه الآخر ولو زالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف انسانا في حد او حذر ذلك  
لم يفرق بينهما ونفى نسب ليدان قذفها به والحقة باقية وبانت بطلقة وشرطه ان يكون العلون حال  
جريان اللعان بينهما حتى لو علقتم امه او كافرة ثم اطلقوا او كلفت لا ينفي ولا يلعن لان النسب  
كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يعتبر بعده فان كذب نفسه لا قراره بوجوب الحد عليه فله ان يعذ  
ما حة جاز له ان يزوجها ومع قوله عم المتلاعنان لا يجتمعان اذ لا يجتمعان مادامتا متلاعنان

ولا يتغير



كما يقال المصلى لا يتكلم اي مادام مصليا كذا ان قد فزع غيره بعد ابي بعد التلاوة من فزع او زنت  
 فان فزع القذف لم يبعث اهل اللعان وكذا المرأة بعد الزنا لم يبق اهلها فجار ان يترجها وانما  
 لم يقل او زنت ففدت كما وقع في السداية وغيره لان فزعها لا يسقط احصائها فلا حاجة الى ذكر  
 الحذف بخلاف القذف اذ لا يسقط به الاحصاء حتى يحد روى عن الفقيه الحكمي انه كان يقول ان زنت  
 تشدد بالنون اي نسبت غير ما الى الزنا وهو القذف فعلى هذا يكون ذكر القذف في كتابي لا يبق  
 الا لشكال لا لبيان بعذر الاخرس لانه قائم مقام حد القذف وقذفه لا يعزى من شهيرة والحدود  
 لا يثبت بها الا بغير الجمل لان قيامه عند المثل غير معلوم لاحتمال كونه انتقاما وان ولدت بدلا للمدة  
 وقال لا يجب بنفيه اذا جازت بدلا لاقامه فلا غنا بنزيت وهذا الجمل من لوجود القذف منه صرحا بقوله  
 لا ينفى الجمل عن القذف من القذف لان تعلقها كان بسبب قوله زنت  
 لا ينفى الجمل عن الولد عند التهنئة ومدتها سبعة ايام من حيث العادة كذا في النهاية او شراد  
 الية الولادة صح وبعده لا لان قبوله التهنئة او سكوتها عند التهنئة او شراد الية الولادة او سكوتها  
 عن النفي عند مضي ذلك الوقت اقرار منه ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه لم يحل له السكوت عن نفيه  
 بعد الولادة فلا يصح نفيه بعد ذلك لو وجد الاقرار صريحا ولا عن غيرها اي فيما اذا صح نفيه فيها اذ لم  
 يصح لوجود القذف بنفي الولد في اول التوأمين وبما للذان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر فبان ذلك  
 حد لانه الكذب نفي مدعى الثاني وان عكس بان اقرار بالاول ونفي الثاني لا ينافي فاذن بنفي الثاني  
 ولم يرجع عنه والاقرار بالعقبة سابق على القذف فصا وكذا اقرار بعقبة ما تم قذفها بالزنا وهو نسبهما اي  
 نسب الولدين فيهما اي المستلزم لانها خلقا من ماء واحد فيشوب نسب احدهما يلزم شوب  
 نسب الآخر اجتمع شرط اللعان فيهما اي الزوجين ثم طلقا بائنا او نكحا سقطت اللعان ويجب  
 الحد لما عرفت ان شرطه قيام الزوجية فاذا انقضت انتفى كذا لو تزوجها بعد ذلك لان الساقط  
 لا يعود ولو طلقا رجعا لا يسقط لما عرفت من بقاء اصل الزوجية  
 والخصم هو اي العتق من لا يقدر على الطاع مطلقا او يوصل الى نكاحه لا بكار او لا يوصل الى المرأة واحدة

واحدة بعينها من غير ان اجسج العتقة وهي خطيرة الابل وجدت زوجها بمسوبا هو مقطوع  
 الذكركم والخصمتين فرق بينهما في الحال ان طلبت التفرقة لانه حقها ولا فائدة في التاجيل بخلاف  
 العتق كالمسألي وفيه اشعار بان له لوجبه بعد ما وصل اليها لاجبارها كما اذا صار عتقا بعده ولا فرق  
 في هذا بين ان يكون الزوج مريضا او صغيرا كما ذكر بخلاف العتق حيث ينظر بلونه او بزره لان  
 السؤال كما اذا كانت المدة صغيرة وهو مجبوب او عتق حيث ينظر بلوغه لان حاله ان ترضع او  
 وجدت زوجها عتقا او خصيا هو مقطوع الخصتين فقط فان اقرى بعد ما وجدته عتقا او خصيا  
 ان اقر انه لم يصل اليها اجل اي الزوج بين اقرار القاضي بكونه كذا كانت او بئنا سنة قمرية في الحج  
 اثنا عشر شهرا او مدتها ثلثمائة واربعه ومئتين يوما وثلاثين يوما وفي رواية الحسن  
 عن ابي حنيفة انه يوجب سنة شمسية وهي مدة وصول الشمس الى القطب التي فارقها من ذلك الموضع وذلك  
 في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان المرض يزول غالبا فيه لانه يكون الغلبة البرودة  
 او الحرارة او البسوس او الرطوبة وفصول السنة مشتملة عليها فالربيع حار رطب والصيف حار يابس  
 والخريف بارد يابس والشتاء بارد رطب واذا انقضت السنة ولم ينزل المرض ظهر انه خلق سوى مدة  
 مرضه ومرضه بخلاف رمضان واما ما خصها فانها داخلية في السنة ان لم تكن رتقا فبغيره  
 اجل فانها اذا كانت رتقا لم ينفى التاجيل كما اذا كان الزوج مجبوبا فان وطئ فيها ونكحها  
 اي وان لم يطأ بانكح بالتقريب اي تقرب القاض بينهما وكان تقريبا طلاقا بائنا لان المقصود وهو دفع الظلم  
 عنها لا يحصل بالتقريب ان طلبت لما مر لانه حقها ولها كل المهر ان خلاها بالان اختلفا العتق والخصم  
 ويجب العدة للاحتياط وان اختلفا عطف على قوله فان اقر اي اختلف الزوجان فادعت المرأة  
 عدم الوصول وانكر الزوج وكانت ثيبا او كبرا فنظرت النسب فقبلت ثيب خلت اي خلت اي الزوج  
 لان الثيبات يثبت بعولهن وليس من ضرورة ثبوت الثيبات الوصول اليها لاحتمال زوالها  
 بشي آخر فختلف بخلاف البكار فان ثبوتها ينفى الوصول اليها ضرورة فخير بعولهن فان خلف  
 الزوج بطل حقها فتكون امراته كما لو اختارته عند العقد او بعده فانها اذا اختارت زوجها

بئنا سنة قمرية



بطل حقا في طلب التفريق لان الخيرة بين الشريكين لا يكون الا احدهما وان كل الزوج او  
 قلن انهما يكرهان ايجل الزوج سنة فان اختلفا اي بعد التأجيل سنة ان ادعت المرأة عدم الوصول  
 وانكر الزوج فالحكم كالأول اي ان صدقها خیرت وان انكر نظر البراءة ان كان قلن بغير خیرت  
 وان قلن ثبت فالقول لا يمينه فان خلف فيه امرائه كذا خیرت هو ناحيته ايجل الزوج سنة لان  
 المقصود بالتأجيل سنة حصول العلم بالبعث للزوج المرأة وقد حصل العلم بها من غير خیرت ثم اذا قامت  
 ادانها انما ان القاضى قبل ان تختار شيئا بطل خياره لان هذا بمنزلة تخيير الزوج فلا يتوقف  
 على ما ورد المجلد بل بطل بالقيام واذا اختارت الفرقة امر القاضى التزوج بطلاقها بغيره فان  
 ابي فرق القاضى بينهما وقيل يقع الفرقة بينهما باختيارها لنفسها ولا يحتاج الى انقضائها العتق  
 ولو فرق بينهما فتردها ثانيا لم يكن لها خيار بحاله وان تزوج امرأة اخرى وهي حالية بحاله  
 ذكر في الاصل ان لا خيار لها بالطلاق بالعتق كذا اختلف ان لها خيار لان الزوجين وطى المرأة لا  
 يدل على العجز عن غيرها والقوى على الاول ولا يخير احد منهما بغير الاخر خلافا لما في العيون  
 وهي الجنون والجنون والبرص والقرن وهو ما يمنع من كون الذكيرة الفرج وهو ما يوجب عتقه او طرده  
 لم يقبض او عظم والرق وهو السلام وعندنا ان كان بالزوج جنون او جنون او برص فالمرأة باطالة  
 وان كان بالمرأة لا اذ يمكن للزوج دفع الفرقة بنفسه بالطلاق فظهر زوج الامامة من حيثها للمولى  
 لان الطلاق كما في العزل **باب العدة** هي لغة الاجزاء يقال عدت الشئ ان حصيته  
 وشراير بعض اي انتظاره توقفت يلزم المرأة مدة معلومة شيئا ببيانها بزوجها او متعلق بغيره  
 ملك نكاح من كونه صفة ملك بالموت او الذوق او الحكم اراد به الطلاق الصحيح او زواله من غير  
 احد من فرأى ان امره موطوءة غير مستعدة اذ لا علة لها بخلاف اتم ولد مات مولا ما او اعتقها كما  
 سيأتي ولا بد من هذا العتق والقوم لم يذكره وهو على عطف على بطلان شبهة النكاح لبيان  
 بيانه فلا علة بالطلاق قبل الدخول لعدم تأكد ملك النكاح وحين حكمها بمنع جواز تزوج  
 غيره اي غير زوجها ومنع جواز نكاح اجنبها وارجع سواء لما من بقاء اصل النكاح وصحة  
 العدة

لنفسها  
 لعلمها

باعتداله عند نكاحه

وصحة الطلاق فيها بالرفع عطف على منع جواز ووجه ما مر ايضا ان العدة في حق حرة تحيض صفة حرة  
 للطلاق والفسخ كما نفي بخلاف البلوغ وعدم الكفاية وملك احد الزوجين للاخر وتقبيلها الزوج  
 بشهوة وارتداد احدهما ثلاث حيض كبر ايل حتى اذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك الحيضة ببعض  
 الحيضة الرابعة كذا لم يجر اجتهادها كما تقر في كتب المصنوع وانما وجبت بالتدريج والطلاق  
 يتنص بانفس من ثلثة قرو والفسخ في المحض الطلاق لان العدة وجبت للتعرف من بركة الرحم في  
 الفرقة الطارئة على النكاح وهذا تحقق فيها كذا اتم ولد مات مولا ما او اعتقها فان عدتها ايضا  
 اذا كانتا ممن تحيض ثلث حيض كبر ايل وكذا موطوءة بشبهة كما اذا زفت الرعية امرأته وهو لا يجر  
 فوطئها او نكاح فاسد كذا النكاح الموقت في الموت والفرقة متعلق بالموطوءة بشبهة والنكاح الفاسد  
 فان العدة فيها ايضا ثلث حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما فرقة وفيمن عطف على في حرة  
 اي العدة في حق حرة لم تحض بعجز او كبر او بلغت سن ولم تحض ثلثة اشهر لقولها وكذا الذي ذكرنا  
 من الحيض الاية ان وطئت لما مر ان لا علة بالطلاق قبل الدخول والموت عطف على قول الطلاق  
 والفسخ اربعة اشهر وعشر ايام مطلقا اي سواء وطئت او لا لقولها وكذا الذين يتوفون منكم ويزيد  
 ازواج الاية وفي حق امه تحيض عطف على قول في حرة تحيض يعني ان عدة امه تحيض للطلاق والفسخ  
 حيضتان لقوله لم طلاق الامه تطليقتان وعدتها حيضتان ولان الفرق منصف والحيضة  
 لا تجزئ فكلت فصارت حيضتين وفي حق امه لم تحض او مات عنها زوجها نصف ما طهره اي عدتها  
 للطلاق والفسخ شهر ونصف شهر والموت شهران وخمسة ايام لما عرفت ان الفرق منصف وفي حق  
 الحامل طهر او الامه وان طهرت مات عنها حبس اي وان كان زوجها الميت حبسا وضع حملها بالطلاق  
 قوله وكذا اولات الاقال اجلهن ان يضعن حملهن وفيمن جبلت بعد موت الصبي عدة الموت  
 لانها لم تكن حاملة وقت موت الصبي فعدت عدة الموت ولا نسب فيها اي فيما جبلت قبل  
 موت الصبي وبعده لان الصبي لا ياله فلا يتصور منه العلوق والنكاح يقوم مقامه في موضع التقص  
 وفي حق امرأة الغار للباين ابعد الاجل من عدة الطلاق وعدة الوفاة فان انقضت عدة الطلاق

بعض موت اولاد او مكره ورثته عدة

او البقية لا يتصور منه العلوق

بعض عدة كذا بعد در



وهي ثلاث حيض مثلاً ولم تنقضي عدة الموت فلا بد ان تنقضي عدة الموت وان  
 انقضت عدة الموت دون عدة الطلاق تنقضي عدة الطلاق وللرجوع ما للموت لانها لما ادرجت  
 جعل النكاح قائماً الى الوفاة اذا الارث لها لا ينفذ في حق العدة بل اولى لانها تجزى مع الشك  
 دون الارث فصارت المطلقة رجعيًا وفي حق العدة في حق امية اعطيت في عدة رجعي كعدة  
 لان النكاح باق في الرجوع فوجب انتقال عدتها الى عدة اوطار العدة في حق امية اعطيت في عدة  
 باين او موت كامية اي كعدة امية لان الطلاق في الملوك الناقص لا يوجب عدة اوطار فلا ينقل  
 عدتها الى امية رأت الدم بعد عدة الا شهرين ناقص بالحيض يعني ان المرأة اذا كانت آيسة فليزوت  
 بالشهور ثم رأت الدم على عادتها المأخوذة انقضت ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحيض  
 لان عدتها لا يطل الا بايس هو الصحيح فظهر ان لم يكن حلقاً لان شرط الحلقية يتحقق بالايس وذلك بالسراية  
 الجع الى الميت كالتعدي في حق النكاح العالي فحكم من هذا التعدي ان ما وقع في عبارة صدر الشريفة من قوله  
 فنقل انقضت لها كما كان سهو من النكاح والصواب بعد انقضائها بها كما تستأنف بالشهور من حيضت  
 حيضة ثم استأنف من حيضت حيضة او حيضتين ثم استأنف اي انقطع دمها وهي في سن  
 الايايس تعتد بالشهور اربعة ايام بين البذل والمبذل كذا في الهمدية فان العدة بالشهور بدل من  
 العدة بالحيض فلو جعل الحيض التي رأت قبل الايايس مشتملة على الوقت ليكون محسوباً من العدة حيث  
 انه وقت لزوم جمع المنوع والجب من صدر الشريفة ان عبارة الهمدية بعد ما وقعت كما نقلنا كيف  
 قال اقول الاستيناف من كل لانه لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق فالحيضة التي رأت قبل  
 الايايس مشتملة على الوقت فوجب ان يكون محسوباً من العدة من حيث انه وقت معتدة طلاق وطلعت شهرته  
 وقد تبيينها وهو مبتدأ خبره قوله عليها عدة اخرى لجدد السبب وتداخلنا الى العدتين فما تراه اي اذا دخلت  
 يكون ما تراه من الحيض بعد الوطى بشهرتها من العدة اي العدة الاولى ولم تكمل الثانية  
 انقضت بعد الثانية فعليها اتمامها اذا وصبت على المرأة عدتان فاما ان يكونا من رجلين او رجل  
 واحد فان الثاني كما اذا طلقها ثلثا وقال طلقها ثلثا بالفاظ الكناية فطلاق في العدة

عدة الطلاق

تحيض

في العدة فلا شك ان العدة تنقضي وان كان الاول وكانها من جنسين كما لم تنقضي عنهما زوجها  
 اذا وطئت. شبهة كالحسين اي او من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفيما  
 بينهما تداخلت عدتها ويكون ما تراه المرأة من الحيض مختسباً منها جميعاً اذا انقضت العدة  
 الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام العدة الثانية وصورتها ان الوطى الثاني ان كان بعد ما رأت  
 حيضه يجب عليها بعد الوطى الثاني ثلاث حيض ايضا فالحيضة الاولى من العدة الاولى وحيضتها بعد  
 من العدتين فيتم العدة الثانية وان كان قبل ما رأت حيضه فلا شيء عليها الا ثلاث حيض وهي تعوي  
 عن شت حيض ومعدة وفات وطلعت بها اي بشهرتها تعتد بالشهور ومختسب ما تراه من الحيض فيها  
 اي في الشهر قال في البسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فعليها بقية عدة  
 من الاول تمام اربعة اشهر وعشر عليها ثلاث حيض للآخر ومختسب ما حاضت بعد التعدي من  
 عدة الوفاة ايضا تحقيقاً للتدخل بعدد الايام وهذا الشق من العدة غير مذكور في الوقاية ولكن  
 وعدة الطلاق والموت تنقضي وان جلست المرأة بها الى ان يطلق او الموت حتى ان الزوج اذا كان  
 غائبا عنها وبلغها الخبر بطلاقها اي بعد ما رأت ثلاث حيض او مائة بعد مائة اربعة اشهر وعشر كانت  
 عدتها منقضية وابتدأ اي ابتداء عدتها عليها اي تعقيب الطلاق والموت لا تعقب علمها لان  
 الله تعالى اوجبها على المطلقة والمستوفى عنها زوجها وما تنقضيان بهما عقبة ما وابتدأ اي في نكاح  
 فاسد عقبة بغيره اي بغيره القاضي او غيره على ترك الوطى بان يقول تركها او خليت بسبيلك فوطئ  
 ذلك لا يجرى العزم ذكره الزيلعي قالت منقضت عدتي وكذا في الزوج خلفت فان القول لا مع  
 ابيين لاننا امينة فيما تجزى وقد مر في آخر باب الرجعة انك معتدة من باين اي بان امرته بما دون  
 اثنتي عشرة شهراً في العدة وطلق قبل الوطى وجب عليه اتمام عدة مبتدأة لانها متروكة  
 في يده بالوطى الاول وبقي اشهره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة كتاب ذلك الصريح  
 ان الواجب في هذا النكاح كالفاسد بشترى مضموناً في يده فيصير قابضاً بحد العقد فيكون  
 طلاقاً بعد الدخول للعدة على سبيليه افرقت بتباين الدارين لان العدة حيث وجبت حق العدة

تنقضي

خبرها

الاولى ويجب حيضة رابعة  
 ليتم العدة

تزوج

الامة فهو اولى







واقلها ستة اشهر لقوله تعالى وحملها وحملها ثلثون شهرا ثم قال تعالى وفصل في عامين فحق  
للحمل ستة اشهر فثبتت ولدت معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تقرب بعض المدة لاحتمال  
العلق حال العدة لجواز كونها معتدة الظاهر بانست في الاقل يعني اذا اجازت به لاقل من سنتين  
بانست من زوجها لا نقضا العدة ونسبت نسبه لوجود العلق في النكاح او في العدة ولا يصير اجبا  
لان الحمل العلق قبل الطلاق ويكمل بعده فلا يصير اجبا بالشك وكان مراجعا في الاكثر يعني اذا اجازت  
به لاكثر من سنتين كان مراجعا لان العلق بعد الطلاق وانما يراه منه لا يتبعها الزنا منها فيكون  
مراجعا كذا مبني عليه ولدت لاقل منها يعني ثبتت نسب ولد مبني عليه اذا اجازت به لاقل من  
سنتين بلا دعوة لاحتمال كون الولد قائما وقت الطلاق فلا ينفق بزوال الفرائض ونسبت  
النسب حينئذ كما لو لم يهاجها الا اذا اجازت به تمام سنتين من وقت الفراق لم يثبت نسبه لان  
الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون من طهره الوطى الا بدعوة لانه التزمت وايضا يحتمل ان يملكها  
في العدة كذا امر بغيره اي صبيته بشهائها فصاعدا لم يظهر فيها امارات البلوغ فثبت نسبه ولدت  
اذا ولدت لاقل من سنة اشهر منذ طلقها بايضا كان او رجعي لان العلق في يكون في العدة  
لا اي لو ولدت سنة اشهر لا يثبت نسبه لانه لان العلق في يكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة  
واليقين لا يزول بالاحتمال والصغر من شأنه الحمل فاذا ابقى فيها صفة الصغر حكم بمحض عدتها ثلثة  
اشهر وجعل الحمل على انه حادث فلا يثبت النسب الا يرى انها لو اقترنت ببعض العدة ثم ولدت لم يثبت  
لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو اقرارها فكذا هنا بل اقل لان اقرارها يحتمل الكذب والحكم  
بالانقضاء لا ترد فيه وكذا معتدة طلاق اقترنت بالمقتضى اي نفس عدتها وولدت لاقل من سنة  
من وقت الاقرار بهذا هو المستطوع من السهوية والكثرة وغيرها وهو الصواب الموافق للتعليل وقد  
في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار وكان سهو من الناس الاول ثبت نسبه لانه لما  
ان العلق في يكون في العدة لظهور كذبها بيقين حيث اقترنت بالانقضاء او رجعا مشغولا بالما  
والصغر لا يماز ان العلق في يكون خارجا او ظاهرا عطف على اقترنت اي كذا معتدة طلاق

العدة  
خارجة  
يكون

ظهور حملها او اقرار الزوج بان يثبت نسب ولدت معتدة او ولدت لاكثر من سنة او اكثر من الزوج وقد  
قبل الولد لا عدة قبل طهره او اقرار الزوج باي دليل والا اي وان لم يظهر حملها او اقرار الزوج بغيره  
اي النسب اذا ثبتت ولادتها بحجة تامة اي بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بان دخلت  
الحياة يثبتا ولم يكن معها احد ولا في البيت ولا في الجوارح حتى ولدت فقبل الولد  
برؤية الولد او سماع صوته قيد بالحجة بانما اذ لا يثبت النسب بشهادة امرأة واحدة على الولد  
خلافها فالحاصل المعتدة اذا ولدت ولدت لم يثبت نسب عند ابي حنيفة الا ان يشهد  
بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك حمل ظاهر او اعتداف من قبل الزوج  
فثبتت النسب بلا شهادة وعندها يثبت في الجميع شهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عدلة كذا في  
الكافي وكذا معتدة وفات ولدت لاقل منها هذه المسئلة ذكرت في السهوية بقوله ونسبت  
ولدت المتوفى عنها زوجها اي يثبت نسب للمعتدة وفات يكون بين الموت ولادته اقل من  
سنتين وقال زفر اذا اجازت به بعد انقضاء عدة الوفاة سنة اشهر لا يثبت النسب لان  
حكم بانقضاء عدتها بالشهور لتعين الطهره فصار كما اذا اقترنت بالانقضاء فثبتت النسب  
ان لا ينقض عدتها جهرا اخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم حمل لانها  
قبل البلوغ ليست بحمل وفي البلوغ شك والصغر ثابت بيقين فلا يزول بالشك او ولدت عطف  
على قوله ولدت لاقل منها هذه المسئلة ذكرت في السهوية ثانيا بقوله وان كانت معتدة عن  
وفات وجهها اي يثبت نسب للمعتدة وفات ولدت في العدة وافر الورثة بالولادة ولم  
يشهد على الولادة احد ابنته اتفاقا وهذا في حق الارث ظاهر لانه خالص حقيق فقبل فيه تعديما  
اما في حق النسب فمسل يثبت في حق غيرهم ممن لم يصدق قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة  
بان صدق رجلان او رجل وامرأتان من الورثة يثبت لقيام الحجة ولهم اقل بشرط  
لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لان الشبهة في حق غيرهم تبع للشبهة في حقهم باقرارهم  
وما يثبت تبع لا يراى فيه شرائط الاصل كالعبد المولى والجندي مع السلطان في حق الاقامة

نكاح

حكم



وهذا هو الصحيح كذا في الكافي وكذا في المستوفى ولدت ستة اشهر بعد اذ تزوج الرجل امرأة  
فجاءت بولد ستة اشهر فصاعدا ثبتت نسبه من سوا اقر له رجل او سكنت لان الفرائض  
تأخير المدة ثمانية وان انكر الرجل ولادتها ثبتت بشهادة امرأة واحدة فان نفاها  
تلاعن لان النسب يثبت بالفرائض القاييم واللحان النماذج بالقذف وهو موجود هنا لان  
ليس فيه قذف لها بالزنا والقذف لا يستلزم وجود الولد فلم يعتبر الولد الثابت بشهادة  
المسلمين كون اللعان ثابتا بشهادة القابلة بل اضيف اللعان الى القذف مجردا عن القول  
على ظاهره انما نسلم ان القذف المطلق لا يقتضي وجود الولد لكن لان نسلم ان القذف بالولد  
لا يقتضي وجوده والكلام فيه ودفعه ان مراد القوم بالوجود الخارجي والقذف بالولد المطلق  
الوجود في العبارة دون الخارج مثلا اذ اسمع الزوج ان امرأته ولدت ولد فقال ذلك الولد  
ليس بشي كان قد ظهرا بالزنا اذ كانه قال زنيته فحصل الولد منه وان لم يكن الولد موجودا  
في الخارج وان ولدته لاقبل منها اي من ستة اشهر لا يثبت نسبه لسبق العلوة على النكاح  
فان ولدت ثم اختلفت نكاحها من ستة اشهر وادعى الزوج الاقل صدق بلا حجة  
عنده خلافا لما كاساني قال ابن النخعي في طالع ثم تكلمها فولدت نصف سنة من نكاحها  
اي الزوج نسبه اي نسب الولد وصحة وجود العلوة في العدة على طلاقها بولادتها اي قال  
لامرأته اذ ولدت ولذا فانت طالق ثم مدت امرأة واحدة بها اي بالولادة لم يقع اي الطلاق  
عند الجي صيغة وعندهما يقع لان الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق بالبعثية  
وليات الولادة تثبت ضرورة فيقدر بقدره فلا يستعدى الى الطلاق وهو ليس بتابع لها كلاهما  
يوجد بدون الآخر اعترض عليه بعض شراح الهداية بان كلامنا في الطلاق المعلق بالولادة  
والمعلق بالشئ لازم من لوازمه والولادة يثبت بشاؤها والشئ اذا ثبت ثبتت لزومه  
اقول قوله والشئ اذا ثبت ثبتت لزومه ليس على خلافه بل هو في موضع لا يتصور الا نكاح  
بين اللازم والملزوم كما في اللزوم العقلي وقد اثار اليه صاحب الهداية بقوله الطلاق ينفك

على  
الكتاب

ينفك عنها وقد تقرر في كتب الاصول في طخت الاختصاص ان قوله عتيق عتيق عتيق  
بقتضيه البيع ضرورة صحه العتيق فصا كانه قال ينعبد عتيق عتيق عتيق عتيق عتيق عتيق  
فيثبت البيع بقدر الضرورة حتى لا يثبت من الاركان والشرايط الا ما لا يحتمل السقوط والاستلزام  
الزوج اقر بالرجل عتيق طلاقها بالولادة فقال المدة ولدت وكذبها الزوج يقع الطلاق بلا  
شهادة عند الجي صيغة وعندهما بشرط شهادة القابلة لانها تدعي حشده فلا بد من حجة وان كان  
بالحجب اقر بما يقتضيه اليه هو الولادة كخاتمة فطلقها فشرها فان ولدت لاقبل من ستة اشهر  
من شرا لزمه الولد والا فلا يلزمه لان الولد في الوجه الاول ولد المعتدة اذ العلوة سابق على  
الشرا وفي الثاني ولد المملوكة اذ الحادث يضاف الى اقرب وقتة فلا بد من الدعوة قال لا بد  
ان كان في بطنها ولد فهو من ستة اشهر من شرا على الولادة لاقبل من ستة اشهر من اقر فمضى ام ولده  
لان سبب ثبوت النسب هو الحياة قد وجد من المولى بقوله فيموتى وانما الحاجة الى تعيين الولد  
ثبتت بشهادة القابلة اتفاقا وانما قال لاقبل من ستة اشهر من اقر لانها ولدت ستة اشهر فصاعدا  
لا يثبت النسب لاحتمال انها حصلت بعد وفاة المولى فلم يكن المولى متعبيا بهذا الولد بخلاف الاول  
بقام الولد في البطن وقت القول فحققت الدعوة او لم يطف على قوله لامة اي لو قال الطفل يموتى  
ومات المهر فقلت امه اي ام الطفل هو ابنة وانما زوجته ثمانية اي يرث الطفل وامه المهر لان  
السنة فيما اذا كانت معروفة بالولاية ويكونها ام الطفل ولا يسيل الى بنوة الطفل الا نكاحا  
صحيا لانه الموضوع للحمل وان قال وارثه امه ولده وجعلت حريته لا يثبت لان ظهور رغبة  
الوارث في دفع الرقة لا يستحق الارث زوج امه من عبده فجاءت بولد فادعاه المولى لم يثبت  
نسبه ثبوت نسبه يقتضي نكاح النكاح وقد ثبت ان النكاح بعد ما حج لا يقبل الفسخ بخلاف البيع  
فان المولى اذا باع امه ولدت عند المشتري ثم ادعاه البائع يثبت نسبه يقتضي البيع وهو كالمهر  
لان ملك المولى وقد اقر بنوته فلم يثبت وان لم يثبت المهرزم كما اذا اقر بنوته عبده المعروف  
ان ثبت خبره لامة ام ولده لا تراه بذلك ولدت امه الموطوءة له ولا لم يثبت نسبه يدعيه

اوقات



فان الفرائض على ثلاث مراتب فاولها هو فرائض المكسوة وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوة  
ولا يشترط مجرد النفي بل ينفي باللعان في النكاح الصحيح اذ لا لعان في الفاسد كما مر وصح  
وهو فرائض لانية وحكمه ان لا يثبت به النسب الا بدعوة اضعف ومتمسك وهو فرائض اتم  
الولد وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوة ويشترط مجرد النفي لكن بثبوت بلا دعوة انما يكون  
اذا حصل للمولى وطناً او اما اذا لم يحصل فلا يثبت بلا دعوة كما مر ولما كانت مولداً وانه مشتق من  
اشترى استولداً جازت بولده لا يثبت نسب بدونه كما في حرانته المقتضية **باب الحضانة** هي  
من حضانة الطائر بفضة تحضنه اذا فطمته الى نحر تحت جناحه وكذلك المرأة اذا حضنت ولداً يرضع  
وتوابعه الطلاق ما لم تنزع رجوعاً بزوج آخر غير حرم للطفل كما سياتي وانما كانت لها لا لغيره لانية  
عليه ولانية اشق من غيرها الا ان تكون مرتدة فانها تجوز وتفسر فلا تنزع الحضانة او عاجزة كذا  
في الحنفية بلا جبر على اخذ الولد اذا ائتمت او لم تطلب الاحتمال ان يجز عن الحضانة الا اذا تعينت بان  
لا يأخذ الولد ثدي غيره او لا يكون له ذؤن حرم سوى الام فحجب على الحضانة اذ لا اجنبية لا  
شفقة لها عليه ثم ائتمت اى ام الام وان علت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات ثم ام  
ابيه اى اب الولد كذلك اى وان علت لانها من الامهات وللمهرج ميراث الامهات التسلسل  
ولانية او فتر شفقة لاجل الولد وانما اخذت لاب وام لانها اشق ثم اجرة الام لانية قريبة لما قبلها في  
هذا الامر ثم اجرة لاب لان بنات اللابوين اولى من بنات الاعداد ثم خالته لان قرابة الام ارفع في  
هذا الامر كذلك ان من كانت لام واب اذلى ثم لام للاب والخاله اولى من بنات الاعداد لانها تدعى بالام وتلك  
بالاخ ثم بنته كذلك في الترتيب واللاحق لبنات العم والخال في الحضانة لانية غير حرم بشرط جهرتهم  
بجو الرقيق من الحضانة لا شفقة لخدمته المولى ولان حق الحضانة نوع ولانية ولادانية للزوج على  
نفسه فقلنا ان الولاية على غيره فلا حصة لانية وام ولد قبل عقدها بل الحق للمولى ان كان الصغير رقيقاً والا فله  
بينه وبين امه ان كانا في ملك كيان في البسوس ان شاء الله وكان حراً او الحضانة لاقر بالاعا والاعا اذا اعتقا  
كان لها حق الحضانة في اولادها الا ان كانا اولاداً لهما احوال شتت لاجل البسوس كماله يعني انها

تربية  
الام

بغير والام

انما اصح بولده المسلم حتى يعقل اى الولد ديناً لان الحضانة يستثنى عن الشفقة وهي اشق على المولى  
الرفع اليها انظر له ما لم يعقل ديناً فاذا اعتقل منزع منها لاجل الضرر او تخاف ان ياتى الكفر فان تألف  
الكفر قد يكون قبل تعقل الدين فاذا خيف هذا ينزع ايضا منها بسطة حقها اى حق الحضانة انما كانت  
او غيرها كالجدة بنكاح غير حرمه اى حرم الولد لا انتقال الشفقة حتى اذا لم يكن حرمه لا بسطة كما مر  
ثم وجدة جده ويعود اى حقها بالفرقة لان المانع اذا زال عاد المنع طلبت الام اذ لم تطلب غيرها  
او في عدة الرجوع لم تسحق الاجر لان الارضاع سحق عليها وديانة وان لم يكن سحقاً ديناً قال الرضا  
والولادات يرضعن اولاد من لبنها طهرت لاجل احتلالها فاذا اقرت عليه بالاجر طهر قدرتها كما  
الفصل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه ولو طلبت بعد عدة او غيرها لكن لانية من غيرها تسحق اما  
الاول فلان النكاح قد زال بالكلية فصارت كالاجنبية واما الثاني فلانه غير سحق عليها اعلم ان  
الام اولى بارضاع الولد بعد انقضاء عدتها ما لم تطلب اكثر من اجرة الاجنبية لانية اشق وانظر  
للتقوى في الاخذ منها اذ اراد به فان التمس اكثر من ذلك لم يجز الاب عليها دفعا للفرقة قال مالك لا تضاعف  
في اخذ الولد منها ولا يضاعف هو بالزامة باكثر من اجرة الاجنبية وان رضيت الاجنبية ان ترضع  
بغير اجر او بدون اجر المثل والام باجر المثل فالاجنبية هنا اولى لما قلنا ذكره المزني وفي المبسوط  
روايات في رواية جاز استيجاز لان النكاح قد زال فالتحق بالاجانب وفي اخرى لان العودة  
من احكام النكاح ولهذا يجب فيها النفقة والسكنى ولا يجوز دفع الزكاة اليها واشهادها لها قال الامام  
اجد مرفوعة بلا اجر حين قالت الام بعد العدة لا ارضعه الا باجر او بالاكل حين قالت لا ارضعه الا بكدا  
ليس لها نفقة ولكن ترفع الضر عن بيتها ما لم تنزع رجوعاً رعاية للطرفين لا تدفع حصة الى خصبة غير  
حرم كمولي العتاقة وابن النعم لاجل احتمال الفساد ومع وجود حرم غير خصبة كالحال لعدم احتمال  
وقلنا دفع ايضا الى فاسق ما جرح وهو من لا يبالى بما يفسد فانه لا يتجاسر من الفساد ولا يفرط في  
دين ابية وامه وان كان مميزاً او قال الشافعي بخلافه اذا بلغ سن التمييز ولم يكن اى من بين الام  
والجدة اوصاه الى بالصحة من ابية حتى يستغنى عن الغير بان ياكل ويشرب ويلبس حتى يوحده لانه

النفقة  
والحضانة

باب طلاق



اذا استغنى عن الحاجة الى التاديب والتخلق بأداب الرجال واخلاقيهم والاباء اقدر على ذلك  
وقدر الاستغناء عن سائر قدر الطهارة وبه يقف كذا في الكافي والامم والجدد احق بها الى العصبية  
من الاباء حتى يحضر لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب التاديب والمرأة على ذلك اقدر  
وبعد البلوغ تحتاج الى التخصيص والحفظ والاباء في اقدار وروى عن محمد بن حنفية عن بعض ائمتنا  
تدفع الى الاباء اذا بلغت حد الشهوة لتحقيق الطاعة الى الصيانة وهو الاصول لنفس الزنا  
وغيرهما اي حاضنة غير الامم والجدد احق بها اي بالنت منهن حتى تستمر الى التزويج عند من  
يختصها بنوع استخدام وغيرهما لا يقدرون على اتخاذها ولان المقصود هو التعليم وهو يحصل بالادب  
وغيرهما لا يملكه السيد الا بوجوه الخدمة فلا يحصل المقصود بخلاف الامم والجدد اقدر ترعا عليها  
لانهم مطلقون بولدهم اي بدون اذن السيد لما فيه من الاضرار بالولد الا الى وطنها الذي تكلمها  
فيه حتى لو وقع التزويج في بلد وليس بوطن لها ليس لها ان تنقل اليه الا الى وطنها لعدم الامرين  
في كل منهما وهو رواية كتاب الطلاق من الاصل وهو الاصح هذا اذا كان بين الموضعين  
تفاوت وان تفاوت بحيث يمكن من مطالعة ولده في يوم ويرجع الى اهل بيته قبل التلويح جاز لها  
التنقل اليه مطلقا في دار الاسلام ولا يشترط فيه وقوع التزويج ولا الوطن الا الى قرية من مصر لان  
الانتقال الى قريب منزله الانتقال من حلة الى حلة في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر الى قرية  
يفرض بالولد لانه يخلق باخلاق اهل القرى ولا تملك ذلك الا ان يكون وطنها موضع العقيدة فيها  
في الاصح لما بيننا وخص هذا السفر بالامم وليس في نقله بلا اذن الاب حتى الجدة للصغيرة  
عمه موصوفاً بآب معسر اراوة العمه امساك الولد تجانا ولا تمنعه الى العمه الولد من الامم وهي  
الى الامم تاتي الى تمنع من الحضارة وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح ان يقال لها انما  
ان تمسك الولد تجانا او تمنعه الى العمه كذا في الخلاصة **النفقة** هي اسم بمعنى الانفاق  
قال هشام سألته عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى كذا في الخلاصة هي  
تجب باسباب منها الزوجية ومنها النسب المالك قدّم الزوجية لانه اصل النسب اقول

والنفقة هي اسم بمعنى الانفاق  
قال هشام سألته عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى كذا في الخلاصة هي  
تجب باسباب منها الزوجية ومنها النسب المالك قدّم الزوجية لانه اصل النسب اقول

اقول من المالك في حق الزوج وهو صغير لا يقدر على الوطء او غير الرشد فقد نفقت له زوجته  
كانت مسنة او كافرة او صغيرة ثم طلقها من شأنها ان توطأ حتى لو لم يكن كذلك كان المانع من  
علمه بعد تسليم البضع فلا تجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطء فان المانع من  
جسده او كانا صغيرين لا يستطيعان الجماع لا نفقة لالان المنع معني جأ من قبلها فغاية ما في الباب  
ان يجعل المنع من قبله كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم ومع قيام المنع من قبلها لا تسحق النفقة كذا  
في الزاوية فقيرة او غنية فان غناها لا يبطل حقها في النفقة على زوجها موطوءة الا كما اذا كان الزوج صغيرا  
لا يقدر على الوطء وهم كسيرة بعد حالهما متعلق بقوله فيجب وهو اختيار الطحطاوي وعليه الفتوى بيننا  
في الموصوفاً بآب معسر نفقة البسار والمفسرين نفقة البسار والمختلطين بان يكون احدهما موصوفاً والاخر موصوفاً  
وهو يشكك في صورتيهما ان تكون معسرة الزوج موصوفاً والثانية عكسها بيننا طالعين الى  
نفقة دون نفقة الموصوفاً وفوق نفقة المعسرات وقال الكوفي يعتبر حال الزوج وهو قولنا نفقة  
قال صاحب البدائع هو العجز وقال صاحب المبسوط المعسر حاله في البسار والاسرار في ظاهر الرواية ولو  
كان في بيت ابيها قال في السمدية اذا سلمت نفسها الى منزل فعليه نفقة وقال في الزاوية هذا الشرط  
ليس ملازم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان  
لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال وقال بعض المختصين من ائمة المذاهب لا تسحق النفقة اذا لم تنزل الى بيت  
زوجها والفتوى على جواب الكتاب وهو جواز النفقة وان لم تنزل او مرضت في بيت الزوج فان لها  
النفقة والقياس على ما اذا كان مرضاً يمنع الجماع الفتوى الاحتباس للاحتباس وجه الاحتسان  
ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها ويمسكها ويحفظ البيت والمانع بعراض فاشبهه الجف من  
ال بوسعها اذا سلمت نفسها ثم مرضت بحسب النفقة لتحقيق التسليم الوارثت ثم سلمت لا  
تجب لان التسليم لا يقع وانما في السمدية لا لا لا يجب النفقة لئلا يشترط وبينها بقوله مرضت من مرض  
اي بيت الزوج بلا اذن حتى تعود الى منزل لان فوت الاحتباس منها واذا عادت جاء الاحتباس  
فجب النفقة بخلاف ما اذا امتنعت من التمسك في بيت الزوج لان الاحتباس قائم والزوج قادر

فانه اذا اراد  
فانه اذا اراد

النفقة



على الوطى اجبره وكونه بلا حق احتراز من حرجها حتى كما اذا لم يعطها المهر المثل فخرجت من بيته  
وجوهرية بدلين لان الامتناع جازم فيها بانها جارية وان لم يكن منها بان كانت عابرة فليس  
منه ومريضة لم تشرط ان تفضل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل الاستمتاع بها و  
ومقصودية بمعنى اخذها رجل كره فذهب بها فان النفقة جازا الاحتباس في بيته وقد فاته  
وجازية بدونه اي بلا زوج ولو مع خرم لان فوت الاحتباس منها ولو سافرت به اي بالزوج نفقة  
الطهر اي الواجب على لان الاحتباس قائم لقيامه عليها لا لغيره اي لان النفقة السفرة والا كره وطا  
الواحد عطف على قوله في اول الباب لزوجه لو كان الزوج موبسرا لان كفايتها واجبة عليه  
وهذا من تمامها لا منصرف في الصحيح لا يفرق بينهما اي الزوجين لوجه اي الزوج عنهما اي النفقة ولا يجوز  
ايقانه اي الزوج حال كونه غائبا حقا معقول ايقانه ولو كان الزوج موبسرا اعلم ان الزوج في  
عند الشافعي امران احدهما اسرار الزوج وطريقه اثبتت اسنانه عند الحاكم فيمهل ثلثة ايام و  
يكتمها منه ثمانية ايام كذا في غايه القيصوي وثانيها عدم ايقان الزوج الغائب حقها من النفقة  
ولو موبسرا قال في شرح غايه القيصوي ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على اداء النفقة ولكن  
لا يوفي حقها فظهر الوجهين انه لا شيء فيها ولكن يبعث الحاكم الى حاكم بلده ليطلبه ان كان موصو  
معلوما والثاني ثبوت الضح واليه مال جمع من الصحابنا وامروا بذلك للمصلحة وقال في شرح الطحاوي وهو  
اختيار القاضي الطبري وابن الصباغ ومن التروبان وابن اخير صاحب الفقه ان المصلحة في  
به وقد اشار الى الخلاف الاول بقوله يجر عنها والى الثاني بقوله ولا لعدم ايقانه اي القول في علم  
مما نقل عن كتب الشافعية الموثقة بها ان الحكم بالزوج عند الشافعي انما هو بالنظر الى الحاضر وانما  
الحكم بالنظر الى الغائب فبعدد الانفاق وكل من ايج وعدم الانفاق يكون معلوما بالضرورة  
فلا وجه لما ذكر في الرد على الشافعي في شروح السعداوية وغيره ان الزوج من النفقة انما يظهر عند  
حضور الزوج وانما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعرف الزوج لانه ان يكون قادرا فيكون  
هذا ترك الانفاق لا الزوج من الانفاق فان رفع هذا القضا الى قاضي اخر فاجاز فضاءه

ساجي غيرة

منها في  
الوجه

الحكم الثالث في

انه لا ينفذ لان هذا القضا ليس في جزمه فيه لما ذكرنا ان الزوج لم يثبت نعمه في هذا على من  
لا يعرف منه بانه من الشافعية وحكم القاضي بالزوج من الانفاق لا على الشافعي ولا على من قبل  
بمذهب الشافعي فليتنا ملق بامر المرأة بالاستدانة اي يقول لها القاضي استديني على زوجك  
اي اشترى الطعام شيئا على ان تقضي الثمن من ماله فرض نفقة العسار لكونها معسرة فانما  
الزوج ثم لها نفقة يساره ان طلبت لان النفقة يختلف بحسب اليسار والعسار وما يقع به تقدير  
النفقة لم يجب شيئا فاد استدل فشيئا فاذا تبدل حاله فله المطالبة بتمام حقها وهو ما دون النفقة  
الموسرات وتسقط ما مضى من النفقة الا اذا فرضت او رضيا بشي اي يقضي الشافعي لانها  
مطلبة وليست بعوض فلا يشاء الا بالعضا كالدية فانه لا تجوز للمكر الا بمؤدية وهو القبض  
والعضا كعضا الا لا يلايه على نفقته من الالية القاضي بخلاف المهر فانه عوض من الملك وموجو  
احدهما او طلاقها تسقط المهر ونفقة يعني اذ امانت احدهما بعد ما فرض عليه النفقة كذا في قوله  
المرأة بالاستدانة ومضت شهر ولم تأخذ تسقط المفروضة لما مر انما تسقط والصلح تسقط  
بالموت كالموت تسقط بالموت قبل القبض الا اذا استدانت بامر القاضي لانها لا تسقط كما مر  
المجلة يعني ان تجلها نفقة سنوية مثلا ثم ماتت احدهما قبل مضي المدة لا تسقط منها شي لانها معلقة  
وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلح بعد الموت لانها حكمها كما في الدية ببيع العتق  
الحادون بالنكاح في نفقة زوجته لانه دين وجب في ذمة لوجهه وسببه وقد ظهر وجوبه في حق  
المولى لان السبب كان باذنه فيسقط برقبته كدين التجارة في العبد التاجر والمولى ان يغير  
لان حقها في النفقة لا عين الرقبة مرة بعد اخرى مثلا بعد تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي  
النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع ثمنها وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه من النفقة  
بيع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان الالف عليه بسبب آخر فبيع ثمنها فانه لا يبيع مرة اخرى  
وتسقط اي النفقة بموته اي العبد وقيل ولا يذ المولى بشي لغو الحق الاستيفاء وبيع في  
وبين شيئا اي غير النفقة المحقة مرة فان اوفى العرا فربما والا فطلب به بعد الالية والفرق



ان دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون ديناً اخر جديداً بعد البيع بخلاف سائر الديون  
ولو كان مدبراً او مكاتباً لا يباع بالنفقة لعدم جوار البيع لكن المكاتب اذا باع ببيع لا يقبل الثمن  
بعد البيع نفقة الامة المنكوسة الناجية بالقبول اي اذا تزوج امرأته فقامت نفقة عليه النفقة اذا  
تزوجت من غيره اي خلت بين زوجها ولا ينفقها لان الاحتباس لا ينفق الا بها وعدم كفاها  
فان المعسر في احتياق النفقة تقرقها لمصالح الزوج وذلك يحصل بما ذكره ولو استخذهما المولى  
بعده اي بعد التبنية تسقط النفقة لذهاب الموجب ان خدمته احياناً بما استخذهما لا تسقط  
لانه لما لم يستخذهما لم يكن مستزاد ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حراً او عبداً او مدبراً او مكاتباً  
لان المعنى الموجب هو التبنية فلا يختلف باختلاف الازواج كذا اي كالفقة المدبرة والمولود  
حتى لا يجب نفقةهما الا بالتبنية بخلاف المكاتبه اذا تزوجت بافي المولى حيث يجب نفقةها قبل  
التبنية كالمادة اذ ليس للمولى ان يستخذهما لغيره وانما احتج بنفسها ومنافعتها وتجب على الزوج  
النفقة لزوجته لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم في بيت خال من اهل الزوجين لانها  
ينفقر ان بالسكن مع ائمنس اذا يامنن على متاعها ويمنعها من الاستمتاع والمعاشره الا ان  
يختل الا ان اطلق لها فلها ان يسكن معه وينفق عليه ولا يملكها يعني حرماً بالنظر اليها والاطفال  
معها متى شادوا ولا يمنعهم الزوج من ذلك لما فيه من طهارة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر لا الدخول  
عليه بلا ذنوبه فانه لا يجوز لان البيت ملكه فلا يمنع من الدخول فيه والصحيح ان لا يمنع من خروجها الى  
الوالدين والامن دخولها عليها لكل محبة ودخول حرماً غيرهما كل سنة قوله والصحيح احتراز عن قول  
عبد بن مقاتل فانه يقول لا يمنع الحارم من التزاور في كل شهر نفقة لزوجته الغايبه وطفله  
وابويه في مال له اي للغايب من جنس حقهم اي دراهم او دينار او طعاماً او كسوة من جنس  
حقهم بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لانه يحتاج الى ابيع ولا يباع مال الغايب لا لثقله بالثقة  
ان اقتر من عنده المال يعني المصارف او المودع او المدبرين به اي بالمال وبالزوجية و  
المولود او علم القاضي ذلك اي المال والزوجية والولاد ولم ينفق من عنده بل ينفق على الغايب

ان النفقة لا تبيح

اي القاضى الزوجية على انه اي الغايب لم يعطها النفقة ويكفيها لان من الناس من يعطى الكفيل  
ويختلف ومنهم من يعطى غيره حبسها احتياطاً بالنظر للغايب لا باقامة بيته مطف على قوله نفقته  
لزوجته الغايب لا تقضى النفقة باقامة الزوجية بيته على الشكاح ولا تقضى ايضا ان لم يترك  
اي الغايب مالا فاقامته اي اقامته الزوجية البيته لغيره اي القاضي النفقة على اي الغايب  
ويأمره بالاستدانة لان فيه قضاء الغايب ولا يقضى به اي بالشكاح لانه ايضا قضاء على الغايب  
وقال زفر يقضى به لانه اي بالنفقة لا بالشكاح لان فيه نظراً لها ولا ضرراً للغايب فان له زوجة فنفقها  
وقد اخذت حقوقها وان حجه تختلف فالحكم فقصدها وان اقامت بيته فقد ثبت حقها وان  
جرت يضمن الكفيل او المرأة وبهذا اي يقول زفر يعمل الحاجة اليها دون العلم انه لا يقضى بنفقة  
في مال الغايب الا للمولود المدكورين لان القضاء على الغايب لا يجوز بنفقة بيته ولا واجبه  
قبل القضاء فلو كان لهم ان يأخذوا قبل القضاء بدون رضاه فيكون القضاء في حقهم كالحاجة  
وقضى من القاضي بخلاف غيرهم من الاقارب لان نفقتهم غير واجبه قبل القضاء ولم يملك ليس  
لهم ان يأخذوا من ماله شيئا قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداءً بالاجاب  
فلا يجوز ذلك على الغايب وتجب لمعتدة الطلاق رجعياً كان او بائناً ومعتدة التفريق لا بالمعتدة  
كخيار العتق والبلوغ او التفريق لعدم الكفاية النفقة والسكنى اما الرجعي فلان الشكاح  
بعده قائم لا سيما عندنا او تجل له الوطى واما البائنين فلان النفقة جزء الاحتباس كما ذكر  
والاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالشكاح وهو الولد او العدة واجبه لبعثته الولد فحبس  
النفقة ولم يملك ان لها السكنى في الاجماع لا الموت والمعتدة الى ما يجب النفقة لمعتدة الموت والتفريق  
لمعتدة كالعدة وتقبيل من الزوج اما الاول فلان النفقة تجب في حال شيئا فشيئا ولا مال له بعد  
الموت ولا يمكن ايجارها في مال الورثة واما الثاني فلانه حاربت حارسه نفسها بغير حق  
فصار كالتابشة وتسقط اي النفقة بارتداد معتدة الثلث لا بيمينها ابتداءً لان الفرقة  
ثبتت بالطلاق الثلاث ولا عمل فيها للعدة والمكمل ان المدة تجزئ شوب ولا نفقة للمعتدة

الموت قبل ان ينفق



والتي لا ينفك عنها النفقة ومنها اي من اسباب وجوب النفقة النسب فثبت على الاب والجد  
 لا يشترط فيه كنفقة ابويه وزوجه اي كما لا يشترط فيه في نفقته ولو كان الاب فقيرا فلو كان  
 وعلى المولود له رزق من وكسوته من المولود له هو الاب لو كان له متعلق بقوله يجب الفقير  
 حال كونه صغيرا لو كان الصغير غنيا فهي له في حاله او كبر عاجزا عن الكسب حتى لو لم يجر  
 عنه لم يجب نفقة على ابه وفي الخلاصة اذا كان من ابنا والكرام ولا يستأجره ان سافر  
 عاجزا وكذا طلبه العلم اذا لم يستد والى الكسب سقط نفقتهم عن ابائهم وعلى المولى عطف  
 على قوله على الاب اي يجب على المولى فانه اذا كان معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز نظرا  
 نفقة الزوجه والاولاد الصغار لانه التزمه بالعقد فلا سقط بالفقر واختلوا في السار  
 والفتوى على انه مقدور بملكه نصاب جمان الصفة وانما سار الفقرة وقد مر بيانها لاصولها  
 ابويه واجدادهم وجداته اما الابوان فلنقل كما وصفا جدهما في الدنيا معروفا وفسر في الشرح  
 بحسن العشرة بان يطعمهما اذا اجامتا ويكسوهما اذا اضرعا نزلت في حق الابوين الكافرين برب  
 ما قبلها فاذا ثبت وجوب النفقة في حق الكافر بغيرها في حق المسلم بطريق الاولوية  
 واما الاجداد والجدات فلا نفقة من الاباء والامهات ولهذا يقوم الجدة مقام الاب عند  
 عدمه الفقراء قديرا لانهم لو كانوا غنيا فنفقتهم في مالهم وان قدروا على الكسب لانهم ينفقون  
 به والولد ما مورثه نفقة عنهم بالسوية بين الذكور والاناث في ظاهر الرواية وهو الوجه لان  
 استحقات الابوين انما يكون في ملكه في مال الولد بقوله عم انت في الكمال لا يكره هذا المعنى في  
 الذكور والاناث ولهذا ثبت لهما هذا الاستحقاق مع اختلاف الحلة وان انعدم  
 ويعتبر فيه القرب واجراية لا الارث لما ذكره في من له بنت وابن ابن النفقة على بنت  
 ان الارث بينهما نصفان وفي ولد بنت واخ النفقة على ولدها مع ان الارث كله للاخ  
 ولاشي الولد البنت لانه من ذوى الارحام وكل ذي رحم محرم عطف على اصوله الفقيرين  
 ذي الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه تصادفهما على البنت والاختصاص الاول

والمالك

الاول على بنت العم دون الثاني لصحة طحاها وصديق الثاني على اخيت الزوجه لعدم  
 طحاها دون الاول صغير او انشئ بالغة او ذكر عاجزا بان كان زنا او لم او طلق او ذرا  
 حال عن المجموع حتى لو كانوا غنيا لم يجب نفقتهم على غيرهم وانما وجبت لان الصلة في الزوجة  
 القريبة واجبة دون البعيدة والفاصل ان يكون ذرا محرم وقد قال تعالى وعلى الوارث  
 مثل ذلك وفي قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك وقراءة مشهورة نصا  
 بمنزلة الظاهر المشهور كما عرفت في الاصول فجاز تقييد اطلاق الكتاب به ثم لا بد من الحاجة  
 والصغر والانوثه والزمانه والى اشارة الحاجة لتحقيق الوجوه فان القادر على الكسب غني  
 بخلاف الابوين كما سبق بقدر الارث متعلق بوجوب المقدرا وانما اعتبار قدره اخذ من قوله  
 وعلى الوارث مثل ذلك فان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعليته ولان الوارث من غير  
 اي على الانفاق لا ينفق حتى يجب نفقة بنت البالغة والابن الغني من البالغ على  
 ابويهما انكلا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على هذا المقدار  
 وفي ظاهر الرواية لكل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوته من  
 غير الوالدين يعتبر قدر الميراث رواية واحدة وقرئ عليه بقوله نفقة من اي فقير لا خواتم  
 متفرقات موصلة عليهم انما ساكنا بربنة ثلثة اثنا عشر على الاخت لاب وام وخمس على  
 الاخت لاب وخمس على الاخت لام على قدر ميراثهم ويعتبر فيه اي في ذى الرحم المحرم  
 اهلية الارث بان لا يكون حروما لا حقيقة بان يكون حرا لا ميراثا لا لا يعلم الا بعد الموت  
 وقرئ عليه بقوله نفقة من اي فقير له حال وابن ثم موصرا على الحال ان يمكن ان يكون  
 ابن العم ويكون الارث للحال فان ابن العم ليس محرم فلا نفقة عليه على الحال محرم فيكون  
 النفقة عليه لان نفقة مع الاختلاف وبيننا لان الاستحقاق انما يثبت باسم الوارث  
 واختلاف الذين يمنع التوارث فلا يجب على النصارى نفقة اخيه المسلم نفقة اخيه  
 الا للزوجه لانها يجب باعتبارها ليس المستحق بعقد النكاح وذلك بعقد النكاح لا

بالنفقة

بالانفاق  
بالانفاق

ولا على المسلم



اتحاد الملة حتى لا يجب بالنكاح الفاسد ولا الوطى المشبه والاصول لقوله تعالى وصاحبها  
 في الدنيا معروفا وفرضا النبي ثم عشرين العشرة وقد مر بيانها والاجداد والجدات كالأبوين  
 كما مر ولا يجوز الميراث على النكاح الا بولي الطرفين ولا الجارية على النكاح ابيها المسلم والذمي  
 لان الاستحقاق بطريق العقلية والجارية لا يستحقها للثمن من تبرهم بقوله تعالى فانها منكم  
 الله من الذين يقاتلونكم في الدين ولهذا لا يجري الارث بين من هو في دارنا وبينهم  
 وان احدثت ملتهم والفروع لان الفروع جزء من نفقة الجارية لا تنسج بالكلية كنفقة نساء المسلمين  
 فبذلك احتراز عن طريق المستأمن اما الاول فلانهم ينسجون ابنته في حق من يقاتلنا  
 كما مر واما الثاني فلهذا نصيبه في الحق بدار الوطى ببيع الاب بغير ابنه لا عقارة لنفقته  
 اي يجوز له بيع نفقته لان له ولاية الحفظ في مال ولله الغايب اذ لو وصى ذلك فللاب  
 اولى لو قور شقيقه وبيع المنقول من باب الحفظ اذ لا ينسج عليه التمسك ولا كذلك العقار لانها  
 محفوظة بنفسها بخلاف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اصل في التصرف بالصغر حتى  
 اكتمل بعد البلوغ والى الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب واذا جاز بيعه فالتمسك به حقه وهو النفقة  
 الاستيفاء منه لا اي لا يجوز فرض ابنه لغيره اي الاب عليه اي النفقة هذا عند  
 الشيعة واما عند مالك لا يجوز ذلك كله وهو القياس اذ لا ولاية له لا انقطاعها بالبلوغ ولهذا لا  
 حال حضرة ولا يملك البيع في دين سوى النفقة ووجه الاحتياط ما ذكرنا قال الزبيدي في المسئلة  
 نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان للاب حال غيبة ابنه ولاية الحفظ اجماعا فما المانع  
 له من البيع بالنفقة عندهما او بالدين عند الكل اقول لا اشكال أصلا لانهما عقد متين احدهما  
 ان للاب حال غيبة ابنه ولاية اطفاله والثانية ان بيع المنقول من باب الحفظ ولا يلزم  
 من كون الاولى اجماعية كون الثانية كذلك فالتمسك بالنفقة عندهما كونه منافيا للحفظ  
 واما المانع من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الوا  
 كما سبق والوجه ان هذا مع كماله في الظهور كيف خفي على من هو بالفضل مشهور وقال الشافعي قالوا

قالوا ان للاب وبيع المنقولات من باب الحفظ لا يبيع العقار لانه محصن بنفقة الميراث  
 المنقول فالتمسك من جنس حق وهو النفقة يعرفه اليه ثم قيل قلت الكلام في انه هل يملك بيع  
 العوض لاجل النفقة لاني ابيع لاجل المحل فلهذا ثم لانفاق من الثمن على ان العدة لو كان هذا  
 لجاز البيع لدين سوى النفقة بعين هذا الدليل اقول القوم انما يذكر من جواز لاجل المحل فلهذا  
 لاثبات جواز البيع للنفقة فان معنى كلامهم ان بيع المنقول لا يجوز لاجل النفقة لانه يجوز لاجل  
 المحل فلهذا بدل من جواز له الوصى فلان يجوز من الاب اولى لانه يستفيد الولاية من الاب فاجاز  
 بيعه للمحل فلهذا وباع حصل مال من جنس النفقة فجاز صرف الاب اياه الى نفقته واما قوله على ان العدة  
 لو كان هذا الخ فبما قل محض لما عرفت ان المانع من البيع بالدين هو ان ثبوت الدين يحتاج  
 الى القضاء على الغايب والقضاء على الغايب لا يجوز بخلاف نفقة الوا فلا يلزم من جواز  
 الاول جواز الثاني ولا يبيع الا بمالكه اي مال ابنه لها اي النفقة اذ لا ولاية لها في التصرف  
 حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر فان قيل قد سبق ان له مالها ايضا حتى يتمكن في مال الابن بطريق  
 وهو يقتض ان يجوز لها ايضا ان تباع مال ولله النفقة قلنا ان هذا جواز البيع لرجس التمسك  
 بل ولاية التصرف في مال الولد فمن له ولاية التصرف جاز له البيع ومن لا فلا ضمن مودع الابن  
 لو انفقها اي الودية على ابويه بلا امر قاض لتصرفه في مال غيره بلا اناية ولا لاية بخلاف  
 ما اذا امر القاضي لانه ملزم لا الابوان اي لا يضمنان لو انفقا مالهما اي مال الغايب على نفسهما  
 اذ كان من جنس النفقة لان نفقتهما واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حقهما بغير نفقة  
 غير الزوجة يعني الاصول والفروع والتقريب ومقتضى مدة لم يقبل اليهم فيها سقطت  
 لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا مضت المدة اندفعت الحاجة واما حال غير الزوجة  
 لان القاضي اذا قضى بنفقة لانه لا تسقط بمضي المدة لانه جازء الاحتباس لا الحاجة كما مر  
 ولهذا تجب مع بسا فلا تسقط بحصول الاستغناء وفيما مضى الا اذا استدنا الى الاصول  
 والفروع والتقريب باذن القاضي اي اذن لهم القاضي بالاستدانة فاستدنا الى الغايب

بيع العدة



في لا تسقط نفقة من يملكها لا تسقط نفقة الزوجية بحرقه القاضيه وان مضت مدة  
ومنها اي من اسباب وجوب النفقة الملك فيجب على المولى المملوكه فان الى امتنع المولى  
ان ينفق عليه كسب المملوك ان قدر على الكسب وانفق على نفسه الا ان ينفق عليه المولى  
بعض امره القاضيه ببيعته او رقيقا وفي المديرة واهم الولد ايجبر المولى على الاتقان لا متناع البيع  
فيهما والمكاتب على المالك كسب لانه مالك بيدا وان كان مملوكا رقيقه واحضره على المكاتب  
على خدمته فانه كالمرفوق اذ لا يملكه اصلا رجل لا ينفق على عبده ان قدر ان يعبده على الكسب  
اكل مال مولاه بلا رضاه والا اي وان لم يقدر على الكسب جاز اكله بلا رضاه لانه مضطرك  
اي جاز اكله بلا رضاه ايضا ان منع مولاه عنه اي من الكسب غصب اي شخص غصبه عليه الى على  
الغاصب الى ان رد المصنوع الى مالكه فان طلب الغاصب من القاضى الامر بالنفقة ان بان فحق  
الغاصب على العبد او البيع اي بان يبيع الغاصب العبد لا يجبره القاضى ولا يقبل كلامه الا ان  
يخاف على العبد ان يبيع فيسوقه القاضى لا الغاصب ويمسك عنه لما ذكره او مع شخص عدا عند زيد  
مغاب الشخص المودع فطلب زيد المودع من القاضى الامر بالنفقة فالقاضى لا يامر به بالنفقة  
به الاحتمال استيعاب قيمته بالنفقة بل يوجهه فينفق عليه من اي من اجرة او يبيعه ويحفظ ثمنه  
لمولاه دفعا للضرر عنه **كتاب العتاق** العتق والعتاق لغة القوة مطلقا وشراقة  
حكيمية تظهر في حق الاممي باب انقطاع حق الاغيار عنه والاعتاق لغة اثبات القوة مطلقا  
وشرا اثبات القوة الشرعية التي يبايع المعتق اهلا للشهاده والولاية قادر على التعرف في  
الاغيار وعلى دفع تعرف الاغيار عن نفسه مطلقا بل بازاله الملك الذي هو ضعف حكم القوة  
الطبيقة التي تحصل في البدن بزوال ضعف حقيق هو المرض او ازاله الملك مطلقا الى غير ذلك  
بكونه ملكا وحاصلا بغير ملك لا يجبر فخرج به البيع والهبة او غيرها جعل مملوكا لغيره  
ويكفره اثبات القوة الشرعية وسيا في حقيقة ان ثا العتاق والبيع اي الاعتاق من جريان  
المملوك لا يملكه وان يملك ولا يعتق الا في الملك مكلف اي عاقل وبالغ اما الاول فان لم ينفق

في لا تسقط نفقة من يملكها لا تسقط نفقة الزوجية بحرقه القاضيه وان مضت مدة ومنها اي من اسباب وجوب النفقة الملك فيجب على المولى المملوكه فان الى امتنع المولى ان ينفق عليه كسب المملوك ان قدر على الكسب وانفق على نفسه الا ان ينفق عليه المولى بعض امره القاضيه ببيعته او رقيقا وفي المديرة واهم الولد ايجبر المولى على الاتقان لا متناع البيع فيهما والمكاتب على المالك كسب لانه مالك بيدا وان كان مملوكا رقيقه واحضره على المكاتب على خدمته فانه كالمرفوق اذ لا يملكه اصلا رجل لا ينفق على عبده ان قدر ان يعبده على الكسب اكل مال مولاه بلا رضاه والا اي وان لم يقدر على الكسب جاز اكله بلا رضاه لانه مضطرك اي جاز اكله بلا رضاه ايضا ان منع مولاه عنه اي من الكسب غصب اي شخص غصبه عليه الى على الغاصب الى ان رد المصنوع الى مالكه فان طلب الغاصب من القاضى الامر بالنفقة ان بان فحق الغاصب على العبد او البيع اي بان يبيع الغاصب العبد لا يجبره القاضى ولا يقبل كلامه الا ان يخاف على العبد ان يبيع فيسوقه القاضى لا الغاصب ويمسك عنه لما ذكره او مع شخص عدا عند زيد مغاب الشخص المودع فطلب زيد المودع من القاضى الامر بالنفقة فالقاضى لا يامر به بالنفقة به الاحتمال استيعاب قيمته بالنفقة بل يوجهه فينفق عليه من اي من اجرة او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه دفعا للضرر عنه كتاب العتاق العتق والعتاق لغة القوة مطلقا وشراقة حكيمية تظهر في حق الاممي باب انقطاع حق الاغيار عنه والاعتاق لغة اثبات القوة مطلقا وشرا اثبات القوة الشرعية التي يبايع المعتق اهلا للشهاده والولاية قادر على التعرف في الاغيار وعلى دفع تعرف الاغيار عن نفسه مطلقا بل بازاله الملك الذي هو ضعف حكم القوة الطبيعية التي تحصل في البدن بزوال ضعف حقيق هو المرض او ازاله الملك مطلقا الى غير ذلك بكونه ملكا وحاصلا بغير ملك لا يجبر فخرج به البيع والهبة او غيرها جعل مملوكا لغيره ويكفره اثبات القوة الشرعية وسيا في حقيقة ان ثا العتاق والبيع اي الاعتاق من جريان المملوك لا يملكه وان يملك ولا يعتق الا في الملك مكلف اي عاقل وبالغ اما الاول فان لم ينفق

في لا تسقط نفقة من يملكها لا تسقط نفقة الزوجية بحرقه القاضيه وان مضت مدة ومنها اي من اسباب وجوب النفقة الملك فيجب على المولى المملوكه فان الى امتنع المولى ان ينفق عليه كسب المملوك ان قدر على الكسب وانفق على نفسه الا ان ينفق عليه المولى بعض امره القاضيه ببيعته او رقيقا وفي المديرة واهم الولد ايجبر المولى على الاتقان لا متناع البيع فيهما والمكاتب على المالك كسب لانه مالك بيدا وان كان مملوكا رقيقه واحضره على المكاتب على خدمته فانه كالمرفوق اذ لا يملكه اصلا رجل لا ينفق على عبده ان قدر ان يعبده على الكسب اكل مال مولاه بلا رضاه والا اي وان لم يقدر على الكسب جاز اكله بلا رضاه لانه مضطرك اي جاز اكله بلا رضاه ايضا ان منع مولاه عنه اي من الكسب غصب اي شخص غصبه عليه الى على الغاصب الى ان رد المصنوع الى مالكه فان طلب الغاصب من القاضى الامر بالنفقة ان بان فحق الغاصب على العبد او البيع اي بان يبيع الغاصب العبد لا يجبره القاضى ولا يقبل كلامه الا ان يخاف على العبد ان يبيع فيسوقه القاضى لا الغاصب ويمسك عنه لما ذكره او مع شخص عدا عند زيد مغاب الشخص المودع فطلب زيد المودع من القاضى الامر بالنفقة فالقاضى لا يامر به بالنفقة به الاحتمال استيعاب قيمته بالنفقة بل يوجهه فينفق عليه من اي من اجرة او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه دفعا للضرر عنه كتاب العتاق العتق والعتاق لغة القوة مطلقا وشراقة حكيمية تظهر في حق الاممي باب انقطاع حق الاغيار عنه والاعتاق لغة اثبات القوة مطلقا وشرا اثبات القوة الشرعية التي يبايع المعتق اهلا للشهاده والولاية قادر على التعرف في الاغيار وعلى دفع تعرف الاغيار عن نفسه مطلقا بل بازاله الملك الذي هو ضعف حكم القوة الطبيعية التي تحصل في البدن بزوال ضعف حقيق هو المرض او ازاله الملك مطلقا الى غير ذلك بكونه ملكا وحاصلا بغير ملك لا يجبر فخرج به البيع والهبة او غيرها جعل مملوكا لغيره ويكفره اثبات القوة الشرعية وسيا في حقيقة ان ثا العتاق والبيع اي الاعتاق من جريان المملوك لا يملكه وان يملك ولا يعتق الا في الملك مكلف اي عاقل وبالغ اما الاول فان لم ينفق

بنيان اهلية التعريف ولهذا الوقال العاقل البالغ اعتقت وانما صبي او مشرد وجنونا كان  
ظاهرا كان القول لا سنده التعريف بخلافه من غير له وانما الثاني فلا يضر ظاهر ولا يملك  
الوصى والولى عليه الصبي ليس يملك اختيار المحض بخلاف النافع المحض والميتة وبيها حيث يكون  
اهلا الاول قبل الاذن والثاني بعده في ملكه حال من صبي يبيع وانما اشتراط ذلك لقوله لا ينفق  
فيما لا يملكه ابن آدم ولو بالاضافة اليه اي ويصح الاعتاق ولو كان باضافة الى الملك كان يقول  
لعبد غيره ان ملكته فهو حر حيث ينفق اذ املكه وقد مر مثله في الطلاق بغيره اي مخرج الاعتاق بان  
كان مستعلا فيه وضعه وشرا متعلق ببيع بلانية لانها انما تشترط اذا اشترط مراد المتكلم واذ اشترطه  
فلانية وذلك كانت حر او عتيق او معتق او حر او حر او عتيق او عتيق او ما انت الاخر لان كلامه  
اشتمل على النفي والاثبات وهو اكيد من مجرد الاثبات بدليل كلمة الشراية وجمود الوصف بخرية  
يعتق فاذا اكده كان اولي ان يعتق او هذا مولاي او باموالى فان لفظ المولى مشترك في احد معانيه  
وفي العبد لا يليق الا بهذا المعنى فيعتق بلانية او يحر او يعتق فان لفظ الاخبار جعل شافى  
التعريفات الشرعية دفعا للحاجة كما في النكاح والطلاق والبيع ونحوه فان تعي كلام العاقل بقدر  
الامكان واجب ولا وجه له الا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في الحل لتحقيق منه هذا الاخبار  
فان قال اردت الكذب او جريته من العمل صدق ويا انه لا احتمال لا قضا او النذر والاحتياط  
المعنى فاذ ناداه بوصف يملك انشاءه كان تحقيقا لذكر الوصف الا اذا سماه به اي عتقه  
بالحرية او العتق في لا يعتق لان مراده الاطلاق باسم علمه وهو ما يقرب به ثم ان بعد سماه بذا  
نادى بالحرية وقال يا آزاد وقد سماه بالحر او عتق بان سماه بالزاد ونادى بيا حر عتق لانه  
ليس بنادى باسم علمه فيعتبر اخبارا عن الوصف كذا راى السك حر ونحوه مما يعبر به عن العتق ان يملك  
او يقتل اوقال لانه لا يملك فربما كان هذه الاغلاظ مما يعبر به عن العتق وقد مر في الطلاق وان  
اضافة الى جرحه مع كانه نصف والثالث ونحوهما يقع في ذلك الجرح وسيا في اطلاق فيما وراه  
في الباب الذي يلي هذا بقوله العتق وحيث لك نفسك او بعثت منك نفسك عتق وان لم يملك

العبد

المولى



في نسخة  
من نسخة  
من نسخة

البيع والبيعة ولم يتو المولى العتاق لان بيع نفسه بعد اعتاقه وكذلك البيعة ولو زاد بكرا لم  
يعتق ما لم يقبل كذا في العداية وبكنايته عطف على بصره ان نوى ازالة الاستعباد والاحتلال  
كلما ملك على الارق الا لاسيل وخرجت من ملكي وقلت سبيلك لانه يمتثل في هذه الاشياء بالبيع  
او اكلت به كما تخمك بالعتق واذا نواه تعين ولو قال عبده اذهب حيث شئت او توجهت الى شئت  
من بلاد الله تعالى لا يعتق وان نوى لانه يفيد زوال اليد فلا يدل على العتق كما في المحاكمات  
البيان وكقولنا لا يمتد فدا لعلك منيرة الاعتاق تعيق اذ يقال اطلقه من البيع اذ اطلق سبيلك  
فهو كونه خلت سبيلك لا بطلتلك وانت طالما سبق في اول كتاب الطلاق يقع بلفظ العتق  
بلا عكس ازالة ملك الرقبة تستلزم ازالة ملك الملك المتعة بلا عكس كذا في الطلاق وان نوى  
لهذا الوجه كذا في لا يعتق ايضا بقوله يا ابني ويا ابن بضم النون ويا ابني ويا ابني  
ويا سيد ويا مالك لان هذا كما عرفت لا تحضر المنادي فان ناداه بوصف يملك انشاء  
كلية كان تحقيق ذلك الوصف وان لم يملك انشاء كان للاعلام الجرد لا تحقيق الوصف تعذره  
وهذه الاوصاف من هذا القبيل لا يقول لاسلطان لي عليك وان نوى لانه سبيلك بوجهي قال الله  
او ياتي سبيلك بغير اي شيء ويذكر ويراد به اليد والاسلطان سبيلك بغير اي شيء  
فصار كانه قال لا تجز لي عليك ولو نص عليه لم يعتق وان نوى فكذا هذا ولا يقول انت مثل امرئ  
لان المثل يستعمل للمساواة في بعض الاوصاف من فاقوة الشك في امرية فلا تثبت خلاف ما  
اذا قال هذا ابني للاكبر سنا منه او الاصغر ثبات النسبة فانه يعتق بلائيه لان الاكبرية في  
الاول وثبوت النسبة الثاني يمنع ان ارادة المعنى الحقيقي وهو ثبوت البشوة فيصير الجواز  
ويراد ثبوت امرية الانتم للبشوة وفيه خلاف للامامين والث فعي واما غير ثابتة اي غير ثابت  
النسبة يعني مجهول النسبة في مولده اي وطنه الاصل اشارة الى الخلاف في تفسير مجهول النسبة  
قال في الغنية مجهول النسبة الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبة البلدة التي هو فيها  
وختار المحققين في شرائع الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبة مولده وسقط عنه دليل الوقاف على ان

ان

الطلاق

نحو

عليه

موقوف  
حامله  
شأنه

ان الحامل المشبهة ولد ثابت النسبة فاذا ثبت نسب الحمل اخرج من دار الحرب باعتبار  
كونه من النكاح لا بالمشبهة فان ثبت نسب شخص اخرج من دار الحرب اولى فالحامل يكون مجهول  
النسبة لم يعرف نسبه مولده ووطنه الاصل فيعتق وينتسب لغيره اي لغيره من دار الحرب مولدا  
في دار الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون حليبا او مولدا لان محبة وعومة المولى باقية للملك  
وجارية المملوك كما نسب في الكافية قوله حليبا انما يبيح اذا كان حليبا غير ثابت النسبة مسقطا عنه ذكوره  
فثبت النسبة لمولده فلا يثبت نسبه مولاه ولهذا قلت بهما في ثبوت نسبه مولده ولو قال عبده هذا ابني  
اولامته هذه ابني قبل هو على هذا الخلاف فيقبل لا يعتق بالاجماع لان المثار الى الميراث من الميراث  
كما يعتق بقوله هذا ابني على خلاف يعتق بقوله هذا ابني وامي بطريق الجواز كما ذكرنا هذا في حيث  
لا يعتق به في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة في الملك كان موجبا لثبوت النسبة بلا واسطة  
فيكون امرية لازمة لها فيصير الجواز بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانه لا تكون الا بواسطة الاب  
او الام لانها عبارة عن نجاسة في صلب ارحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا موضع في العلم  
لهذه الكلمة في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر لها الكلام لعدم صحة الجواز الا اذا قال من  
النسبة اولاب اولام قال في المبسوط ان اختلاف الروايتين في الاخ انما كان اذا ذكره مطلقا  
بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا او قال هذا اخي لاني لوامي فيعتق بلائيه لان مطلق  
الاخوة مشتركة وقد يراد بها الاخوة في الدين قال تعالى انما المؤمنون اخوة والمشتراك لا يكون  
حجة فاما اذا قيد بما ذكره فتعين المراد فان قيل البشوة ايضا مشتركة بين نسب فكيف يثبت  
العتق باطلاق قول هذا ابني قلنا مثل هذا الجواز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بغير  
الى مجاز يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا في امرية لازمة للبشوة فيكون الانتقال  
من الميراث الى الامام كذا في قوله هذا اخي حيث لا يعتق الا اذا قال ابو اخي فان  
هذا الكلام لا يفيد العتق الا بواسطة اذا لا موجب له في ملك الاب كما سبق من ملك امه اخبره قوله  
عتق عبدي ارحم ارحم الاصل في المولود في بطن امه وسميت القرابة من جهة المولود وانما

نحو اعتق الله بلاك

ان

في نسخة



ذوالرحم حرم الحمان تحفظ الاجواز النكاح بينهما كان احدهما ذكرا والاخر انثى وبوصفة  
 ذوالرحمة للحرمان والاصل فيه قوله من ملك ذالرحم حرم منه فهو حر واللفظ بعمومه يتناول  
 كل قرابة مؤكدة بالحرمة ولا اذ كانت او غيره ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا  
 في دار الاسلام لعموم العلة والمكاتب او المشتري اخاه لا يكتسب عليه ذالرحم بل يكتسبه  
 على الاعناق والشرع ومقتضى قوله وصليبه كان المالك مبيعا او مجنونا حتى يعتق القريب عليها  
 عند المالك اذا تعلق به حق العبد فثابت النسخة او اعتق عطف على ملكه لو جاز له كما في النسخة  
 او لتضم فانه ايضا يعتق لوجود كثر الاعناق من اهل في حكمه وصف القريب في اللفظ  
 الاول زيادة فلا يحتل العتق في الاخيرين بعده بل يكون المعنى عاصيا لان ذلك من فعل  
 الكفرة وعبد الاحسان او اعتق مكرها او سكران فان اعتقهما صح لصدوره عن ماله مضافا  
 الى حكمه ولا يشترط في الاستقاطات الرضا او بالاكراه ينعدم الرضا ولا تاثير له في انعدام الحكم  
 الا يري الى ما روي عنه ثم ثبت جده من جده وهن لهن جده النكاح والطلاق والعتاق والامان  
 لا يرضى بالملك او اضاف عطف على العتق عتق الى شرطه ووجد الى الشرط بان قال ان دخلت  
 فانت طالق قد فعل عتق عليه اي على من ملك والمذكور بعده كعبد حر في خرج اليها مسلما فانه  
 يعتق لعموله ثم في عتق الطائف حين خرجوا اليه لم يعتق الله ولا احرز نفسه وهو مسلم ولا يعتق  
 المسلم ابتداء ولا يحتل يعتق يعتق امة بتعالها لا تصالها بها ولا يبيع ببيع وبهتة لان التمسك  
 بشرط في الصبية والقدرة عليه في البيع ولم يوجد بالاضافة الى الحمل وشي منها ليس بشرط في  
 الاعناق ثم قيام الحمل وقت الاعناق انما يعرفنا واولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر لانه  
 اقل مدة الحمل كما علم ان المستور في كتب القوم ان الحمل يعتق باعتان الامة بتعالها مطلقا  
 فانه اعتقت وهي حامل بان ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر يعتق الحمل ولا يخر ولاؤه الى الامة  
 وان اعتقت وهي غير معلوم الحمل بان ولدت للاكثر يعتق بتعالها لانه كن يخر ولاؤه الى الامة  
 الامة كما مر وبهذا يظهر ان في عبارة صدر الشريعة حيث قال اعلم ان الحمل يعتق بعتق امة  
 الامة

١٦٩  
 الامة لا يطرق التبعية بل بطريق الاصلية حتى لا يخر ولاؤه الى الامة وهذا الاول  
 بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر شامخ لان ظاهرنا في العبارة القوم حيث قالوا  
 ان امة يعتق جارا مالا يعتق جارا تبعا وايضا قوله واولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر  
 قيد لقوله يعتق بعتق امة ومقتضى قوله وقد فصل عنه بل حق العبارة ان يكون هكذا اعلم ان  
 الحمل يعتق بعتق امة وهي حامل بان ولدت لا قبل من سنة اشهر حتى لا يخر ولاؤه الى الامة  
 الامة فالحاصل ان الحمل يعتق بعتق امة مطلقا فان وقع العتق عليه فعتق كانه ولد  
 لا قبل من سنة اشهر ولا يخر ولاؤه ابدا الى الامة وان وقع بخر ولاؤه تبعية امة  
 بان ولدت للاكثر يعتق ايضا لكن اذا اعتق الامة بعتق جارا ولا ابنة الى واليه وسكن  
 تمام حقيقة في بحث الولاء ان شاء الله تعالى على ما علم من الامة لا يعتق بعتق الحمل بل يعتق  
 الحمل فقط اولا وجه الاعتاق مقصود لعدم الاضافة اليها ولا تبعا له لان فيه قبل الموضوع  
 الولد يبيع الامة في النسب لانه للتقريب والام لا يشترط وبيع الامة في الملك حتى اذا كانت  
 الامة ملكا زيد فولدت ولد كان الولد ايضا ملكا له وان كانت مشتركة بينه وبين غيره  
 كان الولد كذلك والرقع الفرق بينهما ان الرق هو الذي كتب الله تعالى على بعض عباده  
 جارا استنكا فهم عن طاعة وهو حق العامة على الخلاف فيه والملك هو من كان تحت تصرف  
 فيه وهو حقه واول ما يوصف بالاسود يوصف بالرق لا الملك لا بعد الاخراج الى دار الاسلام  
 والملك يوجب في الجراد والطيوان غير الاذني لا الرق وبالبيع يزول ملك المالك لا الرق و  
 بالعتق يزول ملكه قصد الامة حقه ويزول الرق ضمن ضرورة فراعته عن حقوق العباد  
 لكن الفرق بينهما في العتق وامة الولد والمكاتب فان الرق والمالك كما في الرقيق الفرق  
 ورق امة الولد ناقص حتى لا يجوز اعتاقها من الكفارة والمكاتب فيها كامل والمكاتب  
 رقه كامل حتى يجوز اعتاقه من الكفارة ومكاتبه ناقص حتى يخرج من يد المولى ولا يدرى تحت  
 قوله كل مملوك لي كذا ذكره الزيلعي والعتق وحده وفروجه كانه يدرى الاستيداد والكنية

في العتق وامة الولد







في الميراث ما كان من غير ما كان العتق من غير ما كان العتق حكم الاعتراف والحكم

غير سديد لان الاعتراف لما كان مجزئيا كان العتق مجزئيا فمعرفة ان العتق حكم الاعتراف والحكم  
ينشأ من قول العلة ولان القول بهذا قول بتخصيص العلة اذ يوجد الاعتراف في النصف و  
يتأخر العتق فيه الى وقت الضمان او السعاية وانه بوجود العلة ولا حكم له وهو تفسير العلة  
وما قال بعض من المهداية انه يلزم من تقرير صاحب البديع ان العتق لا يتخلف عن الاعتراف  
في عدم التجزئ فانه لا يقبل التجزئ فيظهر قوة قول صاحبين ووجه الاصح لانه يظهر من التام في  
ذكرنا فليتنامل ثم اذا تجزئ الاعتراف بزوال بعض الملك اجتزئت بعض العبد عنه فوجب عليه  
السعاية وسعى مولاه في قيمة الباقي من ذلك البعض فصار كالمكاتب لان المستحق من المالك  
عنده حتى لا يجوز له نكاح الاربع ولا يملك التبرعات لان الاضافة الى البعض توجب ثبوت الملكية  
في كل واحد من الملك في بعضه فليتنامل بالبدليلين بان المالك يدا لاربعه والسعاية  
كبدل الكتابة فله ان يستعيله له ان يستعيله لان المكاتب قابل للاعتاق بلا راد الى الرق او غير  
منه ان الفرق بينهما ان عتق البعض اذا جاز عن الاداء لا يرد الى الرق لانه اسقاطا لخص فلا يقبل  
الفسخ بخلاف الكتابة المقصودة لانه لا يقبل الفسخ وليس الطلاق والقصاص حالة متوسطة كما  
فانتهاه في الكل ترجيح الميراث والاكستلاء من مدبرة يقتصر عليه في  
التقسيم لما ضمن صاحبه بالاف ومكس بالضم فكل الاستيلاء اعتق رجل حصته من المملوك المشترك  
بينه وبين غيره فمشاركة الاعتراف او الاستسعاء والولاء لهما لانها المعقنان او تقسيم الميراث  
ان يضمن لو كان الميراث موزعا بان يملك قدر قيمة نصيبه ولو كان معسرا فمشاركة الاعتراف او الاستسعاء  
فقط والولاء لهما كما في الاول ويرجع الميراث الضامن به اي بما ضمن على العبد لان قائم مقامه لو كان  
كان لتساكت الاستسعاء فكذا الميراث والولاء لان العتق كله من جهة حيث ملكه بالضم شهد كل  
من الشريكين بعتق نصيب الآخر سعى العبد لهما موزعين كانا او معسرين او احدهما موزعا والآخر  
معسرا هذا عندنا في حنفية وعندهما ان كانا موزعين فلا سعاية عليه وان كانا معسرين سعى لهما  
وان كان احدهما معسرا والآخر موزعا سعى للمعسر والولاء لهما لان كلاهما يقولان في غيب

نصيب

نصيب صاحبه بعتاقه وولاءه له وعتق نصيبه بالسعاية وولاءه له والولاء هو قوله في  
ذلك عندنا لان كلاهما يتجه على صاحبه وهو ميراثه فبقي موقوف الى ان يتفقا على اعتراف احدهما  
عتق احدهما عن الشريكين بعتق فكذا فقال ان دخل فلان هذه التوارث فميراث  
والآخر بعد منه وقال ان لم يدخل فهو ميراث الغد وجهل شرط اي يعلم انه دخل او لا عتق  
نصفه وسعى في نصفه لهما وعندنا سعى في كله لان المقضى عليه بسعاية بهما فلا يمكن  
العتق على المجهول ولهما ان نصف السعاية ساقط بيقين فكل واحد من الشريكين يقول  
لصاحبه ان النصف الباقي هو للنصف والآخر نصيب في نصف بينهما ولا عتق في عتق  
اي قال رجل ان دخل فلان التوارث فعتق كذا وقال الآخر ان لم يدخل فعتق كذا فميراث  
يعلم انه دخل او لا لا يعتق واحد من العبد لان المقضى عليه بالعتق والمقضى له بهما فلا  
فقتت الجاهل ملكا اي رجلا ولدا واحدا بهما بشرا او بهيمة او وصية او اشترى احد نصف  
ابنه من مولاه اي مولاه ابنة او ولحق عتقه اي عتق عبيد بشرا نصفه بان قال زيد لعبد بكر  
ان اشتريت نصفك فنصفك ثم اشتراه ذلك العبد هو اي زيد ورجل آخر بالاشترى عتق  
اي حصته الاب في صورتين الاوليين لانه ملك شقص قريب وشراؤه اعتاق كما مر وحقته  
الحالف في الثالثة لوجود الشرط ولم يضمن عندنا في حنفية لان عدم التقدي يعلم الشريك حال  
اولا اي سواء علم انه ابن شريك او لا كما لو رثاه اي لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور  
المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث وهو شريك ابنة صورية امرأة ماتت ولها عبد هو ابن  
زوجها فميراث الزوج والاب فورث الاب نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصته اخيرا  
لان الارث ضروري لا اختيار للاب في ثبوته فالآخر اعتق او استسعى اي او الميراث  
ولاية التضمن بقي له احد الامر من اما الاعتراف او الاستسعاء وقال في غير الارث ضمن ضمن  
قيمة غنيا وسعى له فقير لان شري القريب اعتاق فان كان موزعا لم يجب الضمان وان كان  
معسرا سعى العبد وابو حنيفة يقول انه رضى بافسد نصيبه فلا يضمن كما اذا اذن باعتاق



نصيبه حيث شارك في علة العتق وهو الشراء وان جعل فالجهد لا يكون عذرا وان اشتري اى  
 اجنى نصفه ثم اشتري الاب موسرا بقرية فتمت اى الاجنبى الاب لانه يارضى بافاد نصيبه  
 الا ان في نصفه قيمة لاحتمال ما يتيه عنده وهذا عند ابي حنيفة لان يار المعنى لا يمنع  
 السعاية عنده وقالوا لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمة لان يار المعنى يمنع السعاية  
 وان اشتراه اى النصف الاب موسرا من مالك لم يضمن اى الاب لانه لا يملك كله لان يرضى  
 نصيبه ببيع من الاب وبيع واحد الشراى واعتقه آخرهما موسرا ضمن ابك مديون فظن  
 لا المعنى وضمن المديون معتقه ثلثه مديون الا بقرينة هذا اذا كان العبد بين ثلثة نفر وبيع واحد  
 ثم اعتقه الآخر فموسرا وان الثالث ساكت فارد الساكت والمديون الضامن فللساكت  
 ان يضمن المديون المعنى والمديون يضمن المعنى ثلث قيمة مديون او لا يضمن الثلث  
 الذى ضمن توضيح ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين دينارا مثلاً فان ابك يضمن  
 المديون تسعة والمديون يضمن المعنى ستة وذلك لان قيمة المديون ثلثا قيمة الابن كما سياتى فيما بعد  
 تعلق منه تسعة وكان الاتفاق بالاتفاق واقعا على قيمة المديون وهي ثلثا قيمة الابن وهي  
 ثمانية عشر وثلثا تسعة ويضمن المديون المعنى تلك التسعة فقط ولا يضمن التسعة التى يضمن  
 ابك مع تلك التسعة التى يضمن اياها هذا عند ابي حنيفة وقالوا العبد للمديون يضمن ثلث  
 قيمة لشركته موسرا كان او موصرا لانه ضمان تملك فلا يختلف بالسار والعار خلاف  
 ضمان الاعتراف فانه ضمان جنائية قال ابو ايمى ام ولد شريكى واكثر شريكى خدما اى خدم الجارية  
 الشريك المنكر يومما يتوقف يوما عند ابي حنيفة لان الحق اقران لاصح له عليه فورا  
 باقراره والمنكر يضمن انما كانت فلا صحة له الا فى نصفها وعند جما المنكر ان يستحق  
 الجارية فى نصف قيمتها ثم تكون خرة لانه لم يصدقه صاحب القلب اقراره عليه كما لو كان  
 فعتق بالسعاية لا قيمة لاهم ولد وقالوا لاي القيمة لانها مملوكة خرة مستغنى بها وطا  
 اجارة واخذ اياها فتكون مقيمة كالمديون وهذا لو قال كل مملوك لى كذا انه خال لم يولد

قيمة المديون ثلثا قيمة الابن

انما المديون

واستباحه الوطى دليل المملوك لانه لا يملك الا بالشراى او بملك الميمى والا فى مطلق فتمت  
 وبقي المملوك دليل بقا المملوكية والتقوم او المملوكية فى الاولى ليست غير المملوكية والتقوم  
 وحق الحرية لا ينافى التقوم كالمديون وهذا اذا سلمت ام ولد النفس اى تسع اى التقوم  
 ولابى حنيفة قوله لم اعتقها ولدا ما رواه ابن ماجه والدارقطنى ومقتضى الحرية زوال  
 التقوم لكنه تعالى فدية عن افادة الحرية لمعارض وهو قوله ثم ايتى امرأة ثلاث من سيدنا  
 فلهن مقتضى من ذنوبهن وفى رواية من بعده رواه احمد لا معارض له فى زوال التقوم فثبت  
 فلا يضمن بعتى اعتقها اى ام ولد حال كونها مشتركة بينه وبين غيره بان ولدت ولدا  
 فادعاه فانه لا يضمن حصه شريكه عند ابي حنيفة بنا على علم تقوما وعند جما يضمن بنا على  
 تقوما رجل له اربعة ثلثة قال فى محبة لاشتهى عنده احد كما خر فخرج واحد منها ووطئ الآخر فادعاه  
 هذا الكلام فان كان حيا امر بالبيان وان مات فمقتضى ثلثة ارباع الثابت نصف  
 كل من الاخرين عند ابي حنيفة وابى يوسف وعند ثلثة ربع من دخل وغيره كما قالوا ذلك لان  
 الايجاب الاول داير بين الخارج والثابت فيتنصف بينهما ثم الايجاب الثانى داير بين  
 الثابت والداخل فيتنصف بينهما فالنصف الذى اصاب الثابت شاع فيه وما اصاب  
 النصف الذى علق بالايجاب الاول فاما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقى فحق منه  
 ثلثة ارباعه واما الداخل فيعتق منه ربعه عند ابي حنيفة لان هذا الايجاب لما اوجب عتق الربع  
 من الثابت اوجب من الداخل ايضا لتتصف بينهما بما يقولان المانع من عتق النصف  
 يختص بالثابت والامانع فى الداخل فيعتق نصفه ولو كان هذا القول منه فى الحرز فاما  
 وقيم العبيد متساوية فان كان له مال فخرجه قدر المعنى من الثلث وذلك قيمة ارباع رتبة عند جما  
 له مال سوى العبيد ولم يخرجه من رتبة قيمته اثبات بينه على ما سلك على ما وصفنا وبنا ان  
 حق الخارج فى النصف وحق الثابت فى ثلثة ارباع وحق الداخل عند جما فى النصف ايضا فخرج

اهل كذا  
 كذا



الى خرج له نصف ربيع واقله اربعة فتقول الى سبعة فحق الخارج في سهمين وحق  
الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فجعل ثلث المال  
سبعة لاق العتق في المخرج صيته ومحل نقاذ الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار  
ثلثا المال اربعة عشر وهي سهام السعاية وصار جميع المال احدى عشرين وماله ثلثة عشر  
فيصير كل عبدة فيعتق من الخارج سهما ويسعى في خمسة وبعث من الداخل سهما ويسعى في خمسة  
ويعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية  
اربعة عشر فاستقام ثلثان وثلثان وعتق من الداخل في سهم وكان سهام العتق ثلثة  
سبعة ويجعل كل رتبة ستة وسهام السعاية اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعتق من الثابت ثلثة  
ويسعى في ثلثة ومن الخارج سهما ويسعى في اربعة ومن الداخل سهم ويسعى في خمسة فيستقيم  
والثلثان اقول بر وعلى ظاهره وان ارباب الفرائض صرحوا بان الاربعة لا تقول فكيف نخرج قوله  
واقله اربعة فتقول الى سبعة وادفعه ان معناه على ما ذكر شره كلامهم لا يتصور في مسألة قط  
نصفين وربع وهذا لا ينافي وقول العول فيها فما سوى قسمه الشركة ولو طلق كذلك قبل وطى  
سقط ربع مهر من فرجة وثلثة اثمان من نبتة وثمان من دخلت يعني ان كانت له ثلث  
زوجات مهر من على السواء فطلقهن قبل الوطى على الوجه المذكور قبل الايجاب الاول سقط نصف  
مهر الواحدة منصفين بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني  
سقط الربع منصفين بين الثابتة والداخلية فاصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلثة اثمان مهر  
الثابتة بالايجابين وسقط ثمن مهر الداخلية وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطى ليكون  
الايجاب الاول موجبا للبينة فما اصاب الايجاب الاول لا يبقى محل الايجاب الثاني فيصير  
في هذا المعنى كالمعتق الوطى او الموت بيان في طلاق مبرم يعني اذا قال لامرأيتك احديكما طالق  
فوطى احدهما او ماتت فحل منها بيان ان المراد من الاخرى اما الوطى فلان النكاح عقد  
وضع طلق الوطى والطلاق وضع لانه ملك النكاح اى ازالة محل الوطى ايا في الحال فيبطل العقد

بالطلاق  
العدة فالوطى دليل على ان الموطوءة لم تكن نكحة بالطلاق وانما الموت فليما عرفنا ان  
النكاح من وجه فلا بد له من محل كسبع وموت وتدبير واستيلاء ودية وصدة مستعين بها  
عتق مبرم اى اذا قال لعبدية احديكما طالق او مات احدهما او دية او دية او استولى احد  
المتين بعد ذلك القول او دية احدهما او تصدق به وسلم فحل فكن بيان ان المراد هو الاخر فان  
من حصل له الكسب لم يبق محلا للعتق اصلا بالموت والعتق من جهة البيع والعتق من  
كل وجه بالتدبير والاستيلاء فتعبر بالآخر والدية بالتدبير والصدقة بمنزلة البيع لا تملك  
لاوطى فيه اى لا يكون الوطى بيانا في عتق مبرم يعني لو قال لامرأيتك احديكما طالق ثم جامع احدهما  
لم يكن بيانا عنده وعندهما بيان لان الوطى لا يحل الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل الاستيلاء  
وله ان الملك ثابت فيهما ولهذا كان له ان يستحق مهرهما وكان له الارش اذا اجنى عليه مهر  
اذا وطئا بشبهة لان العتق المبرم معلق بالبيان والمعلق بالشبهة لا ينزل قبله وباقول  
اى بقوله لامرأيتك اول ولدك تدينه لو كان ابنا اثار بزيادة له في العبرة الى ان عبارة الوقاية لا  
تستقيم بدونها فان حرة ان ولدت ابنا وبنتا ولم يدر الاول عتق نصف الام ونصف البنت  
والابن عبد لان كلا من الام والبنت يعتق في حال وهو ما اذا ولدت الغلام اول مرة الام  
بالشرط والبنت بتسعين لكونها حرة حين ولدتا وترق في حال هو ما اذا ولدت البنت اول مرة  
لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى النصف واما الابن فيرق في الحالين شهد الى  
شاهد رجلان على زيد يعتق احد مملوكيه عبيد كانا او امرأتين لغت الشهادة في صورتين  
عند ابى ابيبة اما في الاولى فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عنده  
ولا دعوى منه بهرنا لكونه مجهولا وعندهما تقبل بلا دعوى فلا تلغو واما في الثانية  
فلان الدعوى وان لم تكن شرطا في حق الامه لكن الشهادة على العتق المبرم مردودة  
كما في احد العبدان الا ان تكون اى شهادتهما في وصية قال في الهداية اذا شهد الله  
اعتق احد عبيديه في فرض موته او شهدا على تدبيره في صحة او مرضه او ادا الشهادة في مرضه



او بعد الموت تقبل كسحا لان التدبير صحيح وقبح وصية وكذا العتق في مرض الموت  
وصية والخلف في الوصية انما هو الموصى به وهو معلوم وعينه خلف وهو الموصى او الوارث اقول  
مراده ان مقتضى القياس ان يلحق هذه الشكوة ايضا بالمال المدعى لكنها تقبل احسانا  
لوجود المدعى تقدير المدعى عليه تحقيقا لان هذه وصية واختم في الوصية هو الموصى  
لان نفعه يعود اليه فيكون مدعى تقديره وعينه خلف يقوم مقامه في الخصاص ونحوه وهو  
الموصى او الوارث فيكون كل منهما مدعى عليه تحقيقا فكان الموصى ادعى على احد هما فقام  
الشاهدان فيكون الموصى مدعى من وجه ومدعى عليه من وجه آخر فافحل بهذا الحل قال  
صدر الشريعة الذي هو الاول من كل لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبديه او الوارث  
ينكر ذلك بعد موت المورث والعبد ان يريد ان اثباته فكيف يقال ان المدعى هو الموصى  
او نائبه لاننا لان المتنازع فيه ما ذكر بل انكار المولى تدبير احد عبديه وارادة العبد ان اثباته  
ليس الا فيما اذا شهد في صحة المولى على انه اعتق احد عبديه كيف لا وقد قال في الهداية  
وهذا كله اذا شهد في صحة على انه اعتق احد عبديه وقال بعده اما اذا شهد انه اعتق احد  
عبديه في مرض موته او ايضا لم يقل صاحب الهداية ان المدعى هو الموصى او نائبه بل فحل  
الموصى مدعى او نائبه مدعى عليه بينا يثبت ما ذكرنا ما قال في غايه البيان كما كان العتق  
في مرض الموت او التدبير وصية كان المقتضى له معلوما لان الختم في تنفيذ الوصية هو الموصى  
وهو معلوم وعينه خلف وهو الموصى او الوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال الحيوة فان الشك  
للعبد لا للمولى لان المولى لا يدعى والعبد الذي دعت الشهادة له مجهول والعجب من قول  
صدر الشريعة ما قال في الكافي وبثني الزيلعي وجه الكائن ان العتق في مرض الموت وصية  
حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية سواء كان في العتق او في مرض الموت واختم في تنفيذ  
الوصية هو الموصى لان وجوب تنفيذ الوصية لجهة ونفع يعود اليه وانكاره مردود لانه  
ينفع وهو معلوم وعينه خلف وهو الموصى او الوارث فيحقق المدعى من كل واحد من الوصية او العتق

قانه غير صحيح اما اولاً فان انكار المولى ليس في هذه الصورة بل فيما اذا شهد في صحة المولى  
كما مر واما ثانياً فلان تحقيق المدعى من الوارث في هذه الصورة غير معقول اصلاً لان  
اذا قال اعتق مورثي احد عبديه كان اقرار المدعى فلا يحتاج الى اثباته فليست اهل في  
هذا المقام فانه من مزاج الاقدام والدة الهوى الى السبيل حسبنا الله ونعم الوكيل او  
طلاق منهم بان قال لا مدعيه احد كما طلق فان الشهادة فيه تقبل بلا مدعى لنفسه فخرج  
فيكون حقه له فلا يشترط فيه الدعي اجماعاً **الخلاف بالاعتق** قال ان دخلت  
هذه الدار فكل مملوك لي يومئذ حر الى يوم اذ دخلت عتق من له وقت الدخول مطلق الى  
سواء لم يكن له مملوك فاشترته ثم دخل او كان في ملكه مملوك يوم خلف فبق على ماله حتى دخل لان  
المعتبر قيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيها وبلا يومئذ من له يوم خلف فقط الى ان  
لم يقل في يمينه يومئذ بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حر لا يعتق من ملكي عبدين  
لان قول كل مملوك لي الحال والجزء احرية المملوك في الحال الا انه بدخول الشرط عليه نظر الى وجود  
الشرط فيعتق اذا بقي على ملكه الى وجود الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشترته بعده لعدم  
الاضافة الى الملك اوسية كذا اي اذا قال كل مملوك لي او قال كل ما ملكه حر بعد عتقه في  
مملوك فاشترى اخر ثم جاء بعد عتقه او قال كل مملوك لي او ملكه حر بعد موته وله مملوك فاشترى  
آخر حيث يتناول العتق والتدبير من ملكه مدخلف فقط ولا يتناول من يشتره بعد  
اليمين لان قوله كل مملوك لي الحال وكذا كل مملوك ملكه ولهذا يستعمل فيه بلا قرينة وفي  
الاستقبال بقرينة السين او سوف فيصرف مطلقه الى الحال فكان الجزاء احرية المملوك  
او تدبيره في الحال فلا يتناول ما يشتره بعد اليمين لكن بموته اي موت المولى عتق الى  
من ملكه بعد اليمين وقبله من ثلثه وقال ابو يوسف لا يعتق من ملكه بعد اليمين لان اللفظ  
حقيقة للحال كما مر فلا يتناول ما سيجل ملكه ولهذا صار من كان في ملكه وقت اليمين تدبيراً  
الاخر ولها ان هذا الجحد عتق بطريق الوصية حتى اعتبر من الثلث والوصية لفاعتق بعد الموت

الاعتق في مرض الموت



ويكون المقصود منها حال الموت الا يرى ان من اوصى ثلث ماله وليس له مال او كان له مال واخذت فيه يتناولها اذا بقيا في ملكه الى الموت المملوك الى لفظ المملوك لا يتناول الجمل لان متناوله المملوك المطلق والحمل مملوك تبعا لانه لم يصر متناولا عن كفارة العبد ولا يعضون وجهه واسم المملوك يتناول الابن للاعضاء فلا يعتق حمل جارية قال كل مملوك له ذكركم فهو حر وقد باندكر لانه لو اطلق اعتقت الام فيعتق الحمل تبعا للمملوك لا يتناول المكاتب ايضا لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك يراه **باب المعتق على جمل** هو بالتضم ما يجعل للابن من شيء على شيء فيفعله وكذا الجعالة بالكسر اعتق عبده على مال او به بان قال انت حر على الف درهم او بالف درهم فقبل العبد اعتق لانه معاوضة المال ولو بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه فمقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض كما في البيع فاذا قبل صار حر او المال الذي بشرط دين صحيح عليه لكونه ديناً على حر حتى يتكفل به ولو لم يكن صحيحاً لم يصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة حيث لم يصح الكفالة به لانه ثبت مع المتناهي وهو قيام الرق كما سبقت في المال يتناول العقد والعوض والطبوع وان لم يعين لانه لما كان معاوضة المال بغيره شابه النكاح والطلاق والصلح من دم البهائم وكذا الطهارة والمكسب والموزون اذ اعلم جمل ولا يبرأ جهالة الوصف لانها بغيره المملوك يعتقه بالاداء بان قال مولاه ان ادبت الى الف درهم فانت حر ماؤون الى عبد ماؤون لا يعتق الا باءاد المال لا مكاتب لانه خرج في تعليق العتق بالاداء وانما صار ماؤون لان المولى رغب في الاكتساب بطلبه الاداء منه ومراوه العجالة لا يتكفل به **باب المكاتب** اذ ناله ذلالة في ربه او اذ كان عبداً ماؤوناً متعلقاً بعتقه بالاداء لا مكاتباً جاز للمولى ان يبرئه بغيره المكاتب ولا يكون العبد احق بمكاتبه حتى جاز للمولى اخذ ما منه بل ارضاه بخلاف المكاتب ولا يرى الى حكمه الى الولد المولود قبل الاداء كما يرى في المكاتب وعتق العبد باءاد الحكم لوجود المتعلق به ولو كان اداه بالتخمين بينه وبين المولى يعني ان العبد اذا اخضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلق بينه وبين المال المبرأ الحكم ونحو

من وجه

ونحوه قابضاً وحكم بعتق العبد قبضاً ولا يعتق الا بالاداء بعض المال لا يعتق الا بشئ او متعلق به ولو اجر المولى على القبول اعتبار الجمل بما جمل فان كان المال الذي اداه مكاتبه قبل التعليق رجع به المولى عليه لانه ملك المولى ولو كان مكاتبه ادى بعد التعليق لا يرجع لانه ماؤون من جهة بالاداء منه وعتق في حاله اى حال ادائه من كسبه قبل التعليق لا يعتق لوجود الشرط فان عتق المولى بان فقال انت ادبت اى يعتق اداه اى اداه العبد ولو ادى المال بالمجمل فان ادى فيه عتق والا فلا لانه يخرج كماله في الطلاق واداه لا يعتق به لانه يستعمل كمن كماله قال المولى انت حر بعد مولى باللف ان قبل العبد عبده اى بعد موته واعتقه الوارث عتق به اى بالالف والآل ان لم يقبل العبد العتق بالالف بعده او قبل ولم يفتقه الوارث فلا اى لا يعتق بالالف وان جاز ان يفتقه الوارث جازاً اعتبر القبول بعد الموت لان الجاهل العتق اضيف الى ما بعد الموت ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود الايجاب فصارت كقوله انت طالق هذا ان شئت حيث لا يعتبر مشيئة قبله واعتبر اعتاق الوارث حتى ان العبد ان قبل بعد الموت لا يعتق مالم يفتقه الوارث لان الميت ليس باهل للاعتاق لان العتق ليس بمتعلق بالموت وفي مثله لا يعتق الا باعتاق الوارث كما لو قال انت حر مولى بشرط خلاف المدة لان عتقه بغيره بغير الموت فلا يشترط فيه اعتاق احد حرره على حذمة سنة وقيل عتق لان الاعتاق على شيء يقتضى وجود القبول لا وجود القبول كسائر العقود صورته ان يقول اعتقتك على ان تخدمنى كذا سنة واما اذا قال ان تخدمنى كذا امدت فانت حر لا يعتق حتى تخدمه لانه متعلق بشرط والاول معاوضة وتخدمته اى لزمته الخدمة العبدية او التكميم المبدل فليزم عليه تسليم البدل فان مات هو اى العبد او مولاه قبله اى قبل الخدمة يجب قيمته عليه وتخدمه من تركته ان كان الميت هو العبد عند اى خيفة اى يورثه ربه وتخدمه عليه قيمة الخدمة في المدة كبيع عبده منه بغيره فمكنت العبد بغيره اى قيمة العبد بغيره ان هذه الخلافية مبنيّة على خلافية اخرى وهى ما لو قال لبيده بعتك نفسك ملكك بالاداء







ولانه يتبعها واما مقيد عطف على اما مطلق كان مث في سفرى هذا او مرض هذا او مات  
فلان او مت الى سنة او نحوها الى عشر سنين مثلا مما يقع غالباً بهذه العبارة احسن عبارة  
الوقاية مما يمكن غالباً فيساع ويذهب ويبرهن فان الموت على تلك الصفة ليس كالحال  
فلم ينفذ سبباً في الحال واذا انتفى معنى السببية لمرده بين البشورة والعدم بقى تعليقاً كسائر  
التعليقات فلا يمنع البيع وقوله قبل وجود الشرط ويعتق من الثلث ان وجود الشرط لان  
الصفة لما صارت متعينة في آخر جرد من اجزاء الخيرة اخذ حكم المدبر المطلق لوجود الاضافة  
الى الموت وزوال التردد صحيح قال لعبد انت حر قبل موتى بشهر فمات بعد شهر عنده من كل  
ماله يعني رجل صحيح قال لعبد هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله  
وقال بعضهم يعتق من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قول ابى حنيفة يستند الى اول شهر قبل  
الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت كذا في الخانية ولو مات قبله اى قبل شهر لم يعتق لانه  
مدين مقيد والعقد لم يوجب ولو قال انت حر بموتى بشهر فمات بعد شهر لم يعتق بالموت اجمالية  
المولى للاعتاق عند وجود المعلق به بل يقتضيه الواجب او الوارث او القاضى لان انتقال الولاية  
بعد البره كذا في الخفة قيمة المدبر المطلق نصف قيمة لو كان قنناً والمقيد يقوم قنناً اختلفوا  
في قيمة المدبر قبل قيمة لو كان قنناً وقيل ثلثا قيمة لو كان قنناً وقيل ينظر بكم يستحق مدة عمره  
من حيث الطرز والنظن فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث نصف قيمة لو كان قنناً او  
ذكر الشيخ الامام المعروف نحو ما زاده لان للعتق منفعتين منفعة البيع وما شاكلها من التملك  
بالدين والامانة وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة والاستخدام والتدبير ينفوت الاولى ويبقى  
الثانية فيكون قيمة نصف قيمة لو كان قنناً ولو كان التدبير مقيداً يقوم قنناً كذا في الخانية  
**باب الاستيلاء** هو لغة طلب الولد وشرط طلب المولى الولد من امته بالوطى امته مبتدأ  
خبره قوله الا ترى لم يملك ولد من مولا ما باقراره اى باقرار المولى بان الولد منه ولو كان اقراه  
حال كونها حاصلاً بان يقول حمل هذه الامة متى اولدت من زوجها بان زوجها المولى من

العتق  
نصف قيمة

الامة

من رجل فولدت منه فاستترها الزوج لم يملك اى لم يملك مملوكه ملكاً تاماً وان بقى فيها  
الملك في الجملة وحكمها اى حكم المستولدة كالمدة وقدر لكتنا اى لكن الفرق بينهما ان المستولدة  
يعتق بموته من الحال والمدة من الثلث ولم تسح له برة ولدت وشى فان ولدت ولداً اخر  
ثبت نسبه بلا دعوة اذ بدعوة الاول تعين الولد مقصوداً من مفاصلت فاشكالها كالمدة ولم يملك  
لزمها العدة بثلاث حيف بعد العتق ولكن العتق ينفذ لان فاشكالها ضعيف حتى يملك بغيره  
بجلائف المتكسرة حيث لا يتفق الولد بغيره الا بالامانة ان كيد الغراش حتى يملك ابطال بالتزويج  
القضاء وهذا الذي ذكره الحكم واما الدبابة بان يكون لها وحقة ولم يعزل عنها بغيره ان يعتق به ويملك  
لان الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها او يفسد جاز له ان ينفذ لان الظاهر بقاها ظاهر  
وان زوجه باقية بولد فتوفى حكمه لان حق الطرية يسرى الى الولد كالتدبير والنسب ثبت  
من الزوج لان الفرائس له ولو ادعى المولى لا يثبت نسبه منه ويعتق الولد الصغير له ام ولد له  
لاقراره فاذا مات المولى عتقت من جميع المال كذا في البره اية ام ولد الغنى او استلمت برض  
اى الاسلام فان كسب فميت له والا يثبت في قيمته وعتقت بعد ما اى بعد السعاية او بى ولو امة متكررة  
بينه وبين اخر ثبت نسبه منه لان النسب اذا ثبت منه في نصفه لمصداقته بملك ثبت في الباقي  
فروية انه لا يجزئ لمان سبيته وهو العلوق لا يجزئ اذ الولد الواحد لا يتعلق من تامين ومن  
ام ولد له لان الاستيلاء لا يجزئ عندها وعند ابى حنيفة يصير نصيبه ام ولد يملك نصيبه  
لا يقابل للتملك اذ لم يحصل لها من اسباب الطرية بشى كالتدبير وغيره ضمن نصف قيمته لان ملك  
نصيب صاحبها حين استكمل الاستيلاء ويعتبر قيمته بايوم العلوق لان امومية الولد ثبتت من  
ذلك الوقت سواء كان موهراً او معسر لانه ضمان يملك بخلاف ضمان العتق كما تقر في موضعه و  
نصف عرقا لانه وطل جارية مشتركة اذ يملك بغيره بعد الوطى حكماً للاستيلاء فيعتق المولى في  
نصيب صاحبها بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه حيث لا يجب عليه العتق لاقبته ولانه لا يملك  
خراً الاصل او النسب ثبت مستنداً الى وقت العلوق والضمان يثبت في ذلك الوقت فيحدث الولد

بالنزوح

الامة  
ثم



على ملكه ولم يعلق شي من ملكه تركه وان ادعيه معا فمهما الى الولد ثابت النسب منها  
معناه اذا اختلفت في ملكها وكذا اذا اشتراكا حبلى لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما  
يختلف في حق وجوب العقر والولاء وضمان قيمة ام الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر  
لصاحب لعدم الوطى في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان القدر واحد وثبت لكل منهما  
قيمة الولد الا لا تميز على ما عرف وانما كان منها لا استواءهما في سبب اختلاف فيستويان فيه  
وهي ام وليها الصحر ودعوة كل منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها ام ولد له وعلى كل منهما  
نصف عقرها فضاها بالمال على الاثر ويرث الابن من كل من البشريين ارث ابن كامل لان اقراره بغيره  
كله ووجهه في حقه وورثته ارث اب واحد استواءهما كما اذا اقاما البينة على البتة او على ولده كما  
يصح اذا وطى المولى جارية مكاتبه في ثبات بولده فادعاه وصدة اي المكاتب المولى لزومه عقره لان طه  
بغير نكاح ولا ملك يمين وقد سقط عنه الحد للشبهة ولزومه نسب الولد لثبوتها على ذلك فصار كما لو  
ادعى نسب له جارية الاجنبى فصدقه وقيمة الى قيمة الولد لان في معنى المعز وحديث احمد ورواه ابو  
انه كسب كسبه فلم يرض بموته رقيقا فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب منه كما ان المعز ورواه  
وسيله وهو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة لا الامية اذ لا ملك له فيها حقيقة وماله من الطوق كاف  
لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك بخلاف امه الابن اذ ليس للاب فيها حقيقة للملك  
والاحق وانما حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتجنا الى نقلها الى ملك الاب لغيره  
وان لم يصدقه اي المكاتب المولى في دعواه فلا يثبت نسبه الى نسب الولد منه وقال ابو يوسف يثبت  
لان الجارية كسبه فصار جارية الابن بل اولى لان المولى في المكاتب ملك الرقبة بخلاف  
الابن وجه الفرق ان للاب ان يملك مال ابنه اذا احتاج اليه ولهذا لا يجب عليه عقره ولا  
قيمة الولد ونصير ام ولد له وليس للمولى ان يملك مال مكاتبه لان باعقده جرحا على نفسه بالاجنبى  
ولهذا يجب عليه عقرها وقيمة ولدها لا نصير ام ولد له فيشترط تصديق بخلاف ما اذا وطى المكاتبه  
في ثبات بولده فادعاه حيث ثبت نسبه ولا يشترط تصديقها لان رقبتها محكومة له الا اذا ملكه المولى ورواه

يحيى

يوسف في ثبوت نسبه ونصير امه ام ولد له ايضا اذ املكها لان الاقرار باق وهو لو جرح زال  
حق المكاتب وهو المانع لو طى جارية امه او والده او جده فوعدت وادعاه لا يثبت النسب  
ويرواه عنه الحد للشبهة فان قال قائل ان المولى لا يثبت النسب الا ان يصدقه المولى فيه وفي  
ان الولد منه ولو صدقه في احد مما فقط لا يثبت النسب وان كذبه المولى لم يملكها يوم ما يثبت  
النسب لبقاء الاقرار كما مر كذا في الحاشية **في المكاتب** او روي به هنا لان الكتابة من توثيق  
الصنع كالنسيب والاستيلاء في لغة القوم والجمع ومنه الكتابة العظم والكاتب طبع الحروف في الخط  
وشرطه في حريته الرقبة مما لا مع حريته اليد حلالا فان المكاتب ماله يداه فله رقبته وسنالك بيان  
وركنه الايجاب والقبول كان يقول لعبد ان ادبث الى المفا فانت حرا او ما تشاء على الف فقبل  
لانها معاوضة فلا بد من الايجاب والقبول بشرطها كون البديل معلوما لا كان او معلوما  
كونه شيئا او مؤجلا فليس بشرط حتى يجوز الكتابة على المال الحال والمفوض وعندك فمضى لا يجوز الا  
مؤجلا بخمسين وحكمها في جانب العبد اشفاقا وبشرط الحرية في حق اليد الرقبة حتى يكون حرا  
بمنافعة ومكاتبه لان الفرض من الكتابة وصول المولى الى يدها والعبد الى الحرية باذنه  
ذا لا يتحقق الا بذلك وفي جانب المولى بقاء رقبته العبد على ملكه وبشروط حق المطالبة ببدلها  
متى شاء واسترداده الى ملكه اذا جرح اذ اكتب منه ولو صغير يعقل البيع والشراء فانه اذا عقل  
كان من اهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز بماله حال او مؤجل سنة او سنتين  
مثلا او يجمع اي موقوت بازمينية معينة اخذ من التوقيت بطول الخيم ثم شاع في مطلق  
التوقيت او قال جعلت عليك الف فتوديه بخمسين او لغيره كذا واخر كذا فان ادبته فانت  
حرا وان جرحت فعقره وقيل اي القن مطلق على قوله كاتب بشرط قبوله اذ يلزمه المالك فلا بد من  
التزامه صح جواب اذ اكتب اي صح تصدق الكتابة سواء غلبت لفظ الكتابة او بما يؤدى مؤداه  
لوجود ركنه وهو الايجاب والقبول وعق القن ان ادبته وان وصليته لم يعقل اذ ادبته  
فانت حرا لان موجب الكتابة هو العتق عند الاداء لانها تبين عن جميع حرية اليد الى ابد الرقبة

عقوبة



عند الاداء وفي خلاف ان في عطف فخرج على وجهه اي اذا صح مقدار الكتابة خرج المكاتب  
من يده اي يد المولى لان مقتضى الكتابة ملكية السيد في حق المكاتب ولهذا لا يكون للمولى  
منعه من الخروج والسفر لانه ملكه لانه عتق معاوضة فيقتضى المساواة بين المتعاقدين  
واصل السيد يجب للمولى في ذمته بنفس العقد لكنه ضعيف لا يتم ملكه فيه الا بالقبض لانه ثبت  
في ذمته مع الشا في المولى لا يستوجب عليه ديناً ولهذا لا يقع الكفالة به فيثبت للعبد  
بمقابله ملكية ضعيفة ايضا واذا لم للمولى الملك بالقبض ثم المالكية للعبد ايضا وتام الملكية  
لا يكون الا بالحرية فيحقق الضرورة للمالكية فيحقق المساواة بذلك ابتداء وانسابا وعتقاً على ما  
يلا بد من ان العتق مولاه لا سقاطه ويترجم المولى العتق ان يطلق مكاتبه او ان يترسله لانه ان عتق  
عليه او على ولد او مثل المال او قيمة ان جنى على ماله لا يباع بعتق الكتابة خرجت من يد المولى  
فصار كالا جنى وصارت احق بنفسها وولده وماله اذا كاتب على قيمة بان قال ان ادبنت  
الى قيمتك فانت حر او كاتبك على قيمتك او على غيره بان قال كاتبك على هذا العبد وهو غيره  
هذه في ظاهر الرواية والى حنفية انما يقع حتى اذا ملكه واستلمه او ان يترسله الى البرق يتعين  
بالتعيين احراز من ذراهم الغير ودا نيره فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعيينها او على ما بين من  
الذراهم ولو ناسر ليرد مولاه الى وجهها في حاد ما عداها كما وامة حتى لو شرط ان يرد عبداً معيناً  
او امة معينة صح او المسلم عطف على تغيير كاتب وجاز للفصل على وجهه او خسر بقوله فله ان يرد  
كاتبه اي ضد العقد في هذه الصور اما الاولى فلان القيمة مجهولة قدرها وجنسها ووصفها فحق  
الجهالة واما الثانية فلخبره عن تسليم ملك الغير واما الثالثة فلان هذا عقد استعمل على بيع  
وكتابة لان ما كان من المائة بازا الوصف الذي يرد المولى يبيع وما كان منها بازا رقبته  
المكاتب كتابة فيكون صفة في صفة فلا يجوز للشئ منها كذا قال الزيلعي وغيره عليه يفتق  
عدم صحة العقد او اشترط ان يرد عليه عبد معين او امة معينة والقوم خرجوا بخلافه فالتعبد  
ما في الكافي ان بدل الكتابة في هذه الصورة لم يرد المولى القدر فلا يصح كالمكاتب على قيمة المبيع وهذا لان

لان العبد لا يمكن استثنائه من الدنا نيره وانما يستثنى قيمته والقيمة لا يبيع ان يكون  
بدل الكتابة لجهالة قدره فكذا لا يبيع ان يكون مستثنى من بدل المبدل اما ان يرد  
فلان المير او الخنزير ليس بمال في حق المسلم فلا يبيع للعوض في عقد المعاوضة وعتق  
فيه اي الخنزير والخنزير يبيع في ادائها لانه مال في الجملة فامكن اعتباره مع العقد فيه ومثله  
العتق عند اداء العوض المشروط ثم اي بعد ما عتق باء المسمى سعى في قيمته فقلت ان لا يعتق  
الا باء او قيمة لانه ان المبدل هو القيمة قال في الكفاية وفي نسخ الهداية لا يعتق الا  
باء او قيمة المير وانما مشكل جداً في ان لعامة روايت الكتب فان فيها لا يعتق الا باء او قيمة  
نفسه لا يفتق منه ويراد عليه هذه مسئلة لها نوعان تعلق بما قبلها غير مختصة بها يعني ان القيمة  
في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا يفتق منه ان  
كانت زائدة زيدت عليه رقبته لفساد العقد وقد تعذر بالعتق فوجب رد قيمته بالقيمة كما  
بلغت لان المولى لم يرض بالانقضاء والعبد رضى بالزيادة كمد لا يطل حقه في العتق فوجب  
ذلك ولو على مائة ونحوه ما بطل اي عند الكتابة لانها ليست بمال فلا يلزم على المكاتب شي  
وصححت الكتابة على حيوان ذكره كخمس كالعبد فقط اي لا نوعه وصفته ولو في الوسط او قيمة  
فان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظاهر واما قيمة فلانه يعرف بالقيمة فصارت اصلاً  
القيمة فصار في معنى الاداء كما تقر في الاصول ومن كافر عطف على قوله على حيوان اي حصة الكتابة من كافر  
كاتب عبداً مثله يعني كافر انما يقدره ائمة التقدير ليعلم البذل والما صححت لانه مال عندهم كمنزلة  
الحل عندنا واتي من المولى والعبد اسلم للمولى قيمته لان المسلم ممنوع من تملك المير وتملكه  
عتق العبد بقبض المير لان العتق معلق بقبضه لكن مع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كما مر على  
خذه شهراً عطف على قوله على حيوان له او غيره او خنزيراً او دابة او ارباب قدر الممول  
والاخر بما يرفع النزاع لحصول الركن والشرط والعتق على ان يؤدبها الى عتقه والعتق وصف  
والف وجوه ابد لا اي لا يجوز هذا لانه مناف لمقتضى العقد فان المقتضى من الكتابة

لان الواجب عليه



كون المملوك ما يكاد أو لو بعض الأزمان ليكون ما يكاد مطلقا بعدة كما في الكتاب  
 على الخدمية سنة وهذا ينافي لا تفيد الكتاب بشرط إلا أن يكون في الشرط في  
 طلب العقد قال في الهداية الكتابية يشبه البيع يعني اشترا لا يابا مبادلة المال  
 بالمال انقضاء يشبه النكاح يعني ابتداء لا يابا مبادلة المال بغير المال وهو البضع ابتداء  
 فالحقنا بالبيع في شرط يمكن في طلب العقد إذا شرط عليه خدمة بغيره لانه في البدل و  
 بالنكاح في شرط لم يمكن في طلبه هذا هو الأصل **مسألة في شرط النكاح** **مسألة في شرط النكاح**  
 وشراؤه ولو بالثمن لا ينافي في صحيح النكاح فالتاجر قد يخاف في صفقة البيع في أخرى و  
 بغيره وأن شرط يتركه لانه شرط في العقد وهو ما كنية السيد ولا يفسد الكتابة بغيره  
 هذا الشرط لانه ليس بطلب العقد ويترتب منه لانه يفسد المال وهو المهر لا يترتب عليه  
 لانه يفسد البعده ويعقبه وشغل فتره بالمهر والنفقة وهي كتابة رقيقة لانه يفسد الكتابة  
 للمال فيملكه كتره وجماعة والاولا أي ولا الثاني لانه في الاول أي الثاني بعد بغيره أي  
 عتيق الاول لأن العاقبة من اهل بنو تالو لا هو الاصل فيثبت له والاولا أي وان لم يورث  
 بعد بغيره بل قبل فليمولاه أي مولى المكاتب الاول لانه فيه نوع ملكه ويصح اضافته لانه  
 اليه في الجملة فاذا انقضاء اضافة الى الجباية لعدم اهليته اضعيف اليه في العبد المأذون  
 إذا اشترى شيئا وان أديا ان المكاتبان بذكرهما جميعا معا فولاها لهما للمولى ترهجي للأصل  
 وان جاز الاول عن ادائه البذر والى البرق لم يورث الثاني بدله بقا ان مكاتبان فان أديا البدل  
 الى المولى عتيق وان جاز رد الى البرق كالأول لا التزاد عطف على قوله بغيره أي لا يورث بغيره بل  
 أدنه أي المولى ولا يشترى وهو اتخاذ السرية يعني اشتراكه جارية المستع بها وطنا ولو لم يورث  
 المولى كذا المأذون والمهر بذكره لانه معنى التسري على ملك الرقية دون المنفعة فالرقية  
 وان كان مكاتبه مأذونا أو مدبرا لا يملك شيئا من أحكام المالك لكونه رقية مملوكه لا ينفق  
 اذن المولى واليه ولو لم يورث والنفقة لا ينفق الا في مرضه أو في السفر أو في الحاجة أو في غيره من  
 أسبابها

عنه  
بغير القليل

بعد كذا في نفس  
تدبر بها كذا في نفس

ويعتبر في نفسه أي العبد منه أي من العبد لانه بترقات فلا يملك المكاتب لانه لا يورث  
 في رقيق المكاتب أي كل تقريب يملك المكاتب بغيره يملكه في رقيق الصغير والمأذون  
 فانها يملكه في رقيقا يحصل له المال للصغير المكاتب يملكه كسب المال في حكمه يملكه  
 كتابة بغيره لا اعتنا على مال في بيع بغيره من نفقه يملكه من زوج أمته لا اعتنا  
 على مال ولا يملك شيئا منها مضارب ومتركي مشتركة معاوضة أو عتق لانه لا يملك  
 إلا التجارة والتزويج والكتابة ليس منها ويكاتب عليه بالشرع من بينهما ولا يورث  
 المكاتب من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهلا لا يعتق فيجعل كل منهما مكاتباً معقفاً  
 لا يملكه بغير الامكان واقواهم وحقوا الولد المولود في كتابته ثم الولد المشتري ثم الاب  
 وعن هذا يتفاوتون في الاحكام فان المولود في كتابته يكون حكمه حكم امه حتى اذا مات  
 امه ولم يترك وفاء يورث على نفقته امه والولد المشتري يورث بدل الكتابية قالوا  
 رد الى الرقة والولد ابن ليرد ان الى البرق كما مات ولا يورثان قالوا لا مؤخر وانما كان  
 كذلك لان الولد المولود في الكتابية ينفق عليه بالملك وبالبعضية بينهما حكم في حق  
 العبد لا حقيقة في حق اوله البعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال والولد ان ينفقها باعنا  
 الملك لا البعضية فانها ليس ببعضها فاختلفت الاحكام لذلك لا يورثها كالاخ والعلم  
 هذا عند أبي حنيفة وقال المكاتب عليه لان وجوب النفقة يشمل القرابة المحمية ولهذا يعتق  
 على كل من يورثه من نفقته عليه ولا يرجع فيما ورثه لهم ولا يقطع بغيره اذا  
 سرق منهم الى غير ذلك من الاحكام ولما ان المكاتب كسب لا يملك حقيقة لوجوبها فيه  
 وهو البرق ولهذا اذا اشترى امرأته لا ينفقها كاحه ويجوز دفع الزكوة اليه ولو وجد كثر  
 الا ان الكسب ينفق في الولد الا يورث ان القادر على الكسب يحاطب بنفقة الولد  
 والولد ولا يكون في غيره من غير طيب الا في نفقة اخيه الا اذا كان موهبا والدخول  
 في الكتابة بطريق النفقة فمقتضى الوجوب محله من طهره الى المكاتب بغيره لانه يملكه

بغيره ولا يورث  
بغيره ولا يورث

بغيره ولا يورث  
بغيره ولا يورث



ليتمتع بهم لكنه اي المكاتب اذا ادى البدل فحقه لان كسب المكاتب موقوف  
 بين ان يؤدى فيستقر له وبين ان يخرج فيستقر للمولى وهذا تقرر فحقه عليه ولا يباع  
 عليهم لانه صار كشرى القريب ابتداء بشرى المكاتب ام ولد لو كانت مولى ولد  
 لم يخرج بغيرها لان الولد لما دخل في كتابته امتنع بغيره لانها تنسب  
 له قال دم اعتقها ولذا والآي وان لم يكن ولدا مولا جازي بغيره عند ابي حنيفة وعندهما  
 لا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعه وله ان القياس جواز بيعها وان كان مولا ولذا لان  
 كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يخلل الفسخ اما اذا كان مولا ولدا فيمتنع بغيره ببيعة  
 الولد للحديث وبدون الولد ثبتت بغيره ابتداء والقياس يفرق بين المكاتب التي لم يولد  
 فكانت مولا فلو لم يولد دخل في كتابته وكسبه لان بيعته الاثم ارجح ولهذا  
 يشترط في طرية والفرق كما مر مكاتب او مائة دون كمالها لان الواقع بل بغيرها حيث  
 حالت انا حرة فولدت المملوك ولذا فاستحققت قولها عبد عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
 ثور بالبيعة لانه شارك في سبب ثبوت هذا الطوق وهو الغرر فانه لم ير غيب في كتابتها لانها  
 حرة الا ولادها ولها ما بين رقيقين فيكون رقيقا وقد مر مرارا ان الولد يبيع الاثم في الرق  
 والحرية لكن ترك هذا الاصل في الغرر باجماع الصحابة ربه وهذا ليس بمعناه بل هو لان  
 المولى هناك مجبور ببيعة باجزة وهو ما بقيته متاخرة الى ما بعد العتق فيجب على الاصل لم يخلص  
 به وولى المكاتب امه اشترانا فاسد امره على مولاه او اشترانا شرا محججا فاستحققت فتمن  
 سقرا حاله اي يؤخذ حال الكتابة كما لا دون بالتجارة فانه اذا فعل هذا ضمن عقرا حالا  
 كغيرها بلا اذن فاستحققت ضمن العقر بعد عتقه والفرق ان في الاول ظهر الرق في حق المولى لان  
 التجارة وتوابعها داخله تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها اذ لولا الشراء لم يسقط الطد  
 وما لم يسقط لا يجب العقر وفي الثاني يظهر في حقه لان النكاح ليس الاكتمال فلا يدخل  
 في الكتابة قال صدر الشريعة والعاقل ان يقول ان العقر ثبت بالوطى لا بالبشرى ولذا لا يخر

هذا ما قاله في كتابه

بالبشرى ليس اذنا بالوطى والوطى ليس من التجارة في شئ فلا يكون ثابتا في حق المولى  
 اقول جوابه اننا سلمنا ان العقر ثبت بالوطى لا بالبشرى ابتداء لكن المولى مستند الى الشراء  
 اذ لولا كان الوطى حراما بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويجب ان يكون الاذن بالبشرى  
 اذنا بالوطى والوطى لغزوة لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتا في حق  
 المولى المولى يدبره اي يجوز لمولى المكاتب ان يدبره فان بقي مدبرا والاسوة في  
 ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته محض ايعني ان المكاتب بعد العتق يدبره اما ان يخرج فيكون  
 مدبرا او يفيض على الكتابة فان مضى عليه فمات المولى ولا مال له سواء فهو بالحيث انما ان  
 يسحق ثلثي قيمته او ثلثي بدل الكتابة وانما قال محض الاذن او اعات مولا حيث يخرج المدبر  
 من ثلثه فانه يعتق بالتدبير ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولده عطف على يدبه اي المولى  
 يجوز ان يستولده مكاتبته بان وطئها فولدت فادعى الولد فقهره ام ولد ومضت عليها او  
 حُرِّت وكانت ام ولد اي حُرِّت بين ان تمض على الكتابة وتؤدي البدل فتعق قبل موت  
 المولى وتاخذ العقر منه وبين ان يخرج بنفسه فتعق بعد موت المولى ويكاتب عطف  
 على يدبه او يستولده اي للمولى ان يكاتب ام ولده وعتقت بموته لتعلق بعتقها بموته فاما  
 اي يسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من اجابته العتق عند الاداء فاذا عتقت قبل لا يمكن  
 توفير الغرض عليه ومدبره عطف على ام ولده اي يجوز له ان يكاتب مدبره وسقى في ثلثي قيمته  
 او كل البدل بموته اي مولاه محض امه عند ابي حنيفة ومعه الى يوسف يسقى في الاقل منها  
 وعند محمد يسقى في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي البدل والظاهر ومعه في فرع الجرمي ومعه كما هو  
 نص المولى مع مكاتبته من القيين مؤجل على الف حال والقياس ان لا يجوز لانه اعتياض  
 من الاجل بالمال وجه الاحتجاج ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يعقد على  
 الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بالمال من وجه حتى لا يبيع الكفالة به فاعتد لاحات من  
 كاتب عبده في مرضه وليس له مال سوى العبد على ضعف قيمته فان كان قيمته الف فانكاتبه



على الالفين باجل ورد ورثته هذا التصرف ادى المكاتب غشى البديل حالاً و باقية بوجها  
او استرق يعنى ان العبد غير يربى ان يودى غشى البديل حالاً و الباقي موقلاً و يعنى ان يأتى  
فيسرق فمذا عند الى حصة و الى يوسف و عنده يودى غشى الالف حالاً و الباقي الى  
أجله لان المريض ليس له التاجيل في ثلثي العتمة اذ لا حق له فيه فيما رواه يعقوب الترمذي في  
التأخير و لهما ان جميع المسمى بثلث الرقبة و حق الورثة متعلق بالبديل فلا يجوز التأخير في  
تخليه ولو كانت المريض على نصفها اي نصف قيمته بان كانت على الف و قيمة الفان ادى ثلثها  
حالا و سقط الباقي من العتمة او استرق يعنى انه مخير بين الامرين لان الحيازة وقعت في  
المقدار و في التأخير فينفذ بالثلث لا الثلثين و مكاتب عن عبد يابى و ادى اطر عتق العبد  
ولا يرجع له عليه و ان قبل العبد فكاتب صورته ان يقول تملو الى العبد كاتب عبدك على الف  
و هم على اتي اوتيت اليك الف فمور و كاتبه المولى على ذلك يعنى باذنه حكم الشرط و اذا قبل  
العبد صار مكاتباً لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته و قبوله اجازة و لو لم يقل على اتي  
ان اوتيت اليك الف فمور فمور لا يعنى قياساً لان الشرط معدوم و العقد موقوف للمور  
لا حكم له و يعنى استحساناً اذ لا ضرر للعبد الغائب في تعليق عتقه باو القائل يعنى في حق هذا  
الحكم و يتوقف في لزوم الالف العبد ولو ادى اطر البديل لا يرجع على العبد لانه مبتدع كوتبت  
حاضر و عايب و قبل الحاضر العقد فاتي منها ادى البديل قبل المولى فذلك البديل جبراً و غشياً  
صورته رجل له عند ان قال له احد هما كاتبين من نفسي و من فلان ففعل و قبل الحاضر فقياس  
ان يصح في حصة الحاضر و يتوقف في حصة الغائب على قوله وجه الاستحسان ان الحاضر باضاً  
العقد الى نفسه و يجعل نفسه اميداً و الغائب يتقاكمية كوتبت و دخل او لا و باضاً  
عتقوا باو لهما و ليس عليهم من البديل شيئاً فاذا اصبحت عن الحاضر فلمولى ان يافقه بكل البديل  
لاصاله فاتيها ادى اطر المولى على القول اما الحاضر فلكون البديل عليه و اما الغائب فلا  
يحتاج شرف الطرية و ان لم يكن البديل عليه و صار كغيره من اذ ادى الترتيب بغيره في القول

ان كان  
الاعانة و ربي

الحاجة الى تخلص قربة و ان لم يكن الترتيب عليه و ايتها ادى لم يرجع على الآخر لانه مبتدع  
في حق الآخر و قبول الغائب هو فلا يؤخذ بشئ النفاذ العقد على الحاضر فان حرة اي امتح المولى  
الغائب سقط عن الحاضر حصته من البديل لان الغائب دخل في العقد مقصوداً و كان  
بديل متفقاً عليه و ان لم يكن مطالباً به بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا سقط  
عن الامة شيئاً من البديل بعقبة لانه لم يدخل مقصوداً و لم يكن يوم العقد موجوداً و انما دخل  
في الكتابة تبعاً و كذا ولد المستتر و ان حر المولى المكاتب الى امواله الحاضر سقط حصته  
الحاضر و ادى الغائب حصته حالاً و لا رد و انما دخل في العقد مقصوداً و الجلاء الولد  
المولود في الكتابة حيث يقع على نجوم والده اذا مات كوتبت امة و طفلان لها و قبلت  
فاتي ادى لم يرجع و عتقوا الحاضر في المسئلة الاولى  
اذن للاخر بكتابة حصته اي حصة الآخر بالف و قبضه اي قبض الالف ففعل و قبض بعض  
فمور له اي القابض ان يخرى المكاتب و قال اطر مكاتب بينهما و ادى فهو بينهما فان الكتابة  
عندهما بغير حرة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصيل في البعض و قبض  
مسترك بينهما فبقى كذلك بعد الوعد و عنده حرة فيكون الاذن مقصوداً على نصيبه  
انه ان لم ياذن فله حق الفسخ فالاذن لا يبق ذلك و اذنه لشركه بالقبض اذن  
للعبد بالاداء اليه فيكون مبتدعاً في نصيبه على القابض فيكون له لو قبض كله عتق بغيره  
اي القابض مكاتبته لرجلين فجات بولي فادعاه احد هما ثم وطى الآخر فادعاه فحوت  
فمن ام ولد للاول لان احدهما لما ادى الولد صحته و دعوته لقيام ملكه فصار نصيبه  
ام ولد له لان المكاتبته لا تقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر امواله على نصيبه كما في  
المدة المشتركة و ادى الآخر ولده الثاني صحته و دعوته ايضا لقيام ملكه ثم اذنت  
جعلت الكتابة مكان لم يكن و تبين ان الامة كلها ام ولد للاول لان الحاضر من الانتقال  
قد زال و طه سابق و ضمن للاخر نصف قيمته لانه ملك نصيبه لا يمكن الاستيلاء و نصف عمره

و وكيل في البعض

فانك بولد آخر

كما



لو طهر جارية مشتركة وضمن شركي عقرا بائنا لانه وطلو أم ولد الغير حقيقة فلهما كمال  
العقر وقدر الولد يعني الولد الثاني وهو ابنه لانه بمنزلة المفور لانه حين ولدها كان ملك  
قايما ظاهرا وولد المفور ثابت النسب منه وقر بالقيمة كما عرفت واتي دفع اليها العقر  
لان الكناية ما دامت باقية فحق القبض لها لاختصاصها بمنافيتها وابدائها واذ اخرجت من  
الى المولى لظهور اختصاصه وان دبر الثاني ولم يطأه فثبت بطل التدبير لانه لم يصادف الملك انما عرفت  
فظلم لان المستولد ملكها قبل العقر واما عنده فلانه بايع بيمين انه ملك نصيبه من وقت الولد فثبت  
انه مصادف ملك غيره والتدبير يعقد الملك بخلاف النسب فانه بعد العقر كما عرفت وهي أم ولد لاني  
لما عرفت انه تم ملك نصيبه كملك الاستيلاء والولد له لما عرفت ان دعوتها صحيحة لقيام المهر وضمن  
نصف عقرا لو طهر جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه ملك نصيبا بالاستيلاء وهو ملك بالقيمة فان  
حرره يعني ان كانا كتابا ثم حرره احدى غنيا فثبت ضمن الحر نصف قيمته بشركه وضمن الضامن  
به عليه عنده وعند غيره لا يرجع وهذا منى على ما عرفت ان الشريك اذا ضمن الموقوف يبيع عنده لانه  
عبد له جدين دبره احدى حرره الاخر غنيا او تلك اي حرره احدى غنيا ثم دبره الاخر غنيا  
المعبر او استسقى فيهما اي في الصورتين او ضمن شركي في الاولى فقط وهي ما اذا دبره  
احدى او لا فانه اذا دبره او لا فله شركي تقييده او اعتاق جسيمة او الاستسقاء من العبد  
عنده الى جيفة فاذا اعتق لم يبق له ولاية التضمين والاستسقاء وانفسد نصيب المبرر  
فليه ان يعتق او استسقى او ضمن قيمة فدبره وهي نصف قيمة قتا او ثلثها كما عرفت وبالله  
لا يمكن لانه ينتقل من ملك الى ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس اذا حرر الاول  
فلان اخر احرره انتك عنده واذا دبر لم يبق له ولاية التضمين بل ولاية الاعتاق  
او الاستسقاء فولاية الاعتاق والاستسقاء ثابتة في الصورتين يختص بالاولى  
وعندهما اذا دبره احدى فاعتاق الاخر باطل لان التدبير لا يخرج عندهما فيملك نصيب  
صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته قتا موهبا كان او موهبا لانه ضمان لكل لا يملك بالعدل

مدر

والنصف

بالعسر واليسر وابن استنفه احدى فذير الاخر باطل لان الاعتاق لا يخرج عندهما  
فيضمن نصف قيمته ان كان موهبا ويضمن العبدان كالموهب لان هذا ضمان اعتاق فثبت  
بالعسر واليسر **باب الموت** مكاتب من بيم الطابع ثم سمي به الوقت  
لان يعرف به ثم سمي به ما يؤدى فيه كالملازمة بينهما لو كان له مال سيحصل له حرة الحاكم  
ان حكم بحره الى ثلثة ايام نظر للجائنين فانها مائة في ثلث الايام العذار كما قال بعضهم  
لرفع والمدبون للقضاء والآي وان علم كمن له وجه سيحصل حرة هذا عندهما وعند ابي يوسف  
لا يجره حتى يتوالى عليه نحيان وفصحها اي فصح الحاكم الكتابية بعد جرح المكاتب بطلب مولاه  
اذا فصح مولاه برضاه اي رضا المكاتب وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالنفس لانه عند  
لازم تام فلا بد من القضاء او الرضا كما في الرجوع عن الهبة وفي بعض الروايات ينفرد المولى  
بالفسخ ولا يشترط رضاه كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه ينفذ بالفسخ كذا في الكافي  
اعلم ان حكم الكتابة العاسدة ان يكون للمولى حق الفسخ واعادته الى الرق من غير رضا العبد  
والعبد ان يفسخ في الجائنة والعاسدة بغير رض المولى كذا في العجادية وعادته لانه فسخ الكتابة  
وما في يده من الاكاتب لمولاه اذا ظهر انه كسب عبده وان مات عن وفاق لم يفسخ الكتابة  
وعند الشافعي يفسخ لغوب الحبل ونحن نقول تستد طرية الى ما قبل الموت ونفس بدله منه  
وحكم موهبة جرد الارث منه ويعتق بنيه سواء ولدوا في كتابته او شرهم حال كتابته او كونه  
صغيرا او كبيرا محررا اي بكتابه واحدة فان كلاً منهم يتبع في الكتابة ويعتق عشقوا وان  
لم يترك وفاق فمن ولد في كتابته سعى على بنومه وباء اليه حكم يعتق ابده قبل موته ويعتق اي  
تسحق الولد لانه داخل في الكتابة والكتب سبب فيخلفه في الاداء وصار كما اذا ترك وفاترك  
ولما اشتراه فيما اي في كتابته اي الولد البذل حالا او زورا فحقا عنده وعندهما يؤديه  
الى اجل اعتبارا بالمولود في الكتابة وله ان الاجل يثبت شرطا في العقد فيدخل في حق من  
دخل تحت العقد المشتري لم يدخل اذ لم يصف اليه العقد ولا يبرى حكمه اليه لانفصاله

بشاهد اوله كونه  
محررا

او كونه



بجواز المولود في الكتابة لانه متصل وقتها شري الحكم اليه واذا دخل في حكمه على غيره من  
ولاد من حرة ودينار في البدل في الولد وقضى به الى موجب جنائيه على عاقلة ابيه لم يكن  
لايه لان هذا القضاء يقرر الكتابة لانه يقتضي الحاق الولد بموالي الالهيم واجاب العقل  
عليهم لكن على وجه يحتمل ان يقتضي منجز الولاء الى موالى الاب والقضاء بما يقرر حكمه لا يكون  
تجرا وانما قال ودينار في لانه ان كان عينا لا يتاقي القضاء بالالحاق بالام لا مكان الوفاء  
في الحال وان اختصم قوم ابيه وابيه في ولايه فغض به لقوم ابيه فهو تجر لان معنى القضاء يكون  
ولاء الولد لمولى الالهيم ان الاب مات رقيقا وانفخ الكتابة فيكون القضاء في حقه من غير  
وينسخ الكتابة طالب لمولاه صدقة اذ ايا اليه فجزع ان مولاه اذا لم يكن مخرقا للصدقة  
ركوة كانت او غير فاختار المكاتب للركوة مثلا لكونه من المصارف واداه الى المولى من بدل الكتابة  
ثم جاز فظهر ان المولى اخذ الزكوة غنيا ومع ذلك يطيب له لانه اخذه عوضا عن العتق زمان  
الاخذ والعبد قد اخذه من اصول المقررة ان تبدل الملك قائم مقام  
اخذا من قوله لم يبريرة هي كصدقة ولنا مدية جنى المكاتب جنائيه او جنائيه خطا كان عليه  
حالا اي على المكاتب في كسبه مولاه لان المكاتب مملوك للمولى رقة وذات حر نداء وتفرقا باعتبار  
انه مملوك رقة يكون موجب جنائيه على المولى وباعتبار انه حر نداء وكسبه يجب ان يكون موجب  
جنائيه عليه لا على المولى فجعل موجب جنائيه في كسبه يكون موجب جنائيه عليه لان لهما  
حقا في الكتاب وقد تعذر دفعه بسبب الكتابة وهي حقهما وجبت القيمة في مالهما الاقل من ثمنه  
ومن الارش لان المكاتب عبد لكن تعذر دفعه بسبب الكتابة ولو كان مملوك دفعه بخلص  
بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعذر دفعه بخلص بدفع قيمته كما في المذهب  
وان تكررت قبل العف لزمته قيمة واحدة لو جنى نقص عليه ثم جنى اخرى يقتضى عليه قيمة اخرى  
لان جنائيه المكاتب لا تغير دينه الا بالقضاء او الصلح او الياس من دفعه بان يقتضى اوجه  
فيوقف وجوب القيمة على ما يجب توكيدها باحد الاشياء الثلاثة اقر جنائيه خطا لزمته في

حسب  
دستور  
القانون

حسب  
دستور  
القانون

بجواز المنة

بجواز المنة

بجواز المنة

بجواز المنة

بجواز المنة

يعني لو اقر المكاتب جنائيه خطا لزمته وحكم بها عليه لان جنائيه مستحقة في كسبه وهو اقر  
باسباب فينفذ اقراره كما لو اقر المولى المكاتب عليه حتى جاز بطلت كذا في القاعدة جنى عبد فكاتبه  
مولاه جاز بجنائيه فجزع او جنى مكاتب فلم يقتض به اي بموجب جنائيه فجزع المعنى العبد  
الى والى الجنائيه او قد لانه بموجب جنائيه العبد في الاصل لم يكن عاقلا بالجنائيه فيغير عتقا  
للعبد لكن الكتابة مانعة للدفع فاذا زال المانع عاد الحكم الاصل وان قضى به عليه حال كونه  
مكاتب فجزع بيع فيه لانتقال الحق من رقبته بالقضاء لا بالنسخ الى الكتاب بموت مولاه لانه سبب  
الحرية وسبب جنى المرأة حقيقة ويؤدي البدل الى ورثته على بخونه لانه استحق الحرية على هذا الوجه  
والسبب نفقة ذلك فحق في هذه الصفة ولا يتغير لكن الورثة يخفونه في الاستيفاء فان اعتقه او  
لا يعتق لانه لم يملكه فان المكاتب لا يملك بسبب كسبه الملك والورثة منها وان اعتقه  
مجانا والقياس ان لا يعتق وجه الاحتياط انه لا يخل ابراهم بدل الكتابة فانه حقه وقد جنى فيه  
الارش فيكون الاعتاق منهم ابراهم اقضاء او اقرارا بالاستيفاء منه فجزع او دفعه فيعتق كما اذا  
ابراه المولى عن بدل الكتابة كسبه وشروط ان يعتقه في مجلس واحد حتى لو اعتقه متفرقا لم يعتق  
وقيل يعتق اذا اعتقه ابا قون ما لم يرجع الاول كسبه اي المكاتب في حلقه فاعتق فحصلت  
حرمة غلبته فلكها لا يخل له اي لا يجوز له ان يملكها حتى تملك المرأة زوجها فجزع اي لم يملكها  
لعله كسفا فاعتق حتى تملك زوجها فجزع فان الشكك هو ان يملكها حتى تملك زوجها فجزع اي لم يملكها  
سبب حديث العسيلة كما تقر في موضعه **كتاب الولاء** هو لغة من المولى على العتق  
وشرا قرابة حكيمه حاصلة من العتق او المولاة الاولى الى الولاء الحاصل من العتق يكون  
لمعتق غير حر حتى يعتق حر في دار اوطب عبده الاول له عليه جنى لو اخرجها اليها مسلمين  
لا يبرئه خلافا لابي يوسف كذا في الكافي وقال الزبلي الذي يبيعون بتوارثون بالولاء والمسلمين  
لان اصد اسباب الارث ولو تبدل بركوبه او ايلاد اي جعل الالة ام ولده او يملك قريب الى  
بان يملك قريبه فان كفا منها اعتاق ثبت به الولاء لعله عليه السلام الولاء لمن اعتق وان

فلا والى النسخ انما اذا حصل الثاني بعد الاول فجزع  
منه قوله عم المولى فلكم ولو الاطام والنسخ الحديث  
او من المولاة وهو المولى فلكم ولو الاطام والنسخ الحديث  
وهو النسخة والحب الى انه اختلف في النسخ  
بولاء العتاقة وبولاء المولاة ومن اختلف في النسخ  
الارش والعقل وسبب هذا الولاء الاحتياط  
عند الجور لقرابة المولى المولى المولى

بجواز المنة



وان شرطه ان يبع المولى بعدة وشرط ان لا يرثه كان الشرط ان يكون خالفا  
 لحكم الشرع في رتبة كما في النسب ان لا يرثه واورد بان الولاء بالتدبير والاحتياط وكيف  
 يكون للمولى وام الولد والمدبر انما يعتق بعد موت المولى واجب بان صورته ان يرثه  
 المولى ويلحق به اوطر بحت حكم يعتق مدبره وام ولد ثم جاء مسلما فمات مدبره وام ولد  
 فالولاء له والا حسن ان يقال ان ولدان ثبوت الولاء لعصبة المولى انما يكون بسبب  
 فاني المستحق له اول الصدور سبب العتق منه ثم يورث من المولى الى عصبة المولى ثم يورث من المولى  
 بل انقل عنه يعني اذا تزوج عبد رجل امه لآخر فاعتق مولى الامه الامة وهي حامل من العبد  
 عتقت وعتق حملها ولا يحمل للمولى الام لا ينقل عنه ابدا لانه عتق على عتق الام قصد الاتحاف  
 منها يقبل الاعتاق قصد الاتحاف في حكم العتق كتحصيل حرة حيث يجوز انفراد العتق  
 فلا ينقل ولادته عنه لما روينا وكذا اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاعتاق فيكون  
 بقيام الحمل وقت الاعتاق كذا ولدت ولدين احدهما لاقبل منه اي من نصف حمل من وقت  
 الاعتاق والاخر لاكثر منه وبغيرهما اي بين الولدين اقل من الاقل اي اقل من اقل مدة الحمل يعني  
 اقل من نصف حوالا ثانيا فحتاج الى الاول كان موجودا وقت العتق وثيقا الزمان ثانيا  
 حملت بها جملة لعدم تحلل اقل مدة الحمل بينهما فلو تناول الاعتاق تناول الآخر ايضا فزود  
 فصار معتقا لهما ولا يرثهما لانه لا ينقل منه ابدا ولو ولدت ولدا بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر  
 فولادته اي ولاد الولد لمولاه لانه عتق تبع الام لا تنص له بها عند عتقها وقد تعذر جعله تبع الام  
 ليرثه فان عتق الاب جر ولاد ابنته الى قومه لان الولاء بمنزلة النسب قال ام الولاء طمعة كل طمعة  
 النسب لا يباع ولا يورث ثم النسب الى الاباء فكذا الولاء والنسب الى موال الام  
 كانت لعدم اهلية الاب فزودوا فاصار املا حاد والولاء اليه يورث المولى مولاة كمنعتة لولاء  
 كان معتقا من العرب او غيره فولدت ولدا فولادها لمولاه كمنعتة ولها يورث يوسف حكمه كما يورث الى

هذه

عام

الى الاب كما اذا كان الاب عربيا فمات ما اذا كان الاب عبدا لانه لا يرثه ولها ان ولاد  
 العتقة قوى معتق في حق الاحكام حتى اعتبرت الكفاة فيه والنسب في حق الوصية ونفسهم  
 ولولاء لا يعتق الكفاة بالنسب بينهم والضعيف لا يعارض القوي بخلاف ما اذا كان الاب  
 عربيا لان نسب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاة والعقل في تعاقبه يكون تناهضهم بها  
 فانعتت عن الولاء الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولادها  
 والاب في المكان كذلك فلو عربيا لا ولا عليه مطلقا ولو عربيا لا ولا عليه لولاء الاب ويرث معتق  
 الام وعصبة خلا فالابي يوسف اعلم ان لفظ الام لا يصلح استعماله عند الفقهاء في معنيين احدهما  
 من لم يجر عليه نفسه رقب بل تولد من معتقة بعد مضي ستة اشهر من وقت النكاح والعلوق او  
 ثمة في اصلها رقيق والثاني من لا يكون في اصله رقيقا اصله وان الولاء كما صرح به صاحب  
 الهداية وغيره مبني على زوال الملك ولما قالوا لا تقبل الشهادة بالنسب مع في الولاء كما في العتق  
 وزواله فرغ شؤبه وثبوت على الولد يكون من قبل الام لما تقر ان الولد يتبع الام في الرق والحرية  
 ولا يورث من الاب الى الولد فلا يكون زواله عن الولد الا من قبل معتق الام وعصبة في حكمه  
 فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يتصور على الولد ولا وان اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب  
 ان يكون الظاهر المحتمل له وبغيره وان المطلق يحمل على المقيد في الرداء اذا عرفت هذه الام حرة  
 اصلية فان كانت فلا ولا الاصل على ولاد وان كان الاب معتقا كما ذكرنا ان الولد يتبع الام  
 في الرق والحرية ولا ولا الاصل على امه فلا ولا على ولد فان اراد بالحرية الاصلية بالمعنى الثاني  
 بقرينة قوله ولا ولا الاصل على امه وقد عرفت ان الولاء مبني على زوال الملك وزوال الملك بالوصية  
 لا يكون الا من قبل الام فاذا كانت حرة الاصل هذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت  
 عليه ولا ووافقه كلام الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في شرح التكملة وكلام صاحب المحيط في  
 حقه المحيط وكلام الشيخ الى محمد بن سعود بن الحسين في حقه المشتهر بالمشهور وكلام الشيخ في حقه  
 في الغرائب وسماء بالكان في واما ما قال في لينة الولد ان يخلو حر الاصل بان كانت امه

وهو لا يكون له اصل رقيق  
 المقدم فاعلم ان صاحب البديع ذكر فيه  
 ان من شرط ثبوت الولاء ان يكون

عقود



حرّة اصلية او عارضية يجوز ان يثبت عليها ولا اما الولد ليعتقد الاب او ليعتقد الام ثم قال  
ان كان الاب حر الاصل فلا ولا، التوم الاب وكذا اذا كانت الام حرّة الاصل فلا ولا، التوم  
الام لان حر الاصل لم يجر عليه شئ فالتباعد من ظاهره ان الام اذا كانت حرّة الاصل مطلقا جاز  
ان يثبت على ولده الولد، وليس كذلك بل مراده بالحرية الاصطناعية لهما الحرية الاصطناعية بالمنع الاول  
بقرينة انه جعل الولد المتولد من حرّة عارضية وهي المعققة حر الاصل ثم جعل حرّة الاصطناعية  
للعارضية فلما خالف بينه وبين ما سبق من اطلاق فصوره كون الولد ليعتقد الاب ما اذا كان  
في نسب الاب رقيق والولد ذل من معتقة او محسن وذلت من معتقة وصورة كون الولد ليعتقد  
الام ما اذا كان الاب بنطيا حر الاصل تنزّج معتقة ان ان او من ذلت من معتقة فانت  
ولا، الولد في الاول ليعتقد الاب اتفاقا وفي الثاني ليعتقد الام عند ابى صيغة وفيه فالحاصل ان الابوين  
اذا كانا حريين اصليين بالمنع الثاني فلا ولا، على الولد واذا كانا معتقين او في اصله معتق  
فالولد ليعتقد الاب واذا كانت الاب معتقا او في اصله معتق والام حرّة الاصل فذلك بالمنع  
سواء كانت عربية او لا فلا ولا، على الولد ليعتقد الاب واذا كانت الام معتقة والاب حر الاصل  
فذلك بالمنع فان كان عربيا فلا ولا، على الولد ليعتقد الام وان كان غير عربي فمقتضى صيغة وفيه  
يكون ليعتقد الام عليه ولا خلافا لابي يوسف وهرنا فتاوى كثيرة ذكرنا في رسالتنا المعمولة  
في الولد فمضى ارادوا فليدر اجمع من المعققة عصبية الى شخص ياخذ ما بقي من صاحب الغرض وكل المال  
عند عمره اخبرت عن العصبية النسبية وهي على ما تقر في علم الغرائض اما عصبية بنفسي ذكرنا  
له ولا يدخل في نسبة الى الميت اشئ واما بقية وهي اشئ لعصبية ذكرنا اجماع خيرة كالاحت  
لاب وام الاب نصير عصبية مع ابنته وكلهم تقدم على المعققة وقدمت العصبية على ذى الرحم  
وهو من لا فرض له ويدخل في نسبة الى الميت اشئ فان مات السيد ثم المعققة فارتبه لا قرب  
عصبية سيده الى ان مات السيد ثم المعققة ولا وارث له من النسب فارتبه لا قرب عصبية سيده  
على الترتيب المعروف ويثبت به اي بالولاء العقل وهو من العاقله وسياقي بيان في كتابنا في

[illegible]

عقد مولاة ابدا ايد



وارث شرعا فلا يمكن ان يطلق على السفل التقل منه الى غير اى يجوز للاسفل ان يتقل لوالده  
عن الاعلى الى غيره ما لم يتقل عنه فانه اذا عقل من الاسفل ليس ان يحول ولا لتعلق  
حق الغيرة او من ولد فانهما في حق الولد كتحقق واحد وللأعلى البراءة من الاسفل  
مختصة اى الاسفل قال في الهداية لا على ان يترأى من ولده لعدم القبول الا انه يشترط  
في هذا ان يكون مختص من الآخر كما في عزل الوكيل قصد الجلاء ما اذا عقد الاسفل مع غيره  
بغير مختص من الاول لانه في حق منزلة العزل الحكمي في الوكالة المتعلق لا يرد الى احد لان  
ولاء العتاقة لازم لا يحتمل النقص والتا امرأة اى عقدت عقد ولواء الموالة مع شخص  
فولدت بغير النسب اى ولد لا يعرف له اب صح هذا العقد ويتبعها ولدا ويصيران على ذلك  
الشخص كذا لو اقرت به اى بعقد الموالة اذا ارثت منه وهو الحال ان ولدا لم يجز  
النسب معها فانه صح ايضا ويتبعها ولدا عند ابي حنيفة وقال لا يتبعها لان الام لا ولاية  
لها في ماله فاولى ان لا يكون لها في نفسه ان الولاء كالنسب وهو نفع مختص في حق صغير لا يرد  
له اب فتملك الام فقبول البهنة قال في المحيط والى في شئنا اذ يتأجر جاز وهو مولا لا يرد  
ان يكون للذمي على المسلم ولواء العتاقة فكذلك ولواء الموالة وان سلم على يدي حرق ودلالة  
هل يصح لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لا يجوز ان يكون للذمي ولواء العتاقة على  
المسلم فكذلك ولواء الموالة كما في الذمي وقيل لا يصح لان عقد الموالة مع اجنبي تناقض لارتباط  
وموالاته وقد شبهنا عند خلاف الذمي اقول ظاهره مشكل لان الارث لازم للموالة وقد  
تقرر ان اختلاف الدينين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب الارث  
يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظفر ما دام على حالهما فاذا زال المانع يعود المنسوج كما  
ان كسر العصبة او صاحب الغرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود المنسوج  
**كتاب النكاح** ذكرنا عقيب العتاق لمناسبتها له في عدم تأخير المهرزل والاكره  
فيها البيهقي لغة العتق وشرعا تقوية الجبر بذكر اسم الله تعالى والله تعالى لا فعله كذا والله تعالى

لا افضل كذا او التحليل يعني تعليق الجزاء بالشرط بخلاف فعلت فكذا او ان لم افعل فكذا  
والمقصود منه تقوية عدم الحلف على الفعل او الترك وهذا ليس بمعين ونصحا وانما سمي بها  
عند الفقهاء لخصول معنى البيهقي به وهو الملل او المنع والمعتبر من القسم الاول ثلثة اى الايمان  
اعتبر في الشرع ورتب عليها الاحكام ثلثة انواع اولها مطلق البيهقي اكثر منها كالبيهقي على الفعل  
الماضي صادقا والمراد بترتيب الاحكام عليها ترتيب المواقفة الاخروية على الجورس وعدمها على  
والكفارة على المنعقدة احدى البيهقي الخموس سميت به لانها تنقسم فيها في الاثم في الدنيا وفي  
الآخرة في العقبة وهي حلفه على كاذب يعلم كذبه حتى لو علم وطعن صدقه يكون لغوا كما سياتي  
كواله ما فعلت كذا عالما بفعله والله ماله على دين عالما بخلافه والله انه نذر على ان لا يفعله المشهور  
في عبارة القوم ان الخموس حلف على فعل او ترك ماض كاذبا ثم اذ قد صرح بشرح الهداية  
وغيرهم ان ذكر الفعل والمضى ليس بشرط بل هو بنوع الخلق والبر والمثاليين الآخرين  
اشارة الى هذا الحاجة الى التكلف ارتكبه صدر الشريعة حيث قال فان قلت اذا قبل القسم  
ان هذا كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت بقدر كذا كان او يكون ان اراد في الزمان  
الماض او المستقبل على ان الاعتبار بالزمان والاستقبال في هذا الحلف باطل لتعين اراد الحال فتقرر  
وبين حكم الخموس بقوله وبأثم بها اى الحالف لقوله من حلف كاذبا او خذ ان روى البيهقي  
القسم سميت به لانها لا يعتبر بها فان القسم اسم لما لا يفيد يقال لقي اذا الى بشي لا فائدة  
فيه وهي حلفه كاذبا بظنه صادقا كما حلف ان في هذا الكفر ما بنا على انه رآه كذا كرم  
اربع ولم يعرفه وبين حكمها بقوله ويبرجى عقوبة فان قيل ما معنى تعليق المواقفة بالترجيح  
وقد قال كذا لا يرد اخذكم الله بالتخوف اي انكم قلنا نعم لا شك في نفي المواقفة في القسم المذكور  
في النص وانما الشك في كون الصورة التي ذكرها لغو البيهقي الشافعي ان يجزى على لسانه قصد  
سواء كان في الماضي او الآتي بان قصد التبريح فخرى على لسانه البيهقي مثالا وانما لث البيهقي  
المنعقدة وهي حلفه على شئ اى في المستقبل فعل كان او تركه قال صدر الشريعة فان قلت

او التعليق يقتضي ان يكون معلوما على ذكره ويجوز ان يكون معلوما على التقدير الاول والثاني  
الصور الاولى فان كان ذلك حدث الدار في ذلك الوقت فالتعليق على تقدير ان يكون معلوما على التقدير الاول والثاني  
الصور الاولى فان كان ذلك حدث الدار في ذلك الوقت فالتعليق على تقدير ان يكون معلوما على التقدير الاول والثاني

قوله ان لا يفعله المشهور في عبارة القوم ان الخموس حلف على فعل او ترك ماض كاذبا ثم اذ قد صرح بشرح الهداية  
وغيرهم ان ذكر الفعل والمضى ليس بشرط بل هو بنوع الخلق والبر والمثاليين الآخرين  
اشارة الى هذا الحاجة الى التكلف ارتكبه صدر الشريعة حيث قال فان قلت اذا قبل القسم  
ان هذا كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت بقدر كذا كان او يكون ان اراد في الزمان  
الماض او المستقبل على ان الاعتبار بالزمان والاستقبال في هذا الحلف باطل لتعين اراد الحال فتقرر  
وبين حكم الخموس بقوله وبأثم بها اى الحالف لقوله من حلف كاذبا او خذ ان روى البيهقي  
القسم سميت به لانها لا يعتبر بها فان القسم اسم لما لا يفيد يقال لقي اذا الى بشي لا فائدة  
فيه وهي حلفه كاذبا بظنه صادقا كما حلف ان في هذا الكفر ما بنا على انه رآه كذا كرم  
اربع ولم يعرفه وبين حكمها بقوله ويبرجى عقوبة فان قيل ما معنى تعليق المواقفة بالترجيح  
وقد قال كذا لا يرد اخذكم الله بالتخوف اي انكم قلنا نعم لا شك في نفي المواقفة في القسم المذكور  
في النص وانما الشك في كون الصورة التي ذكرها لغو البيهقي الشافعي ان يجزى على لسانه قصد  
سواء كان في الماضي او الآتي بان قصد التبريح فخرى على لسانه البيهقي مثالا وانما لث البيهقي  
المنعقدة وهي حلفه على شئ اى في المستقبل فعل كان او تركه قال صدر الشريعة فان قلت



الحلف كما يكون على الماضي والآتي يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من اقسام الحلف  
قلت الخالم يذكر الحلف وفتح وهو ان الكلام يحصل اولاً في النفس فيعتبر عليه بالثبات فلا يخبر بالثبات  
بزمان الحال اذا حصل في النفس بغيره بالثبات فاذا لم يتغير بالثبات انعقد اليقين فزمان  
حالياً بآلية الى زمان انعقاد اليقين فاذا قال كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء الكلام  
اذا قال سوف اكتب لا بد من الكتابة بعد الفراغ من الكلام بقى الزمان الذي بين ابتداء الكلام  
الى آخره فهو زمان الحال كسب العرف وهو ماض بآلية الى ان الفراغ وهو ان انعقاد اليقين  
فيكون الحلف على الماضي اقول حاصل الجواب ان ما ينظر من كون الحلف على الحال  
فهو في الحقيقة حلف على الماضي ولا يوجد الحلف على الحال حقيقة ولذلك لم يذكره وفيه غش  
لان الحال المقابل للماضي والمستقبل على ما ذكره رضي الدين وتبعه من بعده من المحققين  
اجزاء من اواخر الماضي واولى المستقبل باعتبار امتداد الحرف حتى قالوا ان زيدا اذا  
صلى فهو في حال الصلوة مادام مصلياً واذا كتب فهو في حال الكتابة مادام كاتباً واذا قال  
زيد حين كتابته والله اني كاتب يكون يمينا على الحال بلا قرينة ولا يمكن اعتباره ماضياً فالسؤال  
باق بل الصواب في الجواب ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد ما قال اولاً ان مطلق اليقين اكثر  
من الثالث فتدبر وبين حكم المنعقدة بقوله وكقرينة اي في هذا القسم فقط اي دون الاولين  
لقولهم نعم ولكن يؤخذكم بما عهدهم الايمان فكفرته الآية والمراد به اليقين على المستقبل بل قد  
تعالى واحفظوا ايمانكم ولا تتصوروا حفظ من الحنث واليهنك لا في المستقبل ان حنث الحالف  
وقوله فاعلم اني خلاف الشافعي في الغموس فان الكفارة يجب فيها ايضا عهده ولو كان الحالف  
مكرماً او ناسياً اي خطئاً كما اذا اراد ان يقول سقني الماء فقال والله لا اشرب الماء  
وقيل ذاهباً عن التمسك به بان قيل لا آلتا تين فقال بلى والله فير فاصد اليقين والمنا  
وجب فيها الكفارة لقوله ثم ثلث جدت جدت ولم يزل يكره والطلاق واليمين في اليقين  
او الحنث اي بالكفارة في المنعقدة سواء كان الاكراه او النسيان في اليقين او الحنث لان

الحلف  
بما

الحنث  
بما

لان الفعل الحقيقي لا يتعدى الاكراه والنسيان وكذا الايمان واليمين فوجب الكفارة بالحنث  
حيث كيف ما كان والقسم بالبدن الجسم اخر من اسماء الحلف من الرجم والحق وجميع ما في القبح  
شأن في ذلك سواء كان الحلف بالناس الحلف باولاً هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح وقالوا  
كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما يسمى به غير ذلك كالحكيم والعليم والقادر فان  
اراد به يمينا فهو يمين والا فلا كذا في الكافي والحق من اسم الله تعالى قال شيخنا قدس سره ان الله  
هو الحق المبين او بصفة بخص به من صفاته كقوله تعالى وجلاله وعظمته وقدرته فان الايمان  
ببنيته على العرف فما عارف الناس الحلف به من صفاته تعالى يكون يمينا وما لا فلا لان  
اليقين انما يتحقق للعلم او المنع واما انما يكون بما يعتقد الحالف تعظيماً وكل مؤمن يعتقد في  
الله صفاته وهو يطيع صفاته معظماً فصارت حزمة ذاته وصفاته حاملاً للحلف او مانعاً وهذا  
انما يكون اذا كان الحلف به متعارفاً واما اذا لم يكن فلا اي لا يقسم بمفهومه تعالى كالتسبيح  
القرآن والكعبة لقوله ثم من كان منكم حالياً فليحلف بالله او يكذب بهذا اذا قال واليمين والقول  
واما لو قال انما يبرئ من القرآن او النبي فانه يكون يميناً ولو قال انما يبرئ مما في المصحف  
يكون لان البراءة منه كقوله فليحلف بالقرآن بالشرط يميناً ولو قال انما يبرئ من المصحف لا يكون  
يميناً ولو قال انما يبرئ مما في المصحف يكون يميناً لان ما في المصحف قرآن فكانه قال انما يبرئ من  
القرآن كذا في الكافي ولا يصفية لا يحنث به بغيره كقوله عظمته وعظمته وعظمته وعظمته  
لما سبق ان يميني على العرف واما قوله ليم الله جواباً اما قوله الا في القسم وجه كون قوله قسماً  
ان قوله بقاءه والبقا صفة وهو مرفوع بالابتداء واللام لتوكيد الابتداء او الجبرم حذف والتقدير  
لعمركم قسم ومعناه احنث ببقاء الله ورواه كذا في الصحاح وائتم الله معناه عند الكوفيين  
اي الله هو جمع يمين حذف نونه لكثرة الاستعمال وعند البصريين من ادوات القسم ومعناه الله  
وعنده الله وميثاقه فان العهد يمين لانه تعالى واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا  
الاتقان بعد توكيده والميثاق بمعنى العهد وائتم واحلفوا واشهدوا ثم قال ان لم يقل بالله فان



هذه الالفاظ مستقلة في الحلف فجعل خلقا في الحال سواء قال بالله او لا وعلى نذر او يمين او  
 عهد فان كلامها يكون قسما وان لم يقف الى الله حتى ان فعلت كذا فعلى نذر فان نوى  
 من القرب التي يصر النذر بها لزمت وان لم ينو فعليه كفارة يمين كقوله من نذر نذرا ولم ينو عليه  
 كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على موجب يمين والعهد بمعنى اليمين كما مر ان قيل  
 كذا فهو كافر فانه قسم يستوجب الكفارة اذا خيشت ان كان في المستقبل واما ان كان في الماضي  
 ليس قد فعل فهو الغفوس ولا يكفر فيما روى عن ابي يوسف اعتبار الماضي بالمستقبل لان قوله  
 اليمين ولم يقصد به حقيقة بل تصديق في مقابلة وقال ثوريين مقابل بكفر لانه علق الكفر بما هو  
 والتعلق بما مر كائن بخير فكانه قال هو كافر والاصح ان الحالف لم يكفر في الماضي والمستقبل  
 ان علم انه يمين وكفر ان كان جاهلا اعتقده كقوله في الماضي والمستقبل لانه اذا تقدم على ذلك  
 الفعل وعنده انه يكفر به فقد رض بالكفر وسوكت في حوز ثم خذ اي قسم لانه الحال لاحقا لان  
 المنكر يراوده بحقيق الوعد ومعنا فعل هذا لاحلا فلا يكون يمينا ولو قال الحق يكون  
 يمينا ولا حق الله فانه لا يكون يمينا عند ابي حنيفة وثوريين وهو رواية عن ابي يوسف لان الحق  
 اذا اضيف الى الله كما يراوده طاعة الله اذا الطاعة حقيقة كما روي في الحديث فيكون يمينه بغير الله  
 ولا حرمه اذا لم يلف بها عفا وسوكت خورم بخلاف قيل لا يكون يمينا لانه وعدا فيقول سوكت خورم  
 بطلا لان قوله ان يمين لا يكون يمين لعدم التعارف وقوله ان الله الى ان لفظه يا الفاعل  
 الواقعة في عبارة الوفاية مكان او غير محيية فتدبر وان فعل فعليه عقبة او يحفظ او لعنة او ان تازان او  
 سبارق او شارب خورم اكل ربوا فان كلامها لا يكون يمينا لانه دعاء على نفسه ولا يصدق ذلك  
 بالشرط ولان غير متعارف وحروفه اي حروف القسم الواو الخو والة والباء الحو بالة والنا والواو بالة  
 لان كلامها مجهود في الايمان ومذكور في القرآن وقد تفرع عن ذلك فيكون حالها كالتلا فقل  
 فان من عادة العرب حذف حرف الجر للايجاز ثم قيل نصب بشرط الخافض وقيل خفض ليدل  
 على المحذوف ثم لما قرع من بيان موجب اليمين شرع في بيان موجبها وهو الكفارة لكنها موجبة عند ثوريين

تعبيرهم ان فعلت كذا فانا كافر

كفر جازم كونه

وسوكت في حوز ثم خذ اي قسم لانه الحال لاحقا لان المنكر يراوده بحقيق الوعد ومعنا فعل هذا لاحلا فلا يكون يمينا ولو قال الحق يكون يمينا ولا حق الله فانه لا يكون يمينا عند ابي حنيفة

اذا قال

صحة

في حرمه

لان اليمين لم تشرع للكفارة بل لتقلد اليها عند الانتفاض بالحلف فقال وكفارته ان  
 رقية او اطعام عشرة مساكين كما هي في الظاهر وقد بينا انها تم او كسوتهم بحيث يكون الكل من  
 تلك العشرة ثوب يستمر عامه يديه فلم يجر سراويل لان لا يسهل سري عريانا في العرف هو الصحيح المروي  
 عن ابي حنيفة وابي يوسف لا ما روى عن ثوريين ادنا ما يجوز فيه الصلوة فان جرحها الى من  
 الاشياء الثلثة وقت الاداء اي وقت ارادة الاداء صام ثلثة ايام والاصل فيه قوله كما تكفارة  
 اطعام عشرة مساكين الآية ولم يكفر قبل حيث يعني لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث فقال الشافعي  
 يجوز اذا كانت بالمال لانها اذا ما بعد سبب اليمين لانها تنضاف الى اليمين يقال كفارة اليمين  
 والاضافة دليل السببية والاداء بعد سبب جازم اتفاقا فان قيل التكفير بغير اطعام قبل الموت وان الكفارة  
 شتم الجنابة والاجنبية هما ما يحصل به تنكح حرمه اسم الله كما بالحنث فيكون سبب اليمين  
 لان اقل مرتبة السبب ان يكون مفضيا الى الحكم واليمين غير مفضية الى الكفارة لانها يجب بعد  
 تقضيها بالحنث واما اضيف اليها لانها يجب الحنث بعد اليمين كما اضيف الكفارة الى الصوم فلا  
 اخرج لانه مفض الى الموت حلف على معصية كعدم الكلام مع امية وشرك الصلوة ونحوه حنث  
 وكفر اي ينشئ ان يحنث ويكفر لقوله من حلف على يمين وازان غير خيرا فاحلها بالذي هو خير  
 ثم ليكفر بيمينه لا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما لانه ليس بيمين لانها تعدل التعظيم  
 الله سبحانه والكفر ينافي التعظيم ولا اهل الكفارة لانها عبادة وان تبعها معنى العقوبة من حرم  
 بلكه لا يحرم اي من حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يجر حراما عليه وان استباحه اي عانته معاملته  
 المباح كقوله وقال الشافعي لا كفارة عليه لانه ليس بيمين الا في النساء والاطوار لان حرم طلال  
 قلب الشروع واليمين عقد مشروع فلا ينعقد بلفظ هو قلب المشروع كقوله هو طلال الحرام ولنا  
 قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم الى قوله ما فرض الله لكم تحلة ايمانكم ثم قيل حرم النبي ثم العسل  
 وقيل حرم ما روي على نفسه والتشكك على الاول ظاهر وكذا انما في لان العبرة لعدم اللفظ لا  
 لخصوص السبب كل حل اي اذا قال الرجل كل حل حل على حرام حبل على الطعام والشراب الا ان ينوي غير

اليمين

في حرمه شرعا لا يحدده صريح ابي حنيفة



ذلك والقياس ان يثبت عقيب فرائده لمباشرة فعلها مباحا هو الشفط او نحوه كما ذهب  
اليه زفر وجب الاستحسان ان المقصود هو البر لا يحصل مع اعتبار العموم واذا سقط اعتبار  
يصرف الى الطعام والشراب للعرف والقوى على بينة امراته بلانية للخبلة الاستعمال  
فيه كذا قوله خلال يروي حرام للخبلة ايضا المنذور اذا كان له اصل في الفروض لزم انذار  
كالصوم والصلوة والصدقة والاعطاف وما لا اصل له في الفروض فلا يلزم انذار كعبادة  
المريض وتشجيع الجنائز ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو  
الكللي نذر مطلقا كذا على صوم هذا الشهر او معلقا بشرط يريده قوله على ذلك غايبي فوجب  
الشرط في اي عليه الوقاية في الصورتين لقوله من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمي او نذر معلق  
بما لا بشرط لا يريده كان نذرت فعلى كذا او في او كقوله يفي بغيره ان علق نذره بشرط لا يريده  
ثبوت كالتزامه فثبت تخيير بين الكفارة وبين الوفاء بما القترم وهو قول الثالث فوجب  
وروي ان ابا حنيفة رجع اليه قبل موته سبعة ايام وبه كان يفتي امام شمس الدين السرخسي وغيره  
من كبار الفقهاء وذلك لان كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط  
فيميل الى اتى المحدثين شاء بخلاف ما اذا علق بشرط يريده ثبوت لان معنى اليمين وهو قصد  
المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة فيما جعله شرطا قال صدر الشريعة اقول ان كان  
الشرط هو اتمام كان نذرت مثلا ينبغي ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا يوجب تخفيف اقول  
ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجوب دليل التخفيف لان اللفظ لما كان نذرا من وجه  
ويمينا من وجه لزم ان يعمل بمقتضى الوجهين ولم يترك اهدار احدهما فلزم التخيير الموجب  
للتخفيف بالضرورة فتدبروا استقم نذر بعتن رتبة يملكها وفي بدا الاثم ولا يجزئ القاض  
يعني لو قال لله على ان اتق هذه الرتبة وهو يملكها فعليه ان يفي به ولو لم يملكها لم يلزم  
القاض نذر الفقهاء مكة جاز الفرق الى فقهاء غيرهم لان المقصود التعقيب الى الله كما ينبغي  
حاجة الفقهاء لا يدخل فيه خصوص المكان فقال الفقيه هو قول علي انا الثلاثة وقال نذر

الكلية

نذرة

نذر ان نذر  
نذر ان نذر

نذر

نذر

لا يجوز الا بتصدق مكة نذر بتصدق عشرة دراهم خبز او فتصدق بغيره لم يمسح او  
عشرة دراهم او بتصدق ثمنه جاز اما الاول فلان خصوص الخبز لا يدخل في دفع الحاجة  
وانما ينبغي فلان الثمن انفع للفقير قال ان يتركت من فرض هذا فثبت ثمنه لا  
ان يقول فخلقه على ان اذبحها لانه اللزوم لا يكون الا بالنذر والاول عليه الثاني لا الاول  
نذر بصوم شهر بعينه لزمه متباعا لكن اذا افطر يوما قضاه ولا يلزمه الاستقبال يعني لو  
قال لله على ان اصوم شعبان مثلا فافطر فيه يوما قضاه وحده ولا يستقبل وان قال  
في نذره متباعا لان شرط التسابع في شهر بعينه لانه متتابع لتتابع الايام وايضا لا  
يكفي الاستقبال لانه معين نذر بتصدق الف درهم من ماله وهو لا يملك الا حصة لزمه فقط  
وهو الصحيح اذ فيها لا يملك لم يوجد نذر في المالك والمضاعف الى سبب الملك فلا يصح كما قال مالك  
في الميسكين صدقة وليس له مال لا يصح نذر ان يتصدق بهذه المائة يوم انما على فلان فتصدق  
بمائة اخرى قبل ذلك اليوم على فقير اخر جاز لما عرفت ان هذه اخصوصية لا تعبر بوصول  
دفع حاجة الفقير قال على نذر فسكت ولا يريده كقارعة يمين كذا في النوازل  
وصلى عليه ان شاء الله بطل يعني اذا حلف على فعل او ترك وقال بعده متصلا بان شاء  
لا يثبت لما روي عن العياشي انه شك في موقوف او موقوف من حلف على يمين وقال ان شاء الله  
فقد استثنى ومن استثنى فلا حنث عليه ولا كفارة ولكن لا بد من الاتصال لانه لا ينفصل  
رجوع ولا يصح الرجوع في الايمان وعن ابن عباس رضي الله عنهما كان يجوز الاستثناء المنفصل الى ستة  
اشهر لقوله تعالى واذكر ربك اذ انسيبت اى اذا نسيت الاستثناء المتصل فاستثنى منه  
قال شيخنا في تقييد الاستثناء المنفصل اخر الحج العقود كلها من البيوع والا حكمة وغيره من  
ان يكون مكرمة ولا يحتاج حج الى المحلل لان المطلق يستثنى اذ انهم واما قوله تعالى واذكر  
ربك اذ انسيبت فمعناه اذ لم تذكر ان شاء الله في اول كلامك فاذا ذكره في آخره موصولا يروي  
ان فيه من استثنى صاحب المعاني كان عند المنصور وكان يقرأ عنده المعاني ابو حنيفة

نذر ان نذر  
نذر ان نذر

نذر

نذر

نذر  
نذر  
نذر

نذر  
نذر  
نذر



كان حاضر فإراد ان يغوي الخليفة عليه فقال ان هذا الشيخ مخالف جدك في الاستثناء  
 المنفصل فقال له انك من قدرك ان تخالف جدك فقال ان هذا يريد ان يفصل  
 منك لان اذ اجاز الاستثناء المنفصل فالناس يبايعونك ويخلفون ثم يخرجون  
 ثم يخالفون فيخسفون فقال ثم ما قلت وعظمت على محمد بن اسحاق واقره من قبله **باب الحلف**  
 الاصل فيه ان الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف عندنا وعندك فمضى على  
 الحقيقة لا نيا حقيقة بان يراودون الحجاز وعندنا كل على معنى كلام الله تعالى لا يدخل  
 بيتا بحث بدخول حقيقة لان البيت اسم لبنى مسقف من حطب من جانب واحد من البيت  
 سواء كان محيطها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الصفة الا ان مدخلها اوسع فيستأجر  
 اسم البيت فبحث في الكتاب الا ان ينوي ما سواها هو المعنى اخره انما قيل انما بحث اذا  
 كانت الصفة ذات حوايط اربعة وهذا كانت صفات اهل كوفة لا بدخول الكعبة او كعبة  
 اويسية او كنيسية وقد مر بيان معناهما لان البيت كما عرفت مابني للبيوتة وهذه  
 ليست كذلك او دليلا لانه ايضا لم يبنى للبيوتة فيه وقيل بحث اذ كانت فيه عادة اقوال هذا  
 القدر لا يكون في كونه بيتا بل لا بد من كون بناءه للبيوتة كما سبق لا يقال اذ كانت فيه عادة  
 كان بناءه للبيوتة عادة لان الملازمة ممنوعة او ملية **باب دار وهي التي يكون على باب**  
 الدار ولا يكون فوقه بناء اذا كان على باب الدار يكون على السكة فلا يكون بيتا فلا بحث  
 وفي الحلف بانه لا يدخل دارا لم يثبت بدخولها خربة وفي هذه الدار بحث وان صارت  
 صحرا او بنيت بعد انهدامها دار اخرى لان الدار اسم للموضع عند العرب واليه يقال دار  
 عامرة ودار خائرة وقد شهدت اشعار العرب بذلك والبناء وصف فيه ما يميز ان الوصف في  
 الحاضر لغو وفي الغائب معتبر بهذه عبارة الهداية وتحقيقها ان مراد الوصف ليس بصفة  
 قائمة بخبر كالشباب والشيخوخة وانما هو ما يميزها ويتناول خبرها قائما بخبرها  
 قيامه بحسنه فكلما لا ويورث انتفاضا عنه فحالا او نقصانا حتى فرقتا بين الوصف الذي لا يورث

في قوله بيتا لا يكون في كونه بيتا بل لا بد من كون بناءه للبيوتة كما سبق لا يقال اذ كانت فيه عادة كان بناءه للبيوتة عادة لان الملازمة ممنوعة او ملية

في ادب السيوخ ان شاء الله تعالى بان الاول ما يورث حقيقة لا اصله الشان لا يورث  
 ذلك وجعلوا ما يورث في الذبح في المذبح وما يورث في الكيل في الكيل لا قدر فلا  
 كانت الدار اسما للموضع وكان البناء او صفاء كانت الدار مكنة كانت غايته في معرفة  
 فيها البناء واذا لم يوجد لم يثبت واذا كانت معرفة كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء  
 واذا لم يوجد لم يثبت اذا عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من صدر الشريعة بهما ايضا من  
 الغريب لانه خالف جمهور الائمة برأي غير صائب حيث قال واعلم انهم قالوا في لا يدخل  
 هذه الدار فدخلها منه مدته ان يثبت لان اسم الدار يطلق على اربعة فمذه العلة في البحث  
 في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة ثم فرقتهم بان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر  
 ان اذا وصف المشر الىه بصفة مثل لا يملك هذا الشئ فكلما شئنا بحث لان الوصف  
 بالكتاب صار لغوا في قولنا لا يدخل هذه الدار او لا يدخل دارا اين الوصف حتى يكون  
 لغوا في احداهما غير لغو في الاخر فمضى هذا المعنى بوجوب طيب في لا يدخل هذه البيت وعذبه  
 في لا يدخل بيتا ان دخل منه ما صحه لان البيوتة وصف فيلغو في المشر الىه فزال اسم البيت  
 ينشئ ان لا يعتبر في المشر الىه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما بنيت فاما لانه لا  
 بحث لانه لم يجر دارا فان ما قاله فاسد كما اول اذ كان قوله فمذه العلة توجب لنا من  
 الفقه من قول الهداية غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر واما ثانيا فلان  
 قوله لان معناه انه اذا وصف المشر الىه لما نشأ من العقلة عن معنى الوصف قد مر ان  
 وصف في الدار كما صرح به في الهداية واما ثالثا فلان قوله ثم هذا المعنى بوجوب الحلف فخص  
 ناش من عدم التفريق بين البيت والدار وايضا البيوتة ليست بوصف للبيت لانه  
 كما عرفت عبارة عن امر زائد على الذات قائم بها والبيوتة ليست كذلك بل هي علة  
 غائية لبنائها فكلما الدار فان البناء زائد على الدار التي هي الموصوفة واما رابعا فلان  
 حاصل قوله ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار ان الدار اذا كانت عبارة عن العروة كما ينشئ



التي كانت فيها اذ بنيت حتما لو وجد العوض وهو فاسد لان الدار تطلق على العوض  
 المجرى وعلى عرصه مع ما بنى عليها من البناء الدار واما اذ بنى عليها بناء غير الدار او تقرر  
 فيها تقرر فإيرى به اسم الدار من غير ان يكون دارا كانت هذا الفصل لم ينظر في الفاظ العوض  
 وعبارته فضلا عن التأمل والتفكر في اعتباراته **المقالة ثلثه** الصواب **والله المرحوم والمثاب**  
 كذا التوقف على سطحها فانه ايضا يوجب الحش لان السطح من الدار لا يرى ان المعتكف  
 لا يقف على سطحها فخرج الى سطح المبنى وقيل في عرفنا لا يحش كما لو جعلت الدار مجردا عما  
 او بنيتا او بنيتا حيث لا يحش لانها لم تنق دارا لا عرض اسم آخر عليه ودخلها بعد مدم  
 الحاشم واشتباها لان اسم الدار لا يعود به وبهذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا البيت  
 ودخل منه ما حرم لم يحش لزوال اسم البيت فانه لا يثبت فيه حتى لو بقيت الطيلاء سقطت  
 السقف حش اذ يثبت فيه والسقف وصف فيه او دخل بعد ما بنى بيتا آخر لم يحش ايضا  
 لان الاسم لم يبق بعد الانه دام او حلف لا يدخل هذه الدار فوقف في باب دار لو اطلق الباب  
 كان خارجا لم يحش لان الباب لا يدخل الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار او حلف  
 لا يسكنها الى هذه الدار هو ساكنها او حلف لا يسكنها او حلف لا يسكنها الى هذه الدار وهو ساكنها  
 فاحذف في التعلق من الدار في الاول ونزع الثوب في الثاني ونزل من الدار في الثالث  
 بلا مكث قيد للتكثير فانه لا يحش في شيء من الصور وقال زفر بن حش لوجوده وان قل ولنا  
 ان اليمين تعقد للغير فيستثنى منه زمان تحقيقه فان لبست على حاله ساعة حش لان هذه  
 الافعال لها دوام وتجدد امثاله حتى يقرب لها مدة يقال ركبت يوما وبست يوما فلا  
 الدخول اذ لا يقال دخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت وان جاز بمعنى الطرف ولو نوى  
 ابتداء البس مثل يصدق لانه محتمل كلامه فلا يحش باللبس او حلف لا يدخلها وهو فيها  
 مقعد فيها فانه لا يحش بالوقوف والابحار وجره ثم دخوله والقياس ان يحش بالوقوف لان الدوام  
 له حكم الابداء وجه الاحتجاج ان الدخول لا دوام له لانه انفصال من الخارج الى الداخل فلا يحش

ثاني

او يدور  
ديانة

لا يسكن هذه الدار والبيت او الحلة لا بد من خروجه باهله وجميع متاعه حتى لو بقي في حش  
 هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يعتبر بنقل الاكثر لان نقل الكل قد يتعذر وقال ثوري  
 نقل ما يقوم به كجدا يثبت لان ما ورا ذلك ليس من السكنى قالوا هذا الحسن واتفق بان  
 بخلاف المصير والقرية فان البئر لا يتوقف فيها على نقل المتاع والاهل لانه لا يقع ساكنها  
 في الذي انتقل عنه عرفا بخلاف الاول وحش في لا يخرج من حش واخرج بامره لان فعل  
 المتاع مضاف الى الامر فصارت كما ركبت وانه خرجت به وبه وانه الى بدون الامر بان يكره  
 عليه لا الى لا يحش لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج لان الانتقال  
 يكون بالامر بالخروج ومثله لا يدخل اقساما وحكما فالاقسام ان يخرج بامره وبلا امره اما  
 لمكره او راضيا فالجميع حش في الاول وعدمه في الاخيرين ولا يحش في قوله والله لا يخرج من  
 داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم اتى الى امر آخر لان خروجه لم يكن الا الى جنازة قال في الجارية  
 ان خرج اليها ثم الى امر آخر وكانت ست من الناحية الاولى لانه يقف في خروجه الى جنازة فيبطل  
 وحش ولا قلعت ثم اتى الى امر آخر كما قال في الهداية فخرج اليها ثم اتى الى حاشية اخرى وحش  
 في لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع لوجوده بالخروج على قصد مكة وهو شرط لا الى لا يحش في الاياتها  
 حتى يدخلها لان الاتيان انما يكون بالدخول ودخوله كخروجه يعني او حلف لا يدخلها الى مكة قيل  
 هو كالاتيان وقيل بالخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال وحش في لياتين مكة الى حلف  
 لياتين مكة فلم يأتها حتى مات حش في آخره ومن اجراء حيوة لان البئر قبل ذلك فخرجوا اليها  
 ح يحصل وحش في لياتين هذا ان استطاع ان لم يأت هذا بل مانع بعينه ما كرهه او سلطان  
 وحينئذ الحقيقة الى ان قال اردت الاستطاعة الحقيقية المقارنة للفعل كما تقرر في  
 الكتب الكلامية صدق ديانته لا قضاء لانها تطلق في العرف على سلامة الكسابة لا لانه  
 والمعنى الآخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار فلان يراه في نسخة في بدلالة العادة وهي  
 ان الدار لا يتعدى ولا يخرج منها بل لبعض ساكنها الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر

الا لا يجازى

سواء اوتور

المستطاعة الحقيقية  
 عدو او غير ترك او لم



وقد يكون دلالة بان يكون الدار ملكا فيتمكن من السكن فيها فثبت بالدخول  
في دار تكون ملكا لفلان ولا يكون هو ساكنا فيها سواء كان فيه ساكنا فيها او لا القيام  
دليل السكن التقيدي وهو الملك صريح به في الحانية والظاهرة لكن ذكرتمسألة ان غلبه لو كان  
ساكنا فيها لا يثبت لا لقطع النسبة بفعل غيره او حلف لا يوضع قدمه في دار فلان حيث يدخلها  
مطلقا اي سواء كان راكبا او ماشيا حافيا او متنعلا فان المعنى الحقيقي هنا مجرّد ان لو لم يقطع  
وضع قدمه في الدار لثبت يكون باقي جسمه خارج الدار لا يقال في العرف انه وضع القدم في الدار  
فاذا اخرج الحقيقة اريد معنى جازي والدخول مطلقا بقرينة العرف <sup>في قوله</sup> لا يخرج الا بالاذن  
في الكل خروج اذن لان الاستثناء مفعول ومعناه لا يخرج الا بالاذن وجا باذني والنية في سياق النفي  
يقع فاذا اخرج منها بعض بقى ما عداه على العموم لان في قوله لا يخرج الا بالاذن لكن فانه لا يجب  
الكل خروج اذا لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من جنس الخروج فحمل على الغاية لئلا  
يسيرها فان الغاية مقر لا متقدرا المعنى وبيان لانتهائه كما ان الاستثناء قصر للشيء من زوايا  
لانتهاء حكمه في هذا المقام مباحث شريفة اوردها في شرح المرقاة فمن اراد ما قبله فليطلب في شرح  
للحشيت في ان خرجت مثلا لم يرد الخروج فعلا فورا يعني لو ارادت المرأة الخروج مثلا انتقال الزوج ان  
خرجت فانت طالعي فجلست ساعة ثم خرجت لم يثبت وهذه تسمى محين الفور تقرا وبوصفة  
بالظاهرا وبوجهه ان مراد المتكلم الزوجين فكل الخروج عرفا مبني على ايمان على العرف بشرط الحشيت  
في ان تغيبت بعد قول الطالب تعالى فقد تم في قوله تغيبت معه قائم مقام مفعول شرط المقدر يعني  
اذا قال زيد ليكر اجلس فتعدى فقال بكر ان تغيبت فعدى كذا فخرج الى منزله فتعدى  
لم يثبت لان كلامه خرج خرج الجواب ينطبق على السؤال فنصرف الى الغداء المدعو اليه وان  
ضم اليوم وقال ان تغيبت اليوم كفي في الحشيت مطلقا فتعدى لان زاد على قدر الجواب فجلست متدا  
مركب الماذون ليس له في حق البعدين الا اذا لم يستغفر دينه <sup>او سأل المدعى</sup> فلو اعطى ان حلف لا يركب دابة  
فلان مركب دابة بعد ما ذون له لم يثبت عند البصيرة ان كان عليه دين مستوفى لرقبه <sup>او سأل المدعى</sup> لا يركب دابة

الزيد وان لم يكن عليه دين مستوفى فان ثوبى بوابه زيدا بابه الخاضعة له لا يثبت وقال ابو  
 يوسف فثبت مطلقا اذا نواه وقال محمد بن حنفية والشمس يبرأ بالاكل من المشقة ثم بعد اذا قال  
 لا اكل من هذا الشجر يبرأ به ثم لان المعنى الحقيقي مجبور حاشا ويراد بهذا الشرع فثبت عندنا  
 حتى لو اكل من خبره لم يثبت عنده وعندنا ما يثبت به ايضا وهذا معنى على خلاف ما يثبت به  
 ان اللفظ اذا كان له معنى حقيق مستعمل ومعنى مجازي لمعارضة ما يوصف به شرح المعنى الحقيقي  
 وهما المعنى المجازي فالمراد عندنا اكل ما يثبت به جازا فثبت باكله مطلقا عملا بعلوم المجاز ويراد  
 بهذا الواقع ما يثبت منه لان عينه غير مأكول عادة فانصرف الى ما يثبت به خبره كان او غيره قال  
 في الوقاية باكل خبره اقول هو غير صحيح لان الباء متعلقة بقوله يقيد واذا قيد به وجب ان لا يتناول  
 غيره وبطلان ظاهر ولا يصح قول صدر الشريعة الى باكل ما يثبت منه كالشجر وحده بل يتغير فساد  
 لانه اذا قيد بمعين يجب ان لا يصح الاطلاق فكيف يصح التفسير به فتدبر واستقم ويراد بالمشقة  
 اللحم لا ابا في الجان والجزر وبالطير الطير والسم وبما راس رأس الكيس في التناسير وبما في صدرها  
 المتعارضة وبالشحم الشحم البطن عند البلى صيغة وعندنا ما يتناول شحم الظفر ايضا وبالجزر ما اعتاده  
 في بطنه والمعتاد في الكثرة البليان خبر الحنطة والشعير وان كان في بعضها خبر الارز والذرة <sup>الذرة</sup>  
 ايضا فالفاكهة التفاح والبطيخ والمشمش والعنب والتمرانة والرطب والنعناع والخبث عندنا الى  
 صيغة وعندنا العنب والتمرانة والرطب والفاكهة ويراد بالشرب من نهر الكرخ وهو تناول  
 الماء في وضعه بالغم حتى لو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها ياكل ما يثبت حتى يكبر  
 فيه ما كثر خلاف لما لا يثبت ما يثبت اي لا يبرأ بالشرب من ماء نهر الكرخ بل يثبت بالشرب  
 منه يابا ونحوه لانه بعد الاغتراف بقي ميسوبا اليه وهو الشرط لا يثبت في خلافه لا ياكل  
 من هذا البئر ياكل رطبه او من هذا الرطب او اللبن باكله ثم او غير ذلك لان هذه صفات  
 واعية الى اليقين فتستفقد بها خلاف ما لو حلف لا ياكل لحم هذا الجمل او لا يستكمل هذا الصبي  
 او هذا الشاة فاكل بعد ما ركبته او كل بعد ما شرب فانه يثبت لان تلك الاوصاف

مجلس نوبی و توبی  
مجلس نوبی و توبی  
مجلس نوبی و توبی  
مجلس نوبی و توبی

[illegible]



غير داعية الى اليقين لان الشرع امرنا بالتحل باطلا في القيتان ومذارات العبيان وقد  
 صرح في الكافي وغيره ان الصفقة في المعين لغوا لا اذ اكانت داعية الى اليقين كما في مسئلة  
 الرطب اذ ربا بصفة الرطب لا التمر ولا يحنث في لا ياكل بسر باكل رطب لا يحنث في المعين وكان  
 بين هذه المسئلة وبين ما قبلها ان صفقة البسورة وصفقة الرطوبة وجهان في المعين وكان  
 مقتضى قولهم الصفقة في المعين لغوا ان يكون لغوا اكثر مما تلغ لكون الصفقة داعية الى اليقين  
 وهدمنا وجدث في المنكر والصفقة فيه معتبرة فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة واسلم لا افر  
 بين قول لا ياكل من هذا السر فاكل رطباً وبين قولنا لا ياكل بسر فاكل رطباً على  
 ان الرطب والبسر اسماء الاجناس فاذا صار رطباً صار رطباً ما بهية اخرى كما بين في الاصل  
 بينا مع كونه مبتدأ على كلامه المزني في اول السبب في الف الحلام الهداية والكافي وغيرهما  
 ان صفقة البسورة والرطوبة داعية الى اليقين فان اعتبار صفقة البسورة ونحوها في اعتبار  
 كون البسر ونحوه من اسماء الاجناس وان كان البسر ونحوه اسم جنس في الواقع فتدبر  
 واستقم ولا يحنث في لا ياكل على باكل سكر والقياس ان يحنث لانه سكر في القرآن على وجه  
 الكسوف ان التسمية مجازية لان التيم من ثوبه من الدم ولا دم في السكون في الماء ولا يحنث  
 في لا ياكل على او سكر في التيم لان نوع ثابت حتى تستعمل استعمال اللحم والشحم ولا يحنث  
 في لا يشترى رطباً بشتر او كيكيسة بسير في رطب لان الشرا ويصادف الجدة والمغلوب تابع  
 ولو كان اليقين على الاكل يحنث لان الاكل صادف شيئاً فثرا فكان كل واحد منهما مقصوداً وصار  
 كما اذا حلف لا يشترى شعيراً او لا ياكل فاشترى حنطة فيها حببات شعير واكلها يحنث  
 في الاكل لا الشرا وما ذكره يحنث في لا ياكل رطباً او بسر او لا بسر باكل مذبذب البسر  
 بكسر الشون الذي اكثره بسر ويشتري فيه رطباً والرطب على وانما يحنث لانه اكل الحبوب  
 عليه وزيادة فحنث وحنث في لا ياكل على باكل كبد او كرش لان شون هذه الاشياء من الدم  
 والاختصاص باسم لا النقصان كما في الكراع قال صاحب الحيط هذا في اهل الكوفة وفي

وفد شمس

الذنب

وفي يوفنا لا يحنث لانها تعد على ولا يستعمل استعمال اللحم ولا يحنث في لا ياكل على  
 لحم حنيفة وذكر العتبان انه لا يحنث وعلى الغنوى كذا في الكافي الا وادم ما يحنث في اللحم  
 والمج والذيت لا اللحم والبعض والجبن يعني لو حلف لا ياتدم ولا يحنث في اللحم على ما يحنث  
 به الجنب فهو ادم وما لا فلا يحنث في حنيفة والي يوسف وقال ثم ما ياكل مع الجنب فبالا  
 فهو ادم وهو رواية عن ابي يوسف لعنه الله من طبعه الى النظر كذا العوف  
 والعشامة الى نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى عشاً والسجدة الى الجنب لا يحنث في  
 الشرا فطلوع على ما يقرب منه فمن حلف لا اتقن او لا تعش او لا تسهر او يرا هذا الكفا  
 قال ان اكلت او شربت او لبست ولم يترك مفعولاً ونحو ما كولا او مشرباً او ملبوساً  
 ميتاً لم يصدق لان المتبقي ما بهية هذه الافعال ولا دلالة لها على المفعول لا اتقن  
 وقد تقرر ان المقتضى لا عدم عندنا في التخييل اصلها في الاقضاء ولا ديانة ولو ضم  
 طعاماً او شرباً او ثوباً وبقى في صدق ديانة الاقضاء لان الاقضاء عام يقبل التخييل كذا  
 خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ان كان البسر طائفة الحلف يعني ان اليقين انما يتعد  
 عند ابي حنيفة واما اذا كان المحلوف عليه ممكن الوتوع سواء كان الحلف بالاسم او بالطلاق  
 او العتاق خلافاً لابي يوسف وحاصله ان اليقين يتعد كسائر العقود الشرعية فلا بد من  
 حلف وتخييل عند خبر في المستقبل سواء قد راعى الحلف او لا لا يري ان اليقين على السواء  
 او يتعد على خبر في المستقبل لانه عقد ما على خبر في المستقبل وان لم يقدر عليه وعندنا عليه  
 خبر فيه رجاء الصدق لان خلق الشيء ما يكون قابلاً للحكم وحكم اليقين البسر وهو لا يحنث  
 فيما ليس فيه رجاء الصدق فلا تنقذ اصلاً كمين النفوس معنى قوله والله لا شرب ماء  
 هذا الكوز اليوم او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذا ولا ما فيه  
 او كان فيه ماء فتنقذ الماء قبل الليل او اطلق الحلف ولم يقبل اليوم ولا ما فيه  
 لم يحنث عندنا لعدم صحة الحلف لا تنقذ بغير طاعة وهو المكان البسر وعند ابي يوسف

ذنب برنور

الذنب



بحسب لعمري الخلف عنده وان كان فيه ماء وصب حش لان البر وجب عليه اذا فرغ  
 من التحمل لكن يتوعدا بشرط ان لا يفوته في غيره والبر ممكن عند الفراغ منه فان عقد العيمين  
 حتى لو امتنع بان صب الماء على العيمين بلا شرط لا تنفع فان قيل لم تنفع العيمين  
 على ما يوجد في الكوز فانه ممكن قلنا ذلك الماء الذي ليس في العقد العيمين عليه  
 فان قيل امكن القول بان عقد العيمين متوجه للبر على وجه يظهر في حق طائف وهو كفارة  
 قلنا شرط انعقاد السبب في حق طائف احتمال الانعقاد في حق الاصل والاحتمال بهما لئلا  
 امكان البر في كسب السبب او ليقلبن هذا الجوابا حش الحال وعند زفر لا حش  
 لاحتمال البر عادة ولنا ان الصدق الى السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء واجز حش قال  
 وانما كسب السماء الآية وكذا قلبنا ذهب ممكن في نفسه وواقع لبعض الاخبار واذا امكن البر  
 يتعقد العيمين فحش في حال الجبر عن تحقيق البر ظاهرا وكافة الحش كذا يقتضيه فلان عالمنا  
 بموته اذ يزوج قتل بعد اجزاء الله تعالى وهو ممكن فينعقد العيمين ويحش في الحال اما ان يكون  
 عالما بموته فالمراد القتل المتعارف ولما كان ميتا كان ذلك متعنا حقيقة شهر على ان سببا  
 وحلف ليعتقده فهو على حقيقة فان قتل بتر والا حش لان السيف آلة ولو شتر عصا وحلف  
 ليعتقده فعلى اي الحلف يقع على الايام لا حقيقة القتل فان اتم بتر والا حش لان العيمين  
 للقتل بل الايام بالضرع كذا في شرح الجامع الكبير للعبد المذنب خليف الوالي فيقول كذا  
 اني مقتيد بحال ولايته يعني اذا حلف الوالي رجلا له شعور على اهل القيتا وليعتق كل من يجرى  
 في البلدة كان ذلك مقتيد بحال ولايته الوالي وان لم يذكر فان اعلى حال ولايته بتر والا حش  
 وبعد ما عزل لم يلزم الا اعلام والضرب بالسبوة والحكام والدخول عليه مقتيد بالحياة يعني لو  
 حلف على ضرب فلان او كسوة او الكلام معه او الدخول عليه كان ذلك مقتيد بالحياة حتى لو  
 هذه الافعال بعد موته لا يكون بار الا ان الضرب اسم لفعل موكم يتصل بالبدن والايام لا  
 يتحقق في الميت ومن يعذب في قبره موضع فيه قدر من الحياة وكذا الكسوة اذ يراى عليك عند

خلا  
 فلاما  
 موت اوله غر بلور كره قتل اير  
 فهو يديه اقله

عند الاطلاق وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوي به السر وكذا الكلام لان المقصود من  
 والموت ينافية وكذا الدخول فان المقصود من زيارته وبعد الموت زيارته لا هو الا  
 بينه لو حلف على غسل فلان لا يتعقد كحيوة لان الغسل هو الاسالة ومعناه التطهير وهو متحقق  
 في الميت والقريب مقتيد بما دون السر في البيضة في ذرية الى قريب فالسر وما زاد عليه  
 ولهذا يقال عند تعبد العيمين من شهر مد شرا وحفرا وحفرا كضربا يعني لو حلف  
 لا يقرب امراته فمد شرا او حفرا او حفرا حش لان اسم لفعل موكم وقد يتحقق الا بالام  
 وقيل لا يحش في حال الملاعبة لانه يسمى ممازرة لا ضربا قال لا امراته ان ليست من غير ذلك  
 فممن اي قال لباس صدقة يتصدق بها في ملكه فاسترى الزوج قلنا ففتراته المرأة ونسج  
 وخط ولبس الزوج فهو ان القياس يمدى عند اي حيفة وقال ليس عليه ان يمدى حتى تغزل  
 من قطن ملكه يوم حلف لان النذر انما يصح في الملك او مضافا اليه لم يوجد لان القيس  
 وغزل المرأة ليس من اسبابه ولا ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمقتاد  
 سبب ملكه ولهذا يحش اذا غزلت من قطن مملوك له وقت النذر لان القطن لم يذكر حتى اذا  
 ذكر بان اضاف الى نفسه قال ان ليست من غزلت من قطن فمدى بالاجماع واضاف اليها  
 وقال ان ليست من غزلت من قطن لم يكن يمدى بالاجماع عقدا لو لم يرضع وحاشا ذهب  
 حلف لا خاتم ففقه يعني حلف لا لبس خليا فلبس عقد ولو لم يرضع لم حش عند اي حيفة  
 وقال لا يحش لانه حلف حقيقة حتى سمى به في القرآن ولما انه لا يحلف به عرفا الا مضافا ومنى الا  
 على العرف وقيل هذا اختلاف غير و زمان ويقتضيه بقوله حال ان التحل ينفرد معتادا وان شتم  
 بخاتم ذهب حش لانه حلف ولهذا لا يحل استحقاقه للرجال ان تحلف بخاتم ففقه لا حش  
 لانه ليس تحلف عرفا ولا شرعا حتى لا يستحق الرجال حلف لا يحلف على الارض تحلف على بساط  
 او حصيرة او نمام على هذا الفراش فنام على فراشه فوقه او لا يحلف على هذا السرير فجلس على  
 سريره فحش اما الاول فلانه لا يستحق جالسا على الارض ثوبا الثاني والثالث فلما لم يشر

او لا يمد

شيء المراد



لا يكون تجار قطع الشبهة من الأول ولو خال بينه وبينها لباسه في الصورة الأولى  
 أو جعل على الفراش أو على السرير ساط أو حصير في صورتين الأخيرتين حيث أن الأول  
 فلا تلباسه تبع له فلا يبعد جازلاً وأما الثانية فلا تلباسه تبع للفراش فيحدث ما عليه وما  
 الثالثة فلا تلباسه على ساط أو على حصير فوق السرير جلوس على السرير لأن الجلوس عليه في الصورة  
 كذلك قوله على هذا السرير إشارة إلى أن ما وقع في الهداية والوقاية والكثرة سريره كان سهو من  
 التماس على هذا لا يستقيم قول الهداية بخلاف ما إذا جعل فوقه سريره آخر لأنه مثل الأول فإن هذا  
 لا يستقيم إلا في المعين بل الصواب ما في الكافي من تعريف السرير فليست مثل لا يفعل يقع على السرير  
 يعني إذا قال والله لا يفعل كذا وجب أن لا يفعل أبداً لأنه في المعنى ككرة في سياق النفي وبفعل  
 يقع على مرة واحدة ككرة في سياق الإثبات يعني المشي يعني بغيره على المشي إلى البيت أو الكعبة  
 سواء كان فيها أو في غير ما يجب عليه حج أو غيره ما يشاء فوهم أن ركبت وفي القياس لا يجب عليه  
 لا التمس عليه ليس بقربة واجبة ولا مقصودة في الأصل لكنه مستحسن بأن أثره فانه على خلاف  
 على الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لأن التزام  
 بهذه الأفعال بهذه العبارات غير متعارف ولا يمكن إلجاءها باعتبار حقيقة اللفظ لأنها ليست  
 بقربة مقصودة قال بعده أن العلم بالعمامة فانت حر فيه إذا خرج بكونه لم يعتق العبد عنها وقال  
 محمد بن عيسى لا يشهد على امرء معلوم وهو استغفيرة ومن ضرورية انتفاع الحج فيتحقق الشرط ولهم أنها  
 قامت على النفي لأن المقصود فيها نفي الحج لا إثبات التسمية أو لا مطالب لها فصار كما إذا  
 شهد الله لم يخرج العمامة غايته أن هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يميز بين نفي ونفي  
 تفسير كذا في الهداية والكافي وغيرهما من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقر في كتب الأصول  
 أن النفي إذا كان خصوصاً لحاط به علم الشاهد كان مثل الإثبات في لا يصوم حيث يصوم سائراً  
 يعني خلاف ما لا يصوم فنوى الصوم وصام ساعة ثم أفطر من يومه حيث لوجود الشرط إذا الصوم هو  
 الامساك عن المفطرات في الزمان على قصد التقرب ولو لم يوصله صوماً لا يحسن حتى يتم يومه لأن المروءة

أذن

في عهد جليله إذا كان قد شهد بالعمامة  
 في عهد جليله إذا كان قد شهد بالعمامة

في عهد جليله إذا كان قد شهد بالعمامة

به الصوم التام المعبر شرعاً وذلك باتحاد إلى آخر اليوم وفي لا يصلح حيث يكون لا بما  
 دونها يعني لا يحسن بالقيام أو القراءة أو الركوع أو التمجيد مع ذلك ثم قطع حيث والقياس  
 أن يحسن بالافتتاح اعتباراً بالشروع في الصوم وجب الاحتياط أن الصلوة عبادة عن  
 الأركان المختلفة فلم يأت بكلمة لا يسمى صلوة بل لأن الصوم لانه ركن واحد وهو الامساك  
 ويكثر في باقي الأجزاء ولو ضم صلوة في شئ من الأقل أو يزداد بها الصلوة المعبرة شرعاً وأقلها  
 ركعتان للنسب عن النبي أو وبأن ولدت فانت كذا يحسن بولد ميت يعني لو قال لامرأته  
 إن ولدت ولدت فانت طالق فولدت ولداً ميتاً طالقت وكذا لو قال لامرأة إن ولدت  
 ولدت فانت حرة فولدت ميتاً لأن المولود ولد حقيقة ويسمى به في العرف ويعتبر ولداً  
 في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولده فتحقق الشرط وفي أن ولدت  
 ولداً فهو أي الولد حرة حتى أن ولدت ميتاً ثم حياً عنده وقال لا ينعق لأن الشرط تحقق  
 بولادة الميت كما ذكره فاحتج المصنف لأن الميت ليس بحل الحرية ولو كان مطلقاً  
 اسم الولد بقيد بوصف الحيوة فيصح الكلام المعادل أو لو لم يقيد به لكان قصد إثبات  
 الحرية جزاً أو وحي لا ثبت في الميت ويتقيد به كما إذا قال إن ولدت ولداً حراً طالقت  
 جزاً أو الطلاق وحرية الأم لأنه لا يصلح التقيد وفي ليقضين وفيه اليوم وقضاؤه يومها  
 أو بغيره أو مستحقة أو ما عداها من غيرها وقبضه بجزء أو حلف ليقضين فلان دية اليوم فقط  
 ثم وجد فلان بقضائه أو بغيره أو مستحقة أو مستحقة ثم كملت لأن الزيادة عيب لا يغير  
 الجسد ولو تجوز به صار مستحقاً لدينه فوجد شرطاً له وكذا البهيرة وقبض المستحقة  
 صحيح ولا يرفع بركة البهيرة المحقق وكذا لو باع من الدارين عبداً بدينه وقبضه بجزء لأن قضاء  
 الدين طريقة المقايضة لأن الدين نقض بمقابلها لا إتيانها وقد تحققت بالبيع فكان  
 شرط القبض ليقتر العضا به ولو كان ما قبضه شقوة أو رضا أو دية أي الواجب الدين  
 له للمدين لا إلى لا يبرأه أما الشقوة والرضا فلا نهما ليسا من جسد الدارين ولا يبرأ من الدين

الشرط مع

في عهد جليله إذا كان قد شهد بالعمامة

في عهد جليله إذا كان قد شهد بالعمامة



بهما في العرف والسلم واما المبررة فلعدم المقاصة وفي لا يقبض دينه ودرهما دون درهم  
 لا يثبت حتى يقبض كل متفرقا غير ضروري بيعه اذا اختلف لا يقبض دينه ودرهما دون درهم  
 فقبض بعضه لم يثبت حتى يقبض كل متفرقا لان الشرط قبض الكل بوصف المتفرق لا اضافة  
 القبض الى دين يعرف بالاضافة الى غير متصرف الى كونه فلا يثبت الاية فان قبض دينه  
 في وزنين لم يثبت على سبيل الابعاد لوزن لم يثبت لانه ليس بتفريق او قد يتغير في كل  
 دفعة في العادة فيكون هذا القدر مستثنى منه واليه اشار بقوله غير ضروري ولا في ان كان على  
 الامانة فكذا لو لم يملك الا خمسين بيعه اذا قال ان كان لي الامانة درهم فكذا لو لم يملك الا خمسين  
 لم يثبت لان المقصود منه عرفا نفي ما زاد على المائة وكذا اذا قال غير مائة او سوى مائة لا يثبت  
 اذ لا يستثنى ولا في لا يثبت في لا يثبت زعمنا ان ثم وزد او يا يميني لانه اسم بالاسان  
 له ولها ساق والتبقيع والورد يقع على الورق حتى لو حلف لا يشتري نفسي او وردا فاشترى  
 وورقها يثبت ولو اشترى دهنها لا يثبت لانها يقعان على الورق لا الدهن في عرفنا كذا في  
 الكافي **باب حلف القول** حث في لا يملك ان كلمه نايما فليقله لا يملك ولا يثبت  
 ولو لم يوقظ ذكر القدرين ان اذا كان بحيث يسمع لم يكن نايما واصفى اليه اذ لا يثبت والمختار  
 الاول وحث في لا يملك الا ما ذره ان اذن ولم يعلم فكله لان الاذن مشتق من الاذان معني  
 الاعلام اذ من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يحقق الا بالسمع وحث في لا يملك صاحب  
 هذا الثوب وحث في ثوبه فكله لان امده الاضافة لا تحتمل الا التعريف لانه الاشياء لا ينادى  
 لمعنى في الثوب ولا يثبت اذا اكلم المشتري غير اذ به الذات وحث في لا يملك هذا الثوب فكله  
 شي لان الحكم تعلق بالذات لان الصفة في الحاضر لغو وهذه الصفة ليست بداعية الى اليقين  
 لتغير كاهنه وحث في هذا حر ان يفته او شرته ان عقد باختيار بيعه اذا قال لعبد هذا  
 ان بعته فباعه على انه باختيار يعنى لانه لم يخرج من ملكه وقد وجد الشرط فيه ولو قال لعبد الغير  
 ان اشتريه فهو حر فشره باختيار يعنى انما عند ما فلا دخل في ملك المشتري فاما عند ما فلا

ولم يثبت

ان علم من جاز ان يملكه

ان علم من جاز ان يملكه

ان علم من جاز ان يملكه

علق العتق بالبشر لا بالملك والمعلق بالشرط كالمعنى عند وقوعه فكان قال بعد الشراء  
 بالخيار هو حر ومن اشترى عبدا بالخيار وعقد بعد الشراء بقطعه فباعه وبقيت الملك ففسخ  
 للعاقبة في سبيلها عليه كذا ما بالخيار قول ان ملكك فانت حر فاشتراه بالخيار لا يثبت لان  
 شرط الحث وهو الملك لم يوجد لان المشتري بالخيار لا يملكه عند ان يفتيه فلم ينزل  
 وان باعه بعبا بامنا لا يعنى لان البيع كما تم زال الملك والحر لا ينزل في غير الملك وحث  
 بالفاقد والموقوف بيعه اذا اختلف لا يبيع حث بالبيع الفاسد لوجوده وهو التملك من  
 الجانبين لا الباطل لا الشفعة وحث في ان لم يبيع فكذا اذ اشترى او بطل لوجوده والمعلق عليه  
 وحث بفعله وفعل وكيفية حث النكاح والطلاق والخلع والعنف والكتابة والصالح من ثم  
 عده والهبة والصدقة والقرض والاستقراض اقول عدهم الاستقراض منها مثل لانهم  
 صرحوا بان التوكيل بالاستقراض باطل فيجب ان لا يترتب عليه الحث لان الباطل لا يترتب  
 عليه الحكم والايداع والاشتراء والاعادة والاستعارة والذبح وضرب العبد وقضا الدين  
 وقبضه والبناء والحياطة والكسوة والحمل بيعه اذا قال ان تزوجت فكذا فان تزوجت  
 او تزوجت وكيله حث وكذا حال سائر الصور ووجهه ان التوكيل فيه باس غير محض حتى ان الحقوق  
 ترجع الى الامر فكان الامر فعل بنفسه وحث بفعله فقط اي دون فعل وكيله في حلف البيع  
 واشترائه الاجارة والاشجار والصالح من مال والخصومة والقبض وضرب الولد واستخراجه  
 بان ما يرد في الاستقراض واردها في ضرب الولد لان الضرب فعل حتى لا يثبت من قبل  
 الى آخره الا اذ اصح التوكيل وصحته في الاموال فيصح بالنظر الى العبد ويبطل بالنظر الى الولد  
 ولا يثبت في لا يملك فقرا القرآن او سيج او يهلك او يكره في مملوته او خارجا عندنا لان لا  
 يسمي ملكا على عرفنا وعند الشافعي حث وهو القياس يوم اكلمه يقع على المملوكين  
 يعني اذا قال عبدي يوم اكلم فلا يبيع على البطل والتمه لما مر ان اليوم اذا قيل بفعل  
 غير متدبر اذ مطلق الوقت وصحة نيته النهار لانه مستعمل فيه ايضا وعندنا لا يثبت في

ان علم من جاز ان يملكه

ان علم من جاز ان يملكه







يصح اذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو فاشترى بنوي به كفارة عيسه لم يجره لان  
الشرط قران النية بعلة العيق وهي العيق وانما الشرط فان العيق عند الشرط ايضا  
الى العيق السابقة ولم يوجد نية الكفارة وقت العيق ولا شرطه مستولده بخلق علق  
عشقها عن كفارة شرها يعني قال لاية قد استولده بالخلق ان اشترى بغيره فانت حرة  
عن كفارة عيسه ثم اشترى فانها عيق لوجود الشرط ولا يجره به عن الكفارة لان نية الشرط  
بالاستيلاء فلا يضاف الى العيق من كل وجه بخلاف ما اذا قال يعني ان اشترى بغيره فانت  
حرة عن كفارة عيسه حيث جريه منها اذا اشترى لان حريته غير مستندة الى امر آخر وقد  
قارنته النية وبارت نية شره فانت حرة بغيره من شره وهي ملكه لان العيق  
في حقها لها وقتها الملك لا من شرها فانها لا تعلق وقال زفر تعلق لان الشرط لا يكون  
الا في الملك فلان ذكره ذكر الملك دلالة او اضمارا لانه لا يقول بالاقضاء ولكن ان الملك  
يصير مذكور ضرورة التمسك بقدره فلا يظهر في حق حرة الجارية وهو اذية ويعتق بكل  
ملكه في حرمات اولاده ومدبره ومجده لوجود الاضافة المطلقة فيهم لبثت الملك  
فيهم رتبة ونيل الامكان به الا بغيرهم ثم لبثت الملك بذا ولهذا لا يمكن ان يملكه الا بغيره  
وطى مكاتبته ويعتق بغيره او بغيره التمسك بالثبوت في الحال ويجري الا بغيره لان  
سوق كلامه لا يجاب العيق في احد الا بغيره وتشرىك الثابت له فيما سبق من الكلام كانه  
حرة هذا فالعطف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لانه المذكورين بالتعيين وهذا ما  
شرقة ذكرنا في مرة الاصول كما مطلق يعني اذا قال نسوة له هذه طالق او هذه وهن  
الاخيرة وفيه في الاوليتين والاقراء يعني اذا قال لفلان على الف درهم او لفلان وفلان  
للاخر فسمائة وخمسمائة بين الاوليتين والاسم تعلق بمبدأ خبره قوله الا ان تعلق بفعل  
يقبل نيابة الغير كبيع وشراء وجارة وخطبة وصياغة وبناء اقتضى الى الامام امره الى امر  
ذلك الغير المتكلم بالحق الى ليفيد الامام اختصاص ذلك الفعل به الى بذلك الغير لان وضع الامام

لان قوله

للاختصاص وهو لا يتحقق بهما الا بالامام المعين للتوكيد فلم يثبت في ان بيعت كل ثوبان بالامام  
بلا امره لانها لا تستلزم التوكيد سواء بملكه او بغيره او بالامام ما اذا قال ثوبانك فانت عقيقة  
كونه بملكه كما سياتي وان تعلق الامام اي قارن بعين او بفعل لا يقبله اي النيابة كالكفارة وشرب  
ودخول وضرب الولد احتراز من ضرب الطعام فانه يقبل نيابة الغير لا يقبل مطلقا الى ملكه او بملكه  
الاختصاص يثبت في ان بيعت ثوبان بالامام اي بغيره بلا امره بل بغيره البائع او بالامام اذ في الحروف  
عليه ثوبه في ثياب الجاهل فيما لم يعلم هذا نظير التعلق بالعين وانما نظير التعلق بفعل لا يقبل  
النيابة فخر ان اكلت طعاما او شربت لكان شرايا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملكا لغيره  
كما في قوله ان اكلت طعاما او شربت شرابا لكان فانه وان تعلق بالامام صورة متعلق بالطعام  
واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يرد الاختصاص فقلت امرأة لزوجها تكلمت على امرأة  
فقال الزوج كل امرأة لي فقلت فقلت القابلة له فخرها تحت كل امرأة ومع نية غير ذلك لانها قال  
هذا الكلام لا رضائها وامرأة غير ذلك خلافا لظاهر فيصحة في ديانة لاقتضاء **المسألة**  
الطهارة المنع وشرعا عقوبة مقدرة خرج به التعزيز او لا تعزير فيه اي ليس له قد معين فان الكفر  
بشيء او مشرك سواه واقله ثلثة كما سياتي تجب على الاطعام اقامتها حقا لانه كما قال في الاصل  
من شرعية الاثر جار عما يتقرر به العباد خرج به القصاص لانه حق العبد والزنا الموجب للحد  
وطى المحقق خرج به وطى المحنون والصبي والوطى يتناول الابلاخ المجرى عن الانزال فانه ليس  
بشرط ههنا كما في الجنابة في قبل مشربة فخرج به وطى غير المشربة كغفيرة لا شربة والميتة  
والسليم بان وطى لا يوجب الحد فخال من ملكه نعم من ملكه الشكاح وملكه البمين وشبهه ويدخل فيه  
شبهه الاشتباه وسياتي بيانها عن طوى خرج به زنا الكفرة فان الاكرام يسقط الحد وسيله  
تفسير في كتاب الاكرام ههنا في حق الرجل وامرأة المرأة فعبارة عن تكمينه بالمثل هذه الفعل  
كذافي الزانية وثبت اي الزنا بشهادة اربعة من الرجال في جلد واحد حتى لو شهدوا متفرقين  
لم يقبل ذكره الزاني بالزنا متعلق بالشهادة اي بشهادة ملتبسة بل بقطر الزنا لانه الدال على حصول

الزنا



[illegible]



وقيل ان يمتد بعد زنه وكل ذلك زيادة على المستحق فلا يفعل مبدءا عطف على قوله حرا  
 نصفها وهو حرم سوطا لقوله كما فعلين نصف ما على المحصن من العذاب نزلت في حق  
 الاماء ولا يحد اي العبد سيرة بلا اذن الامام لان احدى حق الله تعالى المقصود من اطلاق  
 العالم من الفساد وهذا لا يسلط بسقط العبد فيستوفيه النابذ عن الشرع وهو الامام  
 او نائبه بخلاف التعزير لانه حق العبد وهذا يعزى الصبي وحق الشرع ساقط عنه ولا يبرح  
 شيئا بها الا القدر والعنف لان في تجريد كسيف العورة والفرد الحشمة يمنعان وصول  
 الاشرار الى المضروبة وتجدد جالس لانه استمر لها وجاز لحفظها للرجم لانه حرم جهر الفاحشة  
 وعلى رضى الشريعة وان ترك لا بأس لانه لم يافرب وهي سورة بنينا بها لانه لم يفسد  
 لما عذر ولا يجمع في الخوض بين جلد ورجم لانه لم يجمع ولا في البكر بين جلد ونفي والشافعي يمنع  
 بينهما في جلد ماله ويغير سنة لقوله عم البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ولنا قوله كما فاجله  
 حيث لم يذكر مائة وانه منسوخ الا سياسة فان الامام اذا اراد في مصلحة غلب بعد ما يرى  
 لانه يفيد في بعض الاحوال ويبرحم مريض فخص بدين لانه شرع اتفاقا فلا يمنع بسبب المرض  
 الجلد حتى يبرأ لانه شرع زاجر الا متلفا والجلد في المرض ربما يكون متلفا وحاصل ثبت لم قد  
 حتى تضع لان في اضرار بالولد الذي لم يحن والجلد من ماء التزويج محرم كغيره فان كان حراما  
 التزويج شرع حين وضعت لان الفاحشة لاجل الولد وقد خرج والمرض لا ينافي اقامة البرم وان كان  
 حراما الجلد بعد النفاس لانه نوع مرض فيستظر البزامة **باب في جلد الزنا**  
 وازنه لقوله عم او زناه بالولد وبالشبهات ما استطعتم هذه حديث ثلقية الامم بالقبول  
 وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وحدها فخرج الى تحديدها وتوحيدها فقول الشبهة ما يشبه  
 الشابت وليس ثبات وهي ثلثة اشواخ احد الشبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وهي  
 تثبت في الفعل بظن غير الدليل الجليل لئلا وهي تحقق في حق من شبه عليه لامن لم يشبه  
 عليه فلا بد من الظن لتحقيق الاشتباه كقولهم شقوا فخرنا بحد من علم منهم انه لم يزل لم يعلم من كان  
 عليه فلا بد من الظن لتحقيق الاشتباه كقولهم شقوا فخرنا بحد من علم منهم انه لم يزل لم يعلم من كان

التقريب والسكرات في موطأ الخليفة في السياسة تمام الياء كانت في الاصول

ان اي غير دليل

انما عطف

سورة

ولا يجلد مريض

المبيد

كان الجدل في ثمانية مواضع وكما يقولون في وطل امة ابوية فان اتصال الاملاك بين الاموال  
 والفروع ينفك لظن ان المالكين ولاية وطل جارية الاب في العكس وامة امرات فان ظني الزوج  
 بمال زوجته المستحق ومن قوله كما وجدك عالما فانني اي بمال خديجة رضى قد يورث بشبهة  
 ان مال الزوجية ملك الزوج وامة سيدة فان احتياج العبد الى اموال المولى او ليس له مال  
 ينتفعون به مع كمال الانبساط بين المالكين متولى واحد ومع انهم معذورون بالجهل فظنوا  
 جمل وطل امة المولى وطل المهر من الامة المهر من ثمة مالكية المهر من المهر من ثمة مالكية  
 ظن جمل وطل المهر من ثمة مالكية المهر من ثمة مالكية لا يبعد ان يعبر سببا لا يشبه عليه  
 جمل وطل المعقودة اي معتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة باعتاق وهي ام ولد  
 اي والحال ان المعقودة اتم ولده ولا حد في هذه المواضع الثمانية ان قال الجاني ظننت  
 انها تحل لي وان قال علمت انها حرام على وجب الحد وثاني النواع الشبهة بثمة في المحل  
 وتسمى شبهة حكمية وهي تثبت في المحل بقيام دليل ثايف للحرمة وثالثا اي اذا نظرنا الى  
 الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمة ولا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده  
 فلم يجد الجاني بهذه الشبهة مطلقا اي ولو قال علمت انها حرام على في سنة مواضع كرها  
 بقوله بوطي امة ابنة فان الدليل الثاني للحرمة فيه قوله انت مالك لا يملك وطل معتدة  
 فان الدليل فيه قول بعض الصحابة ان الكنايات رواضع وطل البايعة الامة المبيعة  
 وطل الزوج الامة الممهوراة التي جعلها صداق المهر تزويجا قبل تسليمها اليه  
 الاولى الى المشتري والثانية الى الزوجة فان كون المبيعة في يد البايع يثبت لم ملكته  
 انقض البيع ودليل الملك في الاولى وكون المهر صلة اي غير مقابل بمال ودليل عدم زوال  
 الملك في الثانية وطل الشريك اي احد الشريكين الجارية المشتركة فان الملك في الجارية  
 المشتركة دليل جواز الوطى واذا ادعى النسب تثبت الى النسب هنا اي في شبهة المحل الا  
 اي شبهة الفعل لان الفعل في الاولى محض زنا وان سقط الحد لا مرجع اليه ولا امر

الامثال

وذكر ان عاتقنا من ان نفاد مالنا في الدنيا  
 انما مال من الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 بما اصاب من الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 لم يكن من الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 بائنا ذلك بغيره الغنى في الدنيا في الدنيا

الاشبه زنا



عليه خلاف الثانية وثالث انواع الشبهة شبهة العقد وهي تثبت بالعقد اي عقد النكاح  
 عنده اي عند ابي حنيفة في وطنهم كقولهم وان كان حرمة متفق عليها وهو عالم به حيث لا خلاف  
 عليه عنده ولكن يوجب عقوبة ان يكلم بذلك عند غيره ان علم عقد والا فلا ويسأل بيانه  
 وحده بطل امة امة او امة وامة او عمة وقال قلنت انما يحل لي وكذا اسير الخادم سوى  
 الولاد اذ لا بسوطه في مال بولاد فلم يستدل به الى دليل فلم يعتبر حده بطل الاجنبية بقرينة  
 على فراشه وقال حبيبته امراني اذ بعد طول التحية لا يشبه عليها امراته ولو بيع امراني لانه يقدّر على  
 التميز باخر كات والتميز بالمال اذا دعا فاجاب بيمين اجنبية وقالت انما زوجتك فوطئها لان  
 الاخبار دليل على كذا في الايضاح وديمة عطف على ضمير قد وجاز للفصل في بيعها حتى دوني  
 رزقي بحرية لكون اهل الذمة مخاطبين بالعقوبات لا الحر في دارية لانهم ليسوا بمخاطبين  
 ولا من وطن اجنبية رقت اليه فقلت من ماله عليه ماله فمضى به غرضه وبالعقد ولا من وطن  
 ثم لما تكلم عند ابي حنيفة فانه جعل العقد شبهة في ذرا احد كما سبق ولا من وطن بيمينه لانه  
 ليس بيمين الزنا في كونه جنائية ثم ان كانت مما لا يוכל يذبح ثم طرق بالمار ولا فرق قبل الزنا  
 وضمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغيره لانها قويت لاجل الاجزاء بالنار ليس بواجب انما  
 يفعل للملا يبيع المرسل بها ان كانت باقية فينقطع التحدث به وان كانت مما يملك تلحقه كل  
 عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف فرق او اتى في ذر عطف على قول قلنت لا يشبه عند ابي حنيفة وقولها  
 عند الشافعي قلنت لانه في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في مثل متفق على سبل الكمال فخصرنا  
 وله ان ليس بزنا فان الصحابة اختلفوا في موجب من الاجزاء وهدم اجدار عليه في الكس  
 من حلق مرتفع باتباع الاجبي رفعت الى حنيفة يفرز بمثال هذه الامور او زني ذرا طرف  
 او ذرا يعني ثم خرج اليها لانه لا تقام هناك بالحد يث ولا بعد ما خرج لانه لا يستفقد  
 موجبة فلا تستفقد موجبة ولا يبنى غير مكلف مكلفة مطلقا اي لا على الفاعل ولا المفعول وفي  
 عكس بان زني مكلف بغير مكلف حده هو فقط ولا بالزني مستأجرة له اي للزنا بان

في الخبر انما يوجب عقوبة الزنا في حاله فيكون عقوبته عليه الحد

شبهة

شبهة

في الزنا انما يوجب الحد في حاله فيكون عقوبته عليه الحد

بان استاجر امراة ليزني بها فزني بها لم يحكم عند ابي حنيفة وقالوا انه هو قول الشافعي اذ  
 ليس بينهما ملك ولا شبهة فكان زنا محضا وله ما روي ان امراة سأت رجلا مالا فاعلى  
 ان يعطيهما حتى تمكن من نفسها فذكر انهم رضوا بها الحدة وقال هذا امره ولا بالزنا كما ذكره سواء  
 كان المكدة زانيا او مزنية ولا باقرار بالزنا اربع مرات ان المكدة الاخر هذه المسئلة على  
 عمل وجهين احدهما ان يقر اربعاً بالزنا بفعلاته وقالت انه تزوجني او اقرت اربعاً بالزنا  
 مع فلان وقال فلان تزوجتكم لم يحده او فاقا وثانيهما ان يقر اربعاً انه زني بفعلاته فقلت  
 يارزني بي ولا عرفه او اقرت اربعاً بالزنا مع فلان وقال فلان يارزني بي ولا عرفه فالا  
 يحده المقر عند ابي حنيفة وفي قتل امته بننا يجب الحد والقيمة لانه جنى جنائتين فيترتب على كل  
 منهما موجبة الحد بالزنا والقيمة بالقتل والخليفة اي الامام الذي ليس فقه امام لا يحده  
 لان الحد حق الله تعالى واقامة اليه دون غيره ولا يمكن ان يعقبه على نفسه ويقتضيه بحد المال  
 لانها في حقوق العباد ويستوفيه في الحق اما يمكنه او بالاستغانة بمسؤول المسلمين  
 عنها مشهورة متقادم بل لا بد ان يكون قريبا من امانة بحيث يقدّر على اقامة الشهادة  
 بل لا يفرق لم تقبل لان الشاهد في الحد ومخير بين حسيبتين او ان الشهادة والتمس فالتاخير ان كان  
 لاخبار الشبهة فلا اقدام على الاداء بعده بسوء في باطنه من حقد او عداوة في كونه فليس فيها والا  
 صار فاسقا انما بخلاف الاقرار كما سيأتي الا في حد قد في لان الدعوى فيه شرط محتمل تأخير  
 على انضمام انعدام الدعوى فلا يوجب تقسيم قتلهم وبضمن الشبهة اي اذا شهد شاهد بالشبهة بعد  
 التقادم لا يجد استرق ويضمن ماسرق لان التقادم لا يضره لانه حق العبد ولو اقر به اي بالحد  
 بعد التقادم محله لا تنفاه تامة الحقة والعداوة الا في الشرب كما سيأتي وثقاؤنا في الشرب زوال  
 الرزق والتقادم لغيره بمض شهر هو الصحيح وقيل ستة اشهر شهرا بذي في ذي عادية حد وشرقة  
 من غائب الا ان الدعوى تنعدم بالغيبة وهي شرط في الرقة لا الزنا كما سيأتي ولو اختلفت اربعة  
 في زنا بيني وبينك او اقرت بنا وجعلنا حد اما الاول فمعناه ان يشهد كل من اثنين على الزنا

شبهة

شبهة



في زاوية والمقاس ان لا يجب الحجة لاختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان ان التلويح  
ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانتها في الاخرى بالاضطرار وفي الكافي بهذا  
اما ان البيت صغير بحيث لا يمكن ذلك واما اذا كان كبيرا فلا واما الثاني فلان جعل المقتر  
لا يرفع الحجة اذا كانت امراته او امته لم يخفى عليه وان شهدوا كذلك الى شهدوا انه زنى بامرأة  
لا يعرفونها او اختفوا في طوعها اي شهدا ان ان زنى بفلانة فاكبرها واخران انهما طاعتا  
او اختفوا في بلد زناه اي شهدا ان ان زنى بامرأة بالكوفة واخران ان زنى بها بالبصرة او  
التحق في جنازة في دقة واختلقتا في بلدة او شهدوا بغيرها ويكبر او يهين شقة او شهدوا على شهودهم  
يحد احد اي لا المشهود عليه ولا المشهود بسبب القذف وان شهدوا الاصول بعدهم اي بعد  
الفروع اما عدم الحجة في الاول على المشهود عليه فلان الظاهر ان زوجه او امته واما عدمه على  
على المشهود فلان اتفاقهم على النسبة الى الزنا بلفظ الشهادة اخرج كلامهم من ان يكون قد  
و اما عدمه في الثاني فلان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد  
يكون بطوعها وكبرها والا فلا نصاب للشهادة على كل منها واما عدمه على الشهادة فلانها  
بلفظ الشهادة واما في الثالث فلان الفعل الواحد لا يكون في موضعين ولا يحد الشهود  
لما ذكره واما الرابع فلان في الثالث واما في الخامس فلان الزنا لا يتحقق مع البكارة فظاهر  
انه يمين فلا يجب الحجة عليها لان قولهم في حجة في اسقاط الحجة لاني ايجابه ولا على الشهود  
لتكامل عددهم ولفظ الشهادة وكذا اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو جسيم فانه لا يحد  
لظهور كذبهم ولا الشهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة كذا اذا شهدوا على امرأة بالزنا  
فوجدت رفقا حيث لا حد عليها واما الثاني وس فلان الفاسق من اهل المحل و  
الاداء وان كان في اوله نوع فهو التهمة الفسق ولهذا الوجه القاض بشهادته فيخذلنا  
فيثبت بشهادتهم الزنا وجه باعتبار الالهية دون الوجه باعتبار القصور فيسقط لظن  
عن المشهود عليه بما عساه من عدم التهمة ويسقط عن الشهود باعتبار الشبهة واما الثالث فلان في الزنا على

في الزنا

على الشهادة زيادة الشبهة لان احتمال الكذب فيها في موضعين في شارة ولا يحد  
شهادة الفروع ولا يحد الفروع لانهم على نسبو المشهود عليه بالزنا بل حكموا الشهادة بالزنا  
وانما زنت شهادتهم لنوع الشهادة وهي كافية لحد الزنا لا لاثباته وان جاء الاصول  
وشهدوا على معاينة ذلك الزنا بعينه لم يقبل ولم يحدوا ايضا لان شهادتهم قد روت في  
تلك الطائفة من وجه زيادة الشهادة الفروع لانهم قايمون مقامهم وشهادتهم شهادتهم وشهدوا  
في حادثة اذا روت لم يقبل فيها ابدا فاشهدوا بالزنا حال كونهم ثقات او خدود ودين في قذف  
او ثلثة وقد وجب الاربعة او اربعة احد منهم قد روت في قذف او عدا او وجد كذا الى محددا  
في قذف او عدا بعد الحجة جدوا اي الشهود ولا المشهود عليه وهو اجماع القول فان شهدوا  
وانما خص الحد بهم لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم النصاب فلا يثبت الزنا ويحد  
لكونهم قد روت وارشح جملته بمذراي شهدوا بغيرها والذاني غير محض جملته في قذف  
ظنه احد منهم عدا او محددا في قذف فارشح جملته بمذراي شهدوا بغيرها ودينه رجمه في بيت المال  
اي شهدوا والذاني محض فرج ثم ظنه احد منهم عدا او محددا في قذف فارشح جملته بمذراي شهدوا بغيرها  
من الاربعة بعد رجم حد اي حد الرابع فقط حد القذف خلافا للفرقة وغير رجمه في بيت المال  
لشافعي وقبله اي ارجع منهم قبل الرجم حدوا اي حد جميع الشهود حد القذف لان كلامهم  
قذف في الاصل وانما يصير شهادة بانصال القضاء به فاذا لم يتصل بقي قذف فاحد دون الاخر  
على خامس رجع اذ بقي من يبق بشهادتهم على الحق وهو الاربعة فان رجع اربعة رجعنا الزنا  
اي ربع الآية اذ بقي ثلثة اربع الحق ببقاء الثلثة على الشهادة لان حال العدد ليس شرط  
للبقاء بل يبق بكل رجع فسط فصار عليها الربع وعلى كل واحد من الراجمين حد كامل لان  
الحجة لا تجري ضمن المترك ودينه المرجوم ان ظنوا عدا او كفارا بين شهدا اربعة على رجل  
بالزنا فتركوا فرجهم فاذا شهدوا كفارا وعبيد فالدينه على المتركين عدا او كفارا على بيت  
المال قالوا معناه اذا رجعوا عن التذكية وقالوا لهم عبيد او كفار فقبل حجة اذا قالوا شهدنا

في الشهادة

كلامهم



بالتفكير مع علمنا بحالهم كما قاله قائل من امر بربهم فظهر ذلك بعد شهودا ربعة على رجل  
بالزنا فامر القاضي بربهم ففرض رجل عنقه ولم يرحم ثم وجد الشهود بعيدا فكفار فعلى  
القائل الدية والقياس ان يجيب القصاص لانه قتل نفس معصومة بغير حق ووجه الاخر  
ان القضاء صحيح ظاهر وقت القتل فاقرت شبهة بخلاف ما اذا قبل قبل القضاء لان الشاهد  
لم يصرح بعد ويجب الدية في ماله لانه عمد وسباني ان العواقل لا تعقل دم العبد وضمت  
ان لم تترك فربهم لانه امتثل امر الامام فنقل فعله اليه ولو باشر بنفسه لدية في بيت المال  
كذا هذا اقر شهود الزنا بنظرهم عند قبيلت لا باجرة النظر لهم ضرورة تحمل الشهادة زان  
انكر لاحصان بعد وجود سائر الشرايط فشهد عليه رجل وامرأتان اولدت زوجته منه رحم  
اما الاول ففيه خلاف زفر والشافعي فان زفر يقول انه شرط في معنى العلة فلا تقبل فيه  
شهادة النساء احتياالا للدرأ والشافعي يجري على اصله ان شهادتهن غير مقبولة في غير الزنا  
ولما ان الاجصان عبارة عن الفضائل الحميدة وانها ما نفع من الزنا فلا يكون في معنى  
العلة لان ادنى درجات العلة ان تكون مفضية الى المعلوم وهو في المانع عن معقول  
اذا شرب خمر اجوب اذا قوله الاتي قد يعنى ان مجرد شرب الخمر ولو  
كانت قطرة واحدة بغيرها وان زالت اي بغيرها بعد الطريق او سكر عطف على شرب وزال عقله بحيث  
لا يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف تفسيرى لقوله سكر فان المراد بالسكر عند ابي حنيفة في  
حق وجوب الطهارة المعنى وفي حق حرمة الاشربة ان يسهل ويغفل عن ان يمدى مطلقا  
بشبهه وخبره من الحسرات فيظهر ان اقرب به الى شرب الخمر او الشكر بغيره مرة او شربه به  
لا رجل وامرأتان فانها لا تقبل في الحد ودون علم شربه طمعا فان الشرب بالاكراه لا يوجب الطهارة  
خبر صاحبنا يستأدب به وينزجر لان الظاهر انه لا يتألم حال السكر ثم اثنين سوطا لغيره  
للعبد لاجماع الصحابة عليه رضوان الله تعالى عليهم ينزغ شبهة يعني الا للزنا وفيه في جلد  
كما في الزنا كما مر في ان اقرب به الى شرب الخمر او شربه عليه بعد زوال المخرج فيلزم الاقرار

بأنه

الاقرار والشهادة او ثقبنا اي علم شربها بان ثقبنا او وجد رجلا من بلاد اقرار او شهادته  
او وضع عن اقرار شرب الخمر او شرب الشكر بغيره في عصبه الرطب اذا اشتد وقيل هو كل شراب سكر  
او اقر سكران لا اى لا يجد اما عدم الجدة بعد زوال المخرج فلا بد من الشرب بغيره بجماع  
رضي الله عنه ولما اجماع الا بربهم من مسعود وهو شرط قيام الرابحة واما على من يتقربا ووجد  
بجماع فلا بد من الرابحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن الكراه او اضطرار ولا يجد السكران حتى يعلم  
انه سكر من البسند وشربه طمعا لان السكر من المباح لا يوجب طهارة كالبسند والبسند كذا  
شرب الكراه لا يوجب طهارة واما على من بالرجوع عن اقراره فلا بد من خالص حق الله تعالى فيعمل فيه  
الرجوع واما على من في اقرار السكران فزيادة احتمال الكذب في اقراره فيختار (لأنه) لانه  
خالص حق الله تعالى بخلاف حجة العقوف لان في حق العبد والسكران فيه كالحصان مقبولة  
عليه كما في سائر تصرفاته ولو ارتد السكران زانيل العقل لا يحرم من نفسه لان الكفر من باب  
الاستفاد وهذا لا يتحقق مع زوال العقل اقيم عليه بعض الحجة فشرط ثانيا بان  
الحجة كذا في الزنا كما سبقت ان الحد هو اذا كانت من جنس واحد داخل  
بموطة الشرب كية اي عدد او هو ثمانون جلدة للحر ونصفها لغيره وشبوت حيث ثبتت  
كل منها بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء كما في سائر الحدود اذا اذنت محصنا  
او محصنة ولما كان معنى الاجصان ههنا معاير المعنى الاجصان في الزنا فشرط بقوله  
اي مكلفا يعني عاقل بالغ وانما اشترط ذلك لان العاقل لا يلحق بالصبي والمجنون لا انتفاع  
الزنا منهما مسلمة لقوله ومن من اشرك بالله فليس يحصن عفيفا عن الزنا فان غير العفيف  
لا يلحقه العار وايضا القاذف صادق فيه وعقوبته اعم من ان وطن بلكاح صحيح او لا بهذا  
التعظيم مما كان من احصان الزنا بغيره متعلق بعقوبته اي بصريح الزنا بان يقول زنيته  
او يرايها او انت زانية وخبرها او زنايت في الجبل معناه زنيته فانه يجهل بمهوزا  
ايضا وعند محمد لا يجد لان المهوز هو الصعود او يشرك وشبهه واربعة قلنا حالة

طهارة

فقر

المغضب

الزنا بالصود وفيه



ترج ذلك او كنت لبيك يا بن بيلان اية اي قال كنت يا بن زيدا الذي هو المقذوف  
 فقوله اية لفظ المص في غضب متعلق بزناات والمعطوفين بعده ونفي البسوة في غير  
 الغضب يحتمل المعاتبه حد القاذف بطلب المقذوف المحض واستمر طلبة لان فيه  
 حقه من حيث دفع العار منه ولو كان المقذوف غائبا من مجلس القاذف حال القذف  
 ذكر هذا التعميم في التواريخ نقلا عن المفسرات ولا بد من حفظه فان كثيرا من مخرج  
 القذف واخيه فقط متعلق بحد يمين لا يجرى في حد الزنا لان سببه غير مقطوع به لاحتمال كون  
 القاذف صادقا لكن يمتنع فيه الغرور واخيه لا يمتنع ايصال الالم اليه لا يستلزم الاخذ بقوله  
 كنت يا بن فلان او بدل منه والالم يحد لانه صادوق في نفيه ونسبته اي ولا يحد ايضا بالنسبة  
 اليه اي حده او الى حاله او بعبه او رايه لان كلامهم يسمى ابا ليس باب حقيقة فلا حد في نفيه ولا  
 بقوله يا بن فلان ما السبب فان في ظاهره نفي كونه ابنا لا بية وليس المراد ذلك بل التشبيه في الجود  
 والسياسة والصفى ولا بقوله يا بن فلان فاني فاني من الناس في سواد العراق وقال ابن  
 ابي بلي هو قذف فحد فيه لانه نسب اليه غير ابيه والحد عليه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 رجل قال لرجل يا بن فلان فقال لا حد عليه وبطلب عطف على بطلب المقذوف من يقع القذف  
 في نسبة بعدد الميت الا ان يقع القذف يعني لا يطالب بحد القذف للميت الا من يقع القذف  
 في نسبة بعدد كاله والد وان على الولد وان سفل لان العار يلحق بهم بسبب ابيهم فقتلوا  
 القذف معنى وعند ان في حد القذف يورث فيثبت لكل وارث حق المطالبة ولو كان  
 الطالب غروما عن الميت بالقتل والكفر والرق فان المقذوف اذا كان فخص جاز  
 لابنه الكافر او العبدان يطالب بالحد خلاف لم يثبت لولد الولد حال قيام الولد خلافا  
 لغيره فزعموا او ولد لبيت فان له المطالبة لتحقيق الجزية وعند محمد لا يطالب الا من يرث  
 بالعصوبة قال يا بن الزنايين قد مات ابواه فعليه حد واحد لان المتكذب في الحد وعندنا  
 حق الله تعالى في حد حتى لو قذف رجلا بامر او جماعة فكل واحد منهم لا يجب الا حد واحد كما يحكي

فيما لا يحد

حتى من ابي بلي كان قاضيا بالكمه فيمنع يوما رجلا يقول عند باب مسجد له رجلان  
 ظاهره باخذه فاقطع المسجد فخير له حدين فانين فماتن لعذرة الوالد من قبله وكل باخذه  
 فقال يا بن فلان من قاضيه بلدا قد اخطا في مسئلة واحدة من خمسة اوجه حده من غير خصومة  
 المقذوف وضربه حدين ولا يجب عليه الا حد واحد ولو قذف الفاد والى بن الحدين والحد  
 ان يفصل بينهما يوم او اكثر وحده في المسجد وقد قال من جنيتم اصبوا نكمتهم ساجدكم فجايبكم  
 ونزل سيدكم واقامة حدودكم والخاص ينفي ان يكسب ان المقذوفين حيوان  
 او ميتان ليكونا لخصومة اليهما اولى ولدهما وان اختلفت على واحد اجناس مختلفة  
 بان قذف وزني وشرب وسرق يقام عليه الكل ولا يوالي بينهما حصة الدلائل بل ينظر  
 حتى يبرأ من الاول فيبذل الحد القذف اولا لان فيه حق العبد ثم الامام باطياره شا  
 بد الحد الزنا وان شاء بالقطع لستوا لهما في القوة لستوا بالكتاب ويؤخر حد الشرب  
 لانه اضعف منهما ذكره الزيلعي ولا يطالب احد من العبد سيده ولا احد من الاولاد اباه بقذف  
 اية الحرة المسلمة لان المولى لا يعاقب بسبب عبده ولا الاب بسبب ابنه فلو كان له ابنا  
 من غيره لم يطلب لوجه السبب وانتفاء المانع وليس فيه ارث اي اذامات المقذوف بطل  
 الحد عندنا خلافا للثاقبي لان الارث يجري في حقوق العباد وهذا حق الشرع غالب  
 عندنا ولا فيه رجوع يعني من اقر بقتل ثم رجع لا يقبل لان للمقذوف فيه حقا فيكذبه  
 في الرجوع بخلاف حد يورث في خالص حتى الله تعالى لا مكذب له فيها ولا اعتياض اي اخذ عوض  
 عنه لانه ايضا يجري في حقوق العباد وقال رجل لا يزال في قرة الاخر كلامه عليه السلام  
 بقوله لا بل انت حد لان معناه لا بل انت زاني ولو قال لعربي فمردت به لا يعاقب  
 لان كلامه قذف الاخر وقد في يوجب اللعان وقد في يوجب فيه بالحد لان في  
 بداية فائدة ابطال اللعان لان الحد في القذف ليس باهل اللعان ولا ابطال  
 في عكس الملاءمة تحده القذف لان احصائه لا يبطل اللعان والمحدودة في القذف

فيما لا يحد

فيما لا يحد

القاذف

فيما لا يحد



[illegible]

3/21/22

۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰











ولا في الشربة مطربة والآلات لهو وصيد من ذهب وفضة وشرطه وشرطه من  
 أخذ ما يتناول الكسرة بخلاف درهم عليه القرض لان ما يتناول للعبادة بل للمول  
 فلا يثبت فيها تأويل الكسرة باب مسجد لعدم الاحراز ومصحف لانه ليس من الممول وأخذه  
 يتناول القارة فيه وصبي حر لان المال ليس له والمصحف والصبي عليه لان ما  
 فيها تابع لها فلا يعتبر وعبد كبر لان اخذه غصب او خذاع لا سرقة ودخاير غير الحسب لان  
 المقصود ما فيها وهو ليس بمال ولا لانه ان كانت سرقة ككتاب التفسير والمحدث والفقه  
 فهي كالمصحف وان كانت اشياء مكرمة فهي كالطبخور والادوية والادوية كالمذكور  
 في الكافي ان المراد دفاتر مفسر حسابها لان ما فيها لا يقصد بالخذوا وانما المقصود  
 الكوينة فتقطع ان بلغت نصابا في المحيط سرقة دفاتر حساب النكاح واستملاكها بغير  
 قيمتها وهو ان ينظر كم يشتري ذلك وهو نظير من خرق حيطان من ضمن قيمة الصك مكتوب على  
 قول اكثر المشايخ ولا ينظر الى المال ويكتب فيه لانهما يوجدان مباح الاصل وحيث كان  
 مخون المودع ما في يد من الشئ المأمن وحده وان ياخذ من اليد سرقة جهرا ونسب  
 هو ان ياخذ على وجه العلانية قهرا من ظاهر بلدة او قرية كذا في المستصفي ونسب لانه لا قطع  
 على الخفي وهو البناء بلغة اهل المدينة ومال عامية كمال بيت المال ومال له فيه شركة ومثل  
 حقه حالا او مؤجلا بان كان له على غيره دين حالية او مؤجلة وسرق منه من لم يقطع لانه  
 استغفار حقه والحال والمؤجل فيه سواء لان التأجيل لا يغير المطالبة ولو اخذ بزيادة على حقه  
 لانه بمقدار حقه يكون سري كافيه وشايخ وان سرق منه عرضا يقطع اذ ليس له ولاية الادعاء  
 منه الا بغيره بالعرض وما يقطع فيه لم يتغير بغيره من سرقة عين يقطع فدية ثم يقطع فيها  
 وهي محالة لم يقطع لما سأل حتى اذا تغير فسرقة قطع ثانيا كغيره يقطع فيه فسرقة ولا  
 يقطع بسرقة من ذي رحم حرّم ولو كان المسروق مال غيره يعني ان السرقة من ذي الرحم  
 المحرم سواء كان المسروق مال ذي الرحم او مال غيره لا يوجب القطع للشبهة في ذلك

لا يقطع

ادعاء

ماله اي مال المحرم اذا سرق من بيت غيره حيث يقطع لتحقيق احوال بخلاف مال غيره  
 مطلقا اي سواء سرق من بيتها او بيت غيره حيث يقطع لتحقيق احوال ولا بسرقة من  
 زوج وعيّن ولو كان سرقة الغريم من حرز خاص له اي للزوج فان بسطة اليد لكل  
 في مال الآخر مانع من القطع ولا بسرقة من سيدة او غريمه اي من سيدة او زوج بكرة  
 لوجه والاذن بالتحول عادة في هذه المصنوعات لا بسرقة من مكانه لان له في الكسرة حقا  
 ولا بسرقة الضيف من مضيعة لان البيت لم يبق حرزا في حقه لكونه مأذونا في دخوله ولا  
 بسرقة من مخزن لان له فيه نصيبا وقيام بها لوجوده والاذن عادة في الاول محقق  
 فاختل الحرز وكذا اجازية التجار واليانات الا اذا سرق منها ليل لا يثبت لاجرا الا  
 والاذن فحقيق بالنهار او سرقة شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع فيه ايضا لان الدار  
 كلها حرز واحد فلا بد من الاخراج منها او دخول بيتا وتناول من هو خارج حيث لا قطع  
 لان الاول لم يخرج لاعتراضه على المال قبل خروجه وان لم يملك الحرز فلم يثبت  
 السرقة من كل واحد او ثقب بيتا فدخل بيده واخذ نصابا حيث لا يقطع لما روي عن علي  
 البقي اذا كان طريقا لا يقطع وفسر به هذا او طريقا خارجا من كمين غيره قال في النهاية  
 الضرر وعاء الدراهم والمراو بها ههنا نفس الكرم وانما كان الحكم بمكة لان الرباط من خارج  
 فبالطريق تحقيق الاخذ من الظاهر فلم يوجد بهنك احرز ان كانت العدة داخلية فطرا واخذها  
 قطع لان الرباط من داخل فبالطريق الضرر داخل الكرم فيوجد الاخذ من الداخل ولو كان  
 مكان الطريق الرباط انعكس الحكم لانعكاس ملكته او سرقة جملتين قطار او جملتين حيث  
 لم يقطع سواء كان موصيا بن سوسة او قائدا بقوده او لا لان مقصود السابغ والعايد  
 التسوق والقود قطع المسقة لا لحفظ وقطع سارق الجمل والجل ان حفظ حاجبه  
 او نام عليه فان النوم على الجمل او غيب منه حفظه او شق امله واخذ منه شيئا يبلغ النصاب  
 فان الجمل حرز او دخل بيده في صندوق غيره او كرمه او جملته لا يقطع الاخذ من النصاب او خرج

او ضا

وحيث اذن فيه بدو

ل

في السرقة











انما جازوا الذين يجازون الله ورسوله الاية الى الجازين اولياء الله على حذف المضامين  
 لان احدا لا يجازي الله تعالى ولا ان المسافر في البرية واليه في امان الله تعالى وحفظه  
 فالمعبر من كان يجازي الله تعالى والمراد به التوزيع على الاحوال كانه يقال ان يقتلوا ان  
 قتلوا الى لا يجرى كما قال ما كل من شئت بظاهره او ثبت في قوله من اخذ المال قطع ومن قتل  
 قتل من اخذ المال وقيل طلب وقد روي ان جبرائيل لم ينزل بهذا التفسير في الصحاح  
 الى بركة ويترك مصلو باثنية ليعبر به غيره لا اكثر منها لانه يتغير بعد ما فينا في الناس  
 وما اخذ فتلف او اتلف لا يضمن يعني اذا قتل القاطع القاطع الضمان عليه بما لا اخذه اعتبارا بآثاره  
 الصغرى وقد روي بعض اهل الحديث والاشعار في الجارية وهي يتحقق بان يكون البعض بذا  
 للبعض حتى اذا زال احد المجرمين والشرط هو القتل من واحد منهم وقد وجد في  
 وعصا بغيره كالسيف لان قطع الطريق يحصل بالقتل باي آية كانت بل يجرى اخذ المال  
 او الاخافه وان جرح واخذ المال قطع اي قطع يده وجرح من خلافه وهذا جرح لان الجرح  
 لما وجب حقه الله تعالى سقطت عصمة النفس حقا للعبد كما سقطت عصمة المال لان القطع مع  
 الضمان لا يمتنع وان جرح فقط اي لم يقتل ولم يأخذ مالا جواب هذا الشرط قوله الا في  
 فلا اخذ او قتل عمدا اي بحرية واخذ المال قتال قبل ان امسك او كان منهم غير مكلف  
 اي صبي او مجنون او ذورهم حرم من الحارة او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق  
 ليلا او نهارا بمصر او مصرين متقاربين فلا اخذ اما سقوطه اذا جرح فقط فلان الجرح  
 ليس فيه اخذ فلا يسقط الجرح اذا سقط في ضمن استيفاء الحد ولم يوجد في جرحه  
 فلم على القصاص ان كانت الجرحه مما فيه القصاص او الارش ان كانت مما في الارش  
 في الاصل من الصور المذكورة في الاصل او جرح فقط واما سقوطه اذا اخذ بعد ما تاب  
 وقد قتل عمدا واخذ المال فانه لا يضمن قبل ان يتعدوا عليهم فاذا سقطت حقا  
 فهو عليه ويكون له في القصاص او العفو في غير ما من الصور المذكورة واما اذا

غيره

بغيره  
قتل  
قتل

اذا كان منهم غير مكلف او ذورهم حرم فلا جناح عليه واحدة قامت بالكل فاذ لم  
 يقع فعل بعضهم موجب كيان فعل الباقيين بعض العلة وبها ثبت الحكم واذا سقط  
 الحد صار القتل الى الاولياء ان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفووا واما قطع بعض المارة على  
 البعض فلان احرزوا احد فصار القاطع كذا واحدة واما اذا قطع ليلا او نهارا بمصر او  
 بين مصرين متقاربين فلان الظاهر طوق العفو الا انهم يؤخذون بحد المال ايضا  
 للمال الى المستحق ويؤذون وتجبسون لا تركابهم الجناية ولو قتلوا فالأمر الى الاولياء  
 ومن الى يوسف انهم لو كانوا في مصر ليلا او فيما بينهم وبين المصر اقل من سيرة مصر  
 يجرى عليهم احكام قطع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى لمصلحة الناس  
 دفع شر المتقلب المتلصصه وفي الحقيقة بكسر النون مصدر ضنن يعني اذا ضنن رجلا  
 حتى قد فعله دية وسألى وجهد في الجنايات ان شاء الله تعالى ومن اعتنقه في المصر قتل  
 لانه صار ساعيا في الارض بالفساد فيدفع شره بالقتل مع القطع امره يقتل  
 واخذت المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقيل الرجال غير نسوة قطع الطريق  
 واخذت المال وقيل وضمت المال كذا في المنيه **كتاب الشرب** لا يخفى وجوبه  
 مناسبة هذا الكتاب لكتاب الحدود والعقوبات فخره الى آخر الكتاب وهي جمع شراب والشراب  
 نوع لكل ما يشرب مسكرا كان أو لا وشرابا مع يشرب اعلم ان جميع ما يشرب من المشربة اربعة  
 اربعة العنب والتمر والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير والذرة ثم لما اخرج من هذا  
 في مطبوخ والمطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى  
 نصفه واخر من الاشربة ايضا اربعة والحلال ايضا اربعة اما احرار فبين الاول من  
 بقوله حرم الخمر وان قلت وهي التي من ماء العنب والخمر في قوله حرم الخمر  
 هذا الاسم بهذا الشراب باجماع اهل اللغة ويقتضي كل مسكر في المشربة في المشربة  
 العقل وسائر المسكرات كذا في قوله لا تسكرهم

العفو في بلاد المداوند استند آخره

قتل

الاشربة

قوله







لا يشترط في الحد يد ومما يشبهه كالخمس وغيره في ظاهر الرواية بشرط ان يشترط القتل بعد كون  
القاتل مكلفا اي عاقلا بالغامرا في اول الحد وان غير المكلف ليس له ان يعقوب وقال في  
الخلاصة ليس للصبي والمجنون حد وهو خطأ منها وكون المقتول معصوم الدم بان يكون مسلما  
او ذميا ابا احتراز عن المستأمن فان عصية ذميه متوقفة الى رجوعه بالنظر الى القاتل احتراز  
في اقل من ذلك بغير حد حتى وجب عليه القصاص ثم قتل شرذمة فان زيد لم يكن معصوم الدم  
بالنظر الى اولياءه بغير لكنه كان معصوم الدم الى ان يشربوا ولذا وجب على بشره القصاص ان كان  
قتله زيدا عمدا والدية ان كان خطأ كما سيأتي وان لا يكون بينهما اي بين القاتل والمقتول شبهة  
ولا و شبهة بل كما سيأتي ان القتل لا يكون عمدا في شبهة القصاص وحكم الاثم لولا  
تقادم من يقتل مؤمنا متعمدا فخر اوده جهنم خالدا فيه ابد الالاية وقد ورد في احاديث كثيرة  
وانعقد عليه الاجماع والقعود عينا وقال الشافعي هو غير متعين بل الولي مخير بينه وبين  
اخذ الدية ومن قوله كما كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمد لانه وجب الخطاء  
الدية لولا تعاوم من يقتل مؤمنا خطأ الالاية لانه قال النبي صلى الله عليه وسلم القود فان  
نفيس العمد لا يكون قود القول في كل من الدليلين اشكال اما في الاول فهو ان من القود  
المقررة في الاصول ان الشخص يصيب بالذم لا يدل على الخطأ بالذم لا يدل على  
قصر الدية على الخطأ بل يجوز ان يكون الدية مشتمكة بين العمد والخطأ كما ذهب اليه الشافعي  
واما في الثاني فهو ان القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تعيد المطلق نسخ وهو لا  
يجوز بغير الواحد والظاهر ان هذا الحديث كذلك ومن ادعى الشهادة فعليه البيان وان  
تخصيص عام الكتاب بغير الواحد قبل ان يخصص بكلام يقتل مؤمنا لا يجوز لفظي  
في الالاية اما مطلق او عام وعلى التقديرين لا يجوز العزل بغير الواحد بل الوجه ان يقال ان  
الايات تفسير بعضها بعضا قوله كما كتب عليكم القصاص حيوة يدل على ان موجب العمد هو  
القصاص فقط لان معنى الالاية على ما ذكره في التفسير وكتب المعاني ان القاتل اذا اخطأ

عليكم

قارن بين حد القاتل والحد للمقتول  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل

الدية ولو كان تحوله بعلاج كالعلاج الملعون او الطرقة مثلا ايرها ولا يكره تخليصها وقال الشافعي  
بكره ولا يحل الحبل الماحصل به ان كان بايقار شي فيه قولا واحدا وان كان بدونه فله في  
الحبل قولان والاشباه ان حلت تخاذ النبيذ في الدنيا وهو القبح والخطيئة المحمودة وهو اربعة  
والخمر قوت وهو الطرف المظلي تارة في النقية وهو طرف يكون من الحاشية المقتر فان هذا الطرف  
كانت مختصة بالشر فاذا حرم النبيذ لم يستعمل هذه الطرف اما لان فيه شبهة بالشرب  
المزاولا لان فيها اثر الطرقة فله نصف مائة اياح النبيذ لم يستعملها وارضيا ببيان في ابتداء  
تحريم شرب الخمر لانه من شرب مرة فاذا ابركوه واستفادوا من زوال التشديد وكره شرب في  
الطريق والامتناع طرية اراوا بالكرهية الطرية لان فيه اجرا اياح وغيره لعدم القاطع فيه كما ترى  
او ان كتاب الكراهية والاحتياط ولا يجد شاربه بلا سكر لان وجوب طرية في قليل الخمر لكونه داهيا  
الى الكثرة والذم في ليس كذلك فاعبر حقيقة السكر **باب الخطأ** لا يخفى وجوب سببه  
هذا الكتاب بكتاب الحد وهو الاثرية الجارية اسم ليعين حرم شرعا سواء تعلقت بما لا يقتل  
وفي اصطلاح الفقهاء خصت بما تعلقت بالنفوس والاطراف وخصت القصب السرة بما تعلقت بالاول  
القتل وهو فعل مؤثر في اذقان الروح وهو على ما ذكر في المبسوط ثلاثة اقسام عمد وقطاع وشبهة  
وتحاشا ابو بكر الترمذي يقول هو خمسة اقسام عمد وشبهة عمد وخطأ وجار مجرى الخطأ وتقتل بالسبب  
واختاره المتأخرون والتمرد به بيان انواع قتل تتعلق به الاحكام الالاية والافعال انواع  
كثيرة كالجرم والقصاص وقتل الجور وقتل صلبيا في حق قطع الطريق بين الاول يقول اما  
عمد وهو قتل الا في قصدا احتراز عن الخطأ ولا يخفى ما في قول الوقاية فرب قصدا من السامح نحو  
سلاح اي سلاح ونحوه في تقريب الاجزاء فان القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقسم استعمال  
الالاية القاتلة غالبا مقامية تيسير كما اقيم السفر مقام المشقة كما طرد ناره وزجاج وحده وشبه  
وطرد جرح فان الالاية القاتلة غالبا هي المحدودة لانها هي الموعدة للقتل حتى لو ضرب بجر كبير او شرب  
كثير او بصخرة جديدة او نحاس لا يجب القصاص عندنا في حقيقته ولا في شبهة العمد في الحقيقة ان كان لا

الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل

الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل

الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل

الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل

الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل  
الحد للمقتول هو الحد للقاتل



انما قيل ان يتدعى بالضرورة من القتل فاذا لم يقتل لم يقتل فيقتل فيقتل على الحياة ولا  
 ان هذا المختص بالعمد فان القاتل في الخطا لا يقتل بل يختص بالدية وبه يظهر الرد على  
 الشافعي فيما ذهب اليه فليست اهل فانه مما تفرقت به اهل هذه الصواب واليه المرجع والمآب  
 الا ان يعقوب عليه السلام او يصح ان يبدل لان اطلق له وحكمه ايضا حرمان الارث لقوله لا ميراث  
 لقاتل ولا كفارة فيه اي في العمدة ناسا ان كان عمدا يجب فيه القصاص او لا كالب لا يقتل منه  
 عمدا ورجل قتل من المسلمين في دار الحرب ولم يهاجر اليها عمدا كذا في النهاية وقال الشافعي يجب  
 الكفارة لانها شرعت كاشية لما جازي للثام والاثم في العمدة كذا في الاثر الى ايجاب الكفارة  
 ولنا ان الكفارة دابة بين العباد والعقوبة لما مر في البيهقي من الغموس فلا يجب الا بسبب  
 واليه بين الخط والاباحة كخطا فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح وبالنظر الى المحل الذي اصابه  
 حرام بسبب ترك الشئ وذكر الشافعي بقوله واما شبه العمد وهو قتله قصد ايقاعه في العمد  
 كالصبي واليه وادب الصبي واما الضرب بالدر والخطب الكبيرين فمن شبه العمد ايضا عند الشافعي  
 لغيره سمي به لان في هذا الفعل معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا  
 عدم قصده الى القتل لان الالة التي استعملها ليست بالة القتل العاقل انما يقصد الى فعل  
 بالة فاستعمل غير الة الفعل دليل على عدم قصده اليه فكان خطا يشبه العمد وحكمه الاثم لقصده  
 ما هو حرم شرعا والكفارة لانه خطا انظر الى الالة ودخل تحت قوله كما ومن قتل مؤمنا خطا بالية  
 وبين الكفارة بقوله قوله رقية مؤمنة ان قد عليه والآي وان لم يقدر نصيبا من شهرين من ثمنه  
 لقوله ومن قتل مؤمنا خطا فخره رقية مؤمنة الآية والاطعام غير مشروع فيه لانه غير مخصوص  
 عليه واجبات الابدالي بالاراي لا يجوز في جريه رضيع اخيه ابويه مسلم لانه مسلم يستغني عن الابوين  
 ديننا والسدانة في اطرافه ثابته فلا ميراثا ولا جريه ما في البطن لانه عضو من وجبه فلم  
 يدخل تحت اسم الرقية ودية مخالفة على العاقل وسببا بيانها ان ناسا لا يقتل بالاقوال في الشئ  
 قود وشبهه بالخطا كما لو قتل وهو اي شبه العمد فيما دون النفس الاطراف لم يرعوا اذ اخرجوا

عضوا بالية جازية وجب فيه القصاص ان كان مما يراى في المائدة كما سبنا في غير هذا  
 دون النفس شبهه اي شبه العمد كما كان في النفس لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الالة وما  
 دون النفس ليس كذلك وذكرنا ان الثالث بقوله واما خطا وهو ما في القصد كرمية سبها ولو عبد بظنه  
 صيدا او حربيا فانه لم يخطا في الفعل حيث اصاب ما قصد رمية واما الخطا في القصد  
 اي في الظن حيث ظن الاثم صيدا او المسلم حربيا واما قال ولو عبد والوضع توبهم ان العبد  
 مال وضمان الاموال لا يكون على العاقلة فان المعبرة او ميتة لا ماليتها او خطا في الفعل كرمية  
 لم يخطا وصاب او ميا فانه خطا في الفعل لا القصد فيكون معذورا لا اختلاف المحل كالاثر  
 ما اذا قصد الضرب مؤثما من جسده فاصاب مؤثما اخر منه فمات حيث يجب القصاص  
 او جميع البدن محل واحد فيما يرمي الى مقصوده فلا يعذر واما صار الخطا ان يرمى الى  
 الاثر ان يتصرف بفعل القلب الجوارح فيقتل في كل منهما الخطا على الاثر وكذا في  
 او الاجتماع بان يرمى او مبا بظنه صيدا فاصاب غيره من الناس وذكر الرابع بقوله  
 واما جاري جري الخطا كسليم انقلب او سقط من السطح عليه فقتله فان هذا ليس بخطا  
 حقيقة لعدم قصد التاكيد الى شئ حتى يكون خطا مقصوده لكن لما وجد فعلة حقيقة  
 وجب عليه ضمان ما اتلفه كفعل الطفل فجعل كخطا والجاري جراه الاثم دون القتل  
 لانه معذور كما خطا وحكمه اي حكم الخطا واجاز جراه الاثم دون اثم القتل اما الاثم  
 فلهذا كونه جريه فان الافعال المباحة لا يجوز مباشرتها الا بشرط ان لا يورث احد  
 فاذا اذن في قدر ترك التحريم فانيتم واما كونه دونه فليعدم القصد والكفارة والدية كما  
 حكم الخطا بنسبته واما كونه حكم الجاري جراه فظاهر وحرمان الارث لاحتمال ان يقصد  
 السجالات الميراث وظهر من نفس القصد الى محل آخر وان يكون مشا واما لم يكن نايما  
 الى السجالات لارث وذكرنا ان من بقوله واما قتل بالسبب اي بكونه سببا للقتل كالتلاف  
 بخفر البيرة او وضع الحجر في غير ملكه متد للخطر والوضع او وضع شبهة على قارعة الطريق وكثرة



والمرتبة لان المرتبة لا ملكية فلا يملك القصاص والبرهان لو تولى القصاص  
في المرتبة فشرط اجتماعها ليسقط حق المرتبة برضاه وذكر في العيون والبيان  
الاصح ان المرتبة ان القصاص لا يثبت لها وان اجتمع كذا في الكافي فلو اجتمع  
قتل مدافع وفاعل او قاتل مدافع او قاتل مدافع او قاتل مدافع او قاتل مدافع  
والسيد لان الصحابة اختلفوا في موته خرا او قتيلا ففعل الاول للمولى هو الاول  
المولى فاشترط من له الطوق وارفع القصاص فان لم يترك وارثا غير سيده او تركه  
اقاوسيده لتعينه لا قد يقتل مسلمة مسلمة مستتر فابن القصاص على كذا  
اي يعطى الآية لانه ليس بمعد بل خطا مات شخص بفعل شخص فلو كان  
شخصا سيده بان عقوبة وجبة بان لغته ضمن زيد ثلث الآية لان في الآية  
واحد في كونه مدافعا في الدارين وفعل نفسه مدافعا في الدنيا معتبر في المعصية  
وفعل الاجنبى معتبر في الدارين وصارت الافعال ثلثة اجناس من حيث وقوعها  
اثلاثا فيكون القاتل بفعل الاجنبى ثلثا فيلزم ثلث الدية كذا في كذا  
لا تقتل العمد كما سياتي ان شاء الله تعالى ثم سيقا على السجين وجب قتله  
على المسلمين سيقا فقد اجل دمه اي ان يقتل او يجلد او يبيع او يذبح او يبيع  
بقتله وانما قال بعد القتل بالوجوب لبيان ان مقتله واجب بقتله على الكافي  
الحمل الصايل والمجنون كما سياتي ان شاء الله تعالى اي يجب ايضا قتله على رجل مطلق او سبيلا  
او نهارا في مصر او غيره او سبيلا في مصر او غيره او سبيلا في مصر او غيره  
لا يجب عليه شي مما سرقه سارقا من ثمنه او سرقه من ثمنه او سرقه من ثمنه  
دون ملكه او تعين ان يقتل خلاص حاله ولا يلزم بقتله الا بقتله قبل الاخذ او قصد  
الاخذ ولا يمكن من دفعه الا بقتله وكذا اذا خلع رجل بفساد فقتل على ظن صاحب  
الدائرة قاصد لقتله حل قتل شرعا لانه في مصر فقتل مدافع لان القصاص

او لا وجب

خمس

هذا هو القصاص في المرتبة  
والمرتبة لان المرتبة لا ملكية  
فلا يملك القصاص والبرهان  
لو تولى القصاص في المرتبة  
فشرط اجتماعها ليسقط حق  
المرتبة برضاه وذكر في العيون  
والبيان الاصح ان المرتبة ان  
القصاص لا يثبت لها وان اجتمع  
كذا في الكافي فلو اجتمع قتل  
مدافع وفاعل او قاتل مدافع  
او قاتل مدافع او قاتل مدافع  
او قاتل مدافع او قاتل مدافع  
والسيد لان الصحابة اختلفوا  
في موته خرا او قتيلا ففعل  
الاول للمولى هو الاول المولى  
فاشترط من له الطوق وارفع  
القصاص فان لم يترك وارثا  
غير سيده او تركه اقاوسيده  
لتعينه لا قد يقتل مسلمة  
مسلمة مستتر فابن القصاص  
على كذا اي يعطى الآية لانه  
ليس بمعد بل خطا مات شخص  
بفعل شخص فلو كان شخصا  
سيده بان عقوبة وجبة بان  
لغته ضمن زيد ثلث الآية لان  
في الآية واحد في كونه مدافعا  
في الدارين وفعل نفسه مدافعا  
في الدنيا معتبر في المعصية  
وفعل الاجنبى معتبر في الدارين  
وصارت الافعال ثلثة اجناس  
من حيث وقوعها اثلاثا فيكون  
القاتل بفعل الاجنبى ثلثا فيلزم  
ثلث الدية كذا في كذا لا تقتل  
العمد كما سياتي ان شاء الله  
تعالى ثم سيقا على السجين  
وجب قتله على المسلمين سيقا  
فقد اجل دمه اي ان يقتل او  
يجلد او يبيع او يذبح او يبيع  
بقتله وانما قال بعد القتل  
بالوجوب لبيان ان مقتله  
واجب بقتله على الكافي الحمل  
الصايل والمجنون كما سياتي  
ان شاء الله تعالى اي يجب  
ايضا قتله على رجل مطلق او  
سبيلا او نهارا في مصر او  
غيره او سبيلا في مصر او غيره  
لا يجب عليه شي مما سرقه  
سارقا من ثمنه او سرقه من  
ثمنه او سرقه من ثمنه دون  
ملكه او تعين ان يقتل خلاص  
حاله ولا يلزم بقتله الا بقتله  
قبل الاخذ او قصد الاخذ ولا  
يمكن من دفعه الا بقتله وكذا  
اذا خلع رجل بفساد فقتل على  
ظن صاحب الدائرة قاصد لقتله  
حل قتل شرعا لانه في مصر  
فقتل مدافع لان القصاص

سارقا او سبيلا او نهارا في مصر او غيره او سبيلا في مصر او غيره

والمرتبة لان المرتبة لا ملكية فلا يملك القصاص والبرهان لو تولى القصاص  
في المرتبة فشرط اجتماعها ليسقط حق المرتبة برضاه وذكر في العيون والبيان  
الاصح ان المرتبة ان القصاص لا يثبت لها وان اجتمع كذا في الكافي فلو اجتمع  
قتل مدافع وفاعل او قاتل مدافع او قاتل مدافع او قاتل مدافع او قاتل مدافع  
والسيد لان الصحابة اختلفوا في موته خرا او قتيلا ففعل الاول للمولى هو الاول  
المولى فاشترط من له الطوق وارفع القصاص فان لم يترك وارثا غير سيده او تركه  
اقاوسيده لتعينه لا قد يقتل مسلمة مسلمة مستتر فابن القصاص على كذا  
اي يعطى الآية لانه ليس بمعد بل خطا مات شخص بفعل شخص فلو كان  
شخصا سيده بان عقوبة وجبة بان لغته ضمن زيد ثلث الآية لان في الآية  
واحد في كونه مدافعا في الدارين وفعل نفسه مدافعا في الدنيا معتبر في المعصية  
وفعل الاجنبى معتبر في الدارين وصارت الافعال ثلثة اجناس من حيث وقوعها  
اثلاثا فيكون القاتل بفعل الاجنبى ثلثا فيلزم ثلث الدية كذا في كذا  
لا تقتل العمد كما سياتي ان شاء الله تعالى ثم سيقا على السجين وجب قتله  
على المسلمين سيقا فقد اجل دمه اي ان يقتل او يجلد او يبيع او يذبح او يبيع  
بقتله وانما قال بعد القتل بالوجوب لبيان ان مقتله واجب بقتله على الكافي  
الحمل الصايل والمجنون كما سياتي ان شاء الله تعالى اي يجب ايضا قتله على رجل مطلق او سبيلا  
او نهارا في مصر او غيره او سبيلا في مصر او غيره او سبيلا في مصر او غيره  
لا يجب عليه شي مما سرقه سارقا من ثمنه او سرقه من ثمنه او سرقه من ثمنه  
دون ملكه او تعين ان يقتل خلاص حاله ولا يلزم بقتله الا بقتله قبل الاخذ او قصد  
الاخذ ولا يمكن من دفعه الا بقتله وكذا اذا خلع رجل بفساد فقتل على ظن صاحب  
الدائرة قاصد لقتله حل قتل شرعا لانه في مصر فقتل مدافع لان القصاص

الدية

القاتل



والظاهر طريق الفوت منها في المعرف لا يفيض الى القتل شتر سلاحا فضرر فانه يفتل  
 المضروب بقاد القاتل لانه اذا انصرف عاد عصمته الزايلة بالقرب اذا قتلته او قتلته معصية  
 فعليه القود وضمن قاتل مجنون وجسمي شاهرين السلاح ولو كان قتلها مكره الدية مفعول  
 ضمر في ماله لما مر ان العواقل لا يضمن العمد وضمن قاتل جمل صال عليه العتمة وذلك لان قتلها  
 والصحة والدية غير متصف بالخط فلم يقع بغيرها فلا يسقط العصمة او يقتضيه قتل النفس المعصية  
 في الادنى وجوب القصاص لكنه امتنع لوجود الجسد وهو دفع الشر فوجب الدية فيه القيمة في  
 الدية يقتضيه خروج بنت عيانا او بشارة جعله جرحا وذا فرأيت حتى ان طريق بثوت  
 القصاص سوى الاقرار ان احدهما ان يخرج رجل رجلا مخضر جماعة فمات منها وان شافى  
 ان يشهد رجلان انه جعله جرحا وذا فرأيت حتى مات ولو كان جرحا بآية محسوسة وهي الشبهة  
 وتشديد الامم ابرة عظيمة يقال بها بالفارسية جوال دور لا نجو ابرة وان تعد لانها ليست  
 في معنى السلاح الا ان يفرز الابرة في مقتله في موضع يقتل بغير الابرة فيه فوجب القصاص كذا  
 في الكافي وخلفه عطف على مسلة اي يقتضيه ايضا جرح خذيرة وهو بالفارسية كلك لان في  
 السلاح لا ظهر له لانه ليس كذلك وري عنه اذا جرح وجب به القصاص ولا عود او مشغل او ضيق  
 وهو بكسر النون مصدر قولك حنيفة حنيفة كذا في الصحاح وتقرئ او كوي او كوي في ضربات  
 لان وجوب القصاص يقتضيه العمد المحض وذا بان بياض القتل بالية وهي الالة الجارحة لان  
 الجرح يعمل في نقص البنية ظاهرة او باطنا وغيره ينقصها باطنا لا ظاهرة او جوارها بالظاهر والباطن  
 كل هو جنس اظهره كالصغر والنحاس والرخاص والذهب والفضة والاسك والحديد لو كان  
 له حدة تفرق لانه يكون في معنى السلاح رماه بمقدار جديد يقتل به من ثابته ان يقتل به  
 جرحه او ثابته منه قتل كذا الوجه به بعضا راسه مضطرب بالحديد وقد احاط به طرد يد جرحه  
 او لا او ضرب به بغير جديد او مقمعة او ممدودة فمات منه كذا في المبسوط وري الطحاوي عن ابي  
 حنيفة انه لا يجب القصاص او المخرج كما لو ضرب بالعض الكبير او الممدود ولم يخرج لا يجب

ما شئنا

صديق اول الممدود

لا يجب القصاص في قول ابي حنيفة قال فاضح خان وفي ظاهر الرواية في الطردية وما شئنا  
 كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص قتل من لا يولي او احد فداي ذلك المولى قتل  
 القاتل قصاص قبل قضاء الغاض بالقصاص بنفسه متعلق بقوله قتل العاقل اي ان يقتل  
 بنفسه القاتل او امره الغير ولا ضمان عليه ان على ذلك الغير اذا كان الامم ظاهرا هذا قيد لجميع  
 ما سبق يعني اذا قتل رجل رجلا مخضر جماعة وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه  
 لو كان متعديا فان اتفقوا كما لو كانوا احد والامم مخضر القاتل وجاز ايضا ان يأخذ آخر بقتله  
 انما كونه قيد الجواز القصاص له قبل القضا فلما مر من جوار القصاص يخرج شرا عيانا  
 وانما كونه قيد الجواز الامر به فلا يما جاز له ابادة الغير منابه وانما كونه قيد عدم الضمان  
 عليه فلا يما جوار القتل لظهور ابي حنيفة في الضمان وانما اذا قتل اي الاجنبى وقال المولى امرته  
 لم يقتل ولا جنبى لانها شرط جوار القتل وهو ظهري الامر ويكفي القصاص  
 من يرث اي كل من يرث المقتول فله ولاية القصاص ولو كان زوجا او زوجة كذا الدية  
 اي يستحق الدية كل من يستحق الارث وليس لبعض الورثة استيفاءه اذا كانوا كبارا  
 حتى يجمعوا لاصحابه فغيبوا الغائب وصلى ويستوفى الكبير قبل الصغير لان حق الاخير يترى  
 وهو القرابة واحتمال العفو او الصلح منقطع فثبت لكل واحد كذا كذا في ولاية الاحكام  
 والاجور التوكيل باستيفائه اي استيفاء القصاص بغيبته الموكلة عن الجدل لانها تدرى  
 بالشبهات واشتد العفو ثابتة في حال غيبته بل هو الظاهر لشدة الشرى قتل رجل عدا  
 رجلا ولاولى له الامام قتله والصلح لان السلطان ولى من لا ولى له لا العفو لان فيه  
 للعامة ويقتيد ابو المعنوه قاطع يده وقاتل قريبه يعني قطع رجل يده المعنوه عند او قتل  
 قريبه ولو ليدف الغاب المعنوه يقتيد من جانبه لان الابه والاية على نفسه كما لا يخفى ويصح  
 لانه انفع للمعنوه من الاستيفاء فاما ملك الاستيفاء فلا يملك الصلح اولى بهذا الوصلح اعلى  
 قدر الدية او اكثر منه والالا يصح ويجب الدية كالحمل ذكوره الزليج ولا يعفو لانه ابدل لحقه

لثبوت بسبب لا يخرج

الدية



والبعض الصلح فقط لان ولاية القصاص تابعة لولاية النفس وهي مختصة بالاب والابن  
 كالعمه والقاضي كالأب في الاحكام المذكورة وسقطت قوة النفس وما دونها ورثة على ابيهم  
 قتل ابوه امه او قطعه يد او ارجله لا يستوفى ابنه بل بسقط طرقة الابوة وبموت القاتل انقضاء  
 المحل وبموت الاولياء او ضلهم على محل وان قتل لانه حقهم فحوزت نفوسهم كيف شاءوا ويجب  
 حالا وان لم يذكروا المحل والناجيل لانه مال واجب بالعقد والاصل في امثال الحلول  
 كالمهر والنسب وسقط ايضا بغير احد منهم وعقوبة لان القود اذا ثبتت للرجل فكل منهم يمكن  
 من الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط عفو البعض في القود سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يجوز  
 والباقي حصته من الدية لان استيفاء القصاص تحذف يعني في القاتل وهو مشغور بعقوبة  
 البعض فيجب المال كما في الخطا فان الجرح من القصاص تمت لمعنى في القاتل وهو كونه خاطئا ولا  
 حصه له في الاستقاط فبمقتضى صانع بالالف وكيل مولى عبيد وجرح قاتلا لان العبد والحر بالصلح  
 متعلقين بالكيل عن دمه اي الواجب عليه ما به من الف نصف بينهما الالف يعني اذا  
 قتل حر وعبد رجلا عدا حرة وجب عليها الدية فكل حر ومولى العبد رجلا ان يصلح  
 من دمه على الف ففعل فالالف على الحر ومولى العبد نصفان ويقتل في بغيره يعني اذا قتل  
 جارية او احد من القاتل الجماعة لا اجتماع الصحابة رضوا بالعكس يعني يقتل واحد بجرحه في القصاص  
 عدا ويكتفى به اي يقتل الجميع ولا شيء من المال ان حضر ولهم وقال ان يقتل  
 بالاول منهم ان قتلهم بالتعاقب ويقض بالدية لمن بعده في تركته لان العاقلة لا  
 تقتل العمد وان قتلهم جميعا معا او عرف الاول بغيرهم ويقض بالقود بينهم قلات  
 والموجود منه قتل واحد فلا تثل هو القياس في الفصل الاول لكن تركناه للاجماع ولنا ان كل  
 واحد منهم قاتل على المال فحصل التمثال لا يرى الواجب في قتل واحد جماعة هو القصاص لولا التمثال  
 لما وجب ولو حضر الى واحد من المتولين قتل القاتل بسقط حق البقية اي من اولياء البقية المتولين  
 كونه القاتل اي كما سقط بموت القاتل حقت نفوسه كالمقتول كالمقتول كالمقتول كالمقتول

في القاتل

ان قتل العمد والدية بالدية وقت  
 ثم جرحا وتقسيم الدية بينهم لا القود  
 الموجود في

الفصل الاول اي في قتل جارية بوفد

في قتل جارية بوفد

قتل الآخر ان علم ان عفا بعض مسقطه بقاءه والا فلا يعني ان القصاص اذا كان بين  
 اثنين فعفا احدهما وظن صاحبه ان عفا خيره لا يؤثر في حقه فقتل القاتل فانه لا يطاق  
 منه ومعلوم ان هذا قتل بغير حق ولكن لما كان متنازعا ولا وجه له في القصاص سقط  
 القصاص بعفو واحد منهما فصار ذلك التنازع مانعا وجوب القصاص كذا في المحيط  
 رجل جرح رجلا فاشتمه الجرح على نفسه فلا يلزم جرحه ثم مات الجرح فلا شيء على فلان ولا  
 يقبل البيعة عليه وان عفى الجرح او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو حتى  
 كذا في الفتاوى المسعودي لا يجب القود بقتل عبد الوقف عند كذا في الخلاصة ولا يطاق  
 الا بالسيف لعمدة لا قود الا بالسيف اي لا قود يستوفى الا بالسيف والمراد بالسيف  
 السلاح هكذا فهمت الصحابة رضي وقال اصحاب ابن مسعود لا قود الا بالسلاح والماكني  
 بالسيف عن السلاح كذا في الكافي **في القود فيما دون النفس** هو فيما يمكن فيه حفظ  
 فيقاد قاتل اليد عند امن المفضل حتى اذا كان من نصف التا عدم بعد الامتناع حفظ  
 المتأخر ولو كان يده اكبر منها كذا الرجل فانها اذا قطعت من المفضل بقاء ولو من نصف  
 اتق لا والمبارك فان ما بين الالف او قطع عند بقاء ولو من نصيبه فلا والا فلا  
 اذا قطع عند بقاء ايضا وكذا عين ضربت فزال ضوءها وبقيت العين وبين طرفي القود  
 بحولها فيجعل على وجهها الضارب قطع رطب ويغالب بيعة بكرة فحاجة فان ضوء عينه  
 ايضا يزول ولو قطعت اي عينه لا اي لا يطاق الامتناع حفظ المتأخر قوله وكل بنية عطف  
 على الرجل اي كذا لكل شجة يراعى فيه المتأخر حيث ينبت فيه القود كما هو موضح ومن ان يظهر  
 العظم كما سألنا لا قود في عظم الاسن لقوله لا قصاص في العظم وقال عمر وابن مسعود  
 لا قصاص في عظم في السن وهو المراد بالحديث وان تقاد ثانيا بالصر والكبر لانه لا يقطع التقاد  
 في المنفعة فقطع سن الضارب ان قطعت سن المضروب وشبهه ان تكسر بالبرق وان كسرت  
 الى ان يتساويا ولا قود ايضا في طرفي رجل وامرأة وحر وعبد وعبد لان الاطراف في حكم الاعضاء

الكتابة الاولى

انما هو من غير ان يقطع من القاصد  
 وانما هو من غير ان يقطع من القاصد  
 وانما هو من غير ان يقطع من القاصد

من القاصد ومن القاصد  
 من القاصد ومن القاصد  
 من القاصد ومن القاصد

في قتل جارية بوفد



الاشارة الى ان

فيمتدح الماكلة للثغرات في العترة ولا قود ايضا في قطع يد من نصف الساعه كما هو  
يرتد لان البرق في الجارية نادر فلا يمكن ان يخرج الكلب على وجه يبرأ منه فيكون اهل  
فلا يجوز انما اذا لم يبرأ فان يرتد وجب القود والا فلا يقاد الى ان يظهر حال من  
البرق او السرية ولا قود ايضا في ليك وكثير لا تمنع حفظ الماكلة فيها لان الاتقان  
والانقباط تجري فيها ومن ابي يوسف ان كان القطع من الاصل يقتضى الا اذا قطع من  
الكبر المشقة لا يمكن حفظ الماكلة في طرف الذنق المسلم سواء التمس ويمنعها في الا  
وغيره المجرى عليه ان كان يدا القاطع شلاء او ناقصة اي ناقصة الاصابع او اقل الشان  
اكثر من رأس المشجوع بين القود والاربع الكامل متعلق بقوله في اما الاول وهو ما اذا كان  
يدا القاطع شلاء او ناقصة الاصابع بخلاف يدا المقطوع فلان استيفاء حقه بكماله متقدر  
بين ان يجر بدون حقه في القطع وبين ان يأخذ الاربع كما ذكرنا في ثلثه لانه  
فانقطع عن ايدي الناس ولم يبق منه الا الردى في غير ذلك ان يأخذ الموجود ناقصا وبين  
ان يأخذ القيمة والثاني وهو ما اذا كان رأس الشان في الكبر بان كانت الشجة استوعبت ما بين قرني  
المشجوع ومن لا يتوب ما بين قرني الشان فلان الشجة انما كانت موجبة لكونها مشقة  
فيزداد الشان بزيادة وتها في استيعاب ما بين قرني الشان زيادة على ما فعل ويستفاد  
حقه لا يلحق الشان من اثنين مثل ما يلحق المشجوع فيحتمل في الشلاء والصحيح لا يقطع يدا  
بيد ان امر أسكنها واحدا عليها فقطعت بعض اذا قطع رجلان يذرجل بان اخذ أسكنها  
من جانب واما ما على يده حتى ان فصلت لا يقطع يداها وقال ان في يقطع ان اعتبارا  
بالنفس لان الاطراف تابعة لها بخلاف ما اذا امر احدهما السكين من جانب والاخر من  
جانب اخر التقاسم في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود فيه على واحد منهما اذ لم  
يوجد من كل منهما امدار السلاح الا على بعض العضو ولنا ان كل واحد منهما قاطع لبعض  
لانه ما يقطع بقوة احدهما لم يقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع الكل ببعض الشان بالرجعة

حالة المشجوع

الردى  
الكل

لا يقطع اليد

بالواحدة لا لعدم المساواة فصارت كما اذا امر كل واحد من جانب اخر بخلاف النفس  
فان الشرط فيها المساواة في العترة فقط وفي الاطراف بمقتضى المساواة في المشقة والقيمة  
وممن ادعى ان في ضمن القاطعان دية المقطوع لان التلف حصل بقتلها فوجب عليها نصف  
الدية على كل منهما الربع من مالها كما مر مرارا وان قطع رجل يمين رجلين سواء قطعهما معا  
او بالتعاقب فلهما اربعة اشهر ليميته اي قطع يمينه ودية يداي نصف دية النفس فيقسمان  
بينهما نصفين اما ثبوت القطع لهما فلان في سبب الاستحقاق في وجوب التساوي  
في الاستحقاق ولا عبرة بالتقدم والتأخر كالخمر يمين في التركة وذلك لان حق كل واحد منهما  
ثابت في كل اليد لتقرر السبب في كل اليد ولهذا لو كان القاطع لهما جرحا استويا في استحقاق  
واما ثبوت الدية لهما فلما عرفت ان الاطراف ههنا في حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود  
ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يستوف حقه كما هو حقه فلهزم بالضرورة اعتبار رعايته  
الاطراف ايضا كسلا يسبق حق المظلوم على الظالم ولهذا ثبت الدية بخلاف ما اذا كان القصاص  
في النفس حيث يمكن فيه بالقتل لهما بدون الدية فيد يميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل  
وبسار آخر قطع يده بها وكذا اذا قطعها لواحد فان قطع احدهما اي احد المقطوعين قطع  
يدا القاطع فلما مر الدية اي دية يدا واحدة لان الحاضر ان يستوف حقه ولا يجب الاخر لغيره  
لثبوت حقه يمين وحق الآخر لثبوت متردد لاحتمال ان لا يطلبت او يعقوف الا على تمام  
جنايا او ضلعي واذا استوفى الاول تمام حقه بالقود بقي حق الثاني في تمام دية يدا واحدة لان  
الاطراف ليست كالنفس كما مر زعمي عند اقتضائهم الى اخر مما تا يقتضى الاول لان عمره على  
ما قلته الدية لثاني لانه خطأ قطع رجل يدا رجل آخر ثم قتل اخذ اي القاطع بها اي جرح  
قطعه وقبضه عمرين ومختلفين بان قطع عدا وقتل خطأ او عكس يميني سببها او لا متعلق  
بالعمرين والمختلفين اما في العمرين فان يميني يمينها يقتضى بالقتل وان لم يبرأ  
فكذلك عند لانه المقتل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فيدخل جرحا القطع في جرح القتل

في حق كل واحد منهما وهو القطع وكونه مشغولا  
حق الاول لا يمنع تقرر السبب



واما في المختار فانه اذا قطع عمد قتل خطأ يقتصر بالقطع ويؤخذ دية النفس  
وفي غير المختار الدية للقطع ويقتصر للقتل لاختلاف الجنيتين لكون احداهما  
والآخر خطأ واخذ بهما ايضا في خطائين بينهما برأى بحجة دية القطع ودية القتل  
واخذ بدية واحدة في خطائين في خطأ القطع وخطا القتل لانه لا بد بينهما لانه دية  
القطع لما يجب عند احكام الله الفصل وهو ان يعلم عدم تسوية والفرق بين هذه  
الصورة وبين عمدين لا بد بينهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها  
بجذات القصاص فانه مثل معقول فالحاصل ان القتل اما عمد او خطأ والقطع  
كذلك صار اربعة ثم ان يكون بينهما برأى او لا صار ثمانية وقد بين حكم كل منها  
كما في ضرب مائة سوط برأى من تسعين ولم يتوثر دوات من عشرة حيث يكفي بدية  
واحدة فانه لا بد من تسعين لم يتوثر الا في حق التعزير وكذا كل جرحية الثلث  
ولم يتوثر لها اثر عند الجنيحة وعند ابي يوسف في مثل حكمه عدل وعن محمد اجرة  
الطبيب ومن الاذوية وان بقي الى الاثر وجب حكمه عدل شيئا بياضا في الدية  
ودية للقتل ثلثا المقتول عن القاتل فمات منه ضمن دية يعني رجل قطع يد رجل  
فقتل المقتول عن القاتل ثم مات منه فعلى القاطع الدية في ماله ولو عفا عما يجزئ  
ايضا او من الجنابة فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه اي على القاتل فالخطا من الثلث  
والعمد من الكل يعني ان كانت الجنابة خطأ وقد عفي عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من  
الثلث الدية مال حق الورثة يتعلق بها والعفو وصية فيخرج من الثلث وانما العمد  
فموجب قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيخرج العفو عنه على الكمال هذا عند  
ومعنى العفو عن القطع عفو عن النفس ايضا كذا الشبهة يعني ان العفو عن الشبهة كالعفو  
عن القطع عند ومعهما عفو عن النفس ايضا قطعت امرا لا يد رجل عمدا فكما على  
ثم مات فلها مهر مثله وعليها دية في ماله على ما قلناه لخطا هذا عند ابي حنيفة لان العفو

في هذه

في الكوار

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

عن اليد او القطع لا يكون عفو عما يحدث منه فكذا التزوج على اليد او القطع لا يكون تزوجا  
على ما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عمدا كان تزوجا على القصاص في الطرف وهو  
ليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط او في الاصل للمهر فيجب عليه  
مهر المثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف  
يصح تزوجها عليه قلنا الموجب الاصل للقصاص لطلاق قوله تعالى طرأ فمهره  
سقط للتعذر ثم يجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن العفو كمن القصاص في الطرف  
فاذا سري تبين انه قتل ولم يتناول العفو فوجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهو  
في ماله لا لانه عاقلة لا شئمة واذا وجب له الدية ولها المهر تقاضا استويا وان  
كان احدهما اكثر رجع صاحبه على الآخر وان كان القطع خطأ تزوجها على ارش السيد  
واذا سري الى النفس تبين انه لا ارش للسيد وان المهر معدوم فيجب مهر المثل كما  
اذا تزوجها على يده ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع  
لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاصة على القول المختار في الدية وهو عدم  
وجوبها على العاقلة في القاتل كما سبقت تحقيقه ولو كثر ما على يده وجازت في السرية  
وعلى الجنابة فمات منه فلها مهر مثله لانه لا حاجة على القصاص وهو ليس بمال الاصل  
للمهر فيجب مهر المثل كما اذا كثر ما على غيره او شئ على يده ولا شيء لادوية ولا قصاص لان حقه  
القصاص وقد رضي مسقطا على انه يجرى به وهو لا يصلح فيسقط اصله ورفع عن العاقلة  
قدر مهر مثله لخطا لان هذا تزوج على الدية وهي يصلح للمهر فان سادى اي مهر المثل  
ولامال له سواء اي سوى مهر المثل فلا شيء عليه ثم اي العاقلة لان التزوج من اطلاق الاصلية  
فيعتبر من جميع المال وهم لا يفرمون شيئا منه لانه لا يتم انما يتخذون عنه بسبب جنابته فان  
يغرمون لها وفي الاكثر اي ان كان مهر المثل اكثر من الدية لم يجب الزيادة لانه رخصت سورة  
بأقل من مهر المثل والراية في الاقل اي ان كان مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه

في هذه







لا يمكن من الاستيفاء وحسب القابل اذا اقام الحاضر المستند بالاجماع لانه  
 صار مشهورا بالقتل والتمتع بحسب الخطا والدين متعلق بقوله يعيد اى لو كان العقل  
 خطا لا يحتاج الى اعادة البينة لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث وكذا الدين اذا اقام  
 احد الورثة بينة ان لا يبر على فلان كذا فحضر اياه لا يجديا ببرهن القابل على عقوبات  
 فالحاضر خصم ويسقط القود اى اذا كان بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فقام القابل  
 بینه على الحاضر ان الغائب قد عفا فالحاضر خصم لا يبرهن على حاضر سقوط حقيقة القود وبقائه  
 الى المال فاذا اقيمت عليه صار الغائب مقتضيا عليه بانه لو قيل لعبد لرجلين احدهما غائب  
 بعينه اذ قيل لعبد لرجلين احدهما غائب فادعى القابل على الحاضر ان الغائب قد عفا عنه فللحاضر  
 خصم ويسقط القود ان اثبت لما ذكره اعبر وايضا فادعى بعض شركهها فهو عفو للقصاص منها يعني  
 ان رجلا قتل عبدا وله ثلثة اوليا فشهد اثنتان منهم على صاحبهما انه قد عفى فان اخبرهما  
 عفو للقصاص منهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله فان صدقتهما الى جبرين  
 القابل والشريك فلا يشك في الشريك لانه يقصد به ابطال نصيبه ولهما ثلثة الدية لان نصيبهما  
 صار مالا والثاني بقوله وان كذبا يما اى كذب القابل والشريك فالحاضر غلام شئى للخبير لانها  
 باختيارهما انهما عفا حقهما في القصاص فانقلب مالا ولا مال لهما فكذب القابل والشريك فالحاضر  
 ثلثهما لان حق الخبيرين لما سقط في القصاص سقط حق شريكهما فيه لعدم جزمه وانتقل الى المال  
 وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكره فحق حصته شريكهما وحق ثلث الدية والثالث بقوله وان  
 صدقهما القابل وحده وكذبهما الشريك فالحاضر ثلثهما لان لما صدقهما اقر لهما بثلثي الدية  
 فليزم وتبقى بطلان حق الشريك فلم يصدق فحول مالا وعزم القابل الدية اثنان والاربع بقوله  
 ان صدقهما اى الخبيرين الشريك فالحاضر ثلثهما اى الشريك ثلثهما اى يوزن القابل  
 ثلث الدية وهو نصيب الشريك ويصرف الى الخبيرين لان زعم الشريك ان عفا تصديق الخبيرين  
 فلا شئ له على القابل ولهما على القابل ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القابل وهو من

كاتبه العفو

اختلاف الشاة في القتل

من جنس حقهما فيعرف اليهما والقياس ان لا يلزمه بشئ لانها اوجبا المال على القاتل والقاتل  
 يكره فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطلت كذبه وجه الاستحسان ان القاتل يكره ليه  
 الخبير قد اقر بتمشيد عليه ثلث الدية لانه ان القصاص سقط باخبارهما بالعفو منهما  
 المحقر لا يكره القاتل حقيقة بل اضاف الوجوب الى غيره وفي شك لا يبر الا اقر اكره قال فلان  
 على ما يئى وقال المحقر ليس ولكنهما اعدان فان المال المحقره الثاني كذا ايها اختلفت شهادتهما  
 القتل في زمان او مكان او البينة بان قال احدهما قتله بغيره والاخر قتله بغيره او قال قتله  
 قتله بغيره وقال الاخر جرمه لانه قتله لغت اى شهادتهما لان القتل يختلف باختلاف  
 الزمان والمكان والآلة ويختلف احوالهما والمطلق يغاير المعقود فكان على كل قاتل شهادة فرد  
 عرفت شهادتهما بقتله وقال جرمه لانه وجب الدية والقياس ان لا يجب بشئ لان القتل  
 يختلف باختلاف الآلة فبطل المشهور وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق المطلق  
 ليس يمكن التمتع العمل به قبل البيان فيجب موثوق به وهو الدية ويجب ماله لان الاصل في الفعل  
 العمد فلا يلزم العاقلة لما مر مرارا او كل من رجلين يقتل زيدا وقال قتلناه فله قتلناه لان  
 كلامهما اقر بافتراده بكل القتل او بالقصاص عليه والمقر مدقة في وجوب القتل عليه ايضا  
 لكنه كذب في انفرادهما بالقتل وتكذيب المحقر له المعقود في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لان  
 ذلك يوجب نفيه ومنسوق المقر لا يمنع صحة اقراره ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت اى  
 شهدا بقتل زيدا او اخرين بقتل كبرايه لغت الشهادة وان لان تكذيب الشاهد لا يبرئ  
 في بعض ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب تنسيق ومنسوق الشاهد يوجب ود شهادته  
 شهدا على رجل بقتله خطا او حكما بالدية في المشهور بقتل حيا ضمن العاقلة الولى لانه  
 قبض الدية بغير حق او الشهادة لان المال تلفت بشهادتهما ورجعوا الى الشهادة عليه  
 اى الولى لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولى كالحاصب العمد كخطا الا في الرجوع الى  
 ان كان الشهادة على العمد فقتل به ثم جاء حيا بخبر الورثة بين نصيبين الولى الدية والشهادة

الثاني

رفع غاصب القاصيه



فان ضمنتوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند الوفاة لانهم اوجبوا بها التوقي ما لم ياتوا  
 وهو القصاص فلا وجه لان يرجعوا بما لا اذلا مماثلة بينهما وسقطت بها يرجعون على الولي  
 كما في الخطا ولو شهدوا على اقراره اى اقرار القاتل بالخطا او بالعمد جازيا لم يضمن اولا لم يظهر كونهما  
 في شهادتهما وان ظهر كونهما في شهادتهما او شهدا على شهادتهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة  
 ثم جازيا لم يضمن ايضا اولا لم يظهر كونهما في شهادتهما لان المشهود به شهادة الاصول على القاتل  
 لانفس القاتل ضمن الولي الدية في الصورتين للعاقلة او ظهر انه اخذ ما منهم بغير حق ثم لما فرغ من  
 مسائل الشهادة في القتل شرع في مسائل اعتبار حال القاتل فقال العبرة على لاه الترمي لا الوصول على الاصل  
 ان العبرة لوقت الترمي في حق الضمان داخل لان الضمان لما يجب بالجنانية وانما يعتبر شخص جانيا  
 بفعله يدخل تحت اختياره وهو الترمي لا الوصول فيجب الدية على من رمى مسلما فارتد  
 الترمي اليه فوصل الترمي اليه فمات فعلى الترمي الدية المبردة عند الوفاة لان الترمي على الترمي  
 لان التلطف يحصل في كل غير معصوم والطلاق غير معصوم يهدر دية ان الترمي اليه وقت الترمي  
 معصوم والعبرة به وتجب القيمة لغيره يهدر دية اليه بغيره المجرم اى صار مريتا اليه فاعققت  
 فوصل الترمي اليه فمات لانه وقت الترمي مملوك وقال في تجب عليه ففضل عليه قيمته مريتا  
 الى غير مريتين وتجب طرا على حرم رمى صيدا فدخل ضمن الاحرام فوصل الترمي لانه وقت الترمي  
 حرم ولا على طلال زمانه فاحرم فوصل لانه وقت الترمي غير محرم ولا يضمن من رمى معصوما  
 عليه برجم فخرج شاهد فوصل لانه وقت الترمي مباح الدم **كتاب الدية** جمع دية معصوم  
 ودية القاتل المقتول اذ اعطى دية المال الذي بدل النفس فمثل لذلك المال دية تسمية  
 بالمصدر وفاقا فخذ دية كما في عمدة كذا في المغرب والارش اسم للواجب على ما دون النفس  
 الدية الف دينار من الذهب وعشرة آلاف درهم من الفضة ومائة من الابل فقط بغير  
 الدية لانها لا تكون الا من هذه الاموال الثلاثة وقيل لانه من البقرة ما يذبح  
 ومن الغنم الفاضلة ومن الحنظل ما شاكل ثوبان وهذه الابل في ثوبان العمد اربع الابل بقوله

في كل واحد من هذه الابل  
 في كل واحد من هذه الابل

وقال الامام ابو حنيفة  
 في كل واحد من هذه الابل

كل واحد

الدية

في كل واحد من هذه الابل  
 في كل واحد من هذه الابل

بقوله من بنت خمس وعشرون ومن بنت لبون خمس وعشرون ومن حقة خمس وعشرون  
 ومن جذعة خمس وعشرون ومن الدية المقاطعة نقل في غاية البيان من شرح القدر في ان  
 نقلت الدية من روى عن علي بن ابي مسعود وزيد بن ابي هريرة الاشعثي والمغيرة ابن شعبه وان  
 اختلفوا في كيفية التقطيل فعند ابى حنيفة وابي يوسف ما ذكره من ان يقطعوا في ثلثون  
 حقة وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها فافحات في ثلثون او لا وفي الخطا وسقطت على ثنية  
 العمد اى الابل في الخطا الخماس من الكورات الاربع ومن ابن عباس خمس وعشرون بنت  
 وعشرون بنت لبون وحقة وعشرون جذعة وعشرون ابن عباس وهو القول  
 مسعود وعنه ما في هذا من كذا ما ذكر في النص وهو عتيق رتبة مؤمنة وان  
 عند صام شهرين ولا ولا يعجز الاطعام اولا لم يرد به نقص والمقادير تعرف بالتوقيف  
 اولا لم يعرف حيوته ولا سلامته ويصح ضيق احد ابويه مسلم لانه مسلم تبع الظاهر سادة اطرافه  
 ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها وتروى وهذا اللفظ موقوفا على رجل  
 ومرفوعا الى النبي ومما في الدية كالمسلم لقوله من دية كل من يهدى في عمدة القوم  
 وبه قطع ابو بكر رضي الله عنه ما في النفس هو دية غطف عليه في قوله الا في دية والمجان  
 واللب ان منع النطق او اداء الشرح وادركوا الحقة والعقل والسمع والبصر  
 والشم والذوق واللياقة ان خلقت ولم تثبت وشعر الرأس ايضا ان خلق ولم يثبت دية  
 اعلم ان الجاني ان فوت في الاطراف خمسة منفعات على الكمال او ازال ما قصد في الاذى من كمال  
 الجاني فوجب عليه كل الدية لا تلافى النفس من وجه وهو الحق بالانكشاف من كل وجه عظيم  
 للاولى اصل قضاء رسول الله بالدية فكلها في اللسان والانف وقد قضى الله لرجل من رطل  
 بارج ويات بغيره واحدة وقبعت على رأسه فبسط بها عقله وسمعته وبصره وكلما كذا كل ما  
 في البدن اثنتان كالحاجين واليسنين واليسدين والرجلين والشفقين والاثنين والاشقين  
 وتسمى المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احد ما نصف كذا روى في حديث

والموت

في كل واحد من هذه الابل  
 في كل واحد من هذه الابل

وقال الامام ابو حنيفة  
 في كل واحد من هذه الابل

الدية



يعني امرأته  
مكتوبة

سعيد بن المسيب رضي الله عنه في كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما بين  
لعمري من حريم وفي العين الدية وفي احد من نصف الدية ولا في نفوس الاثنين منها  
نفوس جنت المنفعة او كمال الجاني فيجب كمال الدية وفي نفوس احد من نصف  
فيجب نصف الدية وكذا اشجار العينين حيث يجب في كل شيء كماله وفي الاثنين منها نصفها  
وفي احد من الاثنين اشجار ربعها اي ربع الدية كما ذكر في كل اصبع يد او رجل عشرة ثلثي  
ثم في كل اصبع عشرة من الابل وما فيها من مفاصل ثلثه وفي احد من ثلث دية اصبع لاني ثلثها  
اي نصف دية اصبع لو لم يكن مفصلاً لان كمالها لم يزل نصفها وهو نظير انقسام دية اليد على  
الاصابع كما في كل سن يوجب في كل سن نصف دية وفي كل سن ثلثي الابل لقوله في  
حديثه الى موسى الاشجوري رضي الله عنه في كل سن ثلثي الابل ومن الدارهم خمس مائة درهم فان قيل  
لو قلنا بذلك يزد على دية واحدة او ثلث كل الكسبان لاني في الغالب اثنان وثلثون  
وفي اثنان كلها اثنان النفس من وجه نفوس جنت المنفعة لاني بقية كمالها مع وجه الابل  
من وجه لا يجوز ان يزد على اثنان من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس بالنقص  
فلما ورد السؤال كذا في غاية البيان ولما ثبت هذا بخلاف القياس كان غير معقول المعنى فلا يجب  
ان يذكر له وجه معقول وان اراد ذلك بطريق المحترمة فالوجه ما ذكره من ان عدد الكسبان  
وان كان اثنين وثلثين فالاربعة الاخيرة وهي اثنان اقل من ثلثي الابل لانه ثبت لبعض الناس  
وقد ثبت لبعضهم بعضها والبعض ثلثها فالعدد المتوسط الكسبان ثلثون ثم لاني منقصة  
الترية والمضغ فاذا سقط سن بطل منقصة بالكلية ونصف منقصة السن التي تقابلها  
وهو منقصة المضغ وان كان النصف الآخر وهو الزينة باقية واذا كان العدد المتوسط ثلثين  
فمنقصة السن الواحدة ثلث العشرة ونصف المنفعة سدس العشرة وفيها نصف العشرة وفيها  
زال نفعه بقرب دية كيد شلت وعين يميت وضرب يقطع سلة لان وجوب الدية يتعلق  
بتحريم جنت المنفعة ولا عبرة للمصونة بلا منفعة الاخر وتكون المنفعة عند الاتلاف في غير حكمه طول

كوزنية

دعوى

البرج

الحكم  
بالدية

الاشعة

سائر

يعني من الدية

عدل ان لم يكن فيه جاني كاليد الشاة او ارشته كاملاً ان كان كذلك كالاذن الشاة  
الزبلي لا قود في الشجاج الا في الموضحة عدو هي التي تخرج العظم اي يمسها  
اعتبار المساوات فيها بان يمس غورها بالمسار ثم يخذل حديد بقدر ذلك فيقطع بمقدار  
ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصص فيما دونها ايضا ذكره في الاصل وهو الاصل  
اعتبار المساوات فيه ايضا بما ذكر في الموضحة وذكره الزبلي وفيها خطأ نصف عشر الدية وفيها  
عشرة وهي التي تكسب العظم المنقولة عشرة ونصف عشرة وهي التي تنقل العظم بعد الكسبة وهي  
التي تقبل اثم الدماغ وهي جلدة رقيقة تجمع الدماغ وبعد الامة شجة تسمى الدماغ بالعين  
وهي التي تقبل الى الدماغ لم يذكر في الاثر لان النفس لا تبقى بعد عاده فتكون قتلاً لا من  
الشجاج والكلام فيها وبجانبه وهي التي تقبل الى الجوف ثلثها كل ذلك ثبت بالحدس  
وفي جانبها فقدت الى الجانب الاخر ثلثها لان ابا بكر رضي الله عنه حكاهم ولانها جانيقتان وفي  
الحارصة هو ما عطف عليه خبر لقول النبي صلى الله عليه وسلم بالجاه المهمة التي يخرج من الجاه  
خديشة والخراج الدم والدمعة بالعين المهمة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل بل تجتمع في  
موضع اجزاء كالدماغ والعين والذامة وهي التي تسيل الدم والباصعة وهي التي تنفخ  
الجلد اي تقطعه والملازمة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسميكة وهي التي تقبل  
الى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس تسمى السحيا فالحكمة عدل اذ ليس فيها ارش مقدور  
شرعاً ولا يمكن اهدارها فيجب فيها حكمه عدل وهو ما نرى عن ابي بصير الغنوي وعمر بن عبد العزيز  
فبين الحكمه بقول فيقوم عياله هذا الاثر ثم معه فقدر التفاوت بين القيمتين من  
الدية هو حكمه فيفضل ان هذا الاثر عياله بقيمة بلا هذا الاثر الف درهم ومعه سمائة  
فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشرة الاف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة  
الآلاف درهم فثلاثة الف درهم وهو حكمه العدل وبه يفتي احتراز عما ذكره الكوفي انه ينظر  
مقدار هذه النجدة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام في كل

فان

حكمه عدل



اصح لان علي رضى الله عنه بهذا الطريق فمن قطع كسبانه وذكر الزيلعي وفي اصابع يد  
 بلا كف وبها نصف اليد يعني ان الارض لا يزيد بسبب الكف لانه تابع بل الواجب كل  
 اصبع عشرة من الابل فيكون في اليدين مائة وهو نصف اليد ومع نصف اليد  
 نصف اليد للاصابع والحكومة نصف اليد في كف يدها اصبع عشرة للاصبع وان كان  
 اصبعان في اليد للاصبعين والاشي في الكف كما مر وفي اصبع زائدة هو وما عطف عليه  
 خبر لقوله الاتي الحكومة وعين صبي وذكره وبسببه ان يعلم صحة اي محبة كل من التمسك بما دل  
 على نظره في العين ونحوه في الذكر وكلامه في ذلك الحكومة وان علمت اي محبة فاليد  
 فان حكم بعد ذلك الحكم البالغ في العمدة والخطا ودخل ارش مؤخره او يثبت بقوله او شعر  
 يعني اذا شج رجلا مؤخره فذهب بعقله او شعر راسه ولم يثبت دخل ارش المؤخره في اليد  
 لان فوات العقل يطل منفعه جميع الاعضاء اذ لا ينفع بدونه فصار اذ اوخره فوات ارش  
 المؤخره يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو ثبت الشعر سقط ارشها واليد وجبت لغوات  
 الشعر وقد تعلقا جميعا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل في الكل كمن قطع اصبع رجل  
 فثبت به بده بخلاف اذا ما بالسمع او البصر والطقن التي تنجز مؤخره فذهب احد هذه الاشياء  
 لا يدخل ارش المؤخره في ارش واحد منها لان كلامنا جناية فيما دون النفس والمنفعة مشتقة  
 به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان نفعه عايد الى جميع الاعضاء كما مر طريق معرفة  
 ذهاب السمع ان يترك الحس عليه حتى يعقل ثم ينادي ان اجاب او التفت علم ان السمع يذهب  
 كذا في فتاوى الصوري وطريق معرفة ذهاب البصر ان يرى اهل البصيرة فان قالوا بانه  
 وجب اليد وان قالوا لا تدرى اعتبر الدخول والاعذار بان يقول الحس عليه الجاني او يثبت  
 بغري فاذا انكر يطلب المدعى بالبيد فاذا ابرج فيكون القول للصارب مع يمينه في التماس  
 دون العلم اي تخلف بان هذه الجناية لم يصدر عنه فان نكل حكم ذكره في الصوري ايضا لا يور  
 في اذ ذهاب عينه بل يدية المؤخره والعينان يعني شج رجلا مؤخره فثبت عيناه فلا تعاقب فيه

في اليد  
 في اليد  
 في اليد

فيه بل يجب اليد في جرحه لان سرية الفعل مع ابتداء الفعل كسرى واحد فاق التسرية لا  
 تنفصل عن الجناية وقد اختلف المجل من هو اسلمه اتصال احداهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل  
 موجبا للتعاقب ولا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر الى الابتداء وان كان عددا فبالنظر الى  
 خطا فصار خطا من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للتعاقب للمشبهه ولا يقطع اصبع  
 شغل جاره لانه ايضا من قبيل التسرية بل اليد فيهما لان القصاص لما سقط وجب  
 ارش كل منهما لكونهما عضوين متقاربين او اصبع اي لا قود ايضا في اصبع قطع مفصلة  
 الاعلى فمثل ما بقى لانه ايضا من قبيل التسرية بل يدية المفصل لانه مفصلة شرعا فقط  
 ان لم ينقطع عما بقى والحكومة فيما بقى لا تنفك التقدير الشرعي فيه ان انقطع به وانما كان  
 كذلك لكونهما عضوا واحدا ذكره الزيلعي ولا قود ايضا بكنس نصف سن اسودا فيها او اخر  
 او احمر او دخلها عيب بوجه ما بل يجب كل يدية السن كذا في الكافي وقال في الاصل حكم  
 فيما اذا احضرت او اسودت او احمرت انما تجب اليد اذا فاق منفعه الموضع الا ان  
 كان السن يميز في حال التكلم تجب اليد ايضا الى كافي الوجه الاول والآخر في وعاء  
 لا يبق كلام الكافي على اطلاقه واختلف في الاصفار والمخار اليد كافي في سائر اللوان  
 كذا في الخلاصة افاذ يعني نزع رجل سن رجل فاشترى المشركه وسنة سن النافع فثبتت  
 سن الاول او قلعه اي قطع رجل سن رجل فزوت الى مكانها فثبتت عليه اليد وجب  
 الا لاشي في صورتين اما في الاولى فلا تبيح ان الاستيفاء كان بغري حق لكن لا يجب  
 القصاص للمشبهه فيجوز المال لان المؤخره فساد المشبهه ولم يقصد حيث ثبت مكانها اخر فاقومت  
 الجناية واما في الثانية فلا تبيح الحكم لا اعتبار له لان العروق لا تعود كذا الاول  
 يعني اذا قطع اذنه فانصقها فالتجيم يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه لا اي لا  
 يجب الارش ان قطع سن فثبتت اي لان الجناية قد زالت ولهذا الوجه سن  
 صبي فثبتت في مكانها اخرى لا يلزمه شيء بالاجل لعدم ثبت المشبهه حيث ثبت

في اليد  
 في اليد  
 في اليد

في اليد

في اليد  
 في اليد

في اليد  
 في اليد  
 في اليد



سكانها اخرى فلم تفت المنفعة ولا الزينة او الخلق بغير رجل فالتفت ولم يبق  
 لها اثر ونبت الشعر سقط الارش لزوال الشين الموحى له او جرح بغيره يعني ان ضرب  
 رجلا مائة سوط مثلا فخره فيه ولم يبق اثر سقط الارش لزوال الشين ولم يبق اثر فريد  
 للمصورين فليس ضرب بسبب ضيق فاستمر على منتظر بلوغ المصروب ان يبلغ ولم يثبت بطلب  
 على عاقلة الدية ولو من الجرم على ما كان في الخلاصة وسياتي في كتاب المعاقلة انه المختار لظلم  
 رجل رجلا فكسر بعض اسنانه بسحق المصروب من سبب الضارب ذلك القدر كذا في الخلاصة  
 وطريقه ان يبرء بالدية حتى يكون سنة مثل سن المصروب فان قلت هذا ليس بمعدى بل شبهه  
 وقدر ان لا قد وفيما دون العمد للحد فقلت قد مر ايضا ان شبه العمد فيما دون النفس فلا  
 تغفل لا يقدح جرح الابعد من العمد لوم يستأني في الجوارح سنة اي ينتظر لان الجوارح  
 تعتبر فيما لا يقدحها لا كما لا احتمال السراية الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الامر  
 بالبرء عند الجنون والصبي خطأ على قلة الدية لما روي عن علي رضي الله عنه جعل عقل الجنون  
 على عاقلة وقال عمدة وخطاؤه سواء ولان الصبي مظلوم والعاقلة الخاطي لما نحن فيه  
 حتى وجب الدية على العاقلة فالجيب وهو اعذر راوي بهذا التحفيف ان لم يكن من  
 الجرم وان كان منهم ففي حاله ما انه الجنان على كفاية لانها كما سبها سبارة ولا تكتب  
 لها ما تستحقه لانها موقرة العقل فترى ان الارش لانه عقوبة دها ليس كما يراها  
 ضرب بطن امرأة حرة احترز عن الامة وسياتي حكمها فانفتحت جنينها ميتا وجب عرقها  
 نصف عشر دية الرجل وهو خمسمائة درهم لو كان الجنين ذكرا لا عشرة دية المرأة لو كان  
 الجنين انثى وهو ايضا خمسمائة درهم لما روي انه قال في الجنين نكرة بعد اقامة ثبوت  
 خمسمائة دية ولو في خمسمائة فيكون الغرة نصف عشر الدية انما سمى الرقيق غرة لانه غرة  
 ما يملك اي قيمة او افضل او اطلق الغرة وهي الوجه على الجملة كما قيل رقة كذا في الشافعي  
 في سنة لما روي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة سنة  
 من

لست  
 انما  
 ضاع  
 او  
 سبب

الجنة

في سنة وتقسيم بين ورثة سوي ضاربة ان كان وارثا لما ان القاتل الميراث ولا ينفق  
 عليه اي الضارب لان فيها معنى العقوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعداها ووجه  
 مطلق على غرة اي دية واحدة ان كان حيا فمات لانه انك حيا ما بغيره سابق ووجه  
 ان كان المصروب جينين فمات لان اجزاء يستعد ويقتل الجنانية وغرة دية ان كان الجنين  
 ميتا ماتت الامة الغرة للجنين والدية للام دية الام فقط ان ماتت الامة فالتفت جينها الاول  
 ميتا لان موت الامة سبب لموتها فظهر لان حيوتها بحيوتهما وتنفقهما ووجه ان الفتن  
 حيا فماتت دية للام دية للجنين لانه قتلهما فصار كما اذا التفت فيها ومات وفي جنين الامة  
 نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى لان القيمة في الامة كقيمة في الحرة ولا يلزم  
 كون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة اجازية كقيمة من قيمة  
 الغلام لانه نادرا والغالب ان قيمة تزيد على قيمتها بكثير ان قوتت جارية بالف  
 درهم يقوم غلام قبلها في الصفات المرغوبة بالف درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان  
 الجنين من غير مولاه ومن غير المهر واما اذا كان من احداهما ففي الغرة المذكورة في جنين  
 الحرة ذكر كان او انثى لانه حر ذكره الزمعي فان ضربت فاعتق سيده وقع في عيارت  
 الوفاية سيده كانه سبوه من الناسخ لان الضمير للرجل وهو مؤخر مطلقا فلما فالتفت فمات  
 وجب قيمة حيا لاديه لان قتله بالضرب السابق وهو كان في حالة البرق وقدر ان العرة  
 حالة الترمي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للمولى لا للموروثية وما استبان بعضه كان  
 الى الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فيما ذكر من الاحكام لا لطلاق  
 ما روي في امرأة اشقطت ميتا بدوا او فعل كضربها بطنها مثلا ففي الغرة اي بغيره على ما قلنا  
 في سنة واحدة الا ان يكون بائن الزوج في لا يلزم شيء ولو امرت امرأة ففطنت لا تقين  
 المأمورة كذا في الخلاصة **باب في الطلاق ونفيه** الحديث في طريق العاقبة  
 كيف هو المستراح او ميراثا او هو جرح الماء او جرحا وهو جرح ما يتركب في الحائط وقيل

في غرة المقتلة جوارحها

في سنة  
 في سنة  
 في سنة

في سنة واحدة الا ان يكون بائن الزوج في لا يلزم شيء ولو امرت امرأة ففطنت لا تقين

في سنة واحدة الا ان يكون بائن الزوج في لا يلزم شيء ولو امرت امرأة ففطنت لا تقين



جزيء يخرج من الحائط ليس عليه او كان جازا احدا ان لم يفرج من الحائط  
 نقضه لان كلا منهما صاحب الحق بالمرور بنفسه وبذاته فكان له حق النقص كما في الملك  
 المشترك في طريق الخاصة بان يكون غيرنا في ذلك لا يجوز احداث شيء منها بلا اذن الشريك  
 وان لم يضر لانه كالمالك الخاص بهم وضمين دية من مات بسقوطه عليه لانه صار سببا لموته كما لو  
 وضع حجر او حفرة في الطريق او في غير ملكه فقتل به نفس وضمين قيمته بهيمة تلتفت بها  
 من المذكورات ان لم ياذن به الامام فان الضمان في جميع ما ذكرنا من احداث شيء في طريق  
 العامة انما يكون اذا لم ياذن به الامام لان اذن اومات في طريق جوعا او غما او غير ذلك  
 الكسرة والمراد منها اختلاف بين هؤلاء البراءة وعندنا ان يوسع ان مات غما يجب الضمان لان الغم  
 بسبب الوقوع في حجر او حفرة او غير ذلك فخطب به رجل ضمن الحق لان فعل الاول النسخ بفعله  
 فالضمان عليه لمن جعل على راسه او طريقه شيئا في الطريق فسقط شيء منها على آخر فقتل به فانه  
 يضمن او ادخل حية او قنبرا او حصة في مسجد غيره فسقط شيء منها فقتل به انسان  
 ضمن قيمته مسجد غيره لانه ان كان مسجد حية لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يملكه الاخير  
 كغيب الامام واختيار المتولي وكذا ذلك وكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة  
 وفعل غيرهم تعديا او مباحا مقيدا بشرط السلامة او مجلس مسجد سواء كان مسجد حية او  
 مسجد غيره حال كونه غير متصل فعطبت احد بان سقط عليه شيء فقتل يضمن قيمته بكونه غير متصل  
 لانه لو كان متصلا سواء صلى الفرض او التفل لم يضمن لان المسجد انما يبنى للصلوة وان لم يكن  
 مصليا سواء جلس لقراءة القرآن او لتعليم او نام فيه اثنتان والصلوة ضمن لاني لا يضمن من  
 سقط منه رءوسه على انك فعطبت به قيد بالبر لانه ان كان حاملا لم يسقط على ان  
 فعطبت به او سقط فعطبت به ان ضمن والفرق ان حامل الشيء يقصد حفظه فلا يخرج في القيد  
 بوصف السلامة بخلاف اللابس فلو قيد بما ذكره لم يخرج فيجعل مباحا مطلقا ضمن وهو الحائط  
 مبال الى طريق العامة وطلب نقضه لم يذم رجل او امرأة حر او مكاتب لان الناس لا يراهم الطريق

في طريق العامة  
 في طريق العامة  
 في طريق العامة

في طريق العامة  
 في طريق العامة  
 في طريق العامة

او صلوة

في طريق العامة

في طريق شركا وطريق الطلب ان يقول ان تقدمت الى هذا الرجل لهدم حائطه وهذا  
 القدر يكفي ولا حاجة الى الاشهاد وفي كونه في الكتيب ليتمكن من الاجابات عند الاشكال فيعلق  
 بطلب يملكه اي النقص كالمالك لانه لا يملكه بملكه بملكه اي فكر التبرين وارجاع المهرين الى يده  
 واب الطفل الوصي فان لم يمد له ولاية التصرف في مال الصبي والمكاتب لانه ماله يد افلا ولاية  
 بالنقص له والعبد التاجر ولو مد له لان ولاية النقص له ثم ما تلت بالسقوط ان كان مالا فهو  
 في رقبته وان كان نفس فعلى عاقلة المولى لو كان له عاقلة لان الاشهاد من وجهه على المولى ومن وجهه على العبد  
 المال البق بالعبد وضمان النفس بالمولى فلم ينقص من يملكه في مدة يمكن اي نقضه فربما ان في  
 تلك المدة مالا مفعول ضمن وعاقلة عطف على ضمير ضمن وجزاء للفصل نفس مفعول ضمن  
 المقدر تعلقا الى المال والنفس به اي بذلك الحائط لا يضمن من اشهد عليه قبيل دارة  
 وقبضه المستر او لا كذا في الكافي وليس السهو لفظ او لا فسقط الحائط بعد البيع فقتل  
 مالا او نفس وانما لم يضمن لان الجنانية بترك الهدم مع تمكنه وقد زال بالبيع بخلاف اشرار  
 الجنان لانه كان جانيا بالوضع فلم ينفس بالبيع ولا ضمان على المشتري او لم يشهد عليه  
 الا ان يشهد عليه بعد شرائه في يضمن لتركه التفرغ مع تمكنه بعد الطلب او طلبه من لا يملك  
 نقضه اي لا يضمن من لا يملك نقضه وان طلب منه كالمهرين والمستاجر والمودع والساكن  
 قدرتهم على التصرف مالا الحائط الى دار رجل فله الطلب لان الحق له فيصير تاجرا او ابرأه منها  
 اي من الجنانية لان مال الى الطريق فاجل القاض او الطلب لانه حق العامة فلا يجوز  
 ابطاله وان بني ما لا يذم اضمن بلا طلب كما في اشرار الجنان وهو اخرج الجذوع من الجدار  
 الى الطريق والبناء عليه ونحوه كالكنيف مثلا حائط طين طلب نقضه من اهدم وسقط على  
 رجل فعطبت به ضمن عاقلة اي عاقلة المطلوب منه فخر الدية لان الطلب صحيح في النفس  
 فيكون له الطلب منه قلنا ان لم يتمكن من هدم نصيبه يتمكن من اصلاحه بوجه وهو المرافعة  
 الى الحكم وبه يحصل الغرض فاذا ترك ضمن العاقلة كما ضمنوا اي العاقلة تلتها ان جاز

ومن وجهه على العبد

في طريق العامة  
 في طريق العامة  
 في طريق العامة

في طريق العامة

في طريق العامة  
 في طريق العامة  
 في طريق العامة

في طريق العامة  
 في طريق العامة  
 في طريق العامة



أحد ثلثه في ذلهم بله أو ينفي حاله لاطع قطب به ان لا الحافز والباقي في الشك في متعة  
باب جنائز العجينة والجنائز عليها الاصل ان المدون في طريق المسلمين مباح  
بشرط السلامة لا بد تصرف في حق من وجهه وفي حق غيره من وجهه لكونه مشتملا على كل الناس  
فقلنا بالاجابة بشرط السلامة لا يتعدى النظر من الجائزين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا  
يمكن لان تقيده به مطلقا يؤدى الى المنع من التصرف وسد باب به وهو مفتوح اذا تقرر هذا  
فتقول ضمن الرأى في طريق العامة ما دللت وابتدأ ما اصابته ببدء او جليها او اسرها او كثر  
اي عشت بمقدم كمنها او جلت اي ضربت ببدء او صدمت اي ضربت بنفسها شيئا يقال  
اصطدم الفارس ان اذا ضرب احدنا الآخر بنفسه فان الاحتراز عن هذه الاشياء ممكن لا سيما  
من ضرورات السير فغنى بشرط السلامة عنها فلو حدثت هذه الاشياء في السير لم يكن يصح لانه غير  
متعدى الا في الوطني وهو اكد لان الايطاء مباشرة لا قتل يتفقد حتى تحرم الحيرات ولا ينفذ الكفارة  
وتنبيه التيسير وفيه بشرط التعدي فصار كحق البئر في ملكه وفي المبشرة لا بشرط ولو حدثت  
في السير فملك غيره فلو كان سيرة باؤنه اي باؤن الغير كان ذلك للملك لملكه السير في كماله فلو حدثت  
الايمان عليه والا ان لم يكن باؤنه ضمن ما تلف مطلقا لانه متعدي لا ما تلفت عطف على قوله  
ما دللت وابتدأ نفع الدابة بالما المحملة ضربا على حافة اي لا يضمن ما تلفت برجلها او ذنبها  
سائرة اذ لا يمكن الاحتراز عنها مع سيرة حتى لو اوقفها في الطريق ضمن لا مكان الاحتراز عن  
الايقاف وان لم يكن عن النسخة فصار متعديا بالايقاف او عطبات انما ارشيت او بالث في  
الطريق سائرة فانه لا يضمن ايضا لما مر من امتناع الاحتراز او اوقفها في بعض الدواب  
لا يتعدى ذلك الا بعد الوقوف فلو اوقفها لغيره ضمن لانه متعدي بالايقاف الا ان يكون الايقاف  
في موضع اذن من قبل الامام بايقافها فيه في لا يضمن لعدم التعدي وان اصابته ببدء او  
رجلها خاصة او نواة او انابت غبارا او جرا صغيرا ففقا عيننا او افسد ثوبا لا يضمن لتعد  
الاحتراز وبالكبير يضمن لا مكان الاحتراز ضمن السابغ للدابة والتايد لما اصابته بالاربعين

[illegible]

الى كل صورة يضمن فيها الذكيب نفس فيها السبب والبقايد لانها مسيبان كالدرك غير  
 الابطاء فيجب فيها الضمان بالتعدي كالدرك وهو الحكم مطرد ومنعكس في العود وذكر القدر في  
 ان السبب يضمن النقص بالرجل لانه يضمن فيمكنه الاحترار عنهما مع السبب وغالبه عن  
 بصر الدرك والبقايد فلا يمكنهما الاحترار عنهما وعليه بعض المشايخ واكثرهم على الاول عليه  
 الى الدرك الكفارة لانه مباشر وفي حكم المباشرة ولا يثبت ان كان المقتول موطوءة لذلك  
 ايضا بخلافها الى السبب والبقايد حيث لا كفارة عليهما ويثبتان لانها مسيبان والكفارة  
 وحيث الارث ليس من احكام التسبب ضمن عاقلة كل حيوان او ارجل فكل من اجل في  
 المبسوطة وغيره وفيه الاخر ان اصطفا ما قد مر مع الاصطدام وما ناول ولم يكونا من اليوم  
 لو كانا من جهنم وجب الدية في مالهم كما مر مراراً وكان الى الاصطدام خطأ لان موت كل  
 منهما مضاعف الى فعل صاحبه لان فعل في نفس مباح وهو المشرق في الطريق فلا يعتبر في حق  
 الضمان بالنسبة الى نفس لانه مباح مطلقاً في حق نفسه ولو اعتبر لوجب نصف الدية فيما  
 اذا وقع في بئر في قارة الطريق اذ لو لام فيه وثقله في نفسه كما يجوز في البئر وفعل صاحبه  
 وان كان مباحاً لكنه عقيد بشئ السلامة في حق غيره فيكون سبباً للضمان عند وجود التلف فيه  
 وفي خلاف زفر واث في لو كان الاصطدام عداً فنصفها الى الواجب نصف الدية اتفاقاً لان  
 كلا منهما مات بفعله وفعل الآخر فيعتبر نصف الدية ويصدر النصف كما اذا جرح كل منهما  
 وصاحبه ولم يذكر في السهداية في الكافي صورة العود على ما قبل في ضمن دليل الخصم ولهذا قال في الكفارة  
 الى يجب نصف الدية في العود على عاقلة كل واحد وفي الخطأ يجب الدية الكاملة كل ما ذكر في الكتب  
 خلاصة ذكر الخطأ في وضع المسئلة والعود في بيان قول الخصم ولو كان المصطدم من عبدين  
 يملكون ومهما لان الجنابة تعلقت برقيتهما دفعا وقد اختلفت الى خلاف ولو كان  
 احدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة المقتول قيمة العبد في الخطأ فياخذ ما ورثه العبد  
 المقتول اذ على اصل ابي صنفه وفيه تجب القيمة على العاقلة لانه ضمان الا في عودها في العود

مجلس

یہ نیکو کار عاقل سے تو مرزا

سقط الى اسفل مختار الضحاي

۱۰۰ - دیروز در وادی

دو قمارخانه

و بعد از آنکه به جایی رسید که در آنجا



الحاجي بدل البند القدر فيا خذ ورثة المقتول ويبطل ما زاد عليه من الخلف ونصفه في  
 اي حجر على عاقلة المقتول في العبد لان المضمون في العبد نصف وهو القدر يا خذ  
 في المقتول وما على العبد رقبته وهو نصف دية المقتول الا قدر ما خلف المقتول  
 وهو نصف القيمة وضمنها اي الدية عاقلة سابق ذبته وقطع بعض اوتارها كالسهم في الجرح  
 ونحوها على رجل فمات لانه مما يمكن الحرز عنه اذ سقوطه اما لعدم شدة عليه او لعدم  
 وضمن ايضا عاقلة قايده وقطار وطل بعينه من رجل فمات لان القايده عليه حفظ القطار  
 كالسابق وقد امكنه الحرز عنه فصار متعديا بالتقصير فيه الا ان ضمن النفس عاقلة و  
 ضمان المال في مال كذا في الكافي ولو موه اي مع القايده سابق في جانب الابل ضمان لم  
 يكن لها عاقلة وان كانت عاقلة لان القايده الواحد قايده لكل وكذا سابقه لان اتصال  
 الائمة واما اذا لم يكن في جانب الابل لم يسطرها اي دخل بين الابل واخذ زمانا  
 منها ضمن وحده ما عطف بها خلفه ويضمن ما عطف بما بين يديه لان الابقود ما خلف  
 السابق لا انقطاع الزمان والسابق يسوق ما كان امامه قتل بعير ربط على قطار يسير على  
 قايده متعلق بربط رجلا مضبوط قتل ضمن عاقلة القايده الدية لانه قايده لكل فيكون قايده  
 لذلك بعير البعير بسبب لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان منه لا يسقط الضمان منه  
 ورجعوا اي العاقلة بها اي بالدية على عاقلة الرباط لان الرباط هو الذي اوقعه هذا  
 الضمان حيث ربطه بالقطار وهو متعدي فيما صنع فصار في التقدير هو الجاني فلو ربط و  
 القطار واقف ضمنها اي الدية عاقلة القايده بل لا رجوع لانه قايده بعينه بلا اذنه لا رجوع  
 ولا دلالة فلا يرجعون بما لحقهم على احد غاية الامر انه متعدي بالربط والايقاف على الطريق  
 لكنه زال بالقتل فصار كما لو وضع حجر او حوله غيره كذا اذا علم القايده بالربط لا يرجعون  
 على عاقلة الرباط بل على المقتول لان الضمان لان القايده رضيه والتلف قد انفصل بفعله فلا يرجع  
 به ارسل كلبا او طيرا وساقه اي شئ خلفه موه ان لم يمش خلفه فمادام في قوره شئ له

ضمنه

لا يضمن

لا يضمن

له في الحكم فليطعن بالرشق وان تراجى انقطع الشوق فذكره الزبلي فاصاب في قوره ضمن  
 في الكلب اربعة لانه لا يضمن عليه من جرحه فاضيف فعليه اليه كالكلمه بضاف فعليه اليه كالكلمه  
 فيما يصح اليه لانه لا يضمن في الطير اي البازي والفرق ان الكلب يحمل الشوق في جرحه  
 يوقه والطير لا يحمل فصار وجود الشوق وعدمه سواء ولا يضمن لم يرضه لعدم سبب الضمان  
 ولا دابة متعديا اصابت نفس او مالا ليل او نهارا لقوله ثم خرج الجاني وجازي اي جرحه  
 المتعدي لان الفعل لم يصف اليه لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الاربع الشوق  
 ونحوها كالكلب ياكل غنث الكرم فاشهر عليه فيه ولم يحفظ حتى اكل الغنث لم يضمن وانما يضمن  
 اذا اشهر عليه خلف تلف بني آدم كالحايط المايل ونحوه البئر وعقر الكلب الفقير فيضن اذ لم  
 يحفظ ضرب دابة عليه راكب او محبسا اي طعنها بغوده ونحوه فقتل او ضربت بدوه تخلف  
 آخر غير الطاعن او لغزت بقرته او جرحته فقتله ضمن هو اي الضارب او ان جرحه لا يضمن  
 لانه المروى عن عمر بن مسعود انه قال ان الناحس متعدي في التسييب والراكب في فعل غير متعدي  
 جانيه في التفرغ للتعدي حتى لو كان موقفا دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب والناسك  
 يضمن لانه متعدي في الايقاف ايضا وان نزلت الناحس فاملكته كان دية ماله لانه  
 كالجاني على نفسه ان ايقفت الراكب فقتله كانت دية على عاقلة الناحس لانه متعدي في تسييبه  
 ثم اننا نحن انما يضمن اذ كان الطريق في قوره الناحس حتى يكون الشوق مضاعفا اليه واذا لم يكن  
 في قوره فالضمان على الراكب لا انقطاع اثر الناحس في الشوق مضاعفا الى الراكب وضمن في فعله  
 شاة القصاص ما نقصها لان المقصود منها الاثم فلا يعتبر فيها نقصان الاخصيه وضمن  
 في عين بغير جرح او جرحه اي ابله والجمار والبغل والفرس ربع القيمة لما روي انه لم يضمن  
 في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قطع عمر رضي الله عنه لان اقامة العمل بها انما يمكن بربع العين  
 عيننا وعينا المستعمل لها فصارت كانه ذات اربعين اربع فوجب ربع بفوات احدها  
**باب في جانيه الربيع والجنابة عليه** جني بعدد ما فعل النفس من القصاص لما مر

لا يضمن

لا يضمن

والنفس هو الطعن ومنه نخاس الدواب دالها

ولان فيها قصاص سوى الجاني والركب والاربع  
 والاربع والاربع من هذه الوجوه يشبهه الا في قوره  
 لانه من هذه الوجوه يشبهه المالكات فحملنا  
 بالشبهين بشبه الا في ارجاء الربيع  
 وبشبه الاخر في ربع النصف

لا يضمن







لزوم الضمان على المولى بالاقول من قيمة ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدية  
 ان علم بها مع ان قوله ليس بخبرة على المولى وان قال قطعت يديا قبل اقلتها وقالت  
 كان بعدة صدقت وكذا في اخذه منها اي اعتق امته ثم قال لها قطعت يديا اخذت منك  
 هذا المال قبل ما اعتقتك وقالت بل بعدة فالقول لها لانه اقر بسببها ان تم ادعى البراءة  
 وهي تنكح فالقول للملك لا الجاني والعقد يعني اذا قال جاسمتها قبل الاعتاق او اخذت العتقة  
 قبله فالقول له لان الظاهر كونها حال الرق امره بخروج اوصى صبي يقتل رجل فقوله  
 على ما قبله القائل لان المباشرة هو المصطفى المأمور فيضمن عاقبته ورجعوا على العبد بعد ثبوت  
 لانه اوقع العصبية فانه الورطة كقولك غير معتبر طرق المولى فيضمن بعد العتق لا على المصطفى الامر  
 بقصور اهل بيته ولو كان مأمور العبد المحجور بغيره فمقتل العبد القاتل او غيره في  
 الخطا بلا رجوع حاله لان الامر قول وقول المحجور غير معتبر فلا يؤخذ به في الحال بل بعد ثبوت الزوال  
 المانع وهو من المولى بالاقول من قيمة ومن الغداء لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر كذا  
 الحكم في العبد اي دفع السيد القاتل اذناه ثم رجع على العبد الامر باقل من قيمة ومن فداء ان كان  
 العبد القاتل صغيرا لان عتقه كخطا ولو كان كبيرا اقتضى لانه يجري بين العبد قتل قاتل  
 هو آخر بين الكل والبيان فعمدا او ولي قتل منه فادفع نصفه الى الآخرين او قدي بديته عشرة  
 آلاف درهم لان الترقية حكم العتق وصارت بينهم لكل واحد زوجة فادفعوا اثنتان بطل حقها  
 وبقي حق الآخرين في النصف فكذا قيل له اوقع نصفه واما الغداء فقد كان بعشرين الف  
 فادفع اثنتان بطل حقها فبقي حق كل من الباقيين في خمسة آلاف فلهذا افداه بعشرة  
 آلاف ان شاء وان قتل القاتل احدهما اي احد الطرفين خطا او الآخر عمدا او عفا او الى العمد  
 فبدي بديته لولى الخطا وينصفها لاجله الى العمد الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعفو  
 فبقى النصف وصار مالا لا يكون خمسة آلاف ولم يطل شئ من حق فولى الخطا وكان  
 حقه في كل الدية عشرة آلاف او دفع الى القن اليهم يعني ان سيده كان غنيته بين الغداء والدفع

القتل

الاول

والدفع فان دفعه دفعه اليهم اثنتان ثلثاه لولى الخطا وثلثه الذي لم يعف من العمد  
 عولا عند ابى حنيفة فيصير لولى الخطا بالكل وغير العافي بالنصف لان حق في النصف  
 وحقه في الكل فصار لكل نصف حقه في الخطا وفي سجين وحق غير العافي في سهم  
 فيقسم بينهما اثنتان واربعين مائة عند ثلثة اربعة لولى الخطا واربعة لولى العمد  
 لان النصف سلم لولى الخطا بلامنازعة واستوت المنازعة الفريقين في النصف الاخر  
 فينصف فلهذا يقسم اربعا قتل عتقه قاتله عفا عنه احداهما بطل كل لانا ما يجب من المال يكون  
 حق المقتول لانه بدل ادمه وللهذا يقض منه ديوونه وينفذ وصاياه ثم الورثة بخلافه فيه  
 عند الفراع من حاجته والمولى لا يستوجب عليه دين فلا يخالف الورثة فيه  
 دية بديته او ثمة قيمته فان بلغت اى قيمته مائة او عشرة آلاف درهم او حرة او مائة  
 نقص من كل منها عشرة اى عشرة دراهم اشعارا بالخطا ودرجة الرقيق عن اوطق تعيين عشرة  
 بائة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف من الدراهم والعبد ومن  
 خمسة آلاف في الامة وعند ابى يوسف والشافعي يجب قيمته بالقيمة ما بلغت وفي العقب  
 بعينه قيمة اى قيمة كل منها بالقيمة ما بلغت فلو غصب عبد اقيمة مائة دينار او مائة درهم  
 تلك القيمة وما قدر من دية المقتول من قيمة القن لان القيمة في القن كالدية في لانه بدل الدم  
 فبديته اى اقل من دية القن يلزم نصف قيمة كافي دية المقتول ما بلغت في العمد الا في رواية  
 من ثم اوجب في قطع يد العبد خمسة آلاف درهم عند قطع يده عمدا او عتق فبديته او عفا او الى العمد  
 فقط اى ان كان وارث المعتق سيده فقط اقل عند ابى حنيفة وابى يوسف وثلثة لانا  
 العفو يجب بالموت مستندا الى وقت ابراج فان اعتبر وقت ابراج فبديته المقتول وان اعتبر  
 وقت الموت فبديته المورثة بالولا فبديته سبب الاحتقان تمنع العفو كجاءه المستحق ولها  
 ان جهالة السبب لا تعتبر عند تبين من له الحق والا فلا اى وان لم يكن الوارث السيد فقط  
 بل له وارث غيره لم يقبل بالاتفاق لان الاعتبار ان كان وقت ابراج فالسبب السيد وان كان

ثانيتها فصا وحده



[illegible]

من طرائق شریب مغیره طرقات فافاه

الحمد لله رب العالمين











حال ظهور القتل لو رثته فالدية على قتلهم وعند زفر لا شيء فيه وبه يفتي كما قالوا  
 ان الدار في يده حال ظهور القتل فمقتل كانه قتل نفسه فكان هذا ان كانت الدار للورثة فالدية  
 انما تجوز على من عليه تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة القسامة على من عليه  
 اي على اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا متمكنين حين فتح الاماكن المملوكة وقسمها بين الخالفين  
 بخط خطبة تسمى انصباؤهم لاصحاب السكان الى لا يدخل السكان يعني المتأخرين والمستعمرين مع  
 الملك في القسامة عند ابن خنيفة رحمه وقال ابو يوسف هو عليه السلام جميعا لان ولاية التدبير كانت  
 كما تكون بالملك الا يرى ان النبي لم يجعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا السكان تخيير الله ان  
 الملك هو المختص بنصف البقعة لا السكان اهل خيبر كانوا يقرعون على اهل الكهف ولا المشتريين عندنا ايضا  
 وقال ابو يوسف كلهم مشتركون لان وجوب الضمان بترك الحفظ ممن له ولاية الحفظ والملك  
 وقد استؤا فيهما ان صاحب الخطبة هو المختص بتدبير المحلة وهي شسب اليه لا المشتريين وقيل ان  
 المشتري في التدبير والقيام بحفظ المحلة فكان هو المختص بالقسامة والدية لا المشتري وقيل  
 انما اجاب ابو خنيفة بهذا بناء على ما يشاهد من عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخطبة في كل  
 محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشاركهم المشتريون في ذلك فان بايع كلهم يعني ان ياتي واحد من  
 اهل الخطبة فكذلك الحكم لان المشتريين اتباع لاهل الخطبة فباتي شي من الاصل يكون الحكم في ذلك  
 وان لم ياتي بل بايع كلهم فعلى المشتريين اتفاقا لروايل من يقدرونهم عندها او يزارهم عنده فانتقلت الولاية  
 عندهما اليهم وخلفت عندهم فوجد قتيلا في دار مشتركة بين قوم بعضهم الغزيان كان نصفها  
 لرجل مثالا وعشر للرجل وباقيها لآخر فمن على الرأس ولا يعتبر قدر الانصبا والاستواء صاحب القليل  
 والكثير في الحفظ والتقصير وان بيعت دار ولم يقبض حتى وجد فيها قتيلا فعلى الدية على عاقلة البائع  
 وفي البيع خيار فاعلى عاقلة ذي اليد عند ابن خنيفة وعندنا ان لم يكن فيه خيار فعلى المشتري  
 وان كان فعلى عاقلة من يقبض له اذ اسوا كان اختيار للبائع المشتري فانه يتخير السيد وبها الحكم  
 وان وجد القتيلا في الفلك فالقسامة والدية على من فيه من الركاب وملاحيه والمالك غيره فيه سواء

بكر

المال وساء

بكر

المال وساء

هذا هو المذهب الذي في نسخة  
 في كل من كان له مال في المحلة

وكذا البقعة وفي مسجد محلة وشارعها اي شارع المحلة احراز من الشارع الاعظم كما ان الشارع  
 اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه وفي سوق مملوك على المالك وفي غيره اي غير المملوك والشارع  
 الاعظم والسجن والجامع لاقامة لان المقصود به ان ينفذ القتل ولا لا يحقق في حق العامة  
 والدية على بيت المال لان الغرم بالغنم اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خاص  
 وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الترابعة المستطيلة والاخر طريق  
 عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج وتسمى هذا بالشارع المحلة وهو  
 ايضا قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون المروور فيه كثيرا لاهل المحلة وقد يكون لغيرهم  
 ايضا فاما قال في ابناء فروع وفي مسجد محلة على اهلها لو وجد في شارع المحلة والآخر الشارع  
 الاعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق العامة في الاسواق وخارج  
 البلدة وان هذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فداية فيه  
 هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى يندفع الشبهة ويضمحل الاوامم في قديم الشبهة بالسيف  
 واجلوس قتيلا اي يقرقوا فطرد في موضع اجتماعهم قتيلا على اهل المحلة لان حفظ المحل من مثل ذلك  
 واجب عليهم فاذا لم يعرف من يباشره جعل عليهم القسامة والدية الا ان ياتي العوايل فيقوم  
 او على بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت براءتهم عن القسامة  
 ولا على القوم حتى يقيموا السنة اذ يقرقوا الدعوى لا يثبت الحق لكن يسقط الحق عن اهل المحل لان قوله  
 حجة على نفسه فوجد قتيلا في بيرة لا عارة بقرها معنى القرب على ما في سماع الصوت او في يد كبير  
 وهو ما ليس في يد اجد ولا يملك كالفرات مثلا بخلاف النهر الذي يستحق به الشفوة لاختصاص  
 اهلها به لقيام يدوم عليهم فيكون القسامة والدية عليهم فعول العوافية او ما يكره ليس  
 على اطلاقه فمدد لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الغوث من غيره فلا يوصف بالتقصير  
 ولو كان القتيلا قتيلا بالشارع فعلى اقرب القرى من ذلك الموضع على التقدير المذكور للتقريب لو في  
 ارض او دار فوجد قتيلا على ارباب معلومة فعليه جميع لانهم احق الناس بالتدبير فيها والى ان يكونوا

هذا هو المذهب الذي في نسخة  
 في كل من كان له مال في المحلة

قال صاحب السعدي وسلم لو اعطى الناس بشارعهم  
 لادخلهم وما قدموا وما كان لهم  
 لكن البينة على الدعوى واليمين على النكر

او قد اورد  
 في نسخة اخرى



على محمد فكانت اى كان كالموجود في المسجد وقد مر ولو وجد في معسكره في غلابة غير مملوكة في  
الجمعة والفسطاط على ساكنها وفي خارجها ان كانوا ساكنوا خارجها في ايام قديمة في القليل  
فيها ولو بين القبيلتين كان كما هو بين العربيين وقد مر بيانه وان نزلوا اجملة فمناخين فعل  
اهل العسكر كهم لانهم لما نزلوا اجملة صارت الامكنة كلها بمنزلة واحدة واحدة منسوبة اليهم  
فوجب غرامة لما وجد في خارج اطياف عليهم ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى  
المالك اى القامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يراهم المالك في القامة والدية خرج  
في قتل اهل بيته فافترش فمات فالتمة والدية على اهل بيته خلافا لابي يوسف لان  
اخرج اذا اتصل به الموت صارت له لدا وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحبه من اهل بيته  
معه خرج به زوجه الى اهل بيته فماتت لم يقسم الا على اهل بيته في قول ابي يوسف في قتل  
قياس قول ابي حنيفة في قتل اهل بيته بمنزلة المحلة فوجوده جرحا في يده كوجوده فيها رجلا  
في بيت بلانته وجد اهل بيته في ارضه بمنزلة اهل بيته في ارضه فانه لا يقسم عليه  
لاحتلال اهل بيته في ارضه لان الظاهر ان الان لا يقتل نفسه فوجد في قتل اهل بيته  
كسر الخلف على اهل بيته في ارضه بمنزلة اهل بيته في ارضه فانه لا يقسم عليه  
لان اهل بيته في ارضه بمنزلة اهل بيته في ارضه فانه لا يقسم عليه  
من المرأة متحفة بطل شهادة اهل بيته بمنزلة اهل بيته في ارضه فانه لا يقسم عليه  
شاهدان من اهل بيته بمنزلة اهل بيته في ارضه فانه لا يقسم عليه  
بطل بدعي الولى القتل على من يقيم في بيته بمنزلة اهل بيته في ارضه فانه لا يقسم عليه  
خصما بائنا لانهما قاتلين للتقصير الصادر منهم فلما قبل شهادتهم وان خرجوا من ارضهم  
كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها لم يثبت له احد منهم اى بطل شهادتهم  
على واحد منهم بعد ما ادى الولى القتل عليه بعينه لان ارضهم قامة مع الكل على ذكره وشاهد  
يدفعها عن نفسه فيكون مقتضاها جمع معقولة بفتح الميم وهم القاتل على اهل بيته

قوله

انما سئل ابي  
في قوله آدم

في قوله آدم  
في قوله آدم

في قوله آدم  
في قوله آدم  
في قوله آدم  
في قوله آدم

في قوله آدم  
في قوله آدم

في قوله آدم  
في قوله آدم  
في قوله آدم  
في قوله آدم

في قوله آدم

صحت به لانهما تعقل الدماء من ان تسفل ومن العقل لانهما تعقل القبايل العاقلة في العقل  
يهم الذين يقسم عليهم دية القتل خطأ اهل الديوان لم يثبت لهم من اهل بيته في ارضهم  
سبعين من وقت القضاء وهم اهل بيته الذين كتب اسمهم في الديوان هذا عندنا وعندنا  
على العشرة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليهم ولا يشع بعده ولا يملكه فالا قارب اهل بيته  
والنقبات ولما قضية بغير رضائهم فانه لا يثبت لهم من اهل الديوان في ارضهم  
من غير تكبير منهم فكان اجماعا وليس فيهم من اهل بيته في ارضهم لان العقل كان على اهل بيته  
وقد كانت بائنا لولا ذلك والخلف والدية وهو ان يبعد رجل من قبيلة في عهد بغيره صار  
بالديوان فيجعله على اهل بيته لانهما تعقل الدماء من ان تسفل ومن العقل لانهما تعقل القبايل  
فما قلتم اهل بيته وان كانوا يتناصرون بائنا لولا ذلك والخلف والدية وهو ان يبعد رجل من قبيلة في عهد بغيره صار  
فيها هو صديق وهو العطاء لولا من ايجابها في اصول الموالي لانهما تعقل الدماء من ان تسفل ومن العقل لانهما تعقل القبايل  
وقد ثبت ثلث سنين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ارضهم لان العقل كان على اهل بيته  
عندنا وجب حالنا عند الشافعي وسياكي المثلثة ان شاء الله تعالى وان خرجت اى العطايا لانهما  
منها اى من ثلث سنين او اقل منها يؤخذ منه اى الاكثر الاقل واجتنب على اهل الديوان  
اى العاقلة القبيلة لمن ليس لهم اى من اهل الديوان وقع عبادة الوفاية بمكة او خيبر لمن  
ليس منهم وكانه سهم من الناح لان صغير حية لمن ولا وجه لاجتماع اليه فالصوت والحي والحي  
منهم يؤخذ من كل اى كل واحد من اهل الديوان العاقلة في مجموع ثلث سنين ثلثة دراهم اربعة  
مطبخ ثلث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون المأخوذ في ثلث سنين ثلثة  
دراهم او ثلث اى ثلث درهم ليكون المأخوذ في ثلث سنين اربعة دراهم وان لم  
يتسع اى منهم اليه اقرب الاقرب فالا قارب كافي العصابة واما الاقرب والاقرب  
فاختلف في دخولهم والقاتل كاحد منهم لانهما تعقل الدماء من ان تسفل ومن العقل لانهما تعقل القبايل  
والعاقلة للمعتق في مولاه لان نصرته بهنهم بآية قوله دم مولى القوم منهم مولى المولى الا

في قوله آدم  
في قوله آدم

في قوله آدم  
في قوله آدم

في قوله آدم  
في قوله آدم  
في قوله آدم  
في قوله آدم



مولاه الذي عاقده وحشية فيبليه مولاه لان العرب يشاهدون بينهم قاتلهم قاتله  
العاقلة وتحمل العاقلة ما يجب بنفسها لا يرضى في الايجاب الدية على العاقلة بالظن  
وتسليم العاقلة فيهم لا وليا الضاربة فمواذيه قاله حين ضربت المرأة بطن المرأة فالتقت جثثها  
فرافعوا الامر اليه ولم يات الحاطي معذور وكذا المباشرة بغير العدة لان الآلة للثأر ديب لا يقتل  
وللنفس احترام لا يجوز اهدارها ولا وجه لا يجازي القود عليه في الايجاب مال عظيم يستطاع  
فضم اليه العاقلة لانه انما يقتل في دمه بانصاره ويهم العاقلة لما لا يقتل في تركه  
مروءيته فصوره وقدره ارش مؤسسية فصاعدا الى مرتبة فضل الشجاعة ان الله اوجب في الموصية  
فصاعدا اليه في العاقلة لا الى العاقلة ما يجب بغيره او اقرب لمقتدره العاقلة  
او حقه سقط فمواذيه بغيره او قتل ابنه كذا ولا جناية عليه او غيره وما دون ارش موصية لما  
انه من قال لا يقتل العاقلة او لا يجزى ولا اعترافا ولا مادون ارش الموصية ولان  
التحمل للخر من الاستيصال في القليل والتقدير الفاضل عرف بالسمع وما نقص عن التحمل  
العاقلة بل الجاني ولو صدق العاقلة الجاني لم يترحم اليه لانه ثبتت بتصادفهم والاعتراف  
كان ظهريهم ولهم ولاية على أنفسهم فوجب عليهم ومن ليس له ديوان ولا حق فعاقله بيت  
المال في ظاهره وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال بهام روى محمد بن ابي يوسف ان ابني جفنة  
انه جفنة المال الجاني ولا يجب في بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة للجمع  
في الخلاصة لو كان الرجل من الجمع ثمس الاية الخطا في ان الاية اختلف فيه قال بعضهم  
لا عاقلة لانه لم يجمع وهو اختيار الفقيه الى جعفر قال وبه كان يعني الشيخ الامام طهري  
المرغنياني لا يخفى مناسبتهم لكتاب الطائيات وتوايعها وهو مملوك فتر  
من ماله قصدا يرب اخذ له لقا وعليه لان فيه احياء ما يلية للمال حرة كانت فاعانة لمولاه  
واختلف في الضمان قيل اخذ افضل احياء له لاحتمال الضياع وقيل تركه افضل لانه لا  
يسمح من مكانه فبقائه مولاه وان عرف الواحد بيت مولاه والاو الى ان يوصل اليه في الاخرة

لوزن

قال في الخلاصة

في الخلاصة لو كان الرجل من الجمع ثمس الاية الخطا في ان الاية اختلف فيه قال بعضهم لا عاقلة لانه لم يجمع وهو اختيار الفقيه الى جعفر قال وبه كان يعني الشيخ الامام طهري المرغنياني لا يخفى مناسبتهم لكتاب الطائيات وتوايعها وهو مملوك فتر من ماله قصدا يرب اخذ له لقا وعليه لان فيه احياء ما يلية للمال حرة كانت فاعانة لمولاه واختلف في الضمان قيل اخذ افضل احياء له لاحتمال الضياع وقيل تركه افضل لانه لا يسمح من مكانه فبقائه مولاه وان عرف الواحد بيت مولاه والاو الى ان يوصل اليه في الاخرة

الاخذ به اي بالابن الى القاضى فموجب تعزير له ولان لا يضمن من الابان ثانياً بطلان  
ولم يزل لا يوجهه وان كان له منفعة او ينفع عليه من بيت المال ويجوز ان يتنازل ملكه  
فيأخذ منه اذا جاء او من ثمنه اذا باع ولا يحل الضمان له لا يستحق التعزير ولا يابون  
وان كان له منفعة اجرة وانفق عليه من اجرة الى ثمن مولاه فاذا جاء واجام البيعة انه لم يقبل  
على النقض وقيل على من يتعبد القاضى لحفظ الاوابين وهو لا يتكلف اي القاضى ومن يتعبد  
المولى بالمال ما اخرج من ماله بوجه من الوجوه فيدفعه اليه فيقبل يدفعه بالكفيل لزيادة حشاش  
وقيل لا يكون الدفع بعد الاثبات وان لم يتم عطف على اقام البيعة واخرى العبدان بعده  
اوصف المولى علامة وجبته دفعه القاضى اليه بالكفيل وان التزم المولى باقية حاشية اخذ  
الجعل منه يختلف بالمال ما يرضى ويدفع اليه فان طال جسد اي جنى المولى باعة القاضى وان علم  
مكانه لئلا يتضرر المولى بكثرة النفقة وامسك ثمنه وانفق عليه اي الابن منه الثمن وضع  
الباقى اليه اي المولى ان اثبت انه له بالبيعة وبين الجدية والعلامة وليس اي المولى ثمنه  
اي فسخ بيع القاضى لان بيعه بامر الشرع كذا لا ينقض وان ترك المولى ان كان كاتبه او تبره  
لم يفسد على نقض البيع كذا في فتاوى المسعودي ولم يوصل خبر لقوله الآتي اربعون درهما اليه  
اي ابرو الابن الى مولاه سواء كان الابن عبداً محجوراً او مادون او مدبراً او ام ولد لانه لم يملك  
فحصل به احياء المالية من هذا الوجه خلافاً للمكاتب لانه احق بمكانة لانه غير مملوك يد المالكاني  
من مدة سنة او اكثر متعلق بالموصل اربعون درهما وان لم يقد له اي وان كانت قيمته اقل  
من ان الشهداء اخذ له لانه وان لم يشهد فلا شيء له مكسباني ولم يوصل من اقل من اي مدة سنة  
بعضه اي بحسابه لان العوض يتوزع على المعوض ضرورة المقابلة وفي الاخيرين اي المدبر وام الولد  
اوامات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له لان ام الولد تعتق بموته فيكون حرة ولا جعل  
في العدة وكذا المدبر ان خرج من الثلث وان لم يخرج فكذا عند ماله ان خرج من اموال الاوصياء  
لا يخرج عن عند ماله وعنده مكاتب ولا جعل في المكاتب ككسباني فان شهد اي اخذ الابن بان ثمنه

٩٥٥

في الخلاصة لو كان الرجل من الجمع ثمس الاية الخطا في ان الاية اختلف فيه قال بعضهم لا عاقلة لانه لم يجمع وهو اختيار الفقيه الى جعفر قال وبه كان يعني الشيخ الامام طهري المرغنياني لا يخفى مناسبتهم لكتاب الطائيات وتوايعها وهو مملوك فتر من ماله قصدا يرب اخذ له لقا وعليه لان فيه احياء ما يلية للمال حرة كانت فاعانة لمولاه واختلف في الضمان قيل اخذ افضل احياء له لاحتمال الضياع وقيل تركه افضل لانه لا يسمح من مكانه فبقائه مولاه وان عرف الواحد بيت مولاه والاو الى ان يوصل اليه في الاخرة



ليرده الى مولاه وابق منه لم يضمن لانه مائة عنده ولم يتعد الا الى وان لم يشهد  
ضمن لانه غاصب ولا شيء له في الوجهين الكافي الاول فلانه لم يرد له الى مولاه واما في الثاني  
فلانه بترك الاشياء صار غاصبا هذا عند ما وعدني يوسف فلا يضمن ويسحق الجمل  
اذا رده لان الاشياء عنده ليس بشيء فيه وفي القطع لا جعل به المالك لانه ليس بمالك  
يدأ على المرتين جعل الرهن لان وجوب الجعل للرد باصالة مال به العبد ومال به حق  
المرتين اذ موجب الرهن بثبوت بد الاحتياط للمرتين من المانية فكان الرد عاملا في ثبوت  
الجعل عليه وان رد بعد موت الرهن اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت قيمته  
مثل الدين او قل منه وفي الاكثر قدر الدين عليه والباقي على الرهن لان حقه بالقدر المضمون  
فيه وصار كمن الرداء والتخليص عن الجنانية بالعداء فانه على المرتين بالقدر المضمون  
فيه وان كان مديونا فعلى اي الجعل على المولى ان اختار القضاء اي قضاء ما على العبد  
من الدين وان اتى من القضاء بيع العبد فبدا بالجعل اي اخذ صاحب الجعل خطه او لا  
والباقي للعداء لانه مؤنة المالك متحبة على من يشترط المالك له وان كان العبد جانيا فعلى  
في العداء اي الجعل على المولى ان يختار العبد لانه طهره عن الجنانية باختياره العداء  
وتبين ان الرد احصى ماله في الاول وفي الدفع اي الجعل على الاولياء ان اختار المولى  
ودفع العبد اليوم لانه احصى حقه وان كان العبد موهوبا فعلى الموهوب له وان رجع الوهاب  
في سببه بعد الرد لان المالك للموهوب له عند الرد فزواله بالرجوع بتقصير منه وبترك التقرب  
فيه فلا يسقط عنه الواجب بالرد وان كان لصبي ففي ماله لانه مؤنة ملكه وان رده ووجبه  
فلا جعل له لان قد سببه واجب عليه فلا يستحق الاجابة ابقى بعد البيع وقبل القبض فخير  
المشتري اي فالمشتري خير ان شاء صبر حتى يرجع الا ببق او دفع الاخر الى القاضي ليضرب  
حكمه بالبيع من التسليم ذكره في الكافي في باب التقرب في الرهن  
بوالله من ثبوت الشيء اذا غاب عنى وانما فاقده وهو مفقود واصطلاحا غاب عنه بتركه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a small section of the main text, written diagonally.

اشته في اتي موضع هو ولم يسمع خبراً حتى هو او ميت حتى في حق نفسه بالاصحاب  
فلا يخالف العرس لكونه مخالفاً لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية الا بقسم ما لم يقر  
حاله لان ظاهر حاله الحيوة والقسم بعد الممات ولا تقسح اجارته لان لا تقسح قبل الموت  
ويقيم القاضى من قبض حقه الكاين في ذم الناس ويحفظ مال وبيع ما يخاف فساد  
لان القاضى نصيب ناظر لكل عاجز عن النظر لنفسه البعض والمجنون والمفقود والملك  
وفي نصيب الحافظ والقائم عليه نظره فانه يقبض غلاته والدين الذي اقربته غريم  
من غريماته لانه من باب الحفظ ونجاصهم في كل دين وجب بمقدوره لانه اصيل في حقوقه  
والانجاص في الدين الذي تولاها المفقود الذي نصيب له في عقار او عرض في يد اخوانه  
ليس بالملك والنايب عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة القاضى وانه لا يملك المخصوصة  
بلا خلاف وانما الخلاف في الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين فان اقرى احد  
على المفقود حقاً من الحقوق لم يلتفت الى دعواه ولم يقبل منه بيته ولم يكن وكيل القاضى  
ولا احد من الورثة خصماً وان رأت القاضى سماح البيته وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان اختلاف  
في نفس القضاء وكثرة التزليم ويتحقق على اقرانه بالولد او كونه ابويه وعمره مما مر في باب  
النفقات الاصل ان كل من يستحق النفقة في مال المفقود حال حضوره بلا قضاء القاضى  
يتحقق عليه من حاله عند غيبته لان القضاء لا يكون اعانة وكل من لا يستحقها في حضوره  
الا بالقضاء والقضاء على الغايب لا يجوز لا يفرق بينه وبينها اى بين المفقود وورثته  
لقوله ام امراته حتى ياتي البيان وكذا لا يفرق بينه وبينها وتنفذ عدة الوفاة  
ثم تزوج ان شئت وميت عطف على حتى في حق غيره فلا يرث من غيره ولا يستحق ما اوصى  
له او امانات الموصى بل يوقف قسطه من مال مورثه ونصيبه الى موت المورث في بلده  
اختلاف في تقدير مدة حيوته وظاهر الرواية ما ذكره هنا فان ما يقع الحاجة الى معرفته  
فطريقه في الشرح الرجوع الى مثاله كقيم المتكفلات وميراث النساء وقبالة بعد كل اقر  
مفقودا

بسم الله الرحمن الرحيم

المفقود

المقدود



نادراً وبثابة الأحكام الشرعية على الظاهر الغالب اعتبر قرآني في بطله لأن  
 التحقيق من حال الأقوال في كل بلدان خارج عن الامكان وقال المزيل للحناء  
 ان يفوض الى رأي الامام لا يخلو باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن يختلف  
 باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في اولى مدته انه  
 مات لا سيما اذا دخل من ملكه ولم يكن سبب اختلاف اليأس من مدته الا اختلاف رأيهم  
 فيه فلا يخفى تقدير المدة لان ظنهم قبله اي قبل موت اقرانه حتماً فلهذا القسط الموقوف  
 وبعده اي بعد موت اقرانه حكم بموته في حق ماله يوم تمت المدة النظر متعلق بماله اي حكم  
 بموته في حق ماله الذي في يده وظهرت تفرقة حقيقة او حكماً يوم تمام المدة فتعد عرسه لانه  
 كانه الآن مات للموت بعينه اربعة اشهر عشر او ثلثين ماله بين من يبرئه الآن ولا يبرئه وارثه  
 مات قبل المدة وفي حال غيره عطف على ماله اي حكم بموته في حق ماله غيره من حين فقد  
 حتى لا يكون بعد ذلك حين فالحكم بماله لا يملك مالا غيره وما وقف له الى  
 من يبرئه مورثه عند موته لانه المسحق لهذا المال الموقوف الى الآن وذلك لما تقرر في الاصول  
 ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال جبراً وافقاً لا مشبهة فالمعقود قبل المدة في خلافه الوارث  
 الذي كان حياً وقت فقده ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان حياً فيصير جبراً  
 ان يبرئه الغير وفي حال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح الجبره لا يجاب ارثه من الغير فيرد  
 ما وقف للمعقود الى من يبرئه مورثه يوم موته ليس للقاضي تزويج امه الغائب والميت ومعه  
 وله ان يجازيها ويبيعها كذا في فصول العاديه **كتاب النقيض** وهو لغة ما ينقض اي يرفع من  
 الارض فغير محقق مفعول ثم غلب على الصيغ المنبوء باعتبار ماله لانه يقطع وترعا حوله فيكون  
 اهل حوائج من العيلة او غيرا من الترتيب مذنب رفيع ان لم يخف بملكه بان يوجد في الامضاء  
 لان في ظاهره ان شفقة على الاطفال وهو من افضل الاعمال ووجوبه خفيف بملكه بان وجد  
 في مفارقه وهو من المالك كمن رأى اعمى يقع في البئر ويجبر عليه حفظه عن الوقوع وهو في كفاية

والميت

المفقود  
 الموقوف  
 الموقوف  
 الموقوف

كتاب النقيض  
 كتاب النقيض

كفاية لمصون المقصود ببعض يومه لا يخرج برفقه لان الاصل في من ادم طرية مكنونه اولادهم  
 وحوادث الاصل في دار السلام ايضا طرية ثم انجز في جميع الاحكام حتى ان قاذفه بغيره لا يقر  
 انه موجود ولا يبرئه لا يعرف له اثبات نفقته وجنابته في بيت المال وارثه لانه الغريم بالغريم  
 اتفاق الملتقط عليه بغيره لا يكون وبيننا عليه اي النفقة وان امره اي الملتقط القضي به او بالانفاق  
 في الاصل الا ان يقول على ان يكون وبيننا عليه فيكون وبيننا على النفقة يرجع به الملتقط عليه  
 لان للقاضي ولاية عليه انما قال في الاصل لان مجرد اقرار القاضي بالانفاق عليه كفي  
 في الرجوع على اللقيط فيما ذكره الطحاوي كما اذا انقضت ديناً على شخص بامره فانه يرجع عليه  
 وفي الاصل لا يرجع الا اذا اصرح بما ذكره لان مطلقه قد يكون للحث والعزيب فلا يرجع عليه  
 بالاحتمال فان ادعى الملتقط الانفاق كما ذكره اي يقول القاضي على ان يكون دين عليه فكذلك اي  
 اللقيط الملتقط لا يرجع الا ببينة بخلاف الوصي او النفي على الصبي حيث يصدق في الانفاق  
 المتعارف ولا يحتاج الى بيته ان الملتقط ان ينفق عليه وسبب القاضي ان لا يخرجه من ماله  
 اي القاضي لا يقبل اي اللقيط الا ببينة على كونه ليعطى لانه يشترط ان يكون ولده او بعض  
 من يذمه نفقته واختار بهذه الجملة ليدفع النفقة عن نفسه واذا اقامها قبله القاضي على  
 حاضره وبعده اي بعد البينة الاولى فيقول ان يعلم غيره اي بغير الملتقط فان اي ما قبله ان وضعه  
 اي القاضي عند آخر فطلب الاول فهو اي القاضي فيتر بين الدفع وعدمه لا يؤخذ من اخذه لبقته  
 في الاخذ وان دفعه اي اخذه الى آخر ليس له اخذ منه لاسقاط حقه ونسبه بثبت من او عاه  
 ولو كان المدعي رجليين فيكون ولدهما كما في الجارية المشتكة او بثبت من يضيف  
 منه كما في الرجلين المدعين علامه به فانه يكون ولدهما اوصف دون الآخر اذ ان زوج  
 عطف على رجلين اي ولو كان المدعي امرأة ذات زوج فانه يكون ولدها ان صدرت من زوجها  
 او بغيره بنت على انه ولدها ولو كان المدعي امرأتين فبغيره بنت كل على انه ولدها فانه يكون ولدهما  
 او بغيره ولو كان المدعي عبداً ثبت نسبه منه فيكون حر الا ان الاصل في دار الخلافة او دار البر

بعضه

كتاب النقيض  
 كتاب النقيض



نسبه منه فيكون مسلما ان لم يكن في مقرتهم اي مقر الذين يمل في مصر من انصار  
المسلمين او قرية من قرى او موضع فيه كفار مسلمون واما ان كان فيه اي مقر للمسلمين  
بان وجد في قرية من قرى اهل الذمة اديعة او كنيسة ما شهد عليه من المال او على ابيه  
هو عليه له اي القبط اعتبار الظاهر في اي الملتقط ذلك المال اليه اي القبط بامر القاضي  
لان مال ضائع والظاهر في لايه صرف من ابيه وقيل بدونه لانه للقطط ظاهر اوله ولاية الا  
عليه للملتقط قبض بيمينه اي ما ذهب للقطط لانه يقع في حيزه <sup>قطط على منقش</sup> ذكره قاضي  
وسليم في حقه لانه من تاديبه وحفظ حاله لا يحاط به لانتفاء سبب الولاية من القرية والمكان  
والحكومة ولا تصرف ماله كالام قان ولاية التصرف في الميراث وهو يحصل بالرياء الى مال  
والشفقة والوفاء والموجود في كل منها احد بهاد لا اجازة لانه لا يمكن اطلاق منافع في غير العلم  
بخلاف الام لانها ملكها كما ذكر في كتاب الكرامية في الاصح احرازها قبل حوز اجازته لانه لا يترتب  
الى تاديبه والاول رواية الجامع الصغير ولا ان تحترق فان فعل وملك به ضمن كذا في الحاشية  
**القبط** ويسمى القبط في المعنى كثر استعمال القبط في الآدمي والقطط في  
في غير ذلك رويها صاحبها لانه ان تركها رجا يحصل اليها يد خائفة فيلتمها عن مالها  
ماله فكان رفعها وسيله الى ابطال الحق الى المستحق والتمها قالوا يجب ادخاخ القبط كالميراث  
فان اشهر عليه بانه اخذ ليرده على صاحبه وعرف في مكان وجدت فيه وفي الجمع بان  
يشاوي اني وجدت لقطه لا ادرى مالها فليات مالها وليضعها لاداة عليه الى ان تعلم ان  
صاحبها لا يطلبها او انما تقدر ان يغيب بعد هذا كالاطمية المودة للاكل وبعض الثمار  
كانت امانة عندك حتى اذا اهلكك بلا تعد ولم يضمن قلت او اطعم او كشرت واخذت من الطين  
او اطعمت عندك ان في يجب تعريف لقطه الخوانم الى ان تجي صاحبها فيستقضي اي الرافعي بها الى  
بالقطط لو فقير او لا تصدق بها على فقير ولم على الصلح من الآباء والامهات الفقراء او فرقة  
من الاولاد واولادهم الفقراء وورثته الفقيرة فان جاء صاحبها بخاتمة اي التصديق والافواه

يحيى بن عثمان صرة املا ولاية  
وادر

لانها حيا  
او كسر

الشوب او اخذ من الفقير لو كانت قائمة والافهم صاحبها الاخذ او الفقير بلا  
رجوع بغيرها يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ وان  
لم يشهد بطلان قوله فان اشهد فان اقر اي الملتقط باخذ له نفسه ضريح فاقان  
هلك في يده لانه متعدد وان تصادقا اي الملتقط والصاحب على اخذها لصاحبها  
لم يضمن وفاقا لان تصادقا قهرها في حقها وصار كالميراث وان اختلفا بان قال الملتقط  
اخذتها لك وقال الصاحب اخذتها لك ضمن على اي حيلة ومحمد الاخذ الى يوسف بن  
القول له في انه اخذ له لانه وان لم يجد من يشهد به او وجد كنه ترك خوفه من اخذ الظالم  
اياها قالوا لم يضمن ذكره الزبيدي في الاحكام المذكورة وما انفق الملتقط عليها  
اي البرية بلا اذن القاضي يبرع به اي باذنه ذين على صاحبها فلا اخذ به  
مع الملتقط حكمه واجر القاضي ماله يقع اي يتفق به بالا جارة كالفرس والبغل والحصار  
والشور وانفق عليه ما لم يوافق او ثلثه بقدر ما يقع عنده ان المالك لو كان حيا طفر  
لان فيه ابقاء العين على ملكه بلا التام الدين عليه قال في الهندية والكافي في هذا المقام  
وكذلك يفعل بالابق ولم اخذ به في غيرهما بل وجدت في المحيط والبراري والخاصة خلافة  
حيث قالوا لا يجوز اجارة الاحتمال ان يابق ولما تركته وما يقع من البرية كالثاة  
ونحوها اذن القاضي بالاتفاق عليه باو شرط الرجوع على صاحبها الميراث الاصح ان كان  
الاتفاق هو الاصح والا فربما تبينوا وحفظ منها لان النفقة الدارة مستصدة و  
الملتقط حصة اي البرية عن صاحبها لاخذ نفقته لان بقاءها الى لان ان نفقته  
فصار كانه استفاد الملك منه بملكه بعد حصة سقطت لانه في معنى الميراث في ملكه  
وقد لا اذا تعلق له به وانما ياخذ حكم الميراث عند اختيار الجس من ماله عليها  
حل الدفع لقوله فان جاء صاحبها وعرف بقا صرا وعدا فادفعها وهذا الامر  
للأباحة لان وجوب انما هو بالبيعة على ما يشهد به وهو قوله لم البيعة للمدعي والبيعت

النفقة

لا يباع

لو كسر انتم اولى

الدين



على من انكره واليحب بلاجه لما ذكرنا وعندنا فيجب بيان العلامة رجل مات  
 بالبادية جاز له رفقة سبع مناه ومركبه وقيل منه الى اهل كذا في الفصول العبادية حطبت  
 وجد في الماء ان كان له قيمة فليطه نيا في حكمة كذا الا فدا لمن اذكر كذا في المباحات  
**الاصولية كتاب الوقف** هو لغة بمعنى الجرفان وقف الذين مصدره الوقف متعدي  
 معناه ما ذكره وقف مصدره الوقف لازم وشترنا جرس العين على ملك الوقف والتصدق  
 بالمناقع بمنزلة العارية خلافا لما فانه عندنا جرس العين على حكم الملك كما في قوله في ملك الوقف  
 عندنا الى الله تعالى على وجه يعطى نفسه الى العبد فيلزم ولا يورث اجماعا ان عمره قال رسول  
 الله الى استغثت حالا وهو عندى نفس انا تصديق به فقال م تصديق باصبعها لا يبيع ولا يورث  
 ولا يورث ولكن ينسحق من عمره فقد نص على انه لازم وله قوله لا جرس من فرائض الاستغنى  
 اى لا مال تجرس موت المالك من العتمة بين ورثته فمن قال بانه لا يبيع على ملكه يترك القول  
 بالجرس من فرائض الله تعالى وقيل الفتوى على قوله كذا في الكافي وقرع على قوله والتصدق بالمناقع  
 بقوله فلم يبع في رواية يعنى اذا تضمن الوقف التصديق بالمناقع لم يخر لان المنفعة معدومة  
 بالتصدق بالمعدوم لا يجوز وصح في الاصح يعنى انه صحيح اجماعا لان التصديق بالمناقع جائز  
 عندهم ايضا كما جاز الوصية بخدمة عبده وشكس داره وعتقه كالمعنى غير لازم عنده ولا قال في  
 يلزم لبقاء الملك كافي العارية والمعاد بالضرورة ان لا يجوز للواقف ابطال من حيوة ولو اراد بوجه  
 قلم وقف على الفقراء او بنى سقاية او خانا بسن السبيل الى تكية او جعل ارضه مقبرة لايروا على  
 الوقف وقرع على عدم لزوم بقوله فتح عليك في حيوة وارثه اى كونه موروثا بعد موته والرجوع  
 عنه ولو في مرض موته الا بالتفاد استغناء من قوله لم يلزم اى لا يكون الوقف لازما الا باجود  
 امور اربعة ذكر الاول بقوله بالقبض من قاض يركى ذلك متى من قبل السلطان غير حكم بان  
 كان قاضيا بحكم الخصم اياه فانه ان حكم لم ينفذ حتى جاز للمولى ان ينقضه كما تقر في قوله  
 وطرح القضاء ان كسب الوقف ما وقف الى المتولى ثم يرجع حكمه انه غير لازم فاذا رافعا الى الحاكم

ولا يوجد

سماوية رباط فان

بالاوصاف المذكورة في الوقف

الاصابة الوقف

الى الحاكم وحكم بانقطاع حكمه عن الوقف يلزم بالاجماع لان فصل من فصله في فدا الجوع  
 حكم المولى يلزم كسب الاطعام الصادرة من الحاكم وما يذكر من حكم الوقف ان  
 قاضيا من القضاة قضى بضرورة هذا الوقف وبطلان صحة الرجوع ليس في الصحيح  
 كذا في الكافي والخاتمة وذكر الثاني بقوله او بالموت اذا علق به بان قال اذا مات  
 فقد وقفت دارى على كذا مات صح ولزم ان يخرج من الثلث لان الوصية بالعدو  
 جارية كالوصية بالمناقع كمر ويكون ملك الميت فيه باقيا حكما فيصنف عنه واما وان  
 لم يخرج منه جاز بقدر الثلث ونفى الباقي الى ان يظهر له مال اخر او خير الورثة وان لم يظهر  
 ولم يخرج من الثلث بينهما انكشافا لثمة بالوقف والثلثان للورثة وفي قوله او بالموت اذا مات  
 به اشارة الى ان مجرد التعليق بالموت لا يفيد زوال الملك بل لابد من الموت بعد التعليق  
 ليفيده وذكر الثالث بقوله او بقوله وقفتها في حيوة وبعد ما في مؤبد فان جاز له عندهم  
 لكن عندنا في صيغة ما دام حيا كان هذا انذارا بالتصدق بالعتقة فكان عليه الوفا بالانذار  
 فيجوز له ان يترك الوقف حتى جاز من الثلث ويكون سبيل سبل من اوصى بخدمة عبده لانه  
 فان الخدمة تكون للموصى له والرقبة على ملك المالك حتى اذا مات الموصى له بالخدمة يصير العبد  
 لورثة المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى لهم فيتأيد بهذه الوصية وذكر الرابع  
 بقوله او بسن مسجد او قبة او بغيره بشرط الا فرا لان المسجد لا بد ان يكون خالصا له تعالى  
 وان المساجد لبقية الى مختصة به تعالى فلا يخلص له تعالى الا به والا ذن للناس بالصلاة فيه صلاة  
 جماعة وقيل لا حاجة الى صلاة جماعة بل كفى واحد اذا صلى بشرط الاذن لهم بها لان التسليم  
 شرط لصيرورته مسجد اعلمها خلافا لابي يوسف وبشرط في كل نوع تسليم يسلم به وهو في  
 المسجد بالصلاة فيه وهذا الوجه وجه الاول مع اخذتها للزوم بالنظر الى الوقف ووارثه  
 يفيد ان خروج الوقف من ملك الوقف والوجه الثاني يفيد موت الواقف بضرورة الوقف بالنظر  
 اليه وخروج من ملكه ايضا للزوم بالنظر الى الوارث ان خرج من الثلث والوجه الثالث لا يفيد

في

بالاوصاف المذكورة في الوقف

اقرا الوقف من

ان كان الوقف لازما لان كل الوقف لا يكون لازما  
 بل هو ان كان الوقف لازما لان كل الوقف لا يكون لازما  
 بل هو ان كان الوقف لازما لان كل الوقف لا يكون لازما

في

الوقف



حز وجه من ملك ما دام حيا ولا لزوم له بالنظر اليه بخلاف رجوعه بل بالنظر الى الوراث ان خرج  
 من الثلث ثم انهما بعد ما خالف الامام في عدم زوال ملك الوقف وقالوا بغيره الى اختلاف فيما بينهم  
 به الوقف فذكره بقوله ولم يعم عطف على قوله لم يلزم يعني بعد ما لم يلزم باحد الامور المذكورة لم يلزم الا  
 بذكر مضمون مؤيد عند محمد لانه تصديق بالمنفعة او الغلبة وذاك يكون موقفا وقد يكون مؤبدا  
 فمطلق لا يملك على التباين فلا بد من التفسير فلو وقف على اولاده مثلا بان قال وقفته على اولادي  
 ولم يذو عديا وانقر صواب الاولاد عاد الوقف الى الملك عنه كونه منقطع الآخر والوقت بان قال  
 الى عشر سنين مثلا بطل اتفاقا لانه كالتمليك في البيع وعند ابي يوسف يتم بدونه اي بدون  
 ذكر التباين لان المقصود التقرب الى الله تعالى وهو ثابته يكون بالصرف الى جهة يتوهم القطع بها  
 واخرى بالصرف الى جهة لا يتوهم ذلك فيخرج في الفصلين تخصيصا لمقصود الوقف والقطع المؤقت  
 عليه كالاولاد مثلا ~~صحت الوقف~~ عنده الى الفقهاء فالصحيح ان التباين بشرط اتفاقا لكن  
 ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف لان قوله وقف او تصدقت يقتضي الازالة الى الميراث وهو مقتضى  
 للتأيد فلا حاجة الى ذكره كالاستق كالسبالي وعند محمد بشرط ذكره لما مر وهو ان الوقف عند ابي  
 عند ابي يوسف اسقاط اي شرا لا اسقاطا على الوقف من العين كالاستق لان اسقاطا على المولى لا يملك  
 له تعالى لا اسقاطا له تعالى من ذلك لانه المالك للوقف والوقف ولا للبعد والاقبال بوجه وسائر تصرفاته  
 فيخرج اي ابو يوسف الوقف عن الملك بنفس القول بلا حاجة الى القضا وغيره وبغير الشيوخ  
 لان القصة من تمة القبض لانه للجباية وتماها في ما يقسم بالقسمه واصل القبض عند بشرط  
 فكذلك انتم وقد عرفت ان الوقف عند اسقاط الملك كالاعتاق والشيوخ لا يمنع الوقف ايضا به  
 يعني مشايخ العراق وعند محمد صدقة لقوله لم يعم تصديق باصلا لا تابعا ولا توجب ولا توثق  
 فيستلزم اي عند التسليم اي تسليم الوقف الى المستولى والقبض اي قبض المستولى الوقف  
 كما في صدقة المنفعة ووان الموضع بها فانه لا تزول عن ملك المتصدق بخلاف القول بل تسليمه وقبض  
 الفقير وذلك لان التملك من الله تعالى لا يحقق قصد المامرة الا ان ما ثبت له كما من الحق في الصدقة ثبت

الوقف  
 المستوفى  
 المستوفى  
 المستوفى  
 المستوفى

ثبت في ضمن التسليم الى العبد فنزل منزلة الصدقات الزكوات والوقف قبل التسليم  
 يده مستحق عليه والتبصر لا يكون سببا للاختلاف على المتبرع ويقع الشيوخ فيما قبل القصة  
 لان اصل القبض عند شرط فكذا ما يتم به القبض وتامة فيما يجعل القصة بالقبض وبما لا يخلو  
 يقع مع الشيوخ حتى لو وقف نصف الحرام جاز كما صدقة المنفعة فانه اعتبر الوقف بها  
 فانه لا يتم في مشاع يقسم كما اذا قال تصدقت نصف هذه الدراهم العشرة لهذا الفقير  
 لانتم عالم بقبضه فكل الفقير يتم في مشاع لا يقسم كنصف الحرام وبه يعني مشايخنا اذ قال  
 في جمع الفتوى ثم على قول محمد لو كانت الارض بين الرجلين ففقدت باها صدقة موقوفة  
 على المسكين او على وجه من وجهه البر التي يجوز الوقف عليها ووقفا الى قيمه يقدم عليها كما  
 جاز لان المانع من الجواز على قوله هو الشيوخ وقت القبض لا وقت العقد وهذا لم  
 يوجد شيوع عند العقد لانها تصدق بالارض جملة ولا وقت القبض لانها ستمسا الارض  
 جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض مشا فاصدقة موقوفة وجعل كل واحد  
 منها لوقفه متوليا على حدة لا يجوز الوجود الشيوخ وقت العقد لان كل واحد منهما لا يشترقا  
 على حدة ولكن الشيوخ وقت القبض ايضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفها يعني  
 فان قال كل واحد منهما متوليا قبض نصيب مع نصيب صاحبه جاز ولو تصدق احدهم بنصف  
 الارض صدقة موقوفة على المسكين ثم تصدق الآخر بنصفها كذلك وجعل لكلهما واحدا جاز  
 لان ان وجد الشيوخ وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المستولى قبض الارض جملة وما  
 ستم اليه جملة وكذا وجعل المتولية الى رجلين معا لانهما صارا متوليا واحدا وكذا لو اختلف  
 جهة الوقف جاز وكذا لو كان الوقف واحدا فجعل نصف الارض وقفا على الفقير ومشاعا  
 والنصف الآخر على امر اخر جاز هذا كله على قول محمد اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في كلهما  
 لانه الوقف عند محمد يجوز غير مقبوض وغير مقسم وبعض مشايخ زماننا افترقوا بقول ابي يوسف  
 وبه يعني واذا لم يلزم الوقف ولم لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك اي لا يقبل التملك

وقف  
 المستوفى  
 المستوفى  
 المستوفى

الوقف  
 المستوفى  
 المستوفى

الوقف  
 المستوفى  
 المستوفى



بالبيع وشوه لا تقال في ملكه ولا ينفذ ولا يبرهن لا قضا لهما الملك ولا تقسم  
 الا على ما اذا كانت اى القسمة بين الواقف والمالك اذا وقع فاضل بخرانه وقف المباح  
 ونفذ قضاؤه وصار متعلقا عليه كسائر المتعلقات قال بعضهم القسمة فعنده لا يقسم بها بل  
 وعند ما يقسم والجموع ان الكل لو كان موقوف على الارباب فاردوا القسمة لا يقسم كذا  
 في المحيط وهو معنى قوله لا للموقوف عليهم لما ان القسمة تجزئ الارز لا بيع ولا تملك فيجوز له  
 ان يبيع منه لا شئ لها على الاقرار والمبادلة وجهه المبادلة راجحة في غير المتكافئة ازال  
 ابو يوسف المسجد من ملك الواقف بقوله جعلته مسجد لان التسليم ليس بشرط عنده لانه  
 استغنا كالاتفاق وشرط الصلوة كما مر اعاد ذكر المسجد لان ذكره اولاً في تعداد موجبات التبرع  
 وذكره ههنا في الفة احكامه سائر الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عند  
 وضع الشئ من يد ابي يوسف ووجهه عن ملك الواقف عند ابي حنيفة وان لم يكن ملكا  
 وان جعل تحت سردابا وهو موقوف به رتبة وهو بيت تحت الارض للتبرع لصلاته جاز  
 كما في بيت المقدس لو جعل لغيره او جعل موقفا اى فوق المسجد بيتا وجعل باب المسجد الى الطريق  
 ونزل على ما كان فلا اى لا يكون مسجد اوله يورث عنه ايات لان المسجد يجب خلع فيه  
 ولم يخلص من ابقاء حق العبد متعلقا باسفله او باعلاه فلا يثبت احكامه ومن اى يوسف انه  
 يجوز للوجهين حين قد ينفذ ضرورة ضيق المنازل وعن غيره حين دخل الرعي اجاز  
 ذلك كضرورة كما جعل وسط داره مسجدا او دون للصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا وله بيعه  
 ويورث عنه لان ملكه محيط بجوانبه فكان له حق المنع والمسيح لا يكون لاحد فيه حق المنع قال  
 تعا ومن اظلم ممن منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو حزن فاحول واستغنى عنه  
 بقي مسجد اعند ابي حنيفة والى يوسف ولا يعود الى ملك يانيه ان كان حيا والى ملك ورثة  
 ان كان ميتا وعاد الى الملك عند خروجه لانه عينه لقربة معينة فاذا انقطعت عاد الى ملكه  
 كما هو ظاهر اذا بيعت بالتمدي ثم زال الاحصار او ركن الخ كان له ان يفسخ بهديه وانما  
 كذا

قوله ولا يبرهن لا قضا لهما الملك ولا تقسم الا على ما اذا كانت اى القسمة بين الواقف والمالك اذا وقع فاضل بخرانه وقف المباح

قوله في المحيط وهو معنى قوله لا للموقوف عليهم لما ان القسمة تجزئ الارز لا بيع ولا تملك فيجوز له

الطريق

قوله ومن اظلم ممن منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو حزن فاحول واستغنى عنه

قوله ولا يبرهن لا قضا لهما الملك ولا تقسم الا على ما اذا كانت اى القسمة بين الواقف والمالك اذا وقع فاضل بخرانه وقف المباح

قوله ومن اظلم ممن منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو حزن فاحول واستغنى عنه

وكذا ان القرية التي قصد الم نزل خراب ما حوله اذ الناس في المسجد سواء فصل فيه  
 المسافرون والمارة وتمدى الاحصار لم ينزل من ملكه قبل الذبح ومثله حصير المسجد وحشيشه  
 اذا استغنى عنها حيث لا يدخلان في الملك عند خلافهما فالحمد والرباط والبئر اذا لم ينفع بهما  
 فانهما ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجد والرباط والبئر الى اقرب مسجد او رباط او بئر اليه  
 بقرع على قولهما اذا اخذ الواقف والجمعة بان بنى رجل مسجدا مؤذنه مثلا بسبب يكون وقفه  
 خرابا جاز للمالك ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانه ما كان كثر واحد وان اختلف  
 احد هما بان بنى رجلا من مسجدين او رجل مسجدا ومدرسة ووقفوا لها او قافلا لى الجبل  
 للمالك ان يصرف من فاضل احداهما الى الاخر في الهزاية وقف شيعة على الفقرة وسلم الى  
 المتولى ثم قال لو صيد اعطى من غلته فلان كذا او فلان كذا افعل ما رايت من الصواب  
 فجعله لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية على تصرف فيه الا اذا كان  
 شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف اى الواقف غلته الى من شاء كذا في اخطائية جاز  
 جعل شئ من الطريق مسجد او عكر كذا في كتاب الكراهية من اخطائية وفي الفصل العاشر  
 في العبادية وجاز ايضا جعل الطريق مسجد الا عكر او جيز الصلوة في الطريق لا الحرم في مسجد  
 كذا في العبادية وجاز ايضا اخذ ارض بجنب المسجد او اضاف على الناس بالبيعة كذا في الجمع  
 الفقهاء وجاز ايضا جعل الواقف الولاية لنفسه لان المتولى يستفيد الولاية منه فيكون  
 له ولاية ضرورة لكنه بعد ذلك ان كان غير ما مومن على الوقف فلاقاض ان ينزع من يده نظرا  
 للفقراء وكذا لو شرط ان لا يخرج به سلطان او قاض من يده ويولى غيره لانه شرط في الف حكم الشرع  
 واجاز ابو يوسف جعل غلته الوقف لنفسه اذ وقف وشرط الكل والبعض لنفسه ما دام حيا وبعد  
 للفقراء بطل الوقف عند ثبوت هلال لقوات معنى القرية بازالة الملك الى الله تعالى ابو يوسف  
 بيع اعتبارا لا ابتداء بالانتماء فانه يجوز على جهة شق فاعود الى ملك المالك ومن يبيع ارضه  
 يقول اى يوسف وعليه الفتوى ترجيب الناس في الوقف كذا في اخطائية وغيرها واجاز ايضا  
 كذا

قوله ولا يبرهن لا قضا لهما الملك ولا تقسم الا على ما اذا كانت اى القسمة بين الواقف والمالك اذا وقع فاضل بخرانه وقف المباح

قوله في المحيط وهو معنى قوله لا للموقوف عليهم لما ان القسمة تجزئ الارز لا بيع ولا تملك فيجوز له

قوله ومن اظلم ممن منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو حزن فاحول واستغنى عنه

قوله ومن اظلم ممن منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو حزن فاحول واستغنى عنه

قوله ولا يبرهن لا قضا لهما الملك ولا تقسم الا على ما اذا كانت اى القسمة بين الواقف والمالك اذا وقع فاضل بخرانه وقف المباح

قوله ولا يبرهن لا قضا لهما الملك ولا تقسم الا على ما اذا كانت اى القسمة بين الواقف والمالك اذا وقع فاضل بخرانه وقف المباح

قوله ومن اظلم ممن منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو حزن فاحول واستغنى عنه

قوله ومن اظلم ممن منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو حزن فاحول واستغنى عنه



شرط الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بغيره ارض اخرى اذا شاء فاذا فعل  
 صار ثلث ثلثه كالاصل في شرائها بلا ذكر ثلثه لا يستبدلها بشئ لانه حكم ثبت بالشرط وجوب  
 والشرط وجد في الاول لا الثاني واما بدون الشرط فلا يملك اي الاستبدال الا القاضى كذا في  
 الحائنة مع وقف العقار بقدرته وكرهه ويحكم ببيعه وسائر الاثارة بتعلق العقار لا بغيره  
 لانه لا يبايد ومن لم يثبت في المتعارف وقيمة القاضى والمرد والقودم والمشت والجاره  
 وبنائها والقدر والمراجل او وقف مخصصا على اهل مسجد لقراءة القرآن ان كانوا يخدمون  
 جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يكون مقصودا عليه واما وقف الكسب فكان  
 محرمين سلكه لا يخرجه ويصرف في غيره ووقف كسبه والفقير ابو جعفر بخيرة وبناؤه كذا  
 في الخلاصة ومن الانصارى وكان من اصحاب زفر قس وقف الدراهم او الطعام على كمال  
 او ما يؤذن يجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يرفع الدراهم مضاربة ثم يصدق بعضها  
 في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه مضاربة او يرضى به كالاصل  
 ففعل هذا اكثر من الحنابلة كذا في الخلاصة بنى على ارضه ووقفه اى ابناء بغيره الى الارض  
 لم يخر لان الاصل فيه العقار لا يمتد بان يمتد الى حق به ما يتبعه وما ورد في الآثار وما يتبعه  
 فحق الباقى على اصل القياس وقيل جاز في الكافى ولو وقف البناء قصدا لم يخر في الصحيح  
 وفي القاعدية من الى حنفية انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة  
 يتخذها رجل للمسلمين ويظهر قول فيها ولا يكون بناؤها ميراثا لورثته ثم قال وهذا المسئلة يعل  
 على جواز وقف البناء بدون الاصل وذكر في الاصل اى في المبسوط لم يخر ان وقف البناء بدون  
 اصل الدار لا يجوز وبنى على ارض موقوفة بطريقه فوقفه اى ابناء له اى تلك المسئلة جاز لا جاز  
 لا تخاف الجدية ولو وقفه لغيره اختلف فيه قيل جاز وقيل لم يخر ثم وقف اذا احتاج الى العمارة  
 بجنب عمارة سواء شرط الواقف العمارة او لا فانها ان لم يكن مشروطة نصا فنشئ مشروطة  
 اقتضاء لان مقصود الواقف اذ اراد الغلبة مؤبدا على المصارف وهذا انما يصل باصلها وانما

انما يخر لان الاصل فيه العقار لا يمتد بان يمتد الى حق به ما يتبعه وما ورد في الآثار وما يتبعه  
 فحق الباقى على اصل القياس وقيل جاز في الكافى ولو وقف البناء قصدا لم يخر في الصحيح  
 وفي القاعدية من الى حنفية انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة  
 يتخذها رجل للمسلمين ويظهر قول فيها ولا يكون بناؤها ميراثا لورثته ثم قال وهذا المسئلة يعل  
 على جواز وقف البناء بدون الاصل وذكر في الاصل اى في المبسوط لم يخر ان وقف البناء بدون

العمارة

في عمارة الواقف

وعمارته فثبت شرط العمارة اقتضاء وان ثبت به كالتأبث نصا على الموقوف عليه  
 متعلق بجنب عمارة اى بجنب عمارة ببال نفسه ولا يؤخذ من القلة شئ لو كان معين بان وقف  
 دارا على سكنى اولاده مثلا لانه المستفاد به القوم بالعمارة ولم يمتد بكون نفقة العبد الموقوف عليه  
 على موصى له به والادى وان لم يكن معين ببناء اى بالعمارة من ثلثة اى غلة الوقف  
 لان الوقف اذا كان على غير معين لم يكن مطالبهم بها كشرتهم وغلة الوقف اقرب اموالهم  
 فجنب منها ولم يزد في الاصح بغير انما تجب العمارة عليه بقدر ما يقع على الصفة التي وقف المالك  
 وان خرب ببنى على كل الصفة لانه بصفة صادرة من موقوفه الموقوف عليه كما انما  
 فلا والغلة مستحقة له فلا يجوز صرف غلة مستحقة له الى جهة غير مستحقة الا برضاه ولو اى المعين  
 عن عمارة الوقف او غيرهما بغيره الحاكم بان آخره وطره باجرة ففرد الى الموقوف عليه لا بغيره  
 اى الا اى عليه اى العمارة لان فيها اختلاف ماله ولا يخر لان على كمال الجبر صاحب العبد في الزيادة  
 ولا يكون اباؤه رضا بطلان حقه لانه في حيز الترة ولا احتمال ان يتسرع لرضاه به ويستعجلا من  
 اختلاف ماله فلا يبطل بالمشك ولا يجوز اجاره من له السكنى او لا ولا لاية لا يغير مالك ولا نائب عنه  
 بل يجوز المتولى او القاضى وصرف نقضه او ثمنه اليها اى العمارة ان احتاج الوقف اليها  
 يعني ان نقض الوقف ان صلح لان يصرف الى عمارة صرف اليها والابن يبيع الحاكم ويصرف ثمنه  
 اليها صرفا للبديل الى مصرف البديل وان لم يجمع حفظ للحاجة ولم يقسم بين مصارفه لانه جزء  
 من العين وحقه من الانتفاع بمنافعه دون العين لانه حق الله كما اوصى الواقف فلا يعرف  
 اليهم باليسر حقا لهم الواقف اذا اقتضت احتاج الى الموقوف برفعهم الى القاضى ليعلم ان لم يكن  
 مستحكا كذا في الخلاصة وفيه لو كان لوارث الواقف كان حكما بطلان الوقف والا فلا قال  
 في طبع الفتوى القاضى اذا اطلق بيع وقف غير مشكول ان اطلق لوارث الواقف كان ذلك منه  
 حكما بطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق لغيره وارثه لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك  
 وارث الواقف وبيع مال الغير لا يجوز اقرب بوقف صحيح وبانه اخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه

انما يخر لان الاصل فيه العقار لا يمتد بان يمتد الى حق به ما يتبعه وما ورد في الآثار وما يتبعه  
 فحق الباقى على اصل القياس وقيل جاز في الكافى ولو وقف البناء قصدا لم يخر في الصحيح  
 وفي القاعدية من الى حنفية انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة  
 يتخذها رجل للمسلمين ويظهر قول فيها ولا يكون بناؤها ميراثا لورثته ثم قال وهذا المسئلة يعل

في عمارة الواقف

نوعه لانه

في عمارة الواقف

انما يخر لان الاصل فيه العقار لا يمتد بان يمتد الى حق به ما يتبعه وما ورد في الآثار وما يتبعه



الوقف لا يورث

انما ان لم يقف ولم يخرج من يده جازى الوقف وليس له ان يورثه ان يأخذ هو  
لا يستمع دعواه في القضاء كذا في الثانية الوقف مرض كالبهية فيه فيعتبر من الثلث ويشترط  
فيه ما يشترط فيها من القبض والافراز فان خرج من الثلث او اجازته الوارث نفذ  
في الكل والابطال في الزايد على الثلث فان اجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما اجاز  
وبطل في الباقي الا ان يظهر للميت مال غيره فينفذ في الكل كذا في الثانية الوقف مائة للفقراء  
وهو ظاهر او للاغنيا ثم للفقراء كالوقف على الاولاد والاعيان وبعد انقراضهم على الفقراء  
او يستوي فيه الميراث الى الفقراء والاعيان كالمرايات والاعيان والمقابر والمساجد والاعيان  
والقطر ونحو ذلك **فصل في شروط الوقف** في اجازته حتى اذا اشترط ان يؤجر اكثر  
من سنة وان س لا يترغبون كسنة وكان اجازتها اكثر من سنة او على  
الوقف وانفع الفقراء فيلزم ان يخالف شرطه ويؤجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القائل  
حتى يؤجره القاضي اكثر من سنة لان القاضي ولاية النظر للفقراء والغايب الميت وان لم  
يشترطه الواقف فليقيم ان يؤجر اكثر من سنة بلا اذن القاضي كذا في الثانية فلو جعل الوقف  
مدته اى لم يبينها قبل تطلق اى يقع على اطلاقها ولا يقيد بمدته فليقيم ان يؤجر اكثر من سنة  
بلا اذن كيف شاء اجرا على سنين الوقف وقبل يقيد سنة سواء كان الوقف دارا  
او أرضا لزيادة احتياط في امر الوقف وبها اى بالسنة يعني في الدار لان المدته اذا  
طالت تؤدى الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان  
يزعم مالكا في ثلث سنين في الارض يعني ان الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا  
يؤجر اكثر من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة  
كان له ان يؤجر مائة يمكن فيها المستاجر من الزراعة وبما يشاء لا باقل من اجر المثل  
وفعاللضرر عن الوقف فلو فرض اجرة بسبب من اسباب بعد العقد على مقدار لا يفسخ العقد  
لغيره ثم الضرر ولو زاد اى اجرة على اجر مثله قبل يقف به اى باجر مثله ثانيا لثاني من الزمان وانما

الوقف لا يورث  
انما ان لم يقف ولم يخرج من يده جازى الوقف وليس له ان يورثه ان يأخذ هو  
لا يستمع دعواه في القضاء كذا في الثانية الوقف مرض كالبهية فيه فيعتبر من الثلث ويشترط  
فيه ما يشترط فيها من القبض والافراز فان خرج من الثلث او اجازته الوارث نفذ  
في الكل والابطال في الزايد على الثلث فان اجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما اجاز  
وبطل في الباقي الا ان يظهر للميت مال غيره فينفذ في الكل كذا في الثانية الوقف مائة للفقراء  
وهو ظاهر او للاغنيا ثم للفقراء كالوقف على الاولاد والاعيان وبعد انقراضهم على الفقراء  
او يستوي فيه الميراث الى الفقراء والاعيان كالمرايات والاعيان والمقابر والمساجد والاعيان  
والقطر ونحو ذلك

الوقف لا يورث

الوقف لا يورث

واما المانع فله حصته من اجر الاول وقبل لا اى يقف به ثانيا كزيادة واحدة تعفى في  
في البهية او استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي ام المثل حتى جازت الاجرة  
فرضت اجرتها لا تفسخ الاجارة واذا زاد اجرها بعد مضي مدة فعلى رواية فتاوى  
سنة قديين لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح المحامى يفسخ ويجوز العقد والى وقت الفسخ يجب  
المسئ وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل حتى لو زاد واحد تعفى لا تعتبر على رواية  
الشرح لو زادت الاجرة فرض المستأجر الاول بالزيادة كان هو اولى من غيره ولا يؤجره  
الموقوف عليه كالامام المدرس والاولاد ونحوهم لعدم تصرفهم في عينة الاستولية اى بان يجعله  
الواقف متوليا فيكون له حق التصرف فيه متى اى اجرة بدون اجر المثل لزمية تمامية كذا ثبت  
اجر من قبل صغيره بدو اى بدون اجر المثل يعني لزمية ايضا تمامية اذ ليس لكل منها ولاية للخط  
والاكتفاء كذا في العارية لا يفسخ اى الاجارة الوقف يموت المورث لان العقد لغيره كالوكيل والاب  
والوقف لا يعار ولا يره من رعاية طبق الموقوف عليه لان فيه ابطال حقه فلو سكن المرحوم  
فيه يجب عليه الاجر ويعفى بالفيضان **باب خلاف مشافعة** يعني اذا سكن رجل دار الوقف او سكنه  
المستوفى بلا اجر قبل الاشئ على الساكن وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى  
وكذا مشافعة مال البعير كذا في العارية وغصب عقاره يعني ان الفتوى في غصب العقار والموقوفه  
بالفيضان نظر للوقف ومن قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشتري بها شيعة اخرى فيكون  
على سبيل الوقف لان منه بدل المادى كذا في الاستدانة وشيعة وتقبل فيه اى الوقف الشهادة على  
وشهادة الرجال بالنسب والشهادة بالشهادة لاثبات اصله وان مر حوايه اى شهده بالتسليم مع  
تقبل خلاف ساير ما يجوز فيه الشهادة بالنسب مع كالتسليم فانهم اذا اصرحوا بانهم شهدوا بانسب مع  
لا تقبل لان الوقف من الاموال في تجوز قبوله بتسليمه مع حفظ الاولاد فان القديعة عن  
الاكثر هناك وبغيره ليس كذلك للاثبات شرطه في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف الشهادة  
يجوز على احوال المختار وان كان الوقف على قوم بايديهم او على احوال المختار كذا

وقالوا عند القاضي  
من شهد بالتسليم مع

الوقف لا يورث

الشهادة في اصل الوقف قبل



قوله في بيان المصنف  
بأنه قد مضى من قبله  
والمجلة قبله

قوله في بيان المصنف  
بأنه قد مضى من قبله  
والمجلة قبله

قوله في بيان المصنف  
بأنه قد مضى من قبله  
والمجلة قبله

في العمادية وبيان المصنف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذا المصنف وقف  
على كذا قبل فيه الشهادة بانساع متولى متى في ارض الوقف فهو اى البناء يكون  
لوقف فيصرف غلة الى مصارف الوقف ان بناءه من مال الوقف ومال غيره  
ونواه للوقف او لم يتوشيا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له ان المتولى نفق والا جنى  
اذا بنى ولم يتوشيا وله ذلك وان نوى كونه للوقف كان وقفه كذا الغرض يعني كذا البناء  
في جميع ما ذكرنا والغرض في المصنف لم يرد اى سواه نوى او لم يتوشيا وان اتم اتم اتم اتم  
كنت وقفتها او قال وقف على لا يصح للتشاقض فليس له ان يخلت المشتري والواقف  
البينة قبلت كما لو شهدوا على عتق امه تقبل بلا دعوى الولاية في امر الوقف للوقف  
وان لم يشترطها لانه احق من الاجنبى ويعزل الوضوح كالموصى برعاية لمصلحة الوقف وان  
شروط الواقف ان لا يعزل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع والآله اى الواقف المتولى او غيره  
صح وان لم يكن له جزمه وان شرط ان لا يخرج لانه معنى التوكيل ولا جبره بالشرط طالب  
التولية لا يولى كما لا يولى طالب القضاء مرض المتولى مرض الموت وقوض التولية الى غيره  
جاز لان المتولى بمنزلة الوصى للوصى ان يوصى الى غيره كذا في الخاتمة ولومات اى  
المتولى بدلتها بغيرها الى غيره او به فالمراد في نصب المتولى الى الواقف لا القاضى ثم مات  
الواقف فالمراد فيه الى وصية ثم ان مات وصية فالمراد فيه الى القاضى ويجعل المتولى من  
اهل الواقف ما يمكن الا الاجانب الباني للمسجد او انصب الامام والمؤذن في المختار الاول  
عين القوم اصل من عينه اى الباني المسترى المتولى ببال الوقف وارائه اى للوقف لا يكون  
في الاصح لان في صحة الوقف والشرائط التي يغيرها الوقف لا مال كالمالك ولم يوجد به هنا كذا  
في العمادية جاز لها كم تزوج امه الوقف لا بعده الوضوح امه وجنابة عبده في مال الى مال الوقف  
كذا في الخلاصة **قوله** فيما يتعلق بوقف الاولاد قال ارضى هذه موقوفه على ولدى كانت  
الغلة له ولصلى يستوى فيه الذكر والانثى لان اسم الولد ما خور من الولادة ومن موجود

قوله في بيان المصنف  
بأنه قد مضى من قبله  
والمجلة قبله

فيهما الا ان يعقده بالذكور بان يقول على المذكور من ولدى غلايد خل فيه الاناث والاداء جاز  
هذا الموقوف فما يوجد واحد من الولد الصلبي كانت اى الغلة له لا لغيره واذا انتفى الصلبي  
صرفت اى الغلة الى الفقراء الى الى ولد الولد لا لقطاع الموقوف عليه هذا اذا كان  
حين الوقف ولد صلبي وان لم حين الوقف صلبي بل ولد الابن ذكر كان او انثى كانت  
الغلة خاصة لا يشارك فيها من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصلبي  
ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه اخذ هلال لان الاولاد البنات  
يسببون الى ابائهم لا ابائهم فكل ولد الابن ولو زاد على العبارة الاولى قال  
وولد ولدى فقط اى لم يزد على هذا يدخل فيه الصلبي والاولاد بنين يسترون في الغلة  
ولا يقدم الصلبي على ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكر وهما يدخل فيه ولد البنت قال  
هلال يدخل في الوقف المذكور اى قال ارضى هذه موقوفه على ولدى وولد ولدى المذكور  
قال هلال يدخل فيه المذكور من سولد البنين والبنات وهو الصحيح لان اسم ولد الولد  
كما يشاء والاولاد البنين يتناول الاولاد البنات لما قال الامام السرخرسي ان ولد الولد  
اسم لمن ولدته ولده وابنته ولده ومن ولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما  
اولاد ولد ولدى فان ثمة ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما مر لان اسم الولد يتناول  
ولد الصلبي وانما يتناول ولد الابن لانه يسبب السيد عرفا ثم اذا انقرض الاولاد والاولاد اسم  
في صورتين المذكورتين صرفت الغلة الى الفقراء لا لقطاع الموقوف عليه ولوراد البطون  
الثالث وقال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى صرفت الى اولاده ما تبنا سلوا  
لا الفقراء ما بقى واحد من اولاده وان سفلن يستوى فيه الاقرب والابعد الا بعد كذا ما يدل  
على الترتيب بان يقول الاقرب او يقول على ولدى ثم على ولد ولدى او يقول بطن ابعد  
بطن فخ بعد ابعد ابعد الواقف لانه ما ذكر البطون الثالث خمس التفاضل على انفس  
الانساب لا غير موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطون الثاني لان الكوفة كذا

قوله في بيان المصنف  
بأنه قد مضى من قبله  
والمجلة قبله

قوله في بيان المصنف  
بأنه قد مضى من قبله  
والمجلة قبله

قوله في بيان المصنف  
بأنه قد مضى من قبله  
والمجلة قبله

والاستخدام



واحد كذا في الخلاصة كذا اي صرف الى اولاده ما تشاء سلوا لا الفقراء اذا قال على ولي  
واولادى او قال ابتد على اولادى يستوي فيه لا ضرب والابعد الا ان يترك ما يدلى على  
الترتيب كما مر وقف فبيعه على اولاده ثم الفقراء في مات بعضهم صرفت الغلة الى  
الباقى لانه وقف على اولاده ثم الفقراء في مات بعضهم واحد وان سفل لا يصرف الى الفقراء ولو  
وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وجعل آخر الفقراء في مات بعضهم  
صرف نصيبه الى الفقراء لانه وقف على كل واحد منهم وجعل آخر الفقراء فاذا مات واحد  
منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى فان الوقف هنا على الكل لا على واحد  
ولو وقف على امرأته واولاده او اولاد الواقف ثم ماتت امرأته لا يكون نصيبها لغيرها  
المستوفى من الواقف خاصة اذا لم يشترط اي الواقف رد نصيبها الى من ماتت  
منهم الى ولده حتى اذا شرط كان نصيبها لغيرها بل يكون للجميع اي جميع الاولاد ولو قال على  
ولدى وولد ولدى ابدا ما تشاء سلوا ولم يقل بطنيا بعد بطن لكن شرط الشرط المذكور  
وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ويقسم بينهم على التسوية ولو مات بعض  
ولد الواقف وترك ولد اخر مات الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة  
الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته في اصابه الى الميت من الغلة كان ولده  
بالارث فيصير له الى لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده بالارث  
ولو وقف على ولديه فاذا انقضا فعلى اولاديهما ابدامات سلوا فاذا مات احد هما  
وخلف والده صرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر في صفة تسمية كل  
من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد ويقسم بين ولد واحد وولد واحد  
من الاولاد الاخر على التسوية وقف على امرأته لم يدخل ولده وحده وولده رجل قال  
ارضى بمائة موقوفة على اقرانى او على علي قرايتى او على ذوى قرابتي قال هل انزل الوقف  
ولا يفتل النكاح على الانثى ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا حده ولله كذا في الثانية دارى بدين

فإن شرط الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ويقسم بينهم على التسوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولد اخر مات الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته في اصابه الى الميت من الغلة كان ولده بالارث فيصير له الى لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقضا فعلى اولاديهما ابدامات سلوا فاذا مات احد هما وخلف والده صرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر في صفة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد ويقسم بين ولد واحد وولد واحد من الاولاد الاخر على التسوية وقف على امرأته لم يدخل ولده وحده وولده رجل قال ارضى بمائة موقوفة على اقرانى او على علي قرايتى او على ذوى قرابتي قال هل انزل الوقف ولا يفتل النكاح على الانثى ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا حده ولله كذا في الثانية دارى بدين

فإن شرط الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ويقسم بينهم على التسوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولد اخر مات الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته في اصابه الى الميت من الغلة كان ولده بالارث فيصير له الى لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقضا فعلى اولاديهما ابدامات سلوا فاذا مات احد هما وخلف والده صرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر في صفة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد ويقسم بين ولد واحد وولد واحد من الاولاد الاخر على التسوية وقف على امرأته لم يدخل ولده وحده وولده رجل قال ارضى بمائة موقوفة على اقرانى او على علي قرايتى او على ذوى قرابتي قال هل انزل الوقف ولا يفتل النكاح على الانثى ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا حده ولله كذا في الثانية دارى بدين

آخر انما وقف عليه الوقت انما للميت فان ارخا فقلت بنى والا فبنيتهما نصفان كما  
هو الحكم في دعوى الملك وقف بين اثنين مات احدهما وبقي في يد ابي واولاد الميت ثم ابي  
برهن على واحد من الاولاد الاخر ان الوقف بطنيا بعد بطن والباقي غيب والواقف  
واحد والوقف واحد تقبل وينتسب خصما عن الباقيين ولو برهن الاولاد الاخر ان الوقف  
مطلقا عليك وميتا فبنيته مدي الوقف بطنيا بعد بطن اولى كذا في القنية  
هو اي البيع الذي دل عليه البيوع لغة مبالا مطلقا وهو من الاضداد يقال  
باع الشيء اذا اشتراه او اشتراه ويؤخذ في المفعول الثمان بلا حرف وبها يقال باع الشيء  
وباعه منه وانما جعل كونه انواعا اربعة باعتبار البيع لانه اعم من البيع بثلثه او بجزءه او بغيره  
او بغيره بالثمن ويسمى بيجا كونه اشهر الانواع او بيع ثمن كبيع النقدين ويسمى صرفا او بيع دين  
يعين ويسمى سكتا وباعتبار الثمن ايضا اربعة لان الثمن الاول ان لم يعتبر سمي وقف  
او اعتبره زيادة سمي مراخمة او بدونهما سمي تولية او مع النقص سمي وضعه وشرعا ينادى  
مالى بالى بطريق الاكتساب الى التجارة خرج به مبادلة رجلين بما لهما بطريق التبرع  
او الهبة بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء لم يقل على سبيل التراضى  
بشأن البيع المكروه فانه منعقد وان لم يلزم يتعقد لان العقد يتعلق بكلام احد العاقدين بالآخر  
شرعا على وجه يظهر اثره في اهل بالايضا وهو الاثبات سمي به اول كلام احد العاقدين سواء كان  
بعث او اشتريت لانه ثبت للتأخير خيار القبول والقبول وهو ثانی كلام احد هما سواء كان  
بعث او اشتريت الما نصيبين قال في الیهديه البيع يتعقد بالايجاب والقبول او كانا  
بلفظ الماضي ثم قال لان البيع انشا وتصرف والاثبات يعرف بالشرح والموضوع لا يعرف  
استعمل فيه فيتعقد فيه واراد بالموضوع الاخبار لفظ الماضي او اللام فيه للبعد فلا وجه للاعتراض  
عليه بان لا بد من ضم شيء الى ذلك وهو ان يقال وكان استعماله بلفظ الماضي واللازم الدليل  
ثم قال ولا يتعقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل والآخر لفظ النكاح وقد مر الفرق بينا كذا في اراد

فإن شرط الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ويقسم بينهم على التسوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولد اخر مات الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته في اصابه الى الميت من الغلة كان ولده بالارث فيصير له الى لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقضا فعلى اولاديهما ابدامات سلوا فاذا مات احد هما وخلف والده صرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر في صفة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد ويقسم بين ولد واحد وولد واحد من الاولاد الاخر على التسوية وقف على امرأته لم يدخل ولده وحده وولده رجل قال ارضى بمائة موقوفة على اقرانى او على علي قرايتى او على ذوى قرابتي قال هل انزل الوقف ولا يفتل النكاح على الانثى ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا حده ولله كذا في الثانية دارى بدين

فإن شرط الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ويقسم بينهم على التسوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولد اخر مات الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته في اصابه الى الميت من الغلة كان ولده بالارث فيصير له الى لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقضا فعلى اولاديهما ابدامات سلوا فاذا مات احد هما وخلف والده صرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر في صفة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد ويقسم بين ولد واحد وولد واحد من الاولاد الاخر على التسوية وقف على امرأته لم يدخل ولده وحده وولده رجل قال ارضى بمائة موقوفة على اقرانى او على علي قرايتى او على ذوى قرابتي قال هل انزل الوقف ولا يفتل النكاح على الانثى ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا حده ولله كذا في الثانية دارى بدين

فإن شرط الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ويقسم بينهم على التسوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولد اخر مات الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته في اصابه الى الميت من الغلة كان ولده بالارث فيصير له الى لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقضا فعلى اولاديهما ابدامات سلوا فاذا مات احد هما وخلف والده صرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر في صفة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد ويقسم بين ولد واحد وولد واحد من الاولاد الاخر على التسوية وقف على امرأته لم يدخل ولده وحده وولده رجل قال ارضى بمائة موقوفة على اقرانى او على علي قرايتى او على ذوى قرابتي قال هل انزل الوقف ولا يفتل النكاح على الانثى ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا حده ولله كذا في الثانية دارى بدين

فإن شرط الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ويقسم بينهم على التسوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولد اخر مات الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته في اصابه الى الميت من الغلة كان ولده بالارث فيصير له الى لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقضا فعلى اولاديهما ابدامات سلوا فاذا مات احد هما وخلف والده صرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر في صفة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد ويقسم بين ولد واحد وولد واحد من الاولاد الاخر على التسوية وقف على امرأته لم يدخل ولده وحده وولده رجل قال ارضى بمائة موقوفة على اقرانى او على علي قرايتى او على ذوى قرابتي قال هل انزل الوقف ولا يفتل النكاح على الانثى ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا حده ولله كذا في الثانية دارى بدين

فإن شرط الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ويقسم بينهم على التسوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولد اخر مات الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته في اصابه الى الميت من الغلة كان ولده بالارث فيصير له الى لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقضا فعلى اولاديهما ابدامات سلوا فاذا مات احد هما وخلف والده صرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء كما مر في صفة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد ويقسم بين ولد واحد وولد واحد من الاولاد الاخر على التسوية وقف على امرأته لم يدخل ولده وحده وولده رجل قال ارضى بمائة موقوفة على اقرانى او على علي قرايتى او على ذوى قرابتي قال هل انزل الوقف ولا يفتل النكاح على الانثى ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا حده ولله كذا في الثانية دارى بدين



هذا هو الحق في البيع والشراء  
فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن  
فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن

بطلان ما قيل في صحة الأمر نحو بيعه متى بكذا فقال بعث لا قال هناك مثل أن يقول  
في قولهم فيقولون وبتك لا وجه لكل على المضاعف كما ذهب إليه بعض شراحه نعم ينعقد البيع  
إذا أقر أنه ليس كما نقل صاحب النهاية من الطحاوي ومعه الفقهاء ويعتقد أيضا بما  
في معناه أي التامضين لم يرضيت أو أعطيت بكذا أو خذ يعني أن ما دل على معنى  
والشترت ينعقد البيع به أيضا فإذا قال بعث منك هذا بكذا فقال خذ يعني رخصت  
بشترت هذا منك فقال خذ يعني بعث بكذا فانه امر بالخذ بالبدل وهو لا يكون  
للا ببيع فكأن قال بعثه منك به فخذ فخذ البيع اقتضاء فينت العقد باعتباره لا بالفظ  
والصحة الأمر لثبته في ما مر فإن المعنى هو المعبر في هذه العقد وأن اعتبر اللفظ في بعضه كذا  
المعنى فانه حيث لا يصح إذا لم يبين ما يقتضيه حتى يتعامل في إعطاء المبيع والتمن من  
المالكين فإن البيع ينعقد به بلا وجود لفظ فضلا عن المالكين لوجود المقصود وهو التراضي  
فكأن قال في البيع والشراء هو الصحيح لا ما قال الكوفي ينعقد به في المنفرد لا بقتل فخره و  
ينعقد أيضا بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله بأن يقول بعث هذا منك بكذا وشترت  
منه بأن يقول اشترت هذا من ابني فإن عبارة الاب كمال شفقة أقيمت مقام العاين  
فلم يمتح إلى القبول وكان أصلا في حق نفسه ونائبه من طفل حتى إذا بلغ كان العهدة عليه دون  
أبيه بخلاف ما إذا باع مال طفله من اجنبى فبلغ كانت العهدة على أبيه فاذا الرزم عليه الثمن  
في صورة شرائه لا يبرأه عن الدين حتى ينصب القاضي وكذا لا يقبضه الصغير فبرده على أبيه فيكون أمانته  
في ذلك الوقت قال بعث منك هذا بدينهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينعقد البيع ويجوز  
في البيع والشراء لو لم يخبر لزمه حكم العقد مجرد وهو مشتق بين قبول الكل والشترت يعني أن البائع  
أفاد وجب في شيء قبل المشتري في بعض ذلك أو وجب المشتري في شيء قبل البائع في بعضه  
لم يخبر أن فيه تفريق الصفقة واحد المتعاملين لا يمكن ذلك لأن فيه ضرر للمشتري أو البائع لا يمكن  
أن لا يبرأ من ضرر الشركة للمشتري وإن كان متوقفا على العادة فمحملة إلى الردى انقضى

هذا هو الحق في البيع والشراء  
فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن  
فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن

فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن  
فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن

ثم الجيد لترويج الردى فلو ثبت خيار قبول العقد في البعض قبل المشتري المقدم  
في الجيد وشرى الردى فزال الجيد عن يد البائع باق من ثمنه وفي ضرره وإذا لم يجر  
البعض بالبعض فلأن لا يجوز اخذ الكل بالبعض إلى وإن تعد الصفقة فلا لا تنفذ  
الضرر عن البائع والردا شار بقوله إلا إذا كثر رأى البائع لفظ بعث وفصل الثمن شيئا  
إلى ما ذكر في الكافي أن قوله في الهداية إلا أن يبين ثمن كل واحد لانه صفقات معناه لا يتم  
الآن بدرج تدار لفظ العقد إذ به يتعد الصفقة لا لمجرد بيان ثمن كل واحد وقال الكوفي  
البيع ان يقبل بعض المبيع دون البعض وأن فصل الثمن إلا إذا كثر رأى البائع لفظ بعث  
مع ذكر الثمن لكل واحد عند أبي حنيفة وعندهما ذلك أن فصل الثمن بأن قال بعث  
هذين كل واحد بكذا أو بعثك هذه العشرة كل واحد منها بكذا أو رضى أي البائع بقوله  
قول المشتري اشترت هذا بكذا قال القدرى أن رضى البائع في المجلس بتفريق الصفقة  
بيع ويكون ذلك من المشتري والحقيقة استئناف إيجاب لا قبول رضى البائع قبول لا عرض  
عليه بأنه إنما يبيع إذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصه من الثمن كالصور المذكورة وفي  
تفسيرين بأمرها بعشرة لأن الثمن منقسم عليها باعتبار الاجزاء فيكون حصه كل بعض معلومة  
فإذا أضاف العقد إلى عشرين أو ثوبين فلم يبيع العقد بقوله أحدهما وأن رضى البائع  
لأنه يلزم البيع بالحصه ابتداء وأنه لا يجوز أن يقول منته هذه الغضلة عن مراد القدرى فإن  
سميته عبارة المشتري إيجابا ورضى البائع قبولاً لئلا على أنه اعتبر في عبارة المشتري  
والبائع ذكر الثمن في مقابلة بعض المبيع فإن مجرد قول المشتري اشترت به بلا ذكر الثمن لا يكون  
إيجابا ولا قول البائع رخصت قبولاً لعدم صدق تعريف البيع عليه وهو مبادله المال بالمال  
فلم يبرم لزم البيع بالحصه ابتداء أو كذا قلت أو رضى بقوله اشترت هذا بكذا أو رضى  
الضار القبول إلى آخر المجلس لا يبطل باتخاذ إليه وأن طال لأن المجلس جامع للصفقات  
كما في كتاب الطهارة فإذا أعدت الأمور المتعددة بسببه واحدة فلأنه يجرى مجرى واحدة

هذا هو الحق في البيع والشراء  
فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن  
فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن

فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن  
فإنما البيع هو التمسك بالمال  
والشراء هو التمسك بالثمن



هذا هو الحق لا يخفى على احد  
والله اعلم بالصواب

واحدة اولى دفعا للعرض حقيقة لا غير وانما لم يكن اطلع والاعتق على حال كذلك بل توقف  
الايجاب فيها على ما ذكره المجلس لانهما اشتغلا على التبيين من جانب الزوج والمواظف  
ذلك مانعا عن الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كاطلا ببعث اذ المكتبة ما بعد فقد  
يعتقد بعدى فلا تباكذ اذ قال لرسول بعث هذا من فلان الغائب بكذا فالتبني واخره  
فحصل الكتاب في المكتوب اليه واخر الرسول المرسل اليه فقال في مجلس الكتاب والرسالة  
اشترت به او قبلته ثم ابيع بينهما لان الكتاب من الغائب كاطلا ببعث من الحاضر والرسول  
مغير وتغير فكلما ككلام المرسل فان الرسول هو بفتح تارة بالخطاب بالكتاب وبطل  
الايجاب قبل القبول بالرجوع اي رجوع الموجه لان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق  
الغير وهو منتف من لان الايجاب لا يعيد الحكم بدون القبول اعترض بان الحق غير مختص  
في الملك بل حق التملك ايضا وفي ابطاله ورد بان الايجاب اذا لم يرد ملكا للمشتري لم يكن  
مردا لملك البائع فحق التملك للمشتري لا يعارض حقيقة الملك للبائع لكونها اقوى منه ولا ينقض  
بما اذا دفع الزكوة قبل الحول الى الساعي فان المزكي لا يعيد على الكسرة او لتعلق حق الغير  
بالدفع لان حقيقة الملك زالت من المزكي محل حق الغير لا نقاشا ما هو اقوى منه وبطل ايضا  
الايجاب قبل القبول بقيام ايها من الموجه والمقابل عن جلاله القيام دليل الرجوع  
والدلالة تعلق على التصريح اعترض بانها انما تعلق على الم يوجد صريح بعارضها وهذا هو  
قال بعد القيام قبلت وجده التصريح ولم يعتبر ورد بان التصريح انما وجد بعد الدلالة ولذا  
لم يعارضوا ولم يزم اي ابيع بها اي بالايجاب والقبول بلا خيار لانهما في المجلس وقال الشافعي  
كل منهما خيار المجلس لقوله لم يمتبايعا بل بالخيار ما لم ينفرقا ولان في التصريح ابطال حق  
الاخر فلا يجوز اقول يرد على ظاهره انه ان اريد الحق الاخر حق التملك فسلمت لانه لا يعيد لما مر  
وان اريد حقيقة الملك فممنوع بل هو اول المسئلة ويمكن دفعه بان حق التملك ثابت قبل القبول  
ولو لم تثبت حقيقة الملك بعده لم يكن للقبول فائدة زائدة بل كان وجوده وعدنه سواء مع

في الامكان ووجهه  
ان يقول حصول الملك بالخطاب فائدة  
فمنه الى منتهى جديري

مع كونه ركنيا فلا حسن ان يقال ولان الايجاب والقبول يفيدان حقيقة الملك لما قاله  
بأية الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل لان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح  
الاكل وقوفي المجلس لوجه التجارة الشخصية عن التراضي والبيع تجارة فدل بطلانه على نفي الخيار  
وصحة وقوع الملك للمشتري والقول بالخيار تقييد وهو نسخ فلا يجوز والوجه من الحديث انه مشمول  
على خيار القبول اي قبول كل من المتعاقدين العقد في المجلس وعلى ما ذكره في دفع توهم ان الموجب  
بعد ما وجب لا يكون له ان يرجع لا خيار الفسخ بعد الايجاب والقبول في الحديث اشارة الى ان  
لمش حال لم يوجد فيه الايجاب والقبول وحال وجد فيه او انقضى وحال وجد فيه احداهما والاخر متوقف  
والطلاق اسم للمبتاعين عليهما في الاولى طارضا باعتبار ما يؤول اليه وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان  
في الثالثة حقيقة لما تقرر في موضعه ان اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعنى انه اذا اشترى من غيره  
واذيل المستقبل من حال المباشرة بان يقبل احدهما في المجلس والاخر متوقف فيه لا لا قبلها ولا  
الا بعد ما او قبلها فيعمل عليه فلا يلزم ابطال حق الآخر والتعريف المذكور في الحديث مشمول  
على تفرق الاقوال ان يقول احد هما بعث ويقول الآخر لا اشترى او بالعكس حيث لا يبق اخطار  
بعده فان قيل التعريف يكون بعد الاجتماع وهو لا يتصور بهما قلنا المراد بالتعريف عدم الاجتماع  
ابتداء وهذا مبني على قاعدة مقررة في المفتاح والكشاف انه من يقولون ضيق فم الزكوة او شح  
لم التوب والمراد في الاول جعل فم الزكوة ضيقا ابتداء وفي الثاني حكم بصلكم التوب وسعا ابتداء  
فلا تغفل وكفى في صحة ابيع الاشارة في اعراض علم من البيع والشح غير ربوية احراز من سجع  
ووبار وحفظه وخوفا بخبر فان الاشارة فيه لا تكفي بل لابد من مساواة قدر الاحتمال  
الربوي كما سباني وانما كفت الاشارة لكونها تبلغ طرف التعريف فلا يحتاج الى بيان القدر والوصف  
بخطاب التسليم فان معرفة قدر التسليم فيه ووصفه واجبه فيها لكونه غير مشار اليه كما سباني ونظر  
معرفة سجع يتم اي يحتاج الى التسليم احراز عما اذا اقر ان اطلاق عنده متساويا فاشترط منه  
ولم يجوز فانه يجوز لعدم احتياجه الى التسليم ذكره الزاهد في ما يتعلق بمعرفة قدر الجاهل المقتضية

ان لم يعرف حاله من الضمير اي  
الكل انما هو معلوم المقدار لهما والى

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
والله اعلم بالصواب



هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

الى النزاع المقتضى الى فساد البيع بان باع غائباً و اشار الى مكانه وليس فيه مسمى بذلك  
الاسم غيره فانه جائز كما سياتي في خيار الردية ونشرط ايضا معرفة قدر ثمن كعشرة مثلاً كائناً  
في الدمة احراز من المتنازعين الى كسبها وما يحصل فيها من المكملات والحدوديات المتقاربة  
والمدونات كالتدريس والادوية وسائر ما يوزن اذا قبلت بالاعيان القيمة ومعرفة  
وضعية كل واحد من الثمنين لان جهتها تقتضي النزاع فيكون العقد من المقصود والبيع  
بحال اي من حال وموجب لاطلاق قوله تعالى وحل البيع وحرمة التبرع عنه انه يشترط  
يتم في ثوباً الى اجل و رهنه و رهنه ولا بد ان يكون الاجل معلوماً لان الجاهل فيه مانع من  
التسليم الواجب بالعقد فهذا يطالبه في قربة المدة وذلك يستلزم بعبارة كذا في المداينة والكافي  
وغيرهما اقول فيه اشكال لان نص البيع مطلق كما قالوا في شرطه معلومية الاجل بالبدل العقلي تقيده  
المطلق بالبرأي وهو غير صحيح لما تقر في الاصول ان تقيده المطلق بنسخ الكتاب بالبرأي لا  
يجوز ويمكن دفع بيان اطلاق النص بما هو بالنظر الى نفس الاجل ومن لم يقيد بالمعلومية  
لما سياتي في خيار الشرط انه اذا قال بعثت هذا الى اجل او مؤجلاً صح فنصرف الى نصف يوم  
او ثلثة ايام او شهر والعقد بالمعلومية انما هو وقت الاجل والنص ليس مطلق بالنظر الى هذا  
قلت معلوم الوقت حتى اذا جهل وقت فساد البيع كالباع الى الحصاد وحجوه وتحقيقه ان البيع  
مطلق والمطلق هو المحقق في الذات دون الصفات لا بالنفي ولا الايجاب وذات البيع و  
حقيقته كما عرفت ببادلة المال بالمال فالثمن معتبر في مفهوم البيع والتأجيل من صفات  
الثمن فيكون من صفات البيع ولهذا يقال بيع مؤجل فبالنظر الى التأجيل يكون البيع مطلقاً  
لا يجوز تقيده بنفي او تأجيل وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له في تعليق بصفته  
فالنظر الى ان يكون البيع مطلقاً فبحر تقيده بالبرأي فيندفع الاشكال بعد ما علم الاجل ان مات  
البائع لا يجل الاجل وان مات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل ان يخرج فيؤدي الثمن  
من ثناء المال فاذا مات من له الاجل ثمين المتروك لقسما الدين فلا يفيد التأجيل وان مات البائع

هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

البائع المسمى سنة الاجل فلهذا لا يجل سنة في ثمنه يعني اذا اشترى ثمن مؤجل الى  
غير معينة ولم يقبض المبيع حتى مضت السنة فلهذا سنة في ثمنه يعني اذا اشترى ثمن مؤجل الى  
و مطلق الى صح البيع بيمين مطلق عن ذكر الصفات لا العقد لوجوب ذكره لما عرفت فالعقد في العقد  
يجب على الجاهل في غلبته البطلان في التراجع لانه المتعارف فان استوى اي ان لم يوجد الجاهل  
بل استوى التراجع في النقود والمالية بل تعاوتت فيها فساد البيع لم يبين اي الثمن انه من ثمن  
لان الجاهل يقتضي النزاع كما مر او استوى المالية ايضا اي كما استوى التراجع واختلف الاسم  
كالاحادي والثاني والثالث في حق ان يطلق اسم الدرهم على كل منها حيث يطلق على الواحد من الاول  
والاثنين من الثاني والثالث من الثالث اسم الدرهم الا ان النزاع عند عدم الاختلاف في المالية وهو  
المانع من الجواز وصرفه الى ما قد رتب من كل نوع مثلاً اذا باع عبد ابناً درهم فلان يعطى الثمن  
الا حاد او اثنين من الثاني او ثلثة من الثالث من الثاني هذا ما ذكره في الكافي و اراد صاحب المداينة  
وان كان في عبارة نوع ثمنين ولا يتعين النقود ما ليس بمتصور حاشا ان الدرهم النقود كذا  
اولا والفقهاء انما يفتون في العارية في البيع وان عينا يبيع اذا عين العاقدان وربما اشكروا في  
تبدل بدرهم آخر جاز عندنا ولا يسمع نزاع البائع وعند الفقيه يتعين ان بالتعيين حتى لا يجوز  
تبدل باخر ولو لم يكن قبل التسليم او استحق بعهده او قبل ينقض البيع عنده لا عندنا بل يطالب بتسليم مثله  
وانما كان في صحيح لما ذكره في العارية ان الدرهم وانما يبيع يتعينان في البيع الفاسد من الاصل  
ولا يتعينان فيما ينقض بعد الصحة صورة الاول ما اذا باع عبداً و قبض الثمن فظهر انه ثمن او باع  
جارية وظهر انها ام ولد يتعين و درهم الثمن للمرد لان المراد القبض حكم الغصب وصورة الثاني  
ما اذا باع عبداً و لم يكن قبل التسليم فالثمن المقبوض لا يتعين في ردائه وهو الاصل وصح البيع في الطعام  
وهو اخطأ و قد عرفت ان البيع عليه ما سياتي في الوكالة في طلبه ومن غيرهما كالعوض والمقصود  
ومثلهما ولو كان البيع جرافاً اي بطريق المجازفة معرب كذا لو بيع بغير حقه لغيره لم يفسد  
النوعان فيصير كيف شئت بخلاف ما اذا باع بغير مجازفة فانه لا يحل لاحتمال التبرع او صيرها لغيره

هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع



هذا هو الوجه في كون البيع في المنة لا يفسد في غير المنة لان المنة هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال

والموزونات بانها داو جرمين كل منهما جرمين قدره لان المانع من العهدة جملة تقضى  
الى التزاع وبما ليست كذلك لان التسليم في البيع متعلق فيندر هناك لانا واولا خلافا  
تسليم فان التسليم فيه متأخر فالدالك ليس بشا فيتحقق المنازعة ومن المانع  
ان الجواز فيما اذا كان المكمل عملا لا يتكسر كالقصة ونحوها وانما اذا كان كالتزويل ونحوه  
فلا يجوز وكذا اذا كان الجواز في وقت او بانه يوزن شي اذا جفت تحت وفتح ايضا في القدر  
المسمى وهذا كان او اكثر اذا بيع عبدة كل قفزة او قفزة من مثالا يبيع اذا قال يبيع عبدة  
العبدة كل قفزة او قفزة من او ثمانية بكذا فالباع جازي في القدر المسمى من عدد القفزة ان عند  
حقيقة لا الباقي الا اذا زالت الجهالة بعلم جميع القفزة ان يتسببها او بالكيل في الجوز قبل الاقتران  
وقال لا يجوز مطلقا لا بصرف ان اي الباع يبيع عبدة في حقيقة في القدر المسمى او يبيع صبران من جنس  
صبران بوزن شعير كل قفزة او قفزة من بكذا فالباع يبيع عبدة في قفزة واحدة متفاوت الصبرين  
وعند هذا يبيع فيها ايضا وذكر في المحيطة والابيض ان العقد يبيع على قفزة واحد منها والالباع  
ايضا يبيع عبدة في القدر المسمى او يبيع متفاوت كالتسليم وفي قطع غنم كل شاة او شاتين بكذا  
والعدل المتعلق على الاثواب متفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا لان التفاوت في ابعاضها يتقضى  
الجهالة المؤدية الى التزاع بخلاف العبدة وان سمي الجملتين او مجلس المبيع والتمن بان قال بعت  
بمنه الثلاثة وهي مائة بالف درهم وبعث هذا العدل وهو عشرة اثواب بمائة بلا تفصيل  
اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا صح البيع في الكل اجماعا متفاوتا او لا لمعلومية المبيع  
والتمن فان باع هذا التفصيل لقوله وان سمي الجملتين بلا تفصيل بعبدة ما سمي الجملتين ولم يفسر  
فان باع العبدة على انها مائة اي مائة قفزة بمائة صح البيع ولا يتفاوت الحكم بهما بين ان  
يسمى لكل قفزة ثمانية بان يقول كل قفزة بدرهم وبين ان لا يسمى لعدم التفاوت بخلاف العدل  
المتفاوتة كما سياتي في اي العبدة اقل من المائة اخذت الى المشتري الاقل لخصته من التمن  
العقد يعني انه خير بين الامرين لتفرق الصفقة فلم يتم رهناه بالوجود او هي اكثر من المائة فالتزاع

هذا هو الوجه في كون البيع في المنة لا يفسد في غير المنة لان المنة هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال

هذا هو الوجه في كون البيع في المنة لا يفسد في غير المنة لان المنة هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال

على المنة للبايع والمناه للمشتري ان البيع وقع على مقدار معين وقد وجد وجه العقد والمقدار ليس  
بوصف حتى يدخل في البيع كما في الثوب فيكون للبايع وان باع المذروع بمكلا اي سمي الجملتين لم يفسد  
كل ذراع وذا رعين بكذا صح البيع فان وجده المشتري تاما اخذه بكل التمن بلا خيار وان وجده اقل  
فغير ان شاء اخذ الاقل بالكل اي كل التمن او ترك لان الذراع وصف في الثوب لا يبيع كونه صفته  
عرضة بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا للشيء غير منفصل عنه اذا حصل فيه زيده حسنا  
وان كان في نفسه جوده كذراع من ثوب وبما امن دار كما سبق في الايمان فان ثوبا هو عشرة  
اذراع يساوي عشرة دراهم اذا انتقص منه ذراع لا يساوي تسعة بخلاف المكليات وعدة وثانها بعضا  
منها يسمى قدرا واصلا ولا يفيد انضمامه الى بعض آخر كمالا للجموع فان حصة من عشرة قفزة اذا  
ساوت عشرة دراهم كانت التسعة مناهات او تسعة ذراعا فيفسد في تفسيره والاصل الكل اجمع  
الى ما ذكرناه والوصف بهذا المعنى لا يعاقل شي من التمن كما طرأ في الجوز الا اذا كان مقصودا بالثمن  
كما سياتي في اخذ اي المشتري الاكثر بلا خيار للبايع لانه وصف فكان كما اذا باع شعير فاذا هو  
بيد طور ربيعة  
سليم وان باع المتفاوت بمكلا اي سمي الجملتين ولم يفسر صح البيع في الكل حتى اذا كانت المبيع  
والتمن لم يفسد لعلوية كل منهما الا اقل قال في غاية البيان نقلا عن الابيض اذا قال يبيع عبدة  
القطيع على ثمن رأسا وهذا العدل على ثمن ثوبا بكذا فالباع جازي لان المبيع والتمن صار  
معدوما بالتسمية فاذا وجد المبيع رايدا او قصا فالباع فاسد لان الزيادة لم يقع عليها العقد ففسدت  
باع ثوبا من احد وخمس من وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا فحتاج الى ان يخطا  
الثوب لئلا نقص ومن مجهولة فيفسد ايضا بكذا في سائر ما يختلف قيمة وان زاد اي بيع المذروع  
بعد ذكر الجملتين كل ذراع بدرهم لم يفسد لانه مجهول لانه مجهول لانه مجهول لانه مجهول  
القيود وبين تركه لعدم متفاوت صح في الكل كما ذكرنا وجده اقل او اكثر اخذ الاقل بالكل او تركه في  
الصورة الاولى لان الوصف وان كان تابعا لا يباطله شي من التمن صار مباحا بافراده بذكر التمن فانهم قالوا الوصف  
بغايه شي من التمن وانما مقصودا بالثمن والحققة كما اذا قطع الباع يد العبد المبيع قبل التمن سقط نصف الثمن او كلها

هذا هو الوجه في كون البيع في المنة لا يفسد في غير المنة لان المنة هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال

هذا هو الوجه في كون البيع في المنة لا يفسد في غير المنة لان المنة هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال وانما المنة في البيع هي المنة في كل حال



هذا هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله

هذا هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله

طوبى البائع كما اذا حدث عيب عند المشتري او طوبى المشتري انما اذا اخطا المشتري في الشراء لم يمسح على  
عيب يكون للموصف من ان كان قد اصاب اصله ووجهه فانه قد اشترى خيارا من ثمنه واخذت خمسة وان  
شاء ترك للفرق الصفقة عليه او اخذت الوصف المرفوع فيه وفي الصورة التي بينه اخذت الاكثر الا  
اوضح لانه ان حصل له الزيادة في البيع لزمه زيادة الثمن كما ذكره فكان نفعه لا يوجب ضرر في غير ذلك اخذت  
بالاقل لم يكن عاملا بمقتضى اللفظ وانما قال في الاول وترك وقال ههنا اوضح لان البيع لما كان  
ناقصا في الاول لم يوجد البيع فلم ينعقد البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقل كالمبيع بالتام على وفي  
الثانية وجد البيع مع زيادة من تابعه في الحقيقة فتدبر وان وجد اي المذموم عشرة ونصف او  
سبعة ونصف اخذت في الاول بعشرة بلا خيار وفي الثاني بتسعة به اي بالخيار وقال ابو يوسف  
في الاول ياخذ باحد عشر بالخيار وفي الثاني بعشرة به فقال في الاول ياخذ بعشرة ونصف  
بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف به لان من ضرورة مقابلة الذراع بالذراع بمقابلة نصفه  
في غير ذلك حكما ولا يبيح لما افرد لكل ذراع بدل نزل كل ذراع منزلة ثوب واحد وقد انقص  
وله ان الذراع اصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدار بالشروط وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم عامر  
الحكم الى الاصل وقيل في الكرياس الذي لا يتفاوتت جواربه لا يطيب للمشتري ما اذا اخطا على المشتري والانه  
ح كما هو زون حيث لا يفرض الفصل فيجب زرع ذراع منه وان زاده اي القيد المذكور في سائر المتفادات  
صح في الاقل بقدره لانه لما بين الكل منها ثمان كان كل منها مبيعا فصح في العدد الموجود ولكنه غير متفق  
الصفقة وفيه الاكثر لانه اذا كان زائدا يبيح الجاهل في المردود والمتفادات فيعود في  
الى الزرع وصرح بعشرة اسهم من مائة سهم من دار اجالا عشرة افرع من مائة ذراع منها  
عند ابن حنيفة وعندهما جازية ذكره في غايه البيان نقلنا من المصدر الشهيد والاحكام المتعاقبة  
ان قولها يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع ويقرهم هذا من تعليلها ايضا حيث قال  
لان عشرة افرع من مائة ذراع عشرة الدار فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم وان البيع وقع على  
قد وعين من الدار لعل شيئا لان الذراع في الاصل اسم طرية يزرع بها واستعملها لما لا يخلو هو

معين لا مشاع لان المشاع لا يتصور ان يزرع فاذا اراد به ما يخلو هو معين كذا مجهول  
الموضع بطل العقد لا يوجب على انهما ههنا وان فاذا احدث عيبا في السكنى وان بين من كل  
لانه جعل القبول في المردود شرط جوار العقد في المردود وانما القبول للمعدوم في العقد فيفسد  
اعلم ان ههنا اصول الاول ان كل ما هو يشاء من البيع عرفا يدخل في البيع وان لم يذكر صريحا وانما  
كل ما كان متصلا بالبيع اتصال قرار كان تابعا له واذا في البيع وما لا فلا قالوا ان ما وضع لان  
يفصل البشر بالاجرة ليس باتصال قرار وما وضع لان يفصل فهو اتصال قرار وانما لان ما لا  
من التسعين ان كان من حقوق البيع ومما رفعه يدخل في البيع بذكره او لا فلا اذا اقررت هذا فنقول  
لا يدخل العلو بشرط بيت بكل حياله ونحوه اي بموافقة او بكل قليل وكثير هو فيه او منه لان بيت اسم  
للمبانيات فيه والعلو مثله والشئ لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالتخصيص عليه ولا يدخل العلو ايضا بشرط  
منزل الآباء اي بالقبول المذكور لان المنزل بين الدار والبيت او يتألف في غير افاق السكنى بنوع قصور  
بانتفاء منزل الدواب فيه فله شبهة بالدار يدخل العلو فيه تبعا عند ذكر الحقوق والشبهات بالبيت  
لا يدخل فيه بدونه ويدخل هو اي العلو والبناء ومفتوح علق متصل بدار الدار فله المتفصل  
وهو القفل فانه ومفتاحه لا يدخلان بهذا القيد والكيف بشرط داره ودأبه ودونه اي بدون ذكر ذلك  
القيد اما العلو فلا ان الدار اسم لما يدور عليه ودو العلو منها ذكر البناء او اما المفتاح فلا ان القفل المتفصل  
جزء منها والمفتاح يدخل في بيع الفلج بلا تسمية لانه كالجوهر منه اذا استتفع به الآباء والقفل ومفتاحه  
لا يدخلان وانما اسم كذا في الكافي لا اي لا يدخل في بيع الدار الظلة والطريق والشرب المسيل الآباء اما  
الظلة فلا انها بمنزلة على هو الطريق فاخذت حكمه واما الطريق والشرب والمسيل فلا انها حاجة  
من الحد وكنتها من الحقوق فيدخل بذكره او يدخل في الاجابة بل ذكره لانها تعقد لا تنقطع ولا يحصل  
الآباء بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة ويدخل الشجر وان لم يسمه لا الذراع الا بالتسمية بشرط الارض لان  
الشجر متصل بها لا لقرار فاشبه البناء او الذراع متصل به للفصل فاشبه متاعا فيها ولا التمر بشرط  
شجره لان الاتصال وان كان خليا فهو للقطع لا للبقاء فصار كذا في الذراع الا بذكره او منها

والسلم المقصود بالبناء يدخل  
ولو من خشب لا غير المتصل به



لا يخرج يكون من المبيع لا يخلو ولا لا يس من المبيع بيع الذرع قبل مبرورته بقلا لا لا يفسد بغيره  
وتابع الارض فيكون كالموصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانفاده وان باع على ان يترك حتى يدرك  
لم يجر وكذا الرطبة والبقول وبعد ما يبيع ان شرط تخليته المشتري الى تخليته ارض البقول بان يقطع  
او يرسل عليه دابة فيما يخل في بيع لان الشرط مقتضى العقد فلا يفسده ويجوز بيع حصصه من شريك  
لوجود المقتضى وعدم المانع لان بالنظر اليه كالاصل لا اختلاط ملكهما مطلقا اي سواء ابيع كل واحد  
اولا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفرج الى المصداق فانه يفسد في الجواز كما اذا باع الجوز في السقف  
ولم يفرج البيع حتى اخرج وسد ولو كان الارض الذرع مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الذرع من  
شريك او اجنبي بغير رضا شريك جاز وقام المشتري مقام المبيع ثم يبيع نصف الذرع بدون الارض كما  
لا يجوز في موضع كان لصاحب الذرع حق القار فيه بان ذرع في ملكه فانه اذا كان متعديا في الذرع  
كالصاحب فجاز بيع النصف في خلاصة كذا منفرد باع كل واحد جاز بغير اذنه ان لم يفرج الى المصداق  
ح يرفع الفساد باع سكة فيها دارة لم يدخل في البيع يعني اصطلا سكة في بطنها دارة فملك السكة والدارة  
شبهت اليد عليه فلم يوجب السكة لم يدخل الدارة في البيع لانه ليست من اجزائها كذا في الرداءة والكماني  
في باب البركان صح بيع البركة بسبيل الباقية بغير اللام والعقد واذا قلت الباقية بالمد خففت  
كذا في الصحاح والارز والسبيل في قوله الاول وكذا الجوز واللوز والخسوق وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله  
وله في بيع السبيل قولان ومنه لا يجوز ذلك كله لان المعقود عليه مستور بما لا منفعة له فاشبهت بتراب الصلابة  
او ابيع بمنزلة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من بيع النخل حتى يذبحه وعن بيع السبيل تبين بانها عامرة  
وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال في الغاية وفيه نظر لان استلال مفهوم الغاية والاولى ان  
يستدل بقوله نهى فان انتهى يقتضي المشتري وجبة اقول فيه بحث لان المشتري وجبة التي يقتضيها النهي  
عن الافعال الشرعية هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهو عين الفساد والدليل عليه  
خلاف المدعى لان المدعى صح بيع الدليل بغير فساد بل العصب ان يقال ان الاستدلال به مبني على ما قال  
صاحب المحرر في المدايع ان الغاية عندنا من قبيل الاشياء لا المفهوم او على ما قال صاحب التلخيص في المدايع

المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه وصح بيع ثمرة وان يبدل مملوكا لانها مال متقوم  
حالا او مالا ولزم على المشتري قطعها اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع بشرط ابقائها على الشرايخ  
يفسده لان شرط لا يقتضي العقد وتنفيع للمشتري وجده اي الثمن زيوفا ليس الاستدلال بالسلف  
وجبه بان يضمن بيعا اذا باع سعة بمن فله حق حبسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري  
بطل حقه في الحبس ليس استرجاع السعة وانما المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم السعة  
ثم وجد الثمن زيوفا لم يكن له استرجاع السعة وانما المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم السعة  
وجد الثمن زيوفا لم يكن له حقه بطل حقه وقال زفر له ذلك قبض زيوفا بدل اطلاقا ويصح كان له على الخوادم  
جاء فاستوفي زيوفا على ظن انها جارية فاطلها ثم علم انها زيوفا ان كانت قائمة بركة و  
يستر اطلاقا والاولى وان لم يكن قائمة سوا كانت مالكة او مستهلكة فلا اي لايه وبستره  
وقال ابو يوسف يرد مثل الزيوفا ويرجع باطلاقا لان الرجوع بالنقصان باطل لا سعة له يرد  
والوجه لابطال حقه في الجوز لعدم رضاه فكان النظر فيما عينه ولا يمانان قصدا الدين حصل قبض  
جزء حقه وبعد العلم حقه في شئ ذلك القضاة وهو متنع له انما به حصل القضاة انما قال زيوفا لانه لو كانت  
رضاها او سقوة ترو اتفاقا وانما قال ثم علم لانه لو علم على القبض لانه استوفى سقط حقه استرجاعا  
وبقضاء ومات مفلسا قبل نقد ثمنه فالبايع اسوة للزوم ما يبيع المشتري شيئا وقبضه ولم يقد الثمن حقه مات  
مفلسا فالبايع اسوة للزوم لا يقتضيه ولا يكون البايع احق به وعلى المشتري ان يبيع هو احق به وانما قال في  
اوله لم يقبضه فالبايع احق به اتفاقا **باب اختيار الشراء والتعجيل** اعلم ان البيع تارة يكون لازما  
واخرى غير لازمة واللازم مالا اختيار فيه بعد وجود شرطه وغير اللازم ما فيه اختيار ولو كان اللازم قوي  
قدم ذكر خيار الشرط والتعجيل وادى بالاول ان يكون العاقد مختارا بين قبول اصل العقد وورده  
او اذ بان ان ان يشتري احد الشيئين او الثلثة على ان يعين ايا شاء وقد مر على في اجابات  
لانها يمنعان ابتدا الحكم ثم ذكر خيار الردية لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم  
اخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال اشتريت علما باطلاقا ثمنه اياهم فما وخره فختلف فيه هو

لم يرد ساء

في البيع

في البيع



فان قيل انما هو ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
الشيء فانما هو ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
الشيء فانما هو ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه

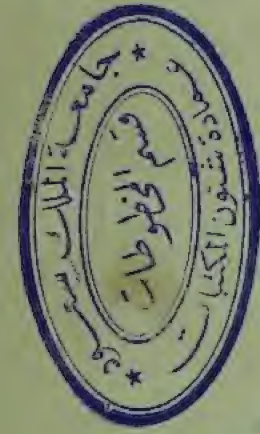
او على ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه او على ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
ايام فاما في يوم واحد فيقول على ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
وزفر واث في بيع جائز عندنا في يوسف واما في بيع الشراء فيقول على ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
فلا يوجد البيع عالم بوضوئها ولا حدها ولا غيرهما كما سيأتي الى ثلثة ايام فيقول على ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
منقذ او يبيع فيقول لا خلاصه في ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه وجه الاستدلال ان شرط الخيار في البيع  
لمقتضى العقد وهو لزوم فيكون معناه ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه وجه الاستدلال ان شرط الخيار في البيع  
بايعت على خلاف القياس فيعتبر على المدة المذكورة في البيع لا يجوز ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
اجاز اي من الايام بعد العقد الى ثلثة ايام فيقول على ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
وان شرط لم يذكره بالفاء كما ذكر في الوفاية اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة فيعتبر  
عليه بل اوردته عقيلة في حكمه على ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام فلا يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
في ثلثة ايام فاما في بيعه في ثلثة ايام فيقول على ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
عن الحاجة في البيع فيكون الخيار في اليوم الذي يبيع فيه وجه الاستدلال ان شرط الخيار في البيع  
مختلف للقياس وقد تقرر في كتب الاصول ان ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس وقدر  
ان المقرر في كتب الاصول عدم جواز القياس على ما ثبت خلاف القياس في اليوم الذي يبيع فيه  
ايضا جواز الخاق حكم ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة النقص بطريق الاستحسان الذي هو  
القياس الحق وتكون جهة حملها على ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه وجه الاستدلال ان شرط الخيار في البيع  
تتأصل بهذا السبب بالمراساة ولا تتم مع الخيار في اليوم الذي يبيع فيه وجه الاستدلال ان شرط الخيار في البيع  
فيه وان قبضه باذن البائع فان قبضه المشتري فله في يده في مدة الخيار ضمن يمينه لانفس البيع بالخلاصة  
لان كان موقفا ولا ينفذ بدون الخلق فيقبضه في يده على يوم الشراء وفيه القيمة ولو ملكه في يده  
بملكه عليه انفس البيع ولا شيء على المشتري كما في البيع المطلق فيخرج المبيع عن ملك البائع خيار المشتري  
بيع اذا كان الخيار للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البائع للزوم البيع في جانبه بانتفاء الخيار فان ملك المبيع

البيع عنده اي المشتري ضمن الثمن فان التملك لا يخرج من مقدمه يمينه انما اذا دخل خيار  
يتمتع المدة واذا امتنع لزوم العقد ولم يقبل الثمن المسمى بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان الخيار  
اذا كان له يملك البيع موقوف كما في غير المسمى بالقيمة ولا يملك اي لا يملك المشتري المبيع وقال لا يملك لانه  
خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري كان ملكا بلا ملك ولا نظير له في الشرع وله ان يبيع في اليوم الذي يبيع فيه  
يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه لا يجمع اليه لان في ملك شخص واحد حكمه واحدة ولا نظير له  
في الشرع وخرج بهذا بان الخيار انما شرع نظر للمشتري ليمتد في يمينه على المصلحة فلو دخل في ملكه  
ربما كان عليه لان البائع قريبه فيصير عليه وله اي لعدم ملك المشتري للمبيع فخرج الاول والخيار  
روجه بقى التمسك لعدم ملك البائع المزيل له الثاني ان وطئه اي وطئ المشتري بالخيار روجه  
بانه رد فان وطئه بالتكاح لا يملك البائع المسمى بالقيمة المدة الاولى البكر لانه يعيب سباني انه يبطل المدة الثانية فربما  
لا يعلق عليه في المدة لعدم الملك فيها والعقود مرتبة عليه الرابع كذا في لا يعلق ايضا من شراء مقابل  
ان ملكت عبدا فهو حر لعدم وقوع الشرط الخامس في المدة لا يعدم الاستبراء لانه انما  
يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت السادس ان ردت الامة المشتراة به اي بالخيار على البائع  
فلا يستبرأ عليه اذ لم يملكها المشتري بتجده الملك فوجب الاستبراء من ولدته في المدة بالتكاح وانما  
انما والديع ان يشتري روجه بالخيار فلو ردت في ايام الخيار في يد البائع لا يقبل المدة للمشتري  
فيملك المدة وانما قلنا في يد البائع لانها لو ردت في يد المشتري لزوم البيع ويبطل الخيار لان الولادة  
عليه فانما انما في البيع بالخيار يملك على البائع ان قبضه المشتري باذنه او مده مده اي على البائع  
لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك التاسع في خيار ما دون شري وابله بايو عن ثمنه في المدة اي  
اشترى عبدا ما دون ثمنه بالخيار وابله بايو عن ثمنه في مدة الخيار ربع خياره لانه لما لم يملك كان  
رده في المدة امتناعا عن التملك ولما دون ولادة ذلك فانه اذا وهب شي فله ولادة ان لا يقبل العاشر  
بطل شراؤه من ذي حق بالخيار ان اسلم لئلا يملكها مسددا باسقاط خياره ومن لا خيار سواه  
بائنا او مشتريا او اجنبيا فله ان يفسخ ولا ان يخرجه فاذا اراد الاجارة بغيره بلا علم صاحبه لا يفسخ



الى بدون علمه ولو كان غايبا وقال ابو يوسف والشافعي لا ينقض ايضا بونه كالا جازة لانه مستط  
 عليه من قبله وله الا يشترط رضاه كالكيل بالبيع فان كان يتصرف فيما وكل به بلا علم الموكل لا ينقض  
 من قبله والمعاينة تصرف في حق الغير بالدفع ولا يعرض من الفرار لان الخيار ان كان للبايع جاز ان يمتد  
 المشتري تمام العقد فيصرف فيه فيلزمه مخرجه القيمة بهلاك المبيع وان كان للمشتري جاز ان لا يطلب  
 ابايع بسلعة مشتركة وهذا نوع ضرر فيستوفى على كل من لو كمل بخلاف الاجازة اذ لا الزام فيها مع  
 ان موافق له فيها ولا نسلم انه مستط عليه من قبله كيف وهو ينقض للملك النقص وانما ينقض لكون العقد  
 غير لازم وعرض بان ما ذكره من الزام الفرار ان كان على شرط العلم ولكن عندنا ما يغيره وهو  
 ان لم ينفرد بالنقص لربما احتق من ليس الخيار الى مضي المدة فيلزم البيع بحسب ما شرطه من  
 حيث ترك المشتري ان يأخذ الكفيل فحاشا له ان يفسد وان نقض العقد من الخيار فلو علم ان العلم الآخر النقص  
 في المدة انتقض العقد لوصول العلم به والا الى ان لم يعلم به في مدة بل بعد تمام العقد لمضي المدة قبل الفسخ  
 والابورث بهذا ان خيار الشرط يقع ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان يفسخ المورث حال حيوة  
 فاذا كان الخيار للبايع ومات ملك المشتري المبيع والابورث له وارث البايع واذا كان للمشتري ومات  
 ملكه وارث المشتري بلا خيار فان قيل كيف يملك الوارث والمورث لم يكن ماله فقلت العقد الموقوف للملك  
 كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مانعا فاذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر اثر المورث فثبت له الخيار  
 يورث عنه لانه لا حق من حقوق البيع كغيره في التعيين والتمتع لانه لو مات من عليه خيار وهو من  
 لا خيار له يبقى الخيار ولذا ان الارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس الا مية واراد الوارث في  
 خيار العيب السعي كما سأل في الارث ايضا خيار الرؤية لانه ايضا لا يشترط ارادة حتى ان المشتري  
 لو مات قبل الرؤية قبل الوارث الرد بعدا كما كان له ولا خيار لتعيين كما ذكره بل ثبت للمورث الرد  
 لا خلاط ملكه بغيره او ابطال الخيار لزم البيع وتم ولا خيار لتعيين بل المورث استحق المبيع سالما فكذا  
 الوارث لغيره مقامه ولهذا ثبت له الخيار فيما يقبض في يد البايع بعد موت المورث بموت المورث وان  
 لم يثبت للمورث شرط اي الخيار راها معايع ان احد العاقدين او اشترط الخيار لغيره جاز فاق من

من العاقدين والغير جاز او نقض صحيح استحقاق القياس ان لا يبيع وهو قول زفر لان الخيار  
 من احكام العقد فلا يبيع اشتراط الغير كالتمتع وجه الاستحسان ان الخيار لغير العاقد يثبت بالنيابة  
 عنه فيقدم الخيار للعاقدة اقتضاؤه فيجعل هو نايبا عنه فيجوز تصرفه فيكون لكل من الخيار وفي  
 اجازة احداهما من الاصيل والسائب والغير ونقض الآخر الاول اولى لوجوده في زمان لا يبرأ منه  
 فيه وفي المعية اي ان خرج الكلامان منها معا يثبت تصرف العاقد في رواية لان النايبة مستفيدة  
 التصرف منه وتصرف الناقص في اخرى لان الخيار يلحق بالنقص المنقوض لا يلحق الاجازة والاعتقاد  
 كان النقص اولى كشكاح الحرة مع كساح الامه اذ اجتمعا كان كساح الحرة اولى لانه يبرأ على كساح الامه  
 بلا عكس لان الاصيل فيه اذ الفسخ يوجب حرة على المشتري والاجازة توجب اباية والمحرر  
 على المبيع باع عبدين بالخيار في احدهما ان قصص اي الثمن وعين اي خيار الخيار صحيح الى العقد والافلا  
 وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يعين ما في الخيار وهو فاسد لجهالة المبيع  
 والثمن لان ما فيه الخيار كالخارج عن العقد لانه مع الخيار لا ينعقد في حق الحكم فيبيع الداخل فيه اوجه  
 وهو مجهول وثانيها ان يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو جائز لكون المبيع والتمتع معلومين  
 وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط لا انعقاد العقد في الاثر لانه غير مفترق لكونه محلا للبيع كالمطعم  
 بين قن ومدة تبرز الثالث ان يفصل ولا يعين والتمتع مكره وهو فاسد فيه لجهالة المبيع والتمتع وان  
 اشترط كيلا او درنيا او عبدا واحدا على ان بالخيار في نصف صحيح فصل الثمن او لا لان النصف من الشيء الواحد  
 لا يتفاوت فيقيمة ايضا لا يتفاوت فاذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا معلوما فالمبيع  
 معلوم اذ الشيوع لا يمنع الجواز في الكافي صحيح التعيين فيما دون الاربعة وهو خيار التعيين يعني المشتري  
 ثوبين على ان يأخذ اربعة اشياء بعشرة جاز وكذلك الثلثة استحسننا وان كانت اربعة فسد وهو القياس  
 في الكل لجهالة المبيع وهو قول زفر واثبات وجه الاستحسان ان في بيع شرط الخيار او الجواز لغيره جاز الى  
 القائل بخيار الارافق والادافق معا انه محال لان مقتضى العقد فلكل الاحتياج بهذا الى احتياج من يشترطه ومن  
 يشترطه لغيره البيع على هذا الوجه دفعا الى جهة الجواز لانهما توجب الفساد اذا كانت تعضيد الى الغرارة





واذا شرط الخيار المشتري فله لا يفضي الى الفسخ لان الامر صريح في حق رايه ان يشاء ويرد المثل  
والطاعة تنفع بالثبوت كاشتمالها على الجدة والرد في الواسطة في الاربعه لم يوجد الترخيص لكن لم يوجد طاعة  
وهذه الرخصة قائمة بهما فلا يحصل باحدهما قبل شرط ان يكون في هذا العقد خيارا لشرط وقيل  
لا يشترط اذ الم يشترط لشرط لا بد من توقيت خيار التعيين بالثبوت عنده وجملة معلومة عندهما  
اشترى بالخيار ففرض احداهما لا يرد الاخر يعني اشترى رجلان بعد اعلانهما بالخيار ثلثة ايام ففرض  
دون الاخر فلا يلحق ان يرد منه عند انقضائه وقال له الرد وكذا خيار العيب يعني اشترى عبدا فظهر عيبه ففرض  
احدهما لا الاخر والرد فيه يعني اشترى ثوبا لم يرد فيه فراه احداهما ففرض لا الاخر فانها ايضا على هذا الخلاف  
لما ان اشترى بالخيار لهما اثبات لكل واحد منهما لانه شرح العيب وكل منهما محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل  
هذا بطل الآخر فصار لم يحصل مقصوده ويحتمل به ضرر له ان الشرط وخيارهما لا خيار لكل منهما بالآخر  
فلا ينفرد احدهما بالرد حقيقة ان الخيار يتصرف بحتاج فيه الى الرأى كالبائع والمخبر وغيرهما وكل ما هو  
كذلك فافترض ان رجلين لا يشتري احدهما فيه كالكالة فانه اذا وكل رجلين بالبائع ونحوه لا يقدر احدهما  
على التصرف بدون الاخر لان الموكل رضي بغيره لارادى احدهما بخلاف التوكيل بخلاف زوجة بغيرها  
او والد ودية او نحوهما فانه لا يحتاج الى الرأى بل يفسر بعض عبارات الواحد والاثنين فيه سواء بطل  
الى خيار الشرط الاخذ بالشفقة واما مقول الماخذ ببعض صفته وادخل حال من دار وصفه لهما ما شرط لهما  
فقد وهى الدار المشتركة يعني من اشترى دارا على ان بالخيار في بيعت داره فاشترى فافضلها بالشفقة ففرض  
لان طلب الشفعة وليس اختياره الملك فيه لان ثبوته لا دفع ضرر الا لغيره وهو بالاستعداد ففرضت سقوط خيار  
سابقا عليه فثبت الملك من وقت الشراء بالاستعداد فثبت ان الجواز كان ثابتا بخلاف خيار الرؤية فانه  
لو اشترى دارا لم يرد فيه ففرضت داره فاشترى بالشفقة لان يرد الدار الاولى بخلاف الرؤية ولو فرض ان  
لا يبطل ايضا خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط لانه لو بطلت خيار الشرط سقط الخيار ولو قال بطلت  
خيار الرؤية لان ثبوته موقوف على الرؤية كما سيأتى كذا في غاية البيان ويبطل ايضا تعقيب التوقيت  
في الخيار بما لا يجب لا بطله قطع به فان الردح يمنع حتى لو مرض وزال جازده ويبطل ايضا معنى



هذا هو الحق في خيار الشرط  
والرؤية لا يبطل خيار الشرط  
بل يبطل خيار الرؤية فقط

معنى المدة لان الخيار لم يثبت له الا فيها كالحجارة في وقت محدد لم يبق لها الخيار بعد مضيته ويبطل ايضا  
تصرفه لا يبيع كالاتفاق وانما يرد او تصرف لاجل الا في الملك كالمطل والسقيل والشمس مشهورة او تصرف  
لا ينفذ الا فيما لا يفي ذلك الملك كالبعير والرهين والاجارة والبرية فان كلامهما دليل اختيار الملك واستيفاء  
لا التمس والركوب مرة وبخلافه فانه يفعل للاحتياج والبرية فلا يرد على الاستيفاء اشترى بالخيار الى  
دخل الى الغد فيكون مخيرا في الغد ايضا وكذا اذا قال الى الظهر او الليل وجعل الظهر والليل عندا في الغد  
وعندهما لا يدخل لان الغد ونحوه جعل غايه والغايه لا تدخل في المبدأ كالتبديل في الصوم ولا ان الغايه اذا كانت  
لما الحكم اليها لا يدخل كالتبديل في الصوم فانه يتناول يوم ساعه فاذ اقبل الى الليل لم يحكم الى موضع الغايه اذا  
كانت لا يخرج ما ورأى ما يبق في موضع الغايه واذا لم يبق فاقترع على ان بالخيار يثبت بالخيار مؤبدا في البيع  
فاستقلت الغايه ما ورأى ما يبق في موضع الغايه فلو باع مؤبدا الى رمضان لم يدخل رمضان فان مطلقا  
بان قال بعتك مؤبدا ولم يوقت له الا بتبديل تعرف الى نصف يوم او ثلثه ايام او شهر او سنة ففرضت مكانه  
الغايه لم يحكم اليها فلم تدخل في القول المنكسر في الخيار يعني اذا اختلف العاقدان في اشترى المثلين وقالوا  
لمن ينكره مع العلمين في رد الرواية لان الخيار لا يثبت بالشرط وكان من العواض فيكون القول المنكسر  
كفي دعوى الاجل والمضى اى اذا اختلفا في مضي المدة فالقول المنكسر لانه تعا دقا على ثبوت الخيار  
ثم لو وقع احدهما السقوط بمضي المدة فكان القول المنكسر والزيادة يعني اذا اختلفا في قدره فالقول المنكسر  
اختاره الرقعي لان الاخير يدل زيادة شرط عليه وهو ينكر اشترى عبدا بشرط جرة او كسبه وجهد خلافة  
افضل منه او ترك لانه وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التفسير لان لم يرض به  
ودنه وذلك بان لا يقدر على الجبر والكتابة قدر ما يطلن الخيار والكتابة عليه في تفسير بين القول المنكسر  
وبين الرد اذا لم يمنع الرد بسبب من الحساب كشرائه على انها حلوسه او لبون ولم توجد كذلك  
فانه غير لما ذكره خلاف شرهها على انها حاصل او طلب كذا اطلاق حيث يفسر العقد لان ذلك ليس من قبيل  
الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد او لا يعرف ذلك حقيقة اشترى جارية بالخيار ففرضت ان يرد لها قال  
بانها المشتركة فتنازع البائع والمشتري فقال البائع غيرت والمبيعه هذه والمكره المشتري التفسير

لكن



وليس البيع بمتعة فالقول له ان المشتري مع البائع وجاز البائع وطهره لان المشتري بما رضى  
 بتمليكها من البائع بذلك الثمن فكان البائع ان يتملكها كذا في الواقعات **باب في خيار البيع**  
 والشرط ان يعلم بمرأه الى البائع والمشتري يعين بطور ان يسبح رجل شيئا ملكه ولم يره كما اذا ورثه وكذا يورث  
 ان يشتري رجل شيئا لم يره لما روى ان عثمان رضى باع ارضه بالبصرة من الحيرة بن عبد الله فقبل المظنة  
 انك قد عرفت فقال لي الجباراني انك قد عرفت فقال لي الجباراني انك قد عرفت فقال لي الجباراني انك قد عرفت  
 ما لم اره فقلت جبر بن مطعم رضى فقلت باطن الطلحة وكان ذلك كخضرة من الصبي رضى فقلت جبر بن مطعم رضى  
 غير المرفى في الجلسان يكون رضى في رضى او براني جبراني او ردة في حق او ثوبا في كم وجازية فبقية  
 وانفق ان موجود في ملكه لم يره المشتري شيئا منه او عاين البائع عن المجلس والشرط ان يكون المظنة ان  
 ليس في ذلك المكان المسمى بذلك الاسم غيره والمشتري الجباراني رضى في رضى ان شاء اخذ وان شاء  
 ردى وقال ان في اذالم يره بعد العقد الجارية المبيع والشرط ان يكون المظنة ان يكون المظنة ان يكون المظنة  
 عليه لانها كانت رضى وقد روى انه قال من اشتري شيئا لم يره فلا خيار اذا رآه لان الجارية انما تقرر  
 اذا انقضت الى المزايا كما في شاة من القطيع وانما اذا لم تقض اليه فلا كفوف من العبرة والجارية بعد  
 المروية لا تقضى اليه اذالم يره فبقية رضى فقلت جبر بن مطعم رضى في المعايين المشتري ان يشتري ثوبا  
 ولم يعلم عدد ذراته وان رضى قبلها يرضى اذ قال رضى ثم رآه ان يردده لان الجارية رضى  
 بالروية لما روى في خياره قبلها كذا قالوا القول فيه فقلت انما اذا لم تقرر في الاصول ان كل ما حكم  
 حرف الشرط لا يجزى ان يكون شرطه بغير ما يتوقف عليه وجود الشئ حتى يلزم من انتفاء انتفاء الشرط  
 وانما ثانيا فلان هذا المستدل ان مفهوم شرطه لا نقول به فالوجه ان يقال لو لم يره العقد  
 بالرضا قبل المروية لم يره امتناع الجارية عند رضى فقلت جبر بن مطعم رضى في المعايين المشتري ان يشتري ثوبا  
 البائع ان يشتري ثوبا لم يره لما روى ان عثمان رضى باع ارضه بالبصرة من الحيرة بن عبد الله فقبل المظنة  
 الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالسوق في زيادة على النقص فيسحق الى ان يوجد مطلقا لا يشترط  
 الا في الشراء والاجارة والقسمة والصالح عن دعوى المال على شئ معين لان كلامها معاهدة وكفى

وكفى روية ما يعلم به المقصود فان روية جميع المبيع غير لازم لتعديده فيسحق بمرأه ما يبال على  
 العلم بالمقصود فان كان المبيع شيئا فان لم يتفاوت احادها كما في الموزون وعلامة ان بعض  
 بالمتوفج الكثر بروية واحدة الا اذا كان الباقي ارضا كما في رضى فقلت جبر بن مطعم رضى في المعايين المشتري ان يشتري ثوبا  
 والدواعي لزم روية كل واحد والجوز والوزن من هذا القبيل فيما ذكره الكوفي وقال صاحب السوادية  
 ان يكون مثل الحنطة والشفير لكونهما متقاربة اذا تقرر من هذا القول ما يعلم به المقصود وكوجه العبرة  
 لان يعرف حال البقية وان وجدت ارضا غير روية الرقيق لان الوجه هو المقصود في الادنى وجه  
 الدابة وكفها لانها المقصود وان في الدابة وشرط بعضهم روية القوائم والادنى هو المروى عن جبر  
 لرضى شاة البقية عطف على كوجه فانه ايضا ما يعلم به المقصود فيكون روية وظاهر ثوب بطول غير  
 معلوم لانه ايضا يعرف البقية انما اذا كان في باطنه ما يكون مقصودا كوضع العلم فلا بد من روية موضع  
 علمه على قوله جبر بن مطعم عطف على روية اي كفى شاة الدابة المقصود وهو الذي يعرف به وروى  
 ما يعلم لانه المعروف للمقصود لا اي لا يكفي خارج الدابة او شيئا من ثوبه جميع بوزن او ما روى من عدم  
 الجارية ان رضى من الدابة او خارجها فانما هو على عادة القدماء في الابنية فان دورهم يمشون  
 متقاربة فانظر الى الظاهر كان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فلا يمكن ذلك او روية الدابة في الخارج  
 فانها لا يكون روية الدابة من حقيقة لوجود الجارية وكفى نظره وكيفية بالقبض كوكيله بالشرط لا نظر رسول الله  
 ان يمشوا وكيله بالشرط وكيله بالقبض ورسول الله التوكيل بالشرط ان يقول الموكل كن وكيله على  
 بشرط ان يكون صورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيله على قبض ما كثرته وما رآه وصورة  
 الرسالة ان يقول كن رسول الله قبضه فروية الوكيل الاول تسقط الجارية بالاجماع وروية الوكيل  
 الثاني تسقط عند قبضه اذا قبضه ناظر اليه في ليس ولا يجوز كل ان يردده الا من عيبا اذا قبضه  
 مستورا ثم رآه فاسقط الجارية لانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا يشترط التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك  
 اخلاصة العبرة روى اجنبيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما رآه للمشتري ان يردده وقال  
 الوكيل بالقبض والرسول يوافق في قبضها بعد المروية لا يسقط خيار المشتري صح عقد الاتمي اليه بمرأه

فيكون انما كان في الدابة في القوائم والادنى هو المروى عن جبر  
 ان يكون انما كان في الدابة في القوائم والادنى هو المروى عن جبر  
 على ان لا يكون انما كان في الدابة في القوائم والادنى هو المروى عن جبر  
 جاز انما كان في الدابة في القوائم والادنى هو المروى عن جبر



هذا هو الحق في البيع والشراء  
فانما هو الذي لا ينفك عن البيع والشراء  
فانما هو الذي لا ينفك عن البيع والشراء  
فانما هو الذي لا ينفك عن البيع والشراء

وسقط خياره اذا اشترى ثمنه فيما يدرك بالثمن ودون قيمته فيما يدرك بالثمن وقت  
وصف العقار ولا عبرة لوقته في مكان لو كان بمعية الراة كما روي عن ابي يوسف وهو نظير كماله  
كنظرة راي احد الثوبين فاشترى اهما ثم راي الاخر فوجد به عيبا فادعى الى ابي القاسم لانه لم يدر  
تفرق الصفقة قبل تمامها فانها لا تنضم مع خيار الرؤية بقض القبض وبعده شري ما راي اي حارة  
قبل التفرقة ان تغير خياره لا يشترى عالم به اذ بالتغيير خيارا ثانيا آخر الا ان لم يتغير فلا يلا خيارا لانه  
اشترى شيئا رآه الا ان لم يعرف انه الذي رآه قبل العقد لانه لم يعرف به وان اختلفا في التغيير فقال اشترى  
قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان سبب العقد هو الرؤية انما  
ظاهرا والتغير حادث والقول لمن يتسلل بالظاهر هذا اذا كانت المدة قريبة يعلم ان لا يتغير في مثل تلك المدة  
فان عدت بان راي امة شابة ثم اشترى بعد ثوبين سنة وزعم البائع انها لم يتغير فالقول للمشتري لان  
الظاهر شاهد او اختلفا في الرؤية فلا يشترى اي القول مع يمينه لان ينكر ما احادنا وهو الرؤية شري بغير  
وقض وبيع ثوبا من ثوبين وسلم لم يرد الى العدل بخيار الرؤية او شرط بل بعينه لان الرؤية تنجز  
فيما خرج من ملكه وفي رواية بقضي الصفقة قبل تمامها لان الخيارين يملكان تمامها كما مر واما خيار العيب  
فلا يمنع تمامه بعد القبض وفيه وضع المسئلة لان لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذي  
باعه المشتري اليه بسبب هو فخرج بان رد المشتري الثاني اليه بالعيب بالقضاء ورجوع الاول في البهية فهو  
على خياره فجاز ان يرد الحق بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الاصل وهو لزوم تفرق الصفقة وتفرق  
يرسوخ ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوطه بخيار الشرط وعليه اعتماد القدر في وبطلان اي خيار الرؤية بطل  
خيار الشرط وقد مر ذكره مطلقا اي سواء كان قبل الرؤية وبطلان ما لا يوجب حق التغير كالبائع بخيار  
والمساومة والبهية بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطل  
بعد الرؤية وانما التصرفات الدال في القوي لان بعضها لا يقبل النسخ وبعضها اوجب حق التغير فلا يمكن ابطال  
كذا طلب الشفعة بما لم يره اي يبطل بعد الرؤية لا قبلها **باب خيار العيب** مشتبه وجد بشراه ما  
ينقص ثمنه عند التجار وهو العيب المستتر عا والمراو بعيب كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا

والاعيد القبض لانه رضا اخذه بكل الثمن او رده لان مطلق العيب يقتضي سلامة المبيع فوافاته فغير  
لذلك يتغير بغيره ومالا يرضى به لا غير اي لا اس كذا اخذ نقصا لانه لا وصف لا يقابلها في الثمن  
الا اذا كان مقصودا بالتناول كما مر وسياتي كالابا واولا الى ما دون السقف والبول في الثوبين وكذا  
وكذا يختلف بالصفر والكبر فان شيئا من هذه الاشياء او وجد من صغير غير مميز لا يكون عيبا وان كان  
مميزا فيكون عيبا وينزل بالبلوغ فان عاوده بعد بلوغ كان عيبا حادنا فيكونان مختلفين لاختلاف  
سببهما فاذا حصل عند البائع في الصفر وعند المشتري في الكبر لا يرد المشتري على البائع بناء على ان عيب  
قديم وكالجنون وهو لا يختلف به كما في بالصفر والكبر بعينه او حصل في يد البائع في الصفر وعاد في يده  
في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البائع لانه نفس وفي الباطن لان العقل معدن القلب وشاعره في  
الدماع والجنون انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف السبب وكذا تفرق بين رايه الغم والذفر  
بالدال المجرى وطريقه الفاعل اثنين رايه الباطن والرضا والتول منه اي من الزنا فيه اي في الالة متعلق  
بالعيب الاربعة بعينه انما عيب فيه لان المقصود قد يكون الاستراش وهو عيب به ودرن الخلام فانها  
ليست بعيب فيه المقصود منه الاستخدام وهي لا تخفى به الا ان يخشى او ان في خفي لا يكون في الناس  
الا اذا فانه يكون لدا في البدن وهو ينقص الثمن ويكون الزنا عادة له لان ابتلاطه في خفي لا يخرجه  
والكفر اي وكالكفر فيها لان طبع المسلم ينفر عن حبيته ولانه يمنع صفة في بعض الكفارات فتختل البهية  
ولو استراه على انه كافر فوجد مسلما لا يرد له لانه نزل العيب السعال القديم لانه فرض ينقص الثمن والدين لان  
ما ينة تكون مشغولة في الغفلة والسرور والماء في العين لانهما يضعفان البصر وارتفاع حجب شمس  
والاشياء لانه كذا لانه حاله لا يبطن فلم يحدث متعلق بقوله مشتبه وجد بشراه اي بعد ما ظهر العيب القديم  
لوحظ عيب آخر عند المشتري رجع المشتري بنقصانه اي نقصان العيب بان يقوم ويقيم ويقيم  
ولا عيب به فان كان تفاوت ما بين القيمتين العشرتين رجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر رجع  
عشر الثمن او رده على البائع بغير خيار البائع الا المانع من رد المشتري واخذ البائع ثوبا من ثوبين قطع  
نظمه عيبه وجاز لبائعه اخذه كذا كذا في مقلوفا فلا يرد المشتري به ان باعه او للبائع ان يقول انما اخذه



معيب فالمشتري يسيره يكون حاسب المبيع فلا يرجع بالنقصان واما وطئها عطف على  
كسوب شراها كاية شراها ولم يشتر ان يسويها فوطئها بكذا كانت او ثيبا او بلبها بشيوة او  
بمسها بيا اى بشيوة فوجد بها عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد بها الا برضى البايع اذ  
ان يقول انا اخذت مع ذلك العيب ليس به من مانع من الاخذ كما كان فيما سياتي ثم بين المانع من  
الرد برضى البايع بقوله فان خاطا الى المشتري المقتطع او صبغه بغير سواد قيد به ليكون الزيادة  
في المبيع اتفاقا فانه لو صبغه اسود فكذا الجواب عندها لان السواد عند زيادة كالمرة والصورة  
وعنده السواد نقصان اوليت السويين بسمن وبالجد خطا المشتري ملكا للملك البايع فظهر عليه القديم  
لا ياتخذ الى البايع ويرجع به اى يرجع المشتري بنقصان العيب لا يقول البايع انا اخذته معيبا  
لاختلاف الملك المشتري بالمبيع وهو الخطا والصبغ والاسمن وفي العمادية ان الرد ممنوع من جهة  
الشريعية لان المشتري يردده البايع قبلا لان الشريعية تمنع من الرد والفسخ فحصل التبرؤ  
كما لو باع الى المشتري الثوب المخطا ونحوه بعد رؤيته عيبه واما العبد واعتقه قبل ما اى قبل  
رؤيته عيبه فحاشا له ويره او استولى ما فانه يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع بعد رؤيته  
فالات الرد كان ممثقا قبل البيع فلا يكون المشتري حاسب اذ اما في الموت فلا ان الملك  
ينتهي به وامتناع الرد ثبت حكما للموت لا بفعله فلا يمنع الرجوع واما في الاعناق فالقياس  
فيه ان لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي لان امتناع الرد بفعله فصار كالمقتول والاشترى  
يرجع لان الاعناق اتمها للملك اى تمام له بخلاف البيع قبل الخطا فانه قاطع ملك البايع الى  
غيره لا منتقن للملك في العبد ولهذا ملك المشتري فصار البايع كالمستعنى لملكه فلم يرجع بالنقصان  
واما قلنا ان الاعناق اتمها للملك لان الملك في الادمى ثبت على من افاة الدليل الى غاية الحق  
والاشي ينتهن بمحض مبدته والمشتري متقرر في نفسه ولهذا ثبت اللوا بالعتق وهو من اتمها للملك فبقاؤه  
كبقاؤه اصل الملك فالاعناق لا يكون كالمقتول بل كالموت واما في التدبير الاستيلاء فلا انما لا يرد لان الملك  
ولكن الحق بهما يخرج من ان يكون قابلا للقتل من ملك الى ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشرى

بالبشر حقيقة او حقا فيرجع نقصان العيب لانه استحق وكل المالك بوضعه السلامه كما لو تعيب عنه  
فانقص وان استحق على مال او فقل او اكل كل الطعام او بعضه او ليس الشوب فخر في لم يرجع مال ولا  
على مال فلا يشترط جبره وجرس البذل كجرس المبدل من الى ضيقه وانه يرجع لانه انما للملك وان كان  
بعض وانما المكتبة فلا يشترط كالا عناق على مال لحصول العوض فيه وان لم يرجع المكتبة يضمن بوجه  
بالعيب لزوال المانع وهذا كما قالوا اذا ابيع العبد للمبيع ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان لان الرجوع موقوف  
عن الرد فلا يصير الى خلف ما دام حي لان الرجوع محتمل فكل رد فادرجع رده نزل الى المانع وان  
في القتل وما بعده فالاصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون المشتري لا يرجع بشي لانه اذا كان  
مضمونا كان كالمبيع معناه ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون ممسكا له اذا امتنع الرد لا  
بفعل منه بان هلك او بفعل غير مضمون منه يرجع الانتفاء وانما كرم القتل فعل مضمون فاذا لم يشره  
في ملك الغير يضمن وانما بمراسن الضمان بناب ملكه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب ملكه فصار كالمستفيد  
بالمالك بضاد اما الاكل والقبس فعل الخلاف لا يرجع عند ابي حنيفة رده عند حلاله صنع في المبيع بالاعتقاد  
فعله فيه ويشترط لاجل فلا يمنع من الرجوع كالاتفاق وله ان تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع  
كالاحراق والقتل بشرى نحو بيض ويطبخ ووجهه فاسد استتفع به في الجرد ولو بالنظر الى رد ادب فله  
نقصانه ان يرد له لان العيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان دفعا للغير بقدر الامكان والاما  
اي وان لم يتفع به اصلا فكل الثمن اي فله المشتري كل الثمن لانه ليس بمال فابيع باطل ولا يعتبر  
في الجوز صلاحه فشره كما قيل لان ماليتها باعتبار الكس باع مشترى ورده عليه عيب بقضا متعلق  
بقرارد فله ما يتعلق بقرارد عيب رده على بائعه يعني باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه عيب فانه  
ان قبل بقضا القاضي او لا فان كان الاول فاما ان يكون باقراره يعني ان المشتري انشأ  
اومس على البائع الثاني اقراره بالعيب والبائع انكر فثبتت المشتري بالبسيه وانما الصبح الى  
هذا التعديل لانه اذا اقره باقراره لا يكون الرد محتاجا الى القضاء بل يرد عليه باقراره بالعيب فليكون  
له ان يرد على بائعه لانه اقاله وانما ان يكون ببيته او ينكول في كل من جهه ان يرد على بائعه

منه صاخر بنكر يا شريفا فليصحبنا في فخرنا  
الرجوع على الباع به فمنا وكفانا في  
الرجوع على الباع به فمنا وكفانا في  
الرجوع على الباع به فمنا وكفانا في



لأنه إذا لم يبيع جديدا في حق ثالث والبائع الأول لما بينهما هذا إذا كان المشتري  
 الثاني على الأول بعد القبض أما إذا رد قبل فلا فرق بينهما سواء كان الرد قبضا أو غير  
 لأن الرد بالعيب قبل القبض من الأصل في حق الكل فصار كالمرد في خيار الردية أو خيار  
 الشرط ثم إذا رد عليه بغير قبض، بعيب لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة ليس ان يحاطم البائع  
 هو الصحيح فيمن يشتريه وادعى عيبا لم يجز المشتري بعد دعوى العيب على دفع ثمنه ولو دفعه  
 فلعن العيب يظهر فينتقض القبض فلا يقضي به صونا لقتضائه من الانقضاء بل يبرهن على  
 ثبوت العيب فبرهنا العيب ان الممكن والا يبرهن بالانقضاء كما مر او يخلف اي المشتري البائع على  
 عدم العيب ان لم يكن له شاهد ويدفع الثمن ان كان له شاهد كمن غاب شهوده وقوله ايضا في  
 ان حلف بايعة لان في الانتظار ضرر بالبائع وليس الدفع ضرر بالمشتري لانه متى قام  
 رد عليه البيع واخذ منه ولم يبرهن عليه ان يكل لانه حجة في الزام العيب وقعت العبارة في الهداية  
 هكذا انما اذا اشترى بعد القبض فادعى عيبا لم يجز على دفع الثمن حتى يخلف البائع او يتم المشتري  
 بيته وقد تكلفوا في وجوبه ما لا يكفوا واطقوا انما من قبيل اللف والنشر التقدير في قوله لم  
 يجز المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري حق الرد على البائع حتى يخلف البائع او يتم المشتري  
 بيته وهذه فائدة اذا صاحب كشف الكشاف في تحقيق قوله في هذه يوم يأتي بعض  
 ربك لا ينفع نفي ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا انه من قبيل اللف  
 والنشر التقدير والمعنى لا ينفع نفي ايمانها ولا علمها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها  
 خيرا ادعى باقا بغيره اشتري عيدا فادعى انه ابق واراد حلف البائع على ان لم يابى عنده اي المدي  
 لم يخلف البائع حتى يثبت المدي ان ابق عنده اي عند قوله ان القول وان كان قول البائع كالمشاه  
 انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة يكون بايسته ثم اذا اثبت حلف اي البائع  
 على ان يثبت مع انه فعل الغير قال لا يثبت له الا في الخفيف على فعل الغير يكون على العلم مطر وفي جميع  
 المسائل التي دعوى الاباق حيث تخلف على ابيات لان البائع يدعي تسليم المشتري الا لا يرجع  
 قاله المشتري

قاله المشتري

في قوله لا يرجع

مشتري لا شود بواحدة

يرجع الى ما مضى بنفسه ويقال في التحليف بالحق باي حق الرد عليك من دعواه هذه  
 او قد سلمه وجابه هذا العيب بالحق ما بين ذلك قط فان هذه العبارة وان وقعت في الكتب  
 لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري لانه يحمل الباعه وقد كان ابق عنده بغيره وبغيره عليه  
 وفيه وهو من ولا يباله بعد باعه ويأبه هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري لان العيب لا يحدث  
 بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد ولا يباله بعد باعه وسلمه ويأبه هذا العيب لانه يوجب حلف المشتري  
 فيشاوره في العين عند قيامه في احد الحالتين وهي حالة التسليم واذا لم يثبت متعلق بقوله حيث  
 يعني اذ لم يثبت انه ابق عند نفسه يخلف بايعة عندها اي البائع لا يعلم ان العيب ابق عنده  
 لان الدعوى صحيحة حتى يثبت عليه البيه فكل البيهين واختلفوا على قول الامام عليه السلام  
 البعض ان الدعوى لا تصح الا من خصم ولا يغير خصما الا بعد قيام العيب واذا اكل من البيهين فعندهما  
 يخلف ثانيا لطلب المشتري الرد عليه فان شكوا ثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على  
 البائع بهذا العيب يخلف البائع على ابيات كما تقدم من قوله بانه حلف حق الرد عليك فان حلف  
 لا يرد عليه فان شك بغيره لم يدعى ان كانت في اباق الكبير تخلف بالله ما بين من ذلك بل  
 الرجال لان الاباق في الصغير لا يوجب رده بعد البلوغ كذا في الهداية اقول ينبغي ان يكون الحكم في  
 البول في الغرر والرسوة ايضا كذا في كذا في العلة واليه اشار الرمي في غاية البيان بقوله وذلك  
 لان الناحية والحالة شرط في العيوب التكنية اختلفا في البائع والمشتري بعد القبض في حق البيع يعني  
 اشترى عيدا او ثيابا فوجد عيبا فقال البائع بعيبك هذا واخره وقال المشتري بعيبك هذه فانه  
 دعوى البائع خرقه خصم الثمن على تقدير الرد وله ان يخال وتقبض او المقبوض بان اشترى عيدا  
 فقال البائع قبضته وقال المشتري ما قبضت الا احدهما فالقول في الصورتين للمشتري لانه قابض  
 والقول للقابض كما في الغصب اشترى عشرين شقة واحدة وقبض احداهما ووجد به او بال او عيبا  
 او ردها او قبضها رد المجهول فقط لان تمام الصفقة بالقبض لا يجوز تفرقا لانه يكون بيعا  
 بالصفة ابتداء او هو لا يجوز بعد القبض يجوز ولا يكون بيعا بالصفة بقاؤه هو جائز في تفرقه كذا في

ايضا وتسليم

من المشتري

القول القائل



فبعض كيداً او وزناً او وجد بعضه عيباً او كلاً او اختلاط المكيل والموزون اذا كان جنس  
واحد كان كونه واحداً قبل هذا اذا كان في وعاء واحد ان كان في وعاءين كان بمنزلة عديداً  
حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب الا اذا لو اختلف بعض المكيل او بعض الموزون لم يغير بعد  
القبض في رد ما بقي اذا لا يضر التبعض والاختلاف لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضى  
العاقلة المالك وانما اذا كان قبل القبض فله ان يرد الباقي بغير الصفقة قبل تمام وفي  
الشوب خير لان التبعض فيه عيب قد كان وقت البيع وظهر بالاختلاف اشتري جارية ولم يرد  
من عيوبها فوطئها او قبلها او متها بشبهة ثم وجد بها عيباً لم يرد بها مطلقاً اي سواء كانت  
او ثباً نقصاً الوطئ اولاً لان كلاً منها عيب حادث ويرجع بالنقصان لاستناع الرد الا اذا رضى  
البائع باخذها لان الاستناع كان طوعاً فاذا رضى زال الاستناع لما ردت من العيب ازال فالقديم  
يوجب الرد يعني اذا اشتري شيئاً فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد لان حدوث العيب  
عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعدم المنوع بزيوال مانع ظهر عيب جديد عيب عند  
القاضي فوضع عند خذل فملكه كان اي الهلاك على المشتري الا اذا فسخ بالرد على البائع يعني اشتري  
جارية من رجل وعاب البائع فاطلع المشتري على عيب جارية فرفض الامر الى القاضي وان ثبت عنده  
الشر او العيب فاحضر القاضي ووضعها على يده عدل فانتهت في يده وحضر البائع للمشتري ان يرد  
الامر لان الرد على البائع لم يثبت لمكان غيبته وكان الهلاك قال في الخلاصة قلت ينبغى ان يكون هذا  
في حال قبض القاضي بالرد على البائع بل اخذ منه ووضعها عند عدل لما اذا فسخ على البائع بالرد ينبغى  
ان يملك من حال البائع ويسرد المشتري الامر لان اقص ما في الباب ان يرضى القاضي على العيب من غير  
ولكنه ينبغي في اظهر الروايتين من اصحابنا انه اذا اؤتمن على البيع فبشره بغيره فله ان يرد  
في حاجته رضا لان كلاً منها دليل الاستيقاد ولو كان يكو به ليدركه لا اي لا يكون رضا لانه دليل  
الى الرد كالتسليم وشراء العلف من ضرورة فانها اذا كانا عن ضرورة بان لا تنفق ولا تنقاد  
او يكون العلف في خذل واحد لا يكونان رضا واذا اعدمت الضرورة كانا رضا قطع المقبوض لقطع

برجوا

هذا هو الصحيح

لان الصحيح ان البائع اذا عاب الجارية

قطع يد المبيع المقبوض او قتل سبب كان عند البائع رد المقتطوع لبقاء المبيع واخذ فبشره اي  
المقتطوع والمقتول يعني اشتري بعد اقد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري لان الرده واخذ منه  
اقالا لا يرد بل يرجع بما بين قيمة سارقا ونفس سارق وعلى هذا القول ان رد المشتري بسبب  
وجده يد البائع وهو بمنزلة الاستحقاق عندنا كمنزلة العيب عندنا لان الموجود في يد البائع  
سبب القطع والقتل وهو لا ينافي المالية فينقذ العقد فيه لكنه يعيب فيرجع بنقصانه لعدم الرد  
وله ان سبب الوجوب حصل في يد البائع والوجوب يقع في الوجود فيصاف الوجود الى السبب  
ان بقوله ولم يعلم به المشتري يفيد على من يرد به لان العلم بالعيب رضاه به ولا يفيد على قوله  
في العيب لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما ساقى في مباحث الاستحقاق باع بشرط البراءة  
من كل عيب ولم يتم العيوب بعد وها هو قال الشافعي لا يصح بناء على من يرد به ان لا يرد  
الطوق المحمولة لا يصح لان فيه معنى التعليك حتى يرد بالرد وتعليك المحمول لا يصح ولنا ان التعليك  
في الاستحقاق لا يفضي الى النزاع وان تضمن التعليك لعدم الحاجة الى التسليم فلا يكون مفسدة  
وبدليل فيه اي في هذا الايراد العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عندنا في حصة والى  
يوسف وقال لا يدخل فيه الحادث بعد العقد وهو قول زفر قال في شرح القيد لمن ساقى  
اشترى فلا عيب به صورة اشتري زيد من بكر غلاماً فارد ان يبيعه من بشر فقال بشر حين  
المساومة اشترى فلا عيب به ولم ينج الغلام من بشر فوجد زيد به عيباً كان ينبغى ان لا يجوز  
رده على البائع لاقراره بعدم العيب لكنه يرد على بائعه ولا يملك اي الرد الاقرار ان  
بعدم العيب لانه خارج عن السروج لظهور انه لا يخلو عن عيب فثبت القاضي بان ظاهره وخبر  
مراد له لو عينة اي العيب بان قال لا عور به او لا شلل لا اي لا يرد له لاجابة العلم بان لا  
يحدث مثله بان قال ليس به اصبح زايدة ثم وجد به اصبحا زايدة له ان يرد له ليقبضها بغيره  
في الاقرار كقوله لغيره قطعت يدك ويده صحيح قال بائع عبيد لآخر عبيد هذا ايون فاشترى  
منه فاشتراه وباعه من آخر فوجد به اي المشتري الثاني ابقا لا يرد بما سبق من اقرار البائع

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح



الاول ما لم يبرهن انه ان كان عند اي عند البائع الاول المقتر لان الموجود من البائع الثاني  
 السكون عند اقرار البائع الاول واقراره ليس بحجة على المشتري الاول وهو البائع الثاني  
 او اية قال غنى البائع البعد او دبر او استر له الامانة او هو الاصل وانكر البائع وحلف بغير الحلف  
 عن الاثبات فحقه عليه اي على المشتري بالاعتق والتدبير والاستيلاء لا اقراره بما ذكره ورجع بالبائع  
 ان علم به لان الباطل للرجوع اذ لا يثبت على غيره بانه اقراره ولم يوجب حجة في اقراره  
 وهو ممكن فلان وصحة فلان واخذة لا يرجع بالنقصان لانه اخرج من ملكه في الظاهر باقراره  
 كانه ومنه كذا في الجاهل الكبير باع الامانة او امانة بغير حصة لم تكن حصة لم تكن حصة لا تارة  
 لم تكن كما في كتاب السير ووجد المشتري في البيع عبدا لا يرد عليه جاني الامانة وامن لان  
 لا ينصب خصما بل الامانة ينصب خصما ولا يلحقه لان فائدة الحلف النكون ولا يلحقه اقراره  
 وتكون فاذا اثبت عليه العيب وروى بياح ويضع الثمن اليه بالنقص والفضل يرجع الى حلف  
 اي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من اربعة الاغنام يسقط منها وان كان  
 من اقل من اربعة يسقط منه وكذا الزيادة توضع فيها كان المبيع من اربعة الاغنام يسقط منها وان كان  
 ثقب لبا ببه وان كان فيه الباطل والموقوف والمكره ايضا لكثرة وقوعه بتعدد الباطل  
 والباطل ما لا يقع اصلا ووصفا ولا ينفذ الملك بوجه حجة لو اشترى عبدا بيمينته وقبضه واعتق  
 لا يعتق والقبض ما يقع اصلا ووصفا ولا ينفذ الملك عند اتصال القبض به حجة لو اشترى عبدا  
 بيمينته واعتقه يعتق والموقوف ما يقع باصلا ووصفا ولا ينفذ الملك على سبيل التوقف  
 ولا ينفذ تمامه لتعلق حق الغير والمكره ما يقع باصلا ووصفا لكن جازية بشرط ان يكون له كايستند  
 اذ ان الجحمة اذا اقررت هذا فاعلم انه بطل ان بطل بيع ما ليس بمالك البائع براء جعله ثوبا وخال  
 البناء عليه كالدوم والرج وارجو الميعة بسكون الياء الميعة بتشديد الياء اي الميعة التي  
 ماتت حشف انقضا فان الميعة التي لم تمت حشف انقضا بطل الموقوفة حال عند اهل الذمة  
 كالنكر والخنزير كالكافي والمعهود وميعة حق التعلق فانه معهود شخص وهذا ايضا المضامين مما يجوز له وهي

بعضه على ما استدل به واراد  
 فوق البيرة مع المدا  
 مدموم

بيعه ان ينجو من حلفه

وهي ما في اصلا بالحقول من الماء والملاقي جمع لمقحمة وهي ما في البطن من الجفنين ويبرهن على  
 بطلان على النكون والاك ان كان حلفا وسياتي ان بيع الحلف فاسد لا باطل والتناج بكسرون من تحت  
 الدابة على البناء للمفعول وهو حلف الجبل وبيع امانة بيمين انه ذكر التفسير لتذكير الجبل بعبده وعلموه  
 بيع عبدا بيمين انها مائة فان الامانة ليست بعد ذلك العكس فيكون بيع معهود وانما لم تكن هذه  
 الاشياء مالا لان المال موجود ويميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع وهذه الاشياء ليست  
 كذلك لان صفة المانية لا تنسب بيمين كل الناس او بعضها اياه والقبول بما ثبتت بايامه  
 الانتفاع به شرعا وقد ثبتت صفة التقوم بلا صفة المانية فان حجة من الحنابلة ليست بحال حتى  
 لا يقع بيعها وان ابيع الانتفاع بالعدم بمول الناس اياها كذا في الكافي ومثله في التسمية عامدا  
 فان قيل ينبغي ان يجوز العقد فيما مضى اليه لانه يجرى فيه خلاف ان يقع فيه كما قد يترفع  
 فيه البيع بقضاء القاضي فلما حررته فليس عليه ولا امتن ولا جناية في مورد النص  
 فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي وما في حكمة في حكم ما ليس بمالك بالولد  
 والمكاتب والمذبح فان بيع هؤلاء ايضا بطل لكن ليس كطلان بيع غيره فانه باطل ابتداء  
 وبقا لعدم خلية البيع اصلا بثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطلا وحق الحرية  
 لا ابتداء لعدم حقيقة او لم يجر ببيعهم من انفسهم وبطل ما قيل من انه لو بطل  
 بيع هؤلاء كان البيع احر ولزم بطلان بيع العقن المضموم اليهم في البيع كما مضى الى حلف  
 وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم حلالا في الجملة ثم خرجوا منه حقيقة فحق العقن حقيقة  
 من الثمن والبيع بالخصه بقاء جائز كما مر خلاف الحرف فانه لما لم يدخل في البيع لعدم خلية  
 لزم البيع بالخصه ابتداء وان باطل كما مر وسياتي وبيع مال عطف على بيع ما ليس بمالك  
 غير مضموم كالنكر والخنزير وميعة لم تمت حشف انقضا فانه لا يكون مالا كما مر والخنزير  
 حقه لو مات حشف انقضا لا يكون مالا عند اهل الذمة ايضا بالثمن اي الدرهم والدينار  
 والفلوس انما انقضا متعلق بقوله ببيع مال وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا ينفذ الحكم في طرف البيع

هذا هو نية الدابة  
 بكونه فاسد

ان يبيع متروك التسمية فله بيعه لا باطلا ولا مستنده

عطف على ما ليس بمالك

هذا الذي لو كان حصة المالك  
 لا ينفذ

المنقذ



فانه المبيع وهو الاصل في البيع متوقف على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس فلا يتبدل فكذلك  
 المتبوع لان ثبوته في الذمة انما يكون حكما لتلك بمقابله تلك مال آخر فاذا لم يوجد ذلك لا ثبت  
 في الذمة فلا ثبت فيه الملك لا يستحال ثبوته الملك في المعلوم وان قولت بعين فليس البيع  
 حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك على الخمر يبر كمالها وبطل ايضا بيع قن مضمون الى  
 وذكيت فتمت الى مينة ماتت صفقا نقيا فثبت به لكونه كالمعروف وانما بطل بيع القن و  
 الذكيت وان سمي ثمن كل لان الخمر داخل في البيع اصلا لكونه غير مال وبضمه الى القن  
 جعل شرط القبول القن وجعل غير المال شرط القبول المبيع مبطل للبيع وبيع قن مضمون الى  
 او قن غيره ومالك مضمون الى وقف لانه داخل في البيع عند البعض فبطل لانه لا يبر الى غيره وبيع الخمر  
 له حال العقد كبيع الصغير او وصية ماله بعين فاحشش قال في العارية فان كان بيعهم و  
 اجازتهم بعين الالب واجرة وصية ماله الفاضل بمثل القيمة او باقل بقدر ما يتغاضر  
 الناس في مثل جاز وان كان قدر ما لا يتغاضر منه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد  
 الادراك لان هذا عقد الاجرة حاله العقد وبيع نفق فيه الثمن فانه اذا نفق فقد نفق الثمن  
 فلم يكن بيعا وقيل ينعقد لان نفقه لم يبر لانه نفق العقد واذ لم يبر نفقه صار كانه ملك  
 عن ذكر الثمن ولو باع وسككت عنه ينعقد وثبت الملك بالعقد كما سياتي وحكمه اي  
 حكم البيع الباطل ان المبيع لا يملك به اي لا يكون ملكا للمشتري لانه لا يترتب عليه الحكم  
 بخلاف الفاسد لما مر فان يملك المبيع عند المشتري لم يضمن لان المقبوض امانة عنده  
 لان العقد ابطال نفق جرد القبض باذن المالك وهو لا يوجد الضمان الا بالعقد  
 وقيل يكون مضمونا لانه يصير كالمقبوض على سؤم بشرائه هو ان يسمى الثمن فيقول اذهب  
 بهدي فان رضيت به اشترته بما ذكر اما اذا لم يسمه فذهب به فملكه عنده لا يضمن عليه  
 ابو الليث وقيل عليه الفتوى كذا في الغاية ثم بما فرغ من بيان البيع الباطل شرعا في بيان  
 فقال سدد ما اى بيع سكت اي وقع السكوت فيه عن الثمن فانه البيع لا يبر لانه ينعقد وثبت الملك بالقبض لان

بغير الثمن

غير كمالها  
فصل في  
مضمون القن

لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت كان عرضه القيمة فكانه باع بقيمة  
 فيفسد ولا يبطل وفسد ايضا بيع عرض بالمر وعكسه لان مشتري العرض لما يقصد تلك العرض  
 بالمر وفيه عذر للعرض لا يبر فحق ذكره معتبرا في ملك العرض لاني حتى نفق حتى فسدت  
 التسمية ووجبت قيمة العرض لا الخمر وكذا اذا باع الخمر بالعرض بان ادخل اليها في العرض  
 اذ يعتبر شراء العرض لا الخمر لكونه معاوضة وفسد ايضا بيعه اي العرض باع بالمر والملكات  
 والمدة بخرجه لو تقاضى ملكا مشتري العرض لانهم يدخلون في العقد حتى يبطل العقد فيتم  
 الى واحد منهم وبيع معيه ولو كانوا كالمعروف لم يبطل وفسد بيع سكر لم يفسد لانه بيع مالا يملك او يبيع  
 والبق في الما الى خطيرة لا يؤخذ منه الا الجيلة لانه غير مقدور التسليم وان اخذ به وذا صح  
 لانه مقدور التسليم الا اذا دخل في الخطيرة بنفسه ولم يسد منه خطره عدم الملك ففسد بيع طير  
 في الهواء لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفساد بمعنى البطلان وبعده غير مقدور التسليم  
 قال لا يرجع وقال الزبيدي او كان الطير بطيرة في الهواء ولم يرجع لم يفسد واما اذا كان  
 ذكرا له شدة بطيرة فهو يفسد ثم يرجع اليه او احل له واما ان تسلمه باجره بغيره لا يفسد  
 مال مقدور التسليم وفسد ايضا بيع الخمر بغير التسليم باطلا وبيع الخمر فاسد لان عدم  
 مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه وفسد ايضا بيعه الا لملكها لما تقر ان مال البع او اذ  
 بالعقد لا يبر كسنة او من العقد والمملوك لانه بمنزلة اطراف الطيور ان اتصالة بها خلقه  
 وبيع الاصل متناو لها فالكسنة يكون على خلاف الموجب فلم يبر فيصير شرطا فاسدا وبيع  
 يفسد به وفسد ايضا يبر في فسخ لا فسخ لاحتال كونه استغافا ولو لم يصدق للغير  
 وصوف على طهر العظم لغيره لان النية عليه الصلوة والسلام من عن ذلك وجعل في سقف  
 ودرع من ثوب اذا باع جذعا في سقف او درعا من ثوب بعينه ثوبا بفسده التقطيع  
 كالقبض لا الكبراس فالبيع لا يجوز ذكرا القطع او لا لا يمكن التسليم الا بضر لم يبر في العقد  
 وبطلان يكون لازما فيتمكن من الرجوع ويحقق المنازعة بخلاف مالا يفسده البعض ببيع

على بعد الاذنه وارسله  
سنة ٢٢

لغيره

والتعويض



عشرة دراهم من نقره فضيه وذراع من الكبريت فان بيعه جاز لا انتفاع بالمانع وهذا  
 التقدير يندفع ما يقال لان هذا الضرر مضى به فينبغي ان يكون مفردا ولو لم يكن  
 الجذب نوعا لا يجوز للزوم الضرر للغير اليه ايضا ولو قطع البائع الذراع او قطع الجذب قبل  
 الفسخ عاد البيع صحيحا لئلا يفسد قبل التقرر وضرر البائع هو ما يخرج من المار  
 بضرب الشبكة مرة لانه مجهول والميزانية وهو بيع التمر بالثاء المنقوطة ثلاث على الحمل  
 بتمر بالثاء المنقوطة بشتين شحني مجزؤا من كل كيله ثمره ثلثي منه ولشعبه التمر بالثاء  
 والمنا بدة والقار فانه يبيع كانت في الجاهلية بان يتكادم الرجلان على شئ  
 فاذا اتموا المشتري او يبيد اليه البائع او وضع المشتري عليه حصاة لزم فالاول  
 الكلام الثاني المنا بدة والثالث القار والآخر قد نهى النبي عن الاولين والآخر  
 بهما الثالث بدلالة النص وقد فسد ايضا بيع الكلب بالقصر وهو ما لم يجر به الا من  
 كذا اي يفسد ايضا اجارته اتمافا ببيع فلاته ورد على المالك لبيع الكلب لبيع اذ يجره  
 الكلب في ارضه لا تنقطع شركة الناس عنه ولا يصير مملوكا فيبقى على اصل الاجارة ما لم يوجب  
 الاجازة قال عدم الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاب والانسار وما قصدا واجارته  
 فلو ردوا على مملوك العين ومحل الاجارة المانع دون الاعيان فلا يلزم الصنيع  
 واللبس في استيجار الطير والبصايع لان العين آلة تملكه لا تملك العمل المستحق بالاجارة  
 والتحيلة فيه ان يستاجر موضعاً من الارض لضرب فيه قسماً او يجعلها خطيرة  
 لغنمته فتح الاجارة وبيع صاحب الموضع الانتفاع بالتمتع فيحصل مقصودهما كذا في الكافي  
 والنحل فان بيعه فاسد عند ابي حنيفة وابي يوسف وصحيح عند طه رحمه الله تعالى اذا كان  
 حرراً لانه حيوان ينتفع به حقيقة وشرعا وان كان لا ينوكل كالبغل والحمير والجمال  
 من الدواب فلا يجوز بيعه كالتزنا بغير الانتفاع ليس بل بما يخرج منه فلا يكون مشغوعا  
 به قبل الخروج الا ان كان مع فيه العسل فينشد يجوز بيعه بتعديله وذكره القندوري في

انما يفسد النحل اذا كان

في شربه وقال الكرخي لا يجوز بيعها ايضا لان الشئ ربما يدخل في البيع بغيره اذا كان  
 من حقوقه كالشرب والطريق كذا في الكافي ودود القنر وبيضة فان بيعها لا يجوز  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف معه في الدود ومع ذلك في بيضة وقيل ايضا معه لابي حنيفة  
 ان الدود من الدواب وبيضة لا ينتفع به فاشبهه بغيره من الدواب وبيضة جاز ومحمد  
 ان الدود ينتفع به وكذا بيضة في المال فصار كالباطن والمهر ولان الناس قد تعاملوا به  
 فمستند الضرورة اليه فصار كاستنصاع وبيضة كذا في الكافي والابن الحسن في بيعه  
 ولا يغيره التمسك الامن بغير علمه عنده لان الكرخي عنه بيع ابق مطلقا وهو ان يكون  
 ابقا في حق المتعاقدين وهذا غير ارجح في حق المشتري فلو قال عند فلان فبيعه فمضى لم يجر  
 لانه ابق في حق المتعاقدين ولو باعته ثم عاد من الابا و لا يتم العقد وقيل يتم ولكن مرة  
 حرة كانت او امته لانه جزء الادنى وهو جميع اجزائه فكل من فسخ من الاصل بالبيع  
 وعن ابي يوسف انه يجوز بيع لبن الامة او يجوز ايراد العقد على نفسه فكل من فسخ فكلنا  
 نفسا محل للبرق لا يختص به محل القوة التي هي منه وهو ارجح ولا حياة في اللبن في جوار  
 قد كان او غيره قيد به فدعا لما عسى يتوهم ان بيعه في الضرع لا يجوز كسائر البان طيور  
 وفي الوعاء يجوز وشعر الطير لانه نجس العين فلا يجوز بيعه وجاز الانتفاع به بالحرز وخوفا  
 للضرورة فان الاساكفة يحتاجون في حرز النعال والاضغاف اليه لانه لا ياتي الا به  
 لان الانتفاع والضرورة في شرائه لوجود مباح الاصل ولو وقع في الماء والقيل افسده  
 عند ابي يوسف وعند محمد لان الانتفاع به دليل الطهارة والابي يوسف ان الاطلاق  
 للضرورة فلا يظهر الا في حالة الاستعمال وحالة الوقوع تغاير ما وشعر الانسان لان الادنى  
 مكره غير مبتذل فلا يجوز استعمال شئ من اجزائه بها كذا في الكافي لا يجوز بيعه لا يجوز  
 الانتفاع به لما ذكره جلد الميتة قبل البياض لانه غير منتفع به لقوله لا تنتفعوا من الميتة  
 بايات وهو غير المدبوع منه وبيع و ينتفع به بعده لانه طهر باليد باخ كعظم الميتة وعصبها

الكلب اذا كان في ارضه



وصوفها ووجوهها وقرنها فان كلامها باع وينتفع به كونه طاهرا بالاصل الخلقة  
 لعدم حلول الحياة فيها كما مر في كتابات الطهارة والعين كالتسبيح حتى يكون بيع عظم  
 والانتفاع بعظمه وعند محمد بن الحسين وفيه ايضا بيع وزيت على ان يوزن بظرفه  
 ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطل بخلاف شرط طرح وزن الظرف لان الشرط الاول  
 لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه ذلك لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن الظرف  
 كذا رطل لئلا يكون اكثر او اقل الا اذا عرف ان وزنه كذا رطل فخرج بوزنه  
 مقتضى العقد اختلافا في الميزان ووزن الظرف فوزن في عشرة اطلال فقال البائع  
 الميزان غير هذا وهو في اطلال فالقول المشتري لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر  
 في تعيين الميزان المقبوض ومقدار المسمى كان الاول فالمشتري قابض فالقول قول  
 القابض ضميما كان كالمصاب امينا كالموقع وان كان الثاني فهو في الحقيقة باطلا  
 في السمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمبكر مع ميسره بشرط ان يباع عطف  
 على قوله وبيع عرض اي قد شرطنا باع بالاقبل اي باقل مما باع قبل العقد اي قبل العقد الثمن  
 الاول صورته اشترى جارية بالشف حالة او نسبه فقبضها ثم باعها من البائع ثمسماية  
 قبل نقد الثمن الاول فسد البيع الثاني وقال ان فني يجوز لان الملك فيها قد تم بالقبض  
 فصار البيع من البائع وغيره سواء فصار كالموابع بمثل الثمن الاول او بالزيادة او بالعوض  
 ولنا ان الثمن لم يدخل في ضمان البائع فاذا وصل اليه المبيع وقدر وقت المقاصة بقوله  
 خمسمائة وهو بلا عوض بخلاف ما اذا باع بالعوض لان الفضل انما يظهر عند الحجاز بخلاف  
 ما في اليد وبيع الجوز بالثمن الاول قبل عقده وصورته اشترى جارية ثمسماية ثم باعها  
 واخرى معا من البائع ثمسماية قبل نقد الثمن الاول فالبيع فاسد في التي اشترى من  
 البائع وصح في التي لم يشتري منه اذ لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي لم يشتري منه فيكون  
 مشتريا لاخرى باقل مما باع وهو فاسد ولم يوجد هذا المعنى في صا حنابلة ولا في الفساد  
 المصنف

المصنف

الف لانه باعها ثمسماية التبر بالثمن استبرقت فيما حقت اليها كان اعتبارا بشبه الثمن  
 وهو غير معتبر مع بيع الطريق خذ اي بئس له طول وعرض الا ان لم يحدد اما الاول فظاهر  
 واما الثاني فلانه اذا لم يبين يقدر بقدر باب الدار العظمى كذا في النهاية وعلى التقديرين  
 يكون عينا معلوما فيصح بيعه وبهية وفي التثنية الثانية الطرق ثلاثة طريقا لا الطريق  
 الاعظم وطريقا الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك ان فان الطريق انما يملك  
 الان لان لا يدخل في البيع من غير ذكره اما نصا او كبره كالحقوق او المرفق والطريقان  
 الاخران يدخلان في البيع من غير ذكره لا بيع مسيل الماء وبهية لانه يجوز ان لا يدرى  
 قد رما يشغله من الماء وصح بيع حق المرو وربع الارض بالاجماع ورواية وهو  
 رواية بن سمانه وفي رواية الزيادة لا يجوز وصحة الفقيه ابو الليث بانه حق من الحقوق  
 وبيع الحقوق بالاقرار لا يجوز وبشرط كذا في صحيح بيعه بربع الارض بالاجماع ورواية  
 في رواية وهو اختيار مشايخنا في الخ لانه نصيب من الماء ولم يخرج في اخرى وهو اختيار  
 مشايخنا في الجارية لا يبيع حق التمسيل وبهية لانه ان كان على السطح كان حق التمسيل  
 كما مر ان بيعه باطل وان كان على الارض كان جرمه لا جرمه لانه حله وجه الفرق بين حق  
 المرو وعلى احد الروايتين وحق التمسيل يتعلق بغيره لا يتبع وهي ايضا فاشبه المنازع  
 وحق المرو يتعلق بغيره يتبع وهي الارض فاشبه الاعيان لا البيوع الى التبر وتبرعت  
 نوروز وهو اول يوم من الربيع والمهر جاز وهو خفيف وانما لم يخرج لان التبر  
 مختلف بين نوروز السلطان ونوروز العامة ونوروز الجوس كذا في الكافي والى صوم  
 النصارى وقطر اليهود واذا لم يعرفه اي المتبايعان خصوصا اليوم بل بالاجل  
 فاذا عرفه جاز بخلاف قطر النصارى بعدما شرعوا في صومهم لان مدته بالايام  
 معلومة وهي ثمانون يوما ذكره التبر تاشي وقدوم الحاج واطصاد بفتح الحاء وكسرها  
 قطع الزرع والدياس وهو ان يوطى الطعام بقوائم الدواب والحوا والقطاف  
 المصنف

ان حقه التمسيل  
 ان حقه التمسيل

ان حقه التمسيل



لغيره ولو كان له

قطع العيب وان كان قطع ثم انحل والصوف لانه تقدم وتنازع وكيف لي ان ابي  
الى هذه الاوقات لان للبار السيرة محمد في الكفالة وهذه الجاهلية بسيرة  
لا خلاف الصحابة رضوان الله عليهم في انه يمنع الجواز اولاً ووجه اي البيع ان الخط  
الاجل قبل حلوله لنزول المفيد قبل تقرر ولو باع مطلقاً ثم اجل الثمن الى هذه  
الاقوات صح لان هذا ما جيل الدين والجاهلية في الدين محمد وبشرط عطف الى الترتيب  
اي ولا يصح البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد مما اى احد العاقلين او  
يستحقه اي النفع بان يكون آدمياً وانما في هذا الشرط لانها اذا اقتضت المقابلة  
بين المبيع والتمن فقد خلا الشرط عن العوض وقد وجب بالبيع بالشرط فيه فكان  
زيادة مستحقة بقصد المعاوضة خالية عن العوض فيكون ربا وكل عقد شرط  
فيه الترتيب يكون فاسداً كشرط ان يقطع اي المبيع وهو ثوب ابايع ويحيط بقبالة  
شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد مما او كشرط ان يذوق اي المبيع وهو الحنظل  
فارسى معرب منه جرم فعلاً يقال قد اى فعلاً اي علماً او كشرط ان يثرب اي الشغل  
من التثريب اي يضع عليه الثراب وهو الذي على ظهر القدم كذا في المغرب ووجه البيع  
في النفل استحساناً للتعاقل فيه او كشرط ان يستخدمه اي المبيع وهو عبد هذا نظير  
شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع وانما قال شرطاً لما مر ان الخيار اذا كان  
ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام او يدبره او يكاتبه او يستولده او لا يخرج  
البقي بعد اكان او امة عن ملكه هذا مثال بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو  
يستحقه فان القرن يجوز ان لا تدرك الايدي فيوجد زيادة خالية عن العوض  
فيفسد البيع وفتح على الاصل المذكور بقوله فتح اي البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط  
الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها  
ليست باهل للنفع جازاً في السلم وتبايع خير او خنزير وشراهما او امرهم غيره اي غير

ان جعلوه

فصار كبيع النوبة

فان كان له

منه ولو اذ

الاولى والاولى

اي طرأ عليهم بيع صتيه وقال لا يجوز لان الموكل لا يملك بنفسه فلا يؤوله غيره كموكل  
المسلم جوسياً بتزويج جوسية ولان ما ثبت للموكل ينتقل الى الموكل فصار  
كأية باشره بنفسه ان المعبر في هذا الباب اهلية اهلية الموكل وبه اهلية  
انصرف في المأمور به والنصر في ذلك واهلية الموكل وبه اهلية بثبوت الحكم لم  
والموكل ذلك حكماً للعقد لا لا يلزم انفسا كالمكروه من اللازم الا تيرى الى  
صحة ثبوت ملك الحرة المسلم انما اذا سلم مورثة النصر في مات عن حرة خنزير  
وايق العبد المأذون له النصر ان اذا اشترى حرة ثبت الملك فيها مولاه المسلم اتفاق  
واذا ثبت الاهلية لم يمتنع العقد بسبب الاسلام لانه جالب لاساليب الموكل  
به ان كان حراً خلاً وان كان حراً خنزيراً ربيبة وقد قالوا هذه الوكالة مكروهة  
وحكم ان المشتري اذا قبض المبيع برضى بايعه صرياً او دلالة بان قبضه في مجلس  
بحضرة ولم ينهه ملكه قال ان في لا يملكه وان قبضه لانه حرام فلا ينال به  
نعم الملك ولان النهي نسخ للمنه وعية كشاف بينهما وهذا لا يفيد قبل القبض  
وصار كما اذا باع بالميتة او باع الحرة بالدرهم ولنا ان ركن البيع صدر عن اهلية  
ووقع في حلية فوجب القول بالانقضاء ولا شك في الاهلية والحلية وركن مبادلة  
المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الافعال الشرعية يقتضيه تقرر المنع وعية  
لانه يقتضيه تصور المنع في النفس عن مالا يتصور نفعه وحقيقته ما ذكر في فقرة  
الاصول ان مدار الامر والنهي المقيد رتبة فانتهى عن الافعال الشرعية يقتضيه  
كونها مقدرة جت ومن الامور العقلية يقتضيه كونها مقدرة عقلاً ومن الافعال  
الشرعية يقتضيه كونها مقدرة شرعاً والآن كان عبثاً محضاً فالطير ان من الامور الشرعية  
فاذا قلت لشخص لا تطير نكبه كل من يسمعه لا تنفاه القدرة وكذا اذا قلت لا تأكل  
لا تبصر او ابيع من الافعال الشرعية فانتهى عنه وجب ان يكون مقدراً شرعاً

الاولى

الاولى

او امر الترتيب

اشياء قادرون على البذر

فان كان له



وهو المقتضى بقول علماءنا القسري عن الفعل الشرعي يقتضيه المشروعية باصلا وغير  
 المشروعية بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا والثاني الى النهي ففقد البيع  
 مشروعه وبه ينال نفع المالك في الحرام لا معارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض  
 هذا رتبة القبض في الفداء والمجاورة واجب الرفع بالاسترداد فبالا امتناع عن المطالبة  
 او الى لان الدفع سبيل من الرفع والمصلحة ليست بمال فاندفع السكن وان كان  
 الحرام مشتملا فقد مر وجهه ونزله ان يملك المقبوض في يد المشتري لزمه مثله حقيقة  
 وهو الذي يمانه صورة ومعنى ان كان المالك قمتا لانه مضمون بالقبض كالفصل  
 وتعتبر قيمته يوم القبض وان زاد قيمته في يده فالتلف ضمن لانه دخل في ضمانه بالقبض  
 فلا يتغير كالمقبوض كذا في الكافي ويجب على كل منهما اي المتبايعين لم يقل اشارة الى  
 وجوب الفسخ واللام تقيدها بوقت قبضه قبل القبض دفعا للف ودكذا بعده اي بعد القبض  
 ما دام في يد المشتري لم يقل ان كان الف وفي ضلبي العقد كبيع درهم بدرهمين  
 ولمن له الشرط ان كان بشرط زائدا نقل صدر الشريعة من الذخيرة وصاحب الخلاصة  
 عن التجريد انه قول مجرد واما عندهما فكل منهما حق الفسخ لان الفسخ طلق الشرع  
 لا طلق احد المتبايعين فانهما راضيان بالعقد فان باع اي باع المشتري  
 فاسد قبضه او وهبه وسلمه او عتقه فله بيعه ووهبه واعتاقه لانه لما ملكه  
 ملكه التصرف فيه فلا يتصور الفسخ فيه يتعلق حق العبد بالتصرف الثاني وفسخ  
 البيع الاول كان طوق الشرع وحق العبد مقدم لما جده فعليه قيمته لما مر انه مضمون  
 بالقبض كالفصل والكتابة والبرهان كالباع لانها لازمان فيثبت بجره من  
 رد العين فله قيمته الا ان حق الاسترداد يعود بغير المكاتب وفك البرهان  
 لرد ال مانع قبل تحقق الحق الى القيمة كذا في الكافي ولا يشترط القضا في فسخ  
 العاقد لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضا ولا يبطل حق الفسخ بغيرهما احد

لاخذ رتبة

متمم

في كل منهما

احد البائع والمشتري وبه يفتح كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراده فليحظر  
 ثم لا ياخذ البائع اي لا ياخذ المبيع بايعة بعد الفسخ حتى يرد مثله لان المبيع مقابل  
 به فيجبر حبوسا كالمهر فان مات اي البائع فالمشتري احمق به اي بما اشتراه حتى  
 ياخذ مثله لانه مقدم عليه في حياته فكذا على ورثته وعرضه بعد وفاته كالمهرين ثم اذا  
 كانت دراهم الثمن قائمة ياخذها بعينها لانه متعين في البيع الفاسد في الاصح وان كانت  
 شتملة اخذ مثله لانه متعلقه طاب للبائع ما يربح في الثمن لا المشتري في البيع صورة  
 اشترى جارية ببيع فاسد او ثيابا بغير ثمن فباعها بربح فباعها بربح وبطيب للبائع ما  
 ربح في الثمن قال في الهداية والفرق ان الجارية مما يتعلق بالعقد بغير ثمن الجارية في البيع  
 والدرهم والدينار لا يتبعان في العقود فكل من يتعلق العقد الثاني بعينه فكل من يتعلق  
 فلا يجب التصديق وقال صدر الشريعة فان قيل فكيف يهداية في المسألة السابقة  
 فيما اذا كانت دراهم الثمن قائمة ياخذها بعينها لانه متعين بالمتعين في البيع  
 الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب فهذا ايضا قض ما قلتم من عدم تعيين الدرهم  
 والدينار قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شيئين شبه الغصب شبه البيع فاذا  
 كانت قائمة اعتبر شبه الغصب سعي في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قائمة اعتبر شبه  
 شيئا يعتبر شبه البيع حتى لا يسري الفساد الى بدل لما ذكرنا من شبهة الشهادة اقول لا يخفى  
 على المتأمل المتخصص ان يترك لا يغير التوفيق بين كلامي الهداية واما بغير دليل للملك  
 لا يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال في الهداية انه انما يستقيم على الرواية الصحيحة  
 وهي انما لا تتعين الا على الاصح وهي ما مرنا متعين في البيع الفاسد اعلم ان الجارية بغير ثمن  
 الملك طاهر وجبت لفاسد الملك والمال ايضا بغير ثمن ما يتعين كالعرض وما لا يتعين  
 كالنقد فالحظ لعدم الملك بغير ثمن في النسيئة كالمودع والفاصل اذا تصرف في العرض  
 او النقد وانه يتصدق بالبرء عند الرجوع وفيه يتعلق العقد بغير ثمن حيث يكون سلاطة المبيع

بغير ثمن

عليه

والدينار

لا يتحقق

اذا تصرف

في المال

فوق

الملك

بغير ثمن

بغير ثمن



او تقدير الثمن فصار ملك الغير وسيدته الى البرج من وجه فتملك فيه شبهة اطلب  
 واما الجنب لفساد الملك فيعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين لان فساد الملك دون  
 عدم الملك فينقلب حقيقة الجنب فيما يتعين في شبهة لا فيما لا يتعين في شبهة  
 ثم ينقلب شبهة الشبهة هنا فلا يعتبر كطالب من كمال اوعاه فيقضي ثم ظهر عدمه  
 بالتصادق صورته اقول على رجل مالا فيقضيها فخرج فيه المدين ثم تصادقا على ان  
 هذا المال ليس على المدعي عليه فالتمس طلبة لان الجنب كما هنا لفاد الملك لان  
 الدين وجب بالاقرار ثم استحق بالتصادق وبدل المشتري مملوك فلا تعين فيما لا يتعين  
 بناء في دار شرها فاسدا او غرس في ارض شرها فاسدا التزم قيمته الى غيره اذ لا ارض  
 ولا لا يفتقر اليها في داره وكذا الغرس لان حق الشفع ضعيف من حق البائع  
 او يحتاج فيه الى القضاء او البرضا ويطلب بالثاخير ولا يورث بخلاف البائع والاب  
 اذا لم يبطل ينشئ فالأقوى اولى ان لا يبطل به وحق الشفع لا يبطل بالبناء والغرس  
 فالبائع كذلك وان البناء والغرس حصلا للمشتري بتبسيط من جهة البائع وكلما  
 هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد كالبائع الحاصل من المشتري بخلاف الشفع الذي لا يبطل  
 لم يوجد منه ولهذا لو وهبها للمشتري لم يبطل حق الشفع وكذا لو باعها من آخر فانه بائنه  
 بالشفعة بالبائع الثاني بالثمن او بالاول بالقيمة وان لم يكن في الفاسد شفعة لان حق  
 البائع قد انقطع لا على هذا صار حق الشفع لعدم التبسيط منه اقوى من حق البائع لو  
 منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد واحكامه شرعا في بيان بيع الموقوف واحكامه  
 فقال ووقف بيع مال الغير على اجازته وبيع العبد والبيع المحجور عن اجازته مولا  
 ماله وعلى اجازة الاب والوصي وبيع ماله في فاسد عقيل غير رشيد على اجازة القاضي وبيع ماله  
 والمستاجر وارض في ضررته الغير على اجازة المرتبة والمستاجر والمزارع ولو فسخ  
 الاجارة لزمه ان يملك الى المشتري وكذا الوقف الممنوع من المال او امرأة المرتبة وورثه عليه

هنا  
 والمخ مملوك فادعاه  
 او لم يملكه

ابن المشتري

عقده  
 او يملكه

عليه ثم ابيع وبيع شي بمرقة وبيع يعلم والمشتري لا يعلم في المجلس ففقد وان  
 نفرا قبل العلم بطل وبيع المبيع من غير المشتري ببيع قباغ شيئا من زبد ثم باعه  
 من بكر لا ينفقد الثاني حتى لو تفاخرا الاول لا ينفقد الثاني لكن يتوقف على اجازة  
 المشتري ان كان بعد البيع وان كان قبله المنقول لا في المعقار فعلى خلاف  
 المعروف الذي سياتي وبيع المرتبة عند ابي ح وقد مر في باب البيع بما باع فلان و  
 البائع يعلم والمشتري لا يعلم ان يعلم في المجلس ولا يطل وبيع مثل ببيع الناس به  
 او مثل ما اخذ به فلان ذكره في شرح الشافعي انه لا يجوز وفي نسخة الامام العسكري هذا  
 اذ لم يعلم المشتري بذلك فان علم في المجلس فعلى ابي ح فيه روايتان وبيع انشئ بغيره لم يقر  
 لاجازته ولو جنت في المجلس فقد مر في اول البيوع وبيع العاصب فانه موقوف على اجازة  
 المالك ان اقر به العاصب ثم البيع وان لم يقره للمعصوب منه شبهة فكذا ان لم يكن  
 ولم يقره حتى يملك تنقض البيع وحكمه ان حكم بيع الموقوف انه لا يقبل الاجارة اذ كان البائع  
 والمشتري والبيع قابلا للمرور ويكون المبيع قابلا ان لا يكون متغيرا بحيث يغير شيئا اخر  
 فانه لو باع ثوب غير بغير امره فبطلت المشتري فاجازة رتب الثوب البيع جاز ولو قطعه  
 وخالطه ثم جاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا اخر كذا الثمن لو كان عرضا اي كما يشترط قيام البيع  
 بشرط قيام الثمن ايضا اذ كان عرضا وصاحب المتاع ايضا اي كما يشترط قيام المبيع والثمن  
 المذكورين بشرط قيام صاحب المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب المتاع قبل ان  
 يجزى البيع فاجازته لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ الثمن اي اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري  
 ليس باجازه للبيع الموقوف واختلف في اختلفت في قبول اجازة وقيل لا وقوله لا يجوز له  
 ان البيع الموقوف بخلاف المستاجر فانه اذا قال لا اجيز بيع الما جيز ثم اجازته جاز لكل من  
 الخلاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف واحكامه شرعا في بيان بيع المكروه وحكمه فقال كره البيع  
 عند الاذان الاول للجمعة لان فيه اجلا لا يوجب البيع اذ اقبل او وقف فبايعا بانه واما

وفي العتار

في بيعه في دار المجلس

او يملكه



اذا ابتاع يمينان فلا كراهية ذكره الخشن وهو ان يزيده في الثمن لم يضر غيره  
ولا يزيده الشراء لقوله عام لا تنابحوا ذكره يستوم على سوم غيره بعد رضاها  
بمن لقوله عام لا ينابح الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه فانه منى  
بصيغة النفي وهو ابلغ فاما اذا ساهمه بشي ولم يترك احدهما الى صاحبه فلا باس  
لغيره ان يساهمه ويشتري به فانه يبيع من يريده ولذا قال خلاف بيع من يريده  
فانه جاز لو ردد الاثر وهو قبل الشئ في الخطبة ايضا ذكره تلقى الجلب اني تلقى  
بعض اهل البلد الجلب من خارج البلد اليه من الطعام المضى لاهل البلد للشي  
عنه ولان فيه تضيق الامر على الحاضرين فان كان لا يضره ولا باس به الا اذا اضر  
الشيء على الواردين واشترى باقل من القيمة وبيع الحاضر للبادي زمان الخط لقوله  
والم يبيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلد في حيط وهو بيع من اهل البلد  
في الثمن العالي فبكره لانه اضر ربههم فان لم يكن كذلك فلا باس به لعدم الاضرار  
وقيل صورته ان يبيى البادى بالطعام الى مصير فيشترى الحاضر من البادى وبيع  
الطعام ويحالي البيوع على الناس فانه مضى عنه فانه لو تركه كبايع بنفسه وخص البيوع  
والشعير بين صغير وذو كبر ثم حرم منه لقوله عام من فرق بين الوليدة وولد فخرنا  
بينه وبين اجنته يوم القيمة وذهب عليه الصلوة والسم لعل غلاما من صغيرين ثم قال  
له ما فعل الغلامان فقال بعت احدهما فقال عام ورك او ترك ويزوي اردو اردو  
والكبر ولان الصغير يستأن بالصغير والكبير ينفق على الصغير ويقوم عليه لولا باعتبار  
الشفقة الناجية من قرب القرابة فكان في بيع احدهما قطع الاستيناس المنع  
من التفاهد وفيه ترك المرحمة على الصغار وقد اورد عليه خلاف الكبير ان ليس  
هناك ترك المرحمة عليه من الزوجين لان النص بالقرابة اخص من النكاح ولا يدخل  
فيه ثم غير قريب ولا قريب غير حرم ولا بد من اجتماعهما في ملكه لو كان احد الصغيرين له

على

بمن يريده

على

له والاخر لغيره لا باس ببيع واحد منهما ولو كان الشفوي الحق مستحق لا باس به كدفع  
احدهما بالكتابة وبيعه بالدين ورد به بالعيب لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار  
به وحكمه اي حكم البيع المكروه انه لا يفسد لان الشئ باعتبار معناه مجا وببيع لاني صلبه  
لان في شرائه صحة ومثل هذا الشئ لا يوجب الفاء بل الكراهية ولا يلزم فيه لان وجوبه  
في الفاسد دفع المرحمة ولا حرمة ههنا ويملك المبيع قبل القبض كما مر ان عدم نبوت الملك  
قبل القبض في البيع الفاسد جواز تقرير الفاء والمجاور ولا فاء ههنا ويجب الثمن لا القيمة  
ان يملك المقبوض في يد المشتري لان وجوب المثل والقيمة في البيع الفاسد لكونه في حكم الغصب  
وهذا ليس كذلك **باب الاقالة** هي لغة الله قاطرة والرفع شرعا رفع البيع وتصح بلفظين  
احدهما مستقبل في شرع القدوري الاقالة تثبت بلفظين احدهما يعبر به عن الماضي و  
الاخر عن المستقبل كقول الرجل اقلني ويقول صاحبه اقلت وقال قد هو كايبيع الا  
اللفظين يعبر بهما عن الماضي وفي الفتاوى اختار قول محمد كذا في الخلاصة ويتوقف  
على قبول الآخر في الجلس في التجريد يتوقف قبول الاقالة على المجلس وكما يقع قبوله في مجلس  
نصا بالقبول يصح قبوله لانه بالفعل كما اذا قطعه فمضى قوله في الاقالة المشتري وحي  
فصح فيما هو من موجبات العقد قال الزيلعي قوله في حق المتعاقدين غير شرعي على  
اطلاقه لانه انما يكون فسخا فيما هو من موجبات العقد من غير شرط وانما انما يباين  
وجب بشرط رائد فلاقالة فيه تعبير بيحا جديدا في حق المتعاقدين ايضا كما اذا اشترى  
بالدين المؤجل عين قبل حلول الاجل ثم تعاقدا عاد الدين حاله كما لا يبعد عنه وكما  
اذا تعاقدا ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم يقبل شهادته كانه هو  
الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخا لقبيلت الا ترى ان المشتري لو ردد المبيع  
بعيب بفضا وادعى المبيع رجل وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته وبالفسخ  
عاد ملكه القديم فلم يكن متعاقبا من جهة المشتري لكونه فسخا من كل وجه وخرج على

الاوقات البيع

الاوقات

الاوقات

جاءه كذا

الاوقات



كونها فسخية فذكر الاول بقوله فطلعت اي الاقالة بعد ولا ذمة المبيعة لا متناهية  
 الاقالة بسبب الزيادة ولو كانت بيعتاً محضاً لجاز قالوا هذا اذا وليت بعلم قبض  
 واما اذا وليت قبضه فالاقالة صحيحة عنده وذكر الثاني بقوله وصحبت بمثل الثمن الاول  
 الا اذا باع المتولى او الوصي شيئاً بأكثر من قيمته حيث لا يجوز اقالته وان كان بمثل  
 الثمن الاول رعاية لمصلحة الوقف وحق الصغير وان وصليته بشرط غير جازي  
 الاول لا يجوز اقالته وان كان - او اكثر منه اي من الثمن الاول او الاقل اي صحته الاقالة  
 بمثل الثمن الاول وان شرط غيره اما الاول فلان الاقالة فسخ والفسخ لا يوجد الا يكون الا  
 على الثمن الاول واما الثاني فلان الشرط فاسد والاقالة لا تفسد بالشرط الفاسد كما كان  
 الا اذا تعيب اي المبيع عند المشتري استثناء من قوله او الاقل فان الاقالة جازية  
 باقل من الثمن الاول لان نقصان الثمن يكون بمغالبة الغايبة بالعيب ذكر الثالث بقوله  
 ولا تفسد بالشرط لان فساد البيع به للزوم اليه ولو كان لا يبرأ في الفسخ وذكر الرابع بقوله  
 وجاز للبايع بيع المبيع قبل قبضه يعني اذا تقايلا ولم يرد المشتري المبيع حتى يايده من ثمنه  
 ولو كانت بيعاً فسد لانه باع قبل ان يايده من غير المشتري لم يجر لانه بيع جديد في حق غيره  
 وذكر الخامس بقوله وجاز بيع المكبل والموزون بلا اعادة الكيل والوزن يعني اذا كان  
 المبيع مكبلاً او موزوناً وقد باع منه بالكيل او الوزن ثم تقايلا واسترد المبيع من غير ان  
 الكيل او الوزن جاز ولو كان بيعاً لم يجر وذكر السادس بقوله وجاز بهية المبيع  
 بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا اوجب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جازت  
 البهية ولو كانت بيعاً لم يجر لان البيع ينقض بهية المبيع للبايع قبل القبض وبيع في حق ثالثة  
 مطلق على قوله فسخ قال في النهاية اختلف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفسخ  
 او المتاركة لا يجعل بيعاً اتفاقاً انما هو موضوع للفقوى وقد فرغ على كونها بيعاً فاعاد ذكر  
 الاول بقوله ففسخ الشفعة في البيع لا ينافي اخذنا في الاقالة يعني لو كان المبيع عقاراً ففسخ

المبيع من قبله

فسخ الشفعة ثم تقايلا يقضى له بالشفعة لكونه بيعاً جدياً فصحته كما كانت  
 منه وذكر الثاني بقوله ولا يرد ابن البيع الثاني على الاول بعيب علمه بعد ان بعد الاقالة  
 بينه او باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايلا ثم اطلع على عيب كان في يد البايع فاراد  
 ان يردّه على البايع ليس له ذلك لانه بيع في حقه كما كانت اشتراه من المشتري منه وذكر الثالث  
 بقوله وليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر تقايلا يعني  
 اذا باع المبيع فباعه الموهوب له ثم تقايلا ليس للواهب ان يرجع في بهيته لان الموهوب  
 له في حق الواهب كالمشتري من المشتري منه وذكر الرابع بقوله والمشتري اذا باع  
 المبيع من آخر تقايلا قبل ان يقبله جاز للبايع اشتراؤه منه بالاقل يعني اذا اشتري شيئاً  
 فقبضه ولم ينفذ الثمن حتى باعه من آخر ثم تقايلا وعاود الى المشتري فاشتراه منه قبل ان ينفذ  
 ثمنه باقل من الثمن الاول وكان في حق البايع كالمملوك يشتره جدياً من المشتري الثاني  
 وذكر الخامس بقوله واذا اشتري بعروض التجارة عبداً للخدمة بعد الحول وجده بغير  
 ثمنه بغير قضاء واسترد بعروض فملك في يده لم تسقط الزكاة ليعني اذا اشتري  
 بعروض التجارة عبداً للخدمة بعد ما حال عليه الحول فوجد بغير ثمنه بغير قضاء واسترد  
 العروض فملك في يده فان الزكاة لا تسقط عنه لانه بيع جديد في حق الثالث وهو  
 الفقير لان الرد بغير قضاء اقالة وهلاك المبيع ينقض اي الاقالة لا يملك الثمن لانها ردة  
 البيع والاصل فيه المبيع لا الثمن وهذا اذا اهلك المبيع قبل القبض يبطل البيع بطلان هلاك  
 الثمن وهلاك بعضه اي بعض المبيع ينقض بقدره اعتبار البعض بالكل ولو تقايلا جاز  
 الاقالة بعد هلاك احدهما ولا يبطل بهلاك كل واحد منهما ببيع فكان البيع باقياً  
 بالمالحة والتولية والتولية والتولية الاولى بيع ما يملكه لم يقبل بيع المشتري  
 ليشاؤله ما اذا اصاب المقتصد عند الغائب وضمن قيمته ثم وجده حيث جاز ان يبيعه  
 مراضة وتولية على ما تضمن وان لم يكن فيه شيء بمثل ما قام عليه لم يقبل بثمنه الاول لما

ثم تقايلا

الامتياز متعلق به







برقبته قيد ب اذ لو لم يكن على العبد دين فباع من مولاه شيئا لم يصح لانه لا يفيد المولى  
 شيئا لم يكن له قبل البيع لانه لا يملك الرقبة ولا يملك التصرف على ما شرى المأذون متعلق  
 بقوله يراخ صورته اشترى عبدا مأذون له في التجارة ثوبا بعشرة وعليه دين فبيعه  
 برقبته فباعه من المولى ثمة عشر فانه يسعه مائة على عشرة كذا وهو ان يشتري  
 المولى ثوبا بعشرة فباعه من عبده المأذون له المدة ثمة عشر فانه ايضا يسعه  
 مائة على عشرة لان في هذا العقد ان كان صحيحا في نفسه شبهة بعدم لان العبد ملكه  
 وما في يده لا يضمن حقه فاعندنا في حق المراجعة لا يتنازلنا على الامانة فيسقط الاجار  
 للمشتري الاول فصار كانه العبد اشترى للمولى بعشرة في الفصل الاول ويبيعه للمولى  
 في الفصل الثاني فيعتبر المولى الاول ويبرأ من المال على ثمة عشر مضاربة بالنصف متعلق  
 بمضاربه او لا متعلق بشركه على نصف مائة بشرائه ثانيا منه اي من مضاربه متعلق  
 بشركه يعني اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من  
 ربه المال ثمة عشر فانه يسعه مائة باثني عشر ونصف لان هذا البيع وان كان صحيحا  
 عندنا اذ اعدم البرج كما هو كذلك عندنا لان البرج انما يحصل اذ ابيع من الاجنبى فغيره  
 شبهة بعدم لان المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه فاعندنا في البيع الثاني  
 عندنا في حق نصف البرج يراخ ب اعلان بالتعيب ووطي التعيب يعني اشترى جارية فاعندنا  
 او دطما وهي ثبت ولم ينقصها الوطي يسعه مائة ولا يجب عليه ايمان اذ لم ينقص  
 عنده شيء يقابلها الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الايمان الا اذا كان مقصودا بالا تلاف  
 كما مر مرارا ولم هذا قال ولم ينقصها الوطي قال الزبيدي المراد بقوله يسعه مائة اانه  
 اشترى سلبا بكذا من الثمن ثم اصابه العيب عنده بعد ذلك واما نفس العيب فلا بد  
 من بيان بان يبين العيب والثمن من غير ان يبين انه اشترى سلبا ثم حدث العيب  
 عنده كقوله انما هو خرق النار للمشتري فانما ضاع بالقرض والخرق وان كان جارا فاقابلها

لا يخلو

القليل الغارة

صحة خبر

يقابلها شيء من الثمن كالعقارة لم تجس عنه ويراج ببيان بالتعيب بان فاعندنا  
 بنف او فاعندنا اجنبى فاعندنا لانه صار مقصودا بالا تلاف يقابلها شيء من الثمن  
 ووطي البكرات العقارة جزء من العين يقابلها الثمن وقد جسد كالتسعة عشرة  
 ووطي لانه صار مقصودا بالا تلاف شرعية وراج ب اعلان يعني اشترى سلبا  
 بالف درهم نسبية وباعه من مائة ولم يبين وعلم المشتري خيرا من ثمنه ان شاء قبل  
 وان شاء رد لان الاجل يشبه المبيع حتى يزاو في البيع لاجل الاجل والشبهة ههنا  
 للحكمة الحقيقية فصار كانه اشترى شيئين وباع احدهما بمائة بثمانية فثبت له  
 الخيار عند علمه بالخيانة فان اختلف ثم علم لزومه كل الثمن وهو الف ومائة لان  
 الاجل لا يقابل شيء من الثمن الاول كذا التولية يعني ان كان ولاه اياه ولم يبين  
 خيرة لان الخيانة في التولية مثلها في المراجعة لانه بناء على الثمن الاول وان كان  
 ثم علم لزومه بالف حال لما مر ان الاجل لا يقابل شيء من الثمن وولي رجلا شيئا بمائة  
 عليه ولم يعلم مشتري قدره اي قدر ما قام عليه فسد البيع له بالثمن وان علم المشتري  
 قدره في المجلس صح البيع لزول العقد قبل تقريره وخير المشتري ان شاء وقبل ان شاء  
 رد لان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم فيتحكم في خيار الرضا في **فصل** في بيع العقار  
 قبل قبضه لا ينقل عند ابي ح وعنده ابي ح وعنده لا يجوز لقوله نعم اذا اشترى  
 شيئا فلا شيء حتى يقبضه ولانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه كالمشقول  
 ولهما ان ركن البيع صدر من اهله ووقع في حكمه والحديث معلول باحتمال البطلان وهو  
 في العقار نادر فيه حتى لو تصور بطلان قبل القبض بان كان على شرط الشره ونحوه قالوا  
 لا يجوز بيعه قبله فلا يقاس على المشقول قد اضطرب هنا كلام شرائع الهداية وغيرهم الا  
 الموافق لقواعد الاصول مما ذكره في العناية وهو ان الاصل ان يكون بيع المشقول غير مكتمل  
 قبل القبض جارية لقوله تعالى واحصل الله البيع لكن حصص منه الرضا بديل مستقل مقارن

بما جاز

بما جاز

المشتري

المشتري

صلاواته او بطلت بطله

او اشتهر برب فلا شيء  
 حتى تقبضوا ايته عام في المشقول  
 والعقار ولانه لا يقدر على تسليمه  
 قبل القبض فلا يجوز بيعه  
 والله

القبض

بما جاز

صحة خبر



وهو قوله تعالى وحرم الربوا والعامة مخصوص بجوز تخصيصه بالواحد وهو ما روي انه  
عم نهي عن البيع ما لم يقبض ثم لا يخلو اما ان يكون معلولا بغير الانفس او لا فان  
كان يثبت المطلوب حيث لا يتناول العقار وان كان وقع التعارض بين ما  
روى في السنن مستند الى الراجح من ان يهريرة رضي الله عنه ان النبي لم يبيع عن بيع  
الغدر وبينه وبين اولته الجوار وذلك يستلزم الترك وجعل معلولا بذلك انما ثبت  
التوفيق والاعمال متعين لا في حاله فيكون مختصا بعقد يفسخ به ذلك المعوض قبل القبض  
شري الكيل كذا في الجواب قد مر انه معرب كذا في الجوز في الجمل طرقات الثلاثة لم يعمد اليها  
حتى يكمل نهي النبي عن بيع الطعام حتى يجزي فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري لانه  
يحتل ان يزيده على المشتري ويطرد ذلك للبائع بخلاف ما اذا باع جارا فالان الزيادة للمشتري  
وبخلاف ما اذا باع الثوب مذاراة لان الزيادة له اذ الذرع وصف في الثوب بخلاف الثوب  
كما مر ذكره بشرى لانه اذا بعت كذا او موزونا ببيعته او وصية جاز للمالك ان يتصرف فيه  
قبل القبض وقبل الكيل وقيد يكون المكيل مبيعا لانه اذا كان ثمنه جازا تصرف فيه  
مطلقا كذا في النهاية الا ان يكيل البائع بعد بيعه عن المشتري لان البيع يصير معلوما بكيل  
واحد ويحقق معنى التسليم وفي الحديث اجتماع المصدقين كما ساقى في التمسك ان شاء الله تعالى  
فان كان كل البائع قبل البيع وان كان خضرة المشتري لم يقبض لانه ليس صاع البائع  
والمشتري وهو الشرط وكذا لو كان بعد البيع بغيره المشتري لان الكيل من باب التسليم  
اذ به يعلم البيع ولا يستلزم الا بخضرة كذا الموزون والمعدود اي لا يبيع ولا يأكل حتى يزنه  
او يعبئه ثانيا ويكفي ان يوزنه او عبئه بعد البيع بخضرة المشتري لا المذروح اي لا يشترط  
ما ذكره المذروحات وان اشتراه بشرط الذرع لما مر من ان الذراع وصف لا يقابله  
شئ من ثمن فيكون للمشتري قال الزبيدي هذا اذا لم يسم كل ذراع ثمنان وان سمي فلا يخل  
التصرف فيه حتى يذرع جازا تصرف في الثمن قبل قبضه سواء كان مما لا يتعين كالثوب او يتعين

مستند  
وعلقه البائع

كالسا

الى

او يتعين كالمكيل والموزون حتى لو باع بذرهم او بكمين الطنطة جاز ان ياخذ بذرهما شيئا  
آخر لوجود المجهوز وهو الملك وانقضاء المانع وهو غير الانفس بالملك كما مر ان  
الاصل في البيع هو المبيع وبذلك يفسخ البيع بخلاف الثمن اما اذا كان من الثمن و  
نظاهروا اما اذا كان من المكيل او الموزون فلانه ثمن مبيع من وجه ولهذا لا تبطل  
الاقالة صورة المقايضة بملك احدهما وقد مر وجاز زيادة المشتري قبل القبض  
ان قام المبيع لانه ان لم يتم لم يبق بحاله بغير الاعتراض عنه لانه انما يكون في وجود  
الشيء يثبت ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابله فلا يستند اي لا يلحق باصل  
العقد باستناده وجاز خط البائع عنه لانه حال يمكن ارجاع البديل عما يقابله كونه  
اسقاطا والاسقاط لا يستلزم ثبوت ما يقابله فيثبت الخط في الحال ويلحق باصل  
العقد استنادا وجاز زيادته اي البائع في المبيع لانه تصرف في حقه وملكه ويتعلق  
الاستحقاق اي استحقاق البائع والمشتري بالكل اي بكل الثمن والمبيع والزيادة والمزيد  
عليه فالزيادة والخط يلحقان باصل العقد لانها بالخط والزيادة بغيره ان من العقد  
هو وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه رابعا او خاسرا او عدلا او لهما ولا يرفع الارقالة  
فاذا ان يكون ولاية التغير قال صدر الشريعة ويمكن ان يقال انه اذا استحق المبيع او الثمن مستحقا  
فلا استحقاق يتعلق بجميع ما يقابله من المزيد والمزيد عليه فلا يكون الزيادة مبيعا  
كما هو مذهب زفر والشافعي اقول لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاستحقاق على الدعوى  
والبيينة فان ادعى المستحق مجرد المزيد عليه وان ثبت اخذه وان ادعى مع الزيادة  
وان ثبت اخذه وكذا اذا ادعى الزيادة فقط ثم ان حكم الاستحقاق يظهر في التولية فالمرحلة  
في البيع ويؤتي عليه اي الحكم ان زيد وعلى الباقي ان خط فان البائع اذا حط بعض الثمن  
عن المشتري والمشتري قال لا أثر لثمن هذا الشئ وقع عقد التولية على ما بقي من الثمن  
بعد الخط فكان الخط بعد العقد ملحقا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد

الزيادة

الاقالة

الزيادة















على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بغيره بل في وجه اخر او النوع الاول يجب  
 انفس في العقود والى رتبة بل لا حاجة في انفس كل منها الى حكم القاضي  
 بلا اختلاف رواية في قوله فكل من البائع الرجوع على بايعه وان لم يرجع بصفته  
 المجهول اي وان لم يحصل الرجوع عليه ويرجع هو ايضا كذلك على الكفيل وان لم يقض على  
 المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضي انما يكون اذا اثير  
 العقد وهو الملك كما في النوع الثاني واذا لم يبق لم يرجع اليه و ايضا بدل المملوك فلا  
 يجمع ثمان في ملك واحد بخلاف الاستحقاق بالملك كما سياتي والحكم بآرية الاصلية  
 حكم على الكافة اي كافة الناس حتى لا تسمع دعوى المالك من احد كذا العقول وفروقه فان  
 آرية حق الله تعالى لا يجوز استرقاقا او تبرعا وانما ليس كلهم خصوم في اثبات حق الله  
 تعالى لكونهم عبده فكان حضور الواحد حضور الكل بخلاف المالك لا يحضر العبد خاصة فلا يقضي  
 الحاضر خصما عن الغائب لعدم ما يوجب انتصابه خصما الا ان من تلقى المالك من غيره بغير  
 عليه ايضا تعدى اثر القضا اليه لا في المالك ومن قضي عليه في حادثة لم يصير مقضيا له  
 بتلك الجهة وانما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من التارخ لا قبله يعني اذا قال زيد لزيد  
 عبيد مملكتك منذ خمسة اعوام فقال بكر ان كنت عبيد بشير مملكتي منذ ستة اعوام فاستحق  
 فبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم عكره كذا قال بكر وليكر انت عبيد مملكتك منذ سبعة  
 اعوام وانت مملكتي الان فبرهن عليه يقبل ويقتض الحجة في جعل ملكا لغيره بدل  
 ان قضي خاين قال في قول السويح في شرح الزيارات بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق  
 فصارت مسائل الباب على قسمين احد هما متفق في ملك مطلق وهو بمنزلة الحرة  
 الاصل والقضاء به قضا على كافة الناس والثاني القضا بالعقود في ملك مورث  
 وهو قضا على كافة الناس والثاني القضا بالعقود في ملك مورث وهو قضا على  
 كافة الناس من وقت التارخ ولا يكون قضا قبله فليكن هذا على ما ذكره فان الكتب

الباع

في نيابة عنه  
المر

المر

فان الكتب المشهورة في هذه الفائدة والنوع الثالث لا يوجب انفسا الى انفس  
 العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به اي بهذا النوع من  
 الاستحقاق حكم على ذي اليد حتى يخذ المدعي من يده وعلى من تلقى ذواليد الملك  
 منه بلا واسطة او وساطة فلا تسمع دعوى المالك منهم لكونهم مملوكا عليهم تفريع  
 على قوله والحكم به حكم على ذي اليد ارجل دعوى الشئح بان يقول يقول بايع من آرية  
 يعني يرجع عليه بالثمن ان لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع شئ في ملك المالك  
 بالي بلا واسطة او بها فيسمع دعواه ويبطل الحكم ان اثبت او تلقى المالك من المستحق  
 بان يقول انما لا اعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فنتسمع ايضا ولا تعاد البيعة  
 للرجوع هذا تفريع على قوله والحكم به ارجل يعني اذا كان الحكم للمستحق حكما على  
 البايعة فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعاد  
 البيعة ولكن لا يرجع احد من المشتري من على بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون المشتري  
 الاخر ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر ولا يرجع بصفته المجهول  
 الا لا يحصل رجوع المالك على الكفيل اي الضامن بالذكي قبل القضا على المكفول  
 عنه لانه اصل ومنه يسرى الحكم الى الكفيل والناظر يرجع قبل الرجوع عليه مثلا يجمع ثمان  
 في ملك شخص واحد لان بدل المستحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري بالثمن على  
 البائع انما يكون اذا ثبت الاستحقاق بالبيعية كما عرفت انما حجة مستدرة انما اذا ثبت  
 باقرار المشتري او بنكوله عن البيعة او باقراره قبل المشتري بالخصوص او بنكوله فلا  
 يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي زياد استا الى بكر  
 حامد النجاشي في استمراري داروا استحقاقا رجل باقرار المشتري او بنكوله عن البيعة  
 لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البيعة ان الدار ملك المستحق يرجع  
 على بايعه بالثمن لا تسمع البيعة انما لو اقام البيعة على اقرار البائع ان المبيع ملك المستحق يقبل باقرار البائع

المصال

المشتري

الحكوم

المشتري



بالمشترى ولو لم يتم بينه وبين البايع بذلك وكلمه طلب يمينه بالبدن ما من المشترى كان  
 له ذلك لا بد من تحقق ان يملك من المبيع فيصير بكونه كالمقترنه ويسقط عنه المهر بعد  
 ذلك كذا في العاديه وهذا مما يجب حفظه والناس عنه غافلون وقد فرغ عليه قوله  
 فيسقط عنه المهر عند المشتري لا باستيفائه فاحتفت يمينه بشواهد ما ان ياتى به المشتري  
 ولو لم يات به وان اقر به الرجل لا اى لا يستعمله ولدا بل يأخذ المهر لانه والفرق ان البينه  
 تثبت للملك من الاصل والولد كان متصلا به او مفيدا فثبت بها الاستحقاق فيها  
 الاقرار حجة قاصرة تثبت به الملك في الخبر به ضرورة صحة الخبر وما يثبت بالضرورة  
 بعد زوال الضرورة التناقض يمنع دعوى الملك لانه يكون متصلا به لا دعوى طرية  
 اما الحرية الاصلية فلحقها حال الخلق فان الولد لجلد من دار الحرب صغيرا ولا يعلم  
 بحرية ابيه وانه فيقر بالرق ثم يعلم بحرية ابيه وانه فيدعى الحرية والتناقض فيما في طريق  
 حفا ولا يمنع صحة الدعوى واما المعارضة فلان المولى ينبغي بالاعتقاد والتدبير لا يعلم  
 العبد فيجوز فيه ايضا الحق فيجعل التناقض فيه عفو او اذا اقام المالك يمينه على اعتقاد  
 سيده قبل الكنية فيقبل الاستقلال سيده بالحرية والطلاق في المهر اذا اختلف  
 ثم اقامت بينة انه طلقا فلا قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت للحقا في تطبيق  
 الاستقالة به والتسليم اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني تسمع وكذا اذا قال كنت  
 انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جرمه اذ به يصح فرج عليه بقوله فلو قال رجل  
 لاخر اشترى فاني عبيد فاشترته ثم ادعى الحرية فان ثبت حرية فحين ان لم يعلم مكان  
 بايعه لان المهر بالعبودية ضمن سلامة نفسه سلامة المهر فغير استيفائه من البايع  
 فجعل المشتري مغفورا والتغذية في المعاوضة سلب الضمان دفعا للضرر بقدر الامكان  
 فاذا ظهر حرية واهلية للضمان وتعد الاستيفاء من البايع حكم عليه بالضمان وجوز  
 اى العبد عليه اى البايع اذا وجد لانه في نفسه دينا على البايع وهو مضطر فيه فلا يكون موقفا

المشترى

الجار

على

الماله

متبرعا لمعير التبرع اذ افضى الدين لمخيل التبرع حيث يرجع على المدعي ولو لم يقبل  
 اشترى او قال ولم يقبل انى عبيد ليس على العبد شيء وان علم اى مكان بايعه فلا اى لا  
 يضمن العبد بخلاف التبرع فانه اذا قال اشترى فاني عبيد لا يجعل ضمانا لانه لا يضمن  
 المعاوضة والتبرع ليس كذلك بل جسد بلا عوض يقابل وفائدة ذكر المسئلة بطريق  
 التفرع على ذلك الاصل دفع اشكال من اول الامر فذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى  
 شرط في حرية العبد عند اى ح والتناقض يقتضي الدعوى لا العبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة  
 بتاريخ الملك فلو قال المشتري غابت عني منذ سنة يعني اشترى رجل دابة من يادخو وقال  
 المشتري عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقبل ان يقضى القاضي بكونه للمشتري  
 اظهر المشتري عليه البايع عن القصة فقال البايع اى بينة انما كانت ملكي منذ سنتين لا تدفع  
 الخصومة بل يقضى القاضي بالدابة للمشتري كما ذكر تاريخ الملك بل ذكر تاريخ غيبته الدابة فقبلت  
 دعواه الملك بل تاريخه والبايع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تعلق  
 الملك عليه فصار كان المشتري اولى ملكا بايعه بتاريخ سنتين الا ان التاريخ لا يعبر حالة  
 الاغتراب كما سياتى فسقط اعتبار ذكره فقبلت الدعوى في ملك مطلق فيقضى بالدابة العلم  
 بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني اذا اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس له بل لغيره فبعد  
 ما اشترى ذلك الغير واخذ المشتري يرجع المشتري البايع ولا يمنع علمه بالاستحقاق صحة رجوعه  
 واذا استولى المشتري على غصب البايع اياها كان الولد رقيقا ويرجع بالثمن يعني اشترى جارية  
 مفصوبة وهو يعلم ان البايع غاصب فاستولى بها كان الولد رقيقا لا نكاحا له الفهر وعلمه  
 بحقيقة الحال ولكن يرجع بالثمن على البايع ولو اقام البايع بينة ان المشتري اقر بملكه اشترى  
 بملكه البيع للمشتري لا يبطل حق الرجوع بالثمن كذا في العاديه لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة  
 على المموله يعني اذا اشترى دابة من يادخو اشترى بها رضى وقضى المشتري عليه السجل وجوز  
 بايعه بغيره واذا الرجوع عليه بالثمن واظهر رجلا قاضيه على رضى واقام البينة ان هذا

ضمانا

مطالبة

لان المشتري

على البايع التاريخ

مكالمه

فمنه المشتري

انه كذب كذا بالمشترى



كتاب قاض بخاري لما يجوز لقاض سمرقند ان يفعل به ويقض للمسحق عليه بالرجوع باليمن  
ما لم يشهد الشهود ان قضى بخاري قضى بخاري على المسحق عليه بالرجوع باليمن انما اشتراك من هذا  
البايع واخرجهما من يد المسحق عليه هذا لان الخطأ فلا يجوز الاعتماد على نفس السهل بل  
يشترط ان يشهدوا على القاض وعلى قضاة المسحق عليه كذا في العادة كذا ما سئل نقل  
السادة والوكالة المراد بها المساواة السجلات والقبول فان في كل منها جرت الشهادة  
على مضمون المكتوب لان المقصود بها حصول العلم للقاض وهذا لا يجوز كون شهود الطرية  
كفارا وان كان الحضم كما في قبض المبيع فاستحق بعضه بطل البيع في قدره اى قدر ذلك البعض  
فاذا اورث اى استحقاق البعض العيب الباقى اذا كان المسحق شريطين كشيء واحد كما لا يخفى  
والقولس والوتر غير المشتري فيه اى الباقي وهو ظاهر والآى وان يورث عيبا في الباقي ولم يكن  
شريطين كشيء واحد لزمه اى لزم الباقي المشتري خصيته من الثمن توضيحه ان البيع اذا بطل  
في قدر البعض المسحق ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث العيب في الباقي كما اذا كان  
المعقود عليه شيئا واحدا كما في بيعه من ضرر كالدرد الارض والكرم والعبد وخوفا  
فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رخص خصته من الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان المعقود  
عليه شريطين وفى حكم كشيء واحد فاستحق احداهما فبطل الخيار في الباقي وان كان استحقاق ما  
استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عبد من فاستحق احدهما  
او صبرة حنطة او ظم وورث فاستحق بعضه فانه لا ضرر في بيعه فلهذا الباقي للمشتري  
بخصته من الثمن وليس له الخيار كما شرع الطحاوى او بعضه عطف على كل المبيع فاستحق  
او غيره اى غير المقبوض بل البيع فيه اى فيما قبض البعض ايضا اى كما بطل في قدر المسحق في صورة  
قبض الكل وخبر المشتري في الباقي سواء اورث استحقاق البعض ثمنه الا بتفرق الصفقة على  
المشتري بسبب استحقاقه قبل تمام ادعى حقا لم يرد له في دار فصول على كل مكانة درهم مثلا

قافیه سار

مختصاً 3  
الشيء الخطأ

المحاضر

三

عما في

27

نظر

نوافل

Y U A

مثلاً فاستحق بعضه أي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشئ من البدل على المدين  
لأنه لو كان يكون دعواه فيما بقي وأن قل أو استحق كلها أي كل الدار وكل العوض للعلم بأنه أخذ  
عوض من لم يملكه فيقره وإن أودعها أي الدار كلها فصول على شئ كناية فاستحق بعضها أي  
بعض الدار رجع حصته لأن الصالح على ما يوقع من كل الدار فإذا استحق منها شئ بقيت  
أن المدين لا يملك ذلك القدر فيرد المصاحب به من العوض صالح من الدار ليس على درهم و  
قبضها أي الدار بهم فاستحق أي الدار بهم بعد التقرب رجع بالدانين لأن هذا الصالح  
في معنى الشرط فإذا استحق البدل بطل الصالح فوجب الرجوع جازاً واعتان مشتري من غاصب  
بإجازة يبيع بعينه لو غصب رجل عبد أو بابه فاعتقه المشتري فجاز للمالك بيع الغاصب  
بإجازة معتقه عند أبي حنيفة وأبو يوسف وأول المعتق بدون الملك لقوله لا اعتق فيما لا  
يملك ابن آدم والمغصوب لا يقيد الملك ولو أفاق دبت مستنداً وهو ثابت من وجه  
دون وجه والمصلحة الملك الكامل للحدث ولهما أن الملك ثابت موقوف باستحقاق مطلق  
موضوع لإفادة الملك فيستوقف الاعتان مرتباً عليه وينفذ بنفاذه وصار كاعتان  
المشتري من الرهن واعتان الوارث فثبت كمن تركه مستقر قتيلاً دين حيث يصح  
وينفذ أفضى الدين بعده لا يبيع أي لا يجوز البيع المشتري من الغاصب بعدما جاز  
المالك بيع الغاصب إذا بالإجازة ثبتت للبايع وهو المشتري الأول ملكاً ثابتاً فإذا  
لم يملك موقوف غيره أبطلت الاستحالة اجتماع الملك البات والمالك الموقوف في محل واحد  
بائع عبده بغير إذنه وبيرهن المشتري على أقرار البايع أو المولى أنه لم يأمر بالبيع  
وأراد البيع لم يقبل للتناقض في الدعوى إذا أقدمه على شئ أقر بغيره بغيره  
ونفاذه لأن الظاهر من حال المثل العاقل مباشرة العقد الباطل النافذ البينة عليه دعوى  
صححة فإذا أبطلت لا يقبل البينة فإن أقر البايع به بعد التفاضل بطل أن طلب المشتري  
لأن التناقض لا يمنع صحة الأقرار لأنه غير مترتب عليه من المثل شيئاً ثم أقر بغيره بغيره  
الدعوى

طبرستان  
الغفران

٤٩٩٩

مستند

مستند

...

مجلس القضاء الاعلى

۸۵۶  
اولیادانه



لا يشترط فيه فلهذا يشترط ان يساعدة عليه فيتحقق الاتفاق بينهما فلهذا يشترط  
 المشتري بايع دار غيره بلا ائنه واعترف بالقبض والملك للمشتري لم يضمن البايع قال في الكنز  
 من بايع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه لم يضمن البايع وقال الزبيدي معنى المسئلة  
 اذا بايع دار غيره بغير ائنه ثم اعترف البايع بالقبض والملك للمشتري لم يضمن البايع الدار لان  
 اقرار البايع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البينة حتى يأخذها فاذ لم يعلم المشتري وهو  
 صاحب الدار البينة كان التلف مضافا الى غيره عن اقامة البينة لا الى عقد البايع  
 لان الغاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا التقدير يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناءه  
 وقع اتفاقا الا لا يثبت الادخال في البناء في ذلك ولا يترك الباعثا **باب التسليم**  
 هو لغة بمعنى السلف فانه اخذ عاجل باجل يسمى به هذا العقد لكونه معارضة وقته فان وقت  
 البيع بعد وجود المبيع في ملك البايع والتسليم عادة يكون بما ليس بوجوده في ملكه فيكون العقد  
 معارضا وهو مشروع بالكتاب وقوله اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى الآية فانه ما تشل التسليم  
 وبيع بين موقبل وتأجيل بعد اطلاق التسليم او هو قوله من اسلم منكم فليسلم في كل عام  
 ووزن معلوم والاجماع وباب القياس لانه بيع المعلوم لكنه يترك كما ذكره ولم يشترط في عارضا  
 انه مسمى عن بيع ما ليس عند الانسان وحضر التسليم لان هذا من غرضه قال في الحواشي للمصنف  
 بهذا اللفظ هكذا لم يرد من احد الصحابة في كتب الحديث وكأنه من كلام واحد من الفقهاء  
 وشتر عايض انتهى على ان يكون ذلك الشيء دين على البايع بشرط معينة شرعا وبنيان  
 والبايع في الاصطلاح مسلم اليه والمشتري رب التسليم المبيع مسلم فيه والتمن رأس المال ويوم فيما يعلم  
 قدره اي مقداره اعم من الكيل والوزن والذرع وصغره اي جودته ورواقته وذكر ذلك كالكيل  
 والوزن والتمن احراز من الدراهم والدينار غير فانه ما من الموزونات لكنها ليست بمنتهية بل  
 اثمان فلا يجوز فيه التسليم والعدوى المتقارب كالجوز والبعض والفلس والالاجر مكيين قال  
 معين والذرع كالتوب مبيحنا قدره اي طول وعرضه وصغره اي غلظته وركته ووزنه وقياسه

بعد المعلوم  
 نال اجل معلوم

وزن صاحب

بما بالكران فيح في التمسك المبيد اي القيد بالمبيع يقال سلك مبيع ومملوح ولا يقال مالح ان  
 في لغة زويت والطري حين يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلدة لا ينقطع  
 بغير مطلقا وزنا وضرا اي نوله معلومين قيد للمبيع والطري وضع في الطشت والقمم و  
 والطين اذ اعيين كل منهما بما يرفع النزاع لا فيما لا يعلمان اي قدره وصفته مطلق على  
 قوله فيما يعلم قدره وصفته كالجودان واطرافه والجم والجود وند وقيد للجود والطين  
 جميعا فانه ومن بالفارسية بند هيزم والربطية جدر اجمع جزئة ومن بالفارسية دشت شرو  
 والجود والطري بالخرين الذي يظلم فان في كل منها تفاوتا فاحشا يمنع التسليم حتى ان بين الطول  
 والعرض والصفة في الجود وقدر ما يشترط به الجزئة جاز والمقسطع اي ولا فيما انقطع ولم يوجد  
 من حين العقد الى حين التحول الى الاجل بان استغرق العدم جميع الوقت من المقيد الى الاجل  
 ولا يكيل او ذراع معين لم يعلم قدره لان التسليم يتأخر فيه فربما يضيع فيؤدي الى النزاع  
 ولا يثبت قرينة او امر مخرجة معينة اذ قد تغيرت اذ قد فلا يقدر على التسليم بشرط صحته بيان  
 بغير اشتراط التمتع كسقيته وخشبيته والصفة كجيد وزوي فالقدر نحو كذا كذا لا ينقص ولا  
 يشبهه والاجل واقلة شهر في الاصح وقيل ثمانية ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقدر رأس  
 المال في الكيل والوزن والعدوى يعني بشرط بيان قدر رأس المال وان كان مشارا اليه  
 فيما يتعلق العقد على مقداره كالكيل والموزون والعدوى المتقارب كالجوز والبعض وقال  
 لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال لغيره اسلمت اليك هذه الدراهم  
 في كبره ولم يذكر وزن الدراهم او قال اسلمت اليك هذا البتة كذا مثلا من الزعفران ولم يذكر  
 قدر البتة لا يبيع بخلفه وعندهما يبيعوا ان رأس المال اذا كان ثوبا او حيوانا فيصير مقيما  
 بالاشارة ومكان ايضا في كل مئة والا اي وان لم يكن طيلة مئة فيؤخر حيث شاء  
 وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحال كذا التمن الموقبل بالبايع بعد اخذها  
 بغير موصوف في الذمة الى اجل حيث يشترط بيان مكان الايضا والقسم بان التسليم

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة

البايع في كل مئة



كزمو مشو وار  
بشرط

وارا بشرط احد على صاحبه شيئا له محل وموئنة لزيادة عرض او بقاء في نصيبه  
بشرط بيان مكان الايقاع او الاجزاء استأجر واراد ابدية بما في حله مؤمنة  
في الذمة بشرط مكان الايقاع بشرط بقائه اي بقاء حصته السلم قبض رأس المال قبل  
الافتراق فانه ينعقد صحيحا ثم يبطل بالافتراق لاعتن قبض فان سلم بآية نقد  
او بآية على السلم اليه في كثر تبر بطل في حصته الدين لا انتفاء القبض في المجلد حاز في حصته  
النقد لا اجتماع شرطيه ولا شفع الفيا ولا يظا لوقوع السلم صحيحا ابتداء حتى لو نقد  
المال في المجلد لا يتصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض اما الاولى فلان في نفوت  
القبض الواجب بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع فالتصرف فيه قبل قبضه لا  
يجوز كما مر بشرطه متعلق بقوله لا يتصرف بان يقول رب السلم اعطني نصف رأس  
المال ليكون نصف السلم فيه لكن او بآية بان يقول اعطني مثل ما اعطيت السلم اليه  
ليكون المسلم فيه كذا او نحوها وانما خصها بالبدل لانها اكثر وقوعا من المراجعة والوصية  
وفرع على قوله لا يتصرف الخ بقوله فان تقابل السلم بشرط السلم من السلم  
شيئا برأس المال حتى يقبضه كله فلا يلزم التصرف في رأس المال قبل قبضه بشرط  
كراهة امر رب السلم بقبضه قضا لم يصح يعني السلم كراهة فصل الاجل بشرط السلم  
اليه من رجل كراهة امر رب السلم بقبضه قضا لم يكن وان امره ان يقبضه لم يقبض  
لنفسه فاكثاله له ثم اكثاله لنفسه حاز لاجتماع الصفتين بشرط الكيل فلا بد من الكيل بشرط  
لنهية عم عن بيع الطعام حتى يخرى فيه صاعان وان امره بقبضه حتى يخرى اذ لم يكن سائما  
او كان قرضا فامر بقبضه بقبض الكراهة لان القبض اعارة ولهذا ينعقد بلفظ الاعارة  
فكان المراد وعين المؤخر مطلقا حكما فلا اجتماع للصفتين كذا في صحيح ايضا في الصورة  
الاولى لو اشترى المسلم اليه كراهة امر رب السلم بقبضه لاجل المسلم اليه ثم نفسه في الكراهة  
للمسلم اليه ثم اكثاله لنفسه وانما صح لاجتماع الكيلين ولو امره رب السلم ان يشتري السلم اليه بقبضه

يوزن ويزن  
كيفية

ايته به

فيسلم في طرف رب السلم فكل في طرفه بغيبته او امر المشتري البائع فكل في طرفه  
اي طرف البائع لم يكن قضا لان الاخر بالكيل لم يصح لعدم مصادفة ملك الامور لان  
حقه في الدين لافي العين فصار السلم اليه مستغنى الطرف رب السلم ووافقه بملك  
فيها بخلاف كيله في طرف المشتري بآية يعني لو اشترى مثلا حنطة معينة فامر  
المشتري البائع ان يكيل له في طرف المشتري معينة صار قابضا لانه ملك الحنطة بالشرط  
فانه صادف ملكه كيل العين ثم كيل الدين في طرف المشتري قبض وعكس الصورة رجل  
سلم في كثر حنطة فله قبل الاجل اشترى رب السلم اليه كثر حنطة يعني باو فو رب السلم  
ظرفا الى السلم اليه يجعل كثر السلم فيه وكثر المشتري في ذلك الطرف فان يكيل العين  
في الطرف كان قابضا للعين لصحة الامر فيه والدين السلم فيه لمصادفة ملكه كين  
حنطة واما المقتضى ان يزرعها في ارضه وان يد بالدين لم يصح قابضا لشيء منها  
اما الدين لعدم صحة الامر فيه ولما في العين فلا حنطة بملكه قبل التسليم فصار السلم  
عند ابي ح فينتقض البيع وهذا الخاط غير مرضي بطوران ان يكون مراده ابتداء  
وعندهما بالحيار ان شاء انقص البيع وان شاذ ركه في الخلو لان الخاط ليس  
باستقلال عندهما سلم اية في كثره وقبضت ان قبضها المسلم اليه فقبضا لا فاقبت  
اي التقايل او ما ثبت فتقايلا في اي التقايل وعليه على السلم اليه فقبضا لا فاقبت  
اي في الموت بعد التقايل وقبضه يعني اذ باع كراهة بقاء السلم وجعل رأس المال اية وسئل  
المسلم اليه ثم تقايلا عقد السلم ثم ماتت الامة في يد المسلم اليه في التقايل ولما مات فتقايلا  
صح التقايل لان اجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو السلم فيه وصحت  
الاقالة بتعقد قيام المبيع لا الثمن كما مر فلهذا كراهة لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى  
والصحة في الثانية فاذا انفسخ العقد في السلم فله في الجارية تبعا فوجب عليه ردك وفدح عنه فوجب  
رد قيمته كذا في المفاضلة وهي العين والعين كراهة في الجارية يعني في الاقالة وتخرج بعد ملك الموهوبين

ارسل اليه

ادع المبيعة والدين

بدا انذر

يقدر ببيع بوزن وقاله  
الملك احره

الصورة الاولى



لان كل واحد منهما مبيع من وجهه ومن وجهه في الباطن تعتبر المبيعة وفي الظاهر تعتبر المبيعة  
الشتر باليمن فيها يبيعه المشتري امه باللف فتقابل في ايت في يد المشتري بطلت الاقالة  
ولو تقابل بعد موتها فالاقالة باطله لان الامة هي الاصل في البيع فلا يتبع بعد ملكها  
فلا تصح الاقالة ابتداء ولا يتبع ابتداء لعدم محقق القول المذكور البرادة والاجل ان اختلف  
عاقبة التسم في شرط البرادة والاجل فالقول لم يصبها البرادة فبان يقول المسلم اليه شرطنا  
الردى وقيل رب التسم لم يشتر شيئا ليكون العقد فاسدا فالقول للمسلم اليه لان  
رب التسم متعنت في التجارة الصحة لان المسلم فيه زائد على راس المال عادة ولو ادعى رب  
التسم شرط البرادة وقال المسلم اليه لم يشتر شيئا فالقول للمسلم اليه لان يرضى الصحة وبطل القول  
في صورتين لم يرضى الصحة عند الممنوع عندهما واما الاجل فانه اذا فاه فالقول له عنده  
لان يرضى الصحة والممنوع عندهما الاستصناع وهو ان يقول لصانع كاخفاف اصنع لي  
خفان من هذا الجنس بمثل الصفة بكذا باجل كان يقول الى شهر مثلا مسلم سواء تعا  
خو خف وطشت ومقمة وخوفا او لا كالتشاب وخوفا اما كونه الاستصناع باجل سلكا اذا  
لم يتعاملوا فيما لو فاق واما اذا تعاملوا فعند ابي حنيفة لا لان اللفظ حقيقة  
للاستصناع فيما يحفظ على مقلده وحمل الاجل على التعجيل لخلاف ما لا يتعامل فيه  
لان استصناع فاسد فحمل على التسم الصحيح واليه دين فحمل التسم وجواز التسم بالاجماع لا بشر فيه  
وفي تعاملهم الاستصناع نوع بشرة فكان الحمل على التسم أولى والاستصناع بدونه اي بدون  
الاجل صح استحسانا للاجماع الثابت بالتعامل من زمن النبي عم الى يومنا هذا وفي  
القياس لا يجوز لانه بيع المعلوم والصحة بيعا لا بدة كما نقل عن الحكم المشهور وخرج عن قوله  
صح بيعا بقوله فالصانع يجبر على عمله ولو كان بدة لم يجبر بقوله والاقر لا يرجع عنه ولو كان  
بدة لما رجوعه المبيع هو العين لا العمل كما ذهب اليه ابو سعيد البهراني قولاً بان الاستصناع  
استعمال من الصانع وهو العمل وخرج عن كون العين بقوله فلو جاء اي الصانع بما صنع قبل ان يفرغ

البرادة  
او يجرى

انه يصح

او غيره عطف على غير صنعه وجاز للفصل صح ولو كان البيع على ما صح ولا يتبعين اي المبيع له  
اي لا يبرأ برضاه فصح بيعه قبل رؤية الامر ولو تعين لما صح بيعه وله اي لا امر لحيار بعد رؤيته  
لانه اشترى ما لم يبره ولم يبيع اي التسم في غير المتعامل كالشوب الا بالاجل يبيعه لو امر كما كان  
ينبغي له شيئا بغير ان يبره عنده بدرهم معلوم لم يجرى الاصل في البيع فانه المتعامل في البيع  
الا اذا اشترط فيه الاجل وبين شرائط التسم بطور يبره التسم **مسائل** شتمت  
بعض المتفرقة مع بيع كل في ثياب او حلت كالحلب والفهد والسماع والطير الجوارح عطف ام لا  
لانها مال متقوم انه الاصل فيها والاشترى لانه بخس العين واليد من فيه اي في البيع كالتسم لقوله عام  
فأعلمهم ان تسمهم مال المسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا يجرى كالحقن محتاجون كالمسلمين  
الا في بيع الطير والاشترى فان عقد بيع فيه عقد التسم على الصغير والاشارة وميتة لم تمت حنف  
انفقا فانما كالتسم بغيره وانما قال لم تمت حنف انفق لانها لو ماتت كذلك بطل بيعها اتفاقا  
لانها ليست بمال عند احد وقد مر في البيع الفاسد وخرج على قوله والمسلم في كالتسم بقوله فاذا اشترى  
اي الذي يبره مسلما او مسيوقا يبيع كدخول تحت الطلاق الحديث ويجزى على بيعه لان في التسم  
في يده او لا لانه ولو اشترى المشتري قبض لانها خرافة او اشترى جارية وزوجها قبل قبضها صح  
فان وطهر زوجته فقد قبضت المشتري واما فلا يكون بمجرد تزويجها قبضا لا بشر فيها  
فغالب فيمن الباطن على بيعه وعلى عدم قبض ثمنه ان يعلم مكانه لم يبيع له اي دين الباطن لا  
ان يقبل الباطن على حقه بدون البيع وفيه ابطال حق المشتري والا اي وان لم يعلم مكانه  
بيع العبد وادى الثمن لان ملك المشتري ظهر باقرار الباطن فيظهر على الوجه الذي اقر به قوله  
بحقه واذا انقضى كسيفاهه يبيع القاض كالمسلمين اذا مات فليس يبيع القاضيه المهرين  
ويقبض الدين وان اشترى التي كان المشتري اثنين وغاب احدهما فله في ارضه كل الثمن  
وقبضه اي المبيع وجب حتى يتقيد شركه لانه مضطرب في الدفع اذ لا يمكن الانتفاع بغيره  
الا بادر جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الجبر ما بقي شري والمضطر يرجع بغير

يؤخر

مخرجه ايق  
على مكافؤه بيه

الاجل



او در حق عاریه و در حق امانت

البرهنه و اذا كان له ان يرجع عليه كان له حق الرجوع الى ان يشترط في حقه كالمكيل  
بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه ببيع شيئا بالفضة مثقال ذهب وفضة تنصف الى  
الذهب والفضة به اي بالمتقال بان يوجب ثلثه مثقال من الذهب وخمسماية  
مثقال من الفضة لانه اضاف المتقال اليها على السواء وبيع شيئا بالفضة من الذهب و  
الفضة تنصف الى الذهب والفضة بمتقال ودرهم وثلث سبعة اي يوجب من الذهب  
مثقال ومن الفضة درهم سبعة لانه اضاف فينصف الى الوزن المعهود في كل منهما  
فيقال من يبيع بدينار وثلث او اثنان كان قبضاً يعني اذا كان له على غيره درهم حياً و  
ففضاه زيوفاً وهو يعلم فانفقها او هلكته ففضاه عند المبيع ودرهم وقال ابو يوسف  
يؤثر مثل زيوفاً ويرجع بزيادة لانه حق في الوصف مريض في الحق في الاصل ولا يمكن  
رعايته بايجاب ضمان الوصف اذا لا قيمة له عند المقابلة بخلافه فوجب الرجوع الى المالك  
ولهما ان من جنس حقه لو جوزه فيما لا يجوز به الاستبدال جاز فيقع به الاستيفاء  
ولا يبقى حقه الا في الجوزة ولا يمكن تداركها بايجاب ضمانها لما مر ولا بايجاب ضمان الاصل  
لانه ايجاب له عليه ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة قال صدر الشريعة يرد عليه مثل  
هذا في الشرع كثر فان جميع التكليفات الشرعية من هذا القبيل لانها بايجاب ضرر قليل  
لاجل نفع كثير قول ليس بتكاليف الشرع من هذا القبيل فان الضرر فيها ديني والنفع  
اخرى ولا يجوز للعبد ترك النفع الاخرى لانه حق الله تعالى بخلاف ما نحن فيه فان الضرر  
والنفع دينويان ويجوز للعبد ترك النفع الديني لانه حقه ولما جاز الجوز به  
كما مر وبالعقود على صدر امثال هذا من هذا القبيل بتبادر الى الظن انه كثير  
انما يقبل من ذبايح هذا الفن اقبح طير وابل وكنس الطير في ارضه قيد الجميع كان كل  
من الفرج والبعض وولد الطبيعة لا يجد لرب الارض لانه مباح بوقت يده بصدقه  
بشكله بقتل الجفاف ودرهم او ينكر بغيره فوقه على ثوب لم يقد له اي سابقا لم يوق  
الاجرة في الجفاف

او في الجفاف

**وما لا يصح تعليقه بالشرط يبطل الشرط الفاسد اربعة عشر السبع صورة بطلان البطلان ببيع دار**

على ان سلمها الى رأس الشهر وسورة التعليق بالشرط بان قال ان قدم فلان غدا فبعت دارك هذه منك  
بكذا وان رضى في تعديم الصلح بناء على ان التعليق بالتعليق لا يصح اتفاقا والقيمة صورة فسادها  
بالشرط الفاسد بان يكون لبيت دية على الناس فاقسموا التركة منه الكدية والعينه وشروطها ان يكون الكدية  
لاحدهم والعينه للآخر وصورة تعليقه بالشرط بان اقساموا الدار بان رضى فلان او ابوه او ابنه وانما لا يصح  
لانه لا يصح بيعه والاجارة صورة بطلانها بالشرط الفاسد بان استأجر عبد اشهر بمائة على ان يخدمه  
ان يعمل بقدر الايام التي رضى قبلها من الشهر الداخل وهذا فاسد بطلان هذه الاجارة فلا يدرك من مقدار  
بمريض لا يدخل بقدر ذلك من الشهر الداخل وتعليقه بالشرط بان قال اجرت دارك ان كان كذا والاجارة بان  
قال اجرت دارك ان كان كذا والاجارة بان باع عبد غيره بغير اذنه وقال من لولاية الاجارة اجرت ان زاد  
المشتري كذا فقال المشتري زدت ذلك القدر لا يصح بناء على ان هذا رشوة واما تعليقه بالشرط اجرت ذلك  
المبيع ان جاء رأس الشهر والوجه صورة بان قال راجعتك ان انتقصت عدتك فانتها نفسه لانها لا تقع الا في العدة  
اجماعا وتعليقه بالشرط بان قال راجعتك ان قدم فلان والصلح مال صورته بان صورته بان ادعى على رجل مالا  
معلوما وافر المدي عليه وانكر فضا المدي عليه بشرط ان يعقل العبد الاثبات لاجل ما ادعى فقبل ذلك يكون الصلح قاسدا  
وتعليقه بان قال صاحبتك اذا جاء رأس الشهر وقبل الاخر والابرايم صورته بان قال للمديون ابرأت دينك  
اديس بشرط ان الخياري في رد الماهرا وتصح في اي وقت شاء وتعليقه بان قال للمديون اذا ديت الي كذا فانت  
برئ ع الي فهو باطل وعزل الوكيل صورته بان قال الموكل عزلت فلانا على ان يعطيني مائة وهو شرط فاسد وتعليقه  
بان قال الموكل للوكيل عزلتك غدا فانت لا يصح قوله قاضيه والا اعتكافا بان قال من عليه اعتكاف ايام فويت ان او  
اعتكف عشرة ايام لا يبعد بشرط ان لا اصوم وان ابانه امره في اعتكافه يكون الاعتكاف فاسدا بان عيان هذا الشرط  
فاسدا الاعتكاف يفيد به وتعليقه بان قال ان اعتكف عشرة ايام انشاء الله والمزارعة صورته بان قال عقدت  
عقد المزارعة وشرط لاهدها فقرة مستحقة وتعليقه بان قال شاركتك في المزارعة اذا جاء رأس الشهر  
وللمعاملة صورته بان وقتا بعلم ان لا يخرج الثمرة فيها فسد المعاملة لغوات المقصود وهو الشركة في الخان  
وتعليقه بان قال سلمت هذه البستان اليك شجرة مسافة هكذا ان جرى الماء في الشهر والاقرار صورته بان قال  
فلانك على الف درهم ان شاء فلان لا يلزم شيء وتعليقه بان قال على انشاء الله والوقف صورته بان قال  
وقفت دارك هذه على كذا انشاء الله فلا يصح اتفاقا وتعليقه بان قال وقفت دارك على كذا ان جاء رأس  
الشهر والتكليم صورته بان قال الحكماء جعل حكمنا انشاء الله وتعليقه بان قال احكم بيننا ان رضى فلان  
من هذه الحادثة **وما لا يبطل الشرط الفاسد القرط والمهبة والصدقة** صورة او خالي الشرط في هذه العقود  
تصدق او وهبت هذه الجارية لزيد بشرط ان يكون له او بشرط ان يعمل كذا او قال اقرضت هذه المائة لك



لكن بشرط ان يعمل كذا وفي هذه المذكورات صحة الطهارة والصدقة والقرض وبطل الشرط والكساح صورته بان  
 بان قال لامرأة ان تزوجني على ان لا امهر بك والطلاق صورته بان قال لامرأة المسلمة طلقك على مائة مثاقيل لخنز  
 ولحم صورته خالف على مائة مثاقيل الخنزير والطلاق صورته اعتقك على ان لا اولاد عليك والرهبة  
 صورته بان قال رهنك هذا العبد بمان على ان يقبض والا يفسد مثلاً اذا اوصى الى فلان وشرط ان لا يخرج  
 منه الوصايا ان خاف والوصية بان قال اوصيت خذمة عبدي هذا الفلاني عشرين عيالاً لا يسلم العبد الى المولى له  
 ومات والعبد يخرج منه ثلث ماله ما لم يسلم الى الموصي بالخزينة لخدمته والشركة صورته بان عقد الشركة صورة  
 بان عقد الشركة لاجل الف واللاخر الف والشرط الترخي والوصية نصفه قال مشايخنا صحة الشركة  
 وفسد الشرط وعما هذا الوضع الشرط الى المضاربة كما مر والمضاربة بان شرط الوضعية على المضارب  
 يبطل الشرط لا المضاربة كما عرفت والقضاء صورته بان قال القاطن لصاحب الحق اقض لاجلنا على زيد بشرط  
 ان يحط عن دينك او يولد لا وقت كذا وهذا الشرط فاسد والامارة صورته بان ولى امره الولاية وشرط  
 فيه ان يقيم الحدود ولا ياتخذ الجزية بطريق الا هاتين كما هو المشروع صحة عقد الامارة وفسد ذلك الشرط و  
 الكفالة صورته تكفلت بمالك على فلان ان تبت الترخي اوجبا المطر تقي وتجب الحال حالاً والحالة صورته بان  
 بان قال لعرومات على زيد وارادات بحبل عمرو على بكر وشرطاً معه عقد الحوالة ان ياتخذ الحوالة منه بكر  
 مائة وعشرين لاجل مائة بشرط الزيادة في الشرط فاسد والحوالة صحيحة والوكالة صورته بان قال وتكفلت بشرط  
 ان يجوز الرجوع عني قال مشايخنا فالوكالة جائزة وهذا الشرط فاسد وله ان يعزل في أي وقت شاء و  
 والاقالة صورته بان قال البائع مع المشتري بشرط الزيادة على الثمن الاول كذا الاقالة صحيحة والشرط  
 فاسد الموقوف والكتابة بان كاتب عبده على الف درهم على ان لا يخرج منه البلدة وقبل العبد كذا يكون  
 الكتابة صحيحة والشرط فاسد واذن في التجارة صورته بان قال المولى لعهده اذنت في التجارة بشرط ان يكون  
 موقته ودعوة الولد صورته اذني لزيد التومين بشرط ان يكون له لثمن الاخر منه ثبتت شبهة كل واحد  
 من التومين مائة درهم والصلح ع دم العبد صورته بان قال له ولادة الصبي للقاتل صلحاً ع دم المقتول  
 بالف درهم بشرط ان يكون الصبي موقته المسنة يكون الصبي جائزاً والشرط فاسد والبرائة صورته بان  
 رجلاً موقته خطاً فصاح بشرط ان يعطى الشاة زيادة مع ارض الموصي عقد الذمة صورته اذا افترق الامام  
 ببلدة عنده واراد ان يقر أهلها على املاكهم وبشرط أهلهم في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطريق الالة  
 ها هو المشروع وتعلق الرد بالعيب صورته بان قال ان لم ارد هذا الثوب المعيب عليك اليوم فقد رخصت يكون  
 الشرط باطلا وله الرد بالعيب وخيار الشرط صورته بان يقول المشتري ابطلت خياري غداً والخيار اكثر من ذلك  
 بطل الشرط وله الرد بخيار الشرط وعمل القاطن صورته بان يقول الامام للقاضي اذ وصل كتابك اليك فانت معزول قيل  
 يصح الشرط ويكون معزولاً وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولاً

يجوز بيعه وشراؤه وتعلقه  
 اولاً فله حكمه في نفسه

اذن بالكتابة

لا يجوز

اي لا جفا حتى اذا ائتمن الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعد كمن توافقه  
 فيه كونه صار بهذا الفعل لا خلاف ما اذا ائتمن الثوب في ارضه لانه بعد من ائتمن الثوب  
 بغير ارضه كالشرا بمانت فيها والشرط المجمع فيها بجزاين المالك ما يبطل بالشرط لاف  
 ولا يصح تعليقه بالشرط ههنا اضل ان احدهما ان قلنا كان مبادلة مال بمال بنفسه  
 بالشرط الفاسدة لان الشرط الفاسدة من باب الربا وهو في المعاوضات المالية  
 لا غير ما من المعاوضات والبتراعات لان الربا هو الفضل الخالي عن العوض حقيقة  
 الشرط الفاسدة كما مر زيادة مالا يقتضيها العقد ولا يذبح فيكون فيه فضل خال  
 عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير المالية كالكساح والطلاق  
 على مال والخلع ونحوها ولا في البتراعات كالمهر بل يفسد الشرط ويصح التصرف فيها  
 ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملك لان من باب القمار وهو من باب الاستقاط  
 المحض الذي يختلف به يجوز تعليقه مطلقاً وذلك كالكساح والطلاق والعناق وما هو من  
 باب الاطلاق والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملايم وكذا التبرعات قال من قبل  
 قبل اقله سبعة وهو اربعة عشر مائة وقد مر بيان في البيع الفاسد واجارته فان اجاز  
 البيع كالمبيع لو قال ان زاد فلان في الثمن فقد اجرت البيع بطلت الاجازة وقسم  
 والاجازة فان في الاولى معنى المبالة وفي الثانية معنى تملك المنفعة والاجرة والرجوع  
 فانما استدامة الملك فيكون معتبراً بائنه فلا يجوز تعليقه بالشرط والصلح عن مال  
 بمال فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعاً والابرة من الدين فانه تملك من وجه  
 حتى يترتب بالرد وان كان فيه معنى الاستقاط فيكون معتبراً بالتعليق لا اذا اعلق بكاف  
 ان الشرط واقع حتى لو قال لمديونك مال بمائة فقال بتركه نوداه ام فقال المديون كذا  
 بتركه نوداه ام فقال بتركه نوداه ام فقال بتركه نوداه ام فقال بتركه نوداه ام فقال بتركه نوداه ام  
 في الشرط بتركه نوداه ام فقال بتركه نوداه ام فقال بتركه نوداه ام فقال بتركه نوداه ام فقال بتركه نوداه ام

يجوز

ان كل ماله

التعليق

المالك

لا يجوز



والخارجية والمعاملة فانها اجارة لان من يخرجها لم يخرجها الا على اعتبار الاجارة  
فيكونان معا وضعا يمال بهال فيفقدان بالشرط والاقرار فانه اخبار متردد  
بين الصدق والكذب فان كان كذا لا يكون صدقا بفوات الشرط ولا بالاعتبار  
التعليق في الاجابات ليتبين انه ليس بواقع قبل وجود الشرط والوقت فان قيل  
المنفعة والتحكيم فانه ثلث صورته وضعه ليعرف ان لا يصار اليه الا بتراضيهما لقطع الخصومة  
بينهما فباعتبار ان صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار انه تولية يصح ولا يصح  
وما لا يبطل به اي بالشرط الفاسد منه وشروط القرض والهبة والصدقة والشكاح  
والطلاق والخلع والعتق والرهن والايضا والوصية والشركة والمضاربة والامانة  
والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان الفاسد في صلب العقد  
صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيل لم يبيع بالعوضين فكل فساد يكون في احد العوضين  
يكون فسادا في صلب العقد قال الزيلعي الكتابة انما تفقد بالشرط الفاسد اذا كان  
الشرط غير داخل في صلب العقد بان كاتبه على ان لا يخرج من البلدة او على ان لا يعمل فلانا  
فان الكتابة على هذا الشرط تفسد وبطل الشرط واما اذا كان الشرط داخل في صلب العقد  
بان كاتبه المبيع على ان لا يخرج من بلده فانما يفسد به وانما كانت كذلك لان الكتابة في البيع  
من حيث ان العبد مال في حق المولى ويشبه الشكاح من حيث انه ليس مال في حق  
نفسه فمقتضى التبرع به بالبيع يفسد اذا كان المفسد في صلب العقد وليس بهما  
بالشكاح لا يبطل بالشرط الزايد اقول بهذا يعلم ان ما قاله في الاستدانة والعمارة  
اولا وتعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما يبطل بالشرط الفاسد متى كان الفاسد  
في صلب العقد وما قاله لانها الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف فيصح وبطل الشرط  
مبني على كون الشرط زائدا ليس فيه فساد في صلب العقد ولما قيد الشرط في الاول بالفساد  
ودون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين من هذا الكلام لا يتم على الاطلاق لان كاتبه عبيد

عليه  
كتابته  
باطل اوله

عليه  
والا انما يفسد ما في  
الشرط

غيره

الافاد برج كسر

عبد بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكتابة وبطل الشرط ففي هذه الصورة لم تبطل  
الكتابة بفساد الشرط واذا كان العبد من التجارة بان ياذن المولى لعبده بشرط ان يبيت  
بشهر او سنة او نحوها ودفعه المولى بان يقول المولى ان كان له هذه الامنة قبل فموت  
والصلح من دم العبد وكذا لا يبرأ عنه ولم يذكره ككتفا بالصلح اذ ليس بينهما كنفرة فان  
المولى اذا قال للقائل عدا ابرأت ذمتك على ان تقيم في هذه البلدة مثلا او صلح عليه  
صح الا براء والصلح ولا يعتبر الشرط ومن الجاهل التي فيها القصاص فان الصلح اذا كان  
من القتل الخطا او الجرح في الارض كان من القسم الاول والصلح من جنابة الغصب  
الى الغصب وجنابة الوديعة والعارية اذا ضممت الى موجبات القصاص المذكورة  
دخل بشرط فيها كفاية او حواله فان الصلح صحيح والشرط باطل بعقد الزمة فان الامام  
اذ فتح بلدة واقام بها على ملكهم وشرط مع الامام في عقد الزمة ان لا يعطوا الجزية  
بطريق الاكالة كما هو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل والرد بالعيب بان يقول  
المشتري ان لم ارد هذا الثوب المبيع عليك اليوم فقد رضيت بالعيب وكذا الرد بخيار  
الشرط كان يقول اطلت خياري غدا وله الخيار اكثر من ذلك بطل الشرط وله الرد بالعيب  
وخيار الشرط وعزل القاض بان يقول الامام للقاضي اذ اوصل اليك كتابي فانت معزول  
قيل يصح الشرط فيكون معزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولا وبه يقع كذا في العارية  
والاستدانة والوديعة وانما لم تبطل هذه التصرفات بالشرط الفاسد لانها اما من معاوضات غير  
مالية او من تبرعات او من سقاطات وما يقع اضافته الى المستقبل اربعة اشرا واجارة  
وفسخا اما الاجارة فلانها تملك المنفعة ووجودها لا يتصور في حال فتكون مضافة ضرورة  
وهو معنى قول علماء الاجارة تنفقد سائر فسادها على حسب حدودها واما فسخها فمقتضى  
فيجوز مضافا كما ان فسخ البيع وهو الاقالة تعتبره حتى لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافته الى الزمان  
كالمبيع اقول بهذا افقت العبارة منضم فسخ الاجارة الى الاجارة في الفصولين وغيرهما من الكتب

اي على الاتية

عليه  
وما يبطل بشرط الفاسد  
ولا يصح تعليقه بشرط الفاسد



ووجهه ما ذكره بعد ذلك نقل في الفصولين ما يوافق في الفتاوى القاضية  
 فغير الدين لو قال آجر كذا واري هذه راس كل شهر كذا جاز في قولهم ولو قال اذ اجاز  
 الشهر فقد فاضل لم يقع اجازة كذا في فوايد صاحب المحيط ولو قال فاضل  
 عند بل يقع الفسخ المضاف لا رواية لهذا واختلاف المشايخ فيه واختلاف طائفة  
 انه لا يقع بين الحكمين تشاف ظاهر فليتناظر والمعارضة والمعاملة فانها  
 اجازة حتى ان من يجيز بما لا يجيز بالآب طريقا ويرى فيها شرائطها والمضادة  
 والوكالة فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب بالوكيل  
 قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكيل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل  
 اسقط فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والوكالة فانها من باب الالتزامات فيجوز  
 اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملازم كما تقر في موضوع خلاف الوكالة حيث  
 يجوز تعليقها بالشرط مطلقا كما ذكره الايضاح اي جعل الشخص وصيا والوصية بالمال  
 فانها لا يفيد ان الا بعد الموت فيجوز تعليقها وادائها في القضاة والامارة فانها  
 تؤولية وتفويض محض فجاز اضافتها والطلاق والعقار فانها من باب الاطلاقات  
 والاسقاطات وهو ظاهر والوقف فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز ولا يقع اضافته الى  
 المستقبل عشرة البيوع واجازة ومنحة والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرحمة والصلى  
 عن مال والابراء عن الدين فان هذه الاشياء تملكيات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا  
 يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من معنى التعاريف **باب** **التعريف** **عنوانه** الاكثر  
 بالكتاب وهو لا يناسب لكون التعريف من انواع البيوع كالتباعد والسلم فالاحسن ما اختر  
 به من ان يكون بمعنى الفضل فسمى به هذا العقد ولا ينتفع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة  
 وبمعنى النقل فسمى به لاحتياجه في بدلية النقل من يد الى يد قبل الافتراق وشراعي  
 الثمن بالثمن اي ما خلق للتمشية كالذهب والفضة سواء كان جنسا بجنس او بغيره كالتباعد

والقواعد

كيفية التعريف بالذهب

بالذهب والفضة بالفضة او بالذهب بالفضة او بالعكس فان في انهما بان يكونا  
 ذهبيين او فضتيين لزم تساوي والتقابض كما مر في الربا من قوله بيع الذهب بالذهب  
 والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا قبل الافتراق بالانذار حتى لو فيها  
 بمشيان في جهة واحدة او نالوا او اعطوا في الجهتين ثم تقابضا قبل الافتراق صح وقد  
 قال عمر بن الخطاب وان وثب من سطح فربب معه خلاف خيار الخيرة او الخيرة بمثل يدا بيد  
 بما يدل على التردد والقيام دليله ولو وصليه اختلفا اي المتخالف ان وجوده وصياحته او  
 لا لغيره لهما ما مر في الربا والا اي وان لم يتجافا فالتقابض كما مر ان احد الطرفين انما  
 يجرم ان فلو باع احدهما بالآخر اي اختلفا في الجنس يعني الذهب بالفضة او بالعكس  
 جزا او بفضل وتقابضا فيه المجدد لم يذكر التساوي لانه ليس في الاشتباه ولا  
 يتبين ان لا يتعين العوضان كبير العقد حتى اذا لم يكن عند العاقدين شيء فافترضا  
 فاديا قبل افتراقهما او استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من  
 جنه او امساكاته رالية في العقد واعطيا مثلهما جاز وبفد الى الصرف بخيار الشرط  
 او المستعجل به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والاختار بمنوعه  
 لانه يمنع القبض الواجب ويصح ان اسقطا خيار الشرط والاجل في الجدل لا ارتفاع  
 المنفسد قبل تقريره فظهر بعض البدل زيفا فمرد استقص فيه فقط اي انفسخ الصرف في المردود  
 وبقي في غيره لا ارتفاع القبض فيه فقط لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه لانه واجب  
 صفاته في ثمنه فواته فلو شرابه الا ثمن الصرف ثوبا فسد بان باع دينارا بعشرة دراهم  
 ولم يقبضها حتى انشترى بها ثوبا فسد اشترى امة مع طوق ذهب قيمته كل الف درهم بالعين  
 نسبة فسد الكل التام في الصرف فلفوات التقابض واماني الامة فلا ان المفسد مقارن  
 للعقد وقد عرفت ان الحكم في حيث ان قبول العقد في البعض شرط لعدوله في الباقي ولو نظر الفاعل  
 يعني في مسألة السابقة او اشتراها اي الامة والطوق بالعين احدهما ففقد الآخر

او عاقدا



فهو من الطوق اما في الاولى فلان قبض حصه الطوق في الجواز يكون بدل العرف  
والظاهر من الاتيان بالواجب والما في الثانية فلان الاجل باطل في العرف جابر  
في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر من العاشرين وان وصلي لم يبين ان من  
الطوق او قال خذ من ثمنها اما اذا لم يبين فظاهر ان ما باع قصد البيع ولا يحل الا بان يجعل  
في مقابلة الفضة اما اذا قال خذ من ثمنها لان معناه خذ هذا على ان بعض ثمنها  
لظهور ان الالف ليس ثمن المجموع ومن الفضة بعض ثمن المجموع فكل على طرفي الجواز كذا اذا باع  
سيفا حلية ثمن مائة وقد حسم في حصة اي الحلية ان يخص بالضرر وكان المقبوض  
حصه الحلية وان لم يبين ذلك لما ذكرنا وكذا اذا قال خذ هذا من ثمنها لما مر فان لم  
يتقاض حتى افترقا بطل العقد في الحلية لانه صرف فيها والا ان لم يخص بالضرر  
بطل العقد فيها اي في السيف والحلية واما الحلية فلما مر واما السيف فلانه لا يمكن تسليمه  
بغير ضرر ولهذا لم يجر افتراده بالعقد كالجذع في السقف باع انا فضة وقبض ثمنه وافرقت  
صح في قبضه واشتركا في الاناء لانه صرف كله وجه فيما وجد بشرطه وبطل فيما لم يوجد فالفساد  
طار لانه بيع ثم بطل بالافتراق فلا يبيع وان استحق بعضه اخذ المشتري باقية بقسط اوده  
لان الشك عيب في الاناء وان استحق بعض قطعة نفقة بيعت اخذ الباقي بقسطه كذا  
لان التبعض لا يضره صح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين وبيع كبر وكبر صغير  
بضعف كبر كبر وكبر صغير وعند زفر والشا في البيع لانه قابل للجلد بالجلد ومن ضرورية  
الافقسام على الشيوع في صرف الجنس خلافا لغيره فقلنا المقابلة المطلقة كتمل  
تصرف المذكور فتمثل عليه يقتضي للتصرف وليس فيه تغير اصل التصرف بل وصفه  
اذ موجه ثبوت الملك في الكل مقابل الكل وهو حاصل بهذا الوجه وصح بيع عشرة  
درهم بعشرة درهم ودينار بان يكون عشرة عشرة درهم ودرهم بدينار بالطريق  
المذكور وهو صح وبيع درهم بدرهمين غلته وهي ما يروى بيت المال وما خذ الجار درهمين

واضافه القطعة الى التفرقة بـ اضافة  
العام الى الخاص فلا يبيع العام اجماع

بعضه  
لان الشك عيب  
في القطعة

بدرهمين صحيحين ودرهم غلته لتحقيق التساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجود  
منه على عشرة درهم قبايع من هي الى العشرة عليه ودينار بدينار بعشرة درهم  
بالاجماع وتقع المقابلة بنفس العقد وان باع الى الدينار بعشرة مطلقه اي غير  
مقيدة بكونها عليه ودفعه الى الدينار وتقاضا العشرة بالعشرة صح ايضا اذا صار  
الكل واحدا منها على الاخر عشرة درهم فتقاضا العشرة بالعشرة فيكون التقاض  
شئ ببيع الدينار بالعشرة المطلقة وبيع الدينار بعشرة على امر واذا لم يجل عليه  
استند الى بدل العرف الغالب الفضة من الدرهم والغالب الذهب من الدينار  
فضة وذهب حكما ويعتبر فيهما من حريم التقاض لما يعتبر في الجهاد ولا يبيع ببيع الطاهر  
به اي بالمخالص ولا يبيع بعضه اي بعض الغالب الفضة والذهب ببعض منه المتساويا  
وذا وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزنا وذلك لان النقود لا تخلو من قليل غش عادة  
فحق القليل بالردى والجيد والردى سواء والغالب الغش منها اي من الدرهم والدينار  
في حكم القروض اعتبارا للغالب فتصح بيعه اي بيع الغالب الغش بالخالص من الدرهم والدينار  
ان كان اي الخالص اكثر من الغش فصح الجاهل الى الجنس ونحوه الى الزايد وبيع ببيع الجاهل  
مقابلة صرفا للجنس الى خلاف الجنس بشرط التقاض في الجنس في المصوتين وانما شرط  
لان القبض في الخالص شرط فشرط في الغش لعدم التمييز وان كان اي الخالص مثله اي الغالب  
الغش اقل منه او لا يدري فلا اي لا يبيع ببيع التبر في الاولين والاحتمال في الثالث واذا باع  
بيع الغالب الغش لم ينعين بالتعيين والا اي وان لم يميز يبيع به لانه ما دام يروج  
كان ثمة فلا ينعين والا فهو سبعة فتعين بالتعيين وان كان يقبل البعض دون البعض  
فهو كالزبوف لا يتعلق العقد بعينه بل بخبره ان كان البائع يعلم حاله تحقيق الرضا  
منه وبطل من الجهاد ان لم يعلم بعدم رضاه فالتبايع والاستقراض بما يروج منه يكون ذريعا  
او عذرا او بهما اي ان كان يروج بالوزن في التبايع والاستقراض فيكون بالوزن

وان كان يروج بالعدد ربا عليه وان كان يروج بها جازا دونها فان الغش هو المتعارف او لا  
في التبايع والتبايع في المباحة والا فحق لا يكره البيع بها ولا التبايع

الاندر وشره التوا



بمنزلة الدرهم الذي لا ينقص العقد بطلان قبل التسليم ويعطيه مثله لان الحق  
 موجود فيها حقيقة ولم يصرف غلوها فيجب اعتبارها بالوزن شرعا الا ان يشار اليها  
 كما في خلاصة كفاية الغش في الصرف حتى اذا باع بها بغير ما جاز على وجه الاعتبار  
 ولو باعها بالحق لم يخرج حتى يكون الحق اكثر مما فيه من الحق اقصا من احداهما لما لم  
 يغلب على الاخر وجب اعتبارها بشراي كتبا به اي بالغالب في الغش او فلو لم ينفذ  
 فكتسب واحد منهما قبل التسليم بطل البيع عند اي ح لان الغش يترك بالكلية لان ثمنه  
 باطل لا يخرج ولم يبق بقي بغيره فبطل اذا بطل ثمنه المبيع ان قام ولم يترك الا  
 فكتسب ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا صح اي البيع بغيره بغيره بغيره بغيره  
 بالاصطلاح وبكيفية به اي بالتعيين لانه سبعة فلا بد من تعيينه استقرض فكتسب  
 رد مثله عند اي ح لان اعادة وموجبها رد العين متعقبة فبطل ثمنه فضله فيه  
 او حجة استقرضه لم يكن باعتبار ثمنه بل لانه مثلي وبالكف لم يخرج من كونه مثليا وكذا  
 صح استقرضه بعد الكسري بنصف درهم فلو لم يرد او فلو لم يرد فلو لم يرد  
 رد فلو لم يرد لانه كسري بالفلوس فانما تقدر بالعدد لا بالدينار والدرهم فلا بد من بيان  
 عدد ما قلنا ما باع بنصف درهم من الفلوس او الدينار معلوم عند الناس فافترق عن  
 البيان وعليه ان على المشتري ان يدفع الى البائع قدر ما باع بها اي بنصف درهم او الدينار  
 او قيراط منها اي من الفلوس قال مشتري لمن اعطاه درهمين من الصيارفة اعطاني بنصف درهم  
 فلوسا ونصف درهم نصفها ان ما ضرب من النصف على وزن نصف درهم لاجبة فسد اي البيع في  
 الكل للزوم التراب بخلاف اعطاني نصف درهم فلوسا ونصف لاجبة او يكون في النصف لاجبة مثله  
 وما بقي من الفلوس ولو كرر اعطاني بان قال اعطاني بنصف درهم فلوسا واعطاني بنصفه نصفها الا  
 حبة صح اي البيع في الفلوس فقط ولم يبيع في نصف درهم لاجبة لانه كما كرر صار عقدين وفي  
 الثاني ربا وفساد الباعين لا يوجب فساد الاخر **كتاب بيع الوفا**

كتاب بيع الوفا

بيع الوفا

بيع الوفا اوله ركز زيد ثموه يوز غرو  
 يوزي مقابله بركت ويرسه ثموه زيد  
 ديسه كنه وقت يوز غرو شك اذا ابرسم  
 اسم الورم ديسه يوز وفاقا درسم

والاستيثاق  
 وان ستيه  
 وان ستيه  
 وان ستيه

وان ستيه

الوجه

ليل رهن قال الشيخ الامام نجم الدين السبكي في فتاواه البيع الذي تعارض بين ما  
 اجبنا لا يرد با وسماه بيع الوفا هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالمهر  
 في يد المهرتين ولا يملكه ولا يطلق له في الاستفاد الا باذن مالكه وهو باع من باع  
 او يملكه من بخره والذين يقطع بهلا كما كان به وفاقا بالدين والاضمان عليه الزيادة اذا  
 يملك من غير ضمنه والبايع المستر داه اذا مضى وثمة لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في  
 حكم من الاحكام لان المتعاقدين سميها بيقا ولكن غرضنا الاستيثاق بالدين لان  
 ما باع يقول لكل احد بعد هذا العقد رهنك ملكي فلا نا والمشتري يقول  
 ملكي فلا نا والعبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني فان  
 اصحابنا قالوا الكفالة بشرط سيرة الاصيل حواله والحوالة بشرط ان لا يبرأ  
 الكفالة وبهنة الحرة نفسها بحضرة الشهود مع تسمية المهر كالحاج والامتناع الفاسد  
 اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظايره كثيرة وكان الامام السيد ابو شجاع على هذا وقيل  
 بيع ذكره في النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعه ما كان عليه  
 بعض السلف لانها تلفظان البيع من غير ذكر بشرط فيه والعبرة ايضا باللفظ دون  
 المقصود فان من تروى امرأته ومن غريمه ان يطلقها بعد ما جازها للعقد  
 وقيل قاله قاضي خان الصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون  
 رهن لان كلا منهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقلة لان كلاهما عقد  
 مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقلة بل يكون بيعا فان شرط اي العاقد ان  
 فيه اي في العقد فسد لان البيع يفسد به كذا اي يفسد ايضا ان لم يشترط اي الفسخ  
 ولكن يشترط بلفظ البيع بشرط الوفا لان هذا الشرط مفيد له وتلفظ بالبيع جازيا عند  
 اي والخال ان في نظريهما هو بيع غير لازم فانه ايضا يفسد حينئذ على بغيرهما واذا ذكر اي  
 العاقد ان البيع بشرط ثم ذكره اي الشرط على وجه الميعاد جاز اي البيع فلو لم يفسد

الوجه



و يلزم الوفاء به لان المواضع قد يكون لازمة فيجعل هذا الميعاد لازما لحاجة الناس  
 صحيح الوفاء في العقار استحقاقا للتعامل واحتلف في الميقول قبل بيعه لعموم الحاجة وقيل  
 لا يبيع مخصوصا للتعامل **كتاب الشفعة** كما فرغ من البيع بانواعه شرعا  
 فيما يترتب عليه وهذا احسن من تأخيرها الى اواخر الكتب كما وقع في سائر الكتب  
 لانه من الشفعة وهو النعم تنبئت بانواعها من ضمن مشترة الى ملك الشفع وشركة ملك العقار  
 وهي الشفعة وقيل ما له اصل من دار او ضيعة كذا في المغرب وما في حكمه كالغلبه قال في الحاشي  
 الغلبه يثبت حق الشفعة ويستحق به الشفعة في السفل وان لم يكن طريق العبد في السفل لانه  
 لا يتحقق بالعقار بماله من حق القدر جبر على من يملكه بالتملك ما قام عليه من  
 الثمن وتثبت الى الشفعة بعد البيع للخليط اي الشريك في نفس المبيع ثم اي بعد البيع  
 للخليط في حقه اي حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين بمعنى خصوصهما ان يكون الشرب  
 من نهر لا يفر في فيه الشفع وان لا يكون الطريق نافذا ثم اي بعد ما سميها شتيت جبار  
 ملاصق ولو ذميا او ما دونها او مكاتبا لا يطلان ما روي من قوله الشفعة لشريك في المبيع  
 وعليه لقوله ثم جاز التدارك بالرد والارض ينتظر له وان كان غايبا اذا كان  
 طريقها واحدا والمراد جاز هو شريك في الطريق وتثبت الحكم في الشرب دلالة لان الشفعة  
 انما تثبت لشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشرب بابه في سكة اخرى  
 فان بابه ان كان في تلك السكة كان خلطاني حق البيع فلا يكون جارا ملاصقا لصورة  
 مشتركة مشتركة بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين  
 نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل حق بالشفعة فان سلم فالشركة في الدار احو  
 من الشركة في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان سلموا فاهل السكة  
 حق للشركة في الطريق فان سلموا فاهل السكة لا يطلان على ظهر هذا المنزل وباب دارة  
 في سكة اخرى ولو وصلة اي لو كان الجار ملاصقا واصح الخلط على جارية في جارية المبيع كما للبايع

هذا الميعاد لازما لحاجة الناس  
 صحيح الوفاء في العقار استحقاقا للتعامل  
 احتلف في الميقول قبل بيعه لعموم الحاجة  
 وقيل لا يبيع مخصوصا للتعامل  
 كتاب الشفعة كما فرغ من البيع بانواعه شرعا  
 فيما يترتب عليه وهذا احسن من تأخيرها الى اواخر الكتب  
 كما وقع في سائر الكتب لانه من الشفعة وهو النعم  
 تنبئت بانواعها من ضمن مشترة الى ملك الشفع  
 وشركة ملك العقار وهي الشفعة وقيل ما له اصل  
 من دار او ضيعة كذا في المغرب وما في حكمه  
 كالغلبه قال في الحاشي الغلبه يثبت حق الشفعة  
 ويستحق به الشفعة في السفل وان لم يكن طريق  
 العبد في السفل لانه لا يتحقق بالعقار بماله  
 من حق القدر جبر على من يملكه بالتملك ما قام  
 عليه من الثمن وتثبت الى الشفعة بعد البيع  
 للخليط اي الشريك في نفس المبيع ثم اي بعد  
 البيع للخليط في حقه اي حق المبيع كالشرب  
 والطريق الخاصين بمعنى خصوصهما ان يكون  
 الشرب من نهر لا يفر في فيه الشفع وان لا يكون  
 الطريق نافذا ثم اي بعد ما سميها شتيت جبار  
 ملاصق ولو ذميا او ما دونها او مكاتبا لا يطلان  
 ما روي من قوله الشفعة لشريك في المبيع  
 وعليه لقوله ثم جاز التدارك بالرد والارض  
 ينتظر له وان كان غايبا اذا كان طريقها  
 واحدا والمراد جاز هو شريك في الطريق  
 وتثبت الحكم في الشرب دلالة لان الشفعة  
 انما تثبت لشركة في الطريق باعتبار الخلطة  
 وقد وجدت في الشرب بابه في سكة اخرى  
 فان بابه ان كان في تلك السكة كان خلطاني  
 حق البيع فلا يكون جارا ملاصقا لصورة  
 مشتركة مشتركة بين اثنين في دار هي لقوم  
 في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين  
 نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل حق  
 بالشفعة فان سلم فالشركة في الدار احو  
 من الشركة في السكة لانهم اقرب للشركة  
 بينهم في صحن الدار فان سلموا فاهل السكة  
 حق للشركة في الطريق فان سلموا فاهل  
 السكة لا يطلان على ظهر هذا المنزل وباب  
 دارة في سكة اخرى ولو وصلة اي لو كان  
 الجار ملاصقا واصح الخلط على جارية في  
 جارية المبيع كما للبايع

الشفعة شريك في البيع  
 يقال لا يشفع شريك في البيع  
 ٥٦

بشرط ان يكون

غيره

للبايع في خفية عليه اي على الخلط فان الجار بعد المقدار لا يكون خلطاني حتى  
 المبيع ولا يخرج عن كونه جارا ملاصقا في الهداية واليكاني الغير بها وهذه العبارة احسن  
 من عبارة الوقاية لان المتبادر منها تغايرهما للجار على عدد الدروس متعلق بقوله  
 وتثبت لا قدر الملك عند الشفعة في تثبت على قدر الملك صورته وادرس ثلثه لاصحهم  
 نصفيها والآخر سدسها وللثالث ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخران الشفعة  
 فحق بالشفقة المبيع بينهما عند الشفعة انما ثلثا بقدر ملكهما وان باع صاحب السدس نصيبه  
 بينهما اخضا وان باع صاحب الثلث بقضيه بينهما ارباعا وعندنا بقضيه بينهما نصفين  
 في الكل واستقر عطف على تثبت اي تسبق الشفعة بالاشارة اذ لا بد من طلب  
 المواثبة لان حق الشفعة ضعيف بطل بالاعراض فلو اشترى احد ارضي طلبها بغير اخذ  
 المقصود بحكم القاضيه ولم يبق حاجة الى البمين على ما سياتي ويملك اي العيقرو ما في حكمه  
 بالقبض او الاخذ بالماله فابين الشفع والمشتري وقال في الوقاية والكيفية والاشارة بالاشارة  
 بالقبض او قبضا والقاضيه وشرع شارحا بان قوله او قبضا القاضيه عطف على الاخذ بالاشارة  
 لان القاضيه اذا حكم ثبتت الملك للشفيع قبل اخذه ولما كان عبارة المشتري مؤهبة لعطف القاضيه  
 القاضيه على التراض بل ظاهرة في غير العبارة الى ما هو اخص منها ثم اذا ثبتت الملك للشفيع قبل  
 اخذه بعد حكم القاضيه كان هذه العبارة احسن من عبارة الهداية ايضا حيث قال  
 ويملك بالاشارة اذا سلم المشتري او حكم بها حكم لان قوله او حكم عطف على سلم فيلزم ان يكون  
 الاخذ معتبرا في كل من سلم المشتري وحكم القاضيه وليس كذلك ويطلبها الى الشفع الشفعة اعلم  
 ان الطلب بهن ثلثة طلب المواثبة وطلب الاشهاد والتقرير وطلب الاخذ والتملك وذكر الاول  
 بقوله ويطلبها الشفع في جدير عليه بالبيع بسماحة متعلق بما لعلم من رجلين او رجل واحد اثنين  
 او واحد عدل وقال لا يكتفى باخذ الجار او جديره الجار او جديره الجار اذا كان الجار صدقا  
 وان امتد الجار لانه لما ثبت له خيار التملك اقبلت الى زمان التاميل كما في الخيرة فلو قال

الشفعة







اي بيته الشفع عليه اي على البائع بغيره المشتري وبفسخ اي البيع بحضوره  
 المشتري لانه المالك ويقض بالشفعة والعهد على البائع حتى يجزى له الدار عليه وعند  
 الاستحقاق يكون عهده ان يمن عليه فيطلب منه خلاف ما اذا قبض المشتري المبيع من يده  
 حيث لا يعتبر حضوره ولا يكون العهده عليه لانه صار اجنبيا الوكيل بالشراء فخصم للشفيع  
 لانه العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فالمشتري الوكيل فاذا ابدى اليه يكون هو  
 الخصم ولم يبق له يد ولا ملك فيكون خصم هو الموكل للشفيع خيار الرؤية والعيوب وان شرط المشتري  
 ابراهة منه اي من العيب لان الاخذ بالشفعة بشرائه من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض  
 وان كان قبله فشراء من البائع لتحويل الصفقة اليه فثبت له الخيار ان كان اذا اشتراه منها  
 ولا سقط خيار الرؤية المشتري ولا يشترط ابراهة منه لان المشتري ليس بناهب للشفيع  
 عن الشفع فلا يعمل بشرطه ورؤيته في حقه اخلافا اي الشفع والمشتري في التمتع قال الشفع  
 الف ومائة وقال الشفع الف فالقول للمشتري مع يمينه لان الشفع يدين استحقاق  
 الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو به سنافا للشفيع اولى لان بيته اكثر اثباتا  
 معناه وان كان بيته المشتري اكثر اثباتا صورة لان البيئات للابترام وبيته الشفع  
 لمزمنة بخلاف بيته المشتري فان بيته الشفع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار  
 اليه بان ينف شيا او يني واذا قبلت بيته المشتري لا يجب على الشفع شي بل يخرجه من الاخذ  
 والترك اذ في المشتري ثمة او بايوة اقل منه بلا قبضه فالقول له اي البائع وبه اي بالقبض  
 للمشتري يعني اذا ادعى المشتري ثمة او ادعى بايوة اقل منه ولم يقبض الثمة اخذ الشفع  
 باقال البائع لان الامر ان كان كما قال البائع فالشفيع ياخذ به وان كان كما قاله  
 المشتري يكون خطأ على المشتري بدعواه بالاقل وخطأ البعض يظهر في حق الشفع  
 كما مر وسياتي فيما اخذه به فان كان البائع قبض الثمة اخذ الشفع كما قاله المشتري  
 اذا ثبت ذلك بالبيته او بيمينه لان البائع يكتسفا الثمة من البيتين حتى بالاجابة بين  
 الاخذ بين

عنه

اعلا املا  
 اعلا املا

نقطة البض

بين الشفع والمشتري وقد ثبت ان القول منه للمشتري خطا البعض يظهر  
 في حق الشفع حيث ياخذ المبيع بالاقل لانه لا يمكن باصل العقد فكان الثمة  
 ما بقى الاخطا الكل لان العقد يكون بغير باطلا او بهته وعلى التقديرين لا يخفى  
 الشفعة ولا الزيادة على الثمة الاول لانه لا يمكن الاخذ بما دونها وفي الشرع  
 ياخذ الشفع بيمينه وفي قيمته ياخذه بالقيمة ففي بيع العقار بالعقار ياخذ كل القيمة  
 الاخرى اذ ابيع عقار بعقار ياخذ شفع كل من العقارين كلا منهما بقيمة الاخر  
 لانه بدله وهو من ذوات القيمة وفي ثمن اي في البيع ثمن مؤجل ياخذ بالقيمة يطلب  
 الان ياخذ بعد الاجل بيمينه بشرط وليس من لوازم العقد واشترط في حق الشفع  
 في حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفع كالخيار والبراهة من العيوب ورضي  
 البائع في حق المشتري لا ينعى في الشفع لتفاوت احوال الناس ولو لم يطلب  
 الشفع الان وسكت عن طلبه او ضمه لطلبه عند الاجل بطلت شفعية لان  
 حق الشفع قد ثبت ولهذا كان له ان ياخذه الان بثمن حال واليكون عن الطلب  
 بعد ثبوت حقه بطل الشفعة وفي شراء ذوق ثمة او خنزير ياخذ الشفع وحياته  
 ثمة ما لو كان الشفع بمثل الخنزير لكان الشفع وحياته وقيمة ما لو كان  
 الشفع مسكيا وفي بناء المشتري في الدار او الارض وغيره بالثمن وقيمة ما لو كان  
 مستحق القلع او يكلف المشتري فلهما يعني اذا بنى المشتري او غرس ثم قصه الشفع  
 فهو بالخيار ان يبا او اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس مستحق القلع وان كان المشتري  
 فلهما كما في الغصب وان قطعها اي البناء والغرس الشفع فاستحققت رجع بالثمن  
 فقط ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذه منه بايضا كان او مشتريا بخلاف  
 المشتري فانه يرجع بقيمة ما على البائع لانه مستط من قبله خلاف الشفع لانه اخذ بغيره  
 وان حرق الدار او حرق بناءها او جف شجر البستان بلا فعل اخذ الشفع بالخيار

لان استحقاق الاخذ

الشفيع

الشفيع

الشفيع



ان شاء اخذ تمام الثمن ولان البناء والغرس تابع حتى دخل في البيع فلا يقابلها  
 شي من الثمن الا ان يكون مقصودا بالانفاق كما لو اشتري له ان يبيع عن ثمن الدار على ان  
 يخصصه الوصية عطف على تمام الثمن ان نقض المشتري البناء فينقض المشتري البناء فيلغى  
 ان ثبتت فخذ الوصية بحسبها وان ثبتت فدفع لانه صار مقصودا بالانفاق فيقال بطلان  
 من الثمن بخلاف الاول لان البناء فيها فاسد سمي دية وان نقض له اي للمشتري لا للثمن  
 صدر منقضا فلم يبق يتبع حتى يكون للشفيع وفي شراء ارض يخل عليها ثمنه او اشتري ارضا  
 يخل عليها ثمنه او اشتري ارضا يخل عليها ثمنه او اشتري ارضا يخل عليها ثمنه او اشتري ارضا  
 اي عند المشتري ياخذها اي الشفيع الارض والتملك الثمن فيها اي في الفصلين اما في الاول  
 فلان باعتبار الاتصال كان يتبع للعقار كالبنا في الدار واما في الثاني فلان لم يبيع متبعا  
 لان البيع يترك اليه كما لو اشتري حائلا فلو لم يترك عنده كان ملكه متبعا واذا اشتري  
 ثم جاء الشفيع لا يخذل فيهما لان عدم تبعية للعقار وقت الاخذ بالانفصال لكن الاول  
 وهو ما اذا اشتري ارضا يخل عليها ثمنه من الثمن لانه دخل في البيع قصد وكان له  
 قبض من الثمن فيقول قسمة بفواته لا انشائي لانه يتقابل بشي من الثمن لحدوثه بعد القبض فلم  
 يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبهة بالعقد ففواته لوجب سقوطه من الثمن

انما يكون هي الشفعة فيكون وما يتطلبا لا تثبت قصد الا في عقار انما قال قصد  
 لانه ثبتت في غير العقار بتبعية العقار كالبشر والنحو ما في حكمه كالعقود وقد سمي ملكا  
 صفة عقار اي يعوض مال حتى اذا لم يكن يعوض بل هبة لم تثبت فيه الشفعة وكذا اذا كان  
 العضد غير مال حتى لو خلع على دار لم تثبت وان لم يملك اي العقار وما في حكمه فذكره لان الشفعة  
 لا تثبت فيه عند الفاعل لانه لا يملكه له دفع ضرر العتمة وعند دفع ضرر الجوار كما في دفع ضرر  
 وبنت صغير حيث لا يتفق به اذا تم ونهر الطريق مملوك لا يملك ولا يخل فانها يملك بعقار  
 ولا في حكمه بغير قصد وقد عرفت انها اذا سبقتا للعقار ثبتت فيها الشفعة بخلاف

ان يخل عليها

علا  
واذا اشتري

بنت  
خلف  
شفعة ثابت او كان

الحكم العقار

خلاف المالك وارث اي موروث فان الدار اذا ملكك بارت لا تثبت فيها الشفعة  
 وصديقه وبهية الا بشرط العوض فلا يبيع فيها الى الموهوب وهو ضيق لانه ليس بها  
 مال بل فصارت كالارث الا ان يكون يعوض شرط لا يبيع التركة ولكن بشرط  
 النقابض وعدم الشروع في الموهوب وعوضه لانه هبة ابتداء وان لم يكن العوض شرط  
 فلا شفعة فيها ولا في دار قسمت بين الشركاء لان القسمة فيها حق الا في الميراث فميراث  
 الميراث الشفعة لم تخرج الا في الميراث المطلقة او جعلت اجرة او بدل خلع او بدل عرق او بدل  
 صلح عن دم عم او مهر او ان قبول بعض مال بان تروج اجرة على دار حل ان ترد شي على  
 الزوج الف درهم فلا شفعة في شي منها لانه عندنا لا يتقضى معاوضة مال بمال مطلق لانها  
 ثبتت بخلاف القياس بالانفاق في معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها او بيعت  
 عطف على جعلت اي لا شفعة في دار بيعت بخيار البائع ولم يسقط خياره لانه يمنع  
 زوال الملك عن البائع فان سقط وجبت لزوال المانع عن زوال الملك لكن بشرط الطلب  
 عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يفسد بزوال الملك عند ذلك او بيعت بغير فاسد  
 بغير اشتري دارا اشتري فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقاها بغير فاسد واما  
 بعده فلا احتمال الصنع لان كل واحد من المتبايعين سبيل من فسخه ولم يسقط فسخه فانها  
 اذا بيعت بغير فاسد وسقط حق الفسخ بان يبي المشتري فيها ثبتت الشفعة او رد  
 الى البيع بخيار الرؤية او الشرط او العيب بقضاء متعلق بغير ما سبقت بغيره اذا بيعت  
 الشفعة ثم رد البيع باخذ ما ذكره بقضاء القاضي فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف  
 قضاء لان الرد لا يملك يجب فاحظه بالرضا صار كانه اشتراه او باقالية فانما يبيع في حق  
 الثالث والشفيع نايتها وثبتت اي الشفعة ليعيد المشتري بالدين حيث يحيط بغيره  
 وكسبه بغير سببه ولا الى السيد في مبيعته الى العبد لان ما في يده ليس ملك مولاه وثبتت  
 ايضا لمن اشترى سوا ابيه اصالة او وكالة او اشتري له الميراث او اشتري له الميراث

وصفته

دلالة شفعة دار فسخ

فيها

رد

خلاف

الشفعة



والموجب للشفعة كان له الشفعة صورته دار بين ثلاثة ولقد ارجاها ملاصق فلو ان شفعة  
 ارجاها وشترها في احد الشركاء ثبتت الشفعة للمشتري سواء شتر اصالته او كاله وكذا ثبتت للموكل  
 اذا اشترى الوكيل لاجله وثبتت ايضا للشريك الاخر وفائدة انما لا تثبت للمشارك لان الشريك  
 مقدم عليه لا تثبت لمن باع وكذا كان اذا اصيل لان اخذه بالشفعة يكون سعي  
 في نقص ما تم من جهة وهو الملك واليد للمشتري وسعى الناس في نقص ما تم من جهة فمردود  
 او بيع له وهو الملك لان تمام البيع به اذ لا يملكه لما جاز بيعه او ضمن الدرك اي ضمن الدرك  
 عن البايع وهو شفع لا تثبت له الشفعة لان قيل كسقاط الشفعة بقرينة البيع كذا في كذا  
 لا تثبت الشفعة فيما ذكر لا تثبت ايضا فيما بيع الادراج ما وقع في الوفاية من قوله لا اذا اشترى  
 بالنصب كانه سهم من الناس من طول احد الشفعين الى الامتداد عرض ذراع او شتر ذراع  
 وطوله تمام ما ملاصق دار الشفعين فان قيل اصفى اذ لم يبيع لا تثبت الشفعة لانقطاع الجوار  
 وهذه حيلة لا تسقط شفعة الجوار كذا اذا اوجب للمشتري هذا المقدار وقصده حيلة  
 اخرى ذكرها بقوله او شتر سهمين ثم باعها بمن آخر فالجواب شفع في الاول لانه المبيع الاول  
 لا في الثاني بل هو فيه جاري والمشتري شريك في الثاني والشريك مقدم على الجار وهذه حيلة لا  
 حق الشفع ابتداء وهو هنا حيلة تقيد بتقليد رغبة الشريك في الشفعة وهي انه اذا اراد  
 ان يشتري الدار بائع اشترى سهما واحدا من سهمين ثم باع الباقي لدارهما اشترى الباقي  
 بدرهم فالشفعة لا ياخذ بالشفعة الا الاول ثم لا الباقي لان المشتري صار شريكا وهو  
 احق من الجار وله حيلة اخذ ذكرها بقوله او شتر اي الدار بمن عايل كالف مثلا ودفع  
 ثوبا قيمته عشرة دنانير بمقابلته ثمن فاشفعة بالثمن لا الثوب لانه عقد اخذ بالثمن  
 هو العوض عن الدار وهذه حيلة بيع الشركة والجوار في شتر المفضل الذي قيمته  
 مائة بائع يعطي عن الالف ثوبا قيمته عشرة لكن المفضل اذا اشترى من جريح المشتري  
 على البايع بائع ببقاء العقد الثاني فينصرف البايع فلا ولي ان يبايع بالدار ثم الثمن

الموكل  
 فان كان كالبائع  
 حاضرا

يبيع دارا بدينار ثم يبيعها بدينارين  
 لمسه دارا بدينارين ثم يبيعها بدينار  
 انور بدينارين وكل دار بدينارين  
 بدينارين

الاشترى  
 في دار بدينارين  
 في دار بدينارين

بينة الشفعة  
 بينة الشفعة

الموكل دينار رخصة اذا اشترى المفضل بطل الشفع فيجب رد الدينار فقط او ظهر ان الالف  
 لم يكن عليه فصار لمن اشترى من اخذ دينارا بشفعة ثم تصادق ان لا دين عليه فانه  
 يرد الدينار وله حيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله او شتر بدرهم معلومة انما بالنور  
 او الاشارة بقبضة اي مع قبضة فلو لم يشر اليها وجعل قدرها وقصبت الفلوس  
 بعد القبض فان الثمن معلوم بالقبضة ويجوز في حال الشفعة وجب له الثمن يمنع الشفعة  
 الحيلة لا تسقط الشفعة الثابتة وفاقا بان يقول المشتري للشفيع بعد ثباته انما يبيع  
 منك بما اخذت فلا فائدة في الاخذ بما قبضت الشفع ولا ياخذ بعد الاثبات فتسقط  
 الشفعة لكن بكرة وانما الحيلة لعدم ثبوته ابتداء فعند ان يوسع لا يكره لانه محتمل  
 لدفع ضرر عن نفسه في تلك الدار عليه بلارضاه ضرر عليه والحيلة لدفع الضرر عن نفسه  
 وان نضر الضرر فممنوع وعند بكرة لان الشفعة انما تثبت لدفع الضرر وفي اباحة الحيلة  
 ابتداء الضرر وبالأول يقع منها وبالثاني في الذكاة قال صدر الشريعة الشفعة انما تثبت  
 لدفع ضرر الجوار فالمشتري ان كان ممن يتضرر به الجار لا يحل له ان يبيعها وان كان رجلا  
 صالحا يشتفع به الجار والشفيع متعلق بالحق الجوار فحينئذ محتمل ان يسقط ما يملكه الجار  
 الشفعة ترك طلب الموائمة او ترك الكسوة وعليه ان على طلب الموائمة قادر عليه جارا او لا  
 فان ترك طلب الموائمة حين علم بالبيع قادر عليه بان لم ياخذ احد فلو لم يكن في الصلابة  
 فان شفعته تبطل فانه تبطل بالاعراض وهو انما تثبت حاله الاختيار وليس بالاعتذار  
 وانما الثاني فبان يترك الكسوة على طلبه حين علم بالبيع قادر عليه بان كان عنده رجلا ان  
 او رجل وامرأتان فبكت ولم يشهد بها على طلبه فانه ايضا دليل الاعراض قال في الهداية  
 اذا ترك الشفع الا شيئا وحسن علمه وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وقد قال قيل هذا في باب  
 طلب الشفعة الا شيئا وفي طلب الموائمة ليس لازم واعترض عليه بان بين كلاميه تناقضا  
 الغفلة عن قوله هو يقدر على ذلك فان مراد ان الشفع اذا اشترى في مكان خال عن الشهود

صورة زيد عروا بدينار درهم  
 بعد وصارقه اشترى اخر بدينار درهم  
 يوقدره بعد العاقد مشتري دينار ودينار

لا يجب

فيل  
 او كذا



فكسبت شطرا شفعية واذا قال طلبت شفعه وان لم يسمع احد لا يطل حتى اذا حضر العترة  
وقال الشفع طلبت الشفعه ولم اشركها وخلف على ذلك كان باثرا في يمينه ونسبت طلبت الموافقة  
وساكن لهذا زيادة تحقيق عن قريب ويطلب ايضا صلح اي الشفع منها اي الشفعه بعوض  
لا يتركه فترده اي العوض لطلان الشفع لانها مجرد حق التملك بلا ملك فلا يصح الاعتراض عليه  
لانها رشوة فترده ويطلبها ايضا موت الشفع بعد البيع قبل القضاء بها اي الشفعه ولم يكن  
لورثته حق الاخذ بالشفعه حتى اذا مات بعد القضاء بها ولو قبل نقد المهر وقبضه لا يطل نفقة  
بالقضاء وجه بطلانها انها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف يورث لاني  
يطلب بموت المشتري لان المصحق باقي فموت المصحق عليه لا يغير سبب الحاقان ويطل  
ايضا ببعده ما يشفع به قبل القضاء به يعني اذا باع الشفعه داره التي يشفع بها بعد ما يشرى  
المشتري قبل ان يقبضه بالشفعه وهو يعلم بالشرا او لا بطلت شفعته لان الاحتفاق  
بالجوار والشركة وقد زال قبل التملك ويطلب ايضا جعله في جعل ما يشفع به مسجد او مقبرة  
او وقفا مستحكما قال قاضي خان شرط قيام ملك الشفع فيها يستحق به الشفعه وقت  
القضاء فلا جعل داره التي يستحق بها الشفعه مسجد او مقبرة او وقفا مستحكما ثم قضى له  
بالشفعه لم يكن شفعيا للمبيعة فان المسجد والمقبرة والوقف المستحق بمنزلة الزايل عن ملكه  
قال الشفع طلبت حين علمت فالقول له يمينه قوله فالقول له يدل على ان الاصل ان يعلم  
المشتري البيعة اما بان يقول للشفع تركت الطلب ليكون صورة الاثبات او يقول  
ما طلبت لانه وان كان نفيها ظاهرا لكنه نفي مخصوص فيكون في حكم الاثبات كما تقر في  
في الاصول وعلى التقديرين ان اقام البيعة على طبعه فيقبل وان كان لهما بيعة ترجح  
بيعة المشتري لان الشفع متمسك بالظاهر ولهذا كان القول له ولم يكلف باقامة البيعة  
بخلاف قوله علمت انفس وطلبت كما سياتي ويدل على ذلك ما ذكره في بعض شروح تلخيص  
الجامع ان الشفع لو لم يكن كحضرة احد يسمع فيجب ان يطلب لانه يصح لاشهادنا الاشهاد  
اعني

تسمية الشفعه بالاشهاد

الملك مالكا او محقوقا  
او  
احد

الاشهاد بالشفعة

الاشهاد بالشفعة فيجب ان يطلب حتى اذا خالف المشتري يمكن ان يطلب ان يطلب  
كما يسمع فظهر ان الحكم بهما ان المشتري ان اقام البيعة حكم بهما او الا فان اقامها  
الشفيع حكم بهما وان لم يكن لواجدهما بيعة خلف الشفع حكم بالشفعه ولو قال علمت  
انفس وطلبت كلف اقامة البيعة ولا يقبل قوله لانه اضيف الطلب وقت ما مضى  
فقد حكي ما يملك كاستيفائه للحال ومن حكي ما لا يملك كاستيفائه للحال لا يقيد في ما حكي  
بلا بيعة وان يضيف الطلب الى وقت ما مضى بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكي ما يملك كاستيفائه  
الحال لا يملك كاستيفائه للحال ولا يملك كاستيفائه للحال ولا يملك كاستيفائه للحال  
وغيره يسمع الشفع شرك فستدعي الى الشفعه فظهر شره فيكون او يسمع بوجه بالشفعة وكان باقيا  
او يملك او زني او عدوي متقارب قيمة الف او اكثر فليس له اي الشفعه تكون للشفيع  
ولا يكون تسمية ما يشفع به من ذلك اي اذا علم انها بيعت بعرض قيمة الف او اكثر لاني لا يكون  
له الشفعه والاصل فيه ان العوض في الشفعه يخلف باختلاف قدر المهر وجنس المشتري فاذا  
سلم على بعض الوجوه لم يتبين خلافه بيعت الشفعه بحالها لان التسليم لم يوجد على وجه  
الذي كلفه بيانه انه اذا اخرجت الدار بيعت بالف درهم فكم الشفعه ثم علم انها بيعت  
بكذا فالتسليم صحيح لانه انما سلم بكذا وكذا كان اكثر من ذلك كان ارضي بالتسليم وان علم  
انها بيعت باقل من كذا او شفعه قيمتها الف او اكثر فظهر على شفعه لا تسليم عند كثرة الثمن لا يدل  
على تسليم عند القلة وكذا التسليم في احد الجانبين لا يكون تسليما في الآخر فربما يسئل عن اداء  
احدهما او تعذر الآخر وكذا اكل موزون او مكيل او عدوي متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت  
بعض قيمتها او اكثر فالتسليم لانه انما ياخذ بقيمة درهم او دينار ولو انه بيعت بدينارين  
فتمت الف او اكثر صح التسليم وكذا هذا وان كان اقل فهو على شفعه لا شفيع حصه المشتريين  
لا حصه واحد الباعه بل اخذ الكل او ترك بيعه كشرى جماعة من واحد فله شفيع ان ياخذ  
نصيب اصيلهم وان باع جماعة من واحد لا ياخذ حصه الباعه لان في الاول فظهر الجار

اداءا بطر

الاشهاد

الاشهاد

في الف وثلثه

احد







ان ليس من شأنه ان يقسم بعضه الى اثنين منتفعا به بعد القسمة اصلا كالعبد واحد  
ودابة واحدة او لا يبق منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة  
كالبنت الصغيرة والجماع الصغير والثوب الصغير لا ياتي بالقبض فيما يمشي يقسم الى مثله  
القسمة كالارض والثوب المذروح وهو ذلك ولو وصلة الى لو كانت الهبة لشريكه او لغيره  
الواجب لان القبض الكامل لا يتصور فيه فان قسمه الى افرز جزء الموهوب المشاع  
وسمى الى الموهوب له تمت الهبة لان تمامها بالقبض وسنذكر شيوع فيه وسنذكر شيوعا  
لا يمكنه ان لا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ تصرف الواهب ذكره في  
كلمين في صريح وصوف على شتم ودرج ونخل في ارض وتخرج نخل هذه نظائر المشاع  
فلا يشترط ان يكون في شئ منها كونه في حكم المشاع حتى اذا فصلت هذه الاشياء عن  
ملك الواهب وسكنت صحته بها كما في المشاع بخلاف دقيق في تبرؤ من في شتم وسمن  
في لبن حيث لا يصح اصلا اي سواء افرزه وسلمه او لا لان الموهوب في حكم المودوم وبسرة  
ان الحيلة استحالته وصارت دقيقا وكذا غيره فبعد الاستحالة هو عين او على ما عرف  
في الغصب بخلاف المشاع فانه في نخل للملك حتى يجوز بيعه لكن يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز  
وتتم سقط على قوره فتم بالقبض وتفرغ على قوره ولو شاء المالك الواهب مشغولا به في مشاع  
بداره وطعام في جرابه اذا سلمها بما فيه بخلاف العكس يعني لو وهب ثوبا في داره وطعاما  
في جرابه وسلمه الى الدار والمحراب بما فيه صحت الهبة في المشاع والطعام ولو وهب  
دارا وفيه مشاع الواهب وسلمه الكل الى الموهوب له او وهب جرابا وفيه طعام الواهب  
وسلمه الجراب لا تصح الهبة والاصل ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب يمنع التسليم  
يمنع صحة الهبة ومن كان مشغولا لا يمنع التسليم فثبت الهبة في الفصل الاول الموهوب مشغول  
للمشغول وفي الثاني الموهوب مشغول بملك الواهب وهذا لان المضروب يشغل الطرف  
واما الطرف فلا يشغل المضروب الا اذا وهب المشاع والطعام ايضا فقبض الكل اذ كان  
للموهوب له

واحد قد يشترط  
اي رسله قبضه  
تمام الامر

لا سيما

كأنه

الجراب بالخرق جرة ويذكر  
م

لا بد

لأنه على هذه هبة تمام او لمزاة اذا

يعني لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المشاع او وهب الجراب ولم يسلم حتى وهب  
الطعام وسلمه الكل صحت الهبة في الكل لانه اذا سلمه الكل جرة صار كانه وهب الكل جملة  
بجمله ما اذا تفرق التسليم وانما قال باذنه لانه ان لم ياذن له بالقبض فقبض ضمن  
لانه افسد ملك غيره كذا في الكافي ويوجب القبض في الجراب المشاب القبول يعني اذا صدر  
اليجاب من الواهب فقبيل قبول الموهوب له العقد اذا قبض الموهوب باذنه صح الهبة  
لان القبض في الجراب ليس القبول ثم ان القبض في الجراب هل يحصل بالقبض بين الموهوب  
له والموهوب اختلف فيه المشايخ حتى قال الامام ابو الليث في قبض عند المذلة يرفق  
والحق ان لا يصح في صحته اي الهبة بالقبض لانه لا يملك في الفساق الطهيرية  
وهب دارا بمائة درهم وسلمه في استحقاق المشاع صحت في الدار اذا بالاستحقاق فظهر ان  
في المشاع كانت يوجب وصار كما لو غصب الدار والمشايع ثم وهب له الدار او  
اودع الدار والمشايع ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب ارضا ورعا وسلمه  
الارض بطلت الهبة في الارض لان التفرغ مع الارض الحكم الاتصال كشيء واحد فاذا  
استحق ارضا صار كانه استحق البعض المشايخ فيما يحمل القسمة فقبض الهبة في الباقي  
كذا في الكافي قال صيد الشريعة المفسر هو الشيوخ المقارن لا الشيوخ الطاري كما  
اذا وهب ثم جمع في البعض المشايخ او استحق البعض المشايخ بخلاف الذين فاق الشيوخ  
مفسر وفي الفصولين ان الشيوخ الطاري لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان يجمع في بعض  
الهبة شايها انما الاستحقاق فيقبض الكل لانه مقارن لا طاري كذا ذكره شيخ الاسلام ابو بكر  
في الهبة المحظوظة صورة الاستحقاق ومن اشبهه الشيوخ الطاري غير صحيح والصحيح في كفاي  
الفصولين لان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا  
لها لا طاري عليها الهبة الفاسدة فيقبض بالقبض وبه يفي كذا في الفصولين وبني القريب  
الرجوع فلو ان في الهبة الفاسدة بعد اذ ثبت الملك فيها هل ثبت وبأية الرجوع للواهب

يعني واذهب هو صدر بشيعة قرينة  
تخلية اوله هبة

اداه

عارض

وفي الفصولية  
سلم كتاب

اذي رحم في  
الاول الاول



ولا يهتجج الرجوع للمواسب فيما واهب هبة فاسدة لدى رحم محرم منه قال بعض المشايخ كان  
المسئلة واقعة الفتوى وقرئت بين الهبة الصالحة والفاسدة وافتييت بالرجوع وقال  
الامام الاسترغيني والامام عماد الدين هذا الجواب مستقيم اما على قولين لا يبرئ الملك  
بالقبض في الهبة الفاسدة فظاهر او اما على قول من يرى فلا ان المقبوض بحكم الهبة  
الفاسدة مضمون على ما تقر فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الملك كان مستحق الرجوع قبل  
الملك فيملك الرجوع ولا يهتجج الاسترداد قال هبت لك هذه الخمرة الخطية والبر  
فقط لما عرفت ان كل ما فيها شاعل الملك الواهب لا مشغول به وهبت في الرجوع  
وهما تحتها ساكنان فيها جازت الهبة ويصير الزوج قابضا للدار لان المرأة ومثلها  
في يد الزوج قابضا للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم ذكره في باب  
في صندوق مقفل وقوله في الصندوق لا يكون قبضا فلا تتم الهبة لان القبض لا يحصل  
اذا صح الاستفاد به ولا يتفاد مع القفل ولم يهتجج مع المواسب بل بالقبض الجديد يعني  
اذا كان العين الموهوبة في يد الموهوب له ودية او عارية او امانة ملكها بالهبة و  
القبول وان لم يجد فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير مضمون فيعتبر فيه اصل القبض  
وهو موجود ما ينشأ من قبض الهبة بخلاف البيع يعني اذا باع الوديعة ونحوها عمن في  
يده يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض الموهوب قبضا امانيا فلا ينشأ  
عن قبض الضمان بل يحتاج الى تجديد القبض والاصل فيه ان القبضين اذا تباينا  
احدهما عن الآخر لا يحتاجا الى تجديد او اذا اختلفا في باب الاقوى عن الاضعف فلا خلاف في  
الاقوى مثل الادنى الا لطف وزيادة وليس الادنى ما في الاقوى ولم يهتجج ما واهب  
اي الاب للطف بالبعد لان في قبض يتوجب عن قبض الصغير لانه وليه ويشترط قبضه  
سواء كان في يده حقيقة او يد مودعه لان يد الموهوب كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد  
الفاصل والمستأجر والمؤجر حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهم

صحة الهبة في الخطية  
والتيمة

سواء اولاً  
فصل اوله  
ضمناً او لدا

منهم قابض لنفسه اذا كان اي الموهوب معلوما قال في النهاية لفظ المبسوط وكل  
شيء وهبة لانه الصغير والتمس عليه وذلك الشئ معلوم فهو جائز والقبض فيه باعلام  
ما واهبه له والاشهاد عليه ثم قال والاشهاد ليس بشرط بل الهبة تتم بالهدم الا  
ان ذكر الاشهاد احتياطاً للمخرج من محذور سائر الورثة بعد موته وعن محمود بعد  
ادراك الولد ويتم ايضا ما واهب اجنبية لاي للطفل بقبضه اي الطفل عاقل لا يهتجج  
في النافع المضمون بالبالغ او قبض ابيه او جدته او وصي احدهما لانه قائم مقامهما  
او قبض ابيه اي الطفل مريض او قبض اجنبية يتردد ويواي الطفل معه او قبض زوجها لاي  
للصغيرة لكن بعد الزفاف لان الاب اقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لهما  
ولو قبض الاب ايضا صح لان اصل الولاية له ولولايته الزوج منه ولم تجز هبة لغيره  
وصف للامانة لا اتصال بها بمنزلة اطرافها ولان لاي لم تجز الهبة للرجل وان جاز الاقرار له  
ان بين شيئين صاعاً وسيراً في بيان في الاقرار ان ساء الله كما صح هبة اثنين في الواحد  
لانها سائمة باجملة وهو قد قبضها فلا يشوب وعكس وهو هبة واحدة لا اثنين لاني لا يباح  
لانها هبة من كل واحد فيلزم الشيوخ تصديق عشرة على غيبين فانه لا يجوز لان التصديق  
على الغيب هبة فلا يجوز للشيوخ وصح يواي تصديق عشرة او هبة على فقيرين لان الفقير  
صنفه في الصدقة يتبعه في وجبة الهبة كما هو واحد والفقير نائب عنه بخلاف الهبة وب  
نصف الدار وسلم ثم الباقي لم يجز ولو وهبه اي الباقي قبل التسليم وسلم الكل جلة صحت  
الكل لانه اذا سلم الكل جلة صار كانه وهب الكل جلة بخلاف ما اذا تفرق التسليم هبة  
دار مشتركة قبل القبض متعلق بالهبة يجوز بيعه اذا اشترى داراً فقبل ان يقبضها ويهتجج  
لانها جازت الهبة لما عرفت ان التصرف في العقار قبل القبض يجوز كذا يجوز هبة درهم  
مخرج رجلين لانه هبة مشاع لا يقسم وانما قال صحيح لان المعشوش في حكم العروض كما عرفت  
فيكون مما يقسم فلا يصح لرجلين شيوع معه درهمان قال رجل وهبت لرجل ثوباً فباعها

... او وقية  
يركبه

الهبة

الرجل  
الرجل  
الرجل







لا يبرأ ثم نكحها له ان يرجع فيها ولو ذهب لا يبرأ ثم ابانها فليس له ان يرجع فيها  
 لعدم العداوة بينهما في الاول وقت البتة ووجودها في الثاني وقتها وذكر السابع  
 بقوله وهل للموهور فانها اذا هلك تعذر الرجوع فلو اذعن الموهور للملك  
 بصدق بلا خليف كذا في الكافي وصاحبها اي ضابط الموانع حروف وجميع حروفها  
 قيل وما يمنع من الرجوع في البتة يا صاحب حروف ومع خبرته قاله الازنادة والميمون  
 احدهما والعين العوض والى الخروجه عن الملك والرائي الزوجية والنفقة القرابة والى  
 الملك والحق الطعن والخارق السنان فكانه شبه الذم السنان والى البتة  
 فقيضه اي الاخذ والاحصيه العبد له اي للموهور الرجوع في نصيبه لان البتة  
 في حقه لكون العبد لا يفسد ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخذ فان القرابة مانعة عنه  
 لرجل شيئا وبغضه الرجل فذهب اليه اي الرجل العبد لا يرجع اليه اذ رجعه فلا يرجع  
 فيه لان الموهور لما عاوى الى الثاني بالرجوع لا بسبب جديد كان للاول الرجوع فيه ولو تصدق  
 به اليه لشيء على الثاني ان كان فقير او باع منه ان كان غنيا لم يرجع الا في الاول لان هذا الملك  
 جديد بعينه اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط  
 يرجع في استحقاق نصفه اي نصفها نصف البتة والمرد الموهور بنصفه عوضا لانه لم يفسد  
 الا ببتة له الموهور كله فاذا فات بعضه رجع عليه بقدره كغيره من المتعاضات لا  
 في استحقاق نصفه يعني اذا استحق نصف العوض لا يرجع بشي حتى يبرأ وما بقي من العوض  
 لانه يصح عوضا عن الكل ابتداء وبالاستحقاق طرأ له العوض الا هو فيكون خيرا لان حقه  
 في الرجوع لم يفسد الا ببتة له كل العوض لم يفسد فان شاء رد ما بقي ورجع في الحال وان شاء  
 استكمل ما بقي ولم يرجع بشي بخلاف ما اذا كان العوض مشروطا لانهم يبيعون بغيره فيكون البتة  
 المتبدل فاذا استحق بعضه يرجع بما يقابل من العوض كذا في الكافي ولو عوض نصفه رجع  
 بما لم يعوض لان التعويض مانع فاذا وجد في النصف يمنع بقدره ولو باع نصفه او رجع

شعر قلته في  
 موهوره لو كان  
 والواحد  
 الطعن

رجع في النصف لان الرجوع في الكل فحق البعض اولى ولا ينعى بيع النصف ودان الرجوع  
 انما يقع حيث يؤخذ الموهور من يد الموهور ليرجع من الطرفين او حكم قاض لان  
 الرجوع في البتة مختص في نفسه من ربي ومنهم من كفى وفي اصيلها ضعيف لان  
 الواجب ان يطلب بحقه فالموهور لم يمنع بمكة في فصل المقتضود ومعه خفا او من الجائز ان يكون  
 مردة الثوب والتواضع في هذا لا يرجع لحصول مقصوده ومن الجائز ان يكون مردة العوض  
 في هذا الرجوع فلا بد من الفصل بالرضا والقضاء فصاحبه في الموهور له اي استحقاق العوض  
 بعد الرجوع متعلق بالاعتاق قبل القضاء لانه لا يخرج من ملك الموهور له الا بالقضاء فصاحبه  
 فيه ولم يضمن اي الموهور له ببتة اي الموهور بعد الرجوع وقيل القضاء بعد المنع من الواجب  
 القيام ملكه فيه وكذا اذا هلك في يده بعد القضاء لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمان  
 المقبوض عليه وهذا دام عليه واستدامة الشيء معتبرة باصله ولكن ضمن به اي بعد القضاء  
 والمنع اي منعه بعد القضاء وطلب الواجب فان الموهور لم يكون امانة عند الموهور له والمنع بعد  
 الطلب يوجب الضمان في الامانة ومع احدهما عطف على بتراض او حكم قاض في عقد البتة من  
 الاصل واعادة للملك القديم لا ببتة للموهور فلم يشترط قبضه اي قبض الواهب لانه القبض انما يعتبر  
 في انتقال الملك لا في توقيده الملك القديم في الرجوع في المشايخ القابل للقبض كمن قبضه واو ببتة  
 ولو كان ببتة لما يرجع فيه تلف الموهور في يد الموهور له فالحق وضمن لم يرجع على الواهب له  
 عقوبة فلا يستحق فيه السلامة فيفسد بطلان الرجوع لما منع ثم زال الى المانع عاود الرجوع  
 ببتة انه اذا بنى في الدار الموهوبة وبطل القاض رجوع الواهب بسبب البتة او فسد  
 له البتة فثابت الدار كما كانت فله ان يرجع فيه بخلاف ما لو اشترى عبدا بالاجار ثلثة ايام  
 ثم العبد في مدة الجار فاحصا لم يشترى البتة في الرد وبطل القاض حقيقة في الرد بسبب الجار  
 في مدة اختياره ليس له ان يرد كذا في المحيط وبشرط العوض ببتة ابتداء هذا اذا ذكره  
 بكتة على ان يقول ببتة هذا العبد ان تعوضه هذا الثوب واما اذا ذكره في البتة بان يقول

العبد

الرجوع الواجب

الرجوع



وهيست لك هذا الشوب بعبدك هذا أو بالفل درهم وقيل يكون بيقا ابتداء أو انتهاء  
 بالاجماع كذا في شرح الهداية وغيره فشرط قبضها أي العاقدين للقبض فيكون كل منهما  
 بهيمة وبطلت بالشوب كما هو حكم الهبة ولم يجز بهيمة الأب مال طفله بشرطه كما لم يجز بهيمة  
 بهيمة أو شوب ابتداء أو انتهاء أو العتق أو العتق بالشفعة كما لا يبيح هذا عندنا وعند زفر  
 والشافعي يبيح ابتداء أو انتهاء لأن العبرة للمعاني ولأنه اشتمل على جهتين في بيع بينهما ما يمكن  
 تحلله بالشد بين فان قلت الهبة تمليك عيني بلا عوض والبيع تمليك عيني بعوض فكيف يبيح بينهما  
 وأيضا التملك لا يجري فيه الشرط وكلمة على تقييد الشرطية قلت قد عرفت ان معنى كونها تمليكاً  
 بلا عوض لا بشرط عدم العوض فلا ينافي كونه بيعاً وقد عرفت ايضاً ان الشرط المانع في  
 التملك بشرط فيه مفعلة التبرأ أو التبرأ لا مطلق الشرطية لوقال بعث هذا منك على ان يكون  
 ملكاً لك صح البيع فيكون ما نحن فيه شرطاً ابتداءً نظراً الى العبارة حتى لا يصير كالمبيع لازماً  
 قبل القبض بشرط بمعنى العوض نظراً الى ما يقول الراجح في قوله عليه السلام في بيع حاله البقاء  
 وبهية كبرياء مقتصرة الموهوب له لا يبرح فرق بين هذا وبين الغسل لأن في القسارة  
 زيادة متصلة لافي الغسل كذا عندنا كما في الموهوب له في يد الموهوب له وجارية عليه الموهوب  
 له القرآن أو الكتاب أو نحو ذلك حيث لا يرجع الواهب في هذه الصور لأن بالإلزام وتعلم القرآن  
 ونحوهما إذا أود الموهوب بطل الرجوع وكذا غير ذلك وبهية بعد أخذ الموهوب له الى الجحش  
 بطل حق الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب تصديق على معنى أي قال لغني تصدقت  
 عليك بهذه الدراهم أو بهية لفقير أي قال له وبهيةك بهذه الدراهم لا يرجع أو نحو ذلك  
 أو بهية داراً أو تصديقاً على ان يرد عليه شيئاً منها أو بعض منه في الهبة والصدقة اعتباراً  
 للفظ في المسئلة الأولى للمعنى في الثاني كذا في الكافي **فصل** وبهية أمة لا تملكها  
 أو على ان يرد عليه أو يعقبا أو يستولدا أو وهب داراً أو تصديقاً على ان يرد عليه شيئاً  
 منها أو يعقبة في الهبة والصدقة شيئاً منها صححت أي الهبة لأنها لا تبطل بشرط الفاسدة كما عرفت

شوب الهبة أو العتق

كما هو حكمه

إردادها

الموهوب له

الموهوب له

كما عرفت البهية ثم اجاز العمرى وبطل الشرط كما عرفت وبطل الاستثناء أي استثناء الحمل لا الهبة  
 في الحمل الذي يجعل فيه العقد وقد عرفت ان بهية الحمل لا يجوز فلا يجوز استثناءه  
 ايضاً وبطل الشرط للحاجة الفقهية مقتضى العقد وهو ثبوت الملك مطلقاً فالتعذر بشرط  
 المذكورة تقيدت بها وهو ينافي الاطلاق واعتراض الزيلعي على قوله لم يعوضه شيئاً  
 منها بأن المراد به أي الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله  
 بطل الشرط وان اراد به ان يعوض بطل الشرط عندنا شيئاً من العين الموهوبة فهو  
 كذا رخص لأنه ذكر بقوله على ان يرد على شيئاً من اقول تحت الشق الاول قوله فبي  
 والشرط جائزان ان يمتنع فيهما وانما يجوز ان كان العوض معلوماً كما عرفت المباحث  
 السابقة وصرح به بعض شراح الهداية وكذا الحال في الصدقة اعتق مملوكاً أو مملوكاً  
 تحت الهبة في الائم لأن الجحش لم يبق على ملكه فلم يكن الموهوب مشغولاً بملك  
 الواهب بخلاف التبرع بعينه وتبرعها وهو بهية لم تصح الهبة لأن الحمل بقي على ملكه لا يجوز  
 تعليق الأبرار عن الدين بشرط الأباين أي بشرط كايين فلو قال لم يرد له أو اجاز  
 ذلك فانت بهية من أي من الدين بطل أي الأبرار لأنه تعليق بشرط محض ولو قال لم يرد له  
 ان كان عليك دين أبرارك عنه وله دين صح الأبرار لأنه تعليق بشرط كايين فيكون تخيراً  
 جاز العمرى لا العمرى العمرى ان يجعل دارة لأخذه ثمرة وإذا مات ترد عليه فيتم التملك  
 وبطل الشرط والترقي ان يقول ان بنت قبلك فهي لك فيكون تملكاً مضافاً الى زمان الموت  
 وهو الارتقاب وهو الاشارة مكانه ينتظر موته فلا يصح لعدم التملك في الحال وقال  
 ابو يوسف يصح التبرع ايضاً بناءً على انها تملك في الحال واشترط الاستبراء أو بعد موته  
 عنده فيكون المنزاع لفظياً **كتاب** **الاجارية** كما فرغ من تملك العين  
 بلا عوض شرعاً في مباحث تملك المنفعة بعوض فقال هي لغة فعالة من اجزاء جرمين  
 طلب وضرب اسم للاجيرة وهي ما يعطى من كسرى الأجر وشرعاً تملك نفع بعوض في الحال

فإذا سلم

لأن الجحش

لا الرجوع

الاجارة شرط في رد



من قولهم تملكك نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان تعريفاً للاجارة  
 لم يكن مانعاً لتناول الفاسدة بالشرط الفاسد وبالشيء الاصلى ان كان تعريفاً  
 للام لم يكن تقيد النفع والعوض بالمعلومية صحيحاً وما اخبر به من تعريفاً  
 كما ان التعريف ليس ببيان كذا كذا بل هو اذ يبين او ينفذ الا ان كان ظاهره ان  
 فسيأتي توضيحاً وتقييداً بانك هذه الدار شررك بكذا او بهنك من فعلها يعني ان الاجارة  
 بلفظ تنقيد العارية حتى لو قال غيره انك هذه الدار شررك بكذا او قبل المحاط كانت  
 اجارة صحيحة اما العارية فلا تنقيد بلفظ الاجارة حتى لو قال آخرك هذه الدار شررك  
 كانت اجارة فاسدة لا عارة ولو قال له وهنك منافع هذه الدار شررك بكذا يجوز  
 ويكون اجارة كذا في الفتاوى الصغرى واختلف في انعقادها بلفظ البيع ذكر الشيخ  
 الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ وقال اذا قال آخرك هذه الدار شررك بكذا او قبل  
 كذا فهو اجارة وعن الكرخي ان الاجارة لا تنقيد بلفظ البيع ثم رجع وقال تنقيد  
 كذا في الخلاصة ويعلم النفع ببيان المدة طابث او قصرت كالسنة والزرعة مدة كذا  
 اي سكن الدار والارض وزراعة الارض مدة او بيان العمل كالصياغة والصنع  
 والخباطة وخوفاً لا لاسارة عطف على بيان اي نفع النفع ايضا بالاثارة كنقل  
 هذا الى ثمة فان النفع ليس ببيان المدة لكنه يعلم من الاثارة انه الفعل المخصوص  
 لا يلزم الاجر بالعقد اي لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه به عينا كان او ديناً لان  
 العقد معاوضة واخذ العوضين منفعة تحدث شيئاً والآخر مال ومقتضى المعاوضة  
 المساواة فمن ضرورة التراضي في جانب المنفعة ضرورة التراضي في جهة ما قبل  
 بتجديده بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون  
 له حق الاسترداد او بشرطه اي شرط تجديده حال العقد فان خرج حجب الاستيفاء اي  
 استيفاء المنفعة المعقود عليها فان الاجر حينئذ يجب ايضاً او يمكنه منه ان لا يكون

كانت الدار والارض شررك  
 تملكك نفع معلوم

بلفظ

الاطعام

مستأجر

المستأجر

الاجرة

وفرض على هذا بقوله فيجب اي الاجر لانه ان قبضت فممكن لوجوه التمكن من الاستيفاء  
 وبقوله ويسقط اي الاجر بالنقص اي اذا غصبها غاصب من يده يسقط الاجر بالغصب  
 بل هو طلب الاجر لتدارك الارض لكل يوم والكدابة لكل فحيلة والقياس ان يطلب كل  
 ساعة بحسب تحقيقها له وانه كما عرفت لكنه يؤدى الى الجرح اذا لم يضمنه الا  
 بمسئلة فرجع الى ما ذكره الخياطه وهو ما يعني للمؤجر في هذه الصناعات اذا اخرج الى  
 من العمل لا لكل يوم وان عمل في بيت المستأجر حتى اذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ  
 من العمل لا يستحق شيئاً من الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكر في المبسوط والفقهاء  
 الظهيرية والذخيرة وشرح الجامع الصغير انه اذا خاط البعض في بيت المستأجر  
 بطلب الاجر بحسب ما جاز اذا سرق الثوب بعد خياطه بعضه ينجح الاجر بحسب ما جاز  
 فيه اي للخباط طلب الاجر للخباط في بيت المستأجر بعد اخرج من الثوب فان احترق  
 بعده فله الاجر ولا عزم كما سيأتي ان الاجر والضمان لا يجتمعان وقيل لا اجر ولا عزم  
 قال في الوفاية فان احترق بعد ما اخرج فله الاجر وقيل لا اجرة ولا عزم فيه ما قال  
 صدر الشريعة اي في الاحترق قبل الاخراج نعم ما قال في غاية البيان انما قيد  
 بعد الضمان في صورة الاحترق بعد الاخراج من التسوية لا في خلاف التعاقد الموقر  
 الا في ذكره ما من ان الاجير المشترك يضمن ما تلف بملكه فان قيل وضع المسئلة فيما اذا  
 اجتره في بيت المستأجر وذلك ان تجتره لغيره فيكون اجيراً خاصاً وبسبب ان ما تلف  
 بملكه لا يضمن قلنا قد صرح الشيخ بانه اجير مشترك حيث قالوا اجير واحد من وقع العقد  
 في حقه على المدة بالتخصيص كما سيأتي كمن استأجر شراً للخدمة على ان لا يخدم غيره وما  
 نحن فيه مستأجر على العمل بلا بيان المدة ولا تدخل للعقل في بيته فكان اجيراً مشتركاً  
 ولما عرفت العبارة الى ما ترى ومنشأ هذه المسئلة ان صاحب الهداية قال  
 فلو احترق السقط من يده قبل الاخراج فلا اجرة له للملك قبل التسليم فان اخرج ثم احترق

عقل  
 تزدى شدة

طلب الاجر

مال صبيح

اقتد

بالعلم والدين  
 انما هو في ان لا يملكه او العدة قبل الاخراج فعليه  
 ان يضمنه قول اصحابنا جميعاً

قوله في قوله الاجر  
 وبعد الاخراج اقول فيه ثلث احوال  
 فلو تلف ما في شرح الهداية ان  
 فيما قبل الاخراج

الاجير

يعني نفع اجرة ويرد الى

الاجرة

الاجرة

الاجرة



من غير فعله فلا اثر لانه صار مستمرا بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم يتوحد منه  
 الجناية فيجعل صاحب الوقاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما قبل الاجراء ايضا فلزم  
 ما لم يرد له بل هو المستجاب واليد المخرج والمأب من العمل اثر في العين كصاحب  
 يقصر بالتبني وخوفه فيده يكون له اثر اجترار من غايل الشوب كما سيأتي في خبر  
 العين للمأجر لان المعقود عليه وصف في المحل فكان حق الجلس استيفاء البدل كما في البيع  
 فلا يرد ان ضمان العين بعده لانه امانة في يده لا اجراء لان المعقود عليه يهلك قبل القبض  
 ومن لا اثر له كالحال والملاح وغايل الشوب بغير ما ذكر لا يجلس اي للاجر ذكر في  
 النهاية ان القصر اذا لم يكن بعد الا ازالة الدورين اختلفوا فيه والصح ان حق  
 الجلس على كل حال لان البياض كان مستبورا وقد ظهر بعبه بعد ان كان كالمالك بالانتقال  
 فصار كانه اخذته بالاطلاق وعزاه الى الجامع الصغير لقاضي خان بخلاف الاولين حيث  
 يكون له حق جبر وان لم يكن له اثر في العين فانه كان على شرف الهلاك فكان له اجابة  
 ويخرج منه بالتحمل ان شرط عمله لا يستعمل غيره لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم  
 غيره مقامه بخلاف ان لم يمان المعقود عليه هناك العين لا العمل في زمان يعمل غيره  
 والا لكان لم يشترط على جاز استعمال غيره لان الواجب عليه احدات المعقود  
 عليه ولا يمكنه الا بغيره والاستعانة بغيره استأجر رجلا ليعمله فمات بعضهم  
 فيا لم يبق بقية الاجر بحسب لو كان عياله معلومين لانه اوفى بعض المعقود عليه  
 فيسحق العوض بقدره والا لكان لم يكن عياله معلومين فكله الى له كل الاجر وان  
 استأجر رجلا لا يصال فيقطر او زاد الى زيد ان ردة اي المخط و الزاد لموته او زيد  
 او غيبته ذكر في النهاية لانه لا اثر للاجر لان المعقود عليه الكتاب بغيره لانه المعقود  
 او سيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن تعلق به وقد نقضه بالعود فيسقط الاجر  
 وبغيره كالحق اذا اخطا الشوب ثم نقضه فانه لا اثر له وكذا الزاد فانه بالعود فيسقط الاجر

بشهادة  
اشهد

وغيره  
الاشهاد

قطر  
الاشهاد

الاجرة  
اشهد  
اشهد  
اشهد

بشرط  
اشهد

عليه فان دفع القطر الى ورثته في صورة الموت او من يتيم اليه اذا حضر في صورة الفرية  
 وجب الاجر بالبدل بالاجماع وهو نصف الاجر المستحق لانه ان ياتي ما في وسعهم ان  
 وجده ولم يوصل اليه لم يجب شي لانقاذ المعقود عليه وهو الاصال حتى يستجار دار  
 او مكان بل لا يكره ما يعمل فيه لان العمل المستعار فيه فيها السكن فيصرف اليه ولانه  
 لا يتفاوت فيصح العقد وله كل عمل للمطال في سوي موهر البنات كالقصر لانه فيه  
 ضرر ظاهر فيتقيد العقيد بآراءه ولا يكره لانه وارض عطف على ارادته حتى يستجار ارض لبناء  
 او غيرس لانه منفعة معلومة تقصد بعقد الاجارة عادة فاذا مضت المدة قبله ان  
 وخوة وسلم الارض فارغة الا ان يضمن الموجر قيمة اي قيمة البناء وخوة مستحق القلع  
 فاذا اضمن قيمته بدارضا المبيت اجر ان نقص القلع الارض والا فبرضا او يرضى الى الموجر بكم  
 فيكون البناء والجرس لصاحبها والبرج اذا انقضت المدة لا يجبر على بيعه بل يترك باجر  
 المثل الى ان يترك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانبين فيه والركبة كالشجر  
 لان لها بقا في الارض ليست كالشجر وقد علم حكم الشجر او دابة عطف على ارض الى صاحبها  
 دابة للركوب او حمل بفتح الحاء واستجار شوب للركوب والحمل كالحمار والاشجار  
 قال في الكنية والدابة للركوب والحمل والشوب للركوب عطف على الدور في قوله حتى اجارة الدور  
 ففهم منه ان اجارة الدابة وما عطف عليها جارية مطلقا وقد قال في الكافي فان لم يبين  
 من يركبها او يحمل عليها او من يملكها لاجارة فاسد ولهم اقلت ان يبين الركاب  
 فان لم يمان قال على ان يركب او يلبس من شاء او يحمل من شاء او يركب من شاء وكل  
 ماشا الموجود الاذن من الموجر ولكن اذا ركب بنفسه او ركب احد ليس له ان يركب  
 غيره لانه تعين من اذن من الاصل فصار كانه قد ركب بركوبه في الكافي وان خصص بركوب  
 او لا يركب في نفسه لانه تعين كذا كذا فيختلف بالمتعلق كالنسيطة حتى لو استأجره فوفى له اجارة  
 ففهم منه ان يبين من يركبها او يحمل عليها او من يملكها لاجارة فاسد ولهم اقلت ان يبين الركاب

بشهادة  
اشهد

مشاهد  
اشهد

مشاهد  
اشهد

مشاهد  
اشهد

مشاهد  
اشهد

مشاهد  
اشهد

مشاهد  
اشهد

مشاهد  
اشهد



يعني دار اجاره ليله الخه اشترى ملكه بر غير آدمه  
فصل في اجاره دار

لست في فصار كالتدوير فيما لا يختلف فيه اي باستعمل بطل التقييد لانه يقيده فان سمي في  
الرجل نوعا وقدره كغيره لانه اي ليست اجاره في نفسه في الضرر وان تباويا وزنا والاختلاف  
والشعر لا الاخر كما لمجد والمجد يدعيه اذا استاجر بالرجل عليه فطينا سياه فليس ان كان في نفسه  
جديدا لانه لا يكون اخر بالادب لانه الجديده في موضع من ظهوره والقطيع في نفسه على  
ظهوره فضمن بارادف رجل ان ذكر ركوبه اي ركوب نفسه فيمنع بالادب اعتبار النقل  
بين المزدف والترديف فان الخفيف الجاهل بالركوب قد يكون اخر من النقل العالم بها  
ذكر الارادف لانه لو ركبه رجل على عاتقه فضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها لان  
تقل الركاب مع الذين حمله في مكان فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطيق حمل  
عليه جميع الضمان في الاحوال كلها وقد يقول رجل لانه لو اردف حبه لا يستمسك فيه رجل  
كذا في الكفاية وضمن في الزيادة على حمل معلوم ما زاد ان اطاعت الحمل اي ضمن قدره ما زاد  
على قدر الحمل المعلوم في النقل لانه يملك ما يزدون فيه وفيه ما يزدون فيه السبب في انفسهم عليه  
والا اي وان لم تطيق حمل مثله فيضمن كل قيمته لعدم الاذن فيه فيكون اهلا كما كمل كما بقدر  
اي الركاب وكما هو ان يجدد ان نفسه لا تحمي فانه يضمن به لان الاذن في نفسه  
السلامة لتحقيق السوقي بدونه وجوانه على الدابة عما اي من مكان استوجبه ولو وصلت  
واهبنا وجاينا اي الذباب والمجرب ويدا اليه عطف جوانه بايعه اذا استاجر الى الموضوع في اوز  
بالي موضوع ثم رده الى الاول ثم يفتق في موضع من قبل تاويل هذه المسئلة اذا استاجر  
واهبنا لا جانيا ليشتمل العقد بالوصول الاول فلا يصير العود مردودة الى يد المالك في  
انما اذا استاجر واهبنا وجاينا يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى  
الوفاق وقيل الجواب بحري على الطلاق والفرق ان المودع مأمور بالحفظ مقصودا في  
الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فيحصل الرد الى نايب المالك وفي الاجارة والعارية  
يصير الحفظ مأمورا به تعالى استعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال لم يبق له ان يملكه

يذكر  
تفسير الاخر

فصل في اجاره دار

كذلك من وكله كذا  
عنا جميع تجاور

على خلاف

السرور والسرور

وشرح  
واو كذا

فلا يبرأ ببعده وقال في المسئلة هذه الصلح وقال في الاول صلح وشرع اي ضمن في شرح  
جماره كغيره وايضا في بعض اوقات الكثر في جملة امسرجا بشرطه واو كذا يضمن مطلقا  
اي سواء كان مما يوكف هذا الحيا بمثل الاول الثاني فظاهرا اما الاول فكلان المالك  
ليس من جنس الشرع لاختلافه في صورته ومعنى فضمن القيمة اذا انطقت كما اذا  
حمل احد يد مكان الحنطة واسترجعه بالاسرجه اي الحار بمثل حيث يضمن كل قيمة  
لانه يبعد اطلاق الدابة كمن ابدل الحنطة بالجديد وسلوك اي يضمن الحيا قيمة يتلج  
جملة ان يملك سلوك طريق غير ما عينه المستاجر لكن الناس يسكنونه ايضا وقد تفاوتوا  
اي الطريقان بالطول والقصير والصعوبة والسهولة حتى ان لم يتفاوتا فلا ضمان عليه  
ان يملك اذ لا فائدة في تعيينه حيث لا يسكنه الناس اي يضمن ايضا اذا  
يملك سلوك طريق لا يسكنه الناس لصحة التقييد وحصول المخالفة وحمله في البحر يعني  
اذا جمل في البحر فيما حمل الناس في البحر يضمن اذ اختلف لان البحر مختلف حتى ان للموضوع  
ان يفر بالوديعه في البحر لا يبرأ له اي للحال الاجر في الصور المذكورة ان يملك المنزل  
سالم الحصول المقصود وان استاجر ارضا للزراعة يبرأ من رطبة ضمن ما نقصت  
لان الرطبة ضمن البئر لا ينشأ من رطبة فيها وكثرة الحاجة الى السقي فكلان خلافا  
الى شري فضمن ما نقصت بلا اجر لانه صار غاصبا حيث تشغل الارض بجنس غير ما امر  
وقد ثبت ان حياطة الحياطة فيصا بدرهم في حياطة قبا خير الدافع ان شيئا ضمن قيمته  
اذا خذ القبا باجر مثله لم يبرأ من المسمى قيل معناه ان يبرأ من المسمى هو ذو طابق لانه  
يشتمل استعمال القبيص وقيل هو مخرب على الطلاق لانهما يتقاربان في المنفعة لانه  
يشتمل استعمال القبيص وينتفع به انتفاع القبيص فغلبه الموافقة والمخالفة فيميل الى الحريتين  
شاكرا لكن يجب اجر المنزل لقصور حجة الموافقة ولا يجوز به الدرهم المسمى كما هو  
حكم الاجارة الفاسدة دفع غلامه الى حايك مدة معلومة ليعلم ان الغلام ان يعطى

الظلم والظلم

الفرقة



الاستاذ المولى كل شهر كذا جاز ولولم يشترط على اخذ اجرة فبعد بغير طلب الاستاذ ومن  
 المولى اجرا وهو منه اي المولى من الاستاذ ينظر الى طرف البلدة في ذلك فان كان  
 يعرف يشهد بالاستاذ حكمه باجر مثل تعليمه ذلك العمل وان كان يشهد للمولى باجر  
 مثل التعليم على الاستاذ كذلك لو دفع ابنه ذكر قاضيه فان **باب اجارة الفاسدة**  
 تفيد بامور ذكر الاول بقوله بالشرط المفسر للبيع لان المنافع يكون لها قيمة  
 بالعقد وتفسيره ما لا فتعبر الاجارة بالمعاوضة المالية دون ما سواها من النكاح  
 والخلع والصلح عن ذم العمد ونحوها وذكر الثاني بقوله والبيع بان يوجب نصيبا من ارضه  
 او نصيبا من دار مشتركة من غير شركة وانما فسدت لان المقصود منها الانتفاع وهو  
 امر حقيقي لا يمكن بالبيع ولا يتصور تملكه فلا يجوز بخلاف البيع لان المقصود به التملك  
 وهو امر حكمي يمكن في المشاع فجوز الاصل احترازه عن البطاري فانه لا يفيد  
 الاجارة في ظاهر الرواية كما اذا اجر كل الدار ثم فسخ في النصف او اجر رجلان دارهما اولا  
 فمات احدهما او بالعكس لان شركة فان كل المنفعة حينئذ تحدث على ملكه فبالبيع حكم  
 الملك الحقيقي والبعض حكم الاجارة فلا يظهر معنى البيع وانما يظهر الاختلاف في حق السبب  
 ولا عبرة باختلاف السبب مع اتحاد الحكم فاذا لم يظهر البيع صح العقد على انه لا يصح في رواية  
 عن ابي حنيفة كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله وجره الى التسمية بان جعل الاجارة ثوبا او دابة  
 بلا تعيين وذكر الرابع بقوله عدم التسمية بان قال اجرتك داري شهر او سنة ولم يقل  
 بكذا ويفسد ايضا اذا استأجر حائونا او دارا سنة بمائة درهم على غير ما المستأجر ويكون  
 على المستأجر اجارة المثل بالغاما بلغة لانه لما شرط المدة على المستأجر صارت المدة من الاجرة  
 فيصير الاجر مجهولا ذكره قاضيه فان وانما لم يذكره هنا لدخوله تحت قوله وجره الى التسمية فان فسدت  
 اي بهذين الاخيرين اجر المثل باستيفاء المنفعة اذ قبل استيفائها لا يستحق الاجر بالحق  
 ما بلغ والاى وان لم تفسد بهما بل بالشرط او الشيوع لم يزد اي اجر المثل على التسمية اذا كان اجر

اجارة  
 حاشية

اجر المثل زايده اعلى التسمية لا يجب الزيادة لانها رضا باسقاط حقها حيث سمي الاول  
 وينقص عنه اي اذا كان اجر المثل ناقصا عن التسمية لا يجب قدر المثل لنفسه والتسمية والمثل  
 اجر المثل في الفاسد بهما بالغاما بلغة ولم يزد في التسمية بهما بالغاما بلغة ولم يزد على  
 التسمية في الفاسد بخير بهما لان المنافع لا قيمة لها في نفسها عندنا وانما تقوم بالعقد  
 او بغيره فاذا لم تقوم في نفسها وجب الرجوع الى ما قامت به في العقد وسقط ما زاد  
 عليه لرضاهما باسقاطها واذا اجر من التسمية او حددت التسمية انتفى المرجح وجب موجب  
 الاصل وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغت هكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام فان  
 عبارات القوم مصطرفة في هذا المقام فان اجر داره تفريع على قوله وجره الى التسمية  
 بعينه يجوز فسلن مدة كسنة او شهر مثلا ولم يفعه اي العبد فعليه المدة اجر المثل بالغاما  
 بلغة وتفسيره في الباقي من المدة اجر دار كل شهر كذا الصحيح في واحد فقط وفسد في الباقي  
 اذ لا يمكن تصحيح العقد على حصة الشهر بل على العدا ولا على ما بين الادنى والكل لعدم الوتية  
 بعضها من البعض فتعين الادنى واذا تم الشهر الاول فكل منهما ان ينقض الاجارة  
 لانها العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله فانه اذا سكن سابعة من الشهر الثاني صح  
 العقد فيه ولم يكن للموخر ان يخرج الى ان ينقضه الا بعد كل شهر سكن من اوله  
 لان التراضي منهما بالعقد يتم بالسكن في الشهر الثاني وهذا هو القياس وقد مال اليه  
 بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في التولية الاولى من الشهر الداخل  
 ويومها لان ذلك رأس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خرج الى ان يسمى الكل بان يقول  
 اجر ثمانية اشهر كل شهر كذا متعلق بمسئلتين معا يعني اذا بين حصة الشهر  
 وعين حصة كل منهما جاز العقد لان المدة صارت معلومة فارتفع المانع من  
 الجواز اجره سنة بكذا الصحيح وان لم يتم اجر كل شهر لان المدة معلومة الا يكره ان اجارة  
 شهر واحد صحيح وان لم يتم قسط كل يوم واول المدة ما سمي بان يقول من شهر رجب

المرجح  
 حاشية

في شهر رجب سنة في الاول



من هذه السنة والآن ان لم يتم شيئا فموت العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء في مثلها يتعين الزمان الذي يقع سببها في الآجال بان باع الى غيره الايمان بان خلف ان لا يتكلم فلانا حيث اعتبر فيها الابتداء بعد الفراغ من التكلم فان كان اي العقد حين انزل العقد لا يثبت اي شهر السنة كلها بالاجارة لان ابتداء اصل في الشهور قال الله تعالى قل هي موافقت للناس والا فالايام لان الاصل اذا تعذر يصار الى البذل استأجر عبد ابا ج معلوم وبطعامه لم يجز له باله بعض اجرة الاجارة اجارة الحام في اخذ اجرة بما روى انه دم دخل الحام في الحفرة وتعارف الناس والحامة لما روى انه دم اجتمعت على اجرة والظير باجر معين والقياس ان لا يقع لاجارة على شيء على استهلاك العين وهو اللبن فصار كاستجار البقرة او اثة لشرب لبنها او البستان ليأكل ثمرة وجه الاستحسان قوله فان ارضعت لكم فأنه من اجور من وعيد ان عقد الاجارة وقد جرى به التعامل في الاغصان بل لا تكبر ولا تملك العقد وقد روى عن الحسن بن علي بن فضال عن المنفعة وهي حضانة الصبي وتلقينه تدبيرا وتربيته وحذمته واللبن تابع وانما لا يتحقق الاجارة اذا ارضعت بلبن اثة انما كانت بالاعمال الواجب عليه لانه انما يرضع بالارضاع وطعاما وكسوتها وعندهما لا يجوز للجماعة انما تنفذ العقد لا فضاها الى المنازعة منها ليس كذلك لان العادة بين الناس التسوية على الاثار لان منفعة ذلك ترجع على الولد وللزوج وطهرا لاني بيت المستأجر الا باذنه يعني ليس للمستأجر ان يمنع زوجه من وطهرا لان الوطى حق الزوج ولا يمكن من ابطاله حقيقة لكن المستأجر يمنع من وطهرا في منزله لان المنزل ملكه فلا يجوز له ان يدخل الا باذنه وله ان يمنع من وطهرا بين الناس وعليه شهود شهادتي في منع اجارة الظير لو بغير اذنه سواء كان الزوج بمن يثبت ان يكون امره ظيرا او لا لان هذه الاجارة تجوز خلفا في حق الزوج وللزوج ان يمنع امره من وطهرا في حقه وفيما في النكاح غير ظاهر فانه لا يثبت ان يمنع الاجارة لان العقد قد يزوجها وقولها غير

واعطى اجرة

الظير امره

سواء كان الجمالة او بوجده

والظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

الظير امره

ال



لا يصح أن لا يكون له كونه أجيراً مستحقاً وتقع الأجرة في وقتها على المنفعة لا في وقت الإجارة  
 ينقض المدة على الأقل في العقد ولو كان المقصود عليه كذا أي يعمل هذا العمل مستقراً  
 لهذا اليوم فهو غير مقدر وعادة ومن إلى ح أن إذا سمي عمل وقال في اليوم جازت  
 الإجارة لأن في النظر لا تقدر به المدة فلا تقتضي الاستمرار وكان المقصود عليه العمل  
 وهو معلوم أو أرضاً بشرط أن يشترط أو يكره أن يزرعها أو يشترط أن لا يزرعها لأن أشد هذه الأفعال  
 يبقى بعد الانقضاء المدة وليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الأرض  
 فنفس البيع بخلاف استجار على أن يزرعها أو يتركها أو يسقيها ويتركها لأنه شرط  
 يقتضيه العقد لأن الزراعة مستحقة بالعقد وهي لا تنافي إلا بالنسبة والكرب فلا  
 تقدر به وبلا ذكر زراعتها أو يتركها فبذلك يصح أما الأول فلا لأن الأرض تستأجر  
 للزراعة والبناء والغرس فما لم يمتنع شيء من ذلك لم يعلم المقصود عليه إلا أن يتم المخرج  
 بأن يقول على شراعي ما شئت في بيع لوجود الأذن منه ولو زرعها بلا ذكر الزراعة  
 أو يتركها لم ينفع الأجل عادة أي العقد صحيح ولا المسمى لارتفاع الجاهلية بالزراعة قبل تمام  
 العقد استأجر محلاً إلى بغداد ولم يسم محل فحل بمقتضى ما فيكلم بعضهم لأن الإجارة فاسدة  
 والعين المأنة ولم يوجد المستعير وإن يبيع المكان المعقود فلا يصح من الأجر استحقاقاً  
 والقياس أن يجب أن المثل لأنه وقع فاسداً وجه الاحتسان أن الجاهلية ارتفعت  
 قبل تمام العقد فإن نازعاً أي العاقدان قبل الترخيص في الصورة الأولى أو الحل في  
 الصورة الثانية فسخت الإجارة يعني فسخها القاضي فسخاً لا فسخاً ودان تعدى أي  
 المستأجر على الدابة وضمين أو حيل طوعاً مشترطاً بينه وبين آخر فاستأجر أحدهما الآخر  
 أو جارة أو جارة إلى مكان كذا فحل الطعام كله فلا جارة لا المسمى لأجر المثل كما في الأول فلما  
 تقرر أن الأجر والضمان لا يجتمعان وإنما في الثاني فلا أن العقد ورد على ما لا يعمل الوعد  
 فبطلت الإجارة ما لا منفعته لأن المقصود عليه حل النصف الثاني من العمل لا العمل كله

عادي  
 أن يشترط  
 الأجل

وأما الثاني فلتقتضت أنواع الزراعة  
 وأحد بعضها بالأرض فالحال يشترطها  
 لم يعلم المقصود عليه

يقول الأمام

حصى لا يتصور في البيع من حيث أنه شائع بخلاف البيع لأنه تصرف شرعي وهو  
 يحتمل كماله في الحو في الطريق يعني استأجر دابة يجرد الإجارة في بعض الطريق وجازت  
 قبل الأكل لا لا يجب الأجر لما بعده عند أبي يوسف لأنه لا يلزم حصاراً صلباً والأجر  
 والضمان لا يجتمعان وعند محمد لا جارة لأنه لا سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا  
 في الكافي وزاد في شرح المحقق بعد قوله فسقط الضمان قوله عقد الإجارة لا يفسخ  
 به وحده فوجب له الأجر المسمى على المستأجر لا التزامه بذلك إجارة النفع بالنفع يجوز  
 إذا اختلفا وإذا اتفقا لا يفسخ إذا اختلفا في مكانه أو دار أخرى أو دابة لم يكرهها  
 بركوب دابة أخرى أو ثوبه ليلبسها باليس ثوب آخر لم يكره عندنا لأن المقصود عليه هو  
 من المنفعة وإذا غير موجود في الحال فاذا اتفقا في مكانه كبدالة الشيء ونحوه  
 والجنس بانفراده يحرم النسب عندنا بخلاف ما إذا اختلف الجنس لأن النسب في الجنس  
 المختلف ليس محرم كذا في الكافي أقول يريد على ظاهره أن قوله لأن النسب في الجنس  
 المختلف ليس محرم لما قال في باب التبرأ من وجه القيد والجنس حرم الفضل هو  
 وأنت لوجود العلة وإن وجد أحدهما وعدم الآخر حل الفضل وحرم النسب مثل أن  
 تملك مرقياً في مرقى أو تبرأ في شعبه وإن عدا حل الفضل النسب فإن التبرأ والتعظيم  
 وتدرج النسب فيه ودفعه عن مرقاه بالجنس مختلف ما لا يكون فيه قدر كبير خفيته  
 شعيرة حيث جاز فيه النسب والاختلاف الجنس والنفاء القدر كما قرئ بابه وهو هنا كذلك  
 فإن جنس النفع أو الاختلاف وليس من المقدرات الشرعية لم يحرم النسب لا انتفاء جزئياً  
 العلة فيكون هذا داخل في قوله وإن عدا حل الفضل النسب وهذا قد عطل في المحيط عدم  
 الجواز إذا اتفقا في الجنس بان المنافع معدومة في الطرفين فكانت النسب ولا يفسد النسب عدم  
 نفس من بيع الكافي بل إلى الأنا خص عنه خلاف الجنس بالاجماع **باب من الإجارة الأجير**  
 نوعان أحدهما الأجير المشترك وثانيهما الأجير الخاص وسيأتي بيانه الأول من العمل لا العمل كله

قائم لأن الإجارة

دبره

بشرط

أنه لا يفسد

الجنس



وحده الخياطة او المنصص

والخوة او يعمل له اي لو اجبر على ان يبيع فانه اذا استاجر رجلا ليعمل له في يوم  
غير مقيد بيوم او يومين كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا بلا تخصيص  
اذا استاجر رجلا ليعمل في منزله لغيره فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا تخرج من منزلي  
غيري فيجوز ان يصير حيرا وحده في حقيقة العمل لا يصدق الا اجيرا مشتركا الاجر  
الا يعمل كالصباغ والخوة لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بين العوضين  
فما لم يسلم العقود عليه المستاجر وهو العمل لا يسلم للاجير العوض وهو الاجر ولم يضمن ما يملك في  
يده سواء ملكه يستمكنه من ان يخرجه منه كالسيرة او بما لا يمكن كالحطب والغالب والغارة لان  
العين امانة عنده لانه قبضه باذن المالك لمنفعته وهي اقامة العمل فلهذا لا يكون مضرا  
عليه كالمودع واجير الواعد وان وصيلة شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضي العقد فيه  
ففعلا لا يجد المتعاقدين اما فيما لا يمكن الترخيص فبالاجماع واما فيما يمكن فعلى خلاف مقتضى  
يجوز لانه يقتضي العقد بينهما وعندئذ يفسد لما ذكره وانما المتأخرون بالبيع والنفذ  
لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيه كذا في العادة بل يضمن ما يملك بفعل كل طرف اي خرق الشئ  
الحاصل من الدق اي دق القطار ورتق الحال فان التساقط الحاصل من رتقه حصل  
من تركه التثبيت في المشي والقطار جعل يشد به الحبل فان التساقط الحاصل به حصل من ترك  
التوثيق في شد الحبل وخرق السفينة من مده الا او ميا غرق الي لا يضمن او ميا غرق  
من مده السفينة او سقط من وائيه وان كان بسوء او مده لان زمان الادمى لا  
يجب بالعقد الجناية وما يجب به على العاقلة والعاقلة لا تحمل ضمان العقود وهذا ليس بالضرورة  
ما دون فيه او يملك من حجارة او مضمون كذا دابة اي لا يضمن ايضا دابة يملك من مضمونه  
وخوة لم تجز اي لم تجز المعتاد لانه التزامه بالعقد فصار واجبا عليه الواجب لا يبايضا  
كما اذا اخذه القاض او مزرع مات المضمون الا ان يمكن الترخيص عنه كذا في الثوب وخوة  
او بقوة الثوب ورقته يعلم ما يجز من الدق بالاجرة فاما ما يمكن تقييده بالسلاية

ثبت

المعقد  
العادة

هذه

الفصد وخوة فانه يستثنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بفعله بل من طريق  
فلا يمكن تقييده بالسلاية فسقط اعتبارها الا اذا اجاز الممتنع فيه ضمن الزايد  
كل اذا لم يملك واذا يملك يضمن نصف دية النفس لانه يملك بما دون فيه وبغيره ما دون فيه  
ليضمن بحسبه وهو النصف وحسب ان الختان لو قطع الحشفة وبغيره المقطوع بحسبه  
دية كاملة لان هو الحشفة وهو عوض كامل فيجب عليه دية كاملة وان مات بحسبه عليه  
نصف الدية وهي من الغراب حيث يجب الاكثر بالبر والاقول بالهناك ذكره الزايد  
فان انكسرت في الطريق ضمن الحال قيمة في مكان جلد بلا اجر ودخل في الخياطة فلا لانه  
او كان كسره بحصة جرة اما الضمان فلا تلغ بفعله لان الدخول تحت العقد  
تسليم والمفد غير داخل واما الخياطة فلا لانه اذا انكسر مع في الطريق والحل شئ واحد  
يتبين انه وقع مقدما من الابدان من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ان ابتداء الحل  
حصل بامره فلم يكن تعديا واما ما صار تعديا عند الكسر فيميل الى اني بطريقين فناء  
فان ما لي كونه متعديا ضمن قيمته في الابدان ولا يجب الاجر اذا تبين انه كان متعديا  
من الابدان وان حال الى كونه ما دون فيه في الابدان وانما صار متعديا عند الكسر  
فبمته عند يوم الكسر اعطاه لجرته بحسبه وفي النوعين الاجير الخاص ويسمى اجيرا واحدا ايضا  
وهو من يعمل لواحد عملا موقفا بالتخصيص وفوايد العتود على ما بين يدي الاجير  
مده وان لم يعمل لاجير شخص مده او رعي عنه وليس ان يعمل لغيره لان منافعه صار متعديا  
له والاجر مقابل ما في حقه ما لم يمنع من العمل مانع كالحرض والمطر وكذا ذلك مما يمنع  
من العمل اعلم ان الاجير لا يضمن الغنم انما يكون اجيرا خاصا او شرط عليه ان لا يضمن  
غيره ولا يضمن لغيره او ذكره او لا يضمن راعيا لغيره لانه غنما سماء باجر معلوم  
فانه اجير خاص باقول الكلام اقول ستره انه اوقع الكلام على المدة في اوله فيكون منافعه  
للمستأجر في تلك المدة فيمنع ان يكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك ليعمل الغنم لا يكون



لا يقع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون  
بيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا يصح في الاجرة  
ما لم يبين نوع العمل بان يقول استأجرتك شهر الحزمة او الحصاد فلا يتغير حكم الكلام  
الاول بالاحتمال فيبقى اجيرا واحدا ما لم ينص على خلافه باليقول على ان تسري عنك غنمك  
مع غنمي وهذا ظاهر او اخر المدة بان استأجرته لغيري غنما عمدا له باجر معلوم شهر الحزمة  
يكون اجيرا مشتركا باول الكلام لا يقع العقد على العمل في اوله وقوله شهر في اخر الكلام  
يحتمل ان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير اجيرا واحدا فكل ان يكون لتقدير العمل الذي  
وقع العقد عليه فلا يغير اول كلامه بالاحتمال ما لم يصح بخلافه ولا يضمن ما يملك في يده  
او يملكه اما الاول فلان العير امانة في يده بالاجماع امانة فظاهر واما عندنا فلا  
تضمن الاجير المشترك نوع استحقاقه عند ما صيانة لاماوال الناس لانه يتقبل الاعمال  
من خلق كثير طمعا في كثرة الاجر وقد يرجع عن القيام بها فيمكنه عنده طول ما يملك عليه  
الضمان اذا يملك بما يمكن التحرر عنه فلا يتساهل في حفظها واجير الواحد لا يتقبل  
الاعمال فاخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع صارت مملوكة للمستأجر فاذا اضر  
بالصرف الى ملكه صح وصار نايبا منابه وصار فاعله منقولا اليه كانه فعله بنفسه وفتح عليه قوله  
فلا تضمن ظهير ضياع اي الصبي في يده او سرق ما عليه اي على الصبي من الخلل لكونه اجيرا واحدا  
صح تردد يد الاجر بالترديد في العمل بخوان خطته فاكسبا فبدرهم وان خطته ردتا فبدرهم  
وزمانه بخوان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصفه مكانه بخوان سكنت في هذه  
الدار فبدرهم او هذه فبدرهمين والعامل بخوان تسكن فيه عطارا فبدرهم وان تسكن  
حدا فبدرهمين والمساقر بخوان تذهب الكوفة فبدرهم او الى وسط فبدرهمين والخل  
بخوان تحل عليه شيعا فبدرهم او بتر فبدرهمين وكذا اذا اخيره بين ثلاثة اشياء ولو بين  
اربعة لم يجر كما في البيع والجامع دفع الحاجة لكن يجب اشتراط خيار في البيع بخلافه

بلفظ العقد فيحقق الاجرة لا يثبت لانه يقع النسخ لان النبات الحيا له وجب اجرا وجب من  
الامر بين المردود فيه فلهما قبل كان او كثيرا لكن اذا كان اي التردد في الزمان بخوان خطته اليوم  
بدرهم وان خطته غدا فنصفه بجر في الاول اي بجر في اوجد العمل في اليوم الاول من حيث  
اليومين المردود فيه ما سمى من الاجر في الثاني اي بجر في اوجد العمل في اليوم الثاني من اجار  
المثل غير اريد على المسمى وعندهما الشيطان جابران وعند زفر فاسدان لان ذكر اليوم للتحليل وذكر  
الغد لترفيه فجمع في كل يوم تسميتان والواجب احديهما وهي جمولة كما لو قال خطه اليوم  
بدرهم او نصف درهم ولهما ان كل واحد مقصود فصار كاختلاف النوعين كانه ودية و  
الفارسية ولان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في الاول فلم يجمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر  
بجره في اليوم والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فجمع في الغد تسميتان درهم او نصف درهم فكل  
الاجر بجره لا وهي تمنع جواز العقد بين المستأجر تنورا او كانونا في الدار المستأجرة واحترق الغرض  
بيت الاجير ان الدار لا ضمان عليه مطلقا اي سواء بنى باذن صاحب الدار ولا لان هذا انتفا  
بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي الى التفصيص الا ان يصنع مالا يصنع الناس من  
ترك الاحتياط في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثله في التنور والكانون كذا في العجادية استأجر حماما  
فقتل من الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لم يضمن كذا راجع في شاة مع قطيعة فخان  
على الباقي ان يبيعها كذا في الحائنة لا يسا فربيعه مودج الحزمة بلا شرط لان في حزمة السفرة  
زيادة مشقة فلا يستظهر الاطلاق لا يسترد مستأجر اجرا على عجزه يعني اذا استأجر عبدا  
بجره او اشهر او اعطاه الاجر فليس للمستأجر ان يأخذ منه الاجر لان هذا الاجارة بعد الضراح  
صحيحة استحسان لان فدا بالربحية حق المولى فبعد الفرائض رعاية حق في الصحة ووجهه  
الاجر له ولا يضمن المولى عليه عبدا غصبه فاجر هو المولى العبد نفسه يعني رجل غصب عبدا لنفسه  
من العمل صحت الاجارة لكونه نفقا في حق المولى فان اخذ العبد الاجر منه فكله لا يضمن غيره  
منه وقالوا يضمن لانه اتلف مال الغير بلا تأويل لان الاجر مال المولى ولانه اتلف مال الغير



في حق المتكفل فلا يضمن كضمان العبد بعد كمال الاجرة فانه اذا اجبر عدا  
عصبه واخذ الاجرة وانلف لا يضمن لان الاجرة <sup>القطعة</sup> وصح للعبد قبضها اي الاجرة الحاصلة  
من اجارة نفسه قال انه دفع محض ما اذن فيه كقبول المهرية وفائدة تظهر من حق  
خروج المستاجر عن عمدة الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه ويأخذ مولاه قايمة لانه  
وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان التقويم بطلان الملك كما في ضمان القسي بعد القطع  
فانه غير متقوم وملك للمالك استاجر بعد شهرين شهر اربعة وشهر اربعة <sup>صريح على الترتيب</sup>  
المذكور لان شهر المذكور اولا ينصرف الى ما يلي العقد ثم بالاجرة فينصرف الثاني الى ما يلي  
الاول ضرورة حكم الحاكم ان اختلافه في ابقاء العبد ومضيه وجرى ماء الرمي يعني ان استاجر  
عبد شهر اربعة ثم في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر والعبد مرض او ابق واختلف فقال  
المستاجر مرض هو او ابق من اول المدة وقال المور في اخره حكم الحاكم ان كان العبد ابقا  
او مريض في الحال يحكم بانه كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن ابقا او مريض يحكم  
بانه كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن ابقا او مريض يحكم بانه كذلك من اول المدة  
فيجب الاجر وكذا الاختلاف في جرى ماء الرمي القول لرب الثوب في القميص والقباء والصفرة  
والحمرة يعني اذا قال رب الثوب للخياط امرتك ان تحيط ثوبي بقاء قميصا او بصباغ امرتك  
ان تصبغ ثوبي امره فصبغه اصفر وقال الخياط والبصباغ ما امرتني هو الذي فعلته فالقول  
في صورتين لرب الثوب مع اليقين لان الاذن يستفاد من قبله فكان القول قوله فيما اذن  
فيه فاذا لم يكن له ما بينه فختلف رب الثوب في الصورة الاولى خيران شاء ضمن قيمة الثوب  
غير معمول ولا اجرة وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسمى لانه <sup>مسمى</sup> امره في اصل  
ما امر به وهو القطع والخياطة لكن خالفه في الصفه فيختار ايها شاء وفي الثانية خيران  
ضمن قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى ايضا والقول  
لرب الثوب في الاجر وعدمه اي صدق رب الثوب مع يمينه في قوله علمت على الخياط الصباغ قال

قال بل باجر لانه ينكر العقد وجوب الاجر فيقدم به <sup>في دفع الاجارة</sup> تفصح  
اي المستاجر والاية الفسخ لانه تنفسح لاحتقال الانقطاع بوجه آخر ولما لم يقبل تنفسح  
بخيار الشرط بان استاجر دارا سنة على انه اي المور بالخيار فبها ثلاثة ايام وانما تنفسح  
به لانه عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويحتمل الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه  
كالبيع وخيار الرؤية لانه لم يقل من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا اراده والاجارة شرط  
المنافعة ويتناولها طاهر طريث لفظا ادلالة وخيار رعيب حاصل قبل العقد وبعده  
ما جاوز الرد بعيب حاصل قبل العقد فطاهر وما جاوزه بما بعد العقد فلان المعقود  
عليه هو المنفعة وانما توجد شيئا فشيئا وكل ما كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة الابتداء  
فكان العيب حاصل قبل القبض وذلك يوجب الخيار كما في البيع وعلي هذا لا فرق بين ان يكون  
العيب حادثا بعد القبض المستاجر او قبله لان الداعي حيث بعد قبض المستاجر كانه  
قبض المعقود عليه وهو المنفعة كذا في شرح الهنداية يفوت النفع صفة عيب  
كواب الدار والنقطاع ماء الرمي وماء الارض فان كل ما منها يفوت النفع فيثبت خيار  
الفسخ او يحل عطف على يفوت به اي بالنفع يعني ان العيوب لا تفوت النفع بالكلية  
بل تحل به بحيث يجوز ينفع به في الجملة كمرض العبد ودبر الدابة لان الاجارة تنفسح  
به ايضا فلو لم يحل اي <sup>القبض</sup> بالنفع او القمع اي المستاجر بالخيار بالنفع واستوفى  
المنفعة وقد رضى بالعيب او زال الى الاخلال المور سقط خياره سقط خياره لزم وال سببه  
ولذا قالوا ان العيب اذا لم يحل بالنفع المقصود لم يكن محجوزا للنفع نحو ما اذا كان <sup>الفسخ</sup>  
في الدار حايطا للجمال ولا ينفع به في سكناء وسقط ذلك حايطا ليس لاية الفسخ لان  
المعقود عليه المنفعة فاذا لم يتمكن الخليل فيه لم يثبت الخيار وبعد سقط على خيار  
الشرط لزم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى اي العقد كما يسكن وجب ضرر من استوجبه لاد  
المنفعة فان العقد ان يبقى لزم قلع سن صحيح وهو غير مستحق بالعقد وموت المرس

الخيار الدار لا تنفع المقصود منها 29



او اختلافها استوجاب الطباخ بطبخ وليتمها فان العقد ان بقي نظر المستاجر  
باتلاف ماله في غير الوليمة والنزوم دين عطف على لزوم ضرر لا يقضي الا بتمن الموجه  
فانه لو اخرج دكانا او دارا ثم افلس ولم يدر على قضاءها الا بتمن ما اخرج  
واراد فسخها بنفسه والا لزمه ضرر الجلس وسفر عطف على لزوم مستاجر الخدمة في المص  
او مطلقا اي غير مقيد بكونه في المصرو ان كان محولا على الخدمة في المص فان منع مالك  
عن السفر فلكمستاجر الفسخ لوجود العذر وان اود المستاجر سفره فلكمستاجر العذر  
وان رضى المالك بسفره فليس للمستاجر الفسخ لانقاذ العذر وان اود المستاجر سفره فلكمستاجر العذر  
فان الاجارة ان بقيت لزوم اداء اجر الدكان وهو يمتنع بالافلاس وفلاس خياط  
يعمل بماله استاجر عبد لم يحيط فترك على قيد بقله يعمل بماله لان من ليس مال يعمل  
بالاجر فمفسد ماله ابرة ومقرض فلا يتحقق العذر في حقه وبلا مكسرى الدابة من سفره  
فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لاحتمال كون قصده سفره في ذلك  
وقته او طلب غير ذلك فحضر او التجارة فافتقر بخلاف متعلق بقوله وخياط يعمل بماله  
استاجر عبد ان كان مستاجره اي مستاجر عبده اي لم يحيط ليعمل متعلق بالترك في المصروف  
فان هذا لا يكون عذرا اذ يمكن ان يقع الغلام للحيطة في ناحية ويعمل في المصروف في ناحية  
وبلا المكسرى متعلق بقوله وبلا مكسرى فانه ايضا ليس بعذر اذ يمكن ان يقع ويبيت  
دوابه على يد تلميذه او اجيره وبيع اجرة متعلق بقوله والنزوم دين فانه ايضا ليس بعذر  
لحق دين كما مر وتنفس الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احدهما اي احد المعاقدين  
لو عقد لنفسه لانه لو بقيت نصيب المنفعة المملوكة والاجرة المملوكة لغيره لكانت  
بالعقد لا انتقالا الى الوارث وهو يجوز ولو عقد لغيره لا الى لا تنفس كالوكيل والوكيل  
والمتولى لبقاء المستحق عليه المستحق حتى لو مات الموقوف لم يطل ما ذكرنا وتنفس  
بموت احد المستاجر من ادا الموجهين في حصته فقط وبقيت في حصته التي قال في بطل فيها

فيما لان الشيوخ مانع قلنا الشروط بتراعى وجودها في الابدان لا البقاء كالشهادة  
في النكاح **باب في حرق حصايد ارض وهي جمع حصيد وحصيدة** وما  
الزروع المحصود والمحرود بها برضا ما يبق من اصول القصب المحصود في الارض  
استاجرها او استعارها فاحرق ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا تسبب وليس بشرة  
فلا يكون متعديا كما في البئر في ملكه ان لم يضطرب الرياح قال الامام في المسئلة  
عدم الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضمن  
لان موقد النار يعلم انها لا تستقر فيكون مباحرا وضع جمرة في الطريق فاحرق في  
شيئا ضمن لانه متعديا بالوضع ولو رفعها الريح الى شيء فاحرقته لا يضمن لان الريح تسببت  
فعله سقى ارضه سقيا لا يحد الى لا تحمل تلك الارض ذلك السقي فتعد الماء الى جاره ضمن لانه  
مباشرا لا بسبب اقص خياط ونحوه في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف جاز فان  
صاحب الدكان قد يكون ذا جاه وحرمة ولكن لا يكون حاذقا في العمل فيقود حاذقا بطرح  
عليه العمل وكان القياس ان يجوز لانه استاجر به بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول  
لقفيز الطمان لكنه جاز استحسانا لانه شركة الوجوه في الحقيقة فان هذا ابو جاهته  
يقبل وذلك بخلافه يعمل فيستظم المصلحة ولا تقصر الجاهة فيما يحصل من الاجارة بل يحمل  
عليه تحمل وراكبين وحمل حملا معتادا فان جاز استحسانا في القياس لا يجوز وهو قول  
الشافعي لان الحمل متفاوت مجهول فيفض الى النزاع وجه الاستحسان ان الجاهة تنزل  
بالصرف الى المعتاد واراثة وجود اي اراءة الحمل الجاهة لان المشاهدة تافهة للجاهة  
استاجر اى جليل الحمل قدر زاد فاكل منه يزداد عوضه لانه استحق عليه جلا مقدر في جميع  
الطريق فلان يستوفيه فالغاصب داره او غيرها والا اجرها كل شهر كغيره فلم يفرج  
المسئلة لان اذا عين الاجرة والغاصب رضى بها طاهر انفق بينهما عقد اجارة الا اذا  
انكر الغاصب بغيره فانه انكره لم يكن راضيا بالاجارة وان وصله اليه ثبت جوارح الار

في ارضه  
كذلك في النهاية



كونها ملكا له او اقراى الخاص به اي ملكه ولم يرض بالاجر اصرح بعدم رضاه  
 به لا يفيد رضاه ظاهر للمبتاعين جازله ان يوجر الاجير من غير موجه ولا يجوز  
 ان يوجر بموجه لان الاجارة تملك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام المور  
 فيلزم تملك المالك او يوجر ويؤجر فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به كما يمكن منافق  
 جازله ان يملكها لكن لا فيما يختلف الناس بالانتفاع بها والا كان متعديا فاذا  
 استاجر دابة ليركب لا يوجر غيره ولا يغير لانه مما يختلف الناس في الانتفاع به  
 وكذا لا يستاجر دار ففعل وقبض ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة رجع الوكيل بالاجر على  
 الاصر كذا اذا شرط تجيل الاجر وقبض ومضت المدة ولم يطلب الاصر وان طلب والى  
 بل على الاجر لا على الاصر يجمع على الاصر يجمع على الاصر يجمع على الاصر يجمع على الاصر  
 وقبضها ومنه من الاصر والاحتضنت المدة فالاجر على الوكيل لانه اصل في الحق في  
 ورجع الوكيل بالاجر على الاصر لانه في القبض نأب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار  
 قابضه حكما فان شرط الوكيل تجيل الاجرة وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب الاصر  
 منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان الاصر صار قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع ولو طلبها  
 فاني حتى يجبل لا يرجع به على الاصر لانه لما جسر الدار من الاصر له حق الاجر حتى يخرج الوكيل  
 من ان يكون يذنبه فلم يصير الموكل قابضا حكما ولم يصرفه فاجرة في يد الموكل  
 حكما فلم يجب الاجر على الموكل كذا في الكافي للقاضي الاجرة على كاتب على ما يجوز غيره  
 لان كتمان ليس من افعال القضا ولا يحرم المستاجر لا يكون خصما للمدعي الاجارة والذين  
 والشراء لان المدعي لا يكون الا على مال المالك العين بخلاف المشتري لانه مال المالك العين  
 ذكره في العجادية **كتاب العارية** لما فرغ من كتاب تملك النفع بعض  
 شرع في كتاب تملك النفع بالعوض وفي الصحيح هي بالشرع يدانها منسوبة الى العار  
 لان طلبها عار وعيب وفي الهداية وهي العطية وفي الكافي هي من التنازل والقبول فكانه

كذا في الكافي

يقال بانه امره انشاء اذا اصابه وباب  
 عنه يذهب من بابا قام مقامه  
 وكتاب الهداية اي  
 اقبل  
 ام

رحم الله امرأته واشتد العارية  
 وشققت الكراهية

القول العارية

فكانه يجعل للغير ثوبه في الانتفاع بملكه الى ان تعود اليه بغير لغة ما ذكره في الهداية  
 نفع بالعوض وبهذا يخرج الاجارة وتخرج بغير نكاح لانه صريح فيه واطهر لان الام  
 اذا اضيف الى ما لا يطعم كالارض يرد به اكل غلتها اطلاقا لاسم المحل على الحال التي  
 تولى هذا اوجار يعني هذه اذ لم يرد به الهبة فان النفع تملك العين عرفا وعند  
 عدم ارادة تملك على تملك المنافع واصل ان يعطى ناقة او شاة ليشترب لبنها ثم ترد  
 وكذا يستعمل في تملك العين فاذا اراد به الهبة افاو ذلك العين والابن على اصله  
 وظن على دأبي هذه اذ لم يرد به الهبة فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في الهبة لما  
 سبق من قوله هم حل الاجر فلان على الفرض يرد به التملك ومعناه لغة هو الا ان كان هو  
 مستعمل فيه ايضا فاذا انوى احدهما صححت وان لم يكن له نية تملك على الاذن للغير  
 الاعلى بالشك اقول بهذا التعريف يندفع ما اعترض صاحب الكافي على الهداية حين  
 احدهما انه جعل في كتاب العارية هذين اللفظين بمعنى متحكك وتملك تملك العين حقيقة  
 ووجار التملك المنفعة ثم ذكرهما في كتاب الهبة في بيان الفاظها وملكك على هذه الالة  
 اذ انوى بالملكان الهبة وعلم بان المحل هو الا ان كان حقيقة فيكون عارية لكنه محتمل  
 الهبة وثانية هاتهما اذا كانا تملك العين حقيقة والحقيقة يرد باللفظ بلانية فغند  
 عدم ارادة الهبة لا يحل على تملك المنفعة بل على الهبة اما ان دفع الاول فلانه اذ يحل  
 هذين اللفظين حقيقة تملك العين في العارية جعلها حقيقة له عرفا فيكونان محتمل  
 تملك المنفعة عرفا ضرورة واداد بجعله المحل للارباب جعله حقيقة له لغة فيكون تملك  
 العين محتملا لغة ضرورة فلا منافاة واما ان دفع الثاني فلان الحقيقة انما تروى باللفظ  
 بلا قرينة اذ لم يعارضها بما يستعمل فان النية اذا انتفى كان المعنى العرفي واللفظي  
 المستعمل مستويين في الارادة فيجب حمل اللفظ على الاذن لانه لا يرد الا على بالشك وانما  
 فانه اذن له في الاستخدام فيكون عارية وداري كذا في الهداية في الكافي

المستعمل بالنية عطا وتجبش باب عارية  
 احو



حكم في ايراد النفع فتصرف الامم من افادة الملك ويرجع المغير شيئا لان المنافع  
 تلك شيئا فشيئا بحسب خلوتها فاما لم توجد لم تملك فصح الرجوع ولا يضمن المالك  
 بلا تعذر لانه امانة ولا يجوز ان يجرى العارية الا من له لان العارية دون الجارة  
 والبر من والشي لا يضمن ما فوقه فان اجر ارض من المستعير فملكه العارية  
 ضمن المغير اي ضمن المغير المستعير لا تملكها الا المالك لان كل من اقرضه  
 يرجع الى المستعير على احد اظهر بالضم ان اقرضه من ملكه نفسه او ضمن  
 ويرجع الى المستعير على المورج دفعا لغير العار وعنه ان لم يعلم انه عارية معه  
 وان يعلم فلا يرجع اليه لم يقرضه فصار كالمستأجر من الغاصب ويحارب الى  
 العارية مطلقا اي سواء اختلف استعماله او لا ان لم يعين مستقلا لانه لما كان  
 لتملك المنافع جاز ان يعير لان المالك يملك التملك كالمستأجر يملك ان يورثه  
 له بالخدمة يملك ان يعير ويعار ما لا يختلف استعماله ان عينه اي منتفعا واما  
 على قوله ويعار مطلقا بقوله فمن استعاره وادبه مطلقا يحمل عليه ما شاء ويغيره الى  
 الحمل ويتركب بنفسه ويتركب غيره واي فعل معين وضمن بغيره حتى لو تركب  
 ليس له ان يتركب غيره اذ تعين ركوبه ولو اتركب غيره ليس له ان يتركب بنفسه لو  
 فعله ضمن وان اطلق الى المغير الانتفاع في الوقت او النوع انتفع ما شاء في وقت  
 شاء لانه يتصرف في ملك الغير فيمكن التصرف على الوجه الذي اذن له فيه وان قيد  
 الى المستعار بالخلاف الى شرط القيد ايا في الوقت لا النوع او بالعدد او بالمكان  
 عمل على وفاق القيد فظاهر وان خالف اي شرب يضمن والى مثل خيرة العارية التمسك  
 والمولد والمعد والمقارب قرض لان الاعارة تملك المنفعة ولا ينتفع بهذه الامور  
 الا بغير ملك عينا ولا يملك استئجارها الا اذا ملكها فانتفعت تملك عينا ضرورة وذلك  
 بالبيعة او القرض والقرض اذ اياها ضرر الكونه موجبا له والمثل هذا اذا لم يعين بغيرها

عارة ويرج

الرجوع

سواء

عيناها كاستعارة الدراهم ليعير بها الميزان او يزين بها الدكان وتعود ذلك من  
 الانتفاعات فتصير عارية امانة ليس الانتفاع بهملا كما كان نظير عارية الخيل  
 والسيف المحلى بقوله وفرع على كونها قرضا بقوله فيضمن بهملا كما قبل الانتفاع كما هو  
 حكم القرض صح الاعارة اي اعارة الارض للبناء والغرس لان منفعتها معلومة تملك  
 بالاجارة فملك بالاعارة وله اي للمعين ان يرجع لان الاعارة ليست بلا زمة وكما  
 قلوهما اي البناء والغرس لانه شاغل ارضه بملكه فيؤمر بالتفريق الا اذا اشاء وان  
 ياخذها بغيرها اذا استضرت الارض فحينئذ يضمن له قيمتها مقلوعا وان يكون  
 له كليا تتلف ارضه عليه ويستبد ذلك به لانه صاحب اصل وان لم يستطع لا يجوز  
 الترك الا باتفاقها ولا يشترط الاتفاق في القلع بل ايتها طلبه اجيب وضمن  
 رب الارض ما نقص البناء والغرس بالقطع ان وقت العارية لانه مفروض من جهة  
 حيث وقت له والظاهر هو الوفاء بالعمد فيرجع عليه دفعا للغير وعن نفسه وكذا في الرجوع  
 قبل اي قبل وقت معين لان فيه خلف الوعد ولو اعار اي ارضه للزراعة لا تؤخذ في الارض  
 حتى يخصصه اي المزروع اي جان له يخصص مطلقا اي سواء وقت او لا لان له نهاية معلومة  
 وفي الترك مراعات الحقيقة بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقطع دفعا للغير  
 عن المالك واذا كتب قد اطعته ارضك لا اعترضني يعني اذ اعار ارضه بغيرها  
 يكتب المستعير انك اطعته ارضك كذا لا ارضها عند اي جردا وقال لا يكتب اعترضني  
 لان الاعارة هي الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع اولى وله ان لفظ الاطعام  
 اذن على المراد من الاعارة لانها تختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة  
 وتارة للبناء ونصيب القسطاس فكانت الكتابة لفظ الاطعام اولى يعلم ان غرضه  
 صح التوكيل بره العارية والمقصود لانه التزام فعلا واجبا ولو توكل به بالبره  
 لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده لان الوكيل لم يضمن شيئا

طائفة من



بل وعدان يستعير على الامر فكذا لا كليل لانه ضمن كالمكيل بقضاء الدين فان اذا  
امتنع عنه لا يجبر عليه رد المستعير الدابة مستعيره قوله الاتي تسليم ولو وصليته مع  
عبد له اي مع عبد المستعير او اجيره مسابقة او مثا برة لاني ومرة الى متعلق بالرد  
اصطبل ما كذا لا تنفس لانفس ما كذا والعبد عطف على الدابة الى دار ما كذا لان تسليم  
حتى اذا ملك ما لم يضمن استحقاقا والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية على ما كذا  
ولا على وكيل ما كذا بل يضمن وجه الاستحسان انه اتى بالتسليم المتعارف لانه رد العارية  
الى المربط او الى دار المالك وبها في يد المالك حكما فكان رد بها الى يد المالك كمراد مع عبد  
المستعير مطلقا اي سواء يقوم على دابة او لا هو الصالح او اجيره كما قرأ في مثا برة او سائنة  
لان المالك راض به عادة لو كان المستعير غير نقيس يعني ان جواز رد المستعير الى  
يد غلام صاحبه او وضعه في داره او اصطبله انما يكون في الاشياء التي يكون في يده  
عادة وكذا غيره واما اذا لم يكن كذلك كعقد لؤلؤة وكجوه فاذا رده المستعير الى غلام  
صاحبه او وضعه في داره او اصطبله يضمن لان العادة لم تجرب به ولهذا الودع في الموضع  
الى غلامه يضمن بخلاف الاجنبي اي بخلاف ما اذا رد مع الاجنبي فانه يضمن في كل  
رد الودعة والمغصوب الى دار المالك فانه اذا ردهما اليها ولم يسلمهما اليه يضمن  
ان الودعة فلا يرد للحفظ ولم يرض بحفظ غير والاما او وضعها عنده واما المغصوب  
فلان الواجب عليه ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك العبد المأذون بملك الاعارة  
كذا في الخلاصة والجواب اذا استعار واستعير بملك يضمن بعد العتق لان المعير يملكه  
وشرط عليه الضمان فيصح تسليمه وبطل الشرط في حق المولى ولو اعاد هذا الجهور  
مثله فاستدركه ضمن الثاني للحال لان الجهور يضمن بالتلفه مالا لا يستعار وبها  
فقلد صبي فسرقة اي الذهب منه فان كان الصبي يضبط ما عليه لم يضمن المستعير  
لم يضيع او المستعير ان يعين ولا يضمن لانه ضيعه حيث وضعه عنده من لا يعقل فكذا

المستعير

كذا في المحيط وضعها اي المستعير وضع العارية بين يديه فقام فضاقت لم يضمن  
لو كان ثوبه جالس لان هذا يحفظ عادة وضمن لو مضطجع لترك الحفظ لئلا يفسد  
ما لم يطله كذا في الخلاصة واجرة الرد اي رد العارية والودعة والعين المستأجرة  
والمغصوب والرجل على المستعير والمودع والمجور والفاصل المربط لان المنفعة  
خلفت لهم **كتاب الودعة** لا يخفى وجوب مسابقة كذا في العارية  
هي لونه مطلق الترتك وشرعا اما في تركت للحفظ وركنها الايجاز من الموضع كادع  
او ما يثوب منابه قولك او فعلا فان من وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا الودعة  
عندك او سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر وترك الثوب فانه يضمن  
لان هذا ايداع عرقا صرح به قاض خان والقبول عطف على الايجاب حقيقة بان  
يقول قبلت او اخذت او نحو ذلك او عرفا بان يسكت حتى يضع الثوب ولو قال  
لا اقبل الودعة فوضع بين يديه وجب فضاخ الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد  
فلا يصير مودعا بلا قبول ذكره قاض خان وشرط كون المال قابلا لاثبات اليد  
عليه لان الابداع عقد استحفاظ وحفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه فمفيد في النظر  
في المودع العبد لا يبق والمال الساقط في البحر غير صحيح وحكمها وجوب الحفظ على المودع وصير  
المال امانة عنده وفرض عليه بقوله فلا يضمن اي المودع ان يهلك او سرق عند التمسك  
ليس على المودع غير الفعل ضمان والمفعل الى بين والاعلال الحيانة ولو وصليته وحدها  
اي لم يسرق معها مال للمودع وقال مالك يضمن للتمسك والحجة عليه ما نقلنا الا  
ان يثبت ان المودع مجرب على ان لم يبين حال الودعة فانه ح يكون متعديا فيضمن  
كذا الامانة اي كل امين مات مجتهدا بحال الامانة فيضمن الامتثال اخذ الغلة  
ومات مجتهدا او سلطانا او دوع بعض الغامضين بعض الغيبه ومات مجتهدا اي بلا بيان  
المودع او قاضيا او دوع مال محال التسليم ومات مجتهدا اي بلا بيان المودع كذا في الحائنة

الودعة

الودعة

كتاب الودعة  
صغرة الشك



الوديع

و يحفظها بنفسه و يعاينها اي زوجته و ولده و والديه و اجبره و يضمن ان يحفظها  
 او اذا وقعها غيرهم لان المالك رضى بحفظه و بده دون غيرهم فيضمن بالتسليم اليه الا اذا  
 حرقا او عرقا فسلم الى جاره او فكله او ذل لا يمكن ان يحفظها في هذه احوال الا بعد الطريق  
 فصار ما دونها فيه ولا يصدق عليه الا ببينة لانه حينئذ ضرورة تسقط الضمان بعد  
 تسليمه فصار كما اذا ادعى الماذن في الابداع كذا اي يضمن ايضا المودع اذا طلب  
 ربه اي رب الوديعه فممنوع اي المودع قادر على تسليمها فانه اذا طلبها بالرد لم يكن  
 راضيا بما يساويه بعده فيكون متعديا بالممنوع فيضمن او تعدي اي المودع و فسر التعدي  
 بقوله فليس ثوبا او ركبا بترها او انفق بعضها ضمن ما انفق منها ولم يضر كل ما اخطأ  
 بما بقي فانه اذا جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضامنا لجميعه لانه صار ملكا  
 لكل بالخلط كذا في الكفا في اوجهه عنده ثم استدلوا بضم ان المالك غير ملزم بالحفظ  
 اي اذا طلبها صاحبها فحده عنده ثم اقر اول ضمن لان المالك غير ملزم بالحفظ حينئذ  
 بالرد فهو بالملك بعده فصار ضمن فان عاد الى الاقرار لم يضمن الضمان لان  
 التعدي يقع فلا يعود الا بالتعدي و لم يجدوا انما قال عنده لانه لو انكر عند غيره بان  
 قال اضمن عندك و دعيه فلان فقال لا بلان الحجة عند غيره المالك من الحفظ لانه  
 يقطع به طمع الطامعين فلا يضمن به او حفظ اي الوديعه في دار امر به اي يحفظها  
 في غيره اي غير تلك الدار فيضمن لها العنة اقره او خلط بماله حتى لم يتميز سواء خلطها  
 بغيره او خلط بغيره فان خلط استهلك عند ابي حنيفة و ان اختلطت اي الوديعه  
 به اي بمال المودع بلا ضئ من كذا اذا انشأ البكر فاختلطت استكره ولا ضمان الا اذا  
 منه و هذا اتفاق وان زال التعدي يعني اذا تعدى المودع في الوديعه بان اودعها عند  
 غيره ثم زال التعدي فردا الى يده زال الضمان يعني ان الوديعه اذا ضاعت بعد العود  
 الى يده لم يضمن خلافا لث في هذا الذي ذكره الموديعه و اختلاف ما لا يملك قال ابو

الوديعه  
 المالك  
 المودع

لو استعار دابة الى مكان مشق في ذهابها المستعير المالك المستعير ثم عاد اليه فهو  
 ضامن الى غيره على المالك قيل هذا اذا استعاره ذهابا لا جانيا اذا استعاره  
 ذهابا وجائيا يبرأ وهذا القائل يسوي بين المودع والمستعير المستأجر اذا اخذ الفوا  
 ثم عادوا الى الوفاق براء من الضمان اذا كانت مدة الايداع والاعارة باقية  
 ومن المتأخر من قال في العارية لا يبرأ من الضمان ما لم يرد على المالك سواء  
 استعاره ذهابا او ذهابا وجائيا وهذا القائل يقول ان المستعير المستأجر  
 اذا اخذ الفوا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان بخلاف المودع اذا اخلف ثم عاد الى  
 الوفاق حيث يبرأ والقول الاول اشبه اليه مال شيخ الاسلام خواجه زاده و انه اي  
 المودع المستعير اي بالوديعه وان كان له ما حمل و مؤنه ان امن اي الطريق بان  
 لا يقصده احد غايبا وان قصده امكنه وقفه بنفسه و برفقائه و لم يسهل المودع  
 من السفر بان لم يأمن او زناه فضا عت ضمن اودعاه اي اودع رجلان رجلا امثليا  
 بعينه المكمل والموزون والعدوي المتعارفة به لم يدفع اي المودع الى احدهما حصته  
 بعينه ولو دفع ضمن فقال لا يدفع ولا يضمن قيل اختلف في المثليات والقيمت معا  
 والصحيح انه في المثليات فقط ولذا قال كما في القيمي او دونهما يقسم اقساما وحفظ كل  
 نصيبه وان كانت مما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما بالآخر وذلك لانه رضى بحفظهما و  
 لم يرض بحفظ احدهما كذا فان الفعل كالحفظ من اضعف اثنين فيما يقبل التخيير يتناول  
 البعض دون الكل فيقع التسليم الى الآخر بلا رضى المالك وضمن و دفع كل لا يقصده المودع  
 المودع لا يضمن عنده بخلاف ما لا يقسم فان دفع كل لا يضمن لانه لما اودعها مع غيره  
 اجتماعا عليه ليلا ونهارا و امكنه المأوى كان راضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض  
 كذا المرتبة وان والوكيلان بالشرا اذ استلم احدهما الى الآخر بما يقسم حيث يضمن بخلاف  
 ما لا يقسم من عن الدفع الى عاين فدفعت الى من لم يرد منه اي انفكك منه مع ان عاين

المأوى  
 المالك  
 المودع



ضمّن فودّع الى مال ابد له منه كدفع الدابة الى عبده وما يحفظه النسب الى غيره لا الى  
لا يضمن بغير اذرع رجله وديونه وقال لا تدفعوا الى امرئكم وعبيدكم وامتنكم وولدكم  
واجيركم وهم في عياله فان دفعوا الي واحد منهم فملكته فان كان يجذبكم من دفع  
اليه بان كان له سواه اهل وخدم فموضوعين والام يضمن لان هذا الشرط مفيد فديته  
فان كان الانسان الرجل على المال ولا يضمن عياله لكن انما يلزمه مراعات شرطه بعد الامكان  
فان كان يجذبكم من الدفع الى من نهى عنه وهو متمكن من حفظها على وجه المأمور به  
فيضمن حفظها على الوجه المنهى عنه وان كان لا يجذبكم امره لا يضمن اذ لا يمكن الحفظ الا  
به فلم يمكن العمل به مع مراعات هذا الشرط فلم يعتبر التقيد فبطل فضا ركانه قال  
لا تحفظ فضا رمننا قضا لاصله وهذا كما اودع واية وقال لا تدفعوا الى غلامك او امرأة  
عن الدفع الى امراته والوديعه ينزل بحفظ على يد النسب والرجل ممن لا يجذبكم امره فمذا  
بشرط ينال قضا لاصله فضا رباطلا كما لو اقر بحفظها في بيت معين من دياره وصندوقه في بيت  
عنه اي البيت يحفظ في بيت اخر منها اي من تلك الدار وصندوق اخر منه من ذلك البيت  
فانه لا يضمن بخلاف الدارين الاصل ان الشرط انما يصح ان كان مفيدا للعل به ممكن والنهي  
عن التوضيع في ديار اخرى مفيد لان الدارين يختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط ولكن  
العمل به واما البيتان في ديار واحدة فقلما يختلفان في الحرز فالمتمكن من الاخذ من  
احدهما يتمكن من الاخذ من الآخر فضا ر الشرط غير مفيد وتعذر العمل به ايضا فلا يعتبر  
وكذا الصندوقان فان تعين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد لان الصندوقين  
في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا ان يكون لهما اي البيت والصندوق دخل  
ظاهر يفيد الشرط ويضمن بالخلاف اودع المودع فملكته ضمن المودع المودع الاول فقط  
وقالا لا يضمن ايها فان ضمن الآخر رجع على الاول ولو اودع الغاصب ضمن المالك ايا شاء  
من الغاصب والمودع اما الغاصب فظاهر واما مودع فليقتضيه منه بل ارضى ما لم يكن له ان

ان لم يعلم انه غاصب رجع على الغاصب قولا واحدا وان علم كذلك في الظاهر وحكي  
ابو اليسر انه لا يرجع واليه اشار شمس المايه كذا في النهاية كما في الغاصب وغاصبه  
والغاصب والمشتري فان غاصبه والمشتري صارا مثله بالتعلق منه ابتداء لعدم  
اذن المالك فكذلك البقاء معه الف اولى رجلا ان كل منهما ان لا يؤدبه آية لكل لهما فهو  
ان الالف عليها الف اخر بينهما لان دعوى كل منهما صحت فتوجهت اليمين لهما واما  
يحلف لكل منهما بانفراده لان كلا منهما ادعاه بانفراده والمسئلة على اربعة اوجه لانه  
اما ان يحلف لهما او يحلف للاول ويحلف للثاني او بالعكس ليحلف لهما فان حلف  
للكل منهما فلا شيء لهما وان حلف للاول ونكل للثاني فالالف له ببذله او اقراره  
وان عكس فالالف للثاني ولا شيء للثاني وان نكل للثاني فالالف له ببذله لانه واجب  
الحق لكل منهما عليه ببذله واقراره عليه الف اخر بينهما لان نكوله واجب لكل منهما لكل الف  
كان ليس معه غيره فاذا اصره ايها فقد صرف النصف نصيب هذا الى ذاك والنصف  
نصيب ذاك الى هذا فيغيرم ذلك اودع في عبيد المحجور ا فادع المحجور محجورا عنه وضاع  
المودع ضمنه الاول لانه يسطر على اتلافه وشرط عليه الضمان ففتح التسليط وبطل شرط  
في حق المولى فقط الحق لا يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند المولى في ذل المجن بعد  
التعاقب رعاية لحق المولى ولوضاع المودع عند الثالث يعني اذا اودع المحجور الثاني عند  
المحجور الثالث فمهلك عند الثالث فلا ضمان عليه وان عيق لانه مودع المودع وهو  
غير ضامن عند المولى في ذل المودع الاول بعد عتقه لما مر من قوله لا يذم مسقط الحج وعزم الثاني  
في الحال لان استملاكه بذم فمولى الثالث ومودع المودع يضمن عنده اذ اصبحت ذم المالك  
تعارف من السببية لكتاب الوديعه ان يبين الرهن امانه  
في يد المدين كما سيأتي فيكون كالوديعه هي ولغة الجب مطلقا وشرعا جبال اجترار عن  
رهن اخر والمدين كالرهن او نحو الحق يمكن اخذه الى اطلق منه الى المال وهو ان يدين به

خاتمة عهد عبد العزيز

واجب



ظاهراً وباطناً او ظاهراً فقط فانه يقع بين يديك وبين خل وذبيحة وبذل صلح من الممار  
وان كتحق او وجد او حذر او مية او متبادر ان لا دين لان الدين واجب ظاهراً  
وهو كاف لانه اكثر من دين مؤخر وكما سياتي او حكماً كالاعيان المضمونة بالمثل والقيمة  
والقوم يستوفونها الاعيان المضمونة بنفسها وسياتي وجه تحقيق التسمية ان شاء الله  
فما ينفق حال كونه غير لازم لانه يتبع كالتبعية والصدقة بايجاب وقبول كما في المهر  
تسليمه ورجوع عنه بقرع على قوله غير لازم فاذا سلمت الى الراهن الرهن وقبض من قبل  
المهرتين حوزاً اي بخوضا احتراز عن رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع في الارض لان  
المهرتين لم يحرره مفرغاً اي من ملك الراهن وهو احتراز عن ملكه ورهن الشجر دون الثمر  
ورهن الارض دون الزرع ومن واد فيها متاع الراهن تميزاً احتراز عن رهن  
المتاع كرهين نصف العبد او الدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني هي المنكبة  
لانه لا لفظ لا ما قيل ان الاول احتراز عن رهن المتاع والثالث عن رهن الثمر على الشجر  
كما لا يخفى على اهل النظر لزم اي الرهن هو جواز القول فاذا سلمت التحلية فيه اي دفع المانع  
من القبض في زمان يمكن فيه قبض اي في حكم قبض المهرتين حتى اذا وجدت من الراهن حرفة  
المهرتين ولم يأخذ فضاخ ضمن المهرتين فلا وجه لما قال الزبلي بناء على ظاهر المعنى اللغوي  
ان الصواب ان التحلية تسليم لانه عبارة عن دفع المانع من القبض وهو فعل المتسلم دون  
المتسلم والقبض فعل المتسلم كما سيعلم اي كما ان التحلية فيه قبض المتسلم على القوم بان تحلية فيه ايضاً  
يشفي ان لا يكتفي في قبض الرهن او القبض منصوص في الرهن بخلاف البيع استدلوا على شرطية  
القبض في الرهن لقوله في قوله ان مقبوضة والاصل ان المنصوص يترتب وجوده على اكل الجاه اقول  
المنصوص انما يترتب وجوده على اكل الجاه اذا انص عليه بالاستقلال اما اذا ذكر تبعاً للمنصوص فلا يجب له  
وجوده كما ذكر فان الترضع في البيع منصوص عليه قوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض فلو صح ما قال  
المعتز من بطل بيع المكسرة ولم يفسد وليس كذلك كما سياتي ولو لم يكن اي الراهن لم يكن الرهن امانة

ايضاً

الوجه والوجه

امانة محضة عند الشئ فحق لم يجعله مضموناً وسدنا امانته لكن يد المهرتين يستوفيان  
ويقتصر بالاملاك لان الاستيفاء يحصل من المالمية دون العين فلا استيفاء بالعين  
كما ذهب اليه يكون استبدالاً والمهرتين مستوفيان لا مستبدل وانما يحصل الاستيفاء  
بجنس الحق والمجانسة بين الاموال باعتبار صفة المالمية دون العين فكان هو الرهن  
امناً في العين كما في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان نفقة الرهن على الراهن  
في حياته وكفنه بعد مماته وهذا هو قوله في قوله فاذ اهلك الراهن ضمن اي المهرتين بالار  
بجب تعريفه باللام لئلا يتوهم كون من في قوله من قيمة ومن الدين تفصيلية  
لذلك بل ببيانته والمعنى بالاقيل الذي هو من هذين المذكورين ايها كان  
وقد وقع في نسخة الوقاية منكره ولو استويا اي الدين وقيمة الرهن سقط دينه  
اي صار المهرتين مستوفيا لدينه ولو كانت قيمة اي الرهن اكثر من الدين فالفضل  
امانة لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر الدين ولو كانت اقل منه  
سقط من الدين قدره ورجع المهرتين بالفضل مثلاً اذا رهن ثوباً بقيمة عشرة مثمن  
فملك عند المهرتين سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة رجع المهرتين على  
الراهن بخمسة اخرى وان كانت خمسة عشر فالفضل امانة وضمن اي المهرتين بدعوى  
الملك بلا بينة يعني اذا ادعى المهرتين ملك الراهن ضمن اقلهم بيمينه عليه مطلقاً  
اي سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار او من الاموال الباطنة  
كالنفدين والخل والعروض وقال مالك يضمن في الاموال الباطنة فقط اي للمهرتين  
طلب دينه من رهنه لان الرهن لا يشترط طلب الدين وله جسه باني الراهن بالدين  
وان كان الراهن في يده لان حقيقة باق بعد الرهن والحبس والظلم فاذا اظهر ظلمه  
عند القاضي تجب دفعه للظلم وله ايضا حبس رهنه بيمينه اي بيمينه لان الراهن  
لا يظلم بغير الفسخ بل بده على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضموناً لما بقى القبض

علا كالكسوة

في قيمة ومن الدين

ايضاً

قال المصنف في مطلق حقه اذا اخرجته ومطالبة احم

الوجه

الوجه



والدين لا الانتفاع به اي بالرهين عطف على قوله طلب دينه مطلقا اي لا بالاختلاف  
ولا بالسكنى ولا بالبيع ولا اجارة او اعادة سواء كان من المرتين او الراهنين لا بالاذن  
اي اذن الراهن ان يشفع بالمرتين او اذن المرتين ان كان المشتفع به الراهن ولو  
مقتل اي يشفع بالمرتين قبل الاذن تعدى ولم يبطل اي التبرين به اي السعدى اذا طلب  
اي المرتين دينه ولو في غير بلد العقد باحضار الراهن لان قبضه قبض استيفاء فلا وجه  
لقبض ماله مع قيام بوالاستيفاء لان بطلان ذلك لا يخلو فاذ اهلك في يد المرتين تكرر الاستيفاء  
ان لم يكن طلبة مؤنفة متعلق بقوله ولو في غير بلد العقد فان الاماكن كلها في حق التسليم  
واحد فيما ليس طلبة مؤنفة فان احضره اي المرتين التبرين سلم الراهن الدين ثم المرتين  
ليعتن حق المرتين كما تعين حق الراهن بحضور الراهن تحقيقا للتسوية كما في البيع  
يخضع المبيع ثم يبيع الثمن وان كانت اي طلبة مؤنفة سلم اي الراهن الدين بلا احضار الراهن  
اي لا يكلف المرتين احضار الراهن لان الواجب عليه التسليم بمحض التحلية لا النقل من مكان  
الى مكان لكن للراهن ان يخلفه بانه كما يهلك كذا في الكافي فترتب عليه لا يكلف اي  
المرتين احضار ربهن وضع عند عدل باهر الراهن لكونه في يد الغير بالمراسم ولا يكلف  
ايضا المرتين احضار ربهن ربهن باهر الراهن حتى يقبضه لانه صار دينه  
بالاخر يبيع المرتين فصار كان الراهن ربهن وهو دين واذا قبضه لا يكلف احضاره لقيام  
البذل مقام المبدل ولا يكلف ايضا مرتين معه ربهن بكنية اي الراهن الكراهن من بيعه اي  
بيع الراهن ليقبض دينه يعني لو اراد الراهن ان يبيع الراهن ليقبض الدين بكنية لا يجب المرتين  
ان يملكه من البيع لان حكم الراهن الجبر ليس الى ان يقبض الدين فكيف يقع التقاض من ثمنه  
ولا يكلف ايضا من قبضه بعض دينه تسليم بعض ربهن حتى يقبض البقية من الدين لان له ان  
يجز كل الراهن حتى يستوفي البقية كما في البيع وحفظه بغيره كزوجته وولده وخادمه واجره  
نكاحه او من ثمنه يسكنون معه فان العبرة بالمساكنة لا بالنفقة حتى ان المرأة لو تزوجت الى

أمر سدا

باب

المرتبة

المرتبة

الى زوجي لا يقين ذكره الترمذي وفيه بحفظه بغيرهم لانه ترك لحفظ الواجب تعدية الى غيرها  
وايداعه بما تقر ان عينه امانة وجعل خاتم الرهن في خضيرة اليمن او اليسرى لانه  
استعمال وجعله في اصبع اخرى حفظ وتقليد سبق الرهن لانه ايضا استعمال لا التلاوة فانه  
حفظ فان التخيلا ان يتقيدون في العادة بسيفين لا التلاوة والضمائم في هذه الصورة  
ضمان الغصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة ولا يملكها تقنين  
بالاكتلاف وفي ليس خاتمة اي خاتم الرهن فوق آخر يرجع الى العادة فان كان ممن يتجمل او يتكبر  
يلبس خاتمين فحينئذ والاك ان كان حافظا فلا يقين عليه اي على المرتين مؤن حفظه كاجريت الحفظ  
الجزا لفظ فان تمامه على المرتين وان كان قيمة الراهن اكثر من الدين لان وجوبه  
وفق الجرس في المثل ثابت له واما مؤن رده او ردجه من يده فينفق المضمون  
والامانة يعني ان مؤن رده على المرتين ان كان خرج من يده كجعل الباقي على المرتين  
ان كان قيمة الراهن مثل الدين وكذا مؤن رده من يده الى يد المرتين كذا اداة الجروح  
ان كان قيمة الراهن مثل الدين اما اذا كان اكثر منه فنقسم المضمون والامانة فالمضمون  
على المرتين والامانة على الراهن وكذا اداة القروح ومعالجة الامراض والنفق امر مع  
الحماية وعلى الراهن خرج الراهن ومؤن ببقية اصلاح منافعة كنفقة الراهن وكسوة  
واجرة رابعه وظهور ولد الراهن وسبق البستان والقيام باموره فالاصل ان ما يرجع  
الى بقائه فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لا لان العين بقيت على ملكه وكذا  
منافعه مملوكة له وما يرجع الى حفظه فهو على المرتين اما خاصة او بالنسبة كماله وكل  
ما وجبه على احد مما من الراهن والمرتين فاذا كان منبذ لانه فقه دين غيره بغير امره  
الا ان يامر به القاض لان له ولاية عامة فكان صاحب امره به **باب بيع ربهن**  
والرهين به او لا يبيع ربهن بغير بيع الذهب والفضة والمكيل الموزون لكونها  
مثل الاستيفاء فلو رهنه المذكورات بخلاف جنسها فمملوكة بملك ببقية ما كسائر

عنه كما هو في قوله بغير امره

عنه وهو الاول ببيت حفظه له اجبر

باب

الاطلاق



وهو ظاهر ولو رهنهت بنفسه فملكك بملكها من الدين وتعتبر المائنة في القدر هو  
 الوزن او الكيل بلا بكرة للجودة ولا للقيمة فان الدين اذا كان وزينا والرهن ايضا  
 كذلك فملكك فربا او بسقط الدين وان كان الدين زائدا بسقط قدر الرهن من ماله  
 الزائد في قيمة الرهن وان عكس قدر الدين منه والفضل للرهن لا اى لا يصح بيع  
 رهن متاع لان حكم الرهن كما عرفت بثبوت يد الاستيفاء وهو لا يتصور في المتاع من  
 حيث انه متاع مطلقا اى سواء كان مما يحتمل القسمة او لا سواء رهن من شركه او من اجنه  
 والطاري كالمقارن هو الصحيح كذا في الخلاصة وتخرج على شجرة دون الشجر وزرع ارض  
 او خلد دونها اى دون الارض لا يتصل بالبيع بل يفسد بغيره فكلما كان في المتاع كذا العكس  
 وهو رهن الشجر لا الثمر رهن الارض لا الخلد او الزرع لان الاتصال يقوم بالظن في حال  
 ان المرهون اذا كان متصلا بالبيع يفسد بغيره لا يجوز لامتناع القبض المرهون ووجه  
 ولا يصح ايضا رهن حر وميد تبر ومكاتب واقم ولد ووقف حجر لان حكم الرهن بثبوت  
 يد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منه لعدم المالكية في احد وعدم الجواز بيع ماسوله لا  
 يقع ارتباها من ماله او ذمى واللام في المسلم متعلق بقوله رهن حر او ارتباها من اى  
 لا يجوز للمسلم ان يرهن حر او امثاله او يرهنه من مسلم او ذمى لقدر الايقاع والاستيفاء  
 في حق المسلم ولا يضمن له الا للمسلم رهنه من الذمى يعني اذا كان المرهون ذميا لم يضمن  
 للمسلم كما لا يضمن بالقبض منه لانها ليست بمالك في حق المسلم وفي عكس الضمان يعني كان  
 الرهن ذميا والمرهون مسلم فيضمن الجهر للذمى كما اذا غصب لانا مال للذمى لا  
 يصح ايضا بامانات كالوديعه والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب الرهن  
 بثبوت يد الاستيفاء للمرتهن فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع  
 القبض مضمونا ونثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانة ليس بمضمون ليقع الرهن  
 ربا وببيع في يد البائع كما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكما  
 لا لغيره

فان شاع

الرهن

لا يضمن

او حكما والمبيع في يد البائع ليس من حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون  
 مضمونا بالمثل او القيمة والمبيع في يده ليس كذلك بل اذا هلك سقط الثمن وهو حق  
 البائع وليس ضمان والقوم يسمونه بالعين المضمومة بغيره اى حقيقته ان  
 ثقتا ودر ذلك تفسير الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلعة وقبض منها وسلمها وخاف المشتري  
 الاحتفاظ واخذ بالثمن من البائع رهنا قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك جهر الرهن  
 حل الدرك او حكم حبل واذا هلك الرهن كان امانته عنده حل الدرك لا يعقد وقع  
 باطلا كذا في الكافي واجرة كايحة ومطينة ثمن حر حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا  
 الا ليقابله بغير مضمون وكفالة بالنفس لتعذر الاستيفاء او شفعية لان المبيع غير مضمون  
 على المشتري وعبد جاني او مدبرون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجزى شيئا  
 مطلقا في النفس وما دونها لتعذر الاستيفاء بخلاف الجناية خطأ لان استيفاء الارش من  
 ماله او بغيره يضمن مضمونة بالمثل او القيمة كالمفصوب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عن دم  
 هذا اعلم ان الاعيان ثلاثة اقسام احدها عين غير مضمونة اصلا كالامانات  
 فان الشما عبارة عن رد مثل المالك ان كان مثليا او قيميا ان كان قيميا فالامانة ان  
 هلكت بلا تعذر فلا شيء في مقابلتها او يتعذر فلا تبقى امانته بل تكون مفصومة وثانيتها  
 مضمونة بنفسها كالمفصوب وخمسه واليقيم يسمونها الاعيان المضمونة بنفسها  
 ويريدون الاعيان المضمونة في حقدانها ووجه ان الضمان كما عرفت عبارة عن رد  
 مثل المالك او قيمته فان امكن ان كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو هلك تعين المثل او القيمة  
 فتكون مضمونة في حقدانها مع قطع النظر عن العوارض وثالثيتها عين ليست مضمونة  
 ولكنها تشبه المضمونة كببيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد مثله او قيمته لكن الثمن  
 يسقط من ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة فخر هذا الاختيار سموه بالمضمونة  
 بغيره فكل من قبيل المثل ككلمة وبيع بدلين كما هو الاصل هو توطية لقوله المولى والمولى

حيث

لا يضمن

الاعيان الثلاثة

المضمان الثلاثة

او الرهن



في يد الميراثين عليه اي على الميراثين بما وجد من الدين يعني ان رهن ليس بقرضه انهم  
وهلك الميراث في يد الميراثين فملك الميراثين بمقتضى الالف الموقوفه عليه فملك الميراثين  
الميراثين اذا لم يكن اكثر من قيمته الرهن بل كان مساويا او اقل اذا كان اكثر لم يكن مضمونا  
بالدين بل بالقيمة ويصح ايضا برأس مال السلم ومن الصرف لان المقصود ضمان المال  
والجائز ثابته في المالية فيثبت الاستيفاء من حيث المال فان هلك اي الرهن برأس  
المال او ضمن الصرف ثم العقد اي السلم والصرف واخذ حقه اي صار الميراثين مستوفيا لدينه  
لتحقق القبض حكما وان اختلفا قبل تعلقه بملك بطل اي عقد السلم والصرف لغوات القبض  
حقيقة وحكما ولم يثبت هذا التفصيل في الميراثين فلهذا في قوله بالدين فان ملك  
اي الرهن ثم العقد فصار اي الرهن عوضا للسلم فيه فيصير كانه استوفاه وان شفع  
اي عقد السلم صار اي الرهن رهنا بغيره وهو رأس المال فيفسد كالمقصود اذ ملك  
رهن يكن رهنا بغيره وملك رهنا بغيره بغيره اي بالسلم فيه حتى يملك  
المسلم فيه القبض رأس المال لانه رهنا به وان كان محبوسا بغيره وهو رأس المال  
ويصح ايضا بدراين عليه اي الالب بغيره مفعول الرهن المقدر لانه يملك الالب او هذا  
اولا منه في حق الصبة لان قيام الميراثين بحفظه بلغ حقوقا من الغرامة ولو ملك بغيره  
والوديعه تملك امانة والودي كالأب ومن ابى يوسف وزفراته لا يجوز منها ويصح ايضا  
بشئ عبيد او خمل او ذكيرة او ظهر العبد حر او خمل حر او ذكيرة ميتة وبذل صلح من  
الكاران اقل ان لا دين صورته رجل صالح عن الكار ورهن ببدل الصلح انما  
ثم تصادقا ان لا دين فالرهن مضمون والاصل في هذه المسائل ما قرآن وجوب  
الدين ظاهر كفي الصحة الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة شئ على ان يرهن شيئا  
او يغطي كفيلا حال كون الرهن والكفيل معينين ثبته متعلق بغيره اي الرهن  
ان يرهن مائة او يغطي كفيلا مائة صح اي بشرط استحسانا لا قياسا لانه لم يحدد

اي الرهن

وكما يثبت

الميراث

العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين ولانه صفقة وهو مضمون منه كما مر وجه الاستيفاء  
اي بشرط ملكا لا يملك للعقد لان الكفالة والرهن الاستيفاء وهو لا يملك وجوب الثمن  
فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن معين اعتبر معنى الشرط وهو الاستيفاء فصح العقد  
والا اعتبر معنى الشرط فقد ولا يجبر اي المشتري الوفاء لان عقد الرهن يترجى من  
جانب الرهن ولا يجبر على البيع وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد  
بعد الوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يملك فلا يملك لا يغير  
لان ما بالوعد او في قلبه يبيع فصح الا لا يسلم ثمنه حال اوفيه الرهن رهنا اي اذا ادى  
المشتري ولم يجبر على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه بالبيع كان بهذا  
الشرط فلهذا لا يكون راضيا واذا لم يتم رضاه كان له ان يفسخ ولو رهنه بترك  
الرهن الا اذا كان كما ذكره في حصول المقصود حينئذ اذ يد الاستيفاء انما يثبت  
على المعنى وهو القيمة لان الصورة امانة قال اي المشتري للبايع وقد ابطأ شيئا  
لم يبيع امسك بهذا حتى اعطى ثمنك كان رهنا لانه ذكر ما يدل على الرهن لان العدة  
للمعاني وفي خلاف زفر رهن عينا من رجلين بدراين لكل منهما صح وكل رهن عند كل  
لان نصفه رهن لا خدما ونصفه الآخر للآخر لان الرهن اضيف الى جميع العين بصفحة  
واحدة ولا يشوب فيه وموجب الجلسين وهو لا يجزى فصلا رجوسا بكل منهما ولا تنافي  
فيه كما اذا قتل واحد جماعة فحضر احد اولياء المقتولين واستوفى يكون مستوفى لنفسه  
وللباقين بخلاف الدية حيث لا يجوز من رجلين عند ابي ح لان المقصود منها الجواب  
المالك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل منهما فلا بد من الانقسام وهو ينافي  
في المقصود وفي ثبوتها كل في نوبته كالعقد في حق الآخر ولو ملك ضمن كل حصته اي  
اي حصته دية او عند المالك بصير كل منهما مستوفيا حصته لان الاستيفاء يجزى فان  
دين احدهما فكل رهن للآخر لان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما ففرق بينهما

لاستيفاء

اي الرهن

الا اذا سلم

المناقاة

وفيها يشترط

اي الرهن



رهنها بدین علیه ما حق الی الرهن بکلمه ای کل الدین یسک ای المرتهن الی قبض کل ای  
 کل الدین لان قبض الرهن یحصل فی کل بلا شیء بطل حجة کل من یخصم ان رهنه  
 وقبضه هذه مسئلة مستقلة لا تعلق لیه بما سبق یعنی اذا قام کل واحد من رجلین علی  
 رجل بانه رهنه علیه الذی فی یدیه وقبضه فهو باطل لان کل منهما اثبت بینة انه رهنه  
 کل العبد ولا وجه للقضاء کل منهما بالکل لان العبد الواحد یشتمل ان یشتمل  
 او کلمه رهنها بذاک فی حالة واحدة ولا للقضاء بکل واحد بعینه لعدم الاولیة ولا للقضاء  
 لکل منهما بالنصف للزوم الشیوع فقیین التی تترک ولومات رهنه والمرتهن معهما  
 فیهن کل کذلک ای بانه رهنه علیه وقبضه کان نصفه ای نصف العبد مع کل منهما  
 رهنها حجة لان حکم الحیاة الجسدية الشیوع بصفة وبعد المآل الاستیفاء بالبیع فی الدین شیوع  
 لا یضره **باب** **رهن بیوع منقول** ستمی به بعد التی فی رهن الرهن  
 والمرتهن وضعا ای وضع الراهن والمرتهن الرهن علیه صح خلافا لما کان لا یأخذ  
 ای المرتهن من العدل احدهما لیتعلق حق الراهن فی الحفظ بیده وأما تیه وحق المرتهن  
 استیفاء فلا یشتمل احدهما ابطل حق الآخر ویضمن ای العدل بذفعه الیه ای دفع الرهن الی  
 احدهما لانه مؤدع الرهن فی حق العین ومودع المرتهن فی حق المالیه واحدهما اجنبی عن  
 الآخر والمودع یضمن بالتدفع الی الاجنبی ویضمن علی المرتهن ان یشتمل الرهن فی ید العدل  
 یشتمل فی ضمان المرتهن لان یدیه کید المرتهن وکل ای الراهن المرتهن او العدل او غیرهما  
 یشتمل ای شیء الرهن عند حلول الاجل صح لانه یشتمل بالبیع ما به فان شرط ای التوکیل فی  
 عقد الرهن لم یغفل بالعدل ویموت الراهن والمرتهن لا یموت التوکیل سواء کان التوکیل  
 المرتهن او العدل او غیرهما واذ مات التوکیل لا یقوم وارثه ولا وصیه بمقابلة التوکیل  
 لا یجری فی الارث ولان الموکل رضی برأیه لا رأى غیره وله ای التوکیل یشتمل الرهن  
 بعینه ورثته ای الراهن كما یشتمل ان مات المرتهن فالوکیل علی کماله لانه لا یبطل رهنها

حل حیاته بعینه

لا یجری فی الارث

بموته ولا موت احدهما ویجبر ای التوکیل علیه ای بیع ان حل الاجل والرهن غایب  
 لیللا یشتر المرتهن وکیفیه الاجبار ان یجبر القاضی یا بالبیع فان ینقذه  
 فالقاضی یشتمل علیه التوکیل بالخصومة غایب موقوفه حیث تجبر علیه الذی یضطر  
 ولو کمل بالبیع مطلقا ثم ناه عن البیع لم یفقد کذا فی الکافی ولا یبیع الراهن والمرتهن  
 الا برضى الآخر لان کل منهما حق فی الرهن للمرتهن حق التوکیل للمرتهن حق الاستیفاء  
 ای المرتهن العدل حتی یرجع من الرهن فان تم رهنه مکانه وان لم یقبض لقیامه مقام  
 المقبوض فیکفی ای یشتمل الثمن یشتمل علی المرتهن لبقا عقد الرهن فی الثمن لقیامه مقام  
 البیع المرتهن کذا قیمته عید رهنه فیکفی ذاق قبل العبد الرهن وغرم القابل قیمته  
 صارت رهنها بذ العبد وکذا عید فیکفی ای العبد الرهن فیدفع به فانه ایضا یشتمل رهنها  
 بذ العبد المقبول فان اوفی ای باع العدل الرهن فاقوی ثمنه ای ثمن الرهن المرتهن  
 فاستحق ای الرهن ففی الرها لک ای اذا ملک المرتهن فی ید المشتري قد وقع فیما ذلناه  
 من شیء صدر الشرعیة بذل المشتري المرتهن فکانه سره من الناسخ فکفی الرهن  
 یتم الرهن لانه فاجب فی حقه صح البیع والقبض ای قبض الثمن لان الراهن ملک باو  
 الضمان او ضمن المسحوق العدل قیمته لانه متعده بالبیع والتسليم فهو ای فی ید العدل  
 فیکفی ان شیء ضمن الراهن قیمته الرهن لانه وکیل یشتمل فی حقه علی حقه الغرور  
 من جهته وصح ای البیع والقبض لانه ملک بالضمان فیکفی ان باع من ملک نفسه فکفی  
 المرتهن علی العدل بدینه او ضمن المرتهن الذی اذاه الیه اذ بین بالاسحقاق انه اخذ  
 الثمن بغير حق لان العدل ملک العبد بالضمان فهو ای ذل الثمن له ای للعدل لانه بذل ملک  
 وانما اذ الی المرتهن علی ظن ان البیع ملک الراهن فاذا بین انه ملک لم یکن راضیا به  
 فکذا یرجع به علیه ورجع المرتهن علی رهنه بذل لان العدل اذا رجع بطل قبض المرتهن  
 الثمن فیرجع المرتهن علی رهنه بدینه ضرورة وفي القایم عطف علی قوله فی الرها لک ای

او عتاد انک

لا یفقد

فاقوله

بسبب

ثمنه







القيمة

فيما فضل رده لانها حكم الرهن بالاستيفاء وان كانت اقل من حقه رجع عليه  
 بالزيادة لعدم ما يسقطه ولو كان الرهن معسر ففي العقب يسقط للرهن في  
 الاقل من قيمته اي ان كانت القيمة اقل من الدين يصح في القيمة وان كان الدين  
 اقل منها يصح في الدين ورجع على سيده اذا صار غنيا لانه قضيه دينه وهو مضطر في حكم  
 الشرح فرجع عليه بما يحل عنه وفي اخصه يعني التدبير والاعتداد سعى كل من المدين  
 والمستوفى للرهن في كل الدين بلا رجوع على سيده لانها اوقا من مال المولى لان كبرها  
 ثمالة وانما في اى اتفاق الرهن رهنه كما يشاء غنيا اي ان كان الدين حال اخذ منه  
 الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته فيكون رهنه الى حلول الاجل واجبة القيمة  
 للرهن في اى اخذ مثلا او قيمته وكان الى المأخوذ رهنه بذكره كما مر عارة اي الرهن من  
 رهنه او عاره اخذها من الرهن والرهن باذن صاحبه اخر فقبضه سقط ضمانه  
 اي ضمان الرهن حال اطلاقه بين يدي العارية ويد الرهن وان وصليته بقى الرهن  
 ولما كان للرهن ان يسترده الى يده وفرج على قوله سقط ضمانه بقوله فتملكه اي  
 الرهن مع مستغيره اي مع رهنه ان كان هو المستغير ومع اجنبية ان كان هو المستغير  
 فتملكه بلائحة القبط المضمون وكل من هذا من الرهن والرهن رده الى رده  
 الرهن المستعار رهنه ان كان لكل منها حقا فحينئذ فان مات الرهن قبل  
 اي قبل رده الى الرهن في صورة الاعارة فالرهن اصبه اي بالرهن من سائر الغرامات  
 لان العارية ليست بلا زمة والضمان ليس لزوم الرهن قطعا فان حكم الرهن  
 ثابت في ذلك الرهن مع انه غير مضمون بالهلاك واذا بقي الرهن فاذا اخذ عاذا الضمان  
 لعود القبط فيعود بصفته و اذا اجر او رهن او باع احداهما باذن الآخر اصبه  
 عن الرهن فلا يعود الا بعقد يثبت ولو مات الرهن قبل الرد الى الرهن فالرهن  
 اسوة الغرامات اذا تعلق الرهن حق لازم بهذه التصرفات فيبطل حكم الرهن في الاعارة

المرتب

ان رهنه

مسئلة الاعارة وحسنة الاعارة

الاعارة حيث لم يتعلق بها حق لازم فافتقر قاربهين عينا انفسية ثم استرد من مال  
 لا ينفذ الرهن لانه توقف على اجارة المالك فلا ينفذ باجارة غيره ولا يسقط الدين بهلاك  
 لان ملك الرهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا هلك في يد المرتهن واختار المالك فحينئذ  
 الرهن لانه ملك بالزمان من وقت الغصب فكان ملك الرهن سابقا على الرهن كذا  
 في العمادية فمرتهن اذن استعمال اي اذن له الرهن بل طلب منه فيغاير الاستعارة  
 وان كان الرهن عارية او استعارة اي الرهن من رهنه لعل ان يملك الى الرهن حال  
 العمل في صور ل الاذن والاستعارة لم يضمن اي المرتهن لثبوت يد العارية بالاستعمال  
 ومن خالفه فليد الرهن فان شئ الضمان وفي طريقه اي قبل النيل وبعد الفرج من ضمن كانه  
 اي ضمن المرتهن ضمانا كضمان الرهن وهو معلوم صح استعارة شئ للرهن لانه المالك  
 يرضى بتعلق دين المستعير به وهو يملك ذلك كما يملك ان يتعلق بذمته بالوكالة واذا  
 صح فيه من المستعير بما شاء من قليل وكثير فان الاطلاق واجب الاعتبار خصوصا  
 في الاعارة لان الجاهل فيها لا يقضي الى المنازعة فان عين المعير تقيد بما عليه من قدر  
 فانه اذا عين قدر لا يجوز للمستعير ان يترهنه باكثر منه او اقل لان التقيد مفيد وهو في  
 الزيادة لان غرضه الاحتباس بما تيسر اذ اوده وينبغي النقصان ايضا لان غرض المعير  
 ان يعير المرتهن مستوفيا لا كثره بمقابلته عند الهلاك ليرجع عليه ولو رهن باقل منه  
 يملك الباقي امانة فلا يرجع عليه ورجع من رهنه وبذلك لان كل ذلك فقبضه لثبوت  
 الى البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ فان خالف الرهن فليست التقيد  
 ان خالف المستعير ضمانه اي المستعير المعير لثبوت قيم الرهن لانه ملك بالزمان  
 فثبت ان الرهن ملك للرهن فحينئذ المستعير المرتهن لانه ايضا مستوفى فصار الرهن كالغاصب  
 والمرتهن كغاصب الغاصب ورجع الى المرتهن بما ضمن من القيمة وبذلك على الرهن  
 اما رجوعه بالقيمة فلا ينعقد من جهة الرهن واما رجوعه بالدين فلا ينعقد بقبضه

صاحب مال

في القابض

بقيمة

البعض

المرتب



فما وصفه كان وان وافق بان رهنه بمقدار ما يملك به ويملك اي الرهن من المهرين  
 استوفى المهرتين كل دينه لقيمة كالتدين او الترتيب بالامتنان المستوفى بالمداد ووجب مثله  
 اي مثل الدين للمعبر المستعبر وهو الرهن لانه قضي بذلك القدر دينه ان كان كالمضمون  
 والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة لانه القيمة لانه قد وافق فليس بمستعبر وبعض دينه  
 عطف على كل دينه اي استوفى المهرتين جميع دينه لقيمة اقل من الدين وباقي دينه  
 على الرهن للمهرين اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمة لوانك المعبر يعني ان المعبر اذا اراد  
 ان يقضي دين المهرين لفكر ملكه عن الدين ليس للمهرين ان يمنع عن تسليم الرهن لان المعبر  
 غير مستعبر بقضائه الدين لما فيه من تخليص ملكه فصار ادائه كاداء الرهن في المهرين على  
 القبول ويرجع على الرهن باادي ان ساوى الدين القيمة لانه قضي دينه وهو مضطرب فيه  
 فلا يوصف بكونه مستعبرا وانما قال ان ساوى لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة  
 على القيمة مستعبرا فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المهرين على تسليم  
 الرهن ذكره تاج الشريعة هو اي الرهن عند الرهن قبل رهنه او بعد فلكه لا يضمن  
 وان وصليته تصرف فيه من قبل بالاستخدام او الركوب عند ذلك لانه امانة خالف ثم عاد  
 الى الوفاق فلا يضمن خلافا لث في جناية الرهن على الرهن مضمونة لانه تفويض حق  
 لازم حترم وتعلق بماله لا يجعله في حق الضمان وجناية المهرين عليه  
 اي على الرهن فيسقط من دينه اي المهرين بعد رهنه اي الجناية لانه تلف ملك غيره فله ضمانه  
 واذا التزم به كان الدين هو حقه فيسقط من الضمان بقدره ولا يملك الباقي لان ما زاد  
 على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما يضمنه بالانكشاف لا بعقد الرهن فهو بمنزلة المودعة  
 اذا اتلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غاية البيان وجناية الرهن عليه على ما لم يملكه  
 والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المالك ان كانت الجناية خطأ في النفس فيما دونها وانما ما  
 يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جناية الرهن على الرهن امانة

على  
 بخلافه او لا رهنه امانة  
 امانة او رهنه حال اول رهنه  
 ووجه امانة او رهنه حال اول رهنه  
 جناية رهنه او رهنه اول رهنه

الا يملكه

جناية المملوك على ماله وهي فيما يوجب المال بعد رهنه المستوفى لانه لا يثبت الاحتفاظ  
 له عليه وانما كون جناية الرهن على المهرين بعد رهنه لان رهنه على رهنه الجناية على الرهن  
 للمهرين كان عليه التطهير منه لانه لا يملكه في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب  
 التخليص عليه بين عبد يعقل الف بالف موجب فصارت قيمته مائة فقتله فمهره  
 مائة وحل اجله اخذ منه ثمنه المائة من حقه ونقط باقية وهو تسع مائة لان نقصان  
 المستعبر لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن قسور رغبات الناس بخلاف نقصان العين  
 فاذا كان باقيا بعد المهرين يد الاستيفاء صار مستوفيا للكل من الابداء ولو باع بامره بمائة  
 اي باع المهرين العبد بامر الرهن بهما وقضى بارجع باق وهو تسع مائة لان الرهن اذا  
 باع صار كانه استرده وباعه بنفسه فيسقط الرهن ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى فكذا هنا  
 فله اي عبد يعقل الف يعقل مائة فمهره تسع مائة فقتله فمهره تسع مائة لان العبد ان  
 قايم مقام الاول فصارت الاول قايم وتراجع سبعة حتى اي العبد المهرين يعني رهن رجل  
 رجلا بعد قيمته الف ورجل اخر قبل منه فقتل العبد قبل خطاه فمهره تسع مائة لان ضمان الجناية  
 على المهرين والعبد كله في ضمانه ودينه مستوفى لسرقته فيقتال المهرين اذ العبد  
 من الجناية فان فذه اصيل رهنه وكان دينه على الرهن بجاله والعبد رهن كما  
 كان ولم يرجع اي على المهرين من الفداء لانه العبد كله مضمون وجناية المضمون  
 جناية الضامن فلو رجع على الرهن رجع الرهن عليه فلا يفيد ولا يدفعه اي ليس  
 للمهرين ان يدفعه الى ذي الجناية لانه لا يملك التملك فان اتي اي امتنع المهرين من الفداء  
 دفعه الرهن او فذه فيسقط الدين اي يقال للرهن ارفع العبد او افديه بالدين  
 فان دفعه او فذ سقط دين المهرين واخذ الرهن العبد ويبطل الرهن ان لم يكن الى الدين  
 اكثر من قيمته اي قيمته الرهن بل يكون مساويا او اقل منها وانما اذا كان اكثر فيسقط من  
 الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي مات الرهن باع وصية الرهن وقضى الدين

سبب العيب

جناية قيمته ودرسه



لا يقيم مقامه فان لم يوصى نصيب اى وصى نصبه القاضى لبيعه رهن الوصية بعض  
 المتكررة الذين على الميت عند ترميم من غلبته توقف على رضى الآخرين ولهم ردة لانه  
 اثر بعض الغنى بالايفاء الحكم لان موجب قدر الرهن بنوت يد الاستيفاء للمرتهن حكما  
 فاشبه الاثر بالايفاء الطبقى فان قضيته دبرهم اى دين ساير الغنى قبل الرد قبل ان  
 يردوه فغذ لرد المال مانع وهو حق بغير الغنى ولو ان قدر الغنى اى لم يكن للميت الاثر  
 واحد جاز هذا الرهن اعتبارا بالايفاء الطبقى ويصح في دينه لانه لا يباع فيه قبل الرهن  
 فكذا بعده واذا استحسن اى الوصية بدين للميت على آخر جاز لانه الاستيفاء حكما وهو يملك  
 وفى رهن الوصية تفصيل ثانياً في كتاب الوصايا ان ذاك الرهن **فصل** رهن صغير  
 فتمت عشرة بياى عشرة فخر وحلل وهو يساوي اى العشرة بياى رهنها بياى بالعشرة  
 وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذ بالخرج من كونه صالحا للايفاء اذ لم يبق مالا متوقفا  
 وانما لم يبطل لانه يصدق ان يعود بالحلل وهذا اذا اشترى عشرين فخر قبل ان يبطل البيع  
 لاحتمال صيرورته خلا فكذا هذا ورهن شاة كذلك اى قيمتها عشرة بعشرة فماتت بلاذ  
 فبيع جلد فاساوى درهما فهو اى الجلد رهن به اى بدرهم لان الرهن تغير بالهلاك  
 فاذا اصاب بعض الحمار يعود حكمه بعينه بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبسوقة قبل القبض  
 فبيع جلد فاصح لا يعود البيع لان البيع يتقضى بالهلاك قبل القبض والمنقضى  
 لا يعود قبل ويعود البيع ايضا بما الرهن كولد له ولبنه وصوفيه وغيره للرهن  
 يتوكله من ملكه ورهن مع اصله لانه يتبع له والرهن حق لازم فيسرى اليه ويملك  
 حيا اى ان يملك يملك بلائيه لان الاتباع لا يقسط لهما بما يقابل بالاصل لعدم  
 دخوله تحت العقد مقصودة وان بقى اى النماء وهلك الاصل فكل يسطر اى افنته للرهن  
 بقسطه يقسم الدين على قيمته اى النماء المملوك بالبيع والقيمة الاصل اى اصل الرهن يوم القبض  
 لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودة بالبيع اى اذ بقى الى وقت البيع

اذا

واذا رهن  
 رهنه

على الرهن

التي تليها

شئ اذا كان مقصودا كولد المبيع فان قيل القبض لا حصه له من الثمن فاذا قبض المشتري  
 وصار مقصودا بالقبض صار له حصه من الثمن وبسقط من الدين حصه الاصل اى ما اصل  
 بسقط من الدين لانه يقابل الاصل مقصودا ويقتل النماء لخصته اى ما اصاب النماء افنته  
 به الزيادة في رهن مثل ان يرهن ثوبا بدين عشرة يتردد الرهن ثوبا آخر كونه الاول  
 رهنا بالعشرة لا الدين مثل ان يقول الرهن اقرضني خمسة اية اخرى على ان يكون العبد الرهن منك  
 رهنا بالدين والفرق ان الاصل المقرر بغيره ان الاصل باصل العقد انما يتصور اذا كان الرهن  
 في المعقود عليه او المعقود به فالزيادة في الدين ليست شيئا مما يكونها غير معقود عليه  
 فظاهر وانما كونها غير معقود به فلو جرد بسببه قبل الرهن خلاف الرهن فان معقود عليه  
 لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبق بعد رهن عينا بياى النماء فماتت عينا  
 يساوى الفار هينا بذا فهو اى الاول رهن حتى يرد الى رهنه والمرتهن المدين في الثاني  
 حتى يحل مكان الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقى الا  
 بقض القبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانها رهن اى دخول احدهما فيه  
 فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تجديد القبض فيه لان يد المرتهن على الثاني  
 يد امانة ويد الرهن يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن يتبرع  
 كما عرفنا بالهبة وعينه امانة كما عرفنا وقبض امانة ينوب عن قبض امانة اى المرتهن الرهن  
 عن دينه فقبض اى قبض الرهن لا بد او هو بغيره فملك الرهن في يد المرتهن فلا يمنع من  
 صاحبه بملكه فبان استحسانا وقال زفر يضمن قيمته للرهن وهو القياس لان القبض وقع  
 مضمونا فبقى كذا ما بقى القبض وجه الاستحسان ان ضمان الرهن باعتبار القبض والدين  
 لان ضمان استيفاء والا يستحق الا باعتبار الدين وبما لا بد ان يبق احداهما وهو الدين و  
 الحكم الثابت بعينه ذات وصفين يزول بزوال احدهما ولهم الرهن سقط الضمان  
 لعدم القبض وان بقى الدين فكذا اذا ابرأ عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقى القبض

بشرة درهم

التي تليها

التي تليها



ولو استوفاه اى المهرتين ودينه بالتام او بعضه بايعا البراهين او متطوعا او شرا او  
 به اى بالدين او طلبة على الدين على عين او احوال غير تامة بدنية على اخر فذلك يدعى المهرتين  
 وملك بالدين لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء وخوجه لما تقر ان الدين يوجب  
 لانفسها لكن الاستيفاء لا يقدّر لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة من قبله فاذ ملك  
 المهرين تقر الاستيفاء الاول فانقضى الاستيفاء الثانى وروى ما قبض على الدين  
 في صورة ايعا البراهين او المتطوع او الشرا او الضم وطلت الحوالة وملك المهرين  
 بالدين اذ بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمته المحتال عليه تقوم مقام ذمته الجاهل  
 ولما يعود الى ذمته الجاهل اذ اتمات المحتال عليه فليس كذلك اى كما يملك المهرين  
 بالدين في الصور المذكورة يملك به ايضا اذا اتملك بعد تصادقها على ان لا دين لان  
 مضمون بالدين او بجهة عند توثيق الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجاهل  
 ان تصادق على قيام الدين بعد تصادقها على عدم الدين بخلاف الابراء لانه يسقط به  
 او ذمته يعقب كتاب الدين لان في الاول حبس

**كتاب الغيب**  
 وفي الثاني حبس غير شرعى هو كونه اخذ الشئ من الغير بالغيب متقوما ولا يقال غيب  
 روجه فلان وخر فلان وشرا اخذ مال هو بمنزلة الجنبس احتراز عن اخره  
 احتراز عن مال الجنب فانه محترم من يملكه بلا اذنه احتراز عن اخذه من يملكه  
 باذنه وان رة الى ان ازاله يملكه معتبر في الغيب عندنا وعندنا ففى هو ان  
 يد العدوان عليه ونمرة الخلاف يظهر في زوايد المغصوب كونه المغصوبه ذمته  
 فانه ليست بمضمونه عند عدم ازاله اليد وعنده مضمونه لاثبات اليد فالاصل  
 ان المعتبر في الغيب عندنا ازاله اليد المحقة واثبات اليد المبطله وعندنا ففى المعتبر  
 هو الثاني فقط لاحقية احتراز عن الشبهة فاستخدم العبد وتحيل الدابة اى وضع الحمل  
 عليه غيب لوجود ازاله اليد المحقة واثبات اليد المبطله فيرجع الى جلاوسه على السبيل

عالة قبول  
حالة قبول  
ايده

عداوة يار  
اثبات المدا

مهر الناصر  
مهر الناصر

لعدم ازالة اليد المحقة بالاستيفاء اذ لم يوجد منه النقل والتحويل البسيط فقل المالك  
 وقد بقى اثر فعله في الاستعمال فلم يكن اخذ من يده وحكمه الاثم لمن يعلم انه مال الغير  
 ورز العين قايمة والسفر كالكثرة وغيره اى غير من علم الاخر ان لانه حق الغير فلا يتوقف  
 على علمه ولا اثم لانه خطأ وهو مد فوج بالحديث ويجب المثل في المفتى كما لم يكن المودون  
 والعدوى المتقارب لقوله تعالى فاعتدوا عذبي العتدى عليكم لانه لم يرد المثل  
 ما يوجد له مثل في الاسواق بل اتفاد بين اجزائه يعتد به فالا يكون كذلك فهو  
 بيتي ثم المثل قد يكون مضمونا بحيث يخرج الصفة عن الملكية بجعله عادرا بالنسبة  
 الى اصله كالغنية والقدر والبريق فيكون قيميا وقد يكون مضمونا بحيث لا يخرج  
 الصفة عن الملكية بقاء كثرته وعدم تفاوته كالدراهم المضروبة والدنانير فانقطع  
 عن المثل فقيمة يوم الخصومة وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع  
 لاني يوسف انه لما انقطع الحق بما لا مثل له فتعبر بقيمة يوم الغصب لانه موجب  
 والمجرب ان الواجب المثل في الذمة وانما ينتقل الى القيمة بالانقطاع فبعبارة قيمة يوم  
 والابى ح رحمه الله ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولما الوصير الى ان يوجد مثله  
 فله ذلك وبقضا القاضى منتقل فتعبر بقيمة يوم الخصومة والقضا وجب القيمة في القيمة  
 كالمودون والحيوانات والعقد في المتقارب يوم غصب لانه مطالب بالقيمة حين غصب  
 فتعبر بقيمة عند ذلك فان ادعى اى الغاصب المالك جيبس حتى يعلم انه اى المغصوب  
 لو بقى لظهرتم فضى عليه بالبدل لانه حق المالك ثابت في العين فلا يقبل قوله حتى  
 يغلب على ظنه اى تصادق كما اذا ادعى المدعيون الا فلاس برهن اى المالك اتمات  
 عندها صبره وقلب الغاصب اى برهن انه مات عندا ملكه فبينة اى الغاصب  
 اولى عند محمد لان وجوب الضمان بالغصب ثابت ظاهرا واثبات الرد على من يرد  
 لم يرد خلاف الظاهر وبينة المالك اولى عند ابي يوسف لان حاصل خلافهما في

عالة قبول  
حالة قبول  
ايده

عالة قبول  
حالة قبول  
ايده

عالة قبول  
حالة قبول  
ايده

عالة قبول  
حالة قبول  
ايده

عالة قبول  
حالة قبول  
ايده







ونقد منها فحق كل ذلك يطيب له الترخيص لان الاثارة اليها لا تفيد التسعين فيستوي  
وجودها وسددها ان كان يتأكد بالنقد منها وبه كان يقع الامانة ابو الليث وفي الكافي  
قال شيخنا لا يطيب له بكل حال ان يتنازل في شئ من شئ قبل ان يضمن وبعد الضمان  
لا يطيب له بكل حال وهو المختار لا طلاقا الجواب في الجاهلين والجاهلية اية  
الغاصب فاجاز ما ذكره المدة فعند ابي يوسف اجاز ما مضى قبل الاجازة وما بقي لما ذكره  
لان الغاصب فضولي في حقه وعند محمد اجاز ما مضى لغاصبه لانه العاقد وما بقي لما ذكره  
لانه فضولي في حق ما ملكه كذا في هذا الخلاف لو اجره فاستحق في المدة واجاز الحق  
لانه كما ملك غصب اى رجل ما لا يؤثر اى المغموب احترار عما اذا تغيرت فغيره  
مثل ان صار العنب زيتا بنفسه او الترتيب ثم ان المالك فيه بالخيار ان يث  
اخذه وان يتركه وضمنه فزال اسمه فقات اعظم من افعه احترارها اذا غصب  
شاة فذبحها فان ملك ما لم يزل بالتذبح المجرى اذ لم يزل اسمها حيث يقال شاة  
مذبوحة ولم يقل واعظم من افعه لان من قال قصده تاول الحنطة اذا غصبها وطحنها  
فان المقاصد التي تتعلق بعين الحنطة كجعلها بهريرة ونحوها يزدول بالطحن ولا حابة  
اليه لان قوله فزال اسمه ضمن عليه لانه يلزمه او اختلط اى المغموب بملك الغاصب  
ولم يميز اصلا كاختلاط بيرة بهيرة او شعيرة بشعيرة او لم يميز بالخرج كاختلاط بيرة  
بشعيرة او بالعكس ضمنه اى الغاصب المغموب وملكه ما الضمان في صورة التغيير وال  
الاسم فليكون متعديا واما الملك فلا يحدت صيغة متقومة لان قيمة الشاة تزداد  
بطحنها وشيئا وكذا قيمة الحنطة تزداد بجعلها بهريرة او قيقا واحدا ثم يصير حق المالك في الكفا  
من وجه فيكون راجحا على المالك من وجه على ما تقر في الاصول ان ضرر الترخيص اذا  
تعارض كان النجح ان في الذات احق منه في الحال واما الضمان في الاختلاط فليكون متعديا  
فيه ايضا واما الملك فليدبر الحق اليه لان ملك المغموب منه بلا حرج متعلق بملكه قبل الرضا اى رضا

والظرفية  
والمضاربة  
مما كان

قوله او ضم

ادخله

في ذلك الموضع  
في ذلك الموضع  
في ذلك الموضع

رضا المالك ايا ما يؤول اليه او يؤول له او يؤول له او يؤول له وهذا الحق والقياس الجلي  
لان ملكه ثبت بملكه فحقه للتصرف به لا توقف على رضا غيره ولهذا لو جعله باعنه  
صح وجه الاحتجاج بقوله من في الشاة المذبوحة المتكسبة بل الرضا صاحبها اطلعوا بالاسرار  
اذا اثار بالتصدق زوال ملكه المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الرضا ولان  
في اباية الانتفاع فتح ثاب الغصب فحرم قبل الرضا جميعا المادة الفدوتها وبيعها  
وهي مع ارضه بغيره بملكه في البيع الفاسد كذا في الشاة وطحنها او شيئا وطحنها او شاة  
وجعل جديد شيئا او البناء على شاة وهي شاة عظيم جدا ولا يثبت الا ببدل الهندوان  
فربما يجرى درهما او دينار او اذنا فلما ملكه بلا ريب لان العين باقية من كل وجه  
الاصلي الثمنية ولو لم يميز زونا وبها بقيان حتى جرى فيه الترابا اعتبارا بهما في شاة غيره  
طرحها اى ذلك الغير الشاة عليه اى الذابح واخذ قيمتها او اخذ اى الشاة المذبوحة  
بعض المالك فخير ان يضمن قيمتها وسلم الشاة اليه وان شاء اخذها وضمن بقضائها  
لان الخلاف من وجه لغوات بعض منافع كالحمل والذوال والنسب وبقا بعضها وهو محرم  
وان كانت الدابة غير ما كوال الحنطة ففقط الغاصب طرفها بضمنه المالك جميع قيمتها  
لوجود الاستعمال من كل وجه كذا في خرقة ثوب او ثوبت بعضه وبعض ثقبه يعني  
ان المالك خيره في ايضا ان يضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب  
وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لما ذكره ولو ثوبت كل ثوب اى الغاصب  
لكما في كل القيمة وفي خرقة يسير ثقبه بلا ثوبت شيئا منه ضمن ما نقص واخذ رب  
الثوب ثوبه لان العين قائم من كل وجه بنا في ارض غيره او طرس قلعا الى البناء  
والطرس ورثت لان الارض لا تغصب حقيقة فيسبق بها حق المالك كما كان و  
الغاصب جعلها مشقولة ويؤمر بتفريقها كما شغل طرف غيره بطعامه ولما ذكره اى  
الارض ان يضمن له اى الدابة او الفارس قيمتها اى البناء والغرس ان نقصت اى الارض

ادخله  
باعت الغاصب المغموب

لا يبرط شاة من اسرار  
بما يضمن

ادخله

ادخله  
ادخله  
ادخله



به اي ابنه او القيس وبين طريق معرفة قيمته بقوله مقوم اي الارض به وبها  
 اي بدون البناء والقبول ومع احدهما حال كونه مسحق القلع فيضمن الفضل  
 فان قيمة الشجر والبناء المسحق القلع اقل من قيمته مقلوبا فيقيمة المقالوع اذا  
 منها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر المسحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة  
 الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم فقي تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقدر بمائة  
 وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة هذا اذا كانت قيمة اب حبة اكثر من قيمة البناء  
 والقيس واذا عكس فلغايب عن يضمن له قيمة اب حبة فيأخذها اي التسعة كذا في  
 النهاية حر الثوب الذي غصبه او صفه او لبث التسوية الذي غصبه بسمين فان المالك  
 بالخيار ان شاء ضمنه اي الثوب حال كونه ابيض يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض ومثل  
 تسوية وسلكه الى الغاصب لانه من الخفليات او اخذ بها اي الثوب والتسوية فيضمن  
 ما زاد الصبغ والسمين لان الصبغ حال متقوم كالثوب وبغصبه وصبغه لا تسقط  
 ماله ويجب صيانته كما يمكن وذو في ايصال مفعلي حال احدهما اليه وايضا حق الاخذ  
 في عين ماله وهو فيما قلنا من تغيير الابن لا يثبتنا الحيا ركب الثوب لا يوجب  
 اصل والغاصب بوصف فان سود اي المالك لبيض الغاصب ضمنه اي المالك  
 ابيض او اخذه ولا شيء للغاصب من اجر التسوية لانه نقص **فصل** في غصب الثوب  
 ما غصب ويضمن قيمته ملكه اي الغاصب ملكا مستندا الى وقت الغصب وقال الشافعي  
 لا يمكنه لان الغصب بعد تحض فلا يكون موجبا للملك لانه حكم شرعي فستدعي سببا  
 مشروعا ونان المالك يمكنه بدل المصوب بماله اي رقبته ويكره فوجب ان يخرج  
 المصوب عن ملكه لئلا يجمع البديل والمبدل في ملك شخص واحد فوجب ان يدخل  
 في ملك الغاصب والا لزم بثبوت الملك بلامالك وصديق اي الغاصب في قيمة اي  
 المصوب يمينه ان لم يبرهن المالك للزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة في المصوب

فانه المالك بالخيار ان شاء  
 ضمنه اي الثوب لانه

المصوب وانكره الغاصب فان برهن المالك قبل الاصله في الغاصب  
 يمينه في نفي الزيادة كما في سائر القواعد فان ظهر اي المصوب وهو اي قيمته اكثر  
 مما ضمن الغاصب وقد ضمن بقوله مع يمينه اخذه المصوب اليه او ردوه او اخذه  
 الى المالك الضمان لان رضاه هذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ وزنها  
 لعدم اليقين ولو ضمن الغاصب بقول مالك او بوجه اي حجة ما كره او كره الغاصب فهو اي  
 الغاصب ولا خيار للمالك لانه رضي بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط  
 فنقد بيع غاصب ضمن بعد بيعه لا يعتد به كذا في اي او ضمن بعد الاستان لان الملك ثابت  
 للغاصب ناقص بثبوت مستند او الثابت مستند ثابت من وجه دون وجه والمالك  
 انما يقص يكفي لنفاذ البيع دون العتق زوايد المصوب مطلقا اي سواء كانت متصلة  
 كاسمن والحسن منفصلة كالولد والثر لا يضمن الا بالتحدي او المنع بعد الطلب لانهما  
 امانة وحكما هذا نقصت الجارية بالولادة مضون ويجوز بولده الى ولدت الجارية  
 المصوبة ولد كان النقصان مضونا على الغاصب فاذا كان في قيمة الولد وفاء به  
 جبر النقصان بالولد ويسقط ضمانه عن الغاصب الا فيسقط بحسبه رقبته بامية غصبها  
 فجلت فلو كانت حاملا فولدت فماتت حاملا ضمن قيمته لانه لم يرد كما اخذ لانه  
 اخذها ولم ينقص فيها سبب التلف وردا وفيها ذكرك فصار كما اذا جئت جنائيه في  
 يد الغاصب فقتلت بها او دفعت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب كذا  
 بجلان الجرة يعني اذا زني بها رجل فجلت فماتت في نفاسها فانه لا يضمن  
 بالغصب ليعتق عند رد الرد ضمان الاخذ زني بها اي بامية غصبها واستولدها اي جلته  
 منه واذا ثبت النسب بعد ارضاء المالك لان التضمين يمين له حتى التضمين او رث  
 شبهة والنسب يثبت بها كما لو زفت به غير امه والولد رقيق لان الحرية لا تثبت  
 بالشيء كذا في الكافي الحيات كركوب الدابة وسكن الدار واستخدم المملوك لا يضمن

في جبره او لنور  
 المصوب

كذلك لو كان  
 ارثه بوجه ادو  
 فانه لا يضمن



بالغضب والامتنان صورة غضب المنافع ان يغضب عبداً مثلاً ويحبسك شهراً  
ولا يستعمله ثم يردّه على سيده وصورة امتنان المنافع ان يستعمل العبد شهراً ثم يردّه  
على سيده كذا في الكافي بل يفتن ما ينقص باستعماله فيغرم النقصان الا ان يكون اى  
المغضوب استثنائاً من قوله لا يضمن وثقاً او ماله يتم فان ما فوقها يضمن كذا في العمدة  
وغيرها ولا يضمن ايضاً ثم لم يردّه بان سلم ذمتي وفي يده الخ والخنزير وانما فيها  
اخر لا نهى مالاً في حق المسلم بخلاف مال الذي من الخمر والخنزير حيث يضمنان بالامتنان  
لانها مال في حق غضب ثم لم يردّه بان سلم ذمتي وفي يده الخ والخنزير حيث يضمنان بالامتنان  
او جلد مائة كما سياتي وهو الاكره اما على نفسه الاختيار لو كان باتلاف نفسه  
او عضو او ما غير ذلك لا يفد نفسه او يبيع نفسه او يضرب شديداً في الميسرة الخ في  
الجبر الذي هو الاكره باجبي الاعتماد البين به وفي الضرب الذي هو الاكره ما يجزئ  
الانكسار الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا تكون بالاراء  
ولكن على قدر ما يرى الجاني اذا رفع اليه خلاف جيس يوم اذ يديه اى قيد يوم او ضرب  
غير شديد فانه لا يكون اكره اذ لا يمتد في عاده فلا يعدم الرضا الا الذي جاء به  
انما يكون اكره ان لم يجل له جأه وغيرة لان ضرره اشده من ضرر الضرب بشدة بغيره فيفوت  
به الرضا فبالاول يعنى المجلج رخص كل ميتة ودم وطم خنزير وشرب خمر حرمة هذه الاشياء  
مقبدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة متفقا على اصل الجمل لقوله تعالى اما اضطررتم  
اليه فانه استثنائاً حالة الضرورة والاستثناء ينكح في الباقي بعد التثنية والاضطرار  
يحصل بالاكراه والمجلج وبالصبر على القتل ثم في هذه الصور كما في الخصية لانه كما ان كان  
بالامتنان مغاوتاً لغيره على اهل الكفر رخص ايضاً تلفظ بغيره وقد مطمئن بالايان  
لحديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه حيث اقبل به وقال له رسول الله ع كم كيف وجدت قلبك  
قال مطمئن بالايان فقال ع فان عادوا فعاد وفيه نزل قوله تعالى الا من اكره قلبه مطمئن

على بيعه اضطراراً  
هذه من شرط ما بعده  
او جلد مائة  
ما تراه والشم الآخر

الكافر عليه كذا إعادة له امره فانه

في لفظ الكفر

مطمئن بالايان الآية وبالصبر عليه اى القتل في هذه الصورة اى صار مجزراً  
ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قبيل فان خشيته رضي الله عنه صبر على ذلك حتى قبيل وسماه في  
سنة الشدة او رخص ايضاً امتنان مال مسلم لان امتنان مال الغير مستباح للضرورة كما  
في المحضة وقد ثبتت ولكن صاحب المال ضمن الجاني لان الفاعل اكره للمجاني في الجاني  
آية الامتنان من هذا القبيل عليه فيقتل لا يقتل عطف على امتنان اى لا يرضى قتل مسلم  
بل يقصر على ان يقتل بان قتله كان اثم لان قتل المسلم لا يستباح للضرورة كما الا ان يقتل لم  
يقتل القتل ويقاد في العبد الجاني فقط عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان الفاعل يصير له قتال  
ابويوسف لا يقاد واحده منها للشبهة وقال زفر يقاد الفاعل لا يباشرة وقال في طائفة  
يقاد كل منهما الفاعل بالباشرة والمجاني بالتسبب ولا يرضى بالاول زفر الجاني لانه  
كالقتل لان ولي الزنا يملك حكمه لعدم من يرضيه فلا يستباح للضرورة ما كان القتل ولكن  
لا يجزئ احداً ما يجزئ اذ لم يرضى زناه بالمجلج كان مقتضى القياس ان يجزئ لان انتشار  
الآلة دليل الطمأنينة ولكن لا يجزئ احداً لانه قد لا يدل على الطمأنينة اذ قد يكون طمأنينة  
في النائم والثاني عطف على الاول يعنى باكره بغير مجلي لا اى رخص الامور المذكورة لكنه  
اى الثاني من الاكره يقطع الحد في زناه لا يقطع في غيره فلو قل من الشبهة كذا  
في الثانية لازية اى لم يقطع الحد في زناه لان الاكره المجلي لم يكن رخصة في حقها كان  
في حق المرأة حتى يكون غير المجلي شبهة ليندرج في الحد تصرفات المكره قولاً يعنى ان اصل  
ان التصرفات القولية للمكره سواء كان مكرهاً بالمجلج او بغيره تنفذ عندنا كما في البيوع  
الفاصة وما يحتمل الفسخ بنسخ المكره وما لا يحتمل فلا يفسخ الاول وهو ما يحتمل الفسخ  
كسبي ونشأته واجارته وصلحته ابرأه له يورثه او يقيده ووهبته فانه اكره على  
واحد منها باجتماع الاكره في الفاعل بعد زوال الاكره ان شاء الله وان شاء  
نسخ لان الاكره مطلقاً بعد الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود فتفسد بفواته وانما

بان يلقية فيلحقه سحر فيقتله فهو  
الايان

زنا الزوج

الحركة المذكور

اقر المكره







فيمتد ولو قال له انك ما مولدك فالتلف لا يضمن لانه بائنه بالاباق او القتل  
 جوار غاصبا لانه استعمال في ذلك الفعل اما بالامر بالتلاف مال مولد فلا يصير غاصبا  
 وانما يصير غاصبا للعبد والعبد المقتضون قائم لم يملك وانما التلف بفعل العبد كذا  
 في العمدية استعمال غير لغيره كان يقول له اذنيك هذه الشجرة وان شئت لثاكل انت  
 وان لم تعلم انه عبد او قال ذلك العبد اني جرحته فميتة ان يملك لانه استعمال في منفعة ولو  
 استعمال لغيره كان يقول اذنيك هذه الشجرة وان شئت لثاكل انت لا يضمن لانه لا يصير  
 غاصبا كذا في العمدية والله اعلم **كتاب المالك** وجه المالك سبعة بينه وبين  
 كتاب الغصب ظاهر وهو لغة فعل الفاعل على امره كغيره بشرط حمل الغير على فعله من اللفظ  
 وعمل سائر الجوارح كالحمل على التعلق بالجل وهو اتم من القتل والتلاف العضو والجلوس  
 والقيود لعدم رضاه به اي رضا الغير بذلك الفعل لا اختياره اي لا لعدم اختياره  
 لكنه اي ما بعد الرضا قد يفسد اي الاختيار وقد لا اي لا يفسد فلما حصل ان عدم  
 الرضا مفقود في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صورته لكن في بعض  
 الصور يفسد الاختيار وفي بعض لا يفسد اقول بهذا هو المستطرد في جميع كتب  
 الاصول والفروع حتى قال صدر الشريعة في الشريح وهو اما يملك بان يكون بجسده  
 او ضرب وهذا معدوم للرضا غير مفقود للاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل  
 بغيره فيفقوت به رضاه او يفسد اختياره فان فيه جعل قسمين قسمي المالك لا يظن  
 على من يعرف معنى القسمين العجز صدر الشريعة ما قال في شرح الوقاية ثم الاكراه  
 نوعان احدهما ان يكون مفقود للرضا وهو ان يكون بالجلوس والضرب والثاني ان يكون  
 مفقود للاختيار وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو ففوت الرضا اتم من فساد  
 الاختيار ففي الجلوس والضرب يفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل لا  
 ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال وحقيقته الى اخره ما قال في الشرح

الارتقاء برتبة ديوقا  
 بفتح

بوتة النفي او العضو وهذا معدوم للرضا  
 غير مفقود للاختيار واما غير ذلك فبان يكون  
 فيه ذلك قال في الشرح 22

قال التهذيب

مع بقاء اهليته وعدم سقوط الخطاب عنه لان المكره مبتدئ والابتداء لمحقق الخطاب  
 الا ان يرى انه مقدر وبينه وبين من وجبه رخصية ويانتم مرة ويوزن اخرى وهو دليل الخطاب  
 وبقاء الاهلية واستطارة اربعة امور الاول قدرة الحامل على تحقيق ما يهتد به سلطانا او غير  
 يعني لصا او نحوه هذا عندهما وعند الي ح لا يحقق الامن سلطان لان القدرة لا تكون  
 بلا منفعة والمنفعة للسلطان قالوا هذا اختلافان صغيران لان الاختلاف في جهة  
 لان في زمانه لم يكن بغير السلطان من القوة بما يحقق به الاكراه فاجاب ببناء على  
 ما شأ بهد وفي زمانه ما ظهر الفساد وصار الامر الى كل متقلب فيحقق الاكراه  
 من الكل والفتوى على قوله ما كذا في الخلاصة والثاني خوف الفاعل وقوته اي وقوعه  
 بهد به الحامل بان يغلب على ظنه انه يفعل ليصير مجبولا على ما دعي اليه من الفعل والجلوس  
 والثالث كونه اي الفاعل مستنعا مما اكراه عليه حتى ما الى تحقيقه كسب ماله او اطلاقه  
 او اعتاق عبده او حرق شخص اخر كالتلاف مال الغير او حرق الشجر كسب الحرز او نحوهما  
 والرابع كون المكره به متلف نفس او عضو او موجب لعدم الرضا وهذا اولى مراتبه  
 وهو ايضا متفاوت بحسب الاشياء كما سياتي في الاكراه قياسا على صحته مع المنزل  
 وعند الف في لا تقع ورجع الى الفاعل على الحامل بنصف المستحق في الطلاق ان لم يوطأ  
 وكان المهر مستحقا في العقد وان لم يستم فيه يرجع عليه بما انزله من المتعة لان ما عليه كان على  
 شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهته بما يعصية كالارتداد وتبديل بن الزوج وقد  
 تكرر ذلك بالطلاق فكان نفقة المالك من هذا الوجه ويضاف نفقته الى الحامل ونفقة  
 كالايجاب فكان متبذرا له فيرجع عليه بخلاف ما اذا ووطأ بها لان المهر نفقة لها بها بخلاف  
 لا بالطلاق ورجع الفاعل على الحامل بقيمة العبد في الاعتراف لانه صيد الله فيه من حيث لا يشاء  
 فانما عليه ان يضمنه موهبا كان او مفسدا لكونه ضمانا اتفاقا كما هو ولا يرجع الى ماله على  
 العبد الضمان لانه مؤخذ بالتلاف في ذنبه فانه اذا اكراه على التردد في التردد لانه لا يملك فيه الاكراه

هذا شرط الى ما لا يملك  
 قوله طلق

عنه كذا في الشرح



وهو من المالكين بمنزلة من جده ولا يرجع على الخامل بما لزمه اذ لا مطالب له في الدنيا  
 ويميت وطهره حيث لا يعمل فيها الاكرام لعدم احتماليها الفسخ ورجعته وايلاؤه  
 وقية فيه اي في الايلاء بالتك بان يقول فينت اليها فانها لما صحت مع الاكرام ايضا  
 واسلامه فانه اذا اكره عليه صار ميسرا اذا وجد احد الشر كمن قطع في الاخر احتمال  
 فنحننا جانب الوجود احتياطا بلا قتل لو رجع يعني اذا اسلم بالاكرام ثم رجع عنه لا يقتل  
 للممكن الشهادة لاحتمال عدم اسلام من الابداء فيكون كونه اصليا فلا يكون مردوا ولا  
 روية لانهما متعلقان بالاعتقاد لا بالبرهان لو نوى ان يكفر يصير كافرا وان لم يتكلم في الاكرام  
 والى على عدم تغير الاعتقاد فلا تبين عرسه لعدم الحكم بالبروة صادرة عن السلطان اي  
 طلب منه ما لا يملكه ولم يعين بيع ماله اي لم يقل بيع ماله واخطى ثمنه فباعه صح اي ذلك  
 البيع لعدم الاكرام بالنظر اليه كذا في الخلاصة خوفا من الزوج بالضرب حتى وهنت منه  
 لم يصح الشهادة ان قدر اي الزوج على الضرب لوجود الاكرام **كتاب**  
 بولغة المنع مطلقا وشرعا منع نفاذ التصرف القولي خصية بالبرهان لان الجرا لا يحقق  
 في افعال الجوارح وسره ان اثر التصرف القولي لا يوجد في الخارج بل امر معتبره شرعا  
 كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر  
 عن الجوارح فانه لما كان موجودا خارجا لم يجز اثبات عدمه كالقتل والطلاق المالم  
 والا كان سقطا وسببه الصحة بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عدم العقل  
 ان كان مميزا ففعله ناقص فالضرر محتمل واذا اذن له الولي صح تصرفه ليصرف جانب  
 المصلحة والمجنون فان عدم العقل كصحة غير مميز وان وجدت في بعض الاوقات كان  
 ناقصا العقل كصحة عاقل في تصرفاته واما المعنوية فاختلغوا في تفسيره واحسن  
 ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم فخلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضر ولا  
 يشتم كما يفعل المجنون والرق فان الرقيق له اهلية في نفسه لكنه يحجر رعاية حق المولى كي

فيه بغير الزوج

كي لا يبطل منافع عبده باجباره نفسه لانه لا يملك رقبته بتعلق الدين به كمن المولى  
 اذا اذن رضى بفوات حقه فلم يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب اما المجنون فله عدم عقله  
 واما الصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهادة  
 ولا وقوف للمولى على عدم اتواقف باعتباره ببلوغه حد الشهادة ولذا لا يتوقف  
 ان على اجازته ولا ينفذ ان بمباشرة ولم يصح اعتاقه في نفسه في الضرر ولا اقراره بها  
 لان اعتبار الاقوال بالشرع والاقرار يحتمل الصدق والكذب وقيل ان شرعا  
 البعض دون البعض فامكن رده فيرد نظرا لهما وصح طلاق العبد لانه اهل يعرف  
 وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال كل المولى ولا تقويت منافقة فينفذ واقرا في حق نفسه  
 لقيام اهل الاهلية لاقى حق مولاه رعاية لحيته لانه نفاذه لا يعرف على الدين بقبضته  
 او كسبه اما خلاف ماله فان اقر بماله اقر الى عتقه لوجود الاهلية وزوال المانع ولم يميزه  
 في الحال لقيام المانع بهذا اذا اقر لمولى بماله واما اذا اقر له به فلا يميزه شي بوعده  
 لما تقر ان المولى لا يستوجب عليه عبده مالا ولو اقر بحد او بحد وعجل ولم يخرج الى عتقه لانه سبق  
 على اصل الحرية في حق الدم ولهم الم يصح اقرار المولى عليه فيهما اي احدى والقود اذا عقدتهم  
 الى المجنون من يعقله اي يعقل العقلة بان البيع سالب الشراء جالب له احترازه عن المجنون المغلوب  
 والصبي الغير المميز خصية لثبوت الفسخ والامضاء والامضاء بالعقد ما دار بين النفع والضرر  
 بخلاف الاشهاد حيث يصح بلا اذن المولى وبخلاف الطلاق والعتاق حيث لا يصحان  
 وان اذن المولى وان امكنه الى المجنون من مواعق له الا شيئا ضمنه الماقراته لا الحجر  
 في الافعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على التصديق فان التايم اذا انقلب  
 على مال انسان والتمسك ضمير وان عدم القصد كنهه لا يخطب بالاداء اذا استيقظ  
 لا يحجر مكافؤ حقيقة هو خفية بتفسير الابن في فعله على خلاف موجب  
 الشرع والعقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تبذير المال والسرقة

فلا بد من

الامانة

انما علة الشرع كالمعصية والاطاعة والامر والنهي

لا يجوز ما لا يضر ولا يضر



على خلاف مقتضى الشرع او العقل وفسق ودين عندنا ح وعندهما وعند الشافعي  
يخرج على السفيه واذ اطلب من ماء المفلس على حجره القاضى ومنع من البيع والاقرار  
وعندهما وعندنا في حجر على الفاسق زجر له بل مقتضى ما نحن به هو الذي انما قيل  
وطبيب جاهل ومكارم مفلس هو الذي يكادى الدابة وياخذ الكلب فاذا جاءه اوان  
السفر لا دابة له فانقطع المكنتى عن الفقه فان في حجر كل منهما دفع ضرر العامة في  
الحاجن فيفسد على الناس من ينهم والطبيب الجاهل ابدا منهم والمكارم المفلس يلف  
اموالهم فان دابة اذا ماتت في الطريق وليس اخرى ولا يمكنه شراء اخرى ولا الاستجار  
فيؤدي الى اهلاك اموال الناس بمقتضى المنع عن التصرف حسا قال في ابدع ليس  
المراد به حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعى الذي يمنع نفوذ التصرف الا يرى ان المقتضى  
لواقتى بعد حجر واصاب في الفتوى جاز ولو قفى قبل الحجر واخطا لم يجر وكذا الطبيب  
الادوية بعد حجر نفذ يوسع فذل انه ما اراد به حجر حقيقة وانما اراد به المنع الحسى ليس  
هو الا التلافة عن علمهم حسا لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر بلع الصبي غير رشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلحى المال  
لا حجر عليه ولو فاسقا وعندنا في دين ايضا لم يكسبه اليه ماله حتى يبلغ حسا وشرب  
لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال ينبغي لك الرجل اذا بلغ خمس وعشرين سنة ولو وصليج  
قبله ان لا تصرف في ماله قبل ذلك نفذ وبعده ان يجرى بكونه خمس وعشرين سنة لم يملك  
اليه ولو بل رشيد وقال لا يدفع حتى يوشى رشده ولا يجوز تصرفه فيه حجر القاضى المديون  
ببيع ماله لدينه لان قضاء الدين واجب عليه والمبايع لم يملكه وجب الحكم فاعلموا ايضا  
للحق الى مستحقه والقاضى بلا امرى المديون ودايم دينه من دراهمه لان الدين  
ان يأخذه بيده اذا طبقه حسن بلا رضا المديون فكان للقاضى ان يبيع دينه لدايم  
دينه وبالعكس القياس ان لا يجوز لدايم لان الداهم والدنا يترتب القاضى حقيقة

مستحب

الحجر

عشر

الحجر على المدين  
ان يأخذه بيده اذا طبقه حسن  
بلا رضا المديون فكان للقاضى  
ان يبيع دينه لدايم دينه وبالعكس  
القياس ان لا يجوز لدايم لان الداهم  
والدنا يترتب القاضى حقيقة

اوان  
لمع

المدين

الدين

حقيقة وكما انما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم جريان ربوا الفصد منه الا خلا  
في النظر الى التام حيث ثبت للقاضى ولاية التصرف والنظر الى الاختلاف في سلب الدين  
ولاية الاخذ عملا بالشبه بين لا اى يبيع القاضى عروضة ومقابلة لدايم دينه لان المقصد  
تعلق بصورهما واعيانهما وليس القاضى ان ينظر لعمارة على وجه الحقيقة فيه ضرر واما النفوذ  
فربا لئلا المقصود فيهما المادية لا العين فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا  
بالاذن اى باذن بايعه فيما يبيع اسوة للغير وان كان قبل القبض فللبايع ان يحبس  
المنازع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبض المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويجزئ  
حجر قاضى ورفع الى قاضى اخر فاطلقة الثاني جاز اطلاقه وما ضاع الحجر فله ان يبيع  
قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لان حجر الاول محقق فيه فيستوقف على انقضاء  
اخره في الثانية **فصل** ببلوغ الصبي بالاجتلام والاجبال والانزال وبلوغ  
الصبي بالاجتلام والحيض والحبل الاصل ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن  
فيه تهاذل لا يكون الامع الانزال فجعل كل واحد علامة على البلوغ والآى وان لم يوجد  
منها فحتى لا ينجس بالبلوغ حتى يتم له اى للصبي ثمان عشرة سنة وللماهى للصبي تسعة سنة  
عندنا ح رحمه الله لقوله تعالى ولا تقر بواكال اليتيم الا بالحق من احسن حتى يبلغ أشده واشيد  
الصبي على ما قاله ابن عباس وتبعه القسطنطينى ثمان عشرة سنة وقيل ثمان وعشرين وقيل  
خمس وعشرون واقل ما قالوا هو الاول فوجب ان الحكم عليه للاحتياط لان الجواز  
اسرع ادراكا من الغلام فنقص سنة من ثمان الى سبع والاربع التي توافق المباح  
وقالوا فيها تمام خمسة سنة وهو رواية عن الامام فيه نفي للعادة الغالبة اذا علم  
تظهر في هذه المدة غالبا فعمل المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة واولى مدته  
ان البلوغ له اثني عشر سنة ولها تسع سنين اذ قد يحصل لها في هذا السن علامة البلوغ  
فان راجعنا الى قربنا الى البلوغ بان يبلغ هذا السن واقر بالبلوغ كالبائع حكما لان البلوغ

بما روى في كونه وقيل شرعا

العلم والصبي

العلم







والمشتري بالقبض والتعيين فخير في التفتين فان ضمن رجع الى المشتري بالقبض  
 على البائع لان اخذ القيمة منه كاحد العين وان ضمن البائع سلم المبيع للمشتري  
 ولم يبيع له والى البائع ثم اي بعد ما ضمن البائع ان رد اي العبد على مولاه بعيب رجع  
 اي مولاه على الغير بم قيمته وعاد حقه اي حق الغريم في العبد لا ارتفاع سبب الضمان وهو البيع  
 والتسليم فصار كالتصليب اذا باع وسلم ضمن القيمة ثم رد عليه بعيب كان له ان يرد على  
 المالك ويسترد القيمة كذا هنا كذا في الكافي واياهما اختيار تصمينه بربك الاجر  
 عليه وان توثق القيمة عند الذي اختاره لان الخبير بين الشئيين اذا اختار احدهما  
 تعين حقه وان اختار الاخر ولو ظهر العبد المغيب بعد التفتين اي بعد ما اختار  
 تضمين احد السبل كاي للغيرم عليه اي على العبد ان يقضى له بالقيمة ببيئته او يكون  
 لان حقه يحل الى القيمة بالقضاء ولو قضى له بالقيمة يقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغريم  
 التضمنه فهو بالخيار ان شاء رضى بالقيمة او رد بها واخذ العبد في بيعه اذ لم يصل اليه  
 تمام حقه بزمه كذا في النهاية وان باع موقعا دينه فللغريم رد بعيه ان لم يغب بدنيه  
 بئنه لانه اذا لم يغب به لم يقض البيع كيف ما كان وان وفاته بدنيه ولا فحابة  
 في البيع لا اي ليس للغريم ان يرد البيع لان حقه قد وصل اليه فينفذ البيع لزوال المانع  
 ولا يخاصم الغريم لمشتريه ان غاب باععه يعني لم يباع المولى عبده المدينون فقبضه  
 المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغريم اذا انكر المشتري الدين لان  
 الدعوى تتضمن فسخ العقد فهو قائم بالبائع والمشتري فيكون الفسخ قضا على الغائب  
 والحاضر ليس خصم عنه اشترى عبدا وباعه ساكتا عن اذنه وجره فهو مأذون يعني ان  
 عبدا اذا قدم مصر فباع واشترى فالمسألة على وجهين احدهما ان يخير ان مولاه  
 اذن له فيصدق استحسانا عدلا كان اول القياس ان لا يصدق لانه جرد دعوى ولا  
 يصدق الا بحجة لقوله عم اليمنه للمدعي وجه الاستحسان ان الناس تعاملوا في البيع والشراء

او رد بها

المشتري

المسلمين حجة يختص بها الاثر ويترك القياس والنظر لثانيتها ان يبيع ويشترى  
 ولا يبيع ويشترى والقياس في ان لا يثبت الاذن لان الشك في تحمل ركني الاحتراز  
 يثبت لان الظاهر ان ما دون لان امور المسلمين محمولة على الصلح ما لم يكن  
 ولا يثبت الجواز بالاذن فيوجب ان يحمل عليه العمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات  
 للضررين الناس ولا يباع لدينه الا اذا اقر مولاه باذنه لان الاذن بالتجارة رضى ببيع رتبة  
 المأذون بالدين او ائتمنه اي الاذن للغريم يعني ان قال المولى هو محذور القول لانه لم يملك  
 بالاصل فلا يباع الا اذا اثبت الغريم اذنه فيمنع ببيع النوع الثاني اذن الصبي  
 والمعتوه العتة اختل في العقل بحيث يحيل طكلامه فيثبت تارة بكلام العقلاء  
 واخرى بكلام المجانين وحكم حكم الصبي مع العقل وهو كالحج والاثبات للولاية لها  
 ونصرفها ان نفع كالتسليم والاثبات صرح به وانه اي بدون الاذن وان صرح بالاطلاق  
 والعناق لا وان كل تجارة مبدية لان التجارة اسم عام يتناول الانواع فيبيع ويشترى  
 ولو بغير فاحش خلافا لها ولو بالبغين اليسير جاز اتفاقا لتعذر الاحتراز عليه لهما ان  
 بالبغين الفاحش منه بمنزلة البتير حتى اختلف من الثالث فلا يتناول الاذن ولا التجارة  
 والعبد متصرف باهلية نفسه كالحرة وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون في بيعها  
 لانه قد لا ينفذ بنفسه ويترتب ويترتب ويقبل الا يرضى اي يأخذ في قبالة بالتجارة المسافة  
 وبأخذها من رتبة ويشترى بذا رتبة ويستأجر اجرة مبدية او مبدية ويؤجر  
 نفسه بغير رب اي يدفع المال مضافة ويأخذها ويترك عنها لانها من طبع التجارة  
 ويقر بدين لان الاقرار به من تواسع التجارة اذ لو لم يصرح لم يعامل احد بغيره ورواه  
 ووالد فان لا قراره لهم بالدين باطل عند ابي حنيفة لانها وهو كاختلاف في بيع  
 الوكيل منهم ذكره الزبيدي ويقر ايضا بقبضه ووديعه لان الاقرار بها ايضا من  
 تواسع التجارة اما الثاني فظاهر واما الاول فلان ضمان النفس ضمان معاوضة لانه

الابانة

هذا مرتبط الى قبله بوقفة

عائنه ايد ماله ورجله

امام الفقيه

البيد والشر

العبد

في عبده او من قبالة ايد اخذ ايد

بمن يمسكه

يطلب عليه مضاربة حال اذ لا يرد

عقوبة ايد ماله ورجله

بأخذها من رتبة

الوديع



يملك المصوب بالضم والياء ويدر طعما سيرا حقيقا بمعنى الاذن ونقص  
 من يطلع لانه من ضرورات التجارة انما لا يخلو اهل حرقته ويحيط من الثمن بعيب  
 مثل ما يحيط انما لانه من ضرورهم وربما يكون الخط انظر له من قبول المعيب ابتداء  
 بخلاف الخط بلا عيب لانه يتبرع بخض وباذن بعينه ذكره الزمعي ولا يتزوج  
 الا باذن المولى لان الاذن بالتجارة ليس الا بالقبول وان اذن له كذا في  
 التحفة الفقهاء وفي التلويح في بيان العوارض على الاهلية ولا يتزوج رقيقه ولا  
 يكتبه لانه ليس من التجارة ولا يفتق لانه في الكفاية مطلقا على ما لا اول  
 ولا يقض لانه يتبرع ابتداء ولا يثبت لانه يتبرع مطلقا اي بغير اذن ولا يتبرع  
 لانه كانه يبرئ ولا يملك كونه ضررا مطلقا اي لا بالنفس ولا بالمال دين وجب  
 بتجارته مبتدأ خبر قوله لا يتعلق برقبته او بما هو في معنى كبيع وشراء واجارة  
 واستيجار وعزيم ووديعة ونصيب وامانة فكذا وحقر وجب بولي مشرقة بعد  
 الاستحقاق يتعلق برقبته لانه ظهر دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين  
 الاستملاك والمهر ونفقة الزوجة يباح فيه ان حضر مولاه قال في الهداية يباح  
 للمولاه الا ان يفديه المولى وقال شراح هذا انه الى البيع انما يجوز اذا كان  
 المولى حاضرا لان اختيار الفدي من الغائب غير متصور لان الخصم في رقبته العبد  
 هو المولى فلا يكون البيع الا بحضوره او حفرة نائبه بخلاف بيع الكسب لا يحتاج الى  
 حضور المولى لان العبد ضمن فيه ويقسم ثمنه بالخصص ويتعلق بكسبه اي سواء  
 حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما اتيه وان لم يحضر مولا هذا قيد للكسب  
 والاشتباه والاشتباه بين تعلقه بالكسب وتعلقه بالرقبة فيتعلق بهما ولكن يندفع الاستيفاء  
 من الكسب لان مكان توفيق حق الغنما مع تحصيل مقصود المولى فان لم يوجد  
 الكسب يستوفى من الرقبته كذا في الكافي لا اي لا يتعلق الدين بمولاه بل بالوجود

على  
 بيع بارية يصح  
 او ذوق ائمة ائمة  
 بوجوه اود في ائمة او زره اهل  
 وتلقوا ائمة كذا

ببارة

لوجود شرط الخلو له ويطلب الباء بعد عتقه ببارة بتقرر الدين في ذمته وعدم فناء  
 رقبته ولا يباع ثانيا لان المشتري يستع من شره فيؤدى الى امتناع البيع بالكلية  
 فيستتر الغنما او لمولاه اخذ عتقه بمثل وجود دينه وما زاد للفرمان بغيره لو كان المولى  
 يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثقالا قبل حقوق الدين كان له ان يأخذ بالبقية  
 السحبا والقياس ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاحتياط  
 ان ذلك يقع الغنما لان حقوقهم تتعلق بكسبه لا يحصل المكاسب الا ببقاء الاذن  
 في التجارة ولو منع من اخذ العتقه بغير عتقه بكتاب الكتاب بانه لا يأخذ بغيره  
 مثله رد الفضل على الغنما لتقدم حقهم ولا ضرورة فيها ولا يخرج من المولى الجرح  
 عن التصرف او اتصال خبره اليه ان علم الشرا بطل سقوة حتى لو جرحه في السوق  
 وليس فيه الا رجل او رجلان لا يخرج اذا المعينة ابتداء في شيوه فيقام ذلك مقام الظهور  
 عند الكل هذا اذا كان الاذن شايعا اما اذا كان موقفا لا يملك الا العبد ثم عليه مجموعته  
 لا انتفاع الضرر ويخرج ايضا بارة لان المولى لا يرضى بتصرف عبده الخارج عن طاعته  
 عادة فكان جرحه عليه ذل له وموت مولاه وجنونه مطبقا وطوقه بدار الحرب مرتدا علم  
 العبد او لم يعلم لان الاذن ليس لازما وما لا يكون لازما من التصرفات يكون كدوامه  
 حكمه لا ابتداء في كل ساعة يتمكن من الفسخ والرجوع عليه في كل ساعة فشره على ما كان عليه  
 الاذن فيه بشرط قيام الاهلية في تلك الساعة كما يشترط في الابتداء وقد رليت  
 بالموت والجنون وبالتالي ايضا لانه موت حكمه حتى يتعلق مدبره وامرات اولاده  
 ونقسم ماله بين ورثته فصار رجوعا عليه في ضمن بطلان الاهلية واستيلاد ما لا يخرج  
 الدين المأذونه باستيلاد ما فانه يحصى بعد مولاده فيكون الاستيلاد ذل له لا يخرج  
 عادة لا بالتدبير او الاستدانة الامة المأذون لها اكثر من قيمتها فقدر المولى  
 في ذمته على ما لم يجر المأذون في العادة تحصيل المبررة وحسن المولى بالدين والفرمان

ان لا يأخذ

اكثر

اشتهار  
لا مشهور

الاستحقاق

المولى

كانه ابتداء

التجارة

بأنه ذل له

اذا استدان

اجارة او مهر



لا خلاف في ان يعلق به حقيقة او بغيرها يمنع البيع وبه كان يقضى حقهم اقرأ المأذون  
 بعد حجه ان ما منع امانة او غصب او بدين عليه صح اقراره ويقضى بما في يده وقال  
 لا يصح لان يصح اقراره ان كان الاذن فقد زال بالحر وان كان اليد فاعلم ان  
 اليد عليه غير معتبرة وله ان المصحة هو اليد وهذا لا يصح اقراره قبل الحرج فيما اخذه المولى  
 من يده وان اصله اذنا به وما نفع تارة وقصا اخرى كما بيع والشراء صح به ان الاذن  
 لان المصحة العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز ويشبه طفلا لا عقل له من حيث  
 انه لم يتوجه عليه الخطا في عقده فتصور لا غير عليه ولاية فالحق بالبالغ في ان يقع شخص  
 وباطن في المضار المحض وفي التدبير بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن  
 لم يخرج ان حجة النفع على الضرر بدلالة الاذن ولكن قبل الاذن يكون مقتضاها على  
 اجازة المولى لان فيه منفعة لصيرورة مستديرا الى وجهه التجاري حتى لو بلغ فاجازة فقد  
 عندنا خلافا لغيره لانه توقف على اجازة المولى وقصا روية ونسبها لغيره الى الاذن  
 ان يعقل البيع سائلا للملك من البائع والشراء جالبا الى الملك الى المشتري الولي الا ان  
 ثم الجواب ان لا ب ثم وصية ثم القاضى او وصية دون الالم او وصية وقد سبق الاشارة اليه في  
 كتاب النكاح في باب الولي ولو اقرأ الى المصحة لمقتضاه لانها بما معها من الكسب  
 اقرأ انما ورثناه من ابيها فلان صح في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة لا يصح فيما ورثه لان  
 صحة اقراره في كسبه جازية الى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر ان  
 رأى الولي الحق بالبالغ لا حاجة وكل من يملكه في اقراره فيها **كتاب الوصية**  
 وجه المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى الرضا بتصرف الغير في لغة  
 الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى ولهذا قلنا فيمن قال وكنك في مالي عليك الحفظ فقط  
 وقيل التركيب يدل على معنى التوقيض الاستعانة ومنه التوكيل يقال على الله تركنا الى فوضنا امورنا  
 وعلى هذا التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير وتوضيحه في امره الى غيره واقامة مقامه في الكلام

واليد باقية

الحق بالطفل

البيع والموت

ان

الكسب والارث

بلا دخل له في التصرف بشرط جواز كون الموكل اهل تصرف لم يقل اهل التصرف لانهم  
 ارادة التصرف المذكور فانها باطلة لا تستلزم اهل اطلاق توكيل المسلم كما في البيع  
 كون الموكل يعقله اي يعقل ان البيع سائب الشراء جالب ويعرف الغبن البسيط  
 والغاشش ويقصده حتى لو تصرف هؤلاء لا يقع عن الاخر ففرغ على كون الموكل اهل  
 تصرف بقوله فتصح توكيل المسلم كما في البيع احر وفرغ على قوله والوكيل يعقل ويقصده بقوله  
 والحر اي صح ايضا توكيل الحر البالغ والمأذون عبد الكان او صبيا صبيا مثلها فينتاول  
 الصور الاربع وصيها يعقل وعبد احوال كونهما مجورين لوجود الشرط المذكور في كلهما  
 ان لم يقل كما هنا ويرجع حقوق العقد الى موكلهما يقال فيما بعد ان لم يكن مجورا  
 والتوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يعقله بنفسه فان الاذن قد يخرج عن المباشرة  
 بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز دفع الحاجة لنفسه احراز عن التوكيل  
 حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل فيه لانه استغناء التصرف من غيره وهو مقتضى الامر به  
 في الوصية به ايضا جاز بالخصوص عطف على بكل حق اذ ليس كل احد يستدرك  
 الى وجهه الخصوصيات فيحتاج الى توكيل غيره كما مر ولم يلزم اي التوكيل بالخصوص  
 ولم يقل ولم تجز لان اجواز اتفاقا واخلاف في المذوم بل ارضى خصمه المتأخرون  
 اذ انما والغشون ان القاضى اذا علم من الخصم الغش في اياه الوكيل لا يمكنه في ذلك  
 وقيل الوكيل من الموكل وان يعلم الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه في التوكيل  
 لا يعقل منه التوكيل الا برضا صاحبه وهو اختيار شمس الامية السرخص كذا في الكافي  
 الا لو كان مريض او غافرا في غاييب مسافة ثلاثة ايام فصاعدا او مريضا للسفر  
 بان ينظر القاضى في حاله وفي عذته فانه لا يخفى عليه من يقر ولا يعقل قوله في  
 اريد اسافرا او محجرا لم يجز عاذا بها بالبروز وحضور في جلد الحاكم وصح ايضا التوكيل  
 بايقانه اي ايقانه كل حق واستيفائه الا في حيد وقود فانه لا يجوز بغيره من موكله عن المجلس

الوكيل مستلزم البطلان او غير

الوكيل به  
بما

في دعوى الوكيل

ذلك

الوكيل

او عذرة

او عذرة



لأنه لا يستطاع بالشبهة فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير بما فيه من نوع شبهة  
قال أنت وكيل في كل شيء كان وكيلاً في الحفظ فقط ولو زاد جازئاً امره كان وكيلاً في  
جميع التصرفات حتى الطلاق والعقار قال في الفتاوى الصغرى لو زاد جازئاً امره فهو  
وكيل في الحفظ والبيع والشراء وتفاضل ديونه وحقوقه والمهبة والصدقة وغير ذلك  
لأنه فوض إليه التصرف عاماً فصار كما لو قال ما صنعت من شيء فهو جازئ في كل شيء  
أنواع التصرفات حتى النفق على نفسه <sup>أو ما لا يجوز</sup> لأنه لا يجوز منه وهذا من صنيعه ثم قال وهذا  
التعليل يقتضيه أنه إذا أطلق أمره جازئاً فيقتضي به من يتبين خلافه حقوق عقيد  
مستنداً خبره قوله الآتي تعلق به بضميمة الوكيل إلى نفسه عرف أهل المجاملة ببيع وإجارة  
وصالح عن إقراره فلهذا للعقد فان الوكيل بالبيع يقول بعت هذا منك من قبل فلان  
وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت هذا منك ولا يقول لأجل فلان تعلق أي كل الحق  
به أي بالوكيل أن لم يكن أي الوكيل محجوراً احترازاً عن البصير والعبد المحجورين فان توكلاً  
جائزاً لكن حقوق عقدهما ترجع إلى الموكل ومثل حقوق العقد بقوله تسليم المبيع وكل ما  
وقبضه إن وكل بالشراء وقبض منه أي ضمن مبيعة المطالبة بثمن مشبهة ببيع الوكيل  
بالشراء إذا اشترى شيئاً بطالبة المبيع بمنه والرجوع به إلى بائنه عند الاحتجاج إلى استحقاق  
ما باع أو رجوعه به إلى بائنه على بائنه عند استحقاق ما اشترى والمحتمية أي في بائنه وجائزاً  
في شفعية ما بيع وفي العيب فبرده أي المغييب إلى البائع لو كان بيده وبعد تسليمه إلى الموكل  
برده بأذنه أي اذن الموكل والمشتري من موكل بائنه يبيع إذا وكل رجلاً ببيع  
شيء فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منفعة لأن الموكل أجبه عن العقد و  
حقوقه كما بينا وإن دفع إليه أي الموكل صح ولا يطالب بباطل ما يبيع الموكل لأن  
المقبوض حقيقة فلا فائدة في نزع ماله ثم رده إليه وبرئت ذمة المشتري لوصل الثمن  
إلى مستحقة والملك ثبت للموكل ابتداءً لكن خلافه عن الوكيل جواب عن سؤال قد

أو لأنه أجاز صيغة  
وكذا يقول بعت هذا منك صح

الملك المستوفى

كما ذكر في النهاية وهو أن يقال ثبت الملك للموكل سبق أن يكون الحق في رصده  
أي لا ينافي تابعه للملك فاجاب عنهم بهذا وقال نعم الملك ثبت للموكل ابتداءً لكن ثبت  
له خلافه عن الوكيل وصاحبه أن الوكيل خلف عن الموكل في حق استفادة التصرف  
والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعبد إذا قبل المبيعة ثبتت الملك للموكل ابتداءً  
وقيل الملك ثبت للموكل لكن لا يقر بل يستقل إلى الموكل بلا شبهة وعلى القولين  
اليمين قريب شره أي الوكيل ولو كان أي المشتري بغيره لا يقيد الشكاح أما على الأول فظاهر  
لأن المشتري لم يملك وأما على الثاني فلأن العتق وفاء الشكاح يقتضيان تقرر الملك  
على ما ذكره الزبادات ومنه فإذا لم يوجد لم يجز له اعتراض عليه بأنه مخالف للإطلاق  
قوله من ملك داراً منه عتق عليه واجب بأن المطلق يتصرف إلى الكمال والمجتهد غير  
عائذ وأما في غيرها لا كثير من على القول الأول لأنه أصح عندهم وحقوق عقيد بضميمة أي  
الوكيل إلى الموكل شكاح وخلع وصالح عن النكاح أو دم عتق عليه مال وكتابة وبه  
انصديق وإعارة وإيداع ورهن وإراض يعلق بالموكل وسره أن الحكم فيه لا يقبل الفصل  
من السبب لأنه من قبيل الاستقالات والوكيل اجتناب الحكم فلا بد من إضافة العقد إلى  
الموكل الحكم بمقارن السبب النكاح فلان الأصل في البضع الطهارة فكان النكاح إسقاطاً  
لها والساقط يكتل شي فلا يتصور ضد والسبب من شخص على سبيل الأصلية ووقع الحكم  
غيره فحجج سفيراً يقتضين الحكم بالسبب لو أضاف <sup>أو لا ينافي</sup> إلى نفسه وقوله خلاف البيع فإن  
حكمه يقبل الفصل من السبب كما في البيع خيار فجاز ضد والسبب من شخص أصالة ووقع الحكم  
غيره فلا بد من الخلق فلا بد إسقاط النكاح والنكاح الرجل والمنكوسة المرأة والوكيل  
أما أنه أو منزهة وعلى مو التصديقين يكون سفيراً محضاً فلا بد من الإضافة إلى الموكل  
وأما الفصل من النكاح فإنه أيضاً إسقاط محض لا يشوبه مفاوضة بل هذا يمين  
في حق المدة عليه فلا بد من الإضافة إلى الموكل وكذا الفصل من دم العتق فإنه إسقاط محض

بلا توثيق

قوله لا بد

اليمين قريب شره  
وهو الملك المقر

النكاح



والوكيل اجنبية سفير فلا بد من الاضافة وكذا الحال في البواقي هذا ما ذكره القوم  
 في هذا المثل ويصحح له ما قال صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن  
 اقرار او ابتكار في الاضافة فان زيدا اذا ادعى دارا على غيره فقول كل عمرو وكيلك اني صلحت  
 على العمارة فيقول زيد صلحت عن دعوى الدار على غيره بالعمارة وقيل الوكيل هذا الصلح يتم  
 الصلح سواء كان عن اقرار او ابتكار لانه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق  
 الى الوكيل كما في البيع فتسلم بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن ابتكار فهو ذميم في حق  
 المدة في عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد يقول يتم الصلح سواء  
 كان عن اقرار او ابتكار تمامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل وفي صورة  
 الابتكار الى الموكل فلا يتم ذلك فانه عين محل النزاع وان اراد تمامه باعتبار تملك الاضافة  
 كان اعترافا بصحة كلام القوم فلا وجه لانتكار الفرق والقول بالتسوية وقرع على كون الوكيل  
 في هذه سفير محضا بقوله فلا يطالب من قبل المرأة وكيلا اي وكيل الزوج بالمهر  
 وكيلا بامر سليمان وببذل الخلع لما مر من كون الوكيل في هذه الصور سفير محضا التوكيل  
 بالامتناع باطل حتى لا يثبت به الملك لان تفويض التصرف في ملك الغير لا يجوز ونقض التوكيل  
 بالبشراء فانه امر يقضي المبيع وهو ملك الغير واجبت بان التصرف في ملك الغير انما لا يجوز اذا  
 لم يكن بعوض وفي التوكيل بالبشراء عوض فافترقا لا ليرى له فانه غير باطل لان انتفاء  
 تفويض التصرف فيه لان الرسول سفير محض وقد مر ان التوكيل بالاقراض صحيح لان تفويض  
 التصرف في ملكه **باب الوكالة بالبيع والشراء** ان تمت اي  
 الوكالة جزاء الشرط قوله الاتي صحت قال في الهداية من وكل بشرأ شيئا فلا بد من تسمية  
 وصفية او جنسية ومبلغ ثمنه ليصرف الفعل الموكل به معلوما ليكنه لا يمتثل الا ان يوكله وكالة  
 عامة فيقول له ابيع ما رايت لانه فوض الامر الى رايه فاني شئته يشترط به يكون مثالا  
 او علم بصيغة المجهول اي يكون معلوما بين الموكل والموكل بشرأ او جهل به لانه لا  
 يملك

على ما

في الصور

ادوية طب

السفير رسول ومعه مائة  
احرم

الابتكار يعني امثال  
والالتزام

وهي جهالة النوع صحت اي الوكالة وان وصليته لم يبين الثمن لان الوكيل يقدر  
 على الامتنال وان شرطية جهل اي ما وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي  
 لان نوع الوكالة وان وصليته يبين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الامتنال وان شرطية جهل  
 اي ما وكل به جهالة متوسطة هي ما بين النوع والجنس فان بين النوع وبين نوعين  
 لان الوكيل يقدر حينئذ على الامتنال لكون الجهالة يسيرة والا فلا لان الوكيل به هنا  
 ايضا لا يقدر على الامتنال لكون الجهالة فاحشة الاول وما هو جهل جهالة يسيرة  
 كالنفس والبغل والحمير والثوب المهدوي والمروى والثاني وهو ما جهل جهالة فاحشة  
 كالنوب والداية والرفيق والثالث وهو ما جهل جهالة متوسطة كالعبد والامة والذر  
 فاذا وكل بشرأ فريس وخجوه مما ذكر صح وان لم يبين الثمن لانه من القسم الاول واذا وكل  
 بشرأ عبيد وخجوه مما ذكر صح وان لم يبين الثمن لانه من القسم الاول واذا وكل بشرأ عبيد  
 وخجوه مما ذكر صح ان يبين النوع كما شرطي او يبين نوعا من انواع العبيد وجهل  
 مطلقا لجهالة النوع وان لم يبين شيئا منهم لم ينعج الحق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتنال  
 واذا وكل بشرأ ثوب وخجوه لا اي لا ينعج وان يبينه اي الثمن اذ مجرد بيان لا ينعج  
 لجهالة التوكيل بشرأ طعام يقع على البئر وديقعة يعني دفع الى آخر درهم وقال  
 بشرأ طعاما يشترى البئر وديقعة والقياس ان يشترى كل مطعوم اعتبارا  
 للحقيقة كما في اليمين على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان الطعام  
 اذا قرن بالبيع والشراء حمل على ما ذكرنا عرفا ولا عرف في الاكل فيبقى على الوضع  
 وقيل يقع على البئر و درهم كثيرة والجوز في قليله والدقيق في متوسطة رعاية  
 للناسب بين الثمن والمثمن وفي متخذ الوليمة يقع على الخبز مطلقا يعني قلت  
 او كثرت لدلالة الحال وكل بشرأ بهذا العبد بد ين له على الوكيل صح يعني اذا كان  
 للرجل على آخر اليق فانه وان يشترى بها هذا العبد فالشراء صح ويلزم الموكل فصح

او الوكالة

الموكل

موكل



لو مات عليه وان اطلق بغيره وكل بان يشترى له بالالف عبد فغير معين فان شترى  
 عبد كان اى ذلك العبد لو كمل الا ان يقبضه الموكل حتى لو مات قبل قبضه الموكل مات  
 الموكل على ولو بعد مات على الموكل وقال يولد للموكل في الوجهين اذا قبضه الموكل لهما ان  
 الدينهم والدين لا يتعينان في المعاد وضات ودينهما لو تباينتا عينا بدين  
 كانت او عينتا لو تباينتا بدين ثم تصادقا ان لا دين لا يطل العقد فصار  
 الاطلاق والتقييد في الدين سواء فيض التوكيل ويضمن الموكل وله ان يتعين في الوكالة  
 حتى لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استملك العين او سقط الدين بمخاط  
 رب الدين عن المديون بطلت الوكالة اذا تعينت كان هذا تملك الدين من غير  
 عليه الدين بل لا توكيل يقبضه او كان امر بدينه لا يملكه الموكل الا بالقبض وهو الدين  
 وكلاهما غير جائز واذ لم يصح التوكيل فقد اشترى على الوكيل فيه ملك من ماله الا ان يقبضه  
 من الوكيل فيصير بيعا بالتعاطي فيه ملك من مال الموكل وكل عبد اشترى من مولاه اى  
 للموكل فان قال لم ينفى نفسه لعل ان قبض مع فيكون للموكل لان العبد يصح ان يشترى  
 بنفسه لغيره ولفيه بالوكالة لكونه اجنبيا عن مالكية وبيع بغيره عليه من حيث انه مال  
 لان مالكية في يده فاذا اضاف الى الامر صح الاستئصال فيقع العقد للامر وان لم يقل فلان  
 بل قال بغير نفسه لغيره فقال بغير نفسه ولم يقل لى او فلان يتق امانى الاول فلما امر  
 بغيره بغير نفسه واما في الثاني فلان المطلق فيجعل الوجهين فلا يقع الاستئصال بالاتصال  
 فيصير التصرف واقعا لنفسه والشئ على العبد فيه اى في الوجهين لا استئصال لعل الامر اما  
 اذا وقع الشراء فكلما امر واما اذا وقع الامر فلان المباشرة هو العبد فترجع الحقوق اليه  
 فيطالب بالثمن لكنه يرجع على الامر فان قبل المباشرة هو العبد فترجع الحقوق اليه فطالب  
 بالثمن لكنه يرجع على الامر فان قبل العبد هنا فترجع الحقوق اليه فطالب بالثمن  
 لا ترجع الحقوق اليه قلنا زال الجرح هنا بالعقد الذي باشره مقترنا باذن المولى لكل عبد

على  
 للموكل  
 على  
 دابة ومديون

من يشترى نفسه من مولاه اى العبد بالالف دفع الى وكيله فان قال اى وكيله لى مولاه  
 اشترى نفسه لغيره اى العبد بالالف دفع الى وكيله فان قال اى وكيله لى مولاه فغيره  
 لغيره فباعه عتق عليه ذلك المالك لان بيع العبد منه اعتاق واشترى العبد نفسه لغيره  
 قبول الاعتاق ببدل والوكيل سفير عنه فصار كأنه اشترى نفسه فلم يزل مولاه للمولى فان لم  
 يقل وكيله اشترى نفسه لغيره كان اى العبد لو كمل لان اللفظ حقيقة للمعاوضة ويمكن  
 العمل بها اذ لم يتبين فيراعى ذلك بخلاف شراء العبد نفسه لتعين المجاز فيه وعليه اى  
 على الوكيل ثمنه لانه العاقبة والالف الذى دفعه العبد للمولى لانه كسب عبده قال اى  
 المأمور بشراء العبد شترى عبدا لغيره اى العبد وقال اى الامر بشترى نفسك  
 فان كان اى العبد معين فلو كان حيا فالقول للمأمور مطلقا سواء كان الثمن منقودا  
 او لا وحيثما فان كان الثمن منقودا فكذا اى القول للمأمور والاى وان لم يكن منقودا  
 فللا امر اى القول له وان كان غيره اى وان كان العبد غير معين فكذا اى القول  
 للمأمور ان كان اى الثمن منقودا سواء كان العبد حيا او ميتا والاى وان لم يكن  
 الثمن منقودا فللا امر سواء كان العبد حيا او ميتا قال في الكافي هذه المسئلة على  
 ثمانية اوجه لانه اى ان يكون مأمورا بشراء عبده بغيره او بغيره عليه وكل وجه على وجهين  
 اما ان يكون مأمورا بشراء عبده بغيره او بغيره عليه وكل وجه على وجهين اما ان يكون  
 الثمن منقودا والاى وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل  
 بالشراء او ميتا فان كان مأمورا بشراء عبده بغيره فان اخبر عن شرايه والعبد حى  
 فالقول للمأمور بالاجماع منقودا كان الثمن او غير منقودا لانه اخبر عن امره بغيره  
 واخبر في التحقيق والشبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد ميتا حين  
 اخبر فقال هكذا يرد بعد الشراء وانكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول  
 للامر لانه لا يملك الاستيفاء وغرضه الرجوع بالثمن والامر فيكون ان كان الثمن منقودا

ان شئت انكر يا مأمورا بشراء العبد مفعلا منه



فكان جبراً لا يتفق مع التمسك في سقطه بل كما في البيع وليس للوكيل شيء من البيع  
 بشراؤه لنفسه لا يذوي الى تعريض الامر حيث يشتد عليه الا اذا اشتراه بغير  
 جنس ما يشتري او بغير النقود او بشراؤه بغيره بغيره فيكون المشتري للوكيل  
 الاول لانه خالف امر الموكل فنقض عليه فان حصل الى الوكيل الاول فلا امر له يكون  
 المشتري للموكل الاول لحصول راي وكيفية عدم المخالفة وفي غير عين اي اذا وكل  
 بشراؤه بغيره فحين هو له اي ما اشتراه للوكيل الا اذا اطلق ونواة اي كون البيع  
 لغيره اي اشتريه بالغ مطلقا بلا تقييد كونه ملكا او كونه لغيره لكن نوي بشراؤه فيكون للموكل  
 او اضاف العقد الى ماله اي مال امره بان يقول اشتريت بهذا الالف وهو مال  
 الموكل وان لم ينفذ التمسك منه فان اضاف الى مال نفسه كان لنفسه لا لغيره على ما يحل  
 شرعا او يفعل عادة اذ اشتراه لنفسه باضافة العقد الى مال غيره مستكثرة شرعا  
 او عادة فهو اي التوكيل بعقد الصرف والاستلام العبارة المذكورة في كتب الفقهاء  
 عقد الصرف وانتم قال صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين المراد الاستلام  
 الى شراؤه بغيره بغيره لا اي لا يبيع التوكيل بقبول التمسك لانه توكيل ببيع الكبر بعقد التمسك  
 وهو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طفا ما في ذمته على ان يكون التمسك لغيره ولا نظيره في  
 الشرع العبرة بمفارقة التوكيل فيهما اي الصرف والتسليم لمفارقة الامر يعني ان فارق  
 الوكيل صاحب قبض القبض في العقدين بطلان لوجود القبض والامانة لمفارقة الموكل لانه  
 ليس بمعاقد والمعتبر قبض العاقد وهو الوكيل فيبيع قبضه وان لم يتلق به الحقوق  
 كالقبض والعبد المحجور عليه خلاف الرسول لان الرسالة في العقد لا القبض قال بعض  
 هذا الزيد فباعه فانكرا المشتري اي امره بزيد بعد اقراره بقوله لزيد فان كذبه  
 اي كذب المشتري بزيد في النكاحه وقابل اما امرته اخذته اي زيد لان قوله بغيره لزيد  
 اقرار منه بالوكالة فاذا انكر الامر بغيره صار من اقراره وانما قبض لا قول له فيكون

او وكيل و موكل ببيعه  
 مادة حكيمه واراد  
 ببيعه جديده اقرا ففعل

الامر من  
 الامر

منعلا او اضاف العقد

في  
 اقسام

عقد

او وكيل

بعده

او وكيل



للموكل وان صدق صدر من ارضا واما فضل لا فقول اي صدق المشتري  
زيد في الكاره لا اي لا يأخذه زيد لان اقرار المشتري ارضه بركة الا بركه  
لان المشتري له ما يجد الا اقل مرة بطل اقرار المقر ولزم البشرا للمشتري فاذا  
اسلمه واخذه صار بيعا بالبيع على امر بشار من لم يدريهم فشرى منونين بسم  
تما يباع من لم يلزم الا بركه من ينصفه لانه اقره بشرا من ولم لا بركه بشرا  
الزيادة فينفذ بشر الممن على الموكل والزيادة على الوكيل وامر بشار بعدين  
بلا ذكر من فشرى بها او امر بشار ببيعها بالبيع وقيمة ما سوا فشرى احد بها بنصفه او اقل  
وقع عنه اي من الامر في الصورتين اما في الاولى فلانه قابل الالف ببيعها وبيعها  
سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان امر بشار وكل واحد خمسمائة ثم الشرى بها موا  
وباق من مائة الف الى خير وبالاكثر في الف الى خير فيقع عن المشتري اذا اشترى  
الباق قبل الخصومة لان الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المقصود به وهو  
العبد من لم يثبت الانقسام الادلية والبرج فيقول اي قال الوكيل شرى به بالف  
وقال الامر بنصفه فان كان اي الما بركه الف اي اعطاه الالف صدق الما بركه  
اي المشتري الالف يعني اذا وكل رجل امر بشار بعبد بالف فقال اشتريه بالف  
وقال الامر اشتريه بنصفه فان كان الامر اعطاه الالف وهو باق فقول  
لما مور لانه امين فيه وقد ارجى الطرح عن عهدة الامانة والامر يرضى عليه خمس مائة  
وهو منكرو الا اي وان لم يرض به بل سادى خمس مائة قال امر اي صدق الامر بلامين  
لانه امر بشار بعبد بالف والمأمور اشتري بعين فاحش فيقع له فيضمن خمسمائة  
وان لم يرضه وبس وى نصفه اي خمسمائة صدق اي الامر بلامين وان ساداه مخالفا  
لان الموكل والوكيل هنا كالبائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فوجب  
التلف ويقضي العقد فيلزم المشتري الوكيل كذا معين لم يستم ثمنه فشرى واختلفا

مشتري  
زيد

عطايد شد

فشرى

يقولها  
بسم  
عقودها

الامر

وان لم يكن الف سم

الامر

واختلفا في ثمنه يعني اذا قال له اشتر هذا العبد ولم يستم ثمنه فاشتره فقال  
الامر اشتريه بخمس مائة وقال الما مور بالف وصدق البائع الما مور مخالفا  
اختلفا في مقدار الثمن وليس لهما بينة فوجب المصير الى التحالف كما في المسئلة  
الاولى الوكيل اذا خالف امر الامر ان كان مخالفا الى خير في الجنبان وكل بيع  
بعده بالف وبيعهم فبائع بالف وما ينفذ ولو وكل ببيع كذا فبائع بمائة دينار  
لا اي لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا في الخلاصة **فصل** الوكيل بالبيع  
الشراء لا يعقد مع من شرى به او شرى له كاصل وفيه وفيه وسيد لعبد وبياعته وفيه  
فيما يشتره كانه لان مواضع التمس مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التمس بدليل  
عدم قبول الشكارة هذا اذا لم يطلق له الموكل واما اذا اطلق بان قال له بيع من  
في يجوز بيعه لهم بمثل القيمة فذكره التبع وفي النهاية ان الوكيل بالبيع اذا باعه منهم  
ان كان باكر من القيمة يجوز بخلاف وان كان باق من ثمنه فاحش لا يجوز  
بالاجماع وان كان بفن يبيع لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان بمثل القيمة  
ومن ابي حنيفة روايتان وصح بيع الوكيل ما قبل او ما كثر والبرج والعسبة لان التحويل  
بالبيع مطلقا فخرج على اطلاقه في غير موضع التمس وصح ايضا اخذ الوكيل  
وكفيل بالثمن فلا يضمن ان ضاع اي الثمن في يده او تولى ما على الكفيل لان الجواز  
الشري ينافي الضمان وليقيد بشاره بمثل القيمة وحين يبيع وهو ما يقوم به  
من اهل الجرح حتى لا يجوز شراره بفن فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التمس  
فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك البلدة كالعبيد والدواب وطيورها فاما بالقيمة  
معلومة في البلدة كالخنز والحم وغيرهما فشرى الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل  
وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالغنيس وطيور وكل بيع بعبد فبائع بنصفه صح  
لان اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع وفي الشراء يتوقف على شرائه الباقي فان اشترى

موكل ببيع يمين ابد

الامر  
الامر  
والامر  
والامر  
وسيد لعبد  
وبعده

بسم  
موكل ببيع يمين ابد  
موكل ببيع يمين ابد

الامر



بأية قبل ان يتصرف الموكل بالامر الذي لا يملكه الموكل لان شرا البعض قد يقع وسيله  
 فينفذ على الامر الذي لا يملكه الموكل على وكيله بغيره او يملكه الموكل او اقراره فيها  
 لا يحدث ردة اي الموكل على الامر وبقراره فيما يحدث لا اي لا يردده على الامر  
 بل يبقى عليه يعني ان الموكل بغيره اذا باع في فريه عليه بالبيع فان كان مما  
 لا يحدث مثله كما لا يبيع الزايدة او لا يحدث مثله في هذه المدة يردده على الامر  
 كان الرد على الموكل بالبيئته او النكول او الاقرار في عيب لا يحدث مثله الاصل  
 في الوكالة المخصوص وللموكل ان يجعله وكيله في ما يبيع حافضا لماله وفي المصا  
 المقوم وللموكل ان يجعله مضاربا كان مضاربا في جميع الانواع فان باع اي  
 الموكل شيئا فقال امرتك بنقيد وقال طلق صدق الامر بناء على كون التقيد  
 اصلا في الوكالة والمضاربة يعني اذا باع المضارب شيئا فقال رب المال  
 امرتك بنقيد وقال طلق صدق المضارب بناء على كون الاطلاق اصلا في  
 وسيا في حقيقة في امر كتاب المضاربة ان شاء الله لا يتصرف احد الوكيلين  
 وحده لان الموكل رضي برأيهما لا يري احدهما وان كان البديل مقدر لان تقدير  
 لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع والمشتري وهو  
 ذلك وهذا في تصرف لا مانع فيه من الاجتماع ويحتاج فيه الى الرأي ولا يمكن توكيله  
 بنقطة واحدة ذكر الاول بقوله الا في خصوصية فان الاجتماع فيها مستعذر لا فضايلة  
 الى الشك في عمل القضاء وذكر الثاني بقوله ورد دويعة وقضاء دين وطلاق  
 وعين لم يعوضا ولا يحتاج في شيء منها الى الرأي بل هو تغيير محض وعبرة الواحدة  
 سواء بخلاف ما اذا قال له ما طلقا فان شيئا او قال امره بايديك لانه تفويض الى  
 مشيئته فيقتصر في المجلس او كان التطلاق والبيع بعوض لانه يحتاج حينئذ الى الرأي  
 وذكر الثالث بقوله لم يكن توكيله بامور على التعاقب في يجوز لاولها ان يرد

رد  
 صكوكه  
 او لم

علا  
 وكان توكيله وهو التصويصة  
 والى

ان يتصرف بالامر الذي لا يملكه الموكل لان شرا البعض قد يقع وسيله  
 بخلاف ما اذا وكله بامور واحدة لا يتصرف بها احدهما وان كان احدهما خيرا بالحق  
 عاقلا والاخر عبثا او صبي او مجنون او عليل لانه رضي برأيهما وقت توكيله فلا يتصرف  
 ذلك فان تصرف احدهما بخبرة صالحة فان اجاز صاحبه فانه لا فلا وان  
 كان غائبا فاجاز لم تجز ذكره المزيدي لا يملك الموكل بغيره القضاء والدين لا يجز عليه  
 لانه لم يضمن شيئا بل وعده ان يتصرف على الامر بخلاف الكفيل لانه ضمن لا يملك  
 الموكل الا باذن امره او باذن وكيله برأيك وحده كما صنع ما شئت مثلا فان وكل  
 اي باذن الامر كان وكيله لا يتصرف بعينه ولا يملكه وموته ويتصرف لان موته  
 الاول وسيا في حقيقة في ادراك القضاء ان شاء الله وكل اي الموكل بالامر  
 اني اذن الموكل ففقد اي وكيله عنده اي عند الموكل او عقد بغيره فلهذا اجاز  
 اي عقده او كان الموكل الاول قدر الثمن صح اما الاول ان فلان المقصود هو  
 حضور رأيه قد حصل في صورتين وفي الثاني فلان الاحتياج الى الرأي  
 فيه يتغير بغير الثمن ظاهر وقد حصل في كل ما اذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما  
 فمقتضى اليهما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار  
 المشتري كما مر في فوضت اليك امر امرتي صار وكيله بالطلاق والتقيد بالمجلس  
 فان طلق في المجلس صح ولا فلا بخلاف قول وكنتك في امر امرتي حيث لا يتقيد بالمجلس  
 فان طلق بعد ذلك بين لا يبي غيركم لم تجز تصرفه في حقه لان صحة التصرف مبنيّة على  
 الولاية فاذا انتقلت الثانية انتقلت الاولى فاذا باع عبدا ومكاتب او ذم قال  
 صغيرة امر المسلم او مشرك واحد منهم به اي بذلك المال لم تجز لان نقاء ولا يتهم عليه  
 كذا الزوج صغيرة كذلك اي حرة مسلمة حيث لم تجز لواحد منهم ذلك لان نقاء الولاية  
 بالوكالة بالخصوصية لا يقضي الحكم الموكل بالخصوصية

اي الموكل وكيل  
 موكل



وكيل بالقبض عند التسلية خلافا لفرقة بناء على ان القبض غير مخصوص وقد رخص  
بها دونها ولهم ان من ملك شيئا ملك اتمامه وتامم الخصومة وانتهى بها القبض  
وقالوا الفتوى اليوم على زفر حماد لفساد الزمان ولما اقلعت الوكيل بها  
وبالتفاهة لا يمكن القبض وبه يفتي لظهور احكامه في الكلا وقد يؤمن على  
على الخصومة من لا يؤمن على المال وكذا الوكيل بالتفاهة يمكن القبض على البردية  
لانه في معناه وضعاً يقال اقتضيت حتى اى قبضته فانه يطاوع فقه لكن الفرق  
بجذبه وهو قاض على الوضع والفتوى على انه ايضا لا يمكن القبض الدين بملكها  
اي الخصومة عن يدي حتى لو اقام المدعى عليه البيعة ان الدين استوفاه منه ابراه  
تقبل بيعة الوكيل بقبض العين لا اى لا يمكن ما فلو برهن ذاك اليد على الوكيل بقبض  
ان الموكل باعه وقف الامر حتى يحضر الغائب صورته وكذا يقبل بقبضه غائب  
فاقام ذاك اليد البيعة انه يشترط حين وكل بالقبض لم يقبل بيعة في ان ثبات الشر  
وتقبل في دفع الخصومة فتوقف حتى يحضر الموكل ويعيد البيعة كذا الطلاق والعراق  
يعني اذا اقامت المرأة البيعة على الطلاق والعبادة والامة على العتق والوكيل  
من مكان الى مكان لا يقبل هذه البيعة على اثبات العتق والطلاق وتقبل في فقر  
يد الوكيل حتى يحضر الغائب الوكيل بالخصومة اذا اى امتنع عن الخصومة  
لا يجبر عليه لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع بخلاف الكفيل حيث يجبر عليه لانه  
ضمن كماله وكل خصوماته واخذ حقوقه من الناس لان لا يكون وكيلاً فيما يتك  
على الموكل جاز فلو اثبت المال له ثم اراد الخصم الدفع لا يستمع على الوكيل كذا في الصغر  
صح اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة واقره موكله  
كان يوكله المدعى فاقتر باستيفاء الحق او المدعى عليه فاقتر بشيئيه عليه فان كان ذلك عند  
القاضي صح دون غيره اى ان كان اقراره عند غير القاضي فسد منه شأنه عند القاضي

بمعنى طلب

وكبر بالقبض

على الوكيل

هذا هو الوجه في القبض على الوكيل بالقبض

هذا هو الوجه في القبض على الوكيل بالقبض

الوكيل بعد العزل

لا يصح وان اخرج من بيته لا يدفع اليه المال ولو اوفى بعد ذلك الوكالة واقام بيعة  
لم يسمع لانه زعم انه مبطل في دعواه كذا اذا استغنا الاقرار واقترعه يعني اذا استغنا  
الموكل الاقرار بان قال وكلتك غير جائز الاقرار واقترار الوكيل عند القاضي لا يصح  
لصحة الاستغناء ولكن يخرج عن الوكالة فلا يسمع خصومة لاي لا يقبل بقبضه  
صورته كقبض عن رجل بمال فوكله صاحب المال بقبضه عن الغير لم يقبل لان الوكيل  
من يعل بغيره ولو صح هذا صار عايداً لنفسه ابراه ودية فانعدم التكرار بخلاف الرسول  
وكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يصح ضمائمهم بالتمتع والمهر لان  
كل واحد منهم صغير ومغير فذكره الزبيدي الوكيل بقبض الدين اذ الكفل صح وبطل الوكالة  
لان الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح ناسخاً لها بخلاف العكس  
والوكيل بالبيع اذا ضمن الغنم للبايع عن المشتري لم يجز لانه يصير عايداً لنفسه كذا  
ولو اوفى ببيع الغنم ليرجع لطلانه وبدونه اى بدون حكم الغنم لاي لا يرجع لكونه  
مشترياً مقصود التوكيل بقبض لو عجز بما اقر بدفع دينه الى الوكيل يعني اذا اوفى رجل  
انه وكيل فلان الغائب بقبض دينه فصدقه الغير لم يبر بدفعه اليه لانه اقر على  
نفسه ان ما يدفعه خالص حق اذ التديون يقضه انما له فحقه لو اوفى انه اوفى الدين  
الى الدين لا يصدق اذ لزمه الدفع الى الوكيل باقراره ولم يثبت الا بقاءه بغيره ودعواه  
فان حضر الغائب وصدقه ثم الامر وان كذب الغائب دفع الى المصدق اليه  
اي الغائب ثانياً اذ لم يثبت الاستيفاء لا نكارة الوكالة والقول فيه قوله مع  
يمنيه فيفسد الاداء ويرجع على الوكيل ان بقى في يده لان غرضه من الدفع برة  
ذمته ولم يحصل فله ان يقبض قبضه وان ضاع لاي لا يرجع لانه بتصد يمينه  
استوفى الحق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره الا  
اذا ضمنه اى بشرط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اى دفع ما اوفى او لم يصدق  
في دفعه ولا يفتى الا بالمدعى ان كان له

ادعى الزعم لا يفتى

ان يفتى

هذا هو الوجه في القبض على الوكيل بالقبض

هذا هو الوجه في القبض على الوكيل بالقبض



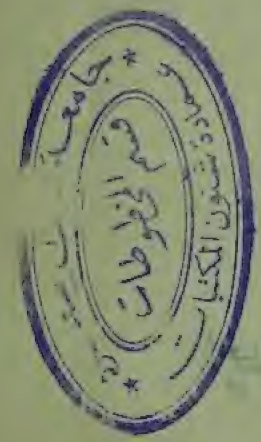
في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجازة اي اجازة الغائب فاذا انقطع  
 رجاءه يرجع عليه او دفع اليه فكله اياه في دعواه التوكيل لم يكن مضد التوكيل غريبا  
 بل موقعا لم يرد به بل دفع لانه اقرار بالغير بخلاف الدين فلا ينعقد بغيره كما مر كذا  
 لو ادعى المشتري وصدة في دعواه لو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدة  
 المودع لم يرد به فيها اليه لان اقراره على الغير غير مقبول واثير به اي بالدفع لو قال  
 اي المودع تركها اي المودع ميراثي وصدة اي المودع لان ملكه قد زال بهوتة و  
 اتفقا انه مال الوارث في دفعه اليه وكل بصيغة المجهول اي جعل رجل وكذا يقض  
 مال ادعى الغريم قبض دايمة دفع اليه اي اليه اليه اي اليه اليه اي اليه اليه اي اليه اليه  
 لان وكالة تثبت بقوله اخذت المال حيث لم ينكر الوكالة وادعى الايفاء وفي  
 ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان اقرارا تثبت الوكالة في زعمه ولم تثبت  
 الايفاء مجرد دعواه فيؤثر بالدفع اليه اي اليه اي اليه اي اليه اي اليه اي اليه اي اليه  
 قبضه بوجوب بررة ذمته فاذا اخرج من اقامة البينة يستعمله لا الوكيل بل المودع  
 الموكل اذ لا يجري النيابة في العيبي وكله يعيب اي يرد المبيع بسبب عيب فادعى  
 البائع رضى المشتري لم يرد اي الوكيل عليه اي على البائع حتى يخلف اي البائع المشتري  
 بخلاف مسئلة الدين لان التذرك ممكن هنا كما يسترد او ما قبضه الوكيل اذ اظهر  
 الخطا عند تكويله ولا يمكن ذلك في العيب لان القبض بالفسخ لا يفسد ظاهره وباطنه  
 عند ابي حنيفة في بيع القبض ولا يخلف المشتري بعده لانه لا يفسد اذ لا يجوز فسخ القبض  
 وليس في مسئلة الدين قضا بل امر بالتسليم فاذا اظهر الخطا فيه يمكن نزع منه المبيع  
 ودفعه الى الغريم بلا نقض القبض دفع رجل الى امر عشرة ليعتقها على ابيه فانفق عليها  
 عشرة اخرى فمضى بها استحسانا والقياس ان يكون متبرعا لانه خالف امره في عشرة  
 على الموكل وجه الاستحسان ان الوكيل بالانفاق وكيل بالبشرى لان الانفاق لا يكون بدون

مكة بامام  
 مدون  
 اعانت اخذ

الوديعة

بدون الشرء فيكون التوكيل بتوكيد بالبشرى والوكيل بالبشرى يمكن التقييد من مال نفسه  
 ثم يرجع على الامر الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم قال في القصر الوكيل يقبض الدين اذا  
 اخضر خصما في قبض التوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة  
 على الدين لا يقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حين له بالكوفة ويقبضه المخصومة  
 فيه وجا بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يخضر الوكيل احد للموكل قبله حتى كان  
 النفاذ لا يسمع من شهوده حتى يخضر خصما جازا ذلك او موقعا به فيستدبره وتقر الوكالة  
 فان اخضر بعد ذلك غير ما يدعي عليه حقا للموكل لم يحج الى اعادة البينة ولو كان يدعي  
 انه وكله بطلب كل حين له قبل ان يبين بعينه يشترط حضرة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك  
 بخض من ذلك المعين ثم جاء بالخضم اخر يدعي عليه حقا يقيم البينة على الوكالة مرة اخرى  
**باب عزل الوكيل** ينفل الوكيل بعزل الموكل لان الوكالة حق  
 فانه ان يبطل وينزل نفقه بان يقول عزلت نفسي بشرط علم الاخر فبها اي في الصلوة  
 بعنه اذ عزل الموكل بشرط علم الوكيل به وان عزل نفسه بشرط علم الموكل به حتى اذا علم بغيره  
 العزل فهو على وكالة وتقر فيه جاز حتى يعلم باجبار متعلق بالعلم عدل او اثنين او غير ذلك  
 اعلم ان الوكالة تثبت بنحو الواحد والكان او بعدا لكان او فاسقا رجلا كان وامرأة  
 صيا كان او بالغا وكذا كذلك العزل عندهما وعند ابي حنيفة لا يثبت العزل الا بالعدالة والعدالة  
 وينزل ايضا بموت الموكل كذا وقعت عبارة القدر في وقعت في الكافي والوقاية  
 بهذا الموت احدهما وما لم يكن لذكر الوكيل من فائدة تركه وينزل ايضا بجنون احداهما  
 من الوكيل والموكل جنونا مطبقا لان قليله بمنزلة الاغما وهو شر عند ابي يوسف وحول  
 كاهل عند محمد وهو الصحيح والحكم بالحق في اي طعن احدهما بدار الحرب فربما فان لم يثبت  
 الا الحكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبله فموقوف عند ابي حنيفة انما ينزل  
 بعينه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان لبقائه حكم لا بد منه فيستدبره لقيام

بوجه تباينه الموقعا  
 بالوكيل





في كل سائبة ما يشترط الا ابتداء واذ اى ان عزل الوكيل في التصور المذكورة اذا لم  
يتعلق به اى بالوكيل حق الغير واما اذا اختلف به ذلك فلا يعزل كما اذا اشترط الوكالة  
في بيع الثمن كما مر او جعل امره في يد غيره ثم جن الزوج ويعزل ايضا بشرط  
بنفسه اى تصرف الموكل بحيث يحجز الوكيل عن الامتثال به كما اذا وكل بالبيع  
عبد او كتابه او تاجر او امرأة او شراشي او طلاق او خلع او بيع عبده فاعتق او كاتب  
او زوج او اشترى او طلق ثلاثا او واحدة ومنعت بدنها او خالفها او باع نفسه  
فانه لو فعل واحدا منها وجب الوكيل ذلك فبطلت الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا طلقها  
واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لانها كانت تنفذ ما وكل به ولو تزوجها بنفسه او ابانها  
لم يكن للوكيل ان يزوجه من غير الزوجان حاجته بخلاف ما لو تزوجها بالوكيل واما ما حيث  
يكون له ان يزوجه الموكل لان الحاجة باقية وتعود الوكالة اذا عاد اليه اى الموكل قبل  
ملكه يعني اذا وكل ببيع عبده ثم باع الموكل ثم رده عليه بحيث يملكه الموكل ان يبيعه  
وكذا لو وكل كل واحد من رجلين ببيع فباعا احدهما فردد عليه بحيث يملك واحد منهما  
ان يبيعه ثانيا كذا في الصغرى او بقي اثره اى اثر ملكه كما اذا طلق امرأته واحدة وهي  
في العدة فنصف الوكيل غير متعذر بان يوقع الباقي ويعزل ايضا بافتراق الشريكين  
وان لم يعلم الشريكين وهذا يحمل امرين احدهما ان يكون الا فتراق بهما المالكين او مال  
احدهما قبل الشراء فان الشريكة تبطل به وتبطل الوكالة التي في ضمنها عليها اول الالبان  
عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصرا بغير عند عقد الشركة وثانها ان اجدها او كلاهما  
لو وكل من يتصرف في المال جاز فلو افترقا ان يعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منها اذا لم  
يصير جازا لاذن في التوكيل واما ذكرنا لوجوبين اذ لو بقي الا فتراق على ظاهره لم يصح لهم  
وان لم يعلم الشريكين اذ لا يصح ان ينفرد احدهما بفسخ الشركة المستندة للوكالة  
بل اعلام صاحبها ويعزل ايضا بعزل موكل لو كان الموكل تاجرا او حرجه لو كان مازدا للمائة

بنفسه

الوكيل

ان يعزل

ان ينفرد

لما مر ان بقاء الوكالة معتبر بابتدائها لكونها غير لازمة فيشترط في حال البقاء  
قيام الاثر كما في الابتداء وقد تبطل بالبيع فتبطل الوكالة على الوكيل اول لان البطلان  
حكمي كما مر اذا وكل بعينه اذ اما ذكر من ان عزل وكيل المكاتب بحججه ووكيل المأذون  
بحججه اذا وكل ذلك الوكيل في العقود والخصومات لا قضاء الدين او اقتضائه لان  
العبد مطالب بايضا بما ولى له ولم يطالبه استيفاؤه وجب له لان وجوبه كان بعقده  
فاذا بقي حقه بقي وكيله على الوكالة كما لو وكل ابتداء بعد العقد والعقد  
بمباشرة ولا يعزل بعزل المولى وكيل عبده المأذون لانه بحر خاص والاذن  
في التجارة لا يكون الا عاما فكان العزل باطلا الا ترى ان المولى لا يملك نهية ذلك  
مع بقاء الاذن ذكره الزبيدي قال وتلك كذا على ان متى عزلت فانت وكيله اذ قوله  
لم يعزل بل كان وكيله وهذا يسمى وكيل دوريا واذا اراد ان يعزله بحيث يخرج  
عن الوكالة يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك فانه اذا قال عزلتك كان معزولا  
نظرا الى ظاهر اللفظ ومنصوبا بوجوه الشرط حيث قال متى عزلتك فانت وكيلي  
اذا قال ثم عزلتك يعزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان مقتضى عموم الوقت  
لا عموم الافعال ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل لا يكون معزولا بل كلما عزل يكون  
وكيلا لان كلما تفيد عموم الافعال واذا اراد ان يعزله يقول في عزله رجعت  
عن الوكالة المتعلقة واذا رجع عنها لا يبقى لها اثر فيما يقول بعدها وعزلت عن الوكالة  
المعلقة من لفظ كلما في **الافعال** هي لومة الضم مطلقا وشراعا  
ثم ذمته الى ذمته في مطالبة النفس بخص او المال او التسليم قال في الهداية وكذا  
والكافي وغيرهما هي ضم ذمته الى ذمته في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح اقول  
لا صحة للاول فضلا عن كونه اصح طرورا والكفالة بالنفس مع انهم قسموا التوكيل  
الى كفالة بالنفس والمال ثم ان تقسيمهم الكفالة بالنفس على قسمين قسمها التوكيل  
على قسمين قسمها التوكيل على قسمين قسمها التوكيل على قسمين

وكيل الغير  
اثره



باختصار في هذا ما ذكره في انشاء المسائل على وجوده في ثلث الكفالة  
بشيء المال كما سبقت في هذا الخبر في تعريفه صحيحا متناولا لجميع الاصناف صريحا وكما  
الاجاب الكفيل بقوله كفلت عن فلان فلان بكذا والقول اي قبول المطالب به  
المكفول له بشرطه مطلقا كون المكفول به نفسا او مالا لا مقدورا لتسليم من الكفيل  
لا تصح الكفالة بالحدود والقصاص كما سبقت وفي الدين كونه صحيحا حتى لا يجوز الكفالة ببدل  
الكتابة كما سبقت وحكمنا لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل نفسا كان او مالا  
والمطلب ان يهرج بان يكون حرا مكلفا فلا يتخرج من العبد والصبي والمجنون لكن العبد  
يطالب بعد العتق كذا في الخلاصة فالكفيل مكفول له اذ فائدة الكفالة ترجع بمكفول  
عنه ويسمى الاصيل ايضا بالنفس في الكفالة بالنفس او المال في الكفالة بالمال مكفول به  
والمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد ومن لم يرد عليه المطالبة بكفيل فالكفالة  
اما بالنفس وان تعددت اي الكفالة بالنفس والتفصيل الاول ان ياخذ منه كفيل ثانيا  
والثاني ان تعدد النفوس المكفولة برفائه جاز كما يجوز بالبدون الكثيرة او بالمال وبما يتعلق  
به وهو التسليم اما الاولى اي الكفالة بالنفس فتصح بكفيل بنفسه وبما يعتد به عنها اي من  
النفس كالرأس والوجه والرقبة والعنق والجسد والبدن ككفيل برأسه ووجهه وجوارحه  
شأنه ككفيل بنصفه او ثلثه او ربعه وتصح ايضا بضمته وبعلى فان على لئلا لازم فمناه  
انا ملتزم تسليمه في فانه يجب فعله في معنى على وانا به زعيم فان الزعامة هي الكفالة  
او قيل هو بمعنى الزعيم لا بان كان من معرفته لان موجب الكفالة التسليم وهو  
المعروفة لا التسليم واختلف في اننا ضامن لتعريفه او على تعريفه كذا في الخلاصة فان  
وقت التسليم اجبته فيه اذ طلب رعاية لما التزمه كذا اي اجبته ايضا اذا اطلق  
بان قال ان كفيل بنفسه اذ طلبته التسليم اليك وان طلبته وعقد ذلك او لم يسم بان قال ان كفيل  
به كذا طلبته ومنه طلبته التسليم اليك وان لم تحضر حكمك لم لا متناعه من ايضا حتى لا يلزم عليه

الكفالة

الزمام

كفيل وهو الذي يقرض

عليه كمن لا يجسر اول ما امر من الكفيل لم يعلم بما ذكروا من ان غاب اي المكفول عنه فمكفول  
المستكف اي الحاكم الكفيل مديون بما به وبما به فان مضت ولم يحضر خبر وان لم يحضر خبر  
لم يطالب اي الكفيل به لا به عاجزا وقد صدق المطالب نصيا كما يدون او اثبت الخبر  
وان اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال المطالب تعرفه فيظهر ان كان له خبر فمكفول  
معرفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول المطالب ويؤمر الكفيل بالخدمة  
الى ذلك الموضع لان الظاهر يشهد للمطالب والا فالقول قول الكفيل لانه متمسك بالاصيل  
وهو الاجل ومن لم يرد له المطالبة وان شرط تسليمه في حال الفاضل سائة فيه ولم يرد عليه  
وبه يفتي في زمانا لانه في القاس في اقامة الحق وذكره الزبيدي وغيره كقول النفس الى  
غير المطالب به بعده يعني لو قال كفلت لك نفس فلان الى شهر فانه لا يطالب به تسليمه  
في هذا الشهر ويطالب به بعد شهر قال ثمس الامية الجواني هذا يدل على خلاف ما يظن  
الغير انهم يقولون او قال الرجل بالفا رسية لاخر فلان بما يرد به فتم شرائه بكنش  
ان يطالب به تسليم النفس السنة قبل مضى الاجل فلا يطالب به تسليمه ما بعد مضى الاجل قال  
ابن الامر كما يظنون على الجواب على العكس ان يتردد فيقولوا في الكفالة بغير كفاية  
بغير شرط تسليمه في السنة وبعد كذا في الخلاصة وفيه ايضا وجيلة في سقوط  
المطالبة ان يتردد الكفيل في كفالة فيقول انما كفيل بنفس فلان الى كذا من الاجل ثم لا  
كفالة لكن به على بعد ذلك وانا بئري فاذا قال ذلك فانه لا يطالب في الحال ولا بعد مضى  
الاجل بغير الكفيل بموته اي موت الكفيل حصول العجز الكافي عن تسليم المطلوب من الكفيل  
بعد موته وورثته لم يكفلوا له شيئا وانما يكفلونه فيما له لا فيما عليه ولا تبقى الكفالة باعتبار  
تركه لا امتناع تسليم النفس انما خلاف الكفالة بالمال وبغير الكفيل بالنفس بغيرها  
اي النفس المطلوبة لا امتناع التسليم ولو كان النفس المكفول به عبيدا الكفيل وانما قال هذا  
دفع التوهم ان العبد مال فاذا تعدر تسليمه لزيمه فان هذا اذا كان على مال المطالب

اي المكفول به

كفر الكفيل بنفسه

اي على القوي

اي على الناصر

من قوله بغير شرط

سواء

في قوله بغير شرط  
في قوله بغير شرط  
في قوله بغير شرط



منه فمعه بعد من ذل وهو في الشارة

سيرة

وكفيل بنفسه رجل واما اذا كان المطالب رقبته فيماني انه اذا مات وانتهى  
دعواه ضمن الكفيل قيمة لا اي لا يبين الكفيل موت الطالب بل واربته او وصيته لطالب  
الكفيل وبرئ الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او ما موره وكذا كان او رسولا المطلوب او لم  
ذلك اي المطلوب نفس المطالب متعلق بقوله وتسليم حيث تمكن في صمته متعلق به  
ايضا يعني اذا سلم الكفيل من قبل به الى الطالب في موضع يمكن في صمته برئ وان لم يقبل  
اذا سلمت اليك فان برئ حتى لو سلمت في برية او سواد او سجون حسب غير الطالب لم يبرأ  
قائلا سلمت اليه من طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور وسلمت نفسه عنه اي عن الكفيل في  
صورة تسليم المطلوب قال قاض خان المكفول بالنفس اذا سلمت نفسه المكفول له وقال سلمت  
نفسه اليك عن الكفيل برئ وان لم يقبل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا لو اقر الكفيل رجلا ان  
يسلم نفس المكفول به الى الطالب ان قال المأمور للمطالب سلمت اليك نفس الكفيل يبرأ  
الكفيل وفي تسليم الاجنب شرط معه اي مع ما ذكر من قوله عن الكفيل قبول الطالب قال قاضي  
خان لو ان رجلا اجنبيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل  
ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سكت الطالب ولم يقبل قبلت لا يبرئ الكفيل كفل  
بنفسه انه ان لم يسلمه عند فهو ضامن بما عليه من المال ولم يسلمه عند صحت الكفيل الثاني  
اي بالنفس والمال يعني رجل يبرئ غيره مائة درهم فكفل آخر بنفسه على الوجه المذكور صحت  
الكفيل الثاني وان لم يوافق به عند فعليه المائة لانه علق الكفالة بالمال بهذا الوفاء هذا  
التعليق صحيح لتعامل الناس اياه وان كان القياس ثابته وبالجملة في كل القياس  
في البيع كماله اشترى فعلا على ان يخرجه البايع مع ان بايضا يصح من الكفالة  
فلان يترك نهما وبانها او منع لانها من التبرعات اولي وان لم يوافق به حتى لزمه  
المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس الا تنافي بين الكفالتين فان مات المطلوب  
ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة او مات الكفيل فوارثه اي ضمن وارثه او مات الطالب

المطوب

عليه شملت

هنا

بالنفس والمال

الطالب فكذلك اي طلب وارثه او من على رجل مائة دينار لم يسلمه بانها جيدة  
او ردية او غرقية او اقر بخيرية فتصح الدعوى فكفل بنفسه على انه ان لم يسلمه عند  
فعليه المائة صحت اي الكفيل الثاني عند ما قال محمد لم يصح اذ لم تصح الدعوى بل ببيان  
فلم يجب احضار النفس لعدم صحتها الكفالة بها فلم تصح الكفالة بالمال لا بقاياها عليه  
ولها ان المال ذكير معترفا فيقتصر في ما عليه فتصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا  
بين الحق باصل الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فتشترط عليها الثانية والقول ان اي  
للكفيل في البيان اذا اختلف في وجوده وعدمه لانه يدعي الصحة لاجل على اعطاء الكفيل في  
حدوده مطلقا عنده وعند غيره في حد القذف لان فيه حق العبد وفي القود لا خالص  
حق العبد بخلاف الحدود والحدود لله تعالى ولم يكن من الكفيل على الدار فلا يجب فيها  
الكفيل بخلاف سائر الحقوق لانه لا يشرأب بالشبهات فيلحق بها الاستيفاء والخط  
جاز لا يمكن ان ترتب موجب عليه وهو المطالبة بالنفس لاجب فيه اي حيد وقود  
في تشرع مستورا ان او على ان الحبس بالنفسية تثبت باحدى شطري الشهادة وهي  
العدو او العدو بخلاف الحبس الاموال لانه غاية عقوبة فيه فلا يثبت الا  
الحجة كما مر واما الثانية اي الكفالة بالمال فتصح ولو جعل المكفول به اذا اصرح وينا  
الدين الصحيح دين لا يسقط الا بالاداء او الابرار اجترأ به عن بدل الكتابة وسما في  
يكفلت عنه باللف وبما لك عليه ويمارسه في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك  
وهو ضمان الكسوف اي يضمن المشتري اذا اشترى المبيع وبما يبعث فلان اي ما  
باعث منه فاني ضامن لثمنه لا بما اشترى منه فاني ضامن المبيع لانه الكفالة بالمبيع  
لا تجوز كما سياتي وقد مر تمام تحقيقه في كتاب الترهين وبما ذاب اي وجب كل عليه  
وما في هذه الصورة شرطية معناه ان يبعث فلانا فيكون في معنى التعليق او علق  
عليه على وجه دين بشرط يعني صريح الشرط والآفة في الامثلة السابقة معنى الشرط لا ان

لا يشترط

لذلك وهو العوار وما

الوثاق والوثاق بالكر  
حكم سنه  
احد



للكفالة بان يكون شرطاً لوجوب الحق نحو ان استحق المبيع او لا يمكن الاستيفاء ان قدم  
 زيد وهو المكفول عند التوفد الاستيفاء نحو ان غاب زيد المكفول عنه عن المصنف فان كلاهما  
 مناسب للكفالة كالشرط المفهوم من الامثلة المذكورة فانها استنباط لوجوب  
 المال فتناسب حكم الذمة الى الذمة لا الى التوفد الكفالة ان علقته بنحو اي بشرط  
 غير ملائم نحو ان هبته الرج او جاء المطر قال في الهبة ان لا يصح التعليق بحد الشرط  
 كقوله ان هبته الرج او جاء المطر الا انه تنجز الكفالة ويجب المال حالاً لان الكفالة  
 لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد كالطلاق والعناق وتبطل  
 الكافي وقال الزبيدي هذا مستوفى الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان  
 الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه بدخول الدار وخوفاً مما ليس كماله ذكره قاضي  
 وغيره اقول قوله مستوفى لان المذكور في العادة والاستدلال الكفالة مما  
 لا تبطل بالشرط الفاسد فالظاهر ان فيه روايتين يؤيده ان صدر الشرط نقل  
 هي ان العبد المأذون اذا لحقه دين وخاف صاحب المال ان يعيقه المولى فاعطى  
 رجل لصاحب المال ان اعطاه المولى فانما ضامن لئلا يثبته عليه صحت الكفالة ثم يقول  
 هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يصح ايضا  
 المكفول عنه وكما انه المكفول الاول نحو ما ذاب لك على الناس او احد منهم فعلى  
 الثاني نحو ما ذاب ما ذاب للناس او احد منهم عليك فعلى كذا في العادة ولا ينقض  
 قيد وقصاص لما قرأنا شرطاً لكون المكفول به مقدراً لتسليم من الكفيل وهذا ان  
 ليس كذلك وانما قال بنفسه وقصاص احترازاً عن الكفالة بنفسه عليه  
 والقصاص فانما يجوز كما مر ولا يجزى دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبيد معينين  
 مستأجرين لا يجوز عن التسليم لان استحقاقه على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة اخرى  
 من عنده لا يستحق الاجرة لانه اني بغير المعقود عليه الا ترى ان الموجه لو سلمه في دابة اخرى

الدوب بعد كونه قد وجد  
 وادوم في عبارة  
 اخرى

في بعضه وقصاص  
 لا تراه

على  
 دابة معينة بغيره  
 مستحق وواجب مشابه

المراد

اخرى لا يستحق الاجر فصار عاجزاً ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت  
 الدابة غير معينة لان الواجب على الموجه ان يملك مطلقاً والكفيل يعقد عليه بان يملك دابة  
 نفسه ولا يضمن للموجه ورتب المال اي اذا باع رجل لرجل ثوباً بامره ثم ضمن الثمن  
 عن المشتري لا يبرأ باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرتب المال لا يصح لان  
 حق القبض للموكل والمضارب ولهذا لا يبطل موت الموكل حتى لو مات كان له ان  
 يقبض الثمن وكذا لو نكح الموكل عن قبض الثمن حال حياته لا يعمل منه فلو صح الضمان  
 صار ضماناً لنفسه لانه لا يجوز ولا يشترط ان يبيع عبد صفقة يبيع باع رجلان عبد الرجل  
 واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا اتحدت  
 فالثمن يجب لهما مشتركاً بينهما فلو صح ضمان احدهما لصاحبه بنصيبه شيئاً صار ضماناً  
 لنفسه وهو باطل ولو صح بنصيبه خاصة لئلا يردى الى قسمه الدين قبل القبض وهو باطل  
 لان القيمة تقتضي ان يكون نصيب كل منهما مقدراً في حيزه وهو لا يتصور في  
 الدين وان باع العبد صفقة بان باع كل منهما نصفه بعقد بغير حيزه فضمن احدهما  
 لصاحبه حصته من الثمن لان الصفقة اذا تعددت فيما يجب لكل منهما بعقده يكون  
 له خاصة ولا بالعمدة لانه اسم مشترك يقع على الضمان القديم والعقد وحقوق العقد والذكر  
 وخيار الشرط فتعذر العمل بما قيل البيان ولذلك بطل حق الضمان ولا بالحق الاضطراري  
 لان معناه عنده تخليص المبيع عن المستحق وتبعية المشتري وهو غير مقدور له وصح عندهما  
 لان معناه عندهما ضمان الثمن ان يخرج عن تسليم العين بغيره والاحتفاظ فيكون  
 كانه ذكر ولا يبدل الكتابة لانه في معرض الزوال بالبيع فلا يكون ديناً صحيحاً ولا من حيث  
 مفكره اذ اقامت من عليه دين ولم يترك شيئاً فكفل عنه للفرار فكل من يبيع عند الي  
 لا كفيل بدین ساقط عن ذمته الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة بدین  
 يجب ادائه كذا في الحكم ما لا وقد عجز بنفسه وبخلفه ففات عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة

مقرر

لانه يؤخذ اليه في المال  
 بالصفة  
 اذ لا بد من







لكن زيادة لا الاصيل في الزيادة عليه في حق الكفيل يعني ان اعترف الاصيل بالزيادة على ما اقر  
 به الكفيل لم يصدق على كفيله لانه اقر على الغير ولا ولاية عليه بل يصدق في حق نفسه  
 يعني يجوز الكفالة بامر المكفول عنه بلا امره لا بطلاق قوله ثم الزعم غارم فاذا كفل بامر  
 وادى رجع عليه اي المكفول عنه بما ادى او ادى ما ضمنه لانه قد دفع دينه بامر غيره رجع عليه  
 واذا ادى خلاف رجع بما ضمن لا بما ادى حتى لو كفل بالحياء وادى الزيف وجوز  
 له الدراهم رجع بالحياء ولو كفل بالزيف وادى الحياء رجع عليه بالزيف لان  
 رجوع الكفيل حكم الكفالة فانما يرجع بما يدخل تحت الكفالة بخلاف المأمور بآداء  
 الدين فانه يرجع بما ادى او لا يجب عليه شيء حتى يملك بالاداء بل كان مقرضا فيرجع  
 بما ادى ولا يطالب به اي الكفيل المكفول عنه بالمال قبل الاداء الى المكفول له لانه  
 لا يملك ما في ذمة المكفول عنه ويملك بعده فيرجع وبدونه اي بدون امره لم يرجع بما  
 ادى لانه معتبر فيه وان وصليه اجازة اي المكفول عنه بعد العلم لان كل كفالة تتقيد  
 غير موجبة للرد ولا تنقلب موجبة ابد كذا في العناية قال اضمن الف الف لفلان على  
 فضمن فادى لم يرجع عليه الا اذا قال عني كما ترى في الكفالة بالنفس فالزم اي لازم الطالب  
 الكفيل لطالب المال لازم اي الكفيل المكفول عنه وان جبرى صار الكفيل محبوسا  
 حبس هو المكفول عنه اذا لم يحقه بالحقة الا من جبرته فيجزي بغيره ابر الطالب  
 الاصيل ان قيل اي الاصيل الا بغيره اي الاصيل والكفيل معا او اخره اي الطالب  
 اي الاصيل تاخر عنه لانه الاصيل والكفيل تابع بلا عكس فربما استدل عليه بتعبه  
 الاصيل للفرق ولو ابر اي الطالب للكفيل فقط بغيره وان لم يقبل لانه لا ذن له  
 ليجوز الى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالابراء ولو وهب الدين له اي الكفيل  
 ان كان غنيا او تصدق عليه ان كان فقيرا بشرط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة  
 وبهية الدين لغير من علمه الدين تصدق واستطاع عليه والكفيل مستطاع على الدين في الجملة كذا في الكافي

على ابر الطالب الكفيل  
 لا بغير الاصيل وان اقر الطالب  
 من الكفيل لا يؤخره الاصيل

اللا ينعى حتى

الكفيل

وبعد له الرجوع على الاصيل كذا في التتارخانية صحاح احمد هما من الاصيل والكفيل  
 الطالب عن الف تحسبا به بغيره اي الاصيل والكفيل لانه اضاف الفعل الى اللفظين  
 وهو على الاصيل فيبر عن حسابه وبه انتم ترجع بركة الكفيل وان ادا الكفيل رجع على  
 الاصيل به اي تحسبا به درهم او ادا ان كفل بامرته او بالاداء يمكن ما في ذمة الاصيل  
 فاستوجب الرجوع ولو صحاح عن جابر رجع بالالف لانه مبادلة فملك ما في ذمة الاصيل  
 فوضع ملكه عليه صحاح اي الكفيل عن موجب الكفالة لم يبر الاصيل لان موجب المطالبة  
 ابر الكفيل عنه لا يوجب ابر الاصيل قال الطالب للكفيل بركت اي المال رجع  
 على الاصيل لانه اقر بقبض المال من الكفيل لانه استدل بركته الى الكفيل وغيا الى  
 نفسه بقوله الى السوا بركته التي ابتدأها من الكفيل وانتهى بها الى الطالب لا يكون الا بالاداء  
 فكان هذا اقرارا بقبض منه فيرجع ان كانت الكفالة بامرته وفي ابرتك لا اي لا يرجع  
 لانه ابره لا ابره منه بالقبض من الكفيل واختلف في بركت يعني اذا قال الطالب للكفيل  
 بركت ولم يقبل الى فهو بركت عند محمد وعند ابى يوسف اقرار بقبض هذا كله اذا غاب الطالب  
 وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان لصدور الاجمال عنه لا يصح تعليق البيعة عنه اي عن  
 الكفالة بالشرط مثل اذا جاءك غدا فانت بركت منها لان في الابرار معنى التملك كالا بركت  
 الدين وهذا على قول من يقول بشبوت الدين على الكفيل ظاهر واما على قول من يقول  
 بشبوت المطالبة فقط فلا في فيها تملك المطالبة وهي كالتدين لانه وسيلة اليه التملك  
 لا يقبل التعليق بالشرط وقيل يصح لان التبت فيه على الكفيل المطالبة لا الدين في  
 الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعاقق وقيل اذا كان الشرط مما لا منفعة فيه  
 للطالب اصله اذا اجاز اذ لا يجوز واذ كان مالا متعارفا فيه نفع للطالب يجوز  
 كاذ الكفل بالمال والنفس وقال ان واقفتك بغير غدا فابركت من المال فقبل الطالب  
 فوافا الكفيل في الغد فهو بركت من المال كذا في العناية مات الكفيل قبل الاجل حل الدين

يخبر سبعة مالا بركت قدوة ديكا او لور  
 يعني كفاية  
 ابر الكفيل  
 ابره لا اقراره

الطالب

المعروف



التقدم في الترتيب

سبع العشرة

المفروض معنى التاجر

نحو ما جاء

الشوب

القول الآخر

عليه فان ادعى وادعى لم يرجع قبل حصوله لان الكفيل المستأجر لانه لم يوجبه فلو رجعوا  
 بالمتجمل وهو اكثر من المتجمل في المصلحة يكون ربا وان مات المطلوب قبل الاجل حل  
 عليه الاجل فقط وان مات اي الكفيل والمكفول عنه فالطالب ياخذ من اي الترتيبين  
 شيئا لان دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحياة ولا يسترد اصل ما ادعى الكفيل  
 ليدفعه الى طالبه وان لم يعط طالبه اذا تعلق به حق على احتمال قضائه الدين فلا يجوز  
 الاسترداد ما بقي من الاحتمال لمن يحمل زكوة ودفعها الى الساعي وان ربح اي الكفيل  
 به اي بالمال الذي قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطى الطالب له اي الكفيل  
 لانه ملكه بالقبض وكان التبرع بذل ملكه ونذب ردة اي التبرع على قاضيه وهو الاصل  
 فيما يتعين بالتعيين كالحظنة والشعر وهذا اذا خص الاصل الدين وهو قول الج  
 وعنه انه يتصدق به وقال لا يلزم له الرجوع وهو رواية عنه انه كفيل ببيع العين ففعل  
 فالمبيع للكفيل والبرع اي الذي جعل للبائع يكون عليه اي الكفيل لا يبرأ منه الا بال  
 اية الكفيل ببيع العين وهو ان يقول له اشتر من الناس نوعا من الثمن ثم بعه  
 فياخذ ببيع البائع وخبرته انت فعلى وهو ياتي الى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر  
 التبرع ويخاف من التاجر فيبيع التاجر ثوبا بدينار او عشرة مثله ثمنه فيبيع  
 في السوق بعشرة فحصل له العشرة بدينار عليه للبائع ثمنه عشرة الى اجل او يقرضه ثمنه  
 ثم يبيع في السوق ثوبا بدينار او عشرة ثمنه فياخذ الدراهم التي اقترضه على التاجر فيشوب  
 فتبقى عليه ثمنه عشرة قرضا فاذا فعل ذلك نفذ عليه البرع الذي ربحه التاجر بدينار لا يلزم  
 الا بدينار لانه اصابا من ثمنه كما قال بعضهم نظرا الى قوله على فانه للوجوب فلا يجوز ان يكون  
 قال له رجل يا بوع في السوق فافترس فعلى واما توكل بالبرع كما قال بعضهم نظرا الى الاثر  
 فلا يجوز ايضا لانه نوع الشوب وشمه وسمى هذا النوع من البيع عينة كما فيمن السلف  
 يقال باعه بعينه اي ربه ذكره الزبيدي كقولهم لا اؤم بالبرع اي كقولهم لا اؤم بالبرع

القول الآخر

المعنى

له رجل بما ذاب له عليه فغاب الاصيل فبرهن على الكفيل ان له على الاصيل كذا ردة اي  
 لم يقبل برهانه على الكفيل حتى يحضر الغائب فيقف عليه لان شرط وجوب المال  
 على الكفيل القضا بالمال على الاصيل وهو لم يوجد لكونه غائبا برهن ان له على زيد  
 الغائب كذا وهذا الكفيل فقف على الكفيل لان المدعى انما مال مطلق فامكن اثباته بخلاف  
 ما تقدم فانه مقيد لكون المال مقصدا به على الاصيل ولو راد بامره فقف عليه لان  
 الكفالة بامره بمرجئة ابتداء وموافقة انما او بغيره بمرجئة ابتداء والله اعلم بالقضا  
 باحدهما لا يكون قضا بالآخر فاذا قضي على احد الطرفين ثبت وهو يتضمن الاقرار  
 بالمال فيصير مقصدا عليه الكفالة بغيره لا تحسب جائزا لان صحة ما يتعهد قيام الدين  
 في زعم الكفيل فلا يتعدى منه وفي الكفالة بالآخر يرجع الكفيل بما ادعى على الاصل كخاتمة  
 بالذرك تسليم المبيع واقرار منه بان لا حق له في المبيع حتى لا يجوز بعده دعوى ملكية  
 ككسب شراؤه في حقه ككسب فيه باع ملكه او باع بغيره فذا باعنا فانه ايضا تسليم المبيع  
 واقرار منه بان لا حق له في المبيع لا ككسب شراؤه في حقه بيع مطلق عن قيد الملكية  
 وكونه نافذا باعنا فانه لا يكون تسلما بل اذ شبع بعده دعوى الملكية اذ ليس ما يدل  
 على اقراره بالملك للبائع لان البيع قد يصدر من غير المالك ولعله كتب الشراؤه ليحفظ  
 الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكره ككسب شراؤه على اقرار العاقدين فانه  
 ايضا لا يكون تسلما اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخبرنا ان فلانا باع  
 شيئا كان له ان يدعيه قال ضمنه لك الى شربه وقال الطالب حال فالتقول للضامن  
 يعني اذ قال الكفيل للطالب ضمنه لك على فلان الغا الى شربه فلا تطالبني الان وقال  
 الطالب هو حال فالتقول للكفيل وعكس في كل على ما تاتي الى شربه اذ قال الاخر حالة والفرق  
 ان الكفيل لم يقر بالدين اذ لا دين عليه اليه كما قبل بغيره والمطالبة بعد الشراء والطالب يدعي  
 عليه المطالبة في الحال وهو يكره القول قوله والمقبر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو ان يقر للطالب ان شربه

الكفيل والغائب لا يصير

لا يقتضي

خاتمة المبيع

شاهد كسب عاقديه اقراره اذ راد بامره

المعنى



فلا يقبل قوله بلا بينة لا يؤخذ ضمان الدرك إذا استحق البيع قبل القضا على  
 البائع بالتمن لأن البيع لا ينقض بمجرد الاستحقاق ما لم ينقض بالتمن على البائع فلا  
 يجب رد التمن على الأصيل فلا يجب على الكفيل قال لا يؤخذ بهذا الطريق فانه من  
 فيكك واخذوا ما له لم يضمن ولو قال ان كان حقوقا واخذ ما كان فاما ضمان وباقي  
 بحالها ضمن وصار لا يصل ان المفور انما يرجع على الفار اذا حصل المفور في ضمان  
 او ضمن الفار صفة السلامة للمفور نصا حتى لو قال الطيان لصاحب الخططة اجعل  
 في التذوق جعل في اليد فذهب من تعبته ما كان فيه الى اليد والطيان كان على ما به  
 يضمن لانه صار غاركا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه غاركا في ضمن السلامة حكم  
 العقد ههنا العقد يقتضيه السلامة في العاديه **فصل** في ما يرجع على الآخر  
 فكفل احدهما لصاحبه بنصيبه لم تجز يعني اذا كفل احد الشريكين لصاحبه بنصيبه  
 لم تجز لانه لا ينصرف الى نصيبه يكون قسمه الدين قبل القبض وهو باطل ولو انصرف  
 الى الدين يكون ضمانا لنفسه فلو قبضه حكم الضمان له ان يسترد الا اذا بقى كفل  
 كما مر ولو ادى مبرعا جاز لان التبرع لا يتم الا بالقبض وبه يصير ضمانا ويمتنع نصيب  
 شريكه بصيرورته عينا كذا في الوجيز وعليها دين لاخر بان اشترا بعبدا بالوفى كفل  
 عن الآخر جاز لعدم المانع ولم يرجع على شريكه الا بما ادى زائدا على النصف لان  
 كلامهما اصيل في النصف وكفيل بالنصف فيما يؤديه ينصرف الى ما عليه اصاله او  
 لا معارضته بين ما عليه اصاله وبين ما عليه كفالة لان الاول دين ومطالبة الثاني  
 مطالبة فقط واما الزايد فينصرف الى ما عليه كفالة ولانه لو وقع في النصف  
 عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المؤدى عنه لانه المؤدى  
 نائبه واداء نائبه كادائه فيؤدى الى الدور كفل شيئا عن رجل بالتعاقب كفل  
 كل به اي بذلك الشيء عن الآخر بامره يعني كان على رجل الف درهم مثلا وكفل عنه

الفار يشترط  
 غاظر كسنة  
 احده  
 سارة  
 غار  
 الدفعة  
 احده

رجلان كل منهما يجمع على الا نفرد ثم كفل كل منهما عن صاحبه بالبرية بكفالة  
 او الكفالة بالكفيل جازية فيما ادى اي احدهما يرجع بنصفه على شريكه ثم يرجع على  
 الاصيل او يرجع هو بالكل على الاصيل لان ما عليه مستويا بل لا ترجع اذ الكفالة  
 فيكون المؤدى شايئا بينهما فيرجع بنصفه على شريكه اذ لا يؤدى الى الدور بهذا  
 اذا كفل كل منهما عن صاحبه بالجميع واما اذا كفل كل منهما بالنصف ثم كفل كل من  
 صاحبه فبهي كما قيل في اي المسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما ادى  
 يزود على النصف كذا لو كفل عن الاصيل بالجميع معان كفل كل من صاحبه لان الدين  
 عليهما نصفين فلا يكون كفيل عن الاصيل بالجميع او كفل كل به اي بالجميع متعاقبا ثم كل  
 عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان ابرز الطالب احدهما اخذ الآخر بكفالة لان ابرز الكفيل  
 لا يوجب براءة الاصيل فبقى المال كله على الاصيل والآخر كفيل عنه بكفالة في اخذه  
 افترق المظن وضمان اي الشريكان شريكة مفاضة اخذ الغير ثم ايا شيا وبكل الدين  
 لان كلاهما كفيل عن الآخر كما سبقت في كتاب الشركة ولا يرجع حتى يؤدى اكثر من  
 النصف لما ذكره في كفالة الرجلين كاتب عتيق بان قال كاتب عتيقا بالف الى  
 سنة مثلا وكفل كل عن صاحبه جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز لان فيه كفالة  
 المكاتب والكفالة ببدل الكتابة وكل منهما باطلا وعند الاجماع اولى مضار  
 كما اذا تعاقبت كتابتهما فانه باطل ولهذا قال بعتق وجه الاحتسان ان  
 نصيب الاثنين يجب بغير تقدير الامكان وقد تمكن ههنا بان يجعل المال  
 على كل منهما في حق المولى وحق نفسه وعن الآخر متعلقا بادائه لان معنى قوله كاتبهما  
 بالف ان اوتيتا الف درهم فانتما حران كانه قال لكل منهما ان اوتيت الف  
 فانت حر فيكون عتق كل واحد متعلقا باداء الف ولا يحصل عتقه بادائه نصفه  
 او ايشترط بل المشروط بجملة ولا يقابل اجره او يخطب المولى كل منهما بالجميع المال

ينقسم  
 كفل

فصل في ما يرجع على الآخر  
 فصل في ما يرجع على الآخر  
 فصل في ما يرجع على الآخر



بالحكم الاصلية لا الكفالة فأيضا أدى بعتي وعقبي الاخر بعتا كما في ولد المكاتب  
 فما أدى اجزاها بما رجع على الآخر بنصفه استواءا لورج بالحل اوم يرجع  
 اشق المسألة وان اعقبت احدهما قبل ان يوديا شيئا جاز لمصا وفيه ملكة للمعقوب  
 عن النصف لانه لم يرض بالمال الا ليكون وسيلا الى العتق ولم يرض بوسيلة فقط  
 النصف ويبقى النصف على الآخر لان المال في الحقيقة مقابل بعبته حتى يكون  
 مؤثرا منقسما فلمذا ينصف واذا اعقبت المولى احدهما اخذ شيئا بحصته  
 لم يرضه اما اخذ المعقوب فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة المسترض بان اخذ  
 المعقوب بالكفالة تصح الكفالة ببدل الكتابة وهو باطل واجب بان كل منهما كان  
 مطالباً بجميع الالف واما في بعض ذلك فيبقى على تلك النصف لان الباقي يكون على  
 الشبوت فان اخذ المعقوب رجع الى صاحبه بما أدى لانه اذاه عليه بامره وان اخذ الآخر  
 لا اى لا يرجع عليه لانه اذاه عن نفسه لا يجب على عبده حتى يعقوب وهو دين لم يظهر في  
 حق المولى كما اذ اليزم باقراره او استقرضه او وطئه بشبهة او استهلكه ودية فانه  
 لا تظهر في حق المولى بل يوزن بها العبد بعد عتقه حال على من كفل به كقالة مطلقه من قبل  
 المولى والتاصيل لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الدية لكنه لا يطالب  
 لان ما في يده لم يولد ولم يرض بعتقه به والكفيل غير معسر فلا اذا كفل بدين مؤجل  
 حيث لا يكره الكفيل لانه لا يرضى بمطالبة الدين الموكف وان أدى رجع عليه بعد  
 عتقه لو كفل بامره لان الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالب قبل  
 اطره اذ على عبده ما لا كفل بنفسه فمات العبد بغير الكفيل ليرة الاصيل بموته كما  
 اذا كان المكفول بنفسه فمات بعد مكفول بربية فماتت امة بدينه بدين الكفيل  
 يعني اذ على رجل ربة عبدا فماتت العبد فقام المولى بدينه انه كان له بضم الكفيل  
 قيمته اذ كان على المولى ردة على وجهه بدينه وقد انتمز الكفيل ذلك وبعد موته يبقى

عليها وانما جاز على ما في  
 القضاء فظاهر فوري لا يستدعي  
 غير موصوفها واذا اعتق استوفى  
 عنه والفرق فاعبر مقابلا  
 برقبته

يبقى البقية على الاصيل فكذا الكفيل كفل عبدا من ماله بامره فعقوب فاداه او كفل  
 مولى عبدا بامره فاداه بعد عتقه لم يرجع واحدا منهما على الآخر ففان الاول ان لا يكون على  
 العبد دين لان امره بكفيله يصح اذا لم يكن عليه دين مستحق وان كان فلا يقع له بعت  
 ابطال حق الغرماء واما كفالة المولى عن عبده فتصح مطلقا وانما لم يرضها لان الكفالة  
 وقعت بخبر موجبة للرجوع لان احدهما يستحق على الآخر شيئا فلا تغيب موجبة بعده كما  
 اذا كفل رجل عن رجل بغير امره فاجاز فانه لا تغيب موجبة للرجوع كما مر فكذا هذا  
 ثم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبة بايضا الدين من ساير امواله فائدة  
 العكس بغير ربة العبد **كتاب الحوالة** هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهي تنقل  
 مطلقا وشرا نقل الدين من ذمة الى ذمة اي من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وانما  
 قضت بالدين لانه ينقل شرعا والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة فان نقل شرعا  
 جاز ان يؤثر في الوصف الشرعي كما ان البيع شرعي جاز ان يؤثر في نقل الملك الذي هو  
 وصف شرعي ويبقى نقل العين الذي هو المبيع المدينون محيل والدين محتال وحال  
 الحال له يعني يطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة في الاصطلاح ومن يقبلها الى الحوالة الحال  
 عليه وحال عليه يعني يطلق عليه ايضا هذان اللفظان والمحال محال به وشروط الحوالة  
 رضا الكل اما رضا الاول فلان ذوى المروقات قد ينفون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين  
 فلا بد من رضاه واما رضی الثاني وهو المحتال فلان فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذمم  
 متفاوتة فلا بد من رضاه واما رضی الثالث وهو المحتال عليه فلانه الزام الدين  
 والذمم بلا التزام بلا خلاف الا في الاول حيث قال في الزيادة الحوالة تصح بلا رضا المحيل لان  
 التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتصرف بل فيه نفعه ان المحال عليه يرجع  
 اذ لم يكن بامره وشروط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحتال له الا ان يقبل الى  
 الحوالة فصولا لا لاجل الغائب كذا في الحوالة لا حضور الباقيين اما عدم اشتراط حضور الاول فهو محيل



فبان يقول رجل الدين كذا فلان بن فلان الف درهم فاحتل بها على فرض الدين  
 فان الحوالة تخرج حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه  
 فبان يحيل الدين على رجل غائب ثم يحل الغائب فبطلت الحوالة كذا في الثانية والاشارة  
 الى الحوالة بين المحيل من الدين بقوله المحتال المحتال عليه لان معنى الحوالة السفل كما هو  
 يقتضيه قرينة الآية الاصيل لان من المحتال بقائه الشيء الواحد في حلتين في زمان واحد  
 ولا يرجع عليه المحتال الا بالتقوى لانه مقيدة بسلامة حقيقة له لانه المقصود في جميع عند  
 السلامة وبين التقوى بقوله يموت المحتال عليه فبطلت الحوالة او حلتها حال كونه في الحوالة  
 ولا يثبت عليه لان العجز عن الوصول الى حقيقة يحقق بكل منها وهو التقوى حقيقة وهو  
 يزدان وثالث وهو ان يحكم القاضي بالدفعة في حوالة بالدرهم المودعة  
 يعني اذا اودع رجلا الف درهم واخلط به عليه اخر صح لانه اقدر على التسليم فكانت اولى  
 بالحوار وتصح ايضا بالدرهم المخصوصة اي الدرهم التي غصبها المحتال عليه من المحيل  
 الكائن للمحيل على المحتال عليه وتبطل الى الحوالة بهلاك الاولى اي الوديعة لتفقد الكفالة  
 بها لانهما التزم الا اذا اال منها او استحقا قبالا لانه كمالا كما وبغير المودعة ويعود الدين  
 على المحيل وتبطل ايضا استحقاق الثانية اي الدرهم المخصوصة لعدم ما يخلو بها وبغير الغائب  
 ويعود الدين لا بهلاكها اي لا تبطل الحوالة بهلاك الثانية او كان فيه اي في كمالا كما وبغير  
 وفاء اي ما يقع بمال الحوالة ويكون الضمان قائما مقام مخصصية وفيها اي في هذه  
 الصورة المعدودة لا يطالب المحيل المحتال عليه بالدين والعين الذين قيدت الحوالة بهما  
 بتعلق حق المحتال بهما ولا يقدر المحتال عليه ان يدفعها الى المحيل يعني كما لا يمكن للمحيل  
 مطالبة المحتال عليه لا يمكن للمحتال عليه ايضا ان يدفعها الى المحيل حتى لو وقع ضار  
 ضارنا للمحتال لانه استهلك ما تعلق به حق المحتال له مع ان المحتال اسوة لغوا المحيل  
 بعد مودعة يعني ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغي ان لا يكون للمحتال

عيا المحيل

والدين  
 والدرهم المخصص  
 والدين الثاني

المسؤول

المحتال اسوة لغوا المحيل بعد مودعة كما في الدين مع انه اسوة لهم لان العين الذي  
 بيد المحتال عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يغير مملوكا للمحال بعقد الحوالة لا بد  
 ظاهر ولا رتبة لان الحوالة ما وضعت للتخليك بل لتقل فيكون بين الغرض واما المحيل  
 فيكون المرمون بيدا وجبت فيثبت له نوع اختصاص بالميراث من شرا لم يثبت لغيره  
 فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه بخلاف الحوالة المطلقة اعلم ان الحوالة اما مطلقة او  
 مقيدة اما المطلقة فهي ان يرسلها راسا لا يقيد به دين له على المحال عليه ولا بعينه  
 في يده او يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين له واما المقيدة فهي ان يكون  
 المحيل مال عند المحتال عليه من دعيه او غصبه او دين فقال احلت الطالب على الف  
 الذي له على علي ان تؤديه من المال الذي لي عليك وقبل المحتال عليه فلما بين حكم القصة  
 اراد ان يدين حكم المطلقة بانه مخالف له حيث يطالب فيها المحيل المحتال عليه بالعين  
 او الدين ويقدر المحتال عليه ان يدفعها الى المحيل اذ لا تعلق الحق بالمحال بما عنده  
 او عليه بل حقه في ذمة المحتال عليه وفي ذمته سعة لا تبطل باخذ ما عنده من العين المخصوصة  
 والوديعة او عليه من الدين سواء كانت الحوالة مطلقة او مقيدة اما الاول فلان لطلاق  
 بينا في تعلق الحق بخصوصيات ما عنده او عليه والمبطل تعلقه واما الثاني فلان المحيل  
 ليس له حق الاخذ من المحتال فان دفع اليه المحيل عليه فقد وقع ما تعلق به حق المحتال  
 فبطلت الحوالة عليه لا تقبل قول المحيل احلت بدين لي عليك للمحتال عليه اذ اطلب مثل  
 ما احال يعني رجل احال رجلا على اخر بائف فدفعه المحتال عليه الى المحتال ثم طلب الا فاعلف  
 من المحيل فقال المحيل احلت بالف لي كان عليك والمحتال عليه انكره فالقول للمحيل  
 ولا يكون الاقرار من المحتال عليه بالحوالة اقرارا منه بالدين عليه ولا قبول الحوالة  
 دليل على ان عليه دين لان الحوالة تخرج وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين ولا  
 قول المحتال للمحيل اذ اطلبه احلت بدين لي عليك يعني اذا قال المحيل للمحتال اعطني ما غصبته

ادلايقته



من فلان فان احدثك بتقصيه لي كنت وكنت قبضه فقال المحتال احدثني  
 بدني لي عليك فالقول للمجمل ان المحتال يدعي عليه الدين وهو منكسر القول المنكر  
 ولا يكون الاقرار من المجمل بالجواله واقدامه عليها اقرار منه بان عليه دين المحلل  
 لان لفظ الجواله تستعمل في الوكاله بحسب المحتال اذا ادعى المجمل فلم يقبل لاحتمال  
 عود المطالبة الى المجمل بالتدوين اجمال غير مبرر على رجل على ان يعطيه من ثمن داره  
 اي دار المحتال عليه فقبل تحت الجواله لانه اجمال بما يقدر على ايقافه لانه يمكن بيعها  
 ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع يجبر على الاداء لتحقيق الوجوب  
 ولو اجمال على ان يعطى من ثمن دار المجمل لا اي لا يفيق لانه لا يقدر على بيعها الا اذا  
 امره بالبيع فيجوز له لوجود القدرة على البيع والاداء باع بشرط ان يجمل على المشتري  
 بالثمن غير محال اي للبايع بطل البيع لانه بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع ولو كان  
 بشرط ان يحتمل بالثمن مح لا يكون موجب العقد الجواله في العادة تكون على الجواله  
 والاحسن قضاء قضاء كشرط الجوده كره السفجه وهي بضم السين وفتح التاء واجزاء  
 السفاج تغريب فقه وهي شيء محكم وسمى هذا القرض به لاحكام امره وصورته ان يرفع  
 الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر ليستفيد به وهو خطير الطريق ما  
**كتاب المضاربة** وجه المناسبة بين الكتابين وجود معنى  
 نقل المال في الجواله والمضاربة في الجملة هي لغة متعاطية من الضرب في الارض هو الضرب  
 فيها سمي هذا العقد بالمضاربة لان المضارب يسير في الارض غالبا لطلب الربح وشرعا عقد شركة  
 في الربح بالمال من رجل ورجل من آخر وركنها الايجاب بان يقول رب المال دفعت هذا المال  
 اليك مضاربة او معاملة او خذ هذا المال وتعمل به على ان ما رزق الله تعالى بيننا انفسنا  
 او خذ ذلك من القاطن ثبت بها المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت  
 وخذه وحكمها النوع الاول انه لا يدع اوله لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه الاستعانة  
 والى

المحتال عليه

والوثيقة بخلاف القبض على سؤوم بشرط لانه قبضه بدلا بخلاف الرهن لانه قبضه  
 وثيقة وتوكيل عند عمله لانه يتصرف فيه له بالثمن حتى يرجع بما جوزه من العسرة على  
 رب المال وشركته ان يرجع لانه يحصل بالمال والعمل فمشتريه وقضيل خالف  
 لتعديه على مال غيره فيكون ضامنا ولو وصليه اجاز بعده اي المضارب اذا اشترى  
 بالثمن عنه ثم باعه ونصرف فيه ثم اجاز رب المال لم تجز وكذلك المستبضع واجارة  
 فاسدة ان فسدت فان الواجب للمضارب فيها احوال المثل كلاجارة الفاسدة  
 وهو بدل عمله لانه لا يتحقق المسمى لعدم النجوة ولم يرض بالعمل فينا فيجب احوال المثل  
 فلا يرجح لانه يكون في المضاربة الصحيحة والمفيدة اجارة بل احوالها كما هو  
 حكم الاجارة الفاسدة مطلقا اي سواء ربح او اربح او اربح او اربح على المشروط كما هو حكم الاجارة  
 الفاسدة وقد مر لا ضمان فيها اي المضاربة الفاسدة كالصحيحة لانه أمين فلا يكون  
 ضامنا وانما دفع المال الى آخره بشرط الربح للمالك فيضاعة وشرطه للعامل ففرض  
 والمغيرة استلوك الوقاية حيث لم يغير البضاعة والقرض في ملك الايداع وغيره  
 لما مر عليه من قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فليق  
 يكون بضاعة او قرضا وشرطها في الاول كون رأس المال من الاثمان فلا الضمان  
 بالثمن في الشركة لانه يغير شركة بحصول الربح فلا بد من مال يغير الشركة وهو  
 الدراهم والدينار والقبول والفلوس النافقة كما سأل في ولو دفع قرضا واخرجه  
 وعمل مضاربة في ثمنه فقبل صح لانه لم يصف المضاربة الى العوض بل الى ثمنه وهو  
 مما يصف به المضاربة والاضافة الى المستقبل يجوز لايها وكالة او وديعة او اجارة  
 فلا يمنع شيء منها الاضافة اليه والثاني كونه عيننا لا دينا لان المضارب أمين  
 ابتداء ولا يتصور كونه أمين فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك  
 مضاربة بالنصف لم تجز بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال اقبض مالي

البضاعة وهو ما في ذمتك  
 بتجارة فليكن الربح لرب المال اشترى  
 بشارت اجارة

قوله وشطرا في ذمتك  
 والصواب ان لا يغير شركة

المضاربة

امر ببيع



على فلا بد ان يضمن المضاربة حيث يجوز لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض  
والدين فيه بغير عين وهو يصلح ان يكون راس مال والثالث تسليم المضارب حتى  
لا يبقى لرب المال فيه يد لان المال يكون اما له عنده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالموت  
بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
فلا بد ان يخلص المال للمعامل ليتكمن من التصرف فيه واما العمل في الشركة فمن الجانبين  
فلو شرط خلوص اليد لاحدهما لم تنفك الشركة لان اتفاق شرطها وهو العمل منها فشرط العمل  
على رب المال بقصد ان يشرط ان يعمل المالك مع المضارب ففسدت المضاربة لان هذا  
شرط يمنع من تسليم المال الى المضارب والتخليه بين المالك والمضارب بشرط اخص  
العقد في ان ياه كان مفقودا ضرورة والرابع كون راس المال معلوما للدين في المصارف  
تسمية بان يقدرا على قدر معين من مال نفع به الشركة او ان رة كما اذا دفع مضاربة  
الى رجل وراهم لا يعرف قدره فانه يجوز ويكون القول في قدره وصفتها للمضارب  
مع يمينه والبيته للمالك والخامس كون نصيب المضارب من الربح معلوما عنده اي عند  
العقد لان الربح هو المعقود عليه وجمالية توجب فساد العقد وتبطل الربح بينهما بحيث  
لا يستحق احدهما وراهم متماة لقطع الشركة في الربح لاحتمال ان لا يحصل من الربح الا  
قدر ما شرط له واذا اتفق في الشركة في الربح لا يتحقق المضاربة لانها جاوزت خلاف  
القياس بالنص بطريق الشركة في الربح فيقتصر على مورد النص فيفسد بشرط زيادة  
قدر معين لاحدهما فله اجر مثله لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا سبيل الى التمسك بالشرط  
فيضار الى آخره المثل ضرورة الربح لرب المال لانه لما ملكه كذا اي يفسد المضاربة كل  
شرط يوجب جمالية الربح كما لو قال لكل نصف الربح او ثلثه او ربعه لما مر ان الربح هو المعقود  
عليه فجمالية تفسد العقد وغيره لا اي غير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسد المضاربة  
بل يبطل الشرط كالمشترط ان يضمن المضارب لانها جاز ما لم يكن من المال فلا يجوز ان يضمن

عنوان السادس

الربح

الربح

غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح والجمالية في هذا التفسير  
لانها لا تفسد بالشرط الفاسدة كالموت لانه لا يضمن المضارب على القبض فلا يبطل بالشرط  
كالبيعه واذا صححت فله اي للمضارب في مطلقا وهو ما لم يقيد بمكان او زمان او نوع  
من التجارة طوعا ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يزد عليه البيع مطلقا  
اي عقد او شيئا الا باجل لم يحدد عند التجرة كعشرين سنة وله ايضا الشركة والتوكيل  
بها اي بالبيع والشراء والسفر والا بضياع وهو دفع المال بضياعة ولو رب المال  
وصلى ان لا يبطل المضاربة والا بداع والربح والاربعان والالتزام والاحتياط  
اي قبول الجعالة باليمن مطلقا اي على الاكثر والا عسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا  
المضاربة عطف على البيع في قوله فله في مطلقا البيع اي ليس له فيه ان يضارب مع  
الابانة او باجل بل لا بد ان لا يتبع مثله استوائهما في القوة كالوكيل لا يمكن  
التوكيل بخلاف المصنف والمكاتب لانها يمكن الاشارة والكتابة لان الكلام في التصرف  
بالبينة وبما يقر فان حكم المالك لا ينافي اذ المستفاد من المصنف والمكاتب صارت  
يد والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصريح به او التفويض العام اليه و  
الا بداع والا بضياع دون المضاربة فيقتصر على الا بداع اي الاذن والعمل بربك  
في الا بداع والاستدانة نحو ان يشتري بكثر من مال المضاربة بل يجب التصريح بماله  
لانها ليس من صنيع التجار ولا يحصل بها الغرض وهو الربح اما الدفع مضاربة فمن  
صنيعهم وكذا الشركة والخطط بمال يفسد تحت هذا القول وقرع على الاستدانة  
بقوله فلو شري بماله اي المضاربة ثوبا وقصر المأوى او حمل متاع المضاربة من موضع  
الى آخره لانه لما لم يحدد ذلك القول كان مستطوعا لانه استدانة في حق المالك بلا اذنه  
انما قال بالماء لانه اذا قصر بالنسبة حكم المصنف وان صبغه اخره لانه لما زاد دخل  
العمل بربك وانما قال الحر لانه ان صبغه اسود لم يدخل تحت العمل بربك فتدبر

الشرط  
المضاربة

مسألة دكلد

الشرط بالوقت  
ديانة  
ديانة  
ديانة

مسألة  
ديانة  
ديانة  
ديانة



لما مر القسود عنده بخلاف سائر اللوان كالحلطة أي خلط مال المضاربة  
 بمال نفسه فلا يقين أي إذا دخل في أصله لم يكن لا يقين المضارب بها أي يقين  
 آخر وبالحلطة لأنه فقل ما فعل بأذنه وله حصته صبغة أن يبيع وحصته الثوب في  
 مالها يعني يبيع المضارب شريكاً في الثوب بقدر ماله من الصبغ فإذا بيع الثوب  
 كان حصته قيمة الصبغ في الثوب للمضارب وحصته الثوب لا يبيع من مال المضاربة  
 ولا تجاوز عطف على قول المضاربة أي ليس له في مطلقها تجاوز بكرة أو سلمة أو وقت  
 أو شخص عينه المالك لأنه لم يكن التصرف إلا بتقويضه ويتقيد بما فوض إليه وهذا  
 التقيد مفيد لأن التجارات تختلف باختلاف الأماكن والأمكنة والأوقات  
 والأشخاص وكذا ليس له أن يزفوه بضاعة إلى خارج من تلك العدة لأنه لا يمكن  
 أن يتصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن أن يستعين بغيره أيضاً  
 وإن تجاوز بان خرج إلى غير ذلك البلد فاشترى أو اشترى سلمة غير ما عينه أو وقت  
 غير ما عينه أو بايع مع غير من عينه ضيق وكان ذلك له وله ربحه وعليه خسرانه لأنه تصرف  
 في مال غيره بغير أمره وإن لم يتصرف فيه حتى رده إلى البلد الذي عينه بربى من الضمان  
 لأنه أمين خالف ثم عاد إلى الوفاق ويخرج المال مضاربة على حاله لأن المال باق  
 في يده بالعقدات بقى ولا أي ليس له أيضاً تزويج قن من ماله وعن أبي يوسف  
 أنه تزويج الأمانة لا يمين من الكتاب إذ يتقيد به المهر وسقوط النفقة من مال  
 المضاربة ولها أن ليس من التجارة والعقد لا يقين لا التوكيل بالتجارة ولا يملك  
 وإن كان أكتسب بالكتابة والاعتاق على ضعف قيمة ولا يشترط أن يبيع على مال  
 بقاربة أو يمين بأن قال إن ملكته فهو حر لأن المضاربة أذن يتصرف بحصله المهر  
 وهذا إنما يكون بشرط ما يملكه بعهده وهذا كذلك ولا يمين يبيع عليه أي المضارب إن كان  
 في المال ربح لأن نصيبه يبيع عليه فيفقد نصيب ربه المال فان فعل أي اشترى من يمينه أو غيرها

منها صار أي شرأه لنفسه دون المضاربة لأن الشراء مئة وجد نفاذ المسمى  
 بنفذ عليه كالتوكيل بالشراء إذا خالف وإن لم يكن ربح صح أي شرأه من يمينه عليه  
 لا نقاء المفسد فان ظهر أي المهر بزيادة قيمة بعد الشراء عطف أي المضارب  
 من العبد لأنه لم يكن قريبه ولم يقين للمالك شيئاً لأنه اعتاق عند الملك لا يبيع  
 منه بل بسبب زيادة قيمة بلا اختيار فصار كما لو ورثه مع غيره بأن اشترى  
 امرأة ابن زوجها ثم ماتت وتركته بهذا الزوج وأخاف عطف نصيب الزوج ولا يقين  
 شيئاً لأخيه لعدم الصنع منه وسخ العبد في قيمة نصيب قيمته المالك من العبد لا بأس  
 ما يمينه مع أي مع المضارب ألف بالنصف فاشترى به أمانة بقيمة ألف  
 فوطئها فولدت ولدًا ما دأبها حال كونه موبراً قبلت قيمته الف  
 ومن ما يمينه سعى للمالك بألف وربو وأعتقه أي إن شاء المالك استسقى الغلام في  
 ألف وما يمينه وخمين وإن شاء أعتقه وإن قبض أي المالك الألف من الغلام  
 ضمن المدي نصف قيمته أي الأمانة وذلك لأن دعوة المضارب وقعت صححاً بغير  
 الأمانة على أنه ولده من النكاح بأن زوجها البائع له ثم باعها منه وهي حرة منه حلاً  
 لأنه على الصلاح لكن لا تقيد بهذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها أو كل واحد  
 من الجارية وولده مشغول برأس المال فلا يظهر المهر فيه لما عرفت أن مال  
 المضاربة أو أصارت اجناساً مختلفة كل واحد منها لا يميز على رأس المال لا يظهر  
 المهر عند ذلك لأن بعضها ليس مولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب  
 في الأمانة ولا في الولد وإنما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوة فإزوات  
 قيمته وصارت الف وخمسها بظهر المهر فملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت  
 دعواه لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما إذا اعتاق الولد ثم ظهر المهر حيث لا ينفذ  
 اعتاقه السابق لأنه إن شاء فادأب بطل لعدم الملك لا ينفذ بعده طردونه وإنما الدعوة

عيباً



فاذا اردت في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكك بعد ذلك نفذ دعوتك كما اذا اخبر  
بحرية عبد لغيره رد اخباره فاذا ملكك بعد ذلك صار حراً **باب مضارب الملاذع**  
اي دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم  
يعمل الثاني واذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني اذ لا وهو قوله وظاهر الرواية عنه  
وفي رواية لهم يضمن ما لم يربح وهو رواية الحسن عنه لانه يمكن ان يضاع فلا يضمن  
بالعمل ما لم يربح فقد اثبت له شركة في المال فيصير كمنطوقها لا يغيره في ضمان وظاهر  
الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل فيقام بسبب حصول الربح مقام حقيقة حصوله  
في صيرورة المال مضموناً به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فان كانت  
فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه اجير فيه والاجير لا يستحق شيئاً من الربح  
فلا يثبت الشركة بل له اجر مثله على المضارب الاول وللاول ما شرط له من الربح وان  
اذن اي المالك قد دفع بالثالث وتصرف الثاني وربح وقيل له ما رزق الله تعالى فيمنع  
بعضه ما دفع اليه ربح المال مضاربة بالنصف واذن له بان يدفعه الى غيره فنفذ  
بالثالث وتصرف الثاني وربح وان كان ربح المال قال له على ان ما رزق الله فيمنع  
نصفان فللمالك النصف وللاول السدس والثاني الثلث لان دفع الاول الى الثاني  
مضاربة صحيحة حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله  
وما رزقه الله كلها جميع الربح فكان له نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب الاول  
ان يوجب شيئاً من ذلك لغيره بل ما اوجبه للثاني وهو ثلث الربح ينصرف الى نصيبه  
خاصة فيبقى له السدس ويطلب لهما ذلك لان عمل الثاني وقع له كمن استأجر رجلاً  
على خياطة ثوب بدرهم واستأجر الخياط من خياطة بنصف درهم طاب للاول الفضل  
كذا هذا ولو قيل ما رزق الله فهو بيننا نصفان فلكل ثلث اي للمضارب الثاني  
الثلث والثلثان بين المضارب الاول وبين المالك نصفان لان المالك ما شرط لنفسه

نصف جميع الربح بل نصف ما يحصل للاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط له  
وما رزق الله جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان  
الباقي بينهما ولو قيل ما ربح من ثمنه فبيني وبينك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف  
فللثاني نصف ولهما اي للاول والمالك نصف لان الاول شرط للثاني نصف الربح وهو  
ما اذن فيه من جهة المالك فاستحقه والمالك شرط لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول  
لان النصف فكان بينهما ولو قيل ما رزق الله ففي نصف او قال ما فضل فينصفه وبينك  
نصفان وقد دفع الى اخر مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني ولا شيء للاول  
لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الربح فانصرف شرط الاول النصف للثاني الى نصيبه  
فيكون للثاني بالشرط ولا شيء للاول لانه جعل ما كان له للاول كمن استأجر اجيراً لخطه ثوباً  
بدرهم فاستأجر الاجير من خياطة بدرهم فانه لا يسلم للاول شيء حيث عقده على جميع  
حقه ولو شرط للثاني ثلثية اي للمضارب الثاني ثلثي الربح فللمالك والمضارب الثاني  
نصفان ويضمن المضارب الاول للثاني السدس من الربح لانه شرط للثاني شيئاً هو  
استحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم  
سداداً فاذا لم يسلم رجع عليه كمن استأجر رجلاً لخطه ثوباً بدرهم فاستأجر الاجير  
رجلاً اخر لخطه بدرهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر صح شرطه للمالك ثلثاً  
والعبد اي عبد المالك ثلثاً ليحل معه اي مع المضارب وينفذ ثلثاً لان شرط العمل  
على العبد لا يمنع التخلية والتسليم لان للعبد ثمة معتبرة خصوصاً اذا كان ما ذوقه و  
اشرط العمل اذن له ولهذا لا يبلى المولى لاخذ ما اودعه العبد وان كان محجوراً عليه  
واذا لم يمنع التخلية لم يمنع الصحة ولا كذلك اشرط العمل على المالك لانه يمنع التخلية  
الصحة واذا حلت كان ثلث الربح للمضارب لان المشروط له هذا القدر والثلث  
للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد فليسده وان كان عليه دين فلا يزال



اي المضاربة بموت احد المالكين والمضارب لا يتكفل بموت الوكيل او  
الموكل تبطل الوكالة ولو لم يمت احد المالكين بدرا لم يمت احد المالكين  
لحق المضارب بها لان تصرفاته انما توقعته بالنظر الى ملكه ولا يملك له في مال المضاربة  
ولا يبيعه ولا يقرض ولا يقرض في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها ولا تبطل بالقرض  
الى المالك بصفته او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون الانبعاث للمالك ففسد العقد  
لان الربح حينئذ يكون للمالك وقد اعتبر مفهوم الشركة في الربح وشروط كونها متساوية  
فلما انعقد اذ اصبحت اربا اعتبار شيوخ الربح بينهما لا تبطل بتخصيص احد المالكين بالربح ولا  
زفر تبطل وينعزل الى المضارب بعزله اي عزل المالك لانه ان علم بعزله لا يملك من حصة  
فيستمر عليه بعزله كما ذكر في الوكالة واذا علم والمال عروض يسعها ولا يتحول عنه لان  
حقا في الربح ولا يظهر ذلك الا بالنقد فيثبت له حق البيع ليطهر ذلك ولا يتصرف في ثمنه لان  
البيع بعد العزل كان للضرورة ليطهر الربح ولا حاجة اليه بعد النقد ولا في نقد من جنس  
رأس المال لانه معزول في حقه ويبطل به بخلافه اي اذا عزله والمال نقد ذلك من خلاف  
جنس رأس المال فليس ان يبيع جنس رأس المال قياسا لان النقد من جنس واحد  
من حيث التميز وفي الاستحسان لذلك لان الواجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال  
وانما تحقق ذلك برده من جنس كان له بضرورة افتراقا اي المضارب والمالك وفي المال  
ومن وريث لزمه اي المضارب طلبه لانه كالاجير والربح كالاجرة له وقد سلم له ذلك فخير  
على اتمام عمله كما في الاجارة المحضبة كالتدال فانه يعمل بالاجرة والسمسار هو الذي  
يجلب اليه العروض والحيوان ليس هو صاحبها من غير ان يستأجر فهو ايضا يعمل بالاجرة  
ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة في العادة فيجوز ان يطلب الثمن وبلا ربح لا اي  
ان لم يكن في المال ربح لم يلزم المضارب طلبه لانه وكيل محض ومتبرع ولا يجزى على  
المتبرع ويوكل اي المضارب المالك به اي بالطلب لان حقوق العقد تتعلق بالعاقبة والمالك

والجواب

والمالك ليس بعاقبة فلا يمكن من الطلب الا بتوكيل او يؤمر بالتوكيل لئلا  
يضيع حقه كذا سائر التوكيل اي كل وكيل بالبيع او المتبرع عن التفاضل لا يجزى عليه  
على ان يجزى صاحب المال ولا يضيع حقه للمالك من الربح يعني ان ما يملك من مال المضاربة  
فهو من الربح دون رأس المال والتملك بقصره الى البيع لا الاصل كما يصرح المهر في  
مال الزكوة الى العفو لا النصب فان زاد لم يضمن اي ان زاد المالك على الربح لم  
يضمن المضارب لانه امين فلا يكون ضميما قسم الربح والعقد باق وبذلك المال  
او بعضه ثم اذا اخرج رأس مال المضارب يعني اقتسما الربح والمضاربة بحالها ثم يملك المال  
او بعضه ثم اذا اخرج رأس مال المضارب يعني اقتسما الربح والمضاربة بحالها ثم يملك المال  
المالك رأس ماله لان الربح زيادة على الاصل وهي لا يكون الا بعد سلامة الاصل فلو كان  
ما في يد المضارب امانة ظهر ان ما اخذه من رأس المال فيضمن المضارب ما اخذه لانه  
اخذه لنفسه ما اخذه المالك مشروط من رأس المال فما فضل يقيم بينه لانه ربح وما نقص  
لم يضمن المضارب لانه امين وان اقتسما الربح ونحى الى المضاربة ثم عقد العقد الآخر  
فذلك المال لم يرد الربح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد  
فذلك المال في العقد الثاني لا يوجب انتفاض الاول كما دفع اليه بالآخر نفقة مضاربة  
في الحضرة مبتدأ من مال خيرة كذا وانه فانه اذا فرض كان دوا من سوا في السفر والحضر لانه  
لم يجنس بمال المضاربة فلا يجب به النفقة فيه بل هو ساكن بالمكان الاصل وجوب  
النفقة على الغير بسبب الاحتباس به فلم يوجد فكانت في ماله وفي السفر طعامه و  
شرابه وكسوته واجرة خادمية ونحو ثيابه والدين اذا ائتم اليه وركوبه كذا وكذا  
وعليه من ماله اي مال المضاربة فانه اذا افسر صار مجبوا بالعمل للمضاربة فيجب  
النفقة في ماله لاجل الاحتباس به بالمعروف اي غير زائد على الحاجة الاصلية  
ولا انقص عن ماله الزائد على المعروف ورواها في من الطعام وغيره الا قامة

واذا استوفى رأس المال  
اخذه

الاختصاص ثوابه  
وحسابه  
اشك  
اخرى

مضاربة  
مضاربة



بمع قدره او سائر موزون

الى مالها اي مال المضاربة لتقام الحاجة وبما دون سفير بعدد والى لا يثبت  
 بالملك كالتسعة الا قبل لان ربح المضارب اخذ المالك من الربح قدر المتفق اي قدر  
 ما اتفق المضارب من رأس المال حتى يتم رأس ماله فان فضل شيء قسم بينهما وان  
 ربح اي باع المضارب متاع المضاربة مراحلة حسب نفقة اي انفق على المتاع  
 من اجرة الحمل واجرة القصار والحمل والسمت لان هذه الاشياء تزيد في القيمة  
 وتعارف التجار لثباتها برأس المال في بيع المراحلة لا اي لا حسب نفقة نفسه في سفره  
 وتعتبرا في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد ايضا في قيمة المتاع معه اي مع  
 المضارب اليك بالنصف فاشترى به بئر فباعه بالعين واشترى بها اي بالعين  
 بعدد او لم يتعد الا لغيره فضاعا اي الا لفان عنده اي المضارب يخرج اي المضارب  
 خمس مائة والمالك الباقي وهو الف وخمس مائة وربع العبد للمضارب وباقيته وهو ثلثه  
 اربعة مائة للمضاربة ورأس المال الفان وخمس مائة لان المال لما صار للعين  
 ظهر ربح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فتصيب المضارب منه خمس مائة  
 فاذا اشترى بالالفين عبدا صار العبد مشتركا بينهما فربحه للمضارب وثلثه اربعة  
 للمالك ثم اذا ضاع الالفان قبل النقد كان ضمان ثمن العبد على قدر ملكهما في العبد  
 فربحه على المضارب وهو خمس مائة وثلثه اربعة على المالك وهو الف وخمس مائة فيغير  
 المضارب يخرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبهذه  
 تضاف ونصيب المالك على المضاربة لعدم ما ينافيها وراي على العين فقط بعد البيع  
 العبد مراحلة الا على العين لانه اشتراه بها فلو بيع اي العبد بضعفه او اربعة  
 الالف وحصة اي حصة المضاربة ثلثة الالف والالفان وخمس مائة منها رأس الربح  
 منها خمس مائة بينهما نصفان شري من المالك بالف عبدا واشترى بضعفه راج بنصفه  
 لان تمام الالف لان بيع من المضارب كبني من نفسه وكذا وان حكم بجواز تعلق الفدية

بمع قدره او سائر موزون

به فلا يجوز بناء المرحلة عليه انما مبنية على الامانة والا جواز عن شهيد بخلافه  
 فتشترى على ما اشتراه به المالك فيكون المضارب كالكامل في بيعه ولو كان بالعين فله  
 مراحلة بخمس مائة لان البيع الجار بينهما كالمعصوم بما ذكره فتشترى المرحلة على ما اشتراه  
 به المضارب كانه اشتراه له ونأوله اياه بلا بيع شرقي بالعباءة بعد بيع العين فقبل  
 رجلا خطأ فامر بالدفع او العدا فان دفعا العبد انتمت المضاربة لان العبد  
 بالدفع زال عن ملكها بلا بدل وان قيد بالخروج العبد عن المضاربة اما حصة المضارب  
 فلان ملكه فيه تقرر بالعدا فصار كالعقصة واما حصة المالك فلان العبد الجارية  
 صار كالمزاول عن ملكها اذ الموجب الاصل هو الدفع بالعدا اصار كانهما اشتراه  
 ثم العدا عليه بالارباع فربح العدا عليه اي المضارب وباقيته وهو ثلثة الارباع  
 على المالك لان العدا مؤنثة المالك فيستقدر بقدره وقد كان المالك بينهما ارباعا لان  
 المال اذ صار عينا واحدا ظهر الربح وهو الف بينهما والالف للمالك برأس مال او اذا  
 قد صار العبد لهما وخرج منها اي المضاربة فيجزم المضارب بوما والمالك ثلثة  
 ايام بعد حرقها شري عبدا بالاف او يملك الالف قبل بقدره دفع المالك ثمنه ثم وثم ان كان  
 يملك الالف دفع المالك الف الى ما يشاء باو جميع ما دفع رأس ماله فربح بين هذا وبين  
 بشر العبد بعينه بالف دفع اليه فاشترى فملك الالف قبل ان يتعد للبايع فان لم يكن ان  
 يرجع على الموكل مرة فقط بان المال في يد المضارب امانة لما مر والاستيفاء انما  
 يكون بقض مضمون فلو جمل قبضه على الاستيفاء صار ضمانا وهو ينافي الامانة  
 فحل قبضه ثانيا على جهة الامانة لا الاستيفاء فاذا يملك كان المالك على المالك  
 بخلاف الوكيل لا مكان جعله مستوفيا لان الضمان لا ينافي الوكالة فان الغاصب  
 اذا تولى بيع المعصوب جاز حقه اذا يملك في يده بعد ما صار وكيله ضمن فاذا  
 اشترى العبد بالف وجب للبايع على الوكيل الثمن ووجب للوكيل على الموكل مثله

وبين



فإذا استوفى حقه من الموقوف قبل قبضه على جهة الاستيفاء لا الأمانة فإذ استوفاه  
 مرة لم يبق الحق أصلاً فاذا بهلك الموقوف كان الهلاك عليه لا على جهة الاستيفاء  
 فقال دفعته اليه ورجعت اليه وقال المالك دفعته اليه أو ادعى المضارب  
 العموم أو قال ما بينت لي تجارة والمالك ادعى الخصوص يعني في صورتين الأولى  
 فالقول للمضارب أما في الأولى فلأن حاصل اختلافهما في مقدار الموقوف والآخر  
 الحق بمعرفة مقداره لا بتعيينه المال وفي مثل القول للقبض فممتنع كان أو امتناعاً  
 أيهما برهن على ما ادعى من الفضل قبل لأن رب المال يدعي فضلاً في رأس ماله  
 والمضارب فضلاً في الربح والبيئات للثبات وأما في الثانية فلأن الأصل  
 في العموم والقول لمن يتمسك بالأصل ولو ادعى كل نوعاً فلهما كل أي القول للآخر  
 على الخصوص فاعتبار قول من يستفاد الأذن من جهة أولى والبيئة للمضارب  
 لا احتياجه إلى نفي الضمان كما لو قال من معي الحق هو مضارب زيد وقدر ربح وقال  
 زيد بضاعة حيث يصدق زيد مع اليقين لأنه ينكر دعوى الربح أو دعوى تقويم عمل  
 المضارب أو كما قال من معي الحق هو قرض وقال زيد بضاعة أو دعيه حيث يصدق  
 زيد مع اليقين لأنه ينكر دعوى التمليك ولو وقتاً وقتاً بان قال رب المال دفعته  
 إليك في رمضان وقال المضارب دفعته في شوال فصاحب الوقت الأخير أولى لأن  
 الأخير يفتح الأول **كتاب الشركة** لا يخفى وجه المناسبة بين  
 الكتابين هي اختلاف سني الشئ أو منه الشركة بالتحريك جباله الصايد لأن فيه اختلاط  
 بعض جليل ثم اطلقت على العقد مجازاً لكونه سبباً له ثم صارت حقيقة عرفية وهي الشراكة  
 عيناً بآثار أو شركاً واتاب أو استيلاء على مال حربي واختلاط ماله بها بلا صنع من  
 أحدهما أو خلطها حتى تعذر التمييز كالخطبة بالخطبة والشعير بالشعير ونحو ذلك الخط  
 بشعير ونحو ذلك وكل اجنبي في مال صاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيه إلا بأذنه كما لا يخفى

في الشركة  
 في الشركة

فصح له بيع حظه أي نصيبه من المال ولو من غير شركه بلا أذنه يعني يجوز بيع أحد  
 الشريكين نصيبه من المال من شركه ومن غيره بلا إذن شركه إلا في صورة الخط  
 والاختلاط فإنه لا يجوز إلا بأذنه والفرق أن خلط الجنب بالجنب بصفة التقدير  
 سبب لزوم المال للملك عن الخلط إلى الخلط وإذا حصل بغير تعدد جعل سبب الزوال  
 من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم زائلاً عن الشريك في حق البيع من غير الشريك  
 فلا يجوز إلا برضا الشريك غير زائل في حق البيع من الشريك علماً بالشرك بين هذا  
 أولى من غير لأن التصرف مع الشريك أسرع نقلاً من التصرف من الاجنبي بديل  
 جواز تمليك معتق البعض للشريك لا الاجنبي وكذا اجارة المشاع من الشريك  
 جائزه وأما شركة عقد عطف على قوله أما شركة ملك وركنهما الإيجاب بان  
 يقول أحدهما شاركتك في كذا أو عامة التجارات والقبول بان يقول الآخر  
 قبلت فأنشأ عقد الشركة سليمة من العقود الشرعية بلا بدلهما من ركن كسائر  
 وأصلها كون المعقود عليه أي التصرف الذي عقد الشركة عليه قابلاً للموكله ليقع  
 ما يحصله كل منهما مشتركاً بينهما فيحصل لنفسه بالاصالة ولشركه بالوكالة  
 ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاحتطاب ونحوه من المباحات فإن التوكيل  
 لا يصح فيه بل ما يكسبه يكون له حصة وعدم ما يقطعهما أي الشركة كشرط درهم  
 مسماة من الربح لأحدهما فإنه يقطع الشركة في الربح لاحتمال أن لا يبقى بعد هذه  
 الدرهم المسماة ربحاً مشتركاً فيه وهي أي شركة العقد ثلاثة الأول شركة بالأموال  
 والثاني شركة بالأعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحاً شركة الصنائع وشركة  
 التقبل وشركة الأبدان ووجه التسمية ظاهر والثالث شركة الوجوه قال في هذا  
 ثم هي على أربعة أوجه أي شركة المعقود على أربعة أوجه مفاوضة وعنان وشركة  
 الصنائع وشركة الوجوه وتبعه صاحب الحافى وقال في غاية البيان هذا التقسيم



لا بد من ان شركة الصنائع وشركة الوجوه مغايرتان للمفاوضة والافق في  
التقسيم ما ذكر الشيخان ابو جعفر الطوسي وابو الحسن الكرخي في مختصرهما بقوله  
الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحدة  
على وجهين مفاوضة وعنان وفي الهداية اشارة الى هذا حيث قال في بيان  
شركة الوجوه وانما تصح مفاوضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدال ولو  
اطلقت تكون عنان فلما عرفت على هذا اختارته وبينته على طبق غاية البيان  
وقلت وكل منها اما مفاوضة هي بمعنى المساواة سمي هذا العقد بالاشتراك في  
فيه من جميع الوجوه كما سياتي او عنان مأخوذ من قولهم عن اي عرض سمي هذا  
العقد به لما قال ابن السكيت كانه عن لهما بشئ فاشتركا فيه او من عنان القوس  
كما ذهب اليه الكسائي والاصمعي لان كلا منهما جعل عنان التصرف في بعض المال  
الى صاحبه اما المفاوضة في الشركة بالاموال فبان تضمنت وكالة اي يكون  
كل منهما وكيل للآخر لتحقيق المقصود وهو الشركة في المشتري لانه لا يقدر ان  
يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه لا يقال قد مر ان الوكالة  
بالجمل لا تجوز فوجب ان لا تصح هذه الشركة لتضمنها الوكالة بالجمل الجنس  
كما اذا وكله بشراء ثوب ونحوه لانا نقول الوكالة بالجمل لا تجوز قصد تجوز  
ضمننا كما مر في المضاربة وكفالة بان يكون كل منهما كفيل للآخر لتحقيق المساواة  
بينهما وطلب كل منهما فيما باشره احدهما لا يقال قد مر ان الكفالة لا تصح الا بقول  
المكفول له في الجمل فكيف جازت هنا مع جهالة لانا نقول قد مر ايضا ان الفتي  
على صحته وتسلم فذلك في الكفيل القصدي وهذا ضمنى كالوكالة وتوابعها  
مالا يعني ما لا تصح به الشركة كما سبقين بخلاف العروض والعقار حيث لا يضر التقا  
فيها وتقرقا بان يقدر احدهما على جميع ما يقدر عليه الآخر من التصرفات والآفات بمعنى

بمعنى المساواة فلما تصح تفريع على قوله وكفالة بين عبد بن وصبيين ومكاتبين  
فانهم ليسوا باهل الكفالة ولا بين حر ومملوك وصبي وبيع ومسلم وقد مر تفريع  
على قوله تقرقا فان الحر البالغ يستقل بالتصرف والكفالة والبيعة لا يمكن شيئا  
منها الا باذن مولاه والصبي لا يمكن الكفالة وان اذن له الولي ويمكن التصرف  
بالذمة والكافر اذا اشترى خيرا واختاره لا يقدر المسلم ان يبيعه ويشتريه ان يقدر على ما يشتره  
شريكه كونه وكيله في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شراءه كما يقدر الكافر عليه ولم  
يقول وبيانا في سائر الكتب لانه راجع ما يفيد من قوله وتقرقا كما ذكرنا فهو مفعول عنه  
ولا بد في النفا وشركة المفاوضة من ذكر لفظ المفاوضة او بيان معناه اي معنى ذلك  
لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فجعل التصريح بالمفاوضة قايما مقام ذكر شرائطها  
بيننا جميع ما تقتضيه المفاوضة صححت اذ العبرة للمعنى لا للفظ فما اشترى كل لهما اي اذا  
ذكر اللفظ او بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا بينهما مقتضى المفاوضة  
المساواة الاطعام اهله والاداء وكسوتهم اي كسوة اهله وكسوته فانما تكون له خاصة  
اقتصاد القياس ان يكون على الشركة لانه من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناول عقد الشركة  
وهو الاحتكاك انها مستثناة من مقتضى المفاوضة اذ كل منهما حين يترك صاحبه كان  
مالا حاجته الى ذلك في مدة المفاوضة ومعلوم ان كل منهما لم يقصد بالمفاوضة ان يكون  
نفعه ونفقة عياله على شريكه وانه لا يمكن من تحصيل حاجته الا بالشراء فصارت كل منهما  
مستثناة هذا القدر من تصرفهما هو مقتضى المفاوضة والاستثناء المعلوم بدلالة الحال  
كالاستثناء المشروط للبياع ان يطالب بشئ الطعام وكسوة ايتيها شيئا المشتري بالاصالة  
وصاحبه الكفالة ويرجع الكفيل على المشتري ان ادى من مال الشركة بعد حصته لان الثمن  
كان عليه خاصة وقد قضي من مال الشركة وكل دين لنزلهما في الشركة وسياتي بيانه  
وهو اهترار عن لزوم دين بالانصاف في الشركة كالجنانية والصلح عن دين عند النكاح والاطلاع

لا بد



والشفقة كالشراء والبيع والاستيجار وكفالة المال بأجره امر المكفول عنه فمقتضى ذلك الدين  
الآخر وانما ضمن فيها تحقيق المساواة وبلا امر لا اي لا يضمن شريكه لانها تخرج من كفاية  
بالنفس اذا كانت بائنة كانت مقادسة كما سياتي وانما البعنان في الشركة بالاموال عطف  
على قوله اما المعادسة فهو شركة في كل تجارة او نوع من التجارة كالبزة والطعام ونحوهما و  
تضمن الوكالة ليحقق المقصود بالشركة وهو التصرف في مال الغير فحفظ اي دون الكفالة  
لانه ثبتت في المعادسة ضرورة المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا لا يمنع من كونه  
بعض المال لان الحاجة ما تشتهى اليه والمساواة ليست شرطا فيه فوجب القول بصحة  
مع فضل مال احد بها لعدم اشتراط تساوي فيه وتساوي ما لهما لا الربح وبالعكس اي  
تساوي الربح لا المالكين لقوله نعم الربح على شراهما والوضعية على قدر المالكين مطلقا فلا يفضل  
بحكم ان شرط كل الربح لا حد لهما خروج العقد به عن الشركة ويصح ايضا بكون احد المالكين  
دراهم والاخر دنانير ومن احد هما دراهم وبعض ومن الاخر سود وبلا خلط وقال زفر  
وان شفع لا يبيع بدونه لان الربح فرع المال ولا يتصور وقوع الفرع على الشركة الا بشئ  
الشركة في الاصل والشراكم بلا خلط ولنا ان الشركة عقد تركيل من الطرفين يشترى  
كل منهما بماله على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والربح يستحق بالبعد كما  
يستحق بالمال ولهذا سمي العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى العقد حجة جازية شركة  
الوجود والتقبل فاذا استندت الى العقد لم يشترط فيها المساواة والاتحاد والخلط وكل  
يطالب بشئ شره لا الاخر لما مر انه متضمن للوكالة لا الكفالة هو الوكيل بالاصيل في الحقوق  
ثم يرجع على شريكه بحصة منه اي من الثمن ان اداه من ماله لا من مال الشركة لانه وكيل  
من جهته في حصته فاذا ادى من مال نفسه رجع عليه ولا يهيج ان اي المعادسة والعنان  
في الشركة بالاموال الا بالنقدين اي الدراهم والدنانير والعلوس النافذة الى المراجعة  
والبزة وهو ذهب غير مضروب والشفقة وهي فضة غير مضروبة ان تعامل الناس بها بالبيع

بالبزة والشفقة البصة ان عقد الشركة على العلوس النافذة يجوز اتفاقا لكونها ممتنا  
باصطلاح الناس وانما البزة فقد جعل في شركة الاصل في الجامع الصغير بمنزلة العود  
فلا يصلح ان تشارك مال الشركة والمضاربة وجعل في صرف الاصل كالانتمان والاول  
ظاهر المذهب قالوا المعينة في العرف في كل بلدة جرت التعامل بها بالبيعة بالبزة فهو  
كالعود لا يتعين بالعقد ويصح الشركة به ونزل التعامل باستعماله ثمن بمنزلة الفرع المخصوص  
وفي كل بلدة لم تجر التعامل بها فهو كالعود يتعين بالعقد ولا يصح به الشركة كذا في الكافي والا  
يصح ان الاكاذم وبالعوض لكن بعد تبيع كل من الشريكين نصف من ثمن البزة وبالعوض الاخر بغير  
لرباع كل منها نصف ماله من العود نصف ماله الاخر منه صار شريكين في الثمن  
شركة بذلك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر ثم بالعقد صار شركة عقد  
حتى يجوز لكل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد الشركة في  
العود وان ملك احد المفاوضين باريث او هبة ما صح فيه الشركة كما مر اتفاقا وبض  
عطف على ملك صار ثلث المفاوضه عن ثلث لرواها المساواة المعينة في المفاوضه هلاك  
مالها او مال احد هما قبل الشراء يبطالها لانه من العقود واجازة فشرط له وانه ما  
شرط لا بد اليه وهذا ظاهر في هذا المالكين وكذا اذا ملك احدهما لانه لم يرض بشركة  
صاحبه في ماله الا بشركة في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا بشركته فيبطل العقد  
لعدم الغايه وهو ان الملك على صاحبه اي صاحب المال قبل الخلط يملك فيه او  
بلاخر اما اذا ملك في يده فظاهر وانما اذا ملك في يد الاخر فلكونه امانة عنده  
وبعد اي بعد الخلط يملك عليه لانه لا يتم فيه ملك من المالكين فان ملك مال احد  
بعد شراء الاخر بماله فمشتريهما على ما شرط لان الملك حين وقع وقع مشتركا بينهما  
لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتعين الحكم بهلاك مال الاخر والشركة عقد حين  
اتفاقا جاز ببيع لان الشركة قد تمت في المشتري فلا ينقض بهلاك المال بعد تمامها ورجع الى البزة



بخصته من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة وقد اثنى من مال نفسه فيصح رجوعه كما مر  
 وان يملك قبل اي قبل شرا الاخر فان ذلك حين الشركة صريحا فمشتريه لهما على ما شرط في  
 رأس المال لا الربح مثلا ان كان رأس المال بينهما اثلاثا فالمشترى يكون اثلاثا وان كان  
 انصافا فمكذلك لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصنوع فيها قائمة فكان مشتركا حكم  
 الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا ان لم يملك  
 صريحا فلا اي لا يكون المشتري لهما بل للمشتري خاصة لان الوقوع على الشركة حكم وكالة بشرط  
 في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال احدهما فيبطل ما ضمنه من الوكالة والحال ان  
 يندرج الشريكين اي المفاوضين وشريكي العنان ان يوضع لانه معتاد في عقد الشركة ووجه  
 لانه من عادة التجار ان يضارب اي يدفع المال مغياربة لا ينادون الشركة فيجوز ان يتصرفا  
 بخلاف الشركة لان الشئ لا يقسم مثله ولو بكل من يتصرف فيه بيعا وشرا لانه من عادة التجار  
 والمال في يده اي يد كل من الشريكين امانة حتى اذا اهلك لم يضمنه اما المفاوضة في شركة  
 فبان يشترك صانعان متساويان فيما يجب فيه المساواة في المفاوضة المذكورة وهي  
 المفاوضة في الشركة بالاموال بان يكونا من اهل الكفالة وان يشترطا ان يكونا ردة  
 ردة تعالى بينهما نصفيين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة وقد مر بيان سوى المال لاختصاص  
 المساواة فيه بالمفاوضة السابقة كصبا غني وخياط وصباغ اشارة الى انما الصناعة  
 والمكان ليس بشرط بشركة الصنائع ويقتل العمل عطف على ان يشترك لاجل بينهما ان يكون  
 كل ما يحصل احدهما من الاجر مشتركا بينهما كما مر حكم المفاوضة وتضمنت وكالة الاعتبار  
 جميع انواع ما في الشركة وكفالة تحقيق المعنى المفاوضة وصححت وان وصليته شرطا  
 العمل نصفيين والمال اثلاثا استحقاقا وفي القياس لا يصح لان الضمان بقدر العمل  
 فالزيادة عليه ربع ما لم يضمن فلم يجز العقد لافضاله اليه وصار كشركة الوجوه ووجه  
 ان ما اخذه ببالا ان الربح عند اتحاد الجنس وقد اختلف لان رأس المال عمل الربح مال مشترك

بدل العمل والعمل يتقوّم بالتقويم فيستقدر بقدر ما تقوّم به فلا يجرم بخلاف شركة  
 الوجود لما سيجي ان لا يملك كل عمل قبل احدهما وبطلان الباقي كل منهما  
 وبطلان الباقي بدفعه اليه والكسب بينهما نصفيين وان عمل احدهما قياسا واحسانا لان  
 هذا مقتضى المفاوضة المنضممة للكفالة واما العنان في شركة الصنائع فبان يشترك  
 صانعان بلاتر بينهما فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط وتثبت به الاحكام المذكورة  
 استحسانا والقياس ان لا يثبت لان الشركة وقعت مطلقة عن قيد الكفالة و  
 الاحكام المذكورة من موجباتها وجه الاستحسان ان هذه الشركة مقتضية لوجود العمل  
 في ذمة كل منهما ولهذا استحق الاجر بسبب نفاذ نصيبه عليه فجزى تجرى المفاوضة في ضمن  
 العمل واقتضاء البدل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدتين من ثمن صابون او شئان  
 مشترك لم يضمن في على صاحبه ويلزمه خاصة لان التخصيص على المفاوضة لم يوجب تقاطع  
 ونفاذ الاقرار موجب التصريح بها واما المفاوضة في شركة الوجوه سميت به اذ لا يشترى  
 بالشبهة الا ان لم يجرى به عند الناس فبان يشترك متساويان فيما ذكر بل انما يشترى  
 متعلق بقدر يشترك بوجوههما وبسبب وتضمنت وكالة لانه ان يتصرف على الغير لا يجوز الا  
 بوكالة او ولاية فتعين الاولى وكفالة تحقيق المعنى المفاوضة واما العنان في شركة  
 الوجود فبان لا يعبر التمسك فيها اي في الامور المذكورة في المفاوضة وتضمنت وكالة  
 فقط كما مر وان شرط اي الشريكان شركة الوجود متساوية المشتري او غير المتساوية فالشرط  
 كذلك بشرط الفضل باطل لان الربح لا يستحق الا بالعمل كالمضارب او بالمال او بالفضل  
 كالشريك الذي يتقبل العمل من الناس فيلقبه على التلميذ باقل مما اخذ فيطيل الفضل  
 بالفضل ولا يستحق بغيره الا يرى من قال لغيره تصرف في مالك على ان يبيع بعض ربحه  
 لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني **فصل** في الشركة الفاسدة لا شركة في الاحتياط  
 والاحتياط الاصطلي وسائر المباحات لان الشركة تقتضي التوكيل وهو اثبات

او اسم شركة الوجود

اولا ولاية

ان كرت مال



ولاية التصرف فيما هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يتصور هنا لان الموكل لا يملكه  
 فلا يملك اقامة الغير مقامه وما حصل احدهما فله لانه الشريك وما حصل الاخر فله  
 لانه الشريك ما نصفين تحقيقا للمساواة وما حصل احدهما باعائه الاخر فله المصلحة  
 الاصل في العمل والاداء مثل ما بلغ عند الشريك ولا يزد عليه نصف ثمنه عند الموت  
 كما هو حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما ولا في الاستيفاء بان كان لاحدهما بطل  
 والآخر راوية واستحق احدهما والكسب للعامل لكونه عاملا وعليه اجر المثل للآخر لانه  
 اجارة فاسدة الترخ في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان الاصل  
 ان الترخ تابع للمال كالزوج ولم يؤول عنه حصة الشراكة ولم يتصل بغيره التفاضل  
 لان استحقاقه بالمقدور فيكون فيه تقرير الفاسد وهو واجب الترفع وبطلان الشركة  
 مطلقا بموت احدهما ولو حكما بان يرتد يلحق بدار الحرب ويحكم به القاضي لان الوكالة  
 لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة وبطل التلازم مبطل للمزوم لا يترك احدهما مال  
 الاخر بل اذنه الى ليس الشريكين ان يؤدوا زكاة مال الاخر بل اذنه لانه ليس بمتجر  
 فان اذن كل لصاحبه فاديا ولا اى بالتعاقب ضمن الثاني وان جعل باء الاول لانه  
 الى تغيير المأمور به لانه استقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار محال فيضمن علم العلم  
 لانه صار معزولا باء الموكل حكما لغوات المحل وهذا لا يختلف بالعلم والجعل كالوكيل يبيع  
 العبد اذا اعتقه الموكل فيعلم به او لا واديا معاى اوى كل واحد نصيبه صاحبه و  
 اتفق اذ اوتها في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتاخر ضمن كل قسط الاخر ويتفادان  
 فان كان مال احدهما اكثر يجمع بالزيادة شري معاوض اية باذن شريكه ليطا فنى له  
 فجاءت بعنه اذ اذن احد المفاوضين لصاحبه بشرأ اية ليطا فاشترأ المأمور اوى  
 الثمن من مال الشركة فينبى له بغير شيء الى لا يعظم الشريك شيئا عند الجح وعند تجميع عليه  
 بنصف الثمن لان الشراء وقع للمأمور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اذامن مال

كالتابع

مال الشركة فيجمع عليه بنصف الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة ولان الاجارة  
 تدخل في ملكه هاجرا على مقتضى الشركة ثم الاذن تضمن به نصيبه لان الوطى لا يحل  
 الا بالملك فصار كما اذا اشترى ما قال احدهما الاخر اقتبضا لكان بهبه وبهبه المتاع  
 فيها لا يقسم جائزة بخلاف طعام الاهل وكسوتهم لا ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما  
 بيانه ولا ضرورة في سكتنا واخذ البائع بتمتذاتيا شيا المشتري بالاصل وصاحبه  
 بالكفالة كما مر في الطعام والكسوة والله اعلم **كتاب المزارعة**  
 مفاعلة من المزارع وشرعا عقد على الترخ ببعض الخارج ولا يقع عند الجح حديث رافع  
 بن الخديج انه علم ثمن عن الحيا برة وهي مزارعة الارض على الثلث او الربع من الحيا وهو  
 الاكثار لمعالي الجحيا وهي الارض الرخوة ولا يملك استيجار ارض ببعض ما يخرج من ثمن  
 فكان في معنى قبض الطحان كما مر في الاجارة ويقع عندهما لانه عدم دفع ثمن الجحيا اهلها  
 معاملة وارضها مزارعة على نصف ما يخرج من ثمن وزرع وبه عمل الصحابة والتابعون  
 رضي الله عنهم والصلحون الى يومنا هذا وبمثل ثمن خبر الواحد والقياس ولهذا قالوا  
 وبه يفتى وكرهنا الايجاب والقبول كسائر العقود وشرطا ثمانية امور الاول اهلية التعاقد  
 الاصلح لعقد ما بدو زرا والى صلاحية الارض للمزارعة لتحصيل المقصود والثالث  
 بيان مدة متعارفة بان يقول الى سنة او الى سنتين مثلا لان العقد يرد على منفعة الارض  
 ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض  
 والمنفعة لا تعرف مقدارها الا ببيان المدة معيارا للمنفعة فيجب ان يكون المدة  
 مما يمكن فيها من المزارعة حتى اذا بينت مدة لا يمكن فيها منها فسدت لعدم حصول  
 المقصود وكذا اذا بينت مدة لا ينعش احدهما الى مثلهما عادة كذا في الذخيرة والربح بيان  
 رب البذر اى من كان البذر من قبله لان المقصود عليه يختلف باختلافه فان البذر  
 ان كان من قبل العامل فالمقصود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض

المجبرة ما هو ذم البذر

فكان المدة



فمن منفعة العامل ولا بد من بيان المعقود عليه لان جلالته تقتضي الحق والبرهان و  
والخامس بيان جنس البذر اذ لا بد من بيان جنس البذر وهو لا يعلم الا  
ببيان جنس البذر والسادس بيان حظ الاخر اى بيان من لا بد من قبله لانه  
يستحقه عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم او ما لا يعلم لا يستحق شرطاً بالعقد والسبب في الخلية  
بعض صاحب الارض والعامل حتى اذا شرط في العقد ما يزول به الخلية وهو عمل  
صاحب الارض مع العامل فيمنه والى من الشركة في الخيار عند حصوله لانه ينفق  
اجارة البند او يتيم شركة انتما وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون فاسداً  
والخامس عند ما اذا كان الارض والبذر لواحده البقر والعامل للآخر لان صاحب الارض  
استأجر العامل للعمل والبقر له العمل فجاز شرطه عليه كما لو استأجر خياطاً ليجتبط بابنة  
او الارض لواحده والباقي للآخر لان رب البذر استأجر الارض بجره معلوم من ولو استأجر  
باجر معلوم من الدراهم والدنانير صح فكذا اذا استأجره بذكر او العمل لواحده والباقي  
للآخر لان صاحب الارض استأجر العامل لعمل بآلة المستأجر فيصح كما لو استأجر خياطاً  
ليجتبط بابنة رب الثوب وانما يصح ايضا اذا كانت نفقة الزرع عليها بقدر حقها  
كاجرة الخياط والرفقاع والدروس والتدريه لان الغرم بالغرم حتى لو شرطت لواحدهما  
فسد العقد لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاحدهما اى المتعاقدين ففسد  
ان كانت الارض والبقر لواحده البذر والعامل للآخر لان رب البذر استأجر الارض  
والبقر واستأجر البقر بجره ومن الخارج المقصود لا يصح لان منفعة البقر ليست  
من جنس منفعة الارض فان منفعة قوة في طبعها يحصل بها الخارج ومنفعة البقر  
صلاحية يقيم بها العمل فعدم المجانسة لا يمكن جعل البقر تابعاً لمنفعة الارض ولا يجوز  
استحقاق منفعة الارض مقصوداً بالمزارعة كما لو كان البقر مشروطاً على احداهما فقط  
بخلاف جانب العمل لان البقر آية العمل فعملت تابوة لمنفعة العامل وكان البذر لواحدهما

بينه

الرفقاع بالنية اى كونه  
وقت اصرة

فقد جاز

لواحدهما والباقي للآخر لان البذر لم يرد به او كان البذر والبقر لواحده والباقي وهو  
الارض والعمل للآخر لان كل واحد من البذر والبقر لم يصر عند الانفصال لم يصر من البذر  
او شرط لواحدهما ففقدنا مسمة فانه ايضا مفسد لاحتمال ان لا يخرج الارض الا بمدة  
العقد ان فيكون هذا الشرط قاطعاً للشركة او شرطاً لاحدهما بما يخرج من وضع معين  
او ماعل للمفاتيح وبهي اوسع من السواقي او السواقي جمع سياقية وبهي اكبر الجدل  
واضغر من البذر فانه ايضا مفسد لاحتمال ان لا يخرج الارض من ذلك الموضع فيكون الشرط  
قاطعاً للشركة او شرطاً يكون منفعة على العامل بما مر انه شرط لا يقتضي العقد وفيه  
نفع لاحدهما قدس او شرطاً رب البذر بزره او رفع اجزاج الموطف وتنصيف  
الباقي حيث تفرد في صورتين لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر وانما اذا  
كان خارج مقاسمة نحو التكت او التربع فجز كما لو شرط رفع العشر وقسمه الباقي و  
الارض عشرة او شرط رب البذر عشر الخارج لنفسه وللآخر والباقي بينهما لانه  
فلا يؤدي الى قطع الشركة او شرطاً يكون التين لاحدهما والحب للآخر حيث تفرد  
لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرطاً تنصيف الحب والتين لغير رب  
البذر حيث تفرد لانه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو يؤدي الى قطع الشركة اذ ربما  
يبيد افة فلا ينفق الحب فلا يخرج الا التين ولو شرط الحب نصفين ولم يتفرضا  
التين او شرطاً الحب نصفين وجعله اى التين لرب البذر صح اما الاولى فلانها  
شرط الشركة فيما هو المقصود والسكرت عن التين لا يوجب فساد العقد في العمل  
واما الثانية فلانه شرط موافق لحكم العقد لانه ما ملكه فاذا فسدت اى المزارعة  
فالخارج لرب البذر لانه ملكه الاصل فما استحق بالسمية فلا افسدت كان التين ملكه لرب البذر  
والاخر ملكه او اجر مثل ارضه يعني ان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان  
من قبل العامل فلهما حب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فلهما حب الارض







اي يحصل ذلك الاول لا ما بعده دفع رطبته انتمس جزاها على ان يقوم عليها حتى يخرج  
 بذرة ويكون اي البذر بينهما نصفين جاز بلا ذكر الوقت استحسانا لان الادراك  
 البذر وقتا معلوما عند المزارعين والبذر انما يحصل بعمل العامل فاستطاع المزارع  
 فيه يكون صحيحا والرطوبة لصاحبها اذ لا اثر فيه لعمل العامل ولو شرط تنصيفها  
 لا شراط البشركة فيما هو حاصل قبلها كمرمودة لا يخرج النمر فيها بان دفع الارض  
 ليعبر فيها الكرم سنة او سنتين ببعض طابع فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج  
 الثمن فيها فيفسد لان المقصود بالمساقاة البشركة في الخارج وهذه البشركة تمنع  
 المقصود فيكون مفسد للعقد وكمرمودة يخرج النمر فيها وقد لا ياتي فيفسد  
 لعدم العلم لغوات المقصود بل هو يتوهم في كل مزارعة ومساقاة بان ينصط ان  
 او الشراطة سمي دية فلو خرج اي النمر في ثنت سمي فعلى الشرط لصحة العقد لا ان كان  
 لم يخرج فيه بل ثاخر عنه فسد العقد اذ ثبت انهما شيئا مرمودة لا يخرج النمر فيها ولو  
 علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذا ثبت انهما وان فسد فللعامل اجر مثل كمار  
 في المزارعة تصح اي المساقاة في الكرم والشجر والبقول واصول الباد تجان والنخل  
 ولو وصليته فيه يخرج لم يذكر حتى لو كان مزرعا لم يصح العقد اذ لا يكون ح لعمل العامل  
 اثر المزارعة وعندنا فحق حله لا يجوز المساقاة الا في النخل والكرم دفع ارضه  
 معلومة على ان يعبر بها اشجارا او يكون هي اي الاشجار والارض بينهما نصفين فثبت  
 لا شراطهما البشركة فيما كان حاصل قبل البشركة لا يعلم هو الارض فان عجزها اي العامل  
 الارض بغيرها من شئ فخرجت نمر اكان الكل لصاحب الارض والفراس عليه فبما  
 واجرم مثل عمله لان صاحب الارض استأجر العامل ليعمل ارضه بستانا باللات فلو ان  
 يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر عمله والابنة له فيكون في معنى فغير الطمان المنص  
 فيكون فاسدا لم الغراس بغير للفراس وقد تغذر رد في عليه لا تصالحا بالارض في ثمرها

الابنة

بما لا يخل في قيمة البشركة لتفريقها بنفسها بطلان المساقاة بموت  
 احدهما ومضى مدها والبشركة بهذا قيد لصورت الموت ومضى المدة وانما بطلت  
 لان صاحب استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدارهم بطلت الاجارة بموت  
 احدهما فكذا اذا استأجره ببعض الخارج فلو مات صاحب الارض فللعامل القيام عليه  
 يدرك الثمر وان وصليته كمرمودة ورثة صاحب الارض لان في انتقاض العقد بموت اضرارا  
 بالعامل وابطالا لما كان مستحقا له بالعقد وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك  
 واذا انتقض العقد لكلف الجوز قبل الادراك وفيه ضرر عليه وانجاز لنقض الاجارة  
 لدفع البشركة فلا يجوز ابقاؤه بالثمن فيكون اولى وان مات العامل فلورثته القيام عليه  
 وان كرمه صاحب الارض لا يهتم فائمه مقامه وفيه نظر للجانبين وان ماتا فالحق في القيام  
 عليه او تركه الى ورثة العامل لقيامهم مقامه وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد  
 موت صاحب الارض فكذا يكون لورثته بعد موته حتى يبلغ الثمن ويكون بينهما حله  
 لان في الامر بالجوز قبل الموت اضرارا بهما والضرر وان لم يمت احدهما بل انتقض  
 مدته اي مدة المساقاة فالخيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمن ويكون  
 بينهما حله لان في الامر بالجوز قبل الوقت اضرارا بهما والضرر مدفوع كما قرر  
 ولا تنسخ الا بعذر كما في الاجارات ومدة كون العامل عاجزا عن العمل فانه لو تم نسخ  
 لزمه استئجار الاخر فيلحق به ضرر لم يلزمه بعقد المساقاة وقد مر ان الضرر مدفوع  
 اكون العامل سارقا يخاف على ثمره اي ثمر الشجر او سقفه السقف بالتحريك جمع سقفه  
 اهل غرض النخل كذا في الصحيح

الديوي

المعاملات لا تاتي بترتب عليه في الوجود هي لغة قول يقصد به الان في اجاب  
 من على غيره والقياس لا يثبت فلا يثبتون وجموعا وعادى بفتح الواو كفتوى وفتاوى  
 اضرارا بالية حتى من حقوق العباد وعند من هو القاض له له الحد ارض الى تحليته المدعى عليه

بما لا يخل في قيمة البشركة

دوسور



اذا ثبت المدعى من اذترك تركه على الخصومة اذا تركها وانما كان هذا المتنازع  
 للغالب من المتنازعين فعلا احقر رتبته بقوله من المتنازعين قولاً وانما كان هذا  
 متنازعا لا لمتنازعين في المباحث احقر رتبته بقوله الحق اي حق العبد والمدعى عليه  
 خلافاً اي يجبر على الخصومة اذا تركها فانطبق الحد على الحدود وقد اختلف عبارات المشايخ  
 في حده والصحيح ما ذكره هنا قيل المدعى عليه هو المنكر والاخر هو المدعى قالوا هذا  
 قد يخلو صحيح ولكن ايشان في معرفة لان العبرة للمعاني دون الصور والمباني  
 فان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو النكار معني كما يوجد اذا  
 ادعى رد الوديعة او هلاكها فانه مدعى صدقة ومنكر لوجوب القمان معني ولهذا  
 يختلف القاضي اذا ادعى رد الوديعة او هلاكها لانه لا يدعي رد ولا ضمان ولا يختلف  
 رد لان اليمين ابدى يكون على التقى وركنها اي الدعوى اضافة الحق الى نفس كان  
 اصيلاً او الى من ثاب اي المدعى منابه كما في الوكيل والي الصغير ووصيه عند النكاح  
 متعلق باضافة الحق واهلها اي الدخلى العاقل خرج به المجنون المميز خرج به الصغير  
 عليه غير صحيح اما البصيرة المأذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان مدعى  
 عليه فجوابه ايضاً صحيح بشرط جوازها بمجلس القاضي فان الدعوى في مجلس لا تصح  
 حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه  
 حتى اذا امتنع عنه اجبره القاضي عليه وانما تصح اي الدعوى اذا التزم شيئاً على الخصم  
 بعد ثبوتها والا كان عتياً لا يقدم عليه عاقل وعلم المدعى عطف على التزم اي  
 صار ما يدعيه مقلوباً وبين ذلك بقوله فلو كان ما يدعيه مقلوباً في يد الخصم ذكر  
 اي مدعيه انه في يده بغير حق فان الشيء قد يكون في غير ما كان الحق كالمهر في يد  
 المهرمين والمبيع في يد البائع لا قبل قبض الثمن قال صدر الشريعة هذه العلة لثبوت  
 العقار ايضاً فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول دعاية وجهه كذا

على ما كان مودعاً عنده ويراد ان يرد  
 ودية رد الوديعة لا يتم  
 او يرد

ان البصيرة الغير الميز قال الاستم والتم  
 في مع احكام العقار الدعوى بها القام

منه بغير حق

على مقدمتين مستتمتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تقع الا على ذي اليد كما قال  
 في هداية النجا ينصب خصماً اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة يجب  
 دفعها لا شبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة التبرع بالحق لا حقيقة لا شبهة الشبهة  
 اذا تفرقت فاعلم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة كونه بغير ما يدعى المنقول  
 فان فيه ثبوتاً بعد فوجب دفعها في دعوى العقار باثباته بالبيضة لتقع الدعوى وبعد  
 ثبوتها يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة لا شبهة فلا ينعبر واما اليد المنقول  
 فكونه من يد لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة لكون اليد لغير المالك فوجب  
 دفعها لتقع الدعوى الحمد لله الهادي الى سواء السبيل وحسبنا ذنوب الوكيل وطلب عطف  
 على ذكر احضاره اي احضار ما يوجب ان امكن ليث رايه في الدعوى والشهادة لان  
 الاسلام باقضية ما يمكن شرط وذا في المنقولات بالاثبات لانها تبلغ اسباب التعريف حتى  
 قالوا في المنقولات التي يتعذر نقلها كالتبرع مثلاً احضر الحاكم عند ما او بعث اميناً  
 وذكر قيمة ان تعذر احضاره ليصير المدعى مقلوباً لان الاعيان تتفاوت والشرط ان يكون  
 المدعى في معلوم وقد تعذر ثبوت مدعيه فوجب ذكر قيمته انما خلف عنه قال  
 الفقيه ابو التيث بشرط مع ذكر القيمة ذكر المذكورة والا نوتته وقال قاضي خان  
 وصاحب الذخيرة ان كان العين غائباً او مائة في يد المدعي فليذكر ان بين المدعي  
 قيمته وصفته تسع دعواه وتقبل بيئته ولو قال غصبته مني عشرين كذا ولا ادري قيمته  
 قالو سمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبته مني عشرين كذا ولا ادري  
 انه لا يمكن او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه يسمع دعواه لان  
 ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به اقول فائدة صحة الدعوى مع  
 هذه الجملة الفاحشة توجه اليمين على الخصم اذا انكره وطهر على البيان اذا اقر او نكل  
 عن اليمين فليثبت ان في كلام الكافي لا يكون كافياً الا بهذا التحقيق الحمد لله على التحقيق



ولو كان ما يدعيه عقارا ذكره دونه الاربعه لتعذر التعريف بالاثارة لانهما  
لا يقبل فيض رالي التحديد لان العقار يعرف به وكفى الثلاثة وقال زفر لان  
لم يتم ولن ان لاكثر حكم الكل لا يعلط في الحد الرابع لان المدعى يتكلف به بخلاف  
شركه كذا الشهادة اي كما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة وان ذكره  
من الحدود في الشهادة ثبتت شهادتهم عندنا خلافا لغيره وان كان الرجل سهوا  
يكتفي بذكره وفي الدار لا بد من التحديد وان كانت مشهورة عندنا ج ومندعاه  
يشترط لان الشهادة مغنية عنه وله ان قدره لا يصير معلوما الا بالتحديد وذكره  
ايضا يطالب بحق المدعى فلما بد من طلبه وذكره ايضا انه في يد المدعى عليه لانه المميز  
خصما يكون في يده وهو اي كونه في يده لا يثبت بتصادقها على انه في يده بل  
يثبت بالبينة او علم القاضيه لاحتمال كون العقار في يد غيره بها وقد توضع على  
ذلك خلاف المنقول لان اليد فيه مشهورة كما في العاديه او في عين في يد رجل  
واراد احضار في مجلس الحكم فانكر المدعى عليه ان يكون في يده في المدعى بشهادته  
شهد ان هذه العين كانت في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل  
وهل تجبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت واقعة الفتوى  
وينبغي ان يقبل لانه ثبتت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من  
يده وقع الشك في زوال ذلك اليد فتثبت اليد ما لم يوجد المنزول قال  
الايمنة اكلوا في ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضيه كالنصرة  
من الطعام والقطيع من الغنم والقاضيه فيه بالخيار ان شاء احضر ذلك الموضع لو  
تستل ذلك وان لم يستل له الحضور وكان ما ذونا بالاستحلاف فيثبت خليفته  
الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضيه يجلس في داره ووقع الدعوى في جبل الى  
باب داره فانه يخرج الى باب داره او يامر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بحضرة

لانه

التصادق برى برينة الماتق  
احم

وقد

بحضرة وفي القدر اذا كان المدعى شيئا يتعذر نقله فيلزم فيه بالخيار ان شاء  
بيث ايضا كذا في الذخيرة وذكر القاضيه الامام طهيري الدين ان كذا ان يستقيم  
اذا كان العينة المدعى في المصراة اذا كان خارج المصركيف يقضيه به القاضيه المصرك  
شروط جواز القضا في ظاهرها رواية وطريقه ان يثبت واجد من اعدائه حتى يجمع  
الدعوى والبينة ويقضيه ثم بعد ذلك يقضيه قضاء ولو كان ما يدعيه دينيا في القرض  
او حصة كالدرهم والدنانير والبر والشعر ونحوها قدره كناية والف وقفي وقفيري  
او نحوها فان الدين لا يعرف الا بذلك وذكره ايضا مطابقة به لما قرانه حقه واذا تحت  
اي الدعوى سأل القاضيه عنها وليستخبر وجه الحكم بالبينة بخلاف الحكم بالقرار ومعنى  
سؤاله ان يقول ان خصمك ادعى عليك كذا او كذا في ذاك تقول فان اقررت ان خصمك ادعى  
بوجه لم يقبل قضي او حكم لما قال في الكافي ان اطلاق لفظ القضا توسع لان الاقرار  
حجة بنفسه ولا يتوقف على القضا فكان الحكم من القاضي الزمما للخروج من موجب اقر به  
خلاف البينة على دعواه لان الاصل في فضل الخصومة البينة وان انكر الخصم حال  
اي القاضيه المدعى البينة لان البينة عم قال للمدعى انك بينة فقال كذا بينة سأل  
ورتب البينة على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتمكن من الاستحلاف فان اقام  
اي البينة فقضى عليه لانه ثبوت دعواه بالبينة فيسبغ عليه من البيان فانه دالة وضحة  
يظهر بها الحق عن الباطل والا اي وان لم يقم بالبل يخرج من اقامتها خلو اي القاضيه الحكم  
بطلبه لطلب الحق لان الخلف حقه وله هذا اضعف اليه بحرف الدائم في الحديث وجه  
كونه حقا ان المنكر قصد ان يثبت حقه على زعمه بالانكار فكذلك الشارح من ابوابه  
بالعين الحادثة وهي الشك ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من اثبات المال وحصل  
لخالف الشواهد بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون النكول  
في مجلس القضا لان المعبر بمس قاطع للخصومة ولا عبارة لليمين عند غيره وهل يشترط

الاحضار حافرا  
٥٦١

قاضي الامام

المدعى

الاتا اعلان احمر

القاضي



على قول النكول فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعي على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن  
 ليس له ان يجامع ما لم ينفق البينة على وفق دعواه فان وجدها اقامها وقطع بها  
 وبعض القضاة من السلف كانوا لا يستمعون بعد اليمين ويقولون يترجى جانب  
 صدقه باليمين فلا يقبل بيمينه المدعي وهذا القول ليس بشيء لان عمر رضي الله عنه قبل من  
 من المدعي بعد يمين المنكر وكان يترجى رده ان يقول اليمين العاجزة احيى ان ترد من  
 البينة العادلة وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر حجة الا  
 عقوبة شاهد الزور ذكره الزبيري فان كل اى قال لا احلف مرة او سكنت بلا اية من  
 طرئ او خرس فانه نكول حكما وقضى صح لان اليمين واجبة عليه لقوله دم واليمين على  
 من انكر وترك هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذل او مفر ولا تقدم على اليمين  
 تقضي عن عمد الوجب ودفعاً للضرر عن نفسه بهذا المدعي والاقارب والشر  
 التزمه التورع عن اليمين الكاذبة ودون الترفع عن اليمين الصادقة فترجى هذا  
 التورع في نكوله وهو اى القضا بعد عرض اليمين اى عرض القاضى اليمين على الخصم بان يقول  
 ان لم تخلف احكم عليك ثلاثا احوط لاحتمال بعد مرة او مرتين ولا عبرة بعد القضا  
 لقوله احلف لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض بيمينه القضا ويعتبر اى قول احلف قبل الحكم  
 ولو بعد العرض ثلاثا اذ لا يلزم فيه نقض القضا والاف داخر ولا يرد اليمين على المدعي  
 وان نكل خصما او عند ثالث فمضى اذ لم يكن للمدعي بينة اصلا وحلف القاضى المدعي عليه  
 فينكل يرد اليمين على المدعي فان حلف خصمه والا انقطع المنازعة بينه لان الظاهر  
 صار شاهد المدعي بنكوله فيعتبر بيمينه كالمدعي عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا  
 وخرج من اقامه شاهد اخر فانه يرد اليمين عليه ان حلف خصمه بما ادعى وان نكل لا  
 يقضى له بشئ الا انه دم قضى بشاهد يمين وعندهما يستخلف المدعي عليه فقط ويقضى له  
 بالنكول لقوله دم البينة على المدعي واليمين على من انكر ومطلق التيقن يقتضي ان كل

الطرحى بنتى صاغرة اصم كى  
 الاخرى دس كى  
 بعلها  
 القاص قصاصا بدمه كذا في الخبر  
 في المجلد ورسد بدمه حيا  
 لشوقه  
 اى جانب البذل والاقرار  
 شاع يخلف

في الكنية على المدعي  
 في الكنية على المدعي

كل واحد منهما عن قسم صاحبه فيدل على ان حلفه الايمان في جانب المدعي عليه واليمين  
 في جانب المدعي او اللام في اليمين للاستغناء في جعل الايمان حجة للمدعي فقد خالف  
 النص وحديث الثالث بعد اليمين في ريب في ريبه مشهور ثقة الامة بالقبول  
 حتى صار في حيز التواتر فلا يعارضه على ان يمين معين قد رده كذا في الكافي ولو قال اى  
 المدعي عليه لا اقر ولا انكر حصة القاضى حتى يغير او ينكر لانه ظالم فترجى له الجدي اى  
 رجل على آخر مالا فانكر اى المدعي عليه دعواه فاصطلى على ان يخلف المدعي عليه بيمين  
 المال فحلف فالصلح باطل وهو اى المدعي على دعواه ان اقام بينة تسع وان لم يقر  
 ولا يخلف فالحلف القاضى لولا اى لو لم يكن الحلف الاول حين الصلح عنده فان تخلف  
 منه غير القاضى لا يغير كما ان النكول عند غيره لا يوجب الحق لان المعتر بيمين قاطعة  
 للخصومة واليمين عند غير القاضى غير قاطعة ولو كان الحلف الاول عنده كفى ولا يخلف  
 ثانيا كذا الواسطى ان المدعي لو حلف فاطمض ضامن وحلف اى المدعي لم يقمض اى  
 الخصم كذا في العارية لا تخلف في شكاج بان ادعى رجل على امرأة او على نكاح والآخر  
 منكر وجبة بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة اية راجعة في العدة والنكاح الاخرى في الالة  
 بان ادعى المولى عليه او هو عليه بعد المدة اية فافى المدة والنكاح الاخرى استلاد بان ادعت  
 اية على سيد اية ولدت منه هذا الولد وولدت ولدا فمات او سقطت سقطت بيمين  
 الخلق منه والنكاح المولى ولا يثنى من الجانب الاخر اذ لو ادعى المولى ثبت الاستلاد باقرار  
 ولا يعتبر الكاريا وريق بان ادعى على مجهول النسب انه عبده او ادعى المجهول انه عبده  
 والنكاح الاخر ونسب بان ادعى على مجهول النسب انه ابنه او هو يدهى عليه والآخر منكرا  
 والاربان ادعى على معروف الرق انه معتقه او مولاه او ادعى المعروف ذلك عليه  
 او كان ذلك في دلاء الموالاة والآخر منكرا وحده سواء كان حده هو خالص حق الرق  
 كذا التزنا وشرب الخمر وهذه السرقه او دابة بين الحقيقين كذا القذف حتى ان ادعى

ان يحلف

وفي المجلد  
 من اربعة اشهر

المولى باليمين والخصم  
 وكسر اللام ايلا  
 ايدى اخر

مستبش



على آخره قد فقه وانكرا لقاؤه لا يستلزم لان الغالب فيه حق الله تعالى عندنا في حق  
 بالحدود الحاصلة لله تعالى في البرقة فان ابرق يستلزم لاجل المال اذا  
 اراد المالك اخذ المال لا يقطع فيقال له دعي ذكر البرقة وادعي تناول مالك فيكون  
 كدعيه بين قائل في النهاية لا يستلزم في الحدود بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان  
 علق عتيق عبده بالزنا وقال ان زنيته فانت حر فادعي العبد انه زني ولا يثبت  
 له عليه يستلزم المولى حتى اذا انكح ثبت العتق لا الزنا ولعان بان تدعي المرأة العتق  
 بالزنا وجوب اللعان وهو ينكر جميع ما ذكره قول ابي ج وقال لا يستلزم فيها كمال المال  
 في الحدود واللعان لان هذه حقوق تثبت بالشهادات فيجوز فيها الاستحلاف كالاموال  
 بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول وانكول اقرار لان الحلف  
 لما وجب فتركه دليل على انه باذل او مفر ولا يمكن ان يجعل باذلا لان النكول يعتبر  
 من المأذون والمكاتب وبما لا يمكن ان يبدل فيجعل مقرا ضرورة والاقرار بحري  
 في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفرة السكوت محتمل فلا يكون حجة  
 فيما يسقط بالشهادات واللعان حجة الا في الزواج فان شبهة حد القذف ولي ان النكول بطل  
 واباحة اذ لو جعل على الاقرار كذبته في الانكار ولو جعل بطلا قطع اخصوه بلا شك  
 فكان هذا اولى صيانة للمسلم من ان يظن به الكذب وهذه حقوق لا يجرى فيها البطل  
 فلا يقطع فيها بالنكول كالمقصود في النفس بخلاف الاموال وذلك لان المرأة لو قالت  
 مثلا لا تنكح بيني وبينك ولكني بذلت نفسي لك لم يصح كلامها وكذا سائر الامثلة  
 فالحاصل ان كل محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضي عليه بنكوله ومالا فلا قال فافهم  
 خان الفتوى على قولها وقيل ينبغي للقياض ان ينظر في حال المدعي عليه فان راى مؤثقا  
 يجلفه وياخذ بقوله وان كان مظلوما لا يجلفه اخذ بقوله كذا في الكافي وحلف السارق  
 وان نكل ضمن ولم يقطع لانه في البرقة يدعي المال والحد واجاب الحد لا يجزئ منه شبهة بخلاف

يعني نكول بطل معنى سنة

ادعي انكول او اقضا ابر

بخلاف ايجاب المال فثبت به كثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت  
 القطع ويضمن بالمال كذا الزوجية اذا ادعت طلاقا قبل الدخول يعني اذا ادعت  
 طلاقا قبل الدخول استلزم الزوج فان نكل ضمن نصف مهرها عندهم لان الاحكام  
 يجرى في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقصود المال لانه دعوى المال حقيقة  
 فيثبت بنكول المال لا النكاح وكذا النسب في ادعي حقا يعني بخلاف في دعوى النسب  
 اذا ادعي حقا كإثبات ونفقة بان ادعي رجل انه اخوه مات ابوهما وترك مالا  
 في يد المدعي عليه او طلب من القاضي فرض النفقة على المدعي عليه بسبب الاخوة  
 فانه يستلزم على النسب بالاجماع فان خلف به وان نكل قضى بالمال والنفقة  
 لا النسب ويجري في النقيض بان كان صبي في يد رجل النكوة وهو لا يغير نفسه  
 فادعت امرأة حرة الاصل انه اخوه فيريد قصر يد المنيق بالمأمن من حق الحضنة  
 وادعت استحلافه فينكح ثبت به لها حق نقل الصبي الى حجره ولا يثبت النسب  
 وعتق بالملك بان ادعي عتق على مولاه انه مؤثق لانه اخوه واستحلافه فان خلف  
 بركي وان نكل قضى بالعتق لا النسب امتناع الرجوع في الهبة فان اراد الواهب  
 الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعي عليه يستلزم على ما بين من  
 النسب بالاجماع فان نكل في الصور المذكورة ثبت اطلاق بعينه الارث والنفقة  
 والجر والعتق وامتناع الرجوع لا النسب ان كان اي النسب نسب الا يصح الاقرار  
 به والا ان كان نسب يصح الاقرار به فعلى الخلاف يعني يستلزم في النسب بحرد  
 عندهما اذا كان نسباً يثبت باقراره ببيان ان اقرار الرجل يصح بالاب والابن و  
 الزوجية والمولى واقرار المرأة يصح بالاب والنكاح والمولى ولا يصح بالابن اذ فيه تحمّل  
 النسب على الغير فكان اقراره على الغير فلا يصح فلو ادعي رجل انه ابوه وابنه ولم يبرح مالا  
 يستلزم عندهما لانه لو اقر به ثبت فيستلزم لرجاء النكول الذي هو اقراره اذا ادعي

الموهوب له



انه اخوه او علمه او حوزة لا يستحق المدعى عليه لانه لو اقرته لانبثت لان فيه تحصيل النسيب  
 على الغير بخلاف منكر القود يعني اذا ادعى على غيره قصاصا في النفس فمادونهما فافكر بخلاف  
 اجماع فان نكل في النفس لم يقصر بقتل ولا دية بل يجسر حتى يقتل ويخلف وفيما دونه يقصر  
 عند ابي ح و عندهما يلزمه الدية فيها ولا يقصر بالقصاص لان القصاص فيما دون  
 النفس عقوبة تدبر بالشبهات ولا يثبت بالنكول كالقصاص في النفس لان النكول  
 وان كان اقرارا عندهما ففيه شبهة العدم لانه ان امتنع عن اليمين تنوع ما من  
 اليمين الصادقة لا يكون اقرارا بل يكون بدلا واذا امتنع القود وجب الدية وله الامور  
 ان الطرف محل البذل فيستوفى في النكول كالمال فان الاطراف ينسبك بمسلك  
 الاموال لانه خلقته وقاية للنفس كالمال فحري فيها البذل بخلاف النفس بخلاف  
 في التعزير اذا ادعى على آخر بما يوجب التعزير وازاد تحليفه اذا انكر فالتقاضي بخلافه  
 لان التعزير محض حق العبد ولهذا يملك العبد سقاطه بالعفو ولا يمنع الصفوة والحرية  
 ومن عليه التعزير اذا امكن صاحب الحق من اقامته ولو كان حق الله كما في هذه الاحكام على  
 عكس هذا الاستخلاف فحري في حقوق العباد سواء كانت عقوبة او مالا فان لكل عذر فان  
 التعزير يثبت بالشبهات فجاز ان يقصر فيه بالنكول قال ابي المديني في بيته حاضرة  
 في مصر فاستخلف الخضم لا يخلف قيد بالمصر لانه اذا حضرت في مجلس الحكم لا يخلف  
 اتفاقا كذا في النهاية ويكفي ان ينفذ ثلاثة ايام للامانة فيبطل حق المدعي ويجب  
 ان يكون الكفيل معروفا والدار كحصول فائدة التكفيل ولا بد للتكفيل من قوله لي  
 بيته حاضرة في مصر حتى لو قال لا بيته لي او شهودي غيب لا يكفل اذ لا فائدة  
 فيه فان ابى ان يعطيه كفيل لا يلزمه اي دار معه حيث سار حتى يعطيه الكفيل  
 ان كان الخضم غريبا لا يكفل اي الغريب الا الى آخر المجلس لان في اخذ الكفيل والملازمة  
 زيادة على قدر المجلس اضرارا للغير يمنع من التعذر ولا ضرر في هذا القدر لانه لا يضر

بالتقاضي

كيفية وكذا المسألة

بالله تعالى دون غيره لقوله ثم لا تخافوا بآبائكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم  
 حالفا فليخلف بالله او ليذر بالطلاق والعقاق لما روينا الا اذا اخرج الخصم يعني  
 جاز لا تقاضيه ان يخلف بالطلاق والعقاق لقلة الجبالاة باليمين بالله كافي زمانا  
 لكن اذا نكل لا يقضيه لم ينفذ ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وشرح الهداية ويعلق على اليمين  
 تعالى كان يقول قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم  
 الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما افلح ان هذا عليك ولا قبلك هذا المال او ما  
 وهو كذا وكذا لا شيء منه ولا يخلف ان يزيد في التعليل على هذا وان يقصر منه  
 لكنه يحتاج فلا يذكر بلفظ العوا او لا يتكرر عليه اليمين اذا لازم عليه يمين واحدة  
 والله ان لا يفعل ويقول بالله او والله لان المقصود منه النكول واحوال الناس فيه  
 مختلفة فمنهم من يمتنع اذا غلظ عليه اليمين ويخبر سزاؤا لم يفعل فكان الرأى فيه  
 الى القاضى وقيل لا يغلظ على المعروف بالصلاح ويغلظ على غيره وقيل يغلظ القاضى  
 في الخطير من المال لا الحقيرة لا اى لا يغلظ بالزمان والمكان وعند الشافعي يغلظ بها  
 اما الاول فبان يكون بعد صلاة العصر يوم الجمعة واما الثاني فبان يكون في المسجد  
 الجامع عند المنبر وخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى ثم والنصراني  
 بالله الذي انزل الانجيل على عيسى ثم والمجوسي بالله الذي خلق النار فيغلق على كل  
 واحد بما يعتقد تغليظ اليمين ليكون رادعا على الاقدام على اليمين الكاذبة ومن لم يجر  
 انه لا يخلف احدا الا بالله خالصا عن تشريك الغير مع التعظيم وذكر الخصاص انه  
 لا يخلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لما في ذكر النار  
 في اليمين من تعظيم النار لان اليمين يشعر به ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف  
 التوراة والانجيل لان كتب الله تعالى واجبة التعظيم ولا يخلف الوثني الا بالله  
 اذ الكفرة كلهم مع افتراق خيلهم يقررون بالله تعالى قال الله تعالى ولئن سألتم من خلق

الحال اتد  
 اذا قضى

يعني فلان آدمي هو اسند او زبيل  
 سجد او يدي

مينا

فيما  
 في  
 في



الرفق قاله رفق ويرجى الله  
 احمه رضى الله عنه

سواء جوت

والارض ليعقون الله كذا في الكافي ولا يخلفون في مباديهم لان فيه تعظيم  
 ويختلف على الحاصل في سبب يرتفع كالبسيع والطلاق والغصب والتعزير  
 وبين التحليف بقوله بالتعزير كالبسيع قائم او نكاح قائم الان او نكاح باين  
 الان او ما يجب عليك رده الان او ما يجب عليك حق التعزير الان لا اى لا يخلف  
 على السبب وبينه بقوله ما بعدته وخوفه اى ما كثره وما طلقها وما غصبته وما شتمته  
 الاصيل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كالبسيع وظايره  
 فان الميمين يكون على الحاصل لا على السبب عند اى ح ومخرج اذا ادعى انه باين  
 من هذا بعد البالف في حلف بالله ما بينكم بيع قائم ولا يخلف بالله ما بعث فلانة  
 ثم اقال كذا النكاح وعينه ثم التحليف على الحاصل لا السبب هو الاصل عند ما اذا كان  
 سببا يرتفع برفع الا اذا كان فيه اى في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدين فيختلف  
 السبب اجماعا كدعوى شفعية بالجوار ونفقة مبسوطة فانه اذا ادعى شفعية بالجوار  
 والمشتري من لا يراى بان كان شافعي فانه يخلف على السبب اذ لو خلف على الحاصل بالله  
 ما هو مستحق للشفعة فيصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق المدين وكذا اذا  
 مبسوطة نفقة والتزوج من لا يراى فانه يخلف على السبب اذ لو خلف  
 على الحاصل بالله ما اراد عليك النفقة فيصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق  
 المدعى ويختلف على سبب لا يرتفع برفع بعد شوبته لا على الحاصل اجماعا كعبد مسلم يدعى بشفعة  
 فانه اذا ادعى بشفعة على مولاه ويخلف المولى على سبب بالله ما اعتقته لعدم الضرورة  
 الى التحليف على الحاصل اذ لا يجوز ان يعود الرق بعد العتق مسلكا بخلاف الامة والعبد  
 الكافر حيث يخلف فيها على الحاصل اى ما بهى حرة او ما هو حر في الحاصل لان الكافر  
 ابرق على الامة بالردة والحق والسبب وعلى العبد الكافر ينقض العبد والحق ولا  
 ينكر على العبد المسلم اختلف خضر فقال خلتني مرة فاقام البيعة تقبل مدعى على آخر

شهر كماله سبب كذا سبب كذا  
 او مدعى بالمدعى ديكدر

الارتقاء مير وكذا  
 اتمه  
 احمه

باين طلاق  
 او لا دعوى

اخر ما لا فانكره واراد المدعى عليه البيعة تحليف فقال المدعى عليك انك خلتني على  
 هذه الدعوى عند قاضي بك كذا فانكره المدعى فاقام المدعى عليه البيعة على ذلك قبل  
 ولولا لاي لولم يكن له بيعة ولا يخلف اى اراد تحليف المدعى جاز اى تحليف قال المدعى  
 لا بيعة لى ثم برهن اول الشهادة لى ثم شهد معنى الاول ان يقول المدعى لى بيعة  
 على دعوى هذا الحق ثم جاء بالبيعة ومعنى الثاني ان يقول انك شهدا شهادة  
 لفلان عندى في حق بعينه ثم شهد به فيه روايتان في رواية لا يقبل لظاهره  
 وفي رواية يقبل والاصح يقبل لجواز ان يكون له بيعة او شهادة فانه لا يكره  
 او كان لا يعلمها ثم علمها قيل تقبل ان وقفي وفاقا ذكره في الملتقط كذا اذا قال  
 لا دفع لى ثم اتى بدفع اى فيه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتفاقا لان معناه ليس لى  
 دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لى قبل فلان ثم ادعى عليه لا يسمع كذا ما هنا وبعضهم  
 قال تصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبيعة على الدفع لا بدعوى الدفع فيكون قوله  
 لا دفع لى بمنزلة قوله لا بيعة لى كذا في العارية الشبهة بخبرى في الاستحلاف يعني يجوز  
 ان يكون شخص يابا عن آخر له حق على غيره في طلب الميمين على المدعى اذ اعجز عن اقامته  
 لا الحلف يعني لا يجوز ان يكون شخص يابا عن آخر قد توجه عليه الميمين ليخلف من قبله  
 وقرع على الاول بقوله فالوكيل والوصى والمتولى واب الصغير يستخلف اى يطلب  
 الميمين من الخصم لا يخلف اى واحد من الوكيل وغيره الا اذا صرح اقراره اى اقرار واحد منهم  
 على الاصيل كالوكيل بالبسيع او الخصومة في الرد بالعيب فان الوصى اذا خصم في عيب بعين ما عيبها  
 للصغير لا يستخلف والوكيل بالبسيع الخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك لا يستخلف لان الميمين لا يجوز ان يكون  
 ولو اقر الوصى صريحا لا يصح فلهذا لا يستخلف واما الوكيل فاقراره صحيح على الموكل فكذا مكنونه  
 التحليف على فعل غير يكون على البتات اى انه لا يكون له البتات القطع والتحليف على  
 فعل غيره يكون على العلم اى انه كذلك وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فلانه لا يعلم ما فعل

شخص

بالشهادة  
 او فلا يشهد  
 او لا يشهد

ان لا يعلم



بغيره ظاهر فلو جلت على البتات لا يتبع من البين مع كونه صادقا فيها فيستظهر  
 به فطوبى بالعلم فاذ لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا بهذا اصل مقر عند التثنا  
 وكان الامام فخر الاسلام يزيده عليه حرفا وهو ان التحليف على فعل غيره على العلم الا اذا كان  
 اى فعل الفعل الغير شيئا يتصل به اى بالمخالفة وخرج عليه بقوله فاذا ادعى سرقته  
 العبد او اباية يختلف اى البايغ على البتات مع انه فعل الغير يعني ان مشترى العبد اذا  
 ادعى انه سارق او اديق او اثبت اباية او سرقته في يد نفسه او ادعى انه ايق او سرق  
 في يد البايغ او اراد التحليف يختلف البايغ بآية ما ابق بالله ما سرق بآية في يدك و  
 هذا التحليف على فعل الغير والتامح لا يتصل به اى تسليم البايغ المبيع سليما عن العيوب  
 عليه اى البايغ فالتحليف يرجع الى ما ضمن البايغ بنفسه فيكون على البتات اذا ادعى  
 سبق الشراء فخرج على قوله ففعل غيره على العلم يعني اذا اشترى زيد من غيره شيئا ثم ادعى  
 بغيره انه الشراء قبله ويخرج عن البينة يختلف خصمه وهو يكتفي على العلم الى آية لا يعلمه كثره  
 قبله لما مر كذا اذا ادعى دين او عين على دارت اما الاول فبان يقول رجل لا اذني الى  
 على مورثك الف درهم فأت عليه الدين واما الثاني فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت  
 من فلان ملكي ويذكر بغير حق ولا بينة لو احدى من هاتين الوارث يختلف على العلم لا بآية  
 لما ذكرنا العلم علم الظاهر كونه ميراثا او اقرب المدعى او برهن الخطم عليه كذا في العادة ولو  
 ادعى اى الدين والعين الوارث على غيره يختلف اى المدعى عليه على البتات لا العلم كذا في العادة  
 كما هو بآية والمشتري اى لو ذهب رجل ليرجل عبيدا فيقبضه او اشترى رجلا من رجل  
 عبدا فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا بينة له فاراد استخلاف المدعى عليه يختلف  
 على البتات ادعى رجل ملكه الغير انما منكوحته ولا بينة له اى للمدعى يختلف على  
 العلم اى انه لا يعلم انما منكوحته وان حلف انقطع النزاع وان نكل خلت اى المرأة على  
 البتات اى انها ليست امراته فان نكلت فبني بنكاح المدعى كذا في العادة اعلم ان كل

وهو بغيره ظاهر  
 زيد دينا او ادعى  
 المورث بالضم مرثا ايدي  
 وسطه مذكورة  
 كذا  
 احسن  
 اشارته قوله واما ان

ان كل موضع وجب فيه البين على البتات فليخلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقف  
 عليه بالتكول ولا يسقط البين عليه وكل موضع وجب فيه البين على العلم فليخلف على البتات  
 يعتبر البين حتى يسقط البين عليه ويقف عليه اذا نكل لان الخلف على البتات كذا في العادة  
 بخلاف العكس ذكره الزمعي اذا ادعى شيئا مختلفا يختلف على الكل مرة في العادة فلو ادعى  
 اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جلا لم يذكر قيمة كل عين على حدة  
 اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى  
 لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط الصحة الدعوى بيان القيمة لكل ان ادعى ان  
 الاعيان قائمة في يده يومها حضار فيقبل البينة بخلافه وان قال انما قد ملكته  
 في يده او استملكها وبين قيمة الكل جلا لم يسمع دعواه ويقبل بينة وان لم يكن له بينة خلت  
 على الكل مرة لان وجوب التحليف مبني على صحة الدعوى وقد صحت فوجب على الكل مرة او مرة  
 بدين او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقرارى خلت المقرة انه اى المقرة لم يكن كاذبا فيه و  
 لست بمطبل في دعواك عليكي عند ابي يوسف وهو حسن وعندهما يومئذ لم يقرب  
 الى المقرة وهو القياس لان الاقرار حجة مقربة شرعا كالبينة بل الاولى لان احسن الكذب  
 فيه البعد وجه الاستحسان ان العادة جرت بين ابيهم اذا ارادوا الاستدانة يتكسبون الصك  
 قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار وليلا على اعتبار هذه الحالة فيختلف عليه  
 الفتوى لتغير احوال الناس وكثرة الخداج والخبائات وهو يتخير والمدعى لا يفرض البين  
 ان كان صادقا فيصار اليه ذكره الزمعي صح فداء البين والصلح منه يعني اذا ادعى رجل  
 على آخر مالا فالتحليف فافتدى بمينه بمال او صالح عن مينه على مال صح لما روى  
 عن عثمان رضي الله عنه انه ادعى عليه اربعين درهما فاعطى شيئا وافتدى بمينه ولم يختلف  
 ومن حديثه رضي الله عنه انه افتدى بمينه بمال ولانه لو حلف وقع في القيس والقتال  
 فان بعض الناس يصدق وبعضهم يكذب فاذا افتدى بمينه فان غرضه هو حسن

الافتداء بكسر الفاء وفتح الدال  
 بقصر لا يفتح راءه وعطاءه  
 ويدر او يرمك

الافتاء او الافتاء  
 ٩١

يبنى بآية عطاءه



قال نعم وبنوا عن ابيهم اباكم ولا يخلط بعده اي ليس للمشتري ان يخلط  
 بعد ذلك لانه استقط خصومه باخذ البديل منه بخلاف ما اذا اشترى يمينه بغيره  
 مثلا حيث لم يجر وكان له ان يخلط لان الشراء عقد تمليك المال بالمال واليمين  
 بمال كذا في العاديه **باب** **التحالف** اختلاف اي المتبايعان في قدر  
 الثمن بان ادعى المشتري ثمنيا وادعى البايع اكثر منه او وصفه بان ادعى البايع ان يدر  
 راجحه وادعى المشتري انه بدر ابرهم كاسدة او جنة بان ادعى البايع انه بالدرنا  
 وادعى المشتري انه بالدرهم او اختلغا في قدر المبيع بان اعترف البايع بقدر من المبيع  
 وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن يبرهن اي اتيها اقام البيضة حكم له لانه نورد عوا  
 بالجة فبقى في الجانب الآخر من الدعوى والبيضة اقوى لا يبرهن على القاضي الحكم والبرهان  
 لا يبرهن وان برهننا حكم لمثبت الزيادة لان البيئات للانباء ومثبت الاقل لا  
 يعارض مثبت الاكثر وان اختلغا فيهما اي الثمن والمبيع جميعا بان قال البايع  
 بعثت العبد الواحد بالعين وقال البايع المشتري لابل بعثت العبد بالعين  
 فحجة البايع في الثمن والمشتري في المبيع اولى لان حجة البايع في الثمن اكثر اثباتا وحجة  
 المشتري في المبيع اكثر اثباتا وان جرحا اي لم يكن لكل منهما بيضة قيل للمشتري اما  
 ان يرضى بالثمن الذي يدعيه البايع والا فليخبرنا البايع وقيل للبايع اما شئت ما ادعاه  
 المشتري من المبيع والا فليخبرنا البايع لان العرض قطع خصومه وقد امكن ذلك برضا  
 بما يدعيه الآخر فوجب ان لا يجعل القاضي بالفسخ حجة يسئل كلا منهما بما يختاره وان لم  
 يرضيا بدعوى احدهما في القضا اي استخالف القاضي كلاهما على دعوى الآخر اصله ان  
 التحالف قبل القبض حال قيام السعة على وفق القياس لان البايع يدعى على المشتري  
 زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري يدعى على البايع وجوب تسليم المبيع بما ادعاه  
 ثمنه والبايع ينكره فكان كلا منهما منكرا وتحليف المنكر موافق للقياس بخلاف

للازم لانه اولها ولازم  
 انما  
 اخره

بعد القبض فعلى خلاف القياس عند ابي ج وابي يوسف لان المبيع لم يمس لمشتري  
 فلا يكون مدعى على البايع شيئا فبقى دعوى البايع على المشتري زيادة الثمن وهو  
 ينكر فيكتفى بخلفه وانما ثبت التحالف بعد القبض بقوله نعم اذا اختلفا المتبايعان  
 والتسعة قايمة بخلافه وتروا وروى يمين المشتري لانه اقواهما انما رالا لانه المظان  
 اولا بالثمن فيكون هو البايدى بالانكار فينبذ اليه يمينه لو باع سلة بثلثمائة درهم  
 كان يبيع عشرين دينارا وان لم يكن كذلك بل سبعين بعين او ثمن بثلثمائة  
 درهم اي يذ القاض يمين ايهما شاء واستواءهما في قايمة النكول وصفه التحالف  
 ان يخلط المشتري بالدرهم المشترا بالعين ويخلط البايع بالدرهم بالدرهم بالفسخ القاض  
 اي فسخ القاض المبيع بينهما بطريق احد هما او طرهما ولا يفسخ وقيل بفسخ التحالف  
 والصحيح هو الاول لانها لما خلت لم تثبت ما ادعاه كل منهما فبقى يمينه من جهول وبفسخ  
 التحالف قطع للمنازعة بينهما وفتح عليه ما ذكر في المبسوط بقوله فلو وطى المشتري  
 الجارية المبيعة بعد التحالف وقيل الفسخ لخل اي وطؤه لانها لم تخرج عن ملكه ما يفسخ  
 ومن نكل عن يمين من المتبايعين لزمه دعوى الآخر بالقبض لانه صار مقرا بما يدعيه الآخر  
 او نكلا لانه لا يخلط في اصل المبيع والاصل في غيرهما لانه اختلفا في غير المبيع والثمن فثبت  
 الاختلاف في الموطأ والابن جلف الاختلاف في وصف الثمن او جنة حيث يكون بمنزلة  
 الاختلاف في القدر ولا بعد هذا المبيع او جنة عن ملكه وتغيره بالعيب بعد اذ امك  
 المبيع او جنة عن ملكه او تغير حدوث العيب عنده وصار بجار لا يقدر على رده بالعيب  
 ثم اختلفا في الثمن لم يخالف عند ابي ج وابي يوسف بل القول للمشتري وعند غيره في  
 بخلافان فيفسخ البيع على قيمة المالك لان كلا منهما يدعى حقا ينكر الآخر فيقال لهما ان  
 التحالف بعد قبض المبيع بخالف للقياس فلا يتعدى الى حال هذا السلعة كذا بعض  
 الا اذا امك بعض المبيع او جنة عن ملكه ثم اختلفا في الثمن لم يخالف الا ان يرضى البايع

اذا جرح في بيعه  
 منتهى يكون ضرا  
 لا يخلو من متبايعين  
 المقابلة بفسخ  
 يوافق

على  
 البذل عطا  
 انما اعطاه  
 ٩٢١  
 فيه وحققت المنكر ببيع والاصل  
 ٩٢١



بشرك حصته اليها لئلا يعدم احد من غن الهالك وجعل العقد كان لم يكن الا على  
 التام ولا في بدل الكتابة اي ولا في الخلف ايضا بين المولى والمكاتب اذا اختلفا في  
 قدر بدل الكتابة لان التحالف يكون في المعاوضات عند تحاشد الحقوق اللازمة و  
 بدل الكتابة غير لازم لجواز البهر اذا اعدم التحالف وجب اعتبار الدعوى والاعمال  
 فيكون القول قول العبد مع يمينه لا بحكمه الزيادة وان اقاما البيينة فيمنه المولى اقل  
 لانها تثبت الزيادة ولا في راس المال بعد اقالته اي اذا اقال العقد اختلفا في راس  
 المال لم يتحالفوا ولو تحالفوا تنفس الاقالة ويعود السهم وهو لا يجوز لان اقالته كقاط  
 التدين والى اقل لا يعود بل يصدق الميسم اليه لو حلف لان رتب السهم على زيادة  
 وهو ينكر ولا يعود السهم لما ذكر ان السهم لا يعود بخلاف البيع ينع اذا اختلفا في قدر  
 الثمن وقيل قبض المبيع بحكم التحالف واداء البيع والفرق ان الفرض من التحالف فسخ العقد  
 حتى يعود كل منهما الى اصل ماله واليه الاشارة بقوله نعم تحالفوا وتراوا والتحالف  
 في الاقالة في السلم لا يفيد هذا الغرض لان الاقالة في السلم بعد نفاذه لا تجعل الفسخ  
 حتى لو قال انقضت الاقالة لا ينتقض فلا يجعل الفسخ ايضا لما مر ان السهم لا يعود  
 واما الاقالة في البيع فمما جعل الفسخ بسبب كسباب الفسخ حتى لو قال انقضت الاقالة  
 ينتقض فاحتمل الفسخ بالتحالف لانفساخ المانع هنا لان يمكن المعين كتميل العود واختلفا  
 في قدر المهر فخص بمن يبرهن اي اقام البيينة لانه نورد دعواه بها وهي كاشمها بيمينته ولو  
 يبرهنها فله اي قبض للمرأة ان شهد مهر المثل له اي الزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج  
 او اقل لان الظاهر شهر للزوج وبيته المرأة تثبت خلاف الظاهر وقبضه في الزوج  
 ان شهد اي مهر المثل لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر لانها تثبت الخطأ وهو  
 خلاف الظاهر وان لم يشهد اي مهر المثل لها اي لواحد منهما بان كان اقل مما  
 ادعته او اكثر مما ادعاه تثبت اي شق فطال استوائيهما في الاثبات لان بيئتهما تثبت  
 ادعاه

الاعمال

بعد اقالته

سائر باب الفسخ

ادعاه دعوى المثل  
ادعاه دعوى المثل  
ادعاه دعوى المثل

تثبت الزيادة وبيئته تثبت الخطأ فلا يكون احدهما اولى من وان جاز  
 عن البرهان تحالفوا واثبتا لكل لزمته دعوى الآخر لانه صار مقرا بما يدعيه خصمه  
 او باذلا ولا يفسخ النكاح لا يمين كل منهما يبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية فيبقى  
 العقد بلا تسمية وهو لا يفيد النكاح اذا المهر تابع فيه بخلاف البيع فان يعدم  
 تسمية الثمن يفسده كما مر في البيع ويفسخ القاضى قطعا للمنازعة بينهما بل  
 يحكم مهر المثل اي يجعل حكما فيقضه بقوله اي الزوج لو كان مهر المثل كما قال او اقل  
 منه فيقضه بقوله لو كان مهر المثل كما قالت او اكثر منه وبه اي يقض بمهر المثل  
 لو كان مهر المثل بان كان اكثر مما قاله او اقل مما قالته اذ لم تثبت الزيادة على  
 مهر المثل ولا الخط عنه للتحالف اختلفا في بدل الاجارة بان ادعى الموهبة انه اجرة  
 شهر بعشرة دراهم واقوى المستأجر انه استأجره خمسة او المنفعة بان ادعى الموهبة  
 انه اجرة شهر او ادعى المستأجر انه استأجره شهرين قبل قبضها اي قبض المنفعة اختلفا  
 فيها اي بدل الاجارة والمنفعة معا في الفاء وقرأوا لم يذكرا الاجل لعدم جريان التحالف  
 فيه بل القول منكر الزيادة في النهاية ووجه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة  
 كالبيع قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو ينكر وكون كل  
 من العاقلين معا وضعت يجرى فيها الفسخ فاطقت به واعتبر بان قيام المعقود  
 عليه شرط لصحة التحالف والمنفعة معدومة واجيب بان الدار مثلا قيمت مقام  
 المنفعة في حق ايراد العقد عليها كانهما قايمة تقدير او حلف المستأجر او لا اختلف  
 في الاجارة وحلف الموهبة لو اختلف في المنفعة واثبت قول الآخر واثبت برهين قبل  
 ان يبرهنه الموهبة اولى لو اختلف في الاجارة ووجه المستأجر اولى لو اختلف في المنفعة  
 نظرا الى زيادة الاثبات ووجه كل في رايد يدعيه اولى لو اختلف فيهما اي الاجارة والمنفعة  
 بان ادعى الموهبة شهر بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة فيقض بشهرين بشرة ولا تحالف

ادعاه



لما اختلف بعد قبض المنفعة والقول للمستأجر مع يمينه لان جريان التالف لا اجل  
 الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فتح العقد فيها وبعد قبض بعضها الى المنفعة كما قالوا  
 وفسخت اى الاجارة فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى لان الاجارة تنقضي سواء فسخ  
 على حسب حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كما مفقود وعليه ابتداء فصار ما بقي  
 من المدة كالمنفرد بالفسخ فيبقى التالف بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع لان كل جزء منه  
 ليس بمفقود عليه فكذا مبتدأ بل اجله مفقود بعقد واحد فاذا انقضى الفسخ في بعضه  
 بالملك انقضى في كل ضرورة اختلف الزوجان في متاع البيت سواء اقام الشكاح بينهما  
 او لا ادعى كل منهما ان المتاع كله ولا يثبت لهما فالقول لكل منهما فيما يصلح له يعني ان  
 القول فيما يصلح للرجل كالعامة والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول  
 والكتب والدرع والقوس والنبش وخوفا قول الزوج مع يمينه بشهادة الظاهر  
 وفيما يصلح للنس كالدروع والجار ونياب النس وخوفا قول المرأة مع يمينها  
 لان الظاهر شاهد لها الا اذا كان كل منهما يفعل ما يصلح للآخرى الا ان يكون الرجل  
 صابغا وله اساور وخواتيم النس والخلى وخوفا فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة  
 دلالة تبسج ثياب الرجال او تاجرة تجر في ثياب الرجال والنساء او ثياب الرجال  
 وحدها كذا في شرح الهداية والقول له اى للرجل فيما يصلح لهما كالفرس والامتنعة  
 والاواني والذبيق والمنزل والعقار والمواشي والمنقود لان المرأة وما في يدها في يد  
 الزوج واذا تنازع اثنان في شيء وهو في يدهما فالقول له كذا ههنا بخلاف ما يخفى  
 به لان لها ظاهرا اخر اظهر من اليد وهو الاستعمال فجعل القول قولها كرجلين اختلفا  
 في ثوب احدهما لابر والآخر متعلق بكمته فاللابس اولى وهذا اذا كانا جسين فان  
 احدهما فامسك للرجل يمينه خا كان اوراقا اذ لا يثبت للميت فثبتت يدها في متاعه  
 هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد وصدرا السلام وشيخنا العلامة الطحطاوي

الصياغة بالسر قيوم عيلى  
 نفع صاغة تلو  
 احمر

الرجل اعلى يمينه ياد جرح الجثة  
 احمر

بني وثلث  
 او لقي

وقاضى خان وقال شمس الامنة السرخسي والجامع الصغير وقع في بعض النسخ الخ منهما  
 وهو سهو في رواية محمد بن الزعفراني الخ منهما بالمراد لو كان احدهما مملوكا فالمتاع للمحرر  
 في المملوكة لان يدها اقوى والرجل في الموت اذ لا يثبت ثبوت يدها الخ عن المعارض  
 وهذا عندنا ج وقال العبد المأذون والمكاتب كالمحرر لان لهما يدا معتبرة في الخصومة  
 حتى لو اختلفت احوال المكاتب فمضى به في ايديهما يقضي بينهما كما استويا لهما في اليد بخلاف  
 ما لو كان تجورا حيث يقضي به للمحرر اذ لا بد له **فصل** في من يكون خصما و  
 من لا يكون قال المدعي عليه هذا الشيء او ذلينة زيدا او جريته او زبيته او امرأته او  
 غيبته وبرهن عليه رفعت خصومة المدعي يعني ادعى رجل عبدا في يده رجل انه قال  
 ذاليد هو لفلان الغايب ادد عليه الى اخر ذكرنا فاقام على ذلك يمينه او اقام بينة  
 على ان المدعي اقر انه لفلان اندفع عنه خصومة المدعي لانه يثبت بينته انه  
 وصل اليه من جهة فلان وان يده ليست بخصومة وقال ابن شبرمه لا يخرج  
 من الخصومة باقامة البينة لانه خصم بيده فصار مناقضا في دفع الخصومة من  
 نفسه وقال ابن ابي ليلى يخرج منها بمجرد قوله بغير بينة لولا تسمية فيما يقرب به نفسه  
 اقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صالحا يندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة  
 وان كان ممرورا بالحيث لا تندفع رجوع اليه حين ابتلى بالقبض وعرف احوال الناس  
 فقال قد يأخذ مال الناس غصبا ثم يدفعه سرا الى مريد سفر ويودعه بشهادة  
 الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذواليد بينة على ان فلانا  
 ادعني فيبطل حقه وقال محمد لا يندفع اذا قالوا لا نفرضه الا بوجهه لا باسمه ونسبه وقال  
 ابو جعفر ان قال الشهود نفرضه باسمه ونسبه او بوجهه لان ذواليد يحتاج الى دفع  
 الخصومة عن نفسه وانما تندفع ان اثبت ان يده ليست بيد ملك وخصومة وقد  
 فصل ذلك لانه اثبت بينته انه ليس بخصم لهذا المدعي فانا نفهم ان مودعه ليس المدعي



اذا شهدوا يعرفون المودع بوجهه وان قالوا او دعه من لا يعرفه لا اى لا يكون دفعوا  
لا احتمال ان يكون المودع هذا المزارع كما قال اى ذو اليد شرعية من الغايب  
حيث لا يدفع الخصومة لانه ينزعه ان يده يد ملك صار معتقاً بكونه خصماً وقال  
المدعى غصبته او سرقة او سرقه منى حيث لا يدفع به الخصومة وان وصلته بين  
ذو اليد على يد اى زيدا الاول فلان المدعى انما صار خصماً بدعوى الفعل عليه لا بیده  
فلا يدفع دعواه باى ملك الى غيره لانه لم يدع الملك عليه بل ادعى الفعل عليه وهو الغصب  
او السرقة واما الثالث ففيه خلاف حيث قال يدفع به لانه لم يدع الفعل عليه  
بل ادعى الفعل على مجهول وهى باطله فالتحقق بالعدم فبقى دعوى الملك ولها ان هذا  
كتعيين ذى اليد للسرقة ولو عينه لم يدفع كذا هنا لان ذلك الفعل يستلزم فاعلا  
والظاهر انه الذى فى يده وانما ايهما درؤ للحد فنزل منزلة تعيينه بخلاف غصبه  
على البناء للمفعول حيث يدفع به الخصومة اذ لا حد فيه فلا يحترز عن كشفه فلو قضى  
عليه ثم حضر الغايب فاقام البيزة على الملك يقبل لانه لم يصير مقضياً عليه وانما قضى  
على ذى اليد فقط ولو قال اشترى من زيد وقال ذو اليد هو اى زيدا او دفعته  
اى الخصومة بلا حجة لتصادقها على ان اصل الملك فيه لزيم فالظاهر ان وصوله الى ذى اليد  
من جهة فلم يكن يده يد خصومة بل يد نيابة والدعوى انما تقع على من يكون له ملك  
الا اذا برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه فحينئذ يصح دعواه لانه ثبتت حجة المدعى  
بما سلكه فان طلب المدعى يمينه على ما ادعى من الايداع حلف على البتات ولو قال ذو اليد  
او دعى وكيله لم يصدق الا ببيزة لان الوكالة لا تثبت بقوله **دعوى الرجلين**  
حجة الخارج في الملك المطلق اولى من حجة ذى اليد لان الخارج هو المدعى والبيزة  
بيزة المدعى بالحديث لما مر وفيه خلاف الشافعي فاذا انحل المدعى عليه قضى بالمال  
عليه للمدعى خلافا له قيد الملك بالمطلق احسن اراى من المقيد بدعوى الخارج والمقيد بما

٣٧٨  
بما اذا ادعى ملكى الملك من واحد واحد بما قبضه وبما اذا ادعى الشرايين  
وتاريخ احدى الماشي فان هذه الصور تقبل بيعة فاعلم بالاجماع كما سلكنا  
الا اذا ارخا وذو اليد سبق لانه لتاريخ غير عند اى ح في دعوى المطلق الملك اذا كان  
من الطرفين وهو قول ابي يوسف الاخر وقول محمد الا وعلى قول ابي يوسف الاول وهو  
قول محمد الا عبرة له بل يقضى للخارج اذعى ان هذا العبد لى غاب على من شهر قال  
ذو اليد الى منذ سنة يقضى للمدعى ولا يلتفت الى بيته المدعى عليه لان ما ذكره المدعى  
تاريخ غيبة العبد عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه ان الملك مطلقا خاليا عن التاريخ  
وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الافراد لا يعتبر عند اى ح فكان دعوى صاحب  
اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقبضه بيته الخارج برهن اى الخارج على ما  
في يد آخر يعنى ادى اثباته في يد كل منهما ثم ان له واقفا البيزة قضى به لهما بطريق  
بينهما لما روى ان رجلين اختصما الى رسول الله ص في باقية واقام كل منهما بيته  
فقبض بهما بينهما نصفين وبرهننا على الشرايين من اى من آخر فلكل نصفه بذكر  
وتركه يعنى اذا كان عبيد في يد رجل ادى اثباته كل منهما انه اشتراه منه واقام  
بيته بلا توقيت وكل منهما باختيار ان شاء واخذ نصف العبد بنصف الثمن الذى  
شهد به بيته ورجع على البايع بنصف ثمنه ان كان دفعه لاستوائهما في الدعوى  
والحجة كما لو كان دعواهما في الملك المطلق واقام البيزة وان شاء ترك لان  
شرط العقد الذى يدعيه وهو اتحاد الصف قد تغير عليه ولعل رغبة فلكل الملك  
لم يحصل فيزده ياخذ كل الثمن ويترك حدهما بعد العضاء لم ياخذ الا كل ربعه اذا قضى  
القاضى بينهما نصفين فقال احدهما لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه لانه  
صار مقضياً عليه بالنصف فانفسخ العقد فيه والعقد متى انفسخ بقضاء القاضى  
لا يعود الا بتجديده ولم يوجد وذكر بعض الشافعيين ناقلا عن مبسوطه الا سلكا



خواهر زاده انه لاخير وهو الظاهر كذا في العنانية وهو اي ما ادعاه شخصان  
 لب بيق ان ارتجاي ان ذكر كل من تاريخي فهو لاول منهما لانه اثبت الشراء  
 في زمان لا ينزعه فيه احد فادفع الاخر به ولدي يدان لم يورجاي ان لم يذكر  
 تاريخي لكنه في يد احد فهو اولى لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه وحقيقته  
 يتوقف على تقديرين احدهما ان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والثانية  
 ان تمام العقد بعدية زمانية فهو بعد اذا تقرنا قبض القابض وشروطه  
 فيضاف الى اقرب الاوقات فيحكم بشئونهما في الحال وقبض القابض مبني على شرائه  
 ومتاخر عنه ظاهر فكان بعد شرائه وليزم من ذلك ان يكون شره غير القابض بعد  
 بشراء القابض فكان شره اقدم تاريخي وقد تقدم ان التاريخ المتقدم اولى في  
 احدهما يعني ان المدي يدان تاريخ احدهما لان التاريخ حاله لا ينفرد غير معتبر  
 كما ترى فتبقى اليد على سبق الشراء كما عرفت ولدي وقت ان وقت احدهما فقط لثبوت  
 ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقض له بالشك بل لا يلزم  
 بان كان المبيع في يد ثالث يعني اذا ذكر بئنه التاريخ وقتا فذو اليد اولى اذ يذكر الوقت  
 لا يزول احتمال سبق ذي اليد لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه الا ان يثبت  
 شهود التاريخ ان شره قبل شره صاحب اليد اذ ينتقض بها اليد لان الصريح يفوق  
 الدلالة وعلى نكاح عطف على قوله على ما في يد اخر يعني ان بين كل من التاريخين على ان هذه  
 الميرة زوجة سقط اي البركان ان يورجا او استوى تاريخها لتعذر القضاء بهما وانما النكاح  
 لا يقبل الشراك فهي لمن صدقته منهما لان النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين  
 فيراجع الى تصديقهما فوجب اعتبار قولهما ان احدهما زوجها الا ان يكون اي الميرة في  
 بيت الاخر ودخل بها فيكون هو اولى ولا يقض قوله لان تمكنه من ثقلها اذن الدخول  
 بها دليل على سبق عقده الا ان يثبت من الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان الصريح يفوق

دو اليه

برهان الخارج عما  
في تاريخ

يفوق الدلالة فالحاصل انها اذا تنازعنا في الميرة واقاما البينة فان ارتجا  
 وتاريخ احدهما سبق كان هو اولى وان لم يورجا او استوى تاريخهما فان كان  
 مع احدهما قبض كان دخول بها او ثقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد  
 شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت بغير ذي برهان يعني  
 ان ما ذكر كان فيما اذ صدقت احد الميرتين وان صدقت بغير ذي برهان فهي  
 له بما عرفت ان النكاح يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر له لانه اقوى  
 من التصديق ثم لا يقض لغيره ادلاشي اقوى من البرهان الا اذا اثبت سبقه لان  
 البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدونه كما لا يقض بحجة التاريخ على غيره  
 النكاح الا باثباته اي اثبات سبق نكاحه على نكاح ذي اليد الشراء او المهر اولى  
 من هبة وصدقة مع قبض اذا ادعى احدهما شره من شخص واحد في الاخر به  
 وقبض من ذلك الشخص واقاما البينة ولا تاريخ بينهما لان البرهان اولى لانه  
 اقوى لكونه معاوضة من الجائزين ومثبتا للملك بغير خلاف ما اذا اختلف الملك  
 لهما وكان معها تاريخ حيث لا يكون الشراء فيه اولى او عند اختلاف الملك يصير  
 كل منهما خصما عن الملك لحاجة الى اثبات الملك دهما في ذلك سواء وفيما اذا اختلف الملك  
 لا يحتاجان الى اثبات الملك له لشئونه باتفاقهما وانما يحتاجان الى اثبات سبب  
 الملك لانفسهما وفيه يقدم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والمالك لهما واحد كان  
 لا قدمهما تاريخا لثبوت ملكه في وقت لا ينزعه فيه احد بخلاف اذا كان للملك  
 مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ كما سياتي ان شاء الله وكذا الشراء  
 والصدقة مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام وانما تكون المهر اولى من الهبة والصدقة  
 مع قبض فعناه ان رجلا ادعى عبدا مثله في يد رجل انه هبة له او صدقة عليه وقبض  
 وادعت امرأة ان ذا اليد تزوجها على ذلك العبد وقبضته كان المهر اولى لان الشراء

شراها



ان كل منهما سقد معا وضة يثبت الملك بنفسه وهر من معه الى مع قبض اولى من  
 بهمة معه استحسانا والقبض يكون السببية اولى لانها تثبت الملك والبرهن لا يثبت  
 وجه الاستحسان ان المقبوض يحكم البرهن مضمون وطى السببية غير مضمون ومقتضى  
 اقوى لان يثبت اكثر اثباتا بخلاف السببية بشرط العوض لانه بيع انشاء وبيع  
 لو بوجه اقوى من البرهن برهن خارجا على ملك مطلق مؤرخ او شراء مؤرخ من  
 واحد غير ذي يد اجتزأ برهنهما اذا برهننا على ما في يد اخر كما هو البرهن خارج  
 على مطلق مؤرخ وذاو يد على ملك اقدم تاريخا فاقبض اولى لانه ثبت انه اولى  
 المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولو برهننا على شراء متفق تاريخهما من آخر اولى  
 احدهما فقط قضيه لهما نصفين في الصورتين اما في الاولى فلان كلاهما يثبت الملك  
 ببايعه وملك بايعه مطلق ولا تاريخ فيه فصار كما اذا حضر بايعان فادعيا الملك بلا  
 تاريخ فيكون بينهما نصفين واما في الثانية فلان احدهما لا يدل على تقدم الملك  
 بخلاف الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلقى  
 الا من جهته فاذا ثبت احدهما تاريخا يحكم له به حتى يثبت ان غيره تقدمه ولم يثبت  
 برهن خارج على الملك وذاو يد على الشراء منه بان كان عبدا مثله في يد زيد فادعاه بكرانه  
 ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه فذاو اليد اولى لان الخارج ان كان يثبت اولى  
 الملك فذاو اليد يتلقى الملك منه ولا تاريخ فيه فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه كذا  
 ان برهن كل من الخارج وذاو اليد على الشراء وخجوه هو كل سبب للملك لا يتكرره فانه  
 معنى الشراء كالنفي في ثياب لا يثبت الا مرة كسند الثياب القطعية ونزل القطن  
 وحلب اللبن واتحاد الجبين واللبد والحر عزى دهر النصف وطهوان كان سببا  
 يتكرر لا يكون في معنى الشراء فيقبض به للخارج كملك المطلق وهو مثل الحر والبناء والقبر  
 وزاد الخطه بور فان اكل يرجع الى اهل الخبرة لانهم اعرف به فان اكل به عليهم قبض به للخارج  
 او الشئ

واما عزى المستخرج والبيع وشيخ  
 الرأى مقصود في قلند التده  
 او لا قلندك ويد كل  
 يوم مشهور  
 ام

او الشئ

الخارج ان القبض بيمينه هو الاصل والعدول عنه لطريق الشراء فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل  
 ولو كان الشراء وخجوه عند بايعه فان كلاهما اذا تلقى الملك من رجل اقاما بينة  
 على سبب ملك عنده لا يتكرره فهو بمنزلة اقامتها على ذلك السبب عند نفسه وذاو اليد اولى  
 من الخارج لان يمينه قامت على اولى ملكه فلا يثبت للخارج الا بالتعلق منه الا  
 اذا ادعى الخارج عليه فعلا قال في الذخيرة الحاصل ان بينة ذي اليد على الشراء الخارج  
 على بينة الخارج على الشراء او على مطلق الممكن بان ادعى ذو اليد الشراء وادعى الخارج  
 الشراء او ادعى الخارج ملكا مطلقا اذا لم يدع الخارج على ذي اليد فعلا نحو الغصب  
 او الوديعة والجاره او البرهن او العارية او نحوه فاما اذا ادعى الخارج فعله مع ذلك  
 وبينه اولى وانما قال في رواية لما قال في العارية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه  
 ابو الليث في باب دعوى الشراء من الميسر وما يخالف المذكورة في الذخيرة فقال وانه  
 في يد رجل اقام آخر بينة انها دابة اخرجها من ذي اليد او اعارها منه او يئسها اياه وذاو اليد  
 اقام بينة انها دابته بيمينه فانه يقبض بها لذي اليد لانه يدعى ملك الشراء والاخر  
 يدعى الاجارة والاعارة والشراء سبق منهما فيقبض لذي اليد وهذا بخلاف نقل  
 عنه ولو برهن احدهما من الخارج وذاو اليد على الملك المطلق والاخر على الشراء فذاو الشراء  
 اولى لان برهانه قام على اولى الملك فلا يثبت الاخر الا بالتعلق منه برهن من الخارج  
 وذاو اليد على الشراء من الاخر الى لصاحبه بلا وقت حقيقا وترك في يده عند البيع او في يده  
 وعند من يقبض باليمينتين ويكون للخارج لا مكان العمل به بل بان يجعل ذو اليد كانه  
 اشترى من الاخر وقبض ثم باع لان القبض دليل الشراء كما مر ولا يعكس لان البيع قبل  
 القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولهما ان الاقدم على الشراء اقدم منه بالملك  
 فصار كما اذا اقاما على اقرارين وفيما الشراء بالاجماع فكذا هنا وان وقت بينتهما  
 في العقار ولم يثبتا قبضا ووقت الخارج سبق يقبض لذي اليد عندهما فيجعل كالحاج

الشاه توري مريد باطل  
 دعوى ائمة  
 احمد



اشترى اولاً ثم باع قبل القبض من ذي اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند غيره  
يقضه للخارج اذ لا يصح عنده بيعه قبل القبض فيبقى على ملكه وانما قبضه قبضه اليد  
بالاجماع لكون البيعتين جائزتين على القولين وان كان وقت ذوق اليد سبق  
قبضه للخارج فيجوز ان ذوق اليد اشتراه وقبض ثم باع ولم يسلم وسلم ثم وصل اليه  
بسبب آخر ولم يبرج بكثرة الشهود والاعتدلية يعني اذا اقام احد المتدعيين شاهدين  
والآخر اربعة مثلاً او احدهما عدلين والآخر عدلين فلهما سواء اما الاول فلان التبرج  
لا يقع بكثرة العدل حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا الحديث واما الثاني  
فلان المعتمد في الشهادة اصل العدالة ولا حد للاعتدلية فلا يقع الترجيح بها  
ادعى احد خارجين نصف دار والآخر كلها يعني اذا كانت دار في يد رجل او جماعة  
اشنان احدهما كلها والآخر نصفها وبرهنا فالمرجع للاول والباقي وهو ثلاثة  
الارباع للثاني عند ابي حنيفة صاحب النصف لا يترجح الاخر في النصف فسلم اليه  
وصارت منازعتها في النصف الاخر فينصف بينهما وعندهما هي بينهما اثلاثاً  
فقدى الجميع يأخذ سهمين ودمج النصف سهماً واحداً فيقسم بينهما اثلاثاً وان كانت  
اي الدار معهما اي في يدهما فهي للثاني وهو يدعي الكل لانه اذا برهن كان نصفها  
له على وجه القضا وهو الذي كان بيد صاحبه اذا اجتمع فيه بينة الخارج وبينته  
ذو اليد وبينته الخارج ادلى فقط له بذلك ونصفها لا على وجه القضا وهو الذي  
كان بيده لان صاحبه لم يدعه ولا قضا بل ادعوى فيترك في يده برهنا على نتائج دابة  
اي تنازعاً في دابة واقام كل منهما البيئته انما تجتنب عنده او عند بايعه مطلقاً  
اي سواء كانت في يدهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره يني  
وارخا قبضه لمن وافق سنها وقتة بشهادة الظاهر وان اشكل اي بين الدابة بان  
لم يوافق التاريخين فلهما اي قبضه لهما لان احدهما ليس في يده الاخران لم يكن في يده

فيجعل

فيها

في يد احدهما فقط بان كانا خارجين الدابة في يد ثالث او في يديهما والاى وان كانت  
في يد احدهما فله اي قبضه بها لذي اليد لان الامر لا يشكلسقط التاريخان فصلا كانها  
لم يورخا ذكره ليزيلعي وان خالف اي سنها الوقتين بطلت البيعتان لظهور كذب  
الغير يفتن فيترك في يد من كانت في يده كذا في الدورية والكافي وقال الزبيدي  
الاصح انهما لا ييطان بل يقضه بها بينهما ان كانا خارجين او كانت في يديهما و  
ان كانت في يد احدهما يقضه بها لذي اليد لان اعتبار ذكر وقت الحقيقة وحققها  
هنا في السقاط باعتبارها لان في اعتبارها اسقاط حقيقتها فلا يعتبر فصلا كانها في يد  
من غير تاريخ وفيه صاحب اليد اولى ان كانت في يد احدهما والا فلا فهي بينهما  
كما اذا اشكل في موافقة سنها احد التاريخين وهكذا ذكره محمد رحمه الله والاول ذكره  
الحاكم رحمه الله وهو قول بعض المشايخ وليس بشيء ولهذا اقلت كانت لهما فتركان  
فيها يقضه بها لو كان المدعيان خارجين او ذوي يد ولو في يد احدهما كانت له لما ذكر  
براهن احدهما على غضب شي والآخر على يد ابيه نصف اي اذا كان عين في رجلين  
فبرهن احدهما على الغضب والآخر على الودوعة يقضه بها بينهما نصفين لان الودوعة  
تغير غضباً بالحدود حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق كما تقر في  
موضع ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا كان ملكه يقبل يعني اذا ادعى  
الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا الكعين كان ملكه يقبل لان شهادتهم تثبت الملك  
في الحال المأخوذة وما ثبتت في زمان يحكم ببقائه سالم بوجود المزبل كذا في العمادية نقل  
عن المحيط بالركب والالباس اولى من اخذ التجام والكلم اي اذا تنازعا في دابة احدهما  
راكبها والآخر متعلق بلجامها او تنافيا في ثوب احدهما لابر والآخر متعلق بكيمه كان الركب  
والالباس اولى من المتعلق بالتجام وانكم لان تصرفها الظاهر لا اختصاصه بالملك فكانا  
صاحب اليد والمتعلق خارج وذو اليد اولى واما اذا اقاما البيئتين فيمنه الخارج اولى بالخارج

اعلمت بذكر تاريخ تاريخ  
او لمقتضى  
منه الاول  
يد

مختلفة اذا خالف بعض  
بل جحد ثم عاد الى الوقت صحيح



مرارا وفي السراج اولى من رديعة لان تلك من ذلك الموضع دليل على تقدم يده  
 بخلاف اذا كانا راكبين على السراج حيث يكون بينهما الاستواء في التصرف والعلق  
 احدهما بذئبة والاخر ممسك بالجمام اذ لا يمكن للجمام ان يمسك بالجمام الا  
 المالك بخلاف العلق بالذئبة وذو الجمال اولى من معلق كونه اى تنازعا في ذائبة وعليه  
 حمل لاحدهما والاخر كوز فالاول اولى لانه اكثر ثقلها فيها وينصف البساطين الجالسة  
 والمتعلق بهن استوائيهما لا بطريق القضا لان الجالوس ليس بيد عليه بل ايديكون يكون  
 في بيته او نقله من موضعه بخلاف الركوب والبر حيث يكون غاصبا لثبوت يده عليه  
 ولا يصير غاصبا بالقعود على البساطين مع اى في يده ثوب وطرفه مع الاخر حيث يعلق  
 بينهما لان يد كل منهما ثابت فيه وان كان يد احدهما في الاخر ولا يرجح به لما مر ان  
 الترجيح لا يكون بالاكثرية لا بعد ثبوت اى لا يكون اى يده مع الاخرية لو كانت معه لا  
 يوجب التنصيف لانهما ليست ثبوت لهما في موضع فلم يكن في يده شيء من الثوب  
 فلا يزاحم الاخر جالسا وارتنازعا فيها لا يفتقر بينهما لا بطريق الترك لا بغيره  
 لان الجالوس لا يدل على الممسك الحابط لمن جذوعه عليه او متصل به اتصال تربع الاتصال  
 نوعان احدهما اتصال ملازمة وهو ان يلزم احد الطرفين بالآخر والثاني اتصال الترتيب  
 وهو ان يكون لبنات الحائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحائط الذي  
 لا يبراع فيه وان كان الحائط من خشب فالترتيب ان يكون اطراف خشبات احدهما مكملة  
 في الاخر وهذا هو المرد كما هنا لانه شاهد ظاهر لصاحبه لان الظاهر انه هو الذي بناه مع حائطه  
 او متداخلة انصاف اللبنة واطراف الخشبات لا يتصور الا عند بناء الحائطين معا  
 فكان اولى وكذا اذا كان لاجل المتنازعين جذوع على الحائط كان له لان صاحب الجذوع  
 مستعمل للحائط بما وضع له الحائط وهو وضع الجذوع عليه لا بمن عليه يراى ويخشى  
 توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب فانه غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم يكن استعماله

لاستواء

لا يطاق

المراد بالبناء والبراع  
 المراد بالبناء والبراع  
 معناه في البناء  
 مراد  
 97

وضعا اذ الحائط لا يبنى لهما بل للتسوية وهو لا يمكن على البوارى والبنوارى بل بين  
 الجارين لو تنازعا يعني اذا تنازعا في حائط واحد عليهما مرادى وليس الاخر عليه  
 فهو بينهما ولا يختص به صاحب المرادى وذو بيت من دار كذى بيوت منها في حق  
 ساحتها يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يديده والبيوت والباقيات  
 في يد كبرى ففى اى الساحة يكون بينهما حال كونها نصفين للاستواء لهما في استعمالها  
 المراد فيها والسوق وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق بخلاف  
 الشرب اذا تنازعا فيه فانه بقدر الارض اى يقسم بينهما بقدر ارضيهما لان الشرب يحتاج اليه  
 لاجل شرب الارض فعند كثرة الارض يكثر الحاجة اليه برهنا اى خاجان على يد ارض اى  
 على ان لكل منهما يد فيها فقه بيدهما لان اليد فيها غير مشاهدة لتعذر احضارها وتبين  
 ثبت ما غاب عن علم القاضى ولو برهن عليه احداهما او كان تعرف فيها بان لبن فيها او  
 بنى او حفرة بيده اما الاول فليقام الحجة فان اليد حق مقصود واما الثاني فلو جرد  
 التصرف والاستعمال فيها صيرت يديهما يتكلم ويعلم ما يقول قال انا حق القول لانه اذا  
 كان يوعين نفسه في يد نفسه فلا يقبل دعوى احد عليه لانه عند الكار لا يبينه  
 كالبائع فان قال انا عبد فلان هو غير ذى اليد فله من معه يعني اذ اليد لانه اقرانه لا يند  
 له حيث اقر على نفسه بالحق فكان ملكا لمن في يده كالتقاضي فان قيل الاقرار بالحق ضار  
 فكان الواجب ان لا يعتبر في حق الصبي قلنا الرق لم يثبت بتوليده بل بدعوى ذى اليد لعدم  
 المعارض لدعوى الحرية لانه لما صار في يد المدعى بقى كالتقاضي في يده فيقبل اقراره عليه  
 فلو كبر ودعى الحرية لسمع اى ما ادعاه بالبيضة لان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع  
 صحة الدعوى كما سياتى لتحقيقه **باب دعوى النسب**  
 اعلم ان الدعوى نوعان احدهما دعوى الاستيلاء وهو ان يكون العلوق في ملك المدعى  
 والثاني دعوى الحريرة وهو ان لا يكون العلوق في ملك المدعى والاول اولى لانه سبق الاستيلاء

التسوية او قواسمها  
 او تملكها لا سقف  
 تسوية او قواسمها  
 98

الساحة او اى حرم دار  
 الساحة او اى حرم دار  
 99



الى وقت العلوق واقتصار دعوة تحرير على حال وسبب ان توفيقه ان الله تعالى  
باع امية فولدت لاقل من ستة اشهر من بيعت فادعاه ثبت نسبها وقال زفر  
والثاني لا يثبت لان بيعه اقرار منه بانها امية فبالدعوة يصير مناقضا وان ان يثني  
النسب على الحفا يضعف فيه التناقض كما سيذكر فقبل دعوة اذا اتفق بالعلوق  
في ملكه بالولادة للاقل فانه كالبينة العادلة في اثبات النسب منه اذا ظهر علم  
الترافيق وامر النسب على الحفا فقد يظن المرء ان العلوق ليس به ثم يظهر انه منه فانه  
عذر له في إسقاط اعتبار التناقض واذا صححت الدعوة استندت الى وقت العلوق  
فيظهر انه باع امية ولده فينقض البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد الثمن لان سلامة  
مبينة على سلامة المبيع بخلاف دعوى ابي البايع لعدم انفصال العلوق على ملكه اذا  
كان لم يثبت التملك على ولده وقد زال ذلك بالبيع وان ادعاه المشتري قبله يثبت  
نسبه منه ويحل على انه نكح واستولد به ولو ادعاه معه اي مع البايع او بعده لا الى  
يثبت نسب المشتري لان دعوة البايع دعوة استيلاء تكون اصل العلوق في ملكه ودعوة  
المشتري دعوة تحرير اذا اصل العلوق لم يكن في ملكه والاولى اقوى لما مر كذا اي يثبت  
النسب من البايع ان ماتت الام فادعاه البايع وقد ولدت للاقل وبأخذه والمشتري  
كل اثنين لان الولد هو الاصل في النسب لانه مستفيدة الحرية منه الا ترى ان قوله لم انفصل  
ولده فالثابت باحق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة اقوى من الحق فيستتبع  
الادنى ولا يضره قواش الشيخ بخلاف الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البايع  
وقد ولدت للاقل لم يثبت نسبها لاستغناءه بالموت عن النسب ولم تصر ام ولده ثم  
باعه المشتري من آخر ثم ادعاه البايع الاول انه ابنه فهو ابنه وبطل البيعان لان  
انفصال العلوق بملكه كالبينة العادلة والبيع يحل النقض وباله من حق الدعوة لا  
يحملة فينقض البيع النقض وباله من حق الدعوة لا يحملة واعتاقها اي اعتاق المشتري الام

اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء  
اشتم اشتم بيا ساء

الام والولد كونهما حتى استحق الام لا الولد فادعى البايع الولد انه ابنه صححت دعوة ويثبت  
نسبه لو اعترف الولد لا الام لم تنجح دعوة لافي حق الولد ولا في حق الام اما الاول فلا يثبت  
ان صححت بطلان اعتاقه والعق بعد وقوعه لا يحملة البطلان واما الثاني فلا يثبت  
له فاذ لم يصح في حق الاصل لم يصح في حق الغرض ضرورة والتدبير كالعق لا يحملة ايضا  
لا يحملة النقض لثبوت بعض آثار الحرية كالاقتناع التملك للغير فيما اذا اعتق  
المشتري الام او تبرأ به البايع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعنده ميراث كل  
الثلث في الصحيح كما في الموت كذا ذكره في الهداية وذكر في المبسوط ميراث حصته من الثمن  
لا حصته بالاقفاق وفرق على هذا بين الموت والعق بان العق يوجب كسب البايع فيما اكرم  
حيث جعله مملوكا من المشتري فينقل زعمه ولم يوجد التكميل في فضل الموت  
فيؤخذ بزعمه فيسترد حصته ايضا كذا في الكافي ولولدت للاقل لا اكثر من سنتين من وقت  
البيع لم يصح دعوة البايع اذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه يقينا وهو الشاهد بالحرية  
وصدقة المشتري اي صدق المشتري البايع يثبت النسب اذ عدم ثبوته لرعاية حقه  
واذا صدق فيه زال ذلك المانع ولم يبطل بيعه بخبر بان العلوق ليس بملكه فلا يثبت  
صقفة العتق ولا حقه لانه دعوة تحرير وغير مالك ليس من اهله وكانت ام ولده كالحا  
وهي امية ولدت من زوجها فملكها وامية ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ولولدت  
فيما بين الاقل والاكثر وصدقة اي المشتري كان الحكم كالاقل مع يثبت نسب  
واميتها وينقض البيع ويرد الثمن ثم لما بين حكم ولده امية ولده بعد ما باعها ثم ادعاه  
ابن ابنته يثبت الحكم ولده ولده عنده بقوله باع المولود عنده فادعاه بعد بيعه يثبت  
نسبه ويرد بيعه لان اتصال العلوق بملكه كالبينة لما مر والبيع يحل النقض وباله من  
حق الدعوة لا يحملة فينقض البيع لاجله كذا لو كاتب الولد او ربه او امه او كاتب الام  
او ربه او امه او كاتبه يثبت النسب ويبرأ هذه التصرفات

اشتم اشتم بيا ساء



بخلاف الاعتقاد على ما مر باع اخذ توثيقين وبما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر  
 فيكونان من مائة واحد اذا لا يتصور علوق الثاني جازا اذا لا جليل اقل من ستة اشهر  
 والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا اجبلت بنته ثم الترحم واذ كان كذلك فاذا  
 ادعى نسب احداهما ثبت نسبها من غير لانها لا ينفصلان نسباً فثبت نسب احداهما  
 يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما وولادتهما عنده واعتقده مستثناة ثم ادعى البائع  
 ثبت نسبها منه وبطل علق المشتري لان الذي عنده ظاهراً هو الاصل فاقضه كون  
 الآخر ايضاً كذلك لا سخالة كون احداهما الاصل والآخر رقيقاً وقد خلفا من مائة واحد  
 وكان هذا النقض لا يثبت في بغير ثبوت وهو حرة الاصل قال لصبي هذا الولد مني ثم  
 قال ليس مني ثم قال هو مني يبع اذا بالقرار بانه ابني تعلق حق المقر بالمقر له كما هو  
 المقر له فانه ثبت نسب من رجل معين حتى ينتفي كونه مخلوقاً من ماء الزنا فاذا قال  
 ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاود بانه حرة مني لكن الى التصديق  
 يبع ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي لان السبب ثبت واذا  
 ثبت لا ينتفي بالنفي وهذا اذا صدق الابن اما بغير التصديق فلا يثبت النسب  
 لانه اقرار على الغير بانه حرة مني لكن اذا اصدق الابن ثم عاد الى التصديق يثبت النسب  
 فاقام الابن البيضة انه اقرا ابني تقبل بيضته والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار  
 على نفسه بانه حرة واما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العادة  
 قال اي لصبي هو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابني وان وصليته محمد زيد بنو  
 وهذا عندنا ج وقال اذا وجد زيد بنو فهو ابن للمولى واذا صدقه زيد اذ لم يدرك  
 تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعوة المقر عندهم لهما ان الاقرار لا يرتد بغير زير فصار  
 كان لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالبرء وان لم يحمل النقص وله ان النسب لا يحمل النقص  
 بعد ثبوت الاقرار بمثله لا يرتد بالبرء اذ تعلق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد ثبوت  
 ١١٩

البائع

لانه اقرار الالبه كم يبطل بعد  
 تصديق الابن فيثبت النسب

يثبت النسب فيه والى تعلق به حق الولد فلا يرتد بغير المقر له قال له اي لصبي كان  
 في يدي ثم وكافه منكم فهو عبيد وكافر هو ابني كان ابنا وحراً ان ادعى ان لا  
 يكون حراً حالاً ومسلماً حالاً لظهور دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام  
 تبعاً ولا يحصل الحرية مع عجزه عن تحصيلها وان سبق دعوى المسلم كان عبداً كذا في  
 النهاية وان ادعى البينة كان ابناً مسلماً لا يستواءهما في دعوة البينة وترجع مسلم  
 بالاسلام وهو اولى بالصبي لحصول الاسلام له حالاً تبعاً لابي له قال زوج ابنة لصبي موهما  
 هو ابني من غيره وقالت ابني من غيره فهو ابنها لو كان بغير مقر والاي وان كان مقبلاً فهو  
 ابن صدقه لان كلاهما اقر للولد بالنسب وادعى ما يبطل حق صاحبه فصح اقرارهما ولا يبطل  
 حق صاحبه بحد قوله ولا يترج احداهما على الآخر لاسواء ابيهما فيه وقيام ابيهما عليه  
 وقيام الفراش بينهما دليل ظاهر على انه منها ادعت ذات زوج بنوة صيرت له حرة  
 حتى تشهد امرة على الولادة لانه تدعى بحمل النسب على الغير فلا يقدر الابن بحلف  
 ادعاء الرجل فان فيه حمل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة بحج فيلان الحاجة الى  
 تعيين الولد اذ النسب يثبت بالفراش القائم وان كانت معتدة لزوجته تامة  
 عندنا ج وهي رجلان وامرأتان الا اذا كان هناك حبيل طاهر واعتترف من قبل  
 الزوج وقال لا يكتفي في الجميع بشهادة امرة واحدة وقد مر في الطلاق ولولا النكاح العدة  
 كان ابنا اي ان لم يكن ذات زوج ولا معتدة يثبت النسب منها بقوله لان في الزنا  
 على نفسها كما في الرجل ولدت امية تزوجها اي رجل على انها حرة او مستقرة او غيرهما او حرة  
 يعني من وطئ امرة معتمد على ملك يمين او نكاح فولدت ثم استحققت الولادة غير الاب  
 فيه الولد باجماع الصحابة ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حراً الاصل  
 في حق ابيه وريقاً في حق مدعيه نظراً لهما ثم الولد حاصل في يده فلا يضمنه الا  
 بالبيع كما في ولد المفصوبة فلذا تعقبه قيمة يوم يتخاضم لانه يوم المنع وهو حرام

بلائق منه



انه خلق من ماء الخمر ولم يرض الوالد به فبقيت كما رضى للعامة المنكوسة وان مات  
فلما شئ على ابيه لانعدام المنع وبيرته اى يكون الاب وارثا له لانه حر الاصل حتى ابيه  
فما ترك يكون ميراثا لابي له وان قتله ابوه او قتله غيره واحداى ابوه وبيرته غرم اى  
ابوه بقتله في الصدورين اما في الاولى فلحقق المنع من الاب بقتله اما الثانية فلما  
الولد له اذ التدية بدل المحل شرعا فصار الولد سالما له بسلامتها فيغرم قيمته للمحقق  
كما لو كان حيا وجمع بها اى بقيته التي ضمنها كتمها اى كما يرجع بمن الجارية على اى اى  
الولد ببيع امه لانه ضمن له سلامته لانه جاز المبيع والى اى ببيع المبيع للمشتري المبيع بسلامته  
اجزائه لان العذر وشبهها لا بالحق اى لا يرجع به عليه لانه لم يضمنه باستيفاء امه فصار  
وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا لسلامته **فصل في الاستسراء**  
والاستيهاب والاستيداع والاستيجار اى طلب شراء شئ من غيره وطلب بيعه منه  
وطلب ايداعه عنده وطلب اجارته له بمنع دعوى الملك للطالب لان كل من اقر  
بان ذلك الشئ ملك لذي اليد فيكون الطلب بعده تناقضا والاستسكاح في الامه  
اى دعوى الملك وفي لواء يمنع دعوى السكاح كذا في مجمع الفتاوى اذ على اى اى اى اى اى  
المدعى عليه على وجه دفع ابرأى عن دعواه وبيرته اى فادعى ثانيا انه اى المدعى عليه اقر بعد  
الابراء فلو كان قال اى الخصم ابرأى وقبلته او صدقته في ذلك لم يصح دفع الدعوى عنه  
الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابراء صح لانه اذا لم يقل ذلك جاز ان يكون المال عليه  
لردده لانه لا يبرأ منه بالرد بخلاف ما اذا قبلت الابراء لانه بعد القبول لا يبرأ  
بالرد كذا في الفتاوى الظهيرية اذ على رجل على اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى  
معناه نفى الوجوب عليه بما فيه سبيل الاستسقاء فبره اى المدعى على الف وبيرته  
المنكر على القضا والابراء قبل هذا اى صار برهان المنكر مقبولا وقال زفر لا يقبل  
لان القضا يتلو الوجوب وقد انكره فكان مناقضا في دعواه ولان التوفيق يمكن

او قال  
ما اذا قال  
بما اذا اذ

الاعلاد

يمكن لان غير الحق قد يقضى وبيرته اى لا يكون له ميراثا اى المدعى عليه بان  
يقول ولا اقر فكل او ما شئتم كقول ولا اقر فكل ولا اقر فكل ولا اقر فكل ولا اقر فكل  
ببينة على القضا والابراء التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذ واعطى  
وقضا او اقتضا او معاملة بلا اختلاط ومعرفة وقيل يقبل به ايضا نقل القدوري  
من اصحابنا انه ايضا يقبل لان المحجب خذيرة قد توفى بالشفيع على ما به في امر  
بعض وكلاهما بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا اذا  
كان المدعى عليه بمن يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل ببينة وقيل تقبل البينة على الابراء  
في هذا الفصل باتفاق الروايات لانه لا يحقق بلا معرفة كذا في النهاية وقال في  
القينية المدعى عليه قال للمدعى لا اقر فكل فلما ثبت الحق بالبينة اذ على الاصل لا يسمع له  
اذ على اقرار المدعى عليه بالوصول او الاصل سمع قال اخذ الوارثه لا دعوى الى الشركة  
لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لا زيم لا يسقط بالاكط كما لو قال لست انا  
ابن لاني قال لست انا وارث فلان ثم ادعى ارضه وبين الجحش مع ما سأل ان  
التناقض في موضع الخطاء لا يمنع صحة الدعوى قال ذو اليد ليس له دخوه الى ليس  
ملك او لا حق له فيه وخذورك ولا منازعته ثم ادعاه فقال ذو اليد هو لي مع والقول  
قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للمجهول باطل والتناقض انما  
يطل اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان ثمة منازع كان اقراره في رواية وهي  
رواية الجامع الصغير وفي اخرى لا وهو رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضي سئل  
ذا البير انموذج المدعى فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر امر المدعى باقامة البينة  
عليه ولو قال اى قال ليس هذا الى دخوه الجارج لا يدعى ذلك الشئ بعده للتناقض انما  
لم يسمع ذا اليد على ما تم لقيام اليد كذا في العبادية اذ على زيد مالا ولم يثبت فادعاه على  
اخر لم يسمع كذا في القينة اقرار مال غيره كما يمنع دعواه لنفسه اى دعواه لغيره بوكالة او

الحجة



يعني اذا اقر رجل بالان لفلان ثم ادعى له بوكالة ابنة لموكله  
 او وصاية ابنة لورثة موصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في  
 حالة واحدة بخلاف ابراهم عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بهما اي بوكالة ووصاية حيث  
 يصح لعدم التناقض لان ابراهم الرجل من جميع الدعاوى المتعلقة بماله لا يقتضي عدم صحة دعوى  
 ماله لغيره على ذلك الرجل اذ في دار النفس اذ في توقف عليه تسبح كدعواه له اي لنفسه ثم دعواه  
 لغيره ولو عكس ادعى انها وقف او لفلان ثم ادعى لنفسه لم يخبر في رواية وهي رواية  
 قاضي خان وجازني رواية اخرى ان وقف وهي رواية الذخيرة حيث قال فيه من  
 ادعى لغيره بوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا ان ينفي فيقول كان لفلان  
 ثم اشترى منه واقام البينة على ذلك فيقبل ادعى المعصية وبين النسب بين  
 الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض بالثاني والآيات فظا للتعارض  
 وعدم الاولوية برهن انه ابن عمه لانيه داه وبرهن الدافع انه ابن عمه لانيه فقط او  
 على اقرار الميت به اي بانه ابن عمه لانيه فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول لا بعد التكاليف  
 بالقضاء بخلاف الاول ادعى ميراثا بالمعصية قد فسخ ان يدعى خصمه قبل الحكم اقراره  
 مفعول يدعى بانه من ذوى الارحام اذ يكون ج بين كلامه تناقض قال هذا الولد  
 منه ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذ باقراره بانه من تعلق حق  
 المحقق له اذ ثبتت نسبة من رجل بعين حقه ينبغي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال  
 ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد واذا عاد الى التصديق بوجه اقول قد وقعت  
 العبارة في الاستدلال والعمادية هكذا قال هذا الولد ليس مني ثم قال صح اذ باقراره  
 بانه من حال الظاهر انه سوسم الناسح الاول يدل عليه التعليل الذي ذكره لانه  
 يقتضي ان يكون في هذا ثلاث عبارات يفيد الاول اثبات البتة والثانية نفياً والثالثة  
 العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارتان فقط ولو عكس اي قال هذا الولد مني ثم قال ليس

ان يوقف

قوله ولو عكس اي قال هذا الولد مني  
 فيكون العكس بالنظر الى بعض الكلام  
 السابق لا كدعواه ماله لا يخفى والله

مني لا اي لا يصح النفي لان النسب يثبت واذا ثبت لا يثبت بالنفي برهن على  
 قول المدعي انما يبطل في الدعوى او شبهة دعوى كذبة او ليس عليه في دفع  
 ولو برهن على قوله بدفع كذا كان ارم لا اي لا يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب  
 شهودا بل في بعض الخصم المدعي عليه جازا البراءة يعني اذا ادعى رجل على آخر قد راعى المال  
 فاقربه المدعي عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي عنه واظهرت ابراهم فقال المدعي ثم كنت  
 ابرأت ذمتك لكنني كنت بصيرا وقت ابراهم فاقول له والبينة على خصمه لانه استدره  
 الى حالة منافية للضمان فان خصمه اذا اثبت ببعده في ذلك الوقت اندفع كلامه  
 ادعى قيمة جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حية رايها في بلد كذا لا يقبل الا ان  
 يبيها حية كذا في الذخيرة ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه ابن عم  
 حيث يشترط فيه بالاسم الجد كذا في العمادية التناقض في موضع اطلاق لا يمنع صحة  
 الدعوى وقيل يمنع ولهذا الاصل فروق كثيرة ذكر بعضها سابقا وسنذكر بعضها  
 وذكرها هنا واحدا منها فقال فان ادعى الوصية وانكره الوارث فاقام اي الموصى  
 له بينة فادعى الوارث الرجوع يقبل وهو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه خفا  
 العمل الموصى ولم يعلم به الوارث ورجع الموصى ولم يعلم به الوارث فحجج بناء على ذلك  
 وقيل لا اي لا يقبل لظاهر التناقض وكذا اذا استأجر دارا من رجل ثم ادعى على  
 الاخر ان هذه الدار ملكي لان ابي كان اشتراها لاجلي في بغيري وبهي ملكي واقام  
 البينة تسبح ولا يكون هذا التناقض ما نواصحه الدعوى لما فيه من الحفا لان  
 الاب يستقل بالشر للصغير ومن الصغير لنفسه الابن لا علم له بذلك وهذا كما لو قامت  
 البينة على الطلاق ثلاثا بعد ما اختلعت نفسها لانيان تسترد بدل الخلع وان  
 كانت متناقضة لاستقلال زوجها في ايقاع الطلاق عليه من غير علمها ولها نظاير  
 ذكرت في العمادية وغيرها **تدبير** الكفيل خصما عن المصيل بلا عكس

يدعى المدعي  
 المدعي المدعي  
 المدعي المدعي

تدبير



الى الاصيل لا ينصب خصما عن الكفيل لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصيل  
 والقضاء على الاصيل ليس قضاء عليه صورته كان له جل على آخر الف درهم والكفيل  
 باسم المطلوب فلو طالب الاصيل قبل ان يلقى الكفيل واقام عليه بيته ان الى الكفيل  
 كذا فلو ان كفيل به بائرك فانه يقضى على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا قضاء  
 على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا بلا اعادة البيعة عليه ولو لقي الكفيل  
 او لا وادعى ان الى على فلان الف وانت كفيل بيالى عليه با مائة اقام البيعة ثبت المال  
 عليه وعلى الغايب ونصب الكفيل خصما عن الاصيل اذا اشتراك بين الشريكين لا جهة  
 الارث فاحدهما لا ينصب خصما عن الآخر عند الى ج خلاف ما اذا اشترك بما يعنى  
 اذا اشترك بينهما جهة الارث فاحدهما ينصب خصما عن الآخر وعند الى يوسف بن  
 خصما على كل حال قال محمد ما قاله ابو ج قياس وما قاله ابو يوسف استحسان فخذ  
 بالاحتمان كالى يوسف كذا في المنتقى ثم على قولها اذا حضر الغايب وصديق الى  
 فيما ادعى بان بالخيار ان يشايرك المدعى فيما قبض ثم يتبعان المطلوب وان شاء  
 يتبع المطلوب وياخذ نصيبه كذا في العاديه **كتاب الاقرار** او رده بعد  
 لان الدعوى تنقطع به ولا يحتاج بعده الى شى اخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة وهذا  
 عقبة بها هو مشتق من القرار فيملوغة اثبات ما كان متبرك لا وشرا اخبار الحق  
 لاخر عليه لا اثبات له عليه كما سياتى وشروطه سنذكر في اناء الكلام ان شاء الله تعالى  
 وحكمه ظهور المقر به بلا تصديق وقبول من المقر له فانه ملزم على المقر بما اقر به لقوته  
 والا على غيره لان مدلوله الصدق والكذب احتمال عقلى كما تقرر في موضعه الا فى  
 نسب الاولاد ينعى اذا اقر رجل بمنوة غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا هو اقراره  
 بالولد بين والولد صح ونحوه وهو ان يقر رجلا وامراه بالزوج او المولى حيث  
 يصح بشرط تصديق مولا وسبأى بيانه ان شاء الله تعالى ولكن يرد الى الاقرار بوجه الى رد

فاستقر لاسا  
 فغير به

الاقرار

رد المقر له الا بعدة اى بعد تصديقه فانه لا يرد حينئذ لا بثبوت ابتداء عطف  
 على قوله ظهور المقر به الى لا بثبوت المقر به للمقر له لانه ليس بنافذ بل المقر الى المقر  
 لا اقول سريه ان الاقرار اجبا ليجعل الكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضع عنه بخلاف  
 الاثبات كالبيع والهبة ونحوهما لانه الجاد مفعول يقر به في الوجود فيمتنع فيه  
 التخلف وقد فرغ على كون حكم الاقرار ظهور المقر به لا بثبوت ابتداء او لا بقوله صح  
 الاقرار بالخبر للمسلم حتى يورث بالتمسك اليه ولو كان تمسكا بمسند الماتح وثنا بقوله لا  
 الاقرار بطلان وعين مكره لقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكمه بثبوت  
 ما اقر به بان كان ان شاء الله لان ان شاء الله مع الاكراه يصح عندنا وانما بقوله ولو  
 ادعاه الى الاقرار ابتداء بان يقول انك اقررت لي بكذا فادفعه الى او جعله الى الاقرار  
 سيبان يقول ان الى عليك كذا لانك اقررت لي به لم يسمع عند عامة المتابع  
 لان نفس الاقرار ليس نافذ للملك لما عرفت بخلاف دعواه الى الاقرار في الدفع  
 فانهم اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بيعة  
 ان المدعى اقر انه لاحق له على المدعى عليه او اقام بيعة ان المدعى اقر ان هذا العين  
 ملك هذا المدعى عليه هل يقبل قال بعضهم لا يقبل وعندهم ما ينعى انه يقبل  
 وجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكى واقر به صاحب اليد او قال له عليك كذا وهكذا  
 الاقرار به هذا المدعى عليه تصح الدعوى وتصح البيعة على اقراره لانه لم يجعل  
 الاقرار سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يخلف على عدم اقراره  
 فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد وقيل يخلف لانه لو نكل ثبت الاقرار والفتوى على  
 انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال كذا في العاديه وراى بقوله ولو كذب  
 المقر في اقراره بالمال لم يحل اى للمقر له اخذ المال الا بطيب نفعه نفس المقر ولو كان  
 حكمه بثبوت كمال اخذه وهو الى الاقرار حجة قاصرة اما حجة فلان النفي عم قد رجم باقراره

الصدوق



على نفسه بالزنا والفسادية باقرارها فليجعل الاقرار حجة في الجرد والتمسك  
 بالشهادات فلا يكون حجة في غيره اولى وعليه انعقد اجماع الامة واما قصوره  
 فلنقصه وولاية المقتضى غيره فيقتصر عليه بخلاف البيعة فانها تقيده بالقضاء و  
 للقاضي وولاية عامة فيتعدى الى الكل اما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء وولاية  
 على نفسه ومن غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر مجهول النسب بالزنا لم يزل جاز ذلك على  
 نفسه ماله ولم يصدق على اولاده واما تهم ومدبرية ومكاتبية اذ ثبتت حق الطرية  
 او استحقاقها لم يولد فلا يصدق عليهم اقرار مكلف اي عاقل بالغ حر او عبد مأذون  
 له بمعلوم متعلق باقراره اي اقرار كل من الحر والعبد المأذون اما الاول فظاهر  
 واما الثاني فلا يملك الحق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد ضاع  
 بتعلق الدين بربقية فكان مستطاعا عليه من جهة مطلقا اي سواء كان تضرعا  
 بشرط الصحة وتحققه اعلاما ما صادفه ذلك التصرف ولا كما سيأتي بشرط  
 التكليف لان الصبي والمجنون لا يتعلق باقرارهما حكم ولو اقر مجهول صح  
 ايضا لان الحق قد يلزمه مجهولا بان ائلف مالا لا يدري قيمته او خرج جاحدا لا  
 يعلم ارثه لو كان ذلك التصرف تصرفا لا بشرط الصحة وتحققه اعلاما ما صادفه  
 ذلك التصرف كالغصب والوديعة فان الجاهل لا يمنع تحقق الغصب فان  
 من غصب من رجل مالا مجهولا في كبر او ادوية مالا في كبر صح الغصب والوديعة  
 وثبت حكمها بخلاف ما اشترط له ذلك فان كل تصرف بشرط الصحة وتحققه  
 اعلاما ما صادفه ذلك التصرف فالأقرار به مع الجهالة لا يصح والاجابة فان من  
 اقرانه باح من فلان شيئا او اجر من فلان شيئا او اشترى من فلان كذا الشيء لا يصح  
 اقراره ولا يجزى المقر على شيء ولو لم يدرى المقر بمثل الغصب والوديعة بيان ما جعل ماله  
 قيمة يعني اذا قال فلان علي ثيابي او حق لزمه ان يبيعه بما له قيمة لانه اخبر بالجوهر

في ديمته وما لا قيمة له لا يجب في الذمته فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح  
 وصدق المقر بيمينه ان ادعى خصمه اكثر منه ولم يبرهن بيمينه المقر اذ بين  
 المجهول بما له قيمة وادعى المقر اكثر منه فان برهن عليه حكم به الاصدق المقر  
 بيمينته على عدم الزيادة عليه ولم يصح الى الاقرار للمجهول اذ اخشيت جهالة بان  
 يقول هذا العبد لو اعيد من الناس لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم يخش  
 بان اقراره غضب هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح عندنا الاقرار  
 السرري لانه اقرار للمجهول وانه لا يفيد وقبل يصح وهو الاصح لانه يفيد وصول الحق  
 الى المستحق لانها اذا اتفقا على اخذه فلهما حق الاخذ ويقال له بين المجهول لان  
 الاجمال من جهة وبيان الجمل على الجمل فصارت اشارة الى عبد مأذون له في قوله  
 اقر مكلف حر او عبد مأذون له بخبر اقراره بما لا شئمة فيه كخبره وقود يعني ان اقراره  
 به صحيح لان اقراره يعمد موجبا لتعلق الدين بربقية وهي حال المولى فلا يصدق  
 عليه للشبهة وقصور الحجة بخلاف المأذون له لا مستطاعا على الاقرار من جهة ماله  
 لان الاذن بالتجارة اذن بما يلزمه ما فوضت التجارة بخلاف الحد والقود لانه  
 منقضي على اصل الحرية فلهما لا تنها من خواص الامة ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه  
 الحد والقود فلو اخذ به الآن ولا يجوز الى العتق وكذا يجوز اقراره بما فيه ضمان  
 نظير الى اصل الامة ويؤخر الى عتقه رعاية لحن المولى ولزم في حال درهم  
 يعني لا يصدق في اقل منه لانه لا يعود مالا عادة ولزم في حتى مال عظيم نصاب في مال  
 الزكوة وقدر النصاب قيمة في غيره اي مال الزكوة يعني لا يصدق في اقل من ثلثي  
 درهم في الفضة واقل من عشرين مثقالا في الذهب وفي اقل من خمسين درهما  
 في الابل ولا في اقل من قدر النصاب في غيره مال الزكوة لان النصاب عظيم حتى  
 صار صاحبه غنيا ولزم في على اموال عظام ثلاثة نصاب من جنس سماه بن ابي

ما اتفقوا عليه من ان كل من بين اربعة  
 اثنان على ما اتفقوا عليه في الشك  
 كذا في كتابي

الاجرة  
 الامة

فان

قيمة

بغيره







والعطف لم يوضع للبيان وبقيت المارة مبهمة فيها يكثر استعمال وهو كثر  
 الوجوب بكثرة اسبابه وذات المقدرات كالمكيدات والموزونات لانها تثبت ديناً  
 في الذمة سلمياً وقرضاً وثمناً بخلاف الثياب والاكال ولا يوزن فان وجوبها لا يكثر  
 في الذمة لان الثياب لا تثبت فيها الا في السلم والنكاح وهذا لا يكثر فبقى على الحقيقة كذا  
 وثوبان اي اذا قال له على مائة وثوبان لزم ثوبان ويفسر المارة في الطبع اي اذا قال  
 له على مائة وثلاثة اثواب كلها ثياب لانه ذكر عدد دين مبين مائة وثلاثة و  
 اعقبها تفسيراً فانها لا تسمى ثوباً في الحاجة الى التفسير يقال الاثواب لا تسمى  
 ثوباً المارة لاني لما اقررت بالثلاثة صار كعدد واحد لزم في على نصف درهم دينار  
 واثوب ونصف هذا العبد وهذه الجارية نصف كل منها لان الكلام كله وقع على شيء  
 بغير عينة او بعينه فنصف النصف الى الكل كما قال على نصف هذا ونصف هذا الخ  
 اقر بعشرة دراهم ودانق او قيراط كان من الفضة لان الاكتفاء بالتفسير الاول شائع  
 عندهم قال الله تعالى ولست افيكم ثلاث مائة سدين وازدادوا تسعين من السنين  
 واقر بتمر قوصة لزمه اي التمر والقوصة فسر في الميسر بقوله غصبت تمر في قوصة  
 ووجهه ان القوصة وعاء وظرف له وغصبت الشيء وهو مظروف ولا يتحقق بدون الظرف  
 فيلزم مائة وكذا الطعام في السفينة والخط في الجوالق بخلاف اذا قال غصبت  
 من قوصة لان من لا تتراخ فيكون اقرار بغصبت المنزل ودابة اي اقرار بدابة في  
 اصطبل لزمته اي الدابة فقط اي بلا اصطبل لان غير المنقول لا يضمن بالغصبت  
 عندهم خلافاً لما كذا الطعام في البيت يعني يلزم الطعام لا البيت الاصل في جنس  
 هذه المسائل ان الظرف ان امكن ان يجعل ظرفاً حقيقة فينظر فان امكن بقرينة  
 لزمه والا لزم المظروف فقط عندهم لان الغصبت الموجب للضمان لا يتحقق في  
 غير المنقول والوادي انه لم ينقل لم يصدق لانه اقر بغصبت ثوبان لانه مطلق فحمل الكلام عند

فانما قوله ودرهم بيان لانه عادة لانها تسمى

فانصر الينا

وعند محمد لزمه جميعاً لان غصبت غير المنقول متصور وان لم يكن جعله ظرفاً حقيقة  
 لم يلزمه الا الاول كقوله درهم في درهم ولم يلزمه الثاني لانه لا يصح ان يكون  
 ظرفاً له واقر بخاتم لم يخلقه وقصته لان الاسم يشملها واقر بسيف لم يخلقه وجعله  
 لان اسم السيف يطلق على الكل النصل الحديد والجفن غنمه والحماران جميعاً لانه  
 علاقته واقر بحبله بغير اذنه وكسوته لا يطلق الاسم على الكل عرفاً لانه بيت يزين  
 بالثياب والابشرة والستور واقر بثوب في ثوب او منديل لزمه لانه ظرف  
 له حقيقة وامكن نقله كما قرأنا واقر بثوب في عشرة اثواب له ثوب عند ابي يوسف  
 وقال محمد عليه احد عشر ثوباً لان النقص من الثياب قد يلف في عشرة فامكن جعله ظرفاً  
 كقوله حطمة في جواليق ولا في يوسف وهو قول ابي حنيفة لان العشرة لا يكون ظرفاً  
 لواحد عادة والمتنع عادة كالمتنع حقيقة واقر بخمسة في خمسة الضرب له خمسة  
 لان اثر الضرب في تكثير الاجزاء لا في تكثير المال وبينه ثوب عشرة اوقال اردت خمسة  
 مع خمسة لزمه عشرة لان اللفظ يحتمل قال الله تعالى فادخلني عبادي قيل مع عبادي  
 فاذا احتمل اللفظ والوجاز او نواه صح لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه  
 وفي من درهم الى عشرة او مائة درهم الى عشرة تسعة عند ابي حنيفة وقال لا يلزمه عشرة  
 وقال زفر يلزمه ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حداً والحد لا  
 يدخل في الحد وولهما ان الغاية يجب ان تكون موجودة اذا المعدوم لا يجوز ان يكون  
 حداً للوجود ووجوده بوجوبه فتدخل الغاية بل ان الغاية لا تدخل في الغاية لان  
 الحد بغاية الحد ولكن هنا لا بد من ادخال الاول لان الدرهم الثاني والثالث  
 لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية وفي  
 من واري مائة من هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما لما ذكر ان الغاية لا تدخل  
 في الغاية اقر بالحبل اي حبل جارية او حبل شاة لم يخل صح اقراره ولزمه لان له وجهاً صحيحاً



وهو ان رجلا اوصى به رجل ومات الموصى فيقرب وارثه للموصى له مطلقا اي سواء بين  
 سببا صالحا او لا وله اي اقر للرجل صح ايضا لكن لا مطلقا بل ان بين سببا صالحا  
 كارت وصية فان قال مات ابوه فورثه او اوصى به له فلان فالقرار به صحيح لانه  
 بين سببا صالحا يحكم به فكذا اذا ثبت باقراره ثم اذا وجد السبب الصالح فلا بد  
 من وجود المقر به عند الاقرار او محلا وذلك بان تضمنه لاقبل من ستة اشهر  
 مات المورث والموصى اذا كانت زوج او لاقبل من سنتين من وقت الفراق اذا  
 كانت معتدة فان ولدت قبل لاقبل من ستة اشهر في الصورة الاولى او من سنتين  
 في الصورة الثانية فلها ما اقر له وجوده في البطن حين مات المورث او الموصى او ميتا  
 اي ولدته ميتا فلم يوصى والمورث اي يرث المال الى ورثة الموصى والمورث لان  
 هذا الاقرار في الحقيقة له وانما ينقل الى الجنتين بعد ولادته ولم ينقل فيكون  
 لورثتها او ولدت جنتين فلها ما اقر نصفين ان كانا ذكرين او اثنتين وان كانا  
 احدهما ذكرا والاخر انثى ففي الوصية كذلك وفي الميراث كذلك مثل حظ الانثيين  
 وان بين بغير صالح للسببية كبيع واقرار وهبة بان قال رجل باع مني او اقرضني  
 او وهب لي او اتيهم الاقرار ولم بين شيئا بان قال علي فلان كذا الخالة او لول  
 فلان بين مستحيل لعدم تصورهما من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه  
 لا يولي عليه واما الثاني فلان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة  
 ولهذا اجل اقرار المأذون واخذ المتفاديين عليه فيصير كما اذا صح به اشهاد  
 جعل رجلا بن شاهدين علي الف في مجلس واشهد رجلا بن آخران في مجلس اخر لم  
 الغان يعني لو اراد شيئا على الشهود فاقر عندهم مرتين او اكثر بالف في ذلك الصك  
 فالواجب الف واحد اتفاقا لان الثاني هو الاول لكونه معروفا بالمال الثابت  
 في الصك وان لم يقيد بالصك بل اقر بخفضه شاهدين بالف ثم في مجلس اخر خفضه شاهدين

لو عاينه

٢٩١

شاهد الثاني

شاهدين بالف بلا بيان السبب فعند ابي حنيفة ان الغان بشرط مغايرة الشاهدين  
 الآخرين للاولين في رواية وبشرط عدم مغايرتهما لهما في الاخرى وهذا بناء على  
 ان الثاني غير الاول كما اذا كتب رجل الف صكوا واشهد علي كل واحد شاهدين وعندنا لم يفرق  
 الا الف واحد دلالة العرف على ان تكرار الاقرار لتأكيد الحق بالزيادة في الشهادة وان  
 الحد المجلس فاللزام الف واحد اتفاقا على خروج الكفر في لان للمجلس ثبوت في جميع الحالات  
 المتفرقة وجعلها في حكم كلام واحد الامر بكتبة الاقرار بغيره لوقال للصك ان كتب  
 فلان خطا قرأه بالف على ان يكون اقرارا ويحل للصك ان يشهد بالمال عليه  
 وكذا لو قال اكتب ببيع هذه الدار يكون اقرارا بالبيع كتب او لم يكتب ولو قال للصك ان  
 اكتب بطلاق امرأتى تطلق كتب او لم يكتب كذا في العمادية وانما قال حكما لان الامر  
 ان ادوا الاقرار اضر فلا يكونان متحدين حقيقة بل المرد ان الامر بكتبة الاقرار اذا  
 حصل حصل الاقرار اضر الورثة اقر بالدين قبل بغيره كله وقيل حصته بعد اذا اقر  
 رجل دين على ميتة واقر بعض الورثة به ففي قول اصحابنا يؤخذ من حصته المقر جميع  
 الدين قال الفقيه ابو القاسم هو القياس لكن الاختيار عندى ان يؤخذ منه ما يخصه  
 من الدين وهو قول الشعبي والبصري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم بمن  
 تأييدهم وهذا القول ابعد من الضرر وذكر شمس المالك الحلو اني ايضا قال شيئا هنا  
 زيادة شيء لا يشترط في المكتبة وهو ان يقض القاضى عليه باقراره اذ مجرد الاقرار لا  
 يحل الدين في نصيب بل يحل بقضاء القاضى ويظهر ذلك من مسئلة ذكرها في الزيادات  
 وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد به هو رجل ان الدين كان على الميت  
 فانه يقبل وتسمع شهادة هذا المقر فلو كان الدين يحل في نصيب مجرد اقراره لمزم  
 ان لا يقبل شهادته لما فيه من المفهوم قال رحمه الله وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة فان  
 فيها فائدة عظيمة كذا في العمادية

اقرار

الاستناد



شبهت كاشطه دغوه استثناء بعض ما اقرب مقتضيا باقراره لزومه باقية اذا قال على  
 عشرة دراهم الا واحد لزم تسعة كما تقر في الاصول انه يتكلم بالباقي بعد الشئ الذي  
 الاستثناء فكانه قال ابتداء على تسعة بشرط الاتصال عند عامة العلماء لكونه غير  
 ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان التاخير ولو كان اي استثنى كلمة فكل اي لزم كل لو كان  
 الاستثناء بعين لفظه نحو علمي كذا الا علمي لا يملك قد عرفت انه تكلم بالباقي بعد الشئ  
 ولا باقي بعد كل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان او مفصلا فان  
 استثنى لكل لزمه الكل فيكون رجوعا بعد الاقرار باطل وبطل الاستثناء بخلاف ما لو  
 كان استثناء بغير ذلك اللفظ نحو علمي كذا الا فلانا وفلانا ولا غلام لغيرهم فانه  
 اذا كان بغير اللفظ الاول امكن جعله تكلم بالباقي بعد الشئ لانه انما صار كل  
 ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا امر يرجع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ امكن  
 ان يجعل المستثنى بعض ما تناوله المصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان  
 بعين ذلك اللفظ حيث لا يمكن جعله تكلم بالباقي بعد الشئ كذا اذا قال علمي  
 كذا الا هو لا فانه يصح ايضا لوجود التغاير اللفظي استثناء وزني او كيليا من درهم  
 قيمته يعني لو قال له علمي درهم الا دينارا او الا قفيرة جنطية مع عند ابى يوسف ولزومه  
 ما يه في درهم القيمة الدينارا والقفيرة والقياس ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول  
 محمد وزفر لان الاستثناء اخرج بعض ما تناوله صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء  
 لكان داخل تحت المصدر وهذا لا يتصور بخلاف الجنس لكنه ما صحى استثناء بان المصدر  
 جنس واحد وان كانت اجناسا صورة لانها تثبت في الذمة ثمانية اعداد فظاهر  
 وكذا غيره لان الكيل والوزن مبيع باعينا زما ثمانية اعداد فظاهر فلو علمت ثلث  
 باعينا زما ولو وصفا ولم يبين صا حكمه حكمه الحكم الدناير ولهمذا يستوي تقدير  
 والتدري فيها وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجزء واحد معنى الاستثناء تكلم

تكلم بالباقي معنى لا صورة ولو استثنى غيرهما اي غير وزني وكيلى منها اي من درهم  
 لا اي لا يصح عندنا فالتاخير في الشئ الواحد اجتنابا من حيث المالية ولان ذلك القدر  
 لا يفيد لاختار الجنس بل لا بد من وصف التميز لومعنى كما عرفت اذا وصل باقراره  
 ان شاء الله ابطله اي فصله الاقرار لان التعليق بمسبية التميز ابطال عند محمد فيبطل  
 عند اتفاق الفقهاء للحكم وتعليق شرط لا يوقف عليه عند ابى يوسف فكان عندنا  
 من الاصل اقرار بشرط اختيار بان قال فلان علمي الف درهم على اني بالخيار ثلاثة  
 ايام لزم المال لصحة الاقرار بوجود الصيغة الملزمة وبطل شرطه لان الاقرار  
 اخبار ولا تدخل للخيار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان لم  
 يجر وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختياره وعدم اختياره وانما تأثير  
 اشتراط الخيار في العقود لخير من له الخيار بين فسخه وامتناعه اقراره واستثناء  
 بنائه بان قال هذه الدار لفلان الا بناها كانا اي الارض والبناء المفترق والتميز  
 استثناء لانه اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا اذ الدار اسم لما اذير عليه  
 الخابط من البقعة والبناء يدخل تبعا للفظ ولهمذا لو استثنى البناء قبل قبض  
 لا يقطع شي من الثمن بمقابله بل يتخير المشتري والاستثناء انما يكون مما يتناوله  
 الكلام نصا لانه تصرف لفظي اقول يرد على ظاهره ان كون البناء جزءا من الدار  
 فما لا يخفى على اجد ولهمذا ايضا بانه فيكون كواحد من العشرة فما وجه عدم استثناءه  
 وتحقيق معرفة وجهه موقوف على مقدمه تقررت بعلم الكلام والاصول ومن ان الركن  
 قسما من احداهما اصلي وهو الذي دخل في مدلول الاسم بحيث اذا انتفى لم يطل  
 الاسم على الباقي كواحد من العشرة واس من الطيوان وثانيد بازيد وهو الذي دخل  
 في مدلول الاسم لكن اذا انتفى لا يصح اطلاق الاسم على الباقي كيد زيد ورجل صبي  
 اذا قال هذا العبد لزيد الا لزيد او رجلا لم يجر. ولهمذا التحقيق يظهر ما يرد

يستثنى

في الدار والبناء



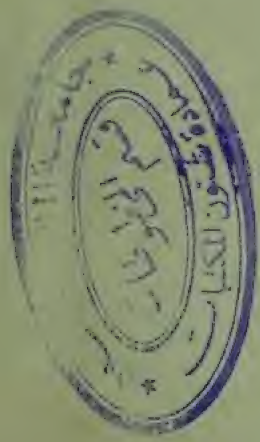
على ما هو متروكهم الاقرار في ركن زائد بان البركة تقتضي الدخول والبركة  
تقتضي الخروج فكيف تجمعان ووجه الدفع ان الدخول بالنظر الى تناول اللفظ  
ظاهر والخروج بالنظر الى التبعية حقيقة فلا منافاة في دفع الحائز ونحوه البس  
وطون الجارية كبنائها اي بناء الدار في كونها من تناول اللفظ تبعاً لالفاظها  
حتى لم يوج استثنائها ايضاً بخلاف ما اذا قال الاثني او بيتاً منها لانه وقيل فيه  
لفظاً فصح الاستثناء كذا اذا قال بناؤها الى وارضها لفلان يعني اذا قال هكذا  
كانت الارض والبنا لفلان اذا اقرار بالارض اقراره بالبنا تبعاً كما لا اقرار  
بالدار ولو قال وعرضها لفلان بعد ان قال بناؤها الى كان كما قال لان الوضوء  
بعبارة عن التبعية التي لا ينفك عن البناء والتبعية فكانه قال بياض هذه الارض  
دون البناء لفلان ووجه اي الاقرار باللفظ من ثمن ثمن عينة وانكر قبضه يعني قال  
له على الف درهم من ثمن ثمن اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكرنا بعينه قيل  
للمقر له ان شئت فسلم القن وخذ الالف والا فلا شئ لك فلو سلمه لزمه الالف  
والا فلا هذه المسئلة على وجه احدنا هذا وهو ان يصدق له وسلم القن وجوابه  
ما ذكرنا لان ما ثبت بتصادقها كالثابت عياناً والثاني ان يقول المقر له القن  
فذلك ما بعته فمنا غيره وفيه المال لازم على المقر لانه اقر بوجوب المال عليه عند  
سلامة القن له وقد سلم حين اقره واليد بانه ملكه فيلزمه المال والسبب مطلوبه  
لاحكامه لا لا عياناً فلا يعتبر الكاذب في السبب بعد اتفاقهما على وجوب اصل المال  
والثالث ان يقول القن قني ما بعته وحكمه ان لا يلزمه المقر شئ لانه انما اقره بالمال  
اذا سلم له القن ولم يسلم له والرابع ان يقول القن قني ما بعته وانما بعته غيره  
وحكمه ان يتجلفا لان كلامه ما مدح ومنكر لان المقر يدعي تسليم ثمن عينة والا فبكر  
والمقر له يدعي على المقر الفايبيع غيره وهو ينكر اذا احتج الفاشي ودعى كل منهما شئ

وانما بعته

انما لا يلزمه المقر  
او لم يسلمه المقر

عن صاحبه فلا يقتضي عليه شئ والعبد سلب لم يبق في يده هذا اذا قلنا القن وان  
لم يعينه لزم اي الالف ولغا الكاره اي لا يصدق في قوله ما قبضت عند ابي وصل  
او فصل لانه رجوع عما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل كقول من ثمن ثمن ثمن  
يعني لو قال لفلان على الف درهم من ثمن ثمن او ثمن ثمن لزم الالف وصل او فصل  
لكونه رجوعاً بعد الاقرار وقال ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه  
بيان بتغيير فصح موصوفاً كالمستثنى والشروط وفي ثمن متاع او قرض  
زيوف او بغيره او ستوقه او رصاص لزمه الجيد يعني لو قال له على الف درهم  
من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم قال هي زيوف او بغيره او  
الستوقه او رصاص او قال الا انه زيوف او قال لفلان على الف درهم من ثمن  
من ثمن متاع وقال المقر له جيباً ولزمه الجيد عند ابي ح وصل او فصل لما قرأ قال  
ان وصل صدق والا فلا لما قرأ ايضاً وفي من غصب او دعيه عطف على قوله في  
من ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من غصب احد هذه المذكورات الاربع  
يعني ان قال له على الف درهم من غصب او دعيه الا انه زيوف او بغيره  
صدق اي المدعي وصل او فصل اذا احتضاض الغصب والدعيه الجيد دون  
الزيوف لان الغاصب يغصب ما يجزى والمودع يودع ما يحتاج الى حفظه فلم يكن  
قوله زيوف بتغير الاول كلامه بل هو بيان النوع فصح موصوفاً او مفصلاً في  
الاخيرين يعني ان قال له على الف درهم من غصب او دعيه الا انها ستوقه او رصاص  
فان وصل صدق وان فصل لا اذا الستوقه ليس من جنس الدراهم ولهم لا يجوز  
بها التجوز في الصرف وان سلم لكن الاسم يتناولها جازاً فكان بيان بتغيير فصح موصوفاً  
لامفصلاً قال غصب ثوباً وجاز يغيب صدق بيمينه ان لم يثبت الحظ سلامة  
لان الغصب لا يقتضي السلامة كما في قوله الف الا انه ينقص كذا متصل لما قرأ

من





ان الاستثناء يصح متصلا لا منفصلا قال رجل لا آخذ منك الفادريه  
فمليكك وقال الآخر بل غصبك فمن اي المقترة لانه اقر بسبب الضمان وهو اخذ  
مال الغير ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكره فالقول قوله  
مع يمينه الا ان ينكل عن اليمين فيثبت يمينه المال بخلاف قوله غصبك في رد قوله  
اعطيتني ودعيه اي قال المقترة اعطيتني الف درهم ودعيه فملكك وقال المالك  
لا بل غصبك مني لا يضمن المقترة لانه لم يقر بسبب الضمان والمقترة يدعي عليه سبب  
الضمان وهو ينكر فكان القول قوله قال كان هذا ودعيه في منك واخذته فقال  
هو لي اخذه يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا فقال لا آخذ كان هذا ودعيه  
في منك فاخذته فقال المأخوذ منه هو لي اخذه المأخوذ منه لان الاخذ  
اقر باليد ثم لا اخذ منه وهو سبب الضمان كما بين وادعى استحقاقه عليه فلا  
يقبل بل يجب عليه رد عينه قائمه وقيمه كما صدق من قال اجرت  
فرسي او ثوبي اي فلانا فركبه او لبسته ردة الى وقال فلان كذبت بل الفرس  
والثوب لي وقد اخذتها مني ظمنا فالقول للمقترة وللآخر البيضة او خاط ثوبي  
هذا بكذا فقبضته اي لو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته  
وقال فلان الثوب لثوبي فالقول للمقترة ايضا قال هذا الالف ودعيه لزيد لا  
بل ليكبر فالالف لزيد وعلى المقترة ان ينكر لانه اقر به لزيد مع اقراره له فصار  
ملكاه وقوله بعد ذلك لا بل ليكبر رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد يجب  
عليه ضمان مثلا ليكبر اقر بدين لان ثم قال كنت كاذبا فيه اي في اقراره  
خاف المقترة على عدم كذبه اي على ان المقترة ما كان كاذبا فيما اقر به وليست بمطل  
فيما تدعيه عند اي وعند اي يوسف وقال محمد يوم تسيتم المقترة الى المقترة والغوى  
على انه يخلف المقترة ببيان العادة بين الناس انهم يكتبون الصك الاقرار ثم يأخذون

ياخذون المال كذا في الكافي **اقرار المريض**  
دين صحته مطلقا اي سواء علم سبه او علم باقراره فيها ودين مرضه موقوف بسبب فيه  
اي مرضه موقوف كبدل ما ملكه او ملكه او مهر مثل عرسه وعلم بخلافه يقدمان فاقتر  
به فيه اي في مرضه وعند الثالث ففي ربه هذا اي الاولين الاستواء السبب وهو  
الاقرار ولنا ان المريض مجبور عن الاقرار بالدين عالم بفرج عن دين الصحة فالدين  
الثابت باقرار المجبور لا يترحم الدين الثابت بلا حرج كعبد مأذون اقر بالدين ثم اقر  
بالدين بعد الحرج فالثاني لا يترحم الاول والكل اي دين الصحة دين المرض سبب  
فيه معروف ودين المرض الذي علم بجره الاقرار فيه يقدم على الارث لان قضاء الدين  
من الطوائج الاصلية وحق الورثة يتعلق بالشركة بشرط الفسخ ولهذا يقدم حاجته  
في التكفين ولم تجز تخصيص غريم بقضاء دينه ولا اقرار لوارثه سواء اقر به دين او  
عين لقوله ثم ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا وصية لوارث الا بتصدق **البقية**  
اي بقية الغرما وبقية الورثة لان المانع من التخصيص يتعلق حقهم بالتركة فاذا  
صدقه زال المانع وجاز التخصيص وجاز اي اقرار المريض بغيره اي بغير الورثة  
لوجود مقتضى انتفاء المانع اما الاول فلانه تصرف في خالص ماله وهو يقتض  
الجواز والما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث وقد انتفى ولو وصليه كان  
اقراره بكل ماله لما روى عن بن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا اقر الرجل بمرضه بدين  
لرجل غيره وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله والقياس ان لا يصح اقراره الا  
في الثلث لان الشرع قصر تصرفه على الثلث وتعلق بالثنتين حق الورثة ولهذا  
لو تبرع بجميع ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب ان لا ينفذ الا في الثلث  
ولكن ترك القياس لما روى عن بن عمر رضي الله عنهما اقر له اي لا جنب بماله ثم اقر  
ببنوته ثبتت نسبة وبطل اقراره واقر لا جنبية ثم نكحها صح اقراره لما روى







ولا يرجع المقر على اخيه بنصف ما قبض وان تصادقا على الشتر كما ان المقبوض بينهما  
لانه لو رجع على اخيه لرجع اخوه على الغريم فيرجع الغريم على المقر بقدر ذلك لا يتقاضى المقر  
في ذلك القدر وبقائه ديناً على الميت والدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور  
حرقة اقرت بدين فكذبها زوجها صح اي اقرارها في حقة اي حق زوجها عند ابي حنيفة  
يجوز وتكاد لم كالدين الثابت بالمعانية بالاسم على كل او الشتر او بالبيضة وعلى حال  
اي لا تصدق في حق الزوج فلا تجوز ولا تكاد لم لان فيه منع الزوج عن غشيانها وقدر  
لا يصح فيما يرجع خلاف حق الزوج بمهولة النسب اقرت بالترق لانك وصدق المقر  
له ولها زوج واولاد منه اي من الزوج وكذبها اي الزوج صح في حقها اي حق المرأة  
اذا علق بعد الاقرار ولد يكون رقيقاً لاحقاً وحق الاولاد فخر على قوله وحقه بقوله حتى  
لا يبطل النكاح وفتح قوله على وحق الاولاد بقوله اولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطلانها  
وقته اي وقت الاقرار اقرار طموس لهم قبل اقرارها بالترق واما ولد علق بعد الاقرار  
فانه يكون رقيقاً عند ابي يوسف اذ حكم برقبها وولد الرقيقة رقيق وحر عند غيره  
لانه تزوجها بشرط حرية اولاده منها فلا تصدق على الاباطال بهذا الحق مجهول  
النسب حر تبعه ثم اقر بالترق ولان وصديق صح في حقة حتى صار رقيقاً  
دون ابطل العتق حتى بقي معتقه حر فاذا مات العتق اي العبد الذي اعتقه  
مجهول النسب يرثه وارثه ان كان اي له وارث والآي وان لم يكن له وارث فاللقر  
له اي يرثه المقر له لانه كان للمقر له لانه كالمقر وقد اقر للمقر له فان مات المقر ثم  
العتق فارتفع نصبة المقر لانه لمات انتقل الولاء اليهم بخلاف ماله كان حياً  
قال عليك الف فقال الحق او الصدق او اليقين او نكر اي قال حقا او صدقا او يقينا  
او كمر اي قال الحق او الصدق او اليقين او اليقين او اليقين او صدقا  
او يقيناً يقينا او قرن بها البر بان قال البر الحق البر الحق او الحق البر كان هوذا لانه

لانه مما يوصف به المدعى فصيح للجواب ويستعمل في التصديق عرفاً فانه  
قال ادعيت الحق الخ ولو قال الحق حق والصدق صدق او اليقين يقين لا  
اي لا يكون اقرار لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصح للائحة اقرار لامة ياسا رقة  
بالائنة يا مجنون يا ابقه او قال هذه المسارقة فعلت كذا فباعتها فوجدها مشتركة  
بها اي بالجارية واحدا منها اي من هذه العيوب لا ترد اي لامة بعد البيع به اي  
بواحد من هذه العيوب لان غير الاخير نداء وقصد المنادي اعلام المنادي واحداً  
للتحقق الوصف الذي ناداه به وكذا لو قال لامرأة يا كافرة لا يفرق بينها والاخير  
شبهة بخلاف ما رقت او هذه ابقه او هذه رائنة او مجنونة حيث ترد بواحد من  
هذه العبارات لانه اجبا وهو تحقيق الوصف بخلاف ما يطلق او هذه المطلقة فعلت  
كذا حيث تطلق امرأته لانه ممكن من اثبات هذه الوصف شرعاً فيجعل كل الجباب  
ليكون صادقا فيما تكلم به ثم لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف فيها وكان نداء  
اشتمالاً لتحقيقاً وصفاً كذا في الكافي **كتاب الشهادة** او رده عقيب  
كتاب الاقرار لما تارة ان الحاجة الى الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون متأخر اخذ  
في الاعتبار اي الشهادة اجباراً لتحقيق للغير على آخر سواء كان حقه لله تعالى او حق لغيره  
من يقين اي فاشياً عن تعيين لامن حيان وتعيين واليه الاشياء بقوله ثم  
اذا رابت مثل الشمس فاشتهت والافيد في قوله لانه اقلوا انها مشتقة من المشاهدة  
بمعنى المعاينة وشرطها اليك بان يكون عاقل بالغاً فلا تقبل شهادة المجنون  
والطبيخ والضبط وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والولاية بان  
يكون حر فلا تقبل شهادة العبد ولا كذا في الداخل في حقيقة اللفظ اشهد بمعنى خبر  
دون القسم وكمره الزيلعي حتى اذا ترك لم يقبل الشهادة وحكمه وجوب الحكم على القاضي  
بوجهها بعد التكرير والقياس ثانياً كونه ناجية ملزمة لانه خبر مختل للصدق والكذب لانه



ترك بالنصوص والاجماع وجبت اى الشهادة بالطلب اى طلب المبدء حتى يثبت  
وانما اعتبر طلبه لانما جفته في شرط كما في سائر الحقوق لان لم يوجد بدله ولا يجوز  
كتمانها لقوله تعالى ولا يات الشهاداء اذا ما دعوا اليه بانهم اذ علم ان القاضي يقبل  
شهادته ويعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كان واجبا  
فادى غيره ممن يقبل شهادته فقبلت لا ياتم وان ادى غيره ولم يقبل شهادته  
ياثم من لم يؤد اذا كان ممن يقبل شهادته لان امتناعه يؤدى الى تضييع الحق  
دون حق الله تعالى فانما يجب بلا طلب كعقوبة الامة وطلاق المرأة فان فيها عجز  
الفرج وترك الشهادة فيها رضى بالفسوق والرضا بالغيث فسق وسرقة في الحد والفضل  
لقوله لم يذى شهد عنده لو شهادته بنوك الحان خير الك وتلقينه للدر بقوله لعن الله  
او قبلته ما آية ظاهرة على رجحان السبر ويقول في السرقة اخذ لا سرق احيا الحق المسروق  
منه ورعاية الجانب السبر ونصا بها للزنا اربعة رجال لقوله تعالى والذات ياتين القافة  
من ف لكم فاشهدوا وسيد من اربعة منهم ولقوله تعالى فان لم ياتوا اربعة شهداء  
ونصا بها بقية الحدود والقود رجلا ان لقوله تعالى واشهدوا شهودين من رجالكم  
ولا يقبل في الشهادة اثنتان الما فيه من شهدة البدية ونصا بها للولادة واستعمال  
الصبر للصلاة عليه والبراءة في موضع لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة لقوله تعالى  
شهادة اثنتان اجاز فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والخطح المحلى باللام يرا به الجناس  
لم يكن ثم معهود او الكل ليس بمراد قطعاً فإدبه الاقل لتعقبنه ونصا بها للغيره من الحقوق  
سواء كان ما لا اذ غيره كمنكاح وطلاق وكالية ووصية واستعمال الصبر للارث رجلا  
او رجل او امرأتان لما روى ان عمر وعليهما رضى عنهما اجاز الشهادة اثنتان مع الرجال  
في المنكاح والفرقة كما في الاموال وتوابعها ولم يزم في الكل من الصور الاربع المذكورة  
لفظ اشهد للقبول حتى لو قال اثنتان هذا علم او اتبعن لا يقبل شهادته لان النصوص

كفر

قدم الشرح

وردت بهذه اللفظة وجواز الحكم بالشهادة على خلاف القياس فيقتصر على مورد  
النص ولزم ايضا العدالة وهي كون حسنات الرجل الاجتهاد من سيئاته وهذا  
يتناول اكثر من الكبار وترك الاصرار على الصفات لان الصغير تكون كبيرة بالاصرار  
على ما روى عن النبي عم انه قال لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار لوجوب  
اى وجوب القول لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولان الجبر يحتمل الصدق و  
الكذب والخطية هو الجبر للصدق وبالعدالة تخرج جبر الصدق اذ من ارتكب في الكذب  
من الخطوات تركت تركيب الكذب ايضا وفيه اشارة الى ان العدالة شرط وجوب العمل  
بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل للولاية والقضاء والسلطنة  
والإمامة والشهادة عندنا ومن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان وجدا في الناس  
وامرؤة تقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل الا ان القاضي لو قضى بشهادته  
يصح عندنا كذا في الكافي وهي اى الشهادة لو كانت على جابر يجب الاشارة اى  
اشارة الشاهد الى ثلاثة مواضع اعني الخصمين المدعى والمدعى عليه والمنتهى به  
لذلك عيننا اجترار عن الدين ولو كان غاييب او ميت فسموه او نسبوه الى ابيه  
نقط بان قالوا على فلان بن فلان لا يقبل حتى ينسبوه الى جده ولا ينسبوه صناعته  
اى ان ذكر الاسم واسم ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا كان معروفا بربان لا يكون في  
بلده شريك له في تلك الصناعة وان ذكر اسم ابيه واسم ابيه وقبيلته وجرقته ولم يكن  
في قبيلة رجل اخر بهذا الاسم وهذا الجرفه يكفي وان كان اخر مثله لا يكفي حتى يذكر  
شيئا اخر يفيد التميز ولو ذكر اسم ابيه واسم ابيه وجرقته وصناعته ولم يذكر الجدة فشرط  
التعريف وذكر ثلاثة اشياء فعلى هذا لو ذكر لقبه واسم ابيه قيل يكفي والصحاح  
لا يكفي وفي اشراط ذكر الجدة اختلا ولو قضى بلا ذكر الجدة فقد كذا في العمادية ولا يسئل  
عن ثبوت هذا بل طعن الخصم يعني ان القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في الحكم ولا يسئل

نابذة من صفة ذم الذم

نقطة شذوذة











بالمك لا لان الاصل اعتبار الميعين في جواز الشهادة كما مر قوله عم اذا علمت  
 مثل الشرف في الشهادة والا فانه في افسر ذلك يصار الى ما شهد به فان فسر اي  
 الشاهد للقاضي شهادة بالتسامع في الصورة الاولى ويجزم اليك في الصورة الاخرى  
 فاذا اطلق وقع في قلب القاضي صدقه فتكون شهادة منه عن علم ولا كذا في افسر وقال  
 سمعت كذا وعن هذا كان المراد من الاخبار اقوى من المسانيد كذا في الكافي الا  
 الموقف فان الشاهد من افسر شهادة بالتسامع تقبل كذا في العبادية شهد  
 الشاهد اي حضره من زيد وصلى عليه فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي تقبل اذ  
 لا يدفن الا الميت ولا يصلى الا عليه الشهادة بالاجاب شهادة بالقبول في المعاد  
 كالباع والاجارة والنكاح وهو ذلك حتى لو شهدوا في خروج الاب فقطاي بلاد كذا في  
 تقبل اي الشهادة بخلاف البينة حتى لو شهدوا بالهبة بلاد كذا في قبول لم تقبل كذا في  
 العبادية ما **القبول وعدمه** تقبل من اهل الاهواء  
 اعلم ان اهل الاهواء على ما ذكر في الكتب الكلامية اهل القبيلة الذين لا يكون  
 معتقدهم معتقدا اهل السنة وهم الجيرية والقدرية والروافض والخوارج و  
 المعتزلة والمشبعة وكل منهم اثني عشرة فرقة فصاروا اثنين وسبعين فرقة ومنها  
 تقبل شهادتهم خلافا لث في الاخطائية هم من غلاة الروافض يعتقدون جواز  
 الشهادة لكل من خلف عندهم على انه الحق ويقولون المسلم لا يخلف كاذبا وقيل  
 الشهادة لشيعةهم واجبة فيمكن الشهادة في شهادتهم وتقبل من الذي على مثل  
 وان اختلفا فامانة كايهود مع النصاري وتقبل من الذي على المستأمن لان الذي  
 اعتقلا حاله لكونه من اهل دارنا ولهذا يقبل بالذي ولا يقبل المستأمن  
 بلا عكس اي لا يقبل شهادة المستأمن على الذي لم يفسد ولا يظن عليه لكونه اهل حالا  
 منه وتقبل الشهادة منه على مثله اي ان احدث دارهما وان كان من اهل دارنا كالروافض

ان المستأمن في

بما حضره او لم يحضره

كالروم والترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم شق طمع باختلاف الميعين ولهذا لا  
 يجرى التوارث بينها وتقبل ايضا عند سبب الدين فان العداوة الدينية تدل  
 على قوة دينه وعدائته بخلاف العداوة الدنيوية فانه حرام فمن ارتكبها لا يجوز قبولها عليه  
 وتقبل ايضا من مسلم اي تركب مقتضية صغيرة بلا اضرار عليه بان اجتناب الكتاب يجرى  
 معنى العداوة كما مر وتقبل ايضا من اقلقت لاطلاق النصوص بلا تفيد بالحقان ولان  
 لا يخل بالعدالة هذا اذا تركه لغزبه من كبر او خوف هلاك واذا تركه اخفاقا بالعدالة  
 لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولم يقدر ابوح له وقتا اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجاب  
 والمقادير لا يعرف بالترك وقدره المتأخرون فقبل سبع سنين الى عشرين وقيل اليوم  
 من ولادته او بعد الى ان يحتمل ولا يملك به ومن اخص ولد الزنا والخنثى اذا كانوا  
 عدولا فان قطع العضو وجناية الابوين لا توجب قبحا في العدالة وقبل  
 عمر في الله عنه شهادة علمقة لخصه والخنثى اما رجل او امرأة في حق الشهادة احتياطا  
 والحق للبعث وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قنبر شهد لعلي عند شرح فقبل  
 شهادته وهو كان عتيق على والعمال المراد عمال السلطان عند عامة المشايخ لان  
 نفس العمل ليس بغيب الا اذا كانوا على الظلم قالوا كان هذا في زمانهم لان  
 الغالب عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم كذا  
 في الكافي وتقبل الشهادة لاجبه وعمه ومن حرم رضاعا او مصاهرة كاتم امراته وبنتها  
 وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه لان الاملاك بينهم مشبهة بالايدي مجتمعة ولا بأس  
 لبعضهم في مال البعض ولا يتحقق التهمة بخلاف شهادة بقر ابنة ولدا او شهادة  
 اخذ الزوجين الاخر وتقبل من كافر على عبد كافر مولا ادعى حر كافر موكلة مسلم يعني يجوز  
 شهادة الكافر على عبد كافر مولا مسلم وعلى وكيل كافر موكلة مسلم بلا عكس لا يجوز  
 شهادة الكافر على عبد مسلم مولا كافر وكيل مسلم موكلة كافر فان مسلم اذا كان له عبد كافر

وشهادة الخبيثين مقبولة في الكافي  
 لم يكن شكلا فلا شك انهم وان  
 كان شكلا فيجعل لراة في

شهادة



اذن له بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان كافران بشرائه وبيع جازت شهادتهما عليه  
 لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على الكافر قصد الزم منه الحكم على المولى  
 المسلم ضمناً ولو كان المولى كافراً والعبد المأذون مسلماً لا تقبل شهادة الكافر عليه لان  
 هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم قصد ولو ان مسلماً وكل كافر بشرائه  
 او بيع فشهد على الوكيل شاهدان كافران بشرائه او بيع جازت شهادتهما عليه لانها  
 قامت لاثبات امر على الكافر ولو ان كافر وكل مسلماً بشرائه او بيع لا تقبل شهادتهما  
 عليه لانها شهادة كافر قامت لاثبات امر على المسلم قصد كذا في الشرح المصنوع في الخص  
 الجامع الكبير لامين كافر على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل الاهواء الا في الوصية و  
 النسب اذا ادعى حقاً من قبل الميت على خصم حاضراً يعني اذا ادعى الايضاً من نصري واقام  
 شاهدين نصرانيين على خصم مسلم او ادعى ان فلان بن فلان النصراني مات وهو  
 وارثه واحضر مسلماً للميت عليه دين واقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل وهذا  
 استحسان والقياس ان لا تقبل وجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت النصارى  
 والوصاية تكون عند الموت غالباً وسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون  
 نكاحهم فلو لم تقبل شهادة النصارى على المسلم في اثبات الايض الذي بناؤه  
 على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح ادعى الى صيناح الحقوق المتعلقة بالايضاء  
 فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القابلة للضرورة ومن اعلم لان الاداء يقتصر الى  
 التميز بين الخصمين والمشهدود به ان كان منقولاً ولا يحتمل الا بالثقة وفي الشهادة  
 يمكن التحرز منها جالس الشهود ومرد لان الشهادة من باب الولاية والولاية على احد  
 فلا تقبل شهادته ولو على كافر ومملوك وصبي اذ لا ولاية لها على نفسه فاعلى غيرها  
 اولى الا ان يتجمل الى الشهادة في التبرق والصغير او ادياً بعد الحرية والبلوغ في  
 تقبل لان التحمل بالمعانية او السماع بهما لا ينافيانها وعند الاداء بهما من اهل الشهادة

الشهادة ولا تقبل شهادة محدود في قدح وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة  
 ابد الا ان تجدوا كفراً فيهم فان كان الكافر او احدى القذف لم يجر شهادته على اهل  
 الذمة لان شهادته على جنسه فزوتته حدة فان ايسلم قبل شهادته عليه وعلى المسلمين  
 لان هذه شهادة استفاد بها الاسلام ولم يلحقها رد وهي شهادة على اهل الاسلام لانها  
 لم يكن ثابتة زمان الرد والحد فلما جازت شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته  
 على الكفار ضرورة بخلاف العبد اذا اجد بالقذف ثم عتق حيث رد شهادته اذ الشهادة  
 للعبد اصلاً حاله رقة فيتوقف الرد على حذو نهاله فاذا احدث كان رد شهادته بعد عتقه  
 من تمام حدة ومسجون في حادث السجن يعني اذا احدث بين اهل السجن حادث في السجن  
 واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم تقبل لكونهم مشتهين كذا في الجامع الكبير  
 وفرعه وزوج وبريس وسيد لعبد ومكاتبه الاصل فيه قوله لم لا تقبل شهادة الولد لوالده  
 ولا الولد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده  
 ولا الاجير لمن استأجره والمدا بالاجر على قول المتأخر التكميد الخاص الذي يعود بغيره  
 ضرر نفسه ونفعه نفقه وهو معنى قوله عدم لانها شهادة للقانع باهل البيت وقيل  
 هو الاجير مستأجره او مشتملة لا يثبت وجوب الاجر بمناقضه فاذا شهد له في مدة الاجارة  
 فكانه استأجره عليه وشريكه فيما يشتركان فيه لانها شهادة لنفسه وجه فلو شهد  
 فيما لا يشتركان فيه تقبل لعدم التهمة ومخبرته بفعل الردى لا ضراره على النفس  
 واثمين في كلامه ليس وفي اعضائه تكسر ولم يشهد به من الافعال الردية فلا  
 يرده شهادته ونابجة ومغنية لارتكابها المحرم طمعا في المال والمدا بانابجة التي  
 تخرج في مصيبة غيره واتخذته مكسباً والتغنى للموثر في جميع الاذيان خصوصاً  
 اذا كان من المرأة فان نفس رفع الصوت منها احرام فضلاً عن ضم الغنى اليه ولهذا  
 لم يقيد بهما بقول للناس وقيد به فيما سأل في ومد من الشرب اي شرب الاستربة الحرة

لا يقبل شهادة ابيه

استاده ضرر نفسه ضرر غيره

المسألة بالخصم على ما شئته  
 ويؤجل اجرة وكسنة يملك اجرة  
 طوق  
 ١٢١



مداومت

فان اذ كان شراب غير لاي سقط الشهادة ما لم يترك على المشهور بشرط الايمان ليكون  
ظاهرا منه فان من شراب الخمر يشترط ان لا يظهر ذلك لا يخرج من كونه عند الايمان كان شراب  
الخمر كبيرة وانما سقط عند الله اذ كان يظهر ذلك ويخرج سكران او يلعب به  
المصبيان اذ لا مروة مثله ولا يحتج به عن الكذب عادة كذا في الكافي في عدة من  
الروايات قال في المحيط لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من امور الدنيا  
وقال النعماني ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فخلا  
فانه اذ كان عند لا تقبل شهادته قال وهو الصحيح عليه الاستناد ومن يلعب بالطيور  
بشدة غفلة واصراره على نوع لهو لان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح  
وغيره وهو فسق فاما اذا امسك الخاتم للاستيناس ولا يظهر في فلا تزول عند الله لان  
امسكه في البيوت مباح او الطيور لانه من الله ما لا يغني للناس لانه يصير  
على نوع فسق ويحجمهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة من المجازفة والكذب اذ كان  
لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لانه الخوف فلا يقدر في الشهادة او يترك ما يحده  
اي ياتي نوعا من الكبار الموجهة للحد لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاد واذ دليل قوله  
فان قوله يحتج على الشهادة ورواها في الكافي اقوالهم هذا الخلف ثقلنا عند في شراب  
الخمر سكران لكن التوفيق بينهما ان المراد بارتكاب ما يحده ليس ارتكاب ما من شأنه ان  
يحده بل ارتكاب ما يحده بالفعل ولا يكون ذلك الا باظهاره والاطلاع المشهود عليه او  
يدخل الخاتم بلا زيار لان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالة او اياها  
لان التجرى قل ما يختصون عن الكسباب المفسدة للعبه وكل ذلك ربوا فلا بد  
من الاشتغال او يلعب به او يقاتل بشرط ان لا يترك به اي بشرط في الصلوة  
لان كلامها كبيرة تدل على الدانة فاما مجرد لعب بالشرط بدون قمار ولا الصلوة فليس  
بفسق مانع للشهادة وان كان مكرها عندنا لان الاجتهاد فيه مباح لكونه جهلا عند

الامساك طوت  
وسمى امك  
احمر  
الاستيناسى او طيب  
الاشي  
وسيد  
الىم بالفخ كوكري  
ويذكر قري  
احمر

الحاج فخر بن محمد بن محمد بن  
أحمد بن محمد بن محمد بن  
أحمد بن محمد بن محمد بن  
أحمد بن محمد بن محمد بن

منه سق و شطرنجی مسعودی الی یوسف  
مشهوره کل السراج

39

عند ان فني واما من يلعب بالزاد فهو مردود و الشاهد مطلقا او يقول اوبا كل  
على الطريق فيدلها او يطرئ شرب السيف و هم الصحابة و العلماء و المجتهدون و صوا  
التي اجتمعين لان هذه ال افعال تدل على قصور عقل و مردية و من لم يمنع عن الكذب  
بخلاف من يتركها شهدا اي ابنا الميت ان اباهما اوصى اليها جعل هذا الشخص  
وصيا و هو اي ذلك الشخص يدعي اي كونه وصيا صحت اي شهادتها استحسانا فانكر  
الوصي ذلك لم يقبل و ان ادعى كشادة دأبني الميت اي غير عين الميت عليه ما دين و  
الموصي لهما اي رجلين اوصى لهما على الميت دين و مدونة اي غير عين الميت عليها دين  
و الموصي لهما اي الرجلين اوصى لهما الميت و وصية على ال ايضا اي نصب الوصي و هو  
متعلق بقوله كشادة و كان القياس ان لا تقبل شهادة هؤلاء لانها مجرآن الى انفرها  
بنفها بشهادة و لا في ذلك لان الوارثين قصد ابرها نصب من يتصرف لهما و يقوم  
باجبا حقوقها و الغير عين قصد انصب من يستوفيان او يبران بالرفع اليه الوصيين  
قصد انصب من يعينه على التصرف في مال الميت و الموصي لهما قد نصب من  
يدفع اليها حقا و وجه الاستحسان انها اي شهادة هؤلاء ليست بشهادة حقيقة  
لانها ترجع على القاضي ما لا يتمكن منه بدونه و هذه ليست كذلك لتمكن من نصب  
الوصي اذا اوصى الوصي و الموت يعرف و حافظ الاموال الناس عن الضياع لكن عليه  
ان يتأمل في صلاحية من ينصب و اهلية و هو لا يشهد و تم كقوة مونة التصيين  
و لم ينبتوا بها شيئا فصار كالقرعة في كونها ليست بحجة بل دافعة مؤنة تعيين  
القاضي و لو شهد ان اباهما الغائب و كل يقبض دينه ردت اي شهادتها سواء ادعى  
اي الوكيل الوكالة او لا يمكن الشهادة في شهادتها لانها يشهد ان لا يبيها و قد بطلانها  
كالشهادة على جرح مجرور و هو باي فسق الشاهد و لا يوجب عليه حق الشرع او العبد فانها  
لا تقبل كفا سق او اكل الربوا او انه استأجرهم و هو ذلك كما سياتي لانها انما تقبل

والبقا ان ۲

1620

وَأَمَّا قَالُوا فَلَيْسَ بِالْإِنْسَانِ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ نَبِيٌّ مِثْلُكُمْ فَلَا يَسْتَفْهِمُونَ



فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق ليس كذلك لانه يدفع بالتوبة  
والاستغفار وان كان امرا زائدا على الجرح لكن لا يضمن في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى  
لو اقام المدعى عليه البيينة ان المدعى استاجر بكذا واعطاهم ذلك من مالي الذي عنده  
تقبل ككسبان قال صدر الشريعة اذا اقام البيينة على العدالة فاقام خصم البيينة  
على الجرح ان كان الجرح جرحا جرحا لا تعتبر بيينة الجرح وانما قلت ان صورة المسئلة  
هنا لانه ان لم يقم البيينة على العدالة فافترج خبر ان الشهود فساق او الكلة الشرو فان  
الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لا سيما اذا اخرج خبر خبر ان الشهود فساق اقول فتبين  
ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهو من باب التديان  
ولم يثبت فيه خبر الواحد كما مر في كتاب الكراهية والاستحسان وبعد التعديل دفع  
لشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد  
المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو السرف كون الجرح مجرد مقبول لا قبل التعديل  
ولو من واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع  
او العبد فاضل بهذا التحقيق ما استعرض عليه بعض المتصنفين بلا شهود على مراد  
القائل ومع ذلك ذاهل عن القواعد وما قل حيث قال اقول فيه نظرا للقضية ان  
مثل هذه الشهادة لا يعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكره  
المقيدة ولما قلت بعد التعديل وقبله اقول ان يشهدوا ان شهودا المدعى  
او زنا او الكلة ربوا انهم شرية خبرا او على اقرارهم انهم شهدوا بالشرور او على اقرارهم  
انهم اجراء في هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعى مبطل في هذا المدعى او انهم  
لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة وانما يقبل هذه الشهادة بعد التعديل  
لان العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا باثبات حق الشرع او العبد كما عرفت وليس  
في شي مما ذكر اثبات واحد منها بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في دفع

الشهادة

في الدفع كما مر وقيل على اقرار المدعى بنفسه او اقراره بشيء منهم بنور  
او بانه استاجر على هذه الشهادة لانه اقراره منه بان لا حق له في دعواه وقيل  
ايضا على انهم اي الشهود عبيد او محدودون اذ انهم زناوا وصفوا الزنا  
او شربوا كذا او شربوا الخ ولم يتقدم العبد بان لم يزل الربح في الخمر وبعض  
شهر في الباقي قيد بعدم التقادم اذ لو كان متقادما لا تقبل لعدم اثبات الحق  
به لان الشهادة جرد متقادمية مردودة او شرعا المدعى والمدعى عليه يشتركون  
في اوقفتهم والمقدوف يدعيه وانما استاجرهم بكذا واعطاهم اياه الى الاجر  
كما كان لي عنده او اني صالحتهم على كذا ودفعت اليهم على ان لا يشهدوا على  
زور او شهدوا زورا فانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصور  
لان في بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والحاجة ما شئت الى احيائها هذه  
الحقوق من ابي شاهد رده قاض في حادثة اي لم يقبل شهادته فيما ليس لآخر اي  
قاضي غيره قبوله فيها لان الظاهر ان رد الاول لوجه شرعي فلا يجوز في الغلة الثاني  
شهادة قاصرة بتمها غيرهم تقبل في مثل ان شهدوا بالبدار بلا ذكر انما في يد الخصم فشهد  
به اقران فانها تقبل لان الحاجة الى الشهادة لاثبات يد المدعى على حصر  
خصما في اثبات الملك للمدعى ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة  
فريق واحد او بفريقين ثم اذا شهدوا انها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن اسم  
شهود انما في يده او عن معانية لانهم ربما سمعوا اقراره انما في يده وطمنا  
ان ذلك يطلق لهم الشهادة كذا في العادة وان شهدوا بالملك في الحدود واقران  
بالحدود حيث يقبلان لما ذكره ان شهدوا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل  
بعينه فشهد اقران ان المدعى به اي بذلك الاسم وسياتي نظاما بهما شهد عدل  
فقال اذ هيست بعض شهداء لم يضر ما يضر بعد ما شهدوا بلفظ تركه في شهادته فذكر

التقادم او زينة زمانه بخلاف  
٥٢١

واعطاهم ذلك ما كان عنده او اني  
صالحهم على كذا ودفعت اليهم على ان لا يشهدوا على  
زور او شهدوا زورا فانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصور  
لان في بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والحاجة ما شئت الى احيائها هذه  
الحقوق من ابي شاهد رده قاض في حادثة اي لم يقبل شهادته فيما ليس لآخر اي  
قاضي غيره قبوله فيها لان الظاهر ان رد الاول لوجه شرعي فلا يجوز في الغلة الثاني  
شهادة قاصرة بتمها غيرهم تقبل في مثل ان شهدوا بالبدار بلا ذكر انما في يد الخصم فشهد  
به اقران فانها تقبل لان الحاجة الى الشهادة لاثبات يد المدعى على حصر  
خصما في اثبات الملك للمدعى ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة  
فريق واحد او بفريقين ثم اذا شهدوا انها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن اسم  
شهود انما في يده او عن معانية لانهم ربما سمعوا اقراره انما في يده وطمنا  
ان ذلك يطلق لهم الشهادة كذا في العادة وان شهدوا بالملك في الحدود واقران  
بالحدود حيث يقبلان لما ذكره ان شهدوا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل  
بعينه فشهد اقران ان المدعى به اي بذلك الاسم وسياتي نظاما بهما شهد عدل  
فقال اذ هيست بعض شهداء لم يضر ما يضر بعد ما شهدوا بلفظ تركه في شهادته فذكر



تقبل ان لم يكن فيه من قضاة واطلق جامع الصغير والمحيط انه اذا اخرج من مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة انه شرط حسن ذكره الزملي بينة الموت من اخرج اولي من بينة الموت بعد البراءة يعني رجل خرج انما ومات المخرج فاقام اولياؤه بينة ان مات بسبب المخرج واقام الضارب بينة انه برئ ومات بعد عشرة ايام فيبينة اولياؤه المقتول اولي وبينه العين اولي من بينة كون القيمة مثل الثمن يعني ان وصيا يبيع كرم البصة ويبيع وادى غنما واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فيبينة العين اولي لانه ثبت امر ازيد اولي لان بينة الفدا اخرج من بينة الصحة وبينة كون المتصرف عاقلا اولي من بينة كونه مخلوق العقل او مجنونا يعني ان امه اقامت بينة ان مولاه دبره في مرض موته وهو عاقل واقام الورثة بينة انه كان مخلوق العقل فيبينة الامه اولي وكذا اذا خلع امراته ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت بينة على كونه عاقلا حينئذ او كان مجنونا وقت الخصومة فاقام وليه بينة انه مجنون والمراة على انه كان عاقلا فيبينة اولي في الفصلين بينة الاكرامه اولي من بينة الطوع يعني لو اثبت اقرارا لانس ان بشي طائفا فاقام المدعي عليه بينة اني كنت مكرما في ذلك الاقرار فيبينة الاكرامه اولي لانه ثبت خلاف الظاهر

**باب الاختلاف في الشهادة**

اعلم ان مبنى الباب على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من مدعي لان ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيل خلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامه حقوق الله تعالى واجبة على كل احد فكل احد خضع في اثباتها فصار كان الدعوى موجودة ومنها ان الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعى كان المدعى مكذبا بهم فتبطل شهادتهم واذا شهدوا بالقل

اولي لانه ثبت خلاف الظاهر

استقلال الشهود ببعضهم

بالاقل تقبل بالا اتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيد لشبوة من الاصل والملك بالسبب يقتصر على وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهد ينبغي ان تكون كل منها مطابقة للآخرى في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة باللفظ كذا في الفصولي وسيأتي زيادة توضيح له وبه يعلم ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادة للدعوى كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى ولهذا قلت يجب مطابقة الشهادة للدعوى لا لفظا ومعنى مقابل معنى فقط فلو ادعى ملكا مطلقا فشهد املك بسبب كدعوى الدار بالارث مثلا قبلت لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة معناه كما مر وبعبارة اخرى ملكا بسببه وشهد املك مطلق لا الى لا يقبل لانه شهد باكثر مما ادعى فتبطل كما مر ويجب تطابق الشاهدين في المعنى واللفظ لا يوجب اختلافه اي اختلاف المعنى بان يطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا التضمن وعندهما يكفي الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهدان اربعين وآخر مائتين وآخر مائة واخر اربعة واخر ثمانية لم تقبل عنده لعدم المطابقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة لاتفاق الشاهدين الاخيرين فيها معنى فلو شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لاتفاد معناه كذا الهبة والمعطية وكهولهما ولو شهد احدهما بالف والاخر بالعين او مائة ومائتين او طلقة وطلعتين او نكاحا ردت لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى عضبا او قتلا فشهد احدهما به والاخر بالقرار به حيث لا تقبل بخلاف اذا شهدوا بالقرار به حيث تقبل وقبلت على الف ومائة اي في شهادة احدهما بالف والاخر بالف ومائة ان ادعى المدعي الاكثر وهو الف ومائة لا اتفاقا في اللف وتقر احداهما بمائة بخلاف ما اذا كان يدعي الف فقط حيث



لا تقبل لان المدعى كذب من شهد بزيادة هذا الذي ذكرنا هو في الدين وفي  
 العين تقبل على الواحد كما لو شهدوا احد ان هذا هو العبد في هذا الموضع  
 الواحد الذي اتفق فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من الخيط وفي العتق لا اي  
 لا تقبل مطلقا اي سواء كانت على الاقل والاكثر او كان المدعى هو البائع والمشتري فلو شهد  
 واحد بشراء عبيد او كفاية بآلف و آخر بآلف وخمسائة ردت لان المقصود اثبات  
 السبب وهو العقد فالبيع بآلف غير آلف وخمسائة فاختلف المشهود به لاختلاف  
 الثمن فلم يتم النصاب على واحد منهما لان المدعى يكتفي باحد شاهدين كذا العتق بمال  
 الصلح عن قود والرهن والطلاق ان ادعى العبد في الصورة الاولى والقاتل في الثانية والراهن  
 في الثالثة والمرأة في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العقد  
 وهو مختلف لما عرفت وان ادعى الآخر بان قال مولى العبد اعفقتك على آلف وخمسائة  
 والعبد يدعي الالف او قال وفي اقصا من صالحتك على آلف وخمسائة قال القائل يدعي  
 الالف وكذا الباقيان فكل دعوى الدين في وجوبها او بطلانها يثبت العتق والطلاق  
 باعتزاز صاحب الحق فسبق دعوى في الدين كذا في الرهن والرهان في الرهن اذا كان  
 المرتهن كان دعواه في الدين ملاخفا لان الرهن لا يكون الا بعد تقديم الدين فتقبل  
 في ثبوت الدين كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف ضمنا وتبعا للدين  
 كذا في المكفاية قال صدر الشريعة ليس هذا كدعوى الدين لان الدين يثبت  
 باقرار المدينين يمكن ان تقر عند احد اهل بيته بآلف وعند الآخر باكثر ويمكن  
 ان يكون الحق هو الاكثر لكنه قضى الزايد على الالف او بغيره عند احد الشاهدين  
 دون الآخر فالمتوفى بهما يمكن اما بهما فالمال يثبت بتسوية العقد والعقد بالالف  
 غير العقد بالاكثر فسبق على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل كما في الظرف الاخر اقول جوابه  
 ان المشبهة لا يجب ان يكون في حكم المشبهة به بجميع الوجوه بل المراد بكسوة الدين

في دعوى  
 حاكم

الدين ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل عند اهل ح وان كانا متفقين  
 فان ادعى المدعى الاقل لا تقبل شهادة الشاهد بالاكثر وان ادعى الاكثر تقبل على  
 الاقل وانما كان كذلك لان المال في هذه الصورة الرابع وان كان ثابتا بالعقد  
 حين العقد وتابعه كمن الامر صار بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان صاحب  
 اذا اعترف بالعقد والعتق والطلاق والمدعى في الرهن اذا كان المدعى في الدين لا يعتبر  
 العقد وان اعتبر بالبيع للدين كما في الرهن فظهر ان قوله فالمال يثبت بتسوية  
 العقد انما هو عن عدم التسوية بين ثبوت العقد وزواله فتدبر والاجابة كالبيع  
 في اول المدة للحاجة الى اثبات العقد وكالدعوى بعده والمدعى هو المورج اذا لا حاجة  
 هنا الى اثبات العقد والنكاح يصح بالاقل مطلقا اي سواء كان الدعوى من الزوج  
 او المرأة والمدعى يدعي الاقل والاكثر وعندهما تبطل الشهادة ولا يقضي بشي كما في البيع  
 لان المقصود من الجانبين اثبات النسب والنكاح بآلف غير النكاح بآلف وخمسائة  
 وان المال في النكاح تابع ولهذا يصح بلا تسمية المهر ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل  
 الا يرى انه لا يبطل ببقية ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف باختلافه اذا اتفقا على  
 ما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب القضاء وان وجب بقي المهر لا منفردا فوجب  
 القضاء باقل المقدارين كما في المال المنفرد شهد بالالف وقال احدهما قضى خمسمائة قبلت بالالف  
 لانها اتفقا عليه كما اذا شهدا بقرض الف وقال احدهما قضاه في ذلك القرض قبلت  
 الشهادة على القرض لا تعاقبهما عليه ورد قوله قضى كذا اي قضى خمسمائة في الاول وقضى القرض  
 في الثاني لا ينافي شهادة فرد الا اذا شهدوا معا اخر اذ يثبت بوجوب نصاب الشهادة ولا يثبت  
 من علمه اي القضاء في صورتين حتى يقر المدعى بما قبض لئلا يكون اعانة على الظلم  
 شهدا بقبول يوم كذا بمكة وشهد اخر ان بقبوله فيه في ذلك اليوم بعشرة ردتا يعني ان  
 اربعة رجال اجتمعوا عند قاض شهدا اثنتان منهم بما ذكر اوله والاخران بما ذكر ثان

في دعوى  
 ادعى المهر



رَدَّتْ شَهَادَتَهُمَا لَانِ اخَذَ الطَّائِفَتَيْنِ كَذِبَةً يَتَقَيَّنُ قَابِ قَوْصَةٍ بِأَحَدِهِمَا  
 رَدَّتْ الْآخِرَةَ لِجَعْلِهَا الْأَوَّلَى بِالسَّبْقِ شَهَادَتُهُمَا بِفَقْرَةٍ وَاحْتِلَافٍ فِي لَوْنِهَا  
 بَانَ قَالَ أَحَدُهُمَا كَانَتْ بَيْضًا وَقَالَ الْآخَرُ كَانَتْ سُودًا أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا كَانَتْ صُفْرًا  
 وَالْآخَرُ كَانَتْ خُمْرًا قَطَعَ وَقَالَ لَا يَقْطَعُ لَانَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوعِ بِهِ فَيَمْتَنِعُ بِهَذَا الْقَوْلِ  
 كَمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الذِّكْوَةِ وَالْأَنْوَةِ أَوْ اخْتَلَفَا فِي اللَّوْنِ فِي الْعَصَبِ بَلْ قَالُوا لَانِ  
 الثَّابِتُ بِالْعَصَبِ ضَمَانٌ لَا يَسْقُطُ بِالشَّكِّهَاثِ وَالثَّابِتُ هُنَا حُدُودُهَا  
 وَلَهُمَا اخْتِلَافٌ فِيمَا لَيْسَ مِنْ صُلْبِ الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا الْوَسْطَانِ ذِكْرُ اللَّوْنِ يَقْبَلُ  
 شَهَادَتَهُمَا وَالتَّوْفِيقُ مُمْكِنٌ لَانِ اللَّوْنَيْنِ قَدْ يَجْتَمِعَانِ بَانَ يَكُونُ أَحَدُهُمَا سُودًا  
 وَالْآخَرُ أَلْبَيْضَ وَيَسْرَى أَحَدُ الْهَدَيْنِ أَحَدَ طَرَفَيْهِ وَالْآخَرُ الْآخَرَ جِلْدَانِ الذِّكْوَةِ  
 وَالْأَنْوَةِ لَانَّهُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِالْقُرْبِ مِنْهُ وَعِنْدَ الْقُرْبِ لَا يَقَعُ الشَّكُّ فَلَا يَسْتَعْلَقُ  
 بِالتَّوْفِيقِ وَجِلْدَانِ الْعَصَبِ لَانَّهُ يَقَعُ فِي النَّهَارِ غَالِبًا فَيَتِمُّ الشَّكُّ مِنَ الْقُرْبِ  
 مِنَ الْغَايِبِ فَتَأْتِي فِي جَمِيعِ الْوَأْنِ الْمَغْضُوبِ فَلَا يَسْتَعْلَقُ بِالتَّوْفِيقِ مِلْكُ الْوَارِثِ  
 لَا يَقْضِي لَوَارِثَهُ بِلَا جَرَاثِمٍ هَدَيْنِ وَبَيْنَ مَعْنَى الْجَرَى قَوْلُهُ يَقُولُهَا جَاءَتْ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا  
 أَوْ إِذَا مَلَكَهُ أَوْ فِي يَدِهِ أَعْلَمَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْمِيرَاثِ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى الْوَارِثِ  
 وَهَوَانِ يَقُولُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَتْنِ أَوْ قَالَ ابْنُ بَرَكَةَ وَفُجِّرَ حَمَلُهَا لَانَّهُ لَا يَدْرِي خِلَافًا لِبَابِ يُونُسَ  
 هُوَ يَقُولُ أَنَّ مِلْكَ الْوَارِثِ مِلْكُ الْوَارِثِ لَكُنْ الْوَارِثُ خِلَافَةً لِهَذَا بَرَدَ  
 بِالْعَصَبِ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ بِهِ فَصَارَتِ الشَّهَادَةُ بِالْمِلْكِ لِلْمَوْتِ شَهَادَةٌ بِهَلْ لَوَارِثٌ وَهِيَ  
 يَقُولُ أَنَّ مِلْكَ الْوَارِثِ يَتَّخِذُ فِي حَقِّ الْعَيْنِ وَلِهَذَا جَاءَ عَلَيْهِ الْكُتُبُ فِي الْجَارِيَةِ الْمَوْتِ  
 وَجِلْدَانِ الْوَارِثِ الْغَنَى مَا كَانَ صَدَقَهُ عَلَى الْمَوْتِ الْفَقْرَ وَالتَّجَدُّدُ يَحْتَاجُ إِلَى النُّقْلِ  
 اسْتَصْحَى بِالْحَالِ مُبْتَدَأٌ لَكِنْ يَكْتَفَى بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْقِيَامِ مِلْكُ الْمَوْتِ لَشَبُوهَةِ النُّقْلِ  
 حَيْثُ ضَرُورَةٌ وَكَذَا الشَّهَادَةُ عَلَى قِيَامِ يَدِهِ لَانِ الْيَدَ عِنْدَ الْمَوْتِ تَقْلِبُ يَدُ مِلْكٍ بِوَسْطَةِ الْغَنَى

منقذ بكلا

وَالْوَقْتُ

الضَّمَانِ أَوْ الظَّاهِرِ مِنْ حَالِ الْمُسَمِّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَنْ يَسْتَوِيَ سَبَابُهُ وَيَبْتَنَ مَا كَانَ  
 يَدُهُ مِنَ الْمَغْضُوبِ وَالْوَدَّاعِ فَإِذَا لَمْ يَبْتَنَ فَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنْ مَا فِي يَدِهِ مِلْكُهُ فَيُجْعَلُ  
 الْيَدُ عِنْدَ الْمَوْتِ دَلِيلًا لِلْمِلْكِ كَذَا إِي كَالْمَوْتِ فِي الْفَادَةِ فَإِنَّ قَوْلَهُمَا إِي الشَّاهِدِينَ كَانَ  
 إِي مَا يَدْعِيهِ هَذَا الْوَارِثُ لَا يَدْعِيهِ الْغَايَةُ أَوْ دَعَا أَوْ جَرَى ذَا الْيَدِ يَفْعَلُ إِذَا جَاءَتْ جِلْدَانِ  
 فَاقَامَ وَارِثُهُ بَيْنَهُ عَلَى دَارِ انْهَكَ كَانَتْ لَا يَدْعِيهِ الْغَايَةُ أَوْ دَعَا أَوْ جَرَى ذَا الْيَدِ يَفْعَلُ إِذَا جَاءَتْ جِلْدَانِ  
 يَأْخُذُهَا وَلَا يَكْلِفُ الْبَيْتَةَ أَنْ تَمَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَانِ اتِّفَاقَ أَمَّا عِنْدَ بَابِ يُونُسَ وَجَدْتُهُ  
 فَلَا لَانِ لَا يَجُوزُ الْجُرَى فِي الشَّهَادَةِ وَأَمَّا عِنْدَ بَابِ خَلَّانِ قِيَامُ الْيَدِ عِنْدَ الْمَوْتِ يَفْعَلُ الْجُرَى وَقَدْ  
 وَجَدْتُ لَانِ يَدَ الْمُسْتَعِيرِ وَالْمَوْجِعِ شَهَادَتُهُمَا بِشَرْطِ مِلْكِهِ إِذَا كَانَتْ كَذِبًا  
 فِي يَدِ جِلْدَانِ فَادْعَى آخَرُهَا لَانَّهُ وَقَامَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ فِي يَدِهِ مِلْكُهُ وَشَرْطُ أَوْسَنَةٍ لَمْ يَقْبَلْ  
 إِي يُونُسَ أَنَّهُمَا يَقْبَلُ لَانِ الثَّابِتُ بِالْبَيْتَةِ كَانَتْ بَابِ الْغَضَبِ وَلَوْ أَقْرَأَ الْمَدْعَى  
 عَلَيْهِ بِهِ دَفَعْتُ إِلَى الْمَدْعَى اتِّفَاقًا وَلَهُمَا أَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ قَامَتْ عَلَى جِهَتِهِ وَهُوَ الْيَدِ  
 الْآنَ مَنْقُطَةٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ يَدُ مِلْكٍ أَوْ دَعَا أَوْ جَرَى أَوْ غَضَبٍ فَلَا يَحْكُمُ بِأَحَدٍ  
 بِالشَّكِّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِي الشَّاهِدَانِ وَأَنَّ إِي الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَحَدُ الْيَدَيْنِ فَيَقْضِي لَهُ إِي  
 الْمَدْعَى بِالْيَدِ وَيَوْمَئِذٍ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِالتَّسْلِيمِ إِي الْمَدْعَى لَكِنْ لَا يَصِيرُ إِي الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِهِ  
 إِي يَزُولُ الْيَدُ عَنْهُ مَقْضِيًا عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ بَرَزَ إِي الْمَدْعَى عَلَيْهِ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ يَقْبَلُ كَذَا  
 فِي الْعَادَةِ وَأَنْ أَقْرَأَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِهِ إِي يَكُونُ فِي يَدِ الْمَدْعَى أَوْ شَهَادَتُهُ إِي الْمَدْعَى عَلَيْهِ  
 أَقْرَبُ الْمَدْعَى إِي بَانَ كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ أَقْرَبَ مِلْكُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ إِي الْمَدْعَى عَلَيْهِ اخْذَهُ مِنْ يَدِهِ  
 إِي الْمَدْعَى دَفَعْتُ إِلَى الْمَدْعَى كَذَا فِي الْكَافِي **بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ**  
 أَعْلَمُ أَنَّ جَوَازَهُ اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ لَا يَقْتَضِيهِ لَانِ أَوَّلُهَا عِبَادَةٌ بِدَنِيَّةٍ لَزِمَتْ لِأَصْلِ  
 لِأَحَقِّ لِمَشْرُوعِهِ لَعَدَمِ الْأَجْبَارِ وَالْإِنَابَةِ لَا تَجْرَى فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ لَكِنَّهُمْ  
 اسْتَحْسَنُوا جَوَازَهُ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْقُطُ بِشَبْهِهِ لَشَدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا لَانِ الْأَصْلَ

يد المستعير والمودع

الدار

بَابُ



قد يجر عن ادائها بكونه او بسفه ونحو ذلك فلو لم يجر لآدى الى ضياع كثير من الحقوق  
 ولما اجوزت وان كثرت اعني شهادة الفروع ثم وعم لكن فيها شبهة البطلانية لان  
 البطلان لا يصح اذ لا يصح الا عند الجرح عن الاصل لا عند الجرح عن الاصل وهذه كذلك  
 ولما لا يقبل فيها سقط بالشبهات كشهادة النسب ومع الرجال وتقبل فيما  
 لا يسقط بشبهة بشرط تعدد حضور الاصل اي اصل الشاهد على القضية بموت  
 او مرض الى يكون مريضاً لا يستطيع به حضور رجل الحاكم او سفره الى يكون غائباً بمرة  
 ثلاثة ايام فصاعداً فان جوازها للحاجة وانما تمس عند جرح الاصل وبهذه الاشياء  
 يتحقق الجرح بلا مبسرة وعن ابى يوسف رده ان كان في مكان لو خذ الاداء الشهادة  
 لا يقدر ان يبيت باهل صح الشهاد اجباً كالحقوق الناس قالوا الاول احسن الثاني ارفق  
 اخذ ابو يوسف وبشرط شهادة عدلين كل اصيل يقول على رضى الله عنه لا يجوز  
 على شهادة رجل الا شهادة رجلين وان لم يقر فترعا بما يعنى لا يجب ان يكون لكل  
 شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شهادة شاهدين من كل اصيل ثم بين  
 كيفية الشهادة على الشهادة بقوله بان يقول للاصل مخاطباً بالفروع اشهد على  
 شهادتي اني اشهد بكذا اي بان فلان ابن فلان الفلاني اقر عندي بكذا مثلاً او  
 يقول فروع اشهد ان فلاناً اشهدني على شهادتي بكذا وقال اي فلان اشهد على شهادتي  
 بذلك اذ لا بد من شهادة الفروع وذكر شهادة الاصل وذكر التحميل والعبارة المذكورة في  
 ذلك كله وهي وسطى العبارة ولها عند الاداء اللفظ اطول من هذا وهو ان يقول الفروع  
 عند القاضي اشهد ان فلاناً اشهد عندي ان فلاناً على فلان من المال واشهدني  
 على شهادتي فامرتني ان اشهد على شهادتي وانا اشهد على شهادتي بذلك لان  
 فذلك ثمان شهادات والمذكور اذ لا خمس شهادات واقصر منه وهو ان يقول الفروع  
 عند القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا وفيه شتان ولا يحتاج الى زيادة شيء وهو

العدلين

وهو اختيار الفقيه ابو القاسم واستأذنه الى جعفر كذا في العناية صح تعديل الفروع  
 للاصل لانه ان كان عدل اصيل للتركيب والالم يصلح للشهادة لا يقال هو منهم لان شهادته  
 نفسه لا تصح الا بتعدله لانا نقول العدل لا يتهم بمثل كما لا يتهم في شهادة نفسه احتمال  
 انه انما يشهد ليصير مقبول العقول كاحداً كما يصح تعديل احد الشاهدين الا حكا ذكرنا  
 انه ان كان عدلاً لا وان سكنت اي الفروع عن تعديل الاصل صح تعديل اي تعديل شهادة  
 الاصل وان كان مستورا كذا في المحيط وعدلوا اي يتعرف القاضي الذي يسمع شهادة  
 الفروع عدالة الاصول ممن هو اهل للتركيب كما اذا حضر او شهد وان ثبت  
 عدالتهم حكم والا فلا انكر الاصل شهادة بطل شهادة الفروع قال في الكافي معنى مسئلة  
 انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نأثروا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون  
 على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم  
 ينكروا وهذا لان التحميل شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين يعني خبر الاصل وخبر  
 الفروع وقال الزبيدي معناه اذا قال شهود الاصل لم تشهد بهم على شهادتنا فماتوا  
 او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحاكم لم تقبل شهادتهم لان التحميل شرط ولم  
 يثبت للتعارض بين خبر الاصل وخبر الفروع لان الاصول يحتل ان يكونوا صادقين  
 فلا يثبت التحميل مع الاحتمال اقول قد وقعت العبارة في الهداية وشروحه  
 وسائر المعبرات هكذا وان انكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى  
 على احد مغايرة الاشهاد فكيف يصح تفسيره به ولعل من غلط قولهم لان التحميل  
 لم يثبت للتعارض فان معنى التحميل هو الاشهاد وخفي عليه ان التحميل لا يثبت ايضا  
 اذا انكر اصيل الشهادة بل هو البالغ من انكار الاشهاد لانه كناية وهي البالغ من الصريح  
 شهدا عن اثنين على فلان بن فلان الفلانية وقال اخبرنا ابو جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
 بامرة لم يعرفها انه اي قيل اي شهد على شاهدين انما هي لان التعريف بالنسبة

لشهادة

سكنوا



قد تحقق شهادتهما المدعى يدعى ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون لغيره  
 فلا بد من اثباتها للحاضرة فمنها من قبيل ما مر من شهادة قاصرة يتمها غيرهم هذا  
 الكتاب الحكمي يعني ان القاضي اذا كتب الى قاض اخوان فلاننا شهيد عندي بكذا من  
 المال على فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعى امرأة عند القاضي المكتوب اليه  
 وانكرت المرأة ان يكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من ثبوتها من غير ان يشهد  
 انها هي المنسوبة بتلك النسبة ولو قال اي الشاهدان فيهما اي في المسكتين المذكورتين  
 لبيان النسبة التسمية لم يخرج حتى ينسبها الى اخذها بكون الخاء القبيلة الخاصة  
 او جده اذ لا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة التامة والنسبة التي هي ثم  
 عام اذ لا يخصه عدد فيهم بخلاف النسبة التي اخذت لانها خاصة اذ كره يقوم مقام  
 ذكر الجدة لانه اسم الجد لا على مقام مقام الجد الذي الشهادة الاصل على شهادته ثم  
 نهاية اي الفرع عنها اي الشهادة على شهادته لم يصح اي ثبوت كافر ان شهيداً على شهادة  
 مسلمين الكافر لم يقبل كذا شهادتهما على القضا الكافر على كافر وتقبل شهادة رجل  
 على شهادة ابيه وعلى قضاء ابيه في الصحيح هذه المسائل الاربع من التي ائنه من ظهير  
 انه شهيد زور بان اقر على نفسه شهيد زور او شهيد يقتل رجل وموته فجاء او  
 شهيد بروية الملال فمضى ثلثون يوماً وليس بالسما علة ولم ير الملال وفي ذلك  
 عزير بالتشهير قال في الكافي اعلم ان شهادته الزور يعزرا جميعاً اتصل القضاء  
 بشهادته اولاً لانه ارتكب كبيرة اتصل ضرراً بالمسلمين وليس فيه قور مقدور وعزير  
 زجراً او تنكيلاً الا انهم اختلفوا في كيفية فقال ابو جرح انه تعذيره تشهيره  
 فقط وقال يضرب وجبس وهو قول الشافعي لانه روى عن عمر رضي الله عنه انه ضرب  
 شهادته الزور اربعين سوطاً وجرده ولم يأت شريحا رضي الله عنه كان يشهد بالظن  
 فيبعثه الى السوق ان كان سوقيا واى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر فجمع ما كانوا

ويقول الفقهاء ان لا يثبت له الا ان كان له المال او غيره  
 ليس الشاهد الا ان كان له المال او غيره  
 لقولهم ان لا يثبت له الا ان كان له المال او غيره

نحوه ان  
 عاخر

ما كانوا يقولون ان وجدنا هذا شهد زور فاحذروه وحذروه ان من شرب  
 كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضوان الله  
 عليهم اجمعين ولم ينكروا عليه فحل الاجماع **باب الرجوع عن الشهادة**  
 وهو ان يقول مطلقا فيها اي الشهادة وطوة كان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت  
 بزور فيما شهدت فلا يكون انكارا رجوعا لان الرجوع منها يقتضي سبق وجوده لايج  
 اي الرجوع الا عند القاضي سواء كان هو الاول او غيره لان الرجوع يتوهم التوبة على  
 حسب الجنابة فالسرا بسرا والاعلان بالاعلان وشهادة الزور جنابة في مجلس الحكم  
 فالتوبة يقتضيها واذا ابلغ الرجوع في غير مجلس القاضي فاد اولى المشهود وعندها  
 عنها واقام عليه بيته او جرح عنها واراد تخليف الشاهد لم يقبل القاضي بيته عليها  
 ولا يخلفها لان البيعة واليمين يترتبان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس  
 القاضي باطلية حتى لو اقام البيعة انه رجع عند قاضي فلان وضمنه المال قبلت البيعة  
 لصحة السبب وحكمه بعد القاضي وقبض المال التعزير والتضمين اما التعزير  
 فلما مر واما التضمين اي تضمين ما اتلفاه بشهادتهما فلا قرار بهما على نفسه ما بسبب  
 الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم اقراره على نفسه انما قال وقبض  
 المال لان القاضي اذا قضى ولم يقبض المدعى لا يجب الضمان لعدم الاتلاف  
 ولم ينقص اي القضاء لانه لا يتحقق بالكلام المتناقض لا ينقص بالكلام المتناقض  
 وحكمه قبل ان قبل القضاء والتعزير فقط وقدمت العبرة في حق الضمان للباقي لا الرجوع  
 هذا هو الاصل وقد فرغ عليه بقوله فان رجع احدهما ضمن النصف اذ يشهادة  
 كل منهما يقوم نصف الحجة فبقاوا احدهما على الشهادة تبقى الحجة على النصف فوجب على  
 الرجوع ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء بعض  
 العلة ثم يبقى بقاء بعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض الثواب وتبقى منعقد

نكتة

السنة



بشهادة بعض النصاب وان رجع احد الشاهدين لم يضمن الى الرابع اذ بقي من يفي  
 بشهادة كل طرف وان رجع اخر ضمنا الى الرابعان النصف اذ بقي على الشهادة من يفي  
 به نصف المال وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمنن الربع اذ بقي على الشهادة من  
 يفي به ثلاثة ارباع وان رجعت ضمنا النصف لبقا من يفي به النصف وان رجعت  
 ثمان من رجل وعشرة فلا ضمان لبقا من يفي بشهادة كل المال وهو رجل وامرأتان  
 فان رجعت اخرى ضمنن الثلث لبقا من يفي به ثلاثة ارباع الحق اذ النصف يفي  
 بالرجل والربع بالامرأة وان رجع الكل الى الرجل والنسبة لغيره من النصف  
 عند ما بقي وهو خمسة اسداس في الاولى والنصف في الثانية عليهما على القوس  
 لهما ان النسبة وان كثير في شهادة لم يفي الا مقام رجل واحد وهذا لا يقال بشهادة  
 الا بالنظام رجل واحد وكان الثابت بشهادة نصف المال وبشهادة نصفه ولو  
 ان كل امرأتين يفيان مقام رجل واحد فعشرة عشرة من الرجال فصار كما  
 لو شهد بستر رجال ثم رجعوا فان الضمان عليهم يكون اسداسا وان رجعت الى  
 الشهادة عشرة فقط وبقى رجل فالنصف وفاقا كما عند حافظا به لان الثابت بشهادة  
 نصف المال وكذا عنده اذ بقي من يفي به نصف المال فصار كما لو شهد بستر رجال  
 ثم رجع خمسة وضمن رجلان شهدا مع امرأة فرجعوا الى الكل لان المرأة الواحدة ليست  
 بشهادة اذ امرأتان كشاهيد واحد وكانت الواحدة بعد الشاهد وكان القضاء  
 مستندا الى شهادة رجلين بلا امرأة ولا يضمن راجع في النكاح بمهر مسمى مطلقا ان سواه  
 شهد عليها او عليه الاصل ان المتهود به ان لم يكن مالا بان كان قصاصا او كاحا  
 او نحوهما لم يضمن المتهود عندنا خلافا للشافعي وان كان مالا فان كان الاتلاف  
 بعوض يعدل لان الاتلاف بعوض كالاتلاف وان كان بعوض لا يعدل فيقدر  
 العوض لا ضمان بل فيما وراه وان كان الاتلاف بلا عوض اصلا وجب ضمان الكل اذا

الشاهد  
 او نحوهما لم يضمن المتهود عندنا خلافا للشافعي

اذا انقضى هذا فنقول اذا ادعى رجل على امرأة النكاح وهي جاحدة واقام عليه  
 بيته ففقط بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا لو كان المسمى مهر  
 مثلا او اقل او اكثر لانها اتلفا البضع عينا بعوض لا يعدل ولكن البضع لا يقدر  
 على المتلف وانما يقوم على المتملك ضرورة التملك فان ضمان الاتلاف يعدل بالمثل  
 ولانما ثلث بين البضع والمال فانما عند دخول في ملك الزوج فقد صار متقوما اظهر  
 الخطر الا ما زاد على مهر مثلها مثل المسمى او اكثر لم يضمن شيئا لانها اوجب المهر عليه  
 بعوض يعدل او يزيد عليه وهو بضع لانه عند الدخول في ملك الزوج متقوم وقدرنا  
 ان الاتلاف بعوض يعدل لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمن  
 الزيادة للزوج لانها اتلفا عليه قدر الزيادة بلا عوض ولا يضمن ايضا راجع في  
 البيع الا ما نقص من قيمته المبيع اذا ادعى المشتري بان يقول اشتريت هذا العبد  
 من هذا الرجل بالبيع وهو يفي في الثمن فان انكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا  
 للبائع لانها اتلفا عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما اذا زاد على القيمة من  
 الثمن اذا ادعى البائع بان يقول ان المشتري مني اشترى هذا العبد بكذا وعليه الثمن  
 وانكره المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بالبقيش وهو يفي في الثمن رجعا  
 يضمنان للمشتري الف لانها اتلفا عليه ولا يضمن في الطلاق قبل الوطى الا النصف  
 مهره يعني اذا شهدا بالطلاق قبل الوطى ثم رجعا يضمنان نصف المهر بخلاف ما اذا  
 شهدا بالطلاق بعد الدخول لان المهر تأكد بالدخول فلا اتلاف وضمن في العتق  
 القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجع ضمن قيمة العبد وضمن في القصاص الدية  
 يعني اذا شهد ان زيدا قتل بكرا فاقترض زيد ثم رجعا جيب الدية عندنا لا قصاص لانه  
 جازا بمباشرة القتل ولم يوجد منها ذلك وعند الشافعي رجع يقتصر ويضمن الفرع  
 برجوعه لان الحكم اضيف الى ادائه شهادة في مجلس القضا فكان التلف مضافا اليه

ضمانا كان مهر مثلها

لا يقتصر



ففيمن لا يقول بعد الحكم كذب شهود الأصل او غلطوا في شهادتهم لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم  
بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتفت الى قولهم لان القضا المضمي لا ينقض رجوعهم  
كذا في الكافي ولا الأصل بقوله لا تشهد يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا لم نشهد  
شهدوا الفرع على شهادتهم لم يضمنوا اذا لم يوجد من جهتهم سبب موجب للضمان  
لانكارهم سبب الاتلاف وهو الاشهاد على شهادتهم ولا يبطل القضا المتعارض بين  
الجزئين فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضا لانهم انكروا التجل ولا بد منه  
او بقوله اشهدته وغلطت يعني اذا قال الاصول اشهدناهم لكن غلطنا فانهم  
لا يضمنون عند أبي ج وابي يوسف رحمهما الله لان القضا لم يقع بشهادتهم بل وقع  
بشهادة الفرع وعند محمد رحمه ضمنوا لان الفرع نقلوا شهادة الاصول فكانت لهم حصة  
ورجعوا ولو رجع الكل الى الاصول والفرع ضمن الفرع فقط عندنا لان السبب  
الاتلاف الشهادة القائمة في مجلس القضا وذا وجد من الفرع وعند محمد المشهود عليه  
خير بين تضمنين الفرع وتضمن الاصول لان القضا وقع بشهادة الفرع من  
حيث ان القاضي يدين شهادتهم بوضع شهادة الاصول من حيث ان الفرع  
يدينون عليهم بنقلوا شهادتهم بالرجوع وتضمن المنكر بالرجوع يعني ان المنكر  
ان يرجع عن التزكية ضمن عند أبي ج لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة  
انما تصير حجة بالعدالة وهي انما يثبت بالتزكية فصارت في معنى حجة بالعدالة كالتزكية  
فاذا سبب لمضاهيهم في النهي وهو سبب الوصول الى الحرث اليه وهو سبب  
الرجوع وهو سبب ترداد الائم وهو سبب الموت ثم اضيف الموت الى الرمي الذي  
هو العلة الاولى حتى يجب عليه احكام القتل من القصاص والدية والموت الى الكفاة  
وعندنا لا يضمنون لانهم اثنوا على الشهود وخبرنا فصار كما لو اثنوا على المشهود عليه  
بان شهدوا باحصائه لا شاهد الا حصان يعني لو شهدوا بالا حصان ثم رجعوا لم يضمنوا  
لانهم

ففيمن لا يقول بعد الحكم كذب شهود الأصل او غلطوا في شهادتهم لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتفت الى قولهم لان القضا المضمي لا ينقض رجوعهم

لانه شرط محض كما ضمن به اي بالرجوع شاهد اليمين لا الشرط يعني ان شهد شاهدان  
باليمين وقال انه قال لبعده ان دخلت الدار فانت خرا او قال لا امرت ان دخلت  
الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها وشهد آخر ان بوجود الشرط اني دخلت الدار  
ورجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود اليمين لا وجود الشرط وهو قيمة العبد  
ونصف المهر لانهم شهدوا العلة اذ التلّف انما يحصل بالاعتقاد والتطبيق وهم  
الذين اثبتوا تلك الكلمة والتعلق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضيف التلّف  
الى علة البطلان المانع **كتاب** **الشك** **الصلح** **اورده** **بهم** **لان** **انما** **الصلح** **الصلح**  
الصلح انما يمكن من التراضي عليه اقرار ولا يلزم على شاهد فاما سبب ان يورد بعد  
الافراد والشهادة هو لغة اسم المصاحبة وهو خلاف الخصومة واصلة من الصلاح  
بمعنى استقامة الحال وشرعا يرفع النزاع وركبة الايجاب والقبول بان يقول  
المدعي او المدعى عليه صلحنا نحن من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول  
الاخر قبلت او رضيت او ما يدل على رضاه وقبوله بشرط العقل وهو شرط في  
جميع التصرفات الشرعية فلا يصح صلح المجنون وصبي لا يعقل ولا البليغ وصبي من  
الصبي المأذون ان نفع او ضرر بين يعني اذا ادعى الصبي المأذون على ان  
دبتا فصالحه على بعض حصة فان لم يكن له عليه بيعة جاز الصلح اذ عندنا هما  
لاحق له الا الخصومة والخلف والمال النفع له منها وان كانت لم يجز لان الخط  
نزع وهو لا يملكه وان اخر الدين جاز سواء كان له بيعة او لا لانه من اعمال التجارة  
والصبي المأذون في التجارة كالبايع ولا حرية يعني ان حرية المصالح ليست  
بشرط فصح الصلح من بعد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على حط  
بعض الحق اذا كان له عليه بيعة ويملك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعييب  
لما ذكره لو صالحه البائع على حط بعض الثمن جاز لما ذكر في الصبي المأذون ومن المكاتب

الصلح اورده بهم لان انما الصلح



فانه نظير العبد المادون في جميع ما ذكره لانه عبد ما بقي عليه درهم فان لم يكن له مال  
فادعى رجل عليه ديناً فاصلى ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه دين  
لم يجز لانه لما جاز صار محجوراً فلا يصح صلته بشرطه ايضا كون المصالح عنه حق للمصالح  
ثابتاً في المحل لاحقا لله تعالى فخرج على قوله ان يكون المصالح عنه حق للمصالح بقوله فلو  
ادعت مطلقاً على وجهه ان صبيته في يده انما منه ويخرج فصاحبت من النسب على شيء  
بطل لان النسب حق الصبي لا حقاً فلا يمكن الاغتياض عن حق غيره وخرج على قوله ثابتاً  
في المحل بقوله ولو صالح الكفيل بالنفس على مال على ان يبرأ به من الكفالة بطل لان  
ان ثبت للمطالب قبل الكفيل بالنفس حق المطالبة بتسليم نفس المكفول بنفسه بعبارة  
عن ولاية المطالبة وانما صفة الوالى فلا يجوز الصلح على القصاص لان المحل هناك  
يصير مملوكاً في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتاً في المحل فبطل الاغتياض عنه بالصالح  
كل الصلح من الشفعة يعني اذا صالح الشفيع من الشفعة التي وجبة له على شيء على ان  
يسلم الله له الشئ فالصلح بطل اذ لا حق للشفيع في المحل لانه حق التملك وهو ليس بامر  
ثابت في المحل فهو عبارة عن الولاية كما مر وخرج على قوله لانه يقول ولو صالح من حقه  
بطل يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه حق الله تعالى سواء كان بالمال او عيناً او ديناً او حقاً  
ليس بالمال حتى لا يصح الصلح عن حقه الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانياً او سارقاً  
من غيره او شارب خمر فصالحه على مال على ان يبرأه الى دلي الامر لانه حق الله تعالى  
ولا يجوز الصلح من حقه تعالى لان المصالح بالصالح يتصرف في حق نفسه بالاستيفاء  
كل حقه او استيفاء بعضه واسقاط الباقي او بالمعاهدة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه  
وكذا اذا صالح من حقه القذف بان قذف رجلاً فصالحه على مال على ان يعفو عنه  
لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدوم شرعاً  
بخلاف التعتير حيث يصح الصلح عنه لانه حق العبد والقصاص في النفس وما دونها لا يصح

الاغتياض بوجه الحق  
احر

بجاء

٤

ايضا حق العبد بشرطه ايضا كون البدل مالا الاصل في هذا الفصل ان الصلح  
يجب حمله على اقرب العقود اليه واشبهها بقرابة الصلح تصرف العاقل بقدر الامكان  
فاذا كان عن مال كان في معنى البيع فلا يصح الصلح على الجور والميتة والدم وصيد  
الحرام والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فما لا يصح للمعوض في البيع لا يصح  
موضا في الصلح معلوما ان الصلح الى قبضه والام يشترط معلومية فان من ادعى حقاً  
في دار وادعى المدعى عليه قبله حقاً في جانيته فتصالحا عن ان يترك كل واحد دعواه  
قبل صاحبه صح الصلح وان بين كل منهما مقداره حقه لان جهالة التساقط لا تقضي الى  
المنازعة كذا في الكافي او منفعة بان صالح على حذمة عبد بعينه سنة او ركوب دابة  
بعينه او زراعة ارض او سكن دار وقتاً معلوماً جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة لانه  
تمليك المنفعة بم عوض قد وجد وحكم وقوع البهارة عن الدعوى لما قرأه عقد يرفع النزاع  
وهو اي الصلح اما باقرار من المدعى عليه او سكوت منه بان لا يقدر ولا ينكر او انكاره وكل  
ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير عرفه باللام لان الظاهر العموم الاول اي الصلح باقرار  
كبيع في احكامه لو وقع عن مال بمال لان حقيقة البيع مبادلة مال بمال كما مر فخرج  
في هذا الصلح احكامه اي احكام البيع وهي الشفعة والرد وبعبارة وخيار ردوية  
وخيار شرط والفساد بجماله البذل لانها هي المنفعة التي النزاع دون جهالة المصالح  
عنه لانه يسقط والتساقط لا يفضي اليها وان احق المدعى او بعضه رجع المدعى عليه على  
البدل باليد في الصورة الاولى او بعضه في الثانية يعني اذا ادعى زيد على بكر دار او بعضها  
منها وصالح بكر في الاول على الف وفي الثاني على خمسين فما تحقت الدار كلها او بعضها  
رجع بكر على زيد في الاول بالف وفي الثاني بخمسين وان احق البدل او بعضه رجع المدعى  
وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر بالمدعى وهو الدار كلها او بعضها لان منه ما عوض عن  
الآخر فانيها اخذ منه بالاستحقاق رجع بما دفع ان كان كلاهما للكل وان كان بعضهما لبعض



كما هو حكم المعاوضة وكما جارة عطف على قوله ببيع لو وقع الصلح عن مال بمنفعة  
لأن العبرة للمعالي والجارية تملك المنفعة بعوض وهذا الصلح كذلك فشرط التوبة  
فيه وبطلان بغير أحد في المدة كما هو حكم الجارة وقدمه والآخر أي الصلح بكون  
والنكاح معاوضة في حق المدعي لأنه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه وفدا يمين وقطع نكاح  
في حق الآخر لولا لبقاء النزاع ولزم اليمين وهذا في النكاح ظاهر وأما في السكوت فانه  
يحتل الأقرار والنكاح فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك مع أن حمله على النكاح أولى  
ولم يكن فيه دعوى تفريق الزمة وهو الأصل فلا شفقة في صلح عن دار مع أحد ما عني  
إذا ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر أو أنكه فصالح عنها بدفع شيء لم تجب شفقة لأنه  
يزعم أنه يستحق الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعي عن نفسه  
لأنه يشترطها وزعم المدعي لا يلزمه وتجب أي الشفقة لو وقع الصلح عليها إلى على  
الدار بان تكون بدلا لأحد ما أي النكاح أو السكوت لأن المدعي يأخذ عوضا عن  
حقه في زعمه فيعامل بزعمه والأقرار كما هنا مثلها وإن استحق المدعي أو بعضه في ضرورة  
الصلح بسكوت أو النكاح يرد المدعي البذل أي بدل المدعي أو بعضه ويخافهم مع المستحق لأن  
المدعي عليه لم يدفع العوض إلا بدفع خصومة عن نفسه وبقي المدعي في يده بلا خصومة  
أحد فإذا استحق لم يحصل له مقصوده ويظهر أيضا أن المدعي لم يكن خصومة فيرجع  
عليه وإن استحق البذل أو بعضه رجع إلى الدعوى بطلان استحق كل العوض أو بعضه  
أن استحق بعضه لأن المدعي لم يترك الدعوى إلا يسلم له البذل فإذا لم يسلم له رجع بالبذل  
هناك البذل قبل التسليم إلى المدعي كما استحقاقه الفصلين أي فصل الأقرار وفصل السكوت  
والنكاح فإن كان عن أقرار رجع بعد الملأ إلى المدعي وإن كان عن النكاح رجع بالبذل  
صالح على بعض ما يدعيه لم يصح يعني إذا ادعى رجل على آخر دارا فصالح على قطعة منها لم يصح  
الصلح وهو على دعواه في الباقي لأن الصلح إذا كان بعض المدعي كان استيفا البعض طبق

على

الحق واستقاطا للبعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى الزمانات  
واحد وترك ميراثا فبعض الورثة عن نصيبه لم يخر لكونه براءة عن الأعيان الأبنية  
شي في البذل أو الأبراء عن دعوى الباقي هذا ما قالوا من الحيطة في جواز الصلح على بعض  
المدعي وهي أن يرد على بدل الصلح وربما مثلا يكون مستوفيا بعض حقه وأخذ العوض  
عن البعض أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لأن الأبراء عن دعوى العين جائز  
أي الصلح عن دعوى المال لا ينفى في معنى البيع فما جاز ببيع جاز صلح ومن دعوى المنفعة  
كان يدعي في دار سكنه سنة وصية من صاحبها فخر الوارث أو أقر فضالح على مال أو منفعة  
جاء لأن أخذ العوض عنها بالاجارة جائز فكذا الصلح لكن لما يجوز الصلح عن المنفعة  
على المنفعة إذا كانتا مختلفي الجنس بان يصالح عن السكنى على حصة العبد مثلا وأما  
إذا أخذ جنسها كما إذا صالح عن السكنى مثلا فلا يجوز وقدمه في كتاب الاجارة  
ومن دعوى الرق أي إذا ادعى على مجهول الحال أنه عبده فضالح المدعي عليه على ما جاز  
وكان عتقا بمال مطلقا أي في حق المدعي والمدعي عليه حتى يثبت الولاء لو وقع الصلح بالأقرار  
من المدعي عليه والآي وإن لم يكن باقرار قطع نزاع في زعم المدعي عليه ويستحق بمال في زعم  
المدعي حتى لا يثبت الولاء إلا بغيره فتنقبيل وبثبت الولاء ومن دعوى الزوج  
النكاح وكان خلعا يعني صلح الصلح إذا كان الرجل هو المدعي والمرأة تنكر لا مكان اعتبار  
الصحة فيه بان يجعل في حقه في معنى الخلع لأن المال عن ترك البضع خلع والصلح يجب  
حله على أقرب عقود إليه كما تروى في حقها لا فتداؤا يمين وقطع الخصومة لا عن دعواه  
النكاح أي لا يجوز الصلح إذا كان المدعي المرأة بان يتخي نكاحا على رجل فصالح على  
شي أو نكاح لم يخر لا يرد البذل لها لترك الدعوى فإن جعل ترك الدعوى منها فرقة فلا عوض  
على الزوج في الفرقة كما إذا مكنت ابن زوجها وإن لم يجعل فرقة فالحال على ما كان  
قبل الدعوى لأن الفرقة لم يوجد كانت دعواه على ما بقا النكاح في زعمها فلم

أخذت ميراثا من زوجها



ثم ينشئ لمقابلته العوض فكان رشوة وقيل يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهرها ثم قالها  
 على اصل المهر لا الزيادة فقط الاصل لا الزيادة ولا عين ودعوى جديدا عرف ان الصلح  
 لا يجري في حق الله تعالى ودعوى نصيب لان الصلح اما استقاط او معاوضة والنسب لا يملكها  
 ولا اذا قتل ما دون رجل واحد وصالح عن نكاحه نفقة من كسبه فلا يجوز له التصرف  
 فيها ثم صلح العبد المأذون له وان لم يصح لكن ليس للمولى القليل ان يقتله بعد الصلح  
 لانه اذا صالحه فقد عفى عنه ببذل فصح العفو ولم يجب البذل في حق المولى بل تأخر الى  
 ما بعد العتق لان صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكلفا ولم يصح في حق المولى فصار كانه  
 صالحه على بدل مؤجل يؤخذ منه بعد العتق ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان  
 يقتله فكذا هذا كذا في العتاق في صلح اي الصلح بغير صلح المولى عن نفسه فعل ذلك  
 القتل عمدا لان عبده من كسبه فيجوز التصرف فيه واستخلاصه وصح صلح المكاتب عن  
 نفسه لانه كالمحرر وجب عن نكاح المولى وهذا ان ادخل احد رقبته فانه يكون خصما فيه  
 فاذا جنى عليه كان الا رش له واذا قتل لا يكون قيمة للمولى بل لو رشته حتى يؤدى  
 بالكتابة ويحكم بحرية في احواليه ويكون الفضل لهم فصار كالمحرر فيجوز صلحه عن نفسه  
 كذلك العبد المأذون ذكره الزيلعي وصح الصلح عن مغبوب تلف باكثر من قيمة او عرض يعني  
 ان من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف واهلكه فضاكه على الفين او عرض جاز وعندها  
 لا يجوز اذا كان بعض فاجش لان حقه في القيمة فالزيد عليه ربوا له ان حقه في  
 الهالك باق مالم يحكم القاضي بالضيان حتى اذا ترك التضمين بقى العبد كالمالك عليه  
 حتى يكون الكف عن عليه فاعتياضه باكثر من قيمته لا يكون ربوا اذا الزيد على المانية  
 يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالحا  
 على الاكثر ثم جاز لان الحق قد انتقل بالقضا الى القيمة وكذا الصلح بعوض وان كان  
 قيمة اكثر من قيمة العرض المغبوب الذي تلف لعدم التبرؤا وصح في القتل اكثر من مرة والار

والارش وفي الخطا لالات الدية في الخطا مقبلة والزيادة عليه يكون ربوا فيبطل الفضل  
 والواجب في العبد القصاص وهو ليس بمال فلا يحقق فيما تبرؤا فلا يبطل الفضل بهذا  
 اذا صالح على احد مقادير الدية فان صالح على غيره صح لانها مبادلة بالكن يشترط القبض  
 في المجلس يخرج عن ان يكون دينا كذا في الكافي كما في مؤسرا عتق نصفه وصالحا عن  
 باقية باكثر من نصف قيمته يعني عتق من رجلين اعتقه احدهما وهو مؤسرا تصالحا عن باقية  
 باكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في العتق منصوص عليه كما مر في باب  
 وتقدير الشرح ليس اولى من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالح عن باقية بعض  
 صح مطلقا وان كان اكثر من قيمته بنصف العبد لان الفضل لا يظهر عند اختلاف الجنس  
 وكل الصلح عن مرم عمدا وعلى بعض دين يدعيه من المكذبات والموزونات لزم بطلان الموكيل  
 دون الوكيل لانه استقاط فحس فكان الوكيل سفيرا حضا فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح  
 الا ان يضمنه اي الوكيل البذل فانه ج يكون مؤمرا بالضيان لا بالبطل وفيما هو كبيع هو  
 ما اذا كان الصلح عن ثياب ثياب لزم وكسبه لان الحقوق ترجع الى الوكيل هذا اذا كان  
 الصلح عن اقراره واما اذا كان عن انكاره فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكفاية  
 صلح فضولي وضمن البذل او اضاف الى ماله بان قال على النسيء او اضاف الى نقد  
 او عرض بلا نسبة الى نفسه بان قال على هذا الف او على هذا العبد او اطلق بان  
 قال على الف ونقد اي سلم صح اي الصلح في هذه الصور وصار اي الصلح متبعا لها اي في  
 الصورة الرابعة لانه فعله بلا اذن المدعي عليه وان لم يتقد اي لم يسلم الفضولي البذل  
 وقف اي صار الصلح موقوفا على الاجارة فان اجازته المدعي عليه صلح الصلح والزمه البذل ولا  
 اي وان لم يجزه رد اي الصلح بهذه صور خرس لان الفضولي اما ان يضمن المال او لا فان  
 لم يضمن فاما ان يضيف الى ماله او لا فان لم يضيف فاما ان يشترط في نقد او عرض او لا  
 فان لم يشترط فاما ان يسلم العرض او لا فالصلح جائز في الوجهين كلاهما الا الوجه الاخير وهو ما

السفر بالعتق  
 كية معاملة  
 ولو روى هذا البعوض  
 ويومضه  
 معاملة  
 921



اذا لم يضمن البديل ولم يضمن الى ماله ولم يشر اليه ولم يسلم الى المدين حيث لا يحكم  
بجواز به بل يكون موقوفاً على الاجازة اذا لم يسلم الى المدين عوض فلا يسقط حق الجاني  
بعدم رضاه به فان اجازة المدين عليه جاز ولزمه المشروط لا يتزاهم باختياره وان  
ردّه بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة اما الاول فلان الحاصل للمدين عليه براءة  
وفي حق الاجنبي والمدين عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولي اصيلاً اذا ضمن كالفضولي  
بالخلق اذا ضمن البديل واما الثاني فلانه اذا اضافة الى نفسه فقد التزم بشئ من الصلح  
اما الثالث فلانه اذا عينه للتسليم فقد شرط له سلامة العوض فصار العقد تاماً بقبوله  
ولو ائتمن هذا العبد او وجد به عيباً فردّه او وجد به حراً او مكاتباً فلا يسبيل له على المصالح  
ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما الرابع فلان دلالة التسليم على المدين  
دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه والمصالح مما لم يكن كباقي الوجوه لم يفسد صحة  
الصلح على جنس ماله عليه اي اذا كان بدل الصلح من جنس ما سخط المدين على المدين عليه  
بفقد ماله بغيره جرت بينهما فالصلح اخذ ببعض حقه وخطب لباقيته لان تصرف العاقل البالغ  
يصح ما لم يكن لا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من التبرع اي الصلح عن الف على خمسة  
ومن الف جباة على خمسة ربيون فجعل خطأ البعض في المسئلة الاولى والبعض  
والصفة في الثانية لان عين هذه الخمسة كانت مسخوة بذلك العقد الذي الدين  
به وعن الف حال على الف موجب او لم يكن جعله معاوضة لان بيع الدراهم بالدراهم  
شئ لا يجوز فلا بد من حمله على تأخير فيه معنى الاستقاطا عن عشرة دراهم عشرة وناشر في خمسة  
دراهم حارة او موحلة او اذ يعتبر خطا للدناير كلها وبعض الدراهم وتاجيد البعض لا  
معاوضة لان معنى الاستقاطا لازم في الصلح فاذا لم يكن ان يجعل خطا واستقاطا لم يعتبر  
معاوضة لا على دراهم من تلك الدناير موحلة لان الدناير غير مسخوة بعقد المداينة فلا  
يمكن حمله على تأخير حقه فجعل على المعاوضة وبيع الدراهم بالدناير نسبة لا يجوز عن الف

الصلح

الف موجب على نصفه حالاً لان المجل غير مستحق بعقد المداينة اذا لم يستحق به هو  
الموجب والمجل خبر منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقاً بعقد المداينة فصار  
معاوضة والاجل كان حق المديون وقد تركه بازا ما حط عنه من الدين وكان  
اعتباراً عن الاجل وهو ٧٠ ام لا يرى ان ربوا النسبة حرم لشبهة مبادلة المال  
بالاجل فلان يجرم حقيقة اولى ولا عن الف سود على نصفه ببيع الدين البيض غير  
مسخوة بعقد المداينة لان من له السود لا يستحق البيض فقد صالح على ما لم يستحق  
بعقد المداينة فكان معاوضة الالف ثمان مائة وزيادة وصف الجودة فكان ربوا  
ولا من دين عليه على جنس غيره بغير عينه لان الصلح على غير جنس لا يكون  
الا معاوضة وجهه البديل بطلما صالح عن كره حنطة على عشرة دراهم فان قبض  
اي العشرة في المجلس جاز في الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى  
البيع فيجب قبض احد العوضين في المجلس والا فلا اي وان لم يقبض العشرة فلا يصح  
لانه يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقى خمسة ففترق صحيح في  
النصف فقط لو جوف المصح في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة على مائة على  
او موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت قال ادفع الى خمسين غدا على  
الك برى من الباقي فان دفع غدا برى والا فلا اي وان لم يدفع لم يبرأ عند اي ح  
او نحوهما الله وعذرا في يوسف ربي لان الابرا حصل فينبذ البراءة مطلقا كما لو  
بر بالابرا كما سيأتي ولها انه ابراء مقيد بالشرط والمقيد به يفوت عند فواته وذلك  
لانه بداء او خمسين في الغد انه يصح عرضاً حذراً فلا سه او تسلاً الى تجارة الزرع  
فصلح ان يكون شرطاً بحسب المعنى وكلمة على وان كانت للمعاوضة لكنه قد يكون بمعنى  
الشرط كما في قوله تعالى يبايعنك على ان لا يشركن بالله شيئاً وقد تقرر ان المعنى  
فصل على الشرط تصحى تصرفه وهذه المسئلة على وجوه اربعة ما ذكره الثاني ما ذكره بقوله



ولو قال صاحبك اي من الف على خمسمائة تدفعها الى فلان او انت بري من الفضل  
على انك ان لم تدفعها عند الفلكل عليك كان الامر كما قال يعني ان قبل ادى بري من  
الباقى ولا فالكمل عليه كما في الوجه الاول وهذا بالاجماع لانه ان يصير التقييد  
لم يوجد بطل الثالث ما ذكره بقوله وان قال برائك على خمسمائة من الف على ان  
تطحن خمسمائة عند ادى بري وان وصليته لم يعطها لانه اطلق الابداء واداء خمسمائة  
عند لا يصح عوضا ويصح شرط مع الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما اذا  
بداء خمسمائة لان الابداء حصل مقرونا به فمن حيث انه لا يصح عوضا يقع مطلقا  
ومن حيث انه يصح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترقا وذكر الرابع  
بقوله واذا لم يوقت اي اذا لم يذكر لفظ عند بل قال ادفع الى خمسمائة على انك بري من  
الباقى بري لانه لما لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء غرضاً صحيحاً لانه واجب عليه  
في كل زمان فلم يتقيد بل حمل على المعاوضة ولا يصح عوضاً بخلاف ما مر لان الاداء  
في الغد فيه غرض صحيح كما مر وذكر الخامس بقوله وان علق صريحاً لم يصح يعني اذا قال ان  
اديت الى او متى او اذا فانت بري لم يصح الابداء لانه علقه بالشرط صريحاً وهو باطل  
لما مر في بيان ما يبطل بالشرط وما لا يبطل قال اي المديون ستر الدين لا يملك  
حتى توافره عن الخط ففعل اي التأخير او الخط صح اي التأخير والخط لانه ليس بمكره عليه  
اي الدين حتى انه بعد التأخير لا يمكن من مطالبته في الحال وفي الخط لا يمكن من  
مطالبته ما حطه ابداء لو اعلن ما قال ستر اخذ الان اي اخذ المال من المقر في الحال  
بلا تأخير وخط الدين المشترك اذا قبض احد بهما شيئاً من الدين فله هذا الصلح  
على يتفرع عليه فروع يعني اذا كان لرجلين دين على اخر فقبض احد بهما شيئاً منه ملكه  
مشأه كما حصل فله ما جرت به في المقر لانه وان اذاد بالقبض اذ مالية الدين باعتبار عاقبة  
القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير زيادة الثمرة والولد حق المشاركة ولكنه

ولكنه قبل المثل ركة باق على ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقبضه  
بدلاً من حقه فيملكه حتى ينفذ تصرفه فيه ويضمن لشريك حصته فيه والدين المشترك  
ان يكون واجبا بسبب سبب متحد اذا احدثت الصفقة وضمن المال المشترك ونحو ذلك  
ورجعاً على الغريم بالباقي لان المقتضى ان اذا كان مشتركاً بينهما فلا بد ان يكون  
الباقى كذلك وخرج على الاصل المذكور بقوله فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب  
أخذ الشريك الاخر نصفه اي الدين عن غريمه لانه كان عليه ولم يستوفه في ذمته  
واخذ نصف الثوب من شريكه لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو مشاع لان ثمة  
الدين حال كونه في الذمة لا يصح وهو الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيستوقف على  
اجازته واخذه النصف والى على اجازة العقد فيصح ذلك الا ان يضمن اي شريكه ربع  
الدين لان حقه فيه ولو لم يصالح احدهما بل اشترى بنصفه اي نصف الدين شيئاً من  
اي ضمن احدهما الاخر الربع اي ربع الدين لانه صار قابضاً حقه بالمقابضة بلما  
حط لان مبني البيع على المالك كسنة فصار كقبضه نصف الدين فيكون لشريكه ان يرحم  
عليه بالربع بخلاف الصلح لان مبناه على الخط والاعراض ولهذا لا يملك بوجه مركبة  
لكن المصالح بالصلح ابراه عن بعض نصيبه وقبض بعضه فاذا الزمناه دفع ربع الدين  
نقرر به المصالح لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلهذا اخبرناه وفي الابداء حصته  
اي اذا ابراه احد الشريكين ذمة الاخر المديون عن حصته وفي المعاوضة بددين سبق  
اي اذا كان للمطلوب احد المالين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه فصار  
قصاصاً لم يرجع الشريك على المديون بحصته في صورتين اما في الاولى فلا ان  
الابداء اتفاق وليس يقتض لان الاصل في الدينين اذا التقيا قضاء ان يصير  
الاول مقتضياً بالثاني والمشاركة انما تثبت في الاقتضاء وفي بعضها قسماً الباقي  
على سهامه اي لو ابراه عن بعض حصته كان حصة الباقي على ما بقي من السهام لان الحق

فلم يزد نصيب الجورى بالبراء فلم يرجع  
عليه واما في الثانية فلا فانه قضى ديناً  
كأن عليه ولم يقبض به



عاد الى هذه القدر حتى لو كان لها على المديون عشرة درهما فابرة احد الشريكين  
عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالجزء. ولما كانت المطالبة بال عشرة صالحا من  
عيب فظهر عدمه اذ زال بطل الصلح قال في العادة اولى عيبا في جارية اشترى بها  
وانكر البائع فاصطلى على مال ان يبر "المشتري" البائع من ذلك العيب ثم ظهر  
انه لم يكن لها عيب او كان ولكنه قد زال فللبائع ان يسترد بدل الصلح صالحا احد  
ربي سلم عن نصيبه على ما دفعه فان اجازة الاخر نفذ عليها وان رده رد بعين  
اذا سلم رجلان الى اخير طعمهم ثم صالح احدهما مع المسلم اليه على ان يأخذ نصيبه من  
رأس المال ويفسخ عقد السلم في نصيبه لم يجر عندنا في ح ومردصها الله الا باجازه الاخر  
فان اجازة جاز وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما وما بقي من المسلم  
مشتركا بينهما ايضا وان لم يفسخ الصلح باطن وقال ابو يوسف جازا اعتبارا بغير  
المديون فان احد الدينين اذ صالح المديون عن نصيبه بدل جاز فكان الاخر  
مخير بين ان يشركه في المقبوض بين ان يرجع على المديون بنصيبه كذلك هنا ولها  
انه لو جاز فاما ان يجوز في نصيبه خاصة اذ في النصف من النصيبين فعلى الاول يلزم  
قسمة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتيميز ولا يتميز الا بالقسمة  
وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ على شريك عقده  
ففسخه الى رضاه اخرج احد الورثة عن عرض او عقار بمال او اخرج من ذهاب بقضته  
او بالعكس اي عن فضة بذهب او عن نقدين بهما الى بالنقدين بان كان في التركة  
وراهم دونانير وبدل ايضا دراهم دونانير صرح اي الصلح صرفا للجس الى خلافه كما في البيع  
قل بدله او لا لا يعتبر في التقدين التساوي بل يعتبر التقابض في الجلس لا في صرف  
فان وجد صحيح والآ فلا وفي التقدين وغيرهما باحد التقدين لا اي اذا كانت التركة ذهبا  
وفضة وغير ذلك فصاطوه على ذهاب او فضة لم يجر لاحتمال الربو الا اذا كان المعطى اكثر

اكثر من حصته من ذلك الجلس ليكون حصته بمثل الزيادة بمقابلته حصة من بقية  
التركة صونا عن الربو اخلا بد من التقابض فيما يقابل حصته من الذهب والفضة  
لا بد صرف في هذا القدر وبطل ان يشترط لهم الدين من التركة يعني اذا كان في التركة دين  
على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه  
يظهر ملكا حصته من الدين لسائر الورثة بما يأخذ منهم عن العين وتلك الدين على  
غير من الدين باطل وان كان بعوض واذا بطل في حصته الدين بطل في الكل لا اذا  
شرط ابراء الغرماء اي من الدين ولا يرجع عليهم بنصيبه المصالح فينشد بيع الصلح  
لانه حينئذ يكون كالمالك يملك الدين ممن عليه الدين او فسخا نصيب المصالح منه اي من  
بشرائه ثم تصالحوا على بقى من التركة فانه يجوز لا يخفى ما فيه من ضرره ببقية الاول  
ما ذكر بقوله او اقرضوه المصالح قدر حصته منه اي من الدين وصالحوا عن غيره واحالهم  
الى احوال المصالح الورثة باقرض الذي اخذ منهم على الغرماء ويقبلوا الحوالة ويختلف  
في صحة الصلح عن تركة مجهولة لا دين فيها قوله على مكمل او على موزون متعلق بالصلح  
يعني اذا لم يكن في التركة دين وادعاء ما غير معلومة واريد الصلح على مكمل او موزون قيل  
الصلح لا احتمال ان يكون في التركة مكمل او موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح  
فيكون ربوا وقيل يصلح لاحتمال ان لا يكون في التركة مكمل او موزون وان كان  
فيتملك ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول لعدم الجواز موديا الى اعتبار  
شبهة الشبهة ولا عبرة بها وصح في الاصح عن تركة مجهولة في اليد البقية من الورثة  
غير المكمل الموزون لانه لا يفض الى المنازعة لقيام المصالح عنه في اليد البقية من  
الورثة وقيل لا يصلح لانه بيع اذ المصالح عنه عين ومع الجواز لا يصلح البيع **كتاب**  
**الغيب** او رده بعد الصلح لانه انما يحتاج اليه اذ لم يكن بين المتخاصمين  
صلح ولا لغة الاحكام وشترها التزام على الغيب بديه او اقرارا وتكبر لان حقيقة

الدين ٢



فصل في خصوصية وهو انما يكون به واهله اهل الشهادة لان كلا منهما من باب الولاية  
 لانه تنفذ القول على الغير لان كلا منهما الزام اذ الشهادة ملزمة على القاضي والقضاة  
 ملزم على الخصم فاما شرط الولاية الشهادة يشترط لاهلية القضاء وشرط اهليتها شرط الولاية  
 وقد مر ذلك في كتاب الشهادة والفاصل بينهما فيكون اهل كونه لا يقبل اذ لا يكون عليه قلة  
 منها لانه بواسطة نفسه حتى لو قلد كان المقلد ائتما كما يصح قبول شهادته لوجود اصل الولاية  
 ولا يقبل لما ذكره لو قبل القاضي وحكم بها كان ائتما لكنه ينفذ في الفتاوى والقاعدية  
 هذا اذا غلبت على طهنة صدقة وهو ما يحفظ اختلاف في كون المصير شرطا لبقاءه وكون القسمة  
 من اعمال شرط لبقاء القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط وكثير من مشايخنا  
 رحمهم الله من اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو اقر رجل بالقسمة في الرضا في  
 جاز بائنا في الرواية لان القسمة ليست من اعمال القضاء وكذا اذا خرج الى القرى ونصب  
 قضا في امور الصغار او الوقف او نكاح الصغار كذا اختلف في فتاوى الظهير الدين والرضا في  
 لانه ليس بقضا ولا من اعمال القضاء قال في الفصل الحادي والثلاثين من شهادات  
 فاك في المحيط ان هذا مشكل عندي لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء الا ان  
 انه لو لم يؤذن له بذلك لم يملك فكان من جملة القضاء اخذ القضاء برشوة لا ينفذ  
 حكمه قال في العاوية القاضي اذا اخذ القضاء برشوة هل يصير قاضيا اختلف في المشايخ  
 والصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه وان كان عدلا ففسق باخذه  
 يستحق العزل لوجود سبب الاستحقاق وقيل ينجز لان المقلد اعتقد عند الله فلم  
 يرض بقضائه بدونهما وقال قاضي خان اجمعوا انه اذا ارشنى لا ينفذ قضاؤه  
 فيما ارشنى وينبغي ان يكون مع شرفه في عاقبه وهو الاجترار من الحرام وتقلده  
 وصلاحه وقبضه عليه بالسنة وهي ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وهو ما يروى عن الاصحاب  
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ووجه الفقه اي ما يدل متعلقا بالحكم الواقع بالجملة

في القضاة

كذلك

شرط الاولوية لا الجوار كذا ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة  
 ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد ولا يطلب اي بالقبيل لا يستل اي بالان القول عدم  
 من بان القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه ينزل على ملك رشوة اي ليهمة الرشوة ولو فقه  
 للصواب ويختار الا قدره الاولى اي ينبغي للمقلد ان يختار للقضاة من هو اقدره الاولى به  
 ولا يكون قضا غليظا جبارا عنيدا لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله في القضاء وقال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 من قلد غيري عملا وفي رعيته من هو اولي به منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة  
 المسلمين وعلى القضاء من اهم امور الدين وعمال المسلمين ويكره التقلد في اخذ  
 لمن خاف الخيف اي الظلم والجور على غيره وان امن منه لا يكره وقيل كره  
 بلا كراه لقوله صلى الله عليه وآله من ابغى بالقضا فكمنا في فم غير مكين وقيل قد اورداه بعض  
 القضاة وقال كيف يكون هكذا ثم دعاني رجل من بسوى شعوه فجعل الخلاق  
 يجلن بعض اشعار ذقنه فعطس فاصاب الموصي راسه فلقه والقي راسه بين يديه  
 كذا في الكافي ويجوز التقلد من الجابر كما يجوز من العادل لان الصحابة رضوا الله  
 عليهم اجمعين تقلدوا القضاء من معاوية بعد ان اظهر الخلفاء على كرم الله وجهه  
 مع ان الحق كان يعني وتقلدوا من يزيد مع فسقه وجوره والتابعون تقلدوا من  
 الجراح مع كونه اظلم زمانه ومن اهل البقي قال في العاوية التقلد من اهل البقي  
 ويجوز استلام الباني لا ينجز قضاء العدل ويصح عزله الباني لهم حتى لو اظهروا  
 الباني بعد ذلك لا تنفذ قضاياهم بعده ما لم يقلده السلطان العدل فان قلده  
 والطلب في بيان قاض قبله وهو الحاريط التي فيها نسخ السجلات والصكوك والحدود لان  
 القاضي يكتب السجلات احديهما تكون في يد الخصم والاخرى في ديوان القاضي او ربما  
 يحتاج اليه بعض من المتعالي وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان  
 ثم الورق الذي كتب عليه القاضي المضمحل هذه النسخ اذا كان من بيت المال يجبر

القضاة

الذي يولد له صاحب في وقت سنة  
 قبل اية اخرى في سنة اخرى

الاخذ بالقضا  
 المازدراء خذ طوقه واستخفاف  
 اي حقه الاذرية  
 يوتى استلامه اخرى  
 الخلاق بالية والرشوة صالحة  
 مقال يولي في حقه عليه

المنهج في خلق راسه عند الحاجة  
 المذكور في  
 يولي في خلقه



على دفعه لانه انما كان في يده لعله وقد صار العمل بغيره وكذا ان كان من ماله  
او مال الخصوم في الصلح لانه ما اخذه ليعمل بل للدين وكذا الخصوم تركوه في يده  
في عمله وقد استقل العمل الى غيره والزم محبوسا اقر الحق واقام عليه بيته يعني  
في حال محبوسين لانه نصب ظمرا للمحبسين فمن اقر الحق او انكر فقامت عليه بيته  
الزمره آياه ولا يقبل قول المعزول عليه الا ببينه لانه صار كواحد من الرعايا و  
شهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت بفعل نفسه والا اي وان لم يقر  
ولم يقر عليه بيته نادى عليه اي لم يجزئ تليينه حتى ينادى عليه اي يامر مناديا ينادى  
كل يوم اذا جلس من كان يطلب فلان بن فلان المحبوس الغلاني الحق فليخضري حجب  
بينهما فاذا لم يظهر خصم اخذ منه كفيل بنفد خلاه اي اطلقه ونظر الودائع وغلات  
الاوقاف التي وضعها المعزول في اليد الامنا وعلى بالبيته او اقراره في اليد لان  
كل ذلك حجة لا بقول المعزول لما مر الا ان يعرذد اليه بالتسليم منه اذ ثبت باقراره  
ان اليد كانت للقاضي فيصح اقراره بالتعاضد كانه في يده في الحال لان من في يده مال اذا  
اقر به لا يثبت ان يقبل اقراره وجعل الحكم في محض الجامع وهو اولى لانه اشتهر بوضع  
البطنة او بجلس دارة واذن للناس بالدخول فيها وجلس معه من كان يجلس من قبله  
لان الجلس في دارة وحده يورث التهمة ورد البيهية ان لم يقبل لان قبولها يورث  
الى مرعات المهدي الامن ذي رحم محرم او بمن اعتاد معاوذاة اي لا يرد منها قدرا  
اعيد اجرت عاونه قبل القضاء بها وانه لان الاول منه الرحم والثاني ليس  
للقضا بل جرى على العادات وان لم يكن لها خصومة اذ لو كانت لكان اكلا  
بقضائه وشهر اجازة لانه من حقوق المسلم على المسلم الا الدعوة الخاصة  
وهي مالوكم المضيف ان القاضي لا يحضره لا يتخذ لان الخاصة لاجل القضاء  
بالحال العامة ويعود مريض لانه ايضا من جملة الحقوق وسومي بين الخصمين جلوسا

بجده داني

جلوسا واما لانه لو لم يقر احدكم بالقضاء فليسوا بينهم في المحل والاشارة  
والنظر ولا يثبت احدهما ولا يثبت اليه ولا يثبت حجة التهمة ولا يثبت حجة وجهه  
لانه انما اقر على خصمه لا يميز مطلقا اي لا يميز حقا ولا واحدا منهما ولا يميز لانه  
ييزل مهابة القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يميز معه كما قال في  
الكافي ولا يميز معه ولا مع غيره ولا يثبت حجة التهمة ولا يثبت ان هذا شهادة بان  
يقول له اشهد بكذا وكذا لانه اعانه لاحد الخصمين فيكون كالتقنين الحضم والخصم  
ابو يوسف فيما لا يثبت فيه لان الشاهد قد يحضر لمهابية المحل فكان تليينه  
اجبا للحق بمنزلة احضار الخصم والتكفيل واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيته  
امره اي القاضي المقر بدفعه اي دفع الحق فان ابي اي امتنع عن الدفع حجب  
شرط الابا بعد امره ولم يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه ببينه او اقراره وقر  
بينهما في البيهية فقال اذا ثبت بالبيته حجب كما ثبت بظهور الممثل بانكاره  
ان ثبت باقراره لم يجزئ حجب اذ لم يعرف كونه مما طلا في اول الوثيقة فلعلة طمع في  
الامهال فلم يستصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حجب بظهور مظهره ومثله حكم من  
صدر التهميد المحكي عن شمس الائمة عكس لانه اذا ثبت بالبيته يعرذرو ويقول  
ما علمت ان له على وثبات الاتاعة فاذا علمت قضيت ولا يتاين ذلك في الاقرار  
والاحسن ما ذكره هنا كما قال الزبيدي قدما يرى اختلاف في تقدير مدة حبس  
والصحيح انه مقوض الى رأي القاضي لان اجلس لا يذاد احوال الناس فيه متفاوتة  
بطلب الحق متعلق بقوله حجب وكذا قوله فيما لزمه متعلق به بدلا عن مال حصل  
له كتمن مبيع وقرض او التهمة بعقيد كالمهر المعجل وبذل الخلع ودين الكفالة لان  
المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه به واقدامه على التهمة باختياره ودليل باره  
وفي غير ما من الديون لا اي لا يجلس ان ادعى الفقر اذ لا دليل على باره الا ان ثبت

يجوز ان يشهد  
بانه اقرار

الممثل بالحق التاخير  
حقه اذا اخرجه ومطله وما طلا  
بجده اقراره ولم يثبت حجه  
بباره

البار بالحق التاخير  
حقه اذا اخرجه ومطله وما طلا  
بجده اقراره ولم يثبت حجه  
بباره



الغير اوزر زنده دين و غيري  
صفت اوله المسرة وقت اوله  
م عليه الكوي اطلاق اوله في  
مى له الدين في اطلاق في  
غرام و غير ما كذا  
احمد

غيره غناه فيجب قدر ما يراه كانه لان دليل اليسار اذا لم يوجد كان القول لمن  
عليه الدين وعلى المقر اثبات غناه فيجب ان يسئل عنه فان لم يظهر له مال اطلق  
فقطرة الى مشيرة فيجب ان يكون ظاهرا ولم يمنع غناه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع  
طلب الاخر حقه منه ولا تقبل بيته على اطلاقه قبل حبه لانها بيته على الشقي فلا  
تقبل ما لم تؤيد بمؤيد وهو الجرس بعده تقبل على سبيل الاحتياط وبيته اليسار  
اولى بغيره اذا اقام المدعي بيته على اليسار والمدعي عليه على الاعتراف فينبغي اليسار  
اولى لانه عارض والبيته لاثبات واثبت الجرس لان الجرس جزاء الظلم فاذا منع  
من ادراك الحق مع القدرة عليه ظهر ظلمه فيجوز ان يثبت الجرس لنفسه بما فيه لزومه  
ودلته لانه تسقط بمضطر الزمان وان لم يسقط بان حكم الحاكم بما اوصطع الزمان  
عليه فلا يجلس ايضا لانه ليست بيد من مال ولا لزمت بعقد على ذكرنا بل يجلس  
في الاتفاق عليه اذا اتي عن الاتفاق لان النفقة طاحية الوقت وفي تركه قصدا  
هل كما في دفعه هلاكها بقبض المرأة في غير جدي وبقوله لما مر ان القضا يستقي من  
الشهادة وشهادتها جائزة في غيرها فكذا قضاؤه فيه ولا يجوز انما فيها من شبهة  
البدلية ولا يستلزم قاضي اي لا ينصب ثانيا لان المفوض اليه القضا لا التقليد  
ولا يتصرف في غير ما فوض اليه كالوكيل لا يؤكل بلا اذن الموكل الا اذا فوض اليه  
اي الاستخلاف بان قيل له من قبل السلطان ول من شئت بخلاف المأمور بانقائه  
الجمعة وهو الخطيب فانه يستلزم في الصلوة للمضروبة لكونها على شرف القوات  
فلو لم يجرى لفايت الجمعة من يسمع الخطبة مفعول يستلزم وقد مر تحقيقه في باب صلوات  
الجمعة وخرج على قوله الا اذا فوض اليه بقوله فثابت القضا المفوض اليه تايب عن الاصل يعني  
السلطان فلا يعزله اي اذا كان ثانيا عن الاصل لا يعزله القضا الا اذا فوض اليه بان قيل له  
من قبل السلطان يستبدل من شئت فيجوز له العزل ولا يعزله اي تايب القضا بخروجه في القضا

القاضي بخروجه اي القاضي عن القضا هذا ايضا خرج على قبله واثبت غيره اي غير المتوجه  
اليه وان قضى عنده او اجازة اي لم يقض عنده لكن سمع انه قضى في غيبته واجازة صح  
قضاؤه لان المقصود حضور راي الاول وقد وجد بعض الحكم قاض اخر يرفع اليه  
حكم قاض امضاه اذا كان مجتهدا فيه الا ما خالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع  
اذ لا منزلة الاجتهاد ودين على الاخر وقد تأيد الاول باتصال القضا به فلا ينقض  
بما هو دونه فلو قضى قاض بشاهد وبين المدعي او بثبوت حمل الوطى بمجرد الشكاح في  
مطلقة النكحة او بجواز بيعه في التسمية عمدا او بجواز بيعه بدرهمين لا ينقض  
اما الاول فلمن لفظة الكتاب لانه تعالى قال واستشهدوا بشهدين من رجالكم فان  
يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا انما يذكر بقصر حكمه عليه لانه قال فلكم ادنى  
ان لا تترتابوا ولا تترتبوا على الادنى واما الثاني فلمن لفظة الحديث المشهور هو  
حديث العيلة واما الثالث فلا لانه مخالف لما اتفقوا عليه في الصد الاول فكان  
قضاؤه بخلاف الاجماع واما الرابع فلا لان الخلاف فيه منقول عن ابن عباس رضي  
الله عنهما فقد ائتمر عليه الصحابة فلا يعتبر خلافه كذا في الكافي وقد فرغ على قوله بعض  
حكم قاض اخر بقوله فان امضى جازا هذا الشرط قوله الا في نفع قضا من خبر في حديث  
كتاب او قضا الامم وقضا امرأة قوله بحد او قضا بقوله قضا او قضا  
قاضي شهادة الحد والتايب وشهادة الامم وقاض لامرأة بشهادة زوجها  
او قاض بحد او قضا بشهادتها اي بشهادة امرأة نفع لان كلامنا مجتهد فيه فلم  
يخالف ما ذكر حتى لو ابطل ثانيا نفعه ثالث لان الاجتهاد الاول كان ثانيا والاول  
تأيد باتصال القضا به ينقض باجتهاد لم يتأيد به لانه دونه والقضا حتى الشرح  
يجب صيانة ومن صيانة ان يلزم ولا يعرض عليه واما قضا عبدا وصليقا  
اي سواء كان على مسلم او كافرا وقضا كافر على مسلم فلا ينقض ابدالا نقضا ابدالا شهادة

الامر وقاض  
الامر وقاض



فيهم عليه يوم الموت لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل يعني اذا ادعى رجل ان  
 اياه مات في يوم كذا وقضى به فادعت امرأة ان الميت قد تزوجها بعد ذلك اليوم  
 يسمع ويقضى بالنكاح ولو ادعى قتله فيه وقضى به لم يسمع دعواه النكاح بعده كذا اذا  
 ادعى ان فلانا مات وترك هذا ميراثا لامي وماتت قبل فلانة التي تدعى الارث  
 عنها ماتت قبل فلان الذي يدعى انه مات اولاد اقام البيينة لم يصح الدفع وسره  
 ان القضا بالبيينة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس  
 محل للنزاع ليرتفع بانبائه بخلاف القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما  
 لا يخفى القضا بحل او حرمة بشهادة زور ينفذ ظاهرا وباطنا اذا ادعى سبب  
 معين يعني ان العقود كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والفسخ كالاتا له القوة  
 بطلان وخوفا فانه ينفذ فيما عند ابي حرم الله ظاهرا وباطنا وعند الباين ينفذ ظاهرا  
 لا باطنا بخلاف الاملاك المرسله وهي التي لم يذكر فيها سبب معين فانهم اجمعوا  
 انه ينفذ فيها ظاهرا لا باطنا لان الملك لا بد له من سبب وليس لبعض الاسباب اولى  
 من البعض لقراهم فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضا بطريق الاقتضا  
 وفي النكاح والشراء يقدم النكاح والشراء لتفصي القضا وفي البيينة والصدقة روايتان  
 عن ابي حرم والمراد بالنفاذ ظاهرا ان يسلم القاضي المرأة بنفسها الى الرجل ويقول سلمني  
 نفسك اليه فانه زوجي وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطئها او يحل لها التمسك فيها بينا وبين الله  
 تعالى لعم ان شهادة الزور حرمه ظاهرا لا باطنا فينفذ القضا كذا كذا لان القضا ينفذ بقدر  
 الحجية وله ما روي ان رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي عتي رضي الله عنه واقام شاهدا  
 وقضى بالنكاح بينهما فقالت ان لم يكن بديا امر المؤمنين فزوجني منه فقال على شاهداك  
 زوجاك ولو لم ينفذ العقد بينهما بقضايه لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها و  
 دعيتها الخروج فيها وقد كان في ذلك تحضيرا من الزنا وكان الشهود زورا ليل القصة

القصص القضا في جته بديه الباطن في قوله بخلاف رايه متعلق بالقضا المراد بخلاف اصل  
 المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب ابي حرم او نحوه او بالعدل اذا حكم الحنفى بما ذهب  
 اليه ابو يوسف او محمد او نحوه من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه لو كان قضا  
 ناسيا مذهب ينفذ عند ابي حرم ولو عاين افعيه روايتان وجه النفاذ انه ليس بخطا باقين  
 وعندهما لا ينفذ في الوجهين لانه قضى بما هو خطأ عنده قيل عليه الفتوى قاله في الهداية  
 وقيل الفتوى على النفاذ فيها في الفتاوى الصغرى اذا قضى في محل وهو لا يرى ذلك بل يرى  
 خلافه ينفذ عند ابي حرم وعليه الفتوى كذا في الكافي لا يقضى غايب ولا له لقوله لم يسمع  
 الدعوى لا تقضى لاحد اخصمين حتى تسمع الاخر ولان القضا لقطع المنازعة ولا منازعة  
 ههنا لعدم الاشكال فلا يصح القضا الا بحضور نايبه حقيقة كوكيله ووصيه او شرعا كوصي  
 القاضي او حكما بان يكون ما يدعى على الغايب سببا لما يدعى على الحاضر فينصب الى خصما  
 عن الغايب ويصير القضا عليه كالقضا على الغايب كما اذا برهن على ذى بداهة اشترى  
 المدعى من فلان الغايب يعني اذا ادعى عينا في يد غيره انه اشتراها من فلان الغايب  
 واقام البيينة على ذى اليد وقضى به ثم حضر الغايب وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره  
 ولا يحتاج الى اعادة البيينة لاجراء مقتضا عليه فان المدعى لا يتوسل الى اثبات حقه على  
 الحاضر الا باثباته على الغايب ولو كان ما يدعى على الغايب شرطا لما يدعى على الحاضر لا  
 ان لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغايب او كان فيه ابطال حق الغايب كمن قال  
 لامرأة ان طلق فلان امرأتك فانت طالق فقامت زوجة الخائف ان فلانا طلق  
 امرأته ووقع الطلاق على لا تقبل البيينة في الاصح لان فيه ضررا على الغايب لا بطلان كالحكم  
 بخلاف ما لو لم يتضمن ضررا كما لو علن طلاقا بحدصول فلان الدار فانه يقبل لعدم  
 تضمن ابطال حق الغايب وههنا زيادة تفصيل ذكرت في المنية فمن اراد ان يلاحظ  
 فيما اذا اوقف عليه اى على الغايب متعلق بقوله لا يقضى على غايب فيقبل ينفذ وقيل لا

راي اهل

وحكمه الحاضر كان حكما على الغايب



ولا يملك المالك بيع ما يملكه

الاستغناء الاستغناء

التحكيم حكم و كذا

و قد ورد في الاستغناء

في العارية الحكم على الغائب يتخذ عند الشفع ويتخذ عندنا في الجواردين التركة  
اذا استقرت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة اذ لا ملك للورثة فيما فلا يكون  
لهم ولاية البيع يقض اي القاضي مال الوقف والغائب والبيعة يكتب الى الصلح  
لذكر الحق لا الاب والوصي لا يقض الاب مال ابنه والوصي مال اليتيم والفرق  
ان في الاقراض مصلحة لهم بقاء الاموال محفوظة ومضمونة والقاضي يقدر على التحصيل  
بخلاف الاب والوصي ففي الجواردين اذ اقر به فالغرم عليه في ماله ولو قضى بالجور  
خطا فعلى المقض له كذا في التثارة خانية والواقعات المصدر الشهيد حكما الى جعل الخصم  
بينهما حكما من صلح فاقبلا الى لم يتصف بما ينفي القضاة حكم بينهما ببيئته او اقراره  
الحكم بالبيئته دفع نزاع بينهما بها ومنه الحكم بالقرار الالتزام على المقض عليه ذكره  
في النهاية او لمكول في نزع العود اودية على العاقلة ورضيا بجميع اصله ان  
حكم الحكم بمنزلة الصلح فلا يجوز استحقاقه بالصلح يجوز التحكيم فيه ولا فلا واستيفاء  
الحكم والعود والتدنية لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها ولا يفتى به اي بصحة في  
غير ما ذكره لئلا يتجسس العوام فيه كذا اي صلح اجباره باقرار احد الخصمين وبعدالة  
شاهد حال ولا يثبت اي بقاء حكمهما لا اي لا يصح اجباره بحكم لا نقضا ولا يثبت كذا  
المعقول اذا قال قضيت عليك كذا او لمكول من هذا الرجوع قبل حكمه لانه حكم من جهتها  
فيستوقف حكمه على رضاهما وان قيل التحكيم ثبت باتفاقهما فيستغنى ان لا يصح الاجراء  
الا باتفاقهما قلنا شرط وجود الرضى لا يجب ان يكون بجميع اجزائه شرط البقاء ذلك  
الشيء كما في البيئته لا بعدة لا يصح الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن دلالة عليهما كالتقاضي  
اذا قضى ثم سئل لا يبطل قضاؤه لا يصح حكمه لا بؤيته وولده وزوجه حكم القاضي الموالي  
اذا لا تقبل شهادته لانه فادى ان لا يصح قضاؤه لهم بخلاف حكمه اي الموالي والمحكم  
عليهم حيث يجوز لعدم التهمة فيه وان حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما حتى لو حكم احد

جاء اوله صلح

شبهة

احدهما بدون الاخر ثم يحرر لانه امر محتاج فيه الى الرأى والرضا برأى المشتري فاحتاج  
فيه الى الرأى لا يكون رضا برأى الواحد كما في البيع والخلع ونحوهما دفع حكمه الى الموالي ان  
واقف مدعيه امتصاه اذ لا فائدة في نقضه ثم في احكامه والآي وان خالف الظلم  
فرق بين هذا وبين ما اذا رُفع الى القاضي قضية قاض اخر فانه لا يردده وان خالف  
رأيه اذ كان ذلك في فصل محتمل فيه وجهه ان الحكم له ولاية على المحكمين دون غيرهما فالقاضي  
الذي رُفع اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه وكان كالصلح فله ان يردده اذ خالف رأيه وانما  
القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضي  
ان يردده اذ اصابه القضاء حكمه بان يكون فصلا محتملا فيه فائدة اذ انخاب المدعي عليه  
بعد ما سمع القاضي البيئته عليه او غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البيئته قبل التعديل  
اومات الوكيل ثم عدلت تلك البيئته قيل لا يقض وقال في البيئته وهذا الفرق فبالنسبة  
ولو اقر المدعي عليه ثم غاب يقض عليه باقراره في قوله جميعا وان غاب الوكيل اومات  
بعد ما اقيمت عليه البيئته ثم حضر الموكل يقض عليه بتلك البيئته وكذا الوهاب الموكل ثم حضر  
الوكيل فانه يقض عليه بتلك البيئته وكذا الوهاب المدعي عليه بعد ما اقيمت عليه البيئته يقض بها  
على الوارث وكذا الوارث البيئته على احد الورثة ثم غاب يقض بها على الوارث الا وكذا  
لا اقيمت البيئته على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقض بها عليه ولا يكتفى بعادة البيئته كذا

في الثانية كتاب القاضي الى القاضي قال في الهداية باب  
كتاب القاضي الى القاضي ثم قال فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة لوجود الحجية وكتب  
حكمه وهو المدعي سجدا وقال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او الممسك الذي  
جعله وكذا لا اثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعي عليه لما احتج الى كتاب قاض الى قاض  
اخر لان حكم القاضي قد تم على الاول اقول لا يخفى ما فيه من التكلف والاحسن ان يقال  
ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بمقصود بالذات في هذا الباب بل توطئة لقوله

باب كتاب



وان شهدوا بغير خضم لم يحكم فيه المقصود بالذات فيه ونظايره كثيرة وترك هذا قوله  
الى القاضي لان هذا الباب غير مختص به بل يتبين فيه السجل والمحضر والصك والوثيقة  
شهد على خصم خاضع حكم الى القاضي بغير اية شهادة وكنت فيه اى في حكمه وهو السجل  
في المغرب السجل كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضي به فالسجل كتاب قاض ذكر فيه حكمه سواء  
كان عنه الى قاض اخر او لا الثاني ظاهر الاول يكون في صورة الاحتقاق فان المدعى  
اذا كان محكوما عليه واراد الرجوع على بايعه وهو في بلدة اخرى وطلب من القاضي ان يكتب  
حكمه الى قاض تلك البلدة ليحصل حقه بحكم هذا القاضي على من كتب من الكتاب الوارد عليه  
وحضر عنه من الخصم يكتبه القاضي الاول ويكون ايضا سجلا لتفقد الحكم او شهد على خصم كتاب  
لم يحكم بتلك الشهادة لما مر ان القضا على الغائب لا يصح وكتب بها اى بتلك الشهادة  
الى قاض يكون الخصم في ولايته ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب الحكمي سمي به لان المقصود  
به حكم المكتوب اليه وكتب القاضي الى القاضي بنقل الشهادة حقيقة لان مضمونه ذلك  
وتقبل فيما لا يسقط بشبهة اجترار عن الطرد والعدول كما سيأتي كالذين فانه يعرف بالعدول  
والوصف ولا يحتاج فيه الى الاثارة والعقار فانه يعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الاثارة  
والسجل بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس واراد كتاب القاضي بذلك الى قاض  
آخر والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها والعتاق والوصية والنسب من المحرم والميت  
والمقصود بالامانة والمضاربة بالمجودتين والشفعة والوكالة والوفاء والتقبل  
اذا كان موجبه المال كما سيأتي انه لا يقبل في العقود الورثة فان ذلك بمنزلة الدين  
والمنقول في المختار وانما قال في المختار لما قل انه لا يقبل في الاعيان المنقولة كالنساء  
والعبيد والامان وحقوق الحاجة الى الاثارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة وقال في  
المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول وقال انه يقبل في العبد لا الامة لان الابقاء  
يغلب في العبيد دون الامة وعنه انه تقبل فيها بشرطه ومن ثم يدعى انه يقبل في ذلك

ذلك اى ينقل وعليه المتأخرون وقال القاضي الاستيحاء في عليه الفتوى كذا في الكافي  
لا في حد فودى لا تقبل فيها لان فيه شبهة البردية عن الشهادة ولان منها بما على الاطلاق  
وفي قوله ينبغي في اثباتها وذكر عطف على قوله وكتب بها اسمي اسم القاضي في الكتاب  
ونسبه المكتوب اليه ونسبه اسم الشهود وانك بهم وان كل واحد منهم شهد  
الدعوى الصادرة عن فلان بن فلان ولا يصح الاقتصار على قوله غلب الدعوى ولا  
يكفي ان يكتب عن له ذلك وغلب الشهادة حتى اذا شهد شاهد قبل الاستشهاد ولا تقبل  
شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمفع قد مر في كتاب الشهادة بيان المراد بالاتفاق لفظا  
ومعنى وقراه اى القاضي الكاتب على من اشهدهم ليعرفوا ما فيه ويعلمهم به وان لم يقرأ  
عليهم اذلا شهادة بلا علم وكتب بها اسمهم وانك بهم اى اسما شهود الطريق واسما بهم  
فيه اى في الكتاب الحكمي فان كونه كتاب القاضي لا يشترط مجرد شهادتهم بدون الكتاب كذا في المختار  
وكتب بها تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه تاريخ الكتاب لا يقبله وان كتب ينظر هل كان  
قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكفي بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وختمه عندهم وسلم اليهم  
للايوية القليلة وهذا عند ابي حنيفة وعند ما علم المشهود بما في الكتاب شرط جواز القضا  
به واما يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه بل جواز ان يكتب ابتداء الى كل  
من يصل اليه كتابي هذا من القضاة ولا القراءة عليهم وختمه في ذلك حين ابتلى  
ابتلى بالقضا وليس الخبر كالمعانية وعليه المتأخرون توسعوا على الناس فالحاصل  
ان السجل القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي الذي هو  
نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم  
المدعى معلوم الى المدعى على معلوم الى المدعى عليه والقياس ان ياتي جواز العمل بكتاب  
القاضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه لم يثبت المكتوب اليه غير  
بما به ما في الكتاب لم يعمل به القاضي لانه صار واحدا من التواطؤ فانك اذا كتب اليه كذا جواز

اعتقاده

الشرط



فيما ثبت بالشهادة الحاجة العاقل اليه او قد يكون الشاهد لمدعى على حقه في  
بلدة وضمه بلدة اخرى فينوزر الجميع بينهما ولا يمكن من ان يشهد على شهادتهما  
اذا اكثر الناس يعجزون عن اداء الشهادة على الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل  
شهادة بالكتاب الى مجلس القاضى لا يقبل اى نقل الشهادة الا من قاضى موافق من  
قبل السلطان احراز عن الحكم بملك لمجموعة اى يقدر على اقامة المجموعة فلا يقبل من قاض  
رشتاق ولا يجوز كون شهود الطريق كفارا ولو كان المدعى عليه كافرا لان شهادتهم  
مكتومة لم يكن على القاضى فيكون حجة عليه ولا عبرة بالخضم اذ على غايب ما لا اراد  
بعث وكيل لتحصيل الحق اى المدعى القاضى بانك ما قبضته كلاً او بعضاً وما البراءة  
ذمتة وما تعلم ان رسولاً وكيلاً لك قبض منه لان ذلك الغايب يحتمل ان يدهى بعد  
وصول الكتاب اليه ادى ذلك المال اليه ولا يكون له بيعة فحينئذ يتوجه اليه  
على المدعى فاذا حلف قبل يرفع ذلك ويقصر المسافة فاذا انقطع الشهود اى  
شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه وجردوا  
الخضم في ولاية قاض اخر شهدا على شهادتهما رجلين آخرين كفى الشهادة على الشهادة  
وكبر على طريقها اى الشهادة على الشهادة بذكر كذا اى بدل الشاهدين الاصلين فانها  
اى ما كتب بدلهما الى من انتهى اليه الاصل اى اصل المكتوب ان كان الخضم في بلدة اولى  
قاض اخر ان لم يكن فيه ثم الى اخره ثم الى اخر ان يصل الى من يكون الخضم تحت ولاية ما فرغ  
عن بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضى الكاتب شرع في بيان الاحكام المتعلقة  
بجانب المكتوب اليه فقال ثم انه اى من كان الخضم في ولاية سواء كان ابتدا او انتها لا  
يقبل اى نقل الشهادة الا بحضور الخضم لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ لو كان  
الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتاب الى المكتوب اليه كما ان شاهد الفرع ينقل شهادة شهود  
الاصل بعبارة وكما لا يسمع الشهادة على الشهادة الا بحضور الخضم فكذلك لا يفتح الكتاب الا بحضور الخضم

قاضي موافق

الخضم بخلاف سماع القاضى الكاتب الشهادة لانه لا ينقل اليه الحكم وهو الحكم قبل الشهادته  
ايضا ابو يوسف قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف يقبل من غير حضور الخضم لان الكتاب  
يختص بالمكتوب اليه وكان له ان يقبل الحكم بعد ذلك يقع بما عمل من الكتاب فالحكمة  
حضور الخضم عند الحكم به كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين موافقين  
لان الكتاب قد ينفرد اذا الخضم شبه الخط والخطا ثم يشبه الخطا ثم فلا يثبت الا بحجة ثانية  
وايضا كتاب القاضى ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا يلزم  
الا بتبينة فاذا شهدا عنده اى شهود الطريق القاضى المكتوب اليه كتاب القاضى  
فلان بن فلان ودخلوا فحجته قال في الكافي الصحيح انه انما يفتح الكتاب بعد ثبوت الحذالة  
فربما يحتاج الى زيادة الشهود واذا الشهادة انما يمكن بعد قيام الخضم وقراءة على الخضم  
والزمن ما فيه ان يقع كاتبه قاضيا فيبطل اى كتاب القاضى ان زال عن القضا بموت  
او عزل او زال اى العملية القضا عنه قبل وصوله اى الكتاب اليه لان الاصل ان خبر  
الواحد لا يقبل وانما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية واذ لم يبق عاد الامر الى الماصل  
وهذا هو الترتيب قاضيان في عمل احدهما وفي مغير ليس من عملها فقال احدهما لا فرق بين  
شهادتهما كذا فاعلى به لم يقبل لان الخطاب والسماع واحد هما من غير القاضى حيث لم يكن  
الى غيره كذا وقال المكتوب اليه عن القضا بما ذكر من الاسباب فانه ايضا ينبغي  
السلطان ان كتاب القاضى الكاتب الا اذا كتب بعد اسمه اى اسم المكتوب اليه والى كل من  
يصل اليه من قضاة المسلمين فانه لما عرف الاول صح كتاب القاضى اليه فجعل غير شوا  
له ولم يفتي بغيره بغيره ولا يثبت قصدا وان كتبه اى قوله الى كل من يصل اليه من قضاة  
المسلمين ابتدا اى بلا تسمية القاضى المكتوب اليه جوزه ابو يوسف فانه توسع بعد ابتلى  
بالقضا فان قال خضم بعد وصول الكتاب لست اذى كتب فيه فعلى المدعى اثباته  
باقامة البينة على انه هو او طعن عند القاضى في القاضى الذي كتب في الشهود الذين



شهدوا عليه بالحق عند القاضي الذي كتب الكتاب وقال لهذا القاضي اني اتيك  
بما اوضح به هذا عندك او قال له سل عن ذلك فانك تجد على ما قلت ذلك وقال لهم  
ما يسقط به عند القضاة بان قال ان الشهود الذي شهدوا عند القاضي الكاتب عليه الحق فلا بد  
في قذف او من اهل الذمة سمع القاضي هذا الطعن فان اقام على ذلك شهود لم يقبل القاضي  
ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست بخرج مفرد فلا يمنع قبول الشهادة عليها وبه  
تبين ان ما ذكر في شرح الجامع الصغير في كتاب القضاء انه قيل ان الخصاف  
ذكر ان الشهادة على الجرح المفرد مقبولة غير صحي لان هذه الاشياء ليست بخرج مفرد  
هذا اذا اقام شاهدين وان اقام شاهدا واحدا ذكر في الكتاب ان هذه الشهادة  
يعني انه تمكنت الشهادة بشهادة الواحد فيقع الشهادة في القضاء والقضاء مع الشهادة  
لا يجوز في شخص فان وجد الامر على ما قاله هذا الواحد فلا يقضي بالكتاب كذا في  
شرح ادب القاضي للخصاف وان مات اي الجرح فغده اي القاضي الكتاب على داره  
او وصية بقبولهم مقابلة جاز نقل شهادة شاهدين او احدى عن الرجل على آخر  
في بلدة اخرى دعوى له شاهد واحد في بلدة واخر في بلدة المدعى عليه واراد ان ينقل  
شهادة من في بلده ويدعي على ذلك الشخص ويمسك بكتاب الشهادة وبشاهد هناك  
جاز وجاز كتب توكيل غائب يعني اذا كان الرجل على اخرى بلدة اخرى ودعوى واراد  
ان يوكل رجلا في تلك البلدة ليحضر من جانبه مع ذلك الرجل جاز ايضا واختلق  
حكمه اي القاضي بعلمه قالوا ان محمد بن القاسم حتى قال اذا علم القاضي ان زيدا غيب  
يشيأ من المدعى ياخذ من زيد ويدفعه الى المدعى وهذا جواب رواية الاصول  
وروي ابن سامة عنه ان القاضي لا يقض بعلمه ان استفاد العلم في حالة القضاء  
حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل القاضي يكون غالطا فيما يقول فيشرط علمه  
شاهدا اخر حتى يكون علمه مع شهادة شاهد اخر بمعنى شاهدين كذا في العبادية ثم لما ذكر

عن ذكر السجل وبيان نقل الشهادة شرع في بيان المحضر وما اعتبر فيه وما في السجل من  
تمام التبيين وبيان الصك والحجة والوثيقة فقال المحضر ما كتب فيه حضور المحضرين  
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار من المدعى عليه او الالبكار منه والحكم بعد النكاح  
بالسنة من المدعى او النكاح من الميمن من المدعى عليه على وجه يدفع الاشياء وكذا السجل  
قال في المحيط البرقاني ان الاشارة في الدعوى والمحاضر ولفظ الشهادة عن اهلهم يحتاج  
اليه وانما كانت اهلهم قطعا للاحتيال لان المدعى يدعيه بغيره يستحق المدعى به على المدعى عليه والشهود  
بشهادتهم يشهدون استحقاقه ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في السجلات لا بد  
من الاشارة حتى قالوا اذا كتب محضر الدعوى حضر فلان في محضر الحكم واحضر مع نفع فلا فائدة في هذا  
الذي حضر عليه لا يفته بجملة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضره اذ بدونه يومهم  
انه حضر هذا ودعى على غيره وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في اثناء المحضر لا بد من ذكر  
هذا فيكتب المدعى هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتنون بالصحة بدونه وكذلك قالوا  
ان السجلات اذا كتبت قضيت لمحضر هذا على هذا لا بد ان يكتب وقضيت لمحضر هذا المدعى  
على هذا المدعى عليه وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود واثاروا  
الى المدعىين لا يفته بصحة لان الاشارة المعتبرة هي الاشارة عند الحاجة اليها في  
في موضوعا ولهم اثاروا الى المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة واثاروا الى المدعى عند  
الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الى المتداعيين ولا يكون معتبرة  
فلا بد من بيان ذلك ببلغ الوجه قطعا للوهم والصك ما كتب فيه البيع والسر والاقرار  
والحقوق في المغرب الصك كتاب الاقرار بالمال وفيه مغرب والحجة والوثيقة تبين وان التلاوة يعني  
السجل المحضر والصك لان في كل منهما معنى الحجة والوثيقة  
**سأل شفي** اجمع شريفة  
بمعنى المستفزة لا بد من دو سفلى فيه اي في السفلى ولا يقب كوة بلارض في العلم يعني اذا  
كان على الرجل وسفل لا في الصلح السفلى ان يتدفق فيه تداد لان يقب كوة بلارض في العلم يعني اذا

حضر على هذا المدعى  
والمدعى عليه هذا



البيع بالكسر وسكن الدال  
خروج عاين حتى جدد كل  
واورستك اغاجنه دقي  
احد

سواء كان يضر له في عاين او لا واما لا يصنع فيه مالا يصير بالعلو على هذا الخلاف اذا اراد  
صاحب العلو ان يبيع في العلو بناء او يبيع جردا او يبيع في كنفه او يبيع في مستطيلة  
تستعيب منها زائفة غير نافذة لا يفتح اهل الاولى من حايط دارهم بابا في الثانية لان فتح  
المرور وليس لهم حق المرور في الزائفة السفلى بل هو مختص بالملك لانها جزء من اجزائها  
ممكن لا زائفا حتى لو بيع فيها دار لا يكون للسل الاولى حق الشفعة فاذا اراد احدان بيع  
بابا فقد اراد ان يتخذ طريقا في ملك الغير ويجوز له ان يفتح حق الشفعة فيها فيمنع ذلك فلا  
النافذة لان حق المرور فيها للعامة بخلاف زائفة مستديرة لمرق طرفاء حيث يجوز  
له ان يفتح بابا في حايط في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة  
مشتركة في دار والحال واحد منهم حق المرور في كلهما حتى لو بيعت دار فيها كانت الشفعة  
فيها للكل على سواء فيفتح الباب لا يحدث لنفسه حق فلا يمنع ادعى بهبه في وقت  
قبل بيته فبرهن على اشتراؤه بعد وقت البيه قبل وقته لا يمنع ادعى دارا في رجل  
انه وبيها له وسلمها اليه وقت كذا فسله القاضي البيه فقال انه حرج البيه  
فاشترى بها منه وادعى وقتا بعد وقت البيه وبرهن عليه يقبل ولو ادعى وقتا  
قبل وقت البيه فبرهن عليه لا يقبل والفرق ان التوفيق في الاول ممكن فلا يتحقق  
التناقض لجواز ان يقول ويهب لي منذ شهر ثم حرج في البيه فاشترى بها منه منذ  
اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيحقق التناقض قال رجل لاخر اشترى  
بني هذه الجارية فانكر اى الاخر الشراء للقايل اى جاز لم يزل قال اشترى في ذلك وكان  
الظاهر ان لا يجوز لاقراره بملك الغير ان ترك اى البايع الخصومة لان المشتري لما  
جحد كان فسخا من جهته اذا فسخ يثبت به فاذا ترك البايع الخصومة ثم الفسخ باقرا  
العل به وهو اسك اجارته ونقلها اقر بقبض عشرة دراهم ثم ادعى انها زيوت  
او بنهره صدق مع يمينه وفي السوقة لا اى لا يصدق لان اسم الدرهم يقع على كل واحد من

حق سواق

عاشرة

ادع

والزيوت والبنهر حجة دون السوقة ولهذا يجوز في يجوز في السوق والسوق والسوق  
والبنهر حجة دون الاقرار بقبض الدرهم فيقبل ولكن اقر بقبض الجبارا وحقه او يمين  
او بالشفعة اما الاقرار بالثلثة الاول فظاهر والاقرار بالشفعة فلا بد من عبارة عن  
القبض بوصف التمام فكان عبارة عن قبض حقة الزيوت ما يبرده بيت المال والبنهر حجة  
ما يبرده التجار والسوقة ما غلب عليه الغش قال رجل لاخر لك على الف درهم اى قال ليس عليك  
شي ثم صدقه اى قال في مجلس عليك الف لئلا تصدق به لاجته اى لا يكون على المحقر شي  
لا ينادى اقال لا شيء لك عليك فقد زدت اقراره والمقر له ينقد بركة الاقرار فيملك المطال  
بنفسه فاذا بطل بركه الحق بالعدم فاذا ادعى بركه فلا بد من حجة او تصديق خصمه  
ادعى حصة دنا ينفرد قال المدعى عليه او قسما فيا بركه او يمينه او دفع الرتبة  
دنا ينفرد لا يدرى انما من هذا الدين او غير جازت شهادههم وبرى المدعى عليه  
كذا في العارية اقام البيه على شراؤه واراد الترد بعيب ردت بيته بايعة على بركه من  
كل عيب بعد انكاره بيعة يعني اذا ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الائمة وانكر المدعى  
عليه البيع فبرهن المشتري عليه ثم وجد باعيا قديما واراد رده فبرهن البايع انه بريء  
اليه من كل عيب لا يقبل للتناقض بين الكلامين او شرط البراءة من العيب تصرف في  
العقد بتغيره عن اقتضاء صفة السلامة الى غير ذلك وتغير العقد من وصف الى وصف  
بلا عقيد في كل اذا بطل التوفيق ظهر التناقض وعن ابي يوسف انه يقبل اعتنا را  
الدين وله ان الدين قد يقضى وان كان باطلا كما مر ولا كذلك هنا بطل صل كسب  
ان شاء الله في آخرة اى اذا كتب رجل اقراره بدينه في صك ثم كتب في آخرة ومن  
قام بهذا الذكر الحق فهو دلي ما فيه يعني من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق  
فله ولا ينفذ ذلك ان شاء الله تعالى بطل الذكر لكل عند الامام وعندهما يتصرف الاستثناء  
الى قوله من قام الى آخرة وقوله ما استثن لان الاصل ان يصرف الاستثناء الى ما يليه

لا بالسوقة والقبض لا يختص بالرجل  
فلاننا قض بين دعوى الزيادة  
والبنهر حجة

عاشرة بايعة

شاهد

الصلح بالبيع والادع  
وقته حجة فارسية  
حتى صكاته بالمر واحد  
احد



لان الذكر للاستيثاق ولو صرف الى الكل يكون للاباطال وله ان الكل كشيء واحد  
 يحكم العطف فيصرف الى الكل كما في الكلمات المعطوفة كقوله عبده حر وامراة طالق  
 وعليه المذهب الى بيت الله ان شاء الله تعالى ولو ترك فرجة قالوا لا يجوز به ويصير كفاصل  
 السكوت ما ذم في فقالت جرسه اسلمت بعد موته وقال ورثته على قبله فموتوا  
 لان الاسلام ثابت في الحال والحال كيدل على ما قبلها كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلف  
 الموجز والمستأجر في جريان الماء وانقطع به حيث يحكم الحال ويستدل بما على الماضي و  
 هذا ظاهر يعتبر للدفع وان لم يعتبر للاستحقاق كما في مائة مات فقالت جرسه اسلمت  
 قبل موته وقالوا بعده فان القول للورثة ايضا لان ما يتبع امر حادثة والاصل في الحوادث  
 ان يضاف حدوثها الى اقرب الاوقات قال هذا ابن مود على الميت لا وارث له غيره  
 دفعها اليه يعني من مات ولم يترك رجل مائة درهم ودعته فقال المودع لرجل اخر هذا  
 ابن الميت لا وارث له غيره فالقاضي يقض بدفع الوديعة اليه لان اقراره في يده حق  
 الوارث بطريق الاجل في فصار كمن لو اقر انه حق المورث وهو في بطريق الاصل  
 فان اقر ابن اخر لم يقدر ان يثبت الاول يكون المال كله للاول لان هذه شهادة على  
 الاول بعد انقطاع يده عن المال فلا يقبل كما لو كان الاول ابنا ومعه فماتت قسمت بين  
 الورثة والغرماء يستوفون لم يقولوا لا تعلم وارثا او غرماء اخر لم يكفوا اي لم يؤخذ منهم  
 بالنفس عند الامام وقالوا يؤخذ لان القاضي مضى ناطق بالغييب والموت قد يقع  
 بغيبته فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغرماء ويجوز ان يكون وارثا غائبا او غرماء غائبا  
 فيجب على القاضي الاحتياط بالتكفيل بمخالفة الاحياء في تقادير من الاشياء وله ان  
 جهالة المكفول لا تبطل الكفالة كما مر في كتابنا ادعى دارا في يد رجل لنفسه لاختفاء الغائب  
 وبرهن عليه اخذ نصف المديون وترك باقيه مع ذي اليد بالتكفيل حتى دفعه اولاه  
 قالوا اذا جحد ذي اليد اخذ في القاضي منه ويجعلها في يدا مين حتى يقدم الغائب العلم

يعني لو كلامه او زينة  
 سورته ببيت الله

التقاضي بمرى بريئة فداوود  
 اوله  
 ٩٢١

(اختصاص)

وان لم يحد ترك النصف الاخر في يده حتى يقدم الغائب لان الجاحد جاحل في وجود  
 منه والمقرر أمين في يده وله ان اليد ثابتة لا تسترغ بلا ضرورة ولا ضرورة  
 لان القضاء وقع للميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراث ولا وارث الا بثبوت  
 المالك للمورث واحتمال كونه مختارا لميت ثابت فلا تنقص يده كما لو كان موقرا وبطل  
 جوده بقضاء القاضي والظاهر انه لا يحد فيما يستقبل لان الحادثة صارت معلومة  
 للقاضي والذي اليد وجوده باعتبار اشتباه الامر عليه وقد زال كذا المنقول في  
 الاصح اذ اكانت الدعوى في المنقول فعين يؤخذ منه اتفاقا لاحتياج المنقول  
 الى الحفظ المسترغ من يده البع في الحفظ كيدا يلقه واما العقار فحفظ بنفسه وقيل المنقول  
 على الخلاف ايضا يعني ترك النصف في يدي اليد وهذا الصح لانه يحتاج الى الحفظ والترك  
 في يده البع في الحفظ لان المال في يد الضمين اشد حفظا وبالايجار صار ضمانا ولو  
 اضع في يد عدل كان امينا فيه فلو تلف لم يضمن وانما لا يؤخذ المكفيل لانه ارشاد  
 خصومة والقاضي وضع لقطعة لا لاثانها وصية بثلث ماله يقع على كل شيء واذا  
 قال مالي او ما املكه صدقة يقع على مال الزكاة والقياس فيه ما واحد هو قول  
 زفر لان اسم المال عام فيلزمه الصدقة بكل ماله كما في الوصية ولنا ان ايجاب  
 العبد يعتبر بايجاب الله تعالى ما اوجبه الله تعالى من الصدقة المضافة الى مال مطلق  
 لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تصرف الى الفضول لا الى كل المال فكذا لما يوجبه  
 العبد على نفسه لان الوصية لانهما احث الميراث لكونها خرافة كالتوارث والارث  
 يجري في جميع الاشياء فكذا الوصية فان لم يجد غيره اي غير مال الزكاة استسكن منه ثوبه فاذا  
 ملك تصدق بقدره لان حاجته مقدمة ثم ان كان صاحب حرفة يمسك ثوبه كان  
 صاحب دفر وحواسيت يمسك ثوبه شهردان كان صاحب صنعة يمسك ثوبه شهردان  
 ان كان تاجر يمسك مقدار ما يصل اليه ماله صح لا ايضا بل اعلم الوصي لا التوكيل بل اعلم الوكيل

الاستاذ طوق ومنه انك  
 ٩٢١

الاستاذ طوق ومنه انك  
 ٩٢١



يعني اذا اوصى رجل الى اخو لم يعلم الوصي حتى ياتي شيا من الشركة فهو وصي وبسوء جازية  
ولا يصح بيع الوكيل حتى يعلم الفرق ان الوصية كخلاف بعد انقطاع ولاية الوصي  
فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث والتوكيل اثبات ولاية المتصرف في حالة الاختلاف  
بعده لبقا ولاية المتكوب عنه فلا يصح بلا علم من ثبت له الولاية فلو علم الوكيل ولو ان  
فاسق صح تصرفه لان الاعلام بالوكالة اثبات حق للوكيل بالتصرف فيه ان شاء وليس فيه  
الزام ليشترط شرط الالزام ويشترط لعزله خبر عدل ومستورين كعلم السيد بخباية  
عبده والشفيع بالبيع والوكيل بالبكر بالوكالة ومسلم بما جاز بالشرايع لان الخبر بهذه  
الجملة يشبه التوكيل من حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الالزامات لما فيه من  
من ضرر يلزم الاخر من حيث منعه من التصرف فوجب ان يشترط احد شرط الشهادة  
وهو العدد او العدالة او غير ذلك من الشروط حتى ياتي القاضي او امينه عبد الغفر او اخذ  
المال فضاغ المال واشحق العبد من يد المشتري لم يقض اي القاضى او امينه لانه  
الا يلام فانهم يحتاجون الى مثال هذا كثيرا فراجع الحقوق اليهم لتفادوا عن اقامتها  
فمثل مصالح الناس ورجع المشتري على الغرماء لانه بعد لم يرجع عليه بعد فوجب  
على من يقع العقدة والبيع واقع للغرماء فتكون العدة عليهم كما لو كان العاقد وصيا  
او عبدا محجورا وقد يترك من غيرهما بالبيع فان الحقوق ترجع الى الموكل وان باع  
الوصي لهم اي الغرماء بامر القاضي وقبض منه وضاع من يده واشحق العبد اومات قبل  
قبضه اي قبض المشتري العبد رجوع المشتري على الوصي لان الرجوع بالنسبة من حقوق  
العقد وحقوقه ترجع الى العاقد وهو الوصي نيابة عن الميت لانه قبضه القاضي  
فانما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا يكون قائما مقام القاضي وحقوق العقد ترجع  
اليه لو باشره في حياته فكذا يرجع الى من قام مقامه وهو الوصي عليهم اي يرجع على  
الغرماء لانه باع لهم وكان عاجلا لهم ومن عمل لغيره عملا وقطعه فيه ضمان يرجع على من وقع

يجب شفيع في بيعه  
بحر في ذلك خبره في كونه

عز آلاء

وقع له العمل ولو ظهر بعده لم يثبت مال رجع الغريم فيه بدعيه لانه لم يحصل البيع قبل  
لا يرجع ايضا بانو لم يوصى من الثمن لان الضمان واجب عليه بفعله لان قبض الوصي قبض  
والاصح انه يرجع لانه قبضه ذلك وهو مضطر في كذا في الكافي القاضي اخرج اثبات للعقود  
ولم يعطهم اياه حتى يهلك كان من مالهم اي الفقهاء والثلثان للمورثة كذا في الواقع  
ووجهه ما مر امرك قاض عالم عدل يبرئهم او قطع او ضرب قضى به على شخص وسعك  
فعله وقال ثمرج آخر لا تقبل قوله حتى يبين الحق لان قول القاضي يحتمل الغلط والتمسك  
لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا احسن هذا في زماننا لان القضية  
قد فسدوا فلا يؤمنون على نفوس الناس ووجهه انهم والمواليم الا في كتاب القاضي  
الى القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة ووجه ظاهر الرواية في الاول ان  
القاضي امين فيما فوض اليه ونحن انما بطاعة اولى الامر وطاعته في تصديقه وقبول  
قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان للقاضي عالما فلا يجب قبول قوله لظاهر الامر  
وعدم تسمية الخطا او الخطا به وصديق عدل جليل سئل فاجاب بفساد تفسيره بان يقول  
في الزنا اني استغفرت المقربة كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالبرجم ويقول في حرقه  
انه ثبت عندي بالحجة انه اخذ نصا بان حرقه لاشبهه فيه وفي القصاص انه قتل عمدا  
بلا شبهة فيجب تصديقه وقبول قوله ولم يقبل قول غيرهما وهو جليل فاسق وعالم  
فاسق لتسميته الخطا بالجهل والحياة بالفسق الا ان يقاين سبب الحكم بسبب الشريعة  
في قبيل قوله لا تتقوا النعمة صديق معزول قال له يد اخذت منك القاضية بملك  
ودفعت اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد اخذه وقطعه ظمنا واقر  
اي زيد بكونه في قضائه يعني لا اقال قاض معزول بل جليل اخذت منك الف درهم ودفعته  
الي زيد وقضيت به له عليك فقال الجليل اخذت ظمنا فاقول للقاضي بلا عيب وكذا  
لوقال قضيت بقطع يد الحق وقال فقلت ظمنا فاقاضي يصدق بكل حال اذا كان المأخوذ منه

بما  
هكذا

يجب قاضي قتل تشارك  
الملك ملكا وتشارك

احد المال وقيل



ماله او المقطوع يده مقترن بكونه قضا لا يوجب له لما اقترن به صار مقترنا بشهادة الظاهر  
 للقاضي لان قول القاضي على سبيل القضا لا يوجب عليه الضمان فجعل القول قوله بلا  
 يمين اذ لو لم يمين صارا وقضا الحظ لا ينفذ ولو انكر كونه قاضيا يومئذ وقال  
 فعلته قبل التعليل او بعد العزل فالقول قول القاضي ايضا في الصحيح لانه اذا عرف انه كان  
 قاضيا صححت اضافة الاخذ الى حالة القضا لانه معهوده وهي منافية للضمان فصار  
 القاضي بالاضافة الى تلك الحالة مكررا للضمان فكان القول قوله كما لو قال خلقت او  
 استقت وانا مجنون وجنونه كان معهودا **كتاب القسمة** لا يخفى  
 وجه المناسبة بين كتاب وارب القاضي وكتاب القسمة هي لغة اسم لاقت كالمقدمة  
 للاقتداء وشرعا يميز بين الحقوق والالتزام بين المتقاسمين وركنها فعل يحصل بالتميز  
 بين الانصبا كالكيل والوزن والقدر والذرع في الوزن والكيل والعددي و  
 الذرع وسببها طلب الشراك او احدهم الانتفاع بحصة حتى اذا لم يوجد منهم المطلوب  
 لم تصح القسمة وشرطها عدم فوت المنفعة فانها افراز مال لكل واحد قبل القسمة من الملك  
 والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي المفترز على ما كان قبل الافراز باصلا ومنافعة  
 واما اذا تبدل فيكون تبديلا لا افرازا وحكما يفتقر نصيب كل على حدة لانه لا اثر  
 المترتب عليها ولا تورى مطلقا اي سواء كانت في المتليات او القيميات عن معنى افراز  
 هو اخذ عين حقه ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عن حقه اذا من جز معين الا وهو  
 مشتمل على النصيبين فكان ما ياخذ كل منهما نصف ملكه ولم يستفد من صاحبه فكان  
 افرازا والنصف الاخر كان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادلة  
 وان وصليته غلب الاول اي معنى الافراز والتميز في المتليات وهي المكيلات  
 والموزونات والعديات المتقاربة لان ما ياخذ مثل حقه صورة ومعنى فامكن  
 ان يجعل على حقه وان غلب الثاني اي معنى المبادلة في غير ما يعين الحيوانات للوزن والعدد

تخصما

لوجود التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه وفتح على ما ذكر بقوله  
 فيما اخذ شريك حصته بعينه صاحبه في الاول لكونه عين حقه لا الثاني لكونه غير حقه  
 وكفى الاقرار بجبر عليه في اخذ الجنس من غير المتليات فقط عند طلب احدهم عينه ان المبادلة  
 لما كانت غالبية في القيميات كالحبيبات والعروض كان ينبغي ان لا يجبر على القسمة فيها  
 لكن يجبر عليها لما فيها من معنى الافراز فان احدا منهم بطلبة القسمة يسئل القاضي ان يخصه  
 بالانتفاع بنصيبه ويمنع الاخر عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته وان كانت اجابته  
 مختلفة لا يجبر القاضي على قسمة بالتعذر المبادلة باعتبار التفاوت في المقاصد ولو  
 تفاوتوا جاز لان الحق لهم ويستحب نصيب قاسم يترق من بيت المال لان الاصح  
 ان القسمة من جنس عمل القضا التمام قطع المنازعة بها فاشبهه رزق القاضي وفتح  
 باجر على عدد الرؤس اي رؤس التقاسمين عند الامام لان النفع لهم على الخصوص وعندهما  
 على قدر الانصبا لانه مؤنة الملك فيقدر بقدره وله ان الاجر مقابل بالتميز وانه  
 لا يتفاوت وربما يصعب لحساب بالنظر الى القليل وقدره في الامر فتعذر اعتباره  
 فيخلق الحكم باصل التمييز ثم ان الاجر هو اجر المثل وليس قدر معين فان شتر القاضي  
 بنفسه القسمة فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل لا يجوز لهم اخذ الاجر وعلى رواية عدم  
 كونها منه جاز ويجب كونه عدلا عما بها اي بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل القضا فلا بد  
 من القدرة وهي بالعلم ومن الاعتماد على قوله وهي بالعدالة ولا يتعين واحد بها اذ لو تعين  
 تحكم بالزيادة على اجر المثل ولا يشترك القسام للملائمة وضعوا على مبالاة الاجر فيؤدي  
 الى الاضرار بالناس وصحته برضا الشراك ولو لا يتهم على انفسهم واموالهم الا عند صغر  
 احدهم فيستلزم لا يصح بل يحتاج الى امر القاضي لتقصير ولا يتهم عنه قسم نقد او عوارثه  
 ومقار او عوارثه او ملكه مطلقا ولو ادعوا ارشته عن زيد لا اي لا يقسم حتى يبرهنوا على  
 مدية وعدد ورشته لا اختلاف في الاولين وفي هذا خلاف لما بين لهما انه في يد صاحبه وهو الملك

تعمل القسمة



والاقرار امانة الصدق ولا مانع لهم فيقسم بينهم كما في المنقول الموروث والعقار  
المشترى والبيعة لا تقيد لانها على المنكر لكنه يذكر في حكم القسمة انها قسمها باقرارهم  
ليقتصر عليهم ولا يكون قضا على شريك اخر لهم وله ان الميت يصير مقضيا عليه  
القاضي وقول الشريك ليس حجة عليه فلا بد لهم من اقامة البيعة ليثبت به القضاء على  
الميت فان التركة قبل القضا بمنفعة على ملك الميت بدليل ثبوت حقه في الزوايد  
كما ولا ملكه وارباحه حتى يقض منها ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع حق الميت عن التركة  
حتى لا يثبت حقه فيما حدث بعده من الزوايد فكان هذا قضا على الميت بقطع حقه  
فلا بد من البيعة وتفسير بعضهم حينئذ مدعيها والبعض خصما عن الميت وان كان مقرا  
ولا ان يبرهن ان اي العقار معها حتى يبرهن ان لها بعضا ان ادعوا الملك في العقار ولم  
يذكر وكيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى يقيم البيعة انه لهما لاحتمال ان يكون لغيرهما  
ثم قيل هذا قول في حرم خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان القسمة ضربان بحق  
الملك تكملا للمنفعة وبحق اليد تكملا للحفظ وامتنع الاول ما هنا لعدم الملك وكذا الثاني  
للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في الكافي بربنا على الموت وعد الورثة وهو في العقار  
معهم وفيهم صغيرا وغايب قسم ونصب قابض لهما وهو وصي من الطفل وكل من الغايب  
لان في هذا النص نظر الغايب والصغير ولا بد من اقامة البيعة على اصل الخبرات  
في هذه الصورة عنده ايضا بل ادلى لان في هذه القسمة قضا على الغايب والصغير بقولهم  
وعندهما يقسم بينهم باقرارهم ويعزل حق الغايب والصغير ويشهد انه قسم بينهم  
باقرار الكبار الحضور وان الغايب والصغير على حجة وان يبرهن واحد من الورثة او  
شرايى الشك وغايب احدهم او كان اي العقار مع الوارث الصغير او الغايب او كان  
مع شئ من العقار لا اي لا يجوز القسمة اما الاول وهو عدم جواز القسمة اذا برهن  
واحد فلا بد من قسمهم وهو ان كان خصما عن نفسه احد خصما عن الميت ان كان خصما

وعلى الغايب

خصما عنهما فليس احد خصما عن نفسه ليقم البيعة عليه خلاف ما لو كان الى اخر من الورثة  
اثنين حيث تكون القسمة قضا بحضرة المتقاسمين واما الثاني وهو عدم جواز القسمة اذا برهنوا  
وغايب احدهم فالفرق بين الارث والشرء فان ملك الوارث ملكه خلا في حقه ببيع  
على بايع الموت ويرد عليه بالبيع ويصير مقرا بربنا الموت حتى لو وطى امة اشترى امة  
فولدت فاستحققت رجوع الوارث على بايع مورثته بتمتد ما وقبته الولد للمعدوم من جهته  
فان نصب احدهم خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضا بحضرة  
المتقاسمين واما الملك الثابت بالشرء لكل واحد منهم فلكل جديد بسبب الشك بالشرء  
في نصيبه ولهذا لا يراد بالبيع على بايع بايعه فلا ينصب الحاضر خصما عن الغايب في  
تكون البيعة في حق الغايب قائمة بلا خصم فلا يقبل واما الثالث وهو عدم جواز  
القسمة اذا كان العقار مع الوارث الصغير او الغايب او شئ منه قلنا هذه القسمة  
قضا على الغايب والصغير حاضر باخراج شئ مما كان في يده عن يده بلا خصم حاضرا  
وقسم بطلب احدهم ان انتفع كل حصته بطلب ذي الكثرة فقط ان لم ينتفع الاخر لقلته  
حصته بغيره اذا انتفع كل من الشك بالنصيب قسم بطلب احدهم لان في القسمة تكملا للمنفعة  
وكانت حتما لازما فيما يحتملها اذا طلب احدهم وان انتفع احدهم بنصيبه اذا قسم ونظر  
الاخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا  
ذكر الخصاص وذكر الجصاص عكس وذكر الحاكم في مختصره ان ايها طلب القسم قسم القاضي  
قال في الخانية وهو اختيار الشيخ الامام المعروف نحو اهر زاده وعليه الفتوى وقال  
الكافي ما ذكره الخصاص اصح وفي الذخيرة وعليه الفتوى لا اي لا يقسم ان قصر كل  
للقلة لا بطلبهم لان الجبر على القسمة تكملا للمنفعة وفي هذا التقوية ما يعود على وضعها  
بالنقص ويجوز بالتراضي لان الحق لهم ولا الجنبين بالتدخل يعني لا يقسم الجنبين  
باذعان بعضه في بعض بان اعطى احد المتقاسمين بغير الارشائين مثلا جاعلا بعض هذا



في مقابلة ذلك اذا اختلف بين الجنتين فلا تقع القسمة بتميزا تقع المساواة ولا الرقيق  
يعني اذا كان الرقيق وهو العبيد والامان بين الاثنين فطلب احدهما القسمة فلا يخلو انما  
ان يكون مع الرقيق شيء اخر يقع فيه القسمة جبراً كالغنم والخيول او لان كان صرح القسمة  
في قولهم جميعاً على الاظهر اما عندنا فظاهر ما عندنا في جعل الذي مع الرقيق اصلاً في  
القسمة جبراً وجعل الرقيق تابعاً له في القسمة وقد ثبت الحكم بشئ تبعاً وان لم يثبت قصدا  
كالشرب في البيع والمنقولات في الوقف وان لم يكن فان كانوا ذكورا وانما فاقسم بينهم  
وان كانوا ذكورا وانما فاقسم القاضى بينهما عندنا في ذلك ولا يجبر بها على ذلك ولا يجبر بها على الاخر  
الجنس كما في الابل والغنم وله ان التفاوت في الادنى فاحسن لتفاوت المعاني الباطنة كالنحو  
والكياسة ونحوها فلا يكون ذلك قسمة وانما يختلف سائر الحيوان فان التفاوت فيها  
يقول عندنا في الجنس لا يرى ان الذكور والانثى من بني ادم جنسان ومن سائر الحيوان  
جنس واحد ولا الجواهر قيل اذا اختلف الجنس كالمالي والبيوت لا يقسم لان الجنس لما  
اختلف لم يتحقق معنى القسمة وهو تكميل المنفعة وقيل لا يقسم الكبار منها في التفاوت  
ويقسم الصغار لقلة التفاوت وقيل الجواب بحري على اطلاقه لان جملة الجواهر من جنس  
جملة الرقيق ولهم الزوج على الولوة او خال عليها الاصلح التسمية ولو تزوج او خال  
على عبد يصح فاولى ان يجبر على القسمة والحام والبير والرجى الابرص هم وكذا الطائين  
بغير دارين لان القسمة لتكميل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب مستقفاً به استغناء  
مقصود لا يتحقق معنى القسمة فلا يقسم القاضى خلاف التراضي لا التزامهم الضرر  
دور مشتركة او دار وضعية او دار وحائوت قسم كل واحد منهما امور ثلاثة الدور  
والبيوت والمنازل فالدار متلازمة كانت او متفرقة لا يقسم عنده قسمة واحدة  
الا بالتراضي والبيوت تقسم مطلقاً لتقاربها في معنى السكن والمنازل ان كانت  
مجموعة في دار واحدة متلاصقا بعضها ببعض قسمت قسمة واحدة والا فلا لان المنزل فوق

صح

قصة

الدار

فوق البيت دون فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدار  
اذا كانت متباينة وقال في الفضول كلها ينظر القاضي الى اعدل الوجوه ويقضي  
على ذلك واما الدور والضيعة والدار والحائوت كل منها وحده لا يختلف الجنس  
ثم لما فرغ من بيان القسمة وبيان ما يقسم وما لا يقسم شرع في بيان كيفية القسمة  
فقال ويصور القاسم ما يقسم اي ينبغي للقاسم ان يصور ما يقسم على القوطان يمكنه  
حفظه ويعده اي يستويه على سهام القسمة ويذكره ليعرف قدره ويقوم بنأوه اذا  
رجا محتاج اليه بالاخر فيفرز كل قسم اي يميزه عن الباقي بطريقة وشربة للثلاث يكون  
للصليب بعضهم تعلق بنصيب الاخر فيحقق معنى التمييز والافراز على الكمال فاذا  
كان اي ما يقسم بين جماعة لهم سدس وثالث ونصف مثلاً يجعل اي يجعل ما يقسم  
سنة اسهم ويلقب الاول بالسهم الاول وما يليه بالثاني والثالث الى السادس  
ويكتب اسامهم ويجعلها قرعة فمن خرج اسمه اولاً فله سهم الاول وان كان صاحب  
السدس اخذ حقه وان كان صاحب الثلث اخذه وما يليه وان كان صاحب النصب  
اخذ الذي يليه ولا يدخل دراهم ليست من التركة في القسمة الابرص منهم صورته  
دار بين جماعة فارادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فارادوا الشراكة ان يكون  
عوضه من الارض فاني يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيب  
ان يرد بآراء البناء من الدراهم الا اذا انقضى للقاضي ذلك لان القسمة من حقوق الملك  
المشرك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ما ليس مشترك فان وقع ميل  
قسم هذا شرط بقوله ويفرز كل قسم بطريقة وشربة وما بينهما من متمات الاولى او طريقة  
في قسم الاخر بلا شرط فيها اي في القسمة صرف الى المسيل او الطريق عنه الى القسم الاول ان امكن  
بحصل معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرورة والا فثبت اي القسمة لان  
المقصود هو ما ذكرنا لم يحصل فيفتح ويستأنف على وجه يمكن لكل منهما ان يجعل مسيل او طريقاً

ويقسم

عوض البناء واداهم وادانوا ان يكون



جاء شهادة العامة سيما على فعل نفسها عند اختلاف المتقاسمين في القسمة عند أبي  
 وإلى يوسف وعند محمد والثاني لا يجوز لأنها شهادة على فعل نفسها ولها أنها شهادة  
 على فعل غيرهما باستيفاء حقهما أسفل دون علو وسفل وعلو مجزؤان على العلو والسفل  
 قوم كل واحد وقسم بها أي بالقسمة لأن السفل يصلح لما لا يصلح له العلو كما يبر السرداب  
 والاصطبل وغير ذلك فصار كل واحد فلا يكون التعديل إلا بالقسمة اقرأه المتقاسمين بالاشتراك  
 ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضهما أصابه في يد صاحبه وقد كان اشتراكا  
 بالاشتراك لا يصدق إلا بالحق لأن القسمة بعد تمامها عقد لازم فمدعى الغلط يدعى نفسه  
 حق الفسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد فلا يقبل إلا بالحق فان لم يوجد اختلاف الشركاء  
 لأنهم لو اقرأ الزمهم وإذا انكروا الزمهم وإذا انكروا حلفوا عليه لرجاء النكول فمن  
 حلف منهم تخلص من كل جمع بين نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما  
 لأن الشاغل كالمقر وأقراره حجة عليه دون غيره قالوا ينبغي أن لا تسمع دعواه أصل التناقص  
 وأجيب بأن القاسم أمين وهو اعتمد على قوله فاقترأنا ما قبل حق التنازل ظهر الغلط في  
 في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق وان قال أي أحد الشريكين قبضته  
 يعني نصيبه فاقترأه في بعضه انكر أي شريكه حلف لأنه يدعى عليه الغصب وهو منكر القول  
 للمتكبر مع اليقين وان قال اقراره بالاشتراك أصابني من كذا إلى كذا ولم يسلم إلى الخالف  
 وفتحت أي القسمة لأن الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار نظير الاختلاف  
 في مقدار المبيع كما ذكر في أحكام الخالف في الدعوى ولو اختلفا في التقويم لم يفتت  
 إليه لأنه دعوى الغير فلا اعتبار به في البيع فكذا القسمة لوجود التراضي إذا كانت  
 القسمة بقضا، القاضى الغير فاحش لأن تصرفه مقيد بالعدل ولو اقسما دارا وأصاب  
 كل طائفة فادعى أحدهما ببيتاني يد الآخر أنه من نصيبه وانكر الآخر فعليه البيزة لأنه  
 يدعى عليه حق وهو منكر وان أقاما ما فالعبرة ببيتاني المدعى لأنه خارج أن الحق بعض بين من

فلا

الحالة تنقسم

من نصيبه لا يفتح القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايخ في الكل تفتح إلى القسمة اتفاقا  
 وفي استحقاق بعض شايخ من نصيبه لا تفتح عند أبي لكن له ولاية الفسخ بل يرجع في نصيبه  
 خلافا لأبي يوسف فإنه يقول ينتقل القسمة وما بقي في أيديهما يكون بينهما نصفين وقوله  
 مضطرب والاصح أنه مع أبي ح كذا في الكافي ظهر دين في الشركة المقسومة تفتح إلى القسمة  
 إلا إذا قضوا أي الورثة الدين أو أبراء الغرماء فم الورثة ابقى منها ما بقي به أي الدين يعني إذا  
 قسمت الشركة بين الورثة ثم ظهر دين محيط قبل للورثة اقصوه فان قضوا صححت القسمة  
 والآفتحت لأن الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع الملك لهم فيها إلا إذا قضوا الدين أو  
 أبرأ الغرماء وضمهم في يصح القسمة لزوال المانع فكذا إذا لم يكن محيطا لتعلق حق الغرماء  
 بها إلا إذا بقي منها ما بقي بالدين فينبذ لا تفتح لعدم الاحتياج إليه ولو ظهر غبن فاحش في  
 القسمة بالقبض تبطل عند الكل لأن تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي  
 له ان يبطل القسمة فقد قيل لا يلتفت إلى قول من يدعي لأنه دعوى الغبن ولا عبرة به في البيع  
 فكذا في القسمة لوجود التراضي وقيل تفتح وهو الصحيح ذكره في الكافي ادعى أحد المتقاسمين ديناً  
 في الشركة صح حتى إذا قامت البيزة له ان ينقص القسمة ولم يكن قسمة أبرأ من الدين لأن  
 القسمة تصادف الصورة وحق الغريم يتعلق بالمعنى ولو ادعى علينا لا يصح لوجود  
 التناقض إذا أقام على القسمة اقرار منه فإن المقسوم مشترك وصحت المدايات وهي  
 لغة مفاعلة من البيزة وهي الحالة الظاهرة للشرى والبيع والقرابة وتأجل منها وفي  
 أن يؤاخذوا على أمر فيستأصوابه وحقيقة ان كلا منهم رضى ببيزته وأحدة ومختارة  
 وشرعا قسمة المانع والقياس ان لا يجوز لأنها مبادلة المنفعة بخسها لكنها جازت  
 بالاجماع في تكونها هذا بعضا من دار وذاك بعضا وسكون هذا علوه وذاك سفلهما  
 وفي خدمة عبده بان يخدم العبد هذا الشريك يوما وذاك الشريك يوما كسبت بيت صغير  
 بان يسكنه هذا الشريك يوما وذاك يومه وخدمة عبدين بان يخدم زيد هذا العبد ويخدم



كبر العبد اذا كانت الممايات في المكان كان افران من كل وجه والمعايير  
فيرا التمايقت وجاز لكل منهم ان يشغل ما اصابه بالممايات شرط ذكر في العقد والاطراد  
المنافع على ملكه ولا كذا في الغارية والاجارة وفي الممايات في الزمان افران من وجه  
ويجعل كالمستقرض لنصيب شريكه فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى  
الافران يتحقق في الممايات في المكان دون الزمان وكذا الومايات في الزمان عند واحد  
لانه ميتعة فيه لتعذر التماي في المكان والبيت الصغير كالعبد لا في غلة عبيد او غلة  
او غلة بعل او بعلين او ركوب بعل او بعلين او ثمر شجرة او لبن شاة او لا يجوز الممايات  
في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بعل واحد فلا ان النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء  
فالظاهر استعير في الحيوان ففتحت المعادلة بخلاف الممايات في استقلال دار واحد حيث  
يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في العقار فافتراق اما في عبيدين او بعلين  
فلا ان التماي في الخدمة يجوز للضرورة لا امتناع فتمتعها ولا ضرورة في الخلقة لانهما ينقسم  
واما في ركوب بعل او بعلين فلا ان الركوب يتفاوت بتفاوت الركابين فلا يتحقق  
التسوية ولا يجبر القاضي عليه واما في ثمر شجرة او لبن شاة وحده فلا ان التماي يختص  
بالمنافع فلا يوجد في الاعيان والضرورة متحققة في المنافع لا امتناع فتمتعها بعد  
وجوده سرعة فنانها بخلاف الاعيان **كتاب الوصايا** وهو ايراد  
هذا الكتاب في اخر الكتاب ظاهر لان اخر احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية  
معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتاب القسمة لان القسمة بين الورثة  
تكون بعد الموت والوصية اسم المصدر ثم سمي به الموصي به والايضا لغة طلب  
شي من غيره ليفعله بعينه حال حيوته وبعد وفاته وشرعا تستعمل تارة باللام يقال  
اوصى فلانا فلان بكذا بمعنى ملكه له بعد موته وتستعمل اخرى بالي يقال اوصى فلان  
الى فلان بمعنى جعله وصيا له يتصرف في ماله واطفاله بعد موته والعموم يتصرفون

٤٣٢  
للمنفرد بينهما وبين كل منهما بالاستقلال بل ذكر وسما في اثنا التفسير المسائل وقد بين  
هنا كل منهما بافراجه وبما امتنع تعريف اللفظ المشترك بين المعنيين بمفهوم واحد  
من كل منهما بافراجه او المقسمة بينهما فقال لا ايضا جعل الغير كالماله بعد موته او تفويض  
التصرف في ماله ومصالح اطفاله الى غيره بعد موته فها هنا بيان المعنيين الاول  
في بيان الوصية بالمال وحده وهو المنفعة بان الوصية قد تكون بالمنفعة كما سياتي  
ركنا قوله اوصيت بكذا فلان وحده من الالفاظ المستعملة فيها وشرطا لكون الموصي  
اهل التملك فلا يجوز من المملوك ولو مكاتب او الصغير والمجنون وعدم استقراره بالدين  
لانه مقدم على الوصية كما سياتي وكون الموصي حيا وقتها اذ لو كان ميتا لبطلت الوصية  
او كونه غير وارث ولا قاتل كما سياتي من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل وكون  
الموصي به قابلا للتملك بعد موت الموصي مالا كان او منفعة وحكما الموصي به ملكا  
جديدا للموصي له لا قامة الموصي اياه مقام نفسه وجب الاستمرار عليه لمجارية الموصي  
بها جازت بالثلث للابن وان لم يحز الوارث لقوله ثم ان الله تعالى تصدق  
عليكم بثلاث اموالكم في اخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم فضعوها حيث شئتم  
اعليه الاجماع ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانهما تملك  
بضاف الى ما بعد الموت فيعتبر التملك حتى اذا اوصى لغيره وهو وارث ثم ولد له ابن  
اصححت الوصية للاخ ولو عكس بان اوصى لغيره وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت  
الوصية للاخ لما ذكرنا لا لزيادة عليه اي على الثلث لان حق الورثة يتعلق بماله لا بفقاده  
سبب زواله اليهم وهو استغناءه عن المال لكن الشرح جوزه في حق الاجانب بقدر  
الثلث لئلا يترك تفسيره ولم يجوز في حق الورثة لئلا يتاذى بعضهم بايثار البعض  
الا ان يجبر ورثته بعده اي بعد موته وهم كبار لان الامتناع طوقهم وهم سقطوه  
ولا يعتبر اجازتهم حال حياته لانما قبل ثبوت الحق لان ثبوت الموت فكان لهم



ان يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا  
عنه لان الـ قط لا يعود وتثبت باقل منه اي من الثلث عند غنى ورثته او استغناءهم  
بخصتهم لانه تردد بين الصدقة على الاجنبى واليهى والمقرب والاولى اذ يبقى فيها  
رضى الله عنه تعالى ولولاها اي لو غناهم واستغناهم بخصتهم فالترك اولى لان تركها لثبوت  
صدقة على القريب بقدر الوصية والوصية تصدق على الاجنبى فالاولى اولى لقوله المفضل  
الصدقة على الرحمة كثر كما مع اهدى اي ان لم تكن الورثة اغنيا او لا يستغنون  
بخصتهم من التركة فتترك الوصية اولى وجبت اذا كان عليه حق الله تعالى كالتركة او الحج  
لانه لما قصر منه في حياته وجب عليه التدارك بعد مماته فلهذا وصية وتوخر الوصية  
عن الدين لانه اهم الحاجتين فانه فرض والوصية تبرع الا ان يبركه الغنى ما فجع تصدق له وال  
المنع وصحت اي الوصية بالكل اي بكل ماله عند عدم ورثته لان المنافع من الصحة تغلق  
حق الوارث فاذا انقضى تصدق وصحت لمالكه بثلث ماله في الخلاصة الوصية للعبد بعين من  
ايمان ماله لا تصح بخلافه لئلا لو وصى بثلث ماله مطلقا يصح ويكون وصيته للعقود فان خرج من  
الثلث قيمة العبد عتق كله بغير سعاية وان خرج بمضعة عتق وسعى في بقية قيمته ولو وصى  
بشي من الدراهم والدنانير المرسله قال الامام النسخي الاصح انه كالوصية بالعين وقابل للمنية  
لو وصى لعبد القن ادامته العتق جازت الوصية وهذا مخالف لما في الخلاصة  
فاما ان يقيد هذا بما سوى العين او بطلاق ويجل على غير الاصح وفي الجانية لو وصى  
المكاتب او الام ولد لغيره او المدة بغير نفسه جاز الكل استسما ولو وصى لعبد القن ادامته  
القن فماتت جازت الوصية في كل حال الا ان عندنا في حجج في الوصية القن يعق  
ثلثه فجانا وعليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فبعضنا يتردد ان الفضل  
وعند صاحبنا يعق العبد وتصرف الوصية اولا الى العتق فان فضل من الثلث شئ  
كان الفضل للعبد وصحت للحمل بان يقول او وصيت لفلان فلانة كذا وادبها اية الى الحمل ايضا

ايضا بان يقول او وصيت بحمل جاريتي هذه لفلان فان الوصيتين تصحان لان الوصية  
اخذت الميراث والارث يجري في الصورتين فتصح الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح  
ان ولد لى الحمل لاقل من ستة اشهر من وقتها اي وقت الوصية فان وصية الحمل  
موقوفه على وجوده وانما يتيقن بوجوده اذ ولد في هذه المدة وبامه الاجل فانها  
ايضا تصح لان الاصل ان ما يصح افرادا بالعقد يصح استثناءه وما لا فلا كما ترى في البيوت  
ويصح افرادا للحمل بالوصية فيصح استثناءه ومن المسلم للذنى وبالعكس فالاول لقوله تعالى  
لا ينفككم الله عن الدين لم ينفككم في الدين الاية والثاني لانه بعقد الذمة يسوى في السلم  
في الطلقات حتى جاز التبرع من الجانبين في الطيوة وكذا في الممات لا حرج في دارة في  
الجامع الصغير الوصية المحررة وهو في دارهم باطلة لانه ما يبر وصلة وقد بينهما من بر من  
تقابل لقوله تعالى انما ينفككم عن الدين ينفككم في الدين الاية وفي التفسير الكبير يدل على  
الجواز وجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكافي والنهاية اقول  
لا يخفى بعده بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم فانه احتراز  
عن حرجي ليس كذلك وهو المراد مما ذكر في التفسير الكبير والوارث لقوله لم لا وصية لوارث  
وقائه مباشرة سواء كان عامدا او خطأ لقوله لم لا وصية لقائل ولانه قصد الاستعجال  
بفعل مخطور فعوقب بالحرمات عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة احتراز عن  
السبب كوضع الحجر في غير ملكه الا باجازه ورثته وهم كبار الاستثناء متعلق بالمستثنين  
او يكون القاتل صبيا ذكره في الاسرار ولا من صبي مميز لانه تبرع وهو ليس من اهل  
الا في تميزه وامره ودقته فانه يجوز عندنا استحقاقه حتى اذا لم يكن مميزا لم يحجز  
اصلا وان وصية مات بعد الادراك متعلق بقوله ولا من صبي مميز بعينه اذا وصى  
ثم مات بعد الادراك لم يحجز لعدم الاهلية وقت المباشرة او اضافها اليه بان قال  
اذا ادركت ففعلنى مالى لفلان وصية فانه لا يجوز لقصور الولاية فلا يملكه تخيير

واعترض عليه بان ذلك صحيح اذا كان القدر بعد الوصية  
واما اذا كان الجرح قبلها فلا يستعمل في وجوبه على الوصية  
كما ذكر شيخنا في الاستحسان ان المقبر يكون الموصي  
قاتلا او غير قاتل الجرح الوصية وفاد باق  
الموت لا يلزم الوصية فاما النظر الى وقت  
الموت كانت الموت مؤخر عن الوصية



اشارة الى ان  
معتق لا يرث

او تعليقاً كما في الطلاق والعقاق ولا من بعده لان ليس من اهل التبني ومكاتب  
وان ترك وقال انه ايضا ليس من اهل التبني وقيل عندنا يصح في صورة ترك الوفاة  
الا اذا اضافنا اي اضاف العبد والمكاتب الوصية الى المعتق فيصح لان اهليته ثابتة  
والمانع حق المولى فيصح اضافته الى حال اسقاطه ولا من معتقل اللسان بالاشارة  
اعلم ان ايمان الاخرس وكتابتة كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصيته ونكاح  
وطلاق وبيع وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معهودة  
وذلك في الاخرس دون معتقل اللسان حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معهودة  
كانت بمنزلة الاخرس وقدر الامتداد بسنة وقيل ان دامت العقلة الى الموت يجوز  
اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه يحجز عن النطق بمعنى لا يرجي زواله فكان  
كالأخرس قالوا وعليه الفتوى ذكره الزيلعي قبولها بعد موته اي قبول الوصية لا يعتبر  
الا بعد موت الموصي لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت فيبطل قبولها ودردها قبل  
قبل الموت كما اذا قال لامرئة انت طالق غدا على درهم فان ردها وقبولها باطل  
قبل الخدم كما مر به اي بالقبول يملك الى الموصي به ولا يملك قبله لان الوصية اثبات ملك  
جديد ولهذا لا يراد الموصي له بالعيب ولا يملك احد اثبات الملك لغيره بلا اختيار بخلاف  
الميراث فانه خلافه حيث ثبتت فيه هذه الاحكام جبراً من الشارع بلا قبول الولاية  
الا اذ اقامت موصيه ثم هو اي الموصي له بلا قبول فهو اي الموصي به لورثته اي ورثة  
الموصي له اختصاً والقياس ان تبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول  
فصار كمشتريات قبل قبوله بعد اجاب البايع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب  
الموصي قد تمت بموته تماماً لا يلحقه الفسخ من جرته وانما توقفت بحق الموصي له فاذا  
مات دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه الخيار للمشتري اذ اقامت قبل الاجازة وله اي  
يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية بقول صريح لموجع عما وصيت لانه تبني لم يتم

لم يتم فصار كالموت ففعل بقطع حق المالك عن الموصوب كقطع ثوب وخياطته  
ويزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه بدونه كالبن او بزييل ملكه كالبيع فان كل تصرف اوجب  
زوال ملك الموصي كان رجوعاً كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او هبته ثم رجع فان  
الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا زال عنه كان رجوعاً واذ في الشاة الموصي به رجوع  
لان للصرف الى حاجته عادة فصار بهذا المعنى اصلاً بخلاف فصل ثوباً وصي  
به فانه لا يكون رجوعاً لان من اراد ان يعطي ثوبه غيره يغسله عادة فكان تقدير  
الحود ليس يرجع لان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحال والحود نفي في الماضي والحال  
فيستثنى من ذلك ولا يكون رجوعاً لانه فرقته كذا اكل وصية بها فمأثم او ربوا  
فانه ايضا ليس برجوع لان وصف المأثم والربوية يقتضي بقاء الاصل فلا  
يتحقق الرجوع وقوله كل وصية او وصيت بها اخرتها بخلاف تركها فان الاول ليس  
والثاني رجوع لانه ترك الشيء اسقاطاً والتاخير ليس اسقاطاً فان اليمين اذا قال المديونة  
تركت لك دينك كان ابراء له ولو قال اخرت عنك لا يكون ابراء كما في المحيط وخلص  
كل وصية او وصيتها فهي باطلة فانه ايضا رجوع لان الباطل ذاهب متلاً من الاصل  
له والذي اوصيت به لزيد فهو له بعد وفلان وارثي فان كلا منهما يكون رجوعاً لان  
اللفظ يدل على قطع الشركة واثبات التخصيص له فاقضى رجوعاً عن الاول  
ثم الورثة بالخيار ان شاءوا اجازوا وان شاءوا ردوا بخلاف ما اذا اوصى به الاخر  
لا يكون رجوعاً لان اللفظ صامع للشركة والمحل يقبلها فيكون العبد مشتركاً بينهما  
ولو كان فلان ميتاً وقترها فالاولى من الوصيتين بطلانها لان بطلان الاولى  
من ضرورات الاثبات للثاني فاذا لم يثبت له فهو الاول ولو كان فلان حياً وقترها  
فمات قبل الموصي فهي لورثة الموصي بطلان الوصيتين لانه لما ثبت للثاني كان  
رجوعاً عن الاول فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثاني ثم بطلت بموته قبل الموصي







اوصى له بثلثه وللآخر ثلثه فان اجاز الوارثه فلها الثلثان ولهم الثلث  
وان لم يجزوا الى الوارثه فالثلث بينهما نصفين لانها استوي في سبب الاحتقان  
فيستويان في الاحتقان والثلث ينصف نصفين عن حقهما فيكون بينهما ولو اوصى  
له بثلثه وللآخر بثلثه لم يجزوا فكذا عند ابي ح اي الثلث ينصف بينهما وعندهما سببع  
اي يجعل اربعة اسهم ثلثه للموصى له بالكل وواحد للموصى له بالثلث لان الزايد على الثلث  
انما يبطل بمعنى ان الموصى له لا يستحقه حقا على الوارث لكن يعتبر في ان الموصى له يأخذ من  
الثلث حصته ذلك الزايد اذا لا موجب لا بطلان هذا المعنى فخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد  
والكل ثلثه صارت اربعة فيقسم الثلث بهذه السهام ولو اوصى له بثلثه وللآخر بنصفه ولم  
يجزوا فالثلث بينهما نصفان عنده وعندهما على خمسة اسهم سهمان لصاحب الثلث  
لان جعل كل سدس سهمين وثلاثة اسهم لصاحب النصف لانه الحاصل من الضرب ولو له الثلث  
والآخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا عندهم بلا خلاف ثم هذا الخلاف مبني على خلاف  
مقرر بينهما ذكره بقوله ولا يفي بوجوبه للموصى له بما زاد على الثلث قال في العناية ان يجعل  
من ضرب من ماله سهمي اي جعل مفعول لا يضرب مخذوف اي لا يضرب شيئا وقال صاحب الشرح  
المراد بالضرب المضرب المصطلح بين الحساب فاذا اوصى بالثلث والكل فقد اني حليفه رجا  
سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث  
يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل سدس مال وعندهما سهام الوصية اربعة و  
الواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث  
ثم لصاحب الكل ثلثه من الاربعة وهي ثلثه اربع الثلث فيضرب ثلاثة الباقي في  
الثلث يعني ثلثه اربع ولصاحب الثلث واحدة من الاربعة فيضرب الواحدة في الثلث  
وهو الربع يعني ربع الثلث الا في الحيازة صورته عند ان لكل قيمة احدى الف ومائة قيمة  
الآخر تسماية واوصى بان يباع احدى الف الف ومائة فان الحيازة حصلت

حصلت لاحدهما بالثلث وللآخر تسماية والحل وصية تكون في حال المرض فان لم يكن  
له غيرهما ولم تجز الوارثه جازت الحيازة بثلث فيكون بينهما اثنان يضرب الموصى  
له بالالف بحسب وصيته وهي الالف والموصى له الآخر بحسب وصيته وهي تسماية  
فلو كان هذا كسائر الوصايا على قول ابي ح وجب ان لا يضرب الموصى له بالالف  
في اكثر من تسماية والتسماية صورته ان يوصى بعقوبتين قيمتهما الف  
وقيمة الآخر الفان ولا مال له غيرهما ان اجازت الوارثه متقا جميعا وان لم يجزوا  
عقبا من الثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما على قدر وصيتهما ثلث الالف للذي  
قيمتها الفان ويسعى في الباقي والدرهم المرسله اي المطلقة عن كونها ثلثا او نصفها  
او نحوهما صورته ان يوصى لرجل بالف وللآخر بالعين وثلث ماله الف ولم تجز الوارثه  
فانه يكون بينهما اثنان لكل واحد منهما يضرب بجميع وصيته لان الوصية في طرحها محجة  
لجواز ان يكون له مال اخر يخرج قدر من الثلث وجه فرق الامام بين هذه القوت  
الثلثة وبين غيرها ان الوصية ان كانت بما زاد على الثلث صريحا كالنصف  
والثلثين ونحوهما والشرح ابطال الوصية في الزايد ليكون ذكره لغوا فلا يعتبر  
في حق الضرب بخلافه اذا لم يكن بقدره حيث لا يكون في العبارة ما يكون مبطلا  
للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهم فانفق ان ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة  
بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة وان لم يكن باطلة بالكلية تكون معتبرة  
في حق الضرب ولو اوصى بنصيب ابنه بطل لان الوصية بما هو حق الابن لا تصح لغيره  
ولو اوصى بمثل اي مثل نصيب ابنه لا اي لا يبطل اذا لا مانع منه ولو اوصى بسهم اوجه اي  
لو قال اوصيت بسهم من مالي اوجه ومنه لم بين وارثه اي يقال للوارث اعطوا ثلث  
لانه مجهول والجاره لا يمنع صحته الوصية فالبيان الى الوارث هذا ما اختاره المشايخ  
بناء على العرف ان السهم كالجذر واما اصل الرواية فيجوز له وهو المذكور في رواية ولو اوصى بسهم ماله



ثم بثلة واجبر له ثلثه اي يكون السدس داخل في الثلث قال صدر الشريعة فان  
قلت قوله ثلث مالي له ان كان اخبارا فخا ذب وان كان انشا فوجب ان يكون  
له النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشا  
فهو ممتنع ايضا او رد هذا السؤال ولم يجب عنه اقول وبالله التوفيق بخيار انشا  
وانما يجب له النصف عند الاجازة لو كان النصف مدلول اللفظ وليكن في السدس  
والثلث في كلامه شايخ وضم الشايخ الى الشايخ لا يفيد ازديادا في المقدار بل يتعين  
الاكثر مقدارا كان او موزنا ولهذا قال المحمود في تعليقه لان الثلث متضمن للسدس  
فان التضمن لا يتصور الا في الشايخ وضم السدس الشايخ الى الثلث الشايخ لا يفيد  
زيادة في العدد فلا يتناول اكثر من الثلث وقاعدة الاجازة انما تظهر فيما يكون  
متنادلا اللفظ والا كان برامسا نفا لا اجازة ويقرب من هذا قول اهل الحقول  
ان ضم الكل الى الكل لا يفيد ازيد وفي سدس مالي بكرة له سدسه يعني اذا قال سدس  
سدس مالي له ثم قال في ذلك المجلس او مجلس اخر سدس مالي له كمال سدس والاصل ان المعرفة  
اعيدت معرفة وثلث درهم او غنمه وملك ثلثاه له ما بقي يعني اذا اوصى بثلث  
درهم او ثلث غنمه فملك ثلثا كل منهما وبقى ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله  
فللموصي له جميع ما بقي وقال زفر له ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بين  
الورثة والموصي له والمال المشترك يعني ما فني منه على الشركة وبقى ما بقي منه عليها  
وصار كما اذا كانت الشركة اجناسا مختلفة ولنا ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق  
احدهم في الواحد والتمس له جري فيه الجبر على القسمة واذا لمكن الجمع جمع حق الموصي له فيما  
بقى تقدير الوصية على الارث لان الموصي جعل حاجته في هذا المعين مقدمة على حق  
الورثة بقدر الموصي به فكان حق الورثة كالسبع وحق الموصي له كالاصل والاصل في  
مال اشتمل على اصل وتبع اذا ملك شيئا منه ان يجعل الباقي من السبع كما في مال الزكاة حيث

حيث يصرف الباقي الى العفو ولا يتم الى النصاب بيده ثم وضم ولو اوصى بثلث  
رقيقة او ثياب مختلفة او ديرة له اي للموصي له ثلث ما بقي لان الظاهر من التفاوت  
بين افراد ما فيكون اجناسا مختلفة فلا يمكن جمع احدهم في الواحد ولو اوصى بالحق له  
اي للموصي بقدر دين على الغير من جنس الالف هو اي الالف الموصى به فقد ان خرج الالف  
من ثلثه اي ثلث النقد لا مكان ايضا لكل ذي حق حقه بلا جبر وبيصار اليه والاف ثلث  
النقد وثلث الماخوذ من الدين يعني كلما كان شيء من الدين اخرا ثلثه حتى يستوفي الالف  
لان الموصي له شريك الوارث في تخصيصه بالعين بخمس حق الورثة لان العين  
اولى من الدين ولو اوصى بثلثه لزيد وبكر الميثة كان لزيد مطلقا اي سواء علم موت  
بكر او لا لان الميثة ليس باهل للوصية فلا يترجم اليه الذي هو من اهلها كما اذا  
اوصى لزيد وجدار ومن الي يوسف انه اذا لم يعلم الموصي بموته فله نصف الثلث  
لان الوصية صحيحة عنده لبكر فلم يرض للحج الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم  
موته لان الوصية لبكر لغو فكان راضيا بكل الثلث لزيد كذا اوصى له اي لزيد  
ولكن كان في هذا البيت والا احد فيه كان الثلث لزيد لان المعدوم لا يستحق مالا  
او اوصى له اي لزيد ولعقبه كان الثلث لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون  
معدوما في الحال اوله اي لزيد ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصي اوله الفقهاء  
ولده او لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد وفي هذه  
الصور لان المعدوم او الميثة لا يستحق شيئا فلا تثبت المزاومة لزيد فصار كما  
اذا اوصى لزيد وجدار وان قال ثلث مالي بينهما اي بين زيد وبكر وبكر ميثة  
فتنصفه اي نصف الثلث لزيد لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف  
الثلث اوصى لزيد مثلا بثلثه وهو اي الموصي فقير له اي للموصي له ثلث ماله اي للموصي  
عند موته لان الوصية عند اختلاف مضاف الى ما بعد الموت وبثبت حكمه بعده



فيشترط وجود الملك عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فملك ثم انشأ  
ولو اوصى بثلاث غنم ولا غنم له او بملك قبل موته بطل اي الايصاء لما ذكرنا في الجواب  
بعد الموت فيعتبر قيامه حينئذ فان هذه الوصية تعلقت بالعين فيبطل بقوته  
عند الموت وان لم يكن له غنم فاستفاده ثم مات فالصحيح ان الوصية <sup>تصح</sup> كذا بشاة  
من غنم ولا غنم له فان الوصية باطله لانه لما اضاف الى الغنم علم ان مراده  
عين الشاة حيث جعله جزءا من الغنم وفي قوله اوصيت بشاة من مالي لم يمتزها  
من ماله لانه لما قال من مالي دل على ان مراده الوصية بما لية الشاة ولو اوصى بثلاث  
ماله لامات اولاد ومن ثلثة وللفقراء والمساكين لمن اي لامات الاولاد  
ثلثة اخماس من الثلث ولهما اي للفقراء والمساكين الباقيان من ثلثة ان كان  
بالمناصفة هذا عندهما وعند محمد يقسم الثلث على سبعة اسهم ثلثة منها لامات  
الاولاد لانه المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقله في الميراث اثنتان  
والوصية اخت الميراث ولهما ان اطعم المحل باللام يراد به الجنس وتبطل الجمعية كقوله  
تعالى لا يحل لك النسأ فيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولست ثلثة منها ولو اوصى بثلاث  
لزيد وللفقراء نصف بينهما عندهما وعند محمد الثلث اثنتان ولو اوصى بمائة لزيد ومائة  
لبكر او اوصى بمائة لزيد وخمسين لبكر ان اشتركا اخمعه اي قال لآخر اشتركا  
معها فله اي لذلك الاخر ثلث كل مائة في الاول لان نصيب زيد وبكر مائة وبيان  
فيه وقد اشتركا معهما فيكون شريكا لكل منهما وهو ثلث المائة ونصف مال كل منهما  
في الثاني لان تحقيق المساواة بينهما غير ممكن لتفاوت المالكين والابد من العمل بمفهوم  
لفظ الاشتراك فخلصه على مساواة لكل واحد منهما كما هو وجه القياس <sup>باللفظ</sup> عملا  
بقدر الامكان وفي له على دين فصدقه صدق الى الثلث يعني اذا قال الميراث فاطبا  
لورثته لفلان علي دين فصدقه فيما قال صدق فلان الى الثالث والقياس ان لا يصدق لانه الميراث

امهم بخلاف حكم الشرع وهو تصديق المدعي بلا حجة ولان قوله لفلان علي دين قرار  
بالجهول وهو ان كان صحيحا لكن لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاستحسان  
انه سلب على ماله بما اوصى وهو ملك على هذا التسليم بمقدار الثلث بان يوصيه له  
ابتداء فيصح تسليطه ايضا بالقرار له بدلين جهول فالمراد يحتاج الى ذلك بان يعرف  
اصل الحق ولا يعرف قدره فيسعى في فكاك رقبته بهذا الطريق فيجعل وصيته في  
حق التنفيذ وان كان ديننا في حق التنفيذ وان كان ديننا في حق المستحق وجعل  
استقديره فيها الى الموصي له ولهذا يصدق في الثلث لا لزيادة فان اوصى بالثلث  
مع اي المقر له الاول بلا رجوع عنه عزل اي الثلث لهما اي للمقر له والموصي له و  
الباقي وهو الثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا  
جهول فلما يترجم المعلوم فيقدم عزل المعلوم فيقال اي بعد ما عزل يقال لكل  
من اصحاب الوصايا والورثة صدقه فيما شئتم وما بقي من الثلث فلا يصح الاوصايا  
لايت ركنهم فيه صاحب الدين وفي العزل فائدة اخرى وهي ان احد الفريقين قد يكون  
اعرف بمقدار هذا الحق وابصر به والاخر لا والحق وربما يختلفون في الفضل اذا  
ادعاه اخصم فاذا عزلنا قلنا علمنا ان في الشركة ديننا شايعا في كل الشركة فاحر  
اصحاب الوصايا والورثة ساء واذا بينوا شيئا يؤخذ اصحاب الثلث بثلث  
ما اقر دار الباقي لهم ويؤخذ الورثة بتكليف ما اقروا به لينفذ اقرار كل فريق في قدر  
حقه ويخلف كل اي كل فريق منهم على العلم في دعوى الزيادة اي ان ادعى المقر له زيادة  
على ذلك لانه يخلف على ما جرى بينه وبين غيره في الف لو ارث واجنبى له نصفه وحسب  
الوارث يعني اذا اوصى لوارثه ولا جنبى فللاجنبى نصف الوصية وتبطل وصية الوارث  
لانه اوصى بما يملك الايصاء به وبما لا يملك فيصح في الاول لا الثاني وفي الحلي والميت الكل  
للحي لان الميت ليس باهل الوصية فلا يصح ان يكون مزاجا فيكون الكل للحي والوارث



من اهلها ولم يصب باجزة الوارث كونه حرام لحارص وثلاثة اثواب متفاوتة بكل  
 لرجل ان ضاع ثوب ولم يدري هو والورثة نقول لكل نوى حقك بطلت يعني اذا كانت  
 له اثواب جيد وردى ووسط فادى بكل واحد لرجل وضاع احدهم ولا يدري  
 اية هو والورثة نقول لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقك قد ضاع فكان  
 المستحق مجهولا وجماله تمتنع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطلت الوصية كما  
 لو اوصى لاحد من الرجلين الا ان يسلم الورثة الثوبين الباقيين وسلموا الباقيين  
 زاولا لمطع وهو الجود وصحت الوصية اخذوا الجيد وادى الردى ثلثي الردى والوسط ثلث  
 كل من الجيد والردى لان الثوبين انما يقسمان بين الثلاثة على هذا الوجه وهو  
 ان ياخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب وانما يتعين حق صاحب الجيد اذا لاقى له في الردى  
 بتعيين ويحتمل ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد لاصلي ويحتمل ان يكون  
 حقه في الضايغ بان يكون هو الجود فكان تنفيذ وصيته من محل يحتمل ان يكون حقه  
 اولى وانما يتعين حق صاحب الردى اذا لاقى له في الجيد بتعيين ويحتمل ان يكون حقه  
 في الردى بان يكون هو الردى لاصلي ويحتمل ان يكون حقه في الضايغ بان يكون  
 لاردوا وكان تنفيذ وصيته من محل يكون حقه اولى وانما يتعين حق الاخر في ثلث  
 كل من الثوبين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد والاخر ثلثي الردى لم يبق  
 الا ثلث كل واحد منهما فقد تعين حقه في ذلك ضرورة كذا في الكافي وببيت معين من  
 دار مشتركة تقسم فان صاحبه اى البيت المعين الموصى فهو للموصى له والاى ان  
 لم يصيب فله قدره يعني ان كانت دار بين رجلين فادى احدهما لرجل بيتا من بيتيه  
 فانما تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عندهما وعند محمد نصفه  
 للموصى وان وقع في نصيب الاخر فله الموصى له مثل ذرع البيت فيما اصاب الموصى عندهما  
 وعند محمد ذرع نصف البيت كما في الاقرار يعني اذا كان مكان الوصية اقرار فالحكم كذا

ثلاثي  
 الجيد  
 ٦

كذلك قيل بالاجماع وقيل فيه خلاف ثم وبالف معين من مال زيد له الاجازة بعد  
 موت الموصى والمنع بعد ابعث اذا اوصى من مال رجل لاخر بعينه فاجاز صاحب  
 المال بعد موت الموصى فان دفعه اليه جاز له ان يمنع لانه بشرع مال الغير فيوقف  
 على اجازته فاذا اجاز كان تبرعا منه ايضا فله ان يمنع من التسليم لانه لم يتم بعد  
 فاشبه الهبة قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازة الورثة  
 لان الوصية في مخرجها صحيحة لمصادفها ملك لنفسه لا امتناع طعن الورثة فاذا اجازوها  
 سقط حقهم فتنفذ من جهة الموصى اقرار الاثنين بعد القسمة بوصية ابيه دفع  
 ثلث نصيبه لانه اقرار له بثلث شايع في الشركة وهي اى ايديهما فيكون مقر بثلث  
 ما في يده بخلاف ما اذا اقرار احدهما بدين لغيره لان الدين مقدم على الهبة فيكون مقررا  
 بتقدمه فيقدم عليه اما الموصى له بالثلث فشرى الوارث فلا يسلم له شي الا ان يسلم  
 للورثة مثله ولدت الموصى به لزيد بعد موت الموصى ولدا قبل القسمة وقبل الموصى بهما  
 له ان يخرج من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم يعني اذا اوصى لرجل بامه فولدت بعد  
 موت الموصى ولدا وكلما يخرج من ثلث ماله فيها للموصى له لان الام دخلت في الوصية  
 اصله والولد تبع الاتصال بالام فاذا ولدت ولدا قبل القسمة والتركه قبلها مبقاة على  
 حكم ملك الميت بدليل انه ينفذ وصاياهم وتقضى ديونه دخل في الوصية كانه اوجب فيهما  
 الوصية فكانا للموصى له وان لم يخرج من الثلث ينفذ وصية اولاه من الام ثم من الولد هذا  
 اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له ولو ولدت بعدهما اى بعد القبول وبعد القسمة  
 فهي للموصى له لان التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدثت الزيادة على اصل  
 ملك الموصى له ولو ولدت بعد القبول وقبلها اى القسمة ذكر القدرى انه لا يكون موصى به  
 ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان الموصى له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة وشيئا  
 قالوا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وولدت قبل الموصى



لم يدخل تحت الوصية بل بقي على حكم ملكه أي ملك الميت لأنه لم يدخل تحت الوصية  
قصدا ولا سراية والكسب له كالماله في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي **باب العتق في المرض** الاعتاق  
في المرض من أنواع الوصية لكن لما كان له أحكام مخصوصة افرد به بيان على حدة  
وأخره عن صريح الوصية لأن الصريح هو الأصل المعبر حال العقد في تصرف الثا في  
معنى التبرع اختار عن تصرف أخباري فإنه إذا اقربا الدين في المرض نفذ في كل المال  
وكذا النكاح فيه بمهر المثل نفذ كل المال فلو كان ذلك التصرف الان في الصحيحين  
أي يعتبر من كل ماله والآمن ثلثه بخلاف الاخبار وما ليس بتبرع فإنه ليس كذلك و  
المعبر حال الموت في الإضافة إليه فيكون ذلك التصرف الان في من ثلثه مطلقا أي  
سواء كان في الصحة والمرض بعد اركان مضافا إلى الموت إذا مات لوجود المضاف  
إليه ومرض صح منه كالصحة لأن حق الوارث أو الغريم إنما يتعلق بماله في مرض  
الموت ووبالظهر أنه ليس كذلك واعتاقه أي المريض ومحاباة وهبته وضمانه  
من الثلث لأننا في حكم الوصية لكونها في المرض فإن جاني فاعتق فهو أي المحاباة  
أحق من العتق وبما أي المحاباة والعتق في عكسه إذا عتق فجاني سواء صورة المحاباة  
وبما ثم الاعتاق ما إذا باع عبدا قيمته مائة ثم عتق عبدا قيمته مائة ولا مال له  
سواء يصرف الثلث إلى المحاباة وسعى العبد في كل قيمته وصورة العكس عتق العبد  
الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائة  
وهي المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق بعتق نصفه محاباة ويسعى في نصف قيمته  
وصاحب المحاباة يأخذ العبد الآخر بمائة ونفسين وعندهما عتقه أو في قيمتهما إذا لم يلحق  
الفسخ وله أن المحاباة أقوى لأنه في ضمن عقد المعاوضة لكن إن وجد العتق أولا وهو  
لا يحتمل الرفع بترجم المحاباة ففي عتقه ما بين المحاباةين المحاباة نصف من الثلث الأولى  
من المحاباةين ونصف للآخرين يعني العتق والمحاباة الثانية لأن العتق يتقدم عليها

عليها فيستويان وفي عكسه معنى إذا عتق ثم جاني ثم اعتق لها أي المحاباة نصفها  
أي نصفين نصف يعني يقسم الثلث بين العتق الأول والمحاباة فيما أصاب العتق  
قسم بينه وبين العتق الثاني تبطل إلى الوصية بعتق عبده إن جاني بعد موته فذبح يعني إذا  
أوصى بعتق عبده ثم مات فجاني العبد جانيته ودفع بها بطلت الوصية لأن الدفع قد  
صح لأن حق ولي الجناية مقدم على حق الموصي وحق موصي له لأنه يتلقى الملك من جهة الآ  
أن ملكه فيه باق وإنما يزول بالدفع فإذا خرج به من ملكه بطلت الوصية كما إذا باعه  
الموصي أو وارثه بعد موته بان ظهر على الميت دين وقد أوصى بعتق العتق ببيع العبد بدنه  
وإن فدى لا أي إن فداه الورثة كان الفداء في مالهم لأنهم هم الذين التزموه وجازت  
الوصية لأن العبد ظهر عن الجناية بالفداء كما أنه لم يجز تنفيذ الوصية أوصى لزيد  
بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحة والوارث في مرضه بعتق إذا أوصى  
رجل له وارث لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى كل من الوارث وزيده أنه اعتقه لكن  
ادعى زيد اعتاقه في صحة لئلا يكون وصية تنفذ من الثلث وأدعى الوارث اعتاقه  
في مرضه ليكون وصية صدق الوارث وحرم زيد لأن الموصي لم يدعي استحقاق  
ثلث ماله من المركة بعد العتق لأن الاعتاق في الصحة ليس بوصية وهذا ينفذ  
من جميع المال والوارث ينكره لأن مدعاه العتق في المرض وهو وصية أيضا لكنه مقدم  
على الوصية بثلث المال فكان منكرا فالقول للمكسر مع اليمين إلا أن يفضل من ثلثه  
شيء على قيمة العبد أو لأهله أو لغيره من أي زيد على مدعاه أن الاعتاق في الصحة  
فله المال لأن الثابت بالبيينة كالثابت عيانا وهو خصم في أقامتها لإثبات حقه  
ادعى زيد دينا على ميت وأدعى عبده اعتاقه في صحة وصدقهما وارثه سعى العبد بثلثه  
وتدفع أي تلك القيمة إلى الغريم وقالوا بعتق ولا يسعي في شيء لأن العتق والدين ظهر أموا  
بتصديق الوارث في كلام واحد فصارا فانهما ثبتا بالبيينة من اعتق عبدا في صحة



فما ت عليه دين لم يبع العبد له في هذا مثله وله ان الاقرار بالدين اقوى ولهذا  
لا يعتبر من كل المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المريض والقرار بالحق  
في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والاقوى يدفع الادنى فمقتضاه ان يبطل  
اعتق اصلا لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتفاض فنقضناه معنى بايجاب السعاية مات  
وترك ابنه الف درهم فقال رجل لي عليه الف درهم وقال رجل اخر الف المزدك  
وديعته وصدقتها اي الابن قبل الوديعة عنده اقوى وعندهما سواء هذا مختار صاحب  
الهداية وقيل الف بينهما نصفان عند وعندهما الوديعة اولى هذا مختار صاحب  
الكافي **باب الوصية للأقارب وغيرهم** اقاربهم هذا ما عطف  
مبتدأ خبره قوله لان حرماه فضا عدا واقرباؤه وذو قرابة وذوات به محرما فصاعدا  
من ذي رحم الاقرب فالاقرب يعني اذا اوصى لواحد مما ذكر فمضى عند ابي حنيفة للاقرب  
فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه سوى الوالد والولد اذا بطلت عليهما اسم القريب  
ومن سمي والده قريبا كان عاقلا لان القريب في العرف اليه غير بواسطة الغير وتقرّب  
من يتقرّب اليه غيره بواسطة الغير وتقرّب الوالد والولد بنفسهما لا بغيرهما ويدخل  
فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية لما ذكرنا انما اعتبر الاقرب بقرابة لان الوصية  
احت الميراث وهي تعتبر في الميراث فكذلك فيها والجمع المذكور في الميراث اثنتان فكذلك  
في الوصية وانما اعتبر الحرمية لان المقصود من الوصية صلة القرية فيختص بها  
من يستحق الصلة من قرابة ويستوى فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر  
والانثى والمسلم والكافر وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينتسب اليه من قبل  
الاب والام الى انصاف الاسلام ويستوى فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع الكافر  
والمسلم واختلف في اشتراط اسلام اقصى الاب وقد فرغ على قوله الاقرب فالاقرب  
بقوله قلولة عان وخالفان فهو اي الموصى به لعمري يعني اذا اوصى لاقرب له عان وخالفان

221  
وخالفان فالموصى به لعمري لا يعتبر الاقرب فالاقرب كما في الارث وعندهما اربابا  
لان اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر ان الاقرب وفي علم خالين نصف منه وبناتها  
اي الموصى به للعم والنصف للخالين لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار مع الجمعية وهو  
الاشنان كما عرف فيضم الى العلم الخال لان ليصير جمعا فياخذ هو النصف لانه اقرب  
وياخذ ان النصف لعدم من يتقدم عليه فيه بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابة حيث  
يكون جميع الوصية للعم لانه لفظ مفرد فيجوز جميع الوصية لانه اقرب وفي علم نصف  
لما ذكر من اعتبار مع الجمعية واخذ النصف وفي علم وعمة استويا لان قرابتهما مستوية  
ومعنى الجمع قد تحقق بهما فاستحقوا وجها لانه ملاصقة عند ابي حنيفة وهو القياس لان الجار  
عند الاصطلاح انما يتناول الجار الملاصق وقد قال عم الجار ان سعيه اي بقرته والحد  
هو الملاصق وفي الاستحسان او هو قولهما هو من سكن حلة الموصى ويجوزهم مسجد حلة لان  
الكل يسمى جارا عرفا واصدا ره كل ذي رحم محرم من امراته لانه عم لانه زوج صفية اخرج  
كل من ملك من ذي رحم محرم منها كراما لها وكانوا يسمون اصهار النبي عم واخوات زوج  
كل ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاضوات والعمات والحالات وكذا كل ذي رحم  
محرم من ازواج هؤلاء وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الازواج للمحارم  
ويستوى فيه اوطر الجسد والاقرب والابعد لان اللفظ يشمل الكل وهل امراته لانه المرأة  
به لغة وطرفا قال الله تعالى اذا قال لاهله اي لامرته يقال قاهله اي تزوج وعندهما  
من كان في عياله ونفقته اعتبارا للعرف قال الله تعالى فحينئذ واهله الا امراته  
والمراد من كان في عياله واهله بيته لان الال القبيلة التي ينسب اليها فيدخل  
فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اتصاف به في الاسلام الاقرب والابعد والذكر  
والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير وابوه وجده منهم لان الاب اصل البيت  
ليكون من جانب الاب والام واهله بيته ما وجده يعني اذا اوصت امرأة لاهل بيتها



وكذا الجدة وصبيته اهل بيت ابية دون امه لان الانسان ينحسب بابيه بخلاف  
 قرابته حيث يكون من جانب الاب والامه واهل بيته وصبيته يعني اذا اوصت  
 امرأة لاهل بيته وطبها لا يتناول ولدها الا اذا كان من قوم ابية كما في الكافي وولده  
 زيد يتناول الذكر والانتى لوجود مبتدا الاستحقاق فيها وفي ورثة الذكر كالثنين  
 يعني اذا اوصى لورثة فلان فمى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه لما نص على  
 لفظ الورثة علم ان قصد التفضيل كما في الميراث وايضا بنى فلان وعميانهم وبناتهم  
 واراملهم يتناول فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانهم ان اوصوا اذا لم يكن تحقيق  
 التملك في حقهم والوصية تملك والاى وان لم يحصلوا فلفظ فقرهم لان المقصود  
 من الوصية القرية وهى في سد الحاجة ورد الجوعة وهى هذه الاسامى بتحقيق الحاجة  
 فجاءت على الفقر بخلاف ما اذا اوصى لشبان بنى فلان وهم لا يخصصون اوليائى  
 بنى فلان وهم لا يخصصون تبطل الوصية اذ ليس في اللفظ ما يبنى عن الحاجة ولا  
 يمكن تصحيحه تملك كافي حق الكل للجسمالة الفاحشة المنفعة عن الصرف اليهم وفى  
 الوصية للفقر او المسكين يجب الصرف الى اثنين منهم اعتبارا بمعنى الطمع واقله اثنان  
 فى الوصايا كما مر وبنو فلان يختص بذكرهم قال فى الهداية ولو اوصى لبنى فلان  
 يدخل فيه الاناث فى قول ابى حنيفة اول قوله وهو قولهما اخر الان جع المذكور يتناول  
 الاناث ثم رجع وقال يتناول الذكر خاصة لان حقيقة الاسم المذكور وانظما  
 الاناث يجوز الكلام حقيقة وقال فى الكافي ولو اوصى لبنى فلان فهو على الذكر لا غير  
 عند ابى يوسف وهو قول ابو حنيفة اخر اعتبارا بالحقيقة وقال محمد يدخل فيه الاناث  
 وهو قول ابى حنيفة اوله وقال فى الوقاية وفى بنى فلان الانثى منهم اقول لم يظهر لى اختيار  
 صاحب الوقاية القول الذى رجع عنه الامام ووافقه ابو يوسف فى رواية الا اذا كان  
 اسم قبيلة او فخذ او فخذ فى العشيرة اقل من البطن اولها التسع ثم القبيلة ثم القبيلة ثم

ثم البطن الفخذ كما فى الصحيح فيتناول الاناث ومولى العتاقة والمولاه وخلفائهم  
 اذ ليس المراد به اعيانهم بل مجرد الانساب كبنى ادم ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة  
 والمولات وخلفائهم اوصى له من معتقون بطلت لان المولى لفظ مشترك بين  
 معنيين احدهما مولى النعمة والاخر منعم عليه فلا ينتظم باللفظ واحد فى موضع الانبثات  
 بخلاف ما اذا صلف لا يكلم مولى فلان حيث يتناول الاسلى والاسفل لانه مقام  
 السفل ولا تناهى فيه الا ان يبينه فى حيوة قال فى الكافي فوجب الوقف حتى يقوم  
 البيان ولم يوجد فبطل ضرورة ويدخل فيه اى فى المولى من اعتقه فى صحته ومرضته  
 لتناول اللفظ اياهم لا مدبره وامهات اولاده لان عقدهم يحصل بعد الموت والوصية  
 تنضاف الى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله وعن ابى يوسف رجح انهم يدخلون  
 لان سبب الاستحقاق لازم فى حقهم فيطلق اسم المولى عليهم **باب الوصية**

**باب الوصية** وصح الوصية بحزمة عبده وسكنى داره مدة معينة  
 وابد لان المنافع يصح تملكها فى الحيوة ببدل وبدونه فكذا بعد الممات طاحمة  
 كما فى الاعيان ويكون محبوسا على ملكه فى حق المنفعة حتى يملكها الموصى له على  
 ملك الموصى كما يستوفى الموقوف عليهم منافع الوقف على حكم ملك الواقف ويجوز  
 موقفا ومؤثرا كما فى العارية فانها تملك على اصلها بخلاف الميراث فانها  
 خلافة فيما يملك المورث وهو فى عين تبقى والمنفعة عرض لا تبقى حتى ان الموصى  
 له بالحزمة اذا مات لا تورث عنه وبغلة ما اى صححت الوصية بغلة عبده ودار  
 لانها بدل المنفعة فاخذت حكمها فان خرجت رقبتهما اى رقبته العبد والدار  
 سلمت اليها اى الموصى له بها اى للموصية لان حق الموصى له فى الثلث لا يترحم الورثة  
 والاى وان لم يخرج رقبتهما من الثلث بها يورث العبد اى يورث الورثة يومين والموصى له  
 يورثا لان حقه فى الثلث وحقهم فى الثلثين كما فى الوصية بالعين ولا يورث العبد



اجزاء الاله لا يخرج من قصرنا الى المداياة ايفاء للحقين ويقسم الدار اثلاثا يعني اذا  
اوصى بسكنى الدار ولم تكن تخرج من الثلث بقسم عين الدار اثلاثا لا لتفادع لا مكان  
القسمه بالاجزاء هو اعدل للتسوية بينهما زمانا وفاتا في المداياة تقديرا احدهما  
زمانا او ماله اى اقتسوا الدار مداياة من حيث الزمان لان الحق لهم الا ان الاول  
اولى وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها الى الدار ومن الى يوسف ان لهم ذلك  
لانه خالص ملكهم وجه الظاهر ان الوصى له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر للميت  
مال اخر وكذا له حق المراهمة فيما في ايديهم او ضرب ما في يده والبيع يتضمن ابطال  
ذلك فمنعوا عنه وتبطل اى الوصية بموت اى يموت الوصى له في حياة موصيه لما تقرر  
ان يحيا الوصية يكون بعد الموت فاذا مات الوصى له لم يصح الايجاب كما لا يصح  
البيع للمشتري بعد موته وبعد موته اى موت الوصى له يقول اى الوصى بالوارث  
لان الوصى اوجب الحق للموصى له يستوفي المنافع على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث  
الموصى له استحقها ابتداء من ملك الوصى بلا رضاه وهو غير جائز وليس للموصى له الخدمه  
والسكنى ان يورث العبد والدار لان المنفعة ليست بمال على اصلنا وفي تمليكها بالمال  
احداث صفة المالكية لما فيها تحقيق للمساواة في عقد المعاوضة فانما تثبت هذه الولاية  
لمن يملكها تبعاً لملك الرقبة او لمن يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة  
التي يملكها بها اما اذا تمليكها مقصودة بغير عوض ثم يملكها بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه  
معنى وهو لا يجوز ولا للموصى له بالعله استخراجه اى العبد او سكناه اى الدار في الاصح  
لانه اوصى له بالعله دهم وراهم وراهم وهذا استيفاء المنفعة لنفسه ولا شك انها  
متغايران ويتفاوتان في حق الوثه فانه لو ظهر دين يكتسبه اداؤه من الغلة بكثره واداء  
منه بعد استقلالها بخلاف ما اذا استوفى المنافع نفسها والا ان يخرج العبد من  
البلدة الا ان يكون هو واهله في غير ما يخرج للخدمة ان يخرج من الثلث لان الوصية

الوصية يتخذها يعرف من مقصود الوصى واذا كان الوصى له واهله في موضع اخر  
فمقصوده ان يجعل العبد الى اهله لخدمته اذ كان في مصره فمقصوده ان يكتسبه  
من خدمه العبد من غير ان يكتسبه مشتقة السفر فلا يكون له ان يخرج من بلده والا  
وان لم يخرج من الثلث فلا اى لا يخرج العبد للخدمة الا باذن الورثة لبقاء حقهم  
فيه اوصى لرجل بخدمته عبده سنة ولا يخرج منه سنتين ولم يجيزوا اى الورثة خدمته  
اى العبد الورثة سنة ايام وخدم الوصى لها ثلاثة ايام يوما لصاحب السنة ويومين  
لصاحب السنتين حتى يمضي لسنتين لان عين العبد لا تقسم فيقسم بالنهاى  
زمانا توقير طقم اوصى بهذا العبد لفلان بخدمته لاخر وهو يخرج من الثلث  
صح اى الا يصح لانه اوجب لكل منهما شيئا معلوما وما اوجبه لكل منهما يحمل الوصية  
بافراده فلا يتحقق بينهما شراكة فيما اوجبه لكل منهما يحمل الوصية بافراده  
فلا يتحقق بينهما شراكة فيما اوجبه لكل منهما ثم اذا صحت الوصية لصاحب الخدمه فلو  
لم يرض في الرقبة بشئ الصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمه للموصى له فكذا  
اذا اوصى بالرقبة لان ان اخذ لان الوصية كالميراث في كون تثبت بعد الموت  
واوصى لرجل بخدمته بثمانه فمات اى الوصى وفيه ثمرة تكون له اى للموصى له هذه الثمرة  
فقط لا ما يحدث بعده وان ضم اى الوصى ابدان قال ثمرة بستانى له ابدان فله بها  
اى مع الثمرة الاولى ما يحدث بعده مطلقا كما في غلته بستانه يعني اذا اوصى بغلته بستانه  
فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل وان لم يقل ابدان والفرق ان الثمرة اسم للموجود  
وعرفا فلا يتناول المعلوم الا بدلالة زائدة كالانصيص على الابد لانه لا يتناول الا  
بستانا والمعلوم والمعلوم مما يذكر وان لم يكن شيئا اما الغلة فيتناول الموجود  
وما هو بعرضية الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان يأكل من غلة بستانه ومن  
غلة ارضه واداره فاذا اطلقت بستانا ولها بلا توقف على دلالة الخلفان الثمرة



اذا اطلقت حيث لا يراد بها الا الموجود فلهذا لا يفتقر الصرف عنه الى دليل زايد  
واوصى بصوف غنمه وولده ولبنه ما في وقت موته ضم ابا ولا يعني اذا اوصى  
بصوف غنمه او باولاده او لبنه ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها  
من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابا او لم يقل  
لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم والوقت  
ان القياس يابى تملك المهدوم الا ان في الثمرة والفلة المهدومة جاء الشرع  
بوجود العقد عليها كالمعاملة والاجارة يقتضي ذلك جوازها في الوصية بطريق  
الاولى لان بايها اوسع اما الولد المهدوم والصوف واللبن فلا يجوز ايراد العقد  
عليها اصلا ولا يستحق بعقدها فكذلك فلا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها  
لانه يجوز استحقاقا بعقد البيع تعاو بعقد الخلع مقصودا فكذلك الوصية اوصى  
بجعل داره مسجد او لم يخرج من الثلث واجازوا في الورثة تجعل مسجدا لان المانع  
من الجوار يتعلق بحقهم فاذا اجازوا زال المانع وان لم يجيزوا جعل نفقها مسجدا  
رعاية لجانب الورثة والوصية واوصى بطهر مركبة في سبيل الله كما بطلت في الوصية  
عند ابي حنيفة لان وقف المنقول غير جائز عنده فكذلك الوصية وعندهما يجوز ان  
يشي للمسيح لم يجز الا ان يقول ينفق عليه لانه ليس به ملك والوصية تملك ذلك  
النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد رحمه يجوز لانه يخل على الامر بصرف الى  
مصلحته فيجوز الكلام قال اوصيت بثلاثي مالي لفلان او فلان بطلت عند ابي حنيفة  
لجواز الوصية له وعند ابي يوسف لهما ان يصلي على اخذ الثلث كما لو قال لفلان او  
فلان على الف وعند محمد جيز الورثة فايها شاءوا اعطوا ابقا مقامه **فصل**  
وصايا الذي على اربعة اوجه لانه اما المعصية عندنا وعندهم كاللعمية والناسي  
فصح لو كانت لقوم معينين تملكها من الثلث لانهم لما تعينوا اجاز تملكها لانهم

وان لم يكونوا معينين فلما لا يصح اصلا اما تملكها فلان التملك للمجهول لا يصح والوصية  
فلانها معصية عند الحل فليصح بيع قرية واما بمعصية عندهم وقرية عندنا كجعل  
مسجدا والاسراج في المساجد فلا تصح اتفاقا اعتبارا بالاعتقاد منهم لاننا نعمل معهم بديانته  
الا ان يكون لقوم بايعانهم فيمنذروهم تملكها منهم وذكر اربعة مشورة واما بقرة  
عندنا وعندهم كجعل الثلث للفقراء وعنق الرقبة والاسراج في بيت المقدس  
اتفاق لان الديانة متفقة من الكل واما بقرة عندهم ومعصية عندنا كجعل  
داره بيعة لليهود او كنيسة لندصارى او بيت نار للمجوس فيصح مطلقا اي سواء عين  
قوما او لا وعندهما لا اي لا يصح الا ان يوصى لمعينين لهما انه وصية بالمعصية وفي  
تنفيذها بقرير المعصية والسبيل في المعصية ردّها لا تنفيذها وله ان المعصية ديانتهم  
في حقهم لاننا امرنا بان نتركهم وما يدينون وهي قرية عندهم فتصح وتورث الى البيعة  
والكنيسة وبيت النار ان صنعت في الصحة يعني اذا صنع يهودى بيعة او نصراني  
كنيسة او مجوسى بيت نار في صحته ثم مات فهو ميراث لان هذا بمنزلة الوقف  
عند ابي حنيفة والوقف عنده يورث ولا يلزم ما لم يسجل فكذلك هذا واما عندهما فلا نها  
معصية فلا تصح وذهبوا الى ان من يتبع هوى نفسه ميل الى البدع ان كفر اى حكم بكفره  
كطائفة منهم يقولون لعلى رضى الله عنه الاله الاكبر فكذلك يكون على الخلاف الموقوف  
في تصرفاته بين الامام وصاحبه في المرتبة الاصح ان تصح وصاياه لانه يبقى على الردة  
بخلاف المرتد لانه يقتل او يسلم والاى وان لم يتوفر كالمسلم في وصاياه لان امرنا  
بابناء الاحكام على الظاهر **تنبيه** لما كان به مناسا من ممة فتمت بما  
سبق ضمنا وكان يجب حفظها والاهتمام بها اصاله لكثرة وقوعها وغفلت كثير من  
الناس عنها او ردوا بها وصورة بالتهنية اشارة الى ما ذكرنا الوصية المطلقة بان  
يقول مثلا هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية واوصيت هذا القدر من مالي



او ثلث مالي لا تحل للفقير لانه صدقة وهي على الغني حرام وان وصية تحت مان  
يقول الموصي يأكل منها الفقير والغني لان اكل الغني من الوصية لا تصح الا بطريق التملك  
والتملك لا تصح الا للمعين والغني لا يعين ولا يحصى واذا حصت اى الوصية بغني بان يقول  
مثل هذا القدر من مالي او صيته لزيد وهو غني او يقول اغنيا محصور حلت لهم  
لصحة التملك لهم لتعينهم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق مختص بالفقراء  
لا يحل للفقير ان يعم اذا حص بعض معين او يقول محصور اغنيا حل لهم ويملكون منافق  
لا عين حتى اذا مات يتفرع عنه في ملك الواقف او وارثه واذا ماتوا يكون للفقراء  
معها **الباب الثاني في الايصا** بمعنى جعل الغير وصيا او وصيا  
للمزيد اى جعله وصيا وقبل عنده فان رده عنده رد لانه متبرع في ذلك فان شاء ادم  
عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصى ولاية الزام التصرف على الغير وليس الرجوع تقدير  
اذ يمكنه ان يوصي غيره والا اى وان لم يرده عنده سواء رده عند غيره او بعد مائة فلا اى  
لا يرده لانه لما قبله في وجهه اعتمد الموصى على قبوله فلم يوص الى غيره فلم يجوز ان رده  
في حياته او بعد مائة لصار الميت مفزورا وذلك باطل وان سكت اى وان لم يقبل  
ولم يرده في مات الموصى فلم يردده وقبوله لانه متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك لا قبوله  
كالوكالة ولا تقرير بل لانه الموصى هو الذي اغتر حيث لم يتعرف عن حاله انه يقبل  
الوصاية ام لا وان رد ثم قبل صح الا اذا نفذ رده اى الموصى اليه ان لم يقبل صح مات  
الموصى ثم قال لا قبل ثم قبل صح ان لم يكن القاصي اخرجه حين قال لا قبل فلان في ابطال  
ضرر بالميت والضرر واجب الدفع فان كان القاصي اخرجه من الايصا حين قال لا قبل  
فاذا قبل بعده يصح لان اخرجه قد صح لانه موضع الاجتهاد اذ لو رجع عن رده ولم  
اى الايصا ببيع شيء من التركة وان جعل اى الوصى به اى يكون وصيا لوجود دليل القبول  
اذ المقصود هو التصرف وهو معتبر بعد الموت لان اوان ولاية بعده وينفذ الصدور

لصدوره عن الوصى وان لم يعلم كونه وصيا بخلاف ما لو وكل رجل بالبيع فباع شيئا  
من متاعه وهو لا يعلم بوجاهته حيث لا ينفذ لان الايصا اثبات خلافة لشبهة اوان  
انقطاع ولاية اى اذا كان المستحل فاصح بغير علمه كالوارث فاما التوكيل فاثبات الولاية  
وليس باستحلاف لشبهة في حال قيام الموكل فلا يصح بغير علم من ينسب عليه كاثبات  
الملك بطريق والهبة واوصى الى عبد لغيره او كافرا او قاسق بدله القاصي بغير هذا النقط  
يشير الى صحة الوصية لان الاخراج المفهوم من التبديل انما يكون بعد ثبوت الايصا  
وذكر في الاصل ان الوصية باطلة قيل معناه سبطل فجميع هذه الصور وقيل  
في العبد معناه باطل لعدم ولاية وعدم استيراده وفي غيره معناه سبطل وقيل في الكافر  
باطل ايضا لانه لا ولاية له على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان الايصا الى الايصا الى  
الغير انما يجوز شرعا لستم به نظر الموصى لنفسه ولا لولادة وبالايصا الى مولا لا يتم معنى النظر  
النظر وان وجد اصل النظر يكون العبد اهل التصرف ليس بمولى عليه من جهة من  
يتصرف عليه ولكون القاسق من اهل الولاية والخلافة ارثا وتصرفا حتى لو تصرف  
نفذ تصرفه ولشبهة ولاية الكافر في الجملة حتى نفذ شراره بعد سماعنا قال لا يتم  
معنى النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة سيده وتمكنه من الجرح بعد ما اكتفى الخدمة  
المولى فينبوهم التقصير في استيفاء حقوق الميت وتوهم الجناية من الكافر للمعاناة  
الدينه ومن القاسق لفسقه فخرجه القاصي من الوصاية ويجعل مكانه وصيا اخر  
تتميم للنظر واوصى الى عبد صح لو رثته صغار حتى لو كان فيهم كبير لم يصح عندنا وعند  
لا يصح مطلقا لان فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو قلب المشروع وله اوصى  
الى من هو اهل فيه يصح كما لو اوصى الى مكاتب نفسه مكاتب غيره وهذا لانه مكلف مستبد  
بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا مملوكا لكن لما اقامه اليهم  
مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثل بلا ولاية لهم عليه بخلاف عبد الغير فانه مولى عليه



وخلال ما اذا كان فيه كبير لانه بيع نصيبه ويمنع فيجوز الوصي عن الاداء بحجة  
فامتنع الوصي الى عاجز عن القيام بها اي بالوصاية لم يعزل القاضى بل ضم اليه  
غيره لان في الضم رعاية الحقيق حق الوصي حق الورثة فان تكميل النظر يحصل  
لان النظر يتم باعانة غيره ولو شكى الوصي اليه ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة  
لان الشك قد يكون كاذبا خفيفا على نفسه ولو ظهر للقاضي عجزه اصلا استبدل  
غيره رعاية للنظر من الجانبين ويبقى على الوصاية امين بقدر اى لا يجوز للقاضي  
اخرجه لانه ان اختار غيره لكان دونه لانه مختار الميث لا يرى انه يقدم على  
اب الميث مع كمال شفقة فلان يقدم على غيره احق واوصى الى اثنين لا ينفرد  
احدهما بالتصرف بدون الاخر ولو وصية ولو كان ايضا اده الى كل منهما بالانفراد  
سند الى ج وحمد الا في اشياء سنين وقال ابو يوسف يتصرف كل في الجميع لان الاوصياء  
من باب الولاية وهي اذا ثبتت للاثنين شرعا ثبتت لكل واحد على الانفراد  
كالأخوين في ولاية النكاح فكذا اذا ثبتت شرطا فان الولاية لا تخفى التجري  
لكنها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تجرى ولها ان الوصي انما يرضى  
برأيها لا يرى احدهما لفرق بين بينهما بخلاف الاخوين في النكاح لان النسب  
نمى الاخوة وهي قائمة بكل منهما على الكمال والسبب هنا الايصاء وهو اليها  
لا الى كل منهما ثم استثنى من قوله لا ينفرد احدهما بقوله الا بشراء كفته وتجزئته  
فانه لا يبنى على الولاية وربما يكون احدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما فساد  
الميث ولو فعله عند الضرورة جبرانه جاز والخصومة في حقوقه لانهما لا يجتمعان  
عليه عادة ولو اجتمعا لم يتكلم الا احدهما غالبا وشراء حاجة الطفل لان تأخير خوف  
لحقوق الضرر به والالتفات له اى قبول الهبة فانه ليس باب الولاية ولهذا يملك الام  
ومن في عياله واعناق عبيد معين ورد ودية وتنفيذ وصية معينين لعدم الاحتياج الى

الى المراه وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضابطة لان فيه ضرورة وان مات  
احدهما فان اوصى الى الحى او الى اخر فله ان يمن اوصى اليه الوصي لو كان الحى او اخذ  
التصرف في التركة وحده ولا يجزى الى نصب القاضى وصيا ولا اى وان لم يوص  
الوصى ضم اى القاضى اليه غيره لان الوصى قصد ان يخلطه وصيان متصرفان في حقوقه  
وامكن حقيقة بنصب وصى اخر نصب القاضى وصيا امينا كافيا لم يعزل بعزله لانه اشتغال  
بمالا يفيد الا ان يكون عدلا فيعزله وينصب عدلا ولو عدلا خيرا كافيا ضم اليه كافيا ويعزل  
بعزله قيل قابله المرفق فى مجموعا وبه ايضا الى بعزل القاضى العدل الكافى واستبدل  
استبدله ظهير الدين المرفق الى بانه تقدم على القاضى لانه مختار الميث فاذا اشغزل  
وصى الميث وان كان عدلا كافيا فكيف وصى القاضى ووصى الوصى وصى لها يعنى اذا  
مات الوصى واوصى الى اخر فهو وصية في تركة وتركة الميث الاول لان الوصى  
يتصرف بولاية منقولة اليه فيملك الا ايضا الى غيره كالجدة وقسمته اى قسمته الوصى  
نايبا عن ورثة الغيب مع الوصى له صح يعنى اذا مات رجل له ورثة غيب واوصى  
الى زيد وبكر بمبلغ جاز لمزيد الوصى ان يقسم تركته بين ورثة الغيب وبين  
بكر الوصى له بان ياخذ حق الورثة وسلم الباقي الى الوصى له لان الوارث  
خليفة الميث حتى يرد بالغيب ويرد عليه به ويصير معزرا بشراء الموت حتى  
يكون الولد حرا او الوصى خليفة الميث ايضا فيكون حصصا للوارث اذا كان غائبا  
فصحت قسمته عليه فلا يرجعون الى الورثة عليه اى الوصى له ان يصاع قسطهم  
اى حصص الورثة معه اى مع الوصى لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون على من وقع  
عليه الهلاك في قسمته وقسمته اى الوصى عن الوصى له الغائب معهم اى مع الورثة لا اى  
لا يصح لان الوصى له ليس خليفة عن الميث من كل وجه لانه ملكه بسبب جديد  
حتى يرد ولا يرده عليه ولا يصير معزرا بشراء الوصى فلا يكون الوصى خليفة عنه



عند غيبته فيرجع الى الموصي له ان ضاع قطعه مع الوصي بثلاث ما بقي لانه شريك  
 الوارث فينوي ما تنوي من المال المشترك على الشراكة ويبقى ما بقي عليه واللقا  
 قسمتها واخذ قطعه اي يجوز للقاضي ان يقسم التركة عن الموصي له الغائب مع الورثة  
 واخذ قطعه الموصي له لان القاضي نصب ناظرا لاسيما في الموتى والغيب ومن النظر  
 اقراره قطعه الغائب وقبضه فنفذ ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقبضه المقبوض  
 لم يكن له على الورثة سبيل قسمة اى الوصي مع الورثة في الوصية حج واخذ الوصي المال  
 فملك المال في يده او يد من حج عن الموصي حج بثلاث ما بقي من التركة لان القسمة لا تترد  
 لذاته بل مقصودا وهو بادية الحج فيعبر عنه فصار كما اذا هلك قبل القسمة صح بيعه  
 اى الوصي بعد من التركة بغيبته العرف لان الوصي قائم مقام الموصي ولو توفاه حيا بنظر  
 بغيبته جاز وان كان في مرض موته فكذا من قام مقامه وشه ان حق الفقهاء  
 يتعلق بالمال لا بالصورة وهي باقية بقاء الثمن باع اى الوصي ما اوصى ببيعه  
 وتصديق بتمنه فاستحق اى المبيع بعد ملك ثمنه معه اى مع الوصي ضمن اى الوصي  
 لانه العاقد فتكون العدة عليه وهذه شهادة لان المشتري منه ما دعى بهذا الثمن  
 الا ليس له العبد ولم يسلم فقد اخذ الوصي البايع مال الغير بغير رضاه فوجب عليه  
 رده ورجع في التركة لانه عامل له فيرجع عليه كالمكيل كوصي باع حقة الصغير وملك  
 ثمنه اى مع الوصي فاستحق اى العبد فانه اى الوصي يرجع في حاله اى مال الصغير لانه عامل  
 له وهو اى الصغير يرجع على الورثة بحصته لان تقاض القسمة باستحقاق ما اصاب  
 ولكه اى الوصي ان يسافر بمال الصغير ويدفع مضاربة ويوكل ببيع ويشترى  
 واستجار ويودع ماله ويكاتب قنه ويزوج امته لانه وهر من مال بدينه ودين  
 نفسه فله ملك ضمن قدر المودع من دينه وله ان يعمل به مضاربة وينبغي ان يشهد عليه  
 ابتداء والا صدق وبانه يكون المشتري كل المصطفى قضا وبما ناله الاب في ذلك كله وليس

للأب تحرير قنه وتوحيال ولا ان يبيع ماله ولو عوض كذا في العمادية اى  
 للموصي التجارة بمال اليتيم لليتيم لا لنفسه به اى لا يجوز له التجارة لنفسه بمال  
 اليتيم سواء ورثه من ابيه ولا يملكه بوجه آخر ولا بمال الميت فان فعل وبيع ضمن  
 وتصديق بالرجع عند اى حج ومحمد وعند اى يوسف يسلم الرج لا يتصدق بشرى  
 كذا في الخائنة ويحتال اى يقبل الطوالة على الاملا الاعلى الاعسر كما فيه من الضرر  
 ولا يقرض اى الوصي مال اليتيم لانه يتبع وهو عاجز عن احتلاصة خلاف القاضي  
 فانه قادر عليه ولذا انه ان يقرضه ومال الوقف والغائب ولا يبيع ولا يشترى  
 الا بتعاضل الناس لان تصرفه نظري ولا نظر في الغبن الفاحش لا في التيسير  
 اذ لا يمكن التحرز عنه في اعتباره انسداد باب البيع وبيع على الكبر الغائب العقار  
 لان الاب يلى ما سواه ولا يلية فكذا اوصيه وكان القياس ان لا يلية الوصي اذ  
 لا يملكه الاب على الكبير لكنهم استحسنا لانه مما يتسارع اليه الف وجب حاج الى  
 الحفظ وحفظ الثمن اليسر وهو يملك الحفظ بخلاف العقار فانه يخصن اذ لم يكن  
 في الفتاوى الظهيرية عدم جواز بيع العقار للموصي اذ لم يكن الميت دين واما اذا  
 كان فيملكه بقدر الدين ويبيعه اى الوصي العقار وان لم يكن دين بضعف قيمة او  
 الدين كما نقلنا عن الظهيرية او النفقة اى نفقة الصغير قال في الهداية في آخر  
 باب النفقة الاب او باع العقار والمنقول على الصغير جاز لك المال لولاية ثم له  
 ان يأخذ منه نفقة لانه جنس حقه او وصية مرسله اى مطلقة بان يقول ثلث  
 مالى او ربعه مثلا وصية في يجوز بيع العقار اذا كان في المال او زيادة خرج على غلته او  
 اشترائه اى قربه الى اطراف حتى اذ لم يبيع كان خرابا فمذه اعدا رسته لا يجوز اقرار  
 اى الوصي بدين على الميت والاشي من تركته انه لفلان لكونه اقرارا على الغير الا  
 ان يكون المقر دارنا فيصير في حصته لانه اقرار عن نفسه اقرار الوصي بعين الارث اى

سنة  
 لان الغرض من الحفظ لا التيسير

بنفسه



انه للصغير لا يسمع كذا في الهبة شهد وصيان ان الميت اوصى الى زيد معها او ابنا  
ان اباهما اوصى الى زيد بطلت اي شهادتهم لانهم منتهمون اما الوصيان فلا ثباتها  
لانفسهم معينان الا ان يدعيه المشهود له فيقبل استحسان لان للقاضي ولاية بنفس  
الوصي ابتداء وولاية ضم اخا اليهما فيها استقامونة التعيين عند القاضي واما  
الابن ان فليجربهما لانفسهما نفقا بنصيب حافظ للتركة كذا شهادتهما للصغير بحال  
سواء انتقل اليه من الميت او غيره او كبير بحال الميت فانها ايضا باطلة اما الاولى  
فلان التصرف في مال الصغير للوصي سواء كانت من التركة او لا واما الثانية فلان  
مال الكبير ان كان من التركة فلا يجوز شهادة الوصي عند الجد لانه له ولاية الحفظ  
وولاية البيع ان كان الكبير غائبا وصحت اي الشهادة في مال غيره اي غير حال الميت  
فان مال الكبير ان لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيه فجوز شهادته وصحت  
شهادة رجلين لآخرين بمبلغ دين على الميت والآخرين للادلين بمثل خلاف الوصية  
بشهادة الف هذا قوله وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا لان الدين بالثبوت  
معلق بالتركة اذ التهمة خرجت بالموت لهذا لو استوفى احد بها حقه من التركة بشاركة  
الآخر منه فكانت الشهادة مثبتة حق التركة فحققت التهمة ولهما ان الدين يجب  
في الذمة وهي قابلة طعن شئ فلا شركة ولهذا لو تبرع اجنبي بقضاء دين  
احدهما ليس للآخر حق الشركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة  
بل في العين فصار المال مشتركا بينهما فاورثت شبهة او شهادة الادلين بعبد  
والآخرين بثبوت ماله حيث لا تصح ايضا لان الشهادة توجب شركة في المشهود به  
اضعف الوصيين مستدخلة قوله لاني كاقوى الوصيين وهو وصي الام والآخر  
العم في اقوى الحالين وهو حال صغير الورثة كاقوى الوصيين وهو وصي الاب  
والجد والقاضي في اضعف الحالين وهو حال كبير الورثة لان الوصي غايستفيد التصرف

التصرف من الوصي فيكون تصرفه على مقدار تصرفه هو وصيه توصي الام حال صغير الورثة  
كوصي الاب حال كبيرهم للاضعف كوصي الام مثلا لا يبيع المنقول وغيره لقلة الدراية  
عند فقد الاقوى للضرورة ولا يشتري في الاضعف الا ما لا بد للصغير منه من نفقة او  
كسوة ولا يتصرف مطلقا فيما استفاد الصغير من غير ابيه لما مر ان تصرفه توصيه وصي  
الاب اولى من الجد لان وصيه قائم مقامه وهو اولى من الجد فكذا يختاره ولان اختياره  
مع وجود الجد يدل على ان تصرفه انفع من تصرف ابيه وان لم يوص لم ينصب وصيا  
فالجد مثله اي مثل الاب وقائم مقامه في التصرفات حتى ملك الاشجار دون الوصي واما هنا  
مسائل متممة نقلها من الحاشية منها رجل مات وترك ورثة فبلغهم ان اباهم اوصى  
بوصايا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا قد اخرجنا ما اوصى به وذكر في المنقح انه لا يجوز الا اذا  
اجازوا بعد العلم وفي المنقح اذا دفع الوصي الى التيم ماله بعد البلوغ فان اشهد التيم على  
نفسه قد قبض جميع تركة والده فلم يبق له تركة والده عنده من قليل او كثيرا لا قد اكفاه  
ثم ادعاه شيئا في يد الوصي وقال هو من تركة ابي واقام البينة قبلت بيئته وكذا الوقر  
الوارث انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى ديناً على رجل  
سمع دعواه ومنها وصى انفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارث  
الميت يرجع في التركة الميت والآفل وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لها  
مطالب من جرمة العباد فكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع  
على كل حال وعليه الفتوى وهو كالتوكيل بالشراء اذا ادعى الثمن من مال نفسه كان له  
ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينفق عليه من مال  
نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين الميت او كفن  
الميت من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه

على مقدار

انما

فيل



لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت وكذا الوصي اذا ادى خارج اليتيم  
او عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كلف الوصي الميت من ماله نفسه  
قبل قوله في ذلك ومنها وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع  
فان القاضي يرجع الى اهل البصر ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة ان  
باع بغيره وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيده ان كان في المزايا  
يشترى باكثر وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع  
الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا  
قول ثلثهما على قولهما فقول الواحد يكفي كما في الشريكية وعلى هذا قيم الوقف  
اذا اجر مستقل الوقف ثم جاء يزيده في الاجر ومنها وصي باع تركه الميت لا ينفذ  
وصيته في الماشي فلهذا الوصي يعلم انه كان كاذبا في بيعه فالقاضي يقول  
للو وصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فحوز ذلك وان كان تعلقا  
بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على تركه الحظومة كان  
فسخها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصي كما لو تقايلا حقيقة فاذا فسخ القاضي لم يكن  
اقالة فلا يلزم الوصي بهذا الزمان الله على بلفظه من شرح غير الاحكام  
المسمى بذكر الاحكام حيث وفقني لجمعه وتحريره على احسن الصور الخالصة  
وبالمهمات التي خلت عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المعتمديات  
سطوره ولقد بذلت مجهودي في التفسير والتنقيح وتبع اقوال الائمة الكرام  
واستطاع اثر فضلاء الامة العظام حتى عثرت على ما صدر ببعض الافاضل من  
العشرات على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الامثال من زلات  
ليس نفس الانسان عنها غيرة ولا عيب فان سائر العلوم بالنسبة الى  
هذا العلم كنسبة القطرة الى البحر المتلاطم الامواج لا يقو على قراءته كل خواص

فحلف الوصي

غواص قوي فضلا عن الزجاج والذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون  
الالية وتصنيفهم فيها كتب معتبرة لم يحوها حول هذا العلم ولم يصعوا  
فيه ولو رسالة مختصرة وهذا العبد الفقير الى الله الغني مع مطارحة منهم  
في تصانيفهم في انساب الية ومعارضة اياهم في مولفاتهم فيما اعمدوا  
اليه بحيث تعلم العصر وفضلا الدهر امتاز منهم بكتب هذا المتن  
اللطيف المشحون بالفوائد والشرح الشريفة المملوء بالفوائد والدية  
الذي هداها لهذا ما كن له قدوى لولا ان هداها  
الله داعنا عليه وما كن نقدر عليه لولا ان هداها  
الله ليس الغرض الاصل من هذه الكلمات  
استدراج بل الامتنان بما يفهم  
قوله تعالى اما بنعمة ربك  
تمت الكتاب  
والحمد لله رب العالمين  
قد فرغ يد الكاتب من هذه النسخة الشريفة بعون الله الملك الرحيم وهو المؤلف  
الترابي الى رحمة ربه الكريم ابراهيم بن محمد بن محمد بن جليل بن الحاج محمد العلوي  
عق قضا امنوشا ومن جماعة اخبرني عن قرية الحاج محمد بن ابراهيم بن ربيع الاخر المبارك  
اللهم اغفر لمن نظر فيه وطالع وقرأ او دعا الكاتبه وطبع  
المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات وصلى الله  
على سيدنا افضل الانبياء والمرسلين وسلم  
يا ارحم الراحمين وسلم تليها دائما كثيرا باربع  
السنين ثمان دارين  
والعق



قال القاضي مولانا خسر في درر وجرم ام زوجته وان لم توطأ الام قبل تفسير الفقيه بالام اما خط من المص  
 او صوم القاسم حتى قال الحنفية الشهير بواني هكذا في مادة الشيخ الا ان الام وقعت من صوم من علم النسخ فالتصواب  
 ان يقال وان لم توطأ الزوجة كما يشهد به السابق والتابع فنقول المذهب من هذا التفسير ان يكون في كل الامم وهو على  
 ما ذكر في البداية ان يطلق لفظ مشترك بين معينين ثم يرد باللفظ احد معنيين وبشيء الا ان يكون لفظا بغير  
 اللام لست في قصيدة جري الحقيقة بغيري بعد ما دخلوا ولو جري من دمع العين فان المعنى بغيري على معنيين احدهما يعني الغري  
 والثاني اسم وادعرب المدينة فاراد صاحب القصيدة باللفظ معنى الغري لم يقصد المستر في جري ذلك الوادى وكذلك  
 ههنا لان الام يحكى المعنى منها الزوجة قال في القاموس اللاتينية الرجا وقال في كل اللغة من ايقظ ام متواك في صاحبة  
 من تلك انتهى يرد باللفظ الام او لامعناه المتبادر هو الوادى وهو المسمى بالارض في معنى الزوجة التي بمعنى الام وانما افتار ذلك  
 في هذا القام تبيينا على رعاية صنعة الاستعمال وسببا لا قبل في العالم بين العلماء الكرام

جوي زاده هـ اية نيا  
 حفظ المصنف من خطه الشريف

في معنى مدعى من هذا الكتاب عبارات يجب فيها التامل بل غالبها غلط وتطيل منها  
 معجزة الشبه اليها بنقطة وفيها عبارات اخرى غريبة ذكر كثيرة منها لفظ المملوك المشترك  
 في تفسير قوله وان بيع في باب صدقة الفطر ومنها لفظ شعبان في مسئلة الامعاء في  
 الفصل الثاني ذكر في باب موجب الاف وفي كتاب الصوم ومنها لفظ الامتزام في  
 فصل جريه في باب جريه ومنها لفظ الامم في مسئلة المرحمات من كتاب النكاح ومنها  
 لفظ فرض في لقوة في باب المهر ومنها لفظ الامعاء في مسئلة عجز المكفر عن الصوم  
 في باب الطهارة ومنها لفظ القدر في مسئلة قائله لا لعان بعقد النفوس  
 من اللعان في كتاب الطلاق ومنها عبارة الامم في كتاب العتاق ومنها لفظ دينة في  
 باب كتابة العبد المشترك في كتاب الكسبة ومنها لفظ العتاق في لفظ الفقي في باب  
 الشهادة في العقل ومنها لفظ الكفصل في فصل الشجاي في كتاب النكاح ومنها  
 لفظ العقد في مسئلة الحايطة المايل في باب ما يجد في الطريق ومنها لفظ ليس في البيع الموقوف  
 من باب البيع الناسخ ومنها لفظ الشراء في باب السلم ومنها لفظ العبد في مسائل شتى في البيع  
 ومنها لفظ الشتر في اوائل الوكالة عند شرح قوله والمشتري من الثمن من الموكمل ومنها لفظ  
 صاحب في المراجعة عند قوله والتابع التحلية بين صاحب الارض والحامل ومنها عبارة اي  
 او ان الزوجة في المراجعة في تفسير قوله وفي موت احدهما ومنها لفظ بكر في باب التحالف  
 عند قوله واذا ادى سبق الشراء ومنها لفظ للمولى في او اخر دعوى النسب من الدعوى ومنها بيان  
 قوله لو عكس في فصل الاستبراء من الدعوى ومنها قوله لم يرد مبتدأ ومنها قوله الاتي اقرار في كتاب الاقارب  
 ومنها لفظ المقر في اوائل القضاء عند شرح قوله واذا ثبت الحق باقراره ومنها لفظ في الثمن  
 في اوائل مسائل شتى من القضاء ومنها عبارة بعد لزوم سبب ظهور العقد في القسمة عند بيان  
 دعوى الغلط ومنها لفظ الارث في اوائل الوصايا ومنها لفظ غير في آخر الفروع عند قوله ولا  
 مطلق فيها استفاد من غير ابيه



ما هو المطلوب ؟

لفظاً ما فتعلق  
بشيء

كونه غالبة على ما سلفه وبشبه القسم نحو ما مطلوب فاعلم وفيما لا للتأكيد كلام القسم ولا للتأكيد  
 حرف الشرط كما كان تأكيد الشرط اولا وقبل الحق بالتثنية بالانتهى وسوق قبله من قول الشاعر  
 الجاهل لم يعلم الشجاع كبريته معني ايم يعلم قلت التثنية الفاعل الوصف قال الله تعالى نسفعا اي  
 لنسف فان قلت لم الحق بالمستقبل الصريح قوله ربما او قيت في علمه فعلم في ثبوتها قلت  
 لانه يشبه بالتثنية من حيث ان ربما العقل والعلة تناسب النفي والعدم والتثنية يشبه بالنفي وسوق  
 ذلك خلاف القياس لا يعتد به وقال سيبويه يجوز في الضرورة ان تفعل فان التثنية لا  
 بها خفيفة تقولك اذ صبت والآخرى ثقيلة مفتوحة نحو اذ صبت وفي بعض النسخ با  
 النصب اي حاله كون احدهما خفيف ساكن والآخرى ثقيلة مفتوحة جميع الافعال الا فيما  
 في الفعل الذي يختص اي التثنية الثقيلة بذلك الفعل يعني ان التثنية تختص بالثقل اي تنفرد  
 بالحق وهذا الفعل كما يقال تحضك بالعبادة اي لا تعيد غيرك وبهذا ظني فساد ما قيل ان كان حق عبارة  
 ان تقول الله الذي يختص بالثقل اي لا يعي الثقيل والخفيف لا يختص بفعل الاثنين وفعل  
 وجماعة التثنية بل يعي الجميع وسواي ما يختص بفعل الاثنين وفعل جماعة النساء وفي اي التثنية الثقيل  
 مكسورة فيه اي في الاثنين وجماعة النساء فالخفيف عايد للفعل ويجوز ان يكون عايدا لما فوقه  
 اذ صبان الاثنين واذا صبان بانسوة بكسر التثنية فيهما انتبيه المهابون التثنية لانها واقعة بعد الالف  
 مثل نون التثنية واما ما اجازه يونس والكموقوس من دخول الخفيف في فعل الاثنين وجماعة النساء  
 باقية على السكون عند يونس ومنه كبر الكسر عند بعض وقد حمل عليه قوله تعالى لا تتبعان بخفيف  
 النون فلا يصلح التعويل على الفقه القياس والاعتمال الفصحى روي ليست في لا تتبعان للتأكيد وقد تد  
 خلت انت الفاعل دون جمع الموثق كما تقول اذ صبان والاصل اذ صبت فاحلت الفاعل دون جمع  
 الموثق وقيل نون الثقيلة تفصل بين الالف بين التثنية الثلاث نون جماعة النساء والمدغم والمدغم  
 واختصوا الالف الخفيفة ولا تدخل اي فعل الاثنين وجماعة النساء التثنية الخفيفة لا يقال اضربان ولا  
 اضربان لانه يلزم من دخولها فيها التثنية الساكنين على غير حده ومما الالف والتثنية وح لوح كرها



لاخرها عن وضعها لانها لا تقبل الحذف بل يحدف في نحو اضرب القوم والاصل اضربين دون نسخها  
الشاعرة انهم لا يسمون الضمير على ان ترفع يوما والدم قد دفع اي لا ترفع والواجب ان يقال لا ترفع لان  
نري تحذف التون لالتقاء الساكنين وليذكره ولو حذف الالف من فعل الاثنين لالتبس بفعل  
الواحد ولو حذفها من فعل جماعة النساء لادى ما زيد لغرض من كذا ذكره ولما قيل ان يقول لا  
تسم ان يلزم من دخولها في فعل جماعة النساء التقاء الساكنين وسيظهر لك ان تقول اضربين فلو اد  
اخلاها وقلت اضربين لكانت من التقاء الساكنين ونرى واضرار ابن الحاحب الجواب بان التثنية في  
الاصول الخفيفة في غيرها وادخلت الالف مع الخفيفة الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم يجتمع التونات  
ليلا يلزم للرفع مرتبة على الاصل الاثري ان يونس حين ادخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء  
ادخل الالف وقاله اضربان واضربان دون اضربين وفيه نظر لان اصله التثنية انما هي عند  
الكسيرة فيين على ما نقل من ان الفرع للجيب الناجم عن الالف في جميع الاحكام ثم المطلب المعلومة  
من قولهم نقتضيه اصله الخفيفة لان التاكيد في التثنية كذا في المناسبات ان يقال ان يعدل من الخفيفة  
اليها وتما قاله لان يلزم التقاء الساكنين على غير حجة كانه قيل ما حده ومتى يجوز فقال فان التقاء السا  
كنين انما يجوز ان يكون الا اذا كان الاصل من الساكنين حرف مد وسوا الالف والواو والياء رسوا  
وكان الثاني منها مدحيا في حرف اخر في دابة فان الالف والياء رسا كسرتان والالف حرف مد والياء بدع في جاز  
لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدح في مدح فيصير الثاني من الساكنين كلا  
ساكنين فلا يتحقق التقاء الساكنين الخاص لسكون وكان الاله ان يقول حرف لين ليدخل في نحو  
حويصة لان حرف اللين اعم من حرف اللد كما سذكر لكن المحسن لا يفرق بينهما وفي عبارته نظر لان انما  
تفيد الحركات في سائر ما سدا غير مستقيم على ما للخفي فان التقاء الساكنين جاز في الوقف مطلقا لان  
محله التخفيف نحو زيد وعمر وبكر سلمنا ان ارد غير الوقف لكن يجوز في غير الوقف في الكلام المحرف با  
للام الدخلة عليه في التثنية فيكون الالف واللام وسدا قياسا من بعد ذلك وفي بعض  
بالجر وفي التنزيل لان يكون الالف واللام وسدا قياسا وفي بعض القراء من بعد ذلك وفي بعض

حذف

شأنهم

شأنهم وذي العرش سبلا ونجاي وعمالي والآلي ونحو ذلك فلا وجه المحصر ويمكن الجواب عنه  
بان كل ذلك من الشواذ وماده غير الشاذ فان قلت فلم يجز في الدار وقالوا ادلا راسع ان الاول  
حرف مد والتقدم قلت جواز مشهورة وبذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط  
كما تقدم وتحذف من الفعل معا اي مع التونين التونين في الامثلة الخفيفة وهي يفعلان واه  
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يتلحق من التونين في هذه الامثلة علامات الاعراب والفعل  
مع نون التاكيد يصير متا لما ذكرناه نون جماعة النساء واعلم ان قوله سدا يونس جواز دخوله  
كل من التونين في الامثلة الخفيفة واثان منها يفعلان وتفعلان وقد تقرر ان الخفيف لا يدخلها  
ولجاب بعضهم بان تنبيه على ان التونين يحذف في سائر الاعراب يونس حيث جاز دخولها في يفعلان  
وتفعلان وفساد ينطوي بادي تامل الا ان في الكتاب من مذنب يونس لكن يمكن الجواب عنه بان  
يقول ان التونين في الامثلة الخفيفة يحذف مع التون الخفيفة والثقيلة وسدا انما يكون عند ثبوت المعينة  
واما لا يثبت معلومة كيف فعلان وتفعلان وقد تقدم ان لا يعين بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه  
ذلك فافهم فانه لطيف ويحذف مع التونين او يفعلون او وتفعلون اي فعل جماعة المذكور الغائب والمخا  
ويا تفعلين اي فعل الواحدة المخاطبة لان التقاء الساكنين وان كان على حدة على ما ذكره المحسن كنه ثقلت  
الكلمة ولطغالت وكانت الضمة والكسرة ندلا على الواو والياء في حذف سدا مع الثقيلة واما مع الخفيفة  
فالتقاء الساكنين على غير حده ولم يحذف الالف من يفعلان وتفعلان ليلالبتسا بالواحد والقياس  
يقضي ان ليحذف الواو والياء ايضا كما هو مذنب بعضهم اذ كل منهما في هذه الامثلة الثلاثة ضمير الفاعل و  
التقاء الساكنين ان يكون الاول حرف لين والتقدم على ويكوي كلمة وسومها ليس على حدة لان  
في كلمتين الفعل ونون التاكيد كسرتان في الالف وان لم يكن على حدة لدفع الالتباس وكونها اخف  
ولعله مادم المحسن ولم يجرح بركتها بتمثيل بكلمة واحدة اعني دابة كذا فعل جاز الله العلامة ومن وضع  
تأمل في الجملة يحذف الواو والياء الا اذا انفتح ما قبلها فانما ليحذف لانه لو لم يمد ما قبلها اعني  
الضم والكسرة ليجزى الواو والضمة والياء بالكسرة لدفع التقاء الساكنين نحو لا تخشون اصله تخشون

طب



حذفت ضمة الباء الثقيلة ثم الباء لا التفتا التاكيد فقبل تخشون واحذف لا الثانية فحذفت التثنية  
فقبل لا تخشون فلما الحق نون التاكيد التفتا التاكيد كان الواو والتون المدغمة ولم يحذف الواو لعدم  
ما يدل عليه بل حركت بياضه وسوا الضمة كونه فقبل لا تخشون وصي نون المخاطبة جماعة الذكور  
وللتخشين أصله تخشين حذفت كسرة الباء ثم الباء لا التفتا التاكيد كان الواو والتون فحذفت الواو  
التون فقبل لا تخشون فلما الحق نون التاكيد التفتا التاكيد كان الواو والتون فلم يحذف الباء لما لم يركب  
بالكسرة كونه مناسبا وصي نون المخاطبة أصله تلبون فاعلة اعلال تخشون فقبل  
تلبون فاحذف نون التاكيد وحذفت نون الاعراب وضمت الواو كما في التخشون وسو فعل جماعة  
الذكور المخاطبة من بني المفعول من البلاد وسو التجرية وآما تين أصله تين اي تين وتفعيل حذفت  
منه تين كما في فقبل تين ثم حذفت كسرة الباء ثم الباء لا التفتا التاكيد كان الواو والتون فحذفت الواو الباء  
لنحرهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف وهذا الوجه لا كان تظن المحذوف والضمير بآء كاطن  
صلح الكواشي في تفعيل المحذوف لام الفعل لانه اصله بالحذف من ضمير الفاعل وهو المفعول  
منه فاحذف الواو ومجيء في الشرط فحذفت التون علامة للجرم فالحق نون التاكيد وكسرة الباء ولم  
يحذف لما ذكر في لا تخشون فصار آما تين وقد اخطا من قال حذفت التون للجهل نون  
التاكيد لانه لا يلحقه قبل دخول آما لما تقدم في اول البحث وكذا لا تخشون ولا تخشين بخلاف  
تلبون فانه لم يلقه كونه جوا للضم وعينه الحذوف لا تخشون ولا تخشين ولم يلق  
الواو والياء الفاس منه الامثلة لا تحركه عارضة لا اعتداد بها وسوا في عدم اعادة  
اللام المحذوفة حيث لم يقل لا تخشون وقال المالك في حذف باء التجرية بعد الفتحة لغة طائفة نحو  
ارضين بخوة ارضي وكذا لا تخشي في لا تخشي ويفتح مع التفعيل آخر الفعل اذا كان فعلا  
الوحد والوحدة الغاية لانه الاصل الحذف والعدول عنه ان يكون لغرض ويضم آخر الفعل اذا كان  
فعل جماعة الذكور ليدل الضمة على الواو المحذوفة ويكسر آخر الفعل اذا كان الفعل فعلا للوحدة  
المخاطبة لتدل الكسرة على الباء المحذوفة وكان الاول ان يقول ما قبل النون بدله آخر الفعل

ليشتمل

ذكر الجارة والمجرور كونهما اللذين بخلاف اسم الفاعل لا يقال لام استوا في اللذين لان قول اسم  
الفاعل والمفعول مما لفظنا نصب ونحو الجارة والمجرور شرط لا شرط اذ قد غلبت السالم  
فقدحان ان شرع في غيره ففقدت من تعريف السالم ان غير السالم ثلثة وفي المضاعف والمعتل  
والمرحور والمضوع ذكر ما في ثلثة فصول مقدما المضاعف وان كان ملحقا بالمعتلات مثلا ان يذكر  
غيرها كمن قد مرها مشاهير السالم في قوله النعيم وكونه وفح وفي الصحيح فابلا فصل المضاعف  
وسوا اسم مفعول من ضاعف قال الخليل الضعيف ان يزداد على الشيء فيجعل اثنين او اكثر وكذلك  
الاضعاف والمضاعفة ويقال له اي المضاعف الا ضم تحققت الشدة فيه بواسطة الادغام يقال حجر  
اعتم اي صلب وكان اصل الجاهلية يستعملون بحاشي الله الا ضم قال الخليل اما سمي بذلك لانه كان  
لا يسمع فيه صوت مستغيب لانه من الاشهر الحرم ولا يسمع فيه ارضلحة كقوله ولا ففقه  
سلاح فقوله فلما كان المضاعف في الثلاثي غير في الرباعي فيجوز له ان يعرف واحد بل ذكر اوله في قوله  
وسوا المضاعف من الثلاثي المجرور والمزيد فيه ما كان عينه ولا من جنس واحد يعنى ان كان العين  
ياء كان اللام ياء وان كان دالا كان دالا ولا يفتك في الثلاثي المجرور واحد الشيء اي صيا به والمزيد  
فيه فتين كونه عينها ولا من جنس واحد بقوله فان اصلها ردد واحد فالعين واللام  
دالا في فاسكت الاول وادغمت في الثانية فقوله مبتدأ وهو مبتدأ ثانيا خيرا ما كان والمزيد خيرا  
المبتدأ الاول وقوله من الثانية خيرا ويقال للاصحح معرضة ويجوز ان يكون المضاعف على  
الاضافة وسوا في المضاعف من الرباعي مجردا كان او مزيدا فيه ما كان فاره ولا من الاول من جنس  
واحد وكذلك عينه ولا من الثانية ايضا ويقال له اي المضاعف من الرباعي المطابق ايضا لانه لا يفتك  
الا ضم اسم المفعول من المطابقة وفي المعافاة ونقوله طابق بين الشين اذ جعلتهما على حد  
واحد وقد طابق فيهما الاول والعين واللام الثانية نحو قوله الشين رزلة وزلزالا  
وايحه كونه في معرضة فتح الفاء وكسر ياء الجاء في الصحيح فانه بالكسر لا يفتح في معرضة ج  
وقوله ايضا اشارة الى انه يستعمل الا ضم ايضا لانه وان لم يكن فيه ادغام لم يتحقق شدة لكنه حمل على الثلاثي

كان

فقال مثلا

الضمان

من المضاعف



